دوغلاس ج. فايث

الحرب والقرار

من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضدّ الإرهاب

تعريب: سامي بعقليني



دوغلاس ج. فايث

الحرب والقرار

من داخل البنتاغون
تحت عنوان الحرب ضدّ الإرهاب

تعريب: سامي بعقليني

WAR AND DECISION

Inside the Pentagon at the Dawn of the War on Terrorism

Douglas J. Feith

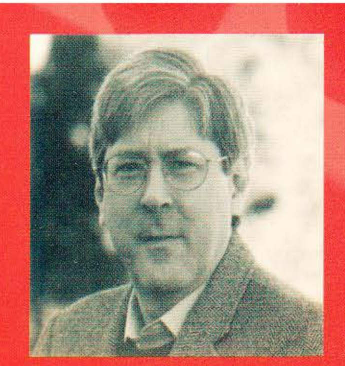


HARPER

An Imprint of HarperCollins Publishers



Arab Diffusion Company



عين دوغلاس ج. فايت وكيلاً لوزارة الدفاع الأميركية لشؤون السياسة سنة 2002 وخدم بهذه الصفة حتى سنة 2005. وقد خدم قبل ذلك كخبير في الشرق الأوسط ونائب مساعد وزير الدفاع للمفاوضات في إدارة ريغان. نُشرت مقالاته في النيويورك تايمز والواشنطن بوست، ووال ستريت جورنال، وغيرها. في الوقت الحاضر يعمل فايت استاذاً ومدرباً ممتازاً في قسم سياسة الأمن القومي في جامعة جورج تاون وعالماً زائراً لمراكز بلفير في مدرسة كينيدي الحكومية في جامعة هارفارد، وزائراً ممتازاً ومنتسباً لمعهد هوفر في جامعة ستانفورد. يعيش فايت مع عائلته في واشنطن ديسي.

في السنوات اللاحقة لهجومات الحادي عشر من سبتمبر 2001، نشر صحافيون ومعلقون وغيرهم قصصًا عن حرب إدارة بوش على الإرهاب. غير أنه لم يقم أي موظف كبير في البنتاغون بإعطاء وجهة النظر الداخليّة لتلك السنوات أو تحدي القصص السائدة عن الحرب - حتى تاريخه.

كان دوغلاس فايث، رئيس منظمة السياسة في البنتاغون، عضوًا هامًا في حلقة دونالد رامزفيلد الداخليّة عندما كانت الإدارة تحاول حماية الأمة من 9 / 11 آخر. في كتابة الحرب والقرار، يضع القرّاء في غرفة واحدة مع الرئيس بوش ونائب الرئيس تشايني ورامزفيلد ومول وولفويتز وكوندوليزا رايس وكولن باول والجنرال تومي فرانكس وغيرهم من اللاعبين الكبار في وقت كانت الإدارة تستنبط استراتيجيتها وخططها الحربية. تنشر سابقًا، بفضل فايث كيف اطلقت الإدارة مجهودًا عالميًا لمهاجمة وتمزيق الشبكات الإرهابيّة، وكيف قررت الإطاحة بنظام صدام حسين، وكيف توصلت إلى فرض احتلال على العراق بينما تجنبت فرض احتلال على افغانستان، وكيف أن بعض المسؤولين أجلّوا أو أعاقوا خطوات مبكرة هامة كان بإمكانها أن تجنب العراق مشاكل كبيرة في فترة ما بعد صدام، وكيف أن أخطاء الإدارة فيما يتعلق بالمواصلات الحربية فرضت مصداقية الأمة ووضعت جهود الولايات المتحدة الحربية في خطر.

حتى المتتبعون لأحداث العراق سيفاجأون بالمعلومات الجديدة التي يقدمها فايث إذ إنها مقدمة هنا ضمن موازين وتفصيلات دقيقة. من جملة المفاجآت، يظهر كتاب «الحرب والقرار» إن التحذير الأهم من الخطر في العراق لم يصدر عن وزارة الخارجيّة أو الـ (CIA)، بل عن البنتاغون، ويظهر الكتاب القصة الحقيقية وراء الإدعاءات بأن البنتاغون أراد أن «يكرّس» أحمد الجلبي حاكمًا للعراق وما حدث فعلاً عندما تحدّى البنتاغون عمل الـ (CIA) على علاقة القاعدة مع العراق، ويعطي أول رواية دقيقة عن التخطيط لفترة ما بعد الحرب العراقية، وهي مسألة أسيئ التعامل معها حتى تاريخه، ويقدم أيضًا صورًا جديدة مدهشة لرامزفيلد ورايس وباول وريتشارد ارميتاج وبول بريمر وغيرهم مبينًا كيف اثرت خلافاتهم على تشكيل السياسة الاميركية.

في خليط قصصه الزاهية ونصه الأنيق، لا يشبه كتاب «الحرب والقرار» أي كتاب آخر عن حرب العراق. سوف يحظى بإهتمام الذين أزعجتهم القصص المتضاربة عن التخطيط للحرب والذين أحبطوا جراء غياب أي تركيز مباشر على عملية إتخاذ القرار، والمشككون في الحكمة التقليدية لعملية « حريّة العراق» والحرب الشاملة على الارهاب - وهي جهود لا تزل تحظى بتأييد المؤلف حتى الآن.

دوغلاس ج. فايث

الحرب والقرار

من داخل البنتاغون
تحت عنوان الحرب ضدّ الإرهاب

تعريب: سامي بعقليني

WAR AND DECISION

Inside the Pentagon at the Dawn of the War on Terrorism

Douglas J. Feith



HARPER

An Imprint of HarperCollins *Publishers*
www.harpercollins.com



Arab Diffustion Company

الحرب والقرار

من داخل البنتاغون
تحت عنوان الحرب ضدّ الإرهاب

دوغلاس ج. فايث

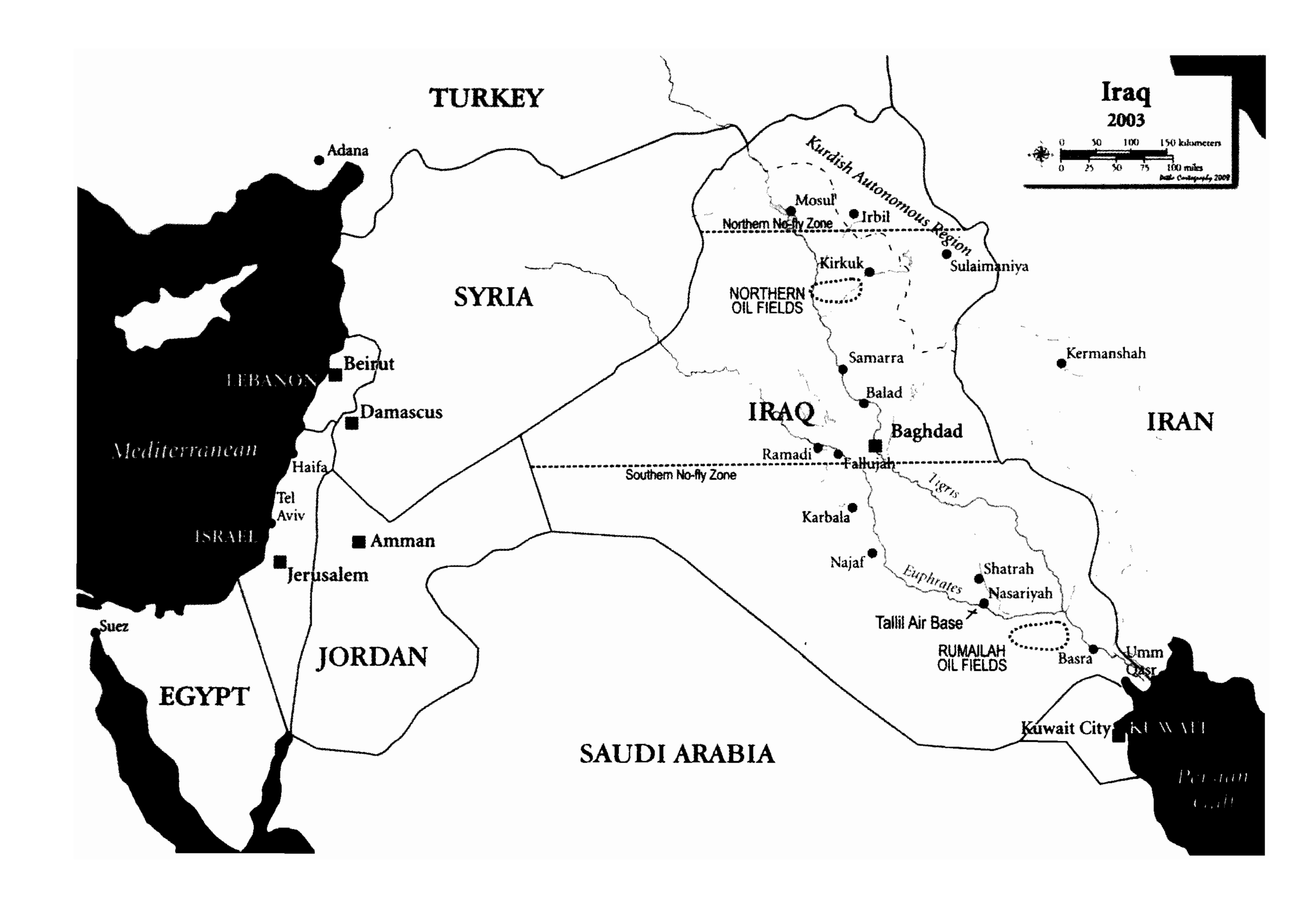


ص.ب: 113/5752
E-mail: arabdiffusion@hotmail.com
www.alintishar.com
بيروت - لبنان
هاتف: 9611-659148 فاكس: 9611-659150

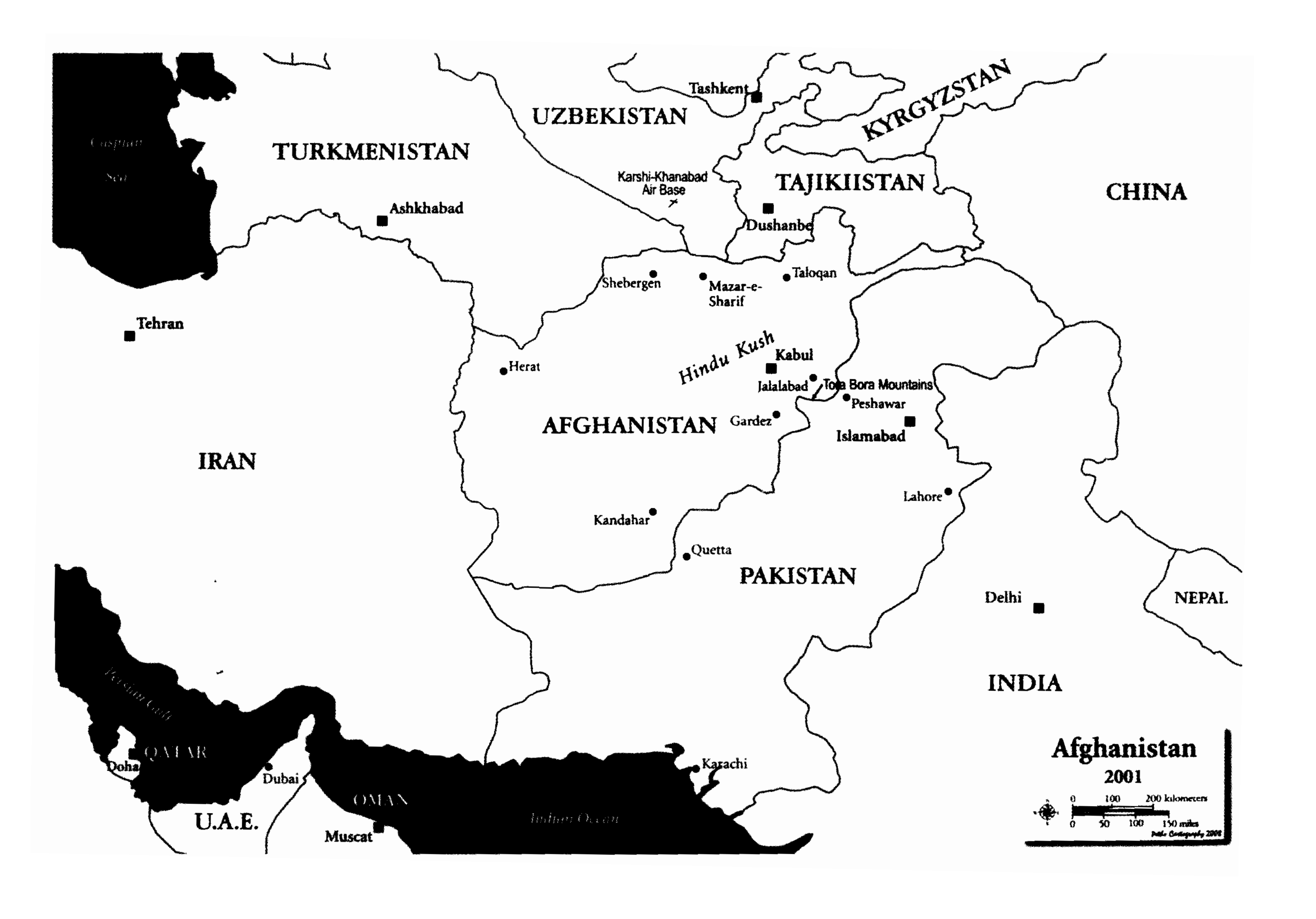
تعريب: سامي بعقليني

ISBN 978-614-404-091-1

الطبعة الأولى 2010



Iraq
2003
0 50 100 150 kilometers
0 25 50 75 100 miles
TURKEY
Adana
SYRIA
Kurdish Autonomous Region
Mosul
Irbil
Northern No-fly Zone
Kirkuk
Sulaimaniya
NORTHERN
OIL FIELDS
Samarra
Kermanshah
Beirut
LEBANON
Balad
Damascus
IRAQ
IRAN
Baghdad
Mediterranean
Ramadi
Fallujah
Haifa
Southern No-fly Zone
Tigris
Tel
Aviv
Karbala
ISRAEL
Amman
Najaf
Jerusalem
Shatrah
Euphrates
Nasariyah
Tallil Air Base
Suez
RUMAILAH
OIL FIELDS
Basra
Umm
Qasr
JORDAN
EGYPT
Kuwait City
KUWAIT
SAUDI ARABIA


Afghanistan
2001
0 100 200 kilometers
0 50 100 150 miles
Caspian Sea
TURKMENISTAN
Ashkhabad
UZBEKISTAN
Tashkent
KYRGYZSTAN
TAJIKIISTAN
Dushanbe
Karshi-Khanabad Air Base
CHINA
Tehran
IRAN
Shebergen
Mazar-e-Sharif
Taloqan
Herat
Hindu Kush
Kabul
Jalalabad
Tora Bora Mountains
Peshawar
AFGHANISTAN
Gardez
Islamabad
Lahore
Kandahar
Quetta
PAKISTAN
Delhi
NEPAL
INDIA
Persian Gulf
QATAR
Doha
Dubai
U.A.E.
OMAN
Muscat
Indian Ocean
Karachi

الفهرس

الموضوع	الصفحة

مقدمة

هذا التقرير هو نافذة على قرارات إدارة بوش - كيف تشنّ حرباً على الإرهاب، هل تطيح النظام العراقي، كيف تتعامل مع عراق ما بعد صدّام. إنّه لا يحاول إقناع القارئ بأنّ الرئيس اتّخذ القرارات الصحيحة بالنسبة إلى تلك المسائل. لم يكن هدفي أن أكتب مجادلة، بل أن أقدّم خدمة للتاريخ موثقةً توثيقاً واسعاً وصحيحة بالقدر الذي يمكن لرواية شخص واحد أن تكون عليه.

إنّ الحرب على الإرهاب، وهي نزاع غير تقليدي، تتحدّانا للإجابة حتّى عن الأسئلة الأساسيّة والأكثر بداهة: متى بدأت الحرب؟ أنكسب أم نخسر؟ كيف نعرف أنّها انتهت؟ أيكون من المفهوم القول إنّنا في حرب مع الإرهاب، وهو نشاط وليس عدوّاً؟ كيف يمكننا أن نقاتل عدوّاً تنتشر جيوشه حول العالم والكثيرون من المنتمين إلى هذه الجيوش يعيشون في بلدان نحن ليس في حالة حرب معها؟

هذه المسائل يمكن مناقشتها مطوّلاً من عدّة زوايا - ولكن 11/9 لم يترك غير القليل من الوقت لإجراء مداولات مفصلة. فقد هاجم الإرهابيّون أميركيّين على الأرض الأميركية، وطمسوا معالم مركز التجارة العالمي. وحطّموا الجهة الغربية من البنتاغون وتسبّبوا بسقوط طائرة أميركية في بنسلفانيا. أكثر من ثلاثة آلاف شخص قتلوا في غضون ساعة وربع الساعة. الرئيس جورج دبليو بوش وفريقه للأمن القومي اتّخذوا إجراءات تهدف إلى أمر واحد: الحؤول دون هجوم آخر.

كنت أنا عضواً في ذلك الفريق، وبصفتي وكيل وزارة الدفاع للشؤون السياسيّة، كنت ملحقاً بوزير الدفاع، دونالد رامزفيلد، أقوم بتقديم المشورة له في مسألتي سياسة الأمن القومي واستراتيجيّة الدفاع. كان من بين زملائي في الدائرة الحربية الداخلية لرامزفلد نائب وزير الدفاع بول ولفويتز ورئيس ونائب رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال ريتشارد مايرز والجنرال بيتر بايس.

ترأست المنظّمة السياسية في وزارة الدفاع التي تضمّ ألفاً وخمسمئة موظّف. كانت أهمّ مهمّاتها، أولاً مساعدة رامزفلد على تطوير توجيه استراتيجي للوزارة، بما فيه استراتيجيّة الدفاع الوطني والتعليمات التي يصدرها وزير الدفاع إلى قادته المقاتلين. ثانياً، إدارة علاقات الوزارة مع جميع البلدان الأجنبية: مكتب الشؤون السياسية يسمّى أحياناً «وزارة الخارجية في داخل البنتاغون». وثالثاً، تمثيل مكتب وزير الدفاع - أي الجانب المدني من الوزارة - في العملية التي تتمّ بين الوكالات لتحديد سياسة الأمن القومي. وكان هذا الميدان الشهير للمعارك البيروقراطية بين وزارتي الدفاع والخارجية، موضوع عدد كبير - وفي بعض الأحيان صحيح - من القصص الصحافية. هذه المعارك تؤلّف جزءاً هاماً من التاريخ الذي تعاد روايته في هذا الكتاب.

إن سرد الرواية التالية، وبخاصة ما يتعلق بقرار الإطاحة بصدام حسين، يصطدم كلياً مع الروايات المألوفة في الكتب الحديثة والمقالات عن الرئيس بوش والإرهاب والعراق. فالقصة العادية اليوم تصور الرئيس وأعوانه في الإدارة كأشخاص مشبعين بالروح العسكرية ومتهورين وذوي عقول مغلقة ونظريين، بلا تفكير بأحسن الأحوال، وحتى غير مستقيمين - ومستميتين لمحاربة العراق منذ اليوم الأول للإدارة.

أما السجل - وأكثره مقدم هنا لأول مرة - فيعطي صورة مختلفة. والمؤرخون سيكتشفون أن الرئيس بوش وكبار مستشاريه كافحوا بجد لتحليل مشكلات عصيبة غير مسبوقة. قام مسؤولون بوضع خطة متكاملة لتعطيل الشبكات الإرهابية - تستهدف قيادات الإرهابيين وأموالهم وتحركاتهم وتضرب الحكومات والبلدان التي ترعاهم. وفيما يتعلق بالعراق، فقد تفحصنا مخاطر الحرب عن كثب وقابلناها مع مخاطر ترك صدام حسين في السلطة. واستمعنا إلى حجج خصومنا السياسيين ومنتقدينا في الداخل والخارج وأخذناها جميعاً بالاعتبار. وطورنا خططاً معقولة للتعامل مع سلسلة من الطوارئ - من الأزمات الإنسانية إلى إنشاء المؤسسات الحكومية في عراق ما بعد صدّام.

وقد قمنا بهذه الأعمال بنية حسنة، فأنتجت أو أسهمت في التوصل إلى نتائج جيدة: أهمها، أن ست سنوات انقضت دون حدوث أي هجوم يذكر داخل حدود الولايات المتحدة - وهو إنجاز كان يعتبر قليل الاحتمال في 12 سبتمبر/أيلول 2001.

ولكن، وخاصة بالنسبة إلى العراق، فقد ارتكبت الإدارة بعض الأخطاء الكبيرة.

منها ما كان في تقييم مخابراتها ومنها ما كان في الخطط السياسية أو الخطط العملانية، ومنها ما كان في القرارات المتخذة في واشنطن استجابة للأحداث - ومنها ما كان في القرارات المتخذة أثناء العمل في الحقل.

وذلك لا يعني أن جميع المشاكل التي صادفتها الولايات المتحدة في العراق يمكن إرجاعها إلى أخطاء ارتكبها مسؤولو إدارة بوش. من الجنون الافتراض أن مجموعة من المسؤولين - حتى وإن تحلوا بروائع الحكمة والانسجام والاهتمام بالتفاصيل يمكنهم إدارة حرب خالية من المشاكل. ولكن، في الحقيقة، يظهر أن بعض أفعال مسؤولي الإدارة أحدثت أو فاقمت بعض المصاعب الكبيرة وأضرّت بالمصداقية الأميركية والمجهود الحربي ومصالحنا الوطنية. وسيتم تشريح عدد من هذه الأفعال في بحر هذا الكتاب.

سبق التحدي العراقي هجمات 11/ 9. طوال التسعينات كان خطر صدّام حسين على المنطقة وعلى مصالح الولايات المتحدة عموماً ماثلاً أمام الكثيرين. سنة 1990 جرّنا إلى حرب بسبب غزوه الكويت. سنة 1991 وافق على وقف لإطلاق النار رعته الأمم المتحدة وظل يهزأ به على مدى عقد من الزمن ونيف. سنة 1998، رد الكونغرس الأميركي على أعمال صدّام بإعلانه سياسة «تغيير النظام» في العراق.

جعلت هجمات 11/ 9 مشكلة العراق تبدو أكثر خطراً وإلحاحاً ولو أنّ أحداً من المسؤولين لم يفترض أن العراق متورط في عملية الاختطاف. لقد كانت بالأحرى لأن القاعدة برهنت أن لدى أعداء أميركا الفرصة والإرادة لإلحاق الضرر الفادح ببلدنا دون الاضطرار إلى إيقاع الهزيمة بنا عسكرياً. وكان من جراء ذلك أن قام المسؤولون الأميركيون بإعادة تقييم جميع التهديدات الأمنية الهامة - وبالأخص خطر حصول الارهابيين على أسلحة الدمار الشامل. كان ثمة خوف شديد من أن تتمكن دولة معادية، تعمل مع جماعة إرهابية، من القيام بهجوم مفاجئ وكارثي ضدنا.

كان الاعتقاد السائد بين منتقدي إدارة بوش أن حرب العراق في الوقت الراهن تسقط كل ذلك القلق باعتباره اتجاراً بالخوف. (وأصبح هذا الرفض أكثر سهولة لأن صدّام لم يعد يمثّل تهديداً فاعلاً لنا أو لجيرانه ولأن الخوف من هجمات إرهابية تقلص ابتداءً من سنة 2001). حاول بعض المنتقدين إقامة البرهان على أن مسؤولين أميركيين تلاعبوا بمعلومات استخبارية لحمل الرئيس على إطاحة صدّام وحث الرأي العام على

دعم الحرب. وهم يصرون على أن المسؤولين الذين دعموا تغيير النظام في العراق فعلوا ذلك لأسباب إيديولوجية أو لأسباب خاطئة - نشر الديمقراطية بحد السيف أو خدمة المصالح الإسرائيلية بدلاً من المصالح الأميركية.

ومن أبرز التوكيدات الأخرى التي يؤكدها أولئك المنتقدون التوكيدات التالية:

- إن الرئيس بوش ومستشاريه من الصقور جاءوا إلى الحكم وهم مصممون على شن حرب على العراق ولم يفسحوا في المجال جدياً أمام وسائل أقل من الحرب لمعالجة المشكلة العراقية.
- إن المسؤولين من المحافظين الجدد؟ أخفقوا في إعداد خطة لعراق ما بعد الحرب، لاعتقادهم أن الحرب نفسها والانتقال إلى الديمقراطية بعدها سوف يكون سهلاً.
- إن وزارة الدفاع، وعلى رأسها رونالد رامزفلد، تخطط لتكريس أحمد الجلبي، المعارض العراقي، زعيماً على العراق المحرر.
- إن وزارة الخارجية كان لديها مخطط لعراق ما بعد الحرب، وإن المسؤولين في وزارة الدفاع قد تجاهلواهذه الخطة أو أهملوها.

هذه المزاعم تخدم المصالح الشخصية والسياسية للمسؤولين والصحافيين الذين نشروها، وقد اكتسبوا مجموعة من الأنصار المخلصين. ولكنهم لن يتمكنوا من الصمود أمام التفحص والتدقيق عبر الزمن.

إن القرّاء الذين بذلوا من وقتهم وجهدهم إيماناً بما نشر في ما يختص بالشؤون العامة الحالية، ربما أصيبوا بصدمة لدى اكتشافهم أن بعض أعضاء الإدارة البارزين - كولن باول، دونالد رامزفلد، ديك تشيني، كوندوليزا رايس، ريتشارد أرميتاج، بول ولفويتز، وأنا، وغيرهم - قد دعموا آراء وأيدوا سياسات تخالف تماماً المواقع التي يرتبطون بها عادة. ومثالاً على ذلك:

- المحافظون الجدد في البنتاغون كانوا دائماً يحثون الرئيس على تخفيف لهجته الطنانة الخاصة بالديمقراطية.
- التحاليل الأكثر قوة لتداعيات شن حرب على العراق جاءت ليس من وزارة الخارجية أو وكالة الإستخبارات المركزية (CIA) بل من دونالد رامزفيلد.

- النزاع بين البنتاغون والـ «CIA» بشأن العلاقة بين العراق والقاعدة بدأ باعتراضات من قبل مسؤولين في وزارة الدفاع على تسييس الـ «CIA» المعلومات الاستخبارية، وليس العكس.
- عمل وزارة الخارجية في مشروع مستقبل العراق على التحول السياسي بعد رحيل صدّام لم يعارضه كولن باول وريتشارد أرميتاج.
- مسؤولون في الـ «CIA» هم الذين تنبأوا أن العراقيين سيطلقون انتفاضات موالية للولايات المتحدة بعد الحرب.
- مسؤولون في وزارة الخارجية هم الذين أيدوا احتلالاً أميركياً للعراق يدوم عدة سنوات.

هذا العمل، بصفته مذكّرة وليس تاريخاً، لا يدّعي الشمولية. إنّ الروايات والمواضيع التي أبحثها هنا هي، في أكثريّتها، تلك التي كان لي دور فيها. هذا الكتاب يلقي الضوء على بعض القرارات الهامّة التي اتّخذها الرئيس ووزير الدفاع وغيرهما ولكن ليس أبداً على تلك القرارات كلّها. وكتابتي لها زادت من إعجابي برواية توم ستوبارد «روزنكرانتز وغيلدنسترن متوفان»، التي تعيد رواية قصة هاملت بشكل فكاهي ومن وجهة نظر لاعبين كانا خارج المسرح عندما وقعت أحداث هامّة. وفي حين أنّني لم أكن هامشيّاً بقدر زملاء هاملت في الدراسة، فلا يمكنني أن أدّعي أنّني قاص يرى كلّ شيء أو حتّى مراقب يفقه كلّ المشاهد التي رآها مباشرةً.

غير أنّي أقدّم معلومات كثيرة وجديدة مأخوذة من مذكّرات وملخّصات يكتبها كبار مستشاري الرئيس ويتبادلونها فيما بينهم، وكان كثير منها أوراقاً قمت بصياغتها لدونالد رامزفيلد. وأصطحب القارئ إلى اجتماعات لجان النوّاب والرؤساء ومجلس الأمن القومي، وأعتمد بالدرجة الأولى على الملاحظات التي دوّنتها في تلك الاجتماعات - وليس على قصص صحافيّة أو مقابلات ما بعد الحدث التي يتذكر فيها مسؤولون (أو يدعون أنّهم يتذكرون) ما حدث منذ شهور أو سنوات[1]. إنّني أقتبس بكثرة من هذه

(1) جميع الوثائق المقتبسة مذكورة في هذا الكتاب ولكني لا أذكر مدوّناتي في الاجتماعات إذ إنّني أوحد بين الاجتماعات والنص - والمدوّنات موجودة في الأرشيف الوطني بين أوراقي أو أوراق الوزير رامزفيلد. لقد أنشأت موقعاً على الإنترنت (www.waranddecision.com) لنشر الوثائق غير السريّة وغير المنشورة من قبل والمذكورة هنا بالإضافة إلى المواد المأخوذة من الصحف والجرائد الرسميّة المذكورة هنا أيضاً.

المصادر المكتوبة، إنّما بانتباه إلى الدقّة والسياق. بعض الوثائق التي أعتمد عليها ما زالت سرّيّة كليّاً أو جزئياً. ولكن إذا كنت غير دقيق أو غير عادل فإنّني أعلم أنّ أشخاصاً في الحكومة (بمن فيهم أعضاء الكونغرس الذين يمكنهم الوصول إلى كثير من الوثائق ذات العلاقة) سيتّصلون بي على وجه السرعة بشأنها. وعندما ترفع السريّة في وقت لاحق عن تلك الوثائق سيتمكّن عامّة القرّاء من تحدي التفسيرات التي اعتمدتها.

كلّ وثيقة أساسيّة في هذا الكتاب تأتي من محادثة أو اجتماع دوّنت عنها مدوّنات في الوقت التي حصلت فيه. ليس لديّ احترام للممارسات الشائعة اليوم لمؤلّفين غير خياليّين يقدّمون مقاطع طويلة من الحوار، مكتملة بإشارات اقتباس، في حين أنّ كلّ ما يجب عليهم فعله هو تقديم مدوّنات أقصر بكثير من النسخة الكاملة.

من الملاحظات المألوفة والمتكرّرة أنّ ما من أحد خسر مناظرة في مفكّرته الخاصة بالمحادثات. فرفوف المكتبات تزخر بالكتب الملأى بتهنئة النفس كأنواع مدارس كتابة المذكّرات التي تدين بمثل «كنت محاطاً بالحمقى». لقد اختلفت مراراً مع زملاء في الإدارة ولكنّي لم أعتبرهم يوماً حمقى حتّى عندما كنت أعتقد أنّهم على خطأ. لقد حاولت أن أظهر منافسيّ البيروقراطيّين أو خصومي السياسيّين - وأصف آراءهم - بطرق أعتقد أنّهم يعتبرونها صحيحة وضمن السياق. وفي الجانب الآخر، أحاول أن أتعامل بموضوعيّة وحتّى بانتقاد ذاتي مع الآراء والملاحظات التي أطرحها أنا والأشخاص الذين أشاركهم في الرأي.

طوال عملي، حاولت أن أتجنّب الأحكام والملامات التي لا مبرّر لها. كثير من المسائل الهامّة - بشأن الحملة ضد الإرهاب والحرب على العراق - بما فيها أسباب فشل بعض الأوجه الهامة ومن يتحمّل مسؤولية هذا الفشل - لا يمكن الإجابة عنها بصورة جازمة إلّا بعد أن يُعرف القدر الكثير عنها.

يعتقد النقّاد عادةً أنّ كلّ المشاكل تنتج عن خطأ يقترفه أحد صانعي السياسة. ولكن صناعة السياسة تتضمّن تفضيل قبول مجموعة من المشاكل المحتملة على أخرى. وهذا الكتاب يقدّم رواية من التاريخ القريب من وجهة نظر مسؤول عن السياسة - أي شخص مهمّته أن يتعامل مع التاريخ قبل حدوثه. فالأحداث التاريخيّة تبدو مختلفة قبل الواقع، إذ عندما يعلم أحد كيف ستدور القصّة يصبح من السهل غربلة السجلّات لإيجاد تعليقات وأعمال ذات صلة بالنهاية الكبيرة. غير أنّه قبل الواقع لا نستطيع أن نعلم أيّة مشكلة أو فرصة ربّما تصبح مفصلة التاريخ.

هذا يعني الحرب

كان الإرهاب الجهادي على لائحة هموم الحكومة الأميركية عند بدء إدارة بوش في مطلع سنة 2001، ولكنّه حَظِيَ باهتمام أقل من الذي حظيت به روسيا. في الدرجة الأولى، أراد الرئيس جورج دبليو بوش أن تقوم إدارته، إذا أمكن، بالتأمين على أن لا تعود روسيا والولايات المتحدة أبداً إلى إحياء التوتّرات النوويّة التي كانت سائدة في الحرب الباردة.

كان وزير الدّفاع، دونالد رامزفيلد، يحبّذ هذا الجهد. على مرّ السنين، كانت نظرة رامزفيلد إلى العلاقة بين البلدين تتلقّى المعرفة من مهنته كعضو في الكونغرس ومبعوث للولايات المتحدة إلى الناتو وكبير موظفي البيت الأبيض ووزير الدفاع ورئيس تنفيذي لشركة تجارية. أعطى الرئيس بوش دونالد رامزفيلد دوراً قيادياً في مشروع روسيا هذا - وهكذا أصبح أولى مهمّاتي بعدما عدت إلى الحكومة في أواسط 2001 كوكيل لوزارة الدفاع لشؤون السياسة، وأكبر مستشاري الاستراتيجيه الدفاعية والأمن القومي لرامزفيلد ولنائب وزير الدفاع بول وولفويتز.

لقد عملت سابقاً في البنتاغون في أواسط عهد إدارة ريغان - مرحلة قاسية في الحرب الباردة، وخوف واسع المدى من نزاع القوى العظمى له أسبابه الوجيهة. فصاروخ استراتيجي من الاتحاد السوفياتي قادر على تدمير مدينة أميركية في غضون سبع دقائق والعكس صحيح. أمم حول العالم تراقب الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بقلق كبير إذ تعلم يقيناً أنّ مثل هذا التبادل النووي سيتسبّب بكارثة عالمية. غير أنّ الحرب الباردة انتهت على خير وأصبح العالم أكثر أمناً عندما مات الاتحاد السوفياتي موتاً طبيعياً يوم عيد الميلاد سنة 1991. ولكن روسيا احتفظت بالكثير من مخزون الأسلحة النوويّة للاتحاد السوفياتي. بعد عشر سنوات أتى بوش إلى الحكم وفي نيّته

جعل روسيا شريكة بدل أن تكون خصماً في الشؤون الأمنية. كان ينظر إلى روسيا بعين الأمل إذ كان يرى أن ليس هو ولا الرئيس فلاديمير بوتن لديه العقلية المتشدّدة السائدة في العصر السوفياتي. اعتقد بوش أنّه يستطيع إنهاء معاهدة الصواريخ المضادّة للصواريخ لسنة 1972 وإنشاء دفاعاتنا الصاروخيّة والعمل على توسيع الناتو دون إحياء الحرب الباردة أو البدء بسباق تسلّح جديد.

كنت مرتاحاً أن أنضمّ إلى إدارة ترمي إلى إيجاد أرضيّة مشتركة مع روسيا، وتفكيك بنى الحرب الباردة وتغيير المواقف في كلا الجانبين. لم يكن نجاحنا مؤكّداً. ولكن الفائدة - لنا، للروس وللعالم - ستكون كبيرة إذا حقّقنا النجاح.

من أجل تحقيق هذه الأهداف ذهبت، في 11 سبتمبر/أيلول، 2001، إلى موسكو لإجراء محادثات في وزارة الدفاع الروسية. كانت ثانية زيارة لي منذ تسلمت منصبي قبل أقلّ من ثلاثة أشهر، جزء من المبادرة لإنشاء هيكليّة جديدة للعلاقات الأميركية الروسية. غير أنّ الأخبار التي وصلتنا من نيويورك قبل الساعة الخامسة عصراً بقليل بتوقيت موسكو أجبرتني كما أجبرت الجميع في الولايات المتحدة على إعادة النظر في تفكيرنا بشأن الأولويّات الوطنية.

بقدر ما نحاول أن نتنبّه ونحرص، فإنّ للأحداث طريقة لإرباك افتراضاتنا. وحتّى الحكمة لا توفّر وقاية من المفاجآت. إنّها تقدر القول المأثور: إذا أردت أن تسمع الله يضحك، أخبره عن مشاريعك.

انتهى عملي في ذلك اليوم في وزارة الدفاع بمؤتمر صحافي مشترك مع نظيري الروسي، الجنرال كولونيل يوري نيكولايفيتش بالويفسكي وهو رجل حازم يبدو أحياناً أنّ لديه حنيناً إلى نزاعات القوى العظمى التي سادت الأيام السيئة الغابرة. في المؤتمر الصحافي الخاص في الرواق الخارجي لصالة المؤتمرات قمنا، بالويفسكي وأنا، بمراجعة مناقشات ذلك النهار. سأل الصحافيّون الروسيّون عن معاهدة الصواريخ المضادّة للصواريخ وعن حظوظ معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة النوويّة.

بعد المؤتمر كنت متّجهاً نحو السيّارة مع مساعد وزير الدفاع جي دي كروتش عندما أوقفنا مسؤول صحافي في السفارة الأميركيّة. إنّه سمع تواً، بهاتفه النقّال، أنّ طائرة ضربت مركز التجارة العالمي.

ساورني الشكّ بشأن هذا الخبر - فالتقارير الأولى غالباً ما تكون خاطئة - التفتُّ

نحو كروتش، وهو رجل موزون، مفكّر ومهذّب لكنّه صلب العود، وقد كان أستاذاً جامعياً وشرطياً متطوّعاً. أشار إليّ بأنّه يوافقني على موقفي بأنْ ننتظر ونرى.

التزمنا، كروتش وأنا، برنامجنا المقرّر وتوجّهنا إلى اجتماع مع مراسلين يتكلّمون الإنكليزيّة. عندما وصلنا، بعد دقائق، قال لنا المسؤول الصحافي في السفارة إنّ طائرة ثانية ضربت مركز التجارة العالمي. أعطاني هاتفه الجوّال ومن خلاله سمعت الـ «CNN» تذيع الملاحظات الأولى للرئيس بوش عن الهجمات، أدلى بها من مدرسة ابتدائية في سارازوتا، فلوريدا. قال الرئيس «إنّ الإرهاب ضدّ أمّتنا لن يمرّ».

أدهشتني تلك العبارة. كان ذلك أكثر من تأكيد بأنّ شيئاً سيّئاً قد وقع في نيويورك. ردّدت كلمات الرئيس بوضوح صدى كلمات والده بعد أن قام صدّام حسين بغزو الكويت في أغسطس/آب 1990 عندما واجه الأمّة احتمال اندلاع حرب في الخليج الفارسي.

لم أعتبر أنّ هذا الانتقاء للكلمات يمكن أن يحصل مصادفة. فقد تفادى الرئيس بوش الأوّل التصاريح المطلقة محاولاً الإبقاء على الليونة بدلاً من التوسّل إلى المبادئ الأساسيّة. لذا فإنّ ما تفوّه به من أنّ «ذلك لن يمرّ، هذا العدوان على الكويت» كان على العكس صريحاً وغير مرن - ولهذا السبب لا يُنسى. وعندما سمعت ابنه يستعمل الكلمات نفسها قلت لكروتش إنّ الرئيس يبدو عاقداً العزم على الحرب. ومن موقعنا، على بعد آلاف الأميال من واشنطن، اعتبرت كلمات الرئيس توجيهاً إستراتيجيّاً.

كان مؤتمرنا مع الصحافيّين الناطقين بالإنكليزيّة في فندق مبني على الطراز الأميركي في موسكو في غرفة للاجتماعات ملأى بالكاميرات والميكروفونات الطويلة الأذرع والمراسلين مع دفاترهم. سُئلنا، أنا وكروتش على الفور عن هجمات نيويورك، ولكنّنا لم نكن قد سمعنا سوى نتف من الأخبار. كان من الواضح أنّ شيئاً فظيعاً قد حدث ولكن حجمه لم يكن واضحاً بعد. لم يكن البنتاغون قد ضرب بعد، ولم يكن مركز التجارة العالمي قد انهار بعد.

إنّ أهمّ ما أذكره من هذا المؤتمر الصحافي هو مضايقة مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» الذي كان يريد من كروتش ومني أن نوافقه الرأي على أنّه إذا كان ممكناً للطائرات أن تهاجم مركز التجارة العالمي فليس من جدوى أن توظّف الولايات المتحدة أموالاً للحماية من الصواريخ الباليستية. كنت أريد أن أنهي هذا المؤتمر

لأتمكّن من معرفة المزيد عمّا حدث في نيويورك. بعد ذلك أعلن مراسل من الـ«CNN» إلى الحاضرين أنّ «هناك ما يمكن أن يكون نوعاً من حريق في البنتاغون»، وانتهى المؤتمر.

كنا متشوّقين إلى الرجوع إلى مراكزنا في واشنطن في أقرب وقت ممكن، لذا توجّهت مع الوفد المرافق إلى سفارة الولايات المتحدة حيث استعملنا وسائل الاتصالات لدى الكولونيل كيفين رايان (الجيش الأميركي)، الملحق العسكري. وكنّا نعلم أنّ أفضل مصدر للمعلومات هو أخبار التلفاز، إذ إنّ عدد الصحافيّين في العالم يفوق كثيراً عدد عملاء الاستخبارات. وكما باقي العالم جلسنا نشاهد فصول القصّة تنكشف شيئاً فشيئاً. علمنا أنّ سبب «الحريق» في البنتاغون طائرة ثالثة مخطوفة قادها الإرهابيّون وضربوا بها البناء مباشرةً. هذا الخبر المخيف أثّر فينا شخصياً. فالألف وخمسماية شخص الذين يعملون في المنظومة التابعة لنا كانوا موجودين في مكاتب منتشرة في أنحاء البناء كافة. أي قسم من المبنى هدم بهجوم الطائرة المخطوفة؟ من الذي أصيب؟ هل مات أحد من الموظّفين؟ شعرنا بسخط من مكوثنا القسري في موسكو - من عدم قدرتنا على المساعدة وعدم معرفتنا مصير زملائنا في البنتاغون الجريح.

علمت فيما بعد من أندريه هوليس، رئيس قسم مكافحة المخدّرات، أنّ كتلة من نار اقتحمت مكتبه. واستطاع اثنان من الموظّفين، توماس جونسون وروبرت كرافينسكي، من النجاة بنفسيهما بالانحناء تحت مكتبيهما بينما اندفعت النار فوق الرؤوس حارقة كلّ شيء. كان مجموع من فقدوا حياتهم في هجمة 11/ 9 (189) شخصاً من العاملين في البنتاغون. وفي نزوة من القدر نجا جميع العاملين لدي من الموت أو الإصابات الحادّة. وما دمت أجلس في جناح الملحق الدفاعي في موسكو لم يكن ثمّة ما أفعله لمساعدة رامزفيلد في تلك اللحظة. ما كان بإمكاني فعله هو صياغة بعض الأفكار الأوليّة لسياستنا في التحرّك إلى الأمام. ومع صدى كلمات الرئيس يتردّد في أذني، استخدمت حاسوب الملحق وأرسلت مذكّرة قصيرة إلى رامزفيلد. قلت إنّ هذا الهجوم يعني أكثر من مسألة تنفيذ القانون وإنّه لا يجب على الحكومة الأميركية أن تشعر أنّها مجبرة على حصر ردّها على توقيف الأشخاص الذين خطّطوا للهجوم. بل إن الولايات المتحدة ربّما أرادت توجيه ضربات ضدّ الشبكة الأوسع للإرهابيّين. جميع

المنظمات المتورّطة في الإرهاب الدولي يمكن اعتبارها بحالة شراكة مع غيرها في هذه الأعمال ومسؤولة الواحدة عن الأخرى، كما الشركاء العاديّون في ظلّ قوانين العديد من الدول. ولاحظت أنّه «في القرن التاسع عشر عندما قمع الأسطول البريطاني القرصنة وتجارة العبيد في أعالي البحار قام بمهاجمة جميع السفن العاملة في هذه النشاطات. لم يشعروا بأنّهم مكبّلين بربط أي هجوم بريطاني معيّن بأيّة جريمة معيّنة اقترفها قرصان أو تاجر رقيق».

قام نائب أميرال أدموند جيامباستياني، مساعد رامزفيلد العسكري، بتسليم مذكرتي إلى الوزير حوالى الظهر بتوقيت واشنطن. فرآها الوزير على الفور وقال لجيامباستياني إنّ كلينا يفكّر بالطريقة نفسها.

وبينما كنت أدوّن أفكاري لرامزفيلد، كان مساعدي العسكري يعمل على نقلنا إلى الوطن. وفي وقت كان الطيران العادي فوق الولايات المتحدة محظوراً، رتب لنا الجنرال جوزف رالستون أن نعود على متن طائرة ك. س. 135 صهريج تستعمل عادة في تزويد القاذفات والمقاتلات بالوقود أثناء الطيران. ومع أنّ ردّة فعل المسؤولين الروس على الهجوم كانت وديّة، واتّصل الجنرال بالويفسكي هاتفياً بالسفارة مقدماً تعازيه، فإنّ الحصول على تصريح لطائرة عسكرية لإنقاذنا من موسكو كان أمراً مستحيلاً خاصة في وقت قصير. لذا استقللنا في صباح 12 سبتمبر/أيلول طائرة تجارية إلى ألمانيا حيث كانت طائرة ك. س 135 في انتظارنا لنقلنا إلى قاعدة أندروز الجويّة بالقرب من واشنطن.

كانت الرحلة مثمرة. فمن قبيل الصدفة أعطت عدداً قليلاً من موظّفي البنتاغون المدنيّين والعسكريّين الكبار - بمن فيهم ليس بعثتنا نحن فقط، بل عدد من الموظّفين العاديّين - الفرصة لمقارنة آرائهم بطبيعة التحدّي الإرهابي. فالمسؤولون الكبار لا يمتلكون عادةً وقتاً طويلاً يمتد لساعات للبحث في مسائل كهذه، وهذه الفرصة ساعدتنا على التوصّل إلى بعض النتائج الهامّة.

كان من حظّنا أن يكون الجنرال جون أبي زيد رئيس مكتب الستراتيجيّا والتخطيط التابع لرئيس هيئة الأركان المشتركة (وهو مركز يعرف في البنتاغون بـِ «J-H»)، على الطائرة. كان أبي زيد في زيارة لأوكرانيا في 11 سبتمبر. وأبي زيد من أصل لبناني مسيحي يتكلّم العربية ولديه خبرة طويلة في قضايا الشرق الأوسط. كان التكلّم معه

ممتعاً وكذلك المناقشة فقد كان لديه دائماً أفكار وآراءٌ كما كان يفخر بأنّه يتكلّم عندما يختلف مع القادة المدنيّين. وقد قال لي لاحقاً إنّ هذه السمة قد أفسدت علاقته مع دونالد رامزفيلد ولكن يبدو أنّه لم يتأذّ كثيراً إذ إنّه بعد أقل من سنتين عيّنه الوزير لخلافة تومي فرانكس كقائد للقيادة المركزية الأميركية «CENTCOM».

على رأس قائمة الأشخاص في دائرتي الذين يحملون مسؤولية ولديهم معرفة بشؤون الإرهاب كان بيتر رودمان، مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي، ووليم لوتي نائب رودمان لشؤون الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. كان رودمان ولوتي معاً في مهمّة في مصر في 11 سبتمبر وقد تلاقينا جميعاً في ألمانيا للتوجّه إلى الوطن.

وبينما نحن نطير فوق الأطلسي، كنا أبي زيد، رودمان، لوتي وأنا نقف في وسط الطائرة نناقش ماذا سيعني أن تكون الولايات المتحدة في حالة حرب. وفيما كنّا نتناقش، أكّد الرئيس بوش في بيان صباحي في 12 سبتمبر أنّه يعتبر هجوم اليوم السابق «حرباً». لم تكن طائرة ك.س 135 مجهّزة بوسائل الاتصال الآنية ولذا لم نعلم بذلك إلّا عندما هبطنا. ولكن بيان الرئيس الأول كان قد أقنعنا أنه يتعامل مع الهجوم كأنّه عمل حربي وليس مجرّد جرم.

فكّرنا مليّاً في بعض الأمور الجوهرية. سألت: ما يجب أن يكون هدف العمل الفوري لحكومة الولايات المتحدة؟ واتفقنا أنّه ليس البحث عن العدالة الجرمية لمرتكبي الاعتداء ولا الثأر بل منع حدوث هجوم آخر. الولايات المتحدة يجب أن تعمل للدفاع عن نفسها، لا لأخذ الثأر. كانت هذه الفكرة ذات أهمية كبيرة. لقد ركّزت انتباهنا على المستقبل، واستوجبت استراتيجيّة للحرب وليس لتنفيذ القانون فحسب، وأدركت أنّ العدو مجموعة واسعة من الأشخاص والمنظّمات والدول.

كان العالم أجمع يريد أن يعرف من ارتكب الهجوم. في داخل الإدارة وفي وسائل الإعلام، ركزت التخمينات فوراً على الشبكة الإرهابية المعروفة بالقاعدة بسبب تاريخها وأسلوب عملها، ولكنّنا لم نكن نعرف بعد من فعل ذلك. في مناقشاتنا داخل الطائرة أدركنا أن تعيين هويّة المرتكبين لا يتطابق مع القرار بكيفية وصف العدو. إذا كانت كبرى الأولويّات المناسبة لعمل الولايات المتحدة هي منع الهجوم التالي فالعدو لا يكون فقط تلك المجموعة المسؤولة عن الاختطافات التي حصلت في 11/ 9، بل الشبكة الأوسع من الإرهابيّين ومعاونيهم التي ربّما تقوم بتنظيم ضربات إضافية وعلى

نطاق أوسع ضدّ الولايات المتحدة - مستوحاة ومنشطة، دون شك، من «نجاح» عملية 11/ 9.

بيل لوتي كابي زيد، تحدّث عن معنى «الحرب» من الناحية العسكرية في هذه الظروف الغريبة. كونه نقيباً بحريّاً مع خبرة طيّار مقاتل، كان لوتي يعمل في مكتب نائب الرئيس ديك تشيني عندما وظّفته لديّ. تقاعد من البحرية ليلتحق بوظيفة نائب مساعد وزير الدفاع. كان لوتي يحمل شهادة دكتور في العلاقات الدولية ويتصرّف بطريقة غير لائقة. وكان يستطيع أن يقتبس كثيراً من أفلام مونتي بايتون. أمّا ميله نحو الفكاهة الهزلية فقد قربه من رامزفيلد. كان يعمل بإبداع وجهد ويحثّ موظّفيه على العمل المتواصل ممّا جعل مكتبه منتجاً ومؤثّراً أكثر من أيّ وحدة أخرى في قسم السياسة وربّما في البنتاغون كله[1]. لاحظ لوتي أن السياسيّين كثيراً ما يستعملون كلمة «حرب» بالمعنى المجازي: الحرب على الفقر، الحرب على المخدّرات، الحرب على الجريمة. أمّا بالنسبة إلى الرئيس بوش، كما يظنّ، فإنّ الحرب على أعدائنا الإرهابيّين ستكون أكثر من مجاز. أثار لوتي أسئلة عن دور العسكريّين، وهي أسئلة ليس لها أجوبة بسيطة في هذا النزاع الاستثنائي. لم يكن ثمّة سابقة في تاريخ الولايات المتحدة لحرب ضد «شبكة» عالمية. ربّما يتوجّب العمل العسكري للإطاحة بأنظمة خطيرة لعبت دوراً في الشبكة الإرهابية، ولكن، في أدوار أقل من الاجتياح. سأل لوتي، ما هي الأدوار الذي يجب أن تلعبها العسكرية الأميركية في هذه الحرب؟

لقد ذكرت أن المناقشات حول طبيعة الإرهاب كانت تجري في دوائر السياسة الخارجية منذ أواخر الستينات - وأن واحدة من هذه المناقشات تتعلق بتلك الشبكات الإرهابية والدول التي ترعاها. كان بيتر رودمان خبيراً بهذه الأمور. كان لديه ما يسميه زملاؤنا العسكريون «دماغاً من خمسين رطلاً». وكان رقيق الصوت، ظريفاً وحكيماً، ذا خبرة طويلة في البيت الأبيض ووزارة الخارجية - زميلاً لهنري كيسنجر وجورج شولتز - وقد عاش الكثير من تاريخ الولايات المتحدة الحديث ودرس الكثير من الباقي. كان يفكر جيداً ويكتب بأناقة. وعندما عُينت وكيلاً للوزارة اضطررت إلى مناشدته للانضمام

(1) عندما أصبح ستيفن هادلي مستشار الأمن القومي سنة 2005 عاد لوتي مجدّداً إلى البيت الأبيض كمدير لسياسة الدفاع في مجلس الأمن القومي.

إلى فريقي، إذ إن نظرتنا المتناقضة حيال كثير من الوسائل جعلته يشك في أن عملنا معاً سيكون سلساً. غير أنه قبل المهمة بعد أن وعدت بأن أسمح له ولمذكراته أن يصلا إلى الوزير بقطع النظر عما إذا كنت موافقاً على آرائه أم لا (وهي طريقة صحيحة اتبعتها أنا وجميع الموظفين الكبار حتى مستوى نائب مساعد الوزير).

تذكرنا، رودمان وأنا، الخلاف حول كتاب كلير ستيرلينغ الصادر سنة 1981 «شبكة الرعب» الذي رأى أن كثيراً من المجموعات الإرهابية الدولية في ذلك الوقت لم تكن تعمل بتسلسل هرمي موحد على طراز شركة تجارية ولكن كشبكة. وقد أبرز عمل ستيرلينغ الحقيقة بأن هذه المجموعات كانت تحتفظ بالروابط بعضها ببعض - وبأن شبكاتها تخدم مصالح الاتحاد السوفياتي الذي كان يزودها بالمال والتدرب والمتفجرات وغيرها من وسائل الدعم. ولكنها تلقت انتقادات من نقاد ركزوا على الضيم المحلي والأسباب الجذرية التي توسلتها هذه المجموعات لشرح أعمالها.

لم تكن ستيرلينغ تدعي أن تلك المجموعات الإرهابية كانت واجهات سوفياتية فقط، بل أوضحتت أنه يمكن فهمها تماماً فقط بمعاينة طريقة عملها بعضها مع بعض ومع البلدان الداعمة لها. وسوف تبرأ عندما تظهر الأدلّة في العقود اللاحقة.

وقد لحظت، من وجهة نظر ستيرلينغ، أننا بحاجة إلى معرفة طريقة عمل القاعدة، وغيرها من الجهاديين، كشبكة. إننا بحاجة لفهم روابطهم الايديولوجية والمالية والعملانية - معرفة الروابط، إذا وجدت، التي تربط المجموعات الشيعية (كحزب الله) بمجموعات سنية (كالقاعدة) وكيف ترتبط هذه المجموعات بالبلدان التي ترعاها. ولن يكون ذلك بالعمل الهين، كما لاحظ أبي زيد بأسى، إذ إن استخباراتنا بشأن العدو ما زالت غير كافية.

كان علينا أن نصرخ لنسمع كلماتنا في وسط طائرة الصهريج، فالمكان كثير الضجيج وبارد وخافت الضوء ولكن مناقشاتنا كانت نشيطة وذات معنى. تكلمنا عن الدور الذي لعبته الحكومات في شبكة الإرهاب - وخاصة بتوفيرها أماكن آمنة، كما فعل نظام طالبان للقاعدة. وسوف نأخذ هذا الدور في الحسبان في محاولتنا الكشف عن هوية العدو.

عبر السنين حاول بعض الخبراء أن يبرهنوا أن محاربة الإرهاب تقتضي استراتيجية إقليمية محلية. فالإرهابيون الأفراد مراوغون وقادرون على التخلّص، بينما البلدان التي

توفر لهم الملجأ والدعم هي مسؤولة أيضاً عن نشر الإرهاب. وعناوين هذه البلدان الثابتة والمعروفة تجعل استهدافها أسهل من استهداف الإرهابيين أنفسهم. لذا فإن استراتيجيّة إقليمية تستطيع أن تركز على هذه البلدان الداعمة هادفة إلى تقييد المجموعات الإرهابية بصورة منتظمة بقطع وسائل دعمها.

قلت، ولكن هنا تكمن المشكلة. فالحكومة الأميركية لا تستطيع، ببساطة، أن تحدد العدو كسلسلة من المنظمات الإرهابية مع البلدان التي ساعدتها بشكل أو بآخر. وإذا فعلنا ذلك يمكن أن نجد أنفسنا نعلن الحرب على بلدان وفرت الملجأ الآمن والمال والدعم الإيديولوجي وغيره إلى الإرهابيين - قائمة تشمل أفغانستان وكوبا وإيران والعراق وليبيا وكوريا الشمالية وباكستان والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا. من الواضح أن تلك الفكرة غير واقعية[1]. ومما زاد في تعقيد الأمور أن الولايات المتحدة تعتبر بعض هذه الدول أصدقاء هامين. وعلاوة على ذلك فإن قائمة رسمية بالمنظمات الإرهابية العدوة ستتطلب مراجعة متواصلة لتبيان الاندماجات والاكتسابات والانفصالات وتغيير الأسماء التي كانت شائعة بينهم. كنا بحاجة إلى طريقة أفضل لتحديد العدو، طريقة تشمل الأسس وتحفظ مرونتنا بالنسبة إلى كيف وفي أي وقت وضد من يجب أن نعمل.

لم نحل هذه المشكلة على متن الطائرة. أما الرئيس فقد تعامل معها، في نهاية الأمر، بابتكار التعبير «الحرب على الإرهاب» معلناً، في الواقع، أن العدو ليس قائمة بمنظمات ودول ولكن بعض النشاطات الشرّيرة التي تشمل الإرهاب ودعم الدول للإرهاب: ومع أن التعبير كان نافعاً - كثير من المعلقين لاحظوا غرابة إعلان الحرب ضد طريقة للهجوم - فقد اعتبرته أنا بديلاً مؤقتاً نافعاً اعترف بطبيعة التحدي غير المسبوقة المتمثلة بهجمات 11/ 9. فقد تجنب مشكلة اللوائح وأعطى الرئيس مرونة ولفت النظر إلى الفروق بيننا وبين أعدائنا في مسألة احترام حياة الإنسان.

لقد أدركنا جميعنا شيئاً واحداً هو أن حجم 11/ 9 وخطر المزيد من الهجمات

(1) بدءاً من 11 سبتمبر/ أيلول 2001 كانت البلدان المصنفة رسمياً كراعية للإرهاب من قبل وزارة الخارجية تشمل كوبا وإيران والعراق وليبيا وكوريا الشمالية والسودان وسوريا. من البلدان الهامة المسجلة في هذه اللائحة كانت أفغانستان. وزارة الخارجية مكتب مكافحة الإرهاب، «أنماط الإرهاب العالمي»، 30 أبريل/ نيسان 2001.

الإرهابية قد فتحت عيوننا على عدم كفاية التعامل مع الإرهاب كمسألة تتعلق بتطبيق القانون. فتطبيق القانون جهاز يستعمل أساساً لمرحلة ما بعد الحدث. ومع أنه يساعد على ردع الجريمة فهو في الأساس يعمل للعقاب لا للمنع. فليس ثمة قوة من الشرطة منظمة ومجهزة لإيقاف حملة معقدة ومدعومة دولياً من الهجمات الإرهابية. ولا يمكن ردع هذه الهجمات بالتهديد بالعقوبات القضائية فقط مهما كانت قاسية. واعتبار 11/ 9 عملاً حربياً، وليس مجرد جريمة، كان طريقة لإدراك أن الانتقام لن يكون رداً كافياً. سعينا إلى منع الهجمات في المستقبل - باستعمال جميع وسائل القوة الوطنية، بما في ذلك العسكرية - والعمل في هذا الاتجاه سيعني استهداف مجموعة من الفاعلين أوسع من الأفراد المجرمين المتآمرين المسؤولين عن هجمات 11/ 9.

ولكن كم يجب أن يكون اتساع هذا الهدف؟ لم يكن ذلك بالأمر السهل. إذا اعتبرنا أن بن لادن كان وراء عمليات 11/ 9، فهل يجب أن نحدد العدو ليشمل القاعدة فقط وربما الدول الراعية لها أيضاً؟ أليست الولايات المتحدة مهددة أيضاً من قبل مجموعات إرهابية أخرى؟ القاعدة مجموعة مسلحة سنية. فهل ذلك يعني أن علينا أن نحصر قلقنا بالايديولوجيات السنية المتطرفة؟ ولكن ماذا عن المنظمات الشيعية كحزب الله في لبنان الذي له قدرات هائلة وأيدٍ ملطخة بدماء الأميركيين. أم كان من الأجدى التركيز بوجه عام على المجموعات الإسلامية المتطرفة العنيفة. وماذا عن المجموعات الإرهابية غير الإسلامية مثل الجيش الجمهوري الإيرلندي أو «الفارك» في كولومبيا؟ هل يجب أن نقلق بشأن الدول الداعمة للإرهاب بشكل عام؟ ما هو التهديد المطروح من قبل دول داعمة للإرهاب مثل إيران والعراق وكوريا الشمالية؟ لقد كان لديها جميعاً طموح إلى اقتناء أسلحة نووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وكانت كلها قد دعمت مجموعات إرهابية وربما توفر قدرات كارثية للإرهابيين في المستقبل. ولكن لم يكن واضحاً مدى قرب هذه الدول من القاعدة. فهل يجب أن نشمل في تحديدنا للعدو الدول التي ثبت أنها وثيقة الصلة بالقاعدة فقط؟

إن صياغة عبارة «الحرب على الإرهاب» سمحت للإدارة بتأجيل تسمية العدو بينما هي تدرس هذه المسائل المعقدة. والتهديد الذي نواجه لم يكن نظرياً أو بعيداً. فقد كان حقيقياً بقدر ما كانت الجثث والركام حقيقيين في 11/ 9. ولكنها ظلت مبهمة من أوجه عديدة تتحدى التحديد البسيط. لم نكن قادرين على الإعلان صراحة أن العدو

كان مزيجاً من الدول مثل دول المحور في الحرب العالمية الثانية. لم نكن قادرين على تحديد العدو بدقة في صيغة واضحة وقصيرة.

ماذا يجب على الولايات المتحدة أن تهدف إلى تحقيقه في حرب كهذه؟ إن غاية الستراتيجيا هي تحديد الهدف الذي يستطيع أن يقود خطط وأعمال أقسام عديدة من الحكومة ويضمن وحدة الجهود بين هذه الأقسام.

أدركنا أن على الرئيس أن يضع أهدافاً للحرب ليس ذات قدرة تحفيزية فحسب وإنما أيضاً ممكنة التحقيق. إن الحيلولة دون وقوع التفجير التالي مهمة معقولة، غير أنها لا يمكن أن تكون هدفاً حربياً للمدى البعيد، ليس أقله لأننا اعتبرنا أن هجمات 11/ 9 ستعقبها هجمات تالية. وفكرنا في تسمية «إزالة الإرهاب» هدفاً حربياً ولكن الرئيس لم يكن قادراً على الطمأنة أن العالم لن يشهد بعد اليوم قنبلة إرهابية. ومن جهة ثانية كانت الحكومة قادرة على إيذاء أو تقليص أو تقويض قدرة الإرهابيين على العمل ولكن ذلك يكون هدفاً وضيعاً وليس على قدر المطلوب.

تكلمنا عن دروس حرب الخليج سنة 91 - 1990. كان لدى زملائي جميعاً ذكريات حية عن ذلك النزاع. كان رودمان يعمل في البيت الأبيض في ذلك الوقت، ولوتي طار فوق العراق لمهمات خلال الحرب، وأبي زيد ساعد في قيادة عمليات استقرار في شمالي العراق في أعقاب الحرب. وكان الرئيس بوش الأول حدد أهداف الحرب في بداية المطاف بتحرير الكويت. وعلى هذا الأساس أنشأ تحالفاً دولياً، وبعد أن قام هذا التحالف بطرد القوات العراقية من الكويت، أعلن أن مهمته اكتملت. وكما هي الحال مع كل «ماذا لو» في التاريخ، يمكن مناقشة ما إذا كان على التحالف أن يكمل الطريق ويغتنم الفرصة للوصول إلى جذور المشكلة العراقية. فقد كان اختطاف الكويت بالقوة، في نهاية المطاف، علامة من علامات صدّام حسين المرضية. ولكن بوش وضع هدفاً محدداً لا يتغير للحرب، وهذا الهدف، مع غيره من الاعتبارات، أدى إلى تقييد حركته وتقليصها. في اليوم الذي أعقب 11/ 9، أخذ فريقنا هذا الدرس من حرب الخليج: أنّ على الرئيس أن لا يعلن هدفاً للحرب يمكن أن يحد لاحقاً من اختياراته إذا ما اتخذت الأمور منحىً مغايراً.

كيف إذن يمكننا أن نحدّد أهدافنا في هذه الحرب؟ كان همنا الأول إمكانية أن تعقب 11/ 9 هجمات ضخمة على الولايات المتحدة. فذلك من شأنه أن يغير إلى الأبد

طبيعة المجتمع الأميركي، مما يدفع بالحكومة نحو إجراءات وقائية غير مرغوب فيها - حتى ولو كانت ضرورية. وستكون صفات أميركا الأساسية على المحك: حرياتنا الاجتماعية والطبيعة المنفتحة لمجتمعنا.

وأخيراً أوصلنا هذا التبصر إلى هدف استراتيجي صحيح لهذه الحرب الجديدة. لم يكن بإمكاننا أن نعد بإزالة الإرهاب تماماً، غير أننا أدركنا أن علينا أن نفعل أكثر من إعاقة الإرهاب حيثما تمكنا من ذلك. فسوف يكون من المعقول أن يفهم المسؤولون الأميركيون مهمتهم بأنها «التغلب على الإرهاب كتهديد لحرية أميركا وانفتاحها». فإذا حاربنا الإرهابيين بفعالية كافية بحيث أنهم لن يتمكنوا بعدها من تهديد طبيعة مجتمعنا، تكون الولايات المتحدة قد أنجزت انتصاراً حقيقياً قيماً. إن هدفاً حربياً محدداً على هذا النحو يخدم مصالح البلد الاستراتيجية، إذ يكون مرناً ومعقولاً وممكن الإنجاز - وهاماً.

دوّن رودمان الملاحظات طوال مناقشاتنا، وكان يرجع خلال فترات الاستراحة إلى مقعده ليقوم بصياغتها بمثابة جنين لما أصبح ورقة مفهوم استراتيجي للحرب. كان في الطائرة طاولة صغيرة واحدة مع مقعدين ضيّقين على كلا جانبيها، واتبع ترتيب المقاعد البروتوكول. جلست أنا ووجهتي إلى الأمام، بجانب دوف زاكهيم، المراقب المالي لوزارة الدفاع وزميلي وكيل وزارة الدفاع. في الجانب الآخر من الطاولة جلس مساعد وزير الدفاع جي. دي. كروتش وبيتر رودمان. وجلس الجنرال أبي زيد قليلاً إلى الوراء. وبينما كان رودمان يصوغ مذكرته نقلت الأوراق إلى الجنرال لإبداء ملاحظاته. وبينما كان يرجعها، علق أبي زيد أن أي عمل عسكري في هذه الحرب الجديدة يمكن أن يكون له تأثير ديبلوماسي مساعد لدى حلفائنا - وتأثير بسيكولوجي كبير في أعدائنا.

وعندما عدنا، رودمان، لوتي، أبي زيد وأنا إلى واشنطن والتحقنا بالأعمال العادية، تشاركنا بهذه المفاهيم في الاجتماعات التي تقام بين الوكالات المختلفة، وقد ساعدت على تحديد هدف الحرب واستراتيجية الحكومة. إن أحاديثنا في تلك الرحلة الجوية في 12 سبتمبر ساهمت في أسس استراتيجيتنا، بدءاً بورقة التوجيه الأولى من أعلى مركز في البنتاغون للحملة ضد الإرهاب: تعليمات رامزفيلد إلى وزارة الدفاع، التي سترشد قادة المقاتلين وهم يعدون خططهم الحربية.

قبل أقل من ساعة من هبوطنا في قاعدة سلاح الجو أندروز خارج واشنطن،

طارت طائرتنا ك.س. 135 فوق مانهاتن. دعاني طاقم الطائرة إلى مقصورة القيادة حيث تبعنا بيل لوتي. أشار لوتي إلى طائرات ف 16 التي أتت لملاقاتنا في الجو وهو جزء من خفر الجو الذي أمر به رامزفيلد فوق نيويورك في اليوم السابق. ومال قبطاننا بالطائرة قليلاً لنتمكن من رؤية الأرض.

في ذلك الأصيل المشمس، كان الدخان الأسود يغطي الطرف الجنوبي لجزيرة مانهاتن. كان المشهد شاحباً وحزيناً وقد عزز وجهة نظري في أن الدفاع لن يشكل استراتيجية مناسبة ضد الإرهاب. فقد كان هناك العديد من المباني الشاهقة - العديد من الأهداف الكبيرة - في نيويورك وعبر البلاد لنتمكن من حمايتها وضمان سلامة كل منها على حدة. إن أية محاولة كهذه ربما تغير الحياة في أميركا جذرياً، والأنكى أنها ستشمل إجراءات هي من خصائص الدولة البوليسية. بكلام آخر إن أية طريقة دفاعية لن تحقق هدف الحرب الذي كنا نناقشه: صيانة الطبيعة الحرة والمنفتحة للمجتمع الأميركي.

عندما وصلنا إلى قاعدة أندروز حوالى الخامسة عصراً في 12 سبتمبر اتصلت بي سكريتيرتي الرائعة، كاساندرا بوين لي وقالت إن الرئيس سيكون في البنتاغون في الساعة السادسة عصراً، وإنه إذا تمكنت من الوصول إلى هناك في زحمة السير فسيسمح لي بدخول الاجتماع (هذا الرئيس لا يرحب بمن يصل متأخراً). قام سائقي، جارفيس ولكينز، الذي لا يمكن إيقافه - وهو سائق قديم يبلغ الأربعين من عمره - بإطلاق منبهه وأنواره الومضية وأوصلني إلى مدخل البنتاغون من ناحية النهر في نحو ثلاث دقائق قبل موعد الاجتماع. أسرعت في محاذاة الحرس وصعدت الدرج فاشتممت رائحة دخان مكان الارتطام في الجهة الأخرى من المبنى. كانت الرائحة المنتنة منتشرة في جميع أرجاء البنتاغون. وبينما كنت أركض نحو قاعة الاجتماع فكرت أن هذا المكان كان، في البارحة، منطقة حربية.

كان على الطاولة مع الرئيس رامزفيلد، وولفويتز، ورؤساء الأركان المشتركة وأمناء الجيش والأسطول وسلاح الطيران ووكيل وزارة الدفاع. لاحظت أن الرئيس كان قد اتخذ لهجة وتصرف القائد الأعلى للقوات المسلحة في زمن الحرب. اقتصر حديثه على ملاحظات رئاسية أو استراتيجية متجنباً التفاصيل والكلام العرضي. «نعتقد أننا في حالة حرب، وسنقوم بالقتال فيها على هذا الأساس. أريد أن يكون لدينا عقلية قتالية

تربح الحرب». كان يريد من وزارة الدفاع، وبخاصة من قيادتنا العسكرية، أن تدرك أنه ينتظر منا أن نقدم خيارات عسكرية مصممة لتأتي بنتائج هامة. «لن نقوم بالضرب على الرمل فقط». ووعد أنه سيقوم بالتأكد أن لدى جنودنا، رجالاً ونساءً، كل ما يلزم من أجل القتال، ولكنه لاحظ أيضاً أن الحرب تعني إصابات بين قتلى وجرحى. انتهى الاجتماع في تمام الساعة السادسة والنصف مساءً.

في ساعات ما بعد 11/ 9 كان لدى الرئيس عدة اعتبارات للدرس. كانت هناك المسائل الستراتيجيّة الكبيرة - تفهم دوافع وهيكليات ونيات ونقاط ضعف اعدائنا واستنباط الوسائل الكفيلة بإحباط مخططاتهم. هذه المهمات تتطلب استراتيجية عالمية لا يمكن تطويرها بين ليلة وضحاها. وكان ثمة أيضاً مسؤولية داخلية مستعجلة بتوفير قيادة رئاسية إلى بلد غاضب لم يتعود أن يشعر بالانتهاك.

هذه الحاجة إلى عمل مطمئن كانت مسألة تتعدى السياسة ونتائج استطلاعات الرأي. إذا لم يقم الرئيس برد مناسب، وإذا تتابعت الهجمات الإرهابية المتوقعة، ربما تبدو الحكومة كأنها انتهكت العقد الاجتماعي - فشلها في القيام بواجبها الأساسي، ألا هو توفير الأمن. ومع الدخان الذي ما زال يتصاعد من بقايا مركز التجارة العالمي ومن الجهة المهشمة من البنتاغون، فكر فريق الرئيس للأمن القومي ملياً بالأذى الذي يمكن أن تحتويه سلسلة من الهجمات الإرهابية ضد بلادنا بالنسبة إلى وحدة جمهوريتنا والحريات الاجتماعية لشعبنا ووحدة دستورنا. لقد طلب الرئيس رداً إستراتيجياً ولكنه أبدى أيضاً عدم الصبر بشأن الوقت الذي سيستغرقه البدء بأعمال الرد.

يوم الخميس في 13 سبتمبر التقى الرئيس مجلس الأمن القومي مضافاً إليه وزير الخزانة بول أونيل والمدعي العام جون أشكروفت ومدير مكتب التحقيق الفدرالي بوب مولر وغيرهم. وشارك رامزفيلد بواسطة اتصالات الفيديو. رافقته إلى الغرفة الصغيرة حيث نصبت الكاميرات وأجهزة المراقبة، وهي على بعد خطوات من مكتب الوزير. وانضمّ إلينا هناك هيو شلتون، رئيس هيئة الأركان المشتركة.

لم يكن بول وولفويتز حاضراً في هذا المؤتمر ولكنه كان نبهني مسبقاً إلى أن القضية الأهم بالنسبة إلى كبار مستشاري الرئيس هي فيما إذا كانت هذه الحرب سوف تركز على القاعدة في أفغانستان، باعتبارها المرتكبة المحتملة لهجمات 11/ 9 أو أنها ستكون عملاً ضد شبكة الجهاديين الإرهابيين في أنحاء العالم. وفي المناقشة بين

الوكالات كان رامزفيلد وولفويتز يحبذان الطريقة الأوسع، بينما نظراؤهما في وزارة الخارجية كانوا يحثون على تبني الطريقة الأضيق.

مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس بدأت الاجتماع بتلخيص مناقشات اليومين الأخيرين بادئة بما أسمته «المفهوم»: بأن الإرهابيين شبكة وبأن الحرب القادمة واسعة وليست حدثاً مفرداً. «لن نسعى إلى أن نعمل شيئاً لمرة واحدة فقط» كما أعلنت. في تلك الاجتماع اعتقدت أن تعليقات رايس تعني أنها كانت تؤيد وجهة نظر رامزفيلد - وولفويتز في المناقشة بين الوكالات. لم يكن واضحاً بعد إذا كانت تتكلم نيابة عن الرئيس.

في تعليقاته ركز وزير الخارجية كولن باول على النشاطات والرسائل. وأفاد أن بلداناً مختلفة كانت «توقع» للتعهد بمساعدتنا، إما منفردة وإما عبر الأمم المتحدة أو منظمة المؤتمر الإسلامي. كان من المهم أن يعرفوا أننا نطارد الإرهابيين وليس العرب أو المسلمين. وأشار إلى أنه يجب تحريك الديبلوماسية الفلسطينية - الإسرائيلية، «لكي تظهر أننا ما زلنا ملتزمين».

وأفاد باول أن نائب وزير الخارجية ريتشارد أرميتاج أعطى رئيس باكستان برويز مشرّف قائمة بسبع نقاط بما تريده الولايات المتحدة، بما في ذلك حق الطيران في المجال الجوّي الباكستاني لمهاجمة أفغانستان، وأن مشرّف وافق على تلك اللائحة. وقد أخذ ذلك رامزفيلد على حين غرة. وكانت تلك قائمة تحتوي على مضاعفات عسكرية واضحة وأعتقد أنه كان يجب أخذ رأيه في ذلك. وبعد أن أطفأ الميكرفون سأل الجنرال شلتون وأنا عما إذا كان أي منا أعطى موافقته على القائمة أو عرف بها، فأعطيناه إشارة برفع راحة اليد وهي هزة الكتف التي تعني: «لم أسمع بذلك على الإطلاق» والتي يسميها العسكريون «سلام البنتاغون».

وأشارت رايس إلى أن قائمة بالمطالب كانت في طور الإعداد لطالبان. فإذا لم يبدوا تعاوناً فورياً يجب أن نوضح لهم أننا سنطاردهم - وليس القاعدة فقط. قال الرئيس إنه يريد أن يكون نشاط الولايات المتحدة كاملاً، وإطار الوقت قصيراً. ربما قام الطالبان بتسليمنا بن لادن و«ذلك ليس جيداً بما فيه الكفاية». يريد أن يعرف كم من الوقت يلزم الولايات المتحدة كي تبدأ نشاطها.

إذ ذاك أثار الرئيس بوش سؤالاً بشأن العراق. كان مسؤولو الإدارة يناقشون

الخيارات السياسية لقضية العراق منذ شهور. كان الجميع يدرك أن صدّام مشكلة خطيرة. فقد كان يفكك بصورة منتظمة عناصر استراتيجية الاحتواء التي ابتكرها مجلس الأمن الدولي. وبعد أن أنهى مهمة مجلس الأمن للتفتيش عن السلاح سنة 1998 كان يدأب على تحريف العقوبات الاقتصادية ويقود حملة لإزالتها تماماً. وكانت قواته تطلق النار يومياً على الطائرات الأميركية والبريطانية التي كانت تخفر مناطق حظر الطيران فوق جنوب العراق وشماله. وكان الرئيس بوش، بالطبع، يريد أن يعرف إذا كان صدّام متورطاً في هجمات 11/ 9 أو مرتبطاً بطريقة أخرى بالقاعدة.

سأل الرئيس مدير وكالة الاستخبارات المركزية، جورج تينيت إذا كانت وكالته تنظر في مسألة تورط عراقي محتمل. أجاب تينيت، «إنه جهد يشمل العالم بأسره، نعم». لم أتمكن من معرفة ما إذا كان تينيت يعني بذلك أن الـ«CIA» كانت تقوم بجهد عالمي لاستكشاف علاقة عراقية محتملة بهجمات 11/ 9، أو أنها ليست بصدد القيام بجهد خاص لكشف مثل تلك العلاقة لأنّ الـ«CIA» كانت تفتش العالم أجمع لاكتشاف أيّة علاقة بهجمات 11/ 9.

أفاد وزير الخزانة، أونيل، أنه يحاول إيجاد مرتكز قانوني ليقوم بنشاط ضد المؤسسات المالية المرتبطة بالإرهاب ولكن «المحامين» كانوا يبطئونه. أعطى بوش تعليماته بالقول، قل للمحامين إننا في حالة حرب وسوف نستولي على أموال الإرهابيين.

أبدى الرئيس اهتماماً بحالة عملياتنا العسكرية. أفاد الجنرال شلتون أن لدى القوات المسلحة خططاً جاهزة لمهاجمة بن لادن بواسطة صواريخ توماهوك كروز بدون قائد يمكنها أن تصل إلى عدة أماكن حيث يمكث عادة. الجنرال تومي فرانكس، قائد ستكوم، كان يحبذ مقاربة على مراحل تبدأ بنقل قوات أميركية أوفر عدداً إلى منطقة أفغانستان. أفاد فرانكس أن لدينا قوات كافية هناك للأعمال الأولية ولكن لا يمكننا ضرب أهداف الدفاعات الجوية فقط إلا إذا ضربناها بواسطة طائرات يقودها طيارون. أكمل شلتون بدءاً بالنقطة التي أثارها فرانكس، مشيراً إلى القيود التي فرضت على المخططين العسكريين الأميركيين في السنين الأخيرة. فقد قيل لهم أن يركزوا على بن لادن لا الطالبان وأن يقتصروا على استخدام صواريخ توماهوك بدون طيار فقط. أما الآن، قال شلتون، فيجب أن نفكر في قوات برية وطائرات ب20 مع طيار. في شمال

أفغانستان - أبعد من مدى التوماهوك - نستطيع ضرب أهداف تضعف الطالبان في معاركهم ضد قوات المعارضة الأفغانية المعروفة بحلف الشمال.

قال الرئيس لشلتون «ضع جانباً كل التقييدات لتخطيطك». كان يريد أن يضرب بشدة، ثم يتراجع، ثم يتشدد في الحصول على طلباته ثم يضرب ثانية إذا لم يحصل عليها.

بعد ذلك سأل بوش الجنرال عن دفاعات الطالبان الجويّة ممّا حدا برامزفيلد إلى الملاحظة بشأن صعوبة تحديد أمكنة «القيادة - والسيطرة» وغيرها من الأهداف الحربية في أفغانستان. إنّ المشكلة في التركيز على أفغانستان، كما قال، هي أنّ البلد يفتقر إلى أهداف من البنى التحتيّة الثمينة للإرهابيّين. لم تكن ممتلكات بن لادن تتألّف من العمارات بل من الناس. وتدمير البنى التحتيّة القليلة في أفغانستان لن يسبّب الأوجاع التي من شأنها أن تغيّر سلوك الشبكات الإرهابية، وخاصةً سلوك الدول الداعمة. يجب أن نستنبط طريقة لمقاتلة شبكة بن لادن بأسرها وفي جميع أنحاء العالم، شدّد رامزفيلد، وأن نفرض أكلافاً عالية على الذين يدعمون هذه الشبكة.

وفي نظرة إلى ما هو أبعد من بن لادن وأفغانستان، ذكر رامزفيلد عراق صدّام حسين على أساس أنّه تهديد للمنطقة وللولايات المتحدة فلحظ أنّ العراق دولة تدعم الإرهاب وأنّه، في يوم ما، سوف يوفّر للإرهابيّين أسلحة الدمار الشامل لاستعمالها ضدّنا(1). إلّا أنه، بالاختلاف عن أفغانستان، يملك العراق الكثير من البنى التحتيّة والقدرات العسكرية. ولذا يمكننا إنزال الضرر الفادح الذي من شأنه أن يجعل الأنظمة المساندة للإرهاب في جميع أنحاء العالم تعيد النظر في سياساتها. ونستطيع أن نحدّد مكان ممتلكات العراق، بما في ذلك أسلحته للدمار الشامل. لم يعارض أحد هذه الملاحظة الأخيرة، إذ كانت تستند إلى التخمينات الاستخبارية في ذلك الوقت وبدت أنها لا يمكن استثناؤها.

أثار بوش موضوع العراق موضحاً أنّ النشاط العسكري هناك يجب أن يذهب إلى أبعد من إصدار بيان فقط، سيتوجّب عليه أن يأتي بحكومة جديدة. فالولايات المتحدة بحاجة إلى خيار يستطيع أن يجلب الآخرين في المنطقة إلى صفوفنا. أريد خطة عمّا

---

(1) إنّ دعم العراق للإرهابيّين مفصّل في الفصل السادس.

سيستوجبه ذلك وعمّا سيكلّف، قال الرئيس لرامزفيلد وشلتون، الذي لاحظ أنّ لدى ستتكوم بعض الخيارات المعدّة سلفاً لأهداف عراقية.

طوال المناقشة ركّز الرئيس على مفاعيل العمل العسكري ذات الرتبة الثانية أو الثالثة. كان يريد أن يفكّر في كيف يستطيع ضربُ هدف معيّن أن يؤثّر في القطاعات الأخرى في الشبكة الإرهابية. فربّما أصبح الإرهاب مشكلة أكبر إذا أطلقت «ضربة واحدة ليس إلّا»، وهنا كان الرئيس يشير إلى إطلاق صاروخ كروز واحد فقط. وتابع: لن نقتفي أثر بن لادن فقط، بل الأماكن التي وفّرت له ملجأً آمناً أيضاً. ربّما اضطررنا إلى إيذاء أفغانستان بقسوة شديدة لدرجة يلاحظها الجميع، ثمّ ندوخ هؤلاء الأشخاص بالدخان ونخرجهم من أوجارهم. وسأل: هل يمكننا أن نقوم بالمهمّة في أفغانستان والعراق في الوقت نفسه؟ أجاب شلتون «أجل».

انتقل الحديث إلى حلفاء أميركا وعروضهم للدعم. دعت كوندوليزا رايس إلى إنشاء لجنة تمثّل جميع الوكالات لإعداد لائحة بالدعم الذي نحتاج إليه.

كانت مهمّة مستشار الأمن القومي أن يضمن تنسيقاً ملائماً بين الوكالات الحكومية. لذا عندما ذكرت «تنسيقاً» علق رامزفيلد أنّه لم يرَ قط قائمة المطالب التي قدّمها أرميتاج إلى مشرّف. يبدو أن لا رايس ولا باول أعطى هذه النقطة وزناً يذكر. مع أنّه لم يتابع هذه المسألة، أوضح رامزفيلد فيما بعد أنّه يعتبر أنّها لم تكن مجرّد هفوة إجرائية أن تقوم وزارة الخارجية، في تلك اللحظة بالذات، بتقديم طلبات تتّصل بالعسكريّين إلى مشرّف دون مساهمة البنتاغون.

وختم الرئيس الاجتماع بتوجيه فريقه نحو استنباط مهمّة حقيقيّة «وليس حرباً صوريّة». افترضت أنّه يشير إلى الهجوم الجوّي الصغير الذي أطلقته الولايات المتحدة ضدّ أهداف في أفغانستان والسودان سنة 1998 عقب تفجير القاعدة سفارتي الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا - وهي هجمات قتلت 224 شخصاً بمن فيهم اثنا عشر أميركياً وجرحت أكثر من أربعة آلاف آخرين. وأعطى الرئيس تعليمات إلى كبار مساعديه أن يستعجلوا عمليّات دوائرهم. «افعلوا في القريب العاجل شيئاً يسفر عن نتائج»، قال للفريق. ثمّ التفت إلى باول وقال: «ربّما حان الوقت لإعطاء الطالبان علامة بالرأس تفيد عدم الموافقة». اعتبرت أنّ ما عناه الرئيس هو إعطاؤهم إنذاراً.

وكردّ على ذلك، لاحظ باول أنّنا سنقوم عاجلاً بالإعلان عن ظنّنا أنّ بن لادن

«فعلها». أضاف تينيت «أظنّ أن المسألة هناك»، ولكنه لم يفصح. أشار المدّعي العام أنّه لا يجب على المسؤولين الأميركيّين أن يشعروا بأنّهم مجبرون على إثبات ذلك كما أمام المحكمة. لأنّنا كنّا نعمل على أساس المعلومات الاستخباريّة لا الأدلّة. (في نوفمبر/تشرين الثاني - بعد شهرين من ذلك - عثرت القوّات الأميركية في أفغانستان على شريط فيديو يتبجّج فيه بن لادن بأنّه أشرف على إدارة هجمات 11/ 9).

بعد أن غادر الرئيس الاجتماع، بدأ رامزفيلد حديثاً مع تينيت عن مشكلة تحديد أهداف ذات قيمة في أفغانستان.

كيف نستطيع أن نوسع القائمة؟ سأل رامزفيلد. اقترح تينيت أنّ أشخاصاً من الـ«CIA» ومن موظّفي الجنرال شيلتون يجب أن يعملوا سويّة على ذلك. سأل رامزفيلد كيف يمكنهم أن يعبروا عمّا يطلب إليهم عمله؟ أعطى كوفر بلاك، رئيس مركز مكافحة الإرهاب في الـ«CIA» ردّاً ينسجم مع تفكير رامزفيلد: يمكننا أن ننسّق هجوماً عسكرياً أميركياً مع تحالف الشمال في الشمال. فإرسال صواريخ توماهوك فقط يكون كإرسال كتاب يقول «نحن نستسلم». يجب أن يكون لنا جيش على الأرض وإلّا سيظنّون أنّنا ضعفاء. وافق رامزفيلد: لا نريد المخاطرة في أن يضحكوا علينا. لاحظ بلاك أنّ طائرات ب - 52 مع ذخيرة تقليديّة تستطيع أن تقوم مقام قوّات على الأرض. اختتم رامزفيلد الاجتماع وقال لشلتون أن يعمل مع الـ«CIA» على إيجاد «أهداف ذات قيمة».

وبينما كنت أغادر الاجتماع لفتت انتباهي عدّة نقاط. لاحظت أنّه بعد مرور يومين على الهجمات بدا أنّ جورج تينيت توصّل إلى قناعة بأنّ بن لادن والقاعدة كانا لمسؤولين عن 11/ 9. كانت السرعة لافتة للانتباه وتساءلت إلى أيّ حدّ كانت معلومات الـ«CIA» موثوقة. ثانياً، لاحظت أنّ الرئيس ورايس ورامزفيلد كانوا قد بدأوا يتكلّمون عن الحرب كمسعى ليس ضدّ القاعدة فقط بل ضدّ شبكة الإرهابيّين الواسعة بما في ذلك دعم الدول للإرهاب. لذا فإنّ جهودنا سوف تمتدّ إلى أبعد من القبض على أسامة بن لادن أو قتله. وأخيراً، صعقت من الاعتراف العام بأنّ ذلك سيكون أكثر من عملية عسكرية: إنّها ستتطلّب عملاً مشتركاً من وزارة الخارجية، الـ«CIA»، وزارة الخزانة، وزارة العدل، والعديد غيرها من مكونات الحكومة الأميركية.

إنّ من طبيعة الأفكار المبتكرة أنّها تبدو لسامعيها واضحة بينة من اللحظة الأولى للتفوّه بها. فوصف الرئيس الفوري لهجمات 11/ 9 بأعمال حربية بدا مألوفاً، لا بل

محتوماً، ولكن لم يسبق لرئيس أميركي أن طبّق هذا المفهوم على هجوم إرهابي ضدّ الولايات المتحدة. والمناقشات في اجتماع مجلس الأمن القومي في 13 سبتمبر أوحت أنّ مستشاري الرئيس وافقوا على أنّنا في حالة حرب. ومع ذلك فما زلنا بعيدين عن فهم ماهية الحرب التي نحن فيها وكيفيّة قيام الولايات المتحدة بخوض غمارها.

في عقود ما قبل 11/ 9 تلقّت الولايات المتحدة سلسلة من الهجمات قامت بها مجموعات إرهابية. فكانت هناك تفجيرات ثكنات مشاة البحرية في بيروت (1983)، مقهى في برلين (1986)، أبراج الخبر في المملكة العربية السعودية (1996)، «يو.أس.أس. كول» في عدن (2000). وهناك هجمات أخرى استهدفت مدنيّين، من بينها اختطاف طائرات مدنية في سبتمبر الأسود (1970)، اغتيال الديبلوماسيّين كليو نويل وجورج كورنيس مور في الخرطوم (1973)، اغتيال ليمون راي هانت رئيس قوات حفظ السلام في سيناء، في روما (1984) محاولة اغتيال الرئيس السابق جورج أيتش دبليو بوش (1993)، الهجوم الأول على مركز التجارة العالمي (1993)، وتحطيم سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا (1998).

أنتجت عقود من المناقشات الأكاديميّة حول طبيعة الإرهاب تحديدات غير متناغمة، تميز بين الدافع السياسي والنهلستية المجرّدة، وبين هجمات تستهدف مدنيّين وتلك التي تستهدف العسكريّين في ظروفهم المختلفة - في الخدمة الفعليّة، خارج الخدمة الفعلية، في داخل أو خارج منطقة حربية. ومع أنّ هذه التعاريف ما زالت قابلة للنقاش فإنّ كلمة «إرهاب» طبقت عادة على جميع الهجمات ضد الولايات المتحدة المذكورة أعلاه.

غير أنّ الولايات المتحدة تعاملت مع هذه الأحداث كأفعال جرمية وردت عليها في الغالب بإرسال عملاء الـ «FBI» لملاحقة الأشخاص الذين يمكن توقيفهم وتجريمهم ومحاكمتهم بالجرائم المرتكبة. في بعض الأحيان - مثلاً بعد هجمات مقهى برلين (1986)، والسفارات في شرق أفريقيا (1998) - رأى الرئيس أن يزيد على رده بتنفيذ القانون بعض الهجمات الجويّة الصغيرة في بلدان يظنّ أنّها دعمت الإرهابيّين. ولكن هذه الهجمات كانت أصغر بكثير من إعلان الحرب.

إن قرار الرئيس بوش بوصف 11/ 9 «بالحرب» وإلزام أميركا بالقتال، كان غير عادي وهام، إذ أجبر المسؤولين الأميركيّين على إعادة التفكير في معنى الإرهاب.

أجبرنا على إعادة النظر في جميع مشاكلنا العائدة إلى أمننا القومي في ضوء هذا الفهم الجديد للتهديد الإرهابي. فالهموم القديمة - أسلحة الدمار الشامل في أيد غير مسؤولة، والتهديدات من أنظمة كالعراق وكوريا الشمالية وإيران وغيرها من البلدان المسمّاة شريرة، وعدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط، والاتجار بالمخدّرات - اتخذت كلّها شكلاً جديداً وإلحاحاً متزايداً في أعقاب 11/ 9.

في ذلك الاجتماع في 13 سبتمبر، أخذ مجلس الأمن القومي على عاتقه التحدّي لإيجاد تعريف «للعدو»، كما فعلنا، زملائي وأنا، في نقاشنا على متن الطائرة، وقد توافق تفكيرهم إلى حد بعيد مع تفكيرنا. ورأيت أنّ الاتفاق الظاهر على بعض المفاهيم الأساسيّة - بما في ذلك الفكرة في أنّ العدو يعمل بشكل شبكة تضمّ عمّالاً إرهابيّين، ومنظّماتهم، والدول التي وفّرت لهم ملجأً آمناً، وأموالاً، وغيرها من مصادر القوّة - كان تزامناً مفيداً لتطوير العمل الجماعي داخل الإدارة.

غير أنّه لم يكن واضحاً فيما إذا كانت الستراتيجيّة الأميركية يجب أن تركّز فقط أو بشكل رئيسي على أسامة بن لادن والقاعدة، على اعتبار أنّهما كانا وراء هجمات 11/ 9 - أو يجب أن تضرب أيضاً مكونات أخرى في دائرة الشبكة الإرهابية الأوسع. كان رامزفيلد قد طوّر بعض الأفكار على هذه المسألة. كان يرى التهديد الإرهابي من الإسلاميّين المتطرّفين كظاهرة واسعة الأساس تعتمد على الإيديولوجيّين والممولين ومخطّطي العمليّات والقادة وخبراء الأسلحة (ليسوا جميعهم إسلاميّين ولا حتّى مسلمين) يعملون لمجموعات أو حكومات في بلدان تقع في القارات الخمس. لذا فإنّ ضربة ضد القاعدة في أفغانستان - حتّى ولو أزالت بن لادن وحرمت القاعدة من ملاذها الآمن هناك - لن تهزم التهديد الإرهابي ضدّنا.

فلو حصرت حكومة الولايات المتحدة اهتمامها بمرتكبي 11/ 9، فكر رامزفيلد، فما كنا لنفعل كل ما في وسعنا لمنع الهجوم التالي الذي يمكن أن يأتي من أيّة جهة من الشبكة الإرهابية الدولية. ولو حصرنا ردّنا على وجود القاعدة في أفغانستان، فربّما هاجر الإرهابيّون هناك، بكلّ بساطة، إلى ملاجئ آمنة آخرى. كان رامزفيلد عازماً على اقتلاع ليس ملجأ القاعدة في أفغانستان فقط بل سياسات الدول الداعمة أو المتهادنة مع مجموعات الإرهاب حول العالم. كان يعتقد أنّ هدفنا يجب أن يكون تصعيد الصعوبات في وجه الإرهابيّين بحيث يصعب عليهم إيجاد حكومات راغبة في مساندتهم.

شدّد رامزفيلد على أنّ أهميّة الدول الداعمة تذهب إلى أبعد من مجرّد توفير ملجأ آمن. ومع كلّ فظاعة 11/ 9، فربّما كانت تلك الهجمات أكثر دموية بأضعاف مضاعفة لو أنّ المهاجمين استعملوا الأسلحة الكيماوية أو البيولوجيّة أو النوويّة. ولو أنّ بعض المجموعات الإرهابية ربّما تمكّنت من إنتاج مثل هذه الأسلحة بنفسها فإنّ المصادر الأكثر ترجيحاً تأتي من دولة داعمة. ونحن نعلم أنّ قائمة الدول الرائدة في دعم الإرهاب تتطابق مع قائمة الدول الملقّبة بالشريرة، والشهيرة بسعيها للحصول على أسلحة دمار شامل (وكما في حالة العراق، استعمال مثل هذه الأسلحة).

وقد أدركنا خطر استعمال الإرهابيّين لمثل هذه الأسلحة منذ سنين. ففي سنة 1995 صنعت الطائفة اليابانية «أوم شنريكو» غاز السارين واستعملته لقتل الناس في مترو طوكيو. ولكن العديد من المحلّلين يقلّلون من أهمية هذا التهديد لإيمانهم بأنّ الإرهابيّين لا يهتمّون بالدرجة الأولى بالعنف الضخم بل بالمسرح السياسي. وفكروا في أنّ أكثرية الإرهاب تبتغي خلق مشهد - لكن تمسرح إحباطات وطموحات الأشخاص البائسين فتكسب اهتمامهم أولاً وتكسب في النهاية عطفهم على قضاياها. إنّ هجمات السبعينات والثمانينات عزّزت الاستنتاج بأنّ «الإرهابيّين يريدون كثيراً من الناس يشاهدون ويستمعون ولكن القليل من القتلى»[1]. ويبدو أنّ إرهابيي ذلك الزمان كانوا يكتفون بالإرهاب القليل نسبياً - اغتيالات، تفجير باصات، هجمات بالبنادق الرشّاشة في أماكن تجمع المسافرين في المطارات، وما شابه. واستعمال أسلحة الدمار الشامل، تتابع النظرية، ربّما صادرت هذا التعاطف دون رجعة. لقد كان هذا الرأي سائداً لدى الخبراء الغربيّين في فترة ما قبل 11/ 9.

غير أنّ محو مركز التجارة العالمي والضربة ضد البنتاغون ذهبت إلى أبعد بكثير من

(1) «في حين أنّ الإرهابيّين يقتلون، وبمعاييرنا، في بعض الأحيان، دون مبرّر، وفي حين أنّهم ربما يهدّدون العديد من الناس، فإنّ هدف الإرهاب ليس القتل بأعداد ضخمة»، كما زعم هذا التحليل الهام «فتهديد معقول أو إظهار القدرة على الضرب، ربّما كان، من وجهة نظر الإرهابيّين، أفضل من القيام الفعلي بالعملية التي هدّدوا بها، وربّما يوضح هذا لماذا، بقطع النظر عن المصاعب التقنية التي تكتنف مثل هذه الأعمال، لم يقم الإرهابيّون بالأعمال المضرّة والمخيفة التي كان بإمكانهم القيام بها، كتسميم مصادر المياه لمدينة من المدن أو رش مواد كيماوية أو بيولوجية أو غيرها من الأشياء التي يمكن أن تحدث إصابات بأعداد ضخمة. «برايان مايكل جنكينز»، **الإرهاب الدولي: طراز جديد من النزاع**، دايفيد كارلتون وكارلو شارف - ناشرون، الإرهاب الدولي والأمن العالمي (لندن: كروم هيلم 1975) صفحة 15 - 16.

المسرح السياسي. كان ذلك من قبل متشددين يهدفون إلى القتل بأعداد كبيرة لا إلى استجداء العطف. فإذا تمكّنوا من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، علينا أن نفترض الآن أنّهم سيستخدمونها.

وهذا بدوره جعل المسؤولين الأميركيّين يلقون نظرة جديدة على البلدان التي وصفتها وزارة الخارجية بأنّها «بلدان ذات انتشار مقلق». بلدان كالعراق وإيران وليبيا وكوريا الشمالية وسوريا التي كان يُظنّ أنّه تمّ احتواؤها بالرّدع: إن لدى الولايات المتحدة القوّة لضرب أيّة دولة تستعمل أسلحة الدمار الشامل ضدّنا. غير أنّ أحد مضامين 11/ 9 هو أنّه يمكن لبلد محايد أن يقوض الردع بتوفير أسلحة الدمار الشامل للإرهابيّين الذين ربّما تمكنوا من إطلاق الأسلحة دون أن يتركوا عنواناً للرجوع عليهم من خلاله.

في الأسابيع التي تلت 11/ 9، كرّر رامزفيلد الإشارات العامة والخاصة إلى «الروابط» بين الإرهابيّين والبلدان الداعمة لهم وأسلحة الدمار الشامل. وقام نائب الرئيس تشيني بالنفخ بالبوق نفسه. كانا يريدان من زملائهما في مجلس الأمن القومي ومن الشعب عامّة أن يعوا أنّ هذه المشكلة الإستراتيجيّة لا يمكن أن تحلّ بمجرّد ضرب القاعدة أو الإطاحة بالطالبان.

في أولى مراجعاته الفصليّة للدفاع التي صدرت قبل 11/ 9 بوقت طويل (وقبل أن أتسلم وظيفتي بوقت طويل أيضاً)، كان موضوع رامزفيلد الكبير الشكوك حول الستراتيجيا. كان يعتقد أنّ تنظيم مؤسّستنا الدفاعية يجب ألّا يكون فقط من أجل الردّ على تهديدات محددة لأنّ التاريخ أظهر أنّ أفضل جهودنا لجمع وتحليل المعلومات الاستخبارية لم تحسن قدرتنا الضعيفة لرؤية المستقبل. وحذر من أنّ أكثر ما تمكّنت حكومتنا من استباقه بثقة كانت الفئات العامة للقدرة العدائية. فحكومة الولايات المتحدة لم تتمكّن من التنبّؤ بدقّة أيّة بلدان سوف تواجهنا في آخر الطريق. لقد فوجئنا، في العقود السابقة، عدّة مرّات بنزاعات وأعداء جدد - في فيتنام، والخليج الفارسي، البوسنة، وكوسوفو.

وقد فاجأنا 11/ 9 مرّة جديدة. فالهجوم لم يحدّد بدء الحرب ولكنّه هزّ الشعب الأميركي والعالم إلى إدراك أنّ الإرهابيّين كانوا في حالة حرب معنا لسنين عديدة. ذلك

كان نوع المفاجأة الاستراتيجيّة الذي أراد رامزفيلد أن يفهمه البنتاغون كظاهرة متكرّرة في الشؤون العالمية، وأن يتحلّى بالقوّة والفطنة والليونة الكافية لأجل معالجته.

أصبح رامزفيلد والجنرال مايرز وقلّة من زملائهما في مجلس الأمن القومي مسؤولين لتقديم المشورة للرئيس عمّا يجب فعله. سيضطرّ الرئيس بوش على الرد – عاجلاً – على هجمات 11/ 9 والتهديدات الجارية. ولكن الردّ يجب أن يكون صحيحاً على عدّة مستويات. فكلّ ما سيقوله ويفعله هو وفريقه سوف يفسّر من قبل عدّة مستعمين: الشعب الأميركي، أعداؤنا الإرهابيّون، والناس حول العالم الذين يحاولون أن يفهموا ماذا يعني لهم هذا النزاع.

وفي وقت كانت أمتنا غارقة في الألم والغضب، كان كبار المسؤولين الحكوميّين عن الأمن القومي يواجهون تحدّياً من الطراز العالي، وكانوا مجبرين على مواجهته بأعصاب هادئة ورؤى مستقبليّة. كان علينا مراجعة مصالح بلدنا وطبيعة النزاع الذي نحن فيه، كما علينا أن ننتقل بسرعة من المفهوم إلى الأعمال.

المسار الشخصي

عندما عيّنني الرئيس بوش نائباً لوزير الدفاع للشؤون السياسيّة في بداية إدارته، كان ذلك بناءً على توصية من دونالد رامزفيلد. ولكن علاقتي برامزفيلد لم تكن قديمة. في الواقع، تحدّثت معه للمرة الأولى عندما أجرى مقابلة معي من أجل الوظيفة في أواخر فبراير/شباط 2001 بناءً على اقتراح بعض أعضاء الكونغرس وبعض الأصدقاء السابقين والحاليّين من مسؤولي الأمن القومي الذين عملت معهم عبر السنين: عضو مجلس الشيوخ جون كيل، بول وولفويتز، فرد إيكلي، ريتشارد بيرل، فرانك غافني وغيرهم.

إنّ العلاقات بين هؤلاء الزملاء تؤلّف أحد المقومات الهامة من مشاهد واشنطن. فالأشخاص الذين يعملون معاً في الحكومة غالباً ما يصبحون أصدقاء، يتعاونون معاً كمواطنين عاديّين للدفاع عن قضايا معيّنة ويبحثون بعضهم عن بعض عندما يعودون إلى الوظيفة. هذه الحقيقة البسيطة تزيد من حماوة مخيلة تجار المؤتمرات. إلّا أنّ تلك العلاقات ليست مؤامرات. إنّها الحياة العادية[1]. قبل أن يدعوني رامزفيلد إلى مقابلته، كنت قد صرفت عدّة عقود في الدرس والعمل وتطوير العلاقات في المجال الدولي.

منذ طفولتي كانت العلاقات الدولية والتاريخ أكثر المواضيع المفضّلة لدي. كان اهتمامي متجذّراً في افتناني بقصة والدي، دالك فايث، الذي أجبره سوء طالعه أن يعيش صباه بمحاذاة أحداث عالمية ضخمة.

ولد أبي في الجزء البولوني من الأمبراطورية النمساوية - الهنغارية قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى ودخل المدرسة الثانوية في المدينة الألمانية «كونينز بيرغ» (اليوم المدينة الروسية «كالينينغراد»). بعدها، في الثلاثينات، عاش في المدينة الألمانية

---

(1) كما يقول المثل: لدي أصدقاء، لديك زملاء، لديه رفقاء.

السابقة «دانتريغ» التي حوّلتها معاهدة فيرساي إلى مدينة دولية «حرّة» لتؤلّف منفذاً من بحر البلطيق إلى بولندا التي أعيد إنشاؤها من جديد. وأصبح والدي بحّاراً، وهي مهنة غير شائعة بين اليهود. وعندما نمت قوّة النازيّين في أوروبا، قام بتهريب اليهود المعرضين للخطر خارج القارة إلى بريطانيا. هيّأ نفسه للانتقال إلى فلسطين، لكن السلطات البريطانية كانت تقلص الهجرة اليهودية ولم يحصل على إذن. قبض عليه النازيّون ووضعوه لشهور في الحبس الانفرادي وعذّبوه قبل أن يهرب بينما كانوا ينقلونه إلى معسكر عمل. هلك والداه وأربعة من أخواته وجميع إخوته الثلاثة (جداي وخالاتي وأعمامي) في المحرقة.

بعد أسابيع قليلة من الهجوم الياباني على بيرل هاربور، سلك والدي طريقه إلى الولايات المتحدة كبحار على ظهر سفن بريطانية وايستونية وانضمّ إلى أسطول الولايات المتحدة التجاري. ولمدّة أربع سنوات تقريباً نقل المؤن عن طريق مورمانسك للرحلات الخاطفة وغيرها من الطرق الخطرة للتزويد بالمؤمن، خسر خلالها سفينتين بالتوربيدو وسفينة واحدة بهجوم من الجو. كان في طريقه عبر الباسيفيك لدعم غزو اليابان عندما سمع بالقنبلتين الذريّتين في هيروشيما وناغازاكي. وبسبب انتهاء الحرب عادت سفينته من حيث أتت. ترك والدي الخدمة وبدأ حياة جديدة من الصفر في أميركا، الذي كان يرى فيها، مثل الملايين من المهاجرين الآخرين، أرضاً ذهبيّة.

وكولدٍ في ضاحية فيلادلفيا انتزعت من والدي فقط نبذات قصيرة من المعلومات عن حياته. وفي محاولة لفهمها قرأت كتباً عن الحرب والديبلوماسية والسياسة والحكومة. أولعت بشكل خاص بجهود القادة البريطانيّين لاحتواء صعود أدولف هتلر عن طريق الديبلوماسية. لم أكن بحاجة إلى تحليل عميق لأفقه لماذا تكون الديبلوماسية عادة أفضل من الحرب كطريقة لحلّ النزاعات الدولية. وكما قال ونستون تشرشل مرّةً، «فكٌّ فكٌّ أفضل من حربٍ حربٍ». ولكن كان من الواضح لي أيضاً، بلفتة إلى الماضي، أن لا شيء أقل من الحرب كان سيوقف التعدّي النازي أو يعكسه. وقد ترسّخ هذا الدرس في فكري عندما كنت يافعاً خلال المناقشات على حرب فيتنام ممّا أدّى بي إلى التشكيك في شعارات الحرب آنذاك القائلة إنّ الحرب ليست ضرورية في أيّ وقت.

هذا التناقض المتوتّر لم يغيّر سياساتي في الحال. فقد كنت تحررياً، على الخط

تفسه مع والديّ اللذين شاركا في الرومانسية اليهودية الأميركية مع فرانكلين روزفلت. كان والدي ووالدتي روز فايث، معجبين بهاري ترومان ويكرهان دوغلاس ماك آرثر، واعتبرا أنّ الجير هيس كان بريئاً، وصوتا لأدلاي ستيفنسون (مرتين)، جون كينيدي وليندون جونسون. وكنا مشتركين في صحيفة «نيويورك تايمز» ونصدقها. وفي خلال حرب فيتنام كانت آراؤنا تعكس تأثير افتتاحياتها. وكان والدي يتبرّع للاتحاد الأميركي للحريّات المدنية وللحزب الديمقراطي وغيرهما من التجمّعات الداعمة للحريات المدنية وحرية التعبير.

وعندما كنت أكبر كان هناك القليل من الجمهوريّين المرموقين في محيطي، من بينهم جون مالوي أحد أساتذتي في المدرسة العالية المركزية في فيلادلفيا. كان يُدرس التاريخ من منظور محافظ ويُعتبر، في مدرستنا، داعماً لحرب فيتنام. وكان يعين لنا مقتطفات للقراءة من روايات المنشق السوفياتي الكاتب ألكساندر سولجينتسين لا أزال أذكر بعضها إلى اليوم. وكان صفي، وأكثريّته من المتحرّرين مثلي، قد صوّت للسيد مالوي «كالمعلم الأكثر ذكاء» ممّا يدلّ على انفتاح ذهني يثير الإعجاب.

وكطالب لا متخرّج في جامعة هارفرد من سنة 1971 إلى 1975 درست العلاقات الدولية. من المسائل الهامة في ذلك الوقت كانت محاولات الحكومة الأميركية التوصّل إلى انفراج مع الاتحاد السوفياتي وتشجيع السلام عن طريق الديبلوماسية بين إسرائيل وجيرانها العرب. في كلا الحالتين كنت أشكّك في الحكمة التقليدية مع افتراضاتها المتفائلة بأنّ المفاوضات والعلاقات المبنية على المعاهدات تستطيع أن تنتج سلاماً واستقراراً بين الألداء من الأعداء. إنّ إخفاق الاسترضاءات في الثلاثينات جعلتني أشكّ في وعود اللاعبين الفاسدين الظاهرة للعيان - الطغاة والقتلة والكذابين والإرهابيين وما شاكل. كنت أعتقد أنّ التاريخ والحس العام ينذران بعدم الاتكال على الاتفاقيّات القانونية الدولية لتلطيف سلوك المستبدّين من الحكّام الذين لم تردعهم حتّى قوانينهم الوطنيّة.

روج الرئيس ريتشارد نيكسون ورئيس الوزراء السوفياتي ليونيد بريجنيف لتحديد الانفراج بأنّه جهد مشترك لتخفيف التوتر وحصر الأسلحة الاستراتيجية، والتعهّد بعدم السعي لتحقيق «أفضلية هامشيّة» أحدهما على الآخر. جلبت تلك السياسة الإطراء للرئيس نيكسون من قبل كثير من الأطياف السياسيّة الأميركية. فبوجود خطر الحرب

النوويّة، كان جميع الناس العاقلين يريدون من القوى العظمى أن تحافظ على السلام. ولكنني رأيت، من جهتي، أن الانفراج مصاب بنقص مميت: الافتراض الخاطئ إبان الحوار بأنّ للأمتين أهدافاً مشتركة. أمل الأميركيّون بأكثريّتهم تحقيق السلام والاستقرار، وأراد القادة السوفيات أن يضلّلوا ويستغلّوا الولايات المتحدة لتحسين صورتهم والحدّ من برامجنا الدفاعية والحصول على القروض التجارية، ومن جهة أخرى سعوا وراء «الأفضلية الهامشيّة» التي ادعوا أنّهم قد تخلّوا عنها. فاستخلصت من كلّ هذا أنّ الانفراج سيوفّر الجرأة للزعماء السوفيات بدلاً من تلطيف طموحاتهم. لم أشعر بالسعادة لدى مشاهدة تحليلي المتشائم يتأكّد طوال السبعينات والثمانينات عندما قام السوفيات بانتهاك موجباتهم في مسألة ضبط الأسلحة وقدموا الدعم للإرهابيّين واجتاحوا أفغانستان.

عندما بدأ الانفراج يتناقض مع السياسات السوفياتية في أنحاء العالم وجدت إدارة نيكسون نفسها تستنبط الأعذار لزعماء الكرملين من أجل الحفاظ على مظاهر من الانفراج تثبت نجاحه. وقد رأيت أنّه من السياسة الفاسدة ومن غير اللائق أن يقوم مسؤولون أميركيّون بتوفير التفسيرات والأعذار لأعمال السوفيات الفاسدة بدلاً من الضغط على بريجنيف ليقوم بما وعد به[1].

وقد اعترت ديبلوماسية النزاع العربي الإسرائيلي أخطاء مماثلة. كان من السهل فهم السبب الذي حدا بالإسرائيليّين، بالرّغم من عدم تشجيع عربي، إلى إظهار رغبة في السلام. حتى في مطلع السبعينات كان هناك الكثير من التاريخ لشرح لماذا شعر عدد كبير من الإسرائيليّين بالسأم من الحرب والتعب من الخدمة العسكرية والتوق إلى تحرير أبنائهم من هذا الحمل. غير أنّي أدركت أنّ «عمليّة السلام» تعاني من عدم التبادلية التي

(1) مثلاً: عندما سئل عن تصرف الاتحاد السوفياتي المتعلّق بالهجوم المفاجئ الذي شنّ من قبل حلفائه، مصر وسوريا، ضد إسرائيل في يوم الغفران في 6 أكتوبر/ تشرين الأول 1973، أجاب وزير الخارجية هنري كيسنجر: «أعتقد أن الكلّ يعلم أن لمثل هذه الحرب إمكانية للتوسّع. وأظنّ أنه إلى الآن، قامت الدولتان القادرتان على إطلاق المواجهة، أي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بالتصرّف ضمن الحدود التي تمنع توسّع هذه الحرب. فإذا قارنت تصرّفهما في هذه الأزمة بتصرّفهما في أزمة 1967، يجب الاعتراف بأن تصرّف الاتحاد السوفياتي كان أقل استفزازاً، وأدنى حرارة وأقلّ اتجاهاً نحو التهديدات العسكرية من الأزمة السابقة». مؤتمر صحافي لوزير الخارجية هنري كيسنجر 12 أكتوبر/ تشرين الأول 1973.

تفسد الانفراج. كان العرب والإسرائيليّون يلعبون اللعبة بدوافع متضاربة. كان الإسرائيليّون يبغون شراء الأمن والسلام بينما كان المحاورون العرب يحاولون الحصول على تنازلات في الأرض دون أن يعترفوا بحق إسرائيل في الوجود.

في أواخر السبعينات كسر الرئيس أنور السادات هذا النموذج واعترف بشرعية إسرائيل بتوقيعه معاهدة سلام مع رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن. ومع ذلك ظلّت جهود السلام العربية الإسرائيلية الأوسع مشلولة لعدم تعهّد الأطراف بالسلام. وقد تراءى لي أن الديبلوماسية لن تأتي بنتائج جيّدة إذا رأى أحد الطرفين فيها استمراراً للحرب بوسائل أخرى.

أنْ تقلب ديبلوماسية متشائمة حالة سيئة إلى حالة أسوأ ليس بالأمر الجديد. حتّى في تلك الأيام كثير من الطلّاب والأساتذة كانوا، إذا ما دُفعوا، يقرّون أنّ ذلك صحيح. ولكن، بوجه عام، لم يكونوا راغبين في الارتباط بمثل هذا التفكير لكي لا يظهروا وكأنّهم يفضلون النزاع على المفاوضة. في بعض الأحيان يهتم الناس بإيصال رسالة عن أنفسهم أكثر من اهتمامهم بإلقاء الضوء على الموضوع.

كانت شكوكي بشأن ضبط الأسلحة وعمليّات السلام هي التي وفّرت لي أولى وظائفي في واشنطن دي. سي. وتحقّقت بواسطة لسلي غِلب، مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» الديبلوماسي. في سنة 1975، حضرت محاضرة لغلب في ويلليسلي كوليدج عن العلاقات الأميركية السوفياتية، وبعدها كنت واحداً من عدد من الطلّاب المدعوّين إلى عشاء مع المحاضر. وفيما كنّا نتناول الأطعمة الصينية قام بعض الطلّاب بتقريظ الانفراج، أمّا أنا فانتقدته. «بالنسبة إلى آرائك هذه»، قال لي غلب، «يجب أن تعمل مع سكوب جاكسون».

كان هنري «سكوب» جاكسون عضواً ديموقراطياً في مجلس الشيوخ، وشخصاً ذا وزن ثقيل في حقل الأمن القومي وأحد كبار منتقدي سياسة نيكسون الانفراجية. قال غلب إنه صديق لأحد مساعدي جاكسون اسمه ريتشارد بيرل وعرض أن يمرّر له نسخة من بيان سيرتي إذا كنت مهتماً بقضاء فترة تمرين داخلي في مكتب السيناتور. شكرته على عرضه هذا، وقام بيرل بتوظيفي لديه.

كان بيرل يعمل وراء مكتب في داخل غرفة طويلة ضيّقة تعرف «بمستودع الفحم»، وكانت تلك الغرفة مكتب اللجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات التابعة لمجلس الشيوخ، والتي يرأسها جاكسون.

لم يكن بيرل من موظفي اللجنة الفرعية الكبار، ولكنه بوصفه مساعداً في مجلس الشيوخ كان شخصية ذات تأثير كبير وشهيراً في الحقل العام. وكما علمت على الفور كان عمله الدقيق يساعد السناتور جونسون على إقامة سلطة استثنائية في شؤون الدفاع. وعندما طلب مسؤولو إدارة نيكسون الموافقة على اتفاقيات لضبط الأسلحة مع السوفيات عارضهم بيرل بشدّة ثم وجّه ضربات إلى كيسنجر بابتكاره وتمريره تعديل جاكسون الشهير الذي ربط بين الفوائد التجارية الأميركية والسياسة السوفياتية في مجال حقوق الإنسان. وبعكس العديد من المفكّرين كان بيرل خلّاقاً في المسائل العملية. كان بمقدوره أن يعطيك ليس طريقة جيّدة للتفكير بمشكلة ما فقط بل طريقة ذكيّة لحلّها أيضاً. ومع أنّه لم يكن يحمل شهادة في الحقوق، كانت لديه مهارة المحامين في قراءة النصوص. كان مختصراً وظريفاً في حديثه ورنّة صوته المنخفضة كانت تزيد من فعاليته في المناقشة. لم يكن يعطيك انطباعاً بأنّه يحاول إقناعك بشيء ما. حتى خصومه السياسيون أقرّوا بأنّه مهذّب وجدير بأن يُحب. رأيت في ريتشارد بيرل شيئاً رأيته أيضاً بكثرة لدى الرئيس رونالد ريغان: السحر الشخصي ثروة سياسيّة لا تقدّر بثمن.

صادق بيرل حلفاء سياسيّين وساعدهم في حياتهم العملية. منحهم انتباهاً وولاء، ما أنتج الكثير من الولاء المقابل. ومع الوقت أصبح بيرل محور شبكة عريضة من الأشخاص الناجحين.

في ذلك الصيف، بدلاً من إعطائي مهمّات عاديّة تعطى في العادة لمتمرّنين داخليّين كالاستنساخ والردّ على الهاتف، أعطاني بيرل عملاً جدّياً أقوم به. عهد إليّ بالتفتيش في اجتماعات مجلس الشيوخ عن انتهاكات السوفيات لمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجيّة. وقمت أيضاً بكتابة انتقاد لاتفاقات هيلسينكي التي جرى توقيعها حديثاً والتي شجّعها السوفيات من أجل شرعنة سيطرتهم على أوروبا الشرقية. (لم أتمكّن من إدراك الأهمية الكامنة في بنود حقوق الإنسان التي استغلّها لاحقاً أندريه ساخاروف وأناتولي شارانسكي وغيرهما من أبطال الحريّة بعبقريّة فائقة لتوجيه الانتباه العالمي إلى حركة المنشقين السوفيات). وأثبتت الواجبات العادية أيضاً أنّها ذات قيمة تثقيفيّة: كان بيرل، وهو بمثابة مدير فني لتقاطع الثقافات، يسألني مراراً أن اصطحب أصدقاءه حول كابيتول هيل، بمن فيهم نجوم أكاديميّون مثل العالم في الدين الإسلامي برنارد لويس والعالم في استراتيجيّة الدفاع ألبرت فوهلستيتير وغيرهما.

في أعقاب التمرين الداخلي التحقت بمدرسة الحقوق في جامعة جورجتاون. وفي الصيف التالي تطوّعت في حملة الأدميرال إيلمو زوموالت لانتخابات مجلس الشيوخ في فيرجينيا. كان زوموالت، وهو قائد سابق للقوّات الأميركية البحرية في فيتنام ورئيس العمليّات البحريّة سابقاً، مرشّحاً ضدّ هاري بيرد وهو نائب حالي من عائلة تاريخيّة في فرجينيا. وقد كان مثل صديقه سكوب جاكسون ديمقراطيّاً ليبرالياً ومتشدّداً في مسائل الدفاع ومشكّكاً في الانفراج.

من النادر أن يثير قائد في الخدمة العسكرية انتباهاً شعبياً ولكن زوموالت أصبح من المشاهير على الصعيد الوطني - مع صورة لغلاف مجلّة تايم ومقابلة في مجلة بلاي بوي - لتشجيعه الحقوق المدنية للسود وحذف ما كان يسمّيه قوانين «ميكي ماوس» الخاصة بلحى النوتيّين أو الدرّاجات النارية أو ثياب المدنيّين. غير أنّ ما جعله شهيراً جلب له عداوة دوائر القوّات البحريّة: كانت فيرجينيا ملأى بالأدميرالات المتقاعدين وقد قام عدد منهم بالدعاية ضدّ حملته الانتخابية.

خسر زوموالت الانتخابات بفارق كبير. وربّما كان في ذلك اختبار غير سارٍ بالنسبة إليه، أمّا بالنسبة إليّ فقد كانت الحملة الانتخابية بحدّ نفسها متعة وعطية: نزاهة وشجاعة وعلم واجتهاد وحبّ العائلة وحبّ الوطن ولطف. شعرت برغبة في الكتابة له لأنّه كان عالماً وكثير المطالب - وعندما يرضى يغدق الثناء والإطراء بلا حساب. عملت معه بفرح في كتابة الخطابات والرسائل وتقارير السياسة ودأبنا على التعاون في مشاريع الكتابة لسنوات بعد الانتخابات.

عمل زوموالت كلّ ما في وسعه لمساعدتي في مسيرتي فقدّم لي الدعوات إلى المآدب مع أصدقائه وأوصى بإدخالي إلى مجموعات كمجلس العلاقات الخارجية وغيره. من حين لآخر يعرض محرّر صحيفة أو مجلّة إعطاء زوموالت كلّ الفضل في إحدى المقالات المشتركة بيننا، ويقوم زوموالت دائماً بالعمل على إظهار اسمي كما يجب.

تركت حملة زوموالت الانتخابية لفترة وجيزة لألتحق بتمرين داخلي في وكالة نزع وضبط الأسلحة. في أيّام الانفراج كان ضبط الأسلحة صناعة في حالة نموّ، لذا استجلبت الوكالة العديد من الشخصيّات البارزة بين موظّفيها. فكان مديرها فرد أكلي ونائبه جون ليمان، الذي التقاني في الجامعة وشدّني اليوم إلى برنامج وكالته الصيفي.

وكان في عداد المسؤولين الواعدين بالوكالة في ذلك الصيف كارنز لورد وروبرت غاللوشي وبول وولفويتز الذين تعرّفت عليهم جميعهم أثناء وجودي في التمرين الداخلي[1].

كانت قوّة وولفويتز، مثل صديقه بيرل، تكمن في ذكائه وسحره. وبعكس بيرل كانت سيماؤه توحي بالأكاديميّة لا بممارسة السياسة. وقد عملنا معاً في صيف 1976 على عدّة مشاريع منها مجموعة من الطلّاب الليبيّين الذين انتدبتهم وكالة الطاقة النوويّة الليبيّة لدراسة الفيزياء النوويّة والهندسة في الجامعات الأميركية. أذكر أنّي اتصلت بمكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) وسألت عميلاً هناك إذا كان لديهم علم عمّا يفعله الليبيّون هنا. «لو كان لدينا مصادر أكثر»، أجاب العميل: «لكنا اكتشفنا ماذا يدرس طلّاب الفيزياء السوفياتيّون هنا». عندما انتهى تمريني الداخلي، كتب لي وولفويتز كتاب توصية جيّد جداً. وكان ذلك الكتاب بمثابة تذكرة مرور طرحها ثمّ تلقفها بعد خمس وعشرين سنة.

بالنسبة إلى قارئ صحف نهم مثلي بدا عالم السياسة العامّة واسعاً ومكتظّاً بالعاملين فيه. كانت واشنطن، في الواقع، بلدة صغيرة: بالنسبة إلى أيّ موضوع، كان قلّة من الأشخاص ينشرون عنه باستمرار في الصحف المحترمة. ففي مجال كمجال الديبلوماسية العربية الإسرائيليّة مثلاً، كان قليل من الكتّاب ذوي المنحى الذي أمثّله ينشرون مقالات في «الواشنطن بوست» أو «بوليس ريفيو» وكانوا كلّهم يعرفون بعضهم بعضاً، وكانوا جميعهم معروفين من قبل الذين يتابعون الموضوع عن كثب. وعندما وصلت إلى واشنطن وصرت أنشر ما أكتبه، رحّب بي جميع الناس في مجتمع السياسة الخارجية الذين يشاركونني في الرأي. وكانوا متشوّقين إلى إدخالي في مشاريعهم. هذا النوع من التبنّي كان سائداً في عالم السياسة العامّة من جهتي اليسار واليمين.

كان عملي مع جاكسون وزوموالت قد لفت انتباه جماعة من رجال الأعمال

---

(1) أصبح فرد أكلي نائب وزير الدفاع للشؤون السياسية أيام ريغان. وأصبح جون ليمان وزير البحرية أيام ريغان ثمّ خدم في لجنة 11/ 9. وعمل كارنز لورد مع مجلس الأمن القومي خلال إدارة ريغان ثمّ أصبح مستشار الأمن القومي لنائب الرئيس دان كويل. أما روبرت غاللوتشي فتوظف لمدة طويلة في وزارة الخارجية ثمّ أصبح عميداً لكليّة الخدمة الخارجية في جامعة جورج تاون. وعمل وولفويتز لمدة طويلة مع الحكومة وشغل مراكز في وزارة الدفاع ووزارة الخارجية وكان نائب وزير الدفاع في إدارة جورج دبليو بوش ومن ثمّ رئيس البنك الدولي.

والمهنيّين في منطقة واشنطن الذين كانوا في صدد خلق منظّمة تدعى «المؤسّسة اليهوديّة لشؤون الأمن القومي». طلبوا إليّ أن أنضم كعضو مساعد في كتابة الميثاق إلى مجلس الإدارة على الرّغم (وربّما بسبب) أنّني كنت، في الثالثة والعشرين من العمر، في أقل من نصف أعمار الأعضاء الآخرين المشاركين.

كانت «المنظمة اليهوديّة لشؤون الأمن القومي» قد أنشئت في وقت كان أعضاء يهود في الكونغرس مثل بيلّا أبزوغ وأليزابيت هولتزمان يعارضون برامج الدفاع الأميركية ويدعمون المساعدة العسكرية الأميركية إلى إسرائيل. وكان هؤلاء المشرعون يوصفون (ليس بدون وجه حق) بأنّهم يطالبون بأن لا يكون لدى الولايات المتحدة طائرات مقاتلة، وبأنّ الطائرات التي لديها بالفعل، يجب أن تعطى لإسرائيل. كانت تلك المنظمة أنشئت من قبل اليهود الأميركيّين الذين يريدون تشجيع دفاع أميركي قويّ. وكان المؤسّسون، وجلهم من الديمقراطيّين، يحبّذون سياسة العضلات القويّة التي يتزعّمها سكوب جاكسون وأدميرال زوموالت ورونالد ريغان. كان الأول يروج لدعم اليهود لسياسة أميركية من السلام عبر القوّة. وكان الثاني يروّج فكرة أنّ مصلحة أميركا تكمن في إسرائيل آمنة كحليف استراتيجي في الشرق الأوسط.

بعد أن أكملت دراسة الحقوق سنة 1978، أصبحت محامياً في شركة للمحاماة في واشنطن دي سي . . كنت عازماً على الاستمرار في حقل السياسة الخارجيّة، لذا كنت أقوم بأبحاث في الليل وأكتب مقالات للصحف عن هذا الموضوع. وعندما نشرت إحدى مقالاتي الطويلة، واجهني أحد الشركاء القدامى في المصعد وقال لي إذا كان لديك نشاط لكتابة مقالات مع هوامش عن السياسة الخارجية فعليك أن تفوتر ساعات أكثر. لم يكن واضحاً لي فيما إذا كان يمزح أم لا.

في يوم من سنة 1978 كنت في مكتبي الصغير أكتب مستندات عقارية عندما تلقّيت مكالمة هاتفية من فرد أكلي الذي التقيته لفترة وجيزة منذ ثلاث سنوات خلال تمرّني الداخلي في وكالة نزع وضبط الأسلحة. كنت أعلم أنّه لا يذكرني غير أنّي حفظت له صورة في خاطري وهو يترأس العمل في مكتبه الواسع الذي كان علينا، نحن المتمرّنين، أن نعرف أنّه كان يخصّ دين أتشيسون عندما كان وزيراً للخارجية. قال أكلي إنه كان في صدد مساعدة مجهود يعارض التصديق على معاهدة «سالت 2» وهي معاهدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لضبط الأسلحة، واقترح بعض

الأصدقاء أنني ربّما كنت مستعدّاً للتحدّث مع أعضاء الكونغرس أو للتكلّم علناً عن المسألة ضد المعاهدة. قلت له إنه يتوجّب عليّ أن أعرف أكثر بكثير مما كنت أعرفه في ذلك الحين، ولكني مهتمّ، فوافق على تدريبي.

ولد أكلي في سويسرا وكان تصرّفه متشدّداً وأثبت أنّه مدرّس يطلب الكثير. تعلّمت الكثير من الأمور الهامة في العمل معه. تعرّفت على القوانين المضحكة في شأن ضبط الأسلحة طوال القرن العشرين. واكتشفت أنّه بعيداً تحت سطح جدّية أكلي ثمّة حسّ بالفكاهة ناشط ومحبّب. ولدى أكلي منظور استراتيجي لا يخطئ. درس التاريخ وفكر بجهد وبصيرة في المستقبل. في أواخر سنوات أيزنهاور رأى مسبقاً أنّ جهود ضبط الأسلحة الأميركية السوفياتية ستنهار تحت وطأة الانتهاكات السوفياتية التي لم تكن الدولة السوفياتية تعاقب عليها. في سنوات ريغان فهم أنّ الأمبراطورية السوفياتية الهائلة القوّة عسكرياً كان لها أرجل من طين ومعرضة للضغوط الاقتصادية. وفي سنوات كلينتون استبق أهمية الأمن القومي. لقد كنت معجباً به وقد منحني دعمه الكامل.

خلال مناقشات «سالت 2» قام فريقنا - الذي كان يضمّ زوموالت وبيرل - بجولات في كابيتول هيل لشرح مطبات المعاهدة أمام منظمات مدنية وعلى التلفاز. ولكن كان السوفيات هم الذين أنهوا فرض الاتفاق في مجلس الشيوخ عندما قاموا بالهجوم المفاجئ على أفغانستان سنة 1979 أيام عيد الميلاد. لم تصدق تلك المعاهدة قط.

كان من حسنات الجهاد ضد «سالت 2» أن قام أحدهم بتقديمي إلى أوجين روستو، ديمقراطي آخر من طراز سكوب جاكسون. بعد أن خدم كعميد لمدرسة الحقوق في جامعة يال لمدة فصل واحد فقط، خدم روستو كنائب لوزير الخارجية للشؤون السياسية في إدارة الرئيس ليندون جونسون. وفي أعقاب انتخاب جيمي كارتر سنة 1976، ساعد في قيادة اللجنة الخاصة «الخطر الحاضر» وهي تتألّف من مجموعة من السياسيّين والمسؤولين السابقين البارزين - من الحزبين الديمقراطي والجمهوري - الذين انتقدوا سياسات كارتر على أنّها لينة بالنسبة إلى الدفاع وساذجة بشأن الاتحاد السوفياتي. ومن بين أهداف تلك اللجنة كانت معاهدة «سالت 2».

كان روستو، بالنسبة إلي، مثالاً فاتناً في كيف يمكن لأحد أن يجمع العمر والمعرفة والخبرة المهنيّة دون أن يصبح متشائماً ولو بالحدّ الأدنى. كان يتكلّم بمثالية

عن أميركا وموضعها (أي مسؤولياتها) في النظام الدولي العالمي. تعامل مع القانون الدولي بجدّية وكانت أفكاره عن التاريخ التعيس لهذا القانون محبطة ولكن لا ينقصها الاحترام. كان معجباً بودرو ولسون. ومع أنّه لم يقنعني بمشاركته في هذا الإعجاب فقد تعلّمت منه الكثير وأصبحنا صديقين.

بعد الثورة الإيرانية سنة 1979 التي تسبّبت بارتفاع جديد بسعر النفط وقلق جديد بشأن «أمن الطاقة»، بدأت التفتيش عمّا سمّي آنذاك «سلاح النفط». وكان هذا التعبير يشير إلى فكرة عامة غير محدّدة ومخيفة نبتت خلال حرب الشرق الأوسط سنة 1973 وشكلت الشيء الهام التالي في السياسة العالمية. وسرعان ما تبنّاها الصحافيّون والسياسيّون والمعلقون وحظيت برواج دون أن تكون قد اتخذت شكلاً كفكرة متكاملة: لم يقم أحد قط بشرح كيف يمكن استعمال النفط كسلاح - كيف يستطيع بلدٌ ما أن يستعمله بشكل يوقع الأذى بالآخر. العبارة تستحضر رؤى من استهدافات لحظر النفط أو لأنابيب النفط ولكن كلّما كنت أمعن في دراستها كانت تبدو أنّها ليست بذات معنى بالنسبة إليّ.

كانت الحكمة المألوفة بشأن النفط والأمن القومي في تلك الأيام تسير على الوتيرة نفسها: النفط سلعة فريدة لا تخضع لقوانين العرض والطلب. البلدان المصدّرة للنفط تجمع دولارات أكثر ممّا يمكنها أن تنفق، ولذا تفضّل إبقاء نفطها تحت الأرض، وتبيعه كخدمة لأصحابها فقط أو من واقع إحساسها بالمسؤولية تجاه الاقتصاد العالمي. وإذا أصبحت غير راضية عن سياسة الولايات المتحدة الخارجية، يمكن التوقّع أن تحبس خدماتها وتبيع كميّة أقل من النفط. وربّما قام مصدرو النفط باستهداف بلدان معيّنة من مستوردي النفط لفرض حظر عليها ممّا يسبّب نقصاً وارتفاعاً بالأسعار وصفوفاً طويلة في محطات الوقود.

وقد كانت هذه الحكمة المألوفة محاولة لاعتبار النفط مشكلة سياسية - دون قدر الدور الذي تلعبه قوى السوق حق قدره - واتخذت موقفاً معارضاً من ذلك. إنّ أهميّة تحليل اقتصادي أكثر دقّة كان موضوع تشديد من قبل اقتصاديّين أكاديميّين ورجال أعمال مطّلعين، غير أنّ آراءهم قليلاً ما أخذت طريقها إلى المنشورات ذات التداول العام. في أثناء بحثي تحدثت مع كثير من هؤلاء النقّاد ووجدت أنّه ليس لديهم، بالإجمال، مصلحة في محاولة شرح الحقائق الاقتصادية الابتدائية للأناس العاديّين. لذا ارتأيت أن

تعلم بعض الحقائق الأساسيّة وغير الشائعة عن الاقتصاد الخاص بالنفط ثم نشرها لعامة الناس ربّما يكون مفيداً.

وفي سلسلة من المقالات والخطب أشرت إلى أنّ قوانين العرض والطلب ليست قابلةً للتعليق أكثر من قانون الجاذبية. فليس في التاريخ حكومة واحدة لم تتمكّن من إنفاق كل وارداتها - بمن فيها المملكة العربية السعودية - وحتّى في سنوات الازدهار في السبعينات. فبعد خمس سنوات فقط من الارتفاع الكبير في الأسعار سنة 1973 وقعت السعودية بعجز في ميزانيّتها. إنّ إبقاء النفط في جوف الأرض مسألة خاسرة عندما يكون السعوديّون قادرين على بيعه واستثمار ثمنه. وعارضت كذلك المقولة الرائجة بأنّ أسعار النفط يجب أن ترتفع باستمرار. (أثبتت تقلّبات أسعار النفط في الربع الأخير من القرن أنني، وزملائي المعارضون، على صواب).

غالباً ما كان جمهور المستمعين يدهش لعلمه أنّ الصفوف في محطات البنزين تحدث عندما تقوم الحكومات بضبط أسعار النفط. حتى في خلال حرب الشرق الأوسط في 1973، لم تنشأ صفوف لدى الحكومات التي سمحت للسوق بتقرير الأسعار. ارتفعت الأسعار، عند الضرورة، ولكن الصفوف اختفت. عندما ترتفع الأسعار وتهبط بفعل قوى السوق لا يحدث نقص ولا صفوف. تبقي الحكومة الأميركية سعر النفط بالدولار أقل من سعر السوق، فيأخذ السوق سعراً إضافياً من المستهلكين بشكل وقت انتظار في الصفوف. وهذا يفرض مشقّة أكبر على المستهلك - بما في ذلك الفقراء، الذين يُظنّ أنّهم ينتفعون من مراقبة الأسعار - ممّا يفرضه السعر الأعلى بالدولار.

وعلى كلّ حاولت إظهار أنّ ما يُسمّى بسلاح النفط هو أقل هولاً ممّا تظنّ غالبية الأميركيّين. فأيّ منتج للنفط يخفض إنتاجه سيتحمّل نقصاً في إيراداته وتبعات ذلك على أوضاعه الداخلية - وهذه مسألة جديّة خاصة في بلدان كالمملكة العربية السعودية التي تبتاع الاستقرار السياسي بواسطة تحويلات هائلة من المدفوعات. وعلاوة على ذلك فإنّ تخفيض العرض يعطي فرصة للمنتجين الآخرين لزيادة مبيعاتهم. وفي أيّ حال فالبلدان المصدّرة للنفط لا تستطيع أن تستهدف مستوردين معينين بخفض الإنتاج، فإذا خفض المصدّرون العرض تكون النتيجة ارتفاعاً في الأسعار في جميع أنحاء العالم.

والخلاصة، لم يكن «سلاح النفط» تهديداً خطيراً. في الواقع كان مثل مسدس في يد رجل ينذر «خطوة أخرى وسأنسف دماغي لتتساقط أشلاؤه على كل بقعة منك».

وبينما كنت أنشر وأتحدث عن آرائي، كان واحد من الأشخاص الذين يستجيبون بالموافقة هو ريتشارد ألن، من كبار المستشارين لمرشّح الرئاسة رونالد ريغان. عندما انتخب ريغان، أصبح ألن أول مستشار له للأمن القومي. وفي فترة الانتقال بين كارتر وريغان، فاتحني بشأن قبول وظيفة في مكان ما في الإدارة الجديدة. وأظهرت رغبة في العمل لديه في البيت الأبيض. بيرل وزوموالت وأكلي وروستو كلّهم رموا بثقلهم من أجلي، وكان عملي في حملة الانتخابات الرئاسية لمساعدة زوموالت على خلق منظمة مستقلة لدعم ريغان اسمها («ديمقراطيون ومستقلون من أجل رئيس جديد») ساعدتني على أخذ موافقة المشرفين على رعاية البيت الأبيض. وهكذا عينت في وظيفة سياسية كعضو شاب في مكتب ألن للشرق الأوسط المؤلف من ثلاثة أشخاص ضمن مجلس الأمن القومي مع مسؤولية إضافية تتعلق «بأمن الطاقة».

هناك دائماً بعض التوتر بين المعينين في وظائف سياسية - الذين يؤلفون الفريق المختار من قبل الرئيس - والمسؤولين في وظائف حكومية دائمة. فلدى هؤلاء واجب مهني يوجب عليهم أخذ توجيهات من الرئيس ولكنهم ربما لا يدعمون سياساته من خلال قناعاتهم الشخصية. بعض المسؤولين المحترفين الذين اختزنوا كميات كبيرة من الخبرة والمعرفة ينشأ لديهم آراء وأساليب ثابتة تجعلهم يقاومون كل توجيه من المسؤولين المنتخبين أو المعينين الذين يعملون لديهم. ومن جهتهم المعينون السياسيون - بإدراكهم قصر ولايتهم في الوظيفة - غالباً ما ينفد صبرهم من الأساليب البيروقراطية.

الحكومة الأميركية ليست عادية في استعمالها المكثف للمعينين السياسيين. في أكثر الديمقراطيات في العالم يحتل المعينون السياسيون الوظائف الأولى كوزراء في الحكومة. أما الوظائف الأخرى فتملأ بالموظفين المحترمين. هناك منافع في الأسلوب الأميركي: تشغيل عدد من المعينين السياسيين يعطي الرئيس فرصة أفضل في تأمين التعاون الناشط من البيروقراطيين، كما أنه يعطي نفحة من الهواء العليل لطبقة الموظفين بإدخاله أصواتاً من أنحاء البلاد، وفي كثير من الأحيان، من عالم الأعمال.

وفي الوقت نفسه، كما يشير الديبلوماسيون الأجانب، يخلق التغيير المتكرر في النظام الأميركي عدم تواصل من إدارة إلى أخرى، وتضيع الذاكرة المؤسَّساتية في عملية الخلط، وربما تعطي بعض المهمات الهامة لأشخاص لا خبرة لهم ومن ذوي الخاصيات غير المتجانسة.

غير أن الحكومات التي تعتمد كلياً على موظفين محترفين تعاني مشاكل خاصة بها - تشمل الانغلاق وقلة النشاط والتفكير المبتذل. فبدون سيل من الخارج عبر النظام، يعمل موظفو الحكومة كأنهم في دفيئة حيث كل زفير يدور ويدور.

تتغير درجة التوتر بين الموظفين السياسيين والمحترفين بحسب الأقسام في الحكومة. في البنتاغون، بالطبع، كثير من الموظفين المحترفين هم من القوات المسلحة. فمن حين دخولهم الخدمة يتعلمون أن العسكريين المحترفين يتلقون الأوامر من سلطة القيادة الوطنية - أي من الرئيس ووزير الدفاع. وحتى الجنرالات والأدميرالات من ذوي الرتب المرتفعة لا يتوقعون أن يقوموا بتحديد الأهداف الوطنية أو برسم السياسة. فهم مدربون على طلب التوجيه الاستراتيجي من قيادة الدولة السياسية العليا. وأعلم من خلال خبرتي أن ذلك يسهل العمل بين الموظفين السياسيين والمحترفين في وزارة الدفاع.

في دوائر الحكومة الأخرى، يتلقى الموظفون المحترفون تدريباً مختلفاً. لا تتطور لديهم عادة الخضوع للسلطة الرئاسية بل يشجعون على التفاخر في مقدرتهم أونظرتهم الخاصة بالنسبة إلى المصلحة الوطنية. وذلك بجعل نظرتهم إلى الرئيس ليس كقائد لهم، بل كظاهرة عابرة وآرائه من قبيل النصح بأحسن الأحوال. وقد لازمت هذه السمة وزارة الخارجية زمناً طويلاً. وكان دين اتشيسون الذي خدم كوزير خارجية هاري ترومان - ويعتبر أحد أفضل المعينين السياسيين في تاريخ الولايات المتحدة - قد أشار إلى هذه المشكلة في مذكراته. ومستذكراً بتأسف الخلاف «بين البيروقراطية وبيني على صنع القرار ومركز القيادة» لاحظ اتشيسون أن «الموقف بأن الرؤساء والوزراء يأتون ويذهبون ولكن الوزارة باقية إلى الأبد، جعل العديد من الرؤساء يكرهون ولا يثقون بوزارة الخارجية». ورأى في ذلك «جرحاً ذاتياً يضعف مركز وزارة الخارجية داخل الحكومة».

لدى وزارة الخارجية أجسام مضادة قوية ضد الإدارة السياسية من قبل البيت الأبيض[1]. فصفوة المحترفين في السلك السياسي الخارجي هم من المثقفين

(1) سجّل فرانكلين روزفلت أيضاً خيبة من وزارة الخارجية: «وزارة الخزانة كبيرة ومنتشرة ومشبعة بممارسات أجد أنّه من المستحيل معها إنجاز الأعمال والنتائج التي أبغي. . . ولكن يجب عدم مقارنة وزارة الخزانة بوزارة الخارجية، بل يجب أن تمرّ في اختبار محاولة إحداث أيّ تغيير في تفكير وسياسة وأعمال الديبلوماسيّين المحترفين، وعندئذٍ تعرف كيف تكون المشكلة الحقيقية» ريتشارد اي نيو ستارت، القوة الرئاسية (نيويورك: المطبعة الحرة، 1990).

المحترفين ذوي خبرة كوزموبوليتانية واسعة وفخورين بطبيعة عملهم الثقافية، ويعتبرون أن من مهامهم تثقيف الرئيس بشأن مصالح الولايات المتحدة في العالم، ونادراً ما يتقبلون المناقضة - حتى من الرئيس أو مجلس الأمن القومي - بدون مقاومة. في مذكراته يطري هنري كيسنجر على قدرات المحترفين في السلك الخارجي وعملهم الشاق ولكنه لاحظ أن «الوجه الآخر من تفانيهم هو قناعتهم أن حياة كاملة من الخدمة وفرت لهم فهماً للأمور يتعدى آراء المعينين السياسيين السطحية وغير المدربة». وقال كيسنجر: «إنهم ينفذون التعليمات الواضحة بولاء عظيم ولكن المسؤول في السلك الديبلوماسي الخارجي يصعب إقناعه أن توجيهاً يختلف معه هو فعلاً واضح» وقد جعل ذلك المعينين السياسيّين يحبّذون، مع بعض المزاح «ضبطاً مدنياً» للسلك الديبلوماسي الخارجي - على غرار وزارة الدفاع.

لقد دخلت إلى إدارة ريغان مع آخرين بدأوا حياتهم السياسيّة من يسار الوسط، والعديد منهم مسجّلون ديمقراطيّين إمّا حالياً وإما في السابق. وشملت هذه المجموعة العديد من الناشطين والمتكلّمين الداعمين للرئيس الجديد: أوجين روستو، مدير وكالة ضبط ونزع الأسلحة، ريتشارد بيرل مساعد وزير الدفاع، جاين كيركباتريك مبعوثة ريغان إلى الأمم المتحدة، وليام بينيت «قيصر المخدرات» وبعدها وزير التعليم، إيليوت أبرامز مساعد وزير الخارجية، فرانك غافني نائب مساعد وزير الدفاع وغيرهم. وهؤلاء من المفكّرين البارزين الذين يحتلّون عنصراً هاماً في السياسة المحافظة الأميركية. لم يكونوا محافظين لمدى الحياة. وقد ميّز المعلّقون السياسيّون هؤلاء المحافظين الجدد - وصنّفوا نيوكونز - من بين المعينين السياسيّين الكثر في إدارة ريغان الذين كبروا في الجهة السياسية اليمنى وكانوا دائماً جمهوريّين. المحافظون الجدد كانوا يشيرون إلى المحافظين لمدى الحياة بتسمية «باليوكونز» أي (القدامى).

عمل الفريقان بسلاسة فيما بينهما يجمعهما حبهما لريغان. اعتبره محافظو الحرس القديم أخاً، وادّعى المحافظون الجدد أنّه واحد منهم، زميل مهتد بدأ حياته السياسية كزعيم نقابة وديمقراطي. خلال المعارك السياسيّة والبيروقراطية الكبيرة في الثمانينات، وقف المحافظون الجدد والمحافظون القدامى في جانب واحد - خاصة في مسائل الأمن القومي.

لم تكن نظرة إدارة ريغان محافظة رجعية وكسولة ومشوّشة تراوح مكانها. فقد كان

ريغان والأشخاص السياسيون المعينون من قبله يتمتّعون بطموح يقرب من التطرّف. وكانوا يأملون تغيير الطريقة التي ينظر فيها الناس إلى المسائل الكبيرة كالضرائب والرخاء والحرب النوويّة. وكانوا يأملون أن يحولوا البيروقراطية الفدرالية وأن يعيدوا صنع قراراتها فأعلنوا «ثورة ريغان» إذ توقعوا أنّ كثيراً من أهدافهم سوف تعارضها «الحكومة الدائمة» أي الموظفّون المحترفون.

في مساحات عديدة من المسؤولية في إدارة ريغان - سياسة الشرق الأوسط وأمن الطاقة - اعتقدتُ أنّ تفكير الرئيس كان متطابقاً مع ما كنت أعرفه من آراء ألن التي كانت تتبع خط آرائي نفسه. كانت آراؤنا عكس آراء وزارة الخارجية المتبعة منذ القدم. لذا لم يكن من المدهش أنني اختلفت منذ البداية مع مكتب شؤون الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية. لقد اختلفت مع المسؤولين الكبار هناك على كلّ المسائل تقريباً: النفط، الصراع العربي الإسرائيلي، السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط، الإرهاب. وعندما كان المكتب يبعث أوراقاً لتحضير الرئيس للاجتماع مع القادة الأجانب، كنت أعترض على تحليلاتهم - وفي بعض الأحيان على وقائعهم - وبين الفينة والفينة كنت أستعمل صلاحياتي كموظّف في البيت الأبيض لإعادة صياغة تلك الأوراق قبل إرسالها إلى الرئيس. وكمبتدئ في الحكومة لا تتجاوز سنه السابعة والعشرين كنت أقوم بذلك بطريقة فظّة نتج عنها تذمر حانق كان موظفو وزارة الخارجية يتعمّدون إيصاله ليس إلي أنا بل إلى زملائي أو رؤسائي. واليوم آسف للاحتكاك المسرف الذي تسبّبت به في تلك الأيّام، ولكن مكتب الشرق الأدنى في وزارة الخارجية كان سيمتعض من التحدّي على أيّ حال.

بعد بضعة شهور في الوظيفة، اتّضح لي أنّ موقفي تجاه وزارة الخارجية كان خاطئاً. قبل مجيئي إلى البيت الأبيض كنت أنتقد المسؤولين في مكتب شؤون الشرق الأدنى بالكتابة، فأختلف مع آرائهم وأدائهم. والآن وأنا أعمل في الحكومة إلى جانبهم، رأيت مدى براعتهم في تحييد خصومهم. قاموا بفصلي عن التوزيع الداخلي للأوراق، وإقصائي عن الاجتماعات، واستعملوا طرقاً أخرى لإعاقة مبادراتي. لذلك قرّرت أنّ لا فائدة، بكلّ معنى الكلمة، أن أنظر إليهم بازدراء أو أستخفّ بهم، في الوقت الذي يتمكّنون هم من هزمي. كان يلزمني موقف متكيّف. عوضاً عن مجرّد التظاهر بأنّني أحترمهم، خلصت إلى أنّهم يستحقّون احترامي لحيازتهم قدرات أعلى من

قدراتي. وحتى عندما كنت أخاصمهم بشأن السياسة كنت أقدّر فيهم ذكاءهم وخبرتهم وتماسكهم وأنّهم في الغالب كانوا يفوزون.

غير أنّ أساس تذمّري من وزارة الخارجية ظلّ النقطة التي شرحها دين اتشيسون باستهجان: رفض الموظّفين هناك بالتطلّع إلى الرئيس كمحك لهم. لقد تصرّفوا كما لو كانت وزارة الخارجية الحكم الوحيد في مصالحنا القومية، دون توجّب مراجعة القيادات العليا. وبالفعل عندما حان وقت صياغة السياسة اعتبروا أنفسهم حكومة الولايات المتحدة. شعروا أنّ بإمكانهم كتابة البرقيّات والمذكّرات وإصدار البيانات دون الالتفات إلى قرارات ربّما اتخذها الرئيس لتحديث أو للانحراف عن مفهوم الدولة الحالي في كيف يجب على الولايات المتحدة أن تتصرّف في العالم. ولسنين عديدة كان من المضحك مراقبة الناطقين باسم وزارة الخارجية يؤكّدون أنّ سياسات الولايات المتحدة تظلّ مستقرّة - حتّى في وجه تغيير العوامل الجغرافية تغييراً استثنائياً.

في آخر العام الأول للرئيس ريغان في سدّة الرئاسة أخرج ريتشارد ألن من وظيفته. نقل القاضي وليم كلارك وروبرت «تد» ماكفرلين من مركزيهما في وزارة الخارجية ليصبح أحدهما مستشار الرئيس للأمن القومي والآخر نائبه. مع مساهمة من زملائهما السابقين في وزارة الخارجية أحدثا عدّة تغييرات إدارية ووظيفيّة في مجلس الأمن القومي، والتي نُقلتُ بموجبها إلى البنتاغون. صديقي ريتشارد بيرل، مساعد وزير الدفاع لسياسة الأمن الدولي وظّفني كمستشاره الخاص. كان ملحقاً بفرد أكلي وكيل وزارة الدفاع للشؤون السياسية وبكاسبر واينبرغر، الوزير[1].

بعد بضعة أشهر دعاني وزير الطاقة دونالد هوديل، منوهاً بسجل عملي في أمن

(1) نقل عن موظف في وكالة الإستخبارات المركزية في عدد من الصحف وفي بعض المواقع الألكترونية معلومات تؤكّد خطأً أنني طردت من مجلس الأمن القومي لأنني سرّبت «معلومات سرية إلى إسرائيل». هذا الادّعاء خاطئ تماماً ولكنني أذكره لأنه يحتل تنظير المؤتمرات الذي أصبح سائداً في المناقشات الخاصة بحرب العراق. إنّ تحققاً بسيطاً يظهر أنّ هذا الادّعاء لم يُثر في جلسات تثبيتي سنة 2001. القاضي وليم كلارك تعهد بتكذيب الادّعاء برسالة إلى صحيفة في مونتانا «بيلينغز أوتبوست»: تذكر مقالتك أن المدعو كانيسترارو أفاد بأنّ السيد فايث طرد لارتكابه إثماً من مجلس الأمن القومي سنة 1982 لقد كنت مستشار ريغان للأمن القومي في ذلك الحين وأقول لك إنّ ذلك غير صحيح. فالسيّد فايث خدم بشرف في فريقي وانتقل ليخدم في البنتاغون لدى الوزير كاب واينبرغر... من الجائز أن تهاجم السياسات التي لا تدعمها ولكن من السيئ أن تطعن بنزاهة ووطنية الموظّفين العامين على أساس معلومات خاطئة (كتاب إلى بيلينغز أوتبوست، سبتمبر/أيلول 28، 2005).

الطاقة، لمقابلة معه بشأن وظيفة مساعد وزير الطاقة للشؤون الدولية. ولأنني كنت في سن التاسعة والعشرين، توقع هوديل بعض الصعوبات في حمل لجنة مجلس الشيوخ للطاقة على تثبيتي إلّا إذا قضيت بعض الوقت في وزارة الطاقة كنائب لمساعد الوزير.

وبالرّغم من أن أكلي وبيرل دعماني للانتقال إلى الطاقة لأصبح مساعداً للوزير فإنّهما لم يشجّعاني على ترك البنتاغون من أجل مركز أدنى. «في هذه الحال يمكنني إبقاؤك معي هنا»، قال بيرل، وأوصى بي لوظيفة نائب مساعد وزير الدفاع لسياسة المفاوضات. استحصل الوزير واينبرغر على موافقة ريغان على هذا التعيين في مارس/ آذار 1984 وخدمت في هذه الوظيفة حتى سبتمبر/ أيلول 1986.

كان عملي الرئيسي هناك ضبط الأسلحة من جميع الجوانب، وهو حقل لم يحظَ بكثير من الإنجازات سوى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في سنة 1968. هذه الاتفاقية، بالرّغم من انتهاك شروطها الخاصة بالمشاركة في التكنولوجيا، ساعدت على إبطاء لا إلغاء جهود بعض الدول لإحراز أسلحة نوويّة. في أثناء إدارة ريغان كان الكثير ممّا يحصل في ديبلوماسية ضبط الأسلحة لا معنى له. كان الديبلوماسيّون يحلمون دوماً بمعاهدات لا يمكن التأكّد من تطبيقها، ولذلك لن تكون فاعلة ضدّ أعداء الولايات المتحدة. فيمكن لأحد المناوئين أن يوقع بسخرية وفي نيّته أن ينتهك بنودها دون خطر من عقاب، حتى في الحالات الصعبة التحقيق، إذا ما اكتشف.

والتاريخ غنيّ بأمثلة عن انتهاكات معاهدات الأسلحة التي لم يعاقَب عليها، من معاهدة فيرساي في سنة 1919 إلى معاهدة تحديد الأسلحة الإستراتيجيّة والمعاهدة ضد الصواريخ الباليستية وغيرها من الاتفاقيات بشأن الأسلحة في السبعينات. وذلك بالرّغم من أنّ مؤيّدي هذه المعاهدات كانوا يتمتّعون بدعم هائل في الكونغرس والصحافة والجامعات، وجمهور الشعب. وكانوا يعتقدون أنّ من شأن مثل هذه المعاهدات أن تجعل العالم أكثر تمدّناً وأمناً - وأنّهم يعالجون عدم الاستقرار الكامن في سباقات الأسلحة. وغالباً ما وصف أبطال ضبط التسلّح معاهدة جديدة مقترحة بكلمات الابتهاج كمفتاح للسلام ووسيلة للحفاظ على بقاء كوكب الأرض. وكانوا يشتكون من أنّ مسؤولي الحكومة لا يأخذون ضبط الأسلحة على محمل الجد. وفي الوقت نفسه كانوا يميلون إلى التقليل من شأن الأدلّة بأنّ المعاهدات القائمة - الموجودة الآن في الكتب - كانت تنتهك. فمثلاً في سنوات ريغان كثير من الأشخاص الذين كانوا يعتبرون أنفسهم

داعمين لضبط الأسلحة رفضوا الانضمام إلى موظّفي الإدارة لخلق مشكلة من جرّاء الانتهاكات السوفياتيّة. ومن دواعي السخرية أنّ الذين دعوا إلى الدفاع عن أمانة الاتفاقيات بمراقبة الانتهاكات شُهّر بهم كمناوئين للاتفاقيات. وفي رأيي أنّ الدأب على التعامي بشأن انتهاكات المعاهدات قوض قيمة اتفاقيات ضبط الأسلحة بصورة عامة. وأصبح هذا الحقل غير صحّي - هيمنت عليه مبادرات ديبلوماسية تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة، كما نراها نحن - لدرجة أنّ الناس في مكتبي نعتوا عملنا «بضبط ضبط الأسلحة».

كان عملي في سياسة المناقشات، مرضياً، مع علمي أنّه بوجود واينبرغر وأكلي وبيرل في المرتبة الأعلى، كانت السياسة الأميركية في مجال مسؤوليتي من المرجح أن لا تتغيّر بقطع النظر عمّا قمت به. ولكن، في مسألة واحدة فقط، أسفرت جهودي عن فارق ملحوظ. كان الموضوع الإرهاب وقوانين الحرب، والذي لم يكن شائعاً في عهد إدارة ريغان. فقد ساعدت في إحباط جهود جماعة إرهابية والبلدان الداعمة لها في التأثير في معاهدة جنيف، في المسألة الشهيرة المتعلّقة بتجميع القوانين الخاصة بالحرب سنة 1949. إنّ الحجج التي استعملتها في أواسط الثمانينات للدفاع عن المعاهدات عادت إلى السطح بعد 11/ 9 وساعدت على صياغة قرارات الرئيس بوش المتعلّقة بالوضع القانوني للأعداء الذين قبض عليهم إبّان الحرب على الإرهاب.

كانت المسألة أمام الرئيس ريغان تتمثّل في إذا ما كان على الولايات المتحدة أن تصدّق على معاهدة تسمح لمجموعات من الإرهابيّين بالمطالبة بالوضع القانوني لأسرى الحرب. كانت المعاهدة التي عُرِفَتْ ببروتوكول رقم 1 تشتمل على تعديلات لمعاهدة جنيف. كانت ثمرة عدّة سنوات من المفاوضات في أواسط السبعينات، عندما كانت الكتلة السوفياتية ودول الجامعة العربية تعمل لإعطاء وضع سياسي وحماية قانونية لما كان يُسمّى بحركات التحرير الوطنية. كان البروتوكول مصمّماً للاستجابة للشكوى من أنّ معاهدات جنيف قد ميّزت، بدون وجه حق، ضد حركات التحرير الوطني. ولأنّ مقاتلي هذه الحركات غالباً ما كانوا يستعملون أساليب إرهابية فكان من المفهوم أنّ تميّز معاهدات جنيف ضدّهم.

أعطت الاتفاقيات حماية قصوى لغير المقاتلين - أي الموجودين الأبرياء - وأعطت الدرجة التالية من الحماية للمقاتلين الذين يطيعون قوانين الحرب، وأعطت أقل

حماية للمقاتلين الذين لا يطيعون القواعد. من هذه الجهة، كما في كثير من الجهات، كانت اتفاقيات جنيف إنسانية ومعقولة. كانت الأفضليّات لدى صائغي الاتفاقيات في أواخر الأربعينات صائبة إذ خلقت نظاماً تحفيزياً لتشجيع احترام قوانين الحرب وبالأخصّ حماية الموجودين الأبرياء. يصبح المدنيون في خطر عندما يرتدي المقاتلون ثياباً مدنية إذ إنّ ذلك يجعل المقاتلين غير متميزين عن الموجودين. وهكذا نصّت الاتفاقيات على أنّ المقاتلين المعتقلين يتمتّعون بوضع «أسير الحرب» المتميّز عندما تراعى بعض الشروط، بما في ذلك ارتداء بدلات عسكرية وحمل الأسلحة بشكل ظاهر. وجماعات التحرير الوطني التي لا يطيع مقاتلوها هذه القوانين، احتجت من أجل تعديل اتفاقيات جنيف ليتمكّن مقاتلوها من إحراز وضعية أسرى الحرب حتى ولو كانوا يخفون وضعهم كمقاتلين.

والديبلوماسيّون والمحامون من أكثر من 120 بلداً الذين اجتمعوا لسنوات من أجل صياغة البروتوكول رقم 1، كرّسوا الكثير من وقتهم لشؤون حركات التحريرالوطنية. بعد مناقشات جمة تمت الموافقة على التعديلات المقترحة على وضع أسرى الحرب بأكثرية الأصوات ضد اعتراضات وجيهة من ديبلوماسيين غربيين من الولايات المتحدة وغيرها. دعا البرتوكول رقم 1 إلى أن تمتد أهلية أسرى الحرب إلى مقاتلين في «نزاعات مسلحة يقاتل فيها الناس ضد الهيمنة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي، وضد أنظمة عنصرية في سياق ممارسة حقهم بتقرير مصيرهم». إن هذه اللغة الشخصية والمُسيَّسة كانت سبباً إضافياً لحملتي وزملائي في إدارة ريغان على الاحتجاج على البروتوكول رقم 1: فالأعداء المتقاتلون لا يمكن أن ينتظر منهم أن يوافقوا على أن نزاعهم يدور حول الحق في تقرير المصير ومن الصعب جداً أن نجعل الأعداء يطيعون القانون عندما يكون المعيار لتقرير سريان مفعول الاتفاقية موضوعياً محضاً.

ومع ذلك، سنة 1977، بعد أن قرر مسؤولون أميركيون أن النصوص الجيدة في الاتفاقية تفوق النصوص السيئة، وافقوا على التوقيع على بروتوكول 1. أما القيادة المشتركة فشعروا بعدم ارتياح لعناصر كثيرة ولكن المسؤولين في الخارجية تفوقوا عليهم وأذعنوا، في المقابل، على ضمان أن لا يتم التصديق إلا بعد مراجعة عسكرية دقيقة.

سنة 1984، وبعد سبع سنوات تقريباً، كان محامو البنتاغون ما يزالون يعملون على تلك المراجعة عندما اكتشفت الأمر كنائب مساعد وزير الدفاع. كان المحامون

يعتبرون أن حكومة الولايات المتحدة قد تعهدت بتصديق بروتوكول 1 وأن مهمتهم تنحصر في صياغة التحفظات التي ترافق التصديق. غيرت طبيعة عملهم. قلت لهم لا تعتبروا شيئاً. أعطوا الوزير واينبرغر أفكاركم فيما إذا كان على الولايات المتحدة أن تصدق على المعاهدة أم لا.

وبينما كان المحامون يعيدون تقديرهم، نشرت مقالاً أدافع فيه عن اتفاقيات جنيف شارحاً كيف أن البروتوكول 1 سيقوض حماية الاتفاقية لغير المقاتلين. رأيت في اتفاقيات جنيف معلماً عالياً من معالم المدنية وانتقدت بروتوكول 1 كنقلة في الاتجاه الخطأ بالنسبة إلى القانون الإنساني. كان عنوان المقال «القانون في خدمة الإرهاب»: القضية الغريبة للبروتوكول الإضافي: في النهاية أوصت القيادة المشتركة بعدم التصديق على البروتوكول رقم 1. ومن بين مشكلات أخرى. ذكروا اللغة التي ستسيئ للقانون الإنساني، والأذى الذي سيتسبب به البروتوكول 1 لمصالح غير المقاتلين. في غضون ذلك كان الرئيس ريغان قد عين مستشاراً قانونياً جديداً في وزارة الخارجية، القاضي ابراهام سوفاير، وتمكنا، هو وأنا من أن نجعل واينبرغر ووزير الخارجية جورج شولتز يتفقان على هذه المسألة. وبمشاركة المدعي العام أدوين ميز قدموا توصية بأن ترفض الولايات المتحدة التصديق على البروتوكول رقم 1. ووافق الرئيس.

في يناير/ كانون الثاني 1987، في رسالة إلى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، أعلن الرئيس ريغان ان البروتوكول 1 «سيقوض القانون الإنساني ويضع المدنيين في الحرب في حالة خطر» وأفرد النص الذي كان سيعطي وضعية أسرى الحرب كمقاتلين شرعيين «لقوات غير نظامية حتى لو لم ينفذوا المتطلبات التقليدية بتمييز أنفسهم عن السكان المدنيين وفي ما عدا ذلك ينفذون قوانين الحرب» وأعلن أن معارضة هذا النص «خطوة هامة في الدفاع عن القانون الإنساني التقليدي وتعارض الجهود الكثيفة للمنظمات الإرهابية ومن يدعمها لتشجيع شرعية أهدافهم وممارستهم». وختم بالقول «إن رفض بروتوكول 1 هو خطوة إضافية على المستوى الايديولوجي، المهم جداً للمنظمات الإرهابية، أن تحجب الشرعية عن تلك المجموعات كلاعبين دوليين».

أثنت صحيفتا «نيويورك تايمز وواشنطن بوست» وهما في العادة لا تدعمان ريغان، على قراره. ففي افتتاحية عنوانها «مرفوض: درع للإرهابيّين» قالت النيويورك تايمز إن بروتوكول 1 خلق «أرضية محتملة لإعطاء الإرهابيين وضعية أسرى الحرب الشرعية»

وأعلنت أنه لو صدّق عليها الرئيس «لربما رأت الأمة في ذلك تشريعاً للإرهاب» وقالت افتتاحية واشنطن بوست «إن اختطاف اتفاقيات جنيف» أبرز أن إعطاء وضعية أسرى الحرب للإرهابيين هو «أسوأ معلم من معالم البروتوكول 1. وقالت إنه غالباً ما كانت «إدارة ريغان تنتقد، وبحق، بأنها، تقوض المعاهدات المعقودة من قبل الإدارات السابقة» ولكنه من الصواب أن تترك رسمياً بروتوكول 1، بالإضافة إلى أنها تفعل ذلك للسبب الصحيح: «لا يجب علينا، ولسنا بحاجة لأن نقدم اعترافاً وحماية للجماعات الإرهابية كثمن للتقدم في مسألة القانون الإنساني».

غير أنه وبعد انقضاء حوالى عقدين من الزمن، ارتأت هاتان الصحيفتان أن تغنيا لحناً مختلفاً. إن الحرب التي نخوض غمارها اليوم ضد أعداء من الإرهابيين يجب أن تحمل الأشخاص الجديين على التفكير الدقيق بشأن الإرهاب وقوانين الحرب. ولكن الخلاف حول كيفية معاملة المحتجزين في هذه الحرب قد انزلق إلى خليط من الانفعال والسياسة والوقفة الخلفية وتوزيع التسميات. وفي إشارة إلى مدى الحماوة التي وصل إليه بعض الصحافيين بأنني ألهمت عدم الاحترام في صفوف العسكريين لاتفاقات جنيف من جراء نشر مقالي: «القانون في خدمة الإرهاب» ان هؤلاء الصحافيين حرفوا العنوان، عن قصد أو عن خطأ، كإشارة تحمل في طياتها ازدراءً لاتفاقيات جنيف بينما، بالفعل، دافع المقال عن تلك الاتفاقيات[1].

لم يكن العنوان يشير، بالطبع، إلى اتفاقيات جنيف، بل المعاهدة الجديدة، البروتوكول 1، الذي هدف إلى تعديل الاتفاقيات لإفادة جماعات إرهابية على حساب اللامقاتلين.

إن المحاولات لتصحيح صحافة قذرة كهذه أو متحيزة لا تكون أبداً فعالة تماماً.

خدمت في إدارة ريغان حتى سبتمبر/أيلول 1986، ما مجموعه خمس سنوات ونصف، قبل أن أنضم إلى صديق لتأسيس شركة محاماة قمت بإدارتها خمس عشرة سنة. خلال هذه الفترة كنت واحداً من عدد من موظفي الأمن القومي السابقين في إدارة

(1) في 24 مايو/أيار 2004 قدم «الراديو الوطني العام» مقابلة مع كريس سويلنتروب من مجلة الانترنيت «سلايت» الذي لاحظ ملاحظة خاطئة بأن «هذا الرجل، دوغ فايث لديه، كما تعلم، موقف ساخر نحو اتفاقيات جنيف والذي يسميه في خدمة الإرهاب». وأضاف سويلنتروب «إن مثل هذه الأشياء ومثل تلك المواقف ما تجمع» وأسهم في الأعمال التعسفية في سجن أبو غريب في العراق.

ريغان الذين مازالوا ناشطين في مشاريع السياسة العامة. عملنا كمستشارين لأعضاء الكونغرس المحافظين. كتبنا مقالات وألقينا خطابات ونظمنا مؤتمرات أكاديمية واستشارية. أنا شخصياً عملت على قضايا مثل:

- حرب الخليج لسنة 1990 - 1991.
- مناقشات لتصديق اتفاقيات ضبط الأسلحة مثل المعاهدة الوسطية للقوات النووية، اتفاقية الأسلحة الكيماوية ومعاهدة حظر التجارب الشاملة.
- مفاوضات أوسلو للسلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.
- الاقتراح لمرابطة قوات أمريكية لحفظ السلام في مرتفعات الجولان.
- الحرب البوسنية ومحادثات دايتون للسلام.
- دفاع الصواريخ.
- الوضع القانوني لمعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ بعد انحلال الاتحاد السوفياتي.
- ما العمل بشأن صدّام حسين.

في كثير من هذه المشاريع عملت إلى جانب جون كيل وهو عضو في الكونغرس من أريزونا قام بدراسة قضايا تخص الأمن القومي بتشكيك ذكي ودقة قاض في المحكمة العليا وهو منصب كان يشغله قبل دخوله إلى الكونغرس. كان كيل يتحلى بنكران الذات ومستعداً دائماً لتشجيع نجاح مشروع ما بترك الفضل من عمله لزملائه، وهي ميزة غير عادية بين أعضاء الكونغرس. طور مجموعة عريضة ومحترمة من الأنصار في حقول الدفاع والاستخبارات والشؤون الخارجية وقد خدمتُ بسرور كعضو في هيئة الخبراء التي أنشأها.

ومع أني عملت رئيساً لفريق يختص بسياسة الشرق الأوسط لأجل حملة بوب وول الرئاسية سنة 1996، لم أتدخل في حملة جورج بوش. وبالرغم من ذلك ما أن انتهت مهزلة انتخابات فلوريدا وأعلن بوش رئيساً منتخباً حتى بدأت أتلقى استشعارات مباشرة وغير مباشرة من وزارة الدفاع. ترددت في بادىء الأمر حتى أواخر فبراير/شباط 2001 عندما أصبح واضحاً أن الإدارة في صدد إنشاء فريق نشيط للأمن القومي، على غرار عهد ريغان، يضم العديد من أصدقائي وزملائي.

وقد افترضت أن وظيفتي القادمة في الحكومة ستكون مساعد وزير لذلك دهشت عندما علمت أني مرشح لوظيفة وكيل وزارة الدفاع للشؤون السياسية. كان فرد أكلي الذي خدم في هذه الوظيفة طوال إدارة ريغان هو الذي فاتحني بهذه الفكرة. وقد جعلتني أتردد. لم يكن لهذه الوظيفة حدود جغرافية وكان هناك مناطق هامة من العالم لا أعرف عنها شيئاً. رفض أكلي هواجسي: قال: «لا أحد يعرف كل شيء. إذا عرض عليك رامزفيلد هذه الوظيفة يجب عليك أن تأخذها، ولكنني لن أقدم توصية بشأنك إلا إذا وافقت على أخذها». بول وولفويتز الذي كان قد عين نائباً لوزير الدفاع (المركز رقم اثنين في الوزارة) اتصل بي وشجعني على الانضمام إلى الفريق. بعد وقت قليل قلت لأكلي إنني موافق فعين لي المكتب الانتقالي للبنتاغون مقابلة مع دونالد رامزفيلد.

لخمس عشرة سنة كنت أدير مؤسستي الحقوقية حيث كنت مرتاحاً وواثقاً وغير تواق إلى المغادرة. لم أسعَ وراء وظيفة وكيل وزارة. ومع ذلك أثناء المقابلة، تمكن رامزفيلد من أن يمسني من عبارته الأولى.

قسم من المشكلة نبع من الطريقة التي أُعددت بها للاجتماع. لقد نُبهت من أن رامزفيلد يأخذ انطباعات عن الأشخاص بسرعة ولا يغيرها بسهولة - وإنه يكره الدوران، لذا يجب أن أبقي أجوبتي قصيرة جداً. ومع أني أتمكن من الإجابات القصيرة عندما تدعو الحاجة فإنني عادةً لا أهتم بالإيجاز. (بعد أن عملت مع رامزفيلد عدة سنوات، أصبحت أعطي الأشخاص الذين أجري معهم مقابلة نصيحة مختلفة . . انه يُعلق بعدم الموافقة على الأشخاص الذين يتعرف إليهم والذين يبدو أنهم لايبتسمون أو لا يقدّرون النكتة. إنه لمن الأفضل كثيراً أن تبدي بعض الحماس وخفة الدم من أن تجاوب بكلمة أو اثنتين).

إنّ مكتب الوزير الشخصي كبير لدرجة أنه مرعب، ولكن رامزفيلد هو الذي أفقدني التوازن. بما أنني عملت على مسائل الأمن القومي في الخمس عشرة سنة الغابرة، كنت مستعداً أن أبحث معه السياسة. عوضاً عن ذلك بادرني بالحديث عن البيروقراطية. سأل: كيف يمكنك أن تعيد تنظيم المكتب السياسي؟

كان لدي فكرة أو فكرتان عن ذلك ولكن ليس الكثير، ولم يكن بينها ما تم درسه بدقة. وعلى كلٍ لقد مضى خمسة عشر عاماً على تركي العمل في البنتاغون. بدأت أثير بعض الأفكار التجريبية لكنه أوقفني وطلب إلي أن أشرح اختصارات الكلمات التي

كنت أستعملها. مثلاً استعملت الأحرف «ISA». فكرت أنها ليست المرة الأولى التي يخدم فيها كوزير دفاع، يجب أن يعرف ماهو «مكتب شؤون الأمن الدولي». فلماذا يسألني؟

مهما يكن من أمر نياته، كان رامزفيلد يقوم بمهمة موفقة بأن رمى بي خارج سلسلة أفكاري، وانظر الآن إلى الوراء، افترض أنه كان يريد أن يرى إذا كان بإمكاني أن أستعيد وضعي الصحيح في خضم تلك التحريفات المترجرجة. وفي حين كان ربما يعلم ماذا تعني أحرف «ISA» كان يدربني على كيفية التحدث معه: لا تفترض، باختصارات أو معلومات أخرى. وبرغم ذلك لم يكن واضحاً في حينه كم من ذلك كان فن استجواب وكم منه كان استعلاماً صادقاً يتطلب شرحاً متعباً عن واجبات هذا أو ذاك المكتب للشؤون السياسية. عندما انتهت العشرون دقيقة المبرمجة لاجتماعنا وقف رامزفيلد وصرفني. لقد كنت موجزاً لدرجة أنه تساءل بصوت عال أمام أحد مساعديه فيما إذا كنت مؤهلاً لأن أتكلم كممثل للبنتاغون في اجتماعات الوكالات المشتركة: لقد كانت المقابلة سيئة لدرجة أنني لم أكن لأحصل على هذه الوظيفة لو كنت رامزفيلد.

ومع ذلك قرّر رامزفيلد أن يعطيني فرصة أخرى. كان من الواضح أن الفرق بين انطباعه الأول عني والصورة التي رسمها زملائي عبر السنين - وولفويتز، أكلي، كايل، بيرل وغيرهم - أقنعته باستدعائي مجدداً. هذه المرة تمكنت من إعطائه أجوبة مناسبة بل جعلته يضحك مرة أو مرتين. اتصل بي عصراً وعرض أن يوصي بي إلى الرئيس. قبلت عرضه وفي ابريل/نيسان سنة 2001 تسلمت قرار التعيين من الرئيس.

في يوليو/تموز ثبّتني مجلس الشيوخ. كان من المفترض أن تكون العملية أسرع ولكن جلسة تثبيتي وقعت في اليوم الذي غير أحد أعضاء مجلس الشيوخ حزبه معطياً الديمقراطيين قيادة مجلس الشيوخ، والديمقراطي كارل ليفين من ميشغان، رئاسة لجنة مجلس الشيوخ للقوات المسلحة. بعد إعلان تعييني، خلال ما يعرف باتصالات مجاملة، افتتح ليفين اجتماعنا بعاصفة صاعقة. قال إنه سمع أن لدي آراء متطرفة - فيما يخص ضبط الأسلحة والسلام العربي الإسرائيلي. وقد جرت العادة منذ زمن بعيد - من اليمين ومن اليسار - أن يشار إلى المعارضين السياسيين بالمتطرفين وتلقيت إنذارات واسعة أن أتحمل عملية التثبيت في مجلس الشيوخ بانعدام الكرامة والذل التقليدي، لذا تلقيت إهانة ليفين دون تردد. أوردت قائمة منشوراتي الطويلة عن تلك المواضيع وغيرها

التي تعود إلى خمسة وعشرين عاماً ويزيد وقلت إذا تمكن أن يجد شيئاً مما هو متطرف أفهم لماذا يعارضني.

أرجأ ليفين التثبيت ولكنه كما يبدو لم يجد شيئاً في كتاباتي وخطاباتي يستحق المعارضة وعندما سمح بالتصويت في مجلس الشيوخ، تم تثبيتي بالإجماع. في 16 يوليو/تموز 2001 حلفت اليمين كوكيل لوزارة الدفاع في الشؤون السياسية. منذ البداية غطست في قضايا تشمل كل مناطق العالم. كانت دائرة السياسة تعمل على قضايا تتعلق بالصين حيث كنا نعالج التداعيات من الاعتراض العدواني الصيني في 20 ابريل/نيسان 2001 الذي تسبب بتصادم أجبر طائرة أمريكية على الهبوط في كولومبيا حيث كانت وزارة الدفاع تقدم العون للحرب ضد المخدرات، وتلك التي تتعلق بالناتو التي كانت تناقش الإصلاح والتوسع. شملت بنود أخرى على أجندة الوكالات المشتركة والمعاهدات الجديدة، المتعلقة بالألغام الأرضية، المحكمة الجنائية الدولية، حظر التجارب النووية الشامل ودفاع الصواريخ. في داخل وزارة الخارجية كان مكتبي يقوم بمراجعة وضع الولايات المتحدة النووي ويدعم تطوير دفاع الصواريخ الباليستية ويأخذ الخطوات الأولى لما سيصبح إعادة تنظيم قواتنا المسلحة.

من بين الأسماء التي استحوذت على انتباهنا في صيف 2001 اسم أسامة بن لادن. في اجتماعات الوكالات المشتركة في أغسطس/آب بحثنا احتمال استعمال طائرة مسلحة بدون طيار لمهاجمة بن لادن واستعرضنا إمكانية أعمال أخرى للضغط على طالبان في أفغانستان لقطع الدعم عن القاعدة. غير أنه في ذلك الوقت كان ممثلو جماعة الاستخبارات يشيرون إلى هذه المسائل بأنها هامة وليس مستعجلة. فمع انتفاء حالة الحرب كانت اجتماعات الوكالات المشتركة عن بن لادن والقاعدة والطالبان تسير بالخطى البطيئة المعتادة للحكومة عندما تتعاطى مع المسائل الشائكة. ففكرة الهجوم الجوي على بن لادن، مثلاً أثارت الكثير من الأسئلة منها ما هو أولي (ما هي السلطات القانونية؟ ماهي قواعد الاشتباك التي يجب أن تطبق؟ وهل يجب أن يكون الإصبع على الزناد للجيش أو لوكالة الاستخبارات المركزية؟)، ومنها ما هو ثانوي (أية وكالة تدفع مصاريف العملية؟).

رامزفيلد، وولفويتز وأنا أمضينا وقتاً كثيراً ندرس كيف يمكن للمسؤولين الأميركيين أن يقنعوا الرئيس الروسي فلاديمير بوتن وزملاءه بتشجيع التعاون. من المداخل

المحتملة كان ما سماه رامزفيلد «اختيار المستقبل» - رؤى متغايرة للعوالم التي يستطيع الروس سكناها. أحد الخيارات هو عالم الاقتصادات المتطورة، والآخر عالم الأنظمة الشريرة. في أواخر يوليو/تموز - بعد أيام فقط من تثبيتي أرسل إلي رامزفيلد مجموعة من ملاحظاته المبنية على أساس محادثاتنا.

المحادثات مع روسيا يجب ألّا تفرق إلى أقسام:

- ما يريدونه في مجالات السياسة والاقتصاد - الكرامة والاحترام والمنزلة والاستثمارات الأجنبية لمساعدة اقتصادهم.
- في مجال الأمن، يلزمنا أن نخرج من معاهدة (الصواريخ الباليستية المضادة)، من المستحسن باتفاق مشترك.
- إذا أعطيناهم ما يريدون في مجال السياسة والاقتصاد، لن يعطونا مجال الأمن إلا إذا أبقينا المجالات الثلاثة مترابطة، لذلك أريد التحادث في الثلاثة معاً وأنصح الآخرين باتباع الطريقة نفسها. إن علاقتنا واسعة، متشعبة وليست مجزأة إلى أقسام.
- تستطيع روسيا أن تذهب في عدة اتجاهات - ذلك قرارها.
- تستطيع روسيا أن تترافق مع كوبا وكوريا الشمالية وإيران والعراق - يمشي العالم وهو جريح - لإظهار أن لديهم كتلة، ويحاولون ممارسة الضغوط على الجمهوريات السوفياتية السابقة لإخضاعها. يمكنهم أن يحولوا ذلك إلى وطنية أو إلى انفجار داخلي - في هذه الحالة لن يستثمر المستثمرون الغربيون وتظل اقتصاداتهم ضعيفة.
- أو تستطيع روسيا أن تتجه نحو الغرب. تتعلم من ألمانيا واليابان وإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية، تخلق بيئة ملائمة للمشاريع والمغامرة وتظهر احتراماً للعقود والصحافة الحرة والأنظمة الاقتصادية والسياسية الحرة. وإذا أصبحت أمة لها شأنها في الأدب والرياضيات والعلوم وقوى عاملة مدربة سيتهافت المستثمرون بأعداد كبيرة، فينمو اقتصادهم. ويكون لروسيا تأثير في المسرح العالمي. هذا قرارهم. ولكنهم إذا جربوا الاثنين فسيلغي الواحد منهما الآخر وستخسر روسيا. إن الولايات المتحدة تريد لروسيا أن تنجح.

في ذلك الشهر، أغسطس/آب، سافرت إلى موسكو مع رامزفيلد للاجتماع بسيرغي إيفانوف، وزير الدفاع الروسي. وبناءً على آرائه هو تحدث الوزير بالصورة العريضة. أعطى رأيه في الاقتصاد بقول مأثور بارز: المال جبان. إذا أبقت روسيا نفسها غير حرة وغير مستقرة في قوانينها وسياساتها، وغير صديقة للولايات المتحدة، كما قال لإيفانوف، فيجب أن تتوقع أن يهرب المستثمرون، لم تكن لهجته عدائية ولا متنازلة، كانت واقعية، لهجة الضابط التنفيذي لشركة تجارية والتي يعلم إيفانوف أن رامزفيلد كان واحداً منهم.

في هذا الاجتماع استمعنا إلى عدد من المسؤولين الروس، من مدنيين وعسكريين. بدا أن عدداً قليلاً منهم منفتحون على التعاون معنا ولكن كان واضحاً أن غيرهم لا يزال لديهم أفكار وتصرفات العهد الشيوعي والحرب الباردة. بعض الروس بدوا وكأنهم يشجعون رسالتنا بأن الأميركيين لا ينظرون إليهم كأعداء، ولكن كان ذلك في بعض الأحيان سبباً للامتعاض: كان هناك من الروس من يرى أن منزلة الدولة العظمى - كرامتها الوطنية - مرتبطة بكونها الدولة العظمى المناوئة للأميركيين. وكان تأكيدنا لهم عن حسن نياتنا، ويا للعجب، يبدو وكأننا نحط من قدرهم.

اتفق إيفانوف ورامزفيلد على أن أعود سريعاً إلى روسيا لاستكمال المحادثات. وهكذا كان أن عدت إلى موسكو للاجتماعات المقررة للعاشر والحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 في ملاحقة إمكانية حدوث عهد جديد في العلاقات الدولية. ومن المؤكد أن عهداً جديداً فتح في أثناء تلك الزيارة، بيد أنه لم يكن العهد الذي كنا نتوقع.

نغيّر طريقة عيشنا أو نغيّر طريقة عيشهم

بالرّغم من الإجماع الظاهر في وسط الموظّفين الإداريّين الكبار بالنسبة إلى طبيعة هذه الحرب المستجدّة، لم يكن ثمّة أشياء واضحة تتعلّق بالإجراءات المحدّدة التي يتوجّب على الرئيس بوش أن يتّخذها للردّ على 11/ 9. ومع أنّ بعض الموظّفين الأميركيّين، بمن فيهم تينيت، مدير وكالة الاستخبارات المركزيّة الـ«CIA» كانوا يعتقدون أنّ القاعدة كانت وراء الهجوم، لم يكن شيء قد ثُبِّتَ بعد. ولم يكن الموظّفون الأميركيّون يعرفون ما هي الأهداف الأوسع لدى المهاجمين أو ما هي أعمال المتابعة التي ينوون القيام بها. لم نكن نعرف بشكل دقيق كيف سيوفّر هجوم 11/ 9 الشجاعة والوحي إلى أعداء الولايات المتحدة.

في الأيّام التي أعقبت الهجوم، قامت مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس والكادر التابع لها بترؤّس سلسلة من اجتماعات الوكالات المشتركة على عدّة مستويات حكوميّة لدرس كيفيّة الردّ. هل سيمتدّ عمل الولايات المتحدة إلى أبعد من أفغانستان؟ أبعد من القاعدة؟ وإذا ضربنا أفغانستان، فماذا يجب أن تكون أهدافنا، ومفهومنا للعمليّات؟

كان على الرئيس بوش أن يقرّر استراتيجيّة محدّدة، وقد عيّن من أجل ذلك اجتماعاً لمجلس الأمن القومي في نهاية الأسبوع الواقع في 15 - 16 سبتمر/ أيلول في المعتزل الرئاسي كامب ديفيد في جبال ميريلاند قرب غيتسبورغ. كان الوزير رامزفيلد ونائبه وولفويتز المدعوّين المدنيّين الوحيدين وقمت بمساعدتهما في الإعداد للمناقشة.

آنذاك، كنت قد أمضيت وقتاً كافياً مع رامزفيلد لأدرك أنّه يرفض أن يبدأ اجتماعات كامب دايفيد بتقرير الخيارات المتاحة للعمل. عندما يواجه رامزفيلد مسألة جديدة هامّة يبدأ بتحديد الأفكار الرئيسيّة - الأفكار الاستراتيجيّة - التي يجب أن تحكم

مقاربتنا لها. لا يدخل في «ماذا نفعل؟» إلّا بعد أن يصبح على علم بـ «كيف يجب أن نفكّر في ذلك». أصرّ على أن تكون جميع الأفكار المطروحة مكتوبة، مثمّنة حسب أهميّتها النسبيّة ومنقّحةً بدقّة. («الدقّة قبل كلّ شيء»، كان يقول، وكأنّه يخطب على المسرح، مادّاً يديه إلى أعلى ليؤكّد على الأهميّة المطلقة). كان يسخر من الكلام عن المنهج قبل تحديد الأهداف «إذا كنت لا تعلم إلى أين تذهب، فجميع الطرق تقودك إلى هناك»، كما كان يهزأ مراراً من الأشخاص الذين يفتقرون إلى نظام التفكير الإستراتيجي. فقط بعد أن يكون قد ثبّت الافتراضات الأساسيّة والأهداف الاستراتيجية ينتقل إلى البحث في وسائل العمل.

وبصفتها مديرة عمليّات الوكالات المشتركة التي طوّرت سياسة الأمن القومي، كانت مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس مسؤولة عن تنسيق عمل ووجهات نظر المكاتب المختصّة في البيت الأبيض ووزارة الخارجية ووزارة الدّفاع، والـ «CIA» وغيرها من الوكالات وتقديمها إلى الرئيس. قام موظّفو مجلس الأمن القومي الذي ترأسه كوندوليزا رايس بمحاولة تنظيم تفكير الحكومة، تقييم الأعمال العسكرية والديبلوماسية وتطبيق القانون والاستخبارات.

كان موظّفو رايس قد أعدّوا ثلاثة خيارات لينظر فيها مجلس الأمن القومي. الخيار رقم 1 أن تقوم الولايات المتحدة بمهاجمة أهداف للقاعدة فقط، بناءً على الفرضيّة البعيدة الاحتمال بأن يتعاون معنا قادة الطالبان. الخيار رقم 2، مهاجمة الطالبان والقاعدة على السّواء، في حال عدم تعاون الطالبان. الخيار رقم 3 يشمل ليس هجمات على القاعدة والطالبان فقط بل أيضاً عملاً «لإزالة التهديد العراقي».

وقد أظهر اجتماع مجلس الأمن القومي في 13 سبتمبر، أنّ العراق كان حاضراً في ذهن موظّفي الإدارة - كما كان حتّى قبل أن يصبح جورج دبليو بوش رئيساً. في ذلك الوقت كان الافتراض السائد لدى موظّفي الحكومة أنّ حرباً شاملة على الإرهاب سوف تتضمّن نوعاً من الحسم مع العراق - لكونه داعماً معروفاً للإرهاب، تحدّى عقوبات الأمم المتحدة منذ أواسط سنة 1990 بإطلاقه هجمات على الطائرات الأميركية والبريطانية التي كانت تقوم بطلعات جويّة فوق العراق لمدّة تفوق السنة.

ربّما أربك ذلك الوضع القرّاء الحاليّين - في سنة 2008 - لأنّ الكثير من الجدل بشأن العراق تركّز حول أسئلة فيما إذا كان صدّام حسين دعم القاعدة أم لا. طرح هذا

السؤال، بالطّبع، بعد 11/ 9 ولكن مناقشاتنا حول العراق ذهبت إلى أبعد من ذلك بكثير. وبالتحديد فإنّ أيّة استراتيجيّة شاملة ضدّ الإرهاب يجب أن تتعامل مع التهديد المتمثّل بصدّام كما عليها أن تتصدّى لأيّ تهديد من أيّ نظام ساند الإرهاب وسعى للحصول على أسلحة دمار شامل. في صياغتهم للخيار الثالث كان موظّفو رايس أكثر تحديداً بالفعل: فيما إذا كان على الرئيس أن يجعل التحرّك ضدّ نظام صدّام حسين جزءاً من الردّ الأوّلي على 11/ 9.

في 13 سبتمر/ أيلول اجتمعت لجنة النوّاب (وهي أعلى لجنة دون مستوى الوزارة تحت مجلس الأمن القومي) لبحث الخيارات تحضيراً لاجتماع كامب دايفيد المقبل. صرّح نائب وزير الخارجية ريتشارد أرميتاج أنّه يحبّذ الخيار رقم 2، معلّقاً بأنّ من المهم خلق «موجة من الصدمات» يكون من شأنها أن «تعطّل الشبكة العالمية» للإرهابيّين. من ناحية أخرى، لم يكن بول وولفويتز راضياً بأيّ من الخيارات التي صاغها موظّفو رايس ولم يوافق على أيّ منها. بل أيّد صياغة ورقة جديدة لاجتماع كامب دايفيد توضح أنّ الهدف الرئيسي للعمل العسكري الأميركي ليس معاقبة من كانوا وراء هجمات 11/ 9 وإنّما مهاجمة الذين ربّما يشنّون هجمات 11/ 9 القادمة.

حذّر وولفويتز ضدّ التركيز الضيّق على القاعدة وأفغانستان. إنّ 11/ 9 التالي ربّما يأتي من قبل منظّمات وأماكن أخرى في شبكة الإرهاب العالمية. وشكّك في ما إذا كان اختيار أرميتاج - أعمالاً تستهدف القاعدة والطالبان فقط - ستكون كافية لإحداث موجة الصدمات التي يسعى إليها. وحذّر أنّه إذا اتّخذنا خطوات متسرّعة تسفر عن مفاعيل هزيلة فقط، فيمكن لذلك أن يشجّع بدل أن يحبط الأنظمة المساندة لأعدائنا الإرهابيّين.

وكذلك، حذّر الجنرال مايرز، الذي كان حينئذ نائب مدير الأركان المشتركة، ضدّ التسرّع. فحذّر أنّه إذا قام الأميركيّون بأعمال آنية متهوّرة، فإنّ ذلك سيكلّف الولايات المتحدة الدّعم من قبل البلدان الأخرى. ولاحظ مايرز أنّ حلفاءنا في الناتو قد بدأوا «تحرّكاً إلى الوراء» بمطالبتهم «بأدلّة مباشرة» قبل قيامهم بدعم العمليّات العسكريّة. وشدّد على أنّ عمل الولايات المتحدة يجب أن يكون «ذا معنى» وليس مجرّد إيماءة.

في 14 سبتمبر، قبل يوم واحد من كامب دايفيد، طرح رامزفيلد نسخته الخاصّة عن تلك المواضيع خلال اجتماع في البنتاغون مع الجنرال شلتون، أنا، ونفر قليل

آخرين. كان ثمّة ضغط على الرئيس لكي «يسرع»، كما قال لنا، إلّا أنّ ذلك سيتسبّب بخطر في أن نقوم «بعمل أجوف وغير مجدٍ ومحرج»، لأنّ عملنا الأوّل سيكون على الأرجح «قليل الجدوى». أصرّ رامزفيلد أنّ على الولايات المتحدة أن «تفعل شيئاً يكون وراءه حركات ثلاث أو أربع أو خمس». أراد أن تقوم حكومتنا بالتخطيط «الحملة واسعة مستدامة»، تفاجِئ النّاس وتشمل الاقتصاد والسياسة وحركات أخرى، وليس مجرّد عمل عسكري. مكرّراً أنّ التهديد الذي نواجه هو شبكة إرهابيّة عالمية، وليس مجرّد منظّمة واحدة، قال لنا: «لا تبالغوا في رفع أهميّة القاعدة».

كنت أشاطر رامزفيلد هذا الرأي، إذ كنّا نرى أنّ 11/ 9 لا يعني أنّ لدى الولايات المتحدة مشكلة مع القاعدة فقط. كان لدينا مشكلة مع الإرهاب. وعلى أيّ ردّ استراتيجي على 11/ 9 أن يأخذ في الاعتبار التهديد المتأتّي من مجموعات إرهابية أخرى - الجماعة الإسلاميّة في جنوب شرق آسيا، حزب الله اللبناني، والمجموعات المختلفة المؤسّسة في أفريقيا - والبلدان الداعمة غير أفغانستان وبخاصّة تلك التي تسعى لاقتناء أسلحة الدمار الشامل. نحن بحاجة إلى تحديد نوع الأعمال - عسكريّة أو غير عسكرية - التي يجب تنفيذها ضدّ أيّة أهداف وطبق أيّ جدول زمني.

على غرار اقتراح وولفويتز، قرّر رامزفيلد إرسال مذكّرة بشأن الاستراتيجية إلى الرئيس والمشتركين الآخرين في مجلس الأمن القومي قبل اجتماع كامب دايفيد. كان قصده أن يساعد على صياغة مسوَّدة للبحث في الأعمال العسكرية الأوليّة للولايات المتحدة - طلب إلي أن أقوم بصياغة المذكّرة فكتبتها مع بيتر رودمان - مستلهمين مناقشاتنا مع أبي زيد ولوتي في رحلتنا إلى الوطن قبل يومين، وما علمناه منذ ذلك الحين عن تفكير رؤسائنا وزملائنا.

في تقريرنا اعتمدنا، رودمان وأنا، الفكرة الناشئة بأنّ عدوّنا في هذه الحرب هو «الإرهاب ضدّ الولايات المتحدة وضدّ مصالحنا ودعم الدول لهذا الإرهاب». فكّرنا في تعريف العدوّ كإيديولوجيّة وفي استعمال عبارات مثل «الإسلام المتطرّف» أو «التطرّف الإسلامي». ولكنّنا تردّدنا في ذلك قبل معرفة مصدر هجمات 11/ 9 على نحو مؤكّد، وعلى أيّ حال لم نكن نرغب في الإيحاء بأنّنا في حرب مع الإسلام. وأدركنا أنّ هذا العدو ليس منليثاً: هناك فروقات هامّة بل عداوات عنيفة بين مختلف جماعات الإرهابيّين ودعم الدول لها. فمثلاً السنّة يختلفون عن الشيعة، والعرب عن الفرس.

ومع ذلك اعتبرنا أنّه يجب على الولايات المتحدة أن تجابه «جميع شبكات الدول والهيئات المستقلّة والمنظّمات التي تقوم بالأعمال الإرهابية أو تدعم تلك الأعمال ضد الولايات المتحدة أو ضدّ مصالحنا، بما في ذلك الدول التي تؤوي الإرهابيّين. فجميع هذه المنظّمات والدول تسهم في التهديد بالانفراد أو بالاشتراك. ولا تستطيع الولايات المتحدة أن تتحمل دعم الإرهاب بشكل دائم، بصرف النظر عمّا إذا كان من الممكن إيجاد علاقة معيّنة ما لمرتكبي هجمات مركز التجارة العالمي والبنتاغون. فالهدف ليس العقاب بل المنع والدّفاع عن النفس».

لقد استنبطنا هذا الهدف الحربي لكي نذكر الناس بالخيارات المتاحة أمام الولايات المتحدة. «لا يمكن أن نتوقّع أنّ باستطاعتنا إزالة كلّ الأعمال الإرهابية، ولكن يمكننا أن نهدف بواقعية أن نمنع الإرهاب من تقويض نمط حياتنا ونبرهن عدم جدواه كسلاح ابتزاز سياسي ضدّ أميركا وضدّ مصالحنا». كان من أهداف الحملة العسكرية الأساسيّة أن تجبر الإرهابيّين أن يتحوّلوا إلى الدفاع بدل الهجوم: فإذا تحتّم عليهم أن يهربوا ويختبئوا ويستعملوا طاقاتهم للتخلّص من ملاحقتنا الناشطة، فستقلّ قدراتهم على تخطيط وتنفيذ عمليّات هجوميّة كبيرة جديدة.

وجّهنا رامزفيلد إلى إضافة حاشية تحذيريّة بشأن التحالفات، إلى إظهار حماسة وزارة الخارجية بإدخال ما أمكن من الحلفاء والشركاء الخارجيّين في عمليّاتنا العسكرية. كان رامزفيلد يحبّذ تنظيم ائتلاف، ولكن ليس كغاية بحدّ ذاته إذ كان يخشى أنّ إضافة شركاء في الائتلاف قد يعرّض فرص النجاح للخطر إذا لم يكونوا مندمجين في العمليّات بشكل جيّد. وبالإضافة إلى ذلك يمكنهم أن يحدّوا من حريّة الرئيس في التحرّك لحماية الولايات المتحدة في حال أصرّوا على شروط سياسيّة مقابل مساهمتهم. رأى رامزفيلد أنّه يمكن معالجة هذه الأمور من خلال ديبلوماسية حذرة، ما دمنا غير متهوّرين في بناء التحالفات.

أراد رامزفيلد وولفويتز أن يثيرا مسألة القيام بأعمال سريعة، بشكل أو بآخر، ضدّ التهديد العراقي. وكان باول وأرميتاج يعتقدان أنّ الردّ الأميركي على 11/ 9 يجب أن يتركّز بالتحديد على أفغانستان والقاعدة. وقد قيّم موظّفو وزارة الخارجية، ربّما بشكل صحيح، أنّ حلفاءنا وأصدقاءنا في الخارج سيرتاحون أكثر إذا قامت الولايات المتحدة بتوجيه ضربات عقابية ضد مرتكبي 11/ 9 بدل حرب شاملة ضدّ الإرهابيّين الإسلاميّين

والبلدان الداعمة لهم. إنّ حملة من العقوبات ذات النطاق الضيّق ستكون أكثر تجانساً مع سياسة الولايات المتحدة التقليدية في مقاربة مقاومة الإرهاب بتطبيق القانون فقط.

وهنا عدنا إلى التمييز بين العقاب والمنع. فكّرنا، رامزفيلد، وولفويتز وأنا، أنّ على التحرّك العسكري الأميركي أن يهدف أولاً إلى إثارة الفوضى لدى أولئك الذين يخطّطون للقيام بالهجوم الكبير التالي ضدّنا. كان أكبرَ همّنا هجوم إرهابي تستخدم فيه الأسلحة البيولوجية أو النووية. كنّا بحاجة إلى عمل يؤثّر بالشبكة الإرهابية إلى أبعد حدّ ممكن.

اقترحنا، رودمان وأنا، في مذكّرتنا أن تكون «الأولويّة الآنية لأهداف التحرّك الأوّلي» منظمة القاعدة والطالبان والعراق. ولاحظنا أنّ وجود العراق على هذه القائمة سببه أنّ نظام حسين يطرح «تهديداً إرهابياً باستعمال أسلحة الدمار الشامل»، ويقوم بانتظام بتقويض جهود الولايات المتحدة والأمم المتحدة العائدة لعشر سنوات من أجل مجابهة أخطار نظامه. كان العراق الوحيد من بين الدول المساندة للإرهاب التي لديها سجل في السعي لاقتناء الأسلحة الكيماويّة والبيولوجية والنوويّة، الذي أخضع لضغوط ديبلوماسية دولية طويلة، ومع ذلك ظلّ صدّام متحدّياً وآمناً في تولّيه الحكم - ومعادياً للولايات المتحدة. كانت الخبرة المكتسبة من هجمات 11/ 9 قد زادت في القلق المتأتّي من الإرهاب ضدّ الولايات المتحدة من أيّة جهة أتى وليس فقط من القاعدة.

ولحظنا أنّ هدف حملة على العراق سيكون «أن يُفقد الاستقرار لنظام يدعم الإرهاب ويتورّط في الأعمال الإرهابية، ويكون لديه أسلحة دمار شامل ويطوّر أسلحة جديدة مماثلة، ويهاجم القوّات الأميركية كلّ يوم تقريباً، ويهدّد بأشكال أخرى مصالح الولايات المتحدة الحيويّة». من الممكن أن يجعل العمل ضدّ العراق من الأسهل أن «نجابه - سياسيّاً وعسكرياً ومن نواحٍ أخرى - غيره من البلدان الداعمة للإرهاب»، مثل نظامَيْ معمّر القذّافي في ليبيا، وبشّار الأسد في سوريا اللذين يدلّ سجلّاهما على أنّهما يُذعنان تحت الضغط الدولي. وقد حدّدنا ليبيا وسوريا بأنّهما مشكلتان ربّما تُحلّان من خلال ديبلوماسيّة قسريّة بدلاً من أعمال عسكرية.

في اجتماعات كامب دايفيد المخصّصة للاستراتيجية، كانت ملاحظات رامزفيلد، بوجه عام، تتّبع الأفكار المدوّنة في مذكّرتنا. ولكنّه ترك لوولفويتز مهمّة عرض مسألة العمل ضدّ صدّام حسين. قرّر الرئيس أن يبدأ العمليّات العسكرية في أفغانستان، ويؤجّل مثل هذه الأعمال ضدّ العراق.

لقد قمنا، رودمان وأنا، بصياغة ورقتنا لمداولات كامب دايفيد ليس من وجهة نظر

وزير الدفاع بل من وجهة نظر الرئيس. أراد رامزفيلد أن نفعل ذلك بالنسبة إلى جميع أوراقنا المتعلّقة بالاستراتيجية. وأوضح أنّ مهمّته ليست مجرّد إدارة وزارة الدفاع بل أيضاً تقديم النّصح إلى الرئيس، ولن يفيد الرئيس أن يتلقّى تحاليل مقتصرة على شؤون وزارة واحدة. لذلك عندما كنّا نتناول المسائل في كتاباتنا كنّا نفعل ذلك من خلال نظرة وطنيّة وحكوميّة واسعة وشاملة تتوافق مع منظور الرئيس - وتلك مقاربة تعني التعرّض بالتعليق على مسائل تقع ضمن مسؤولية وزارات أخرى، ممّا أحدث احتكاكاً مع زملائه. وعندما كان عليه أن يختار بين بقائه في موقعه البيروقراطي وإعطاء الرئيس نصحاً ذا فائدة أكبر، كان رامزفيلد يختار المسار الثاني دون أيّ اعتذار.

وفي الوقت نفسه، كان رامزفيلد يقظاً في حماية الامتيازات الخاصّة العائدة للمدنيِّين الوحيدين في سلسلة القيادة العسكرية - الرئيس ووزير الدفاع. وقد رأى موظفون آخرون أنّ رامزفيلد (وموظّفيه الأدنى رتبة، بمن فيهم أنا) يحاولون أن يكسبوا في الحالتين - أن يستولوا على صلاحيّات الوزارات الأخرى ويتوسلوا قدسية سلسلة القيادة لإبقاء تلك الوزارات الأخرى خارج نطاق صنع القرار في العمليّات العسكرية.

وإذا فكّرنا برويّة وبطريقة تحليلية نرى أنّ وضعية رامزفيلد لها ما يبرّرها، وتصميمه على تقديم النّصح للرئيس من منظور رئاسي، منطقي وبنّاء، وحمايته الغيورة لسلسلة القيادة أفادت مصلحة وطنية هامّة وتطابقت مع القانون. ولكن الامتعاضين الشخصي والبيروقراطي لا يستجيبان دائماً إلى التعقّل الهادئ. وفي بعض الأحيان يتقيحان دون سبب.

هذا الكتاب يختصّ بقرارات الأمن القومي. ولكي تتّضح الصورة، يجب على القارئ أن يعرف شيئاً عن كيفيّة تنظيم الحكومة لكي تقوم باتخاذ هذه القرارات. فيما يلي بعض المعلومات الأساسيّة - الجافّة والقصيرة - عن عمليّة صنع السياسة بالتعاون القائم بين الوكالات.

إنّ السلطة العليا في صنع قرارات الأمن القومي تعود إلى الرئيس. في سنة 1947 أنشئ مجلس الأمن القومي ليقوم بتقديم النّصح له. بالنسبة إلى القانون، هناك أربعة موظّفين فقط أعضاء في مجلس الأمن القومي[1]. أثناء ولاية الرئيس بوش الأولى كان الأعضاء:

---

(1) راجع لائحة منظمة الأمن القومي العائدة للحكومة الأميركية (ملحق رقم 1).

- الرئيس جورج دبليو بوش
- نائب الرئيس ديك تشيني
- وزير الخارجية كولن باول
- وزير الدفاع دونالد رامزفيلد

تجب الملاحظة إلى أنّ مستشار الأمن القومي ليس عضواً بحكم القانون في مجلس الأمن القومي. ومع ذلك فإنّ مستشار الأمن القومي يتولّى إدارة موظّفي مجلس الأمن القومي - وهم فريق صغير من المحلّلين السياسيّين. ولجعل الأمور أكثر تعقيداً، غالباً ما يشير الموظفون إلى موظّفي مجلس الأمن القومي، بمجلس الأمن القومي(1).

هناك موظّفان آخران معيّنان بحكم القانون كمستشارين في مجلس الأمن القومي:

- رئيس هيئة الأركان المشتركة (الجنرال هيو شلتون، حتى أول أكتوبر/تشرين الأول سنة 2001، عندما استبدل بالجنرال ريتشارد مايرز).
- مدير وكالة الاستخبارات المركزية (جورج تينيت).

غير أنّه بحكم الممارسة الفعلية، كان هناك عدة مشاركين منتظمين في اجتماعات مجلس الأمن القومي:

- مستشار الأمن القومي كوندوليزا رايس.
- وزير الخزانة بول أونيل.
- رئيس موظّفي البيت الأبيض أندرو كارد.
- مستشار البيت الأبيض ألبرتو غونزاليس.

وتبعاً لموضوع الاجتماع، كان موظّفون آخرون يُدعون إلى الحضور، مثلاً:

- المدّعي العام جون اشكروفت.
- وزير التجارة دون إيفانز.
- مدير مكتب الاستخبارات الفدرالي روبرت مولر.

(1) كلّما سمع رامزفيلد عن عمل منسوب إلى أحد موظفي مجلس الأمن القومي كان يردّ بحدّة، «إنّ مجلس الأمن القومي لم يفعل ذلك البتة، فأنا عضو في مجلس الأمن القومي».

في معظم الاجتماعات كان يسمح للمشاركين الأساسيّين بالإتيان بشخص واحد إضافي يعرف «بزائد واحد». (في البدء كان وولفويتز يخدم «كزائد واحد» لرامزفيلد، ولكن بعد أن أصبحت أنا وكيلاً للوزارة، آلت المهمّة إليّ).

كان مجلس الأمن القومي يجتمع عادةً في غرفة الموضع حيث كانت تتمّ أيضاً اجتماعات الوكالات وهي مجموعات أدنى درجة سيتمّ وصفها أدناه. والطاولة في غرفة الاجتماعات الرئيسية الخالية من كل زخرفة تكفي لجلوس شخص واحد على كلّ من رأسيها وأربعة على كل من جانبيها، وخمسة عشر آخرين على مقاعد بمحاذاة الحائط المغلّف بالخشب. وعندما يصنف موظفو مجلس الأمن القومي اجتماعاً على أنّه «رئيسيون زائد واحد»، يجلس الممثّل الرئيسي لكلّ وكالة على الطاولة ويجلس «الزائد واحد» وراءه بمحاذاة الحائط[1]. وكانت الغرفة صغيرة لدرجة أنّ «الرئيسي» الذي ينحني إلى الوراء في مقعده الجلدي الطويل، غالباً ما يضرب بعنف ركبتي «الزائد واحد» التابع له.

عندما كان مجلس الأمن القومي يجتمع بدون الرئيس كان يسمّى «لجنة الرئيسيّين» وكانت تترأسه مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس. كانت القاعدة العامّة أنّ كلّ وكالة يمكن أن تتمثّل في اجتماعات الرئيسيين بوزيرها فقط أو بنائب الوزير (أو نظيره)، وكانت الاستثناءات نادرة.

كانت أعلى لجنة للشؤون السياسيّة بين الوكالات دون مستوى الوزارة هي لجنة النوّاب. عادةً، كان يمكن للوكالات أن تتمثّل فيها بنائب الوزير أو وكيل الوزارة (أو النظراء). كان نائب رايس، ستيفن هادلي، يترأس اجتماعات لجنة النوّاب. ومع الوقت أصبحتُ الممثّل الدائم للجهة المدنية من وزارة الدفاع. وكنائب رئيس هيئة الأركان المشتركة - ابتداءً من 1 أكتوبر/تشرين الأول، 2001 - أصبح الجنرال بيتر بايس الممثّل الدائم للجهة العسكرية.

---

(1) يمكن لعبارة «رئيسي» أن تكون مشوّشة لأنّها كانت تستعمل بشكل روتيني بطريقتين مختلفتين. في الدرجة الأولى كانت تشير إلى موظف بمستوى حكومي يحضر اجتماعات مجلس الأمن القومي مع الرئيس. ولكنها كانت تستعمل أيضاً للإشارة إلى الممثل الرئيسي لوكالة في أي اجتماع بين الوكالات حتى ولو كان الاجتماع على مستوى النوّاب أو أدنى. عندما كنت أحضر اجتماعات لجان النوّاب، مثلاً، كنت عادة «كالرئيسي» من وزارة الدفاع.

وفي ما دون مستوى لجنة النوّاب، لم يكن لدى لجان الوكالات سوى مسؤوليات في مواضيع محدودة. واللّجان التي كانت تجتمع على مستوى مساعدي الوزراء أو نوّاب مساعدي الوزراء كانت تسمّى «لجان تنسيق السياسة». وكان يترأسها عادة أحد موظّفي رايس، كما كان الحال بالنسبة إلى لجان ما دون مستوى لجان مساعدي الوزراء أو نوّاب مساعدي الوزراء.

انتهى القسم التثقيفي.

كتب رامزفيلد شخصياً رسالة إلى قادته المقاتلين ليرشدهم في سعيهم لتطوير خطط حربية للحملة ضد الإرهاب. وزّع تلك الرسالة الجنرال شلتون في 19 سبتمبر/أيلول 2001 وفيها تنبيه من رامزفيلد بأنّه عندما سيقوم بمراجعة تلك الخطط سيتوقّع أن يجد فيها ثلاثة أهداف:

1 - أهداف على مدى العالم، مثل خلايا القاعدة (أسامة بن لادن) في مناطق خارج أفغانستان وحتى خارج الشرق الأوسط. إنّه لمن المهم أن نشير منذ البدء أنّ مدى أعمالنا أوسع بكثير من أفغانستان.

2 - أهداف أساسيّة توفّر فرصاً للحصول على معلومات تساعدنا على مطاردة شبكات الإرهاب.

3 - فرص أو مناسبات لإظهار المقدرة أو الشجاعة التي تجبر الإرهابيّين أو الذين يتولّون حمايتهم على التوقّف، وتجبرهم على زيادة الحيطة والحذر، بكلفة أعلى، أو بتخوّف أكبر، ممّا كان عليهم ممارسته في ظروف أخرى.

كان الوزير على علم بشعور القادة بالقيود المفروضة عليهم جرّاء ضغط رؤسائهم في السنين الأخيرة على أن يتقيّدوا بتصميم خيارات عسكرية قليلة المخاطر. ولما كان العسكريّون يعتقدون أنّ قادة البلاد السياسيّين لا يريدون تفويضهم بعمليّات خطرة على القوّات المسلّحة الأميركية، لم يتبقَّ لهم سوى خيارات محدودة تشمل عمليّات مثل القصف الجوّي من علوّ شاهق واستعمال الأسلحة الثابتة كصواريخ «كروز» مثلاً. وقد أطلق المنتقدون على هذا المبدأ اسم «العدوان الطاهر».

كان رامزفيلد وموظّفوه يهتمّون براحة كلّ جندي أميركي. وكنّا نشاطر القلق البالغ الذي يوحي به العسكريّون من الرّجال والنّساء لعوائلهم كلّما تحتّم عليهم القيام بعمليّات

قتالية. ولكن الإرهابيّين قد قتلوا تواً أكثر من ثلاثة آلاف شخص في غضون ساعة وربع الساعة في نيويورك وواشنطن وبنسيلفانيا. اتفقنا مع الرئيس بوش أنّه إذا بدت الولايات المتحدة غير راغبة في دفع ثمن الدفاع عن مصالحها فإنّ ذلك سيجعل أعداءنا أكثر شراسة وعداوة. إنّ عدم استعدادنا لتلقّي الإصابات سيخلق، بحدّ نفسه، حافزاً لأعدائنا لإيقاع المزيد منها. استخلص الرئيس أنّه لا يمكننا أن نشنّ حرباً على الإرهاب بمثل هذه العقلية. وكان قد شدّد على هذه القناعة عندما أكّد على حتمية وقوع إصابات أميركية في اجتماع البنتاغون في 12 سبتمبر. وقد عمل رامزفيلد على تدعيم هذه النقطة في مذكّرته.

وجّه رامزفيلد قادته للتفتيش عن طرق لتفريق الطالبان عن القاعدة وزيادة تفاقم التصدّع بين الطالبان والشعب الأفغاني. شدّد على أهميّة «أهداف أسلحة الدمار الشامل بما فيها أهداف توفّر أدلّة على النشاطات الخاصة بتلك الأسلحة». لم نكن نعلم يقيناً عن وجود أيّ من تلك الأهداف في أفغانستان، ولكن يكون من المهم أن نعرف إذا كانت موجودة. وحذّر من الأذى غير المباشر الذي يمكن أن يستخدم ضدّنا من وجهة دينية، وخلص إلى القول:

بصورة مختصرة، عليكم أن تعثروا على أهداف وفرص للضغط والتأثير بطرق أخرى في الإرهابيّين وشبكاتهم وأصدقائهم من البلدان الداعمة لهم أو المنظّمات غير الحكومية أو شبكات أخرى أو أشياء يتمنّونها، لاقتلاعهم من جذورهم وإجبارهم على التحرّك الدائم وزيادة مخاطرهم وتكلفتهم وجعل أصدقائهم يخافون على إمكانية بقائهم، وهكذا يتخلّون عنهم أو ينقلبون عليهم.

وفي مذكّرة أخرى صاغها في ذلك اليوم، أبدى رامزفيلد قلقاً بشأن الدعم في الداخل والخارج لمجهود حربي يعتقد أنّه سيكون طويلاً ومحبطاً ولكنّه يعتمد في نجاحه على دعم شعبي عام صبره محدود ولا يتمتّع بالتركيز المطلوب لمدّة طويلة. في قسم عن «التوقعات الواقعية» تنبّأ بأنّ الحملة ستكون «ماراتوناً وليس سباقاً قصيراً»، وأضاف: «إذا لم تسفر أولى أو ثانية أو ثالثة موجات جهودنا عن إيجاد أشخاص معيّنين فلا يجوز أن ندهش لذلك. نحن صبورون ومصمّمون».

أراد رامزفيلد أن تقوم الحكومة الأميركية بتوزيع رسائل إلى العالم تظهر رغبتنا في تلقي الدعم من أصدقائنا وراء البحار. اعترف بالصعوبات التي ربّما يواجهونها جرّاء

تقديم هذا الدعم وأدرك أنّ مصالح الولايات المتحدة ومصالح أصدقائنا لا تتناغم دائماً في جميع أوجه هذه الحرب.

إنّ شرعية أعمالنا لا تستند إلى عدد البلدان التي تدعمنا. وبالأكثر يمكن للعكس أن يكون صحيحاً. إنّ شرعيّة آراء البلدان الأخرى يجب أن تقدَّر بالنسبة إلى موقفهم من تلك الاعتداءات المنظّمة والمتوحّشة على نمط حياة حرّة.

والتحالفات التي تشكّل في الوقت الحاضر لن تكون ثابتة، بل إنّها ستتغيّر وتتطوّر. وبينما جميع البلدان مهتمّة بالإرهاب، وهي على حق، فلدى كلّ بلد منظور مختلف قليلاً وعلاقات وآراء واهتمامات مختلفة. ولن يكون مدهشاً أن تدعم بعض البلدان بعض الأعمال التي تقوم بها الولايات المتحدة بينما بلدان أخرى لا توفّر مثل هذا الدعم... ويمكن أن يتوجّب على بعض البلدان أن تخفي أو تقلّل من أهميّة تعاونها معنا. ذلك يجب أن يتمّ تفهّمه وقبوله... فلدى الناس خوف - خوف على أنفسهم وعيالهم وحكوماتهم. ولذلك سيتردّد البعض منهم في المشاركة في جهود ضدّ الإرهاب أو على الأقلّ في بعض نواحي جهودنا...

بعيد 11/ 9 أعلن الرئيس أنّ الحرب ليست موجّهة ضدّ الإسلام. وفي تكراره لهذه النقطة قام رامزفيلد باستكشاف الفكرة القائلة إنّ الحرب على الإرهاب هي، في قسم منها، حرب أهليّة ضمن العالم الإسلامي:

إرهابيّو القاعدة متطرّفون، وآراؤهم متناقضة مع آراء معظم المسلمين. أعمالهم تهدّد مصالح مسلمي العالم، وموجّهة في قسم منها لمنع الشعوب المسلمة من التعامل مع سائر العالم. وهناك ملايين المسلمين حول العالم نعتقد أنّهم سيصبحون حلفاء لنا في هذا النزاع.

ختم رامزفيلد مذكّرته ببيان ذي عبارات لطيفة ولكنّه يحمل معاني هامّة عن إمكانية تغيير علاقات أميركا مع أمم أخرى:

وفيما نحن مثابرون على ملاحقة الإرهاب، سيكون لأعمالنا مفاعيل في عدد من البلدان. يتوجّب علينا أن نقبل ذلك، نسبة إلى أهمية القضيّة. ونتيجة لذلك سيُعاد ترتيب العلاقات والتحالفات على مدى السنين القادمة.

يوصف البيروقراطيّون بأنّهم أناس يكتبون مذكّرات لا يوقعونها ويوقعون مذكرات

لا يكتبونها. وأنا أعرف العديد من كبار موظّفي الحكومة الذين ينطبق عليهم هذا الوصف تماماً - فهم بالفعل من الذين يعملون القليل القليل علاوة على توقيع مذكّرات لم يكتبوها.

وبالعكس عن ذلك، كان رامزفيلد كاتب مذكّرات غزير الإنتاج وسعيداً بتوقيع ما ينتجه. وقد ابتكر مذكّرات من نوع خاص - غير رسمية، مطبوعة بتقشّف على ورق عادي أبيض، مسوّدتها الأولى من إملائه هو، طويلة في بعض الأحيان وغالباً ما تبلغ بضع جمل فقط، تسأل سؤالاً أو تحثّ أحدهم على الردّ على مهمّة أو سؤال سابق - وكان ينتجها بغزارة كبيرة لدرجة أنّها سمّيت «الكسفات الثلجية». كان يميل إلى صياغتها بشكل حاد، كمثل تعليقاته في اجتماعات البنتاغون. فبدل أن يسأل ببساطة أين صار مشروع × حالياً، كان يكتب: لماذا لا يُعمل شيء على مشروع ×؟ كانت الكسفات الثلجيّة تبعث برسائل غاضبة من نوع: دع كل شيء وعد بجواب عاجل دون إبطاء. وكانت العاصفة من مكتبه تبعث بدزينتين في يوم عادي، وفي بعض الأيّام فاقت المئة.

وعندما كنت أقرأ كسفاته الثلجيّة العديدة التي تتّصف بالتأمّل والقساوة والسرعة والإثارة والذّكاء كنت أدرك كم هي مفيدة وكم هي مثيرة للأشخاص في أنحاء البنتاغون ودوائر الحكومة. وبالتأكيد كان على المرء أن يعجب لكثرتها ونوعيّتها الجيّدة، وتبقى على حالها من الإثارة حتّى لو لم يكن لدى رامزفيلد شيء يفعله طوال النهار سوى كتابتها. ومن الجدير بالملاحظة نسبة الأفكار إلى عدد الكلمات. فقد أنعم الله عليه بعقل ينتج بطبيعته جملاً قصيرة، واضحة وبيانيّة.

كان أيضاً جمّاعاً شرهاً للأفكار بقدر ما كان منتجاً لها. وكان حيثما عقد اجتماعاً في مكتبه الضّخم - على طاولة المؤتمرات المستطيلة الواسعة، أو على الطاولة الدائرية الأصغر حجماً أو وقوفاً بجانب مكتبه الذي يعمل عليه وهو واقف - كان يحتفظ بدفاتر صفراء اللّون في متناول اليد. وعندما يكون خارج مكتبه يكتفي ببطاقات من حجم 3 × 5 إنش يضعها في ملف جلدي عتيق في جيب سترته. وعندما يتفوّه أيّ كان بشيء يعتبره جديراً بالحفظ يخرج رامزفيلد بطاقة ويكتب عليها. وكلّ ملاحظة قيّمة تسقط، في نهاية الأمر، على الأرض ككسفة ثلجيّة.

من التافه الادّعاء أنّ رامزفيلد كان راغباً في أن ينسب لنفسه الفضل في جميع الأفكار التي سجّلها. بالتأكيد هو يستحقّ الفضل لحيويّته وجهوده في تدوينها وتوزيعها.

غير أنّ مسألة من استنبط فكرة ما كان يجعل الناس يتصبّبون عرقاً لدى قراءة مذكّراته. فمرّةً في اجتماع بين الوكالات، سمعنا، أنا وغيري، عن فكرة، هائلة سيطرحها رئيس وكالة حكومية آخر على لجنة الأساسيّين. بعد ذلك بقليل، إبّان تبادل سريع للآراء، ذكّرت رامزفيلد بكلمات قليلة أنّ تلك الفكرة الهائلة كانت قيد الدرس. لم أدخل بالتفاصيل بشأن من هو صاحب الفكرة وأين تقع في مسلسل الإجراءات. أعجبت الفكرة رامزفيلد فذكرها ككسفة ثلج لجميع أعضاء لجنة الأساسيّين قبل أن يتمكّن رئيس الوكالة الأخرى من عرضها. لم أتمكّن قط من إقناع زملائي أنّ رامزفيلد كان طاهر القلب تماماً - ولا أنّ أسكت دمدماتهم بشأن السرقة الأدبية وانتزاع المجد.

بحلول أواسط سبتمبر/ أيلول كان بوش قد أوضح معتقداته للعالم أجمع: أنّ اعتبار 11/ 9 عملاً حربياً يستوجب أكثر بكثير من إصدار مذكّرات توقيف. تكلّم وزير الخارجية باول ونائبه ريتشارد أرميتاج عن استهداف القاعدة والطالبان بأقسى الضربات التي يمكن أن تستقطب دعماً دولياً واسعاً. نظرنا، تشيني، رامزفيلد، وولفويتز وأنا، إلى المسألة من زاوية أخرى: وضعنا استراتيجيّة لمنع هجوم إرهابي آخر على الولايات المتحدة. في هذه الأسابيع الأولى واظب عدد كبير من موظّفي الإدارة على استعمال العبارات الخاصة بتطبيق القانون مثل «عقاب» و«عدل» و«أدلّة» و«مرتكبين» بصورة علنيّة وفي مباحثات مجلس الأمن القومي. إنّ مثل هذه النماذج في التفكير المتأصّلة في النفوس، قليلاً ما تختفي بين ليلة وضحاها. حتّى الرئيس بوش عاد إلى استعمال الجملة القانونية «تسليم الإرهابيّين إلى العدالة» في عدّة مناسبات، مع أنّه كان في بعض الأحيان يضيف بخبث عبارة «تطبيق العدالة بحقّ الإرهابيّين» التي هي أقرب إلى الكلام الحربي.

في المناقشات بين الوكالات بشأن متابعة الطريق قام الأعضاء الأساسيّون في مجلس الأمن القومي بامتحان رغبة الرئيس في التخلّي عن عقلية تطبيق القانون التقليديّة. فهم الأميركيّون وغير الأميركيّين بالفطرة أنّ 11/ 9 لم يكن حدثاً عادياً في تاريخ الإرهاب والحرب على الإرهاب طوال العقود السابقة. تلقّى بوش دعماً من الحزبين عندما أعلن أنّ 11/ 9 يعني الحرب. بعد أن صاغ عبارة «الحرب على الإرهاب»، أصبح الآن على الرئيس أن يجسّد الفكرة أنّ الإرهاب الدولي أكثر من مجرّد مؤامرة من قبل أشخاص يمكن إثبات جرمهم.

كان هجوم 11/ 9 واحداً من الأحداث في التاريخ، قوياً لدرجة أنّه يثير أفكاراً

جديدة ويزعج المكتفين المستكينين. وقد خلق فرصة لإعطاء كثيرين من الناس - أصدقاء وأعداء، داخل الولايات المتحدة وخارجها - منظوراً جديداً. رامزفيلد، وولفويتز وأنا كنّا نتشارك في الرأي بأنّ على الرئيس واجباً في استعمال منبره بكثافة من أجل تعزيز الوعي للتحدّي من قبل الإرهابيّين المتطرّفين. وفيما نحن بصدد استعراض خيارات نشاط الولايات المتحدة، لم نسأل كيف يمكن لنشاطنا أن يعطّل عمليّات العدو مباشرة فحسب ولكن أيضاً كيف سيؤثّر في فهم العالم لطبيعة هذا النزاع - مداه الجغرافي، تعريف شبكة العدو، أثر البلدان الداعمة للإرهاب والخطر الخاص بأسلحة الدمار الشامل. وبينما شدّد باول على أهميّة احترام آراء الحلفاء والأصدقاء في الخارج، فقد شجّعنا الرئيس، مع احترامنا لهذه الآراء، أن يعمل على تكييفها.

كان معروفاً عن رامزفيلد وفريقه أنّهم يُدخلون المفاهيم والقواعد إلى المباحثات السياسية ويدرسون طرق التأثير في التفكير الجماعي بشأن المسائل الاستراتيجية. وكان معروفاً عن نظيره وزير الخارجية، كولن باول، أنّه يصرف النظر عن مثل هذه العموميّات ويعالج المسائل السياسية ضمن ما يعتبره الوضع الراهن. كان الكلام الإستراتيجي المفاهيمي والعقلاني الذي يدخله رامزفيلد إلى المناقشات السياسية يفقد باول صبره، وقد أوضح هذا الأخير أنّه يعتبر مباحثات كهذه من النوع النظري والإيديولوجي. كان باول يعرض نفسه كرجل الأعمال الواقعي الذي يتعامل مع العالم كما يجده مركّزاً على هنا والآن، وعازماً على تنظيم الأمور لاجتماعات اليوم التالي ومجابهة ما يستجدّ من أزمات.

هذا لا يعني أنّ قدمي باول كانتا على الأرض بينما لم تكن أقدام رامزفيلد وفريقه كذلك. كان جميع موظّفي الإدارة الكبار يعرفون أنّه يجب أن نعمل في عالم الواقع - ضمن «فن الممكن» كما حدّد بسمارك السياسة. غير أنّ باول كان ينزع إلى قبول نظرته هو إلى الأحداث الجارية على الأرض كتحديد لفن الممكن. كان رامزفيلد، وفي الغالب بالاشتراك مع تشيني، رايس وبوش، لا يرون العالم فقط بشكل مختلف، بل كانوا يميلون إلى الاعتقاد أنّ الزعامة الأميركية قادرة، ربّما، على تغيير المشهد، في الداخل والخارج، يجعلها بعضاً من الأهداف الأكثر صعوبة ممكنة التحقيق.

فمثلاً، عندما قيل لرامزفيلد إنّ قانوناً محدّداً يوجب على وزارة الدفاع أن تتعامل بطريقة أدنى من الطريقة الفضلى، لم يتأقلم مع ذلك فقط، بل سأل إذا كان من الأفضل أن نغيّر القانون من الأساس. وكذلك، إذا لم يتوافر للحكومة الدعم الديبلوماسي أو

السياسي لعمل ما، تعتبره هاماً، كانت غريزته أن يوضح أهداف العمل الإستراتيجية ويستعمل هذا الفهم للتفاوض بشأن قضيّتنا من أجل الحصول على الدعم الذي نبتغي.

وعندما تبرز مسألة ضاغطة - حرب محتملة، انهيار حكومة، استعدادات لتجربة صواريخ من قبل أنظمة خطرة - كان باول يأتي إلى اجتماعات الوكالات ليبحث النقاط التي يريد أن يستعملها عندما يبحث في المسألة مع نظرائه الأجانب في الأيام المقبلة.

أصرّ رامزفيلد أن نصوغ أهدافنا الوطنية بكلمات لكي نؤمّن الوضوح والدقة والنظام داخل الإدارة، ونظرة طويلة المدى. لم يخفِ باول رأيه في أنّ المناقشات التجريدية وصياغة الكلمات مضيعة للوقت عندما يكون المطلوب هو العمل - عندما يكون لديه مباحثات يجريها مع وزراء الخارجية من جميع أنحاء العالم. كان باول يفضّل أن يفكّر ويعمل كمدير للأزمات لا كاستراتيجي ومبدع.

كان رامزفيلد ذكيّاً فوق العادة، غير أنّ باول كان أيضاً يتمتّع بذكاء واسع. كان لدى باول - إلى حد كبير - تلك الصفات التي تؤدّي إلى ما يُسمّى «حاصل الذكاء العاطفي»: الصفات الشخصية التي تجعل المرء يكسب الأصدقاء ويؤثّر في الناس.

ولكن كان لدى باول ورامزفيلد مزاجان نفسيّان مختلفان - نقطة يظهرها بوضوح تعامل كلّ منهما مع دائرته بعد 11/ 9. خلق رامزفيلد العديد من المنظّمات والمكاتب الجديدة في البنتاغون من بينها قيادة الشمال، مكتب وكيل وزارة الدفاع للاستخبارات ومكتب مساعد وزير الدفاع للدفاع الوطني. وخلق منتديات جديدة سمحت (لأوّل مرّة) لكبار قادة البنتاغون العسكريّين والمدنيّين بالاجتماع كمجموعة واحدة مع القادة المقاتلين، وأعاد توزيع مسؤوليّات القادة المقاتلين، وتخطيط تموضع الدفاعات الأميركية في أنحاء العالم - بإنشاء وإغلاق قواعد وغيرها من المنشآت وتعديل الاتفاقات الدولية وخلق أعمال عسكرية دولية جديدة ومنتديات للدفاع. (كان رامزفيلد في ذلك على توافق تام مع الرئيس الذي خلق مكتب الأمن القومي ومجلس الأمن القومي ومديرية الاستخبارات الوطنية في الفترة نفسها). أمّا باول فقد ترك أجهزة وزارة الخارجية من مكاتب وبعثات أجنبية دون أيّ تغيير - بالكامل مع المكاتب الرئيسية المخصّصة لاتفاقيات ضبط الأسلحة من العهد السوفياتي. وعندما ترك باول الإدارة في مطلع سنة 2005 لم يكن ثمّة شيء في تنظيم وزارة الخارجية يدلّ على أنّ أحداث 11/ 9 قد وقعت في سنة 2001 - ولا حتّى أنّ الحرب الباردة قد انتهت في سنة 1991.

وربّما برز الفارق الأكبر بين طريقة عمل فريقي رامزفيلد وباول من شغف رامزفيلد بالتوثيق والكلمة المكتوبة. ففي رأيه أنّ الطريقة الوحيدة لتأمين الوضوح في التفكير تكمن في تدوين الحجج على الورق. وكوكيل للوزارة أصبح أهمّ قسم من عملي مساعدة رامزفيلد على وضع أفكاره كتابة على الورق. في بعض الأحيان كان موظّفو دائرتي وأنا نستنبط بعض المسائل ونصوغها له، وفي أحيانٍ أخرى نحرّر مذكّرات كتبها هو. وفي جميع الأحوال كنّا نفكّر كثيراً في الكتابة. وقد نظّم هذا عملنا وحسّن مناقشات الوكالات المشتركة وزاد من تأثيرنا.

أظهر باول القليل من التقدير لهذه الجهود كما أعطى ملاحظات قاسية بشأن سيل المذكّرات من وزارة الدفاع[1]. أنتج محترفو وزارة الخارجية العديد من المذكّرات الطويلة، ولكنّها كانت عادة من نوع المحادثات العملانية الخاصة بالسياسة، ملأى بالتفاصيل وتقع دون مدى الإدراك المناسب للجنة الأساسيّين، ناهيك من الرئيس. لم يكن موظّفو الخارجية بمن فيهم باول نفسه يتحدّون الآراء الإستراتيجية والمفاهيميّة الواردة من وزارة الدفاع وبخاصة المكتوبة منها. ومع أنّ لدى باول ما يكفي من الذّكاء وقوّة الإقناع، فقد فضل على ما يبدو أن يفوت الفرصة لتقديم آراء استراتيجية مكتوبة لبوش (وللمؤرّخين في المستقبل) ترمي بثقلها ضدّ تقارير السياسة الواردة من رامزفيلد وموظّفيه.

لقد صوّر الصحافيّون اجتماعات الأساسيّين ومجلس الأمن القومي كسلسلة تلفزيونية من الصدامات البشعة بين باول ورامزفيلد. صحيح أنّه كان هناك خلافات بشأن السياسة بينهما (وبين غيرهما من المشاركين في هذه الاجتماعات) ولكن تعاملها الشخصي كان حميماً والخلافات السياسية لم ينتج عنها أيّ صدّام فعلي. عندما كان يختلف وزيرا الخارجية والدفاع، كان كلّ واحد منهما يؤكّد على رأيه، وقليلاً ما كانت هذه الآراء تتصادم بعضها مع بعض. كان كل من رامزفيلد وباول يجنحان إلى التحرّك على مستويات مختلفة.

(1) رأى رامزفيلد، ذات صباح، مقالة (معادة في منشورة «إيرلي برد» الخاصة بالبنتاغون) وقد أشارت إلى امتعاض بعض المصادر المغفلة في وزارة الخارجية من بعض المذكرات المحددة الصادرة عن رامزفيلد. وإذ رأى رامزفيلد في ذلك ثرثرة بذيئة، امتنع عن إرسال المذكرات إلى باول عبر القنوات العادية، وصار يرسلها باليد إلى باول شخصياً ليصبح هو المسؤول الوحيد عن الدمدمة الحاصلة في الصحافة. توقفت التعليقات البذيئة على مذكرات باول تواً. وبعد أن نال ما أراد، توقف باول عن هذا الإجراء بعد بضعة أسابيع.

غالباً ما كان الرئيس بوش يتوافق مع رامزفيلد - أو يتصادم معه على مستوى الأفكار أو الإستراتيجية، كما كانت الحال مع تشيني ورايس. ولكن نادراً ما كانت الخلافات بين هؤلاء الأربعة أساسيّة بل كان تأثيرها ينحصر في تشذيب وصقل هذه الآراء المتصادمة، كما تفعل النقاشات عادةً بين الأشخاص المتشابهي الرأي. لكن الخلافات بين باول والآخرين كانت تمرّ عبر مكان مظلم - ليس لمجرّد أنّها تختلف بشأن الفلسفة أو السياسة ولكن لأنّ باول عمد إلى تحديد مساهمته بالأفكار العملانية والتكتيكية فقط.

في السنوات الأخيرة رأت كثير من التقارير في وسائل الإعلام أنّ رامزفيلد والمحافظين الجدد قد بسطوا سيطرتهم على الرئيس بطريقة غامضة أو تآمرية. كان لموظّفي الدفاع تأثيرهم، ولكن ذلك كان بسبب طريقة في التعامل هي عكس المؤامرة تماماً: إذ إننا ابتدعنا سجلّاً شفّافاً للحقائق وللتفكير اللذين استعنّا بهما لدعم اقتراحاتنا. غالباً ما أثنى بوش على مذكّرات رامزفيلد التي وجّهت إليه على المستوى الذي يجب أن يعمل عليه - المستوى الإستراتيجي لا التكتيكي. وكانت تحليليةً ومحرّرةً بشكل قاسٍ تؤدّي نتائج الكثير من التفكير في القليل من الكلام. وكانت توحي بالثقة بأنّ الأفكار التي تحتويها، إذا وضعت كتابة على صفحة، فسوف تحتفظ بقوّتها وتحتمل التدقيق عبر مرور الوقت بخلاف الأفكار التي تستمدّ قوّتها من شخصيّة صاحبها.

وصل الجنرال تومي فرانكس إلى البنتاغون في 20 سبتمبر/أيلول 2001 لإطلاع رامزفيلد وولفويتز وهيئة الأركان المشتركة على خططه الحربية لأفغانستان. إلى ذلك الحين، لم يكن الرئيس ولا رامزفيلد راضيين عن الأفكار التي اقترحتها «سنتكوم».

بعد الاجتماع (الذي عقد في غرفة المؤتمرات التابعة لهيئة الأركان المشتركة) دعاني رامزفيلد إلى مكتبه لمساعدته على تنسيق أفكاره بالنسبة إلى تقرير فرانكس في سلسلة من «نقاط للمحادثة» يستطيع أن يستعملها قبل أن يقدّم الجنرال تقريره إلى الرئيس في اليوم التالي. (بوجه عام، كنت أضيف كلمة «مقترحة» أمام عبارة «نقطة للمحادثة» لأنّ رامزفيلد لم يكن يستسيغ فكرة أنّ موظّفيه كانوا يملون عليه ماذا يقول).

عندما تكلّم رامزفيلد عن أفكاره، ذهلت لعدم موافقته الواضحة على تقرير فرانكس. وكان ذلك بالنسبة إلي عرضاً مبكراً لقلق رامزفيلد بشأن مصداقيّته ومنزلته.

لقد توقّع أن تقوم وزارة الدفاع بعمل هام على مستواه هو، يعكس آراءه الشخصيّة منقحة ومصقولة. وما أن يوافق على عمل ما حتّى يتبنّاه ويعتبره عملاً خاصّاً به فيروّج له في بياناته ويدافع عنه ضدّ أي انتقاد. ولكن إذا لم يقم هو نفسه بضمان جودة مشروع ما - وفي بيروقراطية تضمّ ملايين الأشخاص مثل وزارة الدفاع، وجب أن يكون هناك حالات كثيرة من هذا النوع - ولم يكن العمل على قدر مستواه، كان رامزفيلد يريد من جماهير المستمعين في كلّ مكان أن يعلموا أنّه ليس مؤلّف هذا العمل.

في النقاط التي أملاها عليَّ قام رامزفيلد بتبجيل فرانكس وفريقه على محاولتهم الجادّة بالتفكير بشجاعة وإبداع. قال إنّهم ضبّاط شجعان تنطوي مخطّطاتهم على مخاطر جديّة، بما فيها استخدام قوّات بريّة في أفغانستان. ولكن كان ينوي أن يقول للرئيس: «حتّى قبل أن تسمع الخطّة، أريد أن أقول: سوف تجدها محبطة، فأنا وجدتها كذلك».

وأوضح أنّها لم تكن غلطة فرانكس لأنّ سنتكوم كانت تعمل تحت قيود ثلاثة هامّة:

1 - شروط بالشروع بضربات عسكرية ضمن مهل قصيرة جداً.

2 - التركيز على القاعدة في أفغانستان.

3 - نقص يرثى له في الاستخبارات عن أهداف للقاعدة أو الطالبان.

هذه القيود، يقول رامزفيلد، جعلت من «المستحيل على الجنرال فرانكس (أو غيره) اقتراح أعمال عسكرية أولية تتجانس مع مفهوم الرئيس لجهد واسع ومدعوم ضد الإرهاب الدولي والدول التي تسانده». بعد أن أنهى فرانكس تلاوة تقريره على الرئيس، قرّر الوزير أن يراجع للرئيس بعض الملاحظات من الاجتماع مع هيئة الأركان التي كان لها أيضاً بعض الانتقادات.

في مذكراته، «جندي أميركي» يرسم فرانكس صورة مريرة عن اجتماع 20 سبتمبر/ أيلول مع هيئة الأركان. لم يكن يودّ إطلاع الأركان، ويذكر أنّه جدَّف عندما أبلغه شلتون أنّ عليه أن يفعل ذلك. لا يحط فرانكس من قدر مايرز وبايس ولكنه يصف الملاحظات في اجتماع رؤساء القوات المسلّحة - الرّؤساء العسكريين للجيش والأسطول والبحرية وسلاح الجوّ - بأنها أنانية تركز على نفسها فقط أو على القوّات المسلّحة وتدلّ على «عقلية ضيّقة». ويتّهم الرؤساء بعدم تقديرهم لمفهومه للحرب

المشتركة (أي بين قطاعات القوّات المسلّحة) - وتفرض عليه وعلى رامزفيلد «حواراً لا هدف له، ومضيعة للوقت لا يمكننا تحمّلها، لا الوزير ولا أنا».

في اليوم التالي يؤكّد فرانكس أنه اجتمع مع اثنين من الرؤساء - الجنرال جيمس جونز من البحرية والأميرال فيرن كلارك من الأسطول - وقال لهما: في اجتماع البارحة تصرّفتما كالغوغائيين اللّعينين. . . ، وليس كما يجب أن تتصرف هيئة الأركان المشتركة. وقابل من ثمّ، كما يقول، رامزفيلد وأعلن «لا يجب أن نسمح لحاملي الأربع نجوم، ذوي العقول الضيّقة، أن يزيدوا حصّتهم من الميزانية على حساب المهمة».

يصف فرانكس رامزفيلد بأنه راض عن تعليماته، وفاقد الصبر ومنزعج من انتقادات رؤساء الأركان. ولكن ملاحظات الوزير التي ذكرها لي بعد الاجتماع مباشرة لكي أُضمِّنها مذكرة لنقاط التباحث الذي قمت بصياغتها في ذلك اليوم تظهر أن فرانكس أخطأ قراءة رامزفيلد. (ليس واحدة من النقاط التي ذكرتها كانت لي، لم أحضر المباحثات في الاجتماع، ولم ألقَ فرانكس أو أتكلّم معه البتة، وهو لم يكن يعمل في البنتاغون بل في مكتب سنتكوم الرئيسي في تامبا، فلوريدا).

كان انتقاد رامزفيلد الرئيسي لخطّة فرانكس هو أنّ أي جهد يهدف في الدرجة الأولى إلى ضرب أهداف إرهابية في أفغانستان «لن يكون له نتائج مؤثرة». أحد الأسباب في ذلك هو أن موظفي الحكومة الأميركية لا يملكون استخبارات وافية عن أفغانستان - وكنا نشكّ في مدى مصداقية الاستخبارات التي نملكها.

كان رامزفيلد وولفويتز بطبيعتهما يشكّكان في كل شيء. وقد دأبا على تحدّي جميع المعلومات التي ينتجها البيروقراطيون. وكمحام، كنت أقدّر الطريقة المنهجية التي يعترضان فيها على الأدلّة العائدة للمقترحات التي تعرض عليهما ولحساسيتهما في التمييز بين الأدلّة والإثبات. فهناك الكثير من الاستنتاجات الخاطئة المدعومة بكثير من الأدلّة. ويتوجّب على كبار الموظفين، كما في حال القضاة أو العلماء، أن يقرّروا كمية الأدلّة المطلوبة لإقامة أو إثبات نقطة معينة لغرض معين. وقد كنّا، نحن الثلاثة، على معرفة بالأخطاء التي ارتكبتها الاستخبارات الأميركية في العقود الماضية - بالنسبة إلى الاقتصاد السوفياتي وتطوّر العسكرية الصينية وبرامج الصواريخ لكوريا الشمالية، وغيرها. لذا كانت لدينا شكوك خاصة بالمعلومات الاستخبارية. وكان ذلك صحيحاً بالنسبة إلى التقارير الفعلية وأكثر صحّة بالنسبة إلى التحليلات.

وكما لاحظت في مذكرتي في 20 سبتمبر، كانت «معرفتنا بالقاعدة هزيلة جداً» فلا نعرف «سوى القليل عن مكان وجودهم، أو ماذا يفعلون» ولم نكن واثقين بأن قوّات أو قيادات الطالبان والقاعدة سيتمّ القبض عليها أو تتضرّر بشدّة.

كان عنصر هام من خطة فرانكس العمل ضد منشأة محتملة للأسلحة الكيماوية في أفغانستان. لذا اقترح وولفويتز أن نروي قصة للتحذير مستقاة من حرب فيتنام:

إن أكبر المخاطر في عمل القوات الخاصة هي أن تسفر عن لا شيء. فليس بالإمكان التأكد من العثور على إثبات لإنتاج الأسلحة الكيماوية في معمل الأسمدة الذي يشكل أول أهدافنا. ففي حرب فيتنام نفذنا غارة رائعة من الناحية التكتيكية على منشأة يشتبه بأنها لأسرى الحرب في سونتاي، ولكن الاستخبارات كانت تافهة ولم نجد أسرى حرب عندما وصلنا إلى هناك.

كما ذكرنا سابقاً كان هناك تفاهم واسع على أن رداً على 11/ 9 لا يثير الخشية والخوف ربما أسفر عن تشجيع الإرهابيين للضرب مرة أخرى. كان على الولايات المتحدة أن تستنبط طريقة لإثبات أنها غيرت من ممارساتها السابقة وأثبتت أننا مستعدون للذهاب إلى الحرب لحماية أنفسنا وحرياتنا.

وفكر رامزفيلد أن على الرئيس أن يركّز على حمل«بلدان» في شبكات الإرهاب على أن تقرر أنها ستكون أفضل حالاً إذا ما تخلت عن مساندة الإرهاب وعن السعي وراء اقتناء أسلحة الدمار الشامل.

إذا لم تكن أعمال الولايات المتحدة العسكرية الأوليّة من النوع الذي يوحي بالثقة، فيمكن أن تقوّض الثقة بالعمل كله.

1 - القصف لبضعة أيام.

2 - عدم هدم أي شيء ذي قيمة عالية. (لا يوجد شيء ذو قيمة عالية في سائر أفغانستان).

3 - مهاجمة منشأة يُشتبه أنها تصنع أسلحة كيماوية، ويُكتشف فيما بعد أنها مجرد معمل صناعي - لا يمثل هذا أيّاً من السياسات المميّزة أو مزاج إدارة جورج دبليو بوش وليس فيها ما يُعطي معنى لتعهد الرئيس بحرب واسعة ومتواصلة ضد الإرهاب والبلدان الداعمة للإرهاب.

إن عملاً أميركياً في أفغانستان ربما كانت له المفاعيل الهائلة المبتغاة، كما ذكر رامزفيلد، إذا انضمت القوات الأميركية مع تحالف الشمال الأفغاني في حرب ضد الطالبان - مثلاً، «بنشر قوّات أميركية داعمة، بشكل مباشر، مع طائرات أباتشي أو غيرها من القدرات لنزع قدرات الأسلحة المصفّحة العائدة إلى الطالبان». وتحالف الشمال هو قوة مقاتلة مؤلفة من أفغانيّين أكثرهم من العرقين الطاجيكي والأوزبكي. أما أعداؤهم من الطالبان فهم بأكثريّتهم من البشتون. إلّا أن رامزفيلد أراد أن يعرف الرئيس أن عملاً كهذا لمساعدة تحالف الشمال سوف يتطلّب «تحليلاً إستراتيجياً/ عملانياً أوسع واستخبارات أفضل بكثير مما رأيت حتّى الآن».

عارض رامزفيلد الفرضية القائلة إنه كان على الولايات المتحدة أن ترد فوراً على 11/ 9 بضربات عسكرية. كانت إحدى الخطط التي بحثت في مذكرتي المؤرخة في 20 سبتمبر، خياراً يدعو إلى عدم الرد ويشمل «نشر قواتنا بكثافة وبشكل متعمّد ومنذر بالسوء في الشرق الأوسط - ليس في الخليج الفارسي فقط بل في شرق البحر المتوسط أيضاً». غير أنه في حال أطلق الرئيس هجمات عسكرية، كان رامزفيلد يردّد ويشدّد على أن تكون مصمّمة لإحداث «نتائج مؤثرة»، وربما تكون كذلك فيما إذا أصابت:

- قوات القاعدة أو ممتلكاتها في أكثر من بلد ويكون بعضها خارج الشرق الأوسط. ونحن بحاجة أيضاً إلى استخبارات أفضل لأجل ذلك.
- على الأقل هدف واحد لغير القاعدة - أي العراق (أو غيره من الأمكنة المحددة).

والسبب في شمول العراق، كما قلنا، هو لجذب الانتباه إلى خطر أسلحة الدمار الشامل ولأن بعض البلدان الهامة التي تدعم الإرهاب طامعة في الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

اعتقد رامزفيلد أنه بحاجة إلى أسبوع قبل أن يقدّم للرئيس خياراً للعمل العسكري الأولي للولايات المتحدة: «يرقى إلى الطموحات والأهداف التي أعلنها الرئيس». فبدلاً من خطة فرانكس، أراد «خطّة أوسع وأكثر ملاءمة للمهمة الكبيرة التي سنعالج بموجبها قضيّة الإرهاب الدولي».

أشار تقرير لجنة 11/ 9 إلى مذكرة 20 سبتمبر/ أيلول ذاكراً أنّ فكرة رامزفيلد في ضرب الإرهابيين خارج الشرق الأوسط أو من غير منظمة القاعدة يمكن أن تشمل

أهدافاً مثل العراق، وأن إمكانية هجوم أميركي في أميركا الجنوبية أو جنوب شرق آسيا يمكن أن يفاجئ الإرهابيين. وقد قام دايفيد أغناطيوس من «الواشنطن بوست» وهو عادة معلّق ذو تفكير صائب، بوصف المذكرة على أنها دليل بأن إدارة بوش لا تأخذ بن لادن على محمل الجد: «حتى بعد 11/ 9 يبدو أن بعض موظفي بوش الكبار لم يدركوا كنه المسألة».

لقد كنا جديّين في التعامل مع بن لادن، ولكننا كنا نعتقد أن العمليات الحربية الأميركية تتجاوز مسألة ضرب المرتكبين. شعرنا أننا مجبرون على اختيار أهداف أكثر طموحاً لمنع هجمات أخرى تقتل أميركيين وتقوض أمننا. وكان هدفنا المباشر إحباط العمليات الإرهابية وممارسة الضغط على البلدان المؤيّدة للإرهاب. كان لدينا القليل من الثقة والقليل من الأدلّة الجيدة لدرجة أننا حتى لو وجّهنا ضربات ناجحة على الأهداف القليلة في أفغانستان فلن نتمكّن من إعاقة العمليات الإرهابية في المدى القريب.

عندما تُقدَّم خططٌ إلى المدنيين في البنتاغون، يقومون بسبر فرضيات القادة العسكريين الذين كتبوها. ما الهدف الوطني الذي يجب على الخطة أن تحقّقه؟ إذا كان يُنتظر من الولايات المتحدة أن تهاجم في منطقة x فهل يجب أن نبحث في إمكانية هجوم في منطقة y؟ وهل علينا أن نقاتل العدو بطريقة مباشرة أم غير مباشرة؟

قرّر رامزفيلد أن هجمات الولايات المتحدة الأولى يمكن أن تضرب أهدافاً غير تدمير البنى التحتية المحدودة للقاعدة. ويمكن أن تسفر عن معلومات تمكّننا من فهم ومعاكسة العدو وإحداث أو توسيع التصدّعات في شبكاته. كما يمكن لهجماتنا أن تساعد أصدقاءنا الخارجيين على الاعتبار أنهم شاركوا في رغبتنا في مجابهة شبكات الجهاديين. وذلك يستوجب خيارات ربما تهزّ تلك الشبكة أو تضربها حيث لم يكن من المتوقع أن يقع الرد. تعمدنا كشف ممتلكات وشبكات الدعم للإرهابيين في أماكن غير أفغانستان لتوجيه الانتباه إلى طبيعة النزاع العالمية.

في مساء 20 سبتمبر/ أيلول وجّه الرئيس بوش أول خطاب هام إلى الكونغرس بعد هجوم 11/ 9. كرّر أن 11/ 9 «عمل حربي ضد بلادنا»، وحدّد القاعدة منظمة مسؤولة عن الهجوم «وأعضاؤها جماعة من المتطرّفين الإسلاميين». وفيما لاحظ أن القاعدة ترتبط بمنظمات كثيرة حول العالم، قال إن هناك الألوف من هؤلاء الإرهابيين في أكثر من ستين بلداً.

اقتبس بوش من افتراضاتنا الأساسية. حدّد العدو كشبكة وليس كمنظّمة واحدة: «حربنا على الإرهاب تبدأ بالقاعدة ولكنها لا تنتهي هناك». وشرح أن الحرب ستشمل عمليات عسكرية ولن يكون لها نهاية حاسمة. وأعلن استراتيجية تزعج وتقسّم الإرهابيين وتدفعهم نحو اعتماد موقف الدفاع.

سيشمل ردّنا ما هو أكثر من الانتقام الفوري وضربات منعزلة. ويجب على الأميركيين أن لا يتوقّعوا معركة واحدة بل حملة طويلة لا تشبه أية حملة عرفناها في السابق. ربما اشتملت على ضربات دراماتيكية تشاهد على التلفزة، وعمليات خفيّة، سرّيّة حتى في حال نجاحها. سوف نمنع التمويل عن الإرهابيين، ونحملهم على الاقتتال فيما بينهم، ونطردهم من مكان إلى آخر حتى لا يتبقّى لهم ملجأ ولا راحة.

في السنوات اللاحقة اتّهم النقّاد الرئيس بوش بأنه وعد بنتائج سريعة وبكشف كامل عن الأعمال الأميركية المضادّة للإرهاب ومن ثمّ امتنع عن الإيفاء بأيّ منهما. ولكن الحقيقة في هذا الخطاب الهام تدلّ على أن الرئيس وعد بالعكس من ذلك - ولقي خطابه تأييداً من الحزبين.

وأنهى خطابه بتحذير لا يُنسى للبلدان الراعية للإرهاب: وسوف نلاحق الأمم التي توفّر العون أو الملجأ الآمن للإرهاب. وعلى كل أمّة في كل منطقة أن تتخذ الآن قراراً. إما أنتم معنا وإما أنتم الإرهابيون. من هذا اليوم فصاعداً، كل أمّة تثابر على توفير الملجأ أو الدعم للإرهابيين ستعتبر من قبل الولايات المتحدة نظاماً معادياً.

ووجّه الرئيس بوش للطالبان إنذاراً - وهو أوّل تطبيق لمبدأ بوش الناشِئ. «بمساندة القتل والتحريض عليه»، كما قال، «يقوم نظام الطالبان باقتراف القتل». طالب بإغلاق معسكرات التدريب التابعة للإرهابيين، وتسليم زعماء القاعدة المختبئين في أفغانستان إلى الولايات المتحدة، وتسليم «كل إرهابي وكل شخص في تنظيمهم إلى السلطات المختصة. وأعلن: «هذه الطلبات ليست قابلة للنقاش أو المداولة، على الطالبان أن يعملوا، على الفور. إمّا أن يسلّموا الإرهابيين وإمّا أن يشاركوا في مصيرهم».

في ذلك الخطاب استعمل بوش عبارة «طريقة العيش» مرتين. وقد بدا لي أن هاتين الكلمتين تحملان أكبر ثقل في الخطاب.

لحظ الرئيس أن أعداءنا الإرهابيين اقترفوا القتل من أجل طريقة عيشنا، ووصف

أهمية «التغلّب على الإرهابيين كتهديد لطريقة عيشنا». هذه الصياغة لهدفنا، كما أعتقد بدأت مع سكوتر ليبي، رئيس موظفي نائب الرئيس. إنها تغلف تفكيري بشأن الأهمية الإستراتيجية لهجمات 11/ 9 التي تكونت أثناء محادثاتنا في الطائرة في 12 سبتمبر، وقد ناديت بها في اجتماع لجنة النوّاب وفي محادثات متمادية مع نائب رايس، ستيفن هادلي. وتنبه العبارة إلى الأهمية الكامنة في التحدّي الإرهابي - الانفتاح، حرية الإنسان والحرية الشخصية التي يتّصف بها مجتمعنا.

وقد نظرت إلى مشكلتنا مع الإرهاب بالطريقة التالية: لو لم تكن أميركا ديموقراطية ليبرالية، بلداً يعترف بالمساواة السياسية وقيمة كل مواطن فرد ويحترم الحريات المدنية، فإنها تكف عن أن تكون أميركا. إن بلدنا ليس أرضاً وشعباً بقدر ما هو طريقة عيش تجسّد مثلاً أعلى - وهذا المثل الأعلى هو الحرية الفردية.

إن الكثير مما يجعل الأميركيين سعداء - الحكم الذاتي والبحبوحة الاقتصادية والهدوء الأهلي والفرصة للنهوض بأنفسنا - ينشأ من الطبيعة الديمقراطية الليبرالية لمجتمعنا ودرجة الثقة المتبادلة (تسمّى أحياناً الرأسمال الاجتماعي) التي يحدثها مثل هذا المجتمع. ومن الصعب أن تغالي في تقييم الفوائد المادية المتجذّرة في تلك الثقة، في حريتنا. وذلك ما يملك الإرهاب القدرة على إزالته. وفيما هو أكثر من الثمن في فقدان الحياة والممتلكات، أن هجمات 11/ 9 - أو بالأحرى ردة فعلنا عليها - ربما كانت لها تداعيات بعيدة الأثر بخاصة إذا ما اتبعت بهجمات أخرى مماثلة. ولحماية أنفسنا جسدياً ربما وجب علينا أن نغيّر طريقة عيشنا جذرياً، مضحّين بانفتاح مجتمعنا على أمل أن نلقى الأمان.

وبسبب حظّهم الجيّد تاريخياً، نَعِمَ الأميركيون بدرجة عالية من الأمن الاجتماعي، وأصبحنا نعتقد أن حرياتنا المدنية ليست فقط مقدّسة بل هي لا تتزعزع. إلّا أنّ حرية المجتمع تتأثر بالظروف. عبر التاريخ، كانت الحريات المدنية تتنازل لمصلحة رغبة المجتمع في أن تفي الدولة بواجبها الأساسي ألا وهو توفير الأمن. وكانت المسألة كذلك حتى في أميركا «أرض الأحرار». وحتى الفيلسوف الإنكليزي، بطل الحرية المتصلب، جون ستوارت ميل، اعترف بمتطلّبات السلامة العامة. إن دستورنا والقضاة الذين يفسرونه، غالباً ما يقولون إن حرياتنا مطلقة، ولكن عندما يصبح الخطر داهماً، يتذكر الناس النكتة القائلة إن الدستور ليس ميثاقاً للانتحار.

بعد هجمات 11/ 9 مباشرة، تخوفت حكومتنا من هجوم آخر فعملت على إزالة نقاط الضعف التي حولها الخاطفون لمصلحتهم. منعت السفر الجوّي في جميع أنحاء الولايات المتحدة وأوقفت أشخاصاً لمخالفتهم قوانين الهجرة بما كان يُسمح به في الأوقات العادية. قلّصت إصدار التأشيرات فحدَّت بذلك ليس فقط من حرية الأجانب بالسفر بل من حرية الأميركيّين في استقبالهم. وشرعت في نص قوانين للسّماح لوكالات الاستخبارات ووكالات تطبيق القانون التشارك في المعلومات بشكل أفضل.

وقد اعتبرت هذه الخطوات حكيمة، بل ضرورية في ضوء ما كنّا نعلمه في ذلك الحين[1]. في السنين الّلاحقة انتقد معارضو بوش السياسيون الرئيس لتقويضه الحريات المدنيّة الأميركية باستعماله أساليب غير اعتياديّة لمحاربة الأعداء الإرهابيين - مثلاً، اعتقال مقاتلين غير شرعيين أميركيين وأجانب في سجون عسكرية أميركية والقيام بمراقبة داخلية للاتصالات بالنسبة إلى أعضاء القاعدة المشتبه فيهم. ولقد عملت شخصيّاً على بعض نواحي هذه القضايا - مع أن معظمها كان خارج دائرة مسؤوليتي - ورأيت الرئيس ومستشاريه يصارعون، بنيّة حسنة، بعض المسائل في كيف يمكن حماية حرياتنا المدنية لأقصى حدّ ممكن بينما ندافع عن بلدنا من التهديد الجديد الذي يجابهه.

فيما هو أبعد من تكلفته الإنسانية والمادية، يستغلّ الإرهاب - ولذلك يضع في خطر - الانفتاح والثقة التي تخوّلنا أن ننعم بالحرية والازدهار. وإذا وقع 11/ 9 آخر، وبخاصة هجوم تُستعمل فيه الأسلحة النوويّة أو البيولوجية، من يمكنه أن ينكر أن مجتمعنا سيرد بزيادة سلطات الحكومة ومن ثم يقلص حتماً الحريات المدنية؟ وكما حصل عدّة مرّات في الماضي فإنّ إجراءات أمنيّة بدت عنيفة في يوم ما، أصبحت بسرعة روتينية فيما بعد. وهناك أيضاً مفعول أثر زيادة الحيطة الذي يجب أن نقلق بشأنه: بعض الإجراءات الأمنية المرهقة لا تسحب حتى في حال نقص التهديد.

شكلت هذه المسائل قسماً كبيراً من محادثاتي مع هادلي، ليبي وغيرهما من زملائي في البنتاغون والحكومة خلال الأيام التي أعقبت 11/ 9. لقد أدركنا جميعنا

(1) إن الخلافات حول هذه الخطوات ما تزال حامية، وقد تفاقمت مع تقادم الزمن على 11/ 9 وعدم حدوث هجمات هامة على الأرض الأميركية ورفعت اعتراضات سياسية وقانونية على الحكومة الأميركية بعد 11/ 9 فيما يختص بالإجراءات الأمنية أمام المحاكم والكونغرس، وقد نجح البعض منها ونال تأييداً بينما خسر البعض الآخر.

الحاجة إلى أكبر جهد ممكن لمنع كل أنواع الهجمات التي يمكن أن تغير - ربما إلى الأبد - المجتمع الأميركي بهذه الطريقة. كان واضحاً أنه إذا كانت استراتيجيّتنا دفاعية فقط، أو حتّى إذا كانت دفاعية في الدرجة الأولى، فسوف تتطلّب تغييرات كبيرة في مجتمعنا - فرض تشديد كبير ليس فقط على حدودنا بل في سائر أنحاء البلاد. تكلم الرئيس عن هذه المسألة في خطابه في 20 سبتمبر. فبينما لحظ أننا نتّخذ «إجراءات دفاعية» ضد الإرهاب أعلن أن حاكم بنسلفانيا، توم ريدج، سيخدم في مهمة على مستوى حكومي لكي «يحمي بلدنا. . . ويردّ على أيّة هجمات». بعد ذلك لاحظ بوش: «أن هذه الإجراءات أساسية. ولكن الطريقة الوحيدة، للتغلّب على الإرهاب كتهديد لطريقة عيشنا هي أن نقوم بإيقافه وإزالته وتحطيمه في المكان الذي ينمو فيه». هذه الـ «لكن» كانت كبيرة الأهمية: كان الرئيس يقول إنه لا يمكن لأميركا أن تتّكل فقط على إستراتيجية دفاعية - ليس إذا كنا نأمل أن نحافظ على طريقة عيشنا. إذا كان كل ما نفعله لمنع هجمات في المستقبل هو تقوية الأمن القومي - تحديد الوصول إلى الأهداف المحتملة، تفتيش الأشخاص والممتلكات، وربما اللّجوء إلى تحديد الهوية على أسس إثنية وزيادة التطفّل على سرّيّة الأفراد - لن نتمكّن من الحفاظ على مجتمعنا الحرّ والمنفتح، «طريقة عيشنا». من أجل الحفاظ على حرياتنا المدنية كان على الرئيس أن يعتمد استراتيجية لزعزعة الشبكات الإرهابية في الخارج، حيث تقوم بأكثر أعمال التخطيط والتجنيد والتدريب. كان عليه أن يعتمد استراتيجية تقوم على المبادرة والهجوم وليس فقط على الدفاع. كما أعتقد، قرّر الرئيس أنّه، في التعامل مع الإرهابيين، كان لديه الخيار في أن نغير طريقة عيشنا أو نغيّر طريقة عيشهم.

لقد تمكنت من القيام ببعض الأعمال النافعة لرامزفيلد، ولكنه خلال الشهرين الأولين لي كوكيل وزارة، أبقاني، كما أبقى منظمة الشؤون السياسية بعيداً. لم يشملني مثلاً في اجتماعاته العملانية للتخطيط مع قواده. وبدون ذلك لم أتمكن من القيام بمهمتي كما يجب. لم أكن لأعلم فيما إذا كانت آرائي ملائمة وناضجة أو مجرد مضيعة لوقته.

ومع تأهب وزارة الدفاع للحرب، أدركت أن منظمة الشؤون السياسية التي أرأس لم تكن تساهم كما يجب. وكانت معرفتي بالوزير جيدة كفاية بأنه إذا تبادرت له هذه الفكرة، فلن يلوم نفسه.

لم يكن رامزفيلد من الأشخاص الذين يشعرون بالشلل في غياب المستشارين.

وبسبب التأخير في التسميات في البيت الأبيض وآلية التوثيق للمعينين السياسيين في مجلس الشيوخ، أمضى أول ستة أشهر من الإدارة مع منظمة للشؤون السياسية ليس لها قيادة رسمية: بدون وكيل وزارة أو مساعدين للوزير، أو نواب مساعدي وزير، تقريباً. ومع الوقت أصبح متأقلماً مع الوضع وقام هو ووولفويتز بإدارة الاجتماعات السياسية بين الوكالات بنفسيهما.

كان رامزفيلد قد عرف وعمل مع وولفويتز لسنين وكان يعتمد عليه بالنسبة إلى استشارات الأمن القومي. ولم يكن لدى رامزفيلد قصور شخصي بالأفكار في هذا الحقل. كان الرجلان يعرفان جيداً ساحة مسؤوليتي ويهتمان بها - ويتمتّعان باكتفاء ذاتي - إلى حد شعرت معه أحياناً أنني دخلت إلى وظيفة لها وكيلا وزارة دفاع لشؤون السياسة أعلى مرتبة مني. وتضاعفت هذه المشكلة باهتمام رامزفيلد بالسرية وخصوصية مزاجه في الإدارة. كان يعمل مع دائرته الداخلية من العسكريين والمدنيين بالتفكير علناً واستجلاب الملاحظات والتحديات. وكنت أعلم أنه لا يحب التفكير علناً في الاجتماعات الكبيرة أو أمام أشخاص لا يعرفهم أو يحترمهم أو يتقيّد بهم. كان عادة يصرّ على إبقاء اجتماعاته صغيرة حتى لو عنى ذلك إقصاء موظفين كباراً لديهم أسباب قوية للمشاركة. وفي بعض الأحيان كان يقصي أيضاً بعض مستشاريه المفضلين أو موظفيه. وهذا لم يساعد فقط على إبقاء الأعداد صغيرة بل سمح له أيضاً منع الحميمين لديه (الذين لم أكن واحداً منهم بعد) من الافتراض أنهم مؤهلون لأيّ امتياز.

لم يكن رامزفيلد يقدم النصح لموظفيه في كيفية العمل معه بشكل فعّال. كان من مدرسة الإدارة التي تقول: إرمهم في البركة وشاهدهم إذا سبحوا. إذا وجدت طريقة لتغطية نوعية العمل الذي يريد لا يكافئك بإطراء أو بشكر، بل بالمزيد من العمل. كان يمزح - وربما يعتقد - أن الشكر، عندما يعطى بطريقة روتينية، «يفسد المرؤوسين». وإذا لم تهتدِ إلى كيف تكون نافعاً، يستنبط طريقة للعمل من حولك.

لم يشركني رامزفيلد بأي من محادثاته مع تومي فرانكس بشأن الخطط العملانية. ولم يكن يشملني عندما يجتمع روتينياً مع رؤساء هيئة الأركان المشتركة. رأيت أنني بحاجة إلى بذل جهد لحمل الوزير على قبولي في اجتماعاته الأكثر حساسية. ومن ناحية أخرى كان الحمل يزداد عليه ثقلاً وكان بحاجة إلى نوع المساعدة التي ربما أكون كفوءاً إلى تقديمها له.

استشرت وولفويتز وكبير مساعدي رامزفيلد العسكريين، نائب أميرال أدموند جيامبستياني بشأن المشكلة. إن المساعدين العسكريين يعملون عند تقاطع المادة والعمليات، يدوّنون الملاحظات خلال الاجتماعات، يتكلمون في بعض الأحيان عندما يتمكّنون من إلقاء الضوء على الموضوع ويلاحقون دائماً طلبات ووعود رؤسائهم. يؤلّفون بمجموعهم عمود تدوير وزارة الدفاع: يفرضون القرارات ويضعون البنود على الروزنامة ويحركون المسائل العاجلة عبر النظام. خلال أيام طويلة معاً، يكتسبون زمالة قوية وحميمة مع رؤسائهم. يعلمون متى يكون الوقت مناسباً لإثارة مسألة مع الرئيس، ومتى تكون النجوم في اصطفاف خاطئ. كان جيامبستياني يعمل بدقة وحماس وحكمة في القدر الضغطية في مكتب رامزفيلد الأمامي. تمكن من الحفاظ على البنتاغون والوكالات «والوعي المحلي» الدولي (وهو تعبير عسكري مفيد) - وبالرغم من ذلك أو ربما من أجل ذلك، كان دائماً مستعداً لإطلاق ضحكة من القلب.

أوضح وولفويتز وجيامبستياني أن أفضل خيار لي هو أن أجعل من نفسي مدعواً إلى اجتماعات «الطاولة المستديرة» التي يعقدها رامزفيلد كل صباح مع النائب والرئيس ونائب الرئيس. (لا تلميح مقصوداً إلى الملك آرثر، كما قيل لي)، كانت الجلسات تعقد حول طاولة دائرية داخل مكتب رامزفيلد. فحضور اجتماعات الطاولة المستديرة، كما قالا، يعوض عملياً عن النقص في الوصول إلى المعلومات.

نتيجة لتفكيري في الطاولة المستديرة، دخلت على رامزفيلد من أجل محادثة خاصة. استقبلني وهو واقف وظلّ واقفاً، وتلك طريقته في القول إن المقابلة يجب أن تكون قصيرة. قلت له إنني لا أظنّ أنّ منظمة الشؤون السياسية تقوم بخدمته كما يجب. شعر بأنني سأقوم بطلب شيء فانتقل إلى الهجوم: قال، لا أعرف إذا كان بإمكانك أن تتحرك بسرعة كافية. إنني بحاجة إلى ردود وأفكار عاجلة. ما أحتاج إليه هو فكرة جيّدة أو فكرتين توضعان يومياً أمامي - أمامي، وليس ورائي.

أجبت أنني قادر على ذلك إذا تمكنت من حضور الاجتماعات المناسبة حيث أتعرف على أين تقع المشاريع الهامة. قال إنه سيفكر في ذلك. وفي اليوم التالي، 28 سبتمبر، أفادني أن أبدأ بحضور الطاولة المستديرة.

كان التوقيت مناسباً. بعد بضعة أيام أصبح للبنتاغون نائب رئيس جديد - الجنرال البحري بيتر بايس. كانت العلاقة بين منظمتي للشؤون السياسية وهيئته للأركان

المشتركة[1] عنصراً هاماً في العلاقات المدنية - العسكرية في البنتاغون. ويمكن لهذه العلاقة أن تقوى إذا تمكنا، أنا وبايس، من التعاون كزميلين، ولكن ذلك صعب التحقيق إذا كان هو في الدائرة الداخلية للوزير ولم أكن أنا في تلك الدائرة.

كان اتصالي الأول مع بايس في 1 أكتوبر/تشرين الأول، يومه الأول كنائب رئيس، عندما حيّيته وهو يدخل مكتب رامزفيلد لحضور الطاولة المستديرة. وكان من نصيبي أن أدلّه على مقعده، كما لو كنت عضواً في الدائرة الداخلية من زمن بعيد. أعطى بايس انطباعاً أولياً قوياً بكلامه المفصل الواضح ودماثته الطاغية. وأقمنا علاقة مهنيّة متينة تحوّلت سريعاً إلى صداقة رائعة.

وأصبحنا، بايس وأنا، نقضي ساعات معاً كلّ يوم على مدى سنوات عديدة - في اجتماعات الطاولة المستديرة، واجتماعات لجنة النوّاب، واجتماعات لجنة التخطيط للحملات (كامبكوم) وهي هيئة مدنيّة - عسكرية أنشأناها، بايس وأنا. بعد 11/ 9 بقليل سأل رامزفيلد كيف يمكن تنظيم البنتاغون بطريقة أجدى لشنّ الحرب. قام ستيفين كامبون، وهو موظّف ذو خبرة في وزارة الدفاع، وموضع إعجاب رامزفيلد ومعين كنائبي الأول، بالجواب باقتراح إنشاء لجنة للتخطيط للسياسة أشارك في ترؤسها مع نائب الرئيس. وإذ رأيت في ذلك طريقة واعدة لتطوير العمل الجماعي بين الشؤون السياسية والأركان المشتركة، دعمت الفكرة - وكذلك فعل رامزفيلد.

عندما أصبح بايس نائباً للرئيس اهتمّ كثيراً بهذه اللجنة. وخصّصنا معاً وقتاً طويلاً لها. وفي فترة عمل كثيف مشترك، كانت تجتمع كلّ يوم. في الاجتماعات كنا نناقش كلّ شيء، من المشاكل الإستراتيجية المفاهيمية (كمثل ترتيب العمليات العسكرية الهامة في الحرب على الإرهاب) إلى المسائل البيروقراطية العادية (كمثل لماذا علقت مذكرة ما في مكتب بانتظار التصديق عليها). مكّنتنا «كامبكوم» من إزالة العادة القديمة وغير البناءة التي درج عليها الجانبان العسكري والمدني في البنتاغون أن يقوم كلّ منهما دوماً بإرسال أفكار وآراء إلى مكتب الوزير لم يطّلع أو لم يوافق عليها الجانب الآخر. كانت

(1) هيئة الأركان المشتركة هي مجموعة من الاستخبارات والاستراتيجية والعمليات والسّوقيات وغيرها من المكاتب في البنتاغون التي تدعم العمل الاستشاري لرئيس ونائب رئيس هيئة الأركان المشتركة. وهي تقوم بمساعدتهما من الجهة العسكرية كما يساعد مكتب وزير الدفاع الوزير ونائب الوزير من الجهة المدنية.

«كامبكوم» ابتداعاً هاماً في البنتاغون بالرّغم من أنّها لم تلقَ فعليّاً أيّ انتباه من قبل الصحافيّين أو المعلّقين[1].

عندما كان سبتمبر/ أيلول يشرف على نهايته وضَغَطَ الرئيس بوش من أجل العمل، كان هناك ثغرة ما زالت قائمة بين مفهومه لحرب شاملة ضدّ الإرهابيّين المتطرّفين وخطط «سنتكوم». كان الجنرال فرانكس وموظّفوه قد فكّروا في كيفيّة نقل قوّات إلى أفغانستان من أجل عمليّات حربية متنوّعة: قصف جوّي، قتال برّي، توزيع المؤن الإنسانيّة، قتل أو القبض على قادة العدوّ، دعم الميليشيات الأفغانية المعادية للطالبان وقتال من أجل التفتيش والإغاثة. كان فرانكس قد تكلّم في تقريره عن القدرات: إذا تلقّت قواتنا بعض أنواع التموضع وغيره من الدّعم من أصدقائنا الخارجيّين، يصبح بإمكاننا ضرب أهداف منوّعة وتقديم بعض المؤن الضرورية: ولكنّه لم يجب عن أسئلة رامزفيلد الإستراتيجية - ما الهدف؟ ماذا كانت الأهداف العليا للعمل العسكري الأميركي؟

أدرك رامزفيلد أنّ فرانكس لن يتمكّن من اقتراح أنواع الأفكار الاستراتيجية التي ينتظرها رؤساؤه إلّا إذا أعطوه تحديداً واضحاً لأهدافهم. ذلك ما عناه رامزفيلد عندما أشار إلى «التغييرات» التي تجعل من المستحيل لفرانكس (أو غيره) أن يقترح أعمالاً عسكرية تفي بمطالب دعوة الرئيس إلى جهد واسع ضدّ إرهابيّين دوليّين والبلدان الداعمة لهم. كان رامزفيلد مسؤولاً عن إيصال هذه الأهداف الإستراتيجية ذات المستوى الأعلى إلى فرانكس - وكما تظهر الأوراق التي اقتبستها هنا، هذه الأفكار الإستراتيجية كانت لا تزال قيد البحث.

قدم بول وولفويتز مساهمة هامّة باقتراحه مفهوماً للعمليّات يمكن أن يخدم أهدافاً استراتيجية أميركية في أفغانستان وغير أفغانستان: يجب أن تركّز القوّات الأميركية على دعم الميليشيات الأهلية المعادية للطالبان (هذه الفكرة قدّمها وولفويتز إلى مذكرة رامزفيلد في 20 سبتمبر/ أيلول والتي قمتُ بصياغتها). بكلام آخر كان على القوّات

(1) قامت دراسة للأركان المشتركة في 2005، تحت عنوان «دروس تعلّمناها» بالإشارة إلى نموذج «كامبكوم» على أنّه ابتداع قيّم للتنسيق بين المدني والعسكري. وقد قام خليفتي في وظيفة وكيل الوزارة، إريك إيديلمان بإضفاء صفة المؤسّسة على كامبكوم كلجنة السياسة والاستراتيجيا في 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2005.

الأميركية أن لا تتبوّأ القيادة في إسقاط الطالبان وأن تخدم ذلك بدور داعم فقط، مساعدة الأفغانيّين تحرير أنفسهم من الطالبان. وقد سجّل وولفويتز أفكاره في ورقة في 23 سبتمبر/ أيلول إلى رامزفيلد عنوانها «استخدام قوّات خاصة من «جانبنا» من الخطّ».

كان تقرير وولفويتز عن استراتيجيّتنا الأفغانية واحداً من أمثلة كثيرة ميّزته عن نائب وزير دفاع عادي. كان نائب الوزير عادة شخصاً ذا خلفية من الصناعة الدفاعية أو الإدارة، يركّز في عمله على الموازنة والمشتريات وملاك الموظفين ومهمّات إدارية وليس على سياسة الأمن القومي. أما وولفويتز فكان خبيراً بالأمن القومي خدم في وظائف عالية المستوى في وزارة الخارجية خلال إدارة ريغان وكوكيل لوزارة الدفاع للشؤون السياسية في إدارة جورج أيتش دبليو بوش وأيضاً كعميد لكليّة الدراسات الدولية العالية في جامعة هوبكينز.

كان عقل وولفويتز يعمل بطريقة مختلفة عن عقل رامزفيلد. فمثلاً، كان وولفويتز يصرّ على دراسة وفهم كميّات كبيرة من التفاصيل عن المواضيع التي يكون مسؤولاً عنها. وكان رامزفيلد يفضّل أن يظلّ على مستوى الصورة الكبيرة، ينظر إلى الأسفل فقط للتأكّد فيما إذا كان موظّفوه يعرفون عمّا يتكلّمون. وكان رامزفيلد لاعاطفياً بكلّ ما في الكلمة من معنى، بينما وولفويتز، كمحافظ رقيق القلب، غالباً ما كان يتكلّم عن كيف كان بعض الأشخاص الذين يعرفهم «يشعرون» بشأن شيء ما. ويمكن لأيّ كان أن يدوّن قائمة طويلة لمثل هذه الاختلافات. وبالرّغم من التباين في أخلاقهما وطريقة عملهما وتحليلهما كان الرّجلان، عندما تتاح لهما الفرصة لبحث مسألة تتعلّق بالسياسة، غالباً ما يصلان إلى النتيجة نفسها.

بالنظر إلى مداه وخبرته وشخصيّته، لم يكن من السهل على وولفويتز أن يمضي أربع سنوات كلاعب قليل الأهميّة بالنسبة إلى شخصية طاغية كشخصيّة رامزفيلد بالرّغم من أنّ الوزير كان يميل إلى معاملته باحترام كبير. كان رامزفيلد، على العموم، صبوراً مع وولفويتز وبالغالب يتقبّل بالكامل تحليلاته ومقترحاته.

في هذه القضيّة أدرك الوزير على الفور جدارة مفهوم وولفويتز المقترح للعمليّات في أفغانستان. أيّد وولفويتز استخدام قوّات الجيش الخاصة المتحرّكة - القبعات الخضر - للاتصال بتحالف الشمال الأفغاني وغيره من القوّات المحليّة المستعدّة للتعاون. والاتصالات «يمكن أن تستعمل لتبادل المعلومات، وتقديم عناصر هامة من

لدعم اللوجيستي (بما فيه بعض الأسلحة المناسبة) أو بتقديم معدّات للاتصالات». ويمكن أن يسمحوا لنا بالتشارك مع ميليشيات أفغانية معادية للطالبان وتنسيق العمليّات لحربية الأميركية معها.

خلال وقت طويل من الحرب الأهلية في التسعينات (كما في فترة ما بعد الطالبان) كانت أفغانستان مساحة رقع من المناطق يحكمها قوّاد من الميليشيات المحليّة، وكثير منها تملك معدّاتها العسكرية الثقيلة الخاصّة بها. كان من القواد الرئيسيّين أو أمراء لحرب - أحمد شاه مسعود، محمّد فهيم خان، إسماعيل خان، غول آغا شيرازي وعبدالرشيد دوستم - وكان أكثرهم قاتلوا كمجاهدين ضد الجيش السوفياتي في لثمانينات وأجبروا السوفيات على الانسحاب سنة 1989. في فترة عدم الاستقرار للاحقة لعب أمراء الحرب في جميع أنحاء أفغانستان أدواراً سياسية هامة في مناطقهم. ولكن حكم أمراء الحرب هذا لم يكن معلماً قياسياً من معالم التاريخ الأفغاني، لذلك أثار متعاضاً شعبياً استغلّته حركة الطالبان للاستيلاء على الحكم في أفغانستان سنة 1996.

لعدّة سنوات كان مسعود الزعيم الرئيسي للمعارضة العسكرية للطالبان تحت علم تحالف الشمال. في 9 سبتمبر/أيلول 2001 أصيب التحالف بنكسة عندما اغتيل مسعود من قبل القاعدة، الحليفة الإستراتيجية للطالبان. ولكن، بعد يومين، عندما ضربت القاعدة نيويورك وواشنطن، أصبح لدى تحالف الشمال حليفاً استراتيجياً ضخماً هو الولايات المتحدة الأميركية.

كانت خطّة وولفويتز استخدام قوّات الجيش الخاصة لتحويل اصطفاف مصالح أميركا الاستراتيجية مع تحالف الشمال إلى شراكة عسكرية للإطاحة بالطالبان. تستطيع قوّاتنا الخاصة على الأرض أن توجّه الهجمات الجويّة الأميركية فتزيد من دقّتها وتقلّل من الضرر غير المقصود بالشعب الأفغاني وممتلكاته، كما تستطيع أن تساعد على تأمين المعونات الإنسانية إلى حيث تدعو الحاجة. ويمكنها أن تؤمّن لنا استخبارات أفضل. ويمكن لقوّات أميركية أرضية مناسبة أن تواصل الضغط على الطالبان حتّى ولو - كما تخوّف رامزفيلد وغيره - لم يخلف القصف الجوّي لأهداف للقاعدة والطالبان سوى ضرر قليل ودون مخاوف دائمة.

كان وولفويتز يعتقد أنّ اقتراحه يقلّص حمل ومخاطر القوّات الأميركية إلى الحدّ الأدنى ويظهر، مع ذلك، أنّ الولايات المتحدة مستعدّة أن تعمل بشجاعة وتستخدم

قوّاتنا الخاصة على الأرض لتحدث إنجازاً هاماً: الإطاحة بنظام الطالبان. إنّ مساعدة الشركاء الأفغان تلعب دوراً قيادياً أقوى ضدّ الطالبان وتجعل من السهل المحافظة على الوجود الأميركي - «أثر قدمنا» - صغيراً. أردنا أن نتجنّب الشبه مع الاتحاد السوفياتي الذي فرض قوّاته الغليظة الأقدام على البلاد سنة 1979. لقد خسر السوفيات في أفغانستان لأنّ الوطنيّين الأفغان العنيفين رأوا فيهم، إلى حد بعيد، فاتحين ومدمرين. ويمكن لقوّة أميركية خفيفة وصغيرة، تعمل كتفاً إلى كتف مع المجاهدين الأفغان، أن تقوم بعمليّات عسكرية دقيقة ضدّ القاعدة والطالبان. إنّ مثل هذه القوّة الخفيفة ستتمكّن من إبقاء الضرر الجانبي الناتج عن القنابل الأميركية في حدّه الأدنى وتكسب دعماً محليّاً كوسيلة مرحّب بها للتحرير.

احتوت قائمة وولفويتز لفوائد اقتراحه الإستراتيجية على التالي:

- تظهر للعالم وللشعب الأميركي أنّنا نعرف كيف نقاتل بذكاء.
- تسمح لنا أن نقوّي العناصر الكثيرة المعارضة للوجود العربي في أفغانستان ولزعامة الملا عمر داخل الطالبان وللطالبان نفسها.
- تحسن قدرتنا على إدارة حلفائنا الداخليّين وتساعد على تخفيض فرص حدوث فراغ في أفغانستان إذا قضي على عناصر هامة من الطالبان.
- يصبح من الواضح أنّ ذلك هو جزء من استراتيجيّتنا وتساعد على التأكيد أنّنا هنا في حملة مدعومة وذكيّة معارضة للإيحاء بأنّنا نتوقّع نتائج سريعة أو أنّنا نودّ احتلالاً طويل الأمد لأفغانستان مع كلّ التداعيات الكارثية التي يمكن أن تتأتّى من ذلك.

كان فرانكس قد تصوّر تقديم بعض الدعم للميليشيّات الأفغانية المعادية للطالبان ولكنّه لم يعطِ الفكرة المركزيّة التي اقترحها وولفويتز، مع جميع فوائدها الإستراتيجية والعسكرية الكامنة. ناقش وولفويتز هذه المفاهيم العملانية مع رامزفيلد ومعي مصرّاً على إشراك الجنرال شلتون والجنرال مايرز بالمناقشات. وفي الوقت نفسه كان رامزفيلد يعمل على المسائل الإستراتيجية - الأفكار الكبيرة - مع شلتون، مايرز وفرانكس. كان التفكير الجماعي بشأن الاستراتيجيا قد بدأ يتطوّر بين قادة وزارة الدفاع المدنيّين والعسكريّين.

لكن لقاء الأدمغة هذا لم يصل إلى الـ«CIA». وكانت مساعدة هذه الوكالة ذات

أهميّة قصوى لأنّ «CENTCOM» كان يعتقد أنّ ليس بوسعه وضع قوّات خاصّة مع الميليشيات الأفغانية حتّى يقوم عملاء الـ«CIA» بإتمام ترتيبات وجهاً لوجه مع قادة هذه الميليشيات. ادّعى فرانكس أنّ لديه علاقة عمل ممتازة مع مدير الـ«CIA» جورج تينيت ومع ممثّل الـ«CIA» المقيم في مكتب «CENTCOM» الرئيسي في تامبا. وكان رامزفيلد أيضاً قد أقام روابط وثيقة مع تينيت. بيد أنّه كان هناك خلافات وتوتّرات هامة بين الدائرتين وسيكون لها تداعيات دائمة.

كانت علاقتي مع تينيت علاقة مهنيّة مع صداقة معقولة، ولكن نادراً ما شعرت أنّني أعرف تفكيره بأيّ موضوع قيد البحث. كانت له طريقة بالكلام مختصرة ونابضة بالحياة ولكن ملاحظاته كانت مبهمة وغامضة، وكنت أجد صعوبة في أخذ ملاحظات عنها. على أيّ حال كان كلامه قليلاً في اجتماعات مجلس الأمن القومي. كان لدى تينيت فرص يومية للتكلّم مع الرئيس بوش على انفراد - في المحادثات الصباحية القصيرة بشأن الاستخبارات - لذا استنتجت أنّه عمد أن لا يتكلّم كثيراً عندما يكون مع الرئيس في اجتماعات كبيرة تضمّ عدداً كبيراً من الأشخاص كاجتماعات مجلس الأمن القومي الذي يضمّ عادة خمسة عشر إلى عشرين شخصاً.

إلّا أنّه، ولأسباب تخصّهم وحدهم، عارض خبراء الـ«CIA» في أفغانستان قيام وزارة الدفاع في تطوير إجماع في الرأي على أهداف واستراتيجية خاصة بهذا البلد. حذّر موظّفو الـ«CIA» من مشروع وولفويتز. دعم تحالف الشمال مشدّدين على التوتّر القائم بين سكّان الجنوب الأفغاني - وهم من عرق البشتون - وعرقي الطاجيك والأوزبيك الخاصّين بتحالف الشمال. فإذا قرّرنا أن نساند تحالف الشمال ضدّ الطالبان وأكثريّتهم من البشتون، فإنّ الجنوبيّين سيعتقدون أنّنا ضدّ البشتون. كانت قاعدة دعم الطالبان في جنوب أفغانستان - ومركزها ليس في العاصمة الأفغانية، كابول، بل في أكبر مدينة في الجنوب، قندهار.

كان موظّفو الـ«CIA» الخبيرون في باكستان يردّدون تحذيرات الموظّفين الباكستانيّين الذين كانوا ينزعون إلى تحبيذ البشتون، ويحذرون دائماً من أعمال أميركية تؤدّي إلى استعدائهم. (إنّ العديد من الباكستانيّين هم، إثنياً، من البشتون، ذلك لأنّ «باشتونشتان» تقبع متربّعة على الحدود الأفغانية - الباكستانية). وبالفعل، فقد قام موظّفون رسميّون باكستانيّون بخلق الطالبان في التسعينات من أجل حماية مصالح

باكستان في أفغانستان. ومع ذلك، فلدى الـ «CIA» روابط شبه جيّدة مع تحالف الشمال، وفعلياً لا روابط إطلاقاً مع البشتون في الجنوب.

في اجتماعات مع رامزفيلد وفريقه في مطلع أكتوبر/تشرين الأول، حاول خبراء الـ «CIA» أن يبرهنوا أنّه بدلاً من مساعدة تحالف الشمال للإطاحة بالطالبان - ما يدعون أنّه يوحد البشتون ضدّنا - يجب علينا أن نستغلّ خوف الأفغان من الأجانب بالتركيز على محاربة «العرب» كما كان الأفغان يسمّون عادة جماعة القاعدة. وأهداف الطالبان الوحيدة يجب أن تكون وحدات الطالبان العسكرية التي تشمل محاربين من القاعدة - أو منشآت الطالبان التي تستعملها القاعدة، وأصرّ خبراء الـ «CIA» أنّه يجب علينا العمل على شقّ البشتون - أي اكتشاف الجنوبيّين المعارضين للطالبان وحثّهم على القتال.

نشر ميلتون بيردن، وهو عميل سابق في الـ «CIA» مقالة في مجلّة «فورين أفيرز» عدد نوفمبر - ديسمبر 2001 مثيراً الحجّة نفسها التي كان يثيرها موظّفو الـ «CIA» في محادثات حكومية سريّة لمعاكسة استراتيجية وزارة الدفاع الناشئة. وفق المجلة خدم بيردن «كرئيس مركز» للـ «CIA» «في باكستان من سنة 1986 إلى سنة 1989» وأدار «برنامج عمل سرّي» للـ «CIA» لدعم المقاومة الأفغانية للحكومة المدعومة من السوفيات». وفي إشارة إلى استراتيجية وزارة الدفاع التي يؤيدها رامزفيلد وولفويتز، كتب بيردن:

دعا البعض إلى تسليح وإقامة تحالف مع تحالف الشمال الأفغاني الذي هو اليوم بدون قيادة. . . والذي يتلقى دعماً عسكرياً ومادياً من روسيا وإيران، ويبدو شريكاً منطقياً للولايات المتحدة في بحثها عن مكان بن لادن وتجميد شبكة بن لادن وإقامة نظام بديل من نظام الطالبان.

غير أن ذلك ليس بالمسار الحكيم - ليس في سخرية أن نتحالف مع الروس في أيّ قتال في أفغانستان فقط ولكن لأنّه لا يبدو قادراً على إحراز أي من الهدفين. إنه لأكثر من المشكوك فيه أن تتمكن قوات تحالف الشمال من القبض على بن لادن وأتباعه، وليس هناك ضمانة معقولة أنّها قادرة على إزاحة الطالبان.

اعتقد بيردن أن أي شراكة مع تحالف الشمال يمكن أن تحمل قبائل البشتون على الالتحام مع الطالبان وإشعال حرب جديدة. وأكّد أنّ أي شراكة عسكرية حقيقية مع تحالف الشمال «ستعطي عكس النتائج المرجوّة».

وفيما هو صحيح أننا، بتاريخ هذه الكتابة، لم نقبض على بن لادن نفسه، فإن فرضية بيردن - وهي نفسها التي أيدتها الـ«CIA» في اجتماعات الوكالات المشتركة - قد دُحضت على الأرض في خلال أسابيع. وقد ساعدنا تحالف الشمال، بالفعل، على قتل أو توقيف الكثيرين من أتباع بن لادن. وقام بإزاحة الطالبان سريعاً وبصورة جذرية. ولم تتسبب شراكتنا مع تحالف الشمال بدفع قبائل البشتون إلى حضن الطالبان ولم تشعل حرباً أهلية.

كانت مقالة بيردن مثلاً في كيف يصبح موظفون استخباريون سابقون الآن «في الوقت الراهن» دعاة عامين لسياسات يؤيّدها موظفون استخباريون حاليون في اجتماعات الوكالات. إن مداولات الوكالات، عندما تكون حديثة، تحفظ بسريّة كما ينبغي، ولم يكن من الجائز أن تُسرب.

هذا التسريب كان إشارة مبكرة إلى أن الـ«CIA» لم تكن تؤدّي عملها كما يجب في عملية الوكالات. وعلى حدّ علمي مرّت هذه الإهانة دون توبيخ. وكان ذلك مشكلة تردت مع الوقت. على أثر الإطاحة بصدام حسين انهمك موظفون استخباريون سابقون في حرب سياسية مفتوحة ضدّ الرئيس بوش، وتشاركوا مع صحفيين معينين وموظفين في الكونغرس بمعلومات داخلية وصلت منذ دقيقة واحدة وتعزى إلى مصادر استخباريّة.

إن موظفاً من الـ«CIA» مايكل شوير، لم ينتظر حتى يترك الحكومة قبل أن يهاجم سياسات الإدارة بكتاب عنوانه، «الكبرياء الأمبريالية: لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب». نشر الكتاب في الأصل مع إغفال إسم المؤلف، ونزل إلى المكتبات قبل شهور قليلة من الانتخابات الرئاسية سنة 2004. كانت الـ«CIA» أجازت لشوير نشر الكتاب وإعطاء مقابلات تلفزيونية بشأنه بصفة موظف في الـ«CIA» دون ذكر اسمه، إلّا أن الوكالة غيّرت موقفها فيما بعد ومنعت مثل تلك المقابلات. بعد بضعة أسابيع، وبعد تقاعده من الحكومة تكلم شوير تسجيلاً إلى صحيفة «الواشنطن بوست». مقللاً من شأن انتقاداته الشخصية للإدارة، ومعطياً هذا الوصف اللّافت للنظر للموقف السائد في الـ«CIA» نحو بوش:

قال شوير إنه يعتقد أن الوكالة أسكتته بعد أن أدرك موظفو الـ«CIA» أنه كان يلوم الـ«CIA»، وليس الإدارة، على إساءة تدبير الإرهاب. وما دام الكتاب كان يُستخدم لضرب الرئيس أعطوني «كارت بلانش» للتكلم مع وسائل الإعلام، كما قال. «ولكن هذه القصة هي عن إخفاق البيروقراطية في دعم صنّاع السياسة».

إن النصيحة التي قدّمها لنا موظفو الـ«CIA» في أكتوبر/تشرين الأول 2005 لم تكن سخيفة على الإطلاق ولكننا اعتقدنا أنّ افتراضاتهم قد زالت. سأل رامزفيلد إذا كانت لديهم الاستخبارات الضرورية لتأمين حملة مؤثرة ضدّ الأهداف التي يرتأونها. كنا قلقين من أنّ جهداً مركزاً على القاعدة وعدد قليل من أهداف الطالبان فقط سيكون مفعوله ليس أكثر من حمل «العرب» على التفرق في الخارج. إذا كانت الولايات المتحدة تريد أن تقنع الأنظمة المساندة للإرهاب في أنحاء العالم أن تغير سياساتها، كنا نعلم أنه يجب علينا أن نطرد نظام الطالبان وليس أن نضرب القاعدة فقط.

لم توحِ أجوبة الـ«CIA» بالثقة. أقرّ موظفو الـ«CIA» أن روابطهم الهزيلة بالأفغانيين في الجنوب يلزمها شهور لتغذيتها - إلّا أن الرئيس كان يريد أن يبدأ الضربات العسكرية خلال أيّام. كنا نعتقد أنّه بإمكاننا أن نبدأ العمل مع تحالف الشمال على الفور تقريباً لأنّ الـ«CIA» كان لها اتصالات في الشمال. ولو أمسكنا عن القيام بأعمال على الأرض حتى تقدم لنا الـ«CIA» خياراً في الجنوب ربما أسفر ذلك عن حصر خياراتنا بقصف جوّي لأسابيع أو أشهر - أو علينا أن نخبر الرئيس أننا غير قادرين على البدء بالعمليات في الوقت الذي يريده.

حلّ الرئيس بوش هذه المسألة، مبدئياً، عندما وافق على خطة سنتكوم الحربية التي كانت تدعو إلى دعم تحالف الشمال. غير أن الخلافات على السياسة بين وزارة الدفاع والـ«CIA» ظلّت على حالها حتى بعد الشروع بالأعمال الحربية الأميركية.

كان رامزفيلد قد أمضى ثلاثة أسابيع في استنباط مفهوم عالمي للحرب على الإرهاب، وحلّل أمثلة للأعمال الابتدائية ودرس أدواراً لشركائنا في التحالف وراجع خطط سنتكوم العملانية واستمع إلى وولفويتز وإليّ وتشاور مع الجنرال شلتون والجنرال مايرز. وكان قد قلّب المسائل مراراً مع زملائه الأعضاء الأساسيّين في مجلس الأمن القومي وشعر بالراحة لأن لديه اقتراحاً للمضي في العمل مبني على تعليمات الرئيس. سيسجّل رامزفيلد هذا المفهوم في وثيقتين: ورقة صغيرة إلى الرئيس، وورقة إرشاد استراتيجي لوزارة الدفاع عن «الحملة ضد الإرهاب».

كتبت المسودة الأولى لورقة الرئيس وكان عنوانها «تأملات استراتيجية». وبعد مراجعتها مع وولفويتز وأبي زيد ومايرز أعطيتها إلى رامزفيلد الذي قام بتحريرها وتوقيعها وإرسالها إلى الرئيس بوش في 30 سبتمبر. أصبح التعاون من هذا النوع بين

الجانبين، المدني والعسكري، في البنتاغون روتيناً في عهد رامزفيلد ومايرز، حقيقة حياتية لافتة للنظر في وزارة الدفاع. هذه القصة غير الاعتيادية من التعاون المدني - العسكري الوثيق على المستويات العليا في البنتاغون ظلت مهملة، على العموم، من قبل وسائل الإعلام.

وفي ورقة «التأملات الإستراتيجية» كانت النقطة الأهمّ أن على الولايات المتّحدة أن تركز على البلدان الناشطة ضمن شبكات العدو التي يمكنها أن تخلق تخيلاً إنسانياً مزعجاً لنا بتقديمها للمجموعات الإرهابية أسلحة نووية أو بيولوجية يمكنها أن تقتل مئات الألوف من الأشخاص، وربما الملايين. ومن الطرق التي تزعزع المجموعات الإرهابية هي إجبار البلدان الداعمة على تغيير سياساتها بالنسبة إلى الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. وذلك ممكن، كما نعتقد، عبر أعمال عسكرية ضد بعض البلدان الداعمة، وضغط (دون الوصول إلى الحرب) ضد غيرها. إن فعالية الضغط السياسي يتوقف إلى حدّ ما على نجاح الأعمال العسكرية.

في بعض الأحيان كنّا نستمدّ قوّة من مساعدتنا للجماعات المعارضة بدلاً من إرسال قوّات أميركية لتقوم بدور قيادي في الإطاحة بأنظمة خارجية. إنّ الأنظمة التي تدعم الإرهاب غالباً ما تكون مستبدّة في الداخل وعدوانيّة في الخارج، لذا هناك جماعات معارضة في مختلف البلدان يمكننا أن نساندها كوسيلة للضغط على الزعماء هناك. أشار رامزفيلد على الرئيس أنّ «الموضوع الاستراتيجي» للولايات المتحدة يجب أن يكون مساعدة الناس المحليّين لتخليص أنفسهم من الإرهابييّن ومن الأنظمة التي تدعم الإرهاب. ويمكن للولايات المتحدة أن ترسي النمط في أفغانستان بدعم الميليشيات المناهضة للطالبان والقاعدة:

الضربات الجويّة للقاعدة والطالبان مخطّطة أن تبدأ قريباً، ولكن، وبالأخصّ في فترة الحرب الأولى، أظنّ أنّ الأعمال الأميركية الحربية يجب أن تشدّد على:

- أعمال غير مباشرة (عبر قوات محلية غير أميركية) بدعم الجماعات المعارضة والتنسيق معها.
- الاستعمال المباشر الأوّلي للقوّات الأميركية لتقديم دعم لوجيستي ومعلومات وغيرها للجماعات المعارضة وتقديم مؤن إنسانية للمنظّمات غير الحكومية وللاجئين.

● أعمال على الأرض ضدّ الإرهابيّين كأفراد - قواد وغيرهم. . .

حذّر رامزفيلد أنّ الولايات المتحدة يجب أن تمتنع عن الضربات الجويّة حتّى يتسنّى لنا استخبارات وافية لنأمر بضربات مؤثرة ضدّ القاعدة وغيرها من الأهداف. وفي جملة لافتة للانتباه نصح الرئيس بأنّ النصر في الحرب على الإرهاب يوجب تغييرات جيوبوليتكية تكون هامّة لدرجة تسبّب خوفاً كبيراً للأنظمة المساندة للإرهاب وقلقاً عارماً بشأن مكامن الضعف فيها:

إذا لم تغيّر الحرب الخريطة السياسية للعالم بشكل جذري، فإنّ الولايات المتحدة لن تحقّق هدفها. والوضوح في مدى التغيير ضروريّ، وله أيضاً قيمته. وعلى حكومة الولايات المتحدة أن تتصوّر هدفاً على النحو الآتي:

● أنظمة جديدة في أفغانستان (وبعض الدول الأخرى) التي تدعم الإرهاب (لتقوية الجهود السياسية والعسكرية لتغيير السياسات في أماكن أخرى).

● إخراج سوريا من لبنان.

● تفكيك أو تدمير أسلحة الدمار الشامل في البلدان الهامّة.

● نهاية دعم الإرهاب أوالتسامح معه في بلدان كثيرة أخرى.

أثار رامزفيلد أيضاً فكرة تأجيل الضربات العسكرية في أفغانستان:

● عوضاً عن ذلك، يكون من المفاجئ والمؤثر إذا بنينا قوّاتنا بصبر، وقمنا ببعض التحرّك خارج أفغانستان، ربّما في عدّة أماكن، ونبدأ ليس على وجه الحصر أو الأولية بضربات عسكرية، بل بأعمال التدريب والتسليح لقوى معارضة محليّة ومساعدات إنسانيّة وحملات كثيفة من المعلومات.

نتمكّن من خلالها:

● جمع استخبارات مفيدة عن أهداف ثمينة، لا نمتلكها في الوقت الحاضر.

● تخفيض التركيز على صورة الولايات المتحدة وهي تقتل مسلحين من الجوّ.

● إعطاء الإشارة بأنّ هدفنا ليس مجرّد الإضرار بالأنظمة الداعمة للإرهاب بل بالتشارك مع معارضيها.

● الاستفادة من ورقتنا القويّة التي هي ليست العثور على بضع مئات من الإرهابيّين في مغاور أفغانستان، بل في رحابة مواردنا العسكرية والإنسانية التي تستطيع أن تقوّي قوّات المعارضة في البلدان الداعمة للإرهاب.

كانت ردّة فعل الجنرال أبي زيد لهذه «الأفكار الاستراتيجية» وهي ما تزال في مسوّدتها الأولى، حماسية. وربّما لأنّ أبي زيد كان يبعث إليّ عادةً بانتقادات على تعليقات مكتبي في موضوع الشرق الأوسط وغيره، اهتمّ مايرز بأن يبعث إليّ نسخة عن الرسالة التي تلقّاها من أبي زيد: «هذه مذكّرة هامّة فوق العادة لأنّها تعطي رؤيا استراتيجية واضحة. فهي تشجّع على الصبر واستعمال القوّة بدراية وإحكام كما أنّها تتجنّب السقوط في حرب تقليدية رئيسيّة. أوصيك بدعم هذه المقاربة». وبعد الإشارة بأنّ الولايات المتحدة، في حربها مع الإرهاب، ستحتاج إلى هيكليّة استخبارية سريعة الاستجابة، وقدرة على القيام بعمليّات عكسرية مشتركة مع بلدان إسلامية شريكة، أردف أبي زيد: «في القسم الأخير من الورقة يجب التشديد على دفعة أميركية قويّة لحمل الإسرائيليّين والفلسطينيّين على إيجاد صيغة مقبولة للسلام».

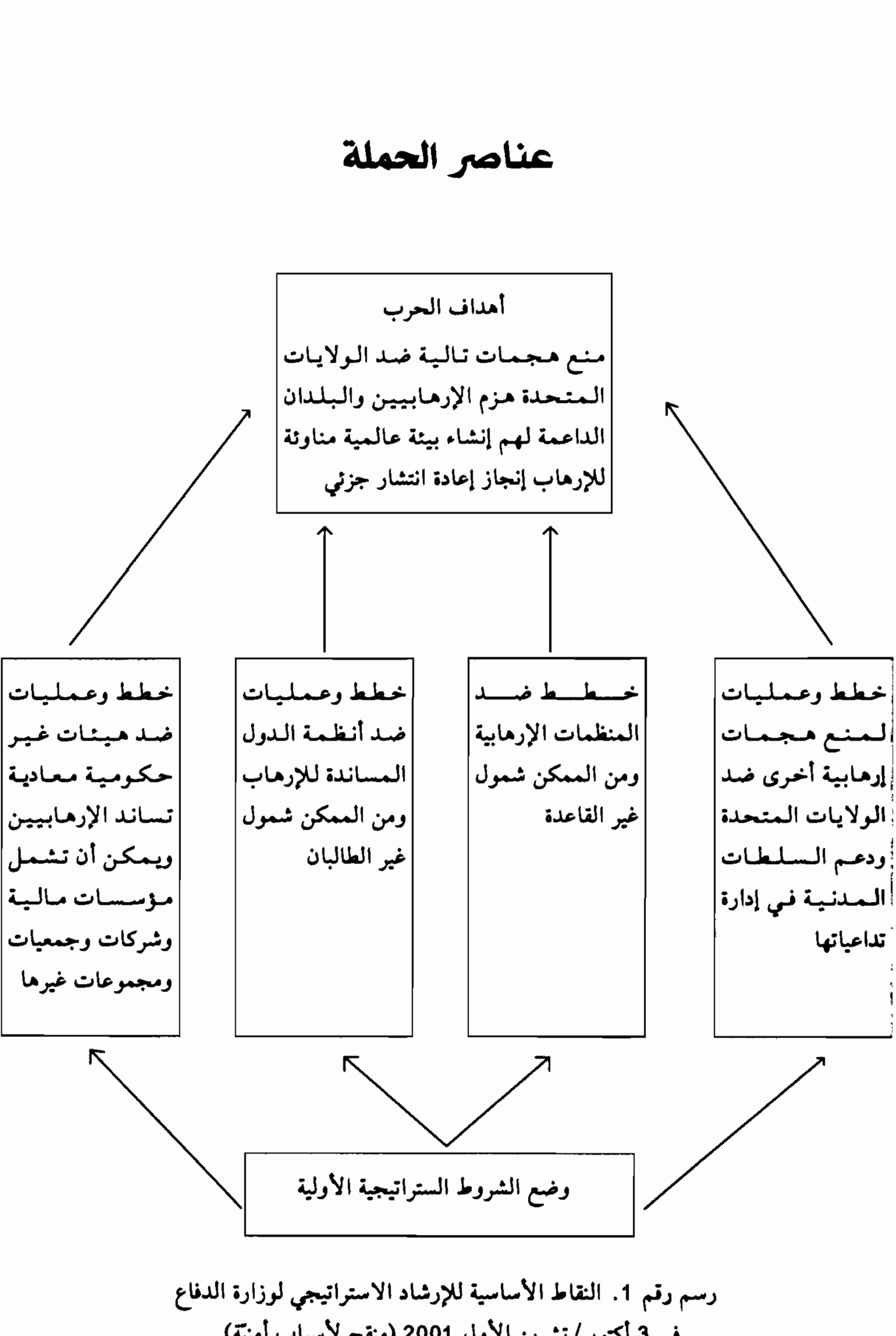
إنّ فكرة مساعدة أناس محليّين لقلب مثل هذه الأنظمة الداعمة للإرهاب لقيت أذناً صاغية لدى الرئيس بوش. ففي اجتماع لم أكن حاضراً فيه، صدق الرئيس على خطة وزارة الدفاع الخاصة بأفغانستان، والتي دعت إلى أن تقوم قوّة أميركية صغيرة بتدمير القاعدة في أفغانستان بينما يجري العمل، بطريقة غير مباشرة - من خلال دعم حلف الشمال وغيره من الميليشيات الأفغانية - على قلب نظام الطالبان. وقد شاركنا الرئيس الرأي في عزمنا على جعل هذه الحرب شاملة تتّصف بالمبادرة، حرباً تقطع مع الوضعية السابقة للولايات المتحدة المرتكزة على فكرة الانتقام البالية التي كانت تتخذها ضدّ أعدائها الإرهابيين. إلّا أنّه لم يحبّذ البدء بضربات خارج أفغانستان أو بتأجيل الضربات العسكرية من أجل حشد القوّات في الشرق الأوسط. كان يريد أن يرى العالم أنّ الولايات المتحدة تقوم بأعمال عسكرية ضدّ المسؤولين عن 11/ 9.

عملنا معاً، أبي زيد وأنا، لصياغة توجيهات رامزفيلد الأولية الرسمية والشاملة إلى قادته لتطوير «خطط الحملة ضد الإرهاب». قادت مديرية أبي زيد «الخطط الاستراتيجية والسياسية»، عملية صياغة هذا «الإرشاد الاستراتيجي» بدعم من مكتبي للشؤون السياسيّة. مرّةً أخرى كنّا، نحن الذين طرنا إلى الوطن معاً في 12 سبتمبر، نستقي من أفكارنا في محادثاتنا أثناء الطيران. صدّق رامزفيلد على «الإرشاد الاستراتيجي» في 3 أكتوبر/تشرين الأول، 2001، وأرسله حول الوزارة - إلى وولفويتز، سكرتاريّي القوّات المسلّحة، رئيس الأركان المشتركة، وكلاء وزارة الدفاع، القواد المقاتلين،

وغيرهم - مع أمر بأنه «نافذ على الفور، وعلى مستلمي هذه المذكرة أن يضمنوا أن تتماشى خطط الحملة مع هذا الإرشاد وأن يتعاملوا مع كلّ العناصر الواردة فيه».

بدأ الإرشاد بتحديد التهديدات: أولاً: «المنظمات الإرهابية - بما فيه شبكة القاعدة - التي تهدّد الولايات المتحدة وشعبها ومصالحه وأراضيه وطريقة عيشه» ثانياً: «البلدان التي تؤوي وترعى وتموّل وتجيز وتدعم بأيّة طريقة أخرى المنظمات الإرهابية» ثالثاً: «الداعمون للإرهاب من غير الدول». رابعاً: «قدرة المنظمات الإرهابية أو الدول الداعمة لها، على الحصول أو تصنيع أو استعمال الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية، أو وسائل تسديدها».

شدّدت الأهداف الاستراتيجية على تهديد الإرهابيّين بإمكانية استعمالهم أسلحة الدمار الشامل، والمتطلّبات «لمنع هجمات أخرى على الولايات المتحدة أو على مصالحها». (راجع الجدول رقم 1). دعت وزارة الدفاع إلى بذل الجهود «لإقناع أو إجبار» البلدان الداعمة للإرهاب على قطع روابطها مع الإرهابيّين، وإلى عزل أو إضعاف مثل هذه البلدان، وإلى «تمزيق وتدمير وأذيّة» قدراتها العسكرية بما فيها أسلحة الدمار الشامل. وأمرت الوزارة «كما تقضي التعليمات» بمساعدة كلّ أقسام الحكومة من أجل تشجيع الشعوب التي تهيمن عليها منظّمات إرهابية، أو من يدعمونها، إلى الإطاحة بهذه الهيمنة. أوضح هذا النص أنّ ليس لوزارة الدفاع دور قيادي في هذه المهمة بالذات، وليس لها أن تتخذ مثل هذا الدور إلّا إذا «أمرت» أن تفعل ذلك.



رسم رقم 1. النقاط الأساسية للإرشاد الاستراتيجي لوزارة الدفاع في 3 أكتوبر/تشرين الأول 2001 (منقح لأسباب أمنيّة).

- عمليّات متزامنة، عمليّات على عدّة خطوط.
- خلق فرص لهجمات أخرى.
- تخطيطات وعمليّات مكرّرة تستطيع استغلال الفرص الطارئة على صعيد عالمي كلّما كشف الإرهابيّون عن أنفسهم.

أدرك الإرشاد العنصر الإيديولوجي في الحرب على الإرهاب فجعل أحد أهدافنا «دعم إقامة بيئة سياسية عالمية معادية للإرهاب». غير أنّ مفهوم معركة أفكار لم يتمّ تطويره إلى حدّ كبير في إرشاد 3 أكتوبر. ربّما كان ذلك لأنّ المسؤولية الأساسيّة عن هذه المعركة كانت تقع خارج وزارة الدفاع. أو ربّما لأنّ ملاحقتها بدت وكأنّها مشروع مثالي طويل الأمد بينما مصلحة البلاد الأساسيّة كانت في أهداف ملموسة يمكن إنجازها في المدى القصير. وعلى أي حال فإنّ الحكومة، والبلاد عامّة، ستأخذ وقتاً لإدراك أنّ معارضة إيديولوجية العدو - بإقامة مؤسّسات ديمقراطية أو غيرها - هي في صلب المشكلة رغم أنّها ليست سهلة أبداً. في بيانات لاحقة عن استراتيجيّتنا للحرب وجّهنا اهتماماً أكبر لمسألة إيديولوجية التطرّف.

وضع الإرشاد «مفهوماً استراتيجيّاً» لـِ «وكالات متعدّدة»، وجبهات متعدّدة، ووسائل متعدّدة، وطرق متعدّدة، وأمد طويل. قال لقوّاتنا المسلّحة أن تخطّط وتعمل بالاتفاق مع عناصر أخرى من الحكومة الأميركية وبالتعاون مع الحلفاء والأصدقاء في حملة عالمية ضدّ الإرهاب يمكن أن تستفيد من:

- صبر الولايات المتحدة وقوّتها وقدرتها على الخلق للتصرف بطرق غير منتظرة ممّا يفاجئ الأعداء ويبقيهم في حالة عدم التوازن.
- مساحات للعمليّات الجغرافية الفعّالة المتحدة المشتركة للأعمال الحربية والسياسية والاستخبارية والاقتصادية المتناسقة.
- تكنولوجيا متقدمة للمعلومات الاستخبارية والدفاعية.
- التعاون من بلدان متعدّدة للقيام بمهام محدّدة.
- مساهمة الوكالات المشتركة التابعة لحكومة الولايات المتحدة.

إذاً، فمنذ البدء قام رامزفيلد بتوجيه وزارة الدفاع لاعتبار الحرب عملاً تولّته وكالات عديدة في الحكومة الأميركية، وبلدان عديدة. وهذا يُكذّب الانتقادات السائدة

بأنّ الوزارة كانت تنظر إليه من جهة واحدة فقط. لم أسمع قط أيّ موظّف في البنتاغون يقول بأنّ الحرب على الإرهاب يمكن كسبها في الدرجة الأولى، أو بوسائل عسكرية فقط. ولم أسمع قط واحداً من الإدارة يزعم أنّ الولايات المتحدة يجب أن تشنّ الحرب - أو تخوض الحملة في أفغانستان أو العراق - وحدها. لم تكن المسألة إقامة تحالف أو أن تأخذ الأمم المتحدة أو الناتو دوراً في الحرب. كانت القضايا: ماذا يمكن لهذه المنظمات وماذا يمكن لحلفائنا أن يفعلوا وما هي استعداداتهم وقدراتهم للعمل وبأيّة سرعة وما المساعدة التي يطلبونها منّا، وماذا يطلبون منّا مقابل ذلك.

إنّ الصورة العقلية للعسكريّين أو عظماء البنتاغون - التي ثبّتها مصوّر الكاريكاتور هيربلوك في «الواشنطن بوست» على مدى عقود - كانت لمهرّج عدائي متزمّت يرى أنّ كلّ مشاكل العالم قابلة للحل عبر أعمال عسكرية[1]. وفقاً لخبرتي الشخصيّة لم يكن ذلك دقيقاً. ففي البنتاغون أيّام رامزفيلد أدرك كبار الموظّفين العسكريّين والمدنيّين بوضوح الدور الكبير الذي ستلعبه الوسائل غير العسكرية في الحرب على الإرهاب. وتكلّم رامزفيلد مراراً وبصوت عالٍ وفي العلن عن أهميّة العمليّات المالية والديبلوماسية وتطبيق القانون والمعلومات والاستخبارات وغيرها. وبالفعل لم يكن مرتاحاً للعبارة «حرب على الإرهاب»، إذ كان قلقاً أنّ الناس سيولون أهميّة أكبر إلى العامل العسكري في نزاع متعدّد الأبعاد.

وافق مجلس الأمن القومي بسرعة على أنّ جميع «أدوات القوى الوطنية» سوف تلزم للجهد الآتي. غير أن الحرب أبرزت الصعوبة الكبيرة في جعل الأقسام المختلفة في الحكومة الأميركية تعمل معاً في عمليّات مشتركة. على العموم، لم يكن لديها خبرة في عمليّات كهذه وكان ينقصها التنظيم اللازم، والموظّفون والاتفاقات السياسية للقيام بها. لم يتدرّبوا على عمليات كهذه، ولم يكن لهم ميزانية للقيام بذلك. أشار الإرشاد الاستراتيجي إلى «مساحات للعمليّات الجغرافية الفعّالة المتحدة المشتركة للأعمال المتناسقة الحربية والسياسية والاستخبارية والاقتصادية وغيرها». غير أنّه كان من

(1) أنتج برنامج «ساتارداي نايت لايف» تمثيلية قصيرة عن هذا الموضوع بشكل باروديا ساخرة مثّلني فيها الكوميدي كريس بافيل. وعندما عرضت لأوّل مرة على الهواء في 22 فبراير/شباط 2003، اتصل بي ابني البالغ من العمر 15 سنة وقال لي وهو يسخر من ظهوري السابق البليد على التلفاز، وقال «وأخيراً صرت أحترمك».

الأسهل قول هذا الكلام البيروقراطي من قيام عمل مشترك فعلي بين وزارات الدفاع والخارجية والخزانة وغيرها من وزارات الدولة.

في أقل من ثلاثة أسابيع بعد 11/ 9 كانت وزارة الدفاع قد ساعدت الرئيس على وضع مسار لحرب طموحة في مداها وغير مسبوقة في أهدافها. وفي أحد عناصر ذلك أنتجت الوزارة من لا شيء خطّة حرب لأفغانستان.

استوعب فرانكس إرشاد رامزفيلد المتعلّق بالهدف الاستراتيجي للعمل الحربي ضدّ القاعدة والطالبان، والحصافة في إرسال قوّة أميركية صغيرة لدعم ميليشيات أفغانية مناهضة للطالبان. ومع كلّ حساسيته وتبجّحه، أنتج فرانكس وموظّفوه في سنتكوم، كما يفرض الواجب، خطّة جديرة بآمال وولفويتز لأن «نقاتل بذكاء». وكان علينا الآن أن نحصل على الدعم العملاني من الـ«CIA» ونؤمن، بالتعاون مع البيت الأبيض ووزارة الخارجية، الحصول على إذن بالطيران فوق أراضي بلدان أخرى وغير ذلك من أنواع المساعدات من شركائنا الخارجيّين العديدين في التحالف.

ونشر رامزفيلد إرشاده الاستراتيجي الخاص بالحملة ضدّ الإرهاب في أنحاء الوزارة. وكردّ على ذلك، سوف يتسلّم اقتراحات لخطط حربية من قوّاده المقاتلين حول العالم، في الأسابيع القليلة المقبلة. وسوف تخيّب تلك الخطط ظنّ الوزير بالدرجة نفسها التي خيّبت ظنّه خطّة فرانكس الأوليّة لأفغانستان.

مثابرون في أفغانستان

مضت الحرب في أفغانستان بسرعة، ولكن عندما كانت لا تزال دائرة بدت وكأنها بطيئة بشكل مؤلم وخطير. عندما هوجمت الولايات المتحدة في 11 سبتمبر/أيلول 2001 لم يكن لدى حكومتنا خطّة حربية لتدمير القاعدة في أفغانستان أو للإطاحة بحكومة الطالبان. وبالرّغم من ذلك بدأنا الحرب في أفغانستان بعد أقل من شهر، في 7 أكتوبر/تشرين الأول، سقطت أوّل مدينة أفغانية كبيرة، مزار الشريف، في 9 نوڤمبر/تشرين الثاني والعاصمة كابول في 13 نوڤمبر/تشرين الثاني، وأوّل معقل للطالبان، قندهار، في 7 ديسمبر/كانون الأول. بحلول أواخر ديسمبر/كانون الأول 2002 أصبح حميد كارزاي رئيساً للحكومة الأفغانية الجديدة المؤقتة، اختاره الأفغانيون في مؤتمر نظّمته الأمم المتحدة ودعمته إدارة بوش. في تلك الحقبة لم تزد القوّات الأميركية في أفغانستان عن أربعة آلاف رجل.

ساهم في هذه الإنجازات عدد من اللاعبين: القوّات الأميركية للعمليّات الخاصة، أعضاء القوّات الأميركية الأخرى التي شاركت في هذا الجهد (في نطاق CENTCOM ومكتبها الرئيسي)، عملاء الـ«CIA»، شركاؤنا في التحالف، وحلفاؤنا الأفغان. وهنا كان النجاح أيضاً يُعزى إلى الاستراتيجية التي ساعد فيها رامزفيلد الرئيس بوش في الإعداد للحملة على أفغانستان:

- السعي لطرد نظام الطالبان (وليس مجرّد ضرب القاعدة).
- إشراك قوّات أميركية بريّة.
- اعتماد المقاربة غير المباشرة لدعم الميليشيات الأفغانية.
- الاعتماد على الضربات الدقيقة.

- إبقاء أعداد قليلة فقط من القوّات العسكرية لتجنّب المشاكل التي واجهها الروس (والبريطانيّون) في أفغانستان.

إنّ الحكمة في اعتماد استراتيجية تكمن في أنّه لن يتوجّب عليك القيام كلّ صباح وتسأل نفسك ما هو أفضل مسار للعمل، إذ إنّ التصاميم الاستراتيجية المنتقاة بدقّة ليست بحاجة إلى مراجعات متكرّرة. فهي تساعد على تثبيت مسارك وترشد إلى الخيارات التكتيكية الصائبة، حتّى لو تطوّرت الأحداث بشكل غير متوقّع - كما يحدث دائماً.

قد يبدو من الواضح أنّ صوغ استراتيجية دقيقة والتقيّد بها هما أمران أساسيّان لفنّ إدارة الدولة وخاصةً في حالة إدارة حرب قائمة. غير أنّ ذلك لا يحصل دائماً. بعض رجال الدولة لا يفكّرون استراتيجياً، وحتّى أكثرهم عزماً ربّما وجدوا من الصعب التقيّد باستراتيجية عندما تكون أنباء الجبهة سيّئة. إنّ زعماء زمن الحرب العقلاء يراجعون استراتيجيّتهم باستمرار، ويرتأون بحكمة ثابتة متى يعدلون ومتى يبقون الأشياء كما هي. ولكن عندما تبدو الأحداث غير ملائمة يقوم النقّاد بذمّ الثبات ووصفه بالعناد - وفي بعض الأحيان يكونون على صواب. إبّان الحرب للإطاحة بالطالبان، هوجم بوش بشدّة من قبل أولئك الذين كانوا يقولون إنّه إمّا ليس لديه استراتيجية وإمّا إن استراتيجيّته خاطئة. ولكن الرئيس كان قد درس المسائل الهامّة. وكان لديه استراتيجية، وكان ثابتاً، وقد نجح.

بعد ساعات من 11/ 9 بدأ موظفون، رسميّون من بلدان صديقة - أوستراليا، بريطانيا، كندا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، النروج، بولندا، وغيرها يعرضون المساعدة على الولايات المتحدة بشكل طائرات وسفن ومساعدات إنسانية وقوّات خاصة وغيرها. وكانوا شديدي التوق لمعرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة تريد مساعداتهم.

إلّا أنّه، في تلك الفترة كانت CENTCOM تحاول صوغ خطط جديدة بناءً على طلب عاجل من رامزفيلد ومن الرئيس. وكان لوجستيو CENTCOM يحدّدون أولويّات المتطلّبات للوصول وإقامة القواعد - والترانزيت وأذونات الطيران فوق أراضي الغير[1].

(1) كان لبعض البلدان أهميّة خاصة وهي جارات أفغانستان - باكستان - أوزبكستان وطاجيكيستان - وغيرها في المنطقة الأوسع مثل عمان ومصر.

كان من المستحيل على الجنرال فرانكس أن يقرّر كيف يمكن استعمال الدعم المقدّم من الحلفاء أو إذا كان يريد استعماله. جلب، وبسرعة، ضبّاط ارتباط من البلدان الشريكة وأنشأ قرية للتحالف في مكاتب CENTCOM الأساسيّة في تامبا، فلوريدا. ومع ذلك بدأت الوزارات في حكومات شركائنا بالاتّصال على مستوى رسمي رفيع في أنحاء واشنطن تشتكي من ردّ حكومتنا البطيء على عروضها.

كان الجميع في مجلس الأمن القومي يحبّذون تحالفاً واسعاً للحملة الأفغانية. وما دامت عروضات المساعدة مفيدة وغير مثقلة بشروط سياسية غير مقبولة، كان رامزفيلد يحبّذها. كما أنّ تحالفاً واسعاً من شأنه أن يظهر أنّ الإرهابيّين أعداء العالم المتمدّن وليس الولايات المتحدة فقط. فالتعاون يخلق أيضاً تعاوناً أكثر، وهذه الأعمال ربّما جعلت من الأسهل تنظيم جهود تحالفيّة في المستقبل. وعلاوةً على ذلك كان لدينا مصلحة عمليّة في توزيع الحمل. فالحرب على الإرهاب تفيد كلّ المجتمعات الحرّة والمنفتحة وكنّا نعتقد أنّ أصدقاءنا الديموقراطيّين يجب أن يكونوا مستعدّين لتقديم قوّات وموارد أخرى من أجل الجهد المشترك.

وبعد سماع الشكاوى من العديد من زملائها الأجانب، قالت مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس للجنرال شلتون خلال اجتماع للجنة الأساسيّين في 24 سبتمبر/ أيلول أنّه يجب على البنتاغون أن يقلع عن إبطاء خطى الحلفاء. كان فرانكس يعمل على المشكلة مع ضبّاط الاتصال الأجانب في تامبا ولكن الاحتجاجات على المستوى الأعلى ظلّت تصل من وراء البحار. في اجتماع الطاولة المستديرة في 1 أكتوبر/ تشرين الأول سأل الجنرال مايرز رامزفيلد عما إذا كان من المستحسن أن نتولّى، الجنرال أبي زيد وأنا، مسؤولية الإجابة على العروضات الأجنبية. بعد مناقشات قصيرة اتفق الوزير والرئيس على أن يظلّ فرانكس يعالجها لأنّه كان من موقعه، مؤهلاً للردّ على طلباتهم بدقّة وسلطة أكبر وبصورة مباشرة، وافقت أنا. ولكن ثبت فيما بعد أنّنا على خطأ: لم تتمكّن القناة المباشرة العسكرية - العسكرية من حلّ المشكلة.

أخيراً، قبل فرانكس عدّة عروضات. كل من بريطانيا وألمانيا وأوستراليا ساهمت بقوّات مشاة ونشرت طائرات وقوّات بحرية ووحدات عمليّات خاصة. ساهمت فرنسا بمجموعة قتاليّة لحاملة طائرات واليابان ببواخر للإمداد بالوقود، ومدمّرات بحرية وطائرات نقل وإيطاليا بمجموعتها القتالية الوحيدة لحاملة الطائرات وفوج خاص

بالبدلات العسكرية، وفريق مهندسين وطائرات نقل. أكثر من خمسة وعشرين بلداً ساهمت بجنود ومعدّات وخدمات. كان الجهد التحالفي يتطلّب الكثير من التعاون وعملت CENTCOM بدقة على المتطلبات اللوجستية. ومع ذلك ظلّ وزراء الحكومات من البلدان المختلفة يشتكون من عدم استجابة سنتكوم. وكانوا يحتجّون ليس عبر القنوات الديبلوماسية فقط، بل أيضاً، وبازدياد مطرد، عبر بيانات عامّة متّهمين الرئيس بوش بالأحادية، وموفّرين المؤونة لمنتقدين متحرّقين لاتّهام إدارة بوش بعدم الإحساس وتحبيذ مقاربة انفرادية للشؤون العالمية.

وقد قمت أكثر من مرّة بالاتصال بفرانكس ونائبه الليوتونان جنرال البحري مايك دي لونغ لتحذيره من أنّ وزير خارجية ما قد اتّصل هاتفياً برايس أو باول للتشكّي من عرض لم تتمّ الإجابة عنه. غير أنّ فرانكس ودي لونغ كانا، عادة، يؤكّدان لي أنّهما قبلا العرض أو أنّهما يعملان على ترتيب بديل مع البلد المعني. ولكنّي سألت لماذا نتلقّى هذه الشكاوى؟

كشفنا سريعاً عن اللّغز. كانت CENTCOM بالفعل تردّ سريعاً، وعموماً بالإيجاب، على ضبّاط الاتّصال. ولكن الرسائل غالباً ما كانت لا تتحرّك بوضوح وسرعة كافيين من هؤلاء الضبّاط إلى رؤسائهم السياسيّين في وزارات الدفاع لبلدانهم نفسها - وهؤلاء الضبّاط بدورهم، عجزوا في بعض الأحيان عن إعلام زملائهم في وزارات خارجية بلدانهم ومكاتب رؤساء وزرائهم.

وقد علّمنا جهد التحالف الأفغاني أنّه لا يمكننا الاعتماد على اتصالات موثوقة بين العمليّات العسكرية - المدنية للبلدان المتشاركين معها. وتعلمنا أن نبعث رسائل لشركائنا عبر قنوات متعدّدة: الاتصالات التابعة للحلف في تامبا، والملحقون العسكريون لحلفائنا والديبلوماسيّون وغيرهم من الموظّفين الدوليين، وموظّفو وزارتي الدفاع والخارجية ومجلس الأمن القومي الذين تأقلموا مع هذه الحالة. وأنشأت في منظمتي للشؤون السياسية مكتباً لشؤون التحالف ونشأت مكاتب مماثلة في هيئة الدفاع المشتركة وغيرها في الحكومة الأميركية. وبدأ موظّفو مجلس الأمن القومي بعقد اجتماعات شبه يومية للوكالات لبحث شؤون التحالف.

إنّنا لم نتسبّب، بالطبع، بالمشكلات داخل حكومات شركائنا ولكن في النهاية وجدنا الأسلوب لحلّها. ولكن في أثناء تلك الفترة كانت سمعة إدارة بوش قد تضرّرت.

وأُدنا بالسعي إلى الحرب دون مساعدة أصدقائنا. كان الاتهام خاطئاً، غير أنّه كان شائعاً أيضاً.

كان الاهتمام بإنشاء التحالف قويّاً في البنتاغون كما في وزارة الخارجية وقد لعب رامزفيلد تلقائياً دوراً في السياسة الشخصيّة. يعلم السياسيون أنّ الاتصالات «من عين لعين» لها أهميّتها، حتّى في العلاقات الخارجية. ورامزفيلد كان سياسياً. قرّر أنّ عليه أن يلتقي وجهاً لوجه قادة أهم الشركاء في التحالف قبل أن تبدأ الأعمال العسكرية الأميركية في أفغانستان.

في صباح 2 أكتوبر/تشرين الأول، دخل أدميرال جيامباستياني إلى مكتبي وقطع اجتماعاً للموظّفين لإطلاق مفاجأة: قرّر الوزير أن يغادر اليوم ليقوم برحلة تستغرق ثلاثة أيّام إلى المملكة العربية السعودية وعمان ومصر وأوزبكستان وتركيا. وعليّ أن أنتقل إلى قاعدة أندروز الجويّة لأستقلّ طائرة نقل كبيرة - سي - 32 - التي ستقلع في الساعة 21:00 سُمح لي أن أجلب معي ثلاثة أشخاص يعملون بإشرافي - بيل لوتي، نائب مساعد وزير الدفاع للشرق الأدنى وجنوب آسيا، الكولونيل رون ياغي (سلاح الطيران الأميركي) كبير المساعدين العسكريّين للجنة السياسة وكولونيل بوب درام (الجيش الأميركي) رئيس دائرة بلدان الخليج. إذا وصلنا متأخّرين، سيتركنا ويذهب.

قبل كلّ محطّة، كانت مهمتنا أن نجمع أوراقاً للأمور الخلفية شاملة ومنتقاةً بدقّة ولكنّها مختصرة وبلغة سهلة ليقوم رامزفيلد بمراجعتها. وكان ذلك بالإضافة إلى «القراءة الأمامية» لكلّ اجتماع مقرّر. كانت هذه لإعطاء لمحة إلى الوزير عن مضيفيه الأجانب والمسائل التي سيثيرونها وتلك التي من المحتمل أن يتطرّقوا إليها. بعد كلّ محطة كنّا نكتب برقيّات للإبلاغ عن كلّ اجتماع، وبلاغات رسميّة شخصيّة قصيرة يعيد رامزفيلد صوغها ويرسلها رأساً إلى الرئيس، وحزمة كبيرة من بطاقات الشكر يرسلها إلى سفراء الولايات المتحدة والملحقين العسكريّين وغيرهم من الموظّفين الرسميّين الذين قدّموا لنا مساعدة هامّة. وكان رامزفيلد يصرّ دائماً أن تكتب هذه الأوراق وتصقل وتوقّع من قبله قبل انتهاء الرحلة.

من أجل رحلة خارجية نموذجيّة لرامزفيلد، كانت كتابة الخلاصات تستغرق أسابيع لإنجازها. في هذه الرحلة كنّا نبدأ العمل رأساً بعد مغادرة كلّ عاصمة أجنبيّة: نصوغ كلّ الأوراق للعاصمة التالية، نراجعها ونعيد صوغها مع رامزفيلد، ومن ثمّ نصوغ

التقارير والأوراق العائدة إلى اجتماعات اليوم الفائت. تخطّت كثافة وسرعة هذه الأعمال كلّ ما خبرته في السابق على الإطلاق. كان من الصعب التصديق أنّ رامزفيلد كاد يناهز السبعين من العمر. وكنّا نتندر بالقول إنّه يحافظ على فتوّته بتشغيل موظّفيه لدرجة الشيخوخة المبكرة.

استنبط رامزفيلد مقاربة دبلوماسية لرحلته أسفرت عن شهرة وتعاون في العواصم الأجنبية التي زرناها. قرّر أن لا يطلب أيّ شيء من أيّ زعيم أجنبي، وإنّما يقدّم لهم مجاملة التشاور معهم بأمور جوهريّة وكبيرة. بعد إخبارهم بتفكير الرئيس بشأن الحرب على الإرهاب والاستماع إلى وجهات نظرهم، يعلن تفهّمه أنّ البلدان المختلفة لديها ظروف مختلفة ولذلك فهي تساهم في الحرب بطرق مختلفة، وفقاً لما ترتاح لعمله. ثمّ يؤكّد لهؤلاء الزعماء الأجانب أنّه لن يعلّق علناً على مساهمة أيّ بلد، بل يترك لكلّ منها أن تصف مساهماتها كما تراه مناسباً.

في المملكة العربية السعودية، قال مضيفونا إنّهم معجبون بمقاربة رامزفيلد. وهم يريدون مساعدتنا بطرق واقعية ولكنّهم لا يريدون أيّ بحث عام التفاصيل. بعد محادثاتنا مع الملك السعودي فهد ووليّ العهد عبد الله التقى رامزفيلد الصحافيّين الذين ألحّوا عليه بإطلاعهم على ما طلبه بالتحديد من السعوديّين أن يفعلوه لأجلنا وفيما إذا كان راضياً عن ردّهم. ردّ الوزير بصدق أنّه لم يطلب منهم شيئاً - وقد أفرح هذا السعوديّين. وقد قدّروا أيضاً رفضه أن «يصنّف» شركاءنا في التحالف. وأعلن رامزفيلد أنّ الولايات المتحدة تتلقّى العون من عدّة بلدان، منها مكشوف ومنها سرّي، وليس ثمّة من أسباب أن يتمكّن العدوّ من معرفة كلّ ما يمكن معرفته عن الاتحاد من قراءة الصحف. وكان يعتقد أنّ على العدو أن يرهب التعاون السرّي الذي كنّا نتلقّاه.

في الرياض تناولنا طعام العشاء في بيت وزير الدفاع، الأمير سلطان. وجلست قرب الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي وزميل رامزفيلد في جامعة برنستون. وفي حديث هادئ على طاولة الطعام، ألمح الأمير أنّ القاعدة لم ترتكب 11/ 9. فإذا اعتبرنا تقنيّة الهجوم المتطوّرة، كما قال، فإنّه من غير المعقول أنّ «أهل الكهوف» في أفغانستان تمكّنوا من اختراع وتنظيم وتنفيذ خطّة متطوّرة كهذه. قلّة قليلة من الناس - بل في الواقع قلّة قليلة من البلدان - لديها مثل هذه القدرات، قال بعد تفكير. لقد وضع هذا الهجوم أميركا في حالة حرب مع المسلمين، قال متأسّفاً، لذلك علينا أن نسأل:

من هو البلد الذي له مصلحة في أن يجعل ذلك يحصل؟ وذكر أنّه قرأ قصصاً صحافية بأنّ إسرائيل حذّرت اليهود من الذهاب إلى أعمالهم في مركز التجارة العالمي في 11 سبتمبر. وذكر أنّه لا يعلم بالتأكيد أنّ هذه القصص صحيحة. ولكن ألا يشدّ الخيال أنّ حفنة من أعضاء القاعدة تمكّنوا من اختطاف أربع طائرات في الوقت نفسه؟

افترضت أنّ الأمير كان يحاول أن يستفزّني، وبينما كنّا جالسين هناك في قصر عمّه، لم أرَ من المجدي أن نتناقش في نظريّات غريبة[1]. واعتبرت أنّ منحى أسئلته غير الواقعي يشير إلى كرب بين القادة السعوديّين من أنّ جميع الخاطفين في هجمات 11/ 9 كانوا سعوديّين. ولكونهم من القاعدة، كانوا ينتمون إلى منظمة تركز على تدمير آل سعود. كان موظّفو المملكة العربية السعودية الملكيّون يواجهون مشكلة أسوأ من الإرباك أو العار: كانوا يقاومون الاعتراف لأنفسهم بأنّهم يواجهون سرطاناً مخيفاً دون توافر علاج ناجع.

خلال تجوالنا على خمسة بلدان، أشار بعض أصدقائنا الأجانب بشكل قاطع إلى عدم جدوى ردّ فعل الولايات المتحدة على هجمات الإرهابيّين في الماضي القريب. كانوا يريدون أن يعلموا ما إذا كانت الولايات المتحدة ستخصّص الآن الموارد الضرورية لردّ فعّال – وما إذا كانت لدينا قوّة الاستمرار في المهمّة حتّى ولو عنى ذلك تحمّل الخسائر. ردّ رامزفيلد معبراً عن جديّة مأربنا ممّا ساعد في تطمينهم بأنّ الولايات المتحدة، لن تقوم بمجرّد دورة أخرى من «أتينا»، أطلقنا صواريخ كروز، وضحكوا.

كان أكثر اجتماعاتنا جدارة بأن لا ينسى اجتماعنا مع السلطان قابوس بن سعيد في عمان وهو يلبس ثوبه الأنيق، وقد استقبلنا في عصر يوم شديد الحرّ في خيمة مفتوحة من جميع جوانبها في قلب الصحراء. وبينما كنّا، نحن الأميركيّين، نكاد نذوب في بدلاتنا الصوفية، قدّم لنا خدمه شراباً ساخناً ينبعث منه البخار. ولكنّنا جنينا مكافآت مقابل انزعاجنا: طمأننا قابوس بأنّه سيتعاون معنا جاعلاً قواعد عمان الجويّة الحيويّة في متناول يدنا وجاهزة للاستعمال.

وقد فتننا قابوس بعرض استراتيجي عن ماهية الحرب الاستراتيجية. تكلّم عن

(1) كان الأمير يشرح نظريّة أُطلقت بعد أيّام قليلة من الهجمات واستدعت ردّاً على موقع وزارة الخارجية الإلكتروني وتقول إنّ معدّل الضحايا اليهود في مركز التجارة العالمي يظهر معدّل السكّان اليهود في مدينة نيويورك.

صراع كبير داخل العالم الإسلامي - بين الإسلاميين المتشدّدين الذين أوحوا إلى الإرهابيين برؤيا إعادة الخلافة، وخصومهم. كان يحفز المتشدّدين رؤياهم الخاصة لدولة إسلامية جامعة ترث إمبراطورية النبي محمّد، وتتبع الشريعة الإسلامية، ويديرها خليفة، ممثّل الله على الأرض. وقد حذّرنا قابوس من تركيز انتباهنا بشكل ضيّق على الأهداف العسكرية، إذ إنّه يعتقد أنّ نتيجة الحرب ربّما قرّرها، في النهاية، عالم الأفكار. تبادلنا، رامزفيلد وأنا نظرة للتأكّد أنّنا سجّلنا أهميّة كلام السلطان. وعندما غادرنا الخيمة قال لي رامزفيلد أن أتأكّد من تضمين مذكّرته الشخصيّة للرئيس تلك الأفكار.

كان ثمّة سياسة أخرى خاصّة بالتحالف يجب التطرّق إليها. لقد عدت من تركيا (محطّتنا الأخيرة مع رامزفيلد) بصحبة بيل لوتي إلى الشرق الأوسط عاقدين العزم على زيارة خمسة بلدان في الثلاثة أيّام القادمة. كان الملك عبد الله الثاني قد سبق وأعلن على الملأ وقوفه بجانب الولايات المتحدة، وعقدت محادثات بنّاءة هناك مع وزير الخارجية ورئيس هيئة الأركان المشتركة الأردنية. كانوا قلقين بشأن تهديدات من سوريا والعراق وكان من مصلحتنا أن تقوم الولايات المتحدة بتأمين القدرة لهم لمجابهة تلك التهديدات. ولكن مع الأسف يموّل الكونغرس الأميركي بكرم عمليّاتنا العسكرية المكلفة بينما يرصد القليل من الأموال لمساعدة شركاء خارجيّين على القيام بمهمّات تكلّف أقل بكثير وتفيدنا جميعاً[1].

في وقت لاحق من ذلك اليوم اجتمعت، في الكويت، بوزير الدفاع ورئيس الوزراء بالوكالة الشيخ صباح الصباح. بعد أن قدّم تعازيه بضحايا 11/ 9، تكلّم مطوّلاً عن امتنانه لأميركا لتحريرها الكويت من صدّام حسين سنة 1991. وكما كانت أميركا مع الكويتيّين في ساعة ضيقهم، تعهّد بأن يكون الكويتيّون مع أميركا الآن. من السهل أن يكون المرء ساخراً في التبادلات الديبلوماسية، فأكثرها مجرّد رياء. ولكنّه ألقى بيانه بكلّ وقار ومصداقية، وقد تأثّرت به. في تلك الليلة دعاني سفير الولايات المتحدة إلى الكويت للعشاء في منزله. وكان بين الشخصيّات الكويتيّة الحاضرة الشيخ الدكتور محمّد الصباح السفير السابق في الولايات المتحدة. وبمزيج من الظرف والدماثة المؤثرة أعلن الدكتور محمّد (كما كان الجميع يسمّونه) أنّ 11/ 9 سيغيّر العالم. وتوقّع، علاوة على

(1) ثمّة معلومات أكثر عن هذه النقطة في الفصلين 5 و16.

ذلك، أن تقوم الولايات المتحدة عند نقطة ما، بعمل ضدّ صدّام حسين كجزء من الحرب على الإرهاب. ما كان يريد أن يعلمه هو إذا كنّا سنحلّ مشكلة صدّام نهائياً هذه المرّة - أو نشدّ فقط ذنب النمر ونمشي، تاركين الوحش ثائراً وقادراً على ضرب جيرانه. كان ردّي فقط أنّ الرئيس جورج دبليو بوش يأخذ أمن الولايات المتحدة وأصدقاءها على محمل الجدّ وأنّه ليس رجل أنصاف حلول. بدا الدكتور محمد - الذي لديه حساسيّة واضحة ضدّ النّفاق - أنّه راض بأنّي قد تفهّمت قلقه.

عندما انتهى العشاء استدعيت إلى مبنى السفارة لمكالمة هاتفية مضمونة من وولفويتز (في واشنطن) وفرانكس (في فلوريدا). قالا لي: غداً بعد الظهر، 7 أكتوبر/ تشرين الأول، سنبدأ بقصف أفغانستان. كانا يعلمان أنّني أنوي التوجّه في الصباح إلى قطر، البحرين والإمارات العربية المتحدة، وسألاني إذا كان يجب عليّ أن أقطع أو أتابع تلك الزيارات. كانت زياراتي تأخذ دوراً كبيراً في التلفزة والصحف المحليّة، كما لاحظنا، واتفقنا أنّه سيكون من غير المناسب، بخاصة إلى مضيفي، لو بدوت أنّني أعقد الاجتماعات معهم عندما تأتي الأخبار بأنّ الهجوم الأميركي قد بدأ. قرّرنا أن أبقي على موعدي الصباحي مع قطر، وألغي بعدها محطّتيّ الاثنتين الأخيرتين وأعود إلى الوطن.

وهكذا كانت اجتماعاتي الأخيرة في هذه الرحلة بالدوحة في صباح اليوم التالي، مع وليّ العهد الأمير جاسم بن حمد خليفة آل ثاني ومع رئيس أركان القوّات المسلّحة. أكّد لي الرجلان أنّ قطر ستوفّر للولايات المتحدة التعاون العسكري الذي نريد. إلّا أنّني قلت لهما إنّ الحكومة الأميركية مستاءة من العداء لأميركا - والتعاطف مع الإرهابيّين - الذي يظهر بشكل روتيني على شاشة الجزيرة، المحطّة التلفزيونية التي تملكها الأسرة المالكة القطرية. على هذا، لم ألقَ أيّ جواب.

وبعد أن أرسلت اعتذاراً إلى البحرين والإمارات العربية المتحدة، قفلت راجعاً إلى واشنطن من الدوحة، بينما كانت طائرات ب - 1 وب - 2 وب - 52 واف - 14 واف 15 واف - 16 واف - 18، وصواريخ توماهوك قد بدأت تقصف أهدافاً في جميع أنحاء أفغانستان.

على مدى عدّة أسابيع كان رامزفيلد قلقاً من أن تبدو أعمالنا العسكرية الأوليّة بعد 9/11 ضعيفة. إذا لم توحِ جهودنا بالثقة، كما قال، فسنرسل إلى العالم إشارة - وبخاصة إلى البلدان الداعمة للإرهاب - أن الولايات المتحدة لا تزال غير جادّة في

تدمير الشبكات الإرهابية. أفاد تومي فرانكس مطمئناً بالإشارة إلى الكميات الهائلة من الأسلحة والسبل المتعدّدة المتاحة للقوّات الأميركية لاستخدامها وتسديدها. غير أنّ رامزفيلد لم يكن يرغب في الاستماع إلى ناحية ما نقوم به من جهد، بل كان يسأل عن النتائج: هل سيحقّق القصف شيئاً؟ هل سيؤذي فعلاً إمكانات القاعدة العملانية؟ هل سيحمل الأنظمة الحاكمة حول العالم على إعادة النظر في دعم الإرهاب أو في برامجها للحصول على أسلحة الدمار الشامل؟

كان فرانكس يقدّم تقريره اليومي عن الحرب في أفغانستان، عادة، بواسطة مداولة تلفونيّة مؤمنة كنت أشترك فيها مع رامزفيلد، وولفويتز، جيامباستياني، مايرز، بايس، ومساعد الوزير الخاص لورانس ديريتا. ثمّ يقوم رامزفيلد ومايرز بتلخيص تقرير فرانكس للرئيس في اجتماع مجلس الأمن القومي الذي كان ينعقد، في الغالب، يومياً. في الأيام الأولى للحرب كان رامزفيلد يعتقد أنّ التقارير الواردة من فرانكس غير مرضية تماماً.

حتّى أواخر القرن العشرين كانت المشكلة الكبرى في القصف الجوّي تتمثّل في دقة الإصابة. أمّا في زمن أفغانستان، فقد كانت هذه المشكلة قد تمّ حلّها إلى حدّ بعيد. وكما أظهرت حملات القصف إبّان «عاصفة الصحراء» سنة 1991 كان طيّارو سلاح الجو الأميركي والبحرية الأميركية يتمكّنون، بسبب التقدّم في التقنية الحربية، من إصابة الأهداف بثقة معقولة - وعلى مدى العقد اللاحق تقدّمت تلك القدرات بشكل مطرد. إنّ ما كان يقلق رامزفيلد هو أنّ أكثريّة الأهداف التي كنّا نقصفها لم تكن ذات قيمة تذكر. ولم يكن القصف يحثّ شركاءنا الأفغان، الذين كان لديهم ألوف الجنود على الأرض، على أن يشتبكوا مع العدوّ بصورة حاسمة.

كانت أكثرية أهدافنا الأولية في أفغانستان بنى تحتيّة للطالبان - مواقع ثابتة، وليس من الوحدات المسلّحة الجاهزة للدخول في المعركة. بعد ثلاثة أيّام من القصف أبلغنا فرانكس أنّ هناك عدّة أهداف عسكرية هامة للطالبان وضعت على قائمة ذلك اليوم لأهميّتها بالنسبة إلى عمليّات تحالف الشمال.

سأل رامزفيلد عن مدى التنسيق القائم بين هجماتنا وتحالف الشمال والقبائل الجنوبية المعارضة للطالبان. أجاب فرانكس «ليس جيداً جدّاً إلى الآن»، وأوضح أنّنا لن نتمكّن من تحسين تنسيقنا مع التحالف إلّا عندما يصبح لدينا قوّات عمليّات خاصة أميركية على الأرض حيث يمكن أن تعمل على مراقبة وتوجيه القصف الجوّي

والاستهداف بواسطة اللايزر وتزويد قاذفات القنابل المحلّقة في أجواء المعركة بكلّ تلك المعلومات. كما يمكنها أن تساعد على توجيه المؤن الإنسانية التي تُنزل من الجوّ. وكان فرانكس يتمهّل في إرسال هذه القوّات، كما شرح، حتّى تتّصل الـ«CIA» بالأفغانيّين - وتجري اتصالات شخصيّة مع القادة المحليّين، من خلال توزيع الأموال النقديّة وإنشاء روابط للاتصالات. «نريد وجود فرق الـ«CIA» المتخصّصة بالتخمينات على الأرض، فهي توجد في الداخل حيناً وفي الخارج أحياناً. إنّ أفرادها يستطيعون استعمال معرفتهم باللّغة لجمع المعلومات.

تقول: الـ«CIA» إنّها تعمل على إدخالهم ولكن ذلك يحتاج إلى وقت».

لم يكن لدى الـ«CIA» أي «شيء جاهز» في الجنوب، كما علق رامزفيلد. كان الوزير يتكلّم بهدوء ولكنّه كان قلقاً من خطر خسارة الولايات المتحدة لمصداقيّتها جرّاء أعمال غير فاعلة في أفغانستان. واقترح، على سبيل الوقاية، التحرّك ضدّ شبكات الإرهاب في مكان آخر. ردّ فرانكس أنّه يجب أن نعمل على إغلاق الملاذات الآمنة المحتملة بوجه أعضاء القاعدة والطالبان الهاربين من أفغانستان.

لم يكن أحد ينظر إلى عدم التقدّم ضدّ الطالبان على الأرض كما كان ينظر رامزفيلد. ففي اجتماعات حديثة للجنة النوّاب، سمعت ما طرح من خوف بأن يقوم تحالف الشمال بسحق الطالبان بسرعة زائدة عن الّلزوم. قام زلماي خليل زاد، من كوادر كوندوليزا رايس، مشكوراً، بإثارة هذه المسألة؛ وهو من مواليد أفغانستان، قدم إلى الولايات المتحدة كطالب في المرحلة الإعدادية بمقتضى برنامج تثقيفي أميركي في أواخر سنة 1960، تلقّى تعليمه الجامعي في لبنان وحصل على درجة دكتوراه من جامعة شيكاغو. بعد اجتياح السوفيات لأفغانستان سنة 1979، التحقت به عائلته في الولايات المتحدة. وهو الآن يخدم في إدارة بوش كأحد الخبراء الأساسيّين للحكومة الأميركية في الشؤون الأفغانية.

في اجتماع لجنة النوّاب في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2001، أثار خليل زاد السؤال: أين يجب على الولايات المتحدة أن تنصح محمد فهيم خان ورجاله في القيام بالهجوم: في كابول، غرب أفغانستان، أو في مكان آخر.

صرّح نائب وزير الخارجية، أرميتاج، بسرعة، أنّه يجب عليهم ألّا يحاولوا السيطرة على كابول. أفاد نائب مدير الـ«CIA»، جون ماكلولين أنّ عملاء الـ«CIA»

على الأرض كانوا يعملون على لجم مقاتلي تحالف الشمال. فإذا رفعوا علمهم فوق كابول، كان يعتقد أنّ ذلك سيطلق حرباً أهليّة مع البشتون. وبالرّغم من إقراره بأنّ اتصالات الـ«CIA» في الجنوب لم تكن على ما يرام، اقترح ماكلولين: «ربّما نستطيع دفع تحالف الشمال، إذا أزمع على الذهاب إلى كابول، أن يفعل ذلك بمعية بعض قبائل الجنوب الهامة التي تتألّف من البشتون».

أجاب بول وولفويتز - الذي كان يحضر عدداً غير قليل من اجتماعات النوّاب في تلك الفترة المبكرة - على تعليق ماكلولين بشأن جهود الـ«CIA» للجم تحالف الشمال. اقترح أنّه عوضاً عن محاولة لجم حلفائنا، يجب استعمال طرف آخر للدلالة على أنّنا لا نميّز بين فريق أفغاني وآخر. اقترح أن ننشئ قوّة دوليّة للحفاظ على حياد العاصمة (فكرة ستتبنّاها وزارة الخارجيّة فيما بعد). وسأل أيضاً إذا كان بالإمكان إقامة نوع من التوازن بين الفرقاء - لا إيقاف المجموعات ذات القدرات الأعلى بل توفير حوافز للجميع للقيام بما يقدرون عليه.

كانت المساعدة الإنسانية عنصراً في المخطّطات منذ البدء إذ أكّد عليها الرئيس بوش ورامزفيلد. بالنسبة إلى الحوافز، اقترحتُ أنّه يجب علينا التنبّه أن لا توزّع مساعداتنا الإنسانية لغايات تتنافى مع إستراتيجيّتنا. أردنا أن نكافئ المبادرة ونشجّع الجنوبيّين على القتال معنا، ولم نكن نريد لمساعداتنا أن تظهر وكأنّها تكافئ الأعمال التي لا تساعدنا، وذلك يمكن أن يحصل فيما إذا وضعنا المؤن والمساعدات في أيدي قادة يعملون لحساب الطالبان.

كان لقلق ماكلولين بشأن عدم معاداة البشتون قيمة لا بأس بها بالرّغم من أنّه قدم كبرهان على سلوك سياسي معيّن بدلاً من كونه تخميناً استخبارياً. كان من المفيد للـ«CIA» أن تروج فكرة الخطر من اندلاع حرب أهليّة، شمالية - جنوبية، في أفغانستان بعد الإطاحة بالطالبان.

إنّ ما كان يقلقني هو أنّ ماكلولين وزملاءه في الـ«CIA»، بالإضافة إلى أرميتاج، كانوا يعتبرون أنّ الجهد لإسقاط الطالبان سوف يستمرّ عبر فصل الشتاء - من غير أن يقلقهم ذلك. فقد كانت الـ«CIA» ترغب في إتاحة الوقت لها لكي تقيم روابط مع قبائل الجنوب، كما كانت وزارة الخارجية تودّ إعطاءها وقتاً أطول لتدريب تحالف الشمال وتسليحه. (في أحد الاجتماعات وصف باول تحالف الشمال بجيش من العالم الرابع،

ويتوجّب علينا أن نأخذ فصل الشتاء كله لتدريبهم إلى مستوى جيش من العالم الثالث كي يتمكّنوا حينذاك من تحدّي الطالبان).

وقد اعتبرتُ أنّ استسلام الولايات المتحدة لحملة غير جازمة وليس لها نهاية واضحة سيكون خطأً استراتيجيّاً كبيراً. فإذا لم يتحرّك تحالف الشمال في وقت قريب، فكرت في أنّه يجب علينا أن نحاول حثّهم على التحرّك قبل حلول الشتاء. وإذا لم نفلح في ذلك، وجب علينا أن نراجع مقاربتنا في الاتّكال على شركائنا الأفغان لإسقاط الطالبان. وأصبح واضحاً أنّ رامزفيلد وولفويتز ومايرز وبايس يشاركونني في الاعتقاد أنّه يجب علينا أن نحاول تعجيل الصراع في أفغانستان ولا نقبع في شتاء طويل دون حركة. في اجتماعات لجنة الرئيسيّين ومجلس الأمن القومي، انضمّ نائب الرئيس تشيني إلى رامزفيلد ومايرز في دعم الضغط للحصول على نتائج قبل فصل الشتاء.

عندما تكلّم ماكلولين عن كبح تحالف الشمال في اجتماع لجنة النوّاب في 9 أكتوبر/تشرين الأول، انحنى وولفويتز نحوي وعلّق همساً على المرّات المتعدّدة التي يقوم فيها موظّفو الـ«CIA» بإثارة جدل سياسي. كان لدى وولفويتز حساسيّة كبيرة لمسألة التفريق بين العمل السياسي والعمل الاستخباري، إذ إنّها تحتلّ، في الأساس، الفرق بين وصف حالة ما واستنباط طريقة للتعامل معها. وهذا التفريق ليس دائماً واضحاً، وبخاصّة عندما يقوم رجال الاستخبارات بالتنبؤ عن المستقبل. إنّ تقييم موظّف في الاستخبارات بأنّ سلوك طريق ما في العمل سيسفر عن فائدة كبيرة، مثلاً، يبدو وكأنّه نفس تقييم موظّف في السياسة لسلوك الطريق نفسه.

وكما هي الحال بالنسبة إلى صانعي السياسة في وزارة الخارجية والبنتاغون، غالباً ما يُظهر موظّفو الـ«CIA» تفضيلاتهم الخاصة لسياسات معيّنة. والبعض منّا، نحن «زبائن الـ«CIA»، كنّا نعتقد، عن قصد أم عن غير قصد، أنّ التقارير الاستخبارية الصادرة عن الوكالة كانت في بعض الأحيان، تظهر تحيّزاً مع أو ضد بعض السياسات. وكدارس للاستخبارات، دائرة معارف متجوّلة في بعض أجزاء هذا الحقل، وناقد صارم لمنظومة استخبارات هزيلة، لم يكن وولفويتز خجولاً في تحديه لنوعية المنتجات الاستخبارية. كان يفعل ذلك على الأقل منذ عهد إدارة فورد، ومن داخل الحكومة وخارجها وقد رأيته يفعل الشيء نفسه في عهد إدارة جورج دبليو بوش. ومع أنّ سلوكه كان دائماً احترافياً، وحتى لطيفاً في كثير من الأحيان، كان واضحاً من قصص الصحافة والإشاعات المعقولة أنّ موظّفي الاستخبارات وضعوه في خانة الأعداء.

وكما أقرّ وولفويتز، كان محلّلو الاستخبارات في الـ«CIA» (كما الناس في كلّ مكان) يقومون أحياناً بأعمال غير احترافية، مظهرين تحيزاً وأبحاثاً غير متقنة وافتراضات خاطئة وتناقضات داخلية وكتابات غير واضحة وغيرها من العيوب. وكانت إحدى المشاكل الشائعة دأب هؤلاء على إسناد تقديراتهم كلها إلى معلومات جمعت بواسطة طرق استخبارية مستبعدين المصادر العادية المتاحة وحتى الفطرة السليمة. ولذلك كانت بعض القصص المعاصرة، التي كتبها أكاديميّون وصحافيّون، عن إخفاق الاقتصاد السوفياتي أو عن المجاعة في الصين إبّان حكم ماو، أقرب إلى الواقع من تحليلات الـ«CIA». أمام مثل سجلّ تاريخي كهذا، لم يكن لدى الموظّف الرسمي بدٌّ إلّا أن يعاود تقييم التقديرات الاستخبارية من جديد.

غير أنّ التساؤل فيما يخصّ التحاليل الاستخبارية أثار استياءً، وبخاصة عندما اعتُبر المتسائلون خصوماً سياسيّين. غالباً ما كان يبدو أنّ موظّفي الاستخبارات يتّخذون مواقف تدلّ على اعتبارهم أنّ انتقاد المنتج الاستخباري ليس شرعيّاً بطريقة أو بأخرى - أي أنّه، بخلاف أي عمل آخر في الأقسام الحكومية، فإنّ التحليل الاستخباري لا يمكن أن يكون موضع مراجعة من قبل مستهلكي المنتج. وفي معرض دفاعهم عن أنفسهم كان موظّفو الاستخبارات غالباً ما يشنّون هجوماً مضاداً بالتأكيد أنّ منتقديهم ليسوا مهتمّين بمعرفة الحقيقة بل بالتلاعب بالاستخبارات لدعم سياساتهم الخاصّة. (قام أعضاء الكونغرس أحياناً بترديد هذه الاتهامات لأسباب سياسيّة). في أواخر التسعينات أبرزت مسألة تهديدات الصواريخ المحتملة للولايات المتحدة هذا النوع من النقاش، بعد أن نشرت لجنة تهديدات الصواريخ - التي أنشأها الكونغرس للتحقيق في هذا الأمر - تقريراً أربك الـ«CIA». كان يرأس اللجنة دونالد رامزفيلد وكان أحد أعضائها بول وولفويتز.

بالنسبة إلى موظّفي الحكومة المطّلعين - كزبائن استخبارات - كان تذمّرهم من نوعية المنتجات الاستخبارية شيئاً، ومحاولتهم تغيير هذه المنتجات لأسباب تتعلّق بصنع السياسة شيئاً آخر. كنّا رامزفيلد، وولفويتز وأنا، نتفهّم الفرق، ونعتبر أنّه من الخادع والمضرّ لأيّ كان أن يُسيّس الاستخبارات من داخل المجتمع الاستخباري وخارجه. لم نكن نوافق على أن يقوم موظّفو السياسة بعبور الخطّ الفاصل بين طرح التساؤل بشأن الاستخبارات وتحريف الاستخبارات. ولأسباب مشابهة لم نكن نوافق

أيضاً على «تأييد سياسات معيّنة من قبل موظّفي الاستخبارات». كنّا نعتقد أنّه من الخطأ أن يبتغي موظّفو الـ«CIA» الحفاظ على الحدّ الفاصل بين السياسة والاستخبارات ضد انتهاك السياسة للجانب الآخر فقط.

أوضح بول بيلار، وهو موظّف قديم في الـ«CIA»، المشكلة، بصدق غير مقصود على ما يبدو، في مقالة نشرها في مجلّة «فورين أفيرز» سنة 2006 (بعد وقت قليل من تقاعده من الحكومة). يدّعي في هذا المقال أنّ «المجتمع الاستخباري. . . يقْصر حكمه على ما يحصل الآن أو على ما يمكن أن يحصل في الخارج، ويتجنّب الحكم بشأن السياسة التي يجب أن تتبعها أميركا كردّ على ذلك». غير أنّه يلاحظ، وفي المقال نفسه، «إذا كان لمجموع التحاليل الاستخبارية الرسمية المتعلّقة بالسياسة في العراق أي معنى ضمني، فذلك المعنى كان يصبّ في خانة تجنّب الحرب على العراق. هل هذا تناقض؟ يقول في الواقع إنّ التمييز بين أحكام السياسة وأحكام الاستخبارات غالباً ما يكون غير واضح المعالم، بخاصّة لأنّ التقديرات المستقبليّة المبنيّة على التحليل ربما كان لها تأثيرات حتّى ولو لم يُعبَّر عنها بشكل واضح. ولكن أهميّة التمييز تظلّ موجودة. . . من المهم أن لا يقوم مجتمع الاستخبارات بتأييد سياسة معيّنة خصوصاً بشكل علني»، ولكن ما القول في تأييد مستتر في زيّ تحليل موضوعي؟ يبدو أنّ بيلار لا يريد شجبه. إنّه يريد القول إنّ لمحلّلي الاستخبارات أن يؤيّدوا سياسة معيّنة - شرط ألّا يفعلوا ذلك علناً.

عندما أطلعت رامزفيلد على المعلومات المتعلّقة باجتماع 11 أكتوبر/تشرين الأول 2001 للجنة الأساسيّين بشأن أفغانستان، اقترحت أن يقوم الأساسيّون بمراجعة أهداف الحكومة الأميركية. اعتقدت أنّه من المفيد إيضاح، مثلاً، أنّ من أهمّ أهداف الإطاحة بالطالبان أن «نجعل منهم مثالاً» لدولة تدعم الإرهاب؛ كما يشرح ذلك لماذا عمليتنا تتصف بالسرعة والإلحاح: كنّا نريد زعزعة شبكة الإرهاب الدولية - لكي نهزّ المنظومة - بأكبر قدر ممكن من القوّة والسرعة. ويمكن لمثل هذا الإنجاز القاطع أن يكون المفتاح لإحباط أيّ هجوم إرهابيّ ضدّنا. كما يمكن له أن يتيح لنا الوقت لاتخاذ خطوات أخرى - هجوميّة ودفاعية - لحماية الولايات المتحدة. ولو كان الهدف معاقبة الطالبان فقط لكانت السرعة في معاقبتهم أقل أهميّة بكثير.

كنت أعتقد أنّه من غير الواقعي أن أقترح - كما فعل أرميتاج وماكلولين - أنّه علينا

تخفيف اندفاع تحالف الشمال في انتظار الأحوال المؤاتية في كابول. اقترحت على رامزفيلد أنّ بإمكانه انتهاز اجتماع لجنة الأساسيّين القادمة لتحذير زملائه من التفكير أنّه بإمكاننا أن ندوزن الحرب. كان لقادة تحالف الشمال آراؤهم الخاصّة في كيفيّة المتابعة. وكان لدينا تأثير ولكن ليس بالضرورة سيطرة. لذلك فالحصول على اتفاق على وسع الحكومة سيساعد على معرفة ما هو ليس هدفاً لنا: «خلق أفغان مستقرّة بعد الطالبان هدف جيّد، ولكنّه ليس بالضرورة ضمن إمكانيّات الولايات المتحدة»، كما كتبت، «لا يجوز للولايات المتحدة أن تتيح للقلق على الاستقرار أن يقوض الجهود الأميركية للإطاحة بقيادة الطالبان». ولكن يجب «أن نسهل الاستيلاء، قبل حلول الشتاء إذا أمكن، على المدن الرئيسيّة - مزار الشريف، هيرات وكابول». وقد استعنت بملاحظات وولفويتز، أرميتاج وماكلولين في اجتماع 9 أكتوبر/تشرين الأول للجنة النوّاب: فيما نتوقع الاستيلاء على كابول من قبل قوّات تحالف الشمال يجب على الولايات المتحدة «أن تحاول اتخاذ التدابير اللازمة لإدارة المدينة بواسطة فريق دوليّ يزيل خوف البشتون من سيطرة تحالف الشمال المؤلّف من قبائل الطاجيك والأوزبك. ويمكن لهذا الفريق الدولي أن يتركز على الأمم المتحدة أو على مجموعة خاصّة من بلدان متبرّعة كتركيا والأردن ومصر وغيرها من بلدان الناتو (باستثناء الولايات المتحدة)».

وقد أضفتُ العبارة «ليس نحن» لأنّ رامزفيلد كان يعتقد أنّ على شركائنا في التحالف أن يقوموا بإدارة عملية كابول. ففي رأيه كانت العسكرية الأميركية منشغلة تماماً ويجب الاحتفاظ بها للقيام بالعمليّات التي لا يستطيع شركاؤنا أو لا يريدون القيام بها. لاحظ رامزفيلد أيضاً أنّ الدول الأخرى كانت تساهم بكميّات أقل عندما نشارك في مشروع، تاركين عبئاً أكبر على عاتق العم سام. وقد تمكّن لاحقاً من إقناع مجلس الأمن القومي برأيه هذا.

وأخيراً، أوصيت بأنّ نطمئن البشتون بأنّ «بناء الدول» لا يشكّل أهمّ أهدافنا الإستراتيجيّة. كان لعبارة «بناء الدول» مدلولاً بالياً. ففي الحملة الانتخابية لسنة 2000، انتقد بوش سياسات إدارة كلينتون في البوسنة سنة 1996 وكوسوفو سنة 1999 التي وضعت فعلياً هذين البلدين تحت وصاية المجتمع الدولي لمدة طويلة. وقد تورّطت أعداد كبيرة من قوّات الولايات المتحدة وغيرها من القوات الخارجية، ولأعوام طويلة،

في هذين البلدين. كان البناء المدني بطيئاً، وغير كاف، يدير معظمه الأجانب وليس الأهالي المحليّين. وعندما فاتح رامزفيلد حلفاءنا الأوروبيّين بشأن تخفيض الحضور الأميركي هناك، حذّروا من أنّ عملاً كهذا سيتسبّب بانهيار جماعي: بعد سنوات من قيام القوّات الأميركية بالمساعدة على إنقاذ المسلمين الضحايا في تلك المناطق، لم يتم إنشاء حكومة مدنيّة في أيّ من المكانين المشار إليهما. لم نرد أن يعتقد الأفغان أنّنا سنفعل الشيء نفسه في بلدهم.

المقاربة الأفضل هي في تشجيع وتمكين المؤسّسات المحليّة بأن تقوم بالبناء. كان هذا تفكيري منذ سنة 1995 عندما خدمت كمستشار قانوني وسياسي للبوسنيّين المسلمين في محادثات دايتون للسلام. وكان التركيز في مهمّتي حينذاك على الحاجة لتأمين قدرة بوليسيّة كافية وتدريب الشرطة لكي لا تؤول مهمة حفظ السلام إلى وحدات عسكرية أجنبية تعيق نشوء حكم محلّي.

وعندما يذهب حكم الطالبان سيكون على الولايات المتحدة، بالطبع، أن تساعد على وضع حكومة أفغانية على أسس مستقرّة - ليس أقلّه لكي تحفظ أفغانستان من العودة إلى وضعها السابق كملاذ آمن للإرهاب. إنّ رفض فكرة «بناء الأمم» لا يعني التخلّي عن مسؤوليّاتنا نحو أفغانستان ما بعد الطالبان. كان يعني أنّنا ننوي لعب دور داعم مع إبقاء الأفغانيّين في المقدّمة. لاحظ رامزفيلد مراراً، بازدراء، أنّ الأميركيّين خلّصوا شعوباً من العدوان والاضطهاد - فقط ليخلقوا بلداناً تابعة ضعيفة تعتمد على المساعدات الخارجية. كان مرادنا أن نتحاشى مثل تلك البلدان التابعة.

كنّا لا نزال نجابه في أفغانستان مسألة تشجيع تحالف الشمال لكي يتحرّك ضدّ مزار الشريف في الشمال أو ضدّ كابول في الوسط الشرقي. لم يكن رامزفيلد مهتمّاً بجعل واشنطن تختار الأهداف. كان يريد من فرانكس وتينيت أن يقرّرا كيف يمكن حثّ القبائل الأفغانية الصديقة على القيام بعمليّات ضدّ العدوّ. كان يعتقد أنّ المقاتلين الأفغانيّين يتحلّون بروح عالية وبنجاح محتمل أكثر من غيرهم وأنّهم هم الذين يجب علينا أن نركّز عليهم وندعمهم. لم يكن التحدّي في أن نقرّر، نحن الأميركيّين، أيّة مدينة نريد أن تسقط أولاً، ولكن في أن نحثّ شركاءنا الأفغان على القيام بعمل ذي معنى، وفي القريب العاجل.

كان لدى الحكومة الأميركية وسائل عديدة لتحريض الأفغانيّين: إرسال رسائل

(تعرف في كثير من الأحيان «بعمليّات معلوماتية») بتأمين دعم جوّي للعمليّات الأفغانية الأرضيّة، وبتقديم المال والأعتدة الحربية والمساعدات الإنسانية. بالنسبة «للعمليّات المعلوماتية» كان رامزفيلد قلقاً من أنّ CENTCOM لم تكن تفهم الرسائل بشكل صحيح. كان البنتاغون قد تأذّى من الارتباك الحاصل من تسمية أعمالنا الحربية لما بعد 9/11 بِـ «عمليّة العدالة اللامتناهية»: اشتكى المسلمون من العبارة لكونها مسيئة إذ إنّ «العدالة اللامتناهية» تخصّ الله وحده. (أعيد بسرعة تسمية الحملة عمليّة الحرية الثابتة). كان رامزفيلد يعرف أنّ الرسائل الخاطئة يمكن أن يكون لها تداعيات استراتيجيّة. إذا أنتجت العسكرية الأميركية عدواناً أو عملاً جنونياً وظهر على شبكة محطّات تلفزيونية أو على الصفحة الأولى لصحيفة يوميّة، فقد يمكنه أن يسيء لنا حول العالم - ولا يتمّم هدفه.

حتّى قبل أن تبدأ عمليّات القصف الأميركية، كان رامزفيلد قد عقد العزم على الإشراف على عمليّات الإعلام العائدة لوزارة الدفاع. في 28 سبتمبر/ أيلول أعطى إلى فرانكس تعليمات بأن يحرّر معي الأفكار الرئيسيّة لإذاعات راديو CENTCOM. في اجتماع الطاولة المستديرة في 1 أكتوبر/ تشرين الأول قال لي رامزفيلد أن أراجع الوريقات التي كان فرانكس يخطّط لإنزالها بالآلاف فوق أفغانستان. عندما بدأنا، موظّفيّ وأنا، بمراجعة هذه المواد، اكتشفنا بعض المشاكل القليلة. استُعمل في إحدى تلك الوريقات خطوط بيانيّة يمكن أن تفسّر بأنّها عدائيّة نحو المسلمين عموماً (لا نحو الطالبان فقط). وكانت وريقة أخرى تُفهم فقط من قبل أشخاص يعرفون برجي مركزي التجارة العالمي ومعظم الأفغانيّين لا يعرفونهما. وفي وريقة ثالثة ظهرت عائلة أفغانية تتناول الطعام من رزمة تحتوي على طعام قمنا نحن بتوزيعه - ولكن عمامة الأب كانت باللّون الأسود. وكان ذلك رمز للطالبان يعرفه الجميع في أفغانستان. قمنا بإعادة صنع الوريقات.

في وقت لاحق، عندما أعلن فرانكس أنّ «كوماندو سولو»، وهي إذاعة تبثُّ من على متن طائرة، سوف تبدأ بثّ رسائلها باتجاه أفغانستان، قال له رامزفيلد: «أريد أن أرى نسخة من البرنامج المذاع». كان فرانكس مغتاظاً من تلك المراقبة، وقد احتجّ مراراً بأنّ «لجنة السياسة» تصرّ على تحرير مواد «العمليّات المعلوماتيّة» التي يذيعها. ولكن بما أنّ التعقّل هو الجزء الأفضل من الشجاعة، فقد رأى أن لا يتذمّر من الوزير الذي - كما يعلم - كان هو الذي يصرّ.

في الإثني عشر يوماً بين بدء «عمليّة الحريّة الثابتة» في 7 أكتوبر/ تشرين الأول وإدخال أول دزينة من القوّات البريّة الأميركية، تضاعف إحباط رامزفيلد. كان يفترض بحملة القصف أن تحثّ المقاتلين الأفغان على إحراز أراض من الطالبان، ولكن ذلك لم يتمّ، فثمّة شيء ما لا يعمل كما يجب. اشتكى قواد من تحالف الشمال إلى الصحافة بأنّ ضرباتنا الجويّة لم تكن مؤثّرة. وعد فرانكس بالتحسّن عندما يتمكّن من وضع «قوّات للعمليّات الخاصة» على الأرض مع شركائنا الأفغان، ولو بأعداد قليلة، إذ يمكن لهذه القوّات أن تحدث فرقاً في تأثير قصفنا الجوّي في القتال الدائر على الأرض. ولكن إدخال فرق القبعات الخضر تأخّر بينما فرانكس ينتظر اتصال الـ «CIA» بقادة تحالف الشمال. وكان عملاء الـ «CIA» يواجهون مشاكل لوجيستية في الدخول إلى أفغانستان.

في الدعوة إلى مؤتمرنا الصباحي في 15 أكتوبر/ تشرين الأول، أطلق فرانكس سلسلة من الملاحظات أزعجت الوزير. بدايةً، ذكر أنّ «البعض يقول إنّنا لا نريد أن تسقط كابول بعد» - وكان يبدو أنّه يقبل هذه الوضعية كسياسة قائمة. كان المرء يكاد يسمع أجراس إنذار سلسلة القيادة تقرع في رأس رامزفيلد. سأل، «من الذي يقول لك إنّه لا يتوجّب علينا أن نأخذ كابول؟». أجاب فرانكس ببعض المراوغة أنّ رجال الـ «CIA» كانوا «يتناقشون فيما إذا كان تحالف الشمال يبغي أن يتحرّك ضدّ كابول». كانت نبرة الجنرال تظهر جليّاً أنّ إحباط رامزفيلد يقابله إحباط من الجهة الثانية.

قال فرانكس إنّ الكتيبة الأولى من قوّات العمليّات الخاصة - فريق من اثني عشر رجلاً - لن يدخل قبل يومين (في الواقع لم يدخلوا حتّى 19 أكتوبر). سيتّصل الفريق بعملاء الـ «CIA» وبقائد تحالف الشمال الأوزبكي، عبد الرشيد دوستم. وسيمضي يوم آخر قبل أن تدخل الكتيبة الثانية، المؤلّفة من اثني عشر رجلاً، إلى أفغانستان، ويوم آخر قبل أن تدخل الكتيبة الثالثة. ذكر فرانكس مراراً أنّه لا يتمكّن من إدخال فريق من قوّات العمليّات الخاصة قبل دخول الـ «CIA» لتمهيد السبيل. كان رامزفيلد غاضباً من هذا السلوك، وقد أعلن لاحقاً أنّه لا مبرّر لأن لا تتمكّن وزارة الدفاع من استخدام قوّاتها العديدة والمكلفة قبل أن تقوم الـ «CIA» بمصافحة بعض الأيدي.

بعد وقت قليل من تلك الدعوة، أمرني رامزفيلد بأن أبدأ بمراجعة استراتيجيّتنا الأفغانية التي اعتبرت أنّ عدداً قليلاً من القوّات الأميركية سيتمكّن من دعم تحالف

شمال مقدام ومغامر. هل علينا النظر في إمكانية إرسال عدد أكبر من القوّات الأميركية البريّة إلى أفغانستان؟ اقترح أنه «ربما أردنا أن نضع قوّات خاصة مع القبائل الجنوبية ونأخذ على عاتقنا المسؤولية من الـ«CIA». كان منزعجاً من أنّه لم يتبادر إلى ذهن فرانكس أن يقترح ذلك. وطلب الوزير منّي أيضاً أن أصوغ رسائل إلى الولايات المتحدة لكي تنقلها إلى القبائل الأفغانية. لم يكن موافقاً على الرسائل - مثلاً تلك التي تحثّ على التحفّظ - التي توزّع حالياً من قبل عملاء الـ«CIA» على الأرض، والذين كانوا الأميركيّين الوحيدين في البلاد حينذاك.

تشاورت مع وولفويتز والجنرال بايس الليوتونانت جنرال غريغ نيوبولد (البحرية الأميركية) ومدير عمليّات هيئة الأركان المشتركة. بعيد الساعة العاشرة مساءً أنهينا صوغ مسودة ورقة عنوانها «الإستراتيجيّة العسكرية في أفغانستان». وجهت للقبائل الجنوبية ثلاث رسائل: يجب عليهم أن ينضموا إلينا ليوازنوا تأثير تحالف الشمال، إنّنا مستعدّون أن نمنحهم الدّعم نفسه الذي نمنحه إلى الشمال، وكنّا أيضاً «ملتزمين بالحفاظ على كابول عاصمة لجميع الأفغانيّين، وليس مدينة يسيطر عليها تحالف الشمال».

كانت الرسالة إلى القبائل الشمالية، أكثر تفصيلاً. أولاً، وقبل كلّ شيء، قلنا لهم إنّ الوقت قد حان للبدء بمهاجمة الطالبان والقاعدة. سنقوم بتنسيق ضرباتنا الجويّة مع تحرّكاتهم البريّة، بالإضافة إلى تقديم الذخيرة والمؤن والطعام، كما قدّمنا أيضاً كميّة أكبر من النصائح العامّة بشأن إدارة الحرب:

من المهم جدّاً أن تتصرّف قوّاتكم بشكل إنساني ومهني في تعاملها مع السكّان المدنيّين. الأعمال الوحشيّة تضرّ بقضيّتكم. دعمنا لكم يتوقّف على تعاملكم الحازم مع مخالفات التصرّف المهني.

يجب أن يتقرّر مستقبل كابول بواسطة عملية سياسية لا بأعمال عسكرية فقط. ننتظر منكم أن تعلنوا، في أقرب وقت ممكن، أنّ هدفكم ليس إقامة سلطان فوق البلد برمته، ولكن في العمل على بدء عملية سياسيّة تمثّل مصالح الشعب الأفغاني بأسره.

إنّنا نرتئي نوعاً من التسوية الأمنية الدولية لكابول... نرتئي قوّة ذات قدرات عالية لحفظ السلام مؤلّفة من حلفائنا الأوروبيّين، ومن العالم الإسلامي وغيرهما من أجل حفظ الأمن في كابول حتّى قيام الاستقرار التام.

ننتظر أن نتشاور معكم بشأن خططكم في الزحف على كابول. قد يكون من المستحسن تشجيع الطالبان على تسليم المدينة دون أن تقوم قوّاتكم باحتلالها بالقوّة، ربّما بتطويق المدينة وإدخال قوّة قادرة على حفظ السلام.

بالرّغم من شدّة حساسيّتنا تجاه آراء البشتون بشأن كابول، لم نرَ سبباً للطلب من تحالف الشمال أن «يكبحوا» أنفسهم في الوقت الذي كنّا نحاول حملهم على البدء بالهجوم.

في تعليقاته في اجتماعات الوكالات، أوضح نائب الرئيس، ديك تشيني، أنّه يشارك في الإحساس بالعجلة بشأن الحصول على نتائج حاسمة قبل حلول الشتاء. ولكن ظهر أن ليس باول ولا تينيت كان موافقاً، لذلك قرّرنا أن نشرح المسألة في ورقتنا الخاصّة بالإستراتيجيّة:

- إنّ هزيمة مبكرة للطالبان والقاعدة ستجعل من الصعب عليهما القيام بعمليّات إرهابيّة إضافية.
- تقديم الطالبان كمثل يزيد من قدرتنا على التأثير في البلدان الداعمة للإرهاب.
- سوف تقوم، بدون شكّ، حركة ديبلوماسيّة كثيفة عندما يخفّف الشتاء وتيرة العمليّات العسكرية. ويجب أن تعمل تلك الديبلوماسيّة على خلفيّة نجاحات للولايات المتحدة.
- النّجاح سيبني ثقة الولايات المتحدة الشعبية للعمل في مسارح الأحداث الأخرى.
- النّجاح المبكر سيحافظ على دعم أعضاء الاتحاد الهامّين، أمّا القتال المطوّل فربّما أنتج العكس.

وشدّدنا أيضاً على أنّ هدفاً من أهدافنا العسكرية في أفغانستان هو جمع استخبارات على الأرض ربّما تساعدنا على تشتيت عمليّات إرهابية حول العالم. وكان ذلك سبباً إضافياً للعجلة.

من مجلس الأمن القومي إلى لجنتي الرئاسيّين والنوّاب نزولاً إلى المستويات الدنيا في الحكومة الأميركية، كان النقاش على تحديد خطى الحرب يحتدم في تلك الأسابيع الباكرة. كانت مسائل مثل إدارة التحالف والمساعدة الإنسانية والشؤون العامّة وإذا ما

كان يجب التوقّف عن القصف خلال شهر رمضان تُقلّب مراراً وتكراراً لساعات طويلة. في أعقاب جلسة طويلة للنوّاب اقترح مساعد أبي زيد، الميجور جنرال المرح مايكل دان (سلاح الجو الأميركي) أن يطلق اسم «عمليّة اجتماع لامتناهٍ» على الحرب.

ازداد الإحباط المتبادل بين رامزفيلد وفرانكس في تلك الأسابيع الأولى البطيئة من الحرب. بدا أنّ الجنرال كان يأخذ توجيهات دون تمحيص منه من مستشاريه في الـ«CIA» بشأن مسائل كان رامزفيلد يعتقد أنّه يجب حلّها ضمن سلسلة القيادة. كان خبير من الـ«CIA» في شؤون أفغانستان قد اقترح في وقت مبكر أنّه على طائراتنا أن تقصف لبضعة أيّام ثمّ تتوقّف. وافق فرانكس على الاقتراح، إلى أن وصفه رامزفيلد بنفحة من استراتيجيّتنا الفاشلة «الردّ التدريجي» في فيتنام. إنّ فشل فرانكس بالتشكيك في الحاجة إلى «هل أستطيع يا أمّي» بالنسبة إلى الـ«CIA» قبل إدخال القبعات الخضر إلى أفغانستان، كان يعتمل غيظاً في صدر الوزير، الذي كان يعتبر هذا التردّد «خللاً في قدرتنا». وقد ناصر فرانكس رأي الـ«CIA» القائل: المزار وليس كابول، بالرّغم من أنّ رامزفيلد وولفويتز أجمعا على أنّه من الأفضل العمل على المزار وكابول معاً.

كان فرانكس مزاجياً، حتّى في الأيام الطيّبة. ومع عدم ورود أخبار مفرحة من أرض المعركة في أفغانستان، ورامزفيلد يسأل كلّ بضع ساعات عما إذا تمكّنا من إدخال قوّاتنا العسكرية إلى البلاد، طفح كيل الجنرال. في 17 أكتوبر/تشرين الأول فشل الإدخال الموعود للكتيبة الأولى من قوّات العمليّات الخاصة بسبب سوء الأحوال الجويّة. وبعدها، في الدعوة إلى مؤتمر ذلك النهار، وبّخ رامزفيلد فرانكس بشأن سلسلة القيادة: «إنّه من الواضح لك وللجميع أنّ دائرة الدفاع هي التي تتولّى إدارة الحرب. أنت مسؤول وأنا مسؤول ودوائر أخرى تطرح أسئلة، ولكنّنا نحن جميعاً نتّخذ القرارات، صحيح؟».

«صحيح» أجاب فرانكس بصوت مهذّب. في كتابه، يقول فرانكس إنّ غضبه في ذلك الوقت، تماماً قبل أن يتمكّن أول فريق من قوّات العمليّات الخاصة من الدخول في 19 أكتوبر/تشرين الأول، أكرهه على الاتصال بالوزير ليقول له «يظهر أنّه لم يعد لك ثقة بي» وليقترح أن يقوم «بتعيين قائد آخر».

ولكن رامزفيلد لم يكن يرغب في صرف فرانكس ولا في التخلّي عن استراتيجيّتنا، بل كان يريد من القائد الحالي أن يبحث عن الإرشاد الاستراتيجي حيث يفترض فيه أن

يبحث (أي رامزفيلد نفسه، وليس موظفي الـ«CIA» أو وزارة الخارجية)، وأن يرى الصورة الكبرى ويفكر بجرأة أكبر. كان يريد من فرانكس أن يكون خلّاقاً وسريع التحرّك في تنفيذ الاستراتيجية القائمة. كان رامزفيلد قليل الصبر وفظّاً لا متقلّباً أو أحمق. احتفظ فرانكس بوظيفته.

كان الرئيس بوش، في غضون ذلك، يسأل دوماً عن عمليّات الإغاثة الأميركية في أفغانستان. كان يريد لشحناتنا من الطعام وغيرها من المساعدات أن تُظهر للأفغانيين أنّ نيات الولايات المتحدة نحوهم حسنة الغاية بالرغم من أننا نحارب حكومتهم.

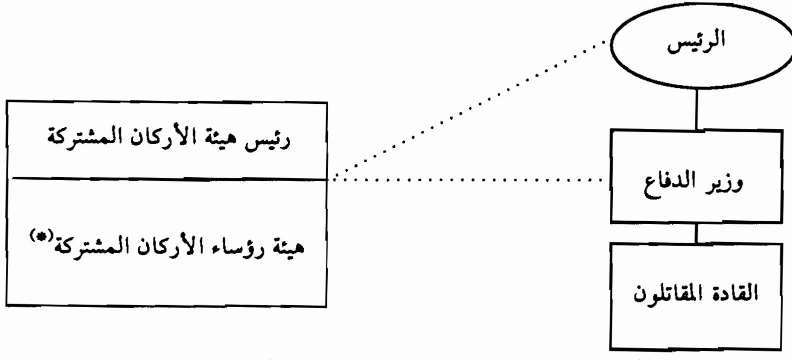
أفاد جو كولينز نائب مساعد وزير الدفاع الذي كان يلاحق هذه العمليات أن الجهود التي نبذلها في سبيل المساعدة كانت ذات وجهين. خلال الأسبوعين الأولين من عمليّة الحرية الثابتة، أنزلت CENTCOM 150,000 حصة طعام، أكثرها في مناطق تحالف الشمال. وتم تنسيق غير مسبوق بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ومكاتب الأمم المتحدة. ولكن حظّنا ظلّ متعثّراً من ناحية المحاولات الخلّاقة «لتعزيز أهداف الحملة أو تحسين الدعم لأصدقائنا».

اعتقدت، كجميع زملائي في وزارة الدفاع، أنه يجب توزيع الطعام وغيره من المساعدات الإنسانية من أجل دعم جهودنا العامة في أفغانستان. غير أن بعض الموظفين في الوكالة الأميركية للتطوير الدولي، في وزارة الخارجية، يعارضون أي محاولة لتسخيرها من أجل خدمة أغراض الإدارة الاستراتيجيّة. فهم يعتقدون أنّ فعاليّتهم الخاصّة، بما فيها علاقاتهم الجيّدة مع المنظمات الدولية غير الحكومية، تعتمد على طبيعة عملهم غير المغرضة.

قال هادلي للجنة النوّاب إن المسألة ليست سهلة. وقال إن إحدى القواعد الأساسية لدى الرئيس بوش هي «نحن لا نستعمل الطعام كسلاح». كنا نقدّم المال إلى المنظمات الإنسانية الدولية، وهي تقرّر أين يكمن العوز. وكان من حقنا أن نتأكد أن لا يستولي الطالبان على طعامنا، وإذا ما انتقلت قوات أفغانية إلى صفوفنا فسيكون لنا مصلحة في تموينها. غير أن التوفيق بين كل هذه النقاط كان أمراً شائكاً، كما قال هادلي. وقد علّق وولفويتز بأن الطالبان استعملوا الطعام كسلاح: كانوا بالفعل يجوّعون مناطق البلاد حيث يوجد دعم لتحالف الشمال.

إنّ سلسلة القيادة للعمليات العسكرية واضحة تماماً من الوجهة القانونية: الرئيس

ووزير الدفاع هما المدنيان - الإثنان فقط - اللذان يستطيعان إصدار الأوامر إلى القوات العسكرية الأميركية. بالنسبة إلى العمليات (بالمعارضة مع التدريب) تجري السلسلة بدءاً منهما ورأساً إلى الجنرال أو الأميرال ذي الأربع نجوم على رأس كل واحدة من



الرسم رقم 2. سلسلة القيادة للعمليات العسكرية.

القيادات المقاتلة - مثلاً، CENTCOM، قيادة الباسيفيك، أو قيادة العمليات الخاصة. وهؤلاء القادة المقاتلون مسؤولون عن التخطيط للحروب والقتال الفعلي فيها - وبالتأكيد، عن تخطيط وتنفيذ جميع العمليات العسكرية بما فيها الإغاثة الإنسانية وإعادة التعمير. (يظهر الموظفون في سلسلة القيادة العملانية منقّطين في المخطّط رقم 2).

رئيس هيئة الأركان المشتركة، ونائب الرئيس ورؤساء القوّات المسلحة (أعلى ضباط عسكريين في الجيش والأسطول والبحرية وسلاح الجو) ليسوا في سلسلة القيادة للعمليات. مهمّة رئيس هيئة الأركان المشتركة هي تقديم النصح للرئيس ولوزير الدفاع ولمجلس الأمن القومي - وليس قيادة قوات في المعركة. بدلاً من إدارة عمليات عسكرية، رؤساء القوات المسلّحة مسؤولون عن التجنيد والتدريب والتجهيز.

- رؤساء هيئة الأركان المشتركة هم الرئيس، نائب الرئيس، الرؤساء العسكريون لكل من شعب القوّات المسلّحة الأربعة: الجيش، الأسطول، البحرية وسلاح الجو. كل شعبة لها أيضاً رئيس مدني - سكرتير الجيش والأسطول وسلاح الجو. (كل من الأسطول والبحرية ملحق بسكرتير الأسطول) إنّ رؤساء الأركان وسكرتيري الشعب ليسوا في سلسلة القيادة للعمليات العسكرية (الخط المتقطع يدلّ على علاقة استشارية وليس على علاقة هرمية).

لدى تفكيره عبر الاستشارات العسكرية، يعتمد الرئيس على رؤساء الأركان الذين يجتمعون كلجنة تعرف بهيئة الأركان المشتركة. يجوز للرئيس أن يوجّه القادة كي يقوموا بالتخطيط وأن يزوّدهم بالنّصح، ولكن لا يجوز له أن يأمر بتنفيذ خطّة.

لا يوجد أحد في مكتب وزير الدفاع، أدنى رتبة من الوزير، مشمولاً في سلسلة القيادة، ولا حتّى نائب الوزير[1] ناهيك عن وكلاء الوزارة. وفيما يخصّ العمليات العسكرية، مهمتي أنا - وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسة - هي مهمة استشاريّة وليس إشرافية. لا يجيز القانون لأي وكيل وزارة أن يأمر أيّاً كان في أية قيادة قتالية بأن يفعل شيئاً. كان بإمكاني أن أؤثّر في التخطيط العسكري أو في العمليات العسكرية بطريقتين: بإقناع الوزير أن يقول لقائد مقاتل أن يفعل شيئاً، أو بإقناع شخص في قيادة قتالية بفكرة ما، فيتبنّاها بملء إرادته لأنّه يعتقد أنها فكرة صائبة.

بقدر ما هي واضحة في القانون، فإن عبارة «سلسلة القيادة» يمكن أن تكون مضلّلة. فهي توحي، خطأً، أن ضبّاطاً في أعلى السلسلة يستطيعون تحويل أفكارهم إلى أعمال بواسطة «القيادة» فقط. غير أن وزير الدفاع الذي يريد لأفكاره الاستراتيجية أن تتحقّق في خطط عسكرية، يتوجب عليه أن يفعل أكثر من مجرد إصدار أمر. يجب عليه أن يُعلم ويُقنع ويرعى ويراقب.

وزير الدفاع متصل مباشرة بالقادة المقاتلين في سلسلة القيادة، ويستطيع أن يتّصل بهم مباشرة، من رجل لرجل إذا أراد. ولكن هناك فائدة كبيرة في السماح للرئيس وموظفيه أن يشاركوا في هذه الاتصالات ويقدّموا المشورة والنّصح لجميع الفرقاء فيما يخصّ المادة والأسلوب. كان رامزفيلد يحرص على إشراك إمّا مايرز وإمّا بايس، وإمّا الاثنين معاً، فرضياً، في كل تبادل له مع قادته.

من الصّعب أن يقوم رئيس مدني بتحريك قائد عسكري لهذه الجهة أو لتلك في حالة معيّنة. فليس هناك صيغة حسابية تعلم وزير الدفاع أو الرئيس على وجه الدقّة أين ينتهي الإشراف الإستراتيجي وتبدأ الإدارة المجهريّة غير اللائقة للعمليّات العسكرية. تصارع رامزفيلد بشدّة مع هذه المشكلة. لقد كان، بدون شكّ إستراتيجيّاً قويّ الإرادة.

(1) يجوز لنائب الوزير أن يعمل في سلسلة القيادة عندما يكون قائماً بمهام الوزير إبان غيابه أو عندما يفوّضه الوزير خصّيصاً ليفعل ذلك. إلا أن مركزه كنائب للرئيس لا يخوّله فعلياً أن يصدر أمراً عسكرياً.

ولكن فلسفته في شأن الستراتيجيا، التي تحترم حكم الآخرين الموجودين على المسرح، وغريزته في حماية نفسه سياسيّاً، جعلتاه يحجم عن نقض أحكام رؤساء التنفيذ العملانيّين. (إذا كان قد سبق أن فشل في تكوينها).

كان لرامزفيلد أساليب تقنيّة فعّالة على العموم في تحقيق التوافق بالرّغم من أنّها ربّما تكون مرهقة للقادة. كان يصرف الكثير من الوقت يناقش بعض المفاهيم معهم وكثيراً ما كان يستجيب لطروحات جديدة - وبخاصة الخطط الحربية - بسؤاله (بطريقته الخاصة) أن يعلم ما هي «الافتراضات الأساسيّة» التي بنيت عليها. هناك افتراض هامّ بالنسبة إلى المخطِّط العسكري وهو التوقّع، في حالة عدم نفاذ خطّته، أن تتطلّب تلك الخطّة تغييراً جذرياً في بنودها. مثلاً، في أفغانستان كان الافتراض الهام أن يقوم تحالف الشمال بالاستيلاء على أراض للطالبان والقاعدة بعد أن تكون الولايات المتحدة قد جهّزته بالمؤونة والدّعم الجوّي.

كان رامزفيلد يرفض افتراضات تكون عبارة عن تنبّؤات دقيقة. لم يكن يعتقد أنّ أيّاً كان يمكنه التنبّؤ بالمستقبل بصرف النظر عن كميّة الاستخبارات المتوافرة. وكمحافظ في مجال الفلسفة، كان يعتبر حتميّة الخطأ في الشؤون الإنسانية إحدى وقائع هذا العالم. بالرّغم من مهابته فعليّاً، كان في المبدأ يحبّذ التواضع الفكري - له ولغيره.

بالطّبع، لا شيء من ذلك يعني أنّ رامزفيلد كان ضدّ التخطيط[1]. إنّ القصد من تشكيكه كان التأكّد من أنّ تخطيطنا قد أخذ بالاعتبار إمكانية أنّ أشياء هامّة لم يتنبّأ بها أحد منّا، قد تحدث: يجب أن نخطّط لأن ندهش. ذلك يعني التخطيط للاحتفاظ بقدرات واسعة، تكتيكات مرنة، وذهن منفتح للتأقلم مع الأحداث وهي تتطوّر أمامنا. وإذا تكلّم أحد القادة بالتنبؤات بدل التكيف وسرعة الحركة يقوم رامزفيلد بتصحيحه أو «تقويمه».

بدلاً من إصدار الأوامر، كان رامزفيلد يفضّل تدليك المفاهيم. كان قائد بأربع

(1) صنع الخطط المعقولة يختلف عن تنبؤات العراق البلوري. جايمز ريزن، المراسل الاستخباري لصحيفة نيويورك تايمز العتيق، أساء تفسير ملاحظة لي نتيجة عدم اعتماد هذا التمييز. كنت قد أكّدت أنّ رامزفيلد يطرد أيّ شخص من مكتبه يدّعي أنّه يعرف قبل الحرب ما ستكون عليه أحوال العراق بعد الحرب. يقتبس ريزن ذلك كدليل أنّ موظّفي الإدارة فشلوا في صنع خطط بعد الحرب وأنّنا «أقنعنا أنفسنا» أن لا خطط كانت مطلوبة لتلك الفترة. جايمز ريزن: واقع الحرب: التاريخ السرّي الـ«CIA» وإدارة بوش ص. 134. كلا الاقتراحين ليس صحيحاً، كما يظهر في الفصل 9.

نجوم (مصحوباً بكبار ضبّاطه المخطّطين) يزور البنتاغون لتقديم خطّة حربيّة إلى الوزير والرئيس (ينضمّ إليهم بضعة موظّفين مدنيّين وعسكريّين، بمن فيهم أنا). في بعض المرّات يقوم القائد بتقديم العرض بنفسه. «هذه الخطّة تبحث في هجوم من قبل البلد x على البلد y، إذا حصل ذلك يكون هدفنا إحباط الهجوم»، يبدأ مقدّم العرض. ومن ثمّ، عندما يتهيّأ للانتقال إلى خطته بشأن القوّات التي يجب نشرها، يقاطعه رامزفيلد ليطلب إليه تقديم بيان محدّد عن الهدف - شيء ما أقلّ تفاهةً من «إحباط الهجوم». ثمّ يتفحّص الافتراضات، بإطلاقه سلسلة من الأسئلة على المقدِّم. فترة ساعتين من الوقت مخصّصة لتقديم خطّة حربيّة يمكن أن تصرف بكليّتها في مداولات كهذه. «إذا تمكّنت من الإتيان بالافتراضات الصحيحة، يتمكّن قرد مدرّب من عمل الباقي»، كان رامزفيلد يؤكّد ضاحكاً، محبّباً نفسه لدى المخططين العسكريِّين في كلّ مكان.

كان رامزفيلد يعمل على التحليل الاستراتيجي عبر نوع من الطرق السقراطية التي تعتمد على السؤال والجواب. كان لديه طريقة لحمل الناس على أن يعيدوا له أفكاره الخاصّة، كما لو كانت أفكارهم الخاصة بهم. كان ذلك عملاً المعياً من الرشد والتثقيف، ليس الإكراه. ولكن من الممكن أن يكون محبطاً للجانب المتلقّي.

إذا جادل قائد ما بشكل جيّد ضدّ فكرة لرامزفيلد، كان الوزير مستعدّاً أن يتخلّى عنها. وإذا ادّعى قائد ما أنّ الفضل يعود له في فكرة من أفكار رامزفيلد الخاصّة، كان ذلك كلّه للأحسن. ذلك يعطي القائد «ملكيّة»: يكون احتمال الفشل أقلّ إذا كان للضابط المنفّذ حصّة شخصيّة في إنجاحه. إذا قيل لقائد ما أن يفعل شيئاً لم يقترحه هو شخصيّاً، فيمكن للوزير والرئيس أن يتأذّيا في حال الفشل. لذلك قلّما كان رامزفيلد يعطي أوامر. كان يطرح أسئلة وأفكاراً وتأكيدات ويدعو إلى تحدّيها، وبشكل عام يطلق عمليّة ناشطة من الأخذ والردّ. لم يكن رامزفيلد يعتبر أنّ الأفكار السياسيّة مقدّسة. كان يعيد فحص أفكاره مراراً ويُظهر ذلك في الاجتماعات لكي تسري المفاعيل التثقيفيّة عبر الوزارة. وكان على من حوله أن يتعودوا ذلك.

كان أحد القادة المقاتلين يحاول أن يحصل على موافقة لخطّة حربية عندما أوقفه رامزفيلد وأطلق «تمريناً على الافتراضات» استنفد الاجتماع برمته. كانت النتيجة مجموعة افتراضات محسنة، وليس خطّة مصدقاً عليها. بعد بضعة أسابيع عاد القائد إلى البنتاغون في مجادلة ثانية. في بداية هذه الجولة لوّح القائد بشريحة الافتراضات

المحسنة أمام الوزير واقترح أن ينظروا إليها بسرعة: كانت تحتوي على كلمات رامزفيلد نفسها مسجّلة بدقّة وبراعة إبّان زيارته السابقة. رفع رامزفيلد يده وقال: يجب عليّ أن أقرأ هذا، وإلّا كيف يمكنني أن أعرف أنّني لم أضع هناك شيئاً غبيّاً؟ كيف لي أن أعرف أنّ الظروف لم تتغيّر؟ كيف لي أن أعرف أنّني ما زلت أوافق عليه؟ وكان يعني ذلك. كان رامزفيلد يريد أن يكون معلوماً أنّه لا يرى مذلّة في تغيير المرء لافتراضاته في أسفل الطريق. وكان يريد أيضاً أن يمتحن مدى تفهّم القائد الفعلي للافتراضات، لا أن يوليها تملّقاً كلامياً ليس إلّا.

هذه الأساليب تتطلّب وقتاً. وعندما يكون الوقت ضيّقاً ويتحتّم على الاتصالات أن تكون كتابةً، لم يكن رامزفيلد قادراً على فرض مفاهيمه ومواقفه.

في الأسابيع الأولى بعد 11/ 9 كان رامزفيلد لا يستطيع صبراً على معرفة كيف يعتزم قادته المقاتلون أن يشتبكوا مع أعدائنا. في 19 سبتمبر/ أيلول تلقّى الجنرال شلتون كُسفة ثلجيّة تختصر أفكار رامزفيلد التي يريد أن يزوّدها قوّاده وهم يحضّرون مقترحاتهم. في 3 أكتوبر/ تشرين الأول أتبع ذلك بإصدار إرشاده الإستراتيجيّ للحملة ضدّ الإرهاب. وأتى الآن دور القادة لإعطاء الجواب.

باستثناء الخطّة المطوَّرة لأفغانستان لم تكن اقتراحات القادة ما كان الوزير يبحث عنه. قالوا إنّ القوّات العسكرية الأميركية تملك قدرات رائعة لتدمير أهداف من الجوّ والبحر والبرّ - وخاصةً من الجوّ - وإذا أعطتهم الـ «CIA» استخبارات يمكن العمل بموجبها، «عن أماكن وجود معسكرات التدريب والبيوت الآمنة والسفن وأسلحة الدمار الشامل، فيمكنهم تدميرها. كان القواد، مثل رامزفيلد، يعلمون أنّ هذا الردّ أقلّ بكثير ممّا يتطلّبه هجوم 11/ 9. الأهداف القليلة التي اقترحها القادة والمستندة إلى الاستخبارات الموجودة كانت جميعها غير مؤكّدة وغير قيّمة: موقع ربّما يكون أو لا يكون معسكراً إرهابيّاً، وسفينة ربّما تكون أو لا تكون ذات صلة بالقاعدة. وهكذا كان الاقتراح النموذجي «المتقدّم جدّاً» ليس سوى الانتظار للحصول على الاستخبارات من الـ «CIA» والتخطيط لهجمة جويّة (ربّما استغرقت أسابيع لإنجازها) وتكون محصّلتها ضرب شيء ما بقنبلة أو بصاروخ كروز.

كان رامزفيلد يشكّ في أن يحمل قادة المناطق المقاتلين - أولئك الذين يتحمّلون مسؤولية جغرافية - على تبنّي نظرة عالمية للحرب. وكان البديل استعمال قيادة

العمليّات الخاصة (سوكوم) للتخطيط والعمل في جميع أنحاء العالم، ولكن «سوكوم» لم تكن منشأة لمعالجة هذه المهمّة. لذلك، وفي الوقت الحاضر، لا بدّ من العمل عبر القيادات الإقليمية. في مؤتمر مع جميع قادته الكبار في واشنطن بعيد 11/ 9، حثّ رامزفيلد هؤلاء على التفكير عالمياً «لا تقليديّاً» - وأن «يفكّروا مقدماً» ولكن كان يلزم أكثر من الحض لتغيير عقليّة مؤسّسات محافظة بعيدة وكبيرة مثل القيادات المقاتلة.

كان رامزفيلد يشارك الرئيس بوش في مفهومه العريض للحرب على الإرهاب. وكان، بالفعل، قد ساعد الرئيس على تطويره، مشدّداً على طبيعة التهديد الإرهابي العالمية ومحذّراً من التركيز الضيّق على أفغانستان والقاعدة. وكانت اقتراحاته بشأن القيام بعمليّات مبكرة خارج أفغانستان، واتخاذ إجراءات ضدّ خطر الإرهابيّين الذين يسعون لاقتناء أسلحة الدمار الشامل تظهر بعد نظرته إلى المسألة. ولكن بعد أن رفع مشاريعه الاستراتيجيّة إلى الرئيس، كان رامزفيلد يفتقر إلى التوصيات التي تجعل تلك المشاريع واقعيّة - وذلك تقصير كان يحزّ في نفسه.

في 10 أكتوبر/ تشرين الأول، أخبر رامزفيلد مايرز وبايس أنّ وزارة الدفاع لم تنتج شيئاً تقريباً من ناحية المقترحات «التي يمكن استعمالها» للضغط على الإرهابيّين سوى استخدام صواريخ كروز والقنابل الجويّة. مع نسختين لوولفويتز ولي، بعث إليهما كسفة ثلجيّة بعنوان «ماذا سيكون الدور العسكري في الحرب على الإرهاب» مؤكّداً أنّ هناك خطأ أساسياً ما في وزارة تتلقّى ثلث ترليون دولار سنوياً ولا تتمكّن من إنتاج اقتراح للعمل.

هل ذلك لأنّ المؤسّسة الدفاعيّة «أمضت العقد الماضي تحاول أن تصبح متفادية للمخاطر أكثر فأكثر؟» سأل رامزفيلد. ثمّ تساءل عمّا إذا كان الموظّفون في المستوى الوسطي يحجمون عن تقديم مشاريعهم الجريئة لظنّهم أنّ الموظّفين الأرفع مستوى سيرفضونها بحجّة أنّها كثيرة المخاطر، هل كانوا «يُخرسون كلّ الاقتراحات سوى صواريخ كروز والقنابل؟» قال إنّه لا يريد أن تصفّى الخطط بهذه الطريقة. إنّ من مهامه ومهام الرئيس أن يقوما باتخاذ القرارات المتعلّقة بالمخاطر. ختم رامزفيلد: «يجب أن تحثّوا المسؤولين لحلّ هذه المشكلة. وأنا حاضر أن أعمل كلّ ما هو ضروريّ لتوفير المنبّه والحافز أو التهديد الضروري لحثّ الأشخاص المسؤولين على إنتاج مشاريع قابلة للتنفيذ».

كان هذا هو نوع الاتّصال الذي أسماه الجنرال بايس «رمحاً في الصدر». جميع الدائمين في اجتماعات الطاولة المستديرة تعوّدوا مثل هذه الرميات، إلّا أنّ هذه الرمية كانت قاسية بشكل استثنائي. كان رامزفيلد يستعمل عادة لهجة أكثر احتراماً مع الرئيس ونائبه ونادراً ما كان يستعمل إشارة مثل «العقد الأخير» التي يمكن تفسيرها كصفعة على وجه الإدارة السابقة. ومع أنّ بايس كان في وظيفته هذه منذ عشرة أيّام فقط، فقد تقبّل هذا الصاروخ دون عناء يذكر. بعد قليل من الدّرس اتّفقنا على أنّ الوزير سيثير بعض المشاكل الحقيقيّة.

كانت إحدى هذه المشكلات أنّ القادة كانوا يطالبون «باستخبارات قابلة للتحويل إلى أعمال»، ولكن الاستخبارات الآتية من الـ«CIA» لم تكن دقيقة بما فيه الكفاية لتحويلها إلى أعمال. وبدلاً من مجرّد انتظار الـ«CIA» رأينا، بايس وأنا، أنّ القادة المقاتلين بحاجة إلى تدبير أعمال يمكن أن تنتج استخبارات تستعمل لأعمال إضافية. وقد كان ذلك مصدر ما أصبح يعرف بـِ«منع العمليّات البحرية الموسّعة». بالعمل مع تشاك آلن من مكتب المستشار العام لوزارة الدفاع، ومايكل موبنر وغيرهما من موظّفي السياسة ساعدنا على تحديد مهمّة للقوّات البحرية الأميركية تهدف ليس للقبض على العملاء الإرهابيّين والاستيلاء على العتاد (بما فيه حمولات متّصلة بأسلحة الدمار الشامل) فقط، بل أيضاً إلى الحصول على معلومات يمكن أن تصبح أساساً لعمليّات لاحقة ضدّ الإرهاب.

مارشال بيلينغسليا، نائب مساعد وزير في فريق السياسة، طوّر هذه الفكرة إلى اقتراح لعمليّات تشمل بلداناً متعدّدة لاعتراض التجارة المتعلّقة بأسلحة الدمار الشامل. ج.د. كروتش وأنا مرّرنا هذا الاقتراح إلى روبرت جوزف من موظّفي رايس الذي سلّمه إلى وكيل وزارة الخارجية جون بولتن. كان ذلك مساهمة هامّة لما تطوّر فيما بعد إلى «مبادرة نشر الأمن» التي أطلقها الرئيس بوش في مايو/أيار 2003. وبسبب ديبلوماسيّة بولتن الناشطة أصابت «مبادرة نشر الأمن» نجاحاً كبيراً وشارك فيها أكثر من سبعين بلداً.

كانت تلك المبادرة مقاربة لا قانونيّة ولا بيروقراطية لضبط الأسلحة في بلدان متعدّدة. وقد نتج عنها عدّة عمليّات منع وجعلت من الأسهل للدول أن تعمل معاً عسكرياً للقبض على مروّجي أسلحة الدمار الشامل. كانت أهم ضربة لهذه المبادرة تحويل سفينة ترفع العلم الألماني إلى إيطاليا وقد كانت متّجهة إلى ليبيا (من دبي)

وتحمل شحنة من النابذات لإنتاج مواد انشطارية للأسلحة النوويّة. ويظهر أنّ هذا الاعتراض كان هاماً في إقناع ليبيا بتفكيك برنامجها الخاص بأسلحة الدمار الشامل. وساعد أيضاً على إزالة شبكة التجهيز التي كان يديرها العالم الباكستاني عبد القدير خان والتي ساعدت بلداناً متعدّدة على سعيها السرّي للحصول على الأسلحة النوويّة.

عندما اشتكى رامزفيلد من كره المخاطر كان يشير (ضمن أشياء أخرى) إلى عدم وجود مقترحات لاستخدام قوّات بريّة. إن الاستخبارات الضرورية لمحاربة الإرهابيّين لا يمكن الحصول عليها فقط أو في الأكثر بواسطة الأقمار الاصطناعيّة. إنّنا بحاجة إلى استخبارات بشريّة. كنّا بحاجة إلى وضع أشخاص في الأمكنة الصحيحة على الأرض. استخدمنا، بايس وأنا «كابكوم» - «لجنة التخطيط للحملة» التي كنّا نشترك في رئاستها- للاتصال بضبّاط «سوكوم» للسؤال عن كيفيّة نشر قوّات العمليّات الخاصّة، ليس «للأعمال المباشرة» ضدّ أهداف إرهابيّة معروفة فقط، بل أيضاً للحصول على معلومات استخبارية. كانت النتيجة النهائية جهداً مشتركاً من قبل وزارة الدفاع والـ«CIA» وُجه بدايةً ضد قادة القاعدة الكبار ثمّ ساهم في قتل وإلقاء القبض على أكثرية أفراد القاعدة الذين كانت هويّاتهم معروفة لدى مجتمعنا الاستخباري. أخذ الجنرال مايرز دور الصدارة في الحصول على موافقة رامزفيلد على هذا الجهد. وناقش رامزفيلد، عبر أسئلة صعبة، حول كيفيّة الحصول على قرارات سريعة من وزير الدفاع والرئيس لأعمال ضدّ ما يُسمّى أهداف تتأثّر بمرور الوقت.

طريقة أخرى للالتفاف حول حاجز الاستخبارات غير القابلة للعمل كانت للقادة المقاتلين أن يعتمدوا ليس مجرّد أعمال مباشرة ضدّ أهداف الإرهابيّين بل أيضاً أعمالاً غير مباشرة، متّكلين على قوّات أمنيّة أجنبيّة. قمنا، بايس وأنا، بمساعدة القادة المقاتلين على استنباط اقتراحات لتمكين قوّات أمنيّة أجنبية من مهاجمة الإرهابيّين محلياً - بتدريبهم وتجهيزهم أو مدّهم بالاستخبارات، وبمستشارين على الأرض وغير ذلك من المساعدات. في النهاية، أطلق القادة، بمعية زملائهم في الـ«CIA» جهوداً لتدريب وتجهيز ودعم قوّات أجنبيّة في أفغانستان والعراق وباكستان والفيليبيّين واليمن وجورجيا ومالي وكينيا والمملكة العربية السعودية. وقد أسهمت هذه المبادرة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في تحقيق نجاحات هامّة. لا أحد يستطيع القول، بطريقة

جازمة، كم قامت استخباراتنا أو جنودنا أو أجهزتنا الخاصّة بتنفيذ القانون بجهود لمساعدة ضبّاط أجانب في عمليّاتهم ضدّ الإرهابيّين ولكن الدول التي شاركتنا جمعت لائحة هامّة من أسماء قواد الإرهابيّين الذين ألقت القبض عليهم. وتضمّ هذه اللائحة:

- نجل الشيخ اللّيبي، مدرّب في القاعدة، قبض عليه في باكستان.
- أبو زبيدة، قائد كبير في القاعدة، قبض عليه في باكستان، مارس/آذار 2002.
- رمزي بن الشيبة، متواطئ في مؤامرة 11/ 9 قبض عليه في باكستان، سبتمبر/ أيلول 2002.
- عبد الرّحيم النشري، رئيس عمليّات القاعدة، قبض عليه في الإمارات العربية المتحدة.
- خالد الشيخ محمّد، مخطّط كبير في القاعدة، مؤامرة الألفيّة الثانية ومهندس 11/ 9، قبض عليه في باكستان، مارس/آذار 2003.
- رضوان عصام الدين الحنبلي، زعيم الجماعة الإسلامية (متفرّعة من القاعدة)، قبض عليه في تايلاند، أغسطس/آب 2003.
- أحمد خلفان غيلاني، مرتبط بتفجيرات السفارات في شرقي أفريقيا سنة 1998، قبض عليه في باكستان، يوليو/تموز 2004.
- أبو الفرج الليبي، زعيم القاعدة رقم 3 قبض عليه في باكستان مايو/أيار 2005.

شركاء الولايات المتحدة قتلوا أيضاً زعماء إرهابيّين هامّين بمن فيهم:

- أبو صبايا، زعيم جماعة أبو سيّاف التابعة للقاعدة في الفيليبين.
- قائد سليم سنان الحارثي رئيس القاعدة العاملة في اليمن مرتبط بتفجير البارجة يو.إس.إس كول. في اليمن سنة 2000.
- يوسف صليف فهد الأياري اسمه الحركي «السيف السريع» ناشط في القاعدة، المملكة العربية السعودية.

في يوم عادي لي كوكيل وزارة، حتّى قبل 11/ 9، كنت أنهض الساعة الرابعة صباحاً وأمضي ساعتين في البيت أقرأ وأكتب «بنود عمل» وأوراقاً أخرى يأخذها موظفو دائرتي من صندوقي للأوراق الواردة. ثمّ أقرأ أوراقاً تبلغ سماكتها من أربعة إلى ستة

إنشات قبل أن يمرّ سائقي من البنتاغون قبيل الساعة السابعة صباحاً ليأخذني في رحلة إلى المكتب تستغرق خمساً وعشرين دقيقة أخصّصها لقراءة الصحف. كان برنامجي مزدحماً باتصالات هاتفيّة واجتماعات، في البنتاغون وفي البيت الأبيض. كانت المتطلّبات الطارئة تجبر سكرتيرتي للمواعيد، ماغي سوليريت الخبيرة في هذا الموضوع، على تغيير مواعيدي عشرات المرّات كلّ يوم.

غالباً ما كنت أضع في جيبي في الصباح موضوعاً من صفحة واحدة بنيّة قراءته عندما أجد ثلاث دقائق فراغ، وأدرك في الليل أنّني لم أقرأه لأنّه لم يتوافر لي ثلاث دقائق فراغ طوال النهار. وكانت ماغي بصورة روتينيّة تعطي مواعيد لأعضاء من مكتبي للركوب معي إلى البيت الأبيض وحتّى للسير معي من المكتب إلى السيّارة، ليتمكّنوا من حلّ قضيّة أو اثنتين في هذه الدقائق القليلة. مزيد من الأعمال الورقيّة كانت تشغلني في رحلة عودتي إلى البيت حوالى الساعة السابعة أو الثامنة مساءً.

بعد 11/ 9 ازداد عدد الاجتماعات - وتدنّت كثيراً أعداد أيّام العطلة. وعلى مدى السنتين التاليتين - وحتّى قيام السيدة جويس رامزفيلد بشدّ اللّجام على زوجها - كنت أجتمع مع الوزير ونائب الوزير وموظفيَّ في البنتاغون كلّ آخر أسبوع وغالباً في كلا اليومين.

لم يكن لديّ وقت لقراءة كلّ الاستخبارات الجارية المتدفّقة إلى مكتبي - التي كانت تبلغ سماكتها إنشاً أو اثنين من الورق في اليوم الواحد - ناهيك عن المعلومات الخلفية. كان نتاج مجتمع المعلومات الخاص بالإرهاب على مرّ السنين كبيراً جداً بالرّغم من ندرة البنود التي يمكن تحويلها إلى أعمال. كان هناك بنود استخبارات يوميّة - بما فيها عدّة تقارير «تحذير» مأخوذة من «الدردشات» المعترضة من اتصالات الإرهابيّين المشتبه فيهم تشير إلى أنّ حدثاً ما سيتمّ في مكان (غير محدّد) وفي وقت (غير محدّد). وكان هناك نتاجات متمّمة - تقارير طويلة أو قصيرة تعطي معلومات عن مجموعات إرهابية حول العالم تحتوي على ما يظنّ محلّلو الاستخبارات أنّهم يعرفونه عن إيديولوجيّاتهم وتنظيماتهم ونشاطاتهم.

بعض تلك المواد كانت منيرة ومفيدة. وعلى أيّ حال كانت كل ما هو متوافر لدينا. لذلك، بعد أسابيع من أحداث 11/ 9، طلبت من بعض موظّفيَّ أن يراجعوا هذه الأوراق - للاطلاع عليها وتلخيصها ومساعدتي على وضع توصيات استراتيجيّة

وسياسيّة ضدّ الإرهاب لرامزفيلد. كان طلباً عادياً من موظّفي السياسة. إنّ استخلاص رؤى استراتيجيّة من الاستخبارات هو ما يفعله موظّفو السياسة كلّ يوم.

تطوّر هذا المشروع إلى ما سمّي «فريق السياسة لتقييم معاكسة الإرهاب»، الذي أصبح أسطورياً على أنّه «وحدة الاستخبارات السريّة» للبنتاغون التي اتُّهمت بأنّها تلاعبت بالاستخبارات لتضليل الرئيس والرأي العام ودفعهما إلى الدخول في حرب العراق. إنّني أستعمل كلمة «أسطوري» بالمعنى الحرفي، لأنّه، تقريباً، كلّ ما قيل عن «فريق السياسة لتقييم معاكسة الإرهاب» كان من صنف الأساطير - أي مجرد ادّعاءات ليس إلّا. شكّلت التأكيدات الخاطئة بشأن المشروع مادة لآلاف الخطب السياسيّة والمقالات الصحافيّة. مناصرو الأسطورة يذكرون عادةً أنّ مصادرهم هي موظّفو الاستخبارات الحاليون أو السابقون (عادة دون ذكر الأسماء) الذين كانوا على خلافات بيروقراطية أو سياسيّة مع رامزفيلد، وولفويتز وأنا.

كانت القصّة الشائعة - والخاطئة - عن «فريق السياسة لتقييد معاكسة الإرهاب» هي أنّني خلقته لأنّي رفضت عمل الـ«CIA» وأردت أن يكون لي مكتب سرّي للدوران حول الطرق العادية، ولجمع الاستخبارات والتركيز على إقامة الدليل على رابط بين القاعدة والعراق لتبرير حرب ضدّ صدّام حسين. بحسب هذا التفكير (كما عبّر عنه أحد المراسلين)، اعتبر رامزفيلد وغيره أنّ هذه الوحدة هي بديل افتراضي للتحليلات الاستخبارية التي تؤمّنها الـ«CIA». في صحيفة «النيويوركر» قام الصحافي سيمور هيرش بغربلة تقاريره عن «فريق السياسة لتقييم معاكسة الإرهاب»، وكانت النتيجة أنّ كثراً من الكتاب الآخرين، الذين يظنّون أنّ قراءة «النيويوركر» هي بحث علمي، خلطوا بين «فريق السياسة لتقييم معاكسة الإرهاب» و«مكتب الخطط الخاصة». وكان هذا المكتب هيئة مختلفة سنقوم بدراستها في فصل لاحق.

كانت أسطورة «فريق السياسة لتقييم معاكسة الإرهاب» بعيدة عن الحقائق وعادية وغير مثيرة إلى حدّ أنّ الحاشية فوق «خليّة الذكاء» يمكن استعمالها كقصّة احترازية لأيّ شخص يكتب أو يقرأ عن الأحداث الجارية.

ولمّا أصبحت الحاجة إلى الاستخبارات التي يمكن تحويلها إلى أعمال أكثر إلحاحاً، عزمت أن أقوم بمراجعة الاستخبارات المتوافرة عن شبكات الإرهاب. كانت كميّات كبيرة من التقارير الاستخبارية تفد إلى مكتبي، بما فيها تقارير خام - بدون

تحليل. ويفترض بالتقارير الاستخبارية أن تساعد في تحرير السياسة. كان من واجبي أن أستعمل هذه التقارير ولذلك كنت بحاجة إلى مساعدة من موظّفي.

عيّنت للمشروع شخصين من منظّمتي، دايفيد ورمسر ومايك معلوف. كان ورمسر شخصاً هادئاً عالماً في شؤون الشرق الأوسط يحمل شهادة دكتوراه من جامعة جونس هوبكيز ويخدم كضابط استخبارات في احتياط البحريّة. أمّا معلوف فهو شخص مهيب بدنياً وعاطفي ومهني قديم في وزارة الدفاع خدم مع الإدارتين الديموقراطية والجمهورية، وهو أيضاً متخصّص في تحليل الشبكات الإجرامية الدولية وعمل لسنوات في ملاحقة مخالفي القوانين الأميركية لضبط التصدير. لم تكن المراجعة التي قاما بها خفية ولا حتّى سرية. لم يقوما بجمع الاستخبارات. ولم يركزا فقط، ولا حتّى بصورة رئيسيّة، على علاقات القاعدة مع العراق.

بعد أسابيع قليلة، في ديسمبر/كانون الأول 2001، أنتجا مجموعة من الشرائح مكتظّة بالمعلومات المالية والعملانية والإيديولوجية وغيرها من الروابط بين مجموعات الإرهابيّين والداعمين لهم من الحكومات أو غير الحكومات. هذه المعلومات كانت مستقاة من خلال قراءة دقيقة مزوّدة من الوكالات الاستخبارية. من نحو 150 شريحة، ذكرت تسع شرائح فقط أنّ هناك اتصالات محتملة بين العراق والقاعدة. كانت المعلومات على الشرائح المعدّة للاطّلاع مزوّدة بحواشٍ ذكرت فيها تقارير مجتمع الاستخبارات التي أخذت منها، وليس معلومات جمعت بشكل مستقلّ من قبل منظّمتي أو أيّ شخص آخر. كانت الشكاوى الموجّهة ضد هذا العمل قد وصفته بأنّه محاولة للدوران حول تحاليل الـ«CIA». ولكن ورمسر ومعلوف لم يرفضا عمل الـ«CIA»، بل استعملاه وذكراه في جميع شرائحهما[1].

كان عمل ورمسر - معلوف مهنياً: مشبعاً بالبحث الدقيق، منظّماً ومقدّماً بشكل جيّد. ساعد على تعليم الموظّفين كيف يعمل الإرهابيّون كشبكة من مجموعة شبكات. منذ أن أُسّست في ديسمبر/كانون الأول 2003 قامت مكاتب عديدة في الإدارة والكونغرس بمراجعة تلك الرزمة من الشرائح، بمن فيهم منتقدون ومعارضون لسياسة

(1) إنّ تقارير ورمسر - معلوف الخاصة بشبكات الإرهاب الدولية فقط خُلط بينها وبين تقارير غير دقيقة ركّزت بشكل خاص على الروابط بين القاعدة والعراق، وانتقدت الـ«CIA» هذه التقارير التي أصبحت في النهاية موضوع مراجعة من قبل المفتش العام لوزارة الدفاع، سوف تبحث في الفصل الثامن.

الإدارة. ولم أعرف أحداً على الإطلاق أثار مسألة بأن العمل كان عاطلاً أو شكّل تلاعباً بالاستخبارات.

ترك معلوف المشروع في ديسمبر/كانون الأول 2001، وغادر ورمسر في يناير/كانون الثاني ليشغل منصباً في وزارة الخارجية: ولما كنت أريد للمشروع أن يستمرّ كتبت إلى رئيس الوكالة الاستخبارية للدفاع، نائب أميرال توم ويلسون، وطلبت منه أن يقرض منظمة السياسة التي أرأسها عدداً قليلاً من المحلّلين. ولكي أطمئنه بأنّ طلبي ليس بلا نهاية، حدّدت بأنّني بحاجة إلى شخصين لمشروع محدّد. حدّدت مدى العمل وأعطيت المشروع اسماً: «فريق السياسة لتقييم معاكسة الإرهاب». طلبت ثلاثة أشخاص. قال ولسون إنّه يعطيني اثنين. قبلت.

ما من معنيّ اعتقد أنّ المشروع «سرّ» لمنظّمة السياسة، أو دوران حول مجتمع الاستخبارات أو أنّه ذو شأن كبير بأيّ شكل من الأشكال. لقد كان مشروعاً عاديّاً صغير الحجم، قصير العمر، وكان كلّ الناس يتعاملون معه على هذا الأساس. خدم أهدافاً حقيقيّة داخل منظّمة السياسة. لو لم أطلب من موظّفي أن يساعدوني على مراجعة استخبارات موجودة تتعلّق بشبكات إرهابية لكان النقاد أدانوني، وبحقّ، لتجاهل هذه المواد. ذلك المشروع لم يدَّعِ يوماً أن ينشر «تحاليل استخبارية» التي تقوم بنشرها وكالات استخبارية. ولكنه أنتج ملخصات وتقييمات من التقارير الاستخبارية المنتجة من قبل موظّفي السياسة. إنّ مثل هذه الأعمال هي أعمال روتينيّة - مطلوبة بالتأكيد - من مكاتب السياسة.

بعدما غادر الموظّفان الأصليّان، دخل المحلّلان الجديدان، وهما من ضبّاط الاستخبارات الاحتياطيّين في البحريّة؛ واحد منهما استمرّ حتّى أبريل/نيسان فقط. من تلك النقطة فصاعداً، أصبح الموظّف الباقي، كريس كارني، أستاذ جامعة في الحياة المدنيّة، العضو الوحيد في «فريق السياسة لتقييم معاكسة الإرهاب». مرّةً، عندما كنت أبحث ذلك مع السيناتور كارل ليفين في أحد إطلاعات الكونغرس، قلت إنّ التاريخ الحقيقي «لفريق السياسة لتقييم معاكسة الإرهاب» يثير سؤال طائفة «زِن» البوذية: هل يمكن أن يكون لك جماعة مؤلّفة من شخص واحد؟ لم يجد السناتور ليفين في ذلك فكاهة.

وهكذا فإنّ «خليّة استخبارات البنتاغون الخفيّة» الشهيرة، التي وصفها البعض بأنّها مؤامرة لتحييد الـ«CIA» لم تكن خفيّة ولا استخباريّة. كانت، بكلّ بساطة، مجموعة

صغيرة جدّاً من موظّفي السياسة يهضمون كميّة من التقارير الاستخبارية لمصلحة رئيسهم. كانت تضمّ شخصين، حلّ محلّهما شخصان آخران، وتقلّصا بسرعة إلى شخص واحد. ولم يكن هناك مأجورون يعملون معهما. لم يدرْ في خلدي يوماً أن أستبدل الـ «CIA» بموظفين اثنين من العاملين في السياسة - ناهيك بشخص واحد - بالرّغم من أنّه كان جيّداً[1].

في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2001 طلب الوزير من فرانكس أن يعمل على خطّته المحدَّثة لأفغانستان خلال الثلاثين يوماً المقبلة. كان يريده أن يعمل على ماذا يتوجّب علينا فعله في حال أخفقت الـ «CIA» في أن تقدّم لنا شركاء أفغانيّين في الجنوب، وماذا نستطيع عمله على الأرض في حال قرّر الرئيس بوش وقف القصف الجوّي الأميركي خلال رمضان، بدءاً من 15 نوفمبر/تشرين الثاني. كان رامزفيلد يودّ أن يتأكّد من أنّ فرانكس لا يضيع فرصاً لحثّ شركائنا الأفغان على العمل بجرأة أكبر. وكان الوزير مستعدّاً لتغيير استراتيجيّتنا، لكنّه كان يريد أن يفعل كلّ ما هو معقول لإنجاحها قبل أن يقترح أن يغيّر الرئيس المسار ويباشر عمليّة أميركية ضخمة على الأرض. كانت قيادة البنتاغون موافقة على أنّه من الأفضل، إذا كان ذلك قابلاً للتنفيذ، أن ندعم الأفغانيّين لمحاربة الطالبان.

بعد ثلاثة أيّام، أي في 24 أكتوبر/تشرين الأول، لم يكن هناك أيّ عمل هام لتحالف الشمال على الأرض. في ذلك اليوم، وفي اجتماع لمجلس الأمن القومي، أطلق الرئيس وابلاً من الأسئلة على رامزفيلد ومايرز: ما هو «سيناريو فصل الشتاء» لدى فرانكس؟ كيف يمكن أن نوجّه طيراننا لمساعدة قوّات المعارضة الأفغانية؟ كيف نستطيع أن نستخدم قوّتنا الجويّة ضدّ مخابئ الكهوف، التي بدأ بعض أعدائنا في اللّجوء إليها؟ مشيراً إلى عمليّة النقل الجوّي لبرلين سنة 49 - 1948 كان الرئيس بوش يريد أن يعرف كم يكلّف مثل هذا الجهد الإنساني وعلى المستوى نفسه. كان يضغط على رامزفيلد كما كان الوزير يضغط على فرانكس. كلّما سأل رامزفيلد موظّفيه إذا كانت مهمّة ما قد

---

(1) كارني، آخر موظف عمل في مشروع «فريق السياسة لتقيم معاكسة الإرهاب» ظلّ في تلك المهمّة حتّى يناير/كانون الثاني 2003، عندما سُرِّح من الأسطول. عاد إلى العمل كمدرّس لفصل واحد. ثمّ قام مكتبي «مكتب الشرق الأدنى وجنوب شرق آسيا» بإعادته إلى البنتاغون كموظف مدني عادي. استقال سنة 2004 ليترشح في الانتخابات، وانتخب كعضو ديموقراطي في الكونغرس عن الدائرة العاشرة لبنسيلفانيا في نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

اكتملت، كان يكره الجواب البيروقراطي «إنّنا نعمل عليها» كما كان يكره أن يقدم للرئيس هذا الجواب الأعرج.

عندما قدّم فرانكس تقريره عن خططه المحدَّثة، رأى رامزفيلد أنّها «لائحة مصبغة» غير منظّمة حسب أولويّات الأشياء الواجب فعلها. في اجتماع الطاولة المستديرة، في 29 أكتوبر/تشرين الأول، أخذ الوزير يتبارى عقلياً مع مايرز على الستراتيجيا. كرّر رامزفيلد أنّ الحرب على الإرهاب هي أوسع من أفغانستان. وهو يريد أعمالاً عسكرية منظورة تظهر اتساع الحرب، شيئاً خارج مساحة مسؤولية «CENTCOM»، وإلّا سوف نجبر على التركيز على أفغانستان وبن لادن. كان رامزفيلد يحبّذ إعادة التركيز على «استراتيجيّة وطنيّة واسعة» تؤدّي إلى إقناع البلدان والأشخاص بالتخلّي عن دعمهم للإرهابيّين. توافق رامزفيلد ومايرز على أنّنا بحاجة إلى جهد ذي «تأثير استراتيجي»، نشارك في معركة الأفكار داخل العالم الإسلامي المتعلّقة بأفغانستان ومشكلة الإرهاب الشاملة. كان يريد أن يتعهّد هذا المشروع ليس وزارة الدفاع فقط بل الحكومة جمعاء، وأن يكون بتوجيهٍ من مجلس الأمن القومي.

عند هذه النقطة بدأ رامزفيلد يتكلّم بسرعة. فيما يتعلّق بتفاصيل الاستراتيجيّة الأفغانية سأل: كيف نحصل على نتائج هامة في وقت قصير؟ طرح أفكاراً بشأن العمليّات القتالية، التجهيزات الإنسانية، ومبادرات ديبلوماسية. أخرج قائمة طويلة من المشاريع. كان رامزفيلد يحب أن يؤلف القوائم: إنّها تساعده على التفكير. كان بوسعه أن يغربل البنود ويوزّعها حسب الأهميّة، والإلحاح، وقابليّتها للعمل. بعد هذه الدفعة من الأفكار، ربّما فكّر مايرز أنّ الوزير كان يسرع في الدوران أكثر من اللّزوم. قال لرامزفيلد «إنّ الوقع الحالي لا بأس به، نحن بحاجة إلى الصبر».

كان لرامزفيلد نظرة استراتيجيّة، كان يفكّر في المدى البعيد ويأخذ المصالح الوطنية العريضة بالاعتبار، ويدرس كيف أنّ الإجراءات المتّخذة في مكان ما ربّما يكون لها نتائج غير ظاهرة في أمكنة أخرى[1]. كان رامزفيلد غالباً ما يعمل بنصائح مايرز. من

(1) في تقديم رسمي أعطيته في وقت سابق لمايرز، ذكرت فضائله الأميركية الكلاسيكيّة: «ذكاء دون غطرسة، وطنية دون رياء، متانة دون وحشيّة، تصميم دون قسوة، كرامة دون خيلاء». دوغلاس ج فايث، «تقديم الجنرال ريتشارد ب. مايرز»، «الغداء السنوي» «حامل الشعلة» لمركز الأمن السياسي، واشنطن د.س.، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2002.

الواضح أنّه كان يحبّ ويحترم الجنرال. وكان مايرز يمارس تأثيره في الدرجة الأولى عبر الوزير وليس في حلبة الوكالات. كان يميل إلى الإكثار من الكلام في اجتماعات رامزفيلد على طاولته المستديرة والإقلال من الكلام في غرفة الموضع.

كان لدى رامزفيلد القليل من الصبر، وهذا القليل كان قد استُنفد. قرّر ببساطة أنّه لا يستطيع أن ينتظر فرانكس حتّى يضع خطّة جديدة ملائمة لأفغانستان. لذلك، في اجتماع طاولة مستديرة في 31 أكتوبر/ تشرين الأول، توجّه إليّ وإلى بايس وطلب إلينا أن نضع تقريراً استراتيجيّاً لمعالجة أسئلة الرئيس. كان يريد وسائل ليضع على الأرض، وبسرعة قوّات أميركية في الجنوب لدعم الزعيم القبلي حميد كارزاي، وهو الزعيم الوحيد على اتصال وثيق بـ «CIA» هناك. أرادنا أن نقترح أهدافاً آنية - وأهدافاً لفترة رمضان، وللحملة في فصل الشتاء، ولفترة ما بعد فصل الشتاء. وسيعقد اجتماعاً ثانياً لفريق الطاولة المستديرة في العصر، ويريد إتمام صوغ الإستراتيجيّة في غضون خمس ساعات.

أخفينا دهشتنا، بايس وأنا، وتوجّهنا مسرعين رأساً من الطاولة المستديرة إلى مكتبي. وبما أنّ أبي زيد كان غائباً، اتّصل بايس بنائبه، مايجور جنرال دان، لينضمّ إلينا. أغلقنا الباب وجلسنا ثلاثتنا وبدأنا العمل على ورقة الرئيس. لم يكن لدينا وقت لتكليف موظّفين غيرنا بالقيام بهذا العمل. جلست أطبع على حاسوبي السرّي ونائب رئيس هيئة الأركان واقف وراء إحدى كتفيّ ونائب ج - 5 وراء كتفي الأخرى. عملنا بطريقة محمومة ومجنونة ولكنّها مثمرة كجماعة من التلامذة يكملون مشروعاً جماعياً في الدقائق الأخيرة. قمنا، دان وأنا، بمضايقة بايس بشأن الموقف المحرج لجنرال بأربع نجوم يتوجّب عليه أن يكتب قطعة إنشاء أصيلة وطويلة لرئيس له عين انتقادية كعين مدير مدرسة متزمّت. نحن، رجال البحرية، يمكننا أن نفعل أيّ شيء، أكّد لنا بايس.

كان بايس ممتازاً كزميل في فريق. بالرّغم من صفاته الروحية الشخصيّة غير الاعتياديّة، لم يكن لديه أيّ غرور - كان الموظّفون في مكتبي الأمامي يحبّونه لأنّه يجلب القهوة لنفسه. كان يعطي جهداً كبيراً لمسؤوليّاته في القوّات المسلّحة. كان بايس قد حفظ قسَمه كضابط عن ظهر قلب، وعندما سمعته مرّة يتلوه في إحدى خطبه العامّة لاحظت أنّ الكلمات أضفت تأثراً على صوته. كان يعتبر أنّ لديه واجباً مقدّساً، كما رآه، أن يظلّ في الخدمة كبحري - أن لا يتقاعد - ما دام سمح له بالخدمة. كان يحتفظ بعلاقة جماعيّة مع رؤسائه المدنيّين وزملائه على السّواء، دون تعريض استقلاله

كمستشار عسكري للخطر. وكان أيضاً مرحاً. مرّةً، أضحك رامزفيلد في اجتماع بعد أن كان الوزير يتحمّل أكثر من قدرته مع مُبلّغ. ضحك الباقون منّا ونظرنا إلى رامزفيلد لتقدير ردّة فعله ولكن بايس تابع «اعتقدت دائماً أنّه لا يجب على أحد أن يسمح لمستقبل مهني واعد بأن يقف في طريق نكتة جيّدة».

أنهينا، بايس، دان وأنا مهمّتنا بالوقت المحدّد. أبرزت استراتيجيّتنا فضائل «الثبات» وذكرت خطر التوقعات الشعبية في إحراز نتائج آنية في أفغانستان. ولكنّنا حذرنا أيضاً من حوادث 11/ 9 إضافية «يمكن أن تحصل في أيّ يوم» و«المتطلّبات الاستراتيجيّة الضاغطة إلى أن يرى الناس الولايات المتحدة تزداد زخماً في حربها على الإرهاب». وخلصنا إلى القول «دون أن ننحدر إلى تسرّع غير واقعي، نحن بحاجة إلى تقوية جهود الحرب باستمرار مع شعور أكبر بالعجلة».

كان لدينا هدفان. واحد للمساعدة على تنظيم التفكير الحكومي، والآخر لحثّ «CENTCOM». كنّا نريد أن نتأكّد من أنّ فرانكس يأخذ بالاعتبار جميع الوسائل المعقولة للتأثير في المعارضة الأفغانية وغيرها، في أفغانستان وحول العالم - بواسطة توفير المعلومات والمناورات العسكرية وعمليّات القتال وغيرها. ولجعل دفعنا بنّاءً، كان علينا أن نتجنّب تعميق حساسية فرانكس في مسألة إذا، كان رامزفيلد لا يزال له ثقة به أم لا.

كتبنا ورقتنا بعناية، فوضعنا أفكاراً لتوضيح جهودنا الأميركية المكثّفة بالأمثال وغيرها وتركنا لفرانكس أن يقرّر الأفكار المناسبة التي يمكنها أن تعمل. راجعنا كيف يتناسب القتال في أفغانستان مع حربنا الشاملة على الإرهاب. وضعنا «أهدافاً عريضة» للحرب الشاملة ثمّ اقترحنا خطّة ذات نشاطات محدّدة يمكن لفرانكس أن ينتقي منها في الحال ما يصلح لأفغانستان. احتوت تلك النشاطات على: إخراج الطالبان من مدينة هامّة، إطلاق (كما اقترح الرئيس بوش) جهد للمساعدة الإنسانية على مستوى ما حصل في برلين (النقل الجوّي) وفتح جسر برّي إلى أوزبكيستان.

استخدمنا بعض المشاريع التي اقترحها رامزفيلد، وولفويتز ومايرز فاقترحنا نشاطات إضافية لأفغانستان: تخطيط لاحتمال نشر عمليّات هامّة على الأرض، بمشاركة حلفائنا، وبعث قوّات إلى تلك المناطق لهذا الغرض، وإنشاء حكومة مؤقتة، إمّا في المنفى وإمّا في جزء من البلاد.

تباحثنا، بايس، دان وأنا، في دقّة الضغط على جنرال يقوم بإدارة عمليّة. ساعدني

الجنرالات (كما فعلوا مع رامزفيلد) بتوفير نقاط للحكم: متى تصبح فكرة استراتيجيّة محدّدةً لدرجة تصبح معها تطفّلاً تكتيكيّاً؟ إنّها مهمّة أساسيّة للرئيس ونائبه وهيئة أركانهما المشتركة أن يقوموا بتخفيف التصادم في الاتصالات بين المدنيّين في البنتاغون والقيادات المقاتلة.

في المبدأ، لم يرد رامزفيلد أن يتدخّل في اجتهادات فرانكس المهنيّة العسكرية. ولكن مراعاة اجتهادات كهذه لا تبرّر فقدانه السيطرة الاستراتيجيّة التي هي مسؤولية الشخصين المدنيّين في سلسلة القيادة العسكرية التي لا يجوز التخلّي عنها. لذلك كان رامزفيلد يضغط على فرانكس - في بعض الأحيان فقط ودائماً بطريقة موزونة. في النهاية، بعد أن قرّر أن ينشئ اتصالاً شخصياً مع فرانكس، تمكّن الوزير أن يكسب تعاون هذا الأخير الطوعي والتوّاق لأكثر المسائل التي كان رامزفيلد يعتبرها هامّة.

عندما شارف أكتوبر/تشرين الأول الانتهاء، كان للولايات المتحدة، بعد طول انتظار، أوّل بضع دزينات من العملاء الخاصّين على الأرض في شمالي أفغانستان. وستوضع استراتيجيّتنا الآن على المحكّ. سنرى إذا ما لعبنا دوراً داعماً فقط، سنتمكّن من حثّ ومساعدة شركائنا الأفغان على التغلّب على العدوّ وتغيير الحكومة. كما سنرى إذا تمكّنا من إحراز نتيجة كبيرة دون غزو ضخم.

أملنا أن نرى النتائج المؤثّرة التي قال لنا فرانكس أن ننتظرها من الربط بين القصف من علوّ شاهق واللّيزر الذي تحمله القبعات الخضر على الأرض. كنّا نريد من عمليّاتنا الجويّة أن تترجم ليس إلى بنى تحتيّة مهدمة للطالبان، بل إلى أراض استولت عليها القبائل المعادية للطالبان. بالرّغم من نداءات موظّفي الـ«CIA» لكبح تحالف الشمال، كان محلّلو الوكالة يتنبّأون بأنّه، في غضون شهر، «أكثرية المدن الهامّة - قندهار، هيرات كابول، جلال آباد، مزار، طالقان وشيربرغن - ستكون في أيدي القبائل - جهتنا نحن».

والآن غيّر رامزفيلد مركز نفاد صبره. لم يعد يسأل كلّ يوم عما إذا كانت قوّات العمليّات الخاصّة قد دخلت. الآن يريد أن يعرف ما إذا كان تحالف الشمال قد بدأ هجومه. ومرّت الأيّام. وتواصلت عمليّاتنا الجويّة موجهة أكثر فأكثر ضدّ القوّات المقاتلة للطالبان والقاعدة. كانت أموالنا وتجهيزاتنا تتدفّق إلى شركائنا الأفغان. غير أنّ قواد تحالف الشمال لم يكونوا قد بدأوا بالاستيلاء على الأراضي من العدوّ.

في البنتاغون ناقشنا مدى التفسيرات الممكنة. فهيم، دوستم، اسماعيل خان وغيرهم من قادة تحالف الشمال وجدوا أنّ أعداءهم يفوقونهم عدداً في بعض الأماكن الهامة. كان لديهم رغبة مفهومة في زيادة وتطوير قوّاتهم وفي الحصول على تجهيزات إضافيّة منّا والتريّث حتّى تقوم القوّات الجويّة الأميركية بتدمير قوّات الطالبان والقاعدة إلى حد أكبر. ولكن إلى أيّ مدى يجب علينا أن نبقى صابرين ومتفهّمين لعدم تحرّكهم؟ متى وإلى أيّ حدّ يجب أن نحثّهم؟ لا يبدو من الممكن حقّاً أن يكون هؤلاء المحاربون المعروفون يعانون من قلّة الشجاعة ولكنّنا لم نكن نملك طريقة لمعرفة ذلك بالتأكيد إذ لم يكن أحد منّا قد أتيحت له فرصة التعرّف إليهم شخصيّاً وعن كثب. سمعنا تخمينات في واشنطن بأنّ البعض منهم ربّما عقدوا صفقة مع العدوّ ولكنّنا لم نعرف كيف نقيّم هذه الشائعة، فالتاريخ الأفغاني مليء بأحداث حيث غيّر قواد في صراعات مدنية ولاءاتهم من جهة إلى أخرى. وقد تساءلنا إذا ما كان شركاؤنا الجدد يحجمون عن العمل من أجل أن يبتزّوا منّا كميّة أكبر من المال والعتاد.

كلُّ استراتيجيّةٍ اختبارٌ، وعلى المرء أن يكون مستعدّاً لتعديل أو التخلي عن الفرضية إذا كانت النتائج الحقيقيّة العالمية تتضارب معها. غير أنّنا ارتأينا أنّنا صنعنا هذا الاختبار بطريقة معقولة. إنّ تاريخ الإخفاق العسكري البريطاني والسوفياتي يظهر عدم جدوى قوّة أميركية هجومية كبيرة. أردنا من عملنا أن نهزّ الدول الداعمة للإرهاب كي تعيد تقييمها لأيّة عمليّات قيد التنفيذ، وهذا أيضاً يشير إلى استعمال قوّة صغيرة وغير مكلفة. سيعلم أعداؤنا أنّنا نحتفظ بقدرات إضافية وافية للقيام بمهمّات أخرى - أكان للحرب على الإرهاب أم لأغراض أخرى. كان من المعقول أن نسأل أنفسنا إذا كنّا نفعل كلّ ما بمقدورنا لإضفاء حسّنا بالعجلة إلى شركائنا الأفغان. لم يكن معقولاً لدينا أن نسمح لقلّة الصبر أن تنهي استراتيجيّة جيّدة لم يتسنَّ لها الوقت الكافي لأن تعمل.

ومع أنّنا كنّا متشوّقين للحصول على نتائج، لم تدهش قيادات البنتاغون من الحذر الظاهر على شركائنا الأفغان. كنّا أملنا، ولكن لم نتوقّع، أن يهزم الطالبان في الحال. غير أنّ بعض الصحافيّين وأعضاء الكونغرس علقوا كما لو كنّا جميعاً صُعقنا من عدم إحراز انتصار فوري، وذلك إخفاق يفترض أنّه أدّى إلى إفلاس استراتيجيّتنا. بدأوا بالسخرية وتوجيه الاتهامات. في 26 أكتوبر/ تشرين الأول كتبت صحيفة «النيويورك تايمز» أن قواد تحالف الشمال كانوا يحطّون من قدر قوّة الجو الأميركية. فبينما «كانوا

يتوقّعون أن يكون غضب القوّة العظمى في العالم ساحقاً»، كتب المراسل دايفيد رود، خاب أمل هؤلاء القواد من طيران على علوّ شاهق يمرّ دون ضجّة ولا صوت ويهاجم بأعداد صغيرة ويضرب بدقّة بدل أن يدمّر على نطاق واسع. فالتشبيه بين قصفٍ من طائرتين أميركيّتين وقصف من طائرتين سوفياتيّتين يكاد يكون دائماً لمصلحة الأخيرتين. «عندما غزت القوّات السوفياتيّة أفغانستان كانت ستون طائرة تضرب مكاناً ما، بينما تقوم مئة دبابة بالهجوم عليه». «إنّ القصف الأميركي كان يرفع من معنويات الطالبان»[1].

قابل بيتر جينينغز من شركة «ABC» الرئيس الباكستاني برويز مشرف وسأله إذا كانت الولايات المتحدة «تواجه مستنقعاً في أفغانستان». أجاب مشرف - ولكن مع تصنيف سياسي - إنّه «ربّما يكون مستنقعاً». حملت تلك الكلمة المحرِّرة في «النيويورك تايمز»، مورين دود، على اجترار ضعف إدارة بوش الشديدة الحساسيّة، فسألت: «هل نحن بصدد زجّ أنفسنا في مستنقع مرّة جديدة»؟ وبالإشارة إلى أنّ الأفغانيّين «يسخرون من الضربات الجويّة الأميركية» انتقدت الإدارة «لتعثّرها بسبب تردّدها ضدّ عدوّ لا يتردّد أبداً». كانت دود تلتفّ على بوش من ناحية اليمين، مظهرة إيّاه كعاجز «تربّى على أنظمة ملطفة» ويفتقر إلى عزيمتها هي للقتال «حسب أشدّ الأنظمة قذارةً . . . دون شفقة، ولكن أيضاً بمكر وخداع». أنكر ناطق باسم البنتاغون أنّنا «نغوص في مستنقع هناك»، بينما كتبت دود «وتلك إشارة أكيدة بأنّنا نغوص في مستنقع هناك».

أبقت صحيفة «نيويورك تايمز» الكرة تتدحرج من خلال مقال في الصفحة الأولى بتاريخ 31 أكتوبر/تشرين الأول، تحت عنوان «مستنقع عسكري للتذكّر: أفغانستان مثل فيتنام». كانت الحرب قد بدأت في 7 أكتوبر/تشرين الأول، وليس قبل ذلك بأربعة أسابيع.

استخدم آر دبليو آل جونيور، مراسل «التايمز» حيلة أصبحت فيما بعد مفضّلة لدى منتقدي الإدارة. فقد اخترع مستوى غير واقعي للنجاح لم يقم موظّفو الحكومة بوضعه قط لتقاس عليه جهودنا، ثمّ أعلن أنّ تلك الجهود مخيبة للآمال لأنّها لم تبلغ هذا

(1) عندما كانت النيويورك تايمز تكتب أنّ قصف الولايات المتحدة كان على نطاق ضيّق ودقيق، كانت صحيفة «الغارديان» وهي صحيفة بريطانية شهيرة، تنتقد بشدّة سياسة الولايات المتحدة، تدين أميركا «للقصف الضيق». وقد أعلنت المقالة الإنكليزية: «إذا كان هناك مثال للمستنقع الفيتنامي يستحدث الآن، فيجب أن يكون ما يدور في هذه اللحظات». «كيف تربح حرباً: عقلية «أميركا محتجزة في طائرة ب52». «الغارديان» 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2001 صفحة 21.

المستوى: «بالرّغم من إصرار الرئيس بوش وأعضاء حكومته أنّ كلّ شيء على ما يرام، فإنّ حرب أفغانستان كانت أقل سلاسة ممّا أمله الكثيرون». من هم الكثيرون؟ كانت عبارة «أمله الكثيرون» رجل قشّ مهلهلاً لدرجة أن شعر أل أنّه مضطرّ إلى زيادة: «بالتأكيد لم يتوقّع أحدٌ حملة بسرعة البرق دون عراقيل: بالفعل لقد قال السيد بوش والسيد رامزفيلد مراراً إنّ الجهد سيكون طويلاً وقاسياً». ذكر أل أنّ «السناتور ماكين وبعض الزملاء في كلا الحزبين» قد أكّدوا أنّ القوّة الجويّة وحدها لن تصنع الانتصار (كما لو كان أحد من الإدارة ظنّ أنّها ستصنع)، وأنّ جهداً على الأرض سيكون لازماً «وسيشمل عشرات آلاف العسكر، ويكلّف مئات من القتلى والجرحى وعدّة شهور من العمل»[1].

أفرخت قصّة «النيويورك تايمز» مئات المقالات في الصحف الأخرى وعدداً لا يحصى من التعليقات التلفزيونية عن «مستنقع» في أفغانستان. زبغنيو بريجينسكي، مستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس كارتر الذي كان يعرف كلّ شيء، إنّما يخطئ أحياناً، قال لصحيفة «كريستيان سايانس مونيتور»: «عندما بدأنا كان قصدنا أن نسحق القاعدة ونعاقب الطالبان. أمّا الآن فيبدو أنّنا نشارك في حرب أهليّة أفغانية، وكأنّها غاية في نفسها. ومن الممكن أن يكون ذلك مستنقعاً».

لقد كان بريجينسكي على خطأ، ليس فقط فيما يخصّ المستنقع، بل على الهدف الاستراتيجي الأساسي لهجومنا - الذي لم يكن قط معاقبة الطالبان بل الضغط على البلدان الداعمة للإرهاب في العالم أجمع وتمزيق التخطيط والعمليّات الإرهابية. لم يكن بريجينسكي على خطأ كلّي: كان بيانه الخاطئ يعكس، على الأقلّ في قسم منه، إخفاق إدارة بوش في شرح أعمالنا بشكل واضح إلى الرأي العام. وكان ذلك إشارة مبكرة إلى مشكلة الاتصالات العامة التي ستستمرّ لسنين، مع تداعيات سيّئة ذات أهميّة استراتيجيّة - وخاصة في وقت لاحق في العراق.

غير أنّ مباحثات الصحافيّين بشأن المستنقع كانت قصيرة العمر. في أقلّ من

(1) بعد بضعة أيّام كتبت صحيفة «يو أس.آي توداي» أنّ «سيناريو مشتركاً» بين «الخبراء» يتصوّر أنّ «100,000 جندي سينتقلون إلى أفغانستان بحلول ربيع أو صيف...» أندريا ستون وكيرك سبيتزر، «الضغط يزداد على الولايات المتحدة كي تبدأ حرباً كبيرة». يو. أس.آي توداي 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2001 ص. 1أ.

أسبوعين ستنضمّ كابول إلى جهتنا. إنّ انعدام البصيرة لدى المنتقدين لم تكن لافتة للانتباه، وكما لاحظ قطب سينمائي شهير، أنّه من الصعب القيام بالتنبّؤ خاصةً فيما يخصّ المستقبل. ما يجب الإشارة إليه هو تيقّنهم من الاتهام. الصحافي في «الواشنطن بوست»، ريتشارد كوهن، جزم أنّ موظّفي الإدارة كانوا كاذبين في رفضهم الاعتراف بمدى السوء الذي وصلت إليه الحرب. متوسّلاً «المستنقع» وفيتنام، كتب، «إنّنا لا ننتظر العجائب ولكنّنا بالتأكيد ننتظر الصراحة». علّق جاكوب هايلبرون في عموده في صحيفة «لوس أنجلوس تايمز»: «بالرّغم . . . من ادّعاء رامزفيلد أنّ المنتقدين يفتّشون عن «رضى آني» فالجهد الحربي يعاني مشاكل عميقة. والولايات المتحدة لا تتّجه نحو مستنقع، فهي في مستنقع. والولايات المتحدة لا تتّجه إلى خسارة الجولة الأولى ضدّ الطالبان، فإنّها قد خسرتها بالفعل. وفي وقت قريب ستبرز ثغرة جديدة في المصداقية عندما يحاول البنتاغون تحريف الأخبار».

هذه الأحكام القاسية كُشفت سريعاً على أنها أخطاء. ولكن النجاحات التي تلت على الأرض فشلت في إنتاج عقليّة أكثر انفتاحاً أو أسلوب أكثر تهذيباً في الصحافة - ناهيك عن أيّ تصحيح للسجلّ.

عندما كنت أقوم بمراجعات وإعادة المراجعات - ما كان رامزفيلد يسمّيه تكراراً حتّى الملل - لمراجعة استراتيجيّتنا الأفغانية، أعطى الأميرال جيامباستياني تكراراً لإعلان السفر المفاجئ الذي قام به في مطلع أكتوبر/ تشرين الأول، قبل ساعات قليلة من الإقلاع، أبلغني الأميرال للمرّة الثانية أنّ رامزفيلد قرّر أن يمضي نهاية الأسبوع بعمل متواصل معي ومع بعض زملائنا. كان من المقرّر أن نتّجه، يوم الجمعة 2 نوفمبر/ تشرين الثاني لزيارة روسيا وطاجيكستان وأوزبكستان وباكستان والهند. قال لي أن لا أقلق بشأن إضاعة وقت المكتب لأنّنا سوف نعود إلى واشنطن مساء يوم الإثنين 5 نوفمبر/ تشرين الثاني ونكون في المكتب يوم الثلاثاء ليوم كامل من العمل.

في روسيا اجتمعنا مع وزير الدفاع، سيرغي إيفانوف، ثمّ مع فلاديمير بوتن، رئيس البلاد. كان بوتن كريماً بتقديم وقته لدرجة أنّه غيّر برنامجنا المثقل بالمواعيد المحدّدة. ظلّ معنا نحو ساعتين وتكلّم - دون أن يقاطع أحد منّا - ساعة وأربعين دقيقة. كان السوفيات قد تعلّموا كثيراً من أفغانستان وكان مزاج بوتن يوحي بالمشاركة. أعطانا رأيه في أهمّ اللّاعبين في البلاد وملاحظاته العسكرية وتحدّياته لجيران أفغانستان. أطرى

على الأسلحة الروسية لتحالف الشمال لكونها أفضل بكثير من غيرها إذ إنّ قواده يعرفون الأسلحة الروسية جيّداً. وصرف أيضاً بعض الوقت على القضايا الأميركية - الروسية - تخفيض الأسلحة النوويّة - الدّفاع بالصواريخ - ومعاهدة الصواريخ المضادّة للصواريخ الباليستيّة.

كان هناك الكثير من الدَّسم في مونولوغ بوتن. فقد تكلّم بقوّة واندفاع. لم يكن أسلوبه أسلوب عميل سوفياتي بالرّغم من خلفيّته كضابط في الاستخبارات السوفياتيّة «KJB»، بل تكلّم كشخص مستقلّ وفي ربع الشباب. كان قسم من ذلك يعود إلى تصرّفه الرياضي الذي جعله يبدو فتيّاً نضيراً، ولكن، في قسم آخر، كان يريد التأثير في رامزفيلد الذي يكبره بعشرين سنة - ليريه مدى اطّلاعه على الأمور، ومدى ذكائه، ومدى إمساكه بأمور الدولة، ومدى رغبة روسيا في أن تصبح حليفتنا في الحرب على الإرهاب وكم سيكون تعاونه الشخصي معنا ثميناً. بدا لي أنّ بوتن كان مضطرباً في هذه الغرفة العالية السقف ذات الأثاث الفاخر والخطوط المذهّبة في قصر الكرملين. كان متحمّساً لإعطاء انطباع جيّد لدرجة أنّه لم يستطع التوقّف عن الكلام.

بينما كنت أراقب أداء بوتن، جاءتني فكرة: حدث هجوم 11/ 9 منذ أقل من شهرين. الولايات المتحدة تشنّ حرباً شاملة. وهنا في الجهة المقابلة من الطاولة حيث بوتن، يجلس وزير الدفاع الأميركي، أهم استراتيجيّ لدى بوش والرجل الذي يدير عمليّات القتال - ولم يكن بوتن فضولياً بما فيه الكفاية ولا انضباطياً بالقدر الكافي ليسأل رامزفيلد سؤالاً واحداً. ربّما ظهر بوتن أكثر إمساكاً بالأمور لو أنّه أقام حواراً حقيقياً بدلاً من التكلّم بمفرده.

كانت اجتماعاتنا في طاجيكستان وأوزبكستان رسميّة، محدّدة الأوقات؛ جلسات على الطراز السوفياتي يحضرها زعماء توحي سيماؤهم بالاستعراضات فوق قبر لينين في يوم أيار إبّان الأيام العتيقة السيئة. غير أن رامزفيلد تمكّن من إجراء بعض المحادثات النافعة مع الرئيس إمام علي رحمونوف ثم مع الرئيس إسلام كريموف. أعطانا كلّ منهما بعض التبصر عن أفغانستان والقاعدة، ومنحنا تعاوناً قيّماً في الوصول والتمركز والطيران والاستخبارات ومسائل أخرى.

قبل 11/ 9 كان رامزفيلد قد لفت الانتباه إلى آسيا الوسطى كمنطقة ذات أهميّة استراتيجية. حتى في ذلك الوقت كان يعتقد أنه، باستثناء أفغانستان التي يحكمها

الطالبان، كان على الولايات المتحدة أن تجد سبلاً لإحراز أصدقاء في آسيا الوسطى التي تشمل بلداناً مسلمة تتشوّق إلى خلق صلات مع الغرب. منها ما لديها قوة اقتصادية كامنة هامة، وسيادتها واستقلالها عوامل هامة في استقرار آسيا، ويمكنها أن تؤثّر إيجاباً في أمن البيئة التي تقوم فيها روسيا والصين وغيرهما من البلدان باتخاذ قرارات استراتيجية تؤثر في مصالح الولايات المتحدة. كان أمام هذه الجمهوريات السوفياتية السابقة طريق طويل لتصبح ليبرالية وديموقراطية. ولكن شراكتها مع الولايات المتحدة ربما جنحت بها نحو حرية أكبر كما فعلت عبر السنين في بلدان أخرى - مثلاً، كوريا الجنوبية، تايوان، السلفادور، ناهيك عن ألمانيا وإيطاليا واليابان.

وفيما كنا نسافر من أوزباكستان إلى باكستان في طائرتنا العملاقة، مررنا فوق أفغانستان. لم تكن كابول قد حُرّرت بعد، ولكن سلاحنا الجوّي اعتبر أجواء البلاد آمنة بما فيه الكفاية لوزير الدفاع وحاشيته، وتمكنّا من مشاهدة جبال «الهندوكوش» الواسعة والمكسوّة بالثلوج.

كما في توقفاتنا الثلاثة السابقة، عندما قمنا بزيارة باكستان والهند كانت أفغانستان في رأس أجندتنا، ولكننا أبقينا على المسائل الاستراتيجية الأوسع في ذهننا كذلك. لم يكن في العالم دولة أكثر أهمية لعملياتنا العسكرية في أفغانستان من باكستان. ظل الموظفون الباكستانيون يحاولون حماية الطالبان إلى حدّ ما، إذ إنها حركة ساعدوا على إنشائها في حقبة ما بعد السوفيات التي اتّسمت بالفوضى، وذلك لحماية المصالح الباكستانية المتعدّدة والبشتون الذين تمتدّ بلادهم على قسم كبير من الحدود الباكستانية الأفغانية البالغ طولها ألف وأربع مئة ميل.

في ساعات ما بعد 9/11 كان بوش قد أرسل ريتشارد أرميتاج ليطلب إلى برويز مشرف إعلان ما إذا كانت باكستان صديقة لنا أم عدوّة. اختار مشرف، دون تردّد، الصداقة والشراكة الوثيقة مع أميركا الغاضبة، وتخلّى عن الدعم الذي كانت تقدمه باكستان إلى نظام الطالبان منذ نشأته. ومن اللافت للنظر أنّه أقال رئيس جهاز الاستخبارات الذي كان يعتبر قريباً جدّاً من الطالبان. كان لهذه الشراكة أهمية عملية كبيرة لنا: كان جنودنا وطائراتنا وصواريخنا بحاجة إلى ممر عبر أو فوق باكستان في طريقهم من الأوقيانوس الهندي إلى أفغانستان (الطريق عبر الأراضي الإيرانية لم تكن حتماً اختياراً ممكناً). أعطانا مشرف إذناً وسمح لنا باستعمال منشآته لتركيز فرق

«للتفتيش والإغاثة» لعملياتنا في أفغانستان. كانت الحدود الأفغانية، وهي من أعلى الأراضي في العالم: قاسية متجلّدة وجبليّة - كانت مكاناً واضحاً لملاذ بن لادن أو غيره من أعدائنا الذين ربّما هربوا من أفغانستان. وعد مشرف أن يمدّ سيطرته إلى تلك المنطقة، ولكنّها، منذ زمن سحيق، كانت تحت سيطرة رؤساء القبائل المحليّين. لم تُخضع حكومة باكستان المركزيّة هذه المنطقة البتة لإرادتها الفعلية، كما لم تتمكّن من ذلك السلطات البريطانيّة في العهود السابقة. لم يكن واضحاً مقدار الجهد الذي سيبذله مشرف في محاولته حكم هذه الأراضي وكذلك مدى نجاحه إذا جرّب.

كانت قوّات الأمن الباكستانية مستعدّة للعمل ضدّ القاعدة ولكن، إلى الآن، ليس ضدّ أعضاء الطالبان الذين يلجأون إلى باكستان. شجب مشرف القاعدة كإرهابيّين، ولكنّه لم يشمل في هذه الفئة الجماعات الباكستانية المتطرّفة - بخاصة جيشي محمد والأشقر الطيبة - الذين كانوا يتسلّلون من باكستان إلى الهند للقيام بهجمات إرهابية كجزء من الصراع الطويل حول كشمير. هذه العمليّات عبر الحدود كانت تخاطر في اندلاع حرب بين باكستان والهند اللّتين أثبتتا كلاهما قدرتهما على تفجير سلاح نووي منذ عام 1998.

قدّم مشرف صورة معقّدة لرامزفيلد ولنا. أظهر ثقة مسبّبة جيّداً بفطنته وذكائه وربّما تمكّن من أن يكون ساحراً. جاء إلى الحكم كزعيم لانقلاب عسكري ضدّ حكومة منتخبة، ولكن طريقة تصرّفه لم تكن على شاكلة ديكتاتور عسكري. خلال اجتماعاتنا بدا الجوّ مريحاً لمستشاري حكومته وكانوا يتكلّمون بحريّة، بل يقاطعون رئيسهم في بعض الأحيان. كان مشرف مستعدّاً للتعاون ومرتاحاً لتقديمه. ولكنّه كان يقاوم بشدّة الأمور التي لا تأخذ في الحسبان ما يراه ضمن اضطراراته الأهليّة.

كان رامزفيلد يفهم دقّة موقع مشرف. ورأى أنّنا أملينا نقلة كبيرة في السياسة الباكستانيّة منذ 11/ 9 وأنّنا نضغط على باكستان بانتقال أكبر على عدّة جبهات. ورأى رامزفيلد أيضاً أنّنا متحمّسون ونقوم بطلب الكثير بسرعة كبيرة أكثر من اللازم وأنّنا ربّما نزيد في مخاطر اغتيال مشرف أو خلعه - لمصلحة أناس أقل إذعاناً بالنسبة إلى الإرهاب والديموقراطية والسلم الإقليمي. كنّا قلقين بشأن تمكّن الإرهابيّين وغيرهم من المتطرّفين من الحصول على أسلحة نوويّة. وآخر ما كنّا نريد أن نراه هو دولة تملك أسلحة نوويّة تقع في قبضة مثل تلك الأيدي.

عندما وصلنا إلى الهند في مساء نهار الأحد شعر الكثير منّا بتعب وإرهاق كبيرين. كم هو عدد المذكّرات الخلفيّة، والقراءات المسبقة، وحرس الشرف، والاجتماعات، والمؤتمرات الصحافيّة، والبرقيّات والمذكرات، جاء وذهب منذ أن كنّا في موسكو مع بوتن في طريقنا إلى دوشامباي، طشقند وإسلام آباد - وكان كلّ ذلك فقط صباح البارحة. وصلنا إلى فندقنا في نيودلهي حوالى منتصف الليل. بعيد الساعة الواحدة صباحاً فكّر رامزفيلد، الذي أصبح يسير من كثرة التعب على الأدرينالين فقط، في شيء يقوم به شخص من موظّفي، وهو إضافة هذا الشيء إلى نقاط المحادثة في الاجتماعات الصباحيّة. وقد فاجأني الوزير بالطرق على باب غرفتي في الفندق ليسأل عن وجود ذلك الموظّف. وعندما علم أنّه قد أوى إلى فراشه، ضرب الهواء أمامه وهزّ رأسه بسخرية قائلاً «يا له من ضعيف». وعندما رأى أنّني كنت حافي القدمين وفي طريقي إلى الفراش، استراح وقال: «حسناً سنفعل ذلك في الصباح».

كانت اجتماعاتنا مع الموظّفين الهنود تقع ضمن خطّة قام بتنسيقها السفير الأميركي، البعيد النظر، إلى الهند، روبرت بلاكويل. وهي استخدام سلسلة من لقاءات تتمّ وجهاً لوجه للمساعدة على تغيير العلاقات الرسميّة بين الولايات المتحدة والهند. كنت عزمت على تكريس جهد شخصي كبير لهذه المبادرة قبل 11/ 9، حتّى قبل أن أُثبّت كوكيل وزارة. كنت أرى أنّ هناك فرصة لخلق شراكة استراتيجيّة بيننا وبين الهند. كان الموظّفون الرسميّون الأميركيّون طوال عقود ينظرون إلى الهند في الدرجة الأولى بطريقتين: كقسم من الصراع الهندي الباكستاني، وكمشكلة في الانتشار النووي. ولكن هذه النظرة السلبية إلى الهند كانت تتجاهل تغييرات هامّة في العالم منذ عهد الحرب الباردة، عندما أعلنت الهند الحياد ومن ثمّ نزعت إلى تأييد الجانب السوفياتي. بعدما انهار الاتحاد السوفياتي كانت الهند تودّ أن تطوّر روابطها مع الولايات المتحدة، وكان واضحاً لديّ أنّ بوش ورامزفيلد وولفويتز كانوا يحبّذون هذه المسألة.

في مطلع 2003، وقبل أن يترك الولايات المتحدة ليتسلم وظيفته في نيودلهي، اجتمعت مع بلاكويل لبحث السياسة تجاه الهند. وبلاكوبل صديق لي منذ أيّامي في إدارة ريغان، وقد شاركني في المحادثات التي أجراها مع جورج دبليو بوش بشأن الهند قبل وبعد أن أصبح رئيساً. قال لي إنّ الرئيس بوش لم يكن يرى أنّ الهند في الدرجة الأولى مشكلة، بل بلداً ديموقراطياً عظيماً في طريقه ليصبح أكثر بلدان العالم سكّاناً،

وأمّة ذات اقتصاد ليبرالي حقّقت دخولاً باهراً إلى عصر المعلوماتية وقوّة صاعدة يمكنها أن تصبح حليفاً طبيعيّاً للولايات المتحدة.

لم يكن الموظّفون الأميركيّون والهنود معتادين التحدّث معاً بشأن التطوّرات الاستراتيجيّة في العالم، اللهم سوى تلك المتعلّقة مباشرة بعلاقاتهما بعضهما مع بعض. ولكن كما لاحظ رامزفيلد في اجتماعاته الهندية، كان للبلدين مصالح مشتركة - خاصةً في الصين وأفغانستان والشرق الأوسط والدفاع الصاروخي، مثلاً - وكان كلانا يريد من الآخر أنواعاً متعدّدة من المساعدات. وبينما كان الهنود منغمسين في مباحثات استراتيجيّة معنا، همس لي واحد منهم بأنّ أميركا تملك قوّة غير مسبوقة في العالم وأنّها لفرصة يحسد عليها أيّ شخص في أن يكون له أذن صاغية في البنتاغون.

ولكي يبدأ في تغيير العقلية السائدة في المؤسّسات الهامة في واشنطن ونيو دلهي، قام بلاكويل بالضغط على المسؤولين الأميركيّين لزيارة الهند في تتابع سريع، إذا أمكن، من أجل بناء زخم متواصل. استجابت وزارة الدفاع بصورة خاصة. فزيارة رامزفيلد في بداية نوڤمبر/ تشرين الثاني أُتبعت بعد أسبوعين بزيارة من رئيس قيادة الباسيفيك الأميركية، الأميرال دينيس بلير. وبعدها بأقلّ من أسبوعين، قمت بترؤّس بعثة إلى الهند لمنتدى الدفاع الثنائي الذي كنت أترأسه بالمشاركة مع يوجندرا ناريان الموظّف الرقم اثنين في وزارة الدفاع الهندية. وقد استعملت هذا المنتدى للمساعدة على إنشاء برنامج مكثّف من النشاطات الدفاعية بما فيها مبادلات دائمة من قوّات عسكرية لقوّات عسكرية، وتمرينات مشتركة تشمل مجمل القوّات المسلّحة.

وبينما كان رامزفيلد وجميع حاشيته عائدين سويّة إلى الوطن من الهند، كانت الأخبار من وسائل الإعلام مليئة بقصص المستنقعات والطلبات من أجل رفع مستويات القوّات المسلحة الأميركية في أفغانستان. غير أنّ الوزير كان يشعر بالتيه الذي كان، كالعادة، يتيحه لنفسه بعد مثل هذه الجهود الديبلوماسية. في غضون ذلك كنّا، نحن الموظفين ذوي العيون المقززة، نعمل على التقارير والمراسلات التي يجب الموافقة عليها وإرسالها قبل أن تحطّ طائرتنا في مطار أندروز. مشيت إلى مقصورة الوزير الخاصة وطرقت بابها، ودخلت وجلست معه لبضع دقائق لبحث بعض الأعمال الورقية. كان مرتاحاً ولطيفاً، وعندما وقفت لأغادر اقترحت أن يأتي معي إلى وسط الطائرة حيث يجلس موظّفي، ويشكرهم على جهودهم الجبّارة طوال الرحلة. توقف قليلاً، أمال برأسه وأجاب متعمّداً «ماذا؟ وأدمرهم؟» وبقي جالساً.

ساعدت الحفنة من قواتنا الخاصة المندمجة في ميليشيا تحالف الشمال بقيادة الجنرال عبد الرشيد دوستم في إقناع هذا الأخير بالتحرك ضد مزار الشريف في بداية نوفمبر/تشرين الثاني. كانوا قد أنهوا الأسبوعين من فترة «المستنقع» يعملون على تطوير العمل المشترك مع رجال دوستم. ساهمت القبعات الخضر بمعلومات استخبارية مفيدة - مثلاً، نبّهونا أن أهم شيء في لوجيستيات دوستم ليس زيت الديزل بل الذرة لأن قواته تتنقل على ظهور الخيل وليس في ناقلات جند مدرّعة أو حتى شاحنات عادية. وبما أن رجالنا كانوا فخورين بتأقلمهم بدأت القوات الخاصة على الفور بتعلّم ركوب الخيل. مايك دي لونغ، نائب قائد CENTCOM يروي القصة في كتابه «في داخل CENTCOM»:

بعد يوم أو يومين من الركوب أصيب جنودنا بألم مبرح من الجلوس على صهوات الخيل، لدرجة أنهم أصبحوا عاجزين كلياً.

من أجل تلطيف الاحتكاك أرسلنا مئة مرطبان من الفازلين. ولكن في أفغانستان يوجد غبار دقيق في كل مكان، ويبقى في الهواء ويغطّيك من رأسك إلى أخمص قدميك. التصق هذا الغبار الدقيق بالفازلين، وعوضاً من أن يساعد، حوّل الفازلين إلى ورق مرمّل، فأصبحت أرجل رجالنا تتجرّح. ما كانوا بحاجة إليه فعلاً هو سراويل جلدية كتلك التي يلبسها رعاة البقر. ولكن لم يكن هناك وقت لخياطة سراويل لهم. لذا قررنا استعمال البانتيهوز وهو بنطال مع سروال داخلي مصنوع من الجلد فأرسلنا مئة منه. فإذا كان صالحاً لنا في «سوبربول 69» فلِمَ لا يصلح لجنودنا؟

ويا للعجب - نجح ذلك كالسّحر، وأنقذ البانتيهوز الموقف.

لو انتشرت تلك القصّة لدى الرأي العام لكان المرء يتخيّل أعضاء من الكونغرس يصفونها بإخفاق استخباراتي أو إخفاق تام بالتخطيط، ومثلٍ على مدنيين من البنتاغون يرسلون قواتنا إلى المعركة دون تجهيز كافٍ. وبما أن نهاية هذه القصة كانت سعيدة فقد نتج عنها فقط تبرير لمواضيع التحوّلات في الدفاع التي يؤمن بها رامزفيلد: يحدث ما هو غير مُتوقع، لا تتعلق أكثر مما ينبغي بتصوراتك المسبقة، كن رشيقاً، ذكياً، واسع الحيلة ومستعدّاً للتأقلم. إنّ لدى أفراد القوّات المسلّحة الأميركية الحوافز والتدريب والبراعة ليعملوا على الأرض بمرونة كما يطلب إليهم دائماً أن يفعلوا.

وفق القاعدة الكلاسيكيّة، يجب على قوّة مهاجمة أن يكون تعدادها ثلاثة أضعاف

القوّة المدافعة عن مواقع محصّنة. أرسل دوستم حوالى تسع مئة رجل ضدّ مزار الشريف - وهي قوّة تبلغ تقريباً عشر قوّات الطالبان المتمركزة هناك دون حساب حلفائهم من أفراد القاعدة. غير أنّه كان لدى دوستم الحفنة من القبعات الخضر المندمجة في قوّاته والتي كانت على اتصال، بواسطة مؤشّرات اللايزر والراديو، مع الطائرات الأميركية المزوّدة بذخائر دقيقة التصويب. متحدّيةً القاعدة الكلاسيكيّة، ولكن بمساعدتنا، دخلت قوّات دوستم إلى مزار الشريف في 9 نوڤمبر/تشرين الثاني، وتمكّنت من قتل عدد من مقاتلي القاعدة، وبحسب الطريقة الأفغانية، حملت قوّات الطالبان المنهزمة على تغيير وجهتها والانضمام إلى المعارضة.

كان ذلك يوماً جيّداً. كان سقوط مزار الشريف مصدر ارتياح وتفاؤل لرامزفيلد وولفويتز والبقية منّا في البنتاغون وCENTCOM، الذين ناصروا الشراكة العسكريّة الأميركية مع تحالف الشمال وضغطوا من أجل إحراز نتائج هامّة قبل فصل الشتاء. وبدا أنّ أهدافاً جديدة يمكن تحقيقها: فتح الجسر البرّي إلى أوزبكستان، زيادة تزويد أفغانستان بالمساعدات الإنسانية وغيرها، واستعمال الزّخم القائم لتحرير مدن أخرى. وبالفعل فقد تحقّق كلّ ذلك بسرعة.

كان الجنرال إسماعيل خان، زعيم آخر في تحالف الشمال، يحاصر مدينة هيرات الغربية لعدّة أسابيع، وفي نهار الأحد 11 نوڤمبر/تشرين الثاني، سقطت. ظهر رامزفيلد في أحد برامج أخبار الصباح، فسُئل، «لماذا لا نريد أن يأخذ تحالف الشمال كابول؟» من الصعب تصوّر مثل هذا السؤال يأتي من أحد سوى من مراسل له اتصال[1] إمّا بوزارة الخارجية وإمّا بالـ«CIA». ذكر رامزفيلد، بكل احترام، قلق الرئيس مشرف بشأن مصالح البشتون في أفغانستان وقال إنّنا نريد كابول أن تصبح عاصمة حكومة ذات قاعدة واسعة. وعندما حشر عمّا إذا كانت القوّات الأميركيّة ستقف في وجه قوّات تحالف الشمال في طريقها إلى أخذ المدينة قال رامزفيلد «أنّ ليس لدينا قوّات كافية على الأرض لنقف في طريقهم» وأنّ تحالف الشمال سيتّخذ قراراته الخاصّة بنفسه.

وهكذا فعل في 13 نوڤمبر/تشرين الثاني، وبمعية بعض القوّات الأفغانية الجنوبية

(1) في ورقة وُزِّعَت في 29 أكتوبر/تشرين الأول، 2001، في اجتماع للجنة السياسة، قالت الـ«CIA» إن قواد تحالف الشمال، مراعاةً لقلق الولايات المتحدة بشأن أحداث أزمة سياسية، كانوا قد صرحوا أنّهم لا يأبهون لأخذ كابول. كتب رامزفيلد على الحاشية: «حزن بالغ».

المعادية للطالبان، دخل تحالف الشمال إلى كابول وسيطر عليها بسرعة. تعاون رامزفيلد وباول لتأليف قوة دولية لترسيخ الاستقرار في المدينة بتفويض من مجلس الأمن الدولي. قبل أسابيع كان رامزفيلد قد صرّح بأنّ هذه القوّة يجب أن تؤلّف من عدد من البلدان باستثناء الولايات المتحدة. وهكذا حصل. وافق البريطانيّون على تولي القيادة خلال الفترة الأولية لبضعة شهور.

قام بيتر رودمان، مساعد وزير الدفاع، بالتفاوض بشأن مذكّرة التوافق بين وزارة الدفاع الأميركية وبريطانيا، قائدة القوّة الجديدة التي كانت تعرف «بالقوّات الدولية للمساعدة على حفظ الأمن». أصرَّ رامزفيلد أن على الاتفاقية أن تنصّ بدقّة كيف ستتواصل «القوات الدولية للمساعدة على حفظ الأمن» مع «CENTCOM»، وما هو نوع الطوارئ وغيرها من المساعدة ستقدّم CENTCOM إلى «القوّات الدولية للمساعدة على حفظ الأمن»، وبأيّة ظروف. خلال المفاوضات سأل البريطانيّون عن أحكام يعتقد رامزفيلد أنّها تتعارض مع مهمّة CENTCOM ضدّ قوّات الطالبان والقاعدة. كان ردّه عنيفاً لدرجة ظننا، رودمان وأنا، أنّه سيعيد العلاقات إلى حوالى سنة 1812. ولكنّنا حصلنا على اتفاق خدم مصالح كلينا وبرهن إبّان تنفيذه عملياً على جودته ثمّ أصبح نموذجاً للاتفاقات التي توصّلنا إليها مع بلدان أخرى خلفت بريطانيا في قيادة «القوّات الدولية للمساعدة على حفظ الأمن».

سقطت جلال آباد في 14 نوفمبر/تشرين الثاني. في ذلك اليوم ناقشت لجنة النوّاب فقدان الطالبان السيطرة على البلاد. وفي استباق محادثات كانت ستجري في اجتماع قادم لمجلس الأمن القومي، أثار ستيفن هادلي السؤال: كيف يجب على الولايات المتحدة أن ترد في حال عرض قادة الطالبان الاستسلام وتلقينا ضغوطاً لوقف عمليّاتنا العسكرية. ذكر وولفويتز أنّنا لم نكمل بعد مهمّتنا العسكرية ضدّ الطالبان والقاعدة ولذا فإنّ وقفاً لإطلاق النار سيكون سابقاً لأوانه. وسأل من سيكون في موقع لقبول استسلام الطالبان؟

إنّ احتمال سقوط نظام الطالبان الوشيك طرح عدّة أسئلة ديبلوماسية وقانونية. عندما يأتي الوقت للاعتراف بحكومة أفغانية جديدة، قال أرميتاج، يتوجّب علينا أن نسعى للحصول على قرار من مجلس الأمن. اقترحتُ أن نحمي حقّنا في التدخّل ثانية، في معرض الدفاع عن النفس، إذا ما عاد الإرهابيّون إلى أفغانستان. أفاد أرميتاج أنّ

وزارة الخارجية كانت تدفع باتجاه مؤتمر دولي يستطيع أن يرسي أسس حكومة أفغانية ذات قاعدة واسعة. سأل هادلي إذا كنّا نريد حكومة مؤقتة تستطيع أن تقبل الاستسلام. وأبدى بايس قلقاً بشأن حماية حرية قائدنا العسكري في عمله لإنجاز مهمّته.

مسألة أخرى تمثّلت في تشكيل القيادة الأفغانية بعد الطالبان. هذه القضيّة كانت موضع اهتمام كبير لدى الوكالات ولكن ليس لدى رامزفيلد. الخبراء في مكتب السياسة كانوا يعلمون أشياء عن التاريخ الأفغاني والشخصيّات الهامّة وقد بعثنا إلى الوزير تحليلات وبعض التقارير، غير أنّه ظلّ مبتعداً عن السياسة الأهلية الأفغانية. قال لي إنّ المسؤولين الأميركيّين لم يكونوا في مركز يؤهّلهم لانتقاء زعماء بلدان أخرى. عندما يكون الوضع مائعاً، كما في أفغانستان بعد طرد نظام الطالبان، كان رامزفيلد يعتقد أنّ الزعماء سيظهرون بنوع من عملية طبيعيّة من التفاعل بين المحليّين. ويبدو أنّه كان يتكلّم عن مقاربة مع الأسواق الاقتصادية، حيث «يد آدم سميث الخفيّة» ترفع المنتجات الجيّدة فوق غيرها. كان لدى رامزفيلد مبدأ أن لا تجرب الولايات المتحدة «انتقاء الرابحين السياسيّين» (كما وصفه) في البلدان الأخرى. غير أنّ ذلك كان وجهة نظره الشخصية، أمّا غيره من المسؤولين، وبخاصة في وزارات ووكالات أخرى، فلم يُبدوا مثل هذا التحفّظ. وكانت النتيجة أنّ وزارة الدفاع، في النهاية، كان لها تأثير أقلّ بكثير في هذه المسائل من الجهات الأخرى في الحكومة الأميركية.

وبالرّغم من أنّ مسؤولي الـ«CIA» كانوا دائماً يحبّذون أن نتحالف مع البشتون وليس مع القبائل الأفغانية الشمالية فقط، فإنّهم لم يتمكّنوا من تحديد البشتون الذين سيعملون معنا. في النهاية اتصلوا بحميد كارزاي. وهو من مواليد قندهار، كان قائداً لعشيرة بارزة من قبيلة من البشتون، تلك التي كان يتحدر منها ملوك أفغانستان منذ القرن الثامن عشر. قامت الولايات المتحدة بتجهيزه وبنقله حول البلاد في طائرات مروحيّة، ورتبت له أن يلعب دوراً في تحرير قندهار في 7 ديسمبر/كانون الأول. فلو كنّا نفتش عن شخص من البشتون يتمتع بمصداقية ليطالب بالسلطة في أفغانستان المحرّرة من ظلم الطالبان، من قبل قبائل شمالية في أكثريّتها، كما قال مسؤولو الخارجية والـ«CIA»، فإنّ كارزاي كان أفضل ما نستطيع أن نحلم به.

جنّدت وزارة الخارجية الأمم المتحدة لتنظيم مؤتمر لزعماء أفغانستان السياسيّين والقبليّين ليقرّروا كيف ستحكم بلادهم في فترة ما بعد الطالبان مباشرة. وبمتابعة فكرة

بوش الاستراتيجية بأنّ الولايات المتحدة تقوم بتحرير أفغانستان وليس باحتلالها، لم نرد أن نخلق إدارة بقيادة الولايات المتحدة في كابول. ولأسباب سبق شرحها، أردنا أن نتجنّب ذلك النوع من «بناء الأمم» الذي يضع أفغانستان تحت سيطرة الأمم المتحدة أو السيطرة الدولية. بمساعدة زلماي خليل زاد - الرجل الصحيح لحكومتنا في المكان الصحيح والزمان الصحيح - ووليم لوتي من مكتبي، تمكّن موظفو وزارة الخارجية من حمل بيروقراطية الأمم المتحدة على العمل بشكل أفضل من المعتاد.

قام موظّفو الأمم المتحدة بقيادة السياسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي، بعقد المؤتمر في أواخر نوڤمبر/ تشرين الثاني في بون، ألمانيا. بحلول 5 ديسمبر/ كانون الأول، اتفق المشاركون في المؤتمر، كتابة، على خطة، عرفت بعملية بون، جعلت الأفغان مسؤولين عن حكومتهم. قام المشاركون - زعماء قبائل أفغانية وغيرهم من الأشخاص المرموقين - بتعيين كارزاي رئيساً لإدارة انتقالية تتألّف من ثلاثين شخصاً. ستكون مهمّة هذه الإدارة عقد «لويا جيرغا»، مجلس قبلي أفغاني تقليدي، لإنشاء سلطة انتقالية عريضة القاعدة في غضون ستة أشهر. في غضون الثمانية عشر شهراً القادمة ستعقد هذه السلطة الجديدة «لويا جيرغا» أخرى لإقرار دستور.

مع موافقة أميركية، طلب الأفغانيّون في بون من مجلس الأمن الدولي تطويع قوّة متعدّدة الجنسيّات للمساعدة على حفظ الأمن في كابول وضواحيها. كانت المسألة أن لا يُصار إلى تسيير دوريات لحفظ الأمن في العاصمة الأفغانية ولا أن تتمّ السيطرة عليها من قبل ميليشيات القواد الإقليميّين لتحالف الشمال لأنّ ذلك ربّما حمل الجنوبيّين على معارضة الحكومة. تعهّد المندوبون الأفغان بسحب ميليشياتهم من الأماكن التي تنشر فيها القوّات المفوّضة من الأمم المتحدة. في اليوم التالي اتّخذ مجلس الأمن قراراً يبارك الاتفاق الذي اعتمد في بون.

كانت إدارة بوش قد أعطت الأمم المتحدة دوراً هاماً ثمّ عالجت الشقّ السياسي بشكل جيّد. وقد كذب هذا كاريكاتور الرئيس بوش ذي القبضة الحديديّة والأحادي المعادي للأمم المتحدة، ولكن كان لذلك تأثير قليل في منتقصي قدر الرئيس. أظهر إطلاق عملية بون مدى فعالية الديبلوماسيّة الأميركية عندما يوجّه الديبلوماسيّون مهاراتهم الهائلة لتعزيز سياسات الرئيس.

إنّ اختيار مؤتمر بون كارزاي كزعيم للإدارة المؤقتة يعكس وجهاً من وجوه سياسة

القوّة الدولية التي تجعل الأميركيّين المؤيّدين للديموقراطية غير مرتاحين. فمصادقة الولايات المتحدة على شخص أجنبي يمكن بالفعل أن تضفي عليه ليس منزلة أعلى فقط بل جاذباً سياسياً حقيقياً في نظر أبناء بلده. وذلك ليس حجّة بأيّ شكل من الأشكال كي يحاول المسؤولون الأميركيّون فرض حاكم على بلد أجنبي. ولكن من المفيد الإشارة إلى أنّ الأفغانيّين الذين لم يغادروا أفغانستان طوال فترة الطغيان والفوضى التي بدأت بالاجتياح السوفياتي سنة 1979، لم يرفضوا قيادة كارزاي، بالرّغم من أنّه آثر العيش في الخارج، وفي النهاية رجع كشريك للأميركيّين الذين حرّروا البلاد.

كلّ حالة لها ظروفها الخاصة. غير أنّه من المثير أنّ الشعب الأفغاني الأبيّ الذي عانى الأمرّين وكانت له مبرّرات لعدم الوثوق بالأجانب، لم يحسب السنين التي قضاها كارزاي في المنفى أو صلاته بالولايات المتحدة كعامل ضدّه. ومع ذلك، وفي غضون أسابيع فقط، طوّر مسؤولون أميركيّون يعملون على رسم السياسة العراقية، نظريّات بشأن عراق ما بعد صدّام، لم تهمل فقط بل ناقضت خبرتنا في أفغانستان ما بعد الطالبان.

ومع أنّ الرئيس بوش لم يسمِّ شخصيّاً أسامة بن لادن كهدف استراتيجيّ للحملة الأفغانية، كنّا نريد أن نقبض على زعيم القاعدة[1]. كان الانتقاد العام للإخفاق في ذلك يوجّه إلى فرانكس ورامزفيلد، والرئيس.

كانت CENTCOM تعلم أنّ العدوّ سيستغلّ الطبيعة القاسية لجبال تورا بورا في جنوب أفغانستان، قرب الحدود مع باكستان، باللّجوء إلى مجمع الكهوف الواسع هناك. ركّز سلاح الجو الأميركي على هذا المجمع طوال الحرب، وخاصة في ديسمبر/كانون الأول. اتّهم المنتقدون فرانكس لعدم إدخال أعداد كافية من القوّات البريّة الأميركية لمنع مقاتلي الطالبان والقاعدة من الهرب إلى داخل باكستان. في إحدى المناقشات الانتخابية للرئاسة سنة 2004، قال جون كيري إنه إذا انتخب رئيساً «لن أغفل عيني عن هذا الهدف: أسامة بن لادن» وأضاف، «مع الأسف فقد فرَّ إلى جبال تورا بورا. لقد نجحنا في تطويقه. ولكنّنا لم نستخدم قوّات أميركية، الأفضل تدريباً في العالم، للذهاب إليه وقتله. لقد اعتمد الرئيس على أمراء الحرب الأفغان، وسلم إليهم هذه المهمة أيضاً. وهذا خطأ».

(1) كان الهدف الاستراتيجي منع الهجمات الإرهابية بتمزيق شبكاتها، بما في ذلك استهداف قياداتها - وليس بمعاقبة المرتكبين.

في يوم من الأيام سيقوم مؤرّخون لهم خبرة في المسائل العسكرية ومعلومات أكثر وأدقّ من التي تتوافر الآن بدراسة شاملة ومستقلّة وغير مُسيَّسة ويكوّنون رأياً بشأن هذه الانتقادات. وعندما يفعلون سيتوجّب عليهم أن يفكّروا مليّاً في الجدوى الكاملة لاستراتيجيتنا في أفغانستان، ويراجعوا المنافع التي حصلنا عليها بإبقاء وجودنا العسكري صغيراً وسماحنا للقوّات القبليّة الأفغانية بأن تأخذ دور الطليعة في حين احتفظنا للقوّات الأميركية بدور مساند. وسيذكرون ما نتج من دعم واسع تلقّيناه من الأفغانيّين الذين لهم تاريخ طويل في مقاومة شديدة للقوّات الأجنبية التي تبدو كقوّات غازية بدل أن تكون محرِّرة. وسيسألون فيما إذا كان لدى فرانكس خيار فعلي ليُدخل بسرعة أعداداً كبيرة من القوّات البريّة الأميركية أو قوّات التحالف. وسيحلّلون كم كانت ستتطلّب من وقت أو من آلاف (أو عشرات الآلاف) من الجنود الأميركيّين وجنود التحالف لتأمين فرصة لمنع أعضاء القاعدة الهامّين من الوصول إلى تورا بورا. وسيستفسرون عمّا إذا كان بن لادن فعلاً هناك، وما إذا كان بالإمكان «تسكير» هذه المناطق الجبليّة بشكل معقول. وسيفكّرون في كيف كان من الممكن لقوّة بريّة أجنبية أن تثير الكراهية لدى الأفغانيّين في طول البلاد وعرضها - وربّما أفقدتنا الدّعم أو تسبّبت بانتفاضة عريضة ضدّ الولايات المتحدة. وسيقدّرون مخاطر تخلّينا عن استراتيجيّتنا التي كانت تعمل بشكل جيّد وكيف كان من الممكن أن يؤدّي ذلك إلى تدمير العملية السياسية الواعدة التي أطلقت من بون.

كان الانتقاد السائد - أنّ إرهابيّ القاعدة (وربّما بن لادن نفسه) قد تمكّنوا من الفرار لأنّ فرانكس لم يرسل قوّات أميركية كافية «لتسكير» المكان - مبسّطاً للغاية: إنّه يفترض أكثر من اللازم ويغفل أكثر من اللّازم. وكان لوم السناتور كيري للرئيس بوش في النقاش الرئاسي شديد الغرابة. إنّ القول بأنّه كان على الرئيس أن يقول لفرانكس أيّة قوّات - أميركية أو أجنبية - يستعمل في مهمّة معيّنة، ينطوي على فهم غريب للعلاقات بين رئيس وقائد عسكري إبان الحرب. من الصعب تصوّر أيّ رئيس يلغي حكم جنرال ويأمره باستخدام قوّات أميركية بأن «تذهب وتقتل» بن لادن. إنّ رئيساً يفعل ذلك هو بحاجة إلى قائد جديد.

في آخر سبتمبر/أيلول سُئل الجنرال الأميركي المتقاعد، ويسلي كلارك، القائد الأعلى السابق للناتو، على التلفزيون، ما إذا كانت الولايات المتحدة تعتمد أكثر من

اللّزوم على المقاتلين الأفغان لمعاونتنا على القبض على زعماء القاعدة في تورا بورا. ومع أنّه سوف يباشر حملة للحصول على ترشيح الحزب الديمقراطي ليخوض المعركة ضد بوش في انتخابات 2004، كان جواب كلارك عن تورا بورا تحليلياً لا سياسيّاً:

أظنّ أنّك في أيّ وقت تعتمد أسلوباً حربياً سينتج عن ذلك إيجابيّات وسلبيّات... الاعتماد على الوكلاء هنا على الأرض... سمح بمباشرة العمليات القتالية سريعاً.

أسقطت الطالبان بسرعة. تجنّبت أخطاء الاتحاد السوفياتي في نشر قوّات بريّة كبيرة. لو جربنا أن ندخل إلى هناك بعدّة مئات آلاف الجنود البريّين، لكنّا انتظرنا حتّى الصيف التالي من أجل تجميع كلّ هذه القوّات ونقلها عبر باكستان. ومن يعرف ما يمكن أن يقع من جرّاء مرورنا عبر باكستان إلى هذا البلد؟

لذا فقد كان ذلك أفضل طريقة لشنّ الحرب على العدوّ. هل كان ممكناً أن يكونوا أقلّ شراسة في النهاية؟ نعم، ذلك ممكن، ولكن كما قال لنا الرئيس دوماً، هذه الحرب لم تنته بعد. هناك طريق طويلة أمامنا. وقد جعلنا العدوّ يفقد توازنه. المبادرة لنا وليس له. وأظنّ أنّ عدم حصول هجمات ناجحة على الولايات المتحدة وعلى الأماكن الأخرى من العالم منذ أن بدأنا هذه الحملة، هو دليل جيّد على ذلك.

وضع الجنرال كلارك إصبعه على جزء أساسيّ من استراتيجيّة الولايات المتحدة «للطريق الطويلة أمامنا» في الحرب على الإرهاب: القيام بعمل يجعل أعداءنا يفقدون توازنهم وينتقلون إلى موقع دفاعي، سيعزّز قدرتنا على منعهم من إطلاق هجمات ناجحة في المستقبل. وبتمزيق الشبكات الإسلامية المتطرّفة - استهداف منظّماتهم والبلدان الداعمة لهم، باستعمال الوسائل العسكرية والديبلوماسية والاستخبارية والمالية والقانونية وغيرها - نتمكّن أن نجعل من الأصعب عليهم القيام بالاتصالات وتحويل المال وتدريب العملاء الجدد وتخطيط هجمات جديدة، مع زيادة فرصنا في الوقت نفسه لإجهاض هذه الخطط.

بحدود ديسمبر/كانون الأول 2001 كانت الولايات المتحدة قد حرّرت أفغانستان وتمكّنت من تجنّب إقامة حكومة احتلال هناك. كانت الحرب بقيادة الولايات المتحدة، والعملية السياسيّة التي تبعث بقيادة الأمم المتحدة كلتاهما فعالتين: في غضون شهرين بعد بدء عملية الحرية الثابتة، أصبح حميد كارزاي رئيس حكومة مؤقتة تتمتّع بسلطة

سياديّة على أفغانستان. بالطبع، سلطة كارزاي لم تعطه سيطرة فعلية. كان لإدارته الحق في حكم البلاد، ولكن سيتطلّب الأمر جهوداً إضافية لحمل زعماء الحرب وغيرهم من الأفغانيّين على إطاعة الحكومة الجديدة. ولإتمام مهمّتنا في أفغانستان يجب علينا أن نساعد الحكومة الجديدة الموقتة على تقوية نفسها.

كان لدى إدارة بوش الأفكار اللازمة بشأن العمل مع شركائنا في الاتحاد لإنجاز ذلك. ولكن ثبت أنّ بعض أفكارنا الكبيرة كانت خاطئة. وتعلّمنا أنّه لم يكن لدى الحكومة الأميركية الوسائل الكفيلة بتعزيز القيادة الجديدة في أفغانستان بالفعالية نفسها التي كانت لدينا لإسقاط القيادة القديمة.

لائحة الوقت 1

أفغانستان والحرب على الإرهاب، سبتمبر/أيلول 2001 - ديسمبر/كانون الأول 2002

2001	
9 سبتمبر	اغتيال أحمد شاه مسعود
11 سبتمبر	الإرهابيّون يهاجمون الولايات المتحدة
12 سبتمبر	الرئيس يجتمع مع هيئة الأركان المشتركة في البنتاغون
15 - 16 سبتمبر	اجتماع كامب دايفيد لمجلس الأمن القومي
20 سبتمبر	الرئيس يوجّه رسالة إلى الكونغرس
7 أكتوبر	بدء الحرب في أفغانستان
19 أكتوبر	الدخول الأول إلى أفغانستان لقوّات العمليات الخاصة الأميركية
أكتوبر - نوفمبر/تشرين الثاني	الصحافة الأميركية تتحدّث عن: «مستنقع»
9 نوفمبر/تشرين الثاني	سقوط مزار الشريف
11 نوفمبر/تشرين الثاني	سقوط هيرات
13 نوفمبر/تشرين الثاني	سقوط كابول
14 نوفمبر/تشرين الثاني	سقوط جلال آباد
5 ديسمبر/كانون الأول	اتفاق عملية بون على الإدارة المؤقتة الأفغانية
6 ديسمبر/كانون الأول	قرار الأمم المتحدة يدعو إلى حكومة جديدة
7 ديسمبر/كانون الأول	سقوط قندهار
22 ديسمبر/كانون الأول	تنصيب حكومة كارزاي
خلال ديسمبر/كانون الأول	تورا بورا
20 ديسمبر/كانون الأول	إنشاء القوّة الدولية لمساندة الأمن
2002	
فبراير	مؤتمر إعادة الإعمار
أواخر أبريل مطلع مايو	تحدّي باشا خان زدران

الهدم أسهل من إعادة الإعمار

في سنة 2001 كانت مهمّة إدارة بوش قلب نظام الطالبان وحرمان القاعدة من ملاذها الآمن. وكانت مهمّتها في سنة 2002 أن تساعد الإدارة المؤقتة الأفغانية على بناء سلطتها. إنّ حكومة أفغانية قويّة، مرتكزة على الدستور ومشرَّعة بانتخابات ستكون عائقاً لقضيّة المتطرّفين الإسلاميّين.

كان الرئيس بوش قد انتقد طريقة «بناء الأمم» التي اتبعتها إدارة الرئيس كلينتون في حملة سنة 2000، وتذمّر رامزفيلد من أنّ مسؤولين أميركيّين جعلوا من البوسنة وكوسوفو بلدين تابعين بدلاً من أن يكونا معتمدين على نفسيهما. والآن نواجه تحدّي إعادة بناء المجتمع الأفغاني بعد تغيير النظام - وهي مهمّة لم تكن الحكومة الأميركية مجهّزة بشكل جيّد للقيام بها. كانت قوّاتنا المسلّحة وموظّفونا المدنيّون يفتقرون إلى المؤسّسات والسلطات والموارد اللازمة لأعمال إعادة الإعمار. وسنواجه هذه المشكلة أيضاً في عراق ما بعد صدّام.

خلقت الطبيعة الاستثنائية لحربنا على الإرهابيّين عدداً من التحديات المؤسّساتية. كانت الإدارة تتصارع مع مشكلة المساجين الذين قبض عليهم أثناء القتال: ما هي حالتهم الشخصيّة؟ من سيُحتجز منهم وأين؟ أيّ قانون سيطبَّق في التعامل معهم؟ وكان السؤال، إذا ما كان أو كيف يجب أن تستخدم القوّات الأميركية المسلحة لمنع الهجمات الإرهابية داخل حدودنا، وكيف يجب على وزارة الدفاع أن تؤازر الدفاع عن الوطن من الداخل.

وكانت المشكلة الكبيرة الأخرى هي، كيف يجب على الحكومة الأميركية أن تستعدّ لمعركة الأفكار. كان العنصر الإيديولوجي للصراع أساسيّاً، ولكن لم يكن هناك مكتب في الحكومة الأميركية مؤهّل لمعالجته، ولم يعيّن أيّ مسؤول ليقوم بدور القائد.

كان رامزفيلد ومايرز كلاهما يريدان من وزارة الدفاع أن تقوم بجهد في هذا المضمار آملين أنّ ذلك سيكمل حملة اتصالات استراتيجيّة ناشطة على مدى الحكومة يترأسها وزارة الخارجية أو البيت الأبيض. غير أنّ محاولتي لملء الفراغ في البنتاغون ستولد ردّ فعل مدوياً، ولم تقم إدارة بوش قط بوضع استراتيجية شاملة للوقوف بوجه الدّعم الإيديولوجي للتطرّف الإسلامي.

كان المؤتمر السياسي الذي رعته الأمم المتحدة في بون قد أعطى حميد كارزاي لقب رئيس حكومة أفغانستان المؤقتة. ولكن، عندما تسلم منصبه في ديسمبر/كانون الأول 2001، كانت سلطته ضعيفة. قلّل الصحافيّون وغيرهم من قدره بالقول إنّه «رئيس بلدية كابول، في أفضل الأحوال». أرادت إدارة بوش أن ينجح كارزاي كقائد وطني. سعينا لمساعدته لزيادة سلطة حكومته - ولكن دون تهديد أوضاع الزعماء الأفغانيّين المحليّين لدرجة إحداث حرب أهلية.

في مطلع سنة 2002 كان لدى إدارة بوش هدفان كبيران. الهدف الأول كان إنهاء المواجهة ضدّ قوّات الطالبان والقاعدة، الذين تمكّن عدد كبير منهم من الفرار عبر الحدود إلى باكستان. والهدف الثاني كان تأمين المساعدة الدولية لإعادة إعمار أفغانستان.

من الأسهل أن تكون الولايات المتحدة جزءاً من فريق دولي حتّى تتمكّن من المشاركة مع غيرها في الأعباء المالية وتحصل على الدعم الديبلوماسي. كما سيسمح ذلك لنا بتحديد دور التحالف العسكري بقيادة الولايات المتحدة. لم نرد أن تتحوّل قوّاتنا، في نظر الأفغانيّين، إلى قوّات احتلال. كان مسؤولو وزارة الدفاع يفضّلون وجوداً أميركياً قليلاً ولمسة خفيفة لمساعدتنا على الاحتفاظ بالتعاون الأفغاني في مهمّة معاكسة الإرهاب.

ساعدت إدارة بوش كارزاي بطرق شتّى. وكانت إحدى أفضل الخدمات التي قدّمناها، في نظري، هي الإمساك عن الدعم العسكري في لحظة حرجة.

في ربيع 2002 واجه كارزاي التحدّي المسلّح الأول له من أمير حرب - وهو شخص من البشتون يدعى باشا خان زدران. أحدثت المواجهة خضّة وقسّمت فريق بوش للأمن القومي، محدثة نقاشاً محموماً بشأن ما إذا كان على القوّات العسكرية الأميركية أن تتدخّل إلى جانب كارزاي. أحدثت التقارير المأسوية القادمة من أرض

المعركة قلقاً شديداً بين مسؤولي البيت الأبيض ووزارة الخارجية والـ«CIA» - غير أنّ رامزفيلد أصرَّ أن يبقى غير متأثّر ومشكّكاً. وأصرّ، هو والجنرال مايرز، على عدم التحرّك، بوجه إلحاح شديد ليس من باول ورايس فقط بل أيضاً من تشيني. صغنا، بيل لوتي وأنا، رأي رامزفيلد كتابة، مظهرين الحجّة أنّ عدم تدخّل الولايات المتحدة سيعطي كارزاي فرصة ليصبح رجل دولة. وقف بوش إلى جانب رامزفيلد. أثبت كارزاي أنّه أهل لمواجهة التحدّي. وتراجع باشا خان. كان لهذا الحدث المحبط شأن كبير، وساعد على وضع أفغانستان على طريق حكومة شرعية مرتكزة على سياسة عدم العنف - وهذا ليس بالشيء القليل.

بدأت المأساة عندما عيّن كارزاي باشا خان حاكماً على غارديز، وهي منطقة جنوبي كابول. ولما عارض مجلس شورى غارديز هذا التعيين قام كارزاي بسحبه. ردّت ميليشيا باشا خان بإقامة حواجز على الطرق وقصف مدينة غارديز بالمدفعيّة. تحدّثت التقارير عن مقتل مدنيّين من جرّاء القصف ووصفت الحواجز على الطرق بأنّها نوع من الحصار. أعلن باشا خان نفسه صديقاً للولايات المتحدة واتهم مجلس الشورى بتأييد الطالبان وأعلن أنّ «تحالف الشمال يريد أن يستبد بمناطق البشتون إلى الأبد». وطالب باسترجاع حاكميته وأعلن أن «ليس لكارزاي أيّة قوّة». في آخر أبريل/نيسان 2002 تسلّم رامزفيلد التقرير المقلق بأنّ كارزاي هدّد باشا خان وأمره «أن يستسلم ويترك المنطقة أو يُباد».

كان كارزاي قد أصبح رئيساً للحكومة الوطنية الجديدة لأنّه كان مقبولاً على وجه العموم من أمراء الحرب الأفغان، إلى حدّ ما، لأنّه لم يكن لديه شخصيّاً ميليشيا قويّة، إذ إنّه سرح القوة التي قادها ضد قندهار في نوفمبر/تشرين الثاني 2001. لم يكن قادراً، بنفسه، أن يهاجم أمراء الحرب عسكرياً. ومع ذلك يتكلّم الآن عن إبادة أحد خصومه.

عندما سمع رامزفيلد بالملاحظة، ردّ بإحدى مقولاته المفضّلة: «تعلّمنا في شيكاغو أنّك لا تسدد زناد البندقية إذا لم تكن عازماً على الرّمي». ولكن ماذا يقدر كارزاي أن يرمي؟

كان وزير الدفاع الأفغاني، الجنرال محمد فهيم خان، قد خلف مسعود بعد اغتياله كرئيس لتحالف الشمال. كان أقوى أمير حرب في البلاد. وقد ظلّ الكثير من رجال

فهيم في العاصمة بعد تحريرها من الطالبان[1]. وكان ذلك أحد أسباب التوتّر في علاقاته مع كارزاي. وبالرّغم من كلّ ذلك طلب كارزاي من فهيم أن يؤمن نحو ألفي رجل لمجابهة باشا خان.

كانت قوّات فهيم تسير نحو غارديز في 29 أبريل/ نيسان. نظم ستيفن هادلي، نائب رايس، مؤتمراً هاتفياً للجنة الوكلاء للاستماع إلى مبعوث بوش الخاص في كابول، زلماي خليل زاد، وإلى الجنرال فرانكس.

قبل لحظات من المكالمة تلقّينا، وولفويتز وأنا، أفكار رامزفيلد. كان قلقاً من أن تلحق حكومتنا الضرر بمصداقيّتها عبر إرسال إشارات مختلطة إلى كارزاي، كان يريد أن يكون كارزاي ملماً تماماً بما كانت الولايات المتحدة ملتزمة بفعله وما لم تكن ملتزمة بفعله. كان ذلك درساً هامّاً استخلصه من تجربة البريطانيّين والسوفيات في أفغانستان.

جاءنا خليل زاد عبر الهاتف بأخبار: قامت السلطة المؤقتة الأفغانية على الفور بإصدار مذكّرة توقيف بحقّ باشا خان. سأل الجنرال بايس إذا كان أيٌّ من الأفغانيّين يطلبون فعلاً المساعدة من الولايات المتحدة. أكّد لنا فرانكس أنّ قوّات التحالف «لم تدخل في النزاع». كان المشاركون من وزارة الدفاع يعلمون أنّ رامزفيلد لا يحتمل من أيّ شخص حتّى في الإشارة إلى مساعدة عسكرية للتحالف، لأنّه لم يكن توصّل إلى قرار للموافقة على أيّ شيء من هذا القبيل، ناهيك عن التحدّث إلى الرئيس في هذا الشأن.

تحدّث كلّ من هادلي وأرميتاج ونائب مدير الـ«CIA» جون ماكلولين بقلق عن وضع كارزاي المعرّض للسقوط. بصوته الخافت وتصرّفه المهني، حاول ماكلولين أن يحثّ على العمل ضدّ باشا خان. إذا حارب كارزاي وخسر، سيشجّع ذلك أمراء الحرب على تحدّيه. قال بايس وفرانكس إنّ الوقت ما زال مبكراً لتقرير ما إذا كان العمل ضدّ باشا خان ضرورياً أم لا. اقترحا أنّنا نستطيع أن نتعامل مع المشكلة على مراحل: أولاً، تستطيع قوّات فهيم أن تزيل متاريس الطرق، ثمّ نستطيع أن ندع الانفعالات الغاضبة تبرد

---

(1) كان مجلس الأمن الدولي قد فوّض إلى القوة الدولية للمساعدة في ضبط الأمن على وجه الخصوص أن تستثني كابول من الاتكال على ميليشيات أمراء الحرب للحفاظ على أمنها. كانت هذه القوة موجودة في حينه وتعد خمسة آلاف جندي دولي تحت قيادة ضابط بريطاني - ولكن قوّات فهيم بقيت في كابول.

في كلّ مكان، ثمّ نسأل إذا كان من أحد يجب توقيفه. استمع ماكلولين إلى اقتراح الجنرالين ثمّ شدّد على اقتراحه الخاص: سيكون من الجيّد أن يُنزع باشا.

اقترحنا، وولفويتز وأنا، أن ينصح خليل زاد كارزاي بالتمهّل، وبأن لا يفترض أنّه سيتلقّى عوناً عسكرياً من الولايات المتحدة. اختصر وولفويتز اهتمام رامزفيلد الرئيسي، أن لا تصبح الولايات المتحدة «تفرض كارزاي فرضاً».

خلال مؤتمرٍ هاتفي ثانٍ في وقت لاحق من ذلك النهار، رسم خليل زاد صورة واضحة لكارزاي بحالة انفعال وكرب وهو يقول إنّه لن يحتمل أمير حرب يتصرّف دون عقاب كما كان يفعل باشا خان في غارديز، وكان كارزاي أعلن في السابق أنّه يتحمّل مسؤولية التصعيد. كان يعتقد أنّه يستطيع أن ينفذ العملية ضد باشا خان بمفرده - أي مع قوّات فهيم - ولكن إذا حصلت صعوبات سوف يطلب مساعدة القوّات الجوية للتحالف بقيادة أميركية. كان فهيم أعلن استعداده للتشاور مع ضبّاط عسكريّين أميركيّين في كابول فيما يختصّ بالاستراتيجيا والتكتيك، وللاتصال بباشا خان من أجل الوصول إلى حلّ سياسي للمشكلة.

اقترح ماكلولين أن نعطي كارزاي معلومات لمساعدته على المواجهة. أمّا وولفويتز، الذي كان هو أيضاً يستطيع التكلّم بصوت هادئ ومنفعل، وبلهجة مهنيّة، فقد ردّ قائلاً: إنّ إعطاءنا معلومات في هذا الظرف سيُفسّر بأنّه إشارة إلى أنّ الولايات المتحدة تحبّذ تحرّكاً عسكرياً ضدّ باشا خان.

واجه رامزفيلد نظراءه وجهاً لوجه عدّة مرّات أثناء ذلك الأسبوع. كان باول ورايس الأكثر صراحة في تأييدهما للعمل العسكري الأميركي. فقد امتدحا كارزاي على أنّه محوري لكلّ ما كنّا نحاول إنجازه وحذرا بأنّ هجوماً ناجحاً من قبل أمير حرب على حكومته يمكن أن يتسبّب بفوضى في أفغانستان، ويساعد على إحياء الطالبان ويقوض الدعم العالمي للولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب. بخلاف نائبه ماكلولين، كان تينيت يمتنع عادةً عن تحبيذ سياسة ما بشكل مباشر، غير أنّ ملاحظاته على باشا خان وضعته في جهة باول ورايس وليس في جهة رامزفيلد. شارك تشيني في قلق تينيت. لم تبلغ ملاحظاته على هذه المسألة قط حدّة ملاحظات باول ورايس. لم أسمع أحداً يستعمل عبارة «شعر يحترق» بالنسبة إلى نائب الرئيس المعروف بالاعتدال والتأنّي. ولكنّه ساند الرأي القائل أنّه يتوجّب علينا أن نكون مستعدّين لاستعمال القوّة الأميركية كشبكة أمان لكارزاي.

كان جميع المسؤولين الكبار في البنتاغون يعرفون أنّ خسارة كارزاي لمواجهة مع أمير حرب ستشكّل ضربة غير محمودة لكلا الولايات المتحدة وأفغانستان. غير أنّ رامزفيلد أصرّ أن يضع هذا المشهد داخل الصورة الكبرى: ما كان على المحك ليس مجرّد ما إذا ربح كارزاي أم لا بل أيّ نوع من الزعماء سيكون.

أكّد رامزفيلد أنّ مصلحتنا الأكبر والأطول أمداً هي أن ينجح كارزاي في دور سياسي محترم، ليس مجرّد شخص تمكّن من سحق مناوئ محلّي بشاكوش زوّدته به الولايات المتحدة. وافقت أنا على هذا الطرح: كانت أفغانستان بحاجة إلى أن يتصرّف كارزاي كرجل دولة، وليس كأمير حرب - وبالتأكيد ليس كأمير حرب ميليشياه الجيش الأميركي. في نظر رامزفيلد، على كارزاي أن يتصرّف كما تصرّف رئيس بلدية شيكاغو، إنشاء تحالفات عن طريق المشاورات، والإطناب، والوظائف، وغير ذلك من طرائق المحاباة والمحسوبية. فإذا تطوّر تهديد سياسي لكارزاي إلى هجوم مسلّح ضدّ مجموع النظام السياسي الأفغاني الجديد، كان رامزفيلد مستعدّاً لتوجيه القوّات الأميركية نحو حماية الحكومة الأفغانية. غير أنّه لم يرد لقائمة أعداء أميركا في أفغانستان أن تتضمّن، طوعاً أو كرهاً، أيّ زعيم حرب صدف أن تشاجر مع كارزاي.

طلب رامزفيلد من لوتي ومنّي أن نكتب له هذه المناظرة. حذّرت ورقتنا أنّ استعمال القوّة الأميركية في المناوشات الداخلية يولد الكثير من المخاطر: أن «يُنظر إلينا كقوّة غازية»، أن نخلق «اعتماداً على الولايات المتحدة» و«معاداة الأفغانيّين». ولكن زملاء رامزفيلد كانوا يقلقون من أن يتمكّن أعداء باشا خان من خلعه من منصبه. كان جوّ الزمالة في لجنة الأساسيّين يمرّ بامتحان عسير: فباول ورايس كانا غاضبين إلى حدّ هزّ الرأس وتقليب العيون.

لم تتمكّن رايس من إنجاز النتائج التي تفضّل: حلّ الخلافات بين الوكالات على مستوى لجنة الأساسيّين. فبدلاً من أن تمرّر إلى الرئيس خلافاً ليس فيه شيء من التناغم على الإطلاق، قامت رايس باستنباط ما أسمته «اقتراح التواصل» - اختيار يأخذ شيئاً من موقف باول ومن وجهتي النظر المختلفتين لرامزفيلد وتشيني. وكان من المفترض أن يهدئ ذلك جميع الأساسيّين ويعفي بوش من حيرة الاختيار بين موقف وزارة وموقف وزارة أخرى. في مسألة بعد مسألة، عملت رايس جاهدة لإنتاج «اقتراحات تواصل» - بالرّغم من أنّه عندما يقدم إلى بوش خيارات واضحة بين آراء متضاربة، كان يظهر حزماً

باتّاً يحاكي حزم منفذ واثق. لم يكن لديّ انطباع قط أنّ رايس كانت تحاول أن تقصي الرئيس عن أيّة مسألة، كانت دائماً تكنّ له الولاء والاحترام. كانت تعتقد أنّ مهمّتها هي بناء الجسور فقط.

كانت فكرة رايس عن دورها مختلفة عن فكرة مستشاري الأمن القومي التي عهدتها في إدارة ريغان. كان موظّفو مجلس الأمن القومي في إدارة ريغان يصوغون له بوتيرة روتينيّة مسوَّدات «أوراق خيار» تعرض آراء الوكالات المتناقضة مع وصفات لحلولها السياسيّة. أخبرني رامزفيلد مراراً أنّه يعتقد أنّ بوش يجب أن يتلقّى «أوراق خيار» كتلك التي كانت تكتب لريغان. ولكن كان لرايس طريقتها الخاصة في العمل[1].

أصبح الآن واضحاً أنّ على الرئيس بوش أن يحلّ الخلاف القائم حول غارديز. باستعمال المعلومات التي وفرها فريق البنتاغون - رامزفيلد، لوتي، وولفويتز، رودمان، ومايرز، كتبت مسوَّدة لرامزفيلد كي يرسلها إلى رئيسه. في العادة، كان رامزفيلد يحبّذ تصريحات أضعف ممّا يقتضيه الظرف، ولكنه قرّر هنا أن يقدم المسألة بشكل دراماتيكي:

إنّ الدور اللائق للقوّات العسكرية الأميركية في حالة غارديز هو مسألة ذات أهمية استثنائية. فالوضع الذي تتخذه الولايات المتحدة ربّما يكون أهم قضية متّصلة بالحرب تقوم بها منذ أن أرسلت قوّات إلى أفغانستان في أكتوبر/ تشرين الأول 2001. المسألة هي ما إذا كانت الحكومة الأفغانية ستجبر على تحمّل مسؤولية أعمالها - السياسيّة والعسكرية - أو إذا ما سيسمح لها بأن تصبح معتمدة على قوّات أميركية لكي تبقى في الحكم.

لاحظ رامزفيلد أنّ القوّات التي بإمرة كارزاي محدودة جدّاً، وأنّه في القريب المنظور سيتوجّب عليه أن يكون «حذقاً» في مساوماته مع القوى المحليّة الموجودة على الأرض، يتملق ويستعمل المال والمحسوبية وما إليهما، كلّما قضت الضرورة، للحفاظ على موقعه وإبقاء البلاد موحدّةً. ورأى رامزفيلد أن يستعمل كارزاي القوّة ضدّ أمير حرب «فقط عندما يكون واثقاً بالفوز على أساس قوّاته هو فقط».

(1) لا أعلم إذا كان بوش قد طلب من رايس أن تعمل بهذه الطريقة. في نصف السنة الأولى من الولاية الثانية لجورج دبليو بوش، أصبح ستيف هادلي (نائب رايس) مستشار الأمن القومي عندما أصبحت رايس وزيرة للخارجية. حافظ هادلي، بوجه عام، على عادة محاولة إنتاج «اقتراحات تواصل» للرئيس.

أقرّ رامزفيلد أنّ اقتراح استخدام قوّات أميركية لتأمين نجاح كارزاي في غارديز كان «حلاً مغرياً»، بالنسبة إلى أهميّة كارزاي. ولكن، كما أكّد رامزفيلد، يجب على الزعيم الأفغاني والحكومة الأميركية مقاومة هذه التجربة.

ليس في مصلحة الولايات المتحدة أو كارزاي أن نسهل لكارزاي الاعتماد على القوّة، بدل الأساليب السياسية، لحلّ المشاكل مع زعماء المناطق، إذ إنّ ذلك سيفضي إلى زيادة اعتماده على القوى العسكرية الأميركية للبقاء في الحكم.

وسيصبح عندئذٍ من الأصعب والأصعب للولايات المتحدة أن نسحب قواتنا، دون رفع شبح عودة أفغانستان إلى حرب ضروس إذا ما تركنا.

وعلاوةً على ذلك فإنّ تدعيم قوّة كارزاي بقوّات عسكرية ربّما جعله يبدو كأنّه دمية في أيدينا.

- لو فعلنا ذلك لكانت الولايات المتحدة ستبدو وكأنّها قوّة محتلّة، ممّا يقلّل من قدرتنا على إتمام المهمة الأساسية للولايات المتحدة وهي تدمير القاعدة والطالبان.
- وعلاوةً على ذلك، فإنّ تورّط الولايات المتحدة بما سيغدو سلسلة من النزاعات المحليّة سيحول قدرات عسكرية عن مهمتها الأصلية.

واصفاً كارزاي «بالذكي والعاقل»، قال الوزير: يجب عليه أن يعلم بوضوح. . . أنّه مسؤول عن قراراته الشخصية فيما يتعلّق بالقادة المحليّين. وصف رامزفيلد نزاع غارديز بأنّه «صغير نسبياً في الحجم» وقال إنّه ربما «يكون أو لا يكون هناك شجار». ولكن «أعمال الولايات المتحدة فيما يتعلّق بنزاع كهذا سترسي سابقة خطيرة». وخلص رامزفيلد إلى القول إنّ الولايات المتحدة تستطيع إمّا أن «تساعد كارزاي على أن يقود بطريقة مسؤولة ضمن قدراته العسكرية «وإمّا» تدريبه للاتكال على العسكرية الأميركية لتكفل له الخروج من المآزق».

فازت هذه الحجج بموافقة الرئيس التامة.

لم أرَ مذكّرة من باول تجيب على حجج رامزفيلد، ولم يكن باول ممن يكتبون مثل تلك المذكّرة. كان من اللافت للنظر كم مرّة أعطى رامزفيلد زملاءه والرئيس أفكاراً مدوّنة، وكم قليلة كانت المرّات التي فعل فيها باول ذلك.

بعد أن أقنع رامزفيلد بوش في قضيّة غارديز، قرّر كارزاي مجابهة التحدّي من باشا خان. تمكّن، مع الوقت، من تهدئة الحالة دون قتال يذكر مستخدماً مهارات سياسيّة ضمن إمكاناته. لم يتصرّف كأخ صغير للعم سام، ولكن كقائد شرعي لأفغانستان الجديدة. تراجع باشا خان. لم يسعَ كارزاي إلى تدمير خصمه، وفي النهاية التحق باشا خان بالعملية السياسيّة: في سبتمبر/أيلول سنة 2005 انتخب نائباً في البرلمان الأفغاني. وهكذا لم يحصل السيناريو الأسوء. القوّات الأميركية لم تورّط نفسها في السياسة الأفغانية الداخلية، ظلّ دورها محدوداً، وظلّت شعبيّتها بين الأفغانيّين مرتفعة. استقى كارزاي من مخزونه الخاص من الاعتدال والشجاعة، وطوّر تقنيات سوف يستعملها مرّة ثانية فيما بعد في جهوده المنهجيّة لاحتواء أمراء حرب آخرين.

شعر رامزفيلد وحلفاؤه في مناظرة غارديز - بالأخصّ مايرز والرئيس - أنّهم كانوا على حق في وقفتهم الهادئة والاستراتيجيّة. ومع ذلك، ورغم أنّ التحليل كان صحيحاً، كان التكتيك مجازفة. ربّما كان كارزاي مُنِيَ بهزيمة، مع نتائج كارثية للسياسة الأميركية. وكما رأيت في حينه، لم يكن باول ورايس وتشيني وتينيت غير عقلانيّين في قلقهم بشأن المخاطرة. كان اعتراضهم قد بدا حصيفاً بل مهلكاً، لو جرت الأمور عكس مصلحتنا.

عندما كنت طفلاً، عرفت أناساً جعلوا من الألعاب العسكرية، على ألواح خشبية أو كرتونية، هواية لهم. كانوا يقومون بتحريك الجنرالات والمدفعيّة وجنود المشاة والمدرّعات على مساحة الخريطة لخوض المعارك. كانت شركة «أفالون هيل» تصنع ألعاباً متطوّرة جدّاً من هذا النوع. غير أنّي لم أصبح معجباً «بأفالون هيل» قط لأنّ النرد كان يساعد على تحديد نتائج المعارك. فكما كنت أرى، كان ذلك يجعل الألعاب أقلّ صحّة من ألعاب الصراعات العقلية الصرفة كالشطرنج. وكشخص ناضج ما زلت غير مهتمّ بالألعاب العسكرية، ولكنّني أصبحت أرى الحكمة من اعتماد النرد في أساس اللّعبة.

هناك مثل قديم يقول «الأفضل أن تكون محظوظاً من أن تكون ذكيّاً». في هذه القضيّة رأيت أنّ رامزفيلد ومن كان منّا إلى جانبه في النقاش، كانوا الإثنين معاً، وذلك هو الأفضل.

ولكن من الصواب أن نتذكّر دائماً الدور الذي يمكن للقدر أن يلعبه في الشؤون العالمية. في مناقشاتنا السياسيّة، غالباً ما نعزو العبقرية إلى الأشخاص في الجانب

المنتصر من المناقشة. في بعض الأحيان يستحقّون الثناء. ولكن النجاح ليس بالضرورة برهاناً على حيازة الحجّة الأفضل.

في بداية سنة 2002، كان لدى وزارة الدفاع حبّات عديدة من البازيلّا على سكينها (كما كان يحلو لرامزفيلد أن يعبر عنها). كان للقوات الأميركية أعمال غير منجزة في أفغانستان. وكان موظفو وزارة الدفاع يدرسون طرقاً لمجابهة التهديدات الإرهابية الآتية من بلدان معادية كإيران والعراق وليبيا وكوريا الشمالية والسودان وسوريا، ومن بلدان شريكة كالمملكة العربية السعودية وباكستان. كان جنودنا يدربون القوّات الأمنيّة في أماكن مثل الفيليبّين وجورجيا وكولومبيا واليمن لمجابهة الإرهاب. وكانت عمليّات المنع البحرية لـ CENTCOM (المعروفة بـ MIO) تضيّق على نشاطات الجماعات الإرهابية في البحر تجاه القرن الأفريقي[1].

وبالرغم من أهميّة الحرب على الإرهاب، كان الكثير ممّا يجري في العالم يتطلّب اهتمامنا أيضاً. هذا الكتاب يقتطف فقط بعض الخيوط من قصّة السياسة الأمنية الوطنية لإدارة بوش - تلك التي تتعلّق بأفغانستان والعراق، وبوجه عام، الحرب على الإرهاب. يمكن للقارئ أن يأخذ انطباعاً بأنّ المسؤولين الكبار كانوا يركّزون فقط على هذه المسائل، ولكن كان بإمكاننا أن نخصّص قسماً من عملنا اليومي لشؤون الحرب فقط.

كان المواظبون في لجنة النوّاب أو مجلس الأمن القومي لا يتعاملون مع منطقة أو مهمّة أو موضوع فقط، بل مع كل ما يستجدّ من قضايا الأمن القومي. الأعمال تمرّ على مكاتبنا ككتلة غزيرة متشابكة من الطلبات المتشعبة تتطلّب اهتمامنا - منها ما هو هام ومنها ما هو مستعجل فقط، ومنها ما هو الإثنان معاً. في يوم عادي (3 يناير/كانون الثاني 2002) قمت بكتابة أو تحرير أو مراجعة أوراق تتعلّق بما يلي:

- منع الحرب بين الهند وباكستان.
- معارضة مساعدة روسيا للمشروع النووي الإيراني.

(1) لأنّ هدف هذه العمليات البحرية كان زعماء القاعدة الكبار، سمّي هذا النشاط «عمليات منع القيادة (LIO). طُلب إلى رامزفيلد أن يراجع قواعد الاشتباك (ROE) وبما أنّه كان معروفاً بقضم رؤوس الموظّفين الذين يتكلّمون بالكلمات المختصرة، أقنعنا مبلغ هيئة الأركان المشتركة الشجاع بأن يشرح بأنه يبغي الموافقة على "HOA, MIO, LIO, ROE".

- تقوية القدرات العسكرية التايوانية.
- استنباط سياسة أميركية ضد الإرهاب في السودان.
- إدارة العلاقات الدفاعية الأميركية - الفيليبينية.

أوراق أخرى عملت عليها أيضاً في ذلك اليوم اختصّت بمسائل أكثر تفصيلاً:

- المراقبون العسكريّون الأميركيّون لبعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا وإيريتريا.
- تنسيق سياسة ضبط الصادرات مع النروج وهولندا.
- دور المملكة المتحدة في محادثات الاتحاد الأوروبي للدفاع.
- «الديسبجي» (الملاذ الآمن) في كولومبيا.
- سياسة فرنسا الإفريقية.

هذه اللائحة لا تشمل الأوراق عن العراق أو أفغانستان، ولا الاجتماعات المختلفة - بين الوكالات وبين الوزارات - والمخابرات الهاتفية.

خلال يوم آخر مختار عشوائياً (28 يناير) كانت اللائحة المقابلة تشمل التخطيط لمتابعة عمليّات الحكومة الأميركية في حال حدوث كارثة وطنيّة، تحضير رامزفيلد لاجتماع مجلس الأمن القومي المتعلّق بمحتجزي الحرب على الإرهاب، التفاوض على تخفيض الأسلحة الهجومية مع روسيا، إطلاع وولفويتز من أجل اجتماع مع نائب وزير الخارجية الصيني، وإدارة العلاقات الأميركية مع أوستراليا، الهند، الناتو، رومانيا، المملكة العربية السعودية وكوريا الشمالية. في اليوم نفسه قمت بإطلاع رامزفيلد لاجتماعنا في العصر مع الرئيس كارزاي الأفغاني.

اللوائح متنوّعة ولكن المواضيع كانت ضمن حقل السياسة الأمنية الوطنية. وفيما كان رامزفيلد وولفويتز يشاركانني في المسؤولية الشاملة في هذا المجال فقد كانا أيضاً مسؤولين (بعكسي) عن ميزانية وزارة الدفاع، والمشتريات، والموظّفين، والتأهّب، والقيادة العامة للقوّات المسلّحة، وإدارة الوزارة.

كان وزير الدفاع - وإلى حدّ ما نواب الوزير - مجبرين على إدارة بعض الشؤون على مستوى المبدأ أو الاستراتيجيّة بدل أن يدخلوا عميقاً في التفاصيل. كان مجرّد الإدراج في اللائحة لا قيمة له. وحتّى لو أبقينا عملنا على مستوى استراتيجي صحيح - تفويض المهام العملانية إلى أشخاص آخرين - لم يكن لدينا الوقت الكافي. إذا عملنا

بغير فعالية - أي إذا علقنا «بين الأشواك» أو فشلنا في تفويض المسؤولية - تُحلّ المسائل التي تجاهلناها غيابيّاً وليس بالخيارات الواعية: خيارات الرئيس ربّما تتغيّر أو تختفي فيما صانعو السياسة يفكّرون - أو يتردّدون ويضطربون. وكما يقول المثل أن لا تقرّر هو أن تقرّر.

ومع ذلك، لا يتمكّن المسؤولون الكبار من رمي مفاهيمهم واستراتيجيّاتهم من فوق جبل الأولمب. إذا أرادوا نتائج لا يمكنهم تجاهل تفاصيل عمل مرؤوسيهم. موظّفو الوكالات غالباً ما يكونون أكثر اهتماماً بالحفاظ على استقلاليتهم من استيعابهم الإرشادات الاستراتيجية. فبينما لا يتمكّن المسؤولون الكبار من إخفاء معلوماتهم بشكل كامل عن الصحافيّين والمشرعين والمؤرّخين وغيرهم، يتمكّن كثير من الموظّفين في المستويات الدنيا من إخفاء عملهم عن العيون العامّة وفوق الإشراف المحكم، حتّى من قبل رؤسائهم. ولذا يحسن بكبار الموظّفين أن يتأكّدوا من أنّ مرؤوسيهم يهتمّون ويعملون - وأنّهم يفهمون الإرشاد الاستراتيجي وينفّذونه ويجرّبون فعاليّته، ثمّ يردّون بتقارير عن كل ذلك إليهم. إنّ التاريخ حافل بحالات حيث تكون الاستراتيجيّات المعتمدة من قبل الدولة موضع تجاهل في مجالات التطبيق.

كان الرئيس بوش يعلم جيّداً أنّ النجاح الاستراتيجي في أفغانستان يتطلّب أكثر من الإطاحة بالطالبان. فإذا فشلت عمليّة إعادة الإعمار، ربّما تعود أفغانستان، مرّة ثانية، ملاذاً آمناً للقاعدة وغيرها من الإرهابيّين. وستتعرّض سمعة أميركا في القيام بأعمال ناجحة للأذى وتصبح البلدان الأخرى أقل رغبة للتعاون معنا. أما إذا نجحت عمليّة إعادة الإعمار في إنشاء حكومة تمثيلية صديقة ومستقرّة إلى حدّ معقول، تكون مصالحنا قد استفادت ليس في أفغانستان فقط بل عالمياً. وربّما حفز هذا النجاح دعماً لإصلاحات سياسية في جميع أنحاء العالم الإسلامي. ويمكن أن يساعد في عكس جاذبية الإيديولوجيّات المتطرّفة التي حركت أعداءنا الإرهابيّين.

اعترف الرئيس بوش في خطاب في أبريل/نيسان 2002 أنّ إعادة إعمار المؤسّسات الوطنية الأفغانية ستكون صعبة: «كان النزاع العسكري في أفغانستان... تاريخيّاً يبدأ بالنجاح، تمّ تتبعه سنوات طويلة من التعثّر فالإخفاق النهائي. لا يجب أن نكرّر الخطأ». طوال سنة 2002، في اجتماعات الوكالات على كلّ المستويات، ناقش مسؤولو الإدارة أفضل الطرق لتعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان الجديدة ما بعد الطالبان.

أصرّ رامزفيلد على أن لا يقوم «ببناء الدول» كما فعلت الولايات المتحدة، كعادتها، في سنة 1990. أراد رامزفيلد أن تساعد الولايات المتحدة الأفغانيّين لبناء أمّتهم الخاصة بهم وليس أن تلتزم ببنائها لهم. إذا لم يترك الوالد مقعد درّاجة ابنه قط، كما حذّر، فالابن سيصبح في سن الأربعين دون أن يتمكّن من ركوب الدّراجة. (كان هذا هو المنطق، بالطبع، وراء إصرار رامزفيلد على أن يعالج كارزاي تحدّي أمير الحرب دون قوّات أميركية).

أبدى رامزفيلد رأيه في معنى عبارة «إعادة البناء». أظهر أنّ إعاناتنا ستكون تعمير أشياء كثيرة من الصفر وليس «إعادة إعمارها». فأفغانستان، رغم كلّ شيء، هي من بين أكثر البلدان بؤساً في العالم - أفقر حتّى من معظم دول أفريقيا في جنوب خطّ الاستواء. فقد تلقّت ضربة قويّة من الاجتياح السوفياتي، والفوضى المدنية، والقمع الطالباني - وعلاوةً على كلّ ذلك منيت بقحط شديد في السنوات الأربع الماضية.

تفتقر أفغانستان إلى الطرق وغير ذلك من ضروريّات الحياة الاقتصادية. وهي بحاجة إلى المساعدة على إنشاء وزارات لحكومتها، وقوّات شرطة، ونظام قضائي. وتتطلّب عوناً لإنعاش زراعتها واستئصال تجارة المخدّرات غير القانونية، التي تهدّد بالتفشّي في جميع أنحاء البلاد وإفسادها. وفي الحقيقة فإنّ مصدر الدخل الأوحد الهام لأفغانستان هو الخشخاش الذي يحوّل إلى هيروين.

وهكذا قدّمت الولايات المتحدة عوناً اقتصادياً إلى أفغانستان. بنينا الطريق بين كابول وقندهار. أخذنا دور الطليعة في تدريب وتجهيز الجيش الأفغاني الجديد وأيضاً، في النهاية، قوّات الشرطة وحرس الحدود الجديدين. اتّفق المسؤولون الكبار في إدارة بوش على أنّ هذا العون هو الشيء الصحيح الذي يجب عمله. غير أنّنا وجدنا في عدّة مناسبات أنّنا نفتقر إلى الوسائل للقيام بأعمال إعادة البناء بسرعة وفعاليّة.

عندما زارنا الرئيس كارزاي في البنتاغون في 28 يناير/كانون الثاني، 2002، سأل رامزفيلد عن مواقف الأفغانيّين بالنسبة إلى جيش جديد. تكلّم كارزاي مطوّلاً عن أهمية أن يكون للجيش صبغة وطنيّة - مع قيادة موحّدة وجنود من جميع مناطق البلاد، وقادة لا يعملون كزعماء حرب محليّين.

كان محمّد فهيم خان، وزير داخلية كارزاي قد وضع خطّة لإنشاء جيش وطني وسلّمها إلى الوزير باول. سأل رامزفيلد عن خطّة فهيم وقد أُعجبنا بعلم كارزاي بها

وتصديقه عليها - إشارة إلى أنّ عملية التفاعل بين «الوكالات» الأفغانية كانت تعمل. قال كارزاي إنّ أفغانستان بحاجة إلى عشرة ملايين دولار للبدء بإنشاء الجيش - كلفة البذلات والتدريب وما إليهما، وأكّد لنا أنّه بعد إنشاء النظام الضريبيّ سيبدأ بدفع رواتب إلى أفراد الجيش ولكن من المهم أن ينشأ الجيش بسرعة ليتمكّن من ملاحقة القاعدة والدفاع عن البلاد.

طلب رامزفيلد من فرانكس أن «يفرك» (أي يصقل) خطة فهيم. سمعنا أن بعض الأفغانيّين تصوّروا أنّ الجيش الجديد هو، ببساطة، تجمع واسع لميليشيات أمراء الحرب، يُدفع له بعملة نقديّة أجنبية. لم يُرد رامزفيلد أي شيء من هذا.

طلب من CENTCOM تقويماً: أي نوع من القوّة العسكرية تحتاج إليها أفغانستان؟ ما مهمتها - هل ستقوم بحراسة الحدود، مثلاً، أو يجب أن يترك ذلك إلى وزارة الداخلية؟ ما الحجم المطلوب لهذه القوّات؟ هل سيسمح لأعضاء ميليشيات أمراء الحرب بالتجنّد في الجيش الجديد؟ كيف يتمّ ذلك دون زرع بذور الشقاق الحزبي؟ ما أفضل طريقة للتعامل مع الإدماج العنصري داخل الوحدات؟ إنّنا نعلم أنّ جيشاً سيّئ التنظيم يمكن أن يفاقم التفريق العنصري في البلاد. ولكن، إذا أُنشئ بتنظيم جيّد، سيصبح المؤسّسة الوطنية التي تكلّم عنها كارزاي، المؤسّسة التي تتخطّى الولاءات العنصرية والإقليميّة.

كان رامزفيلد قلقاً بشأن الكلفة. عارض إنشاء جيش أكبر من أن يستطيع الأفغانيّون تحمّله مع الوقت بأموالهم الخاصة. المساعدة الخارجية لن تدوم إلى الأبد: فقد كان الحصول عليها صعباً، ومعظم المانحين تبرّعوا بعتاد وليس بأموال. والبلدان التي كانت مستعدّة للتبرّع بأموال أصرّت بأكثريّتها أن لا تستعمل تبرّعاتها لأغراض عسكرية، وذلك غير عملي وفيه شيء من النفاق. إذا أنشأ المسؤولون الأفغانيّون جيشاً كبيراً ثمّ وجدوا أنّه ليس لديهم المال الكافي للاحتفاظ به سينتج من ذلك تململ في صفوفه قد يقوض استقرار البلاد. وهناك همٌّ آخر وهو ضبط المساعدات المالية وحمايتها ضدّ سوء الاستعمال والسرقة.

في غضون أسابيع وضعت CENTCOM خطّة للبدء بتدريب وتجهيز الجيش الأفغاني الجديد. للمباشرة، قال فرانكس إنّهم بحاجة إلى أربعة ملايين دولار. وبما أنّ البنتاغون كان ينفق عدّة مئات ملايين من الدولارات كل شهر على عملية الحرية الثابتة،

كان هذا المبلغ متواضعاً - غلطة تدوير، في تعبير البنتاغون. ومع ذلك كان على موظّفي الوزارة القانونيّين والماليّين أن يبتكروا ترتيباً خاصّاً شائكاً للحصول عليه، لأنّ تدريب وتجهيز قوّات عسكرية أجنبية من مهمّات وزارة الخارجية عادة وليس وزارة الدفاع.

اشترك فريق من المحامين والمحاسبين ورجال سياسة وضبّاط عسكريّين في اجتماعات دامت أسبوعاً لحلّ مشكلة التمويل. لأنّه لم يكن هناك أموال مخصّصة تسمح لوزارة الدفاع بالقيام بمهمّة التدريب والتجهيز ككلّ، كان الحلّ الوحيد أن تحدّد كلّ عمليّة على حدة ويُفتّش عن مخصّصات تناسب تلك العملية بالذات. لم يعلم الكونغرس مسبقاً أنّ مهمة من هذا النوع - ولو قليلة القيمة مالياً - ستكون مفتاحاً للتقليل من مصاريفنا الهائلة على الحرب في أفغانستان[1].

أُخذت الأموال التي غطّت نواحي عديدة من خطة التدريب والتجهيز من ثلاثة مصادر مختلفة - منصوص عليها في ثلاثة قوانين مختلفة. أموال من «مبادرات القادة المقاتلين» (محدّدة لهذا المشروع بمبلغ 860,000 دولار) يمكن استعمالها للمنامة والأغطية والنقليّات المحليّة، ولكن ليس لبناء حقول رماية، «سلطة وزير الدفاع للطوارئ والنفقات الاستثنائية» (لا تفوق 950,000 دولار) يمكن استعمالها لتطوير البنى التحتية، ولكن ليس لشراء بذلات. «سلطة السحب المعطاة للرئيس» (لا تتجاوز مليوني دولار) يمكن استعمالها للبذلات العسكرية وتعويضات المدرّبين اليوميّة، والتنقّل جوّاً. وهكذا دواليك. كان يجب أن يكون لكلّ مصدر حساباته الخاصة، ولكلّ نوع من الأموال قواعده المختلفة، أو يكون الإنفاق مرتبطاً بتبليغ الكونغرس، أو يتطلّب تأميناً من نوع معيّن يقدّمه البلد المستفيد. ولم يكن جائزاً تعليق هذه القوانين بسبب الحرب.

كان جمْعُ سلطات الصرف هذه كابوساً إدارياً استغرق عدّة أسابيع. وكان الانتظار

(1) قام مكتبي بتحضير تشريعات لإعطاء وزارة الدفاع السلطة والأموال لتنفيذ مهمات تدريب وتجهيز مماثلة. أخذ هذا العمل جهداً كبيراً للتغلّب على اعتراضات نائب وزير الخارجية ريتشارد آرميتاج والجهات الحامية لوزارة الخارجية في الكونغرس. كانت تلك الاعتراضات، في أساسها، غير ذات قيمة - كانت جهود للحفاظ عل السلطة المطلقة لوزارة الخارجية بتنفيذ مثل هذه المهمّات - حتى في الحالات حيث حجم العملية يفوق قدرات وزارة الخارجية.

لتلقّي الأموال وإدارة الأعمال الورقيّة اللازمة يغضب قواتنا في الميدان. كانت مهمة خلق جيش من لا شيء لبلاد تمّ تحريرها حديثاً - مبتلية بعدم استقرار سياسي وبعنف قائم - عملاً صعباً بحدّ نفسه، دون الحاجة إلى الدخول في تعقيدات قانونية لنظام تمويل يختلط فيه الحابل بالنابل.

كان قوّادنا في أفغانستان على استعداد لإطلاق عدد من المهمّات - مبادرات فعّالة وذات قيمة استراتيجيّة - لو كان لديهم السلطة الشرعية اللازمة. كانوا يتحرّقون إلى تنفيذ الاقتراح الذي تقدّم به مكتبي بإعطاء مكافأة نقديّة صغيرة (بضع مئات من الدولارات إلى بضعة آلاف) لقاء معلومات أو أي تعاون آخر. وكانوا يرغبون في أن يصبحوا قادرين على إنفاق مبالغ صغيرة لدعم مهمّاتهم - مثلاً حفر بئر في قرية. في بعض الأحيان يصبح من المهم شراء أشياء لشركاء - مثلاً منظار ليلي أو أجهزة اتصالات للقوّات الأفغانية أو الباكستانية - لتمكينهم من مهاجمة أعداء إرهابيّين حيث لا نقدر نحن أن نفعل ذلك. ولكن قوانيننا إمّا تمنع مثل هذا الإنفاق بالمرّة أو تتطلّب استعمال وسائل عادية صمّمت لحالات السلام، وهي أساليب بطيئة مرهقة وتخضع لإجراءات قانونية ربّما تعيق عمليّة الشراء لأشهر طويلة. وبالانتظار، كانت قواتنا تحاول أن تربح حرباً.

كانت قوانين الأمن القومي تقول لنا، في الواقع، إنه إذا أراد قوّادنا استخدام قواتنا للقتال، فلهم الحق في ذلك. أمّا إذا أرادوا استخدام وسائل غير قتالية لتشجيع شركائنا للقيام بنشاطات بدلاً منا، فسيكون حظّهم متعثّراً. في كلام آخر، لم يكن القانون يجيز لنا استعمال المال كسلاح حربي، مع أنّ المال ربّما يكون أكثر فعالية من الذخيرة - وأقل كلفة بكثير في عدد الدولارات وفي الدم. كثيراً ما علق الجنرال بايس على السخرية المثيرة بأن يستطيع ضبّاطنا العسكريون إطلاق ما يعادل مئات ملايين الدولارات من الذخيرة الحربية ويضعوا في دائرة الخطر بلايين الدولارات من العتاد - بالإضافة إلى حياة جنودنا رجالاً ونساءً - ولكنّهم يفتقرون إلى سلطة إنفاق حفنة من ألوف الدولارات التي ربّما شكّلت الفرق بين نجاح عمليّة وإخفاقها.

كانت الطريقة الوحيدة المتاحة لكارزاي لجمع أموال لحكومته، باستثناء استجداء العون الدولي، هي فرض رسوم جمركيّة - وكانت الحكومة في البدء أضعف من أن تمارس الرقابة على الحدود. وذلك يعني أنّ كارزاي لا يقدر أن يؤمّن البلاد ضد مهرّبي

المخدّرات أو الطالبان أو إرهابيِّي القاعدة. فرض أمراء الحرب رسوماً جمركية لمصالحهم في مناطقهم الخاصة. وإذا ظلّت الحكومة المركزية ضعيفة، كنّا نخشى أن تعود أفغانستان، ربّما، إلى نوع من أنظمة أمراء الحرب التي أهلكت البلاد (وقد برهنت على إمكانية استغلالها من قبل الطالبان) في أواسط التسعينات.

ولكن في السنوات الستّ التي تسلم فيها الحكم، تمكّن كارزاي من توسيع رصيد حكومته عبر مؤسّسات ديمقراطية: دستور حديث، عملية سياسية ديموقراطية، وانتخابات شاركت فيها عدّة أحزاب وصوّت فيها رجال ونساء بأعداد كبيرة في جميع أنحاء البلاد. وبصفته رئيساً، أصبح كارزاي قائداً لجيش أفغاني مدرّب على يد الأميركيّين قام بعمل جيّد، نوعاً ما، ضدّ معارضي النظام الديموقراطي الجديد. جدّد المدارس الأفغانية، ومكّن البنات من تلقّي العلم الذي حُرمن منه أيام الطالبان. قوّى الروابط بين حكومته وحكومتنا واحتفظت الولايات المتحدة بشعبية واسعة لدى الشعب الأفغاني.

وبأعجوبة، قلّم بانتظام أجنحة أمراء الحرب وجرّدهم مع الوقت من عتادهم الحربي، ومقاتليهم، وقوّتهم السياسيّة، وأتاح لهم الفرص ليتّخذوا لأنفسهم أدواراً رسميّة في أفغانستان الجديدة. خفّض كارزاي مشكلة نظام أمراء الحرب - أقلّه في المدى المنظور - أكثر ممّا كان يعتبره أكثر الناس تفاؤلاً ممكناً.

كانت أفغانستان بلداً ساقطاً تحت الطالبان وتبقى اليوم بلداً واهناً جرّاء ربع قرن من الكوارث. ليس هناك من ضمانة بأنّها لن ترجع في يوم من الأيام إلى الوراء. ولكن الولايات المتحدة، بواسطة نظام استراتيجي بارع، ساعدت كارزاي كي يعطي الشعب الأفغاني فرصة لتحقيق درجة من الوحدة والنظام والسلم والحريّة. تحوّل كارزاي إلى أكثر من رئيس بلدية كابول. ومع أنّ سلطة حكومته لا تزال ناقصة، فقد صار رئيس أفغانستان - قانونياً وواقعياً.

كانت الجهود لوضع الحكومة الأفغانية الجديدة على قدميها موضع اهتمام من قبل كثيرين غير الولايات المتحدة. قام مسؤولو الأمم المتحدة بعمل جيّد في إنشاء السلطة الأفغانية المؤقتة وفي التخطيط لمؤتمر بون بالاشتراك مع زلماي خليل زاد وغيره من المسؤولين الأميركيّين. بارك مجلس الأمن الدولي العملية السياسية الأفغانية وأقرّ القوّة الدولية لمساندة حفظ الأمن في كابول. حصل ذلك كلّه بتنسيق تام. ولم يكن هناك تدخّل في عمليّات تحالفنا العسكري ضدّ القاعدة والطالبان.

في مؤتمر عقدته الأمم المتحدة لمجموعة من المانحين من أجل باكستان في مطلع 2002، ساعد مسؤولون أميركيّون على تطوير استراتيجية متعدّدة الجنسيّات لإعادة بناء أفغانستان تبنّتها إدارة بوش. كانت الفكرة الكبيرة وراء هذه الإستراتيجيّة أن تُقسم احتياجات أفغانستان الأساسية إلى فئات تخصّص كلّ واحدة منها إلى «بلد رائد». ويمكن البلدان الأخرى أن تشترك بتقديم مساهمات للبلدان الرائدة. مثلاً وافق البريطانيّون على تزعّم المجابهة ضدّ تجارة المخدّرات. والألمان أخذوا على عاتقهم مهمّة تدريب الشرطة الأفغانية. ووعد الإيطاليّون بتنظيم القضاء الأفغاني. ومن أجل تصفية نظام أمراء الحرب نفّذ موظّفون من الأمم المتحدة ما عرف ببرنامج نزع سلاح ميليشيات أمراء الحرب وتسريح أفرادها ثمّ إعادة إدماج رجالها في الحياة المدنيّة، وتعهّد اليابانيّون بدفع تكاليفه. وبالإضافة إلى استمرار قيادة حرب التحالف ضدّ القاعدة وما تبقّى من الطالبان، التزم الأميركيون بتدريب الجيش الأفغاني الجديد.

أنتجت هذه الاستراتيجيّة من «البلدان الرائدة» نتائج مختلطة ولكنّها شكّلت في كليّتها إخفاقاً. باشرت الولايات المتحدة على نحو متقطّع بإنشاء الجيش الجديد، وفي النهاية تمكّنت من خلق قوّة قادرة أبرزتها إلى الوجود. سار برنامج الأمم المتحدة، بعد وقت، على ما يرام، بفضل الجهود المشكورة التي بذلها تقنيّو الأمم المتحدة واليابانيّون. جمعت الأسلحة الثقيلة من ميليشيات أمراء الحرب ووضعت في معسكرات. دُمّر أو عُطّل القسم الأكبر منها والباقي إمّا أدمج بأسلحة الجيش الجديد وإمّا وضع تحت الحراسة. سُرّح معظم أفراد الميليشيات. البعض منهم أدخلوا كأفراد في القوّات المسلّحة الأفغانيّة الجديدة أو قوّات الشرطة والبعض الآخر وجد وظيفة داخل الحكومة أو خارجها.

غير أنّ جهود البلدان الرائدة التي بذلها البريطانيّون والألمان والإيطاليّون كانت مخيّبة للآمال. عمل البريطانيّون كحلفاء قيّمين، نشيطين وشجعان في نواحٍ عديدة بما فيها عمليّات ضدّ الإرهاب وفي «اساف» (القوة الدولية للمساعدة على حفظ الأمن). ولكن كبلد رائد في جهود مكافحة المخدّرات، لم يفلحوا في تقديم الوسائل اللازمة. فبعد أن تعهّدوا بتدريب الشرطة المتخصّصة في مكافحة المخدّرات، مثلاً، لم يستقدم البريطانيون أعداداً كافية من المدرّبين حتّى في تقديراتهم الخاصة. (كان لديهم عذر - إذ كان مدرّبوهم جزءًا من قوّات العمليّات الخاصة، ومنشغلين في ذلك الوقت بالقيام

بمهام أعلى في سلّم أولويّاتهم، بما فيها القتال ضدّ القاعدة والطالبان). وفشل البريطانيّون أيضاً في إرسال أعداد كافية من المروحيّات وسيارات الشحن للعمليات ضد أمراء المخدّرات. كان مثل ذلك العتاد غير وفير في مخزون الأسلحة الخاص بهم، ولم يجدوا من يسدُّ هذا النقص. لذا طلبوا عتاداً منّا في البنتاغون، كما لو لم تكن الولايات المتحدة تسهم بما فيه الكفاية في أفغانستان في ذلك الحين. وقد طلب منّا البريطانيون حتّى أموالاً لشراء المروحيّات، ولكن لم يكن لدينا ميل لتوفير المال (وأيضاً كنّا بحاجة إلى إصدار تشريعات جديدة لتأمينه) ولكنّنا ساعدنا عن طريق تأجير بعض الطائرات.

كان أداء الألمان للمهمّات الموكّلة إليهم هزيلاً أيضاً: تدريب الشرطة حيث كان يجب أن يكون أداؤهم ممتازاً. كانوا يشاركون بفعاليّة في «اساف» وفي عمليّات التحالف القتالية[1]. غير أنّ أفغانستان كانت بحاجة إلى قوّة بوليسيّة شاملة على مستوى البلد بأسره، بما فيها ضبّاط خفرٍ وقادةٌ وموظّفون يتمتّعون بمهارات خاصة (مثل الطب الشرعي وتفكيك القنابل وتعطيلها) ومدرِّبين وروابط عاملة بين مكاتب المناطق ووزارة الداخلية. كان من الملحّ خاصةً إنزال بعض أفراد الشرطة إلى الشارع مع حدّ أدنى من التدريب. في مؤتمر أبريل/نيسان 2002 المتعدّد الجنسيّات لمساعدة أفغانستان، كان الألمان فخورين أن يأخذوا دور الدولة الرائدة لتدريب الشرطة الأفغانية، ولكنّهم ركّزوا جهودهم على المهمة الضيّقة والطويلة الأمد بتثقيف الضبّاط الكبار على مدى سنين - متجاهلين حاجة أفغانستان الآنية إلى كلّ ما يتعلّق بعمل الشرطة.

قمت بحثّ زملائي في وزارة الخارجيّة على الضّغط على ألمانيا لتسريع قيامها بمسؤوليّاتها كافّة، ولكن يظهر أنّ الألمان لم يستجيبوا إلى رأينا أو أنّ الخارجية لم تضغط عليهم بالقدر الكافي. ولم يهب أيّ بلد آخر لملء الفراغ. مع الوقت اضطرّت الولايات المتحدة أن تأخذ على عاتقها تحمّل عبء ونفقات مساعدة أفغانستان على خلق قدرات بوليسيّة. ليس هكذا يتم التعاون بين فرقاء دوليّين في القيام بجهد مشترك - إلّا أنّ ذلك لم يكن غير عاديّ.

كبلد رائد لإعادة بناء القضاء الأفغاني، جعلت إيطاليا الألمان المقصرين في أدائهم، يبدون جيّدين. قدمت القوّات المسلّحة الإيطالية تضحيات جمّة وأدّت بفعاليّة

(1) خلال اجتماع في مكتبي لاحظ السفير الألماني لدى الولايات المتحدة، وولفغانغ ايشنغر أنّ هذه هي المرّة الأولى منذ مئة عام يقاتل جنود بلاده على الجهة الصائبة من الحرب.

أدواراً عديدة في أفغانستان. ولكن إيطاليا بالكاد رفعت إصبعاً لتنجز مسؤوليّاتها بإعادة بناء القضاء الأفغاني. بدون نظام قضائي، لن يكون لأفغانستان أي قانون أو نظام أساسي ولا الوسائل اللازمة لمواجهة تجّار المخدّرات ولن تتمكّن من بناء استقرار سياسي أو اقتصاد ذي قيمة.

لأكثر من سنة عجز الإيطاليّون عن إرسال فريق من الخبراء إلى أفغانستان، وبالحقيقة لم يرسلوا شخصاً واحداً. عندما أثرت المشكلة مع وزير الدفاع الإيطالي، أنطونيو مارتينو - وهو حليف موثوق إلى حدّ كبير - قال إنّه سيحاول أن يساعد، ولكن المسائل القضائيّة ليست من اختصاص وزارته. وهكذا، هنا أيضاً تحوّلنا إلى زملائنا في وزارة الخارجية للمساعدة في الضغط على الحكومة الإيطالية كي تقوم بواجبها. طوال أمد كبير - سنين - لم تنتج شكاوانا سوى القليل من العمل.

كان مسؤولو وزارة الخارجية يقاومون أيّة اقتراحات للضغط على المانحين لأفغانستان، لا جهراً ولا سرّاً. وشرحوا أنّه غالباً ما يكون من الصعب الحصول على تعهّدات للمشاريع المتعدّدة الجوانب. فإذا أُربك الذين يودّون أن يتعهّدوا من جرّاء الشكاوى الأميركية بشأن رداءة أدائهم، ربّما يتوقّفون عن المساهمة تماماً. كان سياسيونا بشكل عام من الرأي القائل إنّه في حال تخلّفت دولة أخرى عن أداء عملها بشأن وعد هام، فيجب على الولايات المتحدة، بكلّ بساطة، أن تحلّ محلّها.

وضح ذلك في وقت باكر عندما اقترح مسؤول من وزارة الخارجية في اجتماع للجنة النوّاب، إنفاق أكثر من عشرين مليون دولار على تدريب الشرطة الأفغانية. وكان سبق أن واجهتنا صعوبات كثيرة في العثور على أموال أميركية للمساعدة على تدريب الجيش الأفغاني وهو التزام كنّا قد تعهّدنا القيام به في ذلك الحين. وكنّا جميعنا نعلم أنّ الحكومة الأميركية ستحتاج إلى أموال كثيرة لمهمّة إعادة الإعمار في أفغانستان. وعندما عارضت اقتراح وزارة الخارجية للعشرين مليون دولار على أساس أنّ تدريب الشرطة هو التزام ألماني، ردّ مسؤول وزارة الخارجية أنّ ألمانيا لن تنجز هذا العمل. نقطة على السطر.

حتى قبل إخفاق استراتيجية «البلدان الرائدة» في أفغانستان، كانت المشاكل العادية للمساعدات المتعدّدة الجوانب معروفة جيّداً: يقوم عدد قليل من البلدان بالتعهّد. مجموع الكميّات المتعهّد بها غير كافية. تعلّق البلدان تعهّداتها على شروط غير واقعية

أو لا تعاونية. تدفع تعهداتها ببطء، وفي بعض الأحيان جزئياً فقط، وأحياناً أخرى لا تدفع على الإطلاق. وعلاوةً على ذلك لا تكون المساعدات المقدّمة من المانحين محكومة باستراتيجية مشتركة. لا يوجد أي مكلّف تنسيق استلام المساعدة - يعمل «كمقاول عام» للجهد. في النتيجة غالباً ما تشتبك أعمال المانحين بعضها مع بعض وينكر كلّ منهم على الآخرين جهودهم.

لم تكن هذه المشاكل حجّة ضد محاولة توفير الدعم المتعدّد الجهات إلى أفغانستان. ولكنّنا كنّا نبقيها في ذهننا لنحافظ على توقّعاتنا الفعليّة ونخفّف من وقع ما أمكن منها.

في ديسمبر/كانون الأول 2002، عندما دعت الأمم المتحدة الدول للمساهمة بقوّات في «اساف» في كابول، كانت قيادة البنتاغون راضية على ذلك. رأى رامزفيلد أنّ القوة الدولية للمساعدة على حفظ الأمن «اساف»، هي سبيل لاجتذاب عون دولي أكبر إلى أفغانستان من الذي كانت تتلقّاه، وكنّا داعمين منذ البداية لهذا المشروع.

اعتقد رامزفيلد أنّ لدى اساف مقوّمات يمكن أن تغري المانحين المحتملين. أنشئت بقرار من مجلس الأمن الدولي. كان لها مهمة محددة هي حفظ الأمن (لا القتال). ستتلقّى مساعدة من الولايات المتحدة دون أن يصبح الجنود الأميركيون قسماً منها. هذا التقييد الأخير كان ذا أهمية لرامزفيلد. فقد كان يعتقد أنّ المساهمين في تلك القوة يكون لديهم حافزٌ أقل لدعم هذا الجهد لو اعتقدوا أنّ الأميركيين سينضمّون إلى هذه القوّة ولهذا فالولايات المتحدة ربّما قامت بتغطية أيّ نقص.

بيد أنّ رامزفيلد وافق على أن تقدم القوّات الأميركية أنواعاً عديدة من الدعم «لأساف» «كعمليّات إنقاذ سريعة في حالات الحاجة الماسّة». كما دخلت CENTCOM باتفاقات معها لتوفير هذا الدعم.

وافق البريطانيّون على أن يقوم أحد جنرالاتهم بقيادة «أساف» للستة أشهر الأولى، حتّى منتصف 2002، تحت إمرتهم. أُطلقت هذه القوّة باحترام بالرّغم من مواردها الشحيحة وتعثّرها جرّاء التقييدات - المعروفة بالمحاذير - التي أدخلتها بعض الدول في قواعد الاشتباك الخاصّة بقوّاتها. بعض تلك المحاذير ربطت القوّات في ثكناتها، بمعنى أنّه لا يسمح لها بالقيام بدوريّات. بعض المحاذير الأخرى منعت الجنود من استعمال القوّة سوى في الظروف الحرجة جدّاً من الدفاع عن النفس - بالفعل أمرتها

بالهرب إذا ما واجهت أيّ خطر. وكلّما كانت المحاذير مقيّدة قلّت قيمة أساف - وازداد خطر تلقّي CENTCOM طلباً للنجدة. في الشهور التالية حثّ المسؤولون الأميركيّون الدّول المشاركة على قبول بعض التغييرات التي تساعد على جعل اساف ناجحة.

سأل رامزفيلد مراراً كيف تسير الأمور مع اساف وكنّا نتساءل دوماً عن احتمالاتها الممكنة. هل ستنشأ فيها مشاكل العون المتعدّد الأطراف المعتادة فتفقد الموارد وحريّة الحركة التي تحتاج إليها؟ لاحقاً جاءنا اقتراح من المركز الرئيسي للأمم المتحدة رفع من أسهم هذه القوة الطرية العود. كانت الفكرة أنّها، تحت قيادة الأمم المتحدة، يجب أن تتوسّع إلى أبعد من كابول وتتسلّم الأمن في عدّة مدن أفغانيّة كبيرة. بعد ذلك بوقت قصير بدأ منتقدو إدارة بوش بالترويج إلى توسيعها. وقد وقع الّلوم بخاصّة على البنتاغون لمعارضته لها.

قام مساعد وزير الدفاع بيتر رودمان بتمرير تقرير من وزارة الخارجية إلى رامزفيلد يذكر أنّ الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان، كوفي أنان، كان هو من فكّر في مشروع قوة بقيادة الأمم المتحدة تنشر في 5 - 6 أماكن خارج كابول كبديل لأساف. بعد بضعة أيام أفاد رودمان أنّ مشروع توسيع أساف لم يتمّ تطويره بالكامل وقد سحب الآن من التداول. من الظاهر أنّ أنان نفسه أيقن كم سيكون صعباً إنشاء ومواصلة دعم قوّة كهذه.

استاء رامزفيلد من توجيه الّلوم إلى البنتاغون في مسألة معارضته توسيع أساف عندما كان البنتاغون (أي رامزفيلد) سيشعر بالاغتباط لو أنّ دولاً أخرى ساهمت بما فيه الكفاية من الموارد الجديدة لهذه القوّة كي تتمكّن من العمل خارج كابول. في 10 أبريل/نيسان 2002، سألني، في اجتماع الطاولة المستديرة: «لماذا يظنّ الناس أنّ الإدارة - موظّفي الدفاع على وجه الخصوص - عارضت توسيع أساف». جازفت بالقول إنّ خصومنا صوّرونا كمعارضين لا يأبهون «لتعدد الجهات»، وربّما افترضوا أنّنا كذلك. ردّ بأن وزارة الدفاع لا يجوز لها أن تعارض توسيع أساف إذا رغب الآخرون في تزويدها بالرّجال والمال.

غير أنّه وضّح بعد ذلك بقليل أنّ منتقدينا يريدون من الولايات المتحدة أن تدعم التوسّع بتقديم قوّات وأموال أميركية لكي تجعل ذلك ممكناً. أظهر ذلك الحالة النفسيّة

التي حذّر منها رامزفيلد: قدرة اليانكي على العمل، تسدّ كلّ فراغ بنشاط مفرط يحرم الدول الأخرى من الحوافز لوضع ثقله في مشاريع متعدّدة الجوانب. إذا أرادت الولايات المتحدة أن تزيد الأمن في مكان في أفغانستان باستخدام جنود أميركيّين وأموال أميركية، نستطيع أن نفعل ذلك بواسطة التحالف المتعدّد الجنسيّات الذي نقوم بقيادته. من أهم غايات أساف هي السّماح لسوانا في العالم أن يساعد أفغانستان الجديدة. لم يكن رامزفيلد يحبّذ تغيير الأعلام المرفوعة على العمليّات - أن يقوم جنودنا بتنفيذ مهمّة ونسمّيها جهداً لأساف بدلاً من جهد للتحالف - إلا لجعل أساف تبدو قويّة. قال لي إنّه يريد لأساف أن تكون نافعة، وتبدو ناجحة وتأخذ لنفسها مسؤوليّات أكثر إذا تمكّنت، ولكن كشريك رزين، لا يقوم بأعمال رخيصة. لم نكن مناوئين عبثيّين لتعدّد الشركاء. كما لم نكن ندعم تعدّدية الشركاء العبثيّة أيضاً.

لم يكن قوّادنا العسكريّون بحاجة لأن يتمكّنوا من استعمال أساليب غير قتالية في الحرب على الإرهاب فقط. فقد كان للوكالات المدنية في حكومتنا، وخصوصاً وزارة الخارجية، أدوار تلعبها في حقول مثل إعادة البناء وعمليّات الاستقرار ومناهضة التطرّف الإيديولوجي. ولكن لم يكن لوزارة الخارجية مكتب مسؤول عن هذه العمليّات. لدى وزارة الخارجية مكتب «للسياسة الوطنية» وليس استراتيجية لمعركة الأفكار للحكومة جمعاء. لم تكن تتزعّم جهداً مشتركاً بين جميع الوكالات لشنّ هذه المعركة - ولم تطلب أو تتلقّى الأموال للقيام بذلك.

كان هناك عدم توازن مزعج بين الأموال التي تحتفظ بها وزارة الدفاع للحرب ضدّ الإرهاب وتلك التي تخصّص لوزارة الخارجية لمجابهة المعركة الإيديولوجية. أثار وزير الدفاع هذا الفارق بحدّة أكبر ممّا فعله وزير الخارجية. وقد علّق رامزفيلد مراراً على أنّ إلقاء القبض على الإرهابيّين وقتلهم عمليّة تكلّف أكثر بكثير من منع الشباب أن يصبحوا أعداء قاتلين[1]. ومن أجل تمويل مجهودها لمجابهة التطرّف الجهادي كانت وزارة

(1) ركّز وزير الدفاع روبرت غايتس على هذه المسألة في خطاب حديث: أن تخصيص الأموال للبرامج الخارجية اللاعسكرية قد زادت منذ 2001، غير أنها تبقى قليلة نسبياً عما ننفقه على الجهة العسكرية وعن الأهمية الكبيرة لهذه القدرات. . . ما هو واضح في ذهني هو أنّ هناك حاجة إلى زيادة دراماتيكية للإنفاق على الأجهزة المدنية للأمن القومي، الديبلوماسية، الاتصالات الاستراتيجية، المساعدات الخارجية، النشاطات المدنية وإعادة الإعمار والتطوّر الاقتصادي.

روبرت م. غايتس، محاضرة لاندون، جامعة كانساس سيتي، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

الخارجية تتلقى أقل من واحد على خمسة آلاف من المبلغ الذي يخصّصه الكونغرس لوزارة الدفاع سنوياً.

في وقت هجوم 11/9، لم تكن الحكومة الأميركية مجهّزة لشنّ هذه الحرب بشكل مرن وجيّد. لم تكن مؤسّساتنا وقوانيننا توفّر الموارد الكافية لجهد مجابهة العدوّ إيديولوجياً. وكانت البيروقراطية غير مجهّزة ولا منظّمة للعمل على الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي والقيام بعمليّات إعادة التعمير.

هذه المشكلة الأخيرة أعاقت حكومتنا لعقود من السنين. لم توفّر لنا مؤسّساتنا وقوانيننا الفرصة للقيام بهذه العمليّات بشكل فعّال - ليس بعد الحرب العالمية الثانية ولا في فيتنام، أو الصومال أو هايتي أو البوسنة أوكوسوفو أو أيّ مكان آخر. كان ذلك مشكلة في أفغانستان، وستكون أيضاً في العراق.

بدأت إدارة بوش بمعالجة هذه المشكلة من الناحية المؤسّساتية. حصلت من الكونغرس على مرونة أكبر للقادة العسكريّين. وأصدرت قوانين لزيادة مخصّصات هيئة التدريب والتجهيز في وزارة الدفاع ولإطلاق «مبادرة عمليّات السلام الشامل» الخاصة بالرئيس. وخلقت مكتباً جديداً في وزارة الخارجية لإعادة الإعمار وحفظ الاستقرار.

بحلول ديسمبر/كانون الأول 2001 بدأت القوّات الأميركية في أفغانستان باحتجاز مساجين - مقاتلين من الطالبان والقاعدة ألقي القبض عليهم من قبل جنودنا أو سلّموا إلينا من تحالف الشمال. كانت CENTCOM تودّ أن يقوم البنتاغون بإنشاء مؤسّسات خارج دائرة القتال تأخذ على عاتقها عبء الاحتجاز ومسؤولية الاستجواب.

من أجل منع هجوم 11/9 التالي، كان المسؤولون الأميركيّون بحاجة إلى استخبارات عن تنظيمات ومخطّطات الإرهابيين الجهاديّين، وكان أهمّ مصدر واعد لتلك الاستخبارات الإرهابيّون الذين تمّ القبض عليهم. في الحروب التقليدية هناك عدّة وسائل للحصول على معلومات عن قوّة وضعف واستراتيجية العدوّ. خلال الحرب الباردة، كانت الأقمار الاصطناعية التجسّسية الأميركية قادرة على رصد المناطق العسكرية الغربية للاتحاد السوفياتي لأيّ إشارة تدلّ على فرق مدرّعة تتأهّب للانتشار. ولكن نشاط الإرهابيّين يترك قلّة من «التواقيع» يمكن اكتشافها بواسطة الوسائل التقنيّة. إنّ مفتاح اكتشاف أماكن الإرهابيّين وقدراتهم ومخطّطاتهم هو الاستخبارات البشرية. وحتّى تتمكّن استخبارات الولايات المتحدة من اختراق الشبكات الإرهابية، فذلك يعني القبض على أفراد إرهابيّين واستجوابهم إذ إنّ لديهم جميع هذه المعلومات.

إنّ هؤلاء مقاتلون أعداء قبض عليهم في ساحة المعركة وليس مجرمين مدّعى عليهم. فالأساس القانوني لاحتجازهم هو دورهم كجزء من قوة معادية في حالة حرب مع الولايات المتحدة. وأهداف الاحتجاز هي الاستجواب وإبقاؤهم (كما كان الحال مع أسرى الحرب الألمان واليابانيّين في الحرب العالمية الثانية) خارج مسرح المعارك طالما استمرّت الحرب. فلو أرادت حكومة الولايات المتحدة أن تعاقبهم كان عليها أن تلاحقهم قضائياً بموجب القوانين الجزائية - ويُطبَّق عليهم افتراض البراءة وغيرها من أمور الحماية الإجرائية. ولكن المقاتلين الأعداء الموقوفين إبّان الحرب لم يُلاحقوا عادةً لاقترافهم جرائم ولم يُحتجزوا من أجل معاقبتهم. فاحتجازهم هو فقط من أجل منعهم من العودة إلى ساحة المعركة.

من أوائل الأسئلة التي برزت كان السؤال أين يمكن احتجاز بضع مئات من أسرى CENTCOM. فمنشآت الاحتجاز يجب أن تكون بعيدة لجعل الهرب منها أو الهجوم الإرهابي عليها صعباً. وقرّر محامو الحكومة أنّ المنشأة القائمة على أرض لا تملكها الحكومة الأميركية لا يطبّق عليها حق المحتجزين في طلب التحقيق في قانونية سجنهم[1]. وفي النهاية، اختار الرئيس بوش القاعدة البحرية الأميركية في خليج غوانتنامو كأفضل مكان متوافر لهذا الغرض.

لم يكن رامزفيلد راضياً عن اضطلاع وزارة الدفاع بمهمة الاحتجاز واحتجَّ على المشروع مراراً. ولكنّه كان يعلم أنّ استخبارات من هؤلاء المحتجزين تستطيع أن تساعد على إنقاذ حياة أناس كثيرين. لم نكن نستطيع الاتّكال على بلد آخر أن يقوم بهذه المهمة - ولم تكن أيّة وكالة أخرى من الحكومة الأميركية مستعدّة للقيام بها. لذا قبل رامزفيلد المهمّة، رغم أنّه أخبر موظّفيه منذ البدء أنّ المسؤولية ستكون مصدر إحراج وانتقاد أكثر ممّا يستطيع أحد أن يتنبّأ. وقد أثبتت أنّها رديئة في كلّ جزء منها بالقدر الذي تنبّأ به.

في الشهور الأولى من سنة 2002، وضعت القيادة الجنوبية الأميركية خطّة لبناء سجن غوانتنامو. قدّم الجنرال بايس الخطّة إلى رامزفيلد في اجتماع كنت حاضراً فيه.

---

(1) اعتبرت المحكمة العليا الأميركية أنّ للمحتجزين حق طلب التحقيق في توقيفهم حتى ولو كانوا محتجزين في خليج غوانتنامو، كوبا. راجع حمدي ضد رامزفيلد، 542 الولايات المتحدة 507 (2004).

أظهرت سجناً يؤوي أكثر من ألفي سجين. احتجّ رامزفيلد أنّ ذلك أوسع بكثير من المطلوب. واشتكى من أنّه لا يريد أن يكون «سجّان العالم» ثمّ شرح كيف تعمل البيروقراطية. وأصرَّ على أنّه يجب على الولايات المتحدة ألّا تحتجز أحداً لم نكن بحاجة ماسّة إلى احتجازه. ولكن إذا بنينا سجناً لألفي شخص فسيُتوقّع من المؤسّسة العسكرية أن تملأه. أراد رامزفيلد أن تكون إمكانية الاستيعاب محدودة لكي يشعر القادة بالضغط لإطلاق أيّ شخص لا يكون لديهم حجج قويّة لاحتجازه.

وجد بايس نفسه في الوسط خلال الأسابيع القليلة التالية بينما كان رامزفيلد يصدر الأوامر المتكرّرة إلى قيادة الجنوب لتصغير خطّة البناء. ولم تتمكّن CENTCOM المحبطة من التخلّص من عبء المحتجزين حتّى تلقّى بايس، أخيراً، من رامزفيلد الموافقة على خطّة جديدة لسجن غوانتنامو يستوعب أربع مئة سجين تقريباً.

علاوةً على حجم السجن، الذي كان مسألة داخلية لوزارة الدفاع، كان هناك قضيّة هامة هي الوضع القانوني لهؤلاء السجناء - مسألة تعود، في النهاية، إلى الرئيس. في محادثات مبكرة بين الوكالات قام بها المحامون، أوضحت أنّ معاهدات جنيف لسنة 1949 تعود إلى قوانين الحرب المطبقة في النزاعات بين «الفرقاء المتعاقدين الكبار» في المعاهدة - والقاعدة ليست فريقاً كهذا. لم أسمع أحداً يعتبر أنّ المعاهدات، بحسب القانون، تطبّق على النزاع الأميركي الجديد مع القاعدة، أو أنّها تحكم احتجاز أميركا لسجناء القاعدة الموقوفين في أفغانستان أو أيّ مكان آخر (العراق، من ناحية أخرى، هو فريق في معاهدات جنيف. ولذلك لم أسمع أيّ مسؤول أميركي يشكّ في أنّ المعاهدات تطبّق على المحتجزين العراقيّين).

أمّا الطالبان فقد كانوا مسألة أخرى. في هجومه على الطالبان كان التحالف يشنّ حرباً ضدّ أفغانستان، التي كانت فريقاً في معاهدات جنيف. وبالرّغم من ذلك، فإنّ بعض المحامين في وزارة العدل وفي البيت الأبيض وفي البنتاغون يعتقدون أنّ على الولايات المتحدة أن لا تطبّق المعاهدات على النزاع مع الطالبان. والأساس المنطقي لذلك هو أنّ أفغانستان دولة ساقطة، لا دولة عادية ذات سيادة: يجب أن يُعتبر الطالبان زمرة مسلّحة متورّطة في حرب أهليّة، لا حكومة حقيقية.

عيّن الرئيس اجتماعاً مع مجلسه للأمن القومي في 4 فبراير/شباط 2002 للتباحث بشأن المحتجزين في أفغانستان. كانت القضايا: أولاً إذا كانت اتفاقات جنيف تطبّق

على حرب أميركا مع الطالبان، وثانياً ما مستوى المعاملة التي يتوجّب على القوات الأميركية تطبيقها على السجناء. طلب منّي رامزفيلد أن أراجع الموضوع معه. ونسبة إلى ما اطّلعت عليه عن المعاهدات من عملي عليها خلال إدارة ريغان، كنت أعتبر المسألة هامة من ناحية المبدأ.

عندما وصلت إلى فناء الاستقبال في مكتب رامزفيلد قبل بضع دقائق من الاجتماع، كان الجنرال مايرز هناك. قال لي بصوت حادّ إنّه يجب على الولايات المتحدة أن لا تبحث عن طريقة إلى التملّص من تطبيق المعاهدات. كان مايرز، في العادة، متجانساً ولطيف الطبع، إلّا أنّه يتكلّم الآن بحدّة استثنائيّة. في الستة أشهر من العمل معاً كانت هذه المرة الأولى التي لمحت فيها فولاذ الطيّار المقاتل الكامن وراء دماثة الخلق. وعندما دعانا أحد المساعدين إلى دخول مكتب رامزفيلد، استدار مايرز وصوّب إصبعه نحوي وقال محذّراً «أريدك أن تعلم أنّ شعوري قويّ جدّاً في هذه المسألة وإذا لم يدافع رامزفيلد - لاحظت الإغفال غير المسبوق للقب الوزير - عن معاهدات جنيف، سأعارضه وأجابهه أمام الرئيس».

وبينما كنّا داخلين إلى مكتب الوزير، كان لديّ برهة وجيزة من الوقت لأردّ بأنّني أوافقه في الرأي. كانت دهشته من الجواب واضحة. كان لديّ سمعة كمنتقد لعدّة معاهدات لضبط الأسلحة وغيرها وكان قد اعتبر أنّني سأضرب عرض الحائط بمعاهدات جنيف أيضاً. ولكنّني قد دعمت معاهداتٍ اعتبرت أنّها تخدم المصلحة الوطنيّة وجنيف واحدة منها.

التقانا رامزفيلد أمام مكتبه وتكلّمنا ونحن وقوف. لا بدّ أنّه قرأ لغة جسد مايرز بأنّها مشاكسة، إذ إنّه انتقل تواً إلى الهجوم - فوجّه إلى الجنرال سيلاً من الأسئلة القانونية والتاريخية بشأن معاهدات جنيف. لم يكن رامزفيلد يناقش مع أو ضدّ تطبيق المعاهدات على الحرب على الإرهاب. كان يبدو فقط أنّه يريد إبطال أيّ دفوع خطط لها مايرز فيما يخصّ هذا الموضوع.

بعد الانتهاء من هذا التناطح التمهيدي، تدخّلت لأجيب عن استجوابات رامزفيلد الادّعائية. كان السؤال لاجتماع مجلس الأمن القومي القادم مصوغاً للتعبير عمّا إذا كان على الولايات المتحدة أن تطبّق معاهدات جنيف أم لا. وبما أنّ رامزفيلد كان يحبّ أن يقتبس من دستور الولايات المتحدة، وغالباً ما حثّ مرؤوسيه على إطاعة القانون

التامة، استرعيت انتباهه بالإشارة إلى أنّ «اتفاقات جنيف هي معاهدة سارية المفعول». ولذلك، بحسب الدستور، لها المنزلة نفسها التي للقانون. فهي ليست مجرّد توصيات، مثل قرارات الجمعيّة العامة للأمم المتحدة، ولكنها جزء من «القوانين العليا للبلاد» والتقيّد بها إلزامي لا طوعي.

حاولت أن أبرهن أنّ معاهدات جنيف هي قانون يخدم مصالح الولايات المتحدة - وبخاصة مصالحنا العسكرية. كان رامزفيلد يعرف أنّني لست محبّذاً للمعاهدات دون شروط، فاستمع إليّ بشيء من الصبر. شدّد مايرز على نقطة مصلحتنا العسكرية: إنّنا نُعلّم جنودنا احترام معاهدات جنيف، «كقاعدة الذهب» - جزء عام من ثقافتنا العسكرية.

استعرضت مع رامزفيلد جميع الخيارات المعروضة حالياً على الرئيس. لأنّ الحرب على الإرهاب هي نزاع غير مسبوق، مع مقوّمات لم تؤخذ بالاعتبار مباشرة في المعاهدات، فالرئيس يواجه مشاكل تفسير صعبة. دعمت وجهة نظر مايرز بأنّ على حكومتنا ألّا تحاول التنصّل من الاعتراف بأنّها ستطبّق المعاهدات من أجل تعزيز احترام العالم أجمع لها. وحتى لو أصرّ المحامون أنّ المعاهدات لا تحكم الطالبان صراحة من الناحية القانونية، (كما أوصيت) فعلى الرئيس، مع ذلك، أن يطبّقها «كمسألة سياسية» حتّى الانتهاء من دراسات تالية.

أظهر خطابي إلى رامزفيلد نقطة لم يدركها العديد من الناس داخل الحكومة وخارجها: التقرير بأنّ المعاهدات تحكم الحرب مع الطالبان ليس الشيء نفسه كالتقرير بأنّ المحتجزين من الطالبان لهم الحق في وضعية سجناء حرب. فالمعاهدات تعطي هذا الوضع للمقاتلين الذين يعملون علناً فقط، ويحترمون مصالح غير المقاتلين بارتداء بذلات يمكن التعرّف إليها، ويحملون السلاح بشكل منظور، ويقاتلون تحت إمرة سلسلة قيادية، ويطيعون قوانين الحرب. إنّ المعاهدات تميّز، فعلياً، بين المقاتلين الشرعيّين وغير الشرعيّين (دون استعمال هذه الشعارات) وتنشئ امتيازات لأسرى الحرب كنوع من التحفيز، مكافأة لعملهم كمقاتلين شرعيّين. مقاتلو الطالبان لم يعملوا علناً ولم يطيعوا قوانين الحرب. فالطالبان المحتجزون لدى الأميركيّين غير مؤهّلين لوضع سجناء الحرب، بالرّغم من أنّ المعاهدات تحكم نزاعنا مع النظام الأفغاني.

قال رامزفيلد إنّه يريد منّي أن أذهب إلى اجتماع 4 فبراير/ شباط لمجلس الأمن

القومي لتقديم هذه النقاط. كتبت بعض نقاط للمحادثة لرامزفيلد ومايرز ولي. وكان مايزر سعيداً في الموافقة عليها. شددت هذه الورقة على مصلحة وزارة الدفاع في المعاهدات، ملخّصة كما يلي. (ركّزت على معاهدة جنيف الثالثة، على أنّها الأكثر علاقة).

- ميثاق جنيف معاهدة جيّدة.
- من الممكن أن يجادل المرء في التفاصيل ولكن الميثاق وثيقة معقولة تطلب إلى الفرقاء أن يعاملوا سجناء الحرب بالطريقة التي نريد لجنودنا المعتقلين أن يعاملوا بموجبها.
- ضبّاط القوّات الأميركية المسلّحة مدرّبون على معاملة الأعداء المعتقلين بموجب الميثاق.
- هذا التدريب عنصر أساسي من الثقافة العسكرية الأميركية. وهو مهمّ أخلاقيّاً كما هو مهمّ أيضاً للمعنويّات الأميركية.
- وهو أيضاً مهمّ عمليّا لأنّه يجعل من القوّات الأميركية قاعدة الذهب في العالم، ويسهّل الحصول على تعاون البلدان الأخرى.

ربّما تستفيد قوّاتنا أكثر من غيرها من حسنات الميثاق إذا ما طبق تطبيقاً شاملاً، كما كنت أعتقد. ويكون من الخطير جدّاً إذا جعلت بعض الدول تطبيق الميثاق متوقفاً على أحكام ذاتية أو أخلاقية كنوعية أو لياقة حكومة العدو - ولذلك سيكون خطيراً الادّعاء أنّ الميثاق لا يطبّق لأنّ الطالبان هم «حكومة غير شرعيّة» «البلد ساقط». تنظر الدول، نموذجياً، إلى أعدائها كعصابات من المجرمين. لو كان على المسؤولين الرسميّين أن يشهدوا بأنّ عدوّاً هو «حكومة شرعيّة» كي يطبّقوا الميثاق لكانت دول قليلة جدّاً تقوم بتطبيقه.

أكّدت أنّ موقفاً «مع الميثاق» سيقوّي الحجج الأخلاقية الأميركية في الحرب على الإرهاب:

- أساس الميثاق هو التمييز بين الجنود والمدنيّين (أي بين المقاتلين وغير المقاتلين).
- الإرهابيّون ملومون بالضبط لأنّهم لا يعترفون بهذا التمييز، باستهدافهم المدنيّين عن عمد.

- يهدف الميثاق إلى حماية المدنيّين بأنّ فرض على الجنود ارتداء بذلات أو غيرها لتمييز أنفسهم عن المدنيّين.
- يخلق الميثاق نظام تحفيز للسلوك الجيّد. أهمّ حافز هو أنّ الجنود الذين يتصرّفون حسب القواعد يمنحون وضع أسرى الحرب إذا ما وقعوا في الأسر.

أوصيت بأن تشدّد حكومتنا على «المعاملة الإنسانية لجميع المعتقلين» وأن يتلقّى أفراد القاعدة والطالبان المعاملة المؤهّلين لها بمقتضى الميثاق - أو التي كانوا سيتأهّلون لها في حال حكم - الميثاق نزاعنا معهم.

وبما أنّ أحداً من المعتقلين لم يتأهّل قانونياً لوضع أسير حرب اعتقدت أنّ المعاملة الإنسانية هي القاعدة المناسبة لهم جميعاً - في حال أسروا في حرب محكومة بالميثاق أم لا. حتّى إذا لم يرغب الرئيس أن يعتبر أنّ الميثاق يحكم حربنا مع الطالبان، فقد أوصيت أن يذيع البيان التالي: مع أنّ المسؤولين الأميركيين لم يحلوا بعد مسألة ما إذا كنا مجبرين قانونياً أن نقوم بذلك، فإنّ الولايات المتحدة ستمنح جميع المعتقلين الوضعية التي تؤول إليهم بموجب الميثاق - بكلام آخر، معاملة إنسانية.

في اجتماع 4 فبراير/شباط، بدأت رايس المناقشة بهذه النقطة بالذات. لاحظت أنّ المسألة القانونية في تطبيق الميثاق ليس لها «تأثير فعلي»، لأنّنا على أيّ حال سنعامل جميع المعتقلين «بموجب مبادئ ميثاق جنيف». طلب إلي رامزفيلد أن أدلي بوجهة نظري. وهكذا فعلت - مع مساندة مايرز.

قال المدّعي العام جون اشكروفت أنّ المشكلة الرئيسيّة بتطبيق ميثاق جنيف هي أنّه ربّما يحول دون استجوابات فاعلة. افترضت أنّه يشير إلى القاعدة بأنّ المُحتجز المؤهّل لوضع أسير حرب لا يمكن حتّى تملقه - ناهيك بالضغط عليه - للإجابة عن الأسئلة. مثلاً، يُعتبر انتهاكاً للميثاق أن يُقال لسجين إنه سيمنح مكافأة خاصّة أو خدمة إذا أجاب عن سؤال معيّن. وقد كان رأيي أنّ ذلك ليس مشكلاً. إنّ المحتجزين الطالبان لم يتأهّلوا إلى وضعيّة أسير حرب - حتّى لو قرّر الرئيس أنّ الميثاق يطبّق عليهم.

شرح أشكروفت بعد ذلك النظرية القانونية للإعلان بأنّ الميثاق لا يطبّق على حربنا مع الطالبان. ارتكزت النظرية على توصيف نظام الطالبان بأنّه حكومة أقلّ من شرعيّة. قال إنّ الولايات المتحدة يمكنها أن تقول إنّ الطالبان والقاعدة هما «تحالف قراصنة»، لذلك فحربنا لم تكن نزاعاً دولياً محكوماً بالميثاق. وكما رأيت، كان أشكروفت يقع في نوع الخطأ الشائع عندما يقوم المحامون بالعمل على خطّ التقاطع بين الاعتبارات

القانونية والسياسيّة. وصف مهمّته بتوفير أقصى حدّ ممكن من حريّة الحركة لزبونه، أي الرئيس. غير أنّه، بعمله هذا أعطى وزناً غير مناسب للتداعيات السياسية الواسعة الناتجة عن جعل الحكومة تبدو كأنّها لا تحترم معاهدات جنيف.

ولكن الرئيس بوش، كما يبدو، أدرك تفكيرنا. بسؤالين قصيرين أحدث ثقباً في نظريّة «حكومة الطالبان غير الشرعيّة». سأل المدّعي العام «هل تطبّق الميثاق على العراق؟». أجاب اشكروفت «نعم». لاحظ الرئيس ولكنّك تستطيع أن تقول إنّ صدّام قرصان أيضاً. أنهت هذه الملاحظة النقاش. كان من الواضح أنّ نظرية وزارة العدل ذهبت بعيداً جدّاً.

حلّ الرئيس المسألة بشكل جيّد. في 7 فبراير/ شباط 2002. أعلن المستشار الصحافي للبيت الأبيض، آري فليتشر، موقف الرئيس من ميثاق جنيف. قرّر الرئيس بوش أنّ الميثاق يحكم نزاع الولايات المتحدة مع الطالبان في أفغانستان ولكنّه لا يحكم نزاعنا العالمي مع القاعدة. قرّر أنّ المحتجزين الطالبان لدى الولايات المتحدة ليسوا مؤهّلين لوضعيّة أسرى الحرب لأنّهم غير مستوفين الشروط الواردة في الميثاق - ولكنّهم سيلاقون معاملة إنسانيّة. وسيحصل محتجزو القاعدة أيضاً على معاملة إنسانية. خلص إعلان فليتشر إلى القول: «يبقى الميثاق هاماً اليوم بقدر ما كان هاماً يوم توقيعه، والولايات المتحدة فخورة بتطبيقها للميثاق خلال تاريخها طوال خمسة وخمسين عاماً».

كان انزعاج رامزفيلد من تسلّم مسؤولية عملية المحتجزين مسبَّباً بشكل جيّد، إذ سيتأتّى من هذه المسؤولية عدد من المشاكل الهامّة. كانت قيادة البنتاغون تثمّن أهميّة التقيّد بميثاق جنيف، غير أنّ مشاكل عديدة كانت تبرز من وقت لآخر تتطلّب موازنة صعبة بين مصالح هامّة ومتنافسة على وسائل الاستجواب[1]، وعلى نقل المحتجزين إلى

(1) كان أفراد القاعدة مدرّبين على مقاومة أساليب الاستجواب العادية، وكان يفترض بالبعض منهم أن يكون لديهم استخبارات هامّة. لذلك طلبت قيادة الجنوب إذناً لكي تجرّب بعض الأساليب التي تتخطّى كتاب إرشادات الجيش ولكنّها تظلّ ضمن حدود القانونين الأميركي والدولي - مثلاً إجبار المحتجز على الوقوف حتّى أربع ساعات متواصلة وهو يستجوب. عندما شكّك بعض المحامين في الدائرة العسكرية في قانونية هذا الأسلوب الإضافي سحب رامزفيلد موافقته وطلب مراجعة قانونية من الوزارة بأكملها. أنتجت المراجعة تقريراً في أبريل/ نيسان 2003 وافق بالاجماع على بعض الأساليب وأفاد باختلافات على البعض الآخر. أجاز رامزفيلد الأساليب المصدّقة بالاجماع ورفض كلّ الأساليب المختلف عليها قانونياً.

أوطانهم الأصليّة، وعلى مسألة محاكمة الأفراد كمجرمين أو احتجازهم كمقاتلين أعداء فقط. وبمعزل عن مآزق السياسة كان هناك إمكانية للمعاملة السيّئة ستتجسَّد بامتياز في أبو غريب. وبالرّغم من تنبّؤات رامزفيلد الذكيّة والمنذرة بالشرّ بشأن أن يصبح سجّان العالم، لم يتمكّن من التخلّص من المشاكل.

من جملة التغييرات الهامّة التي قمنا بها كردٍّ على 11/ 9 كان إنشاء قيادة الشمال سنة 2002، وقاعدتها كولورادو، لكي تكون «منظمة الوزارة العسكرية للدفاع عن الوطن»، وإنشاء، بعد بضعة شهور، نظيرتها المنظّمة المدنية، وقاعدتها البنتاغون، «مكتب مساعد وزير الدفاع للدفاع عن الوطن».

كان مساعد الوزير ملحقاً بي. كان أول شاغل لهذه الوظيفة عضو الكونغرس الديموقراطي السابق لثلاث دورات، من بنسلفانيا، بول ماكهيل، الذي يبدو كمحام شبيه بالبوم أكثر من محارب في البحرية، مع أنّه كان الإثنين معاً. ساعد مكتبه في التخطيط لحفظ الأمن خلال أحداث هامّة مثل الألعاب الأولمبية في سالت لايك سيتي، واجتماع القمّة لرؤساء الدول الثماني الأكثر تصنيعاً في العالم، وربط الدفاع بمصلحة الأمن الوطني وبموظّفين محليّين وبموظّفين من وزارة الخارجية. وكان يضع الاستراتيجيّة الدفاعيّة لوزارة الدفاع.

كان من أعقد واجبات ماكهيل بعد 11/ 9 مراجعة مسألة كيف يجب على القوّات العسكرية الأميركية أن تتصرّف من أجل حماية الولايات المتحدة داخل حدودنا. فمهمّاتها وقواعد الاشتباك كانت حتماً مختلفة على المسرح الأهلي. إنّ تقرير كيف ومتى يجب على القوّات العسكرية أن تعمل في الداخل هو جزء هام من فنّ الحكم الديموقراطي.

تقاسمت وزارتا العدل والأمن القومي المسؤوليّات الأساسيّة لمنع الإرهاب في داخل الولايات المتحدة. اشتكى رامزفيلد من قلّة النقاش العام بشأن الطريقة التي توزّع فيها حكومتنا المهام المرتبطة بالإرهاب. إذا حدث هجوم إرهابي هام، فمن غير المستبعد، يقول رامزفيلد، أن يصرّ الكونغرس، وربّما الرئيس، أن يأخذ الجيش على عاتقه مهمّات أساسيّة في الداخل - ربّما أمن المطار، وأمن الحدود، وغيرهما من العمليّات المضادّة للإرهاب على الأرض الأميركيّة. ومن الممكن أن تصبح وزارة الدفاع مسؤولة عن نشاطات وقائية ضدّ التهديد الأهلي الذي كانت قواتنا المسلّحة - لأسباب عريقة وصحيحة ومتّصلة بالحريّات المدنيّة - غير مؤهّلة للقيام بها.

في مجتمع سليم وحرّ يعتبر الأمن القومي مهمّة مسؤولين عن تطبيق القانون وغيرهم من الموظّفين المدنيّين، المدرّبين على العمل ضمن ضوابط دستورية. أمّا اهتمام العسكر فهو موجّه، على العموم، إلى الخارج. أراد رامزفيلد أن يدفع ماكهيل الموظفين المدنيّين في جميع أنحاء البلاد - على الصعد الفدرالية والولايات المحلية - للمساعدة على تأكيد قدرتهم على لعب دورهم في ضمان أمن الوطن. وفي الوقت نفسه أقرّ الوزير أنّ المواطنين الأميركيّين، الذين يدفعون نصف ترليون دولار في السنة لقوّاتنا المسلّحة، ينتظرون من هذه القوّات أن تسهم جوهرياً في الدفاع عن الوطن. كانت مهمة ماكهيل أن يساعد على تصحيح الموازين، وخبرته في الحقول العسكرية والقانونية والسياسيّة في الكونغرس تجعله مؤهّلاً للقيام بهذه المهمّة.

وقد رأيت أنّه من الرائع أن تقلق قيادة البنتاغون بشأن ما سيحصل في حال تسبّبت سلسلة من الهجمات الإرهابية بتحويل بلدنا إلى منطقة حرب. ماذا لو أقنعت هذه الهجمات الشعب الأميركي بأنّ ضمان أمنه يكون فقط في تخلّيه عن حريّات هامّة لمصلحة زيادة الوجود العسكري في الداخل؟ كان هذا أحد الأخطار الكبيرة الذي يشكله الإرهاب على طريقة عيشنا. فقد أكّد على أهميّة مهاجمة وتمزيق الشبكات الإرهابية في الخارج وزيادة قوّة وإمكانات الشرطة والاستخبارات وغيرها من المؤسّسات الأمنيّة غير العسكرية في الداخل.

في خطابه عن حالة الاتحاد، في 29 يناير/كانون الثاني 2002، توسّع الرئيس بوش في الحديث عن نقاط كان قد طرحها منذ بضعة شهور في خطابه في الكونغرس في 20 سبتمبر/أيلول 2001. في هذه الفترة القصيرة من الوقت كانت إدارته قد هندست الإطاحة بنظام الطالبان، وطرد القاعدة من ملاذها الآمن في أفغانستان، وأنشأت السلطة المؤقتة الأفغانية برئاسة كارزاي. مكرّراً أنّ الحرب على الإرهاب قتال شامل لن ينتهي بسرعة، ركّز الرئيس انتباهاً خاصاً على تلك الدول الداعمة للإرهاب والتي لها سجل في السعي أو (استخدام) الأسلحة النوويّة والبيولوجيّة والكيمياوية. (بالنظر إلى الجدل الأخير حول استخبارات ما قبل الحرب في العراق، تجب الملاحظة أنّ بوش تكلّم على نحو صحيح عن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية. لم يُشر إلى مخزون أسلحة الدمار الشامل الاحتياطي التي كان مسؤولو الاستخبارات الأميركية يتنبأون خطياً أنّنا سنجدها في العراق).

في نهاية الخطاب تناول بوش ما وصفه بالطّموح العالمي إلى «الحريّة والحقّ» وأعلن أنّنا «سنبرهن أنّ قوّات الإرهاب غير قادرة على إيقاف زخم الحريّة». كان يقرّ، مع هذه الملاحظات، أنّ الحرب كانت أكثر من مجرّد القبض على الإرهابيّين وقتلهم، كانت أيضاً دفاعاً عن طموحات وآراء الناس عن العدل. غير أنّ ذلك كان أكثر بقليل من تلميح إلى ما نسمّيه نحن في البنتاغون «معركة الأفكار» في الحرب على الإرهاب. كنت أعتقد أنّ هذا الموضوع يستحقّ أهميّة أكبر وبحثاً أدقّ - وذلك نقص أظهر، نسبياً، قلّة العناية التي أولتها الإدارة للناحية الإيديولوجية من الحرب.

ناقشنا، رامزفيلد وولفويتز ومايرز وبايس وأنا، مراراً الأهميّة الحاسمة للمعلومات وعمليّات التأثير - كما أثرناها أيضاً في اجتماعات الوكالات. كان رامزفيلد ينتقد كلّ محادثة تغالي في التوكيد على البعد العسكري وتقلّل من أهميّة معتقدات أعدائنا وطموحاتهم ومزاجهم الإيديولوجي. كانت الأفكار عنصراً مهمّاً في تجنيد الشباب في صفوفهم.

كنّا، في وزارة الدفاع، كلّما تعمّقنا في التفكير في استراتيجيّتنا الحربية، أصبح واضحاً لدينا أنّ الأفكار - المعلومات، التأثير، الايديولوجيا - كل ذلك يستطيع أن يساهم بشكل فاصل في نجاحنا النهائي، حتّى أكثر من الاستخبارات العسكرية أو نشاطات الشرطة. في هذا، كان تفكيرنا يتّفق مع تحذيرات سلطان عمان، الذي شاطرنا تبصره في التطرّف الإسلامي لدى زيارتنا التي لا تنسى، رامزفيلد وأنا، له في خيمته في أكتوبر/ تشرين الأول، ولكن لم تكن القيادة في هذا الشأن لوزارة الدفاع. اتفقت مع رامزفيلد وولفويتز أنّ أحداً ما في وزارة الخارجية أو ربّما البيت الأبيض يجب أن يأخذ مسؤولية وضع خطّة لحملة حكومية شاملة لاستخدام جميع الوسائل لتقويض إغراءات التطرّف لدى أعدائنا. كان هناك سابقة حديثة ومشرفة. في خلال الحرب الباردة، أدرك كثير من المسؤولين الأميركيّين محوريّة الحرب الإيديولوجية ونظّموا ووجّهوا موارد لخوضها. وقد أعطت الحرب على الإرهاب الحكومة الأميركية مصلحة ملحّة للقيام بذلك مرّة جديدة.

عُقدت اجتماعات عديدة بين الوكالات للبحث في كيفيّة معالجة الشقّ الإيديولوجي من الحرب ولكن تلك المحادثات أنتجت القليل من النشاط. كان زملاء لنا من وزارة الخارجية يعرضون كراسات لمّاعة تظهر مسلمين فرحين يمارسون ديانتهم

ويعيشون برفاهية في الولايات المتحدة. كانت المحادثات مكرّسة لصقل النقاط التي سنقدّمها إلى العالم الإسلامي: هذه ليست حرباً ضدّ الإسلام، أميركا تعامل مواطنيها المسلمين معاملة جيّدة، القوّات المسلّحة الأميركية قاتلت لمصلحة المسلمين في حرب الخليج، والصومال، والبوسنة، وكوسوفو، وأفغانستان، كلّ ذلك في الاثنتي عشرة سنة الماضية.

كانت هذه الرسائل صحيحة، وكان موظّفو الخارجية يريدون وضعها في شكل يمكنهم من توزيعها بنجاح. وكان من المهم أن تصقل اللغة كي لا يخلط ديبلوماسيّونا بين التعابير مثل «المسلم» (إشارة إلى دين) و«الإسلامي» (إشارة إلى حركة أو نظرية سياسية). ولكن كتابة مواضيع رسميّة كنقاط للبحث لا تصل إلى لبّ الموضوع.

في هذه الاجتماعات حاولت أن أبرهن أنّ الحوار الاستراتيجي الأكثر أهميّة ليس الذي بين أميركا والعالم الإسلامي، بل الذي في داخل العالم الإسلامي. لم يكن السؤال الهام ما الذي يجب على المسؤولين قوله، ولكن ما يمكننا فعله لتشجيع المسلمين أن يتكلّموا بصراحة ضدّ آراء المتطرّفين وجعل الإيديولوجيا المتطرّفة أقلّ إغراءً.

بعد 11/ 9 مباشرة كان الرئيس بوش قد شدّد في بياناته العامّة وفي داخل الحكومة أنّ الولايات المتحدة ليست، بأيّ شكل، في حالة حرب مع الدين الإسلامي. إنّ الإيديولوجيا المتطرّفة التي كنّا نحارب هي صاحبة الشبكات الإرهابية - في شكل حركة سياسيّة - التي تستعمل أفكاراً وتعابير إسلامية بشكل انتقائي لتضع نفسها في حالة حرب ليس مع غير المسلمين فقط ولكن، اعتبارياً، مع جميع المسلمين أيضاً.

يعتمد المتطرّفون مثل أسامة بن لادن على التراث الإسلامي والمفاهيم الدينيّة، بما فيها واجب شنّ الجهاد وقتل المرتدّين، لاستخدام عناصرها من أجل تكوين إيديولوجيا عنيفة تخوينية شديدة الامتعاض والحدّة، لها من القوّة ما يسكر ويبهج المسلمين في عدّة بلدان وفي أحوال اجتماعية واقتصادية شتّى.

إنّ ما يعظ به هؤلاء المتطرّفون يفوق حتّى برنامج الإسلاميّين الذين يشجّعون إسلاماً سياسياً يشدّد على أنّه، من أجل حياة صحيحة، يجب أن يكون المسلمون ممسكين بالسلطة السياسية في مجتمعاتهم وأن يطبّقوا الشريعة. بعض العلماء يسمّون المتطرّفين العنيفين «جهاديّين» لتفريقهم عن الإسلاميّين السياسيّين. يصرّ هؤلاء

الجهاديّون على أنّ لكلّ مسلم واجباً شخصياً للقتال من أجل إنشاء حكومة مسلمة حقيقيّة في هذا العالم بقتل أعداء الإسلام. ويصفون هؤلاء الأعداء بأنّهم القيادات السياسية الحالية في جميع أنحاء العالم العربي، الذين يحكمون عليهم بالموت بسبب ردّتهم، كما غير المسلمين الذين يعتبرونهم مناوئين للإسلام، وخصوصاً اليهود والأميركيّين.

تدور كتابات الجهاديّين حول نقطة خاصّة وهي شجب الديموقراطية. فحجر الأساس للديموقراطية هو سيادة المواطنين، التي يعتبرها المتطرّفون هجوماً على أهمّ معتقداتهم الدينيّة، وهي سيادة الله.

في الأيّام التالية لـِ 11/ 9 رجع رامزفيلد ومايرز مراراً وتكراراً إلى موضوع الاتصالات الاستراتيجية والعمليّات المؤثّرة، مشيرين غالباً إلى آراء السلطان. تشاورت لأسابيع مع وولفويتز وبايس وزملائي في منظمة السياسة التي أرأسها، وعالجت الطرق التي تمكّن الإدارة من تنظيم حملة كهذه.

كان من الواضح أنّ حكومتنا بحاجة، قبل كلّ شيء إلى إدراكٍ أفضل للمعركة الإيديولوجية: من هي (أو من يمكن أن تصبح) أكثر الأصوات تأثيراً في العالم الإسلامي في معارضة العنف؟ كنّا بحاجة إلى استراتيجيّة تساعدنا على أن نجد علماء الدين والصحافيّين والمربين والسياسيّين في أنحاء العالم الإسلامي - من الأردن إلى باكستان وأندونيسيا - المناهضين للعنف الإرهابي، وإيجاد سبل لتقوية هذه الأصوات المعتدلة. يجب علينا أن نساعدهم على الحصول على المال وتطوير قدراتهم على توصيل رسائلهم بالطباعة والإذاعة والإنترنت.

كان ذلك فرصة لحكومتنا لكي تتعاون مع القطاع الخاص. جامعات، جمعيّات خيريّة، تجمّعات إنسانيّة وغيرها من المنظّمات غير الحكومية، قادرة على تعزيز الاعتدال في العالم الإسلامي. يمكنها أن تشجّع التعليم والسياسات الاقتصادية الصائبة والإصلاح السياسي في بلدان هامّة مع قدر أكبر من المرونة والمصداقية ممّا يمكن لحكومتنا أن تقوم به. خلق هجوم 11/ 9 شعوراً بالمواطنيّة في أنحاء أميركا، وافترضنا أنّ تجمّعات خاصة ستكون مستعدّة للتحدث معنا وتصبح جزءاً من حملة دولية ضدّ التفجيرات الانتحارية وغيرها من صروف الإرهاب. وسيكون المفتاح في أن توضح الحكومة أنّ ليس لديها نيّة في الهيمنة على أعمال هذه الجماعات أو تعريض استقلالها للخطر.

وتكون الاستراتيجيّة أيضاً في معاكسة مؤيّدي الإرهاب العنيف الذين يعظون بأنّه جائز بل مفروض على المسلمين الصالحين. وربّما عنى ذلك منع التمويل عنهم. وربّما استلزم التدخّل بعمل الشرطة والنشاط الاستخباري. أو ربّما شمل عمليّة معلوماتيّة - مثلاً، نشر معلومة صحيحة عن فساد شخصي.

ستتطلّب الاستراتيجيّة أقساماً عديدة، عامّة وخاصّة، أميركية وأجنبيّة. ولكن لم يستلم أحد هذا المشروع لمصلحة الحكومة الأميركية. لم تضع وزارة الخارجية استراتيجيّة لحملة تشمل الحكومة بأسرها، أو تجمع فريقاً، مفضّلة التركيز على نشاطات من الديبلوماسيّة العامّة كتوزيع رسائل من الحكومة الأميركية إلى جماهير من المسلمين في الخارج. من هنا كانت الكراسات البرّاقة.

على ما يبدو، لم يرَ باول ولا أرميتاج، أنّ للبعد الفلسفي للحرب أهميّة خاصّة. كان ذلك يتناغم وعدم اهتمامهما بوجه عام مع ما كانا يسمّيانه «إيديولوجيا». وبالرّغم من حرص باول وأرميتاج الدائم على «أرضيّة» وزارة الخارجية، فقد اختارا أن يمتنعا عن هذا المشروع الهام بين الوكالات والذي كان يجب على وزارة الخارجية أن تقوم بقيادته، ففشلت في استخدام «الأرضيّة» التي حمتها بحيويّة كبيرة.

كان المسؤولون في وزارة الخارجية غالباً ما يعلقون على هذه المسائل باعتماد القول أنّ لا شيء مهماً كان من الممكن عمله لمناهضة التطرّف الجهادي قبل حلّ «الأسباب الجذرية» للإرهاب - المحدّدة في اليأس الاقتصادي والنزاع العربي - الإسرائيليّ. ولكن دارسين بارزين للإرهاب يشكون في أنّ هاتين النقطتين هما، فعلياً، سبب العنف الإرهابي، مشيرين إلى أنّ الإرهابيّين المسلمين لم يأتوا في الغالب من صفوف الفقراء، وأنّ المسألة الفلسطينيّة كانت، لسنوات، هامشية لدعاية القاعدة[1]. وكما أعتقد، كانت معالجة الفقر وحلّ النزاع العربي الإسرائيلي هدفين مشروعين، حتّى بعيداً عن الحرب على الإرهاب، وستتابعه الحكومة الأميركية على أيّ حال. ولكن في

---

(1) إنّ القيادة وأكبر تكتل للجهاد... تأتي بشكل رئيسي من الطبقات العليا والمتوسطة... ما يقارب ثلاثة أرباع المجاهدين السلفيّين العالميّين كانوا حتماً، من طبقات عليا أو متوسّطة، ممّا يدحض الرأي أنّ الإرهاب ينبع من الفقر - مارك سايجمان، «فهم الشبكات الإرهابية» (فيلادلفيا: مطبعة جامعة بنسلفانيا 2004) ص. 73 - 74.

فيما يتعلّق بالمسألة الفلسطينيّة في كتابات القاعدة، أنظر أسامة بن لادن «إعلان الحرب ضد احتلال أميركا لأرض الحرمين الشريفين» نشر أصلاً في «القدس العربي» (لندن) 23 أغسطس/آب 1999.

الممارسة، هذا الكلام عن «أسباب جذرية» كان ينزع إلى إحداث شلل بدلاً من تحفيز نشاط ضد الإيديولوجيا الإرهابية المتطرّفة[1].

لم يكن الشلل ما كان مطلوباً في الأسابيع والأشهر التي أعقبت هجوم 11/ 9. إنّ انتصارنا، في المدى البعيد، يتطلّب محاربة الأفكار التي استعملها أعداؤنا لتجنيد الإرهابيّين وتلقينهم مبادئ الإرهاب. لذلك لم يكن وقف الحرب على إيديولوجيا الإرهاب، إلى حين نتمكّن من معالجة الفقر أو حلّ المشكلة الفلسطينيّة، أمراً بناءً، إذ إنّه لم يكن لدينا أمل كبير في الوصول إلى هذه الأهداف قريباً - أو في أيّ وقت على الإطلاق.

بدلاً من إهمال قضيّة بهذه الأهميّة، قمت بجهد في داخل مكتبي في البنتاغون لملء الفراغ بإنشاء منظّمة جديدة أصبحت تعرف باسم «مكتب التأثيرات الاستراتيجيّة» (أوسي). إنّ تاريخ هذا المكتب القصير هو دراسة في الجزء المحلّي من الحرب، يُظهر أنّ القتال البيروقراطي الداخلي، القليل الأهميّة ظاهرياً، يمكن أن يسبّب ضرراً حقيقياً ودائماً للمصلحة الوطنيّة.

ولأنّ رامزفيلد ومايرز أعطيا مثل هذه الأهميّة الكبيرة إلى المعلومات والتأثيرات، تيقّنت أنّني سأحتاج إلى أشخاص يعملون وقتاً كاملاً على هذه المسائل. لم يكن مكتب الشؤون العامة في البنتاغون قادراً على معالجة كلّ وجوه جهود الاتصالات. كانت مهمّته الأساسيّة تفاعليّة، الردّ على أسئلة وتلقّي أجوبة إلى الصحافيّين (العاملين من قواعدهم في أميركا إجمالاً). وكذلك حال مكتب الديبلوماسيّة العامة في وزارة الخارجية المسؤول عن الشؤون العامة والأعمال المتّصلة بها الموجّهة إلى الجمهور الخارجي. لم يكن أيّ من المكتبين مجهّزاً لتشجيع المبادرات لمقاتلة الإيديولوجيا الجهادية - مثلاً، برامج لتحسين مدارس بلد آخر، أو زيادة جماهير المستمعين إلى الزعماء المسلمين المعتدلين. إنّ استراتيجيّة صحيحة للمعلومات أو التأثيرات ستشمل بعض أعمال خاصة بالشؤون العامة والديبلوماسية العامّة، وتتخطّاها أيضاً إلى حدّ بعيد.

---

(1) في اجتماعات الوكالات، تولد لديّ انطباع أنّ مسؤولي وزارة الخارجية كانوا في بعض الأحيان يثيرون قضيّة «الأسباب الجذرية» للوم الرئيس لأنّه لم يغص شخصياً في استراتيجية السلام في الشرق الأوسط كما فعل كلينتون وكارتر.

في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2001، نظّمتُ فريق العمل الجديد للمعلومات والسياسة في داخل مكتب روبرت أندروز نائب مساعد وزير الدفاع الذي كانت تقع عليه مسؤولية الإشراف على «العمليّات البسيكولوجية» (العمليّات البسيكولوجية التي يقوم بها العسكريّون للتأثير في تصرّفات العدوّ وأعماله). كان لمكتب التأثيرات الاستراتيجيّة (أوسي)، كما كان ملقباً، أهداف عديدة: أولاً، وضع استراتيجيّات ضدّ الإيديولوجيا الجهادية. ثانياً، تنسيق المعلومات المتعلّقة بعمل وزارة الدفاع - المدني والعسكري[1]. وثالثاً، تمثيل منظّمة السياسة في اجتماعات الوكالات المخصّصة لسياسة المعلومات. جنّدتُ العميد في سلاح الجوّ، سيمون بيت واردن، لإدارة المنظّمة الجديدة. كان واردن خبيراً في علم الصواريخ، وقد جلب إلى المهنة عقلاً خلاقاً ومعرفة فنيّة ودينامية.

ولكن منذ البدء وجد «أوسي» نفسه في خصام مع فكتوريا «توري» كلارك، مساعدة وزير الدفاع للشؤون العامة. أصرّت كلارك أنّ مكتبها مسؤول عن كلّ ما يجاوز مشارف وزارة الدفاع، واشتكت من أنّ «أوسي» ينتهك واجبات مكتبها. وأصرّت أيضاً على أن تحال خطط «أوسي» إليها للمصادقة، والتي كانت تحتفظ بها دون اقتراح سبيل لحلّ المأزق. بالرّغم من موافقتي على تنسيق جميع مشاريع «أوسي» معها فإنّها لم تلنْ.

أثارت كلارك أيضاً اعتراضاً أساسيّاً: كان من المفترض أن يعطي «أوسي» إرشادات ليس إلى الموظّفين العاملين في عمليّات المعلومات و«العمليّات البسيكولوجية» فقط ولكن أيضاً إلى ضبّاط الشؤون العامّة. كانت كلارك تخشى من وضع هاتين المسؤوليّتين المتعلّقتين بالمعلومات في مكتب واحد للسياسة من شأنه أن يزيد الخطر في الإضرار بمصداقيّة مكتبها. ومع أنّها كانت تصوغ حجّتها بشيء من العدائية، اعتبرت أنّ لديها بعض الحق.

(1) كان لدى مكاتب الدفاع التي أرأسها مسؤوليات تتعلّق بوسائل الاتصالات مثل تخفيض أموال لشراء أجهزة إرسال راديو وتلفزيون إلى قيادات المقاتلين أو توظيف أموال في تقنيات التشويش. كثير من المكاتب الأخرى كانت تعمل على الرسائل - مواد من الشؤون العامة للشعب الأميركي، دعم للجهود الديبلوماسية العامة لوزارة الخارجية، مواد إذاعية «للعمليّات البسيكولوجية» التابعة لـ CENTCOM (لتشجيع قوّات الطالبان على الإسلام، مثلاً) وأوراق من نوع الخدمة العامة لـ CENTCOM (إنذار المدنيّين بالابتعاد عن عبوات حربية لم تنفجر، مثلاً).

كان نقاش في كيفيّة تنظيم المكاتب المرتبطة بالمعلومات بعضها مع بعض في الوزارة يتكوّن منذ وقت طويل قبل «أوسي» و11/ 9. أراد ضباط من السياسة أن ينسّقوا العمل بين المكاتب لمنع جهود الوزارة الكثيرة المتّصلة ببعضها بالمعلومات من المزايدة بعضها على بعض لأنّ اليد اليمنى لا تدري ما تفعله اليد اليسرى. من جهة أخرى أرادت كلارك وزملاؤها، موظّفو العلاقات العامة، زيادة مصداقيّتهم إلى الحدّ الأقصى بعزل أنفسهم عن النشاطات الأخرى للوزارة - بخاصة النشاطات العسكرية المتعلّقة بالعمليّات البسيكولوجية والتضليل العسكري للعدوّ. وكنت أعتقد أنّ بالإمكان إيجاد طريقة لموازنة هذه المسائل.

سُرَّ رامزفيلد بوقوف «أوسي» على قدميه وبتقدّمه السريع، بالرّغم من أنّنا كنّا لا نزال نحاول تنقيح ميثاقه لإرضاء كلارك وغيرها. بعد خمسة أيّام من إنشاء «أوسي» صادق رامزفيلد على أوّل مشاريعه وبعد نحو أسبوع زار مكاتبه وصادق على مفهوم أولى حملاته الهامّة في حقل المعلومات.

من الأمثلة على التفكير الخلّاق كان مشروع لمنح الحكومة الباكستانية تقنيّة تستطيع تحسين التعليم في مناطق حيث المدارس الدينيّة المتطرّفة سائدة. وفكّر واردن في تقديم أجهزة التقاط (راديو) رخيصة الثمن للأقمار الاصطناعية لاستعمالها في المناطق النائية. كما فكّر أيضاً في إنشاء كشوك تحتوي على «إنترنت في صندوق»، عبارة عن حاسوب «لاب توب» لإعطاء السكّان المحليّين دروساً في اللغة والأدب وأخباراً صحافية من جميع أنحاء العالم[1]. هذه المبادرات تخدم الهدف الاستراتيجي، مساعدة الحكومة الباكستانية على تثقيف شعبها من أجل الإنتاج في الاقتصاد العالمي. لم يكن ذلك أمراً يخصّ الشؤون العامة أو الديبلوماسية العامة بل سبيلاً لاستخدام تقنيّة الاتصالات لمجابهة تأثير الجماعات الجهادية.

---

(1) في أواخر سنة 2006 كتبت النيويورك تايمز أنّ منظمة غير ربحية قد عقدت اتفاقاً مع الحكومة الليبيّة تقدم بموجبه إلى تلامذة هذا البلد البالغ عددهم 1,2 مليون تلميذ «حاسوب (لاب توب) يعمل باللاسلكي ويكلف حوالى 100 دولار». كان الجنرال واردن طور نموذجاً من هذا المشروع كواحدة من أولى مبادراته. راجع جون باركوف «فريق أميركي يتوصّل إلى صفقة لتقديم حواسيب (لاب توب) إلى جميع التلامذة الليبيّين».

نيويورك تايمز 11 أكتوبر/ تشرين الأول 2006 صفحة 14.

في مطلع سنة 2002، كنت آمل أن أحلّ هموم كلارك بشأن «أوسي». إلّا أنّ الميثاق الخاص بهذا المكتب كان ما يزال مسوّدة عندما تلقّى ضربة قاضية على الصفحة الأولى من صحيفة «نيويورك تايمز». في 19 فبراير/شباط، نشرت مقالةً على لسان «ضبّاط عسكريّين» لم تسمهم، ادّعت أنّ «البنتاغون يطوّر خططاً لتقديم أخبار» ربّما تكون مغلوطة «إلى منظّمات وسائل إعلام كجزء من جهد جديد للتأثير في الشعور العام وصنّاع السياسة في بلدان صديقة وغير صديقة». وتابعت القصّة: «إنّ الخطط، التي لم تحصل على موافقة نهائية من إدارة بوش، قد أثارت معارضة من بعض المسؤولين في البنتاغون الذين يقولون إنّها ربّما قوضت مصداقية معلومات... من ضبّاط الشؤون العامة في الوزارة». بعد أن أعادت رواية قصّة إنشاء «أوسي»، اقتبست صحيفة التايمز عن مسؤولين في البنتاغون لم تسمهم يقولون إنّ «الجنرال واردن يتصوّر مهمّة واسعة تراوح بين حملات سوداء تستخدم معلومات مضلّلة ونشاطات خفيّة أخرى وشؤون عامة بيضاء تعتمد على تصريحات إخبارية صحيحة» وقيل إنّ بعض المسؤولين الكبار، لم يفصحوا عن أسمائهم، تساءلوا فيما إذا كانت مهمّة «أوسي» «موسّعة أكثر من اللازم أو حتّى غير قانونية»[1].

إنّ الاتهامات بأنّ «أوسي» فكر في نشر أخبار كاذبة ومعلومات خاطئة عن عمد، لم تكن صحيحة. ولكن في مسألة التسريب البيروقراطي اللامتناسق عن الحرب، فالمسؤولون الذين يتكلّمون إلى الصحافيّين، عن الخلفية، يتمتّعون بميزات حاسمة على المسؤولين الذين عليهم أن يجيبوا على أساس ما هو مدوّن وبرسم النشر.

أصبحت قصّة التايمز نبأً مثيراً. وحوّلها الصحافيّون وكاتبو الافتتاحيّات حول

---

(1) أكّدت مقالة التايمز أنّ «بعض المسؤولين في الإدارة قلقوا بأنّ الولايات المتحدة خسرت دعماً من العالم الإسلامي بعد أن بدأت الطائرات الأميركية الحربية بقصف أفغانستان في أكتوبر/تشرين الأول 2001 وأنّ ذلك القلق «أدّى إلى إنشاء» مكتب التأثيرات الاستراتيجيّة. أبرزت التايمز مصلحة مايرز في أن يقوم البنتاغون «بتوسيع جهوده للتأثير في الجماهير الأجنبية». قال مايرز للتايمز ما قاله مراراً في اجتماعات الطاولة المستديرة: «ربّما يكون الشيء الأكثر تحدّياً في كلّ ذلك هو وضع ما نسمّيه حملة تأثير استراتيجية بسرعة ما توكيدات صحيحة. إنّ ذلك هو كلّ شيء من عمليّات بسيكولوجية، إلى حصّة الشؤون العامة، إلى شركائنا المنسقين في هذا الجهد معنا». جايمس دار وإريك شميت «أمة متحداة: قلوب وعقول، البنتاغون يحضر جهوداً لاستمالة الشعور في الخارج»، نيويورك تايمز 19 فبراير/ شباط 2002.

العالم إلى وقود لصفحاتهم الأولى وافتتاحيّاتهم وبرامج الراديو والتلفزيون. وبينما صداها يتردّد، كانت الاتهامات ضدّ «أوسي» غالباً ما تتمّ زخرفتها. إنّ التهوّر المبهرج لهذه العملية المضخّمة أدّى إلى ملاحظات مثل تلك التي أدلى بها المذيع كريس ماتيوز في تلفزيون كايبل، الذي أعلن: «أنشأ البنتاغون مكتباً جديداً للتأثيرات الاستراتيجيّة وهو يخطّط لإعلان قصص إخبارية زائفة برسم صحف العالم بأسره. هذه الخطة التي تليق بجوزف غوبلز..».. وكان غوبلز كما هو معروف زعيم الدعاية النازية في الثلاثينات والأربعينات.

تجب الملاحظة أنّ ماتيوز أخذ الجملة الرائدة في صحيفة التايمز - بأنّ البنتاغون كان يطوّر خططاً لتقديم مواضيع إخبارية (إلى وسائل الإعلام الأجنبية)، ومنها ربّما ما يكون خاطئاً - وقلبها رأساً على عقب للتأكيد بأنّ مكتب التأثيرات الاستراتيجيّة «يخطّط لإعلان قصص إخبارية زائفة». حتّى كلمات التايمز الأكثر اعتدالاً كانت خاطئة، ولكن ما قاله ماتيوز كان خداعاً موصوفاً. وكلمة «ربما» كانت كلمة تحدّد معنى ما جاء في مقالة التايمز. لذلك كان على ماتيوز أن يعرف أنّه يخطئ التقرير. وباستحضار غوبلز كان يقوم بهجوم خاص به على غرار هجمات غوبلز.

دحض واردن بصراحة أساس القصّة - الزعم بأنّ «أوسي» ينوي أن يطلق معلومات خاطئة لتضليل الصحافيّين وجماهير الشعب. فكرتُ في إصدار تكذيب فوري لخنق الفضيحة في مهدها ولكنّني كنت أعلم أنّ بياناً متعجّلاً ربّما زاد من مخاطر تفاقم المشكلة. كانت الاتهامات تطلب من مكتبي أن يثبت واقعاً سلبياً - يؤكّد أنّ ما من أحد في «أوسي» اقترح أبداً الكذب أو المعلومات المضلّلة. إذا وُجد في السجلّات أنّ مراسلاً كتب مذكّرة لم أرها قط من قبل يقول إنّ أحداً على أيّ مستوى في «أوسي» فكّر فعلياً، أن يكذب على الصحافة إذ ذاك فقط يمكن أن تُدان الوزارة بأنّها كذبت بشأن الكذب.

التقينا، أنا وموظّفيَّ على أفضل طريقة نعتمدها. اتفقنا على أن أطلب إلى محامي وزارة الدفاع أن يقوموا بمراجعة لملفّات «أوسي». عملنا على تحديد المهمّة وإقناع مكتب الاستشارات العامّة بالقيام بها وعلى تقديم جميع المستندات المتعلّقة بها. كتب المحامون النتائج التي توصّلوا إليها. كانت عمليّة محبطة: يمكن القيام باتهام سامٍّ ومجهول في طرفة عين، يثير غضباً حول العالم - ولكن تكذيباً غير مشروط استغرق أسابيع من العمل الدقيق للتوصّل إليه.

هذا العمل تمّ في النهاية، وأفضت النتائج إلى تبرئة «أوسي» تماماً. في ردّه على أسئلة السناتور كارل ليفين، رئيس لجنة القوّات المسلّحة، أفاد مكتب المستشار العام أنّ محاميه قد راجعوا كلّ المستندات العائدة إلى حملات «أوسي» وعمليّاته وبرامجه التي رفعت إلى المستوى الأعلى للمراجعة والتصديق، ولم يعثروا على أدلّة تدعم ادّعاءات التايمز. «لا يذكر أيّ من هذه المقترحات كلمة معلومات مضلّلة». وعلاوة على ذلك لا يشمل أيّ من هذه المقترحات ما يشير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى أنّ «أوسي» قد تورّط أو خطّط أو حاول الحصول على الموافقة للانغماس في نشاطات تحتوي على عمليّات معلومات مضلّلة. وراجعوا أيضاً المستندات «الداخلية» لأوسي، التي لم يعين لها موظّفون ليقوموا بمراجعات إضافية. وقد وجدوا في واحدة منها استعمالاً لعبارة «معلومات مضلّلة» - ولكن في سياق «ضبط أو حرمان العدو من قدرته على القيام بنشاطات تحتوي على معلومات مضلّلة». وبشكل موجز، ختم التقرير، ليس هناك إشارة، مباشرة أو غير مباشرة، إلى أيّ جهد أميركي يحتوي على معلومات مضلّلة.

ولكن طوال الفترة التي كان المحامون يمشّطون الملفات، انتشرت مئات القصص التي كانت تنشر الاتّهامات. اتّهمتنا التعليقات التلفزيونية بأنّنا نازيّون نقدم المواد اللازمة لمهنتي الكاريكاتور السياسي، ومضيفي التلفزة في أواخر الليل.

كان رامزفيلد أكّد، بعد يوم واحد من قصّة التايمز، «أنّ البنتاغون لا يصدر تعليمات مضلّلة للصحافة الأجنبية أو أيّة صحافة». وفي اجتماع مع جماعة من الصحافيّين تعهدّتُ: «بأنّ لدينا مصلحة كبيرة في مصداقيتنا، وسنحافظ عليها... لن نحثّ مسؤولي وزارة الدفاع على الكذب على جمهور الناس، لا الجمهور الأجنبي ولا الجمهور الداخلي، ولا الصحافة». ولكن لم نكن، لا رامزفيلد ولا أنا، قادرين على تقديم إنكار نهائي لاتّهامات «أوسي» حتّى يكون المحامون قد انتهوا من مراجعتهم. وفي الوقت نفسه كان يُصوّب إلى الرئيس أسئلة عن «أوسي» وهو مسافر في الخارج. ولم يكن مسروراً لاضطراره إلى الدفاع عن أمانته.

في ذروة هذه القصّة، قمت برحلة بضعة أيّام إلى الخارج. بعد عودتي اجتمعت برامزفيلد على انفراد في مكتبه. كانت مكاتب الشؤون العامة في البنتاغون والبيت الأبيض تفيد بأنّ الغضب على «أوسي» كان يتفاقم، وكان الوزير يريد أن يعرف كيف سنضع حدّاً لهذه القصّة. وفيما هو متّكئ على مكتبه الذي يستعمله وهو واقف ويعصر

طابة خاصّة كان يستعملها كثيراً لتمرين قبضته، سأل رامزفيلد إذا كان بإمكاني أن أؤكّد له أنّ ما من أحد في لجنة السياسة فعل ما تدّعيه الصحافة. عند هذه النقطة كان بإمكاني أن أعطي ضمانات غير كاملة: لا أعرف أحداً خطّط لعمليّات تشمل كذباً أو معلومات مضلّلة. ولم أُقرّ البتة مثل هذه الخطط. ولكن سوف تمرّ أيّام قبل أن يتمكّن المحامون من التأكيد أن لا أحد في مكتبي قام بما أخبر «مسؤولو البنتاغون» صحيفة التايمز.

ذكرت رامزفيلد بملاحظة مارك توين أنّ الأكاذيب تصل إلى نصف الطريق حول العالم فيما الحقيقة ما تزال تربط حذاءها.

بالرّغم من حكمة تبصّر مارك توين، لم يكن فيه أيّة تعزية. قطّب الوزير وهو يستعرض سلسلة من الأسئلة: هل سيتمكّن «أوسي» أن يتخلّص من هذه الكومة من النفايات التي طمرته؟ من المفترض أن يعمل في حقل المعلومات حيث مصداقيّته هي أساس وجوده. فهل يمكنه أن يستعيد مصداقيّته مرّة ثانية؟

كنت قد راجعت هذه الأسئلة مع موظفيَّ وكان لديّ أجوبة. كانت مهمّة «أوسي» هامّة، وعمله من الدرجة الأولى، والاتهامات ضدّه سفيهة. وعلاوةً على ذلك كانت مكافأة الهجوم البيروقراطي الماكر شيئاً لا يُحتمل - أن تكافئ موظّفين زرعوا القصّة الخاطئة بأنّ «أوسي» كان يخطّط لإعطاء الصحافيّين قصصاً مضلّلة. ولكن كان من المستحيل ترميم «أوسي». لم يأمرني رامزفيلد بإقفال «أوسي» ولكن كان من الواضح ما يريد فعله. قلت له إنّني سأقفله في ذلك اليوم، 26 فبراير/شباط 2002.

نقلت الخبر السيّئ إلى الجنرال واردن. بالطّبع كان هو وزملاؤه يعارضون هذا القرار وغاضبين بشأن الأكاذيب. رأينا جميعنا المفارقة بأنّ مكتباً أنشئ ليخطّط لعمليّات معلومات، قد تبخّر بعملية معلومات مضلّلة. ولأنّه ركز على الأعداء الخارجيّين، فإنّ «أوسي» لم يحمِ ظهره من مسؤولين آخرين في البنتاغون.

كثير من الأشخاص من «أوسي» أكّدوا أنّ توري كلارك هي التي أعطت التايمز الاتهامات الأصليّة، ولكنّهم لم يوفّروا الدليل. ولاحظوا أنّه عندما كانت نوبة وسائل الإعلام تتفاعل، كان يجب أن تدرك كلارك أنّ قصور مكاتب الشؤون العامة عن الردّ بقوّة على هذه الادّعاءات الخاطئة سوف يكون بمثابة صبّ الزيت على النار. هذه النقاط نفسها ظهرت في عدّة مقالات - في «يو.اس. نيوز أند وورلد ريبورت» ومجلّة «إنسايت» (التي تملكها الواشنطن تايمز)، و«نيوريبابليك» - التي شكّكت في أنّ كلارك

كانت وراء زوال «أوسي». إنّني لا أعلم من أعطى القصّة الخاطئة الأصلية إلى «النيويورك تايمز». لم أتلقَّ قط معلومات كافية لحل هذا اللّغز.

ما أعرفه جيّداً أنّ مسألة «أوسي» أوقعت الضّرر بي وبمنظمة السياسة. لأوّل مرّة تلقّينا اهتماماً شديداً من وسائل الإعلام العالمية. وكان الاهتمام سلبياً إلى حدّ التشنيع، ولم يُقم أحد دفاعاً فعّالاً لنا - حتّى نحن أنفسنا. أخذ المعارضون السياسيّون للإدارة علماً بذلك. فقد علقت الفضيحة بالفعل لافتة فوق رؤوسنا كتب عليها «ارفسني». لقد أوليت قليلاً من الاهتمام إلى ذلك في حينه حتّى تيّقنت فيما بعد أنّ تلك القصص الصحافية السيّئة الأصلية أفرخت قصصاً صحافية سيّئة أكثر عدداً.

إنّ من كان وراء عملية «النيويورك تايمز» الأصليّة ربّما اعتبر ذلك حدثاً عادياً في حروب الحكومة الأساسية. غير أنّه كان لهذه الحرب مفاعيل مكلفة ودائمة، ساعدت على خلق صورة خاطئة للبنتاغون - امتدّت إلى إدارة بوش - كمتاجر بالمعلومات المضلّلة وعلى علم بما يفعل.

أضرّت مسألة «أوسي» بمتابعة حكومتنا الحرب على الإرهاب. بعض مهمّات التنسيق التابعة للمكاتب تلقفتها مكاتب أخرى في البنتاغون، ولكن لم يأخذ أحد على عاتقه مسؤولية إنتاج حملة شاملة للمعلومات والتأثيرات في الحرب على الإرهاب - لا وزارة الدفاع ولا أيّ مكان آخر داخل الحكومة الأميركية. ولم تشفَ الحكومة قط من التشنيع الخادع «بأوسي».

وظلّ رامزفيلد ومايرز يشتكيان من أنّ الإدارة لا تضع الموارد والجهد اللّازمين ولا حتّى فكّرت في المعركة الإيديولوجية. في مناسبتين أو ثلاث اقترحت أن نؤلّف فريقاً من السياسة، والشؤون العامّة والمسؤولين من دوائر أخرى لمجابهة هذه الشكاوى. ولكن، في كلّ مرة، كان ذكر مسألة «أوسي» كافياً لخنق مثل هذه الجهود. كان للمفعول المثبط لفضيحة «أوسي» نصف عمر طويل.

في ولاية بوش الثانية وظّفت كوندوليزا رايس، التي أصبحت وزيرة الخارجية، مستشارة بوش للمواصلات، كارن هيوز، كوكيلة لوزارة الخارجية للديبلوماسيّة العامّة وسلّمتها حقيبة معركة الأفكار لمجابهة الإرهاب. غير أنّ مقاربة وزارة الخارجية التي تتّفق مع لقب هيوز ركّزت في الغالب على الديبلوماسيّة العامّة. وظلّت الحاجة إلى استراتيجيّة أوسع دون تلبية من أحد.

بالرّغم من زوال «أوسي» المبكر، أردت أن يظلّ زملائي في الإدارة ناشطين في معركة الأفكار. افترضت أنّ هزيمة «أوسي» ستجعل المسؤولين حتماً أكثر تردّداً في مجابهة الإيديولوجيا الجهاديّة. وقف البعض ضدّ اعتبار الحرب على الإرهاب مسألة إيديولوجية. كانوا يعتقدون أنّ القاعدة ليست عدوّة لأميركا أو للديموقراطية الليبرالية الغربية بقدر ما هي عدوّة للسياسة الخارجية الأميركية. كان هذا يتناسب مع القول بأنّه لا يمكن إنجاز شيء هام في معركة الأفكار حتّى حل النّزاع العربي الإسرائيلي. كثيرون من المسؤولين لم يكن لديهم، بكلّ بساطة، اهتمام بالحرب الإيديولوجية. كانوا يعتقدون أنّه من غير الواقعي أن نجرّب التأثير في الطريقة التي يفكّر بموجبها ملايين الناس.

ولكن المئتي سنة الأخيرة شهدتا عدداً من الحملات الإيديولوجية الدولية الناجحة - من النّضال ضدّ تجارة العبيد وضدّ المبارزة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى المجابهات مع الفاشية والشيوعية في القرن العشرين. لم أكن موافقاً على أنّ العنف الإرهابي هو تعبير ملازم لإحباط الفقراء ويأس بعض الأشخاص من السياسة. وعلى كلّ، فإنّ لدى أيّ زعيم إرهابي مهمّة قاسية في تلقين الشباب التغلّب على الكره الإنساني لقتل الأطفال وتدمير أناس عاديّين يقومون بأعمالهم اليوميّة - ناهيك عن تفجير أنفسهم. ولقد رأيت في تلقين مبادئ الإرهاب أحد أهمّ عناصر الضعف لدى أعدائنا.

في أبريل/نيسان 2002، بعد أسابيع من سقوط «أوسي» عرضت أفكاري عن هذا الموضوع في خطاب (وزّع سلفاً إلى وزارة الخارجية والبيت الأبيض والزملاء في البنتاغون):

كثيراً ما نسمع أنّ التفجير الانتحاري هو نتيجة الاتحاد بين الفقر واليأس.

. . . إنّنا نفترض أنّ شخصاً فقط واقعاً في شرك، فاقد الأمل كلياً، يستطيع أن يفعل شيئاً كهذا.

هذا التشخيص يفترض أنّ الحلّ يأتي من خلاله - أنّ على العالم أن يعالج ما يُسمّى «الأسباب الجذريّة للإرهاب»، الفقر واليأس السياسي، اللذين يتصوّر كثير من الناس أنّهما العلامة والحافز للانتحاريّين. غير أنّ هذا التشخيص لا ينسجم مع التجربة الفعلية. . .

عندما نطّلع على سجلّات الانتحاريّين نرى أنّ الكثيرين منهم لم يكونوا من الفقراء. . .

وبالتأكيد، كما نعرف من مقابلة حديثة «للنيويورك تايمز» مع قياديّين من حماس في غزة، أنّ ما يتّصف به الانتحاريّون - وخاصةً الرجال الكبار بالسنّ الذين يرسلونهم في مهمّاتهم هذه - هو الأمل وليس اليأس.

في الدرجة الأولى، إنّ المفجّرين يعتنقون نوعاً منحرفاً وضالاّ من الأمل الديني. الوعد بالأبديّة في الجنّة هو معتقد لديانات عديدة وهو حافز شريف وعزاء للملايين من البشر. إنّه من المعيب والمشؤوم أن يقوم زعماء القاعدة وحزب الله وحماس وغيرها من المجموعات بإقناع الشباب أنّ الأبديّة في الجنّة متوافرة كمكافأة لقتل الأبرياء.

ثانياً، هناك أمل للانتحاريّين بمجد أرضي ومكافأة - إطراء الأبطال من قبل الزعماء السياسيّين وتكريم أهل المنتحر وشك بخمسة وعشرين ألف دولار لعائلة الانتحاري من صدّام حسين.

ثالثاً هناك أمل سياسي للمنتحر القاتل . . .

* * *

هذا يشير إلى مسار استراتيجي لنا: الهجوم على منابع هذه الآمال المؤذية والخبيثة.

* * *

يجب أن نضمن أن لا يُرى الإرهاب كاستراتيجية رابحة، ذلك هو التحدّي الآني اليوم: مثلاً، يجب أن يعلم القاتلون الفلسطينيّون أنّهم يضرّون ولا يساعدون قضيّتهم السياسيّة.

التوصّل إلى السلام ممكن عندما تصبح الأحوال صحيحة، وأهمّ هذه الأحوال هو المزاج الشعبي السائد. وهكذا يجب أن نأخذ بالاعتبار التحريض على الكراهية الذي يخلق جوّاً ثقافياً يزدهر فيه الإرهاب. إذا تعقّبنا «السبب الجذري» للإرهاب، فسوف تجده هنا.

جدول الوقت 2 - العراق 1968 - 2001

يوليو 1968	البعثيون يستلمون الحكومة العراقية
يوليو 1979	صدّام حسين يصبح رئيساً - تصفية القيادة البعثيّة
سبتمبر 1980	العراق يغزو إيران، بداية الحرب العراقية الإيرانية
فبراير - سبتمبر/أيلول 1988	حملة الأنفال ضد الأكراد العراقيّين
مارس 1988	رمي قنابل غازيّة على حلبجة
أغسطس 1988	نهاية الحرب العراقية الإيرانية
أغسطس 1990	العراق يغزو الكويت
يناير - مارس/آذار 1991	عملية عاصفة الصحراء
مارس 1991	قتل الشيعيّين
أبريل 1991	قرارا مجلس الأمن 687، 688
أبريل 1993	محاولة اغتيال الرئيس بوش السابق
أكتوبر 1994	القوّات العراقية تتحرّك لغزو الكويت
أغسطس 1995	ارتداد حسين كامل، صهر صدّام
ديسمبر 1996	بداية برنامج النفط مقابل الغذاء
أغسطس 1998	صدّام يعلن تعليق معاينات الأمم المتحدة
أكتوبر 1998	قرار تحرير الكويت يصبح قانوناً أميركياً
ديسمبر 1998	«أونسكوم» تسحب موظّفيها من العراق
ديسمبر 1998	عمليّة ثعلب الصحراء (القصف الأميركي للعراق)
ديسمبر 1998	الأمم المتحدة تنشئ «أونموفيك» من غير أن تتمكّن من المعاينة أو المراقبة
1999 - 2002	العراق يطلق النار على طائرات الاستطلاع الأميركية والبريطانية (كل يوم تقريباً)

لماذا العراق

لماذا قرّر الرئيس بوش الإطاحة بصدّام حسين؟

بإيجاز، كانت نهاية سلسلة من التهديدات. فما من زعيم معاصر آخر - وقليلون في التاريخ - حاز سجلاً عدوانيّاً يضاهي سجلّ صدّام. بدأ حروباً كبيرة هدفها الفتح وإخضاع الشعوب. عامل مواطنيه بوحشيّة وقتلهم بأعداد كبيرة. قدّم مساعدة ودعماً إلى الإرهابيّين. وبانتهاكه لموجبات[1] نصّت عليها معاهدات قائمة، قام ليس بمتابعة البحث عن أسلحة الدمار الشامل فقط، بل باستخدامها، على أعدائه الأجانب وعلى مواطنيه.

إنّ مشكلة صدّام حسين تعود إلى ما قبل 11/ 9. فقد أصبحت انشغالاً رئيسياً للولايات المتحدة عندما احتلّ الكويت سنة 1990. تمكّن صدّام من البقاء بعد حرب الخليج، وظلّ العراق يشكّل خطراً على امتداد التسعينات - خطراً حاولت الأمم المتحدة احتواءه بفرض عقوبات اقتصادية ومعاينات للأسلحة. في أغسطس/آب 1998 خلق صدّام أزمة بمنعه معاينات الأمم المتحدة للأسلحة. بعد شهرين - ولقلقه من ازدياد التهديد العراقي بينما يضعف التصميم العالمي «لاحتواء صدّام» - أصدر الكونغرس الأميركي قرار تحرير العراق الذي دعا إلى تغيير النظام في بغداد:

يجب أن تكون سياسة الولايات المتحدة دعم الجهود الآيلة إلى إزالة النظام الذي يرأسه صدّام حسين من الحكم في العراق وتعزيز قيام نظام حكم ديموقراطي للحلول محلّه.

---

(1) كان صدّام انتهك معاهدة عدم الانتشار النووي (يمكن قراءته في موقع الأمم المتحدة الألكتروني) وميثاق الأسلحة البيولوجية والمواد السامة (يقرأ على الأنترنت). لم تكن اتفاقية وقف النار التي أنهت حرب الخليج معاهدة بل تسوية متعدّدة الأطراف حققتها قرارات مجلس الأمن الدولي.

وقّع الرئيس كلينتون قرار تحرير العراق لتحويله إلى قانون. كان أعضاء مجلس الشيوخ الديموقراطيون، كارل ليفين (ميتشيغان)، توم داشل (دكوتا الشمالية) جون كيري (ماساتشوسيتس) وغيرهم قد بعثوا رسالة إلى الرئيس كلينتون يحثّونه فيها على "اتخاذ الخطوات الضروريّة (بما فيها، إذا كانت مناسبة، ضربات جويّة وصاروخية على المواقع العراقية المشكوك في أمرها)، للردّ المجدي على التهديد المتمثّل برفض العراق إنهاء برامجه لأسلحة الدمار الشامل». في خطاب ألقي في أكتوبر/ تشرين الأول 1998 أعلن ليفين:

إنّني آمل مخلصاً أن يقوم صدّام، عندما يُجابَه بجديّة بتهديد استعمال القوّة، باحترام وإطاعة قرارات الأمم المتحدة المعنيّة. ولكنّني أعتقد أنّه يجب أن ندرس خيارات أخرى للعمل، بما فيها، إذا كان ذلك ضرورياً، استخدام القوّة لتدمير المواقع المشكوك فيها إذا لم تتمّ الاستجابة.

ظلّت استراتيجيّة «الاحتواء» تتدهور، حاثّةً وسائل الإعلام على إصدار التحذيرات. أعلنت افتتاحية «للواشنطن بوست» أن ليس هناك مشكلة «أشدّ خطراً – أو أكثر إلحاحاً – من الحالة في العراق»:

طوال السنة الماضية تجنّب السيد كلينتون وفريقه، بهدوء، التعامل مع، أو جذب الانتباه إلى، حوالى عقد من عدم حلّ ألغاز الجهود الحثيثة لعزل نظام صدّام حسين ومنعه من إعادة بناء ترسانته من أسلحة الدمار الشامل.

أطلقت «النيويورك تايمز» تحذيرات مماثلة. «حتّى بضعة أسابيع دون إجراء معاينة ربّما تكون كافية للسماح للسيد حسين بإحياء بناء سلاح بيولوجي أو كيميائي أو نووي»، كما قالت إحدى افتتاحيّات «التايمز». افتتاحية أخرى أشارت إلى «أنّ مجلس الأمن متردّد، مع روسيا وفرنسا متشوّقتين إلى تخفيف المعاينات والعقوبات». ومع ذلك حذّرت أخرى أنّ «أيّ تقارب مع العراق يعتمد على إجماع مجلس الأمن محكوم عليه بالضعف».

بعدها، أتت هجمات 11/ 9 التي ركّزت انتباه الأميركيّين على نقاط ضعفنا وقلّلت من تسامح الحكومة مع أخطار الأمن القومي. وتسبّبت بأن يعيد المسؤولون الأميركيّون التفكير في جميع التهديدات الجديّة – بقطع النظر عمّا إذا كانت مرتبطة بشكل مباشر مع الهجمات أو مع القاعدة. ومع أنّ المشكلة العراقية كانت ذات أهميّة كبيرة من قبل، فإنّها بدت أكثر خطورة وإلحاحاً بعد 11/ 9، لأسباب جديرة بأن تُستكشف.

واليوم، حرَّف الجدل القائم على الحرب مع العراق الذكريات. ربّما كان من الصعب (أو غير الملائم) للسياسيّين وغيرهم أن يتذكّروا بالضبط ما كانوا يفكّرون فيه ويقولونه قبل بدء الحرب. فبعد فترة قصيرة من الإطاحة بصدّام في سنة 2003، بدأ بعض منتقدي الحرب يؤكّدون أنّها لم تكن ضروريّة فقط، بل إنّ صدّام لم يكن قط مشكلة ذات أهميّة للولايات المتحدة - لا فيما يتعلّق بالإرهاب أو سلاح الدمار الشامل أو في أيّ قضيّة أخرى. وادّعوا أنّ القلق الحقيقيّ بشأنه كان خصوصيّة انفردت بها جماعة صغيرة من الأيديولوجيّين - «المحافظون الجدد» - دون سبب ولا أمانة - الذين استعملوا التلاعب والمخادعة لإقلاق أناس طيّبين وصادقين.

غير أنّ هناك سجلّات وافية عن المسألة العراقية وهي تروي قصّة أخرى.

حكم صدّام حسين العراق لثلاثة عقود. أصبحت أهواؤه المشبعة بجنون العظمة ووحشيّته الغريبة الأطوار سياسات للعراق، وشناعات لشعبه، وأزمات للعالم.

دخل صدّام السياسة كقاتل محتمل في عمر الواحد والعشرين، سنة 1958، عبْر انتمائه إلى حزب البعث العربي الاشتراكي صاحب الإيديولوجيا المكوّنة من خليط من النظريّات الاشتراكية والقوميّة العربية، والمستوحاة من الحركات الفاشيّة الأوروبية في الثلاثينات. كان أعضاء من عائلة صدّام العربية السنيّة يديرون الحزب الذي أطاح بالحكومة العراقية سنة 1963، ولكن سرعان ما أخرج من السلطة. غير أنّ البعثيّين استولوا على الحكم في انقلابهم الثاني سنة 1968 واحتفظوا به حتّى الإطاحة بصدّام في أبريل/نيسان سنة 2003.

في يوليو/تموز 1979، في عمر الثانية والأربعين، خلف صدّام ابن عمّه كرئيس للعراق، وبدأ على الفور بحملة تطهير دمويّة لحزب البعث. في اجتماع لمئات من المسؤولين الحزبيّين، عرَّف عن أشخاص جالسين أمامه بأنّهم خائنون وأخرجهم بصورة درامية من الغرفة وساقهم إلى الإعدام. أمّا الذين بقوا فقد أخذتهم، دون شكّ، مشاعر الفرج والرهبة وعلت أصواتهم بالمديح لرئيسهم الجديد. وفي نوبة أوحت بها استراتيجية ساديّة، أمر صدّام بعضاً من الناجين المهلّلين - من مستوى حكومي وأعضاء من رتب عالية في الحزب - بالمشاركة شخصياً مع زمرة لإطلاق النار على زملائهم المطرودين من الحزب.

خلق صدّام آلية معقّدة لمراقبة وتخويف وتعذيب وقتل خاصّته من الناس

وتحريضهم على عمل الشرّ، واحتفظ بسجلّات لأفعاله. بعد خلعه جمّع بعض المسؤولين الأميركيّين بعض هذه السجلّات - أفلام فيديو سجّلها بعض أجهزة أمن صدّام - نقلت إلى أقراص مدمَّجة (DVD). عندما وصلت نسخة منها إلى مكتبي في البنتاغون لم أستطع مشاهدتها لأكثر من بضع دقائق. قسم منها كان سلسلة مشاهد من نوع السينما البيتيّة تظهر سجناء مكتوفي الأيدي يُقادون فوق سطوح مسطّحة لبنايات من طابقين أو ثلاث طوابق. كلّ رجل كان يُلقى بدوره من على السطح وتلتقط الكاميرا صورته وهو يتحطّم على الأرض. قسم آخر أظهر عنصراً من قوّات أمن صدّام اتّهم بإحدى المخالفات. كان عقابه كسر ذراعيه بعصا غليظة أمام حشد من زملائه الضبّاط. واحد من هؤلاء الضبّاط، معروف بصداقته الحميمة للمتّهم وكان يبدو منهكاً من الإحباط، أُمر بأن يقوم بنفسه بتكسير العظام. ويظهره الفيديو وهو يقوم بذلك.

في سنة 1980، بعد أكثر من سنة بقليل من استلامه الحكم في العراق، غزا صدّام إيران، بادئاً حرباً من ثماني سنوات قتلت ما يقارب مليون شخص. كان ذلك محاولة منه للاستفادة من الثورة الإيرانيّة في 79 - 1978، التي أطاحت بالشاه، رضا بهلوي ونصَّبت آية الله روح الله خميني قائداً أعلى لإيران. هدف صدّام إلى استغلال الفوضى السياسيّة لدى جيرانه وتثبيط همّة الشيعيّين العراقيّين من محاولة القيام بثورة خاصّة بهم. قتل زعماء شيعيّين كباراً وسيطر على أعدائه الداخليّين ولكنّه لم يهزم إيران. خلال تلك الحرب استخدم صدّام أسلحة كيماوية ضدّ إيران - وأصبح أوّل رجل في التاريخ يستخدم غاز الأعصاب في ميدان المعركة[1].

قرب نهاية الحرب الإيرانية العراقية، أطلق صدّام هجمات ضدّ السكّان الأكراد في شمال العراق. أخلت هذه الهجمات مساحات كبيرة في كردستان العراق من السكّان، على طول الحدود الإيرانية، بمسح ما يقارب ألفي قرية وتهجير ما يقارب 150,000 شخص من بيوتهم. أحد مراسلي الأمم المتحدة الخاصّين استنتج أنّ عشرات آلاف الأكراد «اختفوا» في هذه الهجمات التي سمّاها صدّام حملة «الأنفال» - وتعني غنائم حرب. إحدى منظّمات حقوق الإنسان قدّرت عدد القتلى بـ 70,000 إلى 150,000.

(1) الأسلحة الكيماوية التي استعملت في الحرب العالمية الأولى كانت غازات الخردل والكلورين، وليس غاز الأعصاب.

منظّمة أخرى قدّرته بأكثر من 100,000. منظّمة «هيومان رايتس واتش» قدّرت أنّ ما بين 50,000 و100,000 شخص غير مقاتل ماتوا أو اختفوا في حملة الأنفال.

كان أشهر حدث في حملة الأنفال الهجوم في مارس/آذار 1988 على البلدة الكرديّة العراقية، حلبجة. ضرب صدّام البلدة بمجموعة من أسلحة الدمار الشامل: غاز الخردل وغاز الأعصاب والسارين والتابون وVX. نشرت وسائل الإعلام حول العالم صوراً تتقطّع لها القلوب للضحايا: نساء كرديّات بألبستهنّ الزاهية يخرنَّ صريعات في شوارع البلدة متمدّدات إلى جانب الأطفال الذين كانوا على أذرعهنّ عندما قتلتهنّ الغازات على الفور. قدِّر عدد القتلى خلال حملة الأنفال بخمسة آلاف شخص قبل أن تنتهي الحرب الإيرانية العراقية نهاية غير مشرّفة - بمفاوضات جرت في أواخر سنة 1988.

ومن المذهل أنّ صدّام بدأ حرباً أخرى بعد سنتين فقط - حرب الخليج - بمحاولته ضمّ الأمّة الكويتيّة المجاورة باعتبارها الإقليم العراقي التاسع عشر. في 2 أغسطس/آب 1990 اجتاح الكويت، ممّا حدا بالولايات المتحدة أن تنظّم حلفاً دولياً ردّاً على ذلك. في مطلع 1991 طردت قوّات التحالف العراقيّين من الكويت في عمليّة عاصفة الصحراء. قامت قوّات صدّام قبل انسحابها بإشعال النار بأكثر من ألف بئر نفط كويتي وأفرغت أكثر من 250 مليون غالون من النفط في مياه الخليج. وبما أنّ قوّات التحالف أُنشئَت تحديداً بهدف تحرير الكويت فإنّها لم تقم بتدمير الجيش العراقي المتقهقر ولا تحرّكت ضدّ بغداد من أجل الإطاحة بنظام صدّام حسين.

فسَّر صدّام إحجام التحالف بأنّه نصر تاريخيّ للعراق على الولايات المتحدة، ووصف ردعه قوّات التحالف تحت قيادة الولايات المتحدة «بأمّ المعارك» واحتفل بها بتوجيه إشارات متعدّدة إلى وزرائه وجنرالاته والجمهور العراقي. أجرت الحكومة الأميركية دراسة لاستخبارات جُمعت بعد الإطاحة بصدّام جاء فيها:

في حرب الخليج سنة 1991 بدا أنّ الولايات المتحدة على وشك تدمير القسم الأكبر من الجيش العراقي، بما فيه الحرس الجمهوري، ولكنّها توقّفت دون تفسير - خوفاً من الإصابات، برأي صدّام.

في محادثاته المسجّلة مع كبار ضبّاطه، كان يذكّرهم دائماً بمصدر ثقته. ألم يقم بقوّة إرادته الخارقة بقيادة العراق إلى نصره العظيم في الحرب الإيرانية العراقية؟ ألم

يكن هو المسؤول عن التخطيط لغزوة الكويت الناجحة؟ ألم يقف في وجه الأميركيّين وينتصر في «أمّ المعارك»؟

حتّى عمليّة عاصفة الصحراء أخفقت في التأثير في صدّام. كان يعتقد أنّ أميركا أمضت وقتاً طويلاً تقصف العراق من أقصاه إلى أقصاه قبل أن تصبح مستعدّة لنشر جنود على الأرض. وعندما نُشرت القوّات الأميركية فسح التردّد الأميركي في المجال أمام أكثرية الصفوة من الحرس الجمهوري للنجاة، وتركت مدينة البصرة المصدّرة للنفط دون احتلال، وما هو أهم من كلّ ذلك، أخفقت في القيام بأيّ عمل يهدّد بقاء النظام.

وهكذا خرج صدّام من حرب الخليج مع إحساس قويّ بالإنجاز وإن يكن إنجازاً ضالاً وفاسداً. وباحتفاظه بالجيش شعر أنّه حرّ في إبقاء أعدائه الخارجيين والمحليّين في دائرة الخطر.

وللتخفيف من هذا الخطر اتّخذ مجلس الأمن الدولي قراراً في أبريل/نيسان، 1991، يأمر العراق بتدمير أسلحته الكيماوية والبيولوجية وصواريخه البعيدة المدى. هذا القرار خلق وكالة الأمم المتحدة الخاصّة بالعراق (انسكوم) لمراقبة نزع السلاح العراقي، وطلب أن يقوم العراق بالتخلّي عن الإرهاب، وأكّد مرّة جديدة على العقوبات الاقتصادية ضدّ العراق. حظّرت العقوبات التجارة بأنواعها ما عدا الحاجات الإنسانية (بالأكثر طعام وأدوية).

بعد وقت قليل من قيام قوّات التحالف بتحرير الكويت، تحدّى الشيعة في جنوب العراق سلطة النظام البعثي. سحقهم صدّام، مستعملاً أسطولاً من الطائرات المروحية المزوّدة بالمدافع[1]. قتل عشرات الآلاف وهدم تراثهم الوطني. وبعد ذلك، خسر مئة وخمسون ألفاً بيوتهم عندما جفّف صدّام المستنقعات الشهيرة قرب مصبّ نهري دجلة والفرات، مركز الأساس البيئي لتراث «عرب المستنقعات» القائم منذ آلاف السنين.

---

(1) خلال التفاوض بشأن وقف إطلاق النار في حرب الخليج، قام القائد الأميركي، الجنرال نورمان شفارتزكوف بمبادرة حسن نية لنظرائه العراقيّين بالسّماح لهم أن يطيروا بطائرات مروحيّة في الجنوب. استخدم العراقيّون الطائرات كسفن مزوّدة بمواقع لقتل المدنيّين الشيعة. قال شفارتزكوف لاحقاً إنّ جنرالات صدّام خدعوه. أنظر ريك اتكنسون. حملة صليبية (نيويورك، هيوتن ميفن، 1993) ص. 490 - 498. أنظر أيضاً الجنرال أيتش نورمان شفارتزكوف مع بيتر بيتر ليس بحاجة إلى بطل (نيويورك: بانتام 1992) ص. 490 - 488.

وفي جهد منسّق، قام الشعب الكردي في شمال العراق أيضاً بحملة مقاومة، ولكنّها فشلت.

أصدر مجلس الأمن فوراً قراراً آخر يقضي بتوقف العراق عن قمع المدنيّين. ومن أجل حماية الأكراد العراقيّين المرتعبين وتمكين الطيران الأميركي من استكشاف ومراقبة نزع السلاح، أنشأت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة «منطقة حظر الطيران» فوق شمال العراق. وبتوفير الأمن ومساعدات أخرى من قبل الولايات المتحدة وغيرها من القوى الخارجية، حقّق الأكراد درجة عالية من الاستقلال في شمال العراق. ومع أنّهم ظلّوا جزءاً من العراق فقد حكموا أنفسهم وتحرّروا من قبضة صدّام في حياتهم اليوميّة. بعد سنة أنشئت «منطقة حظر طيران» مماثلة في الجنوب لحماية الشيعة.

بالنسبة إلى صدّام كان الإرهاب وسيلة عادية للحكم، استخدمها داخلياً وفي الخارج. في سنة 1993 جربت استخباراته أن تغتال جورج ايتش دبليو بوش في الكويت بسيّارة مفخّخة ولكنّها لم تنجح.

وظلّ صدّام على اتصال دائم مع الإرهابيّين الأجانب. قدّم ملاذاً آمناً للبعض منهم. وسمح لآخرين أن يستعملوا الأراضي العراقية للقيام بعمليّاتهم. ودرب آلاف الإرهابيين في منشآت عراقية وقدم لهم المال والدعم السياسي. أفادت الـ«CIA» في سبتمبر/أيلول 2002 أن «العراق ما زال ملاذاً آمناً، ونقطة عبور، ونقطة لقاء عملانية للجماعات والأفراد الذين يوجّهون العنف ضد الولايات المتحدة وإسرائيل وغيرهما من الحلفاء. للعراق تاريخ طويل في دعم الإرهاب». وبخلاف تقديراتها لأسلحة الدمار الشامل العراقية، حظي هذا التقدير من قبل الـ«CIA» لدعم العراق للإرهاب بتوكيد من اكتشافات ما بعد الحرب (تبحث لاحقاً). وقد عزّز أيضاً الإرهاب بصورة غير مباشرة، بتقديمه مكافآت نقدية إلى عائلات الانتحاريين الفلسطينيين.

من الإرهابيين الذي حماهم صدّام في العراق:

- أبو نضال الإرهابي الفلسطيني الذي فجّر مقاهي وفنادق، وأشهر تفجيراته كانت عدادات البطاقات في مطارات روما وفيينا، تسبّب بمقتل المئات بمن فيهم العديد من الأميركيين.
- أبو العباس الذي قاد عملية الاستيلاء على الباخرة «أكيلو لاورو» سنة 1985، التي قتل فيها ليون كلينفهوفر، وهو رجل أميركي مسنّ.

- أبو مصعب الزرقاوي الملحق بالقاعدة قبل «عملية حرية العراق» والذي أقسم الولاء إلى أسامة بن لادن بعد الإطاحة بصدام وأصبح زعيم القاعدة في العراق.

الجماعات الإرهابية التي سمح لها صدّام بإقامة قواعد أو غيرها من التسهيلات في العراق كانت:

- مجاهدين خلق
- حزب العمّال الكردستاني
- منظمة أبو نضال
- جبهة تحرير فلسطين
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
- جبهة التحرير العربية.

مستندات ضبطت خلال الحرب توفّر أدلة بأنّ العراق كان له أيضاً دور فاعل في تدريب الإرهابيين. قامت المنظمة شبه العسكرية للنظام العراقي، فدائيو صدام، بإنشاء معسكرات سنة 1994 لتلقين المهارات العسكرية لآلاف المتطوّعين كل عام. في السنين اللاحقة، وفقاً لمستند رسمي عراقي عثرت عليه القوات الأميركية بعد الإطاحة بصدام، أتت منظمة فدائيي صدّام بمتطوعين عرب من مصر وفلسطين والأردن وبلدان الخليج وسوريا إلى هذه المعسكرات للتدريب. (أين ذهب المتطوعون بعد تدربهم؟ ذلك لا يزال غامضاً). كان هذا التدريب الإرهابي مدعوماً من المخابرات العراقية، التي لم تكن تدير العمل الجاري على الأسلحة البيولوجية فقط، بل كانت تشغل «مختبرات سريّة لبحث وتجريب عدّة مواد كيمائية وسامّة» - ممّا يشير إلى تواصل محتمل بين العمليات الإرهابية والبرامج البيوكيمائية.

سنة 1994 نشر صدّام جيشه قرب الكويت مرة جديدة، مهدّداً باجتياح آخر. ردّ مجلس الأمن الدولي بقرار إدانة طالباً من العراق أن لا «يعزّز قدراته العسكرية في جنوب العراق». ومن أجل تنفيذ القرار أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا «منطقة عدم مرور» عسكرية في مكان «منطقة عدم الطيران» نفسه في الجنوب العراقي.

في ذلك الحين تعجب مفتّشو الأمم المتحدة ومسؤولو الاستخبارات الغربيون، عن

أسلحة الدمار الشامل عندما وجدوا أن برنامج الأسلحة النووية العراقية كان متقدّماً أكثر بكثير مما ظنّوا قبل حرب الخليج. وعجب المفتشون مرة ثانية في أغسطس/آب 1995 عندما قام صهر صدام، حسين كامل، رئيس برنامج أسلحة الدمار الشامل باللّجوء إلى خارج العراق. وكنتيجة لهذا اللجوء تمكّن المفتّشون من معرفة نشاطات عراقية خاصة بالتسلّح لم يطّلعوا عليها من خلال تفتيشهم. في يوليو/تموز 1995 أفادت «أونسكوم» أن العراق، وللمرة الأولى، أقرّ أن لديه برنامجاً للأسلحة البيولوجية الهجومية ولكنه أنكر إنتاج أسلحة من هذا النوع «غير أنه، في الشهر التالي، بعد لجوء حسين كامل» أقرّ العراق أنه صنع أسلحة بيولوجية ونشرها للاستعمال في القتال.

في الوقت نفسه أقرّ النظام العراقي أن علماءه في الأسلحة البيولوجية كانوا يقومون بتجارب على جدري الجمل - مادة من السهل نسبياً التعامل معها، ستمكّنهم من معرفة كيفية إنتاج واستخدام الجدري. بعد سنوات من الإطاحة بصدام، قام فريق الدراسة الأميركي البريطاني الأوسترالي للعراق «ISG» بتحقيق عن تاريخ أسلحة الدمار الشامل العراقي. أكّد رئيس «ISG» الأميركي، شارل دويلفير، أن «اهتمام العراق بجدري الجمل وإدخاله في برنامج الأسلحة البيولوجية الفيروسية أرشدت «ISG» إلى التقدير بأنّ جدري الجمل هي بديل للجدري لأغراض البحث العلمي..»..

أفاد دويلفير أنّ النظام العراقي كان يعمل على تطوير أسلحة الجدري قبل «عاصفة الصحراء»، وأنّه، بعد عاصفة الصحراء، ورداً على بدء معاينات الأمم المتّحدة للأسلحة، عدّل صدّام برنامجه لأسلحة الدمار الشامل:

بالنظر إلى المستقبل وبهدف الحفاظ على شيء من قدرتها في مجال الأسلحة البيولوجية، حاولت بغداد في أعقاب «عاصفة الصحراء» أن تحافظ على ما أمكن من بنيتها الخاصة بالأسلحة البيولوجية، بإخفاء الأدلة على البرنامج وتصفية مخزونها الحالي من الأسلحة... وسعى النظام إلى متابعة جهد خفي لتطوير الأسلحة البيولوجية تحت غطاء البحث العلمي المدني.

أورد تقرير دويلفير أنّ اعترافات النظام العراقي بشأن العمل في الأسلحة البيولوجية أظهرت أن «صدام كان يودّ أن يخاطر بعنصر من برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل في محاولة للحصول على تخفيف من العقوبات الاقتصادية. كان الخروج من العقوبات أصبح في هذا الوقت هدفاً للنظام يعلو على كل ما عداه».

بعد إفشاءات 1995، ادّعى النظام العراقي أنه دمّر برنامج الأسلحة البيولوجية والمواد التابعة - ولكن لم يفعل ذلك تحت إشراف «أونسكوم» كما يتطلّب مجلس الأمن. وجد فريق الدراسة العراقي لاحقاً أن النظام حافظ على بعض ما يسمى المنشآت البيولوجية ذات «الاستعمال المزدوج» التي كان لها مهمة مدنية ولكن يمكن أن تستخدم للإنتاج العسكري. كذلك بدأ صدّام أعمالاً خفية تتعلّق بالأسلحة البيولوجية ووضعها في مراكز ضمن منظومته الاستخبارية. وكما أفاد دويلفير:

بينما كان برنامج العراق للأسلحة البيولوجية مُدمراً في أكثريته، تابع العراق بعد 1996 جهوداً متصلة بالأسلحة البيولوجية على نطاق ضيّق بما تبقّى من إمكانيات لدى بغداد - مهارات الفريق الصغير من العلماء بالأسلحة البيولوجية وبعض التقنيين الذين تابعوا العمل تحت رعاية مصلحة الاستخبارات العراقية.

ومن المدهش أن حسين كامل عاد إلى العراق في فبراير/ شباط 1996، بإغراء وعد بالعفو عنه من حميّه. هل كان من الممكن أن يدهش أحدٌ من أنه قتل على الفور؟ وفق تقرير دوليفير أردي برصاص أعضاء من العائلة أصرّوا على استرجاع شرف القبيلة. أعلن صدّام براءته: «عندما أعفو، فإنني أعني ذلك».

ولما كان شمال العراق ينعم بحماية قوات تحت قيادة الولايات المتحدة ولم يكن يرزح تحت حكم صدام، فقد استعملت هذه المنطقة كقاعدة للجماعات المعادية لصدام، ومنها من كان لها علاقات بالحكومة الأميركية. من هذه الجماعات المؤتمر الوطني العراقي الـ«INC» بزعامة أحمد الجلبي. كان الـ«INC» ذا طبيعة مزدوجة: فهو يعمل كصوت مستقل للمعارضة الديمقراطية العراقية، ولكنه يُستخدم أيضاً كمظلّة لتنظيم يشمل عدداً من الجماعات العراقية في المنفى بالإضافة إلى جماعات كردية. هذه الجماعات الأخرى لم تكن أعضاء في الـ«INC» فحسب بل كانت منافسة له أيضاً.

أحمد الجلبي - رجل أعمال ومصرفي عراقي وعلماني تلقّى تعليمه في الولايات المتحدة الأميركية - أصبح شخصية محورية في قصة الغزو الأميركي للعراق واحتلاله، ولكن ليس لأنه أثّر في تشكيل السياسة الأميركية أو في تنفيذها، بل بسبب الشك والعدائية اللذين أثارهما في أقسام رئيسيّة من مؤسسة الأمن الوطني الأميركي، بالإضافة إلى داخل العالم العربي. هذا الشك سيؤدي في النهاية إلى انهيار استعدادات الحكومة الأميركية وخططها لإحداث تحول سياسي في العراق.

فضّل الجلبي إخراج النظام البعثي العراقي بانتفاضة شعبية. قال إنّ انتفاضة كهذه سوف تستمدّ قوة من التوق إلى الحرية لدى الشعب العراقي، وبالأخص لدى الأكراد والشيعة (تقريباً 80 بالمئة من السكّان) الذين قُمعوا بشكل خاص على أيدي حزب البعث ذي الهيمنة السنية. أيّد الجلبي إبدال نظام صدّام حسين بحكومة ديموقراطية. ولكن لم تلقَ هذه المواقف قبولاً من الحكومات العربية التي تخوّفت من مفاعيلها في المنطقة، ألا وهي إعطاء الشيعة قوة سياسية وإدخال إصلاحات ديموقراطية.

كان المنافس الأساسي الـ«INC» من بين الجماعات المعارضة، الائتلاف الوطني العراقي الـ«INA» وهو منظّمة مركزها الأردن ملتزمة بمبادئ عديدة مختلفة، يرأسها أياد علاوي، وهو، كالجلبي، طبيب مسلم علماني يتحدّر من عائلة شيعية معروفة. غير أن علاوي دخل إلى حلبة السياسة كعضو في حزب البعث. وعندما ساءت علاقته مع صدّام وفرّ إلى بريطانيا، أسّس (بمساعدة سعودية) الـ«INA» وهو جماعة أكثرية أعضائها من السنة. كان يضمّ العديد من المسؤولين في حزب البعث السابق، ومنهم من جاؤوا من المستويات العليا لجيش صدام.

هدف علاوي إلى إسقاط صدّام حسين بالقوة العسكرية: «نعتبر أنّ أيّ انتفاضة يجب أن يكون محورها الأساسيّ القوات المسلّحة». هذه الطريقة، كما اعتبر، ستؤمّن الاستقرار: «نحن لا ننادي بحرب أهلية. على العكس، إننا ننادي بثورة عسكرية منسّقة ومضبوطة ومدعومة من الشعب لن تسمح لنفسها أن تقوم بأعمال انتقامية أو فوضوية. بالرّغم من الفروقات بين علاوي والجلبي، ظل الـ«INA» (باستثناء فترةٍ في أواسط التسعينات) فريقاً عضواً في الـ«INC».

كان للـ«CIA» أسبابها الخاصة لمعارضة الجلبي. في 1995 و1996 تصادم المعارضون العراقيون بعضهم مع بعض ومع العسكرية العراقية (دون فعالية) مما أدّى إلى اتّهامات متبادلة بين المعارضين العراقيين والمسؤولين الأميركيين. اتّهم الجلبي الـ«CIA» بعدم الكفاءة، فربح أذناً صاغية من أعضاء الكونغرس وغيرهم من المسؤولين الأميركيين الحاضرين والسابقين، ولكنه أحرق جسوره مع الـ«CIA».

اتصلت الـ«CIA» بالجلبي في مايو/أيار 1991 بعد فترة قصيرة من حرب الخليج، وبعد عدة سنوات من التعاون منحته مكافأة «اعترافاً بخدماته المميزة في تسهيل اتفاقية لوقف إطلاق النار بين فريقين كرديين متحاربين في شمال العراق». غير أن الجلبي اعتبر

نفسه «زعيم عملية سياسية وليس قوة للاستخبارات الأميركية» وأصرّ أن يكون حراً في سعيه وراء الدعم في كابيتول هيل أو أيّ مكان آخر في واشنطن. وتأثرت علاقاته مع الـ«CIA» أيضاً جرّاء الخلافات ضمن الـ«CIA» بشأن أي أعضاء في المعارضة العراقية يجب دعمها - خلافات تعكس التنافس ضمن المعارضة العراقية.

أثّرت هذه «المناوشات» في أحداث هامة على الأرض في العراق. في مارس/آذار 1995، خططت الجماعات المعارضة في الشمال لعصيان مسلّح على مستوى منخفض مصمّم لتجنيد حلفاء من الوحدات العسكرية العراقية الساخطة. عمل الجلبي إلى جانب موظف متعاون يمثل الـ«CIA» لبناء الدعم في المنطقة من أجل هذا العمل، بما في ذلك دعم من مسؤولين ايرانيين. غير أن المراسلات الخاصّة بـ«CIA» لم تكن واضحة ولا في الوقت المناسب، وعندما علم مسؤولون من البيت الأبيض عن خطط المعارضة، حصلت «مناقشات حامية الوطيس في مجلس الأمن القومي». وفي اليوم المقرر لشن الهجوم، بعثت الحكومة الأميركية رسالة سلبية وحادّة إلى المعارضة العراقية. قرّر المعارضون المضي بالعمل على أيّ حال. فشلت العملية. وبالرّغم من أنّ بعض موظّفي الـ«CIA» ظنّوا أنّه أسفر عن بعض النتائج الإيجابية، فقد نتج عنه أيضاً «عداء نحو الجلبي من بعض جماعات الـ«CIA» الذين قاموا بحملة ناشطة ضدّه. وتقرير لجنة مجلس الشيوخ للاستخبارات في سبتمبر/أيلول 2006 يدحض ويفند مزاعمهم العدائية للجلبي، فهو يلحظ أنّ الـ«CIA» أعطت، سنة 1998، ثلاثة أسباب لإعادة النظر في علاقتنا مع الجلبي : «أنّه دخل في هذا العمل من طرف واحد، وأنّه لم يتشاور بشأنه مع الـ«CIA»، وأنّه ادّعى أنّ الولايات المتحدة أيّدت العمل العسكري. ولكن تقرير لجنة الاستخبارات وجد أنّ كلّ هذه الأسباب المثارة من قبل الـ«CIA» كانت خاطئة وغير صحيحة: إذ إنّ الجلبي لم يدخل في الخطّة من طرف واحد «وقد» استشار الـ«CIA» منذ البدء «وأنّ» ممثّل الـ«CIA». . . أشعر فعلاً المعارضة أنّ الخطّة تتمتّع بدعم الولايات المتحدة. غير أنّ هذا الدحض جاء متأخّراً، وفي ذلك الحين كانت إعادة التقويم الخاطئة للـ«CIA» قد تحوّلت إلى عداء نحو الـ«INC» انتشر داخل الحكومة الأميركية.

في مارس/آذار سنة 1996، بعد سنة من العمل الفاشل، دعمت الـ«CIA» عمليّة مختلفة ضدّ صدّام استخدمت فيها مصادر معلوماتها العسكرية. عقد الجلبي اجتماع مع

مدير الـ «CIA» جون دويتش وحذّره (الجلبي أخبر اللجنة لاحقاً) بأنّ صدّام اخترق هذه الخطّة الجديدة. في أواخر أغسطس/آب، هزم صدّام المعارضين هزيمة نكراء، هي كارثة للآلاف منهم - وخزي للـ «CIA» يذكر بالإخفاق التام[1] في خليج الخنازير سنة 1961. أنقذ موظّفو الاستخبارات الأميركية أكثر من خمسة آلاف عراقي من العراق. «انكشفت طاقات مصادر استخبارية. . . أوقف صدّام مئات من الجنود العراقيّين وأعدم العديد منهم، بمن فيهم (واحد) من مصادر الـ «CIA» «أُعدم أولاده الثلاثة». من هذا التاريخ المؤلم، نشأ بين الـ «CIA» وأحمد الجلبي كره متبادل سوف يؤثر في السياسة الأميركية قبل وبعد الإطاحة بصدّام.

مرّة بعد مرّة، كلّما جابه صدّام أولئك الذين يحاولون إسقاطه، أظهر أنّ لديه منعة وقدرة على التآمر أكثر منهم. فعقوبات الأمم المتحدة ضدّ العراق بدأت تنحلّ منذ أن فرضت. وكان سرّاً معلناً أنّ صدّام يحتال على العقوبات بتهريب النفط عبر البلدان المجاورة. وكان يلتف على العقوبات عبر التوزيع الاستراتيجي للعقود الرابحة على شركات من فرنسا وروسيا وغيرهما.

بعد أن طردت قوّات الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة جيش صدّام من الكويت سنة 1991، فرضت الأمم المتحدة عقوبات على العراق اشتملت على حظر عام لجميع أنواع التجارة، بما فيها صادرات النفط العراقية، باستثناء بسيط للسماح للعراق بشراء مؤن إنسانيّة وأدويه.

في فبراير/شباط 1996 تفاوض مجلس الأمن الدولي مع العراق بشأن برنامج

(1) اشتمل تقرير «ABC news» على ما يلي:
مراسل الآي بي سي، كريس بوري: تضاعفت الخسارة الأميركية عندما دخلت الدروع العراقية إلى أربيل، بالقرب من مركز عمليّات الـ «CIA» عمره خمس سنوات ويهدف إلى خلع صدّام - حوالى مئة كردي ملحقين بالمؤتمر الوطني العراقي وممّولين من الـ «CIA» أعدموا من قبل الشركة السريّة العراقية التي أفرغت هذا البناء من الملفّات والحواسيب وأجهزة الاتصالات وأيّ أمل في تهديد صدّام.
قال غراهام فولز، موظّف سابق في مجلس الاستخبارات الوطني للـ «CIA»:
إنّها كارثة حقيقيّة على المستويين السياسي والإنساني لأنّ آلافاً من الناس قتلوا وهذه الهيكليّة، أفكر في هذا المؤتمر الوطني العراقي الذي يشكّل أهم إدارة لمعارضتنا السياسية لصدّام، معارضة سياسية وعسكرية، يبدو أنّه تلقّى، لا أريد أن أستعمل كلمة مميتة - ولكن ضربة قاسية جداً جداً.
«ABC news»، 10 سبتمبر 1996.

النفط مقابل الغذاء (أوف). يسمح البرنامج للعراق ببيع كميات محدودة من النفط على أن تذهب العائدات إلى حساب مصرفي تديره الأمم المتحدة، يُصرف منه على المواد المسموح بها فقط. إلّا أنّ صدّام استفاد بسرعة من سوء إدارة الأمم المتحدة ليفسد برنامج «أوف». تمكّن من الاستيلاء على مليارات الدولارات من عائدات مبيعات النفط استعملها لشراء دعم ديبلوماسي واستيراد المواد الممنوعة بما فيها بضائع تتعلّق بالعسكرية. وصف شارل دويلفير، رئيس فريق الدراسات العراقية، آلية سوء الاستعمال:

مع الوقت ضعفت العقوبات تدريجاً إلى درجة أنّ العراق أصبح، في 2000 - 2001 يصمّم بكلّ ثقة صواريخ من مكوّنات لا يمكن الحصول عليها إلّا من خارج العقوبات. وعلاوةً على ذلك زاد الدخل غير المشروع إلى مستويات هامة خلال الفترة نفسها، ومن المفيد رؤية كيف وأين وزّع النظام هذه الأموال.

شهد دويلفير في الكونغرس بأنّ «بغداد استغلّت آلية تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء لإعطاء أفراد وبلدان حصة اقتصادية في إنهاء العقوبات». وقد شدّد تقرير دويلفير على نجاح هذه الحيلة مشيراً إلى أنّ «أعضاء حاليّين في مجلس الأمن يقومون فعلياً بانتهاك قرارات صدرت عن مجلس الأمن»:

أدرك النظام سريعاً أنّ برنامج النفط مقابل الغذاء يمكن إفساده للحصول على القطع الأجنبي لإضعاف العقوبات وللحصول على أساليب زيادة البنى الأساسية القابلة للاستعمالين المدني والعسكري وتطوير كلّ ما له علاقة بأسلحة الدمار الشامل.

بحلول سنة 2000 - 2001 تمكّن صدّام من تخفيف مفاعيل العقوبات وتقويض الدعم الدولي لها، واقترب العراق إلى مسافة قريبة من النهاية الفعلية لنظام العقوبات في حقلي تصدير النفط وحظر التجارة، في أواخر سنة 1999.

كثيرون من معارضي العقوبات أشاروا إلى أنّ الضغط الاقتصادي على العراق يؤذي العراقيّين العاديّين، وهذا صحيح. غير أنّه يشكّل مشكلة عويصة، إذ إنّ الأناس العاديّين يصبحون دائماً ضحايا غير مقصودين كلّما أُخضع بلد للعقوبات الاقتصادية الدولية. تقوم الأنظمة المخادعة - تلك التي تهدّد السلام والأمن في العالم - بإجبار دول مسؤولة على الاختيار بين شرّين. من المفترض أن تؤدّي العقوبات الاقتصادية، كوسيلة أقلّ من الحرب، إلى الضغط على الأنظمة الخطرة كي تغيّر سياساتها. ولكن

العقوبات وسيلة فظّة في أحسن الأحوال. وبالرّغم من أنّه من الممكن تصميم عقوبات تجنّب الأذى غير الضروري، فإنّها دائماً تزيد من تعاسة الأناس - العاديّين في الدول المعاقبة - . فالمشكلة في التردّد ضدّ الوسيلة الفظّة المتمثّلة بالعقوبات الاقتصادية، قد تؤدّي إلى حثّ الدول على اتباع الوسيلة الأخرى الأشدّ فظاظة وهي الحرب.

صيغت العقوبات ضدّ العراق بشكل ضعيف، وأديرت برداءة، وأفسدها صدّام (وموظّفون من الأمم المتحدة)، ولم تحترمها دول من المفترض أن تتقيّد بها. ومع ذلك، فقد جعلت من الأصعب للعراق أن يتاجر مع العالم الخارجي. وإن لم تستطع وقف صدّام عن شراء أدوات حربية من الخارج، فقد عقّدت خطوط إمداداته العسكرية. انتقد صدّام وغير صدّام العقوبات على أنّها شديدة القسوة وعملوا لأجل تخفيفها. وفي الوقت نفسه تؤدّي العقوبات مأرباً هاماً آخر ولو متشائماً: سمحت للذين لا يعرفون ماذا يفعلون بشأن صدّام (الذين إلى جانبه) أن يدّعوا خطأً - عن معرفة أو جهل - أنّ صدّام «في صندوق».

ويمكن أن يُقال الشيء نفسه تقريباً بالنسبة إلى معاينة الأسلحة، أونسكوم. صمّمها مجلس الأمن بشكل ناقص، وقوضها صدّام بشكل منتظم. ومع أن بعض المفتّشين كانوا مهنيّين وشجعاناً على نحو ممتاز فإنّ نظام التفتيش بشكل عام لم يكن يوماً صارماً. كان يحظّر على المفتّشين القيام بجولات دون إنذار، لكي يتيح الوقت للنظام العراقي أن يقوم بإخفاء الأشياء قبل المعاينة، وسمح للموظّفين العراقيّين بمرافقة المفتّشين. ووفقاً لهانس بليكس، رئيس التفتيش في الأمم المتحدة، «أظهرت أشرطة فيديو المفتّشين كيف كانت الملفّات تُنقل والمستندات تُحرق بينما المفتّشون مجبرون على الانتظار». كانت وكالات استخبارات صدّام ربّما تطّلع على خطط المفتّشين. ذكر التقرير النهائي لأونسكوم، سنة 1999، بلطف، أنّ «العراق حاول أن يهزم مبدأ التفتيش بدون إنذار بالعمل المواظب والدائم اللطف، وبتعقّب نشاطات لجنة التفتيش والتنبؤ بها».

إلى ذلك، انتهك صدّام بوقاحة واجباته للتعاون مع التفتيش. أبعد أونسكوم عن مجاميع قصوره الضخمة التي كانت كبيرة لدرجة تستطيع معها أن تخبئ كلّ أنواع المواد المحظورة، ومنع المفتّشين الأفراد الذين بدوا فائقي التصميم أو الدقّة في عملهم. وعمل حول نظام التفتيش بالانتقال من منشآت للإنتاج العسكري الوحيد الاستعمال إلى

منشآت ثنائية الاستعمال التي يمكنها إنتاج البضائع المدنية والعسكرية - تكتيك يوفّر له «الإنكار» عندما يتعلّق الأمر بالمنشآت المشكوك في نوعية إنتاجها.

بعد قليل من حرب الخليج، كشفت أونسكوم عن استثمارات العراق الكبيرة لتطوير وصنع أسلحة كيماوية وبيولوجية ونووية. غير أنّ صدّام كان مصمّماً على منع المفتّشين من معرفة ماذا يملك أو وضعية برامجه، وطوال التسعينات أحبط محاولات أونسكوم لتعقّب أثر هذه الاستثمارات - الموظفين، التكنولوجيا، والمواد. أزعجت المعاينات صدّام، غير أنّ جهوده جعلت من المستحيل على المفتّشين كشف أيّ إنتاج سرّي عراقي للأسلحة الممنوعة أو الصواريخ. كانت قدرة صدّام على الإخفاء أكبر بكثير من قدرة المفتّشين على الاكتشاف.

في مطلع سنة 1998 كان اثنان من عناصر استراتيجيّة احتواء العراق من قبل مجلس الأمن - العقوبات الاقتصادية ومعاينات الأسلحة - قد توقّفا. وبدا أنّ صدّام يستنزف تصميم الأمم المتحدة والعالم أجمع. ساندت إدارة كلينتون استراتيجيّة الاحتواء ولكن منتقدي هذه الإستراتيجيّة لاحظوا أنّه حتّى لو كان صدّام فعلياً «في صندوق» فهو اليوم في طريقه إلى الخروج منه.

في 26 يناير/كانون الثاني 1998، قامت دائرة أبحاث تُسمّى «المشروع للقرن الأميركي الجديد» بنشر كتاب مفتوح إلى الرئيس كلينتون موقع من ثمانية عشر شخصاً، أكثرهم موظّفون سابقون في مجلس الأمن القومي الأميركي، أعلنوا فيه أنّ «السياسة الأميركية الراهنة نحو العراق لم تعد تحقّق أيّ نجاح». ولاحظوا أنّ «احتواء صدّام حسين يتآكل باستمرار منذ شهور عديدة»، وقال الموقّعون إنّ الولايات المتحدة لم تعد قادرة على الاتّكال على حلف حرب الخليج «للاستمرار في دعم العقوبات أو معاقبة صدّام عندما يحبط معاينات الأمم المتحدة أو يتخلّص منها»، وحذّروا:

لهذا السبب فإنّ قدرتنا على التأكّد من أنّ صدّام حسين لا ينتج أسلحة الدمار الشامل تضاءلت كثيراً. وحتّى لو استؤنفت المعاينات الكاملة في يوم ما، وذلك أمر ليس متوقّعاً، فإنّ الخبرة قد أظهرت أنّه من الصعب إذا لم يكن من المستحيل مراقبة إنتاج العراق للأسلحة الكيماوية والبيولوجيّة . . . في المستقبل غير البعيد جدّاً سنجد أنفسنا غير قادرين على تحديد ما إذا كان العراق حائزاً مثل هذه الأسلحة بأيّ مستوى معقول من الثقة. . .

إنّ الاستراتيجيّة الوحيدة المقبولة هي إزالة إمكانية أن يكون لدى العراق فرصة لاستعمال أو التهديد باستعمال هذه الأسلحة ذات الدمار الشامل. وذلك يعني، في المدى القريب، استعداداً للقيام بعمل عسكري إذ إنّه من الواضح أنّ الديبلوماسيّة فشلت. ويعني، في المدى البعيد، تنحية صدّام حسين ونظامه عن السلطة.

شملت قائمة الثمانية عشر موقعاً على هذا الكتاب عدداً من الأشخاص لم يكونوا قط من «المحافظين الجدد» منهم ريتشارد أرميتاج، بولا دوبريانسكي، دونالد رامزفيلد وروبرت زوليك، وغيرهم.

بعد بضعة أسابيع، في 19 فبراير/شباط، انضمّ معظم هؤلاء الأشخاص إلى دزّينتين غيرهم في التوقيع على كتاب مفتوح آخر إلى الرئيس كلينتون. وكان العراب هذه المرة جماعة تنتمي إلى الحزبين تُسمّى «لجنة السلام والأمن في الخليج». وقد ردّد هذا الكتاب الدعوة إلى «برنامج محدّد لتغيير النظام في بغداد»:

لسنوات مضت، جربت الولايات المتحدة إزاحة صدّام بتشجيعها انقلابات ومؤامرات داخلية. وفشلت هذه المحاولات جميعها. فصدّام أكثر مراوغة ووحشيّة وتآمراً من أيّ مؤامرة معقولة تستطيع الولايات المتحدة شنّها ضدّه. يجب التغلّب على صدّام، لن يتمّ خلعه بواسطة انقلاب. غير أنّ لصدّام عقب أخيل: فهو، لافتقاره إلى دعم شعبي، يحكم بالترهيب. والوحشيّة نفسها التي تجعل من غير المحتمل أن تنجح مؤامرة أو انقلاب ضدّه، تجعله مكروهاً من قبل الناس وأفراد قوّاته المسلّحة. العراق اليوم يانع لعصيان مسلّح عريض القاعدة.

كنت من بين الموقّعين على هذا الكتاب المؤرّخ في 19 فبراير/شباط. وكان من بين الأربعين الذين وقّعوا عليه ديموقراطيّون ليبراليّون ومحافظون جمهوريّون. وكان على رأس اللائحة عضو الكونغرس الديموقراطي ستيف سولارز ومساعد وزير الدفاع السابق ريتشارد بيرل الذي كان رئيساً مناوباً للجماعة الراعية.

على مدى سنة 1998 زاد القلق بشأن صدّام وعدم كفاية استراتيجيّة الاحتواء لدى الديمقراطيّين والجمهوريّين على السّواء. في سبتمبر/أيلول قام فريق من أعضاء الكونغرس مؤلّف من الحزبين بصوغ قانون يعلن أنّه يجب على السياسة الأميركية أن «تزيل النظام الذي يرأسه صدّام حسين من السلطة». أرادوا أن يساعد الرئيس كلينتون منظّمات المعارضة الديمقراطية العراقية - جماعات في المنفى وجماعات من الأكراد

الساكنين في مناطق العراق الشمالية شبه المستقلّة. فوّض ذلك التشريع الرئيس كلينتون تقديم مبلغ 97 مليون دولار للمعارضين يستعمل في التدريب والعتاد الحربي. كان أحد المؤيّدين البارزين السناتور روبرت كيري (نبراسكا) الذي وصف الإجراء بأنّه «تعهّد واضح» بسياسة أميركية لتغيير النظام:

هذا القانون بيان بأنّ أميركا ترفض الوجود مع نظام سبق أن استعمل أسلحة كيماوية ضدّ مواطنيه وضدّ بلدان مجاورة، وغزا جيرانه مرّتين دون أيّ استفزاز، ولم تتمّ محاسبته حتّى الآن عن الفظائع المقترفة في الكويت، وأطلق صواريخ باليستيّة على مدن في ثلاثة بلدان من جيرانه، ويحاول تطوير أسلحة نوويّة وبيولوجيّة، وعامل بوحشيّة وأخاف مواطنيه على مدى ثلاثين عاماً. «لا أعلم كيف أنّ بلداً ديموقراطياً قبل وجود نظام كهذا، ولكن هذا القانون يقول إنّ أميركا لن تقبل. وسأكون أميركياً أكثر عزّة عندما يصبح الرّفض والالتزام الحسّي بمساعدة المقاومة العراقية، سياسة أميركية».

أُقرّ التشريع بدعم من قبل الحزبين. أقرّه مجلس النوّاب بثلاثمائة وستين صوتاً ضدّ ثمانية وثلاثين، وأقرّه مجلس الشيوخ بالاجماع. في 31 أكتوبر/تشرين الأول، 1998، قال الرئيس كلينتون وهو يوقّعه «كقانون تحرير العراق» 1998:

تؤيّد الولايات المتحدة عراقاً يوفّر لشعبه الحريّة الداخلية. إنّني أرفض بالمطلق الحجّة القائلة إنّ ذلك لا يمكن تحقيقه بسبب تاريخ العراق أو تركيبته الطائفيّة. إنّ العراقيّين يستحقّون الحريّة ويتوقون إليها كأيّ أناس آخرين. الولايات المتحدة تتطلّع إلى نظام تدعمه الديمقراطية.

لقد تابعت إدارتي وستظلّ تتابع هذه الأهداف عن طريق تطبيق فاعل لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بهذا الموضوع.

أيّدت منظّمة الـ«INC» لأحمد الجلبي هذا الإجراء في «كابيتول هيل». لا أذكر أين لقيته لأوّل مرّة، من المحتمل جداً أن يكون خلال ذلك الجهد. بدا لي أنّه يتكلّم بعد تفكير، بلغة إنكليزيّة واضحة اللفظ تتداخل فيها المصطلحات الشائعة في الولايات المتحدة، وكان جلّ كلامه عن موضوع تهديدات صدّام وجرائمه، وعن الهدف المتمثّل بعراق حرّ وديمقراطي. كان يستند إلى الاحترام الذي حظيت به منظمته لدى الكونغرس لعملها الممتاز مع مختلف المعارضين الديموقراطيّين العراقيّين. تعرض الجلبي في واشنطن للانتقاد والنميمة، وبخاصة من قبل الاستخبارات المركزية الـ«CIA» ولكنّه يحتفظ حالياً بدعم من الحزبين في الكونغرس.

ساعد صدّام بنفسه على سنّ قانون تحرّر العراق عندما قرّر في أغسطس/آب 1988 إنهاء تعاون العراق مع هيئة التفتيش عن الأسلحة، التابعة للأمم المتحدة. وأغلق الباب بوجه «الأونسكوم» والوكالة الدولية للطاقة النوويّة، الهيئة التابعة للأمم المتحدة التي تقوم بالتفتيش على المنشآت النوويّة بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي. أعلن مجلس الأمن أنّ عمل العراق «غير مقبول» وأصدر قراراً بالإدانة في 9 سبتمبر/أيلول 1998. ثمّ أصدر قراراً مماثلاً بعد شهرين، في 5 نوفمبر/تشرين الثاني. تجاهل صدّام قراري الإدانة واستمرّ في رفض التعاون.

في أواسط ديسمبر/كانون الأول 1998 ردّ الرئيس كلينتون بسبعين ساعة من القصف وإطلاق صواريخ «كروز» على العراق. ولكنّ الحملة التي أطلق عليها اسم «عملية ثعلب الصحراء»، لم تحرّك صدّام. وبينما كانت الحملة في أوجها، قام أعضاء من الكونغرس، بمن فيهم ديمقراطيّون ليبراليّون بالتكلّم عن مخاطر طموحات صدّام في مجال أسلحة الدمار الشامل. النائبة نانسي بيلوزي (كاليفورنيا) مثلاً، أعلنت: «كان صدّام حسين منشغلاً بتطوير تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل التي تمثّل تهديداً لبلدان المنطقة، وهزءاً من عمليّة التفتيش عن الأسلحة».

بعد سنة، اتّخذ مجلس الأمن أيضاً قراراً آخر، واضعاً حدّاً لتعاسة «أونسكوم»، باستبدالها بمنظّمة جديدة تدعى «وكالة الأمم المتحدة للمراقبة والإثبات والمعاينة» (أونموفيك). صمّمت «أونموفيك» لاسترضاء صدّام ودفعه إلى السّماح بدخول المفتّشين ثانية وذلك بدفن منازعاته مع أونسكوم. ومع ذلك لم تتمكّن أونموفيك من حيازة دعم أصدقاء صدّام في مجلس الأمن الدولي - الصين وفرنسا وروسيا - وظلّ صدّام لسنوات يرفض أن يتعاون مع هذه الوكالة أيضاً.

في سنة 1999، بعد بضعة أشهر من عمليّة ثعلب الصحراء، بدأ صدّام يطلق النار والصواريخ على الطائرات الأميركيّة والبريطانيّة التي تنفّذ طلعات استطلاع يوميّة فوق مناطق حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه. وأخذ بعد وقت قليل يزيد من إطلاق النار معتمداً على انتصاراته الأخرى: إنهاء معاينات الأسلحة، وتآكل الدعم للعقوبات الاقتصادية. إنّ محاولات صدّام إسقاط طائرات الاستطلاع الأميركية والبريطانية كانت نوعاً من العدوان الذكي إذ يحتوي على احتمال مردود لمصلحة العراق دون خطر كبير من الفشل. أعطى ذلك صدّام فرصة لإرباك أعدائه والتأثير في العراقيّين والعالم

بتحدّياته وإحداث ثقب آخر في مجموعة التدابير التي يفترض فيها أن تبقيه داخل الاحتواء. لم تكن ردّة فعل الولايات المتحدة أو بريطانيا قويّة في وجه هذا التحدّي. ولم تتلقَّ أيّ منهما كثيراً من الاهتمام أو الشكر لجهدهما المكلِف والخطر في فرضهما تطبيق الحظر بالقوّة. وهذا عنصر آخر من استراتيجيّة الاحتواء تعطّل جرّاء تحدّي صدّام.

إنّ انهيار معاينات الأسلحة، وإفساد وتقويض والاحتيال على ضوابط الاستيراد، وتحدّي خفر منطقة حظر الطيران، كلّها عملت على إزالة مفعول سياسة الاحتواء التي اعتمدها مجلس الأمن الدولي حيال العراق، وهي أهمّ مبادرة حفظ سلام للأمم المتحدة في التسعينات. تناقشت الحكومات والمراقبون في العالم في كيفيّة الردّ - ولكن القليل منهم فقط اعتقد أنّ تهديد النظام العراقي للسلام والنّظام كان غير ذي أهميّة. فصدّام لم يصبح قوّة مستهلكة بعد، وكان يتحرّك، وكان الوقت إلى جانبه. وعندما كانت إدارة بوش تستعدّ لتسلم السلطة كان الموظّفون الآتون يعلمون أنّه سيتحتّم عليهم قريباً أن يبادروا إلى تدعيم سياسة إدارة كلينتون الاحتوائية أو تبديلها.

في الفترة التي سبقت تنصيب جورج دبليو بوش في يناير/كانون الثاني 2001 نشرت هيئة الإذاعة البريطانية نبذة عن حياة صدّام. كانت لافتة للنظر في تبصّرها بشأن ثقة صدّام بنفسه وسيطرته المقيتة على العراقيّين:

أدركت بلدان الخليج والبلدان الغربية على السّواء أنّ قبضته أقوى بكثير ممّا يتصوّر البعض - وأقوى بكثير من وعيه للواقع كما يبدو في كثير من الأحيان.

فهو يصرّ أنّ حرب الخليج لسنة 1991، التي وصفها بأمّ المعارك، انتهت بانتصار باهر للعراق.

وبالصفة نفسها، يتبجّج صدّام أنّ العراق قادر على إحباط أيّ هجوم عسكري غربي. فليس لدى الشعب العراقي خيار سوى الموافقة.

وهكذا ستجري الأمور إلى أن تأتي ساعة استبدال نداءات الحرب الطنّانة بنقش مقتضب على ضريح أعتى ديكتاتور في هذا القرن. وبالنسبة إلى أكثرية العراقيّين لن تأتي تلك اللحظة مبكرة أبداً.

ما أن تسلم الرئيس بوش مهامه سنة 2001 حتّى بدأت إدارته بالنقاش حول

خيارات السياسة العراقيّة. بين تسميتي في أبريل وتعييني كوكيل وزارة في أواسط يوليو، كنت أتلقّى المعلومات عن عمل الوكالات بهذا الشأن، وبعد تثبيتي شاركت مباشرة في المناقشات.

قبل 11/ 9، قليلاً ما شملت مناقشات العراق «الأساسيّين». إلّا أنّه على مستوى «النوّاب»، راجعت الإدارة بالعمق الأدوات المتاحة للضغط على نظام صدّام: عقوبات اقتصادية، معاينات أسلحة الدمار الشامل، ومناطق حظر الطيران في شمال وجنوب العراق. اعتبر جميع موظّفي الأمن القومي أنّ صدّام مشكلة، ولكن كان هناك اختلافات هامّة فيما بيننا: أولاً، فيما يخصّ الاحتواء مقابل تغيير النظام، وثانياً، ما إذا كان يجب اعتبار «تغيير النظام» انقلاباً فقط ضدّ صدّام حسين أم إزالةً أكثر شمولاً للحكومة البعثيّة. وعلاوةً على ذلك، كان هناك مسألة الإبقاء على خفر مناطق حظر الطيران على ضوء الهجمات الافتراضيّة اليوميّة على طائراتنا.

من الاعتبارات التي تفرض نفسها بالنسبة إلى البعض منّا هي مصلحة الولايات المتحدة في الحفاظ على الاحترام الدولي للقرارات القانونية الملزمة التي يصدرها مجلس الأمن الدولي بشأن السلام والأمن الدوليّين. ليس ضرورياً أن يكون شخص ما من أنصار الحكومة العالمية - ولا حتّى من المعجبين بعمل الأمم المتحدة - حتّى يقدر الخطر في إظهار مجلس الأمن بأنّه مؤسّسة غير فاعلة، كما حدث لعصبة الأمم في الثلاثينات. فقد كان مجلس الأمن، رغم كلّ شيء، هو الذي أعدّ ترتيبات وقف إطلاق النار سنة 1991 على أمل احتواء صدّام حسين. بحلول سنة 2001، كما لاحظ لاحقاً رئيس أونموفيك، هانس فليكس، كان الاحتواء آخذاً بالتضاؤل: «غادر المفتشون. شُجبت العقوبات من قبل رأي عالمي واسع، وفي أيّ حال، أصبحت أقلّ إيلاماً، وبدأت تتآكل».

كان هذا الانهيار لوقف إطلاق النار الذي فرضته الأمم المتحدة مقلقاً، وليس فقط بسبب الأخطار المتمثّلة بنظام صدّام حسين. فإنّ جهد الأمم المتحدة لاحتواء العراق، الذي امتدّ عشر سنوات، أصبح اختباراً دولياً مهمّاً. فقد اختبر ما إذا كان لدى العالم طريقة فعّالة لحماية نفسه ضدّ باغٍ مستمرّ في اعتدائه، دون أن يُجبَر على غزو بلده لخلعه من الحكم. ومع ذلك، فقد كانَ بإمكان التحالف، بعد أن طرد قوّات العراق الغازية من الكويت سنة 1991، أن يكمل طريقه لإسقاط نظم صدّام لمصلحة السلام والأمن في

المنطقة. وبدلاً من ذلك، وبدعم من الولايات المتحدة، تولّى مجلس الأمن فرض قيود فعّالة على قدرة العراق على تهديد السلام مرّة أخرى.

وفي إشارة تحمل على الأمل في التعاون (أصبحت ممكنة بانتهاء الحرب الباردة) دعم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين القيود، ورحّبوا بمجال تطوير سبل للتعامل مع أنظمة كهذه، لا تكون بتجاهل التهديدات أو الإطاحة بها بواسطة الحرب. وبالنظر إلى قدراتنا العسكرية ودورنا القيادي، ليس لدى أيّ بلد مصلحة أكبر ممّا للولايات المتحدة في إيجاد سبل جديدة لمعالجة تهديدات كهذه، شدّد الرئيس جورج دبليو بوش بالسرّ وبالعلن، على أهميّة دعم سلامة هذه القرارات التي بنى عليها مجلس الأمن استراتيجيّته الخاصّة بالاحتواء.

بانتهاكه لقرارات مجلس الأمن الستة عشر الصادرة لاحتوائه كان صدّام يكشف مفارقةً: أيّ إجراء أقل من الحرب لا قيمة له إلّا إذا اقترن باستعداد أعضاء مجلس الأمن لتنفيذه - بالحرب، إذا لزم الأمر. فالرهانات على مجابهات المجلس مع العراق تمتدّ تداعياتها إلى ما هو أبعد بكثير من العراق.

هناك أكثر من طريقة واحدة للنظر إلى مشكلة دولية. لم يكن بعض المسؤولين الأميركيّين ينظرون إلى النظام البعثي العراقي كمعكر مستبد للسلام بقدر ما هو قوّة لحفظ الأمن والنظام. في اجتماعات لجنة النوّاب الخاصة بالعراق كان جون ماكلولين وزملاؤه في الـ«CIA» غالباً ما يشدّدون على قيمة الاستقرار. كانوا يعتقدون أنّه في حال إخراج صدّام، يجب أن يحلّ محله رجل عسكري قويّ من البعث - قائد يستطيع أن يحافظ على السلطة السنيّة المهيمنة على العراق. لذا كان العديد من تقارير الـ«CIA» قبل 11/ 9 ترى أن يُخلع صدّام بواسطة انقلاب وليس بإقصاء جماعي للنظام البعثي.

الاستقرار والاستمرار كانا صفتين ملازمتين لإياد علاوي ومنظمته، الائتلاف الوطني العراقي (المؤلف في أكثريته من بعثيّين سابقين بمن فيهم ضبّاط عسكريون من رتب رفيعة) الذين يكنّ لهم موظّفو الـ«CIA» إعجاباً خاصاً. بخلاف الجلبي، كان العلاوي يميل إلى إطراء النظام أكثر من إطرائه الديمقراطية. كان يعتقد أنّ العسكرية البعثيّة ذات الهيمنة السنيّة هي المفتاح لإبقاء العراق تحت السيطرة بعد الإطاحة بصدّام. وبالرّغم من أنّه شيعي علماني، كان علاوي (وأتباعه السنّة) يتشاركون في وجهة نظر الملكيين العرب في المملكة العربية السعودية وسائر أنحاء المنطقة. لم تكن

الديموقراطية ولا القوى السياسيّة في أيدي الشيعة خياراً مريحاً للصفوة السياسية في المنطقة، بالرّغم من كرههم الفائق لصدّام وخوفهم الشديد منه.

يعود الانقسام السنيّ - الشيعي داخل الإسلام إلى القرن السابع للميلاد عندما برز السؤال من سيخلف النبي محمّداً بعد وفاته. انقسم جمهور المؤمنين إلى معسكرين جرّاء إصرار الشيعة على أن يكون خليفة النبي من بين أعضاء عائلته. أمّا رأي الأكثرية (السنّة) فكان عكس ذلك. وعلى مرّ القرون تصلّب هذا الخلاف ليصبح نوعاً من الانقسام العرقي رافقه تمايز في طريقة العبادة وغيرها من الاختلافات الثقافية. أنتج هذا الانقسام عداوات حادّة وعنيفة في بعض الأحيان. الشيعة داخل الشرق الأوسط أقليّة صغيرة - ولكنّهم أكثرية في إيران (حيث هم، عرقياً، إيرانيّون) وفي العراق (حيث هم، عرقياً، عرب).

النصيحة التي تلقّيناها من حكّام المنطقة العرب (وجميعهم من السنّة) تلخّصت في أنّ الشيعة العراقيّين سوف يخدمون مصلحة النظام الديني الإيراني المعادي للأميركيّين. وشدّدوا على أنّ أهمّ منظّمة شيعيّة عراقيّة (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق - «سكيري» وحزب الدعوة) يعتمدان على الحكّام الدينيّين الإيرانيّين لتزويدهما بالمال والعتاد والملجأ وغيرها من أصناف الدعم المختلفة[1]. هذه التحذيرات تجنح إلى تجاهل أو تقليل أهمية بعض الزعماء الشيعة في العراق كآية الله علي السيستاني الذي عارض النموذج الإيراني للحكومة الدينيّة والذي، بعد الإطاحة بصدام، سيثبت أنه داعم قوي لعراق موحّد وغير ديني، بل ديمقراطي[2].

وكمثل موظّفي وزارة الخارجية وغيرها من الوكالات الأميركية، غالباً ما كان موظّفو الـ «CIA» يتبنّون آراء الصفوة في البلدان الأجنبية التي يخدمون فيها. في اجتماعات الوكالات كانوا يجادلون بصورة روتينيّة لمصالح العرب السنّة ضدّ مصالح

(1) كان للنظام الإيراني والمنظمات الشيعيّة العراقية التي يقدّم لها العون عدو مشترك في صدام، ولكن كان هناك فرق كبير بين الإيرانيّين والعراقيّين - بما فيه العداوة التاريخيّة بين العرب والفرس. فإذا أطيح بالنظام البعثي في العراق وحقّق الشيعة قوة سياسية، فمن المرشح إمّا أن يصبحوا منافسين خطيرين لحكّام إيران الدينيّين وإمّا تابعين لهم.

(2) هناك أيضاً زعيم شيعي مهم يحثّ على الوحدة الوطنية: آية الله محمد الفياض حذر الناس من «تسييس الدين» باستعمالهم الجوامع لأغراض علمانية، («رجل دين عراقي يناضل من أجل فصل الدين عن الدولة»، ا.ب. نيوز، 7 سبتمبر/أيلول 2008).

العرب الشيعة (والأكراد). شاركت في قلق الـ «CIA» بشأن الفوضى التي ستعقب خلع صدّام، غير أنّي كنت أؤمن أنه من قصر النظر اعتبار الوضع القائم متمتعاً بالرتابة والاستقرار. كانت المشكلة في تحذيراتهم بشأن العراق أنها تميل إلى التركيز على مشاكل تغيير النظام فقط متناسية الأخطار التي تنجم عن إبقاء صدّام في الحكم. إنّ أيّ سبيل للعمل يأخذه الرئيس بوش بشأن العراق ينطوي على مشاكل. ولكن، ككل موظفي الحكومات، كان لدى محللي الـ «CIA» القليل مما يجب قوله عن مخاطر توقف النشاط.

عندما يقوم مكتب حكومي باقتراح مبادرة ما، تقوم وكالات أخرى، برد فعل نموذجي، بالإشارة إلى كيف يمكن لهذه المبادرة أن تفشل. يميل الموظفون إلى تفضيل التنبؤ بشأن الحالة الراهنة. أو يناهضون المشاريع الجديدة المطبوخة من قبل الغير («لم يخترع هنا»). وهناك دائماً مخاطر شخصيّة أقل باتخاذ موقف الحذر من مساندة اقتراح ربما يلاقي النجاح أو الفشل.

كانت تحذيرات الـ «CIA» بشأن تغيير جذري للنظام في العراق تحمل بعض الثقل، غير أنّ حصيلة مساهمتهم في النقاش حول العراق كانت ستؤدّي، فعلياً، إلى ما يتساوى مع بقاء صدّام في الحكم. وعندما يُحشرون كان موظفو الـ «CIA» يشيرون، وبسرعة - كما كانوا يفعلون لعقد مضى من الزمن - إلى إمكانية انقلاب ضدّ صدّام يقوم به ضباط عسكريّون كبار. ولكن لم يكن هناك خيار فعلي لانقلاب ممكن على الأرض. ومع أنّ الحكومة الأميركية جربت (عبر الـ «CIA») مراراً أن تحدث انقلاباً، كان الجهد يذهب أدراج الرياح. كشف صدّام على الأقل 150 بالمئة من المؤامرات ضدّه. كان أكثر فاعلية بكثير في تدمير مناوئيه مما كانت الـ «CIA» تتمكن من تزويدهم به وتأهيلهم ضدّه.

وحتّى لو كان خيار الانقلاب عملياً فهو مخاطرة كبيرة، إذ بإمكانها أن تجعلنا في موقف أسوأ ممّا كنا عليه. فنظام عراقي جديد، حتى لو أبقى على الإيديولوجيا البعثية لسلفه وطموحه العدائي، سيتيح له الفرصة للاستفادة من شهر عسل يقدمه له عالم تخلّص من صدّام وسعيد بأن يرفع ما تبقى من ضغوط دولية - وربما تكون ردة فعل هذا النظام الجديد بأن يستغلّ هذه الفرصة ليقوم بأعمال جديدة خطرة خاصة به. كنا نشير إلى هذه الإمكانية «بالصدّامية دون صدّام».

ولم يكن هناك ما يؤكّد قيام عراق أكثر استقراراً من عراق صدّام. ففي الأمر تساؤلات كثيرة وحقيقيّة.

لنفترض أننا تمكّنا من الإحلال محل صدّام عراقيّين يحافظون على السيطرة السنية - وهم المرشحون الأكثر احتمالاً، بالنسبة إلى أهميّتهم في النظام البعثي. وبقطع النظر عمّا إذا كان الشعب الأميركي يتحمّل من حكومته أن تنصب ديكتاتورية جديدة في العراق فإنّ المخاطر سوف تحدق بالنظام الجديد من كلّ حدب وصوب. الأكراد والشيعة يمثّلون أكثر من ثمانين بالمئة من سكّان العراق. ماذا لو انتهزت جماعة منهما أو الجماعتان معاً الفرصة للعصيان؟ ماذا تكون مسؤولية أميركا وردّها؟ فهل بإمكاننا، من أجل توفير الاستقرار، أن ندعم الديكتاتورية في سحق ثورة هدفها حكم الأكثرية؟ لم تكن أروع لحظة في تاريخ أميركا تلك التي شاهدنا فيها صدّام يسحق الشيعة بعد عاصفة الصحراء سنة 1991. والآن سنكون إلى جانب الزعماء الذين ساعدوا على ذلك.

خيار الانقلاب سيتطلّب إمّا قفزة هائلة من الإيمان - وإمّا تخلياً تاماً عن المبادئ، وأرجحيّة انقلاب ناجح، في أيّ حال، هزيلة إلى أقصى الحدود. وكلّما أمعنّا بالتفكير فيه، بدا لنا أنّ تحذيرات الـ«CIA» حول الفوضى بعد صدّام تظهر وكأنها حثّ على إبقاء صدّام في الحكم، وليس جهداً واسعاً يهدف إلى مساعدة الرئيس في تقييم وإدارة اهتماماتنا الأمنية الوطنية.

في اجتماعات لجنة النواب حول العراق في بداية سنة 2001 كان بول وولفويتز وسكوتر ليبي أهم الأصوات المحبّذة لأعمال تجابه تهديدات صدّام حسين ونظامه. وفي ما هو أبعد من هذه الاعتبارات كنا قلقين بشأن سلامة دوريات مناطق حظر الطيران، وقدرة مجلس الأمن على تنفيذ إجراءاته الاحتوائية.

لم ينكر نائب وزير الخارجية ريتشارد أرميتاج هذه التهديدات وذلك القلق ولكنه حاول التقليل من شأنهما. وكان نائب مدير الـ«CIA»، جون ماكلولين غالباً ما يرمي بثقله لجهة أرميتاج من المناقشات. ووولفويتز وليبي شدّدا على أنّ احتواء صدّام لم يكن فاعلاً. أصرَّ وولفويتز على أنّ النظام العراقي مشكلة لن تضمحل وربّما أصبح من الأصعب التعامل معها. العراق يملك كميات هائلة من الأموال السائلة وسيكون لديه أكثر بكثير، في غياب القيود، إذا ومتى رفعت العقوبات. صدّام يعتبر نفسه مظلوماً، خاصةً من قبل الولايات المتحدة، ويبقى عنيفاً وطالباً للثأر. شكّل تهديداً للكويت والمملكة العربية السعودية والأردن وإسرائيل وغيرها من البلدان في المنطقة التي لها في نفسه حقد.

ظلّ صدّام متكتماً بشأن أسلحة الدمار الشامل. وبما أنّه استخدم هذه الأسلحة دولياً وحتى داخلياً للحصول على ما اعتبره نتائج جيّدة، فمن المعقول أن نقلق بأنّه سيستخدمها مرة أخرى أو أن يهدّد باستخدامها. كنا على علم بأنّه يؤوي ويدرّب إرهابيّين، عراقيّين وغير عراقيّين - مع أنّه كان لدينا القليل من التفاصيل على مدى هذه الأعمال والغرض منها - وكنا أيضاً على علم أنّه يشجع التطرّف ضد إسرائيل بتقديم مكافآت لعائلات الانتحاريّين وغيرها من الإجراءات، عاملاً ما في وسعه لإحباط التحرّك نحو سلام عربي إسرائيليّ ينشأ عن طريق التفاوض.

باختصار، ما لم نستنبط سبلاً للجمه وتقويض نظامه، سيصبح صدّام أكثر تهديداً وتأثيراً في السنين القادمة، في منطقته وما هو أبعد من منطقته. وفيما ذلك يحدث ستجد أميركا نفسها أقل قدرة على حيازة دعم البلدان التي نعرف أنها عرضة لتأثير صدّام بواسطة التخويف أو الرشوة.

اقترح وولفويتز تطوير استراتيجيّة لقلب النظام لا تشتمل، بالضرورة، على غزو أميركي. أوجز بعض الأهداف الاستراتيجيّة للدرس:

- الحصول على تعاون بلدان أخرى، اعتماداً على قرارات الأمم المتحدة الستة عشر حول العراق منذ حرب الخليج.
- تقوية المعارضة الديمقراطية العراقية، تحسين قدراتها العسكرية بواسطة التدريب الأميركي.
- مساعدة المعارضة اقتصادياً بسبل شتّى، منها استثناء المناطق العراقية (في الشمال الكردي) الواقعة خارج سيطرة صدّام، من عقوبات الأمم المتحدة.

وكما استخلص وولفويتز، إمّا أن تأخذ الولايات المتحدة المبادرة في محاولة تنفيذ مصالحنا في العراق على أساس أجندتنا الخاصة، وإمّا أن يباشر صدّام بالعمل قبلنا - مثلاً، بإسقاط طائرة حربية أميركية - وإجبارنا على الردّ.

وبينما كان موظفو الـ«CIA» يتناقشون مع وولفويتز وليبي حول أفضل طريقة لتغيير النظام، كان موظفو وزارة الخارجية يعتمدون سبيلاً للتدخل بواسطة بعض التغييرات في سياسات الاحتواء العائدة إلى التسعينات.

قبل بضع سنوات، وقّع أرميتاج الكتب المفتوحة التي تؤيّد تغيير النظام في العراق

والمعدّة من قبل «المشروع من أجل قرن أميركي جديد» و«اللجنة من أجل السلام والأمن في العراق». ولكنه، كنائب لكولن باول، أيّد الاحتواء بدل تغيير النظام[1].

كان أرميتاج شخصياً ينبض بالحيوية. جسم ضخم يشبه عمال تفريغ وتحميل المراكب وصوت كصوت نفير الضباب، كان مزهواً بنفسه، فظاً، عديم الاحترام للغير، ولكن كان هناك أوجه في خلفيته جديرة بالإكبار. تخرّج من الأكاديميّة البحرية الأميركية وقام بدورات قتالية عديدة في فيتنام. عمل كمساعد في مجلس الشيوخ الأميركي وخدم في البنتاغون إبّان ولاية رونالد ريغان. بعد أن قام بمهمات ديبلوماسية خاصة للرئيس جورج إيتش دبليو بوش، ترأس شركة للاستشارات التجارية. كان أرميتاج يتكلم بسرعة ويفضل الكلمات الواقعية وحتى الجافة أحياناً. في الفترة التي قضيتها معه في غرفة الموقع في البيت الأبيض كانت سماته الطاغية على ما عداها إخلاصه لصديقه الحميم كولن باول وحمايته الفائقة للامتيازات البيروقراطية لوزارة الخارجية.

كان أرميتاج يميل إلى الإتيان إلى اجتماعات لجان النواب بمواقف بدلاً من تحليلات. كانت المواقف لكولن باول وهي التي كان يؤيدها عادة موظفو وزارة الخارجية الدائمون. ويتشبث أرميتاج بأرضيّته ويدافع عنها بقوة، ولكنه كان أقل فعالية عندما يشرح آراءه، ناهيك عن إقناع غيره بجدواها.

شجّع باول وأرميتاج ما سمّياه «عقوبات ذكية» كسبيل لإحياء جهود الاحتواء الفاشلة التي قام بها مجلس الأمن. كانت عقوبات الأمم المتحدة الأصلية في سنة 1991 قد منعت صدّام من بيع النفط. برنامج النفط مقابل الغذاء فتح له الطريق لبيع النفط ما دام يستعمل الدخل الحاصل فقط لشراء مواد محددة (أهمها الغذاء والدواء). وفكرة العقوبات الذكية أنتجت تراجع خطوة إضافية وهي السماح لصدام باستعمال إيرادات النفط لشراء أية مواد لم تمنعها الأمم المتحدة بشكل حصري.

---

(1) كان أرميتاج وولفويتز قد عملا معاً لعدة سنوات أيام إدارة ريغان عندما كانا يحتلان مركزين نظيرين في وزارتي الدفاع والخارجية (مختصين بشؤون شرقي آسيا). عجب وولفويتز وأحبط في بدايات إدارة بوش عندما رفض أرميتاج الاجتماع به لا رسمياً ولا بطريقة غير رسمية. وظهر أنّ إحجام أرميتاج الجديد يتصل بامتعاض يتعلق بالمنافسة على الوظائف. أخبرني وولفويتز أنّ باول طلب إليه أن يتولى وظيفة سفير إلى الأمم المتحدة، ولكن وولفويتز رفضها ليخدم كنائب وزير لرامزفيلد - معترضاً بذلك سبيل أرميتاج في الوصول إلى وظيفة البنتاغون. كان باول استطاع أن يكون في وضع بيروقراطي ممتاز لو استطاع أن يكون وزيراً للخارجية بينما أفضل صديق له، أرميتاج، يحتلّ الرقم الثاني في البنتاغون.

وستكون العقوبات ذكية، كما ادعى مناصروها، لأنها ستشمل قائمة أقصر من المواد ومحددة بشكل أدق. ولكن ووولفويتز وغيره ردوا بأن العقوبات الذكية تبدو كأنها نصر آخر لصدام في إنهاك مجلس الأمن. قام موظفو وزارة الدفاع بعرض تقني ومفصل عددوا فيه المواد المحددة التي سيسمح لصدام بشرائها - مثلاً، الشاحنات الثقيلة التي يمكن استخدامها كناقلات دبابات عسكرية - واعترضوا على الطريقة التي ستستعملها الأمم المتحدة للتصديق على المعاملات العراقية. ولكن المشكلة الأساسية في مبادرة العقوبات الذكية تكمن في أنها لا تساعد على مجابهة التحدي الذي كنا نجابهه في العراق.

وعندما كان يُسأل باول أو أرميتاج ما الذي يبغيان تحقيقه من العقوبات الذكية كانا يعطيان جواباً تكتيكياً لا استراتيجياً. يقولان إن العقوبات الذكية ستسمح لنا بالاحتفاظ بنظام العقوبات. إن عقوبات أضيق ستمنح الولايات المتحدة تعاوناً أكبر في الأمم المتحدة. هذه النقاط جيدة جداً إلى الحدّ الذي تصل إليه، ولكن، في رأينا، كانت مسائل قانونية. فهل ستساعد العقوبات الذكية بطريقة عملية وهامة على احتواء التهديد الذي يثيره صدّام حسين؟ هل ستقوم بنزع سلاحه أو منعه من إعادة بناء قدراته لصنع الأسلحة ذات الدمار الشامل؟ هل ستقوِّض قبضة صدّام على السلطة في العراق؟

رأيت أن مبادرة العقوبات الذكية التي اقترحها باول ما هي إلّا وسيلة لكي يُرى بأنه يجابه مشكلة دون أن يقوم بعمل شيء صعب أو خطر - أو فعّال. قال باول إنه سيجعل العقوبات صعبة بقدر المستطاع. في وزارة الدفاع كنا نريدها قاسية بالقدر الذي يجب أن تكون عليه للحدّ من قدرة صدّام على تهديد الدول الأخرى.

في أواخر ربيع 2001 - قبل أن ألتحق بالإدارة - طلع موظفو كوندوليزا رايس باقتراح «لتحرير الشعب العراقي». كان جهداً لوصل خيوط الفصل المختلفة داخل الإدارة في ما يختصّ بالعراق. اقترحت الورقة إعطاء مساعدة عسكرية فورية إلى المعارضة العراقية بواسطة استخدام السلطة التي لم تستخدم بعد والواردة في قانون تحرير العراق العائد إلى سنة 1998. ومن الممكن أن تكون الخطوة التالية تسليح المعارضين ليتمكّنوا من القيام بعمليات تلحق الضرر بنظام صدّام وتقوض سلطته. والخطوة الثالثة الممكنة تتمثّل بأعمال ضدّ النظام العراقي من قبل القوّات الأميركية.

في 22 يوليو/ تموز 2002 اجتمع النوّاب لتداول الآراء حول العراق. صرفوا

بعض الوقت على اقتراح موظفي رايس فقرّروا زيادة عبارة «التدريب المميت» للمعارضة في أول مجموعة إجراءات لسياستنا الجديدة في العراق[1]. غير أنّ معظم الاجتماعات خصّصت للبحث في منطقتي حظر الطيران الشمالية والجنوبية. كان السؤال الهام كيف يجب أن ترد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على الهجمات العراقية ضد دوريات طائراتهما. كانت الولايات المتحدة تعمد إلى قصف الرادارات والمدافع السريعة التحرّك، والتي تصاب منها كانت تعوض بسرعة، مبقية قدرة العراق على استعمال مدافعه المضادّة للطائرات على حالها. كان رامزفيلد وولفويتز وقيادتنا العسكرية يتساءلون ما إذا كان ميزان الربح والخسارة للمهمّات فوق منطقة حظر الطيران – طيران الدوريات، إطلاق النار عليها، عمليّات الردّ الثأري – له نتائج على الجهة «زائد» من الميزان.

حصل ذلك الاجتماع في 22 يونيو/حزيران قبل ان أُثبِّت كوكيل وزارة. اجتماع آخر للجنة النوّاب كان معيّناً في 13 يوليو/تموز، وعلى الرّغم من أنّني كنت على مسافة ثلاثة أيّام من تسلمي تعييني الرسمي من قبل الرئيس، تمكّنت من الحضور بصفتي «زائد واحد» لبول وولفويتز. كانت رعشة مهيبة أن تدخل إلى غرفة الموقع الشهيرة في أقبية الجناح الغربي للبيت الأبيض. بصفته نائب كوندوليزا رايس، أخذ ستيف هادلي مكانه على رأس الطاولة حيث يجلس الرئيس في اجتماعات مجلس الأمن القومي. كالعادة، كان أرميتاج على يسار هادلي ممثلاً لوزارة الخارجية، وعلى يمينه وولفويتز ممثلاً وزارة الدفاع.

عاد الاجتماع إلى مسألة مناطق حظر الطيران التي كان هادلي يزمع وضعها على أجندة اجتماع لجنة الأساسيّين التالية. قال وولفويتز إنّه إذا أردنا أن نضرب العراقيّين لأنهم يطلقون النار علينا، يجب أن نضرب أهدافاً تؤذيهم بشكل جدّي. يجب أن نهدف إلى حمل صدّام على إيقاف إطلاق النار علينا أو، في أيّ حال، إضعافه بقدر كبير. وافق هادلي قائلاً إنّه يجب أن نكون واضحين مع جماهيرنا بأنّنا نبغي من ضرباتنا أن تقلّل من القدرات العسكرية العراقية في المساحات الواقعة تحت مناطق حظر الطيران، وذلك لحماية الكويتيّين في الجنوب والأكراد في الشمال.

أحبط الكلام عن الاستهداف الجنرال مايرز، الذي كان في ذلك الحين ما يزال

(1) عبارة «تدريب مميت» تعني، بالطبع، تدريباً للعمليات المميتة – وليس تدريباً مميتاً للمتدرّبين.

نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة. كان مايرز يعتقد أنّه ليس من شأن الأساسيّين أن يعملوا على اختيار الأهداف، وأنّ التباحث في «مدى الضرر المطلوب» مسألة تخصّ العسكريّين. يجوز لصناع السياسة أن يتكلّموا بالتمام عن تدمير أهداف يعتبرها العراق ثمينة ولكن عليهم أن لا يدخلوا في التكتيك. لم يعارض هادلي مايرز بالمبدأ ولكنه لاحظ أنّه يجب على النوّاب أن يُعلموا رؤساءهم ما إذا كان من شأن الضربات المقترحة أن تحدث ضرراً كبيراً أو استراتيجياً لصدّام.

شدّد مايرز أيضاً على أهميّة قيام مبادرات فاعلة تختصّ بالسياسة والشؤون العامة من أجل الحصول على دعم من المملكة العربية السعودية وتركيا وغيرهما من الشركاء الهامين. فإذا قوضت استراتيجيّة أميركية جديدة هذا الدعم، كما حذّر، سنجد أنفسنا وسط مشاكل كثيرة عندما نحتاج إلى مساعدتهم مرة جديدة. من الواضح أنّ مايرز بدا مرتاحاً في مواجهته للاعتبارات السياسية - العسكرية الاستراتيجية، حتّى وهو يحذّر زملاءه من انتهاك العوالم الخاصة بأحكام العسكرية المهنية.

تساءل أرميتاج فيما إذا كان ذلك «وقتاً ذكياً» لإثارة قضيّة العراق مع الرئيس، نظراً إلى أنّ عملية السلام الفلسطينيّة - الإسرائيليّة متوقفة تماماً وأنّ أحوالنا مع دول الخليج ليست على ما يرام. (مشيراً بذلك إلى التظلّم الديبلوماسي العام بأنّ الرئيس بوش ليس مهتماً شخصياً بما فيه الكفاية بالديبلوماسية الفلسطينية - الإسرائيليّة). فإذا كانت الأمور هادئة بالنسبة إلى المسألة الفلسطينيّة، قال أرميتاج، فالولايات المتحدة تستطيع عندئذٍ أن تجعل من صدّام أولويّتها العليا.

أجاب وولفويتز بأنّ إضعاف صدّام سيفيد أهدافنا في عملية السلام الفلسطينيّة الإسرائيليّة إذ إنّ صدّام كان يعارض الحلّ الفلسطيني الوسط ويشجّع الفلسطينيّين على أن يصبحوا انتحاريّين ضدّ إسرائيل. أجاب أرميتاج أنّه، في ظلّ الظروف الحاضرة، إذا اتخذنا خطوات لإضعاف صدّام، يمكن أن نُتهم بأنّنا نعمل من أجل إسرائيل.

كانت تلك انعطافة غريبة: في تقديمه قضيته للعمل ضدّ صدّام على أساس احتياجات الولايات المتحدة الأمنية، ذكر وولفويتز إسرائيل بأنّها أحد جيران العراق المعنيّين فقط. بعد ذلك ذكر أرميتاج إسرائيل - بالتحديد، المأزق الإسرائيلي الفلسطيني - في نقاشه ضدّ قضيّة وولفويتز، دون النظر إلى أمن الولايات المتحدة. وعندما أجاب وولفويتز بأنّ اقتراحه ربّما ساعد فعلياً السلام العربي الإسرائيلي، تذمّر

أرميتاج من أنّه سنتهم بمساعدة إسرائيل إذا جابهنا صدّام بصفته حليفاً للمتطرّفين الفلسطينيّين.

عند هذه النقطة تكلّم ليبي. رجل نحيل وقصير، كان ليبي متيقّظ الذهن ذا صوت هادئ، حذراً في ملاحظاته وغالباً ما يجلس صامتاً خلال الاجتماعات - نقيض أرميتاج في كلّ شيء. ردّاً على اقتراح أرميتاج بأنّ العراق يجب أن يظلّ خارج أجندة الرئيس في الوقت الحاضر، لاحظ ليبي أنّ الرئيس كان قد طلب تقريراً عن العراق منذ أمد بعيد. علينا أن نقدم واحداً، كما لاحظ، ونسأله أن يقرّر مبدئياً أية طريقة، حتّى ولو قرّر أن لا نقوم بأيّ عمل في الوقت الحاضر.

رجع النوّاب إلى قضايا تغيير النظام ودعم الجماعات المعارضة. كان موظّفو هادلي أعدّوا ورقة عن الموضوع لاجتماع الأساسيّين القادم، ولكن هادلي كان غير راضٍ عنها، معتبراً إيّاها خطّة عمل لا استراتيجيّة. قال إنّ ما نحن بحاجة إليه هو مراجعة الأساسيّات: ماذا يجب أن تحاول الولايات المتحدة إنجازه في العراق؟ وعندما شكّك أرميتاج في ما إذا كان علينا أن نستمرّ في استعمال عبارة «تغيير النظام»، قال ولفويتز إنّ لديه أيضاً محاذير بشأن هذه العبارة لأنّها توحي ضمناً بأنّ الولايات المتحدة مصمّمة على إحداث التغيير حبّاً به فقط. كان يعتقد أنّ على استراتيجيّتنا أن تركّز على دعم جميع الجهود العراقية المعقولة التي تهدف إلى تحرير «أنفسهم» من نير صدّام.

في سعيه إلى إيجاد خيارات غير حربية للعراق، اقترح ولفويتز خلق آلية للتنسيق بين الحكومة الأميركية والمعارضة العراقية. كما اقترح أيضاً طريقة كان يحبّذها منذ أمد طويل - أن تقوم الولايات المتحدة بالاعتراف بحكومة مؤقتة لعراق حرّ، ما يمكننا من الخروج من «المناظرة السخيفة» بأنّ عقوبات الأمم المتحدة الاقتصادية يجب أن تطبّق حتّى على المناطق العراقية (منطقة الأكراد في الشمال) التي لم تكن تحت سيطرة صدّام.

كان ولفويتز يعرف أنّ الأتراك سيعارضون بشدّة إفراد شمال العراق لوضع دولي خاص، لخشيتهم من وضع هذه المنطقة على سكة تؤدّي إلى دولة كرديّة مستقلّة (لدى تركيا أقليّة كرديّة كبيرة). لذا اقترح إنشاء منطقة حكم ذاتي ثانية على الحدود العراقية الجنوبية مع الكويت. ربّما اجتمعت هاتان المنطقتان الخارجتان عن سيطرة صدّام سياسياً كي تشكّلا «العراق الحرّ». ومع اعتراف سياسي دولي، ربما استطاعت هذه

الوحدة الجديدة من الحصول على حيازة قانونية لمليارات الدولارات من أموال الحكومة العراقية المجمّدة في عدد من البلدان منذ أن غزا صدّام الكويت سنة 1990. وفي حال وُسِّعت هاتان المنطقتان، تحت الحماية الأميركية، لكي تشتمل على حقوق النفط العراقية، ربّما يصبح نظام صدّام غير حصين لدرجة أن لا تتمكّن قوى محلية قويّة من الإطاحة به.

كان الهدف من مناقشة النوّاب هذه تحضير الأساسيين لكي يقدموا خيارات للسياسة العراقية إلى الرئيس. غير أنّ أرميتاج أوضح أنّ باول غير متحمّس لأنّ تقوم لجنة الأساسيّين بمناقشة هذه القضايا - أو أن تطوّر خيارات للسياسة العراقية. كان باول يفضّل أن لا يُعمل شيء على الإطلاق بالنسبة إلى السياسة العراقية اللهم سوى استخدام العقوبات الذكية، وهكذا فإبقاء القضية بعيدة عن الرئيس شيء مستحبّ لديه.

كنت أعلم أنّ رامزفيلد يعتقد أنّ الوضع الراهن لا يخدم مصالح الولايات المتحدة - وأنّ الحالة سوف تسوء مع الوقت إذا لم يحدّد بوش استراتيجيّة أميركية ملائمة للتعامل مع صدّام حسين. على أيّ حال، بصرف النظر عمّا إذا دعم بوش موقفه أو موقف باول - أو لا أحد منهما - أصرّ رامزفيلد أنه يودّ أن يعلم ماذا يفكّر بوش. تناغم موقف رامزفيلد من الرئيس مع الموقف الذي عبر عنه ليبي في اجتماع لجنة النواب في 13 يوليو/تموز: فيما يخصّ النزاعات على المواضيع الهامة داخل الإدارة، يجب على الموظّفين الكبار أن يطلبوا إرشاد الرئيس، بدلاً من محاولة اتباع الطرق الخاصة بهم بإبقاء الرئيس خارج الصورة.

حثّ رامزفيلد رايس على تعيين اجتماع للرئيسيّين حول العراق كتمهيد لمناقشة لمجلس الأمن القومي مع الرئيس. وبما أنّه لم يرغب في الاتّكال على النواب لوضع أجندة مباحثاته مع زملائه ومع الرئيس، شرع في كتابة بعض أفكاره المثيرة عن هذه المسألة فصاغ كسفة ثلج وطلب من وولفويتز ومني أن ننقحها.

في ذلك الحين كنّا، وولفويتز وأنا، نعدّ مذكّرة لرامزفيلد عن مناقشات النوّاب عن العراق. تسلمنا كسفته الثلجية حين كنا نختم مذكرتنا له التي أرسلناها في 26 يوليو/تموز. في مذكرتنا هذه طلبنا موافقة رامزفيلد على المواقف التي كنا نسوّقها مع النواب الآخرين. اقترحنا تغيير طريقة تنفيذ ردودنا على انتهاكات مناطق حظر الطيران «من ضربة لضربة إلى هجومات على أهداف استراتيجية تضعف حكم صدام» وتنهي

«العوائق» على دعم المعارضة العراقية. ولاحظنا أنّ بعضاً من أصدقائنا العرب انتقدوا ما أسموه «ردود الولايات المتحدة الطفيفة» على التحديات العراقية. وجدوا أنّه من المحبط أن تقوم الولايات المتحدة بقصف العراق بشكل يزيد التوتر دون أن يقلّل من قدرة صدّام على الانتقام من أعدائه.

بالإشارة إلى نقطة أرميتاج بشأن التوقف عن الأعمال القاسية ضد العراق لأنّ الديبلوماسية العربية الإسرائيليّة تراوح محلها، نصحنا رامزفيلد أن تردد الإدارة في الأسابيع الأخيرة «يعود، في قسم منه - مع المأزق الإسرائيلي الفلسطيني المتأزّم - إلى الخوف من أنّ أعمالاً قويّة ضد العراق خطرة جداً». غير أنّنا جاوبنا بأنّ ضعف الولايات المتحدة في وجه عدوان صدّام «يقوض نفوذنا في المنطقة على كلّ شيء، بما فيه الديبلوماسية الإسرائيلية الفلسطينيّة».

بعد إتمام مذكرتنا على اجتماع النوّاب، سلّمت رامزفيلد ملاحظاتي على مسودته لكسفة الثلج على العراق. في اليوم التالي، 27 يوليو، وقّعها رامزفيلد وأرسلها إلى رايس وباول وتشيني. بعد أن راجع التاريخ الحديث، قال في المذكرة إنه ثبت أنّ العقوبات ليست كافية لإرغام صدّام على تغيير سياساته، وأنّها ضعفت: «عطل صدّام معاينات الأمم المتحدة في التسعينات وهو يعمل الآن على تعطيل العقوبات ومناطق حظر الطيران. يبدو أنه يعتقد أنّ قوته تزداد باستمرار». فيما يخصّ مناطق حظر الطيران أشار رامزفيلد إلى أنّ إسقاط طائرة أميركية أو بريطانية أصبح «خطراً أكثر احتمالاً» وقال إنّ الهجمات الحديثة من الأرض إلى الجو أظهرت:

- درجة أكبر من العدائية العراقية، وحتى أكثر أهمية من ذلك،
- ما يبدو أنّه تحسّن كبير في قدرات الدفاع الجوّي العراقي،

يقابله انخفاض في مقدرة الولايات المتحدة على معرفة ما الذي يفعلونه - وذلك، جزئياً، بسبب تقدّمهم في حقل ترابط الألياف البصرية.

لو كانت الطلعات الجويّة تخدم مصلحة هامة للولايات المتحدة، كما أكّد رامزفيلد، لكانت تساوي مخاطر إسقاط طائرة - «ولكن إذا لم تكن الحال هكذا، فلا». من الخيارات المتوافرة أن نشنّ «هجوماً قوياً على روابط الألياف البصرية العراقية، رادارات، منصات إطلاق صواريخ سام (أرض جو)، وربّما بعض المواقع الهامة التي تفرض على صدّام أكثر من ثمن» ضربة مقابلة ضربة «كعقاب له على تعريض طيارينا

للخطر». ولكن ضرب هذه الأهداف سيخلق صوراً تلفزيونية درامية تسفر عن اتهامات بأننا نقتل المدنيّين وانتقادات عامّة من أصدقائنا العرب في المنطقة (بقطع النظر عن التشجيع الذي يقدّمونه في السرّ).

كان خيار آخر أن «نسعى إلى تحديد المخاطر لطائرات التحالف بتخفيض عدد الطائرات أو مساحة مناطق حظر الطيران». ولكن تحديد نشاطاتنا الجوية، بما فيها قصف الأهداف العسكرية العراقية في مناطق حظر الطيران، سيسمح للعراق بتقوية دفاعاته الجويّة. وهذا سيقود إلى ضغط أشدّ للحدّ من الطيران فوق مناطق الحظر.

وعلى كلّ حال، لاحظ رامزفيلد، لم تكن مناطق حظر الطيران سوى جزء صغير من المشكلة العراقية: «ما يستحقّ رعاية الإدارة هو الموضوع العراقي الأوسع». ومع أنّ أشخاصاً آخرين يجب أن يكونوا قادرين على تقديم «خيارات أكثر تفصيلاً»، كما قال، فقد أراد أن يطلق المحادثات بين الأساسيّين بتقديم سلسلة من الخيارات (من السلبية إلى المتطرّفة):

- الولايات المتحدة قادرة أن تفكّك خيمها وتنهي مناطق حظر الطيران قبل أن يُقتل أو يُؤسر أحد. نستطيع أن نستنبط طريقة لمراقبة عداء صدّام حسين ضد جيرانه من مسافة بعيدة. نستطيع أن نعترف علناً أنّ العقوبات ليست فاعلة على المدى الطويل ونمتنع عن التظاهر أنّ لدينا سياسة لاحتواء صدّام «في صندوق»، ونحن نعلم أنه زحف خارج الصندوق إلى مسافة طويلة، ويقوم حالياً بفعل أشياء ستكون في النهاية مضرّة بجيرانه في المنطقة وبمصالح الولايات المتحدة - أي بتطوير أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها وزيادة قوّته في الداخل وفي المنطقة شهراً شهراً. في غضون بضع سنوات سيكون على الولايات المتحدة أن تجابه صداماً مسلحاً بقنابل نوويّة.
- الخيار الثاني يكون في أن نذهب إلى أصدقائنا العرب المعتدلين، ندرس تقويماً جديداً، ونرى إذا كانوا راغبين في الارتباط بسياسة أكثر قوةً. يجب أن نعتمد قيادة قويّة ونقنعهم أنّنا سنسير بالمشروع إلى خواتيمه، ولا نتركهم يجابهون صداماً مُثاراً وما يزال قابضاً على مقاليد الحكم. يجب موازنة مخاطر ساسية تغيير الحكم مع الخطر الأكيد لصدّام وقح يملك أسلحة نوويّة في المستقبل القريب.

- وربّما كانت الإمكانية الثالثة أن نحاول الاتصال بصدّام حسين. فله مصالحه الخاصة، وربّما يكون له، لأيّ سبب كان، في هذه المرحلة من حياته، رغبة في أن لا يكون عدائياً نحو الولايات المتحدة والغرب عموماً ويكون مستعداً لتقديم وتقبّل بعض التسويات.

إنّ حواراً مع صدّام سيكون «انطلاقة عجيبة» بالنسبة إلى حكومة الولايات المتحدة، كما كتب رامزفيلد، ملاحظاً أنه التقى صدّام عندما كان يعمل في إدارة الرئيس ريغان في أواسط الثمانينات. إنّ بدء حوار «سيجلب مديحاً من بعض الجهات»، يقول رامزفيلد، «ولكنه ربما يحمل أصدقاءنا، خاصةً الذين هم في المنطقة، أن يشكّكوا في قواتنا واستقامتنا وحكمنا». وإنّ «أرجحية» بأن يوقع صدّام ويحترم تسوية مقبولة لمصالحنا على مدى طويل من الوقت ضعيفة جداً». قال رامزفيلد إنه يجب أن يكون هناك طريقة لأن لا تكون الولايات المتحدة في حالة خصام مع أقوى دولتين في الخليج - إيران والعراق خاصةً وأنّهما «لا يحب أحدهما الآخر» و«يتبادلان إطلاق النار». وأضاف: إنّ الظروف التعيسة جداً التي أدّت إلى أن يُحكم العراق من قبل صدّام وإيران من قبل رجال الدين قد علقت القاعدة الكلاسيكيّة «عدو عدوي صديقي».

ربما يبدو أنّ رامزفيلد أدخل مشروع الحوار مع صدّام كرجل قش فقط - ليرمى خارجاً. أُدخل لخلق مظهر زائف للاختيار فقط. (هناك نكتة كلاسيكية أنّ أوراق وزارة الخارجية تحتوي دائماً على ثلاثة خيارات: (1) أن تتعذب بصمت، (2) أن تقوم بعمل سياسي، (3) حرب نوويّة. ووزارة الخارجية تدعم بجرأة الخيار الثاني). ولكن ليس هكذا يعمل عقل رامزفيلد. تقديم هذا الاقتراح - التحدّث إلى صدّام لاستكشاف تسوية متبادلة - كان مطابقاً لأسلوب رامزفيلد في حلّ المشاكل. بالرّغم من تصوّر شائع، لم يكن رامزفيلد مغلق العقل أو إيديولوجياً. بالحقيقة، كان فعلياً ضد الإيديولوجيا: كل الأفكار والنظريات والتصورات المسبقة مفتوحة للدرس المستمرّ والتحدّي. كان من الواضح لديه أن الاتصال بصدام فكرة سيئة، وأشار إلى ذلك في مذكرته وهو على يقين أنّ الآخرين سيوافقون. غير أنّه كان يريد من الأساسيين والرئيس أن يمعنوا التفكير في هذه الفكرة. بهذه الطريقة، إذا رفضوها، فسيفعلون ذلك بإيجابية، مع علمهم لماذا.

هذه العملية المتواصلة للتقييم كانت أكثر ميزةٍ ذات معنى لعقل رامزفيلد - بالرغم من أنّ الكثيرين فشلوا في إدراكها، ربّما لأنّهم لم يتمكّنوا من رؤية ما هو أبعد من

شخصيته الطاغية. وبينما كنا نقيّم المسائل المحيطة بالعراق، كان الوزير دائماً يطلب قائمة شاملة من الأفكار، كل واحد منها مصوغ بدقة ومدروس، لكي يتمكّن من القول بضمير مرتاح إنّه قدم إلى الرئيس سلسلة كاملة من الخيارات.

حتّى صيف 2002 لم يكن رامزفيلد أو الرئيس قرّر ماذا يجب أن تكون سياسة الولايات المتحدة نحو العراق. اعتبر رامزفيلد (كما عرفت من اجتماعاتي الأولية معه) الحرب مع صدّام كملاذ أخير. ولكن لم يكن واضحاً أنّ لدينا بديلاً فعالاً.

مخاطر العمل والإحجام عن العمل

وجدت إدارة بوش في شهورها الأولى من الصعب عليها أن تتّفق على مسار عمل حيال نظام صدّام حسين. كان العراق بحاجة إلى معالجة - ولو فقط، كما أشار رامزفيلد إلى ذلك مراراً، أنه المكان الوحيد في العالم حينذاك حيث قوّات الولايات المتحدة (الطائرات التي تقوم بدوريات فوق منطقتي حظر الطيران الشمالية والجنوبية) تطلق عليها النار بشكل روتيني. ناقش المسؤولون حجم وطبيعة وإلحاحيّة التهديد العراقي - وأفضل الطرق للردّ.

حصلت المناقشات في أكثريتها على مستوى النوّاب وأدنى - وذلك للإعداد لمحادثات مجلس الأمن القومي القادمة. كان موظّفو وزارة الخارجية والـ«CIA» يميلون إلى إظهار تهديدات صدّام كأنّها بعيدة ومقتصرة على منطقته وغير مرشّحة أن تبرز في المستقبل القريب. وفّر صدّام دعماً إلى الإرهابيّين، ولكن هل كانت الولايات المتحدة هدفاً محتملاً؟ كان يُعتقد أنّه يسعى وراء الأسلحة النوويّة، ولكن كم سنة سيحتاج للوصول إليها؟ المسؤولون في الاستخبارات الأميركية يعتقدون أنّ لدى صدّام أسلحة كيماوية وبيولوجية، ولكن إلى أيّ حدّ تقلقنا؟ على أيّ حال لم يكن صدّام يملك صواريخ عابرة للقارّات. وعلى أيّ حال أيضاً، هل لدى الولايات المتحدة أيّة خيارات جيدة ضدّه؟

عندما ضرب مختطفو 11/ 9 لم يكن الرئيس بوش ومجلس الأمن القومي قد توصّلا إلى حلّ لأيّ من هذه المسائل. حتّم الهجوم على مسؤولي الإدارة إلقاء نظرة جديدة على كلّ أخطار الأمن القومي - بما فيها العراق - ووفّر لنا إدراكاً جديداً لقلة حصانة الولايات المتحدة. والأخطار التي بدت بعيدة وقابلة للمعالجة أصبحت قريبة وأشدّ خطراً. كان على فريق بوش للأمن القومي أن يراجع البحث في مقدار رغبة

الولايات المتحدة على تحمّل التهديدات - أو مدى النشاط الذي يجب أن تبذله لإنهائها.

لأكثر من ثلاثين سنة قبل 11/ 9، قبل الأميركيّون وجهة النظر القائلة إنّ الهجمات الإرهابية وسيلة تستخدمها الجماعات السياسية المختلفة للحصول على انتباه عالمي لقضاياها، وليس وسيلة لإحداث الدمار من أجل الدمار فقط. بعض الإرهابيّين أعلنوا أهدافاً كبيرة جداً: إزالة إسرائيل، الإطاحة بحكومات أو أنظمة اجتماعية في روديسيا، جنوب أفريقيا أو أمكنة أخرى. ولكن عمليّاتهم الخاصة كانت من الحجم الصغير - اغتيالات، تفجير باصات، هجمات بالأسلحة الرشّاشة في المطارات، وما شابه - وليست مصمّمة لإحداث تدمير شامل. وهكذا لم يُظهر الإرهابيّون أيّة رغبة في الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية أو النووية التي يمكن أن تفقدهم التعاطف الشعبي معهم إلى الأبد.

كانت هجمات 11/ 9 مظهراً جديداً، وليس فقط لأنّها ضربت الأميركيّين على الأرض الأميركية. لم تكن عملاً على المسرح السياسي، بل أوّل عمل ناجح من إرهاب التدمير الشامل[1]. ومع أنّ خاطفي القاعدة قتلوا فقط - فقط ! - حوالى ثلاثة آلاف شخص، كان علينا أن نفترض أنّ الإرهابيّين ربّما كان يسعدهم أن يقتلوا الثلاثين ألف شخص العاملين في مركز التجارة العالمي، وحتّى أضعاف ذلك العدد.

لهذا السبب أصبح منع حيازة أسلحة الدمار الشامل عن الإرهابيّين فجأة، أكثر إلحاحاً وقلقاً من ذي قبل. وركّزت عقول المسؤولين الأميركيّين على التهديد المتأتي من الدول التي تسعى لحيازة أسلحة الدمار الشامل وتدعم الإرهابيّين.

وكان العراق مثل دولة كهذه. فتاريخه الفريد في العداء وتحدّيه للجهود العالمية لاحتوائه، جعلت العراق يبرز حتّى بين غيره من الساعين للحصول على أسلحة الدمار الشامل والداعمين للإرهاب من الدول مثل إيران وكوريا الشمالية.

في أعقاب 11/ 9، قام بوش فوراً بطرح الأسئلة البديهيّة: هل كان العراق مرتبطاً بالهجوم، أو بالقاعدة؟ لم يفد مسؤولو الـ«CIA» بوجود أيّ ارتباط بين العراق و11/

(1) كانت هناك على الأقل محاولتان سابقتان فاشلتان للقتل الجماعي للأميركيّين: نسف مركز التجارة العالمي سنة 1993 (سعى إلى تدمير واحد من البرجين خلال ساعات العمل)، ومؤامرة سنة 1995 لنسف اثنتي عشرة طائرة جامبو أميركية للركّاب أثناء الطيران.

9. ولم يكتبوا بسرعة تقريراً جازماً عمّا يعرفونه عن التفاعل بين القاعدة والنظام العراقي عبر السنين. عندما قرّر الرئيس في كامب دايفيد أنّ أولى عمليّاتنا العسكرية ضد الإرهاب يجب أن تستهدف القاعدة والطالبان في أفغانستان، أرجئت مسألة التحرّك ضدّ صدّام حسين.

ومع ذلك زاد قلقنا بشأن العراق بعد 11/ 9 - ولكن لا لأنّ أحداً اعتقد أنّ صدّام تآمر فعلياً في هجوم 11/ 9. لا أعرف أحداً اعتقد أنّ صدّام كان جزءاً من مؤامرة 11/ 9، لم يكن لدينا سبب جوهري للاعتقاد بذلك. ولم يكن لدينا أيّة استخبارات بأنّ العراق كان يتآمر على مباشرة عمليّات محدّدة مع القاعدة أو أيّ تنظيم إرهابي آخر. كان قلقنا يعكس إدراكنا العام للأخطار الممثّلة بنظام صدّام - وعدائية صدّام تجاه الولايات المتحدة[1].

بالنظر إلى سجل صدّام، كان هناك احتمال كبير بأنّه، إذا ظلّ في الحكم، سيفلت قريباً من عقوبات الأمم المتحدة ويقوم بعد ذلك بأعمال عدائية - ربّما هجوم جديد على الكويت - تضعه مجدّداً في حالة نزاع مع الولايات المتحدة. وإذا كان العراق، عندئذٍ، قد تقدّم في تطويره لأسلحته البيولوجية أو النوويّة، سيواجه المسؤولون الأميركيّون مشكلة حقيقية - ويتساءلون كيف تركنا هذه الحالة الفظيعة تتطوّر.

إنّ حيازة صدّام لأسلحة الدمار الشامل ربما تضعه في مركز يمكنه من ردع الولايات المتحدة من التدخّل. ويمكنه أن يُعقّد حساباتنا أكثر إذا ما تعاون مع إرهابيّين يستطيعون تحدّينا بأنواع إضافية من التهديدات: تاريخه الطويل في التعاون مع الإرهابيّين والمنظّمات الإرهابية سيفتح الطريق أمام إمكانية تعامله مع القاعدة أو أيّة جماعات مشابهة.

بعد سقوط صدّام أثبت المحقّقون أنّ الاستخبارات العراقية ساعدت المنظمة شبه العسكرية للنظام للتدرّب على الإرهاب - وأنّ فدائيّي صدّام كانوا يدرّبون ألوف المتطوّعين العراقيّين والعرب في العراق. في تحليل سيناريوات محتملة، قلق

---

(1) كان صدام حسين الشخص الدولي الوحيد، باستثناء أسامة بن لادن، الذي أثنى على هجمات 11/ 9. وسيكتشف الجنود الأميركيّون لاحقاً جداريتين ضخمتين - إحداهما معلقة في مركز قيادة الجيش العراقي - للاحتفال بهجوم الطائرات على مركز التجاري العالمي.

المسؤولون الأميركيون من أن يزوّد العراق الإرهابيّين بالغاز السام أو الجمرة (أنتراكس) أو الجدري - أو، فيما بعد، ربّما بسلاح نووي. وضع مثل هذه القدرات في أيدي الإرهابيّين سيغيّر خريطة الأمن الدولية ويخيف دولاً - ربّما الولايات المتحدة أيضاً - لكي تفسح في المجال أمام التعايش مع صدام، حتى ولو لم تُستعمل الأسلحة لقتل أحد.

بعد 11/ 9 سأل الأميركيّون: ماذا كان باستطاعتنا أن نفعل لمنع الكارثة. فتّش المسؤولون بواطن عقولهم لإيجاد الجواب. وكان ذلك قبل أن تؤنب جلسات لجنة 11/ 9 بعض المسؤولين لخذلانهم الشعب الأميركي لأنّهم فشلوا في «توصيل النقاط» العائدة للتهديدات الإرهابية في الوقت المناسب. كان من اللائق درس ما إذا كانت حكومتنا متيقّظة وبعيدة النظر ونشيطة بما فيه الكفاية في دفاعها عن الأمّة. ولكن كان أكثر إلحاحاً أن نسأل أيّ نقاط يجب أن نوصّل الآن، بعد 11/ 9، لندافع عن أمتنا من هذه النقطة فصاعداً. ظلّت التوقعات لهجمات إرهابية كبيرة منتظرة واسعة الانتشار.

قبل بضعة أسابيع من هجوم 11/ 9 قام فريق وقور من المنظّمات الخاصة بالإفادة عن دراسة عسكرية سياسيّة أجراها تحاكي بمفاعيلها هجوماً من الجدري على الولايات المتحدة. حاز التقرير المُعنون «شتاء أسود» انتباه المستويات العليا داخل الحكومة الأميركية، لأنّ اللاعبين اشتملوا على أشخاص مرموقين مثل عضو مجلس الشيوخ سام نان (ديموقراطي من جورجيا) ولأنّ الدروس من العملية كانت مخيفة للغاية[1]. حتّى قبل 11/ 9 تكلّم سكوتر ليبي مراراً عن «شتاء أسود» ولحظ أنّ نائب الرئيس تشيني اعتبر أنّها دراسة ذات أهمية خاصة.

كان سيناريو الدراسة موضوعاً للمستقبل القريب، في ديسمبر/ كانون الأول، 2002. افترض تفشّي مرض الجدري - مرض معد ومشوّه ومميت - في بنسلفانيا وجورجيا وأوكلاهوما. المشاركون في الدراسة لم يستطيعوا تحديد مصدر العامل البيولوجي، ولكنّهم شكُّوا في العراق بسبب تاريخه في تطوير الأسلحة البيولوجية.

---

(1) كان من المشاركين الآخرين فرانك كيتينغ، حاكم أوكلاهوما السابق، دايفيد جرجن، مستشار رئاسي سابق، جيمس وُلسي، مدير الـ«CIA» السابق جون هدايت، نائب وزير الدفاع السابق - الجنرال جون تيلكي (متقاعد من الجيش الأميركي) فرانك وزنر، وكيل وزارة الدفاع للسياسة السابق، وليم سيشنز مدير الـ«FBI» السابق.

وفيما الدراسة تتكشّف، استنفد المرض بسرعة مخزون الحكومة الأميركية من اللّقاح. أمر حكّام المناطق المتأثّرة وحدات الحرس الوطني بعدم السّماح بدخول اللاجئين من الولايات الموبوءة المجاورة. ومع أنّ السيناريو خيالي، قام خبراء حقيقيّون بالأمرض المعديّة بإصدار تنبؤات عن كيفية انتشار مرض الجدري. ثلاثة آلاف حالة من الجدري في منتصف ديسمبر/كانون الأول ستتضاعف عشر مرّات بحلول أواسط يناير. بحلول أوائل فبراير/شباط، كما خلصت الدراسة، سيصاب بالمرض ثلاثة ملايين شخص، من ضمنهم مليون وفاة.

في تقريرهم الصادر في يونيو/حزيران سنة 2001 استخلص المشاركون في دراسة «شتاء أسود» الدروس التالية:

1 - إنّ أيّ هجوم بالأسلحة البيولوجية على أميركا والتي تحتوي على مرض معدٍ يمكنه أن يشلّ البلاد.

- الأمراض غير المعدية تشلّ بالطريقة نفسها.

2 - إنّ هجوماً محلياً بالأسلحة البيولوجية يصبح أزمة وطنية وعالمية.

3 - ردود الحكومة ستطرح تحدّيات هائلة للحريّات المدنية.

- بقدر ما نكون غير مستعدّين، تكون التهديدات للحريّات المدنية على نطاق واسع.

4 - ليس لدى أميركا مصدر المخزون الاحتياطي المطلوب للردّ المناسب.

- هذا يشمل اللّقاحات والمضادّات الحيويّة، وسبل التوزيع الفاعلة.

5 - تقييد المواطنين القابل للتطبيق ربّما يصبح الأداة الوحيدة المتاحة عندما يستهلك مخزون اللّقاح.

6 - اليوم نحن غير مجهّزين لمنع التداعيات الأليمة لهجوم بالسلاح البيولوجي.

سعى تقرير المشاركين كثيراً لجعل المشكلة مفعمة بالحيوية مستخدماً الرسوم البيانية لإظهار مفاعيل هذا المرض المروّعة.

بطبيعة الحال، بينما المسؤولون مهتمّون بشأن هجمات جديدة بعد 11/ 9، أبقت ذكرى دراسة «الشتاء الأسود» خطر الجدري وغيره من العوامل البيولوجية في مقدمة عقولنا واهتماماتنا. تساءلنا: ماذا سيقول الرئيس بوش للشعب الأميركي إذا وقع هجوم

من نوع «الشتاء الأسود» وإذا أدى اقتفاء أثر العامل البيولوجي إلى العراق؟ بعد هجوم من هذا النوع الذي تقزّم مفاعيله مفاعيل أحداث 11/ 9، كيف سيشرح الرئيس بوش لماذا عجز عن «توصيل النقاط» ومنع حدوثه؟ هل سيتمكّن من القول للشعب الأميركي إنّه لم يكن يعلم أن صدّام عدائي؟ أو عدواني؟ أو لم يعمل على الأسلحة البيولوجية، أو لم يدعم المجموعات الإرهابية؟ هل سيتمكّن الرئيس بوش من إيجاد عذر لنفسه بالادّعاء أنّه ظنّ أنّ صدّام تم احتواؤه «في صندوق»، أو لم يكن لديه القدرة على إيذائنا بهذه الطريقة؟ هل كان بإمكان الرئيس القول إنّه لم يكن ثمّة حاجة للقلق بشأن صدّام، لأنّه تبيّن أنّ المسؤولين العراقيين لم يتآمروا في هجمات 11/ 9؟ لم يكن الرئيس، بأمانة، قادراً على قول أي من هذه الأشياء.

كنا نعلم أنّ علماء صدّام في السلاح يقومون ببحوث مختصّة بالجدري والطاعون، وغيرهما من العوامل البيولوجية. وكنّا على علم بأنّه استخدم غازات الأعصاب والخردل وغيرها ضدّ المدنيّين. كنا نعلم أن ليس لديه تردّد في العمل مع الإرهابيّين - الذين آواهم ومولهم ودربهم، وشجّع الزعماء والعاملين من مجموعات إرهابية على مرّ السنين، وقرظ علناً نجاح 11/ 9. وكنّا نعلم أنّ صدّام لم يكن «محتوى» لدرجة أنّه لم تكن لديه الموارد اللازمة لإيذائنا. وكنّا نعلم أنّه خطر بصرف النظر عن روابطه مع القاعدة.

هذه المعرفة لم تكن سريّة. ولم تكن متوافرة من مصادر استخبارية فقط. كلّ شخص كان يقرأ الصحف أو يستمع إلى أخبار التلفاز أو يقرأ كتب التاريخ كانت لديه جميع الوقائع الأساسية.

في اجتماع صغير في مكتبه في 29 سبتمبر/ أيلول سنة 2001 طلب رامزفيلد من الجنرال مايرز (قبل يومين فقط من أن أصبح رئيس الأركان المشتركة) أن يبدأ في إعداد خيارات عسكرية للعراق. حدّد الوزير هدفين الأول يتعلّق بأسلحة الدمار الشامل: طلب رامزفيلد خطة من CENTCOM لإيجاد الأسلحة ونقلها وتدميرها، وإيجاد الأشخاص الذين أداروا برامج أسلحة الدمار الشامل. والثاني تغيير النظام - ولهذه المهمة طلب رامزفيلد خيارات تشمل خياراً واحداً من بينها يستلزم شهراً أو شهرين فقط و250,000 جندي، ليس جميعهم، بالضرورة، من الولايات المتحدة الأميركية.

«عملية الحرية الثابتة» سوف تبدأ في أفغانستان في 7 أكتوبر/ تشرين الأول،

والقواد المقاتلون بدأوا يعطون آراءهم للعمل في الحرب الأوسع على الإرهاب. ولكن رامزفيلد كان يجابَه أيضاً بإمكانية أن يقوم صدّام بإثارة نزاع عن طريق إسقاط طائرة في منطقة حظر الطيران، أو غزو المنطقة المستقلة في شمال العراق، أو الهجوم علينا بأيّة طريقة أخرى. في الوقت نفسه بدأت أغلفة تحتوي على مادة الجمرة (انتراكس) تصل بالبريد العادي إلى بناية مكاتب مجلس الشيوخ الأميركي وإلى مكاتب الصحافيّين، بمن فيهم توم بروكاد من شركة الـ «NBC» للأخبار في نيويورك. أُرسل مسحوق الجمرة على الفور للتحليل في محاولة لتحديد من صنعه - وبين المشتبه فيهم كان العراق، إذ إنّه من المعلوم أن مفتشي أونسكوم أكّدوا أنّ التقنيّين العراقيّين عملوا على الأنتراكس.

كان رامزفيلد يريد من حكومتنا أن تقوم، على قدر المستطاع، بضبط معاملاتنا مع العراق، وليس أن تقوم بردة فعل على أعمال صدام فقط. ولتحقيق ذلك طلب مني أن أقيم الأعمال التي يمكن فعلها لتحييد تهديد أسلحة الدمار الشامل العراقية أو تهديد الإرهاب أو الإثنين معاً.

كتبت ورقة (بالاستناد إلى تصرفنا العادي) تبيّن وجهة نظر قيادة سياسة وزارة الدفاع، على العموم. أخذت من أفكار رامزفيلد الخاصة بالإضافة إلى ما قدّمه وولفويتز والموظّفون التابعون لي - بالأخصّ بيتر رودمان ونائبه بيتر فلوري ووليم لوتي وابرام شولسكي. واجتمعنا مراراً مع الجنرال بيتر بايس وأعضاء من الأركان المشتركة لنعمل على هذه المشكلة. نزعت هذه الاجتماعات المدنية - العسكرية إلى خلط المفاهيم مع الاقتراحات الفعلية والعملانية، وكانت دائماً غير رسمية ومفيدة، تحتوي على الكثير من الأسئلة والآراء إذ كان النقاش فيها يجري دون الالتفات إلى الرتب.

الورقة التي سلّمت إلى رامزفيلد في 8 نوفمبر/تشرين الثاني، قدمت خططاً لعمليّات «أقل من الحرب» يمكن للولايات المتحدة أن تعتمدها للضغط على صدّام وزيادة تأثيرنا عليه. كان أحد المشاريع يقضي باستخدام مجموعات المعارضة لتطوير الاتصالات داخل العراق. وأملنا أنه في حال حصول عمليّات للجيش الأميركي، لن تضطرّ قواتنا إلى انتظار إقامة الروابط على الأرض، كما اضطررنا أن نفعل في أفغانستان. خطط أخرى شملت تدعيم حياد شمال العراق وخلق منطقة «عدم مرور» في الجنوب للقوّات العراقية - وأيضاً تشجيع العراقيّين على اللّجوء إلى الشمال أو الجنوب لكي يعملوا على تغيير النظام واستخدام قانون تحرير العراق لمساعدة المؤتمر الوطني

العراقي الـ «INC» كي يعمل كمنظّمة مظلة للمجموعات العراقية الديموقراطية المعارضة.

اقترحت في هذه الورقة أن نفترض أنّ النظام العراقي قد اخترق الـ «INC» - وهو تكهّن معقول بالنظر إلى نطاق شمول الاستخبارات العراقية وفشل محاولات الانقلاب الماضية. وأوصيت بأن تذهب المساعدات الأميركية إلى نشاطات دعائية في داخل العراق ومساعدات إنسانية لن تكون عرضة للضرر الكبير إذا اكتشفها عملاء صدّام.

لاحقاً، في نوفمبر/تشرين الثاني 2001 - عندما كانت قوّات تحالف الشمال، بمساعدة أميركية، تستولي على أهم مدن أفغانستان، الواحدة تلو الأخرى - عمل رامزفيلد على وضع خطّة حربية حديثة للعراق. لم يعكس ذلك قراراً منه أو من الرئيس لغزو صدام. فالقوّاد يطوّرون روتينياً خططاً حربية لدعم صنع السيّاسات عندما لا يكون هناك نيّة في شنّ حرب. أدرك الرئيس بوش أنّه بحاجة إلى تطوير سياسة للعراق. وكجزء من مراجعة شاملة لسياسة الولايات المتحدة نحو المنظّمات الإرهابية وداعميها، من المهم أن يلمّ بخياراته العسكرية.

بعد أسبوعين تقريباً، أعدّ رامزفيلد إرشاداً استراتيجياً للجنرال فرانكس من أجل خطّة حربية جديدة للعراق. في سلسلة من الاجتماعات عملنا، وولفويتز، مايرز، بايس وأنا، على وضع قائمة من الأفكار لرامزفيلد كي يستخدمها عندما يجتمع مع فرانكس في 27 نوفمبر/تشرين الثاني لمناقشة الخطّة الحربية للعراق.

أراد رامزفيلد أن تقدم الخطة مجموعة من الخيارات للرئيس ليقوم بدراستها، وليس خياراً من اثنين، بين الإحجام عن عمل أيّ شيء أو شنّ هجوم ساحق من قبل الولايات المتحدة. ولذلك قرّر أن يدرس المشكلة في «جزئيّاتها» - مرامٍ أو أهداف أو نقاط ضغط. أراد اقتراح سبل لمعالجة كل من هذه الجزئيات التي ستخدم المصالح الأوسع للولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب.

في الحرب الأوسع، قال رامزفيلد، أهم خطر استراتيجي هو أن يتمكّن فريق متطرّف من حيازة سلاح بيولوجي أو نووي. سجل صدّام في أسلحة الدمار الشامل والإرهاب جعلنا نقلق من أن يكون المزود هو العراق. لذا استخلص أنّ حملة العراق يجب أن «تركّز على أسلحة الدمار الشامل». يجب أن تعمل ما هو ممكن لتمنع العراق من تسليم أسلحة دمار شامل إلى الإرهابيّين لاستعمالها ضدّ الولايات المتحدة. أراد

الوزير أن يقدم إلى الرئيس خيارات تكون أقل من تغيير نظام وبإمكانها، مع ذلك، أن تقلّل إلى حدّ ما من أخطار أسلحة الدمار الشامل - مثلاً، مهاجمة مواقع أسلحة الدمار الشامل ومواقع الصواريخ والاستيلاء على موجودات صدّام الاقتصادية. هذه الخيارات ربّما تخلق زخماً لتغيير النظام إمّا بواسطة العراقيّين وإمّا بواسطة القوّات الأميركية وقوّات التحالف دون أن يقوم الرئيس بالتعهّد بالإطاحة بصدّام.

مع وجود وقت قليل لكتابة آرائنا إلى رامزفيلد كي يستعملها مع الجنرال فرانكس، أعطيت الوزير لائحة من الملاحظات تعكس محادثات سابقة داخل فريقه. دوّنت بعض «الجزئيّات» المتعلّقة بأسلحة الدمار الشامل والصواريخ والمناطق المنتجة للنفط ووحدات الحرس الجمهوري. أدخل رامزفيلد بعض الخيارات الإضافية والأهداف:

- تغيير النظام.
- قوّات أميركية خاصة على الأرض في الشمال - تنسيق مع الأكراد.
- توفير الحماية للحكومة المؤقتة.
- الاستيلاء على الصحراء الغربية.
- نشر قوّات بريّة.
- عزل بغداد.

عكست زيادات رامزفيلد هذه المدى الواسع للآراء التي كان يدرسها: من تبنّي «حكومة مؤقتة» إلى تطوير اتحاد مستقلّ للشمال والجنوب سيجعل بغداد معزولة - مقطوعة عن سائر أنحاء البلاد بوسائل عسكرية وغير عسكرية.

شملت إحدى ملاحظاتي لرامزفيلد العبارة: «المفاجأة، السرعة، الصدمة والمجازفة». كتب رامزفيلد «زخم نحو تغيير النظام». اقترح رامزفيلد: «مباشرة العمل العسكري قبل وضع القوّات التي ستكون مطلوبة، في أسوء الأحوال، في مواقعها». كان أحد الهموم أنّ صدّام ربما أمر بهجوم إرهابي في الولايات المتحدة بواسطة خلايا أنشأها في وقت سابق داخل الولايات المتحدة، أو بواسطة مجموعات تابعة أخرى. ولهذا السبب أراد رامزفيلد من فرانكس أن يستنبط طرقاً لحرمان القيادة العراقية، في أقرب وقت ممكن، من أيّ سبيل للاتصال بالعالم الخارجي. وبالرّغم من أنّ الوزير توقّع تعاوناً من الدول الشريكة، قال إنّه يجب أن نخطّط مضطرين إلى القيام بذلك دون دعم كبير من جهتهم.

وكتذكير بأهدافنا الإستراتيجية في العراق - أبعد من الإطاحة عسكرياً بالنظام - ألححت أن نخطّط في وقت مبكر لإعادة بناء العراق سياسياً: «بخلاف الحال في أفغانستان، من المهم أن يكون لدينا أفكار سابقة عمن سيحكم في ما بعد». تدلّ حواشي رامزفيلد أنّه كان في ذلك الوقت يفكّر في حكومة مؤقتة عراقية ومتطلّباتها الأمنيّة.

أراد رامزفيلد من فرانكس أن يهيّئ خطة أولية - مفهوماً استقرابياً، ليس تخطيطاً كاملاً بمستوى التنفيذ - ويعود ليناقشها معه. وخطَّ الوزير بعض النقاط الإضافية: سجل خطر أن يقوم صدام، ربّما، بحركة فجائية لسحق الأكراد. كان يودّ أن يتحدّث مع فرانكس حول إدارة التحالف العسكري. وكان لديه أسئلة حول كيف يمكن أن تقدّم وزارة الدفاع دعماً - لوجيستياً أو استخبارياً، مثلاً - إلى مفتشي أسلحة الدمار الشامل. وكتب أيضاً أنّ الحكومة الأميركية بحاجة إلى صوغ «سياسة إعلانية» - بيان سياسي نستطيع إيصاله بصورة علنية أو سريّة إلى صدّام وغيره من المدنيّين العراقيّين أو المسؤولين العسكريّين المعنيّين، مصمّم لتخفيض خطر أن يستعمل صدّام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ضدّنا.

ادّعى بعض المعلّقين أنّ الرئيس بوش كان يميل بشدّة إلى خلع صدّام حسين، قبل 9/11 أو بعده مباشرة. لم يكن لدي مثل هذا الانطباع. صرف أعضاء مجلس الأمن القومي وغيرهم من المسؤولين الكبار ساعات طويلة لتقييم ومناقشة خيارات للتعامل مع العراق. كنا متفاهمين على أنّ الرئيس بوش يريد أن يبتدع مستشاروه كل الطرق اللائقة لحلّ مشاكلنا مع العراق بطرق لا تصل إلى الحرب. على مستوى النوّاب، تصارعنا لشهور فيما إذا كان تغيير النظام في العراق هدفاً ضرورياً لسياسة الولايات المتحدة - وفي هذه الحال، فيما إذا كان إنجازه ممكناً دون حرب.

إنّ الشروحات العامّة في كيف أقرّت إدارة بوش العمل العسكري ضد العراق تبعت، بوجه عام، واحداً من الخيوط الروائية المختلفة.

أحد خيوط المناقشة هو «أنّهم» أدخلوا الولايات المتحدة في الحرب عن طريق الكذب. في بعض الأحيان كانت هذه الـ «هم» تشمل الرئيس. وفي أحيان أخرى كانت تشير فقط إلى المسؤولين في المستويات الدنيا، بمن فيهم أنا، الذين اتهموا بأنهم أساءوا تصوير برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل أو دعم الإرهاب، عن عمد،

لحمل الرئيس ومجلس الأمن القومي على شنّ الحرب على صدّام. وفي بعض الأحيان أكّد المنتقدون أنّ بوش كذب على الجمهور وأنّه كُذب عليه من قبل مرؤوسيه، بالرّغم من أنّ هذين الافتراضين يناقض أحدهما الآخر.

إنّ التأكيد بأنّ مسؤولين كذبوا بشأن الأساس المنطقي للحرب غير صحيح. من ضمن الآلاف العديدة من التعليقات الرسمية على هذه القضية كان هناك بعض الصيغ القذرة وبعض العبارات غير الموفّقة وبعض الأخطاء الكاملة. واقتبس مسؤولون بعض التقارير الاستخبارية حول أسلحة العراق للدمار الشامل ثبت فيما بعد أنّ بها عيوباً وأخطاء. غير أنّ البيانات غير الصحيحة والأغلاط الأخرى ليست كذباً. وكما توضح البيانات المقتبسة في كلّ أجزاء هذا الكتاب، كان المسؤولون الأميركيّون يعتقدون أنّ لدى العراق مخزوناً من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية - إذ إنّ الأصوات الجمهورية والديموقراطية في الحكومة كانت متفقة على ذلك بشكل عام منذ أواسط التسعينات.

شرحٌ آخر - دون التشكيك في نزاهة أحد - يقول بأنّ الأساس المنطقي للحرب كان مرتكزاً على استخبارات بشأن أسلحة الدمار الشامل التي تبيّن لاحقاً أنّها خاطئة. وبالرّغم من أنّ الاستخبارات غير الدقيقة كانت بالفعل عنصراً من التفكير الحكومي، فإنّ التفكير الذي حمل الإدارة على الإطاحة بصدام كان له قاعدة أوسع من مجرّد استخبارات سيئة حول أسلحة الدمار الشامل.

وهذا يوصلنا إلى الشرح الثالث بشأن لماذا شننّا الحرب على صدّام. كان لدى الرئيس أساس منطقي نزيه ومُسبَّب بشكل جيّد، لا يمكن أن يقوضه غياب مخزون من أسلحة الدمار الشامل في العراق. كنت أعتقد أنّ هذه هي المسألة.

عندما بدأت سنة 2002، أوضح الرئيس بوش أنّ على إدارته أن تركّز على منع هجوم إرهابيّ كبير آخر. في البنتاغون كنا نتساءل إذا كنّا نقوم بكلّ ما نستطيع لإبقاء أعدائنا في حالة دفاع، ونمزّق شبكاتهم، ونضغط على الدول الداعمة للإرهاب كي تغيّر سياساتها، ونمنع (إذا قدرنا) الإرهابيّين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

لسنين عديدة، ظل المتطرّفون الإسلاميّون يقتلون أناساً عاديّين كسبيل لبلوغ الطوبى الثيوقراطية. كانوا يعملون من ضمن حركة عالمية واسعة وأنشأوا شبكة لها نقاط التقاء في أكثر القارّات. ألحّ رامزفيلد على الحكومة أن تأخذ كلمة «عالمية» في عبارة «حرب عالمية على الإرهاب» بجدّية. وبالرّغم من أنّه ما زال هناك عمل كثير يجب

القيام به في أفغانستان، فقد دفع نحو استراتيجية شاملة مصمّمة لمجابهة التهديدات ليس من أفغانستان فقط. كانت مسؤوليتنا أن نلاحق إرهابيّي القاعدة في العالم - بالإضافة إلى إرهابييّ الجماعات الأخرى الهامّة. وعلينا أن نستنبط استراتيجيّات لمعالجة كل بلد له أهميّة في الشبكات الإرهابية وبخاصة تلك الدول التي لديها طموحات لحيازة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية.

قال بوش مراراً إنّ الولايات المتحدة سوف تتابع الحرب الشاملة على الإرهاب «بجميع أدوات القوّة الوطنية»، بما فيها الديبلوماسية والاستخبارية والمالية وسبل تطبيق القانون وليس مجرّد القوى العسكرية. قام المسؤولون بالتفكير بأفضل تركيبة من السبل تناسب كلّ قسم من شبكة العدو. تزعمنا، بايس وأنا، جهداً في البنتاغون لتحليل أيّة دول داعمة للإرهاب ربّما تُعالج بالديبلوماسية أو بطرق أخرى غير عسكرية، وتلك التي ربّما أجبرت الرئيس على استعمال طرق عسكرية، وإن لم تكن بالضرورة شنّ الحرب.

في النهاية، استخلص الرئيس بوش أنّ عليه إزاحة نظام صدّام من السلطة بواسطة الحرب. برأيي، كانت لحظة قراره في ديسمبر/ كانون الأول، 2002 عندما قدم النظام العراقي بيانه غير المرضي عن أسلحته للدمار الشامل إلى الأمم المتحدة. من تلك النقطة فصاعداً، تراءى لي بوضوح أنّه لن يكون لصدّام سبيل لمنع الحرب إلّا إذا أقرّ بحتميّة الهزيمة وتخلّى عن السلطة.

من المفيد أن نكرّر أنّ الولايات المتحدة كانت ما تزال مشتبكة بنزاع مع العراق يرجع تاريخه إلى عقد من الزمن. وصدام لم يتخلَّ يوماً عن «مطالبته» بالكويت ولم يتكيّف مع شروط وقف إطلاق النار سنة 1991، التي كان ينتهكها كلما وجد إلى ذلك سبيلاً. عمل بانتظام على تفكيك إجراءات مجلس الأمن الاحتوائية. فبعد أن أنهى التفتيش على الأسلحة كان يعمل الآن على خط إفشال عقوبات الأمم المتحدة الاقتصادية بمساعدة من فرنسا وروسيا وغيرهما من الأصدقاء. بحلول سنة 2002 كان القسم الأكبر من العالم قد سئم من إبقاء العراق تحت العقوبات، والتقييدات الاقتصادية (بما فيها اتفاقية الغذاء مقابل النفط) كانت تلقي بثقلها على بلدان عديدة - ليس على العراق فقط بل على زبائنه المحتملين، الذين يزودونه أيضاً.

حتّى إزالة هذه العقوبات الضعيفة ستكون إشارة نصر للعراق. كانت ستقوي صدّام سياسياً بينما هو يزيد موارده لاستعمالها في زيادة قدرات العراق العسكرية، بما فيها

أسلحة الدمار الشامل. (بعد سقوط صدّام وجد «فريق دراسة العراق» أنّه كان ينوي إحياء جهوده لإنتاج أسلحة نووية وبيولوجية وكيماوية، والصواريخ ذات المدى البعيد، بعد إزالة العقوبات - وبذل جهداً كبيراً للحفاظ على قدرات العراق ليقوم بهذه المهمة).

في ذلك الحين كان على الولايات المتحدة وبريطانيا أن تقرّرا ما إذا كان حكيماً أن تواصلا تطبيق نظام مناطق حظر الطيران، والعراق يطلق النار على طائرات الاستطلاع كل يوم تقريباً. إنهاء هذا الطيران سيشجّع صدام، في الوقت الذي يقوم فيه بإخافة الأكراد، والشيعة في جنوب العراق، والكويتيّين. ومع ذلك، إذا استمرّ الطيران، ستكون مسألة وقت فقط قبل أن يتورّط العراق، مرّة جديدة، بمناوشة عنيفة مع الولايات المتحدة. وإذا لم تؤدِّ الدوريات إلى نزاع، فإنّ عدواناً جديداً - ضد الكويت أو أيّ هدف آخر - من المحتمل أن يتسبّب به. وهذا سيعطي صدّام فرصة ليهول على الولايات المتحدة ويؤذيها - ربّما بالتعاون مع الإرهابيّين أو ربّما بالتلويح أو استعمال أو نقل أسلحة بيولوجية أو غيرها من الأسلحة الكارثية.

قرّر بوش، في النهاية، أن ليس من المقبول أن نُجتذب للدخول في حرب جديدة مع صدّام وفق شروطه هو. وبعد أن فكّر ملياً في مواقع الضعف الأميركية بالمقارنة مع سجل صدّام العدواني، قرّر أنّه سيكون من الخطر جداً أن نترك صدّام يختار الوقت والمكان لحربه المقبلة معنا.

إنّ تقرير الطرق الآيلة إلى الحفاظ على أمن الولايات المتحدة مسؤولية كبيرة. أخذ الرئيس بوش على عاتقه هذه المهمّة مع إحساس بالخطر ضاعفته أحداث 11/ 9 الكارثية. درس الأساليب التي جربتها الولايات المتحدة وغيرها لمجابهة التهديد العراقي طوال العقد الماضي: احتجاجات ديبلوماسية، قرارات مجلس الأمن، معاينات الأسلحة، عقوبات اقتصادية، مناطق حظر الطيران، مناطق حظر المرور، وضربات عسكرية محدودة. لقد حاولنا جميع الوسائل المعقولة إلّا الحرب. والحرب ستكون محفوفة بالخطر، لا يمكن لأحد أن يعرف مسبقاً أمد وكلفة مثل هذا النزاع. إلّا أنّ ترك صدّام في السلطة خطر جداً كذلك. اختلف الناس العاقلون، ويختلفون الآن، عمّا إذا كانت الحرب هي الخيار الصحيح.

كان القلق بشأن إرهاب الأسلحة البيولوجية جزءاً من الأساس المنطقي للإطاحة

بصدّام. بعد أن أصبح جلياً أنّنا جرّبنا جميع الوسائل الأخرى لتجريده من السلاح. ولكن ألم يُقوض هذا الأساس المنطقي «فريق الدرس العراقي» عندما أخفق في إيجاد المخزون المتوقع لأسلحة الدمار الشامل في العراق؟ كلا - لأنّه كما سنرى لاحقاً، إنّ الأساس المنطقي للإدارة لم يتوقف على القلق حول أسلحة الدمار الشامل فقط، وأقل من ذلك بكثير على ما إذا كان لدى صدّام مخزون من أسلحة الدمار الشامل جاهزاً للاستعمال. ومع ذلك اعتقد أنّاس كثيرون في ذلك الحين واليوم، أنّها كانت تدور حول وجود مخزون - وأصبح هذا مشكلة كارثية لمصداقية إدارة بوش.

التقارير التي كانت لدينا من مسؤولي الاستخبارات الأميركية بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية كانت، في الأساس، تعطي الصورة نفسها التي قدّمها هؤلاء المسؤولون إلى إدارة كلينتون. أعلنت الـ«CIA» أنّ لدى صدّام مخزوناً من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. المخزون المصنَّف من قبل مفتشي الأمم المتحدة على السلاح في سنة 1999 لم يُعرف عنه أيّ شيء، ولذلك كان من المفروض وجوده في مكان ما. ذكر التقرير الأخير لمفتّشي الأمم المتحدة، بين نقاط أخرى كثيرة مقلقة، أنّ «الدراسات الفيروسيّة» للعراق ركّزت على جدري الجمل - بديل الجدري - وأنّ الأساس المنطقي لهذا العمل لم يُعطَ.

وأفادت الـ«CIA» أيضاً لصانعي السياسة أنّ صدّام يستطيع أن ينتج سلاحاً نووياً في غضون «عدّة أشهر إلى سنة» إذا تمكّن من الحصول على البلوتونيوم الضروريّ أو اليورانيوم المخصب من خارج العراق، بدل محاولته إنتاج المواد المنشطرة محلياً. إمكانية استيراد العراق للمواد المنشطرة لا يمكن إغفالها، بالنظر إلى امتلاك صدّام لمليارات الدولارات من عائدات النفط - ودول أخرى ككوريا الشمالية، لديها مواد انشطارية وبحاجة ماسّة إلى الأموال النقديّة.

ولكن الأساس المنطقي للحرب لم يكن يتوقّف فعلياً على تقييمات الـ«CIA» أو «أونسكوم» لمخزون العراق من أسلحة الدمار الشامل. كان الخطر في أن يقوم صدّام، في يوم من الأيام، بتزويد الإرهابيّين بأسلحة الدمار الشامل - أسلحة بيولوجية، مثلاً. ولم يكن قلقنا، ببساطة، في أن يفعل ذلك من مخزون لديه، لأنّنا كنا نعلم أنّ العراق قادر على إنتاج أسلحة بيولوجية في غضون أسابيع في المنشآت ذات الاستعمال المزدوج التي كان يحتفظ بها لهذا الغرض. لم يكن موظّفو الإدارة يستسيغون محززة

فيما إذا كان إنتاج أسلحة الدمار الشامل أو نقله إلى الإرهابيّين سيتمّ «على الفور». كنّا نعلم أنّ استخباراتنا لا يُعول عليها ولم تكن دقيقة أو في الوقت المناسب لنتّكل عليها لرؤية هذه الأعمال قبل وقوعها - ولا حتّى على الفور بعد وقوعها.

والآن، في 2008، ندرك أنّ الـ«CIA» أخطأت عندما قالت إنّنا سنجد مخزونات ضخمة من الأسلحة البيولوجية في العراق. لذلك فالسؤال هو: كيف كان الرئيس بوش وغيره في الإدارة سيغيرون تفكيرهم لو اعتقدوا أنّه لم يكن هناك مخزون؟ التاريخ ليس اختباراً مضبوطاً، يمكننا فقط أن نتكهّن ما الذي كان تغيّر لو أنّ حكومة الولايات المتحدة علمت في حينه ما نعلمه اليوم حول برنامج الأسلحة العراقي.

تخيّل، للحظة، أنّ عملاء الـ«CIA» أفادوا أنّ صدّام دمر مخزونه من أسلحة الدمار الشامل. في هذه الحال سيكون السؤال: بأيّة سهولة وسرعة يستطيع أن ينتج كميات وافرة من أسلحة كيماوية وبيولوجية؟ الجواب الدقيق أنّ صدّام احتفظ بالموظّفين والمنشآت اللازمة لهذا الغرض - وبالنيّة لإحياء هذا البرنامج. يمكن للإنتاج أن يبدأ في غضون بضعة أسابيع بعد اتخاذ قرار المباشرة.

كسائر زملائي في الحكومة صدَّقت تقويم الـ«CIA» بأنّ لدى صدّام مخزونات من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وليس فقط برامج. كانت هذه الاستخبارات تتوافق مع تقويمات من إدارتي جورج أيتش دبليو بوش وبيل كلينتون، ومن منظمات استخبارية أجنبية ومفتشي الأمم المتحدة. ولكنني كنت أعلم أنّ وجود برامج لأسلحة الدمار الشامل مهمّ أكثر بكثير من مسألة المخزونات.

أوّل ما عملت على قضايا الأسلحة الكيماوية والبيولوجية كان خلال إدارة ريغان، وفي مسار العمل تعلّمت أنّ البلد الذي يميل إلى استعمال أسلحة كهذه يمكن أن يكون لديه قدرات أسلحة كيماوية وبيولوجية حاضرة دون أن يحتفظ بمخزون. فبلدان - مثل العراق - لديها معامل أسمدة ومبيدات زراعيّة، باستطاعتها أن تنتج غاز الأعصاب أو غيره من الأسلحة الكيماوية بسهولة، إذا أرادت ذلك. وبالنظر إلى ما قاله مفتّشو الأمم المتحدة علناً حتّى سنة 1999 عن أعمال العراق بالنسبة إلى الأسلحة البيولوجية، لم نكن بحاجة إلى استخبارات سريّة لندرك أنّ العراق يستطيع إنتاج مخزون صغير ولكن كاف عسكرياً من هذه الأسلحة في مختبراته الطبيّة والصيدلانية - بسرعة وفي أيّ وقت كان.

في 25 يناير/كانون الثاني سنة 1999، أصدرت منظمة معاينة الأسلحة التابعة للأمم المتحدة تحذيراً واضحاً: «يجب الإدراك أنّ لدى العراق قدرة صناعية وقاعدة علمية تمكّنه من إنتاج عوامل بيولوجية حربية بسرعة وبكميّات، إذا قرّرت الحكومة العراقية أن تفعل ذلك». وفي تقرير غير رسمي إلى الكونغرس نشر في أغسطس/آب 2000 قالت الـ«CIA»: «إنّنا نخمن أنّه منذ عُلقت معاينات الأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 1998، كان لبغداد قدرة على إعادة إنتاج أسلحة كيماوية وبيولوجية في غضون أسابيع قليلة أو شهور، ولكن في غياب برنامج معاينات للمراقبة، من الصعب أن نؤكّد ما إذا كان العراق فعل ذلك». وفي تقرير لاحق كتبت الـ«CIA»:

في سنة 1995، أقرّ العراق أنّ لديه برنامج أسلحة بيولوجية هجومية وقدم أول كشف من سلسلة كشوف شاملة ونهائية وكاملة التي كان من المنتظر أن تكشف المدى الكامل لبرنامجه الخاص بالأسلحة البيولوجية. وفق الأونسكوم، هذه الكشوفات غير كاملة وملأى بالأخطاء. ولأنّ المدى الكامل وطبيعة برنامج العراق للأسلحة البيولوجية، لم يحقّق بشأنهما، قدرت أونسكوم أنّ العراق مستمرّ في المحافظة على القاعدة العلمية والبنى الصناعية التي يمكن استخدامها في إنتاج كميات كبيرة من العوامل البيولوجية لصنع الأسلحة بسرعة وفي أيّ وقت، عند الحاجة.

بعد الإطاحة بصدّام أكّد تشارلز دويلفير، الذي أشرف على فريق الدراسات العراقي (أي اس جي) ما كان يعرفه الكثيرون من المسؤولين الأميركيّين بشأن البرامج العراقية قبل الحرب. وقد ذكر تقريره الشامل عن نتائج دراسة (ISG) كيف كان يستطيع صدّام إعادة تكوين صناعة الأسلحة البيولوجية العراقية بسرعة وسهولة.

بين 1991 و1996 كان لدى العراق قدرة متزايدة لإنتاج عامل الأسلحة البيولوجية. من سنة 1996 إلى عملية حرية العراق، كان العراق يحتفظ ببعض المنشآت المزدوجة الإنتاج التي يمكن تحويلها إلى إنتاج العوامل البيولوجية لصنع الأسلحة على نطاق صغير. لم يجد فريق الدراسات العراقي أيّ دليل على أنّ العراق استعمل هذه القدرة لإنتاج أسلحة بيولوجية.

ذكر تقرير دويلفير أمثلة عن المنشآت ذات الإنتاج المزدوج مثل واحدة كانت تحت إدارة «سمارت دراغ أندستيرز» التي تملك «أصولاً ثابتة يمكن تحويلها إلى إنتاج عوامل بيولوجية للأسلحة في غضون 4 إلى 5 أسابيع بعد اتخاذ القرار القاضي بذلك». وذكرت

أنّ صدّام قادر على الإفلات بسرعة من القيود المفروضة على برنامج العراق للأسلحة البيولوجية بعد حرب الخليج: «تستطيع الأصول المنقولة في معمل الدورة أن تؤمّن لبَّ قدرة بديلة في أيّ موقع مناسب في العراق، ربّما في غضون 2 إلى 3 أسابيع بعد اتخاذ القرار القاضي بذلك».

وفق التقرير، وجد فريق الدراسات العراقية أيضاً أنّ مصلحة صدّام الأولية كانت إخراج العراق من براثن العقوبات الاقتصادية - ولأجل إتمام ذلك كان بحاجة إلى أن يظهر أنّه ينفذ متطلّبات الأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح. ولكن ذلك لم يمنع صدّام من محاولة الاحتفاظ باستثماراته في الحرب البيولوجية:

. . . القدرة على إنتاج الأسلحة البيولوجية هي، تقنياً، أسهل أسلحة الدمار الشامل بلوغاً. وبالرّغم من تدمير المعدّات والمنشآت التي كانت تحت مراقبة الأمم المتحدة لسنة 1996، حفظ العراق تقنية الأسلحة البيولوجية عبر العلماء الذين كانوا يعملون في البرنامج السابق. . .

يعتقد فريق دراسات العراق أنّه في سنتي 1991 و1992 بدا أنّ العراق دمّر مخزونه غير المعلن من أسلحة الدمار الشامل وربّما دمّر أيضاً القسم الأكبر من مخزون العوامل البيولوجية لصنع الأسلحة. غير أنّ «ISG» تفتقر إلى الدليل لكي تؤكّد الإتلاف الكلّي. احتفظ العراق بقليل من مخزون بذور تتعلّق بالأسلحة البيولوجية حتّى تمَّ اكتشافها بعد عملية حرية العراق «OIF».

أوقف تدمير بنى الأسلحة البيولوجية في أواسط التسعينات نشاط العراق في حقل الأسلحة البيولوجية، باستثناء جهوده للحفاظ على المعرفة العلمية، أثمن مقتنيات النظام. إنّ الأسلحة البيولوجية هي في الدرجة الأولى نتاج الأدمغة العلمية المدرّبة المبدعة. المختبرات العلمية الكبيرة والمنشآت الصناعية الواسعة ليست ضرورية. حفنة متفانية وذكية من العلماء، مدعومة بعدد من التقنيّين البارعين وذوي الخبرة، يعملون بتجهيزات ومواد وحيوانات بسيطة إنّما فعّالة، وفي جوّ آمن، يستطيعون إنجاز أكثرية ما هو مطلوب لتأسيس برنامج أسلحة بيولوجية.

بعد الحرب، لم يتمكّن فريق دراسات العراق من العثور على الدليل لدعم اثنين من أهم تقييمات مجتمع الاستخبارات السابق للحرب: إنّ العراق كان يحتفظ بمخزونات كبيرة من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وإنّ برنامج العراق النووي كان

ناشطاً وليس متوقفاً. في المحصلة، ثبّت فريق دراسات العراق نية وقدرة صدّام على إنتاج أسلحة بيولوجية وكيماوية. إلّا أنّ المخزونات نفسها لم يمكن لها اثر.

في مراجعتها لإخفاقات هذه الاستخبارات السابقة للحرب، انتقدت لجنة سيلبرمان - روب الـ«CIA» والمجتمع الاستخباري بوجه عام، على أخطائها المخادعة. إنّ هذه الإخفاقات تثير السؤال ما إذا كان مسؤولو السياسة شكّكوا بما فيه الكفاية في هذه الاستخبارات - فيما إذا تحدّينا الـ«CIA» بقوّة كافية - وإذا كان الجواب لا، فلماذا لا. خلفت الأغلاط مشكلة مصداقية كبيرة للولايات المتحدة، لأنّ موظّفي الإدارة، لأسباب سنبحثها لاحقاً، قرّروا أن يجعلوا من المخزونات - والاستخبارات حول هذه المخزونات - قسماً من الأسباب التي آلت إلى شنّ الحرب.

إنّ قرار إبراز التقييمات المخادعة لل«CIA» بشأن مخزون أسلحة الدمار الشامل العراقية بهذه الطريقة كان أمراً غير موفّق، لأنّ وجود هذا المخزون لم يكن حجر زاوية في أساس منطق خيارنا لشنّ هذه الحرب. ولكن الفروق بين أساس منطق الاستراتيجية الفعليّة للتحرّك ضدّ صدّام والإظهار العلني لم تكن أكاذيب ولا تحريفاً للحقائق. كانت تعكس الأخطاء المرتكبة في عملية انتقاء أفضل طريقة لتقديم هذه التقييمات إلى الأمم المتحدة (التي كنا بحاجة إلى دعمها في تصديق قرارات العمل ضدّ صدّام) وإلى الشعب الأميركي. وبتقديمها الحجّة للحرب بطريقة ضعيفة لم تؤذِ الإدارة مصداقيّتها فحسب بل عرضت للخطر نجاح الجهد الحربي نفسه.

كان الخطر المرتكب من قبل الإدارة أكثر من مجرّد مشكلة علاقات عامة. عندما يقرّر الزعماء أنّ الحرب ضرورية، فإنّ إذاعة الأسباب - مع إظهار «احترام لائق لآراء الإنسانية»، كما قال توماس جيفرسن، هي عنصر هام في الإستراتيجية وحسن السياسة. كانت البيانات، العامة للإدارة المرتكز الذي على أساسه ساند الشعب الأميركي وممثّلوه في الكونغرس الحرب. وهذه العيوب في التقديم تؤثّر دون شك في استعداد الجماهير في المثابرة على دعم الحرب، في وقت يكون فيه الصبر مطلوباً والثقة بالنصر مهتزّة.

خلاف في واشنطن

بعد 11/ 9، قمنا، الجنرال بايس وأنا، بتحليل للشبكة الإرهابية العالمية، قامت لجنة الحملة للتخطيط التي نتقاسم رئاستها - الكابكوم - بدراسة تنظيمات في الشبكة، بما فيها القاعدة، وغيرها من الجهاديّين والإرهابيّين غير المسلمين. تطرّقنا إلى الدور الذي تلعبه الدول التي تقدّم لهم ملاذاً آمناً وأموالاً واستخبارات وتدريباً وأسلحة. اهتممنا بشكل خاص بشأن إمكانية أن يتمكّن الإرهابيّون من الحصول على أسلحة بيولوجية أو نووية من هذه الدول.

كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى طريقة للتعامل مع كلّ من هذه الدول، خاصةً تلك التي لديها طموح لاقتناء أسلحة الدمار الشامل. طوّرنا، الجنرال بايس وأنا، شبكة تنظيم الدول ذات المشاكل في جدول للأعمال الممكنة تجاهها، تراوح بين إجراءات ديبلوماسية عبر ضغوط اقتصادية من الولايات المتحدة، إلى عقوبات دولية - إلى حصار أو ضربات محدودة أو تغيير نظام بالقوّة العسكرية. تلخص الشبكة ما هو مع أو ضد كل عمل لكل دولة ذات مشكلة، ذاكرةً أين يمكن للإقناع أن يكون فاعلاً وأين يكون الإكراه ضرورياً.

لم تكن الشبكة خطّة، ولكنّها ساعدت على تنظيم أفكارنا في كيف يمكن أن نجبر تلك الدول على إنهاء دعمها للإرهاب والتخلّي عن سعيها لاقتناء أسلحة الدمار الشامل. اقتبس محلّلونا من دائرة السياسة والأركان المشتركة من الاستخبارات وغيرها من المعلومات لتقييم خطورة التهديدات في كلّ من هذه الحالات. درسنا طبيعة كلّ نظام، تاريخه ونقاط ضعفه. ناقشنا أهميّة وإلحاح وصعوبة عمليات عسكرية أميركية ممكنة. وراجعنا السبل غير العسكرية المتاحة لكلّ حالة من الحالات.

لبعض هذه الدول، قرّرنا أنّ الديبلوماسية يمكن أن تكفي. مثلاً ليبيا وسوريا قلّصتا

دعمهما للإرهاب استجابةً للضغوط الدولية في الماضي. بعض الأنظمة الأخرى بدت أكثر صعوبة. كان اعتقادنا أنّ أصعب ثلاث حالات ستكون العراق وإيران وكوريا الشمالية. كنّا نهدف من تقييمنا إلى مساعدة رامزفيلد في مراجعته للحالات الطارئة والخيارات السياسيّة. ومع أنّنا لم نشارك في أعمال خارج وزارة الدفاع، فقد كان غيرنا في أنحاء الحكومة يقومون بتحاليل مشابهة ويصلون إلى النتائج نفسها.

في خطابه عن حالة الاتحاد في 29 يناير/كانون الثاني 2002، استخدم الرئيس بوش عبارة «محور الشرّ» ليصف العراق وإيران وكوريا الشمالية. لا أعلم أيّ مداولات بين الوكالات أقرّت تسمية هذه الدول بهذه الطريقة، ولكنّها كانت صيغة تدلّ على التطوّرات القادمة.

في خطابه عن حالة الاتحاد شرح الرئيس بوش:

بعض هذه الأنظمة كانت هادئة جداً منذ الحادي عشر من سبتمبر. ولكنّنا نعرف طبيعتها الحقيقيّة. كوريا الشمالية نظام يتسلّح بالصواريخ وأسلحة الدمار الشامل، بينما يجوّع مواطنيه.

إيران تسعى بعدوانية وراء هذه الأسلحة وتصدّر الإرهاب، بينما قلّة من الأشخاص غير المنتخبين تعبّر عن آمال الشعب الإيراني بالحريّة.

العراق لا يزال يتباهى بعدائه نحو أميركا ويدعم الإرهاب. النظام العراقي تآمر لتطوير الجمرة (انتراكس) وغاز الأعصاب والأسلحة النوويّة لمدّة عقد وأكثر. هذا نظام سبق واستعمل الغاز السام لقتل الآلاف من مواطنيه تاركاً جثث الأمّهات رابضة فوق أبنائهنّ الأموات. هذا نظام وافق على المعاينات الدولية - ثمّ رفس المفتّشين خارجاً. هذا نظام لديه ما يخبّئه عن أنظار العالم المتمدّن.

دول كهذه، وحلفاؤها الإرهابيّون، تؤلّف محور شرّ، وتتسلّح لتهديد سلام العالم.

وصف الرئيس بوش هذه الأنظمة بأنّها «خطر مهلك ونام» لأنّها تسعى وراء أسلحة الدمار الشامل «وبإمكانها أن تمرّر هذه الأسلحة إلى الإرهابيّين، موفّرة لهم الوسائل التي تتلاءم مع ضغينتهم». وأعطى إنذاراً إلى العالم بأنّ «أميركا ستعمل ما هو ضروريّ للمحافظة على أمن أمّتنا»، وأعلن:

سنكون محترسين، رغم أنّ الوقت ليس بجانبنا. سوف لن أنتظر الأحداث بينما

الأخطار تتجمّع. لن أقف مكتوف اليدين بينما الهلاك يقترب رويداً رويداً. لن تسمح الولايات المتحدة لأكثر أنظمة العالم خطراً بتهديدنا بأكثر أسلحة العالم تدميراً.

كل واحدة من دول «المحور» استحقت تسميتها، وعلى استراتيجيّتنا أن تحسب حساب كل منها. ولكن هناك اختلافات هامة فيما بينها.

كان للنظام الكوري الشمالي تاريخ من السلوك المدهش والعنيف وغير الإنساني بما فيه سلسلة من الهجمات على الطراز الإرهابي، خطف واغتيال موظّفين كوريّين جنوبيّين في أواسط الثمانينات. لديه جيش من مليون رجل مع كمية من المدفعية التقليديّة، منتشرة في الجبال الجنوبية، كافية لتدمير عاصمة كوريا الجنوبية، سيول. كانت كوريا الشمالية تخلّت عن الأسلحة النووية عندما وقعت معاهدة عدم الانتشار النووي سنة 1985، ولكنّها ما فتئت تطوّر هذه الأسلحة على أيّ حال. سنة 1993، أعلنت كوريا الشمالية نيّتها الانسحاب من تلك المعاهدة، مدّعيةً أنّ برنامجها النووي كان من أجل الطاقة الكهربائية، وليس السلاح.

أراد المسؤولون الأميركيّون أن تظلّ كوريا الشمالية فريقاً في المعاهدة وأن تتوقّف عن انتهاكها - أن تتخلّى عن عملها النووي كلياً. في أكتوبر/تشرين الأول 1994، بعد وقت قصير من وفاة زعيمها كيم إيل سونغ وقعت كوريا الشمالية اتفاقاً مع الولايات المتحدة الأميركية أعطت أو أعادت تأكيد عدد من الوعود الخاصة بعدم التسلّح النووي. في الاتفاق الذي أصبح يعرف باتفاق البنية، وافقت كوريا الشمالية على إنهاء إنتاج المواد الانشطارية مقابل وعد من الولايات المتحدة بإعطاء النظام الكوري الشمالي الجديد - الذي يرأسه كيم يونغ إيل، نجل كيم إيل سونغ - معامل طاقة نووية لا يمكن استعمالها لغايات التسلّح.

ولكن، بالرّغم من اتفاق البنية، اكتشفت الاستخبارات الأميركية أدلّة على انتهاكات متمادية. في أكتوبر/تشرين الأول سنة 2002 أثار موظفون في وزارة الخارجية المسألة مع مسؤولين من كوريا الشمالية الذين قالوا إنّهم بالفعل يقومون بتخصيب اليورانيوم. في يناير/كانون الثاني سنة 2003 انسحبت كوريا الشمالية من معاهدة عدم الانتشار النووي.

مسؤولون في نظام كيم يونغ ايل تحجّجوا بأنّهم صنعوا عدداً من الأسلحة النوويّة. صدق المجتمع الاستخباري الأميركي ادعاءهم وأفاد أنّ لدى كوريا الشمالية أيضاً

مخزوناً كبيراً من الأسلحة الكيماوية. ولعلمها أنّ المعاهدة الأميركية السوفياتية بشأن الصواريخ المضادّة للصواريخ الباليستيّة قد منعت الولايات المتحدة من بناء دفاعات ضد الصواريخ الباليستية العابرة للقارات[1]، وظّفت كوريا الشمالية مبالغ طائلة في تطوير مثل هذه الصواريخ. في مطلع 2002 كانت تعمل على صنع صاروخ عابر للقارات.

في الوقت نفسه كان النظام قد أغرق البلاد في فقر بلغ درجة المجاعة الجماعية. وبما أنّ كيم بحاجة ماسّة إلى المال وحالته هذه تزداد سوءاً باطراد، قلق المسؤولون الأميركيّون أنّه ربما يقوم ببيع مواد انشطارية أو أسلحة نوويّة جاهزة وكاملة. والمشترون المحتملون في السوق لا يشملون فقط إيران والعراق - اللذين بحوزتهما مال كبير - بل القاعدة أيضاً أو غيرها من الجماعات الإرهابية الأخرى المموّلة بشكل جيّد والمستعدة أن تخاطر قليلاً. مثل هذه المبادلة ستكون خطيرة ومثيرة للبائع والمشتري على السّواء، ولكن جميع الأفرقاء المعنيّين كانوا معروفين باتخاذ بعض المخاطرات والمجازفات.

لم تكن إيران متقدّمة في تطوير الأسلحة النوويّة بقدر كوريا الشمالية. محلّلو الاستخبارات الأميركيون قوموا أن إيران لا تملك الآن هذه الأسلحة ولكنها تعمل على إنتاج المواد الانشطارية والصواريخ البعيدة المدى التي يمكنها أن تسدّد الأسلحة النووية إلى أوروبا - وفي آخر الأمر إلى الولايات المتحدة. خاف المسؤولون الأميركيون من

---

(1) قاد الرئيس بوش انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادّة للصواريخ الباليستيّة سنة 2002 لأنّه كان يزمع أن يبني دفاعات من الصواريخ الإستراتيجيّة. خلافاً لأعمال كوريا الشمالية في تحدّي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوويّة، فانسحابنا لم ينتهك معاهدة «IBM» بل إنه بالفعل تطابق مع أحكام الانسحاب من المعاهدة. كمسألة قانونية، لم يكن من الضروريّ للولايات المتحدة أن تنسحب: فمعاهدة «IBM» كانت اتفاقاً دولياً بين فريقين سياسيّين، أي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وفي ديسمبر/كانون الأول 1991 غاب الاتحاد السوفياتي عن الوجود. في أواخر التسعينات قمنا، أنا وزميلي في مكتب المحاماة، جورج ميرون بتحليل قانوني واستنتجنا أن المعاهدة أُلغيت أوتوماتيكياً عندما مات الاتحاد السوفياتي. راجع جورج ميرون، هل بقيت معاهدة «IBM» لسنة 1972 سارية المفعول بعد أن غاب الاتحاد السوفياتي عن الوجود في ديسمبر 1991، وهل أصبحت معاهدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي»، مجلة الجامعة الأميركية للقانون الدولي، عدد 17 رقم 2 (2002) صفحة 189. راجع أيضاً مذكرة ميرون - فايث، أعيد طبعها في جلسات أمام مجلس الشيوخ الأميركي، لجنة العلاقات العامة، كونغرس 106 - 106 - 339 (25 مايو 1999) صفحة 231.

أن تتمكّن إيران من تقصير الوقت بشراء أسلحة نوويّة وصواريخ، أو مكوناتها، من كوريا الشمالية أو أي مصدر خارجي آخر.

يتقيّد النظام الإيراني بإيديولوجيا إسلامية ثورية يغامر باستمرار لنشرها في الخارج - مثلاً حزب الله، المنظمة الإرهابية الشيعيّة التي خلقتها إيران وسلّحتها وموّلتها. من مركزه في جنوب لبنان، بدأ ظهور حزب الله على المسرح العالمي بتفجيره ثكنات البحرية الأميركية في بيروت، لبنان، سنة 1983 الذي قتل 241 جندياً أميركياً. حتى هجمات 11/ 9 كان حزب الله قد تسبّب بقتل عدد من الأميركيّين يربو على أيّ جماعة إرهابية أخرى.

كأحد أكبر مصدري النفط في العالم، كان لدى إيران أموال طائلة، ولكن شعبها يعيش في الفقر. كان زعماء البلاد الدينيون قد حطَّموا اقتصاد إيران منذ أن تسلّموا السلطة خلال ثورة 1978 - 79 التي أطاحت بالشاه. بخلاف الكوريّين الشماليّين كان للإيرانيّين اتصالات مفتوحة مع العالم الخارجي، بما فيها الإنترنت، والكثيرون منهم تحدّثوا ضدّ الفساد الشخصي لرجال الدين الحاكمين. ظهر أن النظام الإيراني غير شعبي وربّما سريع الانكسار: وهو قابل، مع الوقت، أن يزول عبر انتفاضة سياسية أهليّة مستقلّة عن الضغط الأميركي.

وبقدر ما كان نظاما كوريا الشمالية وإيران عدائيّين وخطرين، كان نظام صدّام حسين طرازاً فريداً من نوعه كقاتل جماعي وبادئ حروب عدوانية. وكما أعلن الرئيس بوش في خطابه عن حالة الاتحاد، كان النظام العراقي يشكّل «إمكانية» ضرر للولايات المتحدة. ولكن ما يميّز العراق، في المقام الأول، عن العضوين الآخرين في «محور الشرّ» هو أنّه خلال العشر سنين الماضية استنفدت الولايات المتحدة افتراضياً كل الوسائل ما عدا الحرب لإنهاء الخطر المتمثّل في النظام العراقي. في الشهور القادمة سيعمل الرئيس ما هو ضروري لإلغاء صفة «الافتراضية».

عندما يتعلّق الأمر بكوريا الشمالية وإيران، لم يكن بإمكان الرئيس بوش أن يقول إنّ الولايات المتحدة استنفدت كل الطرق الديبلوماسية والضغوط الاقتصادية وأعمال الأمم المتحدة والعمليات العسكرية أقلّ من الحرب، كمثل الحصار أو الضربات المحدودة. وأيضاً، كان تحالفنا مع كوريا الجنوبية عنصراً مشوّشاً، لأنّ حكومة كوريا الجنوبية لم تكن مستعدّة أن تدعم عملاً عسكرياً ضدّ نظام كيم يونغ ايل. وفي كلا كوريا

الشمالية وإيران كان هناك إمكانيات أن ينهار النظام أو يُقلب من قبل معارضين محليّين دون تدخل من العسكرية الأميركية. لم يبدُ أن هناك إمكانية حقيقيّة لذلك في العراق.

الحرب تطرف، كما كان يفقه بوش. كانت سياسته أن يجرّب كل السبل المعقولة غير الحرب في تعامله مع كوريا الشمالية وإيران. ولكن عندما يفكر في العراق، كان يرى أنّ مثل هذه الأساليب قد سبق وجربت دون فائدة، ولعقد كامل من السنين. انتهك صدّام رزمة من قرارات مجلس الأمن - ستة عشر قراراً من 1991 - 1999 - وهذا يدلّ على إخفاق الحلول الديبلوماسية لمشكلة صدّام حسين.

كان واجب الرئيس بوش أن يحمي الولايات المتحدة ومصالحها من كراهية صدّام حسين الثأرية وعنفه الشديد وتحدّيه للعالم وطموحاته للحصول على أسلحة الدمار الشامل وفرصٍ لإستخدام إرهابيّين كي يحدث لنا ضرراً لا يُعزى لأحد. سجل صدّام يجعل من المستحيل إهمال الخطر على أنّه نظري أو بعيد. ولم يكن ممكناً توقع أن الحال ستتحسّن مع الوقت. كانت العقوبات تنهار وتنبأنا أنّ صدام، عند نقطة ما، سيفعِّل برامجه لإنتاج أسلحة كارثية. في الأشهر القليلة بعد 11/ 9، تساءل الرئيس بوش وفريقه للأمن القومي عما إذا كان ترك صدام في الحكم عملاً مسؤولاً.

مبدئياً، كانت الولايات المتحدة تتعاطف مع المعارضين للأنظمة الديكتاتورية، المحبّين للديمقراطية، في كلّ مكان. غير أنّه مع مرور الوقت، أصبحت تميل إلى زيادة دعمها إلى الناشطين الديموقراطيين حيثما يكون أمننا القومي على المحك.

كان الرئيس بوش يحبّ أن يبحث هذه النقطة من المنظور العكسي بالإعلان أنّه يدعم الكفاح من أجل الحرية ليس لأنّه جيّد لأميركا فقط، بل لأنّه يخدم مثلاً عليا. مُشيراً إلى «متطلّبات الكرامة الإنسانية التي لا يجوز التفاوض عليها: حكم القانون، تحديد سلطات الدولة، احترام النساء، الملكية الفردية، حرية التعبير، العدل للجميع، والتسامح الديني»، ختم خطابه عن حالة الاتحاد بالإعلان:

أميركا ستأخذ جانب الرجال والنساء الشجعان الذين يعتنقون هذه القيم حول العالم، بما فيه العالم الإسلامي، لأنّ لدينا هدفاً أكبر من إزالة التهديد واحتواء الامتعاض. إنّنا نبغي عالماً عادلاً وسلمياً فيما هو أبعد من الحرب على الإرهاب.

غير أنّه قال في الخطاب نفسه: «يجب أن تكون أولويتنا الأولى أمن أمتنا».

كُتب الكثير عن موقف إدارة جورج دبليو بوش نحو تعزيز الديموقراطية. والسؤال الأساسي هو كيف تختلف مع ما يسمّى المدرسة «الواقعية» المتمثّلة بمسؤولين سابقين مثل برنت سكوكروفت وجيمس بايكر، والتي قلّلت من الأهميّة، في الشؤون العالمية، فيما إذا كانت الدول منظمةً داخلياً كديموقراطيات أو ديكتاتوريات، أو في منزلة بين الاثنتين.

لا شكّ في أنّ الرئيس بوش كان يعني ما قاله عندما تكلّم بمعنويات عالية عن سياساته وعن المنافع الإنسانية غير الأنانية التي يأمل تحقيقها. ولكن، على حدّ علمي - وبعكس ادّعاءات منتقديه - لم يقل قط، لا في السرّ ولا في العلن، إنّ على الولايات المتحدة أن تشنّ حرباً من أجل نشر الديموقراطية. وبينما هو مستعدّ للقول إنّ الولايات المتحدة ربّما اضطرّت إلى الذهاب للحرب دفاعاً عن النفس، فلم أسمعه يوماً يقول إنّه يجب علينا أن نفعل ذلك في الدرجة الأولى أو لمجرّد مساعدة حركة ديموقراطية أجنبية لإسقاط ديكتاتور.

كان المحافظون الجدد، بمن فيهم أنا، يُتّهمون بعزمهم على نشر الديموقراطية بحدّ السيف. ولكني لم أرَ دليلاً على ذلك - وفيما يتعلّق بي شخصياً، لم يكن هذا صحيحاً. في رأيي، كان السبب في شنّ الحرب على العراق الدفاع عن النفس. إذا اضطرّتنا الحاجة لشنّ الحرب، فالقتال ربما يفتح الطريق لديموقراطية جديدة لكي تنشأ (كما حصل مع ألمانيا وإيطاليا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية). فإذا تطوّرت هذه الديموقراطية الجديدة بنجاح فالولايات المتحدة، كما الشعب العراقي، ستكون رابحة. ولكن أن تضمن أن يصبح عدوّك المنهزم ديموقراطياً جديداً بعد انتهاء الحرب أمرٌ، وأن تباشر حرباً لهذه الغاية أمر مختلف تماماً.

خدم انتشار المؤسسات الديموقراطية في العالم في القرن العشرين مصالح الولايات المتحدة الوطنية. أصبح الأميركيّون ينعمون بأمن أفضل وحريّة أكبر عندما زاد عدد الدول التي تحترم ما أسماه الرئيس بوش «متطلّبات الكرامة الإنسانية». وتظهر تجربة القرن العشرين أنّ الحرب قليلاً ما تقع بين الدول الديموقراطية وكثيراً ما تقع بين دولتين تكون إحداهما غير ديموقراطية.

فضلاً عن ذلك، يظهر التاريخ بوضوح أنّ حرياتنا المدنية الأهلية تكون أسلم في عالم يتزايد فيه انتشار الحرية والديموقراطية بدلاً من انحسارهما. عندما شعر الأميركيون أنّ أعداءهم يحرزون تقدّماً في الخارج، جنحنا إلى تقليص الحرية في

الداخل. والمخاوف بشأن الفوضى والبولشفية بعد الحرب العالمية الأولى - بعدما تسلم لينين السلطة - تسبّبت بصدور القوانين ضدّ الفتنة والعصيان وما سمّي بغارات بالمر. عندما انتشى هتلر وستالين في أعقاب الميثاق النازي - السوفياتي سنة 1939، أقرّ الكونغرس قانون سميث الذي جعل من تأييد إسقاط الحكومة الأميركية بواسطة العنف جرماً. وامتداد الحكم الشيوعي إلى أوروبا الشرقية وغيرها بعد الحرب العالمية الثانية ساعد على نشوء الماكارثية.

زاد اهتمام أميركا بتزايد المؤسّسات الديموقراطية في الخارج بعد 11/ 9، إذ إنّنا أدركنا أنّه يمكن لمثل هذه المؤسّسات أن تسهم في تقويض جاذبية التطرّف الجهادي. ومع ذلك، كان تعزيز الديموقراطية واحداً من عدة خيارات هامة أخذناها بالاعتبار في تطويرنا لسياسة الأمن القومي الأميركي بعد الهجوم.

لم أكن أعتقد أنّ رئيساً أميركياً يمكن أن يقرّر، على نحو لائق، أن يشنّ حرباً لمجرّد نشر الديموقراطية في غياب تهديد يتطلّب دفاعاً عن النفس. لم أرَ أنّ تعزيز الديموقراطية يمكن أن يبز كل خيار أمني وطني آخر. علاوةً على ذلك، ليس لكلّ البلدان الاستعداد نفسه للإصلاحات الديموقراطية. تتطلّب الديموقراطية، أن تكون بعض لبنات البناء في محلّها: مؤسّسات قانونية وسياسية بما فيها قضاء مستقلّ وصحافة حرّة ومراكز متعدّدة للسلطة تمكّنها من مراقبة وموازنة بعضها بعضاً، ومؤسّسات ثقافية، مثل العادة في فضّ النزاعات بالتوافق وتقبّل القرارات بالتصويت الأكثري[1].

قال الرئيس بوش عدّة مرات إنّ الناس عادةً يتوقون إلى الحريّة، وأظنّ أنّه كان على صواب. ولكن ليس لكلّ مجتمع المؤسّسات الضرورية لازدهار الديموقراطية: حكم القانون، حدود لسلطة الدولة، احترام النساء، الملكية الخاصة، حرية التعبير، العدالة المتساوية، والتسامح الديني. (هذه هي القائمة التي أعطاها الرئيس بوش في الاقتباس المذكور أعلاه، والتي أظهرت أنّه لا يفترض أن الديموقراطية يمكن أن تنشأ في كلّ مكان).

---

(1) هذه المؤسّسات الثقافية لها جذور في قواعد الفلسفة الليبرالية: المساواة السياسية لكل فرد بقطع النظر عن العرق والدين والجنس، والتمييز بين نواحي الحياة التي هي خصوصية وتلك التي يمكن أن تحكم على نحو لائق بقوانين من صنع الإنسان. إن المجتمع الذي يرى كل أوجه الحياة محكومة على وجه الحصر بإملاءات دينية لا يستطيع أن يبني حكماً ذاتياً شعبياً.

ولكن بالرغم من الصعوبات الهائلة في تعزيز الديموقراطية فقد خالفتُ التأكيد بأنّه من المستحيل إقامة مؤسّسات ديموقراطية في العالمين العربي والإسلامي. إنّ تاريخ القرن العشرين يقدّم عدداً غير قليل من الأمثلة على نمو الديموقراطية، مع الوقت، في أماكن لم يكن يبدو أنّ بها زخماً ديموقراطياً. فكر في ماذا كان يمكن لشخص لديه ما يسمّى نظرةً واقعيةً أن يقوله في سنة 1946 بشأن موضوع ألمانيا واليابان مع سياستهما الأوتوقراطية وثقافتهما العسكرية أنّ بإمكانهما، في بضعة عقود أن يصبحا ديموقراطيتين مستقرّتين ومسالمتين إلى حدّ بعيد.

من السهل أن تبدو حكيماً عندما تكون سلبياً. ولكن للولايات المتحدة أن تربح الكثير من الإصلاح السياسي الديموقراطي في العالم الإسلامي، تماماً كما ربحنا الكثير من مثل هذا الإصلاح في ألمانيا واليابان. ليس من المؤكّد أن يستطيع المسلمون أو العرب بناء مؤسّسات سياسية كهذه كما استطاع غيرهم من الشعوب، من ثقافات متنوّعة، بناءها لأنفسهم طوال القرن المنصرم - بما فيه المسلمون الأتراك - ولكن ليس من الحكمة نبذها على أنّها مستحيلة.

إنّ لدى الذين صنفوا أنفسهم «واقعيّين» نظرية تفيد بأنّ مصالح الولايات المتحدة لا تتأثرّ بما إذا كان لبلدان أخرى في العالم حكومات توتاليتارية وفلسفات معادية. من الصعب أن توفق بين هذه النظرية والتاريخ الحديث. عندما انهارت الإيديولوجيا الشيوعية في الأمبراطورية السوفياتية في أواخر الثمانينات، طرحت جميع دول حلف وارسو تقريباً جانباً تلك الإيديولوجيا - وكفت فوراً عن أن تكون أعداء للولايات المتحدة. في غضون بضع سنوات أصبحت حليفات لنا في الناتو. إنّ الفكرة بأنّ المصالح الوطنية لهذه البلدان هي، بطريقة ما، محدّدة «بموضوعية» - لا تتصل بما إذا كان زعماؤها شيوعيين أو ديموقراطيين - هي، في نظري، فكرة غير واقعية. فالافتراض، على أساس النظرية «الواقعية»، أنّ الولايات المتحدة لم يكن لها مصلحة فيما إذا أُبدل نظام صدّام بحكومة ديموقراطية أو بديكتاتورية بعثية، هو عقلية مغلقة إيديولوجياً، وليس صناعة سياسةٍ عملية.

اتّهم النقّاد الإدارة بأنّها شنّت الحرب على العراق على سبيل تجربة سياسية لتحويل الأنظمة العربية إلى ديموقراطيات. ولكن القرار الأولي الذي واجهه الرئيس لم يكن هل ستزدهر الديموقراطية أم هل يجب أن تزدهر الديموقراطية في العراق، بل ما إذا كانت

الولايات المتحدة ستتمكّن أن تعيش في ظلّ خطر قيام صدّام حسين ربما، في يوم ما، بالتهديد بمهاجمتنا مباشرة أو بواسطة إرهابيّين بأسلحة بيولوجية أو غيرها من الأسلحة الكارثية. إذا قرّرنا أن نسقط صدّام من السلطة يكون القرار «الثاني» ما إذا وجب على الولايات المتحدة أن تساعد العراقيّين على بناء مؤسّسات ديموقراطية - أو تقبل إمكانية أن يُستبدل صدّام بديكتاتور عسكري آخر. وبما أنّ الخيار متاح، قرّر الرئيس بوش أنّ مصالح ومبادئ الولايات المتحدة تتطلّب منّا أن نحاول تعزيز الديموقراطية.

قوَّم رامزفيلد وولفويتز ظروف العراق بطريقة مماثلة. غالباً ما ناقشنا أهميّة موازنة مصالح الولايات المتحدة، في تعزيز الديموقراطية في الخارج، مع مصالحنا الأخرى. في بعض الأحيان كنا نختلف على كمية الوزن المعطى لكلّ من المصالح المختلفة، ولكن ما من أحد منّا أصرّ على أنّ تعزيز الديموقراطية، بالضرورة، يجب أن يتصدّر جميع مصالح الولايات المتحدة الأخرى. معلّقون من المدرسة «الواقعية» اتّهموا المحافظين الجدد بأنّهم إيديولوجيّون وليس برغماتيين في هذه المسألة. ولكن عملية التوازن التي شرحت كانت مقاربة برغماتية وواقعية.

في مطلع سنة 2002، نظّم نائب رايس، ستيف هادلي، اجتماعات نوّاب، مرّتين في الأسبوع، مخصّصة لمناقشة السياسة نحو العراق. أقيمت هذه الاجتماعات في البيت الأبيض في غرفة الموقع وكانت تعرف بغداءات النوّاب. كانت هذه الاجتماعات غير عادية من نواحٍ عديدة. حدّد هادلي الحضور بصرامة. فبينما كان عشرون إلى خمسة وعشرين شخصاً - يمثّلون من ثمانية إلى عشرة مكاتب - يحتشدون في غرفة الموقع من أجل اجتماع عادي للجنة النوّاب، كانت هذه الغداءات تشتمل فقط على هادلي، أرميتاج، وكيل الخارجية مارك غروسمان، وولفويتز، وأنا، والجنرال بايس (أو الليوتنات جنرال جورج كايسي)، وسكوتر ليبي، ونائب مدير الـ«CIA» جون ماكلولين، وموظّف واحد من الـ«NSC»[1]. ولم يسمح لأيّ شخص آخر بالحضور.

كان المكان «مغلقاً تماماً» - ليس لأنّ المحادثات كانت سريّة فقط ولكن لأنّ المشاركين طُلب إليهم المحافظة على السرية، حتّى في داخل الحكومة، بأنّ اجتماعات

(1) في البدء كان عضو الـ«NSC» الإضافي الجنرال واين دونينغ، منسّق مكافحة الإرهاب، الذي ترك الإدارة في صيف 2002. وحلّ محله زلماي خليل زاد ومن بعده فرانك ميلر.

تحصل بشأن العراق. بالاختلاف عن تلك التي تتعلّق باجتماعات النوّاب العادية، كانت أوراق غداءات النواب توزّع عبر قنوات خاصة. هذه السرية غير عادية، كما أنّ وجود هذه الغداءات لم يتسرّب إلى الصحافة في ذلك الحين.

إنّ السريّة الزائدة، كما شرح هادلي، سوف تمكّننا من مناقشة المسائل العراقية الخلافية بوضوح، دون أن نقلق بشأن ما سيُحاك حول كل كلمة تذاع على شبكة كايبل نيوز لاحقاً في ذلك اليوم. وبالرّغم من أنّني أعتبر، بوجه عام، أنّ حكومتنا متكتمة أكثر من اللازم، فإنّ لدى هادلي في هذه المسألة نطقة هامة. ربّما كانت مناقشات جديّة وصريحة ومشكوك في أمرها للقضايا الخلاقية المتعلّقة بالأمن القومي، غير ممكنة لو أنّ المشاركين لا يتمكّنون من الاستناد إلى درجة معقولة من السريّة.

كانت غداءات النوّاب غير عادية أيضاً لأنّها - في البداية على الأقل - اشتملت على خدمة الطعام في غرفة الموقع. في الأسابيع القليلة الأولى كان موظّفو البيت الأبيض لخدمة الطعام يفرشون غطاءً على طاولة المؤتمرات ويضعون عليها طلب كل شخص (مدفوع من حسابه الخاص). كان المشهد يمثّل تنافر العالم القديم في تدافعنا لازدراء بعض الطعام على عجل شديد. ولكن، بعد بضعة أسابيع علق بايس على أنّنا كثيراً ما نضيّع خمس دقائق أو أكثر بانتظار أن تهيأ الطاولة بعد انتهاء الاجتماع السابق، ولهذا اتفقنا على الاستغناء عن الغداءات. ولكن، وعلى أيّ حال، ظلّت الاجتماعات تعرف بغداءات النوّاب.

كانت المداولات هنا مختلفة عن اجتماعات الوكالات بشأن العراق قبل 11/ 9، عندما حصل نقاش طويل بشأن تغيير النظام مقابل الاحتواء. بعد 11/ 9 وافق جميع موظفي الإدارة الكبار - أو على الأقلّ لم يرفضوا جهراً - أنّ العراق يجب أن يُجرّد من أسلحة الدمار الشامل: جميع برامجه الكيماوية والبيولوجية والنووية يجب أن يوضع لها حدّ وأن تنزع بشكل يمكن التأكّد منه، وأن لا تعاد أبداً. ولم يجادل أحد في أنّ نزع السلاح يمكن أن يتمّ دون تغيير النظام.

وبينما الإدارة تزن المسألة لجهة العمل العسكري، قمنا بتحليل المصاعب والعوائق المرتقبة. ولكن، كما تظهر أوراق السياسة وملاحظات الاجتماعات من هذه الفترة بعد 11/ 9، كانت نقطة الانطلاق لدى جميع الوكالات أنّ صدّام يشكّل تهديداً. لا أحد في اجتماعات الوكالات العليا شكك في أنّ صدّام لا يمتلك برامج أسلحة دمار

شامل وأنّ لديه علاقات مع جماعات إرهابية. وما من أحد أكّد أنّ مخاطر ترك صدّام في الحكم يمكن معالجتها بالديبلوماسية، ولهذا فالقبول بها غير وارد أبداً. وما من أحد شكّك أنّه يمكن إزاحة صدّام عن السلطة دون عمل حربي.

وفي الكونغرس، كذلك، كان هناك إقرار عريض بالأخطار التي يسبّبها صدام، وتظهير عريض من قبل الحزبين للأساس المنطقي لتغيير النظام في العراق. حتّى أنّ ديموقراطياً مثل كنت كونراد (ديموقراطي - داكوتا الشمالية) كان في الماضي يعارض تفويضاً لعمل حربي في العراق - دلّ على الوقائع المتينة والواضحة التالية:

صدام حسين تهديد لمنطقة الشرق الأوسط كلها وطاغية شرير يضطهد ويوقع الضرر بشعبه. شنّ حرباً ضدّ جيرانه وهاجم سكان بلده. استحصل على أسلحة نووية ووسائل إطلاقها مستخدماً صواريخ باليستية.

ما من شكّ أنّ صدّام حسين يتجاهل إرادة الأمم المتحدة وأنّه لم ينفذ الاتفاقات التي أبرمها بعد حرب الخليج. إنّ صدّام حسين قوّة خطرة في العالم.

وأعلن السناتور تشارلز شومر (ديموقراطي، نيويورك):

صدام حسين رجل شرّير وديكتاتور يضطهد شعبه، ويهزأ بانتداب المجتمع الدولي. وبينما تصرّفه يستحق التعنيف والشجب، فإنّ سعيه للحصول على أسلحة بيولوجية وكيماوية ونووية، وإمكانية مساعدته مستقبلاً للأعمال والمنظمات الإرهابية، يجعلان منه خطراً فظيعاً على شعب الولايات المتحدة.

والسناتور هيلاري كلينتون (ديمقراطية، نيويورك) قدمت الحجج نفسها:

أعتقد أن الحقائق التي أوصلتنا إلى هذا التصويت المصيري لا تقبل أيّ شكّ. فصدّام حسين طاغية عذّب وقتل شعبه، وحتّى أفراد عائلته، ليستمرّ في قبضته على الحكم. استخدم أسلحة كيماوية ضد العراقيّين الأكراد والإيرانيّين فقتل 20,000 شخص. . . . غير أنّه من الواضح أنه إذا ترك دون ضبط فسيستمرّ في زيادة قدراته حتّى يشنّ حرباً بيولوجية وكيماوية وسيظلّ يحاول حتى ينتج أسلحة نووية. وفي حال نجح في هذا العمل، سيتمكن من تغيير المشهد السياسي والأمني للشرق الأوسط، والذي، كما نعلم جميعاً، سيؤثر في أمن أميركا. هذا القدر لا يقبل النقاش.

وبالفعل، طوال القسم الأكبر من سنة 2002 لم تكن المسألة العراقية التي دار

حولها نزاع ساخن داخل حكومة الولايات المتحدة ما إذا كان صدّام حسين يجب أن يخلع أم لا، بل ماذا يجب عمله لوضع الأسس اللازمة لتأليف حكومة عراقية جديدة.

كان من إحدى مهمّات هادلي أن يقوم العلاقات المتشابكة - السلبية والإيجابية - بين إدارة بوش والجماعات العراقية المختلفة المعادية لصدام. كان هناك خمس جماعات رئيسيّة معارضة.

المؤتمر الوطني العراقي الـ«INC» كان الجماعة المعارضة (والمنظمة المظلّة) التي يرأسها أحمد الجلبي الذي (كما رأينا) كان ينعم باتصالات واسعة في واشنطن - والذي كان هدفاً لعداوة مريرة من قبل الـ«CIA»، وكذلك عداوة متزايدة من قبل وزارة الخارجية. ريتشارد أرميتاج ومسؤولون كبار في مكتب الشرق الأدنى بوزارة الخارجية تكلّموا علناً وبقوّة ضدّ الجلبي، كما فعل عدد من المسؤولين في الـ«CIA». منذ أواسط التسعينات، عندما انتقد الجلبي الوكالة لعدم الكفاءة، تكلّم عنه مسؤولو الـ«CIA» بغضب وحتّى بكراهية. ونشروا كمية مذهلة من التقارير كتبت لكي تجعله يبدو عديم الاطّلاع وسيّئ النية يفتقر إلى البراعة وليس جديراً بالثقة. مثلاً بعد أن اتهمت الحكومة الأردنية الجلبي بارتكابات مالية في أعقاب حرب الخليج سنة 1990 - 91 (وحكمت عليه غيابياً في محكمة عسكرية)، نقل موظفو الـ«CIA» ووزارة الخارجية هذه الاتهامات كما هي دون تمحيص أو تحليل، متجاهلين بأنّ ملك الأردن الحسين تلقّى مساعدات كبيرة من العراق وتحالف مع صدّام حسين في حرب الخليج - وكان الجلبي أبرز معارضي صدّام العراقيين. وبالرّغم (أو بسبب) أنّنا دعمنا حكومة عراقية مدينة تضم أكبر التشكلات المعارضة، قام موظّفو الخارجية والـ«CIA» بالحطّ من قدر مسؤولي وزارة الدفاع كداعمين للجلبي.

فضلت الـ«CIA» إياد علاوي ومنظمته الوفاق الوطني العراقي «INA»، الجماعة المؤلّفة من ضبّاط سابقين سنيين في العسكرية البعثية والذين تخلّوا عن صدام. قالت «INA» إنّها تفضّل الديموقراطية للعراق ولكن زعماءها، مدعومين من الحكومات العربية السنية، كانوا يرغبون في استمرار العسكرية العراقية ذات السيطرة السنيّة في لعب دور سياسي محوري في العراق. كيف يتوافق ذلك مع الدعم للديموقراطية الذي تصرح به «INA» الذي ظلّ غير واضح تماماً.

أهم الجماعتين الكرديّتين - الحزب الديموقراطي الكردي «KDP» برئاسة مسعود

البرزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني «PUK» برئاسة جلال الطالباني - لم تكونا مجرّد حزبين معارضين: فقد كانتا تحكمان أجزاء من العراق. كلّ منهما يسيطر على منطقة في الشمال نعمت بحكم ذاتي واسع وحرية منذ حرب الخليج 1990 - 91، عندما شرعت الولايات المتحدة تزويدهما بالمساعدات والحماية.

خامس هذه الجماعات هو المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (SCIRI)، وهو منظمة شيعية كان ينظر إليها بحذر من جميع أطياف الحكومة الأميركية. كانت إيران فاعلة في إنشائها وزوّدتها بالمال والتدريب وغيرهما من أنواع الدعم. وبالرّغم من أنّ «SCIRI» تدعي أنّها تدعم الديموقراطية في العراق، كنا نتساءل عمّا سيكون موقفها بعد صدّام، هل ستصبح حزباً عربياً عراقياً سياسياً موالياً أم ستتصرّف كوكيل لإيران. عاملت إدارة بوش «SCIRI» كحزب مسؤول داعم للديموقراطية، ولكنّها استبقت القلق من أن يثبت أنه مخلب قط للنظام الإيراني.

كان سجل «SCIRI» منذ الإطاحة بصدّام خليطاً. لعبت دوراً قيادياً في العملية السياسية الديموقراطية العراقية - صياغة الدستور، تأليف قوائم انتخابية، تنظيم التصويت، القيام بحملات انتخابية، وإرسال ممثلين للمساعدة في إدارة الوزارات والخدمة في البرلمان. وفي الوقت نفسه لم تحترم دائماً سلطة الحكومة - رافضة، مثلاً، تسريح الميليشيا الخاصة بها، والمعروفة بفيلق بدر.

اعترف الكونغرس الأميركي بـ «INC» كهيئة منسّقة للجماعات المعارضة العراقية، تشمل تحت مظلتها الجماعات الأربع الأخرى - «INA»، «KDP»، «PUK»، «SCIRI» - بالإضافة إلى بعض الأحزاب الصغيرة المناهضة لصدّام[1]. الجماعات المعارضة لصدام كانت في بعض الأحيان تسمّى، كمجموعة، «المبعدون» مع أنّ الجماعتين الكرديّتين ظلّتا مقيمتين في العراق، ولهذا لم تكونا مبعدتين. وللاختصار استنبط مسؤولو الإدارة عبارة «الخارجيون» للإشارة إلى المنظومة بأسرها. كان من الصعب تخمين عدد أعضائها. كان زعماء جماعات المنفيّين يقيمون بمعظمهم في أوروبا والأعضاء مشتّتين في أنحاء أوروبا والشرق الأوسط.

(1) الأحزاب الصغيرة تشمل مجموعات مسيحية بالإضافة إلى أعضاء الحزب الملكي الدستوري للشريف علي المطالب بالعرش الهاشمي (الذي أطيح به سنة 1958).

الجدول رقم 1
شركاء الولايات المتحدة في المعارضة العراقية

الجماعة	الزعيم	الجمهور المساند (الموقع)	ملاحظات
الحزب الدستوري الملكي	الشريف علي	مساندو الهاشميّين، خارجيّون	
الوفاق الوطني العراقي «INA»	إياد علاوي	بالأكثرية سنيّون مدعومون من الدول العربية، خارجيّون	مفضل من قبل «CIA»
المؤتمر الوطني العراقي «INC»	أحمد الجلبي	منظمة مظلة، خارجيّون	عادى «CIA» ووزارة الخارجية في التسعينات
الحزب الديموقراطي الكردي «KDP»	مسعود البرزاني	أكراد (شمال العراق)	الهيئة الحاكمة في منطقة كردستان
الاتحاد الوطني الكردستاني «PUK»	جلال الطالباني	أكراد (شمال العراق)	الهيئة الحاكمة في منطقة كردستان
المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق «SCIRI»	عبد العزيز الحكيم	شيعة خارجيّون	مدعوم من إيران
المنظمات المسيحية العراقية	مختلف	مسيحيّون خارجيّون	

وجد هادلي دوراً مفيداً لزعماء المعارضة العراقية كشركاء محتملين للولايات المتحدة: لإنشاء حكومة عراقية لا تضطهد شعبها أو تهدّد الآخرين، ولبناء دعم دولي للعمل ضد صدّام، وللمساهمة في المعلومات الاستخبارية الأميركية عن العراق. غير أنّ الفوارق في سياسة الإدارة المتعلقة بالعراق برزت بسرعة على شكل خلافات مريرة بشأن «الخارجيّين» العراقيين، وبالأخصّ دور الـ«INC». لم يكن هادلي قط مناصراً للـ«INC» حول الجماعات العراقية في المنفى ولكن أغضبه أن تعيق المناورات المعادية للجلبي التعاون المعقول مع المعارضة العراقية.

بالنسبة إلى رامزفيلد كان المبدأ الدائم أن المسؤولين الأميركيّين يجب ألّا يحاولو انتقاء زعماء معيّنين للبلدان الأخرى. هذا المبدأ حكم تصرف رامزفيلد نحو أفغانستان والعراق. ولكن المسؤولين في الخارجية و الـ«CIA» نزعوا إلى عدم المشاركة بهذ المبدأ، ولم يعترفوا حتى بأنّ رامزفيلد كان يطبقه. فبالنسبة إليهم كان إصرار رامزفيلد على أن لا تفرق الحكومة بين أيّ من الجماعات المناصرة للديموقراطية يعتبر مجرد تمويه لحملة تهدف إلى «تكريس الجلبي». اعتبر الموظفون المعادون للجلبي أن غيرهم من الذين لا يشاطرونهم هذا العداء، مناصرون خطرون للجلبي.

في يناير/كانون الثاني 2002 اقترح ليبـي تنظيم مؤتمر سياسي حيث تتمكّن الجماعات الخارجية المختلفة من إظهار تضامنها مع مشروع حرية العراق - وحيث ينشرون معاملة صدّام الوحشية للشعب العراقي ويؤكّدون على المبادئ السياسية الباهرة التي صاغوها في مؤتمراتهم خلال التسعينات. عارض أرميتاج هذا المشروع مثيراً قائمة من الأسئلة الإدارية: من، من ضمن العراقيين سيأخذ المبادرة لتنظيم المؤتمر؟ أين سيُعقد؟ كيف ومن سيديره؟ في النهاية ظهر جلياً أنّه كان قلقاً بشأن إمكانية أن تلعب الـ«INC» دور الريادة وهكذا تتحسن صورة الجلبي كثيراً. أعلن ليبـي عند ذاك أنّ على وزارة الخارجية أن تترك «ألف زهرة تتفتح» - تدع جميع الخارجيّين يشاركون بالتساوي - مضيفاً أن ليس له مصلحة في إعطاء الجلبي أيّ امتياز أو تفضيل. أجاب أرميتاج أنّه، في هذه الحالة، ستتمّ وزارة الخارجية تنظيم المؤتمر بحلول أبريل. حثّ هادلي على الدعوة إلى المؤتمر في أقرب وقت ممكن لزيادة حظوظ إقامة حكومة فعّالة لما بعد صدام. إلّا أنّ عملية التخطيط مطّت لأسابيع طويلة. وبالرغم من محاولة ليبـي عدم التفريق، اقترح مسؤولون في وزارة الخارجية استبعاد الـ«INC» بشكل قطعي. وأخيراً،

في اجتماع غداء النواب في 22 مارس/آذار 2002، استطاع هادلي أن يجعل أرمتياج يتعهد بدعوة الجلبي والـ «INC». وقد خُطط أن يقام المؤتمر في يونيو في لاهاي، هولندا.

غير أنّ موظفي الدولة (ومتعهّدهم الخارجي) تشاجروا مع موظفي الـ «INC»، مفاقمين العلاقة مع الـ «INC»، إلى أن قام أرميتاج، في النهاية، في 23 أبريل/نيسان، بإعلام النواب أنه أقال المتعهد بسبب كل هذا التشاحن. ثمّ اقترح، بارتباك واضح، تأجيل تاريخ المؤتمر إلى أغسطس/آب أو سبتمبر. ردّ هادلي، وهو عادة ذو طبع هادئ، بامتعاض - قال «الأقرب هو الأفضل»، وإنّ أيّ قرار لتأخير التاريخ يجب أن يراجع من قبل المرجعيات.

لم يكن من السهل استنفاد صبر هادلي، غير أنّ حملة وزارة الخارجية والـ «CIA» ضد الجلبي والـ «INC» فعلت ذلك. كان لكل جماعة من الجماعات المعادية لصدام شكاوى شخصية وفلسفية ضدّ زميلاتها، ولما أصبح تغيير النظام إمكانية حقيقية، بدأت هذه الجماعات تتنافس للحصول على رضى الولايات المتحدة، كل واحدة منها تحاول الحصول على امتيازات بالنسبة إلى منافساتها. في النهاية - وبتشجيع من موظّفي وزارة الخارجية والـ «CIA» - أعلنت الـ «INA» و«PUK» و«CPA» و«SCIRI» تأليفها لِـ «فريق الأربعة»: سوف تعمل بشكل مستقلّ عن الـ «INC» لكي تغنم نقاطاً مع القوى الأميركية الآتية، (بالرّغم من بقائها رسمياً تحت مظلّة الـ «INC»). قدمت وزارة الخارجية بياناً عن فريق الأربعة في ورقة مؤرخة في 26 مارس/آذار 2002 بينت (ولكنها لم تقرّ البتة) دور الخارجية في تشجيع هذا التطوّر الجديد. هذه الورقة، التي وزعت في أحد غداءات النواب، وصفت الجلبي «بالأوتوقراطي» منتقدة إيّاه جرّاء «جهوده للهيمنة» وعدم استعداده «للعمل بالتعاون مع الآخرين». وساندت علاوي والـ «INA» لتحبيذه «حكومة تعددية وديموقراطية»، و«لعلاقاته العملانية الجيّدة» مع المملكة العربية لسعودية وغيرها، و«علاقاته الجيّدة مع عدد من رجال الدين الشيعة والقبائل».

وفي الوقت نفسه أبلغ أرميتاج النواب أنه يريد قطع المساعدة المالية الأميركية عن لـ «INC». على مدى سنوات عديدة، بدءاً من رئاسة كلينتون، زوّدت الخارجية لـ «INC» بالدّعم بموجب قانون تحرير العراق سنة 1998، وبلغ مجموع هذا الدعم 15 مليون دولار. هذا التمويل هدف لدعم النشاطات العامة للـ «INC» - السياسيّة

والاقتصادية والإنسانية وغيرها من الأعمال الهادفة إلى إحداث انتقال سياسي في العراق - وأيضاً برنامج جمع المعلومات، الذي أعطت الـ«INC» الحكومة الأميركية من خلاله معلومات تختصّ بالعراق[1]. (الجماعات العراقية المعارضة كان لها اتصالاتها الخاصة بأقسام الحكومة الأميركية المختلفة).

في مطلع سنة 2001 كلّف مكتب الشرق الأدنى في وزارة الخارجية المفتش العام للوزارة بمراجعة الحسابات المالية العائدة للـ«INC».

لم يلحظ تقريره الذي صدر في سبتمبر/أيلول 2001 وجود أيّ فساد، ولكنه أعلن أنّ هناك حاجة «إلى تحسين المسؤولية» وأنّه لم تراع جميع الأنظمة والاتفاقيات السارية المفعول. وملاحظاً أنّ موظفي الـ«INC» «يوافقون، بوجه عام، على ملاحظاتنا» يقدم التقرير توصيات لحلّ المشاكل. في مارس/آذار 2002 تصادم مكتب الشرق الأدنى في وزارة الخارجية مجدداً مع الـ«INC» على ادعاءات تتعلّق بالتمويل، وعندما امتنعت وزارة الخارجية عن دفع أموال موعودة، لم تستطع الـ«INC» دفع إيجار مكاتبها في واشنطن. في غداءات النواب تحدث أرميتاج بازدراء عن الجلبي، مؤكّداً أنّ الرجل ليس أهلاً للثقة. واقترح إنهاء ليس الدعم المالي للـ«INC» فقط، بل أيضاً برنامج جمع المعلومات.

ظل هادلي يشكّك في المزاعم المسوقة ضدّ الجلبي. قال إنّ مصلحة الولايات المتحدة تكمن في العمل مع كل الجماعات المعارضة وأن لا تفضل أو تبعد أحداً من الذين يتقبّلون المبادئ الديموقراطية الأساسية وآمالنا العريضة من أجل عراق حرّ. قال

(1) جاء برنامج جمع المعلومات بادعاءاته الخاصة ولكن دون دلائل مساندة. كان هناك اتهام لقي دعاية واسعة أنّ الـ«INC» كانت تمدّ باستخبارات خاطئة ساهمت في قرار شنّ الحرب على العراق. كانت لجنة مجلس الشيوخ للاستخبارات المختارة، في تحقيقها عن العلاقة بين الـ«INC» والأجهزة الأمنية، اقتبست النتيجة التي توصل إليها مجلس الاستخبارات القومي سنة 2002: «المواد المكتوبة التي زُوِّد بها من قبل المؤتمر الوطني العراقي الـ«INC» تحتوي على القليل من القيمة الاستخبارية المتوافرة» (تقرير «SSCI» عن فريق الجلبي صفحة 36). لحظ تقرير «اس اسي سي آي» أيضاً، فيما يتعلق بالمصادر التي تمّت مقابلتها والتي زوّدت من قبل الـ«INC»، أنّ هذه المقابلات «لم تستعمل كمرتكز أساسي للحكم بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية (المصدر نفسه صفحة 39). في أكثر الأحيان كانت المعلومات التي تزوّدها» الـ«INC» تفتقر إلى تفاصيل عن مصدرها، وكانت، لهذا السبب، تعتبر غير موثّقة وليس خاطئة. (المصدر نفسه، صفحة 40 - 49).

إنّه لا يريد قطع الدعم المالي الـ «INC» ودعا إلى إنهاء الحملة ضدها وضد الجلبي. وأردف هادلي قائلاً إن الرئيس يفكّر في ما إذا كانت الحرب ضد العراق ضرورية، ولذلك نحن بحاجة إلى جميع الاستخبارات التي يمكن الحصول عليها. حتى قبل أن نعلم كم كانت جهود الـ «CIA» قليلة على الأرض العراقية في ذلك الوقت، فهم النواب جميعهم أنّنا بحاجة إلى معلومات أوفر بكثير عمّا كان يحدث في هذا البلد المراقب بشدّة. اعتبر هادلي أنّ إنهاء برنامج جمع المعلومات لا معنى له إلّا إذا كان هناك سبب جوهري للقيام بذلك - وإنّ مجرّد مسائل مسك الدفاتر لا تكاد تكفي على الإطلاق.

في غداء النواب للثالث والعشرين من أبريل/نيسان أظهر أرميتاج، على مضض بعض الليونة. وعد بأنّ وزارة الخارجية لن تجبر الـ «INC» على إغلاق مكاتبها المحلية ولكنه قال إنه لن يستمرّ بتمويلها لأبعد من ذلك.

بعد بضعة أسابيع نشر المفتش العام لوزارة الخارجية تقريره الثاني عن آلية المحاسبة في الـ «INC» فأفاد عن «خطوات هامة» نحو تنفيذ توصياته السابقة. وانتقد وزارة الخارجية لممارستها الضغط على الـ «INC» مالياً ممّا جعل من المستحيل على هذه المنظمة تنفيذ بعض هذه التوصيات. وقال إنّ مستوى تجاوب الـ «INC» جعل إبقاء التقييدات التي أوصى بها سابقاً، غير ضرورية بعد الآن. لم تكن الـ «INC» على مستوى الكمال، ولكن خصومها غير المنصفين خرجوا من هذا النزاع ووجوههم ملطخة بالبيض.

بالرّجوع إلى عملية صنع القرار عن طريق الوكالات، فقد صُعِقت من عدم وضوحها. في مسألة تلو مسألة حيث يوجد خلافات، لم تكن تناقش وتوضع على الطاولة من أجل تقديمها إلى الرئيس لاتخاذ القرار. بل إنّ خلافات أساسيّة كانت تترك دول حلّ - ما دام من الممكن توفير درجة من الإجماع على الخطوات المباشرة التي تليها.

أصبح بعض المعلّقين يرون في باول شخصاً يعارض تغيير النظام أو الحرب. ولكنّه، بالفعل، لم يعلن هذه المعارضة قط. مسؤولون من الخارجية (كما من جميع الوكالات) حذّروا من أنّ الحرب ربّما سبّبت حالة عدم استقرار ومشاكل أخرى. ولكن لم يكن هذا كمثل التأكيد بأنّ صدّام يجب أن يُترك في الحكم. (بالرّغم من أنّ رامزفيلد لم يعارض الحرب، فقد جمع ما يمكن اعتباره لائحة شاملة للإدارة من التحذيرات

الكارثية التي يمكن أن تنتج عن الحرب - ستتمّ مراجعتها في الفصل العاشر). وعندما طلب من موظّفي الخارجية إعداد مذكّرات ونقاط تباحث لاستخدامها خارج حكومتنا لشرح الأساس المنطقي لتغيير النظام أو للحرب، فعلوا ذلك مراراً وتكراراً.

وكذلك، بالرّغم من أنّ جورج تينيت يلمح في مذكرته أنّه كان معارضاً للحرب - أو على الأقل مشكّكاً - فهو أيضاً امتنع في حينه عن أيّ ملاحظات أو أسئلة تحدَّت بوضوح منطق حجّة الإدارة لشنّ الحرب. فلا هو ولا وكالته عارضا نقاط بوش الأساسيّة: سجل صدّام من العدوان والخصومة للولايات المتحدة، دعم صدّام لمختلف الإرهابيّين، اضطهاده واستبداده بالعراق، تاريخه في تطوير واستخدام أسلحة الدمار الشامل - وبالفعل، كانت الـ«CIA» تقول بأنّ العراق ما زال يحتفظ بمخزون منها - وإمساكه الوطيد بالسلطة.

إنّ عدم وجود معارضة من قبل باول وتينيت لم يعنِ أنّه كان هناك تناغم ضمن الإدارة حول العراق، حتّى في المستويات العليا. لم يكن هناك تناغم على الإطلاق، فالمسؤولون الكبار كانوا يختلفون ويتجادلون - ولكن ليس على الأساسيّات - فالمعسكران المتنافسان في مجلس الأمن القومي لم ينقسما كمساند للحرب ومعارض لها، بل كان هناك (خاصةً الرئيس، تشيني، رامزفيلد، ورايس) الذين يعتقدون أنّه يجب تنحية صدّام عن السلطة حتّى ولو تطلّب ذلك شنّ الحرب. وكان الآخرون (وأوّلهم باول) قد قدموا لسياسة الرئيس نصف دعم على الأكثر. ومن خلال تعليقاتهم ولغة جسدهم أظهر هذا الفريق الأخير عدم تعهّده، ولكنه لم يتزعّم استراتيجية بديلة. والروايات الصحافية التي تصف باول بأنّه من الحمائم توحي، خطأً، أنّه فضّل حلّاً غير شنّ الحرب، إذ إنّ باول تزعم فريق لا هذا ولا ذاك. فبينما كان يُقر بأنّ النظام العراقي خطير، نزع إلى تخفيف وطأة الإلحاح أو التهديد، وتسبّب باختلافات في غرفة الموقع باقتراحه إجراءات تكتيكية - مثلاً، إحياء معاينات الأمم المتحدة للأسلحة في العراق - التي كان من شأنها أن تعيق تطوّر استراتيجية الرئيس لتغيير النظام. ولكنّه لم يقترح حلّاً آخر لمشكلة العراق.

ويجب التشديد على أن باول لم يقل إنّ تغيير النظام خطأ، ناهيك عن تخطيط سبيل آخر لحماية المصالح الأميركية. لم يعلن قط أنّ أخطار تنحية صدّام كانت أهم من أخطار إبقائه في الحكم. لم يؤكّد أنّ الاحتواء سياسة مناسبة. عن قصد أم عن غير

قصد، وضع باول نفسه في موقع يمكّنه من القول إنّه ساند الحرب إذا سارت أمور الحرب على ما يرام، وأن يقول إنّ تحذيراته دليل على أنّه كان حمامة عالمة بالمستقبل إذا لم تجرِ أمور الحرب على ما يرام. كان من الأفضل والأصرح لو أنّه تحدّى استنتاجات الرئيس في اجتماعاتهما المشتركة.

أكّد ريتشارد أرميتاج إلى مراسل «النيويورك تايمز» مايكل غوردون، والليوتونانت البحري الجنرال برنارد ترواينور، مؤلّفي كتاب «كوبرا II» أنّه لا هو ولا باول عارض شنّ الحرب على صدّام:

«لم نعترض، باول وأنا، على إمكانية شنّ حرب على صدّام، ولكن كان لدينا شكوك حقيقيّة حول التوقيت»، استذكر أرميتاج. لا الوزير ولا أنا يمكننا معرفة اللّحظة التي قرّر فيها الرئيس شنّ الحرب. ظنّ الوزير أنّه وضع الرئيس في موقف جيّد. وهذا الموقف يعني أن نؤمّن أفغانستان ثمّ نعمل بجهد مع الحلفاء لجمع أكبر عدد ممكن من المناصرين ومن ثمّ ننطلق. التاريخ الذي اعتمدته في سري كان يناير/كانون الثاني 2005، نفوز في الانتخاب «ويكون الوقت ملائماً للهجوم».

كانت هذه تعليقات ملهمة. كما باول، شارك أرميتاج في النظرة العامة بأنّ صدّام يهدّد المصالح الأميركيّة، وأنّ لديه برنامجاً قائماً لأسلحة الدمار الشامل بالإضافة إلى مخزونات من الأسلحة الكيماويّة والبيولوجيّة. قال أرميتاج إنّه يؤيّد «التعرّض لصدّام» بواسطة «الهجوم». بكلام آخر، رأى أنّ نظام صدّام خطر هام وملحّ بما فيه الكفاية لشنّ الحرب عليه. ولكنّه قال لغوردون وترواينور - بالرّغم من أنّه لم يقل ذلك قط في اجتماع للجنة النوّاب - أنّه كان على الرئيس أن ينتظر حتّى بعد الانتخابات الرئاسيّة سنة 2004 للعمل على هذا التهديد. كان أرمتياج، في الواقع، يقامر على ما إذا كانت الولايات المتحدة ستزيل هذا الخطر بالفعل. لم يكن هناك ضمانة على أنّ الرئيس بوش سيفوز في الانتخابات أو أنّ منافسه الديموقراطي سيطيح بصدّام إذا فاز. كان الموقف غريباً: يبدو أن أرميتاج أقرّ أنّه من الضروريّ أن نحمي بلدنا، ولكنّه فضل أن يترك للقدر مسألة اتخاذ قرار بذلك. واحترت في اعتباره مخادعاً أو مشوّشاً فقط.

اكتسب كولن باول سمعة «محارب متردّد» خلال فترة التحضير لحرب الخليج سنة 1990 - 1991، بعد أن غزا صدّام الكويت. وكما هي مستعملة من قبل مراسل «واشنطن بوست» في كتابه عن حرب الخليج، كانت هذه العبارة تهكّمية لا إطرائية.

صوّر باول كرجل همّه حماية خياراته وليس عضواً ملتزماً كلياً مع فريق الرئيس. ولكن يمكن فهم العبارة على أنّها ليست تهكّمية بل على سبيل الربح من الجهتين لباول، إذ سمحت له (وللكثيرين من معجبيه) أن يرجّحوا إمّا الجهة المحاربة وإمّا الجهة المتردّدة بالاتّكال على الظروف أو الجمهور الحاضر. استعاد باول دوره كمحارب متردّد في إدارة جورج دبليو بوش.

في كتابه «خطّة الهجوم» يكرّر الصحافي بوب وودوارد روايته كيف اجتمع باول مع الرئيس بوش لمدة ساعتين في صيف 2002. لم يكن تشيني أو رامزفيلد حاضراً فتمكّن باول من التخلّص من هذا الحمل أمام الرئيس، محذّراً من مدى صعوبة الحرب على العراق. يقدم وودوارد تقريراً مطوّلاً عن كلّ من الاجتماعين ومناقشاته المسجّلة عنهما مع الرئيس بوش. وفق وودوارد، أبرز باول للرئيس «الجوانب السفلى» للحرب. شدّد باول أنّ الولايات المتحدة لا تستطيع العمل بمفردها، سنحتاج إلى حلفاء. سأل الرئيس ماذا يجب عليه أن يفعل. أجاب باول أنّه يجب عليه التفكير في استعمال الأمم المتحدة كأداة لسياستنا كي ندول المشكلة. لم يجادل وزير الخارجية من أجل إبقاء صدّام في السلطة. كتب وودوارد «شعر باول أنّه لم يترك شيئاً لم يقله» وأضاف:

كان المحارب المتردّد يشدّد على ضبط النفس، ولكنه لم يفتح قلبه بشكل علني، لم يقل، لا تفعل ذلك. إذا أخذت النقاط التي أثارها في نقاشه ككلّ، يمكن تجميعها للوصول إلى هذه النتيجة. شعر باول ببعض من ذلك، ولكنه تعلّم خلال 35 سنة من الخدمة في الجيش، وغير الجيش، أنّه يجب أن يفعل ما يريده الرئيس ويتكلّم عن الأسلوب. من المهم جدّاً التكلّم ضمن حدود الأهداف الأوّلية التي وضعها الرئيس. لعله كان رعديداً أكثر من اللازم.

من المفترض أن تكون هذه المحادثة هي التي أشار إليها باول في ملاحظات أدلى بها في آسبن، كولورادو سنة 2007، ولكن، في ذلك الحين كان يعطي رواية مختلفة قليلاً:

أوضح وزير الخارجية الأميركية السابق كولن باول أنه أمضى 2/ 1 2، ساعة وهو يحاول إقناع الرئيس جورج دبليو بوش أن لا يغزو العراق، وهو يعتقد اليوم أنّ النزاع لا يمكن حلّه بواسطة قوّات أميركية.

«لقد جربت أن أتجنّب هذه الحرب» قال باول في مهرجان الأفكار في آسبن،

كولورادو. «مررت به (الرئيس) على كل تداعيات دخول بلد عربي نصبح فيه محتلّين لهذا البلد».

سأل وودوارد الرئيس لاحقاً عن تحذيرات باول، من أن تصبح الولايات المتحدة «تملك» العراق:

«وكانت ردّة فعلي على ذلك أنّ مهمّتي هي أن أضمن أميركا»، قال الرئيس . . . «كانت حالتي النفسية مركّزة على ما قلته لك - واجبي المقدّس هو حماية أميركا».

جلست (وودآورد) هناك بينما كان الرئيس يبحث قضايا الحرية والأمن التي كانت خارج النقاط التي أثارها باول.

«ولكنّه تكلّم عن التكتيك الحربي»، بدأت أسأل.

«هذه مهمّته»، أجاب بوش «أن يكون تكتيكياً، أمّا مهمّتي فهي أن أكون استراتيجياً».

في الواقع كان أفضل لأميركا لو أنّ وزير الخارجية قدّم نصائح استراتيجيّة لا تكتيكيّة. من الواضح أنّ بوش كان مدركاً لهذا التمييز إلّا أنّه ربّما فكّر أنّه هو أيضاً ليس له مصلحة في أن يبدو سلبياً بشأن باول في مناقشات مع الصحافيّين.

ماذا لو أنّ باول، بعد 11/ 9، حمل القضيّة إلى الرئيس بوش بأنّ لا يطيح بصدّام؟ ربّما كان أقنع الرئيس. أو ربّما كان باول نفسه اقتنع بفعل الآخرين ممّن هم في مجلس الأمن القومي، وفي هذه الحال كان قاد وزارة الخارجية إلى دعم كامل لسياسة الرئيس. عندما تكون الحكومة الأميركية متحدة تصبح فعاليّتها أكبر في استقطاب تعاون دولي. أو، الإمكانية الثالثة، ربّما ظلّ باول على تناحر مع الرئيس، وبما أنّ مسألة الحرب هامّة، ربّما استقال. في جميع هذه الحالات كان من الممكن أن يحصل نقاش بناء.

لم تحصل أي من هذه النتائج. بدلاً من ذلك، نفخ زعيم وزارة الخارجية، باول، في بوق غامض. افتقرت ديبلوماسية الولايات المتحدة بشأن العراق إلى التماسك والاقتناع والنشاط والإبداع. بين خطاب بوش في سبتمبر/أيلول 2002 عن العراق للأمم المتحدة وبدء عملية حرية العراق في مارس/آذار 2003، رفض اثنان من أهم حلفائنا في الناتو، فرنسا وإلمانيا - كلاهما عضو في مجلس الأمن الدولي في ذلك الوقت - دعم الولايات المتحدة على العراق. كان ذلك مشكلة هامّة لنا، إحدى

الصعوبات الأساسيّة التي تواجهنا في الأمم المتحدة. ومع ذلك لم يلقِ باول في تلك الفترة أي خطب في فرنسا أو ألمانيا. وبالفعل، فهو لم يزر أيّاً من هذين البلدين. سافر إلى أوروبا الغربية خلال هذه الأشهر مرة واحدة ولوقت قصير، ليشارك في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، سويسرا.

في مثل هذه الظروف لم يكن عجيباً أن تتراجع الولايات المتحدة في الأمم المتحدة خلال الأشهر السابقة للحرب. ولكن كانت هذه النتيجة أشدّ إحباطاً بالنظر إلى أنّ باول أقنع الرئيس أن نجعل من الأمم المتحدة ساحتنا الأساسيّة لديبلوماسيّتنا العراقية. كان ذلك خياراً مميتاً.

ومع أنّ باول كان يميل إلى عدم تقديم مشاريع استراتيجيّة إيجابية من صنعه كان في الغالب ذا تأثير بالنسبة إلى سبل العمل. وكان يعمل بحذق في نظام الوكالات بإدارة رايس.

كان هذا النظام، في أمور هامّة، إرثاً من إدارة جورج أيتش دبليو بوش. عندما كان بوش الأب نائباً للرئيس رونالد ريغان، كان يستهجن الحرب البيروقراطية بين غاسبر وينبرغر في البنتاغون وجورج شولتز في وزارة الخارجية. كثير من القضايا كانت تتوقّف تماماً في اجتماعات ملأى بالمشاكسات، ممّا يوجب رفعها إلى الرئيس ريغان لاتخاذ قرار بشأنها. عندما أصبح جورج أيتش دبليو بوش رئيساً أصرّ على عمليّات بين الوكالات تقلّل من مثل هذه النزاعات إلى الحدّ الأدنى. وقد توصل إلى ذلك بإعطائه وزير الخارجية جيمس بايكر دوراً أكثر هيمنة من الدور الذي لعبه وزراء الخارجية طوال إدارة ريغان.

كانت كوندوليزا رايس أمضت مدّة تمرينها، إذا جاز التعبير، في مجلس الأمن القومي للرئيس بوش. وأعتقد أنّها، في هذا المركز، طوّرت إيمانها بأنّ الخلافات بين الوكالات هي مظهر لعدم الفعاليّة وليس مظهراً لمناقشة مفيدة. بعدما أصبحت مستشارة الأمن القومي لاحظت مراراً أنّه في حال عدم قدرة حلّ وجهات النظر المختلفة لأعضاء مجلس الأمن القومي بواسطة دمج مكوّنات من كلّ منها - إذا كان مطلوباً من الرئيس أن يفضّل الخيار السياسي لعضو على خيار عضو آخر - فإنّ ذلك سيمثّل إخفاقاً من قبلها.

وبالرّغم من أنّ رايس عملت على تجنيب الرئيس مهمّة التقرير بين خيارات واضحة، لا تتّفق فيما بينها، لم يقم أحد من مستشاريه الكبار بممارسة مثل القدر من

الهيمنة التي مارسها جيمس بايكر عندما كان وزيراً للخارجية. اتّكلت رايس على عملية توصيل أو خلط المكوّنات الهامّة من وجهات نظر اللاعبين في اجتماعات الوكالات، وهم كثر، - وهي طريقة تعمد إلى الترتيب على الورق بدل إيجاد حلول للآراء الهامّة المختلفة. في بعض الأحيان كان سعيها وراء التناغم يأتي على حساب الترابط المنطقي.

فيما يختصّ بالعراق، جعلت عمليّة الوكالات من الأسهل على باول وأرميتاج أن يؤثّرا في سياسة الإدارة عبر تكتيك السلبيّة والتأجيل. عندما يكون إجماع الحكومة مطلوباً لتمرير توصية معيّنة إلى الرئيس. (مثلاً التوصية للدعوة إلى مؤتمر سياسي للمعارضين العراقيّين)، كان من السهل على مسؤولي الخارجية إيقاف المبادرة لأسابيع أو شهور - دون أن يترتّب عليهم شرح الأمر إلى الرئيس. قوَّت عملية الوكالات النزعة الملازمة للبيروقراطية نحو اللّاعمل. في بعض الأحيان تعمل هذه النزعة دون إحداث أيّ ضرر ولكن في مسألة العراق، كما أعتقد، سبّبت مشاكل أضرّت بالجهد الحربي.

في الوقت الذي كان باول وتينيت ونائباهما يساعدون على تطوير سياسة الإدارة لتغيير نظام العراق، كان بعض المسؤولين من المستويات الدنيا في وزارة الخارجية والـ «CIA» يرفعون أصواتهم سرّاً وعلناً في معارضة هذه السياسة. ولكنهم لم يقترحوا مقاربة بديلة أيضاً. كان الافتراض أنّهم يشعرون بالأمان وهم يعارضون الرئيس بشدّة بشأن العراق لأنّ مسؤولين من المستويات العليا في وزارة الخارجية والـ «CIA» كان يُقتبس منهم مراراً (دون ذكر الأسماء) في الروايات الإخبارية وهم يمرّرون انتقاداتهم للرئيس ولداعميه ولسياسته من أجل الحصول على دعم عام لوجهات نظرهم. كثير من التسريبات كانت مضلّلة أو غير صحيحة تنمّ إمّا عن خطأ في المعلومات أو عن خداع. أدَّت سلسلة التسريبات، التي قوَّتها تعليقات السياسيّين ومسؤولي الاستخبارات السابقين، في النهاية، إلى رواية مفصّلة وخاطئة تلخّصت في شعار «كذب بوش فمات الناس» الذي لعب دوراً في حملة انتخابات 2004 الرئاسيّة، وما بعدها.

تشير كلمة «تسريب» بصفة عامّة إلى نشر معلومات سريّة دون إذن. أمّا ما أنا بصدد مناقشته هنا - العشرات من القصص السلبية التي تُعزى إلى مسؤولين في وزارة الخارجية والـ «CIA» خلال إدارة جورج دبليو بوش - ليست تسريبات بهذا المعنى. كانت، بالأحرى، مناقشات سياسية تجري عبر الصحافة، دون فرص للردّ المباشر، ولا حَكَم،

وقلّة من الاهتمام بالمعلومات الدقيقة. لست متأكّداً إذا كان من المعقول أن تُسمّى قصّة خاطئة تسريباً. عندما قام مسؤولون بوصف اجتماعات خطأً، وعزوا، عن خطإٍ أيضاً، آراء (إلى «محافظين جدد» وغيرهم) كانوا يتظاهرون بالتسريب ولكنهم، بالفعل، كانوا يلفّقون فقط.

لم يكن رامزفيلد ليعطي مجالاً إلى مرؤوس يخصّه، لكي يعمل بهذه الطريقة. في خمس أو ستّ مرّات على الأقل رأيته يحذّر موظّفيه بشأن حفظ السلام داخل الإدارة. قال إنّ الشجار العبثي أو المفرط مع الزملاء في الوكالات هو خيانة للرئيس وإضرار به. وحذّر بشدّة ضدّ إعطاء الصحافيّين روايات عن مناقشات سريّة بين الوكالات. لا أعتقد أنّ رامزفيلد سرّب مرّة واحدة معلومات سريّة أو سلم إلى مراسل أيَّ نوع من الروايات غير المصرّح بها لاجتماع مع الرئيس أو مع أيّ من زملائه «الأساسيّون». فمثل هذا الفعل ينتهك مبادئه الشخصيّة التي تكلّم عنها، في فترات استراحة نادرة، بقوّة وصدق الكشّاف النسر الذي كانه وهو صبي. فبعض ميزات الكشّاف - وليس فقط بعض التعابير الكشفيّة - ظلّت حيّة فيه، بالرّغم من ثقافته الواسعة وحنكته. وكمبدأ، لم يكن رامزفيلد يعطي مقابلات حتّى «عن الخلفيات» إلى الصحافيّين، تقليد يعطي الصحافيّين فرصة لأن يقتبسوا منه كمصدر غير معروف. عندما كان يتكلّم إليهم، كان يفعل ذلك ويدوّن ما يقول[1].

كنت أشارك رامزفيلد في تردّده بشأن التسريب والحفاظ على سريّة الاجتماعات. نادراً ما كنت أتكلّم إلى الصحافيّين (وهذا خطأ من قبلي) ولم أعطهم قط مواد «عن الخلفيّات». وفي وقت مبكر من ولايتي كوكيل وزارة، عندما اقتُبس مني مقالة في إخبارية «كمسؤول في البنتاغون» غير مسمّى، ذكر رامزفيلد الاقتباس باستهجان، معتبراً أنّ من قدمه فعل ذلك دون تفويض. لم يكن لديه مشكلة في أن يُعزى التسريب إليّ. غير أنّ ذلك علّمني درساً بشأن التكلّم عن «الخلفية».

نقلت إلى مرؤوسيَّ تحذيرات رامزفيلد بشأن التسريبات، وبيانه الآخر من «والآن اسمعوا هذا» للموظّفين. كان أناس من مكتبي يطلقون ملاحظات ساخرة حول زملاء من

(1) لم يقل رامزفيلد للصحافيّين أن يقتبسوا منه مع ذكر اسمه فقط، بل كان يسجّل مقابلاته الإخبارية ويعيد كتابتها. بعد نشر قصة المراسل، كان رامزفيلد يضع المقابلة على DOD الشبكة، ويسمح للجماهير مقارنة الذي قاله الوزير مع ما اختار المراسل للاستعمال.

وكالات أخرى، ولكن، إذا تعدّوا الخط إلى عدم الاحترام، أذكّرهم بتحذيرات رامزفيلد المتعلّقة بالتناغم والولاء. مستذكراً خبرتي خلال إدارة ريغان، قلت إنّه من الخطأ الاعتقاد أنّه يمكنهم العمل كمجموعة مع أناس يهينونهم، حتّى وإن لم يسمع هؤلاء الناس الإهانات الموجّهة إليهم. قلت لهم إنّ عليهم أن يتكلّموا بعدل في اجتماعات البنتاغون الداخلية كما لو كان زملاؤنا في الخارجية والـ«CIA» حاضرين في الصالة.

كنت أعلم أنّ هذه النصيحة تبدو مفرطة في التفاؤل، غير أنّها تخدم مصلحة الحكومة في الحفاظ على التهذيب والاستقامة. من جهة أخرى أرى الآن بوضوح كبير العداء الشديد وراء التسريب و«الخلفيّات» التي قوضت الرئيس بوش وغيره ممّن كانوا يدعمونه. إنّ إخفاقنا - كأهداف - بأن نهتم بالهجوم ونؤكّد عليه ثمّ نحاربه، كان نوعاً من نزع السلاح من جهة واحدة، وذلك لم يخدم مصالح الرئيس أو البلاد أو الحقيقة.

يعتقد بيتر رودمان، مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي، أنّه يجب تشجيع الجماعات العراقية الخارجية المختلفة على تنسيق جهودها قبل الإطاحة بصدّام. في رسالته إلى رامزفيلد في 9 مايو/أيار 2002 أيّد «تنظيم الجماعات الديموقراطية المعارضة... في قوّة عسكرية - سياسية حقيقيّة» من أجل «تلافي فراغ سياسي» في العراق.

قرّظ رامزفيلد عمل رودمان، وفي 1 يوليو/تموز بعث تقرير رودمان بشكل مذكّرة إلى زملائه «الأساسيّون» - تشيني، باول، تينيت ورايس. أصبح مشروع التعاون مع «الجماعات الديموقراطية المعارضة» نقطة البداية لسلسلة من الاقتراحات من قبل وزارة الدفاع للاستعداد لحكم العراق بعد الإطاحة بصدّام. وبالرّغم من معارضته تعيين زعيم آخر للبلاد، فقد ساعد رامزفيلد على إنشاء قواعد سياسية لإعادة إعمار العراق. كان يعتقد أنّ على الحكومة أن تنظّم جماعة من العراقيّين المسؤولين، على أمل أنّه عندما يحين الوقت، ربّما تمكّنوا من توجيه العراق نحو خلق حكومة تمثيلية عريضة القاعدة: فتمهيد الأرضية لعملية سياسية سوف يكون محورياً لنقل السلطة إلى العراقيّين في الوقت المناسب وذلك لتجنّب إقامة حكومة احتلال لفترة طويلة.

كان رودمان قلقاً من عمل وزارة الخارجية والـ«CIA» الذي ينحو إلى إبراز النقاط السلبية بشأن الجماعات الخارجية العراقية مع أنّ هؤلاء هم شركاؤنا الوحيدون للتخطيط لإعادة إنشاء الحكومة العراقية. ادّعى أرميتاج وماكلولين أنّ الخارجيّين

سيلاقون رفضاً في العراق لعدم «شرعيّتهم». بيد أنّه كان من الواضح أن خلفيّة همّهم كانت أنّه، في حال أصبح للعراقيين المعارضين في الخارج دور هام في عراق ما بعد صدّام، سيفتح ذلك الطريق للجلبي الذي يكرهون للعب دور هام.

لم يكن واضحاً كيف أنّ لا أحد في حكومتنا كان يعلم رأي الداخليّين الخاص - لقياس النقاط الدقيقة في تفكير الناس القاطنين في المجتمع العراقي الهلع والمعزول. ولكن موظّفي الخارجية والـ«CIA» أصرّوا على أنّ «الداخليّين» سوف يعارضون «الخارجيّين»: إنّهم سيرفضون قيادة العراقيّين الذين اختاروا العيش في الخارج بدل أن يشاركوا في تعاسة الحياة تحت نير صدّام. كتب موظّفو الخارجية والـ«CIA» كمّاً هائلاً من التحاليل ليبرهنوا أنّ الانقسام الكبير في سياسة العراق ما بعد صدّام سيكون بين الخارجيّين والداخليّين. حتّى بعد أن دحضت الأحداث هذا الرأي، كان هناك أسباب للشكّ في هذا الادّعاء. فحميد كارزاي، كان بالإمكان وصفه بالخارجي، وقد تقبّله الأفغان الداخليون دون إثارة قضية شرعيّته.

كان ممثّلو الخارجية والـ«CIA» غير متحمّسين لأيّ مبادرة لتعبئة المعارضة العراقية. تباهى أرميتاج بعدم حماسته لمؤتمر سياسي للمعارضين. ورفض اقتراحات للعمل مع المعارضة لتنظيم حكومة مؤقتة للعراق، قبل تغيير النظام أو بعده مباشرة. هذا التصرّف السلبي نحو المعارضة أعاق بجدّية تخطيط الإدارة العام في الفترة السابقة للحرب.

كانت الخارجية مصرّة على منع الخارجيّين من الاستفادة من أفضليّة تقدّمهم السياسي على الداخليّين. ولكن بدون بدء متقدّم، لن يكون هناك قيادة عراقية لتأخذ على عاتقها دور الحاكم. (لم يكن أحد يرى بعد الآن أنّ الحكومة البعثية يجب أن تبقى في محلّها مع تغيير الديكتاتور على رأسها). وبدون حكومة عراقية تتسلم الحكم بسرعة بعد الإطاحة بصدّام، سيكون علينا أن نخلق حكومة احتلال، تديرها الأمم المتحدة، أو، ربّما، الولايات المتحدة. وبناءً عليه صاغ موظّفو الخارجية توصية بشأن إنشاء «سلطة مدنية انتقالية» لتقوم مقام حكومة احتلال، لضمان عدم تسلم الخارجيّين للحكم. كانت أهمّ نقطة ضدّ هذه الاستراتيجيّة أنّ احتلالاً طويل الأمد سينتج تذمّراً واسعاً وربّما مقاومة عنيفة. في بعض الأحيان أقرّ موظّفو الخارجية بهذا الخطر، ولكنّهم لم يوفّقوا بينه وبين خطّتهم للسلطة المدنية الانتقالية.

دون أن يجادل من أجل تعزيز الجلبي أو الـ «INC» حثّ رامزفيلد في مذكّرته المؤرّخة في 1 يوليو/تموز للمرجعيات الأخرى (مقتبساً من عمل رودمان) أن تُنظّم كل الجماعات الصديقة الديموقراطية المعارضة في تنظيم واحد، واستند إلى أمثلة تاريخية. في 1943 - 44 كان لروزفيلت وتشرتشل خطط لإنشاء حكومة عسكرية للحلفاء في فرنسا ما بعد الحرب، ترتكز على نظرية أنّ الفرنسيّين الأحرار بقيادة الجنرال ديغول - الجنرال الفرنسي المنفي - لم تكن تمثّل حقّاً الشعب الفرنسي.

لو فرض روزفيلت وتشرتشل فعلياً حكومة احتلال لكانت المقاومة الفرنسية (تحت هيمنة الشيوعيّين) شكّلت القوّة السياسية الوحيدة على الأرض الفرنسية. وكان الديغوليّون سيحيدون والشيوعيّون يسيطرون في المناطق خارج المدن.

تمكّن ديغول، الذي حكم خلال 1944 - 47 من توسيع حركته السياسية، وبالفعل، تحييد الشيوعيين.

أشار رامزفيلد إلى أنّه يوجد داخل العراق «عناصر مقاومة غير مرغوب فيها» تتمتّع ببعض الدعم في أنحاء البلاد. تنظيم الجماعات التي نتشارك معها في مبادئنا وأهدافنا العامة ستكون أساسية في قطع الطريق على هؤلاء غير المرغوب فيهم وعلى تجنّب فوضى ما بعد صدّام الناتجة عن «الحريّة للجميع». مشيراً إلى اقتراح وزارة الخارجية، «السلطة المدنية الانتقالية»، حذّر رامزفيلد: «أنّ حضوراً دولياً أو تفويضاً دولياً مؤقتاً لن يكون بديلاً كافياً لمساعدة قوّات صديقة محليّة على إنشاء سلطتها السياسيّة والعسكرية بسرعة على الأرض».

كان أحمد الجلبي شخصيّة معقّدة. بإمكانه أن يحقّق المعجزات في بناء التوافقات السياسية، ولكن اعتداده برأيه يمكن أن يؤلب ضده الكثيرين. كان له معجبون، ومناصرون وكان له خصوم لدودون. كان أكثر من شخصيّة، وفي النقاش المرير حول الحرب أصبح رمزاً لقضية العمل العسكري الأميركي للإطاحة بصدّام.

تفاقم العداء نحوه حتّى أصبح ظاهرة. وقام الموظّفون الأميركيّون المخاصمون لسياسات الإدارة حول العراق بإدانته، وقاتلوه كما لو كان هو نائب الرئيس بوش أو مصدر مبدأ بوش. خصوم الجلبي في الحكومة الأميركية كرهوه بحدّة أكبر من حدّة دعم أصدقائه له. هاجموه بإصرار أشدّ بكثير من دفاع أصدقائه له. (سيكون ذلك جلياً لأيّ مؤرّخ يراجع السجلّات بشموليّة. ربّما يتوصّلون إلى فهم جميع الأسباب. أنا لم أفهم).

الموظّفون المعادون للجلبي - أولئك المصمّمون على منعه من ممارسة السياسة في العراق إلى الأبد - وجدوا من المفيد الادّعاء أمام الصحافة أنّ منافسيهم البيروقراطيّين (وهم رامزفيلد وولفويتز وأنا) يحاولون «تكريس» الجلبي كزعيم للعراق بعد صدّام. محتجّاً بمصادر من وزارة الخارجية، أكّد سيمور هيرش في مقالة «NEW YORKER» في مايو/أيار 2002 «هناك نزاع حول إمكانية الانتفاع من الجلبي تشغل البيروقراطية، بينما القيادة المدنية في البنتاغون تستمرّ في الإصرار على أنّ وحدها الـ«INC» تستطيع أن تقود المعارضة». هذا الادّعاء استمرّ إلى الوقت الحاضر: في مذكّرته، وصف جورج تينيت اقتراحات DOD لعراق ما بعد صدّام بأنّها «جهود متسترة بحجاب خفيف لوضع الجلبي في السلطة».

وكيفما راجعتَ الحكاية، فقد كانت وستبقى غير صحيحة. لم أؤيّد يوماً أن تقوم الولايات المتحدة بانتقاء زعيم للعراق ولم أسمع وولفويتز يجادل مرّةً من أجل تأييد زعيم عراقي معيّن، الجلبي أم سواه. كنّا نعلم أن رامزفيلد لن يتساهل مع أيّ من مرؤوسيه إذا ما لعب مثل هذه اللعبة.

افترضت أنّ بعض هذه «المصادر الرسميّة» غير المسمّاة كانت تعرف أنّ الادّعاء زائف، ولكنّه يخدم مصالحها: إبقاء الجلبي ووزارة الدفاع في وضع دفاعي. البعض ممّن نشروا هذا الادّعاء ربّما أخذوه على معناه الظاهري، فقد جرى توكيده عدّة مرّات، حتّى قبله كثير من الناس. ولكن الادّعاء كان خاطئاً بالنسبة إلى رامزفيلد، وولفويتز، وأنا، ولا أعرف أيّ مسؤول يعتبره صحيحاً. لقد أعلنا ذلك شفهيّاً وكتابة، على الجمهور وفي اجتماعات حكومية سريّة. لا أعرف ما الموجود في خزانة ملفات كل موظف في وزارة الدفاع، ولكن، من بين آلاف الصفحات التي كتبها موظّفو الوزارة الكبار إلى اجتماعات الوكالات عن حكم العراق بعد صدّام، أعرف أنّ ليس واحدة منها تدعم هذا الاتهام. وحتّى في الاجتماعات والمحادثات غير الرسميّة، لم أسمع أيّ شخص في وزارة الدفاع يدلي بحجّة أو يقترح خطّة لوضع الجلبي في سدة الحكم في العراق. كنا نؤمن أنّ من مصلحة الولايات المتحدة أن تقوم حكومة عراقية مستقرّة تحترم المبادئ الهامّة للسلام العالمي وحقوق الإنسان - وليس اختيار زعيم معيّن للعراق.

ولكن، كما في أيّ نظريّة مؤامرة، من تمسكوا بالاعتقاد أنّنا تآمرنا لتكريس

الجلبي، لم يتأثّروا بالمنطق ولا بالأدلّة ولا بالمناقشات المعاكسة. كان مجرّد النفي يُحسب دليلاً بأنّ المتآمرين أرادوا تغطية خططهم الفعليّة. غير أنّه من المهمّ أن الشخصين اللذين قادا جهود الولايات المتحدة في إنشاء بنى سياسيّة لعراق ما بعد صدّام لم يدعيا قط أنّه طُلب إليهما أن «يكرّسا» أو يفضّلا الجلبي. كان الجنرال جاي غاردنر، رئيس مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية، المدير المدني للتحالف، ومسؤولاً عن تطوير سلطة عراقية مؤقتة. وقد أخذ السفير بول برينر، الذي خلف الجنرال تومي فرانكس كرئيس لسلطة التحالف المؤقتة، هذه المسؤولية من غارنر. كان من المستحيل اتّباع أي أجندة سياسية في عراق ما بعد صدّام دون موافقة غارنر أو بريمر أو مساعدتهما. ومع ذلك لم يبلّغ أحد منهما أنّه تلقّى تشجيعاً، ناهيك عن أيّة تعليمات، لإعطاء الجلبي أفضليّة ما - وكلاهما معروف عنه رسمياً أنّه عارض الفكرة. في ردّ على أسئلة أحد المراسلين بشأن الجلبي وغيره من الزعماء الخارجيّين، أجاب غارنر، «لم أرَ قط خطّة لاعتماد أيّ من هؤلاء الرجال وتنصيبه رئيساً أو زعيماً على العراق. . . عندما تسلمت وظيفتي لأوّل مرّة، أطلعني دوغ فايث على «الزائد والناقص» لكل من زعماء المعارضة». وبما أنّه لم يُطلب إلى أي من غارنر أو بريمر قط مساعدة الجلبي، ناهيك عن تكريسه زعيماً على العراق، فذلك يجب أن يلغي الادّعاء بأنّ فريق قيادة البنتاغون كان يعمل على مؤامرة محابية للجلبي. فإذا لم يكن غارنر أو بريمر في مثل هذه المؤامرة - ولم يريا واحدة قط - فذلك يعني أنّه لم يكن هناك مؤامرة.

ومع ذلك كتبت الخارجية عدّة تقارير ترتكز على أرضية أنه كان هناك خطط أو مؤامرات داخل حكومتنا لفرض الجلبي على العراق. إنّ أسطورة «كرسوا الجلبي» كانت علامة على تصرّف وزارة الخارجية حيال رامزفيلد وفريقه - ولكنها أيضاً ساعدت على التأثير في هذا التصرّف. إنّ مغزى هذه العداوة من جهة واحدة، توحي به ملاحظة مسندة إلى موظّف في الخارجية، وهو يشير إلى مسؤولين مدنيّين في وزارة الدفاع «أنّه رجوع المحافظين اليمينيّين، زاحفين في طريق عودتهم».

حتّى عندما لم تذكر تقارير الخارجية الجلبي بالاسم، كانت تحذّر مرة تلو المرة بأنّ المسؤولين الأميركيّين يجب أن لا يسمحوا للخارجيّين بلعب دور هام في سياسات العراق ما بعد صدّام. واحد من هذه التقارير، تحليل لوزارة الخارجية عن المعارضة العراقية، وزّع في غداء نواب بتاريخ 6 يونيو/ حزيران 2002، حاول أن يبرهن أنّه يجب

على الحكومة الأميركية أن «لا تعتمد على أيّ فريق من العراقيّين المهاجرين في تحمّل مسؤولية كبيرة. .». محذّراً من أنّ «اللاعبين الخارجيّين وحدهم لا يمكنهم تأليف حكومة مؤقتة ذات مصداقية»، «قبل أن يؤدّي تغيير النظام إلى الاتصال بالدوائر الانتخابية الداخلية». وأكّد أن ما من جماعة خارجية «لها دوائر انتخابية أو مصداقية» سوى الجماعات الكردية التي لا تتمكّن، بسبب مسائل عرقية، من لعب دور قيادي على المجال العراقي الواسع. هذا الادّعاء سيثبت أنّه غير صحيح بقدر عدم صحّة الفرضية أنّ العراقيين في الداخل سيرفضون قيادة الخارجيّين[1].

هذه الورقة من الخارجية تسجّل أكثر من نصف دزينة «مشكلات في العمل مع المعارضة» بما فيها شجارات الأقارب بين الخارجيّين - ما كانت الخارجية تسمّيه «عامل التقاتل على الطعام» - والخطر من أنّ التعاون مع الخارجيّين سينفّر «العراقيّين في الداخل». ولكن، في الوقت نفسه، أقرّت بالمنافع الممكنة التي كنا نناقشها في غداءات النوّاب: «المهاجرون العراقيّون ربّما تمكّنوا من تحقيق الأهداف الأميركية. . . إذا ما تمكّنوا من تقديم تصوّر للعراق وتوفير خبراء للجماعات العاملة قبل التحرير والتحقيق في جرائم الحرب وتعزيز تصوير عمل الولايات المتحدة كعملية تحرير لا غزو، وأن يُكوِّنوا وسيلة للعراقيّين الخارجيّين يشعرون من خلالها أنّهم يسهمون في تحرير بلادهم». من الواضح أنّ موظّفي الخارجية شعروا أنّهم مجبرون على تنفيذ رسالة هادلي التي كرّرت مرّات عديدة: يريد الرئيس أن يجد المسؤولون الأميركيّون طرائق للعمل مع المعارضة العراقية دون ممارسة لعبة التفضيل. غير أنّ ديبلوماسيّينا ظلّوا غير متحمّسين.

عمل ستيف هادلي بكدّ للتغلّب على جهود العرقلة، وبحلول الأوّل من يوليو/تموز تمكّن من إقناع نظيري في وزارة الخارجية، وكيل الوزارة مارك غروسمان، بالمساعدة في تنظيم اجتماع لممثّلي الخارجية والدفاع والـ«CIA» مع زعماء كل الجماعات الخارجية العراقية الهامّة. فإذا تشاركنا، غروسمان وأنا، في ترؤّس اجتماع، كما اقترح رودمان، فإنّ هذا التعاون سيشجّع ويبيّن التناغم بين الجماعات العراقية كما بين الوكالات الأميركية أيضاً. وربّما تمكّن هذا الاجتماع من حثّ الجماعات للتحرّك سويّة

(1) أول رئيس منتخب للعراق وأوّل وزير خارجية وأوّل أعلى ضابط عسكري كانوا جميعهم من الأكراد (كما هو وارد في الفصل 15).

إلى الأمام - وبخاصة، لإقامة المؤتمر السياسي الذي كان النوّاب يطالبون وزارة الخارجية بالمساعدة على تنظيمه لشهور عديدة مضت.

قبل غروسمان على الفور مشروع الاجتماع الذي أشاركه في ترؤسه. بخلاف أرميتاج لم يكن يعارض لا إرادياً أي مشروع يبدأ في البنتاغون. كان غروسمان ديبلوماسياً ممتهناً شغل منصب مدير عام السلك الخارجي وخدم كسفير للولايات المتحدة في تركيا، وأظهر حبّاً وأمانة لوزارة الخارجية. وعندما كان يمثّل الخارجية في اجتماعات الوكالات، كانت نوعية مساهمته تضع الوزارة تحت ضوء غريب. كانت الأوراق المعدّة في وزارة الخارجية لهذه الاجتماعات أقل إقناعاً على العموم من الملاحظات التي يقوم بها غروسمان نفسه، وقد كان لفظه جيّداً وكلامه ذا معنى عميق. قبل إرساله اقتراحاً من وزارة الخارجية إلى لجنة الأساسيّين كان هادلي عادة يطلب من وزارة الخارجية كتابتها من جديد - ليس من أجل تضمينها ملاحظات الوكالات الأخرى فقط، بل أيضاً لتضمينها ملاحظات غروسمان نفسه. كانت كما لو أنّ غروسمان أعطى ملاحظات على عمل بعض موظّفي وكالة أخرى.

عيّنا، غروسمان وأنا، تاريخاً لاجتماعنا مع العراقيّين في مطلع أغسطس. وبالرّغم من بعض العراقيل على طول الطريق (مثلاً، استمر بعض موظّفي الخارجية يستخفّون بالجلبي بالإشارة إلى المعارضة كفريق الأربعة بالإضافة إلى الـ«INC»)، سار العمل على الاجتماع بسلاسة ملحوظة. كان العراقيون يتقبّلون دعواتنا، التي كانت تصدر عن الخارجية والدفاع مجتمعتين، باستحسان واضح. اعتبروا ذلك عرضاً للوحدة غير مألوف - إشارة إلى أنّ الرئيس أصبح جاداً بشأن العمل ضد صدّام.

لم يكن العمل السياسي الطريقة الوحيدة المتاحة للخارجيين لمساعدة السياسة الأميركية على تغيير النظام في العراق. كان بوسعهم أن ينفّذوا مشاريع استخبارية وإنسانية وغيرها في العراق. في حال وقوع الحرب تصبح مهاراتهم اللّغوية ومعرفتهم بالبلاد والسكّان لا تقدر بثمن لقواتنا - إبّان القتال وفي الفترة التي تعقبه. (عدم وجود مترجمين سيصبح مشكلة جدّية على الأرض للموظّفين الأميركيّين المدنيّين والعسكريّين على السّواء. أصبح واضحاً أنّ ما نحتاج إليه ليس مجرّد أشخاص يتكلّمون اللّغتين ولكن أشخاصاً نعرفهم إلى حدّ نستطيع أن نثق بهم). مع إعداد جيّد سيتمكّن الخارجيّون من مساندة قوات التحالف في ساحة القتال. من الممكن حينذاك أن تلعب

قوّة عراقية تدرّبت على أيدي الأميركيّين دوراً هاماً في تدريب الشرطة العراقية ووحدات عسكرية. وبعد الإطاحة بالنظام البعثي سيتمكّن الخارجيّون من مساعدتنا على التدقيق بأمر المرشّحين العراقيّين للمناصب الهامّة في العراق الجديد.

وإذا رأينا أنّ للخارجيّين دوراً هاماً في تحرير بلادهم، فعلينا أن ندربهم ونسلّمهم. إنّ قانون تحرير العراق لسنة 1998 فوّض الرئيس ليفعل ذلك بسحب أموال من موارد وزارة الدفاع تبلغ في مجملها 97 مليون دولار. أقرّ الرئيس كلينتون استعمال 5 ملايين دولار وأراد مكتبي أن نستعمل بعضاً من الأموال المتبقّية.

كان وولفويتز يعتقد أنّ تدريب العراقيّين الخارجيّين سيكون له أهميّة استراتيجية تمتدّ إلى أبعد من العراق. وذلك يتطابق مع توصياته لأفغانستان، بأن تقوم الولايات المتحدة بالإطاحة بالطالبان بدعم القوات الأفغانية المحليّة المعادية للنظام - وهي استراتيجية للتحرير وليس للاحتلال. غالباً ما تكلّم وولفويتز عن أهمية مساعدة الخارجيّين لتعزيز الديموقراطية في بلدانهم ضد أنظمة معادية للديموقراطية ومعادية للولايات المتحدة. كنت أشاركه في النظرة أنّ الأمن القومي للولايات المتحدة يمكن أن ينتفع من مساعدات كهذه. الأنظمة حول العالم التي تقلقنا كثيراً - العراق، إيران، كوريا الشمالية - لم تكن تعرّض السلام للخطر وتهدّد مصالح الولايات المتحدة فقط، بل كانت أيضاً تقمع شعوبها هي بالذات. هذه الأنظمة كانت مكروهة بشدّة من قبل مواطنيها أنفسهم، وهذا ضعف، ربّما نستطيع استثماره[1]. دعم قوّات المعارضة المحلية ربّما يكون طريقة أكثر فاعلية للضغط على الأنظمة من استعمال الديبلوماسية بمفردها - بصرف النظر عمّا إذا كان هؤلاء المعارضون في المنفى (ككثير من المعارضة العراقية) أو في داخل البلاد (كالعراقيّين الأكراد أو قوّات تحالف الشمال في أفغانستان).

بالرّغم من أنّ وولفويتز تزعم قضيّة التدريب العسكري للعراقيّين الخارجيّين منذ

---

(1) كنا، رامزفيلد، وولفويتز وأنا قد ساندنا قضيّة استراتيجية دعم القوّات المحلية المعادية للنظام في أفغانستان وغيرها من المناطق التي يمكن أن تقوي ديبلوماسيتنا في بلدان تكتنفها المشاكل، (مثل سوريا وليبيا والسودان) لإجبارها على إعادة النظر في سياساتها المتعلّقة بالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. وربّما تصبح هذه الأنظمة أكثر مجاملة إذا خافت من أن نقوم بمساندة معارضيها المحليّين في حال تقاعسها.

التسعينات، كان من الصعب لمثل مبادرة كهذه أن تقلع عن الأرض. في اجتماع في 15 مارس/آذار 2002 أخبرني أنّ جون ماكلولين من الـ«CIA» يعارض أي عمل تقوم به وزارة الدفاع في هذا المجال. من جهة أخرى كان هادلي يؤيده. وللحصول على الضوء الأخضر من الرئيس كان على هادلي أن يعمل بالموضوع عبر لجنتي النوّاب والأساسيّين - ولهذا الغرض يحتاج إلى اقتراح مكتوب. كلفني وولفويتز صوغ هذا الاقتراح.

مكتب منظمة السياسة لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، بإدارة بيل لوتي، طوَّر المفهوم بعد تلقّيه النصح من الوكالات الأخرى. قوَّم عدد المرشحين للتدريب (من كل جماعات المعارضة) واقترح آلية لغربلتهم، وحدّد مواقع محتملة للتدريب في أوروبا والشرق الأوسط. الجنرال وين دونينغ (الجيش الأميركي، متقاعد)، نائب مستشار الأمن القومي لمجابهة الإرهاب، والقائد السابق لقيادة العمليّات الخاصّة، عمل مع لوتي على الاقتراح.

جئنا بتوصيتنا للتدريب إلى الأساسيّين في مايو. محاولاً أن يبرهن أنّ بدء البرنامج في ذلك الوقت كان محفوفاً بالمخاطر، أقنع باول زملاءه بتأجيله. كانت هناك مخاوف (بالأخصّ لدى CENTCOM) أنّ مباشرة تدريب العراقيّين الخارجيّين ربّما تثير صدّام الذي يمكن أن يضرب بعنف قبل أن تكون القوّات الأميركية مستعدّة للردّ.

طوال ربيع 2002 نوقشت احتمالات تتعلّق بالعراق في سلسلة من اجتماعات الوكالات: ماذا يجب أن نفعل إذا هاجم صدّام الأكراد؟ أو إذا أسقطت القوّات العراقية طائرة أميركية أو بريطانية تقوم بخفر منطقة حظر الطيران الشمالية أو الجنوبية؟ أو إذا أطلقوا صاروخاً على دولة أخرى؟ أو إذا خُلع صدّام بانقلاب عسكري؟ إنّ الاهتمام بمثل هذه الحالات الطارئة - التي ستصبح أكثر احتمالاً كلّما زدنا ضغطنا على صدّام - ساعد على حثّ الجنرال فرانكس على إنشاء ما أسماه خيار «البداية المتنقّلة» لخطة الحرب العراقية. بدلاً من الافتراض أنّ الولايات المتحدة تستطيع أن تختار توقيت عملياتنا العسكرية، فإنّ «البداية المتنقلة» سوف تمكّننا من العمل بسرعة أكبر في الرد على الأحداث - مباشرة العمل الحربي ضد العراق، إذا لزم الأمر، حتّى قبل وصول القوّات الأميركية المتوقّعة إلى مسرح القتال.

في مناقشاتنا بين الوكالات، أدركنا أخطار إثارة صدّام في الوقت غير المناسب وحسنات تدريب الخارجيين. كان هناك أخطار في الضغط على صدّام، ولكن كان

هناك أخطار أيضاً في التخلّي عن الضغط. في مجال الأمن القومي تكمن المخاطر في كلّ عمل مقترح وفي كلّ إغفال. إنّ أهم قسم من مهمة الرئيس - لبُّ صنع القرار الاستراتيجي - هو إقرار ما هي المجازفات التي على البلاد أن تأخذها في أيّ وقت محدّد. وكما كتب دين اتشيسون «في أعلى الهرم لا يوجد خيارات سهلة. كلّها بين شرور من الصعب التكهّن بتداعياتها».

لم يمنع القرار بتأجيل تدريب الخارجيّين كلّ أشكال التعاون. فمثلاً، يستطيع الخارجيّون أن يستمرّوا في تزويدنا بالمخابرات من داخل العراق. كانت معلوماتهم كومة من الخليط تحتوي على تقارير دقيقة وغير دقيقة يجب غربلتها ومراجعتها بدقّة - كأيّ برنامج استخبارات بشريّة. ولكن، كما لاحظ هادلي، كنّا بحاجة إلى أكبر كميّة ممكنة من الاستخبارات حول العراق يمكننا الحصول عليها.

كنّا نعلم أنّ تغطية الـ«CIA» للعراق متقطّعة، ولكنّنا لم نعرف كم كانت قليلة بالفعل إلّا بعد الإطاحة بصدام. قبل أن تبدأ عملية حرية العراق، مثلاً، لم يكن لدى الـ«CIA» مصدر واحد مخصص لأسلحة الدمار الشامل والمسائل المتعلّقة بها. قدرت لجنة سيلبرمان - روب، في النهاية، «أنّ لدينا القليل القليل من الاستخبارات البشريّة، واعتبارياً، ليس لدينا استخبارات إشارية مفيدة تدلّ على أهداف في العراق مع العلم أنّ ذلك كان أولوية استخبارية هامة للولايات المتحدة».

لا أذكر أيّ مسؤول استخباراتي اعترف بعدم كفاية مصادر الاستخبارات إلى لجنة النوّاب في ذلك الوقت. بالعكس عن ذلك كانت تقارير الاستخبارات توحي بأنّ لدى الـ«CIA» معرفة كبيرة بما يحدث داخل العراق. نشرت الـ«CIA» تقييمات مصوغة بجرأة ليس فقط عن الأسلحة العراقية للدمار الشامل ولكن أيضاً عن آراء عراقية عامة محابية للشرطة العراقية، وآراء غير محابية «الشرعية» الخارجيّين العراقيّين. وادّعى مسؤولو الـ«CIA» أيضاً معرفتهم بأنّ الموظفين العراقيّين، لأسباب إيديولوجية، لن يتعاونوا مع القاعدة. بنى موظّفو الـ«CIA» الكثير من التوقّعات على هذه النقطة الأخيرة. كانت حجتهم أنّ زعماء النظام العراقي، كأعضاء في حزب البعث العلماني، لن يتعاونوا مع الإسلاميّين المتطرّفين في القاعدة - وذلك تنبؤ سوف ينتج عنه وضع مربك ومعقّد.

اعتقد البعض أنّ الـ«CIA» بالغت في حجة عدم التعاون. لفتنا النظر إلى أنّ

التاريخ مليء بأنظمة أقامت تحالفات استراتيجية رغم وجود فوارق إيديولوجية جدية. فالنازيّون والسوفياتيّون الذين تفصل بينهم إيديولوجيّات متضاربة، دخلوا في استراتيجية تعاون سرّي في أغسطس/آب 1939. كان لدى صدّام والقاعدة مصالح مشتركة، دوَّنا: إنهما يشاركان في العداء نحو الولايات المتحدة وفي نيّتهما المعلنة لطرد قواتنا من الشرق الأوسط. لم يقم محلّلو الـ«CIA» قط بدحض اعتراضاتنا بشكل مقنع.

كما هي الحال مع القاعدة، أظهر النظام العراقي مرونة تكتيكية في خدمة أهدافه الاستراتيجية. يعتنق صدّام الإسلام والشعارات الإسلامية عندما تخدم مصالحه. في يناير 1991 أضاف إلى العلم العراقي الآية «الله أكبر» مدونة بخطّ يده. واستخدم الملازم الأول، إبراهيم الدوري، الذي يتمتّع بسمعة مسلم متديّن، لإقامة علاقات مع الجماعات الإسلامية. وكما اعتقدت، كان تشكيل سياسة مناهضة الإرهاب حول فرضية الـ«CIA» بعدم التعاون أمراً غير مسؤول.

كان أكبر المؤيّدين صراحة لنظرية عدم التعاون بول بيلار، ضابط المخابرات في الـ«CIA» لشؤون الشرق الأوسط، 2000 إلى 2005. كان بيلار ينتقد سياسة بوش العراقية، نقطة صرح بها حتّى قبل تركه الـ«CIA» وكانت نظريته تدعم آراءه السياسية. في خريف عام 2005 بعد قليل من تركه وظيفته الحكومية، شجب بيلار الإدارة بمقالة في مجلة «فورين أفيرز» (أقتبس منها بصورة أكبر في الفصل 4). أوحى عمل الـ«CIA» على مسألة العراق - القاعدة أنّ مسؤولي الاستخبارات لم يكونوا منفتحين على معلومات لا تتطابق مع نظرية بيلار.

أصبحت طبيعة المشكلة أكثر وضوحاً عندما أعطيت الفرصة للـ«CIA» لاستجواب إرهابيين متّصلين بالقاعدة في شمال العراق. في 25 مارس/آذار 2002، نشرت «النيويوركر» مقالة عن الأكراد بقلم جيفري غولدبيرغ. كان غولدبيرغ سافر إلى شمال العراق وأمضى بعض الوقت في المنطقة التي يحكمها الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني «PUK». موظفون من «PUK» رافقوا غولدبيرغ في زيارة إلى سجن السليمانية حيث كانوا يحتجزون أعضاء من أنصار الإسلام، جماعة من المتطرّفين الدينيّين من الأكراد والعرب الذين تدرّبوا في معسكرات القاعدة في أفغانستان. كان مساجين الأنصار متّهمين بالتواطؤ مع النظام العراقي. وفق غولدبيرغ كانت التهم أن:

أنصار الإسلام تلقوا أموالاً مباشرة من القاعدة وأنّ سلك استخبارات صدّام حسين له سيطرة مشتركة مع رجال القاعدة على أنصار الإسلام، وأنّ صدّام حسين استضاف قائداً كبيراً من القاعدة في بغداد سنة 1992، وأنّ عدداً من أعضاء القاعدة الهاربين من أفغانستان جيء بهم سراً إلى أراضٍ يسيطر عليها أنصار الإسلام وأنّ عملاء استخباريّين عراقيّين هرَّبوا أسلحة تقليدية، وربّما أيضاً كيماوية أو بيولوجية إلى أفغانستان.

إذا كان ذلك صحيحاً، كما علقت مقالة «النيويوركر»، فإنّ هذه الاتّهامات «تعني أنّ العلاقة بين نظام صدّام والقاعدة حميمة أكثر بكثير ممّا كان يُظنّ سابقاً».

أخبر مدير الاستخبارات في «PUK» المراسل «كنت آمل أن أحمل هذه المعلومات إلى موظّفي الاستخبارات الأميركية» لأنّ الـ«FBI» والـ«CIA» لم يأتيا إلى هنا بعد. أضاف نائب المدير، «الأميركيون يذهبون إلى الصومال، والفيليبّين، ولا أعرف إلى أيّ أمكنة أخرى، ولكن هذا هو المجال، هنا». (كرد، أصدر ناطق باسم الـ«CIA» رفضاً عادياً للتعليق). يقتبس غولدبيرغ من جايمس وولسي، المدير السابق للـ«CIA» بالنسبة إلى هذه الحالة: «سيكون من العار فعلاً لو تمكنت عداوة الـ«CIA» المؤسساتية الكبيرة لجماعات المقاومة الديموقراطية العراقية من الحؤول دون استعلامها عن روابط صدّام مع القاعدة في شمال العراق».

كان هذا المقطع المذهل يتطلّب شرحاً من الـ«CIA». في غداء نواب بعد نشره بقليل، أثاره وولفويتز أمام الحاضرين وسأل ماكلولين لماذا لم تقبل الـ«CIA» عرض «PUK» لاستجواب المساجين. بدا ماكلولين موجعاً ورد أن ليس لديه جواب، ولكنه سوف ينظر في الأمر.

لأسابيع وشهور، استخدم وولفويتز غداءات النوّاب لحثّ ماكلولين على أن تقوم الـ«CIA» باستجواب محتجزي الأنصار. كيف يمكن للوكالة أن تبرر عدم فضولها للتكلّم إلى إرهابيين ملحقين بالقاعدة، سأل وولفويتز، عندما ادَّعوا أنهم كانوا يتلقّون أموالاً وتعاوناً من نظام صدام؟ ضبط وولفويتز سخطه، وتمكن من عدم رفع صوته، ولكنه كان مصرّاً على دفع السؤال إلى ماكلولين بقدر ما كان هذا الأخير يحاول إطالة الوقت. لم تعطِ الـ«CIA» شرحاً معقولاً قط. تبادر لذهني، بعد برهة، أن ماكلولين سيصاب بعسر الهضم لمجرد التفكير في غداء نواب آخر.

وبالرغم من أنه طلب إلى رامزفيلد أيضاً إثارة القضية مع تينيت، لم يتوصل

وولفويتز إلى شيء بشأن سجناء الأنصار حتى حلول الصيف. عند ذاك، في 27 يونيو/حزيران 2002، أعلن ماكلولين في غداء نواب أن الـ«CIA» سوف تستجوب السجناء - ولكن «فقط إذا وافق الأساسيون على ذلك». هزّ وولفويتز رأسه وانحنى نحوي ووشوش: «كما لو أن الوكالة تطلب موافقة الأساسيين كلما أرادت التحدث إلى شخص ما». في يوليو/تموز أرسلت الـ«CIA»، بعد طول انتظار، عملاء الـ«PUK» للتحدث إلى سجناء الأنصار. أثمرت الاستجوابات تقارير عديدة عن تعاون بين العراق والأنصار، تقارير تم تقويمها بالهامة والصادقة من قبل محلّلي الـ«CIA» أنفسهم.

معلومات عامة أكثر حداثة توحي أن الـ«CIA» كان لديها، فعلياً موظفون أميركيون قليلون جداً في العراق. ولكن طوال الفترة التي كان يضغط فيها وولفويتز ورامزفيلد لاستجواب السجناء، لم تكشف الـ«CIA» للنواب هذه القلة المربكة في الموارد.

في تخاذلهم باستجواب سجناء الأنصار، كان موظفو الـ«CIA» يتجاهلون (وفعلياً يرفضون التحقيق) في صلات ممكنة بين العراق والقاعدة. كان ذلك إحدى الطرق لحماية موقعهم بأن هذه الصلات لا يمكن أن تنشأ، ولكنها لم تكن الطريقة الصحيحة. ذكرت روايات إخبارية تأكيدات من «مسؤولين استخباريين كبار» بأنه لم يكن هناك أدلة على صلات كهذه، مما يخلق الانطباع بأن جهوداً حثيثة كانت تُبذل لاكتشاف أدلة كهذه.

كنت أعتبر صدّام خطراً جدّياً، بصرف النظر عن وجود روابط عملانية هامة بينه وبين القاعدة[1]. لم أكن ارتاح البتة إلى نظرية الـ«CIA» بأن البعثيين العلمانيين لن يرضوا بالتعاون مع متطرفين دينيين، حتى ولو كانت صحيحة. وإذا فضل صدام، لأسباب إيديولوجية، أن يتعاون مع إرهابيين علمانيين - من نوع أبو نضال، مثلاً - فهم متوافرون دائماً. وإذا أراد يوماً أن يعمل مع القاعدة ربما توافرت له خيارات للتعاون، في حال كان هناك روابط سابقة أم لا.

برهنت الأحداث التي تلت سقوط صدّام أنه حتى البعثيون المتشددون، في ظروف

(1) أعد مكتبي عرضاً في سبتمبر/أيلول 2002 انتهى بالبند التالي:
ألسنا بحاجة إلى ارتباط مع 11/ 9؟
كلا: ليس هذا بشأن الثأر أو الانتقام، ولكنه بشأن الدفاع عن النفس، إن رباطاً مع القاعدة يؤكد ما عرفناه سابقاً - أن النظام العراقي الحالي معادٍ جداً لنا وهو مستعد أن يتعاون مع الإرهاب الدولي.
«عرض: الحجة للتحرك» 12 سبتمبر/أيلول 2002.

مناسبة، يتعاملون مع المتطرفين الدينيين. ضمّت قيادة العصيان المسلّح البعثية صدّام (حتى القبض عليه في ديسمبر/ كانون الأول، 2003) وإبراهيم الدوري والزعيم الجهادي أبو مصعب الزرقاوي، حتى مقتله على يد القوات الأميركية في يونيو/ حزيران 2006. كان التحالف الاستراتيجي بين معسكريهما عنصراً هاماً من العصيان المسلّح. غير أن حلفاً مشابهاً كان ممكناً أن يحصل لو بقي صدّام في الحكم. لقد غالى موظفو الـ «CIA» كثيراً في إظهارهم للشق الفاصل بين البعثيين والجهاديين - كما غالوا وأخطأوا بشأن القضايا السياسية والعسكرية قبل حرب العراق.

كان النزاع حول العراق سنة 2002 حاداً لدرجة أنه وضع تحت الامتحان مهنية موظفي المجتمع الاستخباري. سقط البعض في هذا الامتحان لسماحهم لآرائهم الشخصية حول السياسة أو الأساليب السياسية بالتدخّل في تحاليلهم الاستخبارية. أضرّ ذلك بنوعية الاستخبارات، وآذى العلاقات بين المجتمع الاستخباري وصنّاع السياسة، مقوضاً الثقة بينهما.

يجب على محللي الاستخبارات أن يعملوا دون خوف أو تفضيل. ويجب أن يكون عملهم لا سياسياً: المعلومات الأولية منظمة بعناية والتحليل دقيق. ويجب ألّا يقوموا بتصفية الاستخبارات أو تقليمها لتلائم آراءهم السياسية الشخصية أو تصوراتهم السابقة أو نظرياتهم أو أحكامهم المسبقة - أو تلك التي تخص أي صانع سياسة آخر. إن قيام موظفي الاستخبارات بتغليف تقاريرهم لتتلاءم مع نظرياتهم عمل سيئ. غير أن الحال ساءت أكثر عندما تبين أن ردة فعل موظفي الـ «CIA» على الانتقاد كانت هجوماً مضاداً، مستعملين الصحافة لاتهام منتقديهم بالضغط عليهم كي يعطوا دعماً لسياسات الرئيس. القصة الحقيقية مختلفة تماماً.

لم أقم شخصياً بدرس مفصّل للاستخبارات حول علاقات العراق - القاعدة ولكنّي تفهمت لماذا اعتبر وولفويتز هذا العمل جديراً باهتمامه. جعل من ضيق عقلية موظفي الـ «CIA» في هذا الشأن قضية، وفي خريف 2002 طلب من عدد من موظفي وزارة الدفاع أن يراقبوا تقارير الاستخبارات عن هذه العلاقة. ساعد هذا الفريق الخاص - بعض أشخاص من مكتبي وبعض من مكتبه - وولفويتز على تطوير أسئلة عن الموضوع، طرحها فيما بعد على موظفي الـ «CIA» الذين يمدّونه بالمعلومات الاستخبارية يومياً.

طرح أسئلة مغلفة بالشك من هذا النوع هو أفضل استعمال للمعلومات الاستخبارية المزوّدة كل يوم. ولكن بعض المعلّقين حاولوا أن يبرهنوا أن أسئلة وولفويتز، لمجرد أنها انتقادية ومتواصلة، تبين أن صناع السياسة في وزارة الدفاع يريدون أن يفسدوا الاستخبارات ويحرفوها لتلائم أغراضهم. حققت لجنة مجلس الشيوخ للاستخبارات في هذه الاتهامات، وكذلك فعلت لجنة سيلفرمان - روب. كل من الفريقين استخلص في تقريره الذي يمثل الحزبين، بإجماع الأصوات، أن الاتهام دون جدارة بكليته. ومع ذلك ما يزال بعض الصحافيين، وموظفون استخباريون سابقون، وبعض أعضاء الكونغرس، يؤكدونه.

في الرواية عن الخلافات في مسألة «السياسة - مقابل - الاستخبارات» بشأن العراق والقاعدة، برزت حبكة ثانية للرواية عندما طرح أحد موظفي منظومتي سؤالاً على موظف استخبارات. أسفر رده غير المنتظر عن نفخ صفارات بشأن الطريقة التي كان يتبعها المجتمع الاستخباري لتصفية المعلومات الاستخبارية الخاصة به. إن النقد الموجّه إلى عمل الـ«CIA» حول العلاقة بين العراق والقاعدة سيصبح موضوع هجومات بيروقراطية وسياسية، ولكن نقد فريق البنتاغون للـ«CIA» كان صحيحاً.

كانت الموظفة في منظمة السياسة، كريستينا شلتون، محللة استخبارية ممتهنة منذ عقدين مع خبرة عشر سنوات في معاكسة الإرهاب. كانت وكالة الاستخبارات للدفاع «DII» قد أعارتها لمنظمتي لتعمل فيها كموظفة سياسية. كانت مهمتها دعم مشروع عن برامج الوصول الخاصة، سلسلة من القدرات العسكرية التكنولوجية المصنفة سرية للغاية. لسنوات كانت هذه البرامج سرية لدرجة أنها، في بعض الأحيان تحجب عن مخططين هامين في القيادات المقاتلة - ولذلك لم تكن مدمجة في الخطط الحربية. كان ذلك سخافة كلاسيكية للبنتاغون أملت أن أعالجها. بادر مكتبي إلى مشروع لتحليل متطلّبات القيادات المقاتلة ووضع برامج الوصول الخاصة بتصرف القادة المعنيين، وساعدت شلتون في هذا المشروع.

بعد كارثة 11/ 9 كانت شلتون تراجع استخبارات عن شبكات إرهابية عندما لفت نظرها تحليل هام يرجع إلى سنة 1998 - تقييم تام من الـ«CIA» وليس تقريراً أولياً - يتعلق بأنشطة أجهزة المخابرات العراقية. وبالرغم من أنها لم تُوجَّه من قبل رؤسائها للتحقيق في دعم العراق للإرهاب، قررت من لدنها التعمّق في الموضوع. تلقّت من

الـ «CIA» المواد التي تشكّل أسس تحليل 1998. هذه المواد شملت تقارير يعود تاريخها إلى سنة 1996 تتحدّث عن روابط بين القاعدة والحكومة العراقية. أخذتها الحيرة بسبب أن هذه التقارير من الـ «CIA» ليس لها أثر في التقييمات الاستخبارية التي تصدر في الوقت الحاضر. تمّ تجاهل بعض هذه التقارير وذكر بعضها، إلّا أنه رفض بفظاظة على الفور. سألت شلتون بعض موظفي الـ «DII» ما سبب هذا التصرف.

الجواب الذي تلقّته أذهلها. قال لها موظف إن اقتباس هذه التقارير من الاتصالات بين العراق والقاعدة هو «بمثابة الارتماء بين أيدي أشخاص مثل وولفويتز». اعتبرت شلدون ذلك تعليقاً مربكاً وغير مهني فصاغت على الفور مذكرة تصف فيها هذا التبادل. قام مسؤولون في مكتبي لاحقاً بتسليم هذه المذكرة إلى لجنة استخبارات مجلس الشيوخ وغيرها من لجان الكونغرس التي طلبت مستنداتنا عن الاستخبارات السابقة لحرب العراق.

قررت شلتون أن تتعمّق في عمل المجتمع الاستخباري العائد إلى علاقات القاعدة - العراق. لم ينتج عن عملها تقييم استخباري منافس وإنما نقد لعمل مسؤولي الاستخبارات التحليلي. كانت النقطة الأساسية التي اعتمدتها هي أن المحلّلين لم يأخذوا بالاعتبار، كما يجب، كل المعلومات ذات الصلة، المتوافرة. انتقدت الموظفين الاستخباريين على إخفاء وتصفية المعلوات للدفاع عن تصوراتهم المسبقة وتفضيلاتهم السياسية، والتي لم يبينوها لزبائنهم دائماً.

كان محلّلو الـ «CIA» يظلّلون معلوماتهم، كما شرحت شلتون، باستعمال لغة «ملفقة». مثلاً، عندما تصور الـ «CIA» أو تتسلم تقريراً يدعم تفكير محلّليها، كانت تصنفه «بالمعقول»، دون أن تقوم، بالضرورة، بشرح السبب. ولكن عندما تناقض التقارير نظريات محلّليها كانت الـ «CIA» عادةً تصفها بـ«غير مثبتة» بالرغم من أنه لا ينقصها إثباتات أكثر من تلك الموصوفة «بالمعقولة». وبّخت شلتون الـ «CIA» لاستعمالها لغة غير دقيقة وضارّة.

أشارت شلتون أن موظفي الاستخبارات يصفُّون معلوماتهم - مثلاً، بتجاهل تقارير لا تتوافق مع نظرياتهم التي تقول بأن إيديولوجية النظام العراقي تحول دون تعاونه مع المتشدّدين الدينيين في القاعدة. لم تكن شلتون تبرهن أن التقارير التي تم تجاهلها كانت، بالضرورة، معقولة أو صحيحة، بل إنها، ببساطة، لا يجوز تجاهلها. فهي جزء

من السجل. إذا أرادت الـ«CIA» أن تهملها، عليها أن تذكرها وتشرح لماذا تعتبرها غير ذي شأن. كما بالنسبة إلى العلماء، أكّدت أن على موظفي الاستخبارات أو السياسة كليهما أن يأخذوا بالحسبان أكبر كمية ممكنة من المعلومات المتوافرة. إذا كانت المعلومات لا تدعم نظرياتهم يجب أن يفكروا في تعديل النظريات. لا يجب أن يعتمدوا على المعلومات غير المناسبة خلف ستار من النعوت المعيبة. يجب أن يكون هناك معايير لاستعمال عبارات التقييم مثل «معقول» و«غير مُثبت».

وبينما شلتون تطور نقدها، ضمّت قواها إلى غيرها في البنتاغون من الذين كانوا يحلّلون اتصالات القاعدة - العراق. بالنسبة إلى مسؤول عالي الرتبة، كان وولفويتز ملماً بالاستخبارات المتعلقة بهذا الموضوع بتفصيل منقطع النظير. كان لديه مساعد خاص شديد الذكاء، جايمس توماس، يدرس الموضوع ويساعده على صوغ أسئلة جديدة. كريس كارني، (الذي أصبح بعد أبريل/نيسان 2002 العضو المتبقّي الوحيد من فريق السياسة لتقييم مقاومة الإرهاب) الذي كان اكتسب أيضاً معلومات بشأن القاعدة والعراق عندما كان يقوم بمراجعة الروابط بين الجماعات الإرهابية والبلدان الداعمة لها. تم جمع أعمال شلتون وتوماس وكارني على هذه القضية[1].

قابلت شلتون في يوليو/تموز 2002، عندما أخبرني رئيسها، نائب وكيل وزارة الدفاع كينيث غرافنرايد، أن شخصاً في مكتبه يتحدّى عمل الـ«CIA» على القاعدة والعراق وزوّدني بانتقادات شلتون. أثّر فيَّ هذا العمل لكونه محنكاً ومعلّلاً بشكل جيد. أورد تقارير استخبارية من شأنها أن تثير مخاوف إذا صدقت: وفق مستندات الـ«CIA» المذكورة كان موظفو الاستخبارات العراقية يجتمعون مع موظفي القاعدة الكبار ويزوّدون القاعدة بالدعم والملاذ الآمن، وأوراق السفر والتدريب على المتفجرات المتطورة طوال العقد المنصرم.

لم أقم بدراسة مفصّلة لكمية التقارير الاستخبارية المفصّلة والتقويمات التي كانت شلتون وزملاؤها يراجعونها وينتقدونها ولذلك لا أعلم إذا ما كان نقدهم صحيحاً في مجمله. ولكن من الواضح أنه كان منظماً ومبرهناً ومنطقياً. شاركني وولفويتز في رأيي

(1) وحدّ شلتون وتوماس عملهما في مذكرة جمعت بين تقديم شفهي، قدمته شلتون، مع معلومات على شرائح منزلقة صاغها توماس.

المحابي لهذا النقد وأوصينا بأن يستمع رامزفيلد إليه. عندما تلقّى الوزير خلاصة المعاملات في 8 أغسطس/آب كانت ردة فعله مطابقة لردة فعلي. بعد تبادل المجاملات قال: أن ليس لديه طريقة للحكم فيما إذا كانت مذكرة النقد صحيحة ولكن المواد تفرض نفسها. ومع أنها تتحدّى الـ «CIA» كان رامزفيلد واثقاً أن تينيت سينظر إلى المذكرة على أنها بنّاءة. طلب مني أن أتّصل بتينيت وأرسلها إليه.

في 15 أغسطس/آب قدم شلتون وكارني المعلومات إلى تينيت وخمسة وعشرين من زملائه في مقرّ الـ «CIA» الرئيسي. رافقناهما، ديغرافينرايد وأنا مع الأدميرال لويل جاكوبي، رئيس الـ «DII». (لم يكن جايمس توماس حاضراً). في طريقنا إلى هناك ناقشنا، ديغرافينرايد وشلتون وكارني وأنا، الخطر أن تكون ردة فعل زملائنا في الـ «CIA» سيّئة وحتى حانقة، للنقد الموجّه إليهم. ربّما شوّهوا المذكّرة على أنها محاولة من موظفي السياسة للضغط على محلّلي الاستخبارات أو تسييسهم. توافقنا على إدارة جلسة المعلومات بطريقة لا تترك مجالاً لأحد أن يقوم بهذا الادّعاء.

وعليه قدمت جلسة تبليغ المعلومات بملاحظات مدروسة ليس فيها للتهديد أثر. قلت، هناك طرق عديدة للنظر إلى المعلومات المتوافرة حول الاتصالات بين القاعدة والعراق. وبينما هذا التبليغ يعطي أفكاراً تعارض تقويمات الـ «CIA» لم يكن النقد نهائياً بأيّ شكل من الأشكال. كان المقصود منه فقط إثارة أسئلة وأفكار وليس إملاء استنتاجات وأحكام. بينت بوضوح أنّنا ندرك الفرق بين التغذية اللائقة من مستهلكي الاستخبارات إلى مجتمع السياسة والمحاولة غير اللائقة للتأثير في الاستخبارات لمصلحة أغراض سياسية.

تكلم كل من شلتون وكارني بحذق. عالجا بديبلوماسية موضوعاً دقيقاً عن قيام محلّلي الاستخبارات بتصفية وتضليل المعلومات لتبرير تصوّراتهم المسبقة الخاصّة. عندما انتهت جلسة الإبلاغ كان هناك القليل من الإسهام من قبل الحاضرين من الـ «CIA». اصطحبني تينيت إلى مكتبه وأثنى على المعلومات بأنّها نافعة، مضيفاً أن لديه مسائل على هذا الموضوع مع بعض العاملين عنده. أوحت ملاحظته أنه استلطف العرض. لم أعلم بدقّة ماذا عنى «بمسائل» ولكنّي قررت أنه من الأفضل أن لا أتدخّل في علاقات تينيت مع موظّفيه. شكرني لإطلاعه على المعلومات واقترح أن على «خبرائنا أن يجتمعوا لمواصلة العمل».

كان للخبراء جلسة للمتابعة في 20 أغسطس/آب. سمعت أنها كانت جيّدة. تمكّن ممثّلو وزارة الدفاع من إعطاء ما لديهم، ووصف الجوّ بأنّه كان ودّياً بقدر معقول.

في الشهر التالي أصدرت الـ «CIA» تقريراً تحت عنوان «دعم العراق للإرهاب» أعطت فيه أهميّة أكبر لتقاريرها التي كانت تغفلها في السّابق، وحددت العراق بأنّه «نقطة تقاطع عملانية» في الشبكة الإرهابية الدولية. لخّصت لجنة الاستخبارات لمجلس الشيوخ استنتاجات هذا التقرير:

يبقى العراق ملاذاً آمناً ونقطة عبور وتقاطعاً عملانياً للجماعات والأشخاص الذين يوجّهون العنف ضد الولايات المتحدة وإسرائيل وغيرهما من الحلفاء. للعراق تاريخ طويل في دعم الإرهاب. خلال العقود الأربعة الماضية غيّر أهدافه ليظهر أولويات وأهدافاً متغيّرة. لا يزال يؤوي ويساند عدداً من الجماعات الصغيرة المعادية لإسرائيل ويشجّع مباشرة على العنف ضد إسرائيل. وفي ما يتّصل بعلاقات العراق - القاعدة، هناك معلومات آتية من مصادر تختلف في الوثوق بصحّتها تدلّ على عدد من الاتصالات وحالات التدريب ومناقشات في إعطاء أسامة بن لادن ومنظّماته ملاذاً آمناً يعود تاريخها إلى مطلع التسعينات.

تصرّفت وزارة الدفاع على نحو لائق عندما شاركت بنقدها الـ «CIA» وتصرّفت الـ «CIA» على نحو لائق عندما أصدرت تقريراً أكثر شمولاً يعكس المعلومات في ملفّاتها.

ومن الطبيعي أن ينتشر الخبر بأنّ تينيت وفريقه من موظّفي الاستخبارات قد تلقيا مذكّرة من وزارة الدفاع. مرتين على الأقل، في أواخر أغسطس/آب، في اجتماعات حضرها ماكلولين وغيره، ذكر لي هادلي أنّه يريد أن يسمع النقد بنفسه. لم يكن لدي مشكلة في ذلك، ولم يبد ماكلولين أي اعتراض. موظفو هادلي قاموا بالترتيبات عبر مكتب وولفويتز بدلاً من مكتبي - وكنت أعطيت أوامري لموظفيَّ للاستجابة إلى طلبات من وولفويتز كما لو أتت من قبلي - وجرى عرض المعلومات في 16 سبتمبر.

كان موظفو السياسة في البنتاغون يعرضون المعلومات للزملاء في البيت الأبيض فيما يخصّ مسائل متعدّدة كل يوم تقريباً، وتمّ عرض شلتون وزملاؤها كأنه مسألة روتينية. علمت بعد وقت أنّ هادلي وسكوتر ليبي استمعا إلى العرض، ولا أظنّ أنّي تباحثت بشأنه مع هادلي أو ليبي إلّا بعد انقضاء سنة كاملة. في ذلك الحين كانت أهميّته

المزعومة قد حقّقت أحجاماً سخيفة عبر المبالغات من قبل أصحاب المؤامرات من الصحافيين والسياسيين.

كان واضحاً أن بعض موظفي الاستخبارت امتعضوا من المذكرة. قصص إخبارية ذكرت مسؤولين استخباريين مجهولين يتّهمون البنتاغون ومكتب نائب الرئيس بمحاولة تسييس الاستخبارات. لم توضح القصص الطبيعة الحقيقية للنقد من قبل البنتاغون - الذي كان مجرّد أنّه لا يجوز لموظّفي الاستخبارات أن يتلاعبوا بالتقييمات ليدعموا نظرياتهم الخاصّة وتفضيلات سياسيّة. لم تكن شلتون وزملاؤها يحاولون التأثير في التقييمات الاستخبارية، كانوا يحاولون إزالة التأثير الموجود هناك[1]. ولكن لم تكن هذه هي الصورة التي رسمها الإعلام الإخباري، ولا الصورة التي رسمها موظّفو الاستخبارات المجهولون الذين وافوهم بالقصة.

إنّ العلاقة بين النظام العراقي والقاعدة - كمسألة برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية - أصبحت قضية هامّة ضمن المناقشات بشأن العراق وخاصة من باب التأمّل بالأحداث الغابرة. جعلت شلتون وفريقها حجة مقنعة من أن محلّلي الـ«CIA» سمحوا لآرائهم بأن تشوّه تقديمهم للمعلومات المتاحة. رأيت أهمية الاعتراض على صناعة الاستخبارت الرديئة بالرغم من أنني لم أعلّق أهميّة كبيرة على مسألة الروابط بين العراق والقاعدة. في رأيي كان هناك أسباب أهم تقلق الرئيس حول العراق، كان صدّام تهديداً جديّاً، بقطع النظر عن كيفية تفسير المرء سني الاتصالات الموحلة بين الاستخبارات العراقية والقاعدة.

ولكن بالنسبة إلى بعض الصحافيّن والسياسيّن فإنّ خلط قضية القاعدة مع نزاع بين «CIA - DOD» كان مثيراً للاهتمام بشكل لا يقاوم. مع الوقت ستصبح مذكّرة شلتون وزملاؤها محوراً لاتهام موظفي الدفاع بأنهم يحاولون الضّغط على الـ«CIA» لتغيير استنتاجاتها بشأن ما صُوِّر في بعض الأحيان بأنّه القضية المركزية في النقاش حول الحرب العراقية. هذا الاتهام، كما غيره من عناصر الحكمة المألوفة المناهضة للحرب، برهن على أنّه منيع ضد الحجج الداحضة.

(1) صدف أنّ كريس كارني كان ديموقراطياً، انتخب عضواً في الكونغرس سنة 2006، لم يكن، بأي طريقة، ينفذ أجندة سياسية في عمله المهني على تحليل العراق - القاعدة التي تقوم به الـ«CIA».



ـي الاجتماع الأول للرئيس بوش بعد 11 / 9 في البنتاغون في 12 سبتمبر / أيلول 2001 أعلن «نعتقد أننا ـى حالة حرب وسنخوض هذه المعركة على هذا الأساس». في نهاية الاجتماع يظهر وزير الدفاع بول ـ‍ولفويتز.

ـي خلفية الصورة يظهر أعضاء من هيئة الأركان المشتركة: الجنرالات جيم جونز، جون جامير، ريتشارد ـيرز (محجوب)، والأميرال فيرن كلارك.



مع مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس، وزير الخارجية كولن باول ونائب وزير الدفاع بول وولفويتز
كانت رايس تجرب دون نجاح في جميع المحاولات - أن تخلق انسجامًا بين الوكالات بتوحيد المواقف
السياسية للخارجيّة والدفاع.



مع رامزفيلد ومساعده العسكري نائب أميرال إدموند جيامبستياني في (السترة السوداء) ونائب مساعد وزير
الدفاع بيل لوتي (في الخلف) في الطريق إلى المملكة العربية السعودية. أكتوبر / تشرين الأول 2001.



ـفي اجتماع بارز في أكتوبر / تشرين الأول 2001 في الصحراء العمانيّة، قدم السلطان قابوس بن سعيد ـملاحظات حادة بشأن الصراعات الأيديولوجيّة داخل العالم الإسلامي.



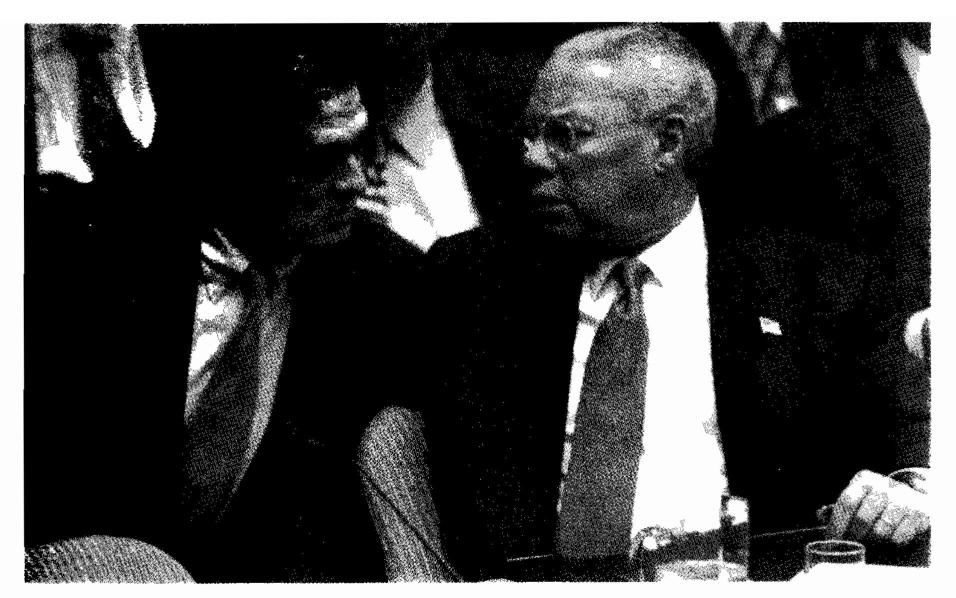
ـقابلة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتن في نوفمبر / تشرين الثاني 2001 كمضيف لنا في الأيام الأولى من ـحرب أفغانستان، كان بوتن مهتمًا بأن يؤثر فينا لا أن يستمع إلينا.



مع حميد كارزاي في يناير / كانون الثاني 2002. في وقت لاحق من تلك السنة ستقوم «لوياجيرغا» أفغب
بتنصيبه رئيسًا مؤقتًا لأفغانستان ما بعد الطالبان. يظهر في الخلفيّة بول وولفويتز والجنرال ريتشارد مايرز.



أردعلى أسئلة في سفارة الولايات المتحدة في كابول، سبتمبر / أيلول 2002 بعد الإطاحة بالطالبان، أنشأت الولايا
المتحدة سفارة في العاصمة (تحت حراسة مشدهدة)، ولكن - بعكس العراق - لم تنشئ حكومة احتلال.



مدير الاستخبارات المركزيّة، جورج تينيت، مع كولن باول، بعد خطاب كولن باول أمام مجلس الأمن الدولي في 5 فبراير / شباط 2003. ومع أن خطاب باول قدّم أساسًا منطقيًا واسعًا للعمل ضد العراق، بالاستناد إلى الاستخبارات «CIA» فيما يخص مخزونات أسلحة الدمار الشامل - لكنه أدى إلى تقويض مصداقيّة الإدارة عندما لم يتم العثور على هذه المخزونات.



في عرض لحرب العراق في البنتاغون مع بول وولفويتز ونائب الرئيس تشيني في 8 أبريل / نيسان 2003 قبل يوم واحد من إسقاط بغداد. وراء تشيني (من اليمين إلى اليسار): أ. لويس «سكوتر» ليبي، نائب رئيس الموظفين، وأيان هنري، نائبي الأول، بول مالهال، مساعد وزير الدفاع الوطني، ويظهر خلفهم بيل لوتي وكيل وزارة الدفاع في ذلك الحين للشرق الأدنى وجنوب آسيا.



مع السفير بول بريمر، الذي عينه الرئيس بوش لقيادة إعادة التعمير المدني في العراق في مايو / أيار 2003. انتقدت بعض قرارات بريمر دون وجه حق. غير أن قرار استبعاد خطة «السلطة العراقيّة المؤقتة» من أجل احتلال طويل ساهم في الصعوبات التي واجهناها في العراق.



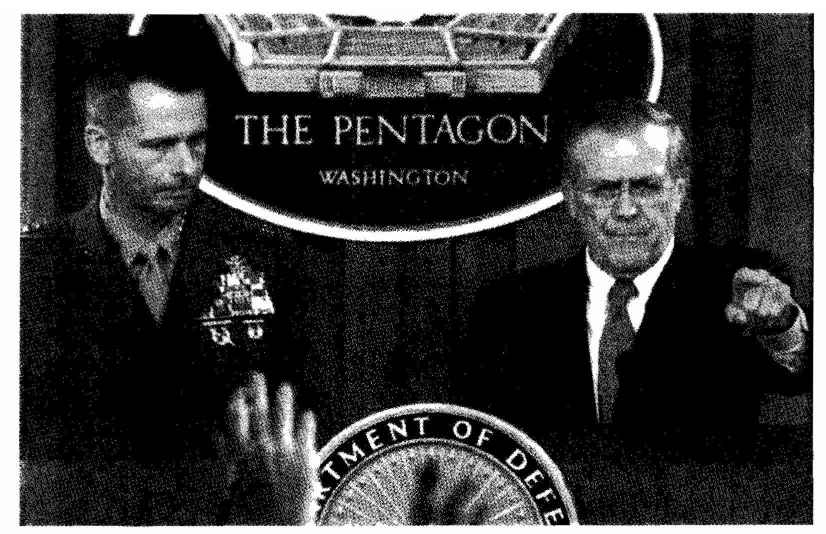
في أولى رحلاتي إلى العراق، أغسطس / آب 2003، في شرق بغداد، مع حرارة بلغت 130 درجة، يشرح جندي أميركي (بمواجهة الكاميرا ونظاراتين شمسيتين) كيف رتب تموين حي بالمياه لم يكن فيه سابقًا لا ماء ولا كهرباء. ساعدت تلك المحادثة في الإيحاء إليّ باقتراح إلى الرئيس بوش لإنشاء فيالق مدنية أميركية احتياطيّة.



أعضاء المجلس الحاكم العراقي يجتمع في وسط بغداد، الأحد 13 يوليو / تموز 2003. الصف الأول: سمير شاكر محمود، أحمد الجلبي، نصير الجادرجي، عدنان باجه جي، محمد بحر العلوم، مسعود برزاني، جلال طالباني، عبد العزيز الحكيم وإبراهيم الجعفري. الصف الوسط: صندول شابوق، عقيلة الهاشمي، بونادم كانا، صلاح الدين بهاء الدين، محمود عثمان، حميد مجيد موسى، غازي مشعل عجيل الياور ومحسن عبد الحميد. الصف الثالث: رجا حبيب الخزاعي، أياد علاوي. وائل أبو لطيف، موفق الربيعي، دارة نور الزين، عبد الكريم محمود المحمداوي وعز الدين سليم.



بحلول أغسطس / آب 2003، استلم الإدارة مجلس مدني جديد في بغداد، وتكلمت إلى المجلس خلال زيارتي. أعرب الأعضاء عن امتنانهم للتحرير، إلا أنهم تذمروا من الأمن المتداعي وغياب الخدمات الأساسية.



الجنرال بيتر مايس ورامزفيلد في مؤتمر صحفي خلال شهر أبريل / نيسان الصعب 2004. كنا، مايس وأنا، نحصي ساعات معًا كل يوم، بالاشتراك مع رئيس كبكوم - لجنة تخطيط الحملة - التي توحد عمل مكتب السياسة الذي أرأسه وعمل هيئة الأركان المشتركة. كانت نموذجًا للعلاقات اللصيقة والحميمة والمثمرة بين المدنيين والعسكريين.



أتكلم مع الرئيس في المكتب البيضاوي قبل أن أقدم عرضًا لمجلس الأمن القومي عن استراتيجيّة الحرب الشاملة على الإرهاب في 25 مايو / أيار 2004. دخل هذا العرض في صلب الخطة الاستراتيجيّة الحربية الوطنيّة لمحاربة الإرهاب، كما دخل فيما بعد التوجيه الرئاسي للأمن القومي الجديد.

تفحص السناتور جاي روكفلر (ديموقراطي - فيرجينيا الغربية) وكارل ليفين (ديموقراطي ميتشيغان) مذكرة العراق - القاعدة كجزء من تحقيق لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ في استخبارات ما قبل حرب العراق. في يوليو/تموز 2004 نشرت اللجنة تقريراً بالإجماع خلص إلى أن صانعي السياسة لم يضغطوا على موظّفي الاستخبارات لكي يسيسوا الاستخبارات. أجرت اللجنة مقابلات مع مئات موظّفي الاستخبارات وأعلنت للموظّفين الذين لديهم قصص حول الضغط أن يظهروا أمامها. لم نكتشف ولا حالة واحدة من الضغط. أبلغت اللجنة أنّها «لم يُقدَّم لها أي دليل على أنّ محلّلي الاستخبارات غيّروا حكمهم نتيجة الضغط السياسي، أو غيّروا أو أنتجوا محاصيل استخبارية لتتطابق مع سياسة الإدارة، أو أنّ أحداً حاول إجبار أو التأثير أو الضّغط على المحلّلين ليفعلوا ذلك». كان الاستنتاج بإجماع الحزبين أنّ «لا أحد من المحلّلين أو الأشخاص الآخرين الذين أجرت اللّجنة معهم مقابلات قال إنه مورس عليه ضغط لكي يغيّر استنتاجاته المتعلقة بروابط العراق مع الإرهاب». ووجدت اللّجنة أن شلتون وزملاءها في وزارة الدفاع قد تصرّفوا بمهنية - وأنّ عملهم كان له نتائج مفيدة:

في بعض الحالات قال الذين جرت مقابلتهم إنّ الأسئلة أجبرتهم على العودة إلى مراجعة نقل الاستخبارات، وأنّهم، فيما هم يقومون بذلك، وجدوا معلومات كانوا أغفلوها في قراءاتهم الأولى. ووجدت اللّجنة أنّ هذه العملية - الأسئلة التي تمسّ صنّاع السياسة - حسنت بالفعل نتائج وكالة الاستخبارات المركزية الـ«CIA». باختصار، خدمت المذكرة الغاية البنّاءة التي قصدناها.

لجنة سيلبرمان - روب أيضاً تصفّحت المذكّرة، وفي مارس/آذار 2005 استنتجت أيضاً أنّ مسؤولي السياسة لم يبذلوا أيّ جهود لتسييس الاستخبارات العراقية. وافقت اللجنة على نوع النقد الذي قدّمته شلتون وزملاؤها - نشيط، ويتحدّى الأخذ والعطاء بين موظفي الاستخبارات وزبائنهم - وقالت إنّه يجب أن يُثار المزيد من هذا التفاعل: «نختم بأنّ الجهود الحسنة النيّة من قبل مستهلكي الاستخبارات لإدراك أسس الأحكام التحليليّة، بعيداً من تشكيل «تسييس»، هي شرعية تماماً.

وبالرغم من نتائج هاتين الهيئتين المشكّلتين من الحزبين، لم ينتهِ النّزاع. ففي سبتمبر/أيلول 2005، ضغط السيناتور ليفين (من لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس

الشيوخ) لكي يقوم المفتّش العام لوزارة الدفاع بإعادة التحقيق في هذه القضية. طلبت اللّجنة قراراً رسمياً في ما إذا كانت المذكرة غير قانونية أو خاطئة أو غير ملائمة. كانت النتيجة أن مفتشاً عاماً من وزارة الدّفاع وجد أنّه لم يكن هناك أي شيء غير قانوني أو غير لائق في مذكرة البنتاغون وأننا لم نضلّل الكونغرس. ومع ذلك تدبّر نائب المفتش العام، الجنرال غيمبل أمر توفير بعض الارتياح للسيناتور ليفين بأن قال إنّ مقدمي المذكرة تصرّفوا بقلّة لياقة عندما قدّموا مذكرتهم إلى موظفي البيت الأبيض. كان غير لائق، كما قال، لموظفي السياسة أن يعرضوا مواد يمكن أن يُساء فهمها فتعتبر كأنّها مذكرة استخبارات.

كان هادلي وليبي يعرفان أن مقدّمي المذكّرة عملا في مكتبي، فلم يكن من الممكن أن يحسباهما موظّفي استخبارات. (أذهل غيمبل لجنة من لجان مجلس الشيوخ بإقراره أنه لم يُجرِ مقابلة مع هادلي أو ليبي بهذا الشأن). وعلاوةً على ذلك، فقد قدمت المذكّرة بوضوح على أنها نقد لمجتمع الاستخبارات وليس ناتجاً من مجتمع الاستخبارات. إحدى شرائح المذكرة كانت مصنّفة: «المشاكل الأساسية في كيف يقوم مجتمع الاستخبارات بتقييم المعلومات». لم يكن لغيمبل أيّ أساس للقول بأنّ المذكّرة اعتُبرت، أو كان يمكن أن تُعتبر، نشاطاً استخبارياً.

كان استنتاج غيمبل الأساسي هو أنّ نقد الاستخبارات هو نشاط استخباري – ولذلك غير ملائم لموظّفي السياسة. اعتقدت أنّ ذلك فكرة مضلّلة وأنّها عكس الاستنتاج الذي توصّلت إليه لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ ولجنة الاستخبارات ولجنة سليبرمان – روب. رددت على غيمبل بمقالة في «الواشنطن بوست»:

يعتبر التقرير الأخير للمفتّش العام أنّ موظّفي السياسة «حرّفوا» الـ«CIA» بإشارتهم الى«مشاكل أسياسية في الطريقة التي يستخدمها المجتمع الاستخباري لتقويم المعلومات» في مسألة علاقات العراق – القاعدة – بالرغم من أن غيمبل قال في الأسبوع الفائت في جلسة مجلس الشيوخ: «أيضاً، يجب أن أذكر الجميع، لم نقم بتقييم صحّة المسألة لأي جهة من الجهتين» صنف مذكّرة البنتاغون «غير ملائمة» ليس لأنّ بها أخطاء ولكن لأنه اعتبرها «نشاطاً استخبارياً» «يتميّز» عن «اجماع مجتمع الاستخبارات» غير أنّ موظّفي البنتاغون قالوا للمفتّش العام إنّ المذكّرة كانت نشاط سياسة – نقد لمنتجٍ استخباري.

لو لم يصبح التقرير جزءاً من معركة سياسية، لكان موقف غيمبل أصبح أضحوكة على نطاق الطيف السياسي. إنّ الأشخاص العاقلين يدركون أهميّة التشكيك النشيط في استخبارات الـ «CIA» من قبل «زبائنها». في تقارير صدرت بالإجماع عن لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ ولجنة سليبرمان - روب لأسلحة الدمار الشامل عن استخبارات العراق، دعت اللّجنتان إلى اعتماد مثل هذا التشكيك بمقدار أكبر.

بالرغم من أنّه أقرَّ أنّه لم يقوّم صلاحية نقد البنتاغون للـ «CIA»، شكّك غيمبل في دقة مذكرة الدفاع فقط على أساس أن كاتبي المذكّرة اختلفوا مع استنتاجات الـ «CIA». في مقالتي «للواشنطن بوست» أشرت إلى دوران تفكير غيمبل:

كتب غيمبل في تقريره أنّ مذكّرة البنتاغون لم تكن «التحليل الاستخباري الأكثر دقة» وقد أُخذ ذلك على سبيل الاقتراح بأنّها خاطئة أو مضلّلة. ولكن غيمبل قال إنّه عنى فقط أنّ المذكّرة كانت على «اختلاف مع إجماع مجتمع الاستخبارات». بالطبع كانت على اختلاف! كانت نقداً ولذلك كُتبت في الأساس.

في مجلة «يو أس نيوز أند وورلد ريبورت» لخّص المؤرّخ والمعلّق مايكل بارون لامنطق نقد غيمبل لمذكرة البنتاغون:

إنّ فكرة أن المعيّنين من قبل الرئيس مجبرون على معاملة إجماع مجتمع الاستخبارات ككتابة مقدسة، لا يُشكّك فيها ولا تُنتقد، جنون. إنّ الأشخاص الذين ينتقدون جورج دبليو بوش والذين عيّنهم، لقبولهم إجماع مجتمع الاستخبارات بأنّ صدّام كان يملك أسلحة دمار شامل هم أنفسهم ينتقدون أحد المعيّنين لأنّه شكّك في إجماع مجتمع الاستخبارات، وهي نقطة أخرى من انعدام الثقة.

بعد أكثر من سنة على تقديم المذكّرة لرامزفيلد، تينيت، هادلي، وليبي، طرحت علي لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ بعض الأسئلة المتعلّقة بها. أحد الأسئلة كان: ما هي التقارير الاستخبارية القديمة التي اعتقدت شلتون أنّها تُغفل أو تقلّل قيمتها من قبل محلّلي الاستخبارات؟ شملت أجوبتي لائحة للتقارير أعدها موظفيّ، مع خلاصات قصيرة وبعض الملاحظات عليها.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2003، أصبحت هذه اللائحة موضوع قصة في مجلة «ويكلي ستاندارد» التي أظهرتها، على خطأ، أنها «قضيتي» في ادّعائي بأنّ هناك رابطاً حميماً بين العراق والقاعدة. دعم ذلك موقف إدارة المجلة نفسها، ولكن، في

الحقيقة، لم تكن اللائحة شيئاً من هذا القبيل، بل مجرد مجموعة من المراجع لأوراق مجتمع الاستخبارات نفسه على علاقات العراق - القاعدة التي ألقت الشكّ على آراء الـ «CIA»، لم تكن قضية قط، ولا حجّة على أنّ علاقة «عملانية» موجودة بين العراق والقاعدة. كنت بعثت اللّائحة إلى لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ ليس لأنني أؤيّد شيئاً، بل لتنفيذ طلب من اللجنة.

منذ ذلك الوقت كتب الصحافيون وغيرهم مقالات وكتباً عن هذه اللائحة مشيرين إليها إمّا «بملحق العراق - القاعدة» أو «بمذكرة فايث». يقول البعض إنّها محاولة للتلاعب بالاستخبارات لحثّ الرئيس على شنّ الحرب. لم تكن كذلك. قبل رواية مجلة «ويكلي ستاندارد» كانت اللائحة أرسلت فقط إلى لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ. وعلى حدّ ما أعلم، لم ترسل إلى أحد خارج مكتبي البتة. وأرسلت إلى لجنة الاستخبارات بعد خمسة أشهر تقريباً من الإطاحة بصدّام.

كرئيس أية منظمة، يحتاج رئيس الولايات المتحدة نصحاً جيداً مشحوذاً بنقاش حرٍّ ودقيق بين مستشاريه. ولكن، عندما ينتهي النقاش، يحتاج إلى أن تعمل الحكومة بأسرها كفريق لتنفيذ قراراته. ليس من السهل التوفيق بين هاتين المصلحتين. إنّ ضمان إخضاع المقترحات إلى شكوك وتحدّيات قاسية، ومن ثم تحريك كل أجزاء الإدارة للانتقال من النقاش إلى عمل موحّد، يحتاج إلى جهد وبراعة وكثير من التعاون في كل مكان.

هذا المثل الأعلى للتنسيق الحكومي - نقاش نشيط يقود إلى عمل جماعي صلب - لم ينجز في إدارة بوش. موظّفو وزارة الخارجية والـ «CIA» رفضوا العمل كأعضاء ناشطين في فريق الرئيس.

كيف ينفّذ مستشار من المراتب العليا كوزير الخارجية أو الدفاع، سياسات عارضها في المناقشات؟ هذا عادة ليس مشكلة. يتلقّى الرئيس عادةً إخلاصاً وإذعاناً من موظّفيه الكبار. يعلمون أنّ مهمّتهم ليست أن يكونوا الرئيس، بل أن يقدّموا له النصح. غالباً ما يجد الموظفون في المراتب العليا أنفسهم ينفّذون قرارات ربما اتّخذوها بطريقة مختلفة لو كانوا هم الرئيس. وإذا اختلفوا مع الرئيس على ما يعتبرونها مسألة مبدأ أو ضمير فبإمكانهم أن يستقيلوا.

لم تتطابق عملية صنع السياسة العراقية في إدارة بوش مع هذا النموذج. عدد من

الموظفين الكبار في وزارة الخارجية والـ«CIA» - بمن فيهم في أعلى المراتب - لم يدعموا تحاليل الرئيس ولا سياساته. ولكن، ولأسبابهم الخاصة، لم يكونوا مستعدّين لتحديها علناً في مباحثات الوكالات ولا لتقديم بدائل.

لا أظن المشكلة أنّ الرئيس لم يشجع التحدي. كان يسمح روتينياً بأن يُشكّك في أفكاره. وبالفعل كان يلام إلى حدّ أكبر لتسامحه الزائد مع اللّانظام وحتّى مع الغدر من موظّفيه أنفسهم. وربما كانت الحكومة استفادت من محادثات أعمق وأكثر تشكيكاً بشأن الاستراتيجية داخل اجتماعات الوكالات السرية. ولكن، بدلاً من مناقشة مواقفهم بشجاعة داخل الإدارة، فضّل بعض الموظفين القياديين إعلان معارضتهم في الخارج. زوّدوا الصحافيّين وموظّفين سابقين بقصص تكسب قوّة بعضها من بعض - ملأى بالمغالطات - مصمّمة لإظهار الرئيس وداعميه غير عقلانيين. مقالات تذكر نقد موظّفين مجهولين من وزارة الخارجية أو الـ«CIA» للإدارة أصبحت عناصر ثابتة في المناقشة العامة للعراق. إنّ اللّسعات الشديدة الناتجة عن هذه القصص الإخبارية لم تحسن نوعية صنع قرارات الإدارة، كما ربما كانت حسّنتها المبادلات الصحيحة بين الوكالات. لم تساعد الإدارة على كسب الدّعم اللّازم من شركائنا الأجانب، وعلى العكس أعطت الإشارة بأنّ حكومتنا منقسمة حول القضية، ولم تسهل العمل الجماعي - العمل النشط الموحّد والشامل لمجمل الحكومة الذي يحتاجه الرئيس لتنفيذ قراراته.

لم يحصل الرئيس بوش على منافع المناقشة الناشطة على الأسس الاستراتيجية، ولم يحصل على تناغم في تنفيذها. ظلّ موظفون كبار في الأمن القومي متردّدين في المصادقة على بعض السياسات حتّى بعد أن استقرّ قرار الرئيس عليها. عند هذه النقطة، كانوا ربّما اشتركوا في جهود الحكومة من صميم قلوبهم أو تنحّوا خارجاً، تاركين للرئيس أن يعيّن موظّفين قادرين على تنفيذ قراراته بنشاط وحسن نية.

ولكنهم، وهم يحتفظون بتردّدهم، احتفظوا أيضاً بمناصبهم العالية.

التخطيط للعراق - من ولماذا؟

بحلول صيف 2002، عالجت مناقشات النواب حول العراق مسألة ما إذا كان عليها أن تضغط من أجل تغيير النظام، بقدر أقل من معالجتها لمسألة كيف يجب الإطاحة به. فالسياسة لم تأمر، بالضرورة، بالحرب، بل دعت، على أقل تقدير، إلى تهديد بالحرب جدير بالثقة. قرر الرئيس بوش مجابهة العراق بخطاب علني في مطلع سبتمبر/ أيلول.

في أواسط التسعينات تمكن مجلس الأمن من جعل صدّام يمتثل لإرادته في معاينات الأسلحة والتراجع، مجدداً، عن تهديد الكويت، بسبب الضغط العسكري لتحالف بقيادة الولايات المتحدة. والآن، في أغسطس/آب 2002 كان المسؤولون الأميركيون يعملون، مرة جديدة، للضغط على صدام، ونظّموا تحالفاً جديداً قادراً على الإطاحة بنظامه بعد إنذار قصير. أملنا، مع علمنا أنه من غير المرجّح، أنّ هذا التحالف الجديد ربما يتمكن من إيقاف صدّام عند حده دون شن حرب حقيقية.

عالج تخطيط الإدارة التحضير للحرب، وشن الحرب، وإعادة التعمير لفترة ما بعد الحرب. ناقشت فرق الوكالات مسألة تأمين الدعم الخارجي لتغيير النظام - بما فيه مسألة التحضير للوصول والتمركز وحقوق الطيران في الأجواء الأجنبية للعمليات الحربية. فرق أخرى عملت على تأمين تموين العراق بالطعام في حال لم يتمكن برنامج الغذاء العالمي من العمل في منطقة حربية. حلّل المسؤولون مسألة التعامل مع المحتجزين الإرهابيين، وأسرى الحرب الأعداء وزعماء النظام المتهمين باقتراف الفظاعات. كانت CENTCOM مسؤولة عن تطوير خطط عملانية لأمن ما بعد الحرب وللعمليات المدنية - العسكرية. وكانت وزارة الخارجية مسؤولة عن اجتذاب مشاريع لإعادة البناء السياسي والاقتصادي من عشرات المنفيين العراقيين. وهو نشاط أصبح يعرف «بمشروع مستقبل العراق».

كانت وثائق التخطيط التي يكتبها موظفون في واشنطن، بالمبدأ، عامة ومفاهيمية واستراتيجية وقصيرة، ويُشار إليها «بخطط السياسة». نسّق ستيف هادلي ولجنة النواب هذا العمل في واشنطن بتنسيق المعلومات المزوّدة من سلسلة مدروسة من الجماعات العاملة في الوكالات. وعلى العكس، كانت الخطط العملانية كبيرة الحجم ومفصّلة بدقة - من نوع الوثائق التي تتوافق مع أعداد مؤخرة طائرة الشحن التي تفصّل عدد الحاويات والمؤن. هذه الخطط العملانية كانت توضع من قبل ضباط عسكريين في CENTCOM، فلوريدا، الملحقين بالجنرال فرانكس الذي يتلقّى، بدوره، إرشادات من رامزفيلد (إما مباشرة وإما بواسطة الجنرال مايرز).

إن الاتهام العام بأن الإدارة لم تقم بتخطيط لما بعد الحرب في العراق خطأ. خلال حملة الرئاسة الانتخابية سنة 2004، غالباً ما كان يظن الناقدون أن الزعماء المدنيين في البنتاغون يعتقدون أن مثل هذا التخطط لم يكن مطلوباً - أن مسؤولي الإدارة قبلوا، بسذاجة، تأكيدات من المنفيين العراقيين بأن التحرير سيكون ممتعاً ودون مشاكل. هذا النقد ليس غير دقيق وحسب، بل إنه لا معنى له. إن المتعة في التحرير، لأي مدى حصلت، لا يمكن أن تجعل العراق بلداً خالياً من المشاكل بعد ثلاثين سنة من الطغيان البعثي.

الأسئلة المعقولة التي يمكن أن تُثار عن عمل الإدارة قبل الحرب هي هذه: في جميع جهود التخطيط، هل فشلت الحكومة في التنبؤ بمشاكل أساسية يمكن أن تنشأ؟ هل كان لديها خطط جيدة للمشاكل التي تنبأت بها وواجهتها؟ هل نفذت خططها جيداً؟

الأجوبة ليست سهلة. هناك مشاكل جدية تنبأت بها: العنف الطائفي، انعدام السلطة، الفوضى العارمة. بعض المشاكل الجدية الأخرى - بما فيها أعداد كبيرة من اللاجئين يتدفقون عبر الحدود العراقية، المجاعة الجماعية، والكوارث البيئية - تمكنت من تجنّبها بسبب خطط فرانكس الحربية التي كان يتوخّى فيها السرعة من أجل تقليل حدوثها.

غير أن الفوضى الشاملة التي نسمّيها العصيان المسلح، لم يتنبأ بها بأي كمٍّ من الدقة، لا المحللون الاستخباريون ولا مسؤولو السياسة. وبتخطيط مسبق أو بعمل مرتجل، تمكن البعثيون - بالتعاون مع الجهاديين - من تنظيم وتجنيد وتمويل حملة شبه

عسكرية شديدة القدرة على التخريب[1]. جميع مسؤولي الإدارة ظنوا أن إعادة الإعمار بعد الحرب ستتم - بعد الحرب، ثمّ تبين أن ذلك خطأ كبير.

كانت مديرية السياسة والخطط الإستراتيجية التابعة لهيئة الأركان العامة (جي - 5) قد أصبحت الآن برئاسة الجنرال جورج كايسي (الجيش الأميركي)، الذي خلف الجنرال أبي زيد. في 10 يوليو/ تموز 2002 أنشأ كايسي فريقاً من جميع الوكالات لينسّق عمل التخطيط للعراق؛ لخلط مفاهيم السياسة التي يجري تطويرها في واشنطن مع التخطيط العملاني المفصّل التي تقوم به CENTCOM، ودعم CENTCOM «قبل وخلال وبعد الحرب». أطلق على الفريق الجديد اسم «الخلية السياسية العسكرية» وعيّن ضبّاطاً من هيئة الأركان المشتركة لإدارتها. اشتملت الخلية على موظفين من وزارة الخارجية والـ «CIA» ومجلس الأمن القومي ومكتب نائب الرئيس ومنظمة السياسة التي أرأسها.

كثير من العمل على التخطيط في واشنطن تركز على فترة ما بعد صدام. سلّط ميثاق الخلية السياسية العسكرية للعراق الضوء على مسائل ما بعد الحرب كمتطلبات قوة التحالف، والبنى التحتيّة، والنشاط الإنساني وخطط للعبور إلى «السلطة الانتقالية» أو الحكومة المؤقتة، وكيفية إنجاز «القبول» من العراقيين الخارجيين والداخليين. واشتملت مهمة الفريق للتخطيط الأمني على حماية آبار النفط وإنشاء قوة شرطة للعراق الجديد، وجيش جديد ووكالة استخبارات جديدة.

حثّ فرانكلين ميللر (من موظفي رايس) على أن تُربط هذه الخلية التي تقودها هيئة الأركان المشتركة بشكل أوثق إلى البيت الأبيض. كان هادلي، منذ وقت قريب، قد شمل ميللر في غداءات النواب كأمين سرّ للتنفيذ، لكي يقتفي التعيينات ويحثّ المكاتب في أنحاء الحكومة على التخطيط وكتابة الأوراق. موظف مدني ممتهن ذو خبرة واسعة في البنتاغون، كان ميللر يستمتع بالمشاريع الجارية. يستطيع أن يكون مدعياً وحتى معادياً وغالباً ما كان يدخل مباشرة إلى مكاتب مدنية وعسكرية في البنتاغون بدلاً من الدخول عبر الأقنية المعهودة - يطرح الأسئلة ويعطي ما كان يعتبره البعض أوامر بطريقة تسخر من سلسلة القيادة ولذلك تغضب رامزفيلد. وعلى أي حال كنت أعتبر أنه يقدّم مساهمة إيجابية.

---

(1) لم يكن العصيان شعبياً البتة، ومع الوقت قلب مناطق كبيرة ضد القاعدة.

عندما اقترح ميللر إنشاء (وترؤس) فريق للتوجيه والتنفيذ لإدارة الخلية السياسية - العسكرية للعراق، ناقشت الاقتراح مع بايس وكايسي. واتفقنا على أنه مشروع جيد. في 12 أغسطس/آب 2002 دعا ميللر المجموعة إلى اجتماع شمل ممثلين من البيت الأبيض ووزارة الخارجية والـ «CIA»، ووزارة الدفاع. كانت تجتمع عدة مرات في الأسبوع من ذلك الحين وصاعداً، وأصبحت منتدى هاماً للتخطيط للعراق. كانت تنسّق المشاريع وتجعل النواب والأساسيين والرئيس يصدقون عليها. مع الوقت، انضمت بعض جهود التخطيط من الوكالات إلى فرق التوجيه والتنفيذ، بمن فيهم فريق إعادة التعمير الإنساني، فريق البنى التحتية للطاقة، وفريق التحالف العامل.

جعل إنشاء الخلية السياسية - العسكرية للعراق مع فريقها للتوجيه والتنفيذ، التخطيط للسياسة العراقية أكثر روتينية وشمولاً. والآن، فيما يستعد الرئيس لوضع العراق من كل وجوهه على الأجندة العالمية، توقف رايس وهادلي عن حصر التخطيط للعراق بالأساسيين والنواب الكبار وقلةٍ غيرهم. رحَّبت بالترتيبات الجديدة آملاً أنها ربما تعزّز العمل الجماعي في داخل الحكومة الأميركية. وربما تتخلّى الخارجية والـ «CIA» وبقية الحكومة عن خلافاتها السابقة وتعمل على إنشاء تحالف دولي مخيف إلى حد يجعل الحرب غير ضرورية.

ولكن العمل الجماعي لم يحصل. ولا تحقق تجاوز الخلافات السابقة. كان من أهم الخلافات - من جديد - كيف يجب أن يتم التعامل مع الجماعات العراقية الخارجية المعارضة، وبالأخص مع أحمد الجلبي ومنظمته، المؤتمر الوطني العراقي.

كان ريتشارد أرميتاج قد قرّر (كما رأينا) إقفال برنامج جمع المعلومات، وهو الترتيب الذي تسمح بموجبه الـ «INC» لموظفي الاستخبارات الأميركيين بالوصول إلى الوثائق ومصادر الاستخبارات البشرية. ولكن، خلال غداء النواب في 25 يوليو، أفاد ستيف هادلي أنه أبرم اتفاقاً بين أرميتاج وولفويتز وماكلولين: وزارة الخارجية ستنقل البرنامج إلى وكالة الاستخبارات لوزارة الدفاع الـ «DII». كان هذا مكتب وزارة الدفاع للاستخبارات، أُنشئ لجمع وتحليل المعلومات التي تهم القواد العسكريين. كان الـ «DII» ملحقاً بوزارة الدفاع، ليس بي أنا: لم يكن مكتبي يقوم بأعمال جمع الاستخبارات بشكل رسمي أو غير رسمي. وبالرغم من أن الصحافيين وغيرهم ادعوا أن مكتبي يقوم «بتدبير أعمال الجلبي» وأننا ندير برنامج تجميع المعلومات التابع لل «INC»، فتلك لم تكن الحال البتة.

في نفس غداء النواب في 25 يوليو، وزّع أرميتاج ورقتين قصيرتين عن حكم العراق بعد الإطاحة بصدام. أظهرت الورقتان أن وزارة الخارجية تتأرجح بين هدفين مضادين: أن تترك العراقيين يحكمون أنفسهم، أو أن يقوم الأميركيون بحكم العراق لفترة طويلة بما فيه الكفاية حيث تضمن أن الخارجيين لن يصبحوا حكام العراق.

الورقة الأولى تحت عنوان «خطة ديبلوماسية لليوم التالي» حذّرت من خطر أن تُصبغ أميركا بلون «القوة المحتلّة». ربما تصبح النتيجة «حكومة منزوعة الشرعية، فوضى. . . وربما أعمال إرهابية - ضد القوات الأميركية». وافق مكتبي، ولهذا السبب طالبنا باستمرار التحرير بدل الاحتلال كموضوع رئيسي لاستراتيجية الإدارة بالنسبة إلى العراق.

غير أن ورقة أرميتاج الثانية أخذت منحى آخر. قالت إنه «يجب أن لا يكون هناك شك في من يتمتّع بالسلطة التنفيذية الدولية في العراق» - أي «سلطة مدنية انتقالية» بقيادة أميركا. اقترحت الخارجية هذه السلطة كبديل لحكومة بقيادة العراقيين لعراق ما بعد صدام.

في هذه الورقة الثانية، ألمحت الخارجية إلى تاريخ أفغانستان الحديث. عندما سقط نظام الطالبان أدّت الديبلوماسيّة المعروفة بعمليّة بون إلى حكم ذاتي أفغاني مباشر دون أيّ فترة احتلال. إلّا أنّ أرميتاج قال إنّ بون لا يجوز أن تكون نموذجاً للعراق - لأنّ الخارجيّين كان لهم «وزن» أكبر في أفغانستان ممّا للخارجيّين في العراق. كانت هذه نتيجة هائلة توصّل إليها على أساس مجاز غير واضح - دون أدلّة.

إنَّ مؤتمراً على غرار مؤتمر بون لأخذ موافقة على قيادة داخلية لا يناسب العراق كما ناسب أفغانستان، حيث كان الوزن الحقيقي للقيادة في خارج البلاد. . . أما الوزن الحقيقي في العراق فهو أكثر في الداخل بكثير مما هو في الخارج.

شدّدت الورقة على أنه «من الحيوي جداً أن لا نظهر كأننا نحرم هذه الدوائر الانتخابية الداخلية حق التصويت»، مما يعني أن على الولايات المتحدة أن تلعب «دوراً قيادياً مفتوحاً» و«تأخذ الوقت الكافي لتطوير قيادة عراقية ديموقراطية ذات مصداقية». لذلك يجب على السلطة المدنية الانتقالية بقيادة الولايات المتحدة أن تنقل السلطة إلى العراقيين «تدريجاً» - ويجب أن نتوقع «فترة انتقالية تمتد لعدة سنوات من أجل بناء المؤسسات الديموقراطية».

أصرَّ أرميتاج أيضاً على أن تبقى إيرادات النفط خارج الأيدي العراقية. أخيراً، في ما بدا صفعة لخطة وزارة الدفاع المقترحة لتدريب عسكري للعراقيين الخارجيين، أعلن أنه ضد خلق «جيش» للمعارضة السياسية العراقية.

باختصار، هذه الورقة الثانية لأرميتاج اقترحت إدارةً عراقيةً لما بعد الحرب تقودها الولايات المتحدة - ذات شبه كبير «بالقوى المحتلة» الأجنبية التي حذرت منها زميلتها الورقة الأولى لوزارة الخارجية، بحكمة، من أنها تثير الفوضى وعدم الاستقرار وهجمات إرهابية ضد الولايات المتحدة. بإصراره على إبقاء الخارجيين العراقيين بعيداً عن السلطة السياسية، لم يظهر أرميتاج أيّ إدراك لهذا التضارب. يظهر أنّ الغضب الشديد ضدّ الخارجيّين عكّر تفكير موظّفي وزارة الخارجية والـ«CIA».

سوف يكتب موظّفو الخارجية، مع الوقت، مذكّرات كثيرة تعزّز مفهوم السلطة المدنية الانتقالية. نزعت المذكّرات إلى أن تكون ضبابية بشأن الفترة التي سيستغرقها الحكم الانتقالي غير العراقي مع العلم (كما أقرّ أرميتاج) أنّ هذه السلطة ستدوم لسنوات لتحقيق هدفها. حتّى المؤيّدون للسلطة أقرّوا أنّ العراقيّين سيستاؤون أن يحكموا من قبل الأجانب لوقت طويل. لم يتمكّن موظّفو الخارجية قط من التوفيق بين إقرارهم بذلك الخطر ودعمهم لتأجيل الحكم الذاتي العراقي إلى «فترة انتقالية تستغرق سنوات».

هذا التناقض الأساسي سوف يعيق جهود الإدارة في الإعداد لعراق ما بعد الحرب. في النهاية أنتجت حكومة احتلال لأربعة عشر شهراً بإدارة الولايات المتحدة - كارثة كان من الممكن تلافيها أشعلت عصياناً مسلّحاً أضرَّ تطوّر العراق السياسي لفترة ما بعد الحرب.

في ضوء هذا العصيان، كان من البارز أن يعتقد مسؤولون أميركيّون أنّ العراقيّين الخارجيّين كانوا الخطر الأهم الذي يتوجّب على الولايات المتحدة حماية نفسها منه في عراق ما بعد صدّام. ومع ذلك كانت الفكرة الأساسيّة وراء السلطة المدنية الانتقالية بالتحديد التحامي ضدّ هيمنة الخارجيّين على المشهد العراقي السياسي بعد صدّام. لماذا كان على ذلك أن يكون هدف سياسة الولايات المتحدة من الأساس؟ عندما كان موظّفو وزارة الخارجية يتلقّون التحدّي على هذه النقطة كانوا يردّون بأنّ زعماء الجماعات الخارجية لم يكونوا ماهرين كفاية، وعلاوةً على ذلك، كانت تنقصهم الشرعيّة.

رامزفيلد وولفويتز وأنا اعتبرنا رأي وزارة الخارجية وقحاً وخطراً. لم نرَ أيّ حق أو مصلحة للولايات المتحدة في أن تقوم بدور المحتلّ للعراق لفترة طويلة لمجرّد أنّ مسؤولاً أميركياً نعت الزعماء الخارجيّين بغير شرعيين. ماذا تعني كلمة «لا شرعي» بالتحديد؟ إذا كانت العبارة تتساوى مع عبارة «غير منتخب» فإنّ أيّ شخص يحكم العراق في تلك الفترة يكون غير شرعي - وليس أقلّهم الأميركيّون الذين يديرون حكومة الاحتلال. وإذا أشارت العبارة إلى شعبية الزعيم وقدرته على ربح الأصوات واحترام القانون، عندئذٍ لا يمكن تحديد الشرعيّة على الفور. سوف يتوجّب علينا أن نرى كيف كانت حظوظ الزعماء في الانتخابات وفيما إذا احترموا النتائج.

غير أنّ الذين دعموا طريقة السلطة المدنية الانتقالية تصرّفوا مع أسئلتنا واعتراضاتنا بالادّعاء أنّنا نحن في البنتاغون نريد تسليم الحكم للعراقيّين فقط لمساعدة الجلبي في الاستحواذ على السلطة. وكان المعنى الضمني الغريب هو أنّه لو لم يكن لنا مصلحة في تشجيع مرشّحنا الخاص لكنّا أيدنا احتلالاً أميركياً طويلاً للعراق. ولكن لا رامزفيلد ولا أيّ من مستشاريه الكبار كان، بالفعل، يخطّط لتسليم السلطة للجلبي، ولم نكن بأيّ حال قادرين على تجاهل الخطر الواضح في أنّ إبقاء العراق تحت الاحتلال المطوّل سيفجر غضباً وطنياً ويحدث ثورة.

بالنظر إلى تعهّد بوش «بالتحرير، لا الاحتلال» لم يكن من المدهش أنّه رفض تبنّي مفهوم الخارجية للسلطة المدنية الانتقالية. وكما سنرى لاحقاً، وضع المشروع جانباً قبيل بدء حرب العراق عندما وافق على خطّة السلطة المؤقتة التي طوّرها مكتبي.

في اليوم التالي لغداء النوّاب في 26 يوليو/تموز 2002، أطلع لوتي ضبّاط هيئة القيادة المشتركة على اقتراحه لتدريب المعارضين العراقيّين عسكرياً، آملاً أن يعدّل الأساسيّون قرارهم المتّخذ في مايو/أيار لتأجيل هذا العمل. كانت CENTCOM بحاجة إلى إرشاد من واشنطن لتطوير سبل لاستخدام قوّات من المعارضين في الخطّة الحربيّة. هذه القوّات ستتمكّن من تقديم قيادة سياسية محليّة (أو مساعدة الموظّفين العراقيّين للقيام بذلك). ويمكنها أن تؤمن خيوط اتصالات، وتعزّز وتعتقل أسرى الحرب الأعداء وتتولّى قيادة أيّة وحدة عراقية مرتدّة. وأهمّ من ذلك كلّه يمكنهم أن يعملوا كوسطاء يساعدون في أن:

- يقدموا النصح إلى قادة التحالف الكبار

- يكوّنوا خلايا اندماج عراقية (استخبارات)
- يوفّروا المترجمين
- يوفّروا كشافين للوحدات المقاتلة
- يتعاقدوا للدعم اللوجيستي الأهلي.

أكّد لوتي أنّ قوّة من ألف وخمسماية إلى ألفي عراقي ستساعد CENTCOM على القيام بعمليات مدنية - عسكرية خلال الحرب وبعدها. يتمكّن فرانكس من تنظيم القوة في وحدات من الشرطة العسكرية، قادرة على التدقيق وقيادة الشرطة المدنية العراقية، وتساهم بصورة عامّة في حفظ القانون والنظام بعد الإطاحة بصدّام. ولعلمه بأنّ قيادة CENTCOM قد مانعت في إعطاء العراقيّين الخارجيّين دوراً قتالياً، لم يقترح لوتي مثل هذا الدور لهم. أوصت مذكّرته أن يقوم رامزفيلد بتقديم اقتراحنا إلى لجنة الأساسيّين وأن يقوم الوزير بالطلب إلى الجنرال مايرز أن يضع خطة عسكرية «تحوّل هذا من مفهوم إلى عمل».

قبل أن تذهب مذكرة لوتي إلى رامزفيلد، راجع مايرز الشرائح. خطّ ملاحظة هامشية بأنّه يحابي قراراً لتوجيه CENTCOM أن تقوم بهذا التدريب حتّى بأسرع ممّا اقترح لوتي - وأنّها يجب أن تخلق «خطّة ب التي تستخدم المعارضة بشكل أكثر هجومية ممّا في هذه الورقة» سررنا، لوتي وأنا بحماسة الرئيس. ولكن CENTCOM لم تشارك في هذا الحماس.

في 9 أغسطس/آب في غرفة مؤتمرات في «ماهوغاني رو» - الجناح التنفيذي في الطابق السابع لوزارة الخارجية - أخذنا، مارك غروسمان وأنا، بعد طول انتظار، خطوة كبيرة نحو المؤتمر السياسي للمعارضة العراقية الذي طال تأجيله: دعونا إلى اجتماع لزعماء المعارضة العراقية. وكان بين الحاضرين عدد من موظّفينا وممثّلين من الـ«CIA» بمن فيهم أخصّائيّون عراقيّون معروفون إمّا بصداقتهم وإما بعدائهم للجماعات العراقية المختلفة. إنّ وجود جميع أطياف اللاعبين المتنافسين في بعثة أميركية واحدة، للحوار مع الجماعات العراقية الهامّة، كان رسالة مقصودة بحدّ نفسها.

أكّدنا للعراقيّين أنّ الرئيس بوش تعهّد بإقصاء صدّام حسين ونظامه، وإن ليس بالضرورة عن طريق الحرب، وأنّ هذا الاجتماع يدلّ على جديّة مقصدنا. طلبنا من العراقيّين أن يتعاونوا معنا وأن يلتحموا كما كنّا نحن نفعل في الإدارة.

قلنا، غروسمان وأنا، لضيوفنا إنّنا نرى فيهم القادة المستقلين لعراق حرّ. لم أكن أعلم إذا كان غروسمان مهذباً فقط ولكنّني كنت أعتقد أنّ هؤلاء الرجال ربّما يصبحون شخصيّات هامّة في السياسات الديموقراطية في عراق ما بعد صدّام. تبيّن أنّنا كنّا لائقين أكثر بكثير من أولئك الذين يستخفّون بالعراقيّين الخارجيّين القائلين أن ليس بوسعهم استقطاب دعم ديموقراطي. كان عدد من الزعماء المستقبليّين يجلسون قبالتنا حول طاولة المفاوضات - معيّنين ومنتخبين - في العراق الجديد، بمن فيهم:

- الرئيس جلال الطالباني (منتخب ومعاد انتخابه).
- رئيس الوزراء إياد علاوي (عين في يونيو/ حزيران 2004، بقي في الحكم حتّى أبريل/ نيسان 2005. انتخب بعدها مرتين كزعيم لحزب سياسي هام).
- نائب رئيس الوزراء أحمد الجلبي (انتخب في انتخابات 2005).
- وزير الخارجية هوشيار زيباري (عيّن من قبل المجلس الحاكم العراقي في سبتمبر/ أيلول 2003 وأعيد تعيينه بعد الانتخابين سنة 2005).
- عبد العزيز الحكيم زعيم الحزب السياسي الشيعي الأهم في العراق.

هذه اللائحة تكذب نظرية الـ«CIA» الواسعة الانتشار في أروقة واشنطن - ما يمكن أن يُسمى تحيزاً - بأنّ الخارجيّين لن يتمكّنوا من اكتساب دعم انتخابي داخل العراق.

قلنا، غروسمان وأنا، إنّ هذا هو الوقت لداعمي تحرير العراق أن يركّزوا على المبادئ المشتركة وليس على الاختلافات السياسية. حثثنا العراقيّين على العمل معنا في الدعوة لمؤتمر سياسي - بالبناء على مؤتمرات المعارضة العراقية المعقودة في التسعينات - حيث يمكنهم، مع عدد كبير من زملائهم الخارجيّين، أن يصدقوا على هذه المبادئ. مثل هذا المؤتمر ربّما يضع الأسس لإعادة البناء السياسي بعد صدّام، ويبيّن وجود بديل جدّي من نظام صدّام حسين. خلال عدة أشهر يستطيع العراقيون - بالتعاون فيما بينهم - إيجاد قواعد دستورية لعهد جديد.

في سياق هذه العملية، سوف يطوّرون ثقافة سياسية باعتماد التسويات، ويمارسون، كجماعة، أنواع المفاوضات والتسويات المتبادلة التي تدعم أساس الحكومات الديموقراطية الناجحة. العمل ضمن القانون واقتسام الخلافات وتقبّل إدارة

الأكثرية، عادات نمارسها، نحن الغربيين، كتحصيل حاصل لأنّها مندمجة في تفكيرنا ونشاطنا منذ الصغر. ولكن حكم القانون غير موجود في العراق: إنّ سياسة «الرابح يأخذ كل شيء». ليس لها صلة بثقافة المساومة. إنّ مؤتمراً سياسياً سيسمح للعراقيّين بالمشاركة في عملية الأخذ والعطاء بالنسبة إلى مسائل أساسيّة كالحقوق الفردية، والفيدرالية، ودور الدين، وربما تستعمل هذه العادات الديموقراطية مستقبلاً في سياسات العراق المحرَّر[1].

تعزيز العمل الجماعي والإنتاجية بين جماعات المقاومة - والقيام بذلك في وقت مبكر - يكون أفضل بكثير من محاولة وضع القطع السياسية بعضها مع بعض بعد الإطاحة بصدام، وقد خلق ذلك اضطراباً كبيراً في العراق. سكوتر ليبي، بول وولفويتز وأنا، كنا نثير هذه النقطة في غداءات النواب خلال الثمانية أشهر الماضية. اعتبرنا أنّ هذا العمل المتقدّم سوف يسمح للموظّفين الأميركيّين أن يقوّموا فلسفات وأخلاق هؤلاء الزعماء، ومهاراتهم القيادية، وقدراتهم التنفيذية. إنّ إقامة نظام سياسي سليم لعراق ما بعد صدّام، يوجب على المسؤولين الأميركيّين أن يغتنموا الفرصة لخلق التواصل وتطوير الثقة المتبادلة.

طمأن غروسمان العراقيّين بأنّ وزارة الخارجية ستنظّم المؤتمر السياسي بسرعة. بعد اجتماعنا قال ناطق باسم بعثة عراقية للصحافيّين إنّ المؤتمر سيعقد في غضون بضعة أسابيع، في سبتمبر/أيلول. إلّا أنّ التأخيرات تواصلت: المؤتمر السياسي الذي اقترحه أصلاً سكوتر ليبي في يناير/كانون الثاني 2002، ووعد أرميتاج بانعقاده في أبريل/نيسان، نظّمته، في النهاية، وزارة الخارجية في ديسمبر/كانون الأول.

إنّ تأخير عقد المؤتمر السياسي لسنة تقريباً بدا كأنّه مضرّ للغاية في ضوء التجربة اللاحقة لـِ «السلطة المؤقتة للحلف» (الـ «CBI»). عندما قام رئيس الـ «CBI» السفير بول بريمر الثالث بتنحية خطّة الإدارة لنقل قسم كبير من السلطة السياسية في وقت مبكر إلى العراقيّين، فعل ذلك على أساس أنّه لم يلمس أنّ العراقيّين أظهروا عملاً جماعياً وإنتاجاً. هذه النواقص كانت ستقلّل - أو ربّما تُداوى - نتيجة للقيام بثمانية أو عشرة شهور من التعاون السياسي المكثّف.

---

(1) كما سنرى، أسفرت بضعة شهور من العمل المكثف تحت رعاية بريمر عن تسويات هامة - ولكن، مع الأسف، بعد وقت طويل من عملية إعادة البناء السياسية.

خلال اجتماع 9 أغسطس/آب، جاء باول ليحيي العراقيّين ويدلي بكلمة عامّة بغية التشجيع. في اليوم التالي التقاهم رامزفيلد في البنتاغون وتكلّم معهم تشيني من وايومينغ بواسطة المؤتمر المتلفز. وأدلى الثلاثة بالنقاط التي أوصلناها إليهم، غروسمان وأنا. علّق العراقيّون للصحافة بأنّ لديهم انطباعاً جيداً: أولاً، من الرسالة الواضحة التي تلقّوها عن عزم الرئيس بوش على إنهاء الظلم في العراق، وثانياً، من الموقف الموحّد للمسؤولين من جميع أطياف الحكومة الأميركية.

مع كل هذا النشاط الجاري المتعلّق بالعراق، حان الوقت للرئيس أن ينقح صياغته لما نبغي إتمامه. بدأ النوّاب العمل على صوغ ورقة حديثة عن الأهداف والاستراتيجية.

رأى مسؤولو وزارة الدفاع في مشكلة صدّام عنصراً من عناصر حرب الولايات المتحدة على الإرهاب - كما أوضحت هيئة الأركان العامة في خططها السياسية - العسكرية الاستراتيجية للعراق في يوليو/تموز 2002. أشارت الخطة إلى الإرشاد الاستراتيجي لوزارة الدفاع الذي صغناه، أبي زيد وأنا، في 3 أكتوبر/تشرين الأول 2001، والذي حدّد الحرب على الإرهاب بأنّه مجابهة مع داعمي الجماعات الإرهابية من الدول أو غير الدول بالإضافة إلى الجماعات الإرهابية ذاتها. ذلك الإرشاد ركّز الانتباه على الدول التي تدعم الإرهاب وتسعى، في الوقت نفسه، للحصول على أسلحة الدمار الشامل. في خطّتها المؤرّخة في يونيو 2002، قالت هيئة الأركان المشتركة إنّ هدف الولايات المتحدة في العراق يجب أن يكون ليس إنهاء التهديد من قبل نظام صدّام حسين فقط، بل مساعدتنا على «إقناع أو إجبار البلدان الأخرى على التخلّي عن أسلحة الدمار الشامل ودعم الإرهاب».

وبينما كان النوّاب يعملون على استنباط أهداف واستراتيجية أميركية، ساهمت بملخص لأهم المشكلات في النظام العراقي مستعملاً مساعداً للذاكرة: «أسلحة الدمار الشامل والتاءات الثلاث» - الإرهاب وتهديد الجيران والطغيان. في رأيي لم تكن طبيعة حكم صدّام الاستبدادية مجرّد مشكلة للأكراد والشيعة العراقيّين. الطغيان كان يعني عدم وجود ضوابط وموازين أهليّة تكبح طموح صدّام وعدوانه. إنّ مخاطر السلوك المتهوّر تميل إلى أن تكون أكبر مع الحكّام الأوتوقراطيّين منها مع الحكومات التي توزّع السلطة بين بيروقراطيّات واسعة. وعلاوةً على ذلك، من الصعب أن تعلم ماذا يجري داخل ديكتاتورية جائرة. وذلك يحدّ من منفعة الديبلوماسيّة: من الصعب التحقّق من

الاتفاقيّات في مجتمعات مغلقة ومروَّعة. كلّ هذا يعني أنّ صدّام كان يمثّل تهديداً ليس فقط لأنّه يدعم الإرهاب أو يسعى وراء أسلحة الدمار الشامل، أو الاثنين، بل لعدد كبير من الأسباب تتعلّق بسجلّه ونياته وقدراته.

ساهم موظّفو رايس بورقة تدعى «استراتيجية لتحرير العراق» وُزّعت للمناقشة في اجتماع لجنة الأساسيّين في 6 أغسطس. عكست الورقة تأييد رايس القويّ لتعزيز الديموقراطية في الشرق الأوسط ودعمها للعمل مع كل جماعات المعارضة العراقية الصديقة. وفي الوقت نفسه، اتبعت الورقة طريقة رايس في خلط أو تجاوز أفكار متناقضة: مع أنّها دعمت استراتيجية «التحرير لا الاحتلال»، اشتملت أيضاً على مشروع وزارة الخارجية/ الـ«CIA» القاضي بإنشاء إدارة عراقية بقيادة الولايات المتحدة، مصمّمة لمنع الخارجيّين من إبعاد الداخليّين. وهكذا اشتملت الورقة على المفارقة نفسها التي واجهتنا في ورقتي أرميتاج المقدمتين في 25 يوليو. تسمّر رامزفيلد وهو يقرأ أول جُمل في ورقة رايس لاستراتيجية التحرير. هذا هو الأسلوب الغلط، قال، أن تبدأ تحليلاً بلماذا يمكن أن تجبر الولايات المتحدة على شنّ حرب: إنّ ورقة عن الإستراتيجية الأميركية يجب أن تبدأ ببيان عن المصالح الأميركية. ولكن هذه الورقة بدأت بعرض كيف سيساعد تغيير النظام الشعب العراقي والشرق الأوسط:

عندما نتحرّك لتغيير نظام العراق سوف نبغي:

- أن يعتقد الشعب العراقي أنّه سيتحرّر سياسياً وينتقل إلى الأفضل اقتصادياً كنتيجة للأعمال الأميركية.
- أن ننشئ عراقاً ديموقراطياً موحّداً يستطيع أن يكون مثالاً للحكم الجيّد في المنطقة وشريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة، وأن نصف جهود الولايات المتحدة بأنها نضال من أجل الشعب العراقي. يمكن لمثل هذا العراق أن يكون له تأثير في التغيير في هذه المنطقة.
- لا نريد أن يرى العالم في أعمال الولايات المتحدة في العراق احتلالاً استعمارياً جديداً.

مجموع هذه الهموم هو أن يرى العالم عملية تغيير النظام الأميركية كتحرير للشعب العراقي من قبل الولايات المتحدة، لا كاحتلالٍ معادٍ ومتفجّر.

اتفقنا، رامزفيلد وأنا، على تشديد الورقة على التحرير، لا الاحتلال. العراق

ملك للعراقيّين، ولذا يجب أن تؤكّد الولايات المتحدة على هذه النطقة - بدل أن تتصرّف وكأننا نملك المكان أو خطّطنا لإدارته. ولكن الكثير في الورقة لم يكن متوافقاً مع فكرة أنّ العراقيّين يقومون الآن بإدارة شؤونهم الخاصّة بعد الإطاحة بصدّام.

البيان بأنّ الولايات المتحدة تهدف إلى خلق ديموقراطية في العراق استوقفنا، رامزفيلد وأنا، على أنّه لا يستند إلى أساس. كنّا نعتقد أنّ الطريقة الصحيحة للتفكير في ذلك هي أنّه سيترتّب على العراقيّين أن يخلقوا ديموقراطيّتهم الخاصة، وأنّه يجب أن لا تتعهّد الولايات المتحدة في القيام بذلك نيابة عنهم. الديموقراطية في العراق، إذا كانت ممكنة، تكون مرغوباً فيها كثيراً. ولكنّنا أردنا أن يوضح الرئيس بوش أنّ قياس نجاحه في تغيير النظام سيكون إذا ما تمكّنا من إنهاء الأخطار المتمثّلة بالعراق - أسلحة دمار شامل، دعم الإرهاب، تهديدات ضدّ الجيران، والتسلّط. إذا حقّقت الولايات المتحدة ذلك، نكون قد حقّقنا نصراً كبيراً قيّماً - حتّى ولو كان العراقيّون بطيئين (أو غير قادرين) على بناء ديموقراطية مستقرّة.

لحظت لرامزفيلد أن كلام رايس المتشدّد حول تعزيز الديموقراطية يعكس قوّة تعهّد الرئيس بهذه الفكرة. ولكن لم يكن ذلك سبباً، كما اتفقنا، للقول إنّ نجاح أميركا يتوقّف على إذا ما أصبح العراق ديموقراطية نموذجية. سيكون من الخطر جدّاً أن نقيس نجاح جهدنا الحربي بالمغايرة مع إنجاز ليس لنا قدرة على ضمانه. ووجدنا أيضاً عوائق استراتيجية وسياسيّة وحتّى قانونية لفكرة أنّ الولايات المتحدة تعتزم شنّ الحرب ليس للدفاع عن النفس بل لغاية إقامة ديموقراطية في العراق.

وكان هناك مشكلة كبيرة أخرى في ورقة استراتيجية التحرير تنبع من تشديدها على خلق ديموقراطية. بالرغم من كلامها القويّ بشأن تجنّب حتّى مظهر احتلال أميركي، تبنّت مشروع أرميتاج بأنّ الولايات المتحدة سيتوجّب عليها أن تحكم العراق «لسنوات عديدة» - حتّى ولو خاطرنا بأن نُعتبر «احتلالاً استعمارياً جديداً»:

إنّ الخيار الوحيد لتغيير النظام الذي يعطي أكبر ثقة لإتمام أهداف الولايات المتحدة، هو في استخدام قوّات أميركية لتغيير النظام، ثمّ «البقاء بأعداد كبيرة لسنوات عديدة لمساعدة إدارة للبلاد بقيادة الولايات المتحدة».

. . .

وفيما نحن نتخذ هذه الخطوات، هناك خطر بأنّ العراقيّين أو العرب أو

المسلمين، وحتّى بعض الأقوام الآخرين ربّما اعتبروا أنّ أعمال الولايات المتحدة احتلال استعماري جديد. . .

مرّة أخرى أدخل بعض المسؤولين الأميركيّين الكبار أنفسهم في فخّ هذا التناقض. كانوا منشغلين في الحاجة إلى منع الخارجيّين من لعب دور سياسي ذي أهميّة كبيرة إلى حدّ أنّهم نسوا هدفهم المعلن، وهو تجنّب احتلال طويل الأمد بعد الإطاحة بصدّام. وفي حين أنّ ورقة رايس أكثر إيجابيّة بالنسبة إلى الخارجيّين ممّا كانت عليه ورقة أرميتاج، فقد شدّدت، بالرّغم من ذلك، بأنّ علينا أن لا نستخدمهم كثيراً خوفاً من معاداة الداخليّين. حذّرت هذه الورقة: «أنّ مدى وسرعة استخدام المعارضين يجب أن يتوازن مع خطر إبعاد النخبة الداخلية». . .

بعد أن مزجت خط أرميتاج في ورقتها، خلصت رايس إلى تقديم نصائح مشوّشة: يجب على الولايات المتحدة أن تتجنّب الاحتلال، ولكن يجب عليها أن تخلق إدارة بقيادة الولايات المتحدة على كلّ حال، بالرّغم من أنّ ذلك يمكن أن يجعل الناس «ترى في أعمال الولايات المتحدة احتلالاً استعمارياً جديداً». كلّ هذه التناقضات الذاتية كان مصدرها الاعتقاد بأنّ الداخليّين لن يكونوا مستعدّين للتصويت للخارجيّين - وهو افتراض أكّدت خطأه الانتخابات العراقية[1].

نُوقشت ورقة رايس في لجنة الأساسيّين في 9 أغسطس/آب. وصف رامزفيلد الورقة «بغير الدقيقة» وقال إنّه يجب إعادة كتابتها. فيما خصّ مسألة الحكومة الديموقراطية في العراق، حذّر رامزفيلد «أنّنا يجب ألّا ندعي أن بمقدورنا أن نخلقها». وعلاوةً على ذلك يجب على المسؤولين الأميركيّين ألّا يوحوا بأنّ لدينا «قالباً سياسياً مضبوطاً نفرضه» على العراقيّين. لم يحاول تشيني أن يجادل في أنّ على الولايات المتحدة أن تحدّد بدقّة ما هو نوع المؤسّسات أو القوانين التي يجب أن تكون لدولة أخرى، ولكنّه قال «يجب أن نوضح أنّنا مصرّون على تغيير ديموقراطي». أضافت رايس أنّه لا يجب أن ننفر من استعمال كلمة «ديموقراطية» وأوعزت إلى هادلي أن يجعل النوّاب يعيدون كتابة الوثيقة. هذا هو نوع المناقشة المفهومية التي ينزع باول إلى تركها تمرّ دون تعليق، وملاحظاتي لا تسجّل أيّ تعليق منه.

(1) راجع الفصل 15.

كان لديّ دعوة دائمة لأركب مع رامزفيلد من وإلى الاجتماعات في البيت الأبيض، وكنت غالباً ما أصرّ على الاستفادة من هذا الامتياز، مرحّباً بالفرصة المتاحة للتباحث. (كان التشارك مع رامزفيلد في سيّارته يوفّر عليّ بضع دقائق ثمينة في كلّ رحلة لأنّ سيارته الرسمية المضمونة بشكل خاص لم تكن مجبرة على التوقف لتشمّها الكلاب على بوابة البيت الأبيض). في الطريق إلى البيت الأبيض كان رامزفيلد يقرأ عادة أوراقاً (في أكثر الأحيان من مكتبي عن الاجتماعات التي نكون ذاهبين إليها). في رحلة الإياب إلى البنتاغون كان ينزع إلى الاسترخاء، ويسألني انطباعي عن الاجتماع، وكان يريد أن يعرف أين أغفل فرصة لتقديم نقطة أو أخطأ في جواب يحتاج الآن إلى ملاحقة. كنت أجد في هذه المناقشات البالغة سبع دقائق فقط وسيلة مناسبة لإثارة أفكار عريضة لتناقش مطوّلاً في ما بعد.

بعد اجتماع لجنة الأساسيّين في 9 أغسطس/آب قلت لرامزفيلد إنّ ملاحظاته عن الديموقراطية بدت سلبية. كان يمكن فهمها على أنّها تنكر أو تقلّل من مصلحة أميركا في رؤية قيام حكومة ديموقراطية في العراق بعد خلع صدّام. قال إنّه يفهم جيّداً أنّ عراقاً ديموقراطيّاً سيكون شيئاً رائعاً ويخدم مصالحنا في الشرق الأوسط ويساعد على مجابهة جاذبية التطرف الذي يغذّي الإرهاب.

غير أنّ هناك خطراً في القيام بإشارات ساذجة إلى الديموقراطية. فالديموقراطية معقّدة وهي أكثر من مجرّد تنظيم انتخابات. قلقنا، نحن الإثنين، أنّ كلاماً خفيفاً حول الديموقراطية ربّما يسوق الأجانب إلى الاعتقاد أنّنا ننوي فرض نموذج أميركي عليهم. إنّ نظامنا الديموقراطي يعمل جيّداً من أجلنا، ولكنّه ربّما يكون خطأً عارماً لشعوب لديها جغرافيا وتاريخ وثقافات وظروف مختلفة.

انتقل ذلك بنا إلى موضوع أدموند بورك، السياسي والفيلسوف البريطاني في القرن الثامن عشر، الذي كانت كتاباته قد تركت في نفسي انطباعاً دائماً إبّان دراستي الجامعيّة. حذّر بورك من تصنيف الشخص لآرائه السياسيّة بأنها «عالمية» وأن يتوقّع أن تسري على أمم أجنبيّة. في كتابه «تأمّلات بالثورة في فرنسا» لاحظ أنّ المؤسّسات السياسيّة السليمة لها صفة عضوية: تنمو طبيعياً في البيئة المحلية. فهي لا يمكن أن تُفرض، لا من الخارج ولا من مصلحين محليّين متعجرفين - كالثوريّين في عصر بورك الذين ظنّوا أنّ بإمكانهم أن يعاودوا صنع المجتمع الفرنسي «عقلانياً» متحدّين العادات

والاعتقادات والبنى الاجتماعية المحلية المتجذّرة عميقاً. كلّ ذلك كان يدعم رأي رامزفيلد أنّ على المسؤولين الأميركيّين أن يمتنعوا عن الإيحاء بأنّنا سندفع العراقيّين إلى اقتباس النماذج السياسيّة الأميركية. قلت إنّ رسالة بورك الأولية نداء للتواضع، لإدراك حدود ذكائنا - بكلّ معنى الكلمة. حريّة العراق وحكمه الذاتي، إذا تحقّقا سيبدوان مختلفين عمّا لدينا. لم يكن ذلك حجّة ضدّ مساعدة العراقيّين الذين يأملون إقامة نوع ما من الديموقراطية في فترة ما بعد صدّام. كان تذكيراً للعمل على الموضوع باحترام لائق للمصاعب والوقت الذي سوف يتطلّبه.

وكان الاستنتاج الذي توصّلنا إليه أنّه بدل التكلّم بخفة على خلق ديموقراطية، على المسؤولين الأميركيّين أن يفكروا في إنشاء مؤسّسات ديموقراطية، منبهين إلى لبنات بناء الديموقراطية والحريّة: حكم القانون (أي القانون الذي لا يلجم فقط المواطنين العاديّين بل أيضاً من هم في أعلى مراتب السلطة)، لا مركزية السلطة، استقلالية القضاء، حرية الصحافة، والملكية الخاصّة[1].

غالباً ما كان رامزفيلد يحذّر من الخطأ الشائع، وصف الديموقراطية بأنّها نتاج سريع ومقولب لعملية الانتخاب. في الأماكن التي تفتقر إلى أساس صحيح للمؤسّسات الديموقراطية، يمكن للانتخابات أن تأتي إلى الحكم بأفرقاء يناهضون الديموقراطية، وسيرفضون أن يذعنوا لإجراء انتخابات مستقبليّة - ظاهرة غالباً ما يشار إليها، بتهكّم مقيت، بـِ «رجل واحد، صوت واحد، مرّة واحدة»[2].

بعد أيّام قليلة، في 14 أغسطس/آب، وزّعت رايس للأساسيّين ورقة تحت اسم «العراق: أهداف، مواضيع، واستراتيجية»، صاغتها لجان الوكالات وراجعتها لجان النوّاب، أقصر وأكثر تماسكاً من ورقة استراتيجية التحرير، بدأت بمقطع يسمّى «هدف الولايات المتحدة»:

(1) كان الرئيس بوش أصبح يميل إلى التحدّث عن الديموقراطية كسلسلة من المفاهيم، كما رأينا في خطابه عن حالة الاتحاد في يناير/كانون الثاني 2002. على العراق أو أيّ بلد آخر يأمل تحقيق الحرية السياسية أن يقتبس مثل هذه المفاهيم لنفسه بطرق تتلاءم مع ظروفه الخاصّة.

(2) مثلاً الانتخابات الجزائرية لسنة 1991 ربحها حزب يلتزم بمبادئ فلسفيّة مناهضة للديموقراطية. والانتخابات البرلمانية لسنة 2006، ربحتها حماس في الأراضي الفلسطينيّنة المحتلّة، وهذا مثل آخر.

عراق حرّ من أجل:

- إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية وسبل استخدامها والبرامج الملحقة بها، لمنع العراق من التنصّل من الاحتواء ويصبح تهديداً أخطر للمنطقة وما هو أبعد منها.
- إنهاء التهديد العراقي لجيرانه.
- إيقاف الحكومة العراقية عن الاستبداد بمواطنيها.
- قطع روابط العراق مع الإرهاب الدولي ودعمه لهذا الإرهاب.
- الحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه.
- تحرير الشعب العراقي من الظلم ودعمه من أجل خلق مجتمع مبني على الاعتدال والتعدّدية والديموقراطية.

كان الحديث عن الديموقراطية ما يزال طموحاً، في رأيي. ولكن الإعلان أنّ الولايات المتحدة تهدف إلى مساعدة العراقيّين على خلق مجتمع يرتكز على الديموقراطية أكثر تواضعاً وعقلانية من الوعد المباشر بأنّ الولايات المتحدة ستخلق ديموقراطية في العراق.

اقترح مكتبي كتابةً تغيير كلمة «ديموقراطية» بكلمة «حكم القانون» ولكنّنا لم ننجح. لم تكن الإدارة بدأت تأخذ بجدّية تحذيرات رامزفيلد ضدّ الوعود المبالغ فيها في إضفاء الديموقراطية على العراق. ولكن، في جزئها القصير عن الإستراتيجية، دعت الورقة إلى إنشاء حكومة لما بعد صدّام «تشجّع بناء مؤسّسات ديموقراطية». يبدو أنّ موظّفي رايس مزجوا التعبير «المؤسّسات الديموقراطية» في الخليط كرشوة للبنتاغون، ولكن لم يكن هناك تفاهم عملي عبر مجلس الأمن القومي هو كيفيّة صوغ أهدافنا لحكومة عراقية لما بعد صدّام.

ومع ذلك صادق الأساسيّون على نسخة 14 أغسطس/آب من «العراق: أهداف، مواضيع واستراتيجيّة»، وكذلك فعل الرئيس في وقت لاحق من الشهر. كانت الغاية من بيان الأهداف هذا تشجيع التناغم بين المخطّطين في مواقع الحكومة الأميركية كافة. وبالفعل، عندما كان يقدم الجنرال مايرز إرشادات بشأن خطط الحرب العراقية للجنرال فرانكس، كان يبدأ بتلاوة هذه الأهداف، على أنّها مصدقة من الرئيس. وعندما كان ضبّاط CENTCOM يصوغون مذكّرات عن خطّتهم الحربية كانوا، بصفة روتينية،

يشملون بياناً لهذه الأهداف وإشارة إلى مجلس الأمن القومي. كان ذلك جوهر التعليمات العامة من القيادات المدنية إلى القيادات العسكرية.

لا توضع الخطط الحربية في البنتاغون، بل من قبل ضبّاط في القيادات المقاتلة المعنية. بالنسبة إلى العراق، كانت هذه القيادة هي CENTCOM. يقول الرئيس ووزير الدفاع - المدنيان الوحيدان في سلسلة القيادة العسكرية - للقائد المقاتل أي خطط يضع ولأيّة غاية وفي ظلّ أيّ افتراضات سياسيّة.

كان رامزفيلد يعطي إرشادات استراتيجية عن العراق إلى الجنرال فرانكس لعدّة شهور، دائماً بعد التشاور مع الجنرال مايرز أو الجنرال بايس (أو كليهما) ويشرك على الأقلّ واحداً منهما في التحدّث أو الاتّصال الكتابي مع فرانكس. أدرك رامزفيلد أنّه من مصلحته الشخصيّة، المادية والسياسيّة، إبقاء مايرز وبايس «ضمن العروة» وكانا مسرورين من هذا الرّباط. فذلك يؤمّن لهما تأثيراً هائلاً ويساعدهما على إتمام واجبهما الكبير - تقديم نصائح عسكرية ذكيّة ومدعومة بالمعلومات الجيّدة لوزير الدفاع والرئيس ومجلس الأمن القومي.

ومع أنّي كنت أقدم لرامزفيلد معلومات تتعلّق بخططنا الحربية لم أكن أدعى دائماً إلى اتصالاته مع قواده. عندما كان فرانكس يقدّم مذكّرة عن خططه الحربية إلى رامزفيلد، كان موظّفو مايرز في بعض الأحيان، يلقون نظرة على شرائح نقاط القوّة قبل بضع ساعات فقط - بعكس الموظّفين المدنيّين. كنّا، وولفويتز وأنا، نأخذ نظرتنا الأولى على هذه المذكّرات في الاجتماع الذي يقدمها فيه فرانكس إلى رامزفيلد. وحتّى في الحالات التي يأخذ فيها تقديم المذكرة ثلاث أو أربع ساعات، كان الوقت قليلاً، وكنت أتردّد عادةً، في طرح أسئلة خاصّة بي.

من خلال لغته الجسديّة في هذه الجلسات الطويلة - وخاصة من خلال دمدماته النجسة (وإن هزلية) وهو يخرج من مكتب رامزفيلد - كان فرانكس واضحاً في أنّه لا يستمتع بالرد على أسئلة عديدة. وبالرّغم من احترامه الكبير لرامزفيلد، والمتوسّط لوولفويتز ومايرز وبايس، كان فرانكس ينزع إلى إعطاء أسئلتي حلّاً قصيراً. فإذا أبدى رامزفيلد اهتماماً، يقوم فرانكس بتقريظ السؤال، وإذا بدا أنّ رامزفيلد اتّخذ موقفاً محايداً، يقوم فرانكس بطرح السؤال جانباً.

عندما سألت لأوّل مرة كيف ستتغيّر خطة الحرب في حال استخدم صدّام الغاز

السام ضدّ القوات الأميركية، طمأنني فرانكس بأنّنا «سنهزمه»، هذا كلّ ما قاله. ولكنّنا نخطّط لنهزمه على أيّ حال، أجبته، ويجب أنّ يتغيّر شيء إذا ما «لوّث» جنودنا، وإلّا فإنّ صدّام - أو أيّ شخص آخر - لن يُردع عن استخدام الأسلحة الكيمائية مرّة أخرى[1]. ولكن بدا أنّ رامزفيلد مستعدّ للانتقال إلى موضوع آخر، فقام فرانكس بتقليب عينيه فقط.

كنت أعلم أنّ رامزفيلد سيقدّر أهميّة هذه النقطة عندما يركّز عليها. عندما عدنا إلى واشنطن لجلسة تقديم مذكّرة[2]، استدرنا عائدين إلى هذه النطقة بالذات. هذه المرّة حثّ رامزفيلد نفسه فرانكس على التفكير في مشكلة الرّدع. (خلال ذلك الوقت كنت رتّبت لأن يقوم جاي دي كروتش وكيث باين بإطلاع الوزير على تحليلهما القويّ بشأن ردع أسلحة الدمار الشامل). ألا يجب أن يُحدث فرقاً بالنسبة إلى العراق إذا ما قام بضربنا بأسلحة الدمار الشامل؟ سأل رامزفيلد. هذه المرّة قال فرانكس إنّه «سؤال وجيه» - وقامت CENTCOM بتطوير ردّ مناسب.

أدركت لماذا لم يكن فرانكس يريد أن يشعر أنّه يُخضع إلى عدد من «الزعماء» المدنيّين، ولذلك غالباً ما كنت أعطي آرائي إلى رامزفيلد أو بايس لنقلها إلى فرانكس دون الإشارة إليّ. ولكن، في بعض الأحيان، كان رامزفيلد يوجّهني لأثير مسألة ما مع فرانكس، الذي كان يستنتج في كثير من الأحيان، أنّه ينقص رامزفيلد الإيمان حول المشروع. وهذا ما حصل مع خطة مكتبي لتدريب العراقيّين المنفيّين كي يشاركوا في عمليّتي غزو CENTCOM وإعادة الإعمار.

في نمط معهود عادي، قسم فرانكس خطّته لحرب العراق إلى أربع مراحل:

- المرحلة 1 - استعدادات لغزو محتمل.
- المرحلة 2 - «تهيئة مكان المعركة» ابتداءً من العمليات الجويّة.
- المرحلة 3 - عمليّات هجومية حاسمة وعمليّات قتالية كبيرة، بما فيها «إزالة نظام شاملة».

(1) جميع الموظّفين الأميركيّين الحكوميّين والعسكريّين كانوا يعتقدون أنّ العراق يملك قدرة أسلحة كيماوية للمعارك الدائرة - كما كان يعتقد قادة صدّام العسكريون أنفسهم. راجع كيفن وودز، مشروع وجهات النظر العراقية صفحة 92.

(2) في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2002.

● المرحلة 4 - إعادة الإعمار وترسيخ الاستقرار بعد انتهاء القتال.

كانت منظّمتي تعمل في حقل الاستراتيجيا لا في العمليات الحربية أو التكتيكية، وكانت مهمّتنا أن نساعد في صوغ السياسات لا في تنفيذها. كان يقوم بالتخطيط العملاني المفصّل المنظّمات العسكرية أو المدنية المسؤولة عن تنفيذ هذه الخطط في الميدان (مثلاً CENTCOM أو وكالة التطوير الدولي التابعة للخارجية). لذا لم يكن رامزفيلد يتطلّع إلى منظمة السياسة للنصح في المسائل المتعلّقة بالمرحلة 2 أو المرحلة 3، كهيكليّة القيادة ومستوى القوّات أو التقرير في أيّ سلاح يستخدم - البحرية أو الجيش - ولأية مهام. هذه كانت مسائل يقوم هو (وفي بعض الأحيان وولفويتز) بحلّها على وجه الحصر مع فرانكس، مايرز، وبايس.

كانت مذكّرات فرانكس عن العراق لرامزفيلد مركّزة على المرحلة الثالثة - العمليات القتالية الهامّة - وغالباً ما كان رامزفيلد يثير قضايا تخصّه هو. (مثلاً، في اجتماع 2 ديسمبر/كانون الأول، طلب رامزفيلد من فرانكس تأمين قطع اتصالات صدّام مباشرة بعد الغزو، بحيث لا يتمكّن نظامه من إصدار رسائل إلى جنوده أو إلى خلايا إرهابية أو إلى الجمهور). نادراً ما كنت أثير أسئلة بشأن هذه العمليّات. كان انتباهي مركّزاً على المرحلة 4، الفترة اللاحقة الهامّة للغزو التي تشتمل على قضايا استراتيجية يرحّب رامزفيلد بمشوراتي في شأنها.

كنّا، زملائي في منظمة السياسة وأنا، نثير دوماً قضايا مع CENTCOM تتعلّق بالفترة الانتقالية: كيف نشكّل عملياتنا الحربية لإظهار أن هدفنا تحرير العراق، لا احتلاله، واجتثاث البعث، وفحص العراقيين للوظائف الرسمية، وكيف نجابه مشكلات القانون والنظام في الفراغ السياسي الذي سيعقب الإطاحة بصدّام. ولكن كما ندرك اليوم، فقد أعطى الجنرال فرانكس اهتماماً أقلّ بكثير لمرحلة التخطيط 4 ممّا أعطى لتخطيط العمليّات القتالية الهامة. وبالفعل، فقد أظهر فرانكس عدم اهتمامه نسبياً بعمليّات المرحلة 4، بإعلانه استقالته بعد ستة أسابيع تقريباً من دخول قواته إلى بغداد. وفي إشارة لافتة كتب أنّه كان يجد أسئلتي في جلسات الاطّلاع قليلة الصلة باهتماماته العملانيّة.

كانت علاقاتي الشخصيّة مع فرانكس، على وجه العموم ملائمة ومتجانسة بالرّغم من قلّة الصبر التي يظهرها لي في جلسات اطّلاع رامزفيلد على مذكّراته. كنّا نتحدّث

ونضحك معاً بعفويّة في قاعة استقبال الوزير بينما ننتظر بدء الاجتماعات. لم أعتبر نزقه العرضي إهانة هامّة: كانت لديه مسؤوليات ثقيلة، ومن الواضح أنّه كان يشعر بضغط معنوي كبير في معاملاته مع رامزفيلد. ولم يكن يظهر ارتباكاً معي فقط بشأن الأسئلة، كما رأينا في لقاءاته مع هيئة الأركان المشتركة قبل بدء عملية تحمل الحرية. في ذلك الوقت اعتبرت قلّة صبره بشأن تعليقاتي كإشارة إلى تركيزه على تلقّي الإرشاد من رامزفيلد. أمّا الآن فإنّي أفهم أنّها علامة على عدم ميله إلى التعامل مع تحدّيات العراق بعد صدّام.

لم تكن الخلية السياسية - العسكرية العراقية (بقيادة هيئة الأركان المشتركة) دائماً ناجحة في التنسيق بين صناع السياسة في واشنطن و CENTCOM. في مذكّرة اطلاع في أكتوبر/ تشرين الأول 2002، مثلاً، قدّمت الخلية مسائل هامة مدروسة جيّداً لما بعد الحرب. كانت القاعدتان الهامتان واضحتين، بل مؤكّدتين: ضمان جوّ ما بعد الحرب وتعزيز النظام المدني على الفور. غير أنّه، بعد عدّة شهور كنّا لا نزال نحاول تركيز انتباه CENTCOM على هذه المسائل. علمت بعد زمن طويل أنّ هيئة الأركان المشتركة لم تكن راضية عن الإهمال الذي كان فرانكس يوليه للمرحلة 4، وقاموا بوكزه مراراً خلال السنة التي سبقت عمليّة حرية العراق. في يوليو/ تموز 2002، أصدر مايرز أمراً إلى فرانكس للتخطيط لمواجهة «الشؤون المدنية» - أي ضبّاط أميركيّون عسكريون يعملون مع المدنيّن العراقيّين لتقديم خدمات حكومية وغير حكومية أساسيّة في الأجزاء المحرّرة. دفع هذا الأمر فرانكس لإيلاء اهتمامه للتخطيط لمثل هذه العمليّات:

إرشادات الشؤون المدنية. يجب أن تكون الشؤون المدنية مشمولة في كلّ مراحل هذه العملية. التخطيط سوف يشمل التنسيق بين الوكالات. سيبدأ التخطيط لما بعد العمليّات بأقرب وقت ممكن في عملية التخطيط.

وأيضاً، في 6 سبتمبر/ أيلول 2002 بعد مراجعة خطّة «المبادرة الهجينة» التي طورتها CENTCOM قامت دائرة السياسة والخطط الإستراتيجية التابعة لهيئة الأركان المشتركة بتوبيخ CENTCOM لعدم تفهّمها منفعة الجماعات العراقية المعارضة:

إنّ دور الجماعات المعارضة، خاصة في القيادة والتحكم الإستراتيجي، لم يواجه على نحو كافٍ. إنّ وضع شروط للاستقرار البعيد المدى ولحكومة ذات قاعدة عريضة لفترة ما بعد صدّام، كلاهما هدف استراتيجي للولايات المتحدة وللعسكرية الأميركية.

بعد بضعة أسابيع عقدت هيئة الأركان المشتركة حلقة دراسية تحت اسم «المطرقة البارزة II» لتحليل المصادر والمخاطر المتعلّقة بالعراق. وجدت الحلقة أنّ هناك حاجة إلى مكتب رئيسي لقوة عسكرية تؤدّي مهمة معيّنة، وبالتحديد لتساعد CENTCOM على التخطيط «لمتوجّبات الحلقة 4 المعقدة». وبعد وقت طال، في 19 ديسمبر/كانون الأول 2002 قام الجنرال مايرز بالإيعاز إلى فرانكس مرة أخرى إلى «تنقيح التخطيط لعمليّات المرحلة 4». (في النهاية، تسلم مايرز خطط المرحلة 4 للمراجعة في مارس، مجرّد أيام قبل ابتداء الحرب).

تعليمات مايرز في 19 ديسمبر/كانون الأول نُقلت ضمن أمر للتخطيط، وهو توجيه رسمي من رئيس هيئة الأركان المشتركة. في هذا الأمر ردّد مايرز أنّ فرانكس سيكون مسؤولاً عن حكم العراق عسكرياً. والإدارة التي «ستحكم العراق في البدء» بعد الإطاحة بصدام ستكون، «على نحو عام، مؤسّسة مدنية» مع «دعم ونصح من عراقيّين محرّرين»، وستكون في البداية «مدعومة من قبل قوّة مشتركة «CGTF» بقيادة الولايات المتحدة مسؤولة عن الأوجه العسكرية لمتطلّبات ما بعد الحرب». حدّد مايرز أنّ المنظمة المدنية كانت هذه هي العملية التي تحوّلت إلى مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية و«CGTF» ستعملان كلتاهما لفرانكس. لا يوجد أيّ غموض هنا: سوف يكون فرانكس مسؤولاً عن جميع أجه حكم العراق. دفع مايرز فرانكس مرّة أخرى:

سيلعب العسكر دوراً محورياً في وضع شروط إنجاز أهداف استراتيجية لعراق ما بعد الحرب. ولتأمين نجاح سريع خلال الانتقال إلى المرحلة 4 بعد العمليّات القتالية، فإنّ تنسيقاً مفصّلاً يجب أن يبدأ في دمج مجهودات الوكالات في أوّل فرصة ممكنة.

في مذكّرات اطلاع مع رامزفيلد، ادعى فرانكس أنّه يسيطر على مسؤوليّاته المتعلّقة بالمرحلة 4. ومع ذلك استخلص مايرز ورامزفيلد في النهاية أنّهما يجب أن يطلبا من الأميرال جيامباستياني (الذي كان يرأس حينئذٍ قيادة القوّات المشتركة) مساعدة الجنرال فرانكس في التخطيط للمرحلة 4. في 10 يناير/كانون الثاني 2003 وجه رامزفيلد جيامباستياني لخلق قوّة مهمّة تدعم جهود CENTCOM للتخطيط لما بعد الحرب.

من الجهة المدنية للبنتاغون، بدءاً من صيف 2002، كان لدى منظمة السياسة موظّفان فقط يكرّسان وقتهما الكامل للعراق. سوّيت قلة الموظفين المضحكة هذه بإنشاء فريق أصبح يعرف بِـ«مكتب الخطط الخّاصة».

على مدى ذلك الصيف، عندما كان الرئيس يتحرّك نحو تحدّي العراق في الأمم

المتحدة، أصبح عبء العمل فيما يختصّ بالعراق في منظمة السياسة ساحقاً. في أغسطس/آب تلقّينا، وليم لوتي وأنا، إذناً لاستخدام دزينة إضافية من الأشخاص في مكتب شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا الذي يرأسه لوتي. سمح الموظّفون الإضافيون للوتي بخلق أقسام منفصلة في مكتبه: جنوب آسيا، شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وشمال الخليج الفارسي. خلق قسم شمال الخليج مشكلة إدراك. كان الرئيس يشدّد على رغبته في حلّ ديبلوماسي للمشلكة العراقية، ولكن عدّة صحافيّين فسّروا اهتمامه المتزايد بالعراق بأنّه إشارة إلى أنّه قرّر الحرب. كان هادلي حذّر مسؤولي الإدارة أن لا يفاقموا المشكلة، ولوتي وأنا، توقعنا صفعة إذ نقلت وسائل الإعلام أنّ البنتاغون ينشئ مكتباً للعراق. لذا أعطينا هذا القسم الاسم الباهت «خطط خاصة»، ولكن مكتب الخطط الخاصة لم يكن أكثر من مكتب جغرافي عادي ضمن منظمة السياسة، مع نوع المسؤوليات التي كانت لجميع المكاتب الجغرافية في هذه المنظمة. كان، ببساطة مكتباً لشؤون شمال الخليج - وبالفعل، بعد الإطاحة بصدّام، أصبح هذا هو اسمه.

وبالرّغم من أنّ اسم «خطط خاصة» قصد به تجنّب التخمينات الساخنة، فقد أُخذت هاتان الكلمتان في النهاية من قبل أصحاب نظرية المؤامرة على أنّهما تدلّان ضمناً على حوافز عميقة ومضرّة. وصف بعض المراسلين المكتب بأنّه عملية أو «خلية» استخباراتية أنشئت لتنافس مكتب الـ«CIA» في العراق، أو للتلاعب بالاستخبارات لدعم قضية الحرب[1]. هذا هراء. وقد واجهت المسألة بكتاب إلى السناتور جون وارنر (كرسي لجنة القوات المسلّحة في الكونغرس): إنّ «OSP» هي فريق لتخطيط السياسة، ومستهلك، لا منتج، للاستخبارات «ولكن الميثولوجيا حول» مكتب الخطط الخاصة أصبحت أكثر تفصيلاً مع الوقت، وسوف تبرهن على أنّها نافعة بالأخصّ إلى أولئك الذين ادّعوا أنّ الرئيس أدخل بكذبه أميركا إلى الحرب.

غالباً ما كان رامزفيلد يتذمّر من أنّ المشكلة العراقية قد جمعت من الترسّبات عبر عشرات السنين من النقاش ما جعل من الصعب حمل الناس على التفكير فيها بذهن صافٍ. فكلّما أثيرت القضيّة في العلن، أو في الاجتماعات الحكومية برزت الاتهامات

---

(1) هناك صحافيان كتبا بشكل صحيح عن «الاو أس بي» وهما جايمس ريزن من «النيويورك تايمز» ودانا بريست من «الواشنطن بوست». أمّا غيرهما فردّدوا القصة المحرفة التي كان سيمور هيرش نشرها في «النيويوركر».

والشجارات: عمّا جرى أو لم يجرِ فعله في حرب الخليج، عن سياسة الرئيس كلينتون الخارجية، عن الجلبي والعراقيّين الخارجيّين. أراد رامزفيلد أن يجد طريقة لتحليل لبّ المشكلة العراقية دون أن يقع في شرك المسائل الثانوية. طلب طريقة مفاهيمية شاملة للتفكير في المخاطر التي تنشأ من روابط الجماعات الإرهابية والبلدان الداعمة لها وأسلحة الدمار الشامل.

في ذلك الوقت أخبرت رامزفيلد عن حديث غير رسمي أديته أمام مجموعة شملت عدداً من المسؤولين الأميركيين السابقين. كان حديثي موجهاً إلى منتقدي الإدارة القلقين بشأن ما اعتبروه سلطة الرئيس بوش المطلقة في إسقاط الحكومات الأجنبية. قلت يجب أن نحترم أولئك المنتقدين نظراً للتقليد الأميركي المعارض مبدئياً للسلطة المطلقة. في كسفة ثلجية في 17 أغسطس/آب، طلب مني رامزفيلد أن أكتب هذه الحجة.

جمعت هذه المهمات في ورقة قصيرة تحت عنوان «السيادة والدفاع المسبق عن النفس»[1]. وضعت الورقة المشكلة في قالب كما يلي: يجب على المسؤولين الأميركيين أن يتنبهوا إلى القلق المتأتّي من مسألة وجود ضوابط وموازين على استعمال قوة أميركا العسكرية في العالم. لهذا القلق جذور فلسفية في الثورة الأميركية ضد إساءة استعمال السلطة واغتصابها من قبل البريطانيين، وله أهمية عملية اليوم. إذا رأى المواطنون الأميركيون وأصدقاؤنا وشركاؤنا في العالم بأننا نسيء استعمال قوتنا العسكرية، ربما يقررون سحب دعمهم - السياسي والديبلوماسي والعسكري وغيره.

بعض المنتقدين دعوا إلى أن تضبط القوة الأميركية مباشرةً بإرغام أميركا على الحصول على موافقة الأمم المتحدة قبل إطلاق عمليات عسكرية، ولكن، في رأيي، كان ذلك فكرة غير عملية. فهي ستذهب إلى أبعد من متطلبات القانون الدولي وتعوق واجب الرئيس الدستوري في الدفاع عن البلاد. ولن تنفع الحاجة العملية في الحفاظ على السلم والاستقرار في عالم يحتوي على أنظمة غير قانونية يرأسها أمثال صدّام حسين وكيم يونغ ايل والتيوقراطيون الإيرانيون. حاولت أن أبرهن أن سلطة الرئيس

(1) أمر رامزفيلد أن ترسل ورقتي إلى رايس التي وزّعتها إلى تشيني، باول، الجنرال مايرز وتينيت (وإلى رئيس هيئة الأركان أندرو كارد والمستشار والرئاسي البرتوكونزاليسي) كخلفية لاجتماع لجنة المرجعيات على العراق في 27 أغسطس/آب 2002. كما أرسلت أيضاً نسخ إلى جميع النوّاب.

مضبوطة، فعلياً، بطرق شتى:

إن استراتيجية الرئيس في اعتماد العمل الوقائي، أو، كما يمكن أن يسمّى «الدفاع المسبق عن النفس» لها مضامين هامة لطريقة نظرتنا إلى العلاقات الدولية، فهي تعدل النظرة التقليدية إلى السيادة. وفقاً لوجهة النظر هذه فالدول، ما لم تكن مجبرة بمقتضى القانون الدولي العرفي أو باتفاقات تمّت موافقتها عليها، تتمتّع بحق سيادي لعمل ما تريد داخل حدودها. وكنتيجة طبيعية لذلك تستطيع دولة أن توجه أعمالاً عسكرية ضد دولة أخرى في حال قامت هذه الأخيرة بشن اعتداء عبر حدود دولية.

تدعم الولايات المتحدة، على وجه العموم، المفاهيم التقليدية للسيادة، وبالفعل نُصر عليها في أكثر الأحيان. إن قيمنا السياسية الهامة - الحكم الذاتي الديموقراطي وحماية الحقوق الفردية - يمكن تأمينها فقط في حال بقيت الولايات المتحدة دولة سيادية. وبالرغم من الأهمية التي نعلّقها على السيادة فإننا ندرك أن الظروف تحتّم بعض استثناءات ضيقة، وإن مهمة. مثلاً، كثير من الدول تميل الآن إلى اعتبار بعض اتفاقيات حقوق الإنسان سارية حتى على الدول غير الموقعة عليها. غير أن أقوى سبب للجوء إلى الاستثناء من المفهوم التقليدي للسيادة هو الخطر التي تطرحه أسلحة الدمار الشامل. فببساطة ليس هناك طريقة، مثلاً، لأن يسمح العالم المتمدن لدولة سبق وتصرفت بتهوّر وافتئات ولمرات عديدة، بالاستعداد لاستخدام الجدري كسلاح.

. . . في حقبة ما قبل الصواريخ، كان لأيّ شخص أن يختار بناء دفاعات تمنع بلداً معيناً من إيذائه. بعد ظهور الصواريخ على المسرح ظل لذلك الشخص أن يمنع البلد المعين من إيذائه بالتهديد بالرد بالمثل. وأخيراً، قبل تطوير أسلحة الدمار الشامل، كان من الممكن، ربما، أن يكون قادراً على انتزاع تعويض عن الضرر الحاصل.

هذه الطرق أصبحت الآن غير ملائمة. فمن الممكن لبلد معاد أن يسدّد خفية أسلحة إلى بلد آخر، أو بطرق متعددة أخرى، يمكنها تجاوز الدفاعات الموجودة. كما يمكن لبلد معادٍ أن يستعمل جماعات إرهابية لنقل أسلحة لا تدل على الناقل ولذلك لا يمكن تجنبها. كما يمكن لبلدٍ معادٍ أن يتسبّب بأضرار هائلة لن يكون التعويض عنها ممكناً. هذه الاحتمالات تقود حتماً إلى مبدأ الدفاع المسبق عن النفس.

ومع ذلك فهذا المبدأ لا يفي بالغرض بالنسبة إلى عدد كبير من الناس، ولأسباب

وجيهة. فهو يبدو أنه يجيز استعمال القوة العسكرية غير المضبوطة ضد أي بلد لا يستسيغه الرئيس الأميركي، أو يشك في أمره. فالأميركيون يتجاوبون بسهولة مع هذا القلق، إذ إن الخوف من السلطة غير المضبوطة لايزال يتردد عميقاً في التقاليد السياسية الأميركية - إذا كان هناك شيء واحد يخشاه آباؤنا المؤسسون فهو فكرة السلطة السياسية غير المقيدة. ولذلك كان الدستور الأميركي مبنياً على نظام من الضوابط والتوازنات.

زعماء الحكومة الأميركية يدركون أيضاً أن الدفاع المسبق عن النفس يبدو أنه تسبب ببعض الاهتزاز وعدم إمكانية التنبؤ على النظام الدولي. ولكن مصدر هذه المشكلة هو انتشار أسلحة الدمار الشامل، الذي يُعتبر مبدأ الدفاع المسبق عن النفس نتيجة حتمية له.

وحتى بوجود مبدأ الدفاع المسبق عن النفس، فالقوة الأميركية ليست بعيدة عن الضبط في الدرجة الأولى حيث هناك الضوابط الداخلية المتأصلة في نظامنا السياسي. فوجود مركزين متوازيين تقريباً في السلطة - الرئيس والكونغرس - يرجحان استعمال القوة العسكرية الأميركية بطريقة مدروسة ومتعمدة. إضافة إلى أن الدور الكبير الذي تلعبه وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية (كمحاور التفكير والجماعات السياسية الخاصة) يضع ضوابط عديدة على القوى العسكرية الأميركية. وانفتاح العملية السياسية الأميركية يعني أيضاً أنها تتعرّض كثيراً للتأثيرات الخارجية. فالأجانب يتمكنون من المشاركة في النقاش بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويتّكلون على مقدرتهم للتأثير في الأميركيين من خلال مناقشاتهم.

والقوة العسكرية الأميركية هي عرضة أيضاً للضوابط الخارجية. الولايات المتحدة بحاجة إلى حلفاء للعمل على مدى العالم - تحتاج للوصول إلى قواعد، وحقوق طيران إلخ . . . هناك ثمن يجب أن يدفع إذا عاكست الولايات المتحدة بأعمالها نظرة العالم إلى التصرف اللائق في العالم. الولايات المتحدة تحترم رأي الدول المسؤولة وتدرك أن التعاون الوثيق معها هو من حقها في منحه أو العزوف عن منحه بالاستناد إلى حكمها السيادي الذاتي.

وأخيراً، القوة العسكرية الأميركية مضبوطة بمعتقدات الزعماء السياسيين الأميركيين. بالرغم من التظلمات الواردة من أنحاء عديدة من العالم، فلا بد لمراقب عادل من الإقرار بأن ما من دولة تتمتع بتفوّق عسكري يشبه ذلك الذي تتمتع به الولايات

المتحدة اليوم قد تصرفت بمثل هذا التحفظ والاحترام لحقوق الآخرين.

وفي تقويم تصرف الولايات المتحدة، لا بد للمرء أن يأخذ البدائل في الاعتبار. فهل يمكن لسلطة قوية فوقومية، إذا أمكن إنشاؤها، أن تكون أكثر تحفظاً في استعمالها للقوة؟ وهل ربما تكون تهديداً أعظم لسيادة الدول؟ ومن ناحية أخرى، إذا ضُبطت قدرة استعمال الولايات المتحدة لقوتها في الدفاع عن نفسها أو كنتيجة لطلب موافقة دولية من نوع ما، (مثلاً، من الأمم المتحدة) فهل سيكون احترام حقوق الدول الأخرى في العالم مؤمنة على نحو أكبر أو أقل؟ وإذا قُيدت الولايات المتحدة بشكل أشد في العالم، فهل لا يعني ذلك أن القوى الإقليمية سوف تستخدم حريتها في الهجوم على جيرانها، كما فعل العراق في غزوه للكويت؟ وإذا اختفى تهديد الولايات المتحدة للدول التي تسعى إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل، فهل ستكون حقوق الآخرين أسلم؟ وهل سيكون الحافز لدى دول إضافية أخرى بأن تطور أسلحة الدمار الشامل أقوى أم أخف؟ ألن تواجه البلدان المسالمة تهديداً أعظم من جيرانها المعتدين؟

ختمت ورقتي بهذه السلسلة من الأسئلة. وقد أدركت أنها لم توفر أجوبة ترضي منتقدي الإدارة، لم أعتبر أنا نفسي أنها مرضية تماماً. فبعض الأميركيين والأجانب على السواء ربما فضلوا المزيد من الضوابط والموازين على رئيس الولايات المتحدة. ولكن لدى الرئيس واجبه في حماية بلده. ولم يكن بمقدوري أن أوصي بضوابط وموازين إضافية تتمكن من حماية بلدنا، وتخدم مصالحنا الدولية في حماية أفضل للأمن والسلام.

بعد بضعة أيام سيحيي المسؤولون الأميركيون الذكرى الأولى لـِ 11/ 9. كنا مدركين لإنجاز هام: مرت الولايات المتحدة بسنة كاملة دون هجوم إرهابي جديد آخر على أراضيها. لم نتأكد من كيفية مساهمة الإجراءات المختلفة في هذا النجاح. ولكن الـ«FBI» ووزارة الخزانة والـ«CIA» ودوائر الشرطة المحلية وغيرها من أقسام الحكومة - بمعية القوات المسلحة الأميركية - كانوا جميعهم منشغلين في اختراق الشبكات الإرهابية، يمنعون عنها الموارد ويعوقون عملياتها. كنا نعلم أننا نجعل الأمور أكثر صعوبة للجماعات الإرهابية من فترة ما قبل 11/ 9. فالإرهابيون الآن مرغمون على لعب لعبة الدفاع عن أنفسهم.

لم يكن أحد من كبار المسؤولين الأميركيّين يعتقد أننا قد خرجنا من الغابة بعد.

على العكس، رأينا أن الجماعات الإرهابية والبلدان الداعمة لها تكيفت مع الحالة الأمنية العالمية الجديدة وتعمل دون ملجأ آمن في أفغانستان وتحت تمحيص متشدّد من موظفي الاستخبارات والشرطة. وبقي الخطر الأكبر - أن يتمكن الإرهابيون في يوم من الأيام من وضع يدهم على قنبلة نووية أو سلاح بيولوجي يشنّون به هجوماً يجعل 11/ 9/ يبدو إزاءه هجوماً صغيراً. وبينما تقترب الذكرى السنوية لهجوم 11/ 9، كان الرئيس بوش مصمّماً على تقليص هذا الخطر - وقد رأى في العراق عنصراً من عناصره.

الأمم المتحدة ملتزمة

كان لطوني بلير وكولن باول أسباب هامة لحثّ الرئيس بوش على عرض المسألة العراقية على الأمم المتحدة. فقد كان صدّام حسين مشكلة ليس للولايات المتحدة فقط بل للعالم أجمع، كما تدلّ على ذلك سلسلة القرارات الطويلة لمجلس الأمن. وسيكون من الأسهل للولايات المتحدة أن تحصل على شركاء في حلف عسكري في حال نعمنا بدعم لسياستنا من جانب الأمم المتحدة.

ولكنْ هناك أيضاً أسباب وجيهة لعدم جعل الأمم المتحدة ميداننا الديبلوماسي الرئيسي للسياسة العراقية. فالمنظمة منتدى معاد للولايات المتحدة، كما أقرّ باول بالإشارة إلى الأمم المتحدة «كمستنقع» في اجتماعات مع الرئيس بوش. كان تشيني ورامزفيلد مهتمين بأن لا يقوم مسؤولون وديبلوماسيّون في الأمم المتحدة، نظراً للاهتمام الخاص الذي توليه المنظمة لمعاينة أسلحة الدمار الشامل، بتجاهل الأوجه الهامة الأخرى للتهديد العراقي.

أنشأ مجلس الأمن أونسكوم سنة 1991 للقيام بمعاينة أسلحة الدمار الشامل في العراق. وبعد أن طرد صدّام فعلياً مفتشي أونسكوم سنة 1998، أنشأ المجلس وكالة تفتيش جديدة، وإن على مستوى أضعف، للحلول محلّها: لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقّق والمعاينة (أوغوفيك). ظلّت أوغوفيك بلا عمل منذ ذلك الحين - أربع سنوات تقريباً - تنتظر صدّام ليسمح لمفتّشيها بالدخول.

كان القلق من ديبلوماسية الأمم المتحدة مبنيّاً على أسس متينة. فالنقاش هناك يميل إلى التعتيم على تعقيدات مشاكل صدّام حسين - سجله العدائي، احتياله، تحدّيه لمجلس الأمن، القتل الجماعي في الداخل والخارج، وتدريب وتمويل الإرهابيّين - لمصلحة تركيز ضيق على أسلحة الدمار الشامل. بالفعل كان ديبلوماسيو الأمم المتحدة

ينزعون إلى رؤية المشكلة العراقية بالدرجة الأولى كمسألة إحياء عملية الأمم المتحدة للتفتيش. الرئيس بوش سأل إذا ما كان النظام العراقي أصبح خطراً لدرجة أنّه لا يجوز تركه في الحكم. وكان هذا مسألة أهم من مسألة سماح صدّام لمفتّشي الأمم المتحدة في العودة أم لا.

تكلّم البعض منّا عن القلق من أنّه، في حال سمح صدّام برجوع مفتّشي الأمم المتحدة، سيتمكّن من نقل عبء الإثبات في محكمة الرأي العام من شخصه إلى المفتشين. عندها تُحلّ الشكوك بشأن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية وقدراتها ونياتها في مصلحة صدام، إلّا إذا تمكّن المفتّشون من اكتشاف أشياء ممنوعة. هل من المعقول تبرئة صدّام حسين لعدم وجود أدلّة كافية لإدانته؟ كان اعتقادنا، في البنتاغون أن لا. غير أنه في وزارة الخارجية، جعل باول وأرميتاج من إحياء معاينات الأسلحة الهدف الرئيسي لديبلوماسيتنا في العراق.

عندما أطلق مجلس الأمن أونسكوم في البداية، لاحظ أن في وسع صدّام أن يخرب المعاينات عن طريق إخفاء الأسلحة. كان في مقدور المفتّشين أن يؤكّدوا التعاون على نزع السلاح، ولكن لم يكن لديهم القدرة على اكتشاف الممنوعات المخبأة في بلد واسع مثل العراق. فرض المجلس على العراق عبء إثبات أنّه تخلص من البرامج والأشياء الممنوعة. في تقريرها الأخير سنة 1999، شدّدت أونسكوم أنّ «افتراضها الأولي» كان أن «العراق سيتعاون مع اللجنة بشكل طوعي وكامل»، وادعت لنفسها مراقبة السياسات والتصرّفات الصديقة من قبل العراق. بكلام آخر، إذا أراد العراق أن يغش فلا يتوقع من المفتّشين إثبات ذلك. بحلول سنة 2002 كان المراقبون ينتظرون بلا جدوى أن يفتح العراق أبوابه، ووضح أنّ السياسات العراقية لم تكن «مراقبة صديقة»[1].

في غداء النوّاب في مايو/أيار 2002، أثرنا مسألة سياسة الولايات المتحدة تجاه أونموفيك. عرضت ثلاثة خيارات للنقاش:

1 - يدعم بدء أونموفيك المعاينات في العراق.

(1) نظرياً إذا اقترب المفتشون من اكتشاف ممنوعات وعمل صدام على اعتراضها، ربما أحدث ذلك غضباً دولياً. ولكن التاريخ قدم حالات عديدة من الاعتراضات على مفتشي الأسلحة - العراق وكوريا الشمالية وإيران والاتحاد السوفياتي وغيرها - دون رد ة فعل دولية هامة.

2 - لا يدعم بدء المعاينات.

3 - يصرّ على تقوية سلطة أونموفيك كشرط مسبق لبدء المعاينات.

تقوية أونموفيك بإعطائها السلطة لإجراء معاينات غير مقيّدة ستجعل صدّام أقلّ ميلاً من ذي قبل للسماح للمفتّشين بالدخول. ولكن، حتّى بسلطة أقوى، لن تتمكّن أونموفيك من الفوز بلعبة القطّ والفأر مع صدّام. كان العراق كبيراً جداً ومضبوطاً بشكل جيّد، والقدرات التسلحيّة الهامة صغيرة جداً وإخفاؤها سهل.

وبالرّغم من كلّ ذلك تكلّم أرميتاج لمصلحة الخيار الثالث. دعونا لا نرفض أونموفيك، قال، لأنّ ذلك «سيزعج الناس». من الأفضل أن نقوّي أونموفيك ونترك لصدّام أن يرفضها. بالنسبة إليّ بدت هذه الطريقة مغامرة طائشة. ربّما انطوت على بعض الجودة إذا رفض صدّام أونموفيك قوية بسرعة، ولكن ربّما تكون مؤذية جداً في الحالات الأخرى.

في اجتماع قريب للجنة الأساسيّين، تذكّرت أنّ جورج تينيت حذّر من أنّ الولايات المتحدة تخاطر في خسارة التعاون الكردي إذا اعتقد الأكراد أنّنا نعتمد على الأمم المتحدة للجم صدّام. من خبرتهم الذاتية (وخبرة البوسنة وغيرها من الضحايا البائسة) تعلّم الأكراد عدم الاعتماد على الأمم المتحدة لتقيهم الوحشية. ذكرت تحذير تينيت: إذا كنا نحاول إقناع الشعب العراقي وغيره بجديّة عزم الولايات المتحدة، قلت، لا يجدر بنا أن نظهر بمظهر الخائف الذي يوحي بأنّ مفتّشي الأمم المتحدة - حتّى تحت أونموفيك مدعومة - يستطيعون أن يحايدوا التهديد العراقي.

وأبعد من ذلك، ربّما لم يقم صدّام برفض الأونموفيك المدعومة. في هذه الحالة، قلت إنّ الولايات المتحدة ربّما وجدت نفسها تقوم بمعاينات لا آخر لها بينما صدّام يستفيد من ظهوره بمظهر المتعاون - حتّى لو لم يكن لدينا ثقة بأنّ العراق قد تخلّص فعلاً من البرامج والأسلحة الممنوعة. يمكن أن نُستدرج إلى معاينات لا نهاية لها ولا ثمر يُرتجى منها. وافق سكوتر ليبي ولخص هذه النقطة ببلاغة بقوله: إنّ هدف سياسة الولايات المتحدة الجوهري هو نزع سلاح العراق، لا معاينته[1].

(1) يبدو أنّ رايس استحسنت مقطع ليبي: واستعملته في 18 يونيو/حزيران 2002 في اجتماعها مع هانس بليكس من الأوغوفيك.

لم يصل النوّاب إلى تفاهم جامع بشأن المعاينات. في النهاية أيّد بوش وزارة الخارجية في هذه القضيّة موافقاً على دعم بدء معاينات أونموفيك. طوال صيف وخريف سنة 2002 ناقشت لجنة النوّاب كيف تقوّي سلطة أونموفيك وكيف تؤمن لها وصولاً «غير مقيّد».

سيقوم سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، جون نيغروبونتي بالتفاوض على تفاصيل السلطة الجديدة لأونموفيك. عمل النوّاب لأسابيع في تحضير برقية تعليمات له. اتّفقوا جميعهم أنّه يجب أن يتكلّم بإيجابية على أونموفيك: إذا تأمّن لها «وصول غير مقيّد» (حددته برقيتنا بالتفصيل) ربّما يكون للمعاينات نفع لا بأس به. اقترحت أن توضح الولايات المتحدة أنّ أونموفيك بحدّ ذاتها لا يمكن أن تواجه تهديد أسلحة الدمار الشامل العراقية. كانت وجهة نظري وجهة نظر ليبي نفسها: إنّ القضيّة أكبر من جعل العراق يوافق على المعاينات الجديدة. في النهاية وافق النوّاب على مسوّدة برقية ولكن باول رفض إرسالها لأنّه لم يوافق على التوضيح الذي أوصيت به. كان واضحاً أنّ باول أراد إبقاء الباب مفتوحاً على إمكانية أن تعتبر الولايات المتحدة رجوع المفتّشين حلّاً مرضياً لمشكلة العراق.

حثّت رامزفيلد على مواجهة هذه المسألة. في مذكّرة إلى الأساسيّين مؤرخة في 6 أغسطس/آب أبرز رامزفيلد مخاطر ترتيب سيّئ للمعاينات. كرّر أنّ «المعاينات يجب ألّا تعتبر كهدف بنفسها، بل كوسيلة لبلوغ هدف ما» - والهدف هو تجريد العراق الفعلي من أسلحة الدمار الشامل:

ازدادت عوائق تحقيق هذا الهدف خلال السنوات الأربع الماضية التي لم تحصل فيها معاينات في العراق. يجب أن نبقي أعيننا على الكرة ونتأكّد من أنّ الظروف التي تعود فيها المعاينات، إذا عادت، ستكون لتسهيل نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية بمجملها، كما يتطلّب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 687.

يجب أن تنشر الولايات المتحدة إعلاناً عاماً عن هذا الموقف في أقرب وقت ممكن. إنّ ذلك ضروريّ من أجل منع الفوضى واستباق مبادرة قد يحضّر لها صدّام لانتزاع اتفاق غير مرض مع الأمم المتحدة بشأن المعاينات.

اعتمد موظّفو رايس على هذه النقاط في ورقة بعنوان «سياسة إعلانية بشأن معاينات الأمم المتحدة لأسلحة الدمار الشامل في العراق»، وزعت بعد يومين. كان واضحاً أنّ رايس تشارك في قلق رامزفيلد:

هدف الولايات المتحدة تأمين الإزالة الثابتة لأسلحة الدمار الشامل العراقية. فالإزالة يطالب بها التفويض المعطى للأمم المتحدة، وهو الطريقة الوحيدة لحماية الأمن القومي الأميركي...

المسألة الأساسيّة هي نزع السلاح من قبل العراق، وليس معاينات من قبل الأمم المتحدة بموجب (قرار مجلس الأمن الدولي) 687. العراق ملزم بنزع جميع أسلحته المتعلّقة بالدمار الشامل بنفسه. النظام العراقي نجح في نقل هذا العبء من عاتقه إلى عاتق الأمم المتحدة. الأكثرية العالمية تعتقد اليوم أنّ عبء إثبات عدم امتثال العراق لواجب نزع سلاحه يقع على الأمم المتحدة. في الحقيقة، يقع على عاتق العراق عبء إثبات امتثاله لواجبه تجاه الأمم المتحدة.

كان في لبّ مشكلة الولايات المتحدة مع العراق الشكّ. فحتّى لو حصلت معاينات جديدة، لن نعرف بالتأكيد ماذا يحصل لبرامج أسلحة الدمار الشامل العراقية ومخزوناته. فكما هو معلوم، كان صدّام قادراً على الإنكار المذهل والمخادعة. كان النقاش في «عبء الإثبات» طريقة لإبراز أنّ شكوكاً هامة ستبقى بقطع النظر عمّا تحقّقه أونموفيك.

سيضطرّ الرئيس بوش أن يتخذ قرارات أمن قومي بالرغم من هذه الشكوك. سوف يضطرّ إلى اختيار أيّة رزمة من المخاطر يفضل أن يتحمّل. كلّ مسار متاح للعمل - بما فيه عمل لا شيء - كانت له أخطاره.

بالرّغم من أنّ معارضيه السياسيّين صنّفوه أحادياً منذ بدء إدارته[1] - أو ربّما لهذا السبب - قرّر الرئيس بوش أن يتعامل مع المشكلة العراقية عبر الأمم المتحدة. في أواخر أغسطس/آب قرّر الرئيس بوش أن يجعل العراق موضوع خطابه السنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. هذا الخطاب، المقرّر إلقاؤه في 12 سبتمبر/أيلول، سيضع الأساس للديبلوماسيّة الأميركية بشأن العراق.

كانت الخطّة الأميركية لإنهاء الخطر العراقي، بالأفضل دون حرب، تعتمد على افتعال تهديد معقول بعمل عسكري وشيك. فإذا رأى العراقيّون أنّهم يواجهون مثل هذا

(1) حتّى قبل 11/9، غالباً ما ذكر المنتقدون موقف بوش من مسائل كمعاهدة كيوتو والمحكمة الجنائية الدولية كبرهان على أحاديثه.

التهديد، سينتج عن ذلك عدّة احتمالات: انقلاب ناجح أو ثورة شعبيّة، أو حتّى استقالة صدّام أو نفيه. أو ربّما نقوم بقيادة قوّة من قوميّات مختلفة للإطاحة بنظامه.

كنّا نبتغي كمّاً كبيراً من التعاون من بلدان شريكة. كنا بالأخصّ توّاقين لتأمين الوصول والتمركز وحيازة حقوق طيران من جيران العراق - الكويت، المملكة العربية السعودية، قطر، الأردن، تركيا - ولكن كان لها أسبابها في التريّث. هل يمكن للولايات المتحدة أن تضمن لها، عندما تنتهي المواجهة، أن يكون النظام العراقي قد زال؟ الديبلوماسي الكويتي، الدكتور محمد الصباح، أبرز هذه النقطة في أكتوبر/تشرين الأول 2001: يجب على الولايات المتحدة أن لا تشد ذنب النمر وتتركه في محلّه، مستعداً لضرب جيرانه. إنّ وعداً واضحاً لتغيير النظام سيكون أساسياً في بناء تحالف بين جيران العراق المباشرين.

غير أنّه، في الوقت نفسه، خطّط الرئيس بوش أن يشدّد في الأمم المتحدة على أنّه يحاول حلّ مشكلة العراق دون حرب. أكّد موظّفو وزارة الخارجية، عن حق، أنّه سيكسب دعماً أكبر من الأمم المتحدة إذا تحدّث عن رغبته في نهاية سلمية بدل عملية عسكرية ممكنة لتغيير نظام العراق.

لم يكن هدفا تغيير النظام وتجنّب الحرب متضاربين بالضرورة. فقد تمّ التوفيق بينهما في «استراتيجيّة الإنذار» المعدّة من قبل الإدارة، والتي دعت إلى بناء حلف عسكري لإقناع صدّام أنّ لديه واحداً من خيارين اثنين فقط: إما مواجهة حرب معنا سينتج عنها موته أو سجنه، وإما تجنّب الحرب بتركه العراق مع أولاده وعدد قليل من كبار موظّفيه وضبّاطه ليتمتعوا بعفو في منفى دائم. لم يبدُ قط أنّ صدّام سينحني أمام إنذار ولكن الرئيس بوش كان جادّاً في واجبه استنفاد كل السبل المعقولة دون الحرب. وأخذت وزارة الدفاع أيضاً هذه المسؤولية بجدّية: في مارس/آذار 2003 كان مكتبي يعمل على «خطّة عمل» لاستراتيجية الإنذار، بما فيها لائحة بالبلدان المرشّحة لأن تكون ملجأ، ومسوّدة لقرار من الأمم المتحدة.

في آب قام موظّفو رايس (بمعلومات مستقاة من أقسام الحكومة كافة) بصوغ خطّة تحت عنوان «إنذار لصدّام حسين والنظام العراقي». قدّمها هادلي إلى النوّاب للمراجعة في 30 أغسطس. وُضع الأساس المنطقي لتغيير النظام بشكل شمولي. بالذهاب إلى أبعد من تقويم الـ«CIA» بأنّ لدى صدّام مخزونات من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية،

اشتمل على أربع مسائل واسعة: أسلحة العراق للدمار الشامل - قدرات وبنى تحتيّة، دعمه للإرهاب، تهديده لجيرانه، وطبيعته الاستبداديّة. (مرة جديدة تبع الأساس المنطقي الصيغة التي أطلقت عليها اسم «أسلحة الدمار الشامل والتاءات الثلاث»).

وتابعت الورقة تقول إنّ الطريقة الوحيدة لتحقيق غايات الحرب جميعها هي «عبر حكومة تعدّدية ديموقراطية وتمثيليّة». فكرت في أنّ هذه الجملة مبالغ فيها، مثل لغة «خلق ديموقراطية» في ورقة رايس القديمة «استراتيجيّة التحرير». ومع أنّ تشجيع الحرية في الخارج من شأنه أن يخدم مصالح الولايات المتحدة، شدّدت أنّه يجب أن نكون واضحين في أنّنا لم نكن نشنّ حرباً من أجل نشر الديموقراطية.

بعد شهور عديدة تسنّت لي فرصة إيضاح هذه النقطة عن الديموقراطية علناً في مقابلة مع نيقولاس ليمان إلى مجلّة «النيويوركر». قلت لليمان إنّ الإطاحة بنظام صدّام حسين ستفتح فرصة ثمينة محتملة لتعزيز المؤسّسات الديموقراطية في العراق وسائر أنحاء الشرط الأوسط - ولكن خلق هذه الفرصة لم يكن سبباً في شنّ الحرب. سألني ليمان «فيما إذا شنّت الولايات المتحدة الحرب، فهل سيكون ذلك، في قسم منه، لرغبتها في تغيير الشرق الأوسط ككلّ». أجبت: «هل يفكّر أحد في استخدام القوّة في العراق للقيام باختبار سياسي في العراق على أمل أن يكون لذلك تأثير سياسي إيجابي على مدى المنطقة؟ الجواب لا».

كانت الورقة من مكتب رايس مجرّد واحدة من المذكّرات والتبليغات الموزّعة للمساعدة على تنظيم البحث في اجتماعات عالمية المستوى بين الوكالات. ربّما كان رايس ورامزفيلد وموظّفوهما أغزر مصادر لمثل هذه الأوراق. ساهم باول والجنرال مايرز وغيرهما في هذه الكتابات من وقت لآخر. في بعض الأحيان كان الأساسيّون، كمجموعة، يصدقون على نصّ ما، ولكن اجتماعات لجنة الأساسيّين لم تكن تصدر دائماً قراراً رسميّاً للموافقة على ورقة موضوعة في البحث أو للمراجعة[1]. أحياناً يدّعي المكتب المقدم للورقة أنّ ورقته صُدق عليها في اجتماع الأساسيّين، موحياً أنّها قد

(1) مثالياً، يجب أن يكون لاجتماعات الأساسيين استنتاج رسمي، يلخص ما اتفق عليه، والمسائل المتبقّية لحلول مستقبلية. أمّا عملياً فالملخّصات والاستنتاجات المكتوبة نتيجة لاجتماعات الوكالات - النوّاب والأساسيين ومجلس الأمن القومي - كانت عامةً جداً، تثبت فيها عناوين المواضيع التي كانت قيد المباحثات فقط.

اختيرت كسياسة - ولكن المكاتب الأخرى كانت ترى في الورقة مجرّد مسوّدة للنقاش.

كان الرئيس بوش قد ألزم إدارته منذ زمن بتغيير النظام في العراق، وفي الوقت نفسه، تعهّد بتجنّب الحرب إذا كان ذلك ممكناً. وبالرّغم من أنّ استراتيجيّة الإنذار كانت طريقة منطقيّة لضبط هذه الالتزامات، فقد كان واضحاً أنّ هناك توتراً بينها. بعض البلدان التي طلبنا مساعدتها كانت تعارض الحرب في العراق مهما حدث. كانت متردّدة في التعاون لإحداث ضغط على صدّام متخوّفة من أنّ هذه الإجراءات لن تروعه وسينتج عنها زخم للحرب. وكان غيرها - خاصة جيران العراق والعراقيين الأكراد - يريد تأكيداً بأنّ نظام صدّام سيسقط في النهاية. بالنسبة إليهم كان لجوؤنا إلى الأمم المتحدة مثيراً للقلق: إذا امتنع مجلس الأمن (وذلك وارد) عن دعم حرب لتغيير النظام، كانوا يخافون أنّ الرئيس بوش ربّما يقبل بعض ترتيبات للتفتيش من قبل الأمم المتحدة.

كانت معضلات السياسة الأميركية الخاصة بالعراق الموضوع الرئيسي في «المحادثات المقتضبة» التي حضرتها في 3 و4 سبتمبر/أيلول 2002 - جزء من سلسلة طويلة من الاجتماعات بين موظّفين في السياسة من رتب عليا في وزارات الدفاع في بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة. افتتحتُ الاجتماعات بالتعليق أنّ «سياسة الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب لا ترتكز على الثأر أو الانتقام، ولكن. . . على متطلّبات الدفاع عن النفس». (الاقتباسات هنا تأتي من التقرير الذي أرسلته إلى رامزفيلد في ذلك الحين). في شرح تركيزنا على صدّام حسين استشهدت بالتاريخ العام العراقي في التعدّي والعداء للولايات المتحدة والسّعي لاقتناء أسلحة الدمار الشامل والتعاون مع الجماعات الإرهابية. شدّدت كذلك أنّ مسألة دور للعراق في هجمات 9/11 «ليست (أعيد: ليست) من جوهر الأمر». وشرحت: «لا يمكن للولايات المتحدة أن تعتمد على قدرتها في الدفاع ضدّ أسلحة عراقية أو ضد استخدام أسلحة عراقية، خاصة وأنّ للعراق إمكانية تزويد الإرهابيّين بها لتؤمن له حق الإنكار». وعلاوة على ذلك قلت «إنّه لا يخدم مصلحة السلام والنظام العالمي أن يقوم العراق باستعمال السيادة كحجاب يقوم وراءه بتطوير أسلحة بيولوجية ونوويّة دون أيّ رادع».

ذكر نظيري البريطاني، سايمون ويب، الذي يحتلّ منزلة رفيعة في أرجاء البنتاغون، الأهميّة التي يوليها رئيس الوزراء البريطاني للأمم المتحدة. غير أنّه حذّر «أنّنا يجب أن نحرص دون التكلم عن الأمم المتحدة كمصدر ضروري لشرعية العمل

ضد العراق». وفي إثارته لمسألة «عبء الإثبات» قال إنّه يجب ألّا نطالب «بأدلّة واضحة» بشأن أسلحة الدمار الشامل، لأنّه سيكون من الخطأ أن نفرض على أنفسنا مستوى يكافئ جهود صدّام في الإخفاء - بخاصة أنّ العراق قد أنهى وجود مراقبي أونسكوم سنة 1998.

كانت وزارة الدفاع الفرنسيّة ممثّلة بالسيد مارك بيران دو بريشامبو، شخص محبّب يتمتّع بذكاء حاد وبراعة ديبلوماسيّة يستحقّ معها حكومة أكثر جدارة بالاحترام من التي كانت تحكم في فرنسا آنذاك. قال إنّ الأمم المتحدة تستطيع المساعدة في تشريع السياسة للعمل العسكري ضدّ العراق، ولكن دورها ليس تأمين سلطة شرعية إذ إنّ «الدول ليست بحاجة إلى تصديق من الأمم المتحدة للعمل على الدفاع عن نفسها». شرح دو بريشامبو أنّ فرنسا تريد أن ترى الولايات المتحدة تعمل بالتضامن مع حلفائها، الذين ربّما لا يريد البعض منهم إرسال قوّات قتالية إلى العراق بل مستعدّون للمساعدة بطرق أخرى كتخفيف الحمل عن كاهل الولايات المتحدة في أفغانستان أو البلقان أو أماكن أخرى.

بالعكس من ذلك، كانت ملاحظات والتر ستويزلي، سكريتير الدولة لوزارة الدفاع الألمانية، باردة وقاسية. موجّهاً ردّه إلى زميلنا البريطاني، طلب إبراز أدلّة واضحة على أسلحة الدمار الشامل، الذي قال إنّها متوافرة بالنسبة إلى أسلحة العراق الكيماوية ولكن ليس للأسلحة البيولوجية. شدّد على الحاجة إلى استعمال «السلطة المعنويّة» للأمم المتحدة وخبرتها في القانون الدولي والأمن. كان المستشار الألماني قد عارض علناً موقف الحكومة الأميركية من العراق، وحافظ ستويزلي على عهد مستشاره.

عندما عدت إلى الوطن من برلين، قدّمت لرامزفيلد بعض الأفكار حول تصميم دور نافع للأمم المتحدة. يجب على الولايات المتحدة ألّا تسمح للأمم المتحدة «بإعطاء النظام العراقي» فرصة إضافية «لتنفيذ موجبات العراق في ما يخصّ أسلحة الدمار الشامل». ذلك سيتعارض مع منطق قضيّتنا ضدّ العراق: «النظام العراقي(1) لا يمكن الوثوق به بأيّ ظرف من الظروف و(2) سيشكّل خطر أسلحة دمار شامل غير مقبول ما دام قابضاً على زمام الحكم». ومع ذلك يستطيع مجلس الأمن أن يساعد باتخاذ قرار يراجع سجل العراق بالنسبة إلى أسلحة الدمار الشامل والتاءات الثلاث (بما فيه انتهاكه لقرارات سابقة) وشجب العراق بسبب تلك الانتهاكات. ملمحاً إلى واحد

من مواضيع رامزفيلد المعتادة، كتبت «يجب على مناصري مثل هذا القرار أن يصوغوا ديبلوماسيتهم بحيث يُقدَّم القرار ليس كاختبار لشرعيّة الجهود بقيادة الولايات المتحدة للدفاع عن الولايات المتحدة والعالم ضدّ أسلحة الدمار الشامل العراقية، ولكن كاختبار على رغبة الأمم المتحدة في دعم مبادئها الذاتية».

ربّما قرّر «قرار الأمم المتحدة الجديد أن لا يُلاحق زعماء النظام العراقي على جرائمهم السابقة في أي منتدى دولي وأن يسمح لهم بأن يتمتعوا بعفو إذا سلموا السلطة وتركوا العراق لتجنيب بلدهم حرباً». بالطبع، مشروع الوعد بالعفو أثار مسائل صعبة حول العدل والخلقية التي سبق وبحثت وحلّلت في اجتماعات بين الوكالات. كانت النظرة السائدة أن تجنّب حرب يسوّغ منح عفو، حتّى لشخص دموي مثل صدّام.

اكتنفت سياسة الإدارة في بناء ضغط لدعم تهديد وشيك ضدّ النظام العراقي بعض المخاطر الجديّة. كان الموظّفون الأميركيّون قلقين من أن يرد صدّام بضربة «آخر نفس»، ربّما بهجوم جهنّمي بأسلحة بيولوجية.

فكّر مكتبي بالتلازم مع الخطوط العريضة التالية: من المرجّح أن يعتبر صدّام أنّه غير قادر على أن ينجو، جسدياً، من تغيير للنظام. فإذا لم نتمكّن أو لم نكن مستعدّين أن نعرض عليه أملاً معقولاً لنجاة مريحة، فقد يفكر أن ليس لديه الكثير يخسره باستعماله أسلحة الدمار الشامل، عندما يعتقد أنّ سقوطه أصبح لا مفرّ منه. وعلى أيّ حال ربّما لا يكون مهتماً بالنفي إذا عنى ذلك عيشاً هادئاً تحت شروط تشبه الإقامة الجبرية. وعليه أوصينا بما يلي:

- يجب أن نهدف إلى تأخير معرفة صدّام بحتميّة سقوطه لأطول وقت ممكن.
- يبدو أنّ صدّام يعتقد أنّه يجيد المناورات السياسيّة، وأنّه يقدر أن يحبط مناوراتنا، بالرّغم من نياتنا.
- وهكذا، يجب أن يكون دورنا إقناعه بأنّ لديه من الوقت للقيام بمناوراته أكثر ممّا لديه فعلياً.
- عندما تأتي النهاية، يجب أن تكون أسرع ممّا يتصوّر.
- بالإضافة، يجب أن نقنع أولئك الذين سوف ينفذون أوامره باستعمال أسلحة الدمار الشامل بألّا يفعلوا ذلك.

إمكانية هجوم «آخر ساعة» بأسلحة الدمار الشامل بحثت أيضاً في المناقشة العامّة. في مقالة نشرت في صحيفة «وال ستريت جورنال» بتاريخ 15 أغسطس/آب 2002، نوقشت بإسهاب، ذكر برنت سكوكروفت، مستشار الأمن القومي السابق، التهديد بمثل هذا الهجوم كسبب ضدّ شنّ الحرب على صدّام. قال محذّراً، إذا غزت الولايات المتحدة العراق، «فربّما استنتج صدّام أنّه لم يعد لديه شيء يخسره، ممّا يدفعه إلى إطلاق ما لديه من أسلحة الدمار الشامل». من ناحية أخرى قلّل سكوكروفت من خطر تهديد صدّام بالابتزاز بواسطة أسلحة الدمار الشامل على أساس أنّ التهديد باستعمال هذه الأسلحة سيعرض صدّام إلى ردّ أميركي مدمّر.

غير أنّ أسلحة كارثية بأيدي العراق لم تكن تشكّل تهديداً لمجرّد أنّ صدّام ربّما قرّر في يوم من الأيام استخدامها لضرب الولايات المتحدة، فالمشكلة الأهم هي في تأثيرها في تصميمنا على الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة. بعد أن غزا صدّام الكويت سنة 1991، صادق مجلس الشيوخ الأميركي على قرار الرئيس بوش الأوّل بشنّ الحرب بفارق خمسة أصوات فقط. فلو كان لدى صدّام سلاح نووي في ذلك الوقت، فهل كان الكونغرس صوّت بشكل مختلف؟

لو أنّ صدّام غزا الكويت اليوم - أو هاجم، مثلاً، المملكة العربية السعودية أو الأردن - ستصبح أسلحة الدمار الشامل العراقية سبباً في عدم معارضة هذا الاعتداء. لن يكون صدّام مجبراً على تهديدنا صراحة، فالابتزاز سوف يلازم تلك الحالة. ما كان مقلقاً بصورة خاصّة هو إمكانية أن يهاجمنا صدّام بتقديمه أسلحة لجماعة إرهابية متجنّباً بذلك الانكشاف والانتقام. (تذكر الجهود غير المجدية لاكتشاف المسؤول عن الجمرة - الأنتراكس - التي استخدمت في الهجوم ضدّ مجلس الشيوخ وغيره من المكاتب - وهي لغز لم يتمّ حلّه حتّى اليوم).

في مقالته المنشورة في صحيفة «وال ستريت جورنال»، ادّعى سكوكروفت أنّ الولايات المتحدة لم تكن «هدفاً لاعتداء صدّام حسين». حتّى ولو كان ذلك صحيحاً، فهو خارج عن الموضوع. فربّما فضل صدّام أن يتركنا وشأننا. المسألة هي فيما إذا كانت قدرات العراق من أسلحة الدمار الشامل ستجبرنا على تركه وشأنه - حرّاً في مهاجمة الأميركيّين وأصدقائنا ومصالحنا، كما فعل أكثر من مرّة في السنين القريبة الماضية.

إنّه لمن السخرية أن يقوم سكوكروفت، من بين الناس أجمعين، بتأييد إبقاء صدّام في الحكم على أساس أنّ الولايات المتحدة لم تكن «هدفاً لعدوانه». على أيّ حال، فقد دخلنا الحرب مع العراق سنة 1990 - 91 يوم كان سكوكروفت مستشاراً للأمن القومي - حين كنا، بقدر أقلّ، هدفاً لعدوانية صدّام حسين. فقد شننّا حرب الخليج لأنّ الرئيس بوش وصل إلى اقتناع بأنّه لا يمكننا أن نترك صدّام ينجح في سرقة بلد بأسره، خاصةً عندما يكون لذلك البلد مصادر اقتصادية هائلة. كان ذلك مثل الاعتقاد بأن ليس لشرطة شيكاغو سبب للقلق من آل كابون لأنّها لم تكن هدفاً لعدوانيّته: يكون كابون سعيداً لتركهم وشأنهم، إذا هم تركوه وشأنه.

أيّد سكوكروفت معاينات جديدة للأسلحة في العراق قائلاً إنّ الولايات المتحدة يجب أن تضغط على مجلس الأمن الدولي كي يصرّ على مثل هذه المعاينات. إذا رفض صدّام يؤمن لنا رفضه هذا «سبب الحرب المقنع» الذي لم يكن لدينا. «الدليل المقنع أنّ صدّام قد اكتسب قدرة أسلحة نوويّة»، يؤمّن كذلك سبباً للحرب، كما قال سكوكروفت. إنّ ذلك يعني أنّ الولايات المتحدة سيتوافر لديها سبب وجيه للحرب إذا انتظرنا إلى ما بعد اكتساب صدّام لأسلحة نووية. اعتبر الرئيس بوش أنّ ذلك سيكون خطراً جداً. على كلّ، وفق منطق مقال سكوكروفت، إذا انتظرنا سيكون لدينا حجّة أقوى ضدّ صدامنا مع صدّام وألّا يقوم الديكتاتور «بإطلاق عنان» الأسلحة النوويّة نفسها التي سمح له إحجامنا السابق باكتسابها.

في خطابه أمام الجمعيّة العمومية للأمم المتحدة اضطرّ بوش أن يخيط بعدّة مسلات. كان عليه أن يبدأ التحضير للضغط العسكري على العراق، ويحرص أن يكون حذراً بألّا يجعل الحرب تبدو لا مفرّ منها أو حاصلة في القريب العاجل. كان عليه أن يشير إلى أنّ نظام صدّام محكوم بالزوال، بينما يعلن أنّ نهاية سلميّة ممكنة ومفضّلة. وكان عليه أن يدعو الأمم المتحدة للعب دور محوري في حلّ المشكلة، ويحفظ لأميركا حرية الحركة لتأمين دفاعنا.

كنت دائماً أشعر بتوتّر وأنا أستمع إلى خطاب للرئيس، لأنّنا نحن في البنتاغون لم نكن بالضرورة نعلم مسبقاً ماذا سيقول. ومع أنّ خطابات الرئيس عن الأمن القومي كانت إعلانات هامة للسياسة، فهي لم تكن تنتج عبر اجتماعات النوّاب أو الأساسيّين أو مجلس الأمن القومي، بل من قبل كتّاب خطابات الرئيس بالتعاون مع مستشار الأمن القومي

وغيره من مسؤولي البيت الأبيض. كانت رايس عادة ترسل إلى رامزفيلد مسوّدة خطاب للرئيس للتعليق عليها بضعة أيّام (وفي بعض الأحيان بضع ساعات) قبل موعد الإلقاء. كان رامزفيلد عادة يعطي المسوّدة لوولفويتز ولي أنا لنعطيه تعليقاتنا كي يمرّرها إلى رايس. في بعض الأحيان كنت أستدلّ على الأفكار في مسوّدة خطاب من أوراق منظّمة السياسة. ولكن، في أحيانٍ أخرى، تكون الأفكار بحثت في اجتماعات الوكالات وطوّرت من قبل الرئيس أو رايس أو مسؤول آخر - أو نشأت في الأصل من كتّاب الخطابات أنفسهم. كان كتّاب الخطابات يأخذون بتعليقاتنا، خاصةً التصليحات الواقعية ولكنّهم غالباً ما كانوا يرفضون اقتراحاتنا حول المواضيع وطريقة التقديم. وعندما تحين مسألة حبك بيانات الرئيس العلنيّة - في كثير من الأحيان أهم ما يقوم بتوضيحه وتفصيله بشأن السياسة - حتّى أكثر المباحثات السياسيّة بين الوكالات إنتاجاً كانت لا تعني أكثر من مجرّد اقتراحات لكاتبي الخطب، يمكنهم الأخذ بها أو وضعها جانباً.

ألقى الرئيس بوش خطابه عن العراق أمام الجمعية العمومية في 12 سبتمبر/ أيلول 2002، بعد يوم واحد من الذكرى السنويّة لـِ 11/ 9. وصف أخطار المشهد السياسي الجديد للعالم كما تشكّل بعد 11/ 9. ذكر المخاطر التي يمكن أن يحدثها «نظام خارج على القانون» عبر تزويده الإرهابيّين «بتكنولوجيا القتل على نطاق واسع». حدّد عراق صدّام «بمكان» حيث نجد أهمّ الأخطار الدولية «في شكلها العدواني والمميت، بالضبط نوع التهديد العدواني الذي خلقت الأمم المتحدة لمجابهته». (متذكراً، على ما يبدو، كوريا الشمالية وإيران، لم يقل الرئيس إنّ العراق هو المكان الوحيد).

ذكّر الرئيس بالتسوية التي عقدها صدّام مع الأمم المتحدة سنة 1991 لإنهاء الخصومات القائمة بعد طرد العراق من الكويت. كان صدّام وعد بأن يتخلّى عن أسلحة الدمار الشامل ويقطع علاقاته بالجماعات الإرهابية وينهي اضطهاد الشعب العراقي. وكان على صدّام أن يثبت للأمم المتحدة أنّه نفّذ كلّ ما وعد به.

من أجل تعليق الأعمال القتالية، وتخليص نفسه، قبل ديكتاتور العراق سلسلة من الالتزامات. الشروط كانت واضحة، له وللجميع. ووافق بأن يُثبت بأنّه ينفّذ كلّ واحدة من هذه الالتزامات. بدل ذلك أثبت ازدراءه للأمم المتحدة، ولكلّ تعهداته.

أراد الرئيس أن تمارس الأمم المتحدة دورها القيادي ولكنّه أصرّ على أنّ عملاً لمجابهة صدّام كان ضرورياً.

سوف تعمل بلادي مع مجلس الأمن الدولي لمواجهة تحديّاتنا المشتركة. وإذا تحدّانا النظام العراقي مرّة أخرى فعلى العالم أن يتحرّك تلقائياً وقطعياً لمحاسبة العراق. سنعمل مع مجلس الأمن الدولي لإصدار القرارات الضرورية. ولكن لا يجب أن يشكّ أحد في غاية الولايات المتحدة. قرارات مجلس الأمن ستُنفذ . . . أو يصبح من غير الممكن تفادي المعركة. والنظام الذي خسر شرعيّته سيخسر أيضاً سلطته.

حثّ بوش الأمم المتحدة على دعم قراراتها وتأكيد سلطتها. «نريد من الأمم المتحدة أن تكون فاعلة. . . وناجحة»، كما قال. إذا أثبتت الأمم المتحدة أنّها غير قادرة أن تنفّذ قراراتها، يقول الرئيس، فستجبر الولايات المتحدة أن تدخل المعركة. وستكون النتيجة تغيير النظام في العراق. غير أنّه من المهم أنّه لم يعلن أنّ الحلّ الوحيد المقبول هو تغيير النظام.

حذّر الرئيس:

أنّ الأحداث يمكن أن تذهب في اتجاهين: إذا أخفقنا في عملنا لمواجهة الخطر سيظلّ شعب العراق يعيش في خضوع وحشي. وسيكون للنظام قوّة جديدة لتخويف واحتواء وقهر جيرانه، ويحكم على الشرق الأوسط بسنين من إراقة الدماء والذعر. وسيظلّ النظام غير مستقر، مع أمل قليل بالحريّة، ومعزولاً عن التقدّم في عصرنا هذا. مع كلّ خطوة يجنح النظام العراقي نحو حيازة ونشر أكثر الأسلحة رعباً، وخياراتنا الخاصة في مجابهة هذا النظام ستضيق. وإذا تشجّع نظام وقدّم هذه الأسلحة إلى حلفائه الإرهابيّين فستكون عندها هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول مقدّمة إلى أهوال أكبر بأشواط عديدة.

في وصفه للتهديد الآتي من العراق تكلّم الرئيس بوش عن سجلّ صدّام من الحروب العدائية «والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان»، وعن الملجأ والدعم اللذين وفرهما العراق «للمنظّمات الإرهابية» التي توجّه العنف ضدّ إيران وإسرائيل والحكومات الغربية. لاحظ أنّ نظام صدّام استهدف منسّقين عراقيّين في الخارج للتصفية الجسديّة وحاول اغتيال أمير الكويت «ورئيس أميركي سابق». وعلاوةً على ذلك فهناك إرهابيّون من القاعدة فرّوا من أفغانستان ومعروف أنّهم يوجدون في العراق. وبخلاف ادّعاءات لاحقة من العديد من المعلّقين، فإنّ الرئيس بوش لم يبن قضيّته ضدّ صدّام حصراً على تأكيدات بأنّ العراق يملك مخزوناً من أسلحة الدمار الشامل.

وحتّى الجزء من هذه القضيّة الذي يتعامل مع أسلحة الدمار الشامل لم يرتكز على المخزونات فقط. سطر واحد فقط في خطابه جاء على ذكر أنّ معاينات الأمم المتحدة «كشفت أنّه يبدو أنّ العراق يحتفظ بمخزون من الـ VX وغاز الخردل وغيرهما من العوامل الكيماوية». في الجملة نفسها انتقل الرئيس للكلام عن قدرات العراق المفترضة: معاينات الأمم المتحدة كشفت أيضاً أنّ النظام العراقي «يقوم بإعادة بناء وتوسيع المنشآت القادرة على إنتاج الأسلحة الكيماوية».

تكلّم الرئيس بوش عن قدرات العراق وبرامجه المتعلّقة بأسلحة الدمار الشامل. استشهد بتاريخ العراق في استخدام هذه الأسلحة ضدّ إيران والأكراد ومجابهاته مع مفتشي الأمم المتحدة عبر التسعينات. ومشدّداً على نطقة عبء الإثبات، ذكر:

سنة 1991 وافق النظام العراقي على تدمير ووقف تطوير جميع أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البعيدة المدى، ومن أجل إثبات ذلك إلى العالم وافق على قبول تفتيش دقيق. وقد انتهك العراق كلّ وجه من وجوه ذلك التعهّد الأساسي.

بكذبه على المفتّشين، وتدخّله في عملهم، ومن ثمّ إغلاق الباب أمامهم بالمطلق، خلق صدّام شكوكاً مقلقة. شرح الرئيس بوش كيف ينظر إلى هذه الشكوك:

نعلم أنّ صدّام حسين تابع السعي لاقتناء أسلحة الدمار الشامل حتّى إبّان وجود المفتّشين في بلاده. فهل علينا أن نفترض أنّه توقّف عندما غادروا؟ التاريخ والمنطق والحقائق تقود إلى استنتاج واحد: نظام صدّام حسين خطير ويزداد خطورة. أن تزعم غير ذلك هو أن تأمل ضدّ الدلائل. وأن تفترض حسن نيّة هذا النظام هو أن تعرض حياة الملايين وسلام العالم لمغامرة طائشة. وهذه مخاطر لا يجب أن نقبلها.

اتّهم الرئيس بوش لاحقاً بإطلاق ادّعاءات طائشة وحتّى غير نزيهة حول أسلحة صدّام ذات الدمار الشامل، ولكن حججه كلّها كانت داخل حدود الاعتقاد السائد ليس من قبل الاستخبارات وموظّفي السياسة في الولايات المتحدة فقط، ولكن أيضاً في الأمم المتحدة وحول العالم في ذلك الوقت. كان الرئيس يتعامل مع مأزق حقيقي: كيف يحلّ شكوكاً ومخاوف جديّة تتعلّق بصدّام؟ صدّام خزّن في السابق أسلحة كيماوية وبيولوجية (كما أثبتت أونسكوم) واستخدم أسلحة الدمار الشامل أكثر من مرّة. كان صدّام يُزمع منذ زمن بعيد إنهاء عقوبات الأمم المتحدة الاقتصادية، وكان قادراً على ذلك في أيّ وقت بتنفيذ طلبات المفتّشين. ما هي الأدلّة - في الحقائق أو المنطق -

التي كانت لدينا للاعتقاد أنّ صدّام أنهى برامج التسلّح المحرّمة التي يتّبعها مع العلم أنّه رفض السّماح للأمم المتحدة للتحقّق من امتثاله؟

في خطابه، عدّد بوش الأعمال «التي ننتظرها من النظام العراقي». تعدّت البنود كثيراً معاينات الأسلحة. وشملت طلبات غير منفذة من ستة عشر قراراً متعلّقاً بالعراق كان مجلس الأمن قد أصدرها منذ حرب الخليج. وضع الرئيس هذه اللائحة في خمس فقرات تبدأ كلّ منها «إذا توخّى النظام العراقي السلام فيجب . . .». في جميع أنحاء الإدارة قام المسؤولون لاحقاً بإعراب هذا القسم من الخطاب لمعرفة ماذا قال الرئيس بشأن تغيير النظام بالضبط. إذا نفّذ العراق كلّ المتطلّبات - التخلّي عن دعمه للإرهاب والسّعي لاقتناء أسلحة الدمار الشامل وكبح الشعب العراقي إلخ. . . عندئذٍ، قال الرئيس بوش (بشكل ضبابي نوعاً ما)، إنّ مثل هذا التغيير ربّما مثل تحولاً في النظام العراقي يساوي تغيير النظام نفسه:

إذا اتخذت كل هذه الخطوات، ستشير إلى انفتاح جديد ومحاسبة جديدة في العراق. وبإمكانها أن تفتح مجالاً للأمم المتحدة كي تساعد على بناء حكومة تمثّل جميع العراقيّين - حكومة ترتكز على احترام حقوق الإنسان والحرية الاقتصادية وانتخابات بإشراف دولي.

ما كان واضحاً هو أنّ الرئيس لم يكن واضحاً، وعن قصد منه. كان بحاجة إلى تطمين بعض سامعيه أنّ مجابهته ستنتهي بنظام جديد في بغداد. وفي الوقت نفسه أراد أن يوحي بأنّ المشكلة قابلة للحلّ دون حرب. وكان واضحاً أنّه ارتأى أنّ الوقت والمكان غير ملائمين للكشف عن نيّته إعطاء الزعيم العراقي إنذاراً - النّفي الطوعي أو الإسقاط بالقوّة. لذلك قرّر أن يغشّ في استعمال اللّغة، موحياً أنّ تغيير النظام لا بدّ منه، دون أن يقول ذلك بوضوح.

كانت التغطية الصحافيّة لهذا الخطاب مفصّلة وإيجابية جدّاً على العموم. وصفتها صحيفة «لوس أنجيلوس تايمز» بأنّها «قضيّة محافظة نسبياً مرتكزة على معلومات استخبارية مسلم بها بشكل واسع». جميع الصحف الأميركية الكبيرة غطّت قضيّة الرئيس بدقّة على أنّها مرتكزة على قاعدة واسعة من سجل العراق في تحدّي قرارات الأمم المتحدة - ولا تقتصر على مسألة الأسلحة المحرّمة. صحيفة «الواشنطن بوست» لحظت أنّ الخطاب احتوى على «تلاوة قرارات الأمم المتحدة الماضية التي تأمر بغداد أن تنهي

برامجها التسلحية وتقلع عن كبت شعبها وتنهي تهديداتها ضدّ جيرانها وكل دعم للإرهابيّين». ليس من تغطية واحدة فسّرت الخطاب على أنّه يركّز حصراً على برامج العراق التسلحية وأقلّ من ذلك بكثير على مخزونات الأسلحة. هذا القسم من المطالبة بالتعديل سيأتي لاحقاً.

في الأسابيع التي تلت خطابه، وجّه الرئيس بوش جهود إدارته نحو صوغ قرار جديد حول العراق وبناء الدّعم له في مجلس الأمن. طوال خريف 2002 عمل موظّفو الإدارة على المسوّدة، وهم يتناقشون في أيّ نقطة يأخذون وأيّ نقطة يتركون. أملنا أنّ القرار سيقوي يدنا ضدّ صدام، ولكنّنا أدركنا خطر قرار مصوغ بشكل سيّئ في شلّ أيدينا.

في 5 أكتوبر/تشرين الأول أرسل رامزفيلد إلى الرئيس مذكّرة حدّد فيها أنّ المنفعة من القرار الجديد ستكون سياسية لا قانونية. فالولايات المتحدة ليست بحاجة إلى تفويض جديد من مجلس الأمن لاستخدام «كل الوسائل الضرورية» ضدّ صدّام إذ إنّ لدينا أساسين قانونيين قويّين للعمل العسكري ضدّ صدّام. لدينا حق الدفاع عن النفس، كما جاء في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ولدينا حق الردّ على انتهاكات صدّام المادية المتعدّدة لقرارات مجلس الأمن في فترة ما بعد حرب الخليج التي شكّلت أساس وقف إطلاق النار في العراق سنة 1991.

ولكن، فيما بدأنا نصوغ قراراً جديداً، سعى معارضو السياسة الأميركية (بقيادة الفرنسيّين) إلى استخدامه لإخراج استراتيجيّتنا العراقية عن الخط. أرادوا من القرار الجديد أن يدين التصرّف العراقي السيّئ، ومن ثمّ يطلب إصدار قرار ثان قبل أن نتمكّن من استخدام قوّتنا العسكرية. وذلك سوف يتيح للدول في مجلس الأمن التصويت في الاتجاهين على المسألة نفسها - الأول لمصلحة إدانة مصوغة بكلام قويّ والثاني ضدّ العمل الفعّال.

أقرّ رامزفيلد في مذكّرته أنّ قراراً جديداً قد يفيد في مساعدتنا على تجنيد أعضاء لحلفنا العسكري. ولكنّه حذّر أنّ «أيّ شيء يقول أو يوحي بوجوب قرار ثانٍ» ربّما يكون مضرّاً: بعض البلدان - خاصة جيران العراق - ربّما خافوا من الانضمام إلى التحالف إذا كان هناك إمكانية بأن يفشل مجلس الأمن في الموافقة على قرار ثان.

عملت الولايات المتحدة وبريطانيا معاً على مسوّدة قرار يستطيع كلّ من بوش وبلير

دعمه. كان أحد المتطلّبات الهامّة أن ينشر العراق بياناً رسمياً جديداً بمنشآته القائمة الخاصّة بأسلحة الدمار الشامل والأجهزة والمعدّات العسكرية. في مذكّرة ملحقة للرئيس قال رامزفيلد إنّ على المسوّدة الأميركية - البريطانية أن تحدّد أنّ بياناً خاطئاً من قبل العراق «هو بحدّ نفسه انتهاك مادّي» - وأيضاً هو انتهاك آخر - لقرارات وقف إطلاق النار بعد حرب الخليج. نظّم رامزفيلد شبكة استراتيجيّتنا الديبلوماسية في الأمم المتحدة: إنّ الغاية من الدخول في مفاوضات مع الأمم المتحدة كانت امتحاناً لجديّة الأمم المتحدة فيما يتعلّق بأسلحة الدمار الشامل العراقية، وليس الدخول في عالم من الأوهام أنّ بإمكاننا تصميم نظام تفتيش يسمح لنا أن نتغلّب على صدّام حسين رغم إرادته.

بعد بضعة أيّام من خطاب الرئيس إلى الأمم المتحدة أعلن العراق أنّه سيسمح للمفتّشين بالعودة إلى العراق لأوّل مرّة منذ 1998 - رغم أنّه لم يسمح لهم بالدخول حتّى نوڤمبر/تشرين الثاني. ولكن احتمال معاينات جديدة كانت نصف بركة في أحسن الأحوال. لاحظت مذكرة رامزفيلد الملحقة أنّ العراق «كان لديه أكثر من خمس سنوات لتحسين تقنيّاته في الممانعة والغشّ» - وعلاوةً على ذلك «أنّ أونموفيك اليوم هي منظمة أضعف بكثير من سابقتها، أونسكوم. اقترح إجراءات لتقوية أونموفيك، محذّراً من الدخول في فخّ لعبة من المعاينات التي لا تنتهي» والتي لن تأتي بأجوبة جازمة عن قدرات العراق في حقل أسلحة الدمار الشامل.

في اجتماع لجنة الأساسيّين في 15 أكتوبر/تشرين الأول، ردّد جورج تينيت أنّ ليس لدى الـ«CIA» «مسدّساً ينفث دخاناً - موقع نعرف أنّه ينتج مسدساً نافثاً للدخان». بالرّغم من عدم حيازة موظّفي الـ«CIA» معلومات محدّدة عن مكان وجود أسلحة صدّام الكيماوية والبيولوجية، قالوا إنّهم متأكّدون، من عدّة مصادر للمعلومات، إنّ صدّام يمتلك هذه الأسلحة.

في ذلك الاجتماع أفاد باول أنّ الولايات المتحدة كانت تحاول إيجاد قرار موحّد يشمل «كل الوسائل الضرورية» لإجبار صدّام على التعاون مع أونموفيك ونزع أسلحة العراق ذات الدمار الشامل. غير أنّ الفرنسيّين كانوا يصرّون أنّه يجب أن يكون هناك قرار ثانٍ قبل أن تتمكّن الولايات المتحدة (أو أيّ دولة أخرى) من اتخاذ خطوات تنفيذيّة. لاحظ باول، باستسلام، أنّ الضغط يشتدّ - حتّى من البريطانيّين -

للاستحصال على قرار ثانٍ. أجابت رايس أنّ الرئيس بوش قال في السابق إنّ التحرّك الأميركي لا يمكن أن يكون مشروطاً بقرار ثان، ولاحظت أنّ ذلك خطّ أحمر لديه. وبينما كان وولفويتز يحضر اجتماعاً بالنيابة عن رامزفيلد، قال إنّ لغة القرار الثاني المقترحة «تقوم بفعل عكس ما هو مطلوب» لأنّها «ستقول لصدّام حسين إنّ الروس والفرنسيّين سيعملون من أجل إنقاذه». وخلص إلى القول: «هناك أشياء أسوأ من . . . أن تُهزم مسوّدتنا أو تُنقض من قبل فرنسا».

وبالرّغم من أنّهم كانوا يخرقون «خطّ الرئيس بوش الأحمر»، كان باول يميل إلى الذهاب في طريق الفرنسيّين والروس. لاحظ باول في ردّه على وولفويتز، وكان هذا الأخير قد هاجم الأمم المتحدة بحدّ ذاتها: «إنّ إظهار الأمم المتحدة كأن لا علاقة لها بالموضوع ليس في مصلحتنا في المدى الطويل». وبالرّغم من أنّ لدى الولايات المتحدة عشرات البلدان الداعمة لموقفنا من العراق، اتّخذ باول لنفسه وجهة النظر أنّ الإكمال دون دعم الفرنسيّين سيكون بمثابة أُحادية أميركية. «إنّ إكمال الطريق بمعية بعض الأمم المثليّة التفكير» لن يكون جيداً، كما قال باول. بالنظر إلى أنّ البريطانيّين والإيطاليّين، بالإضافة إلى أكثر جيران العراق (وشركاء آخرين لهم أهميّتهم) كانوا معنا، لم أتمكّن من فهم زعم باول بأنّه، إذا لم يكن هناك إجماع في مجلس الأمن، سنكون «نقوم بذلك وحدنا».

أيّد باول أن تقدم أفضل قرار يصدق عليه الفرنسيّون والروس وغيرهم من أعضاء مجلس الأمن الدائمين. غير أنّه بدا لي أنّ وضعاً في النقاش أكثر فاعلية، يكون بأن نبدأ ببيان عن متطلّبات الولايات المتحدة بانتظار أن تقوم البلدان الأخرى بتقديم تنازلات لإبقائنا نحن في المفاوضات. منذ أسابيع (كما لحظ رامزفيلد في مذكّرته في 14 أكتوبر)، كان الرئيس قد وضع دليلاً بأنّ «غاية الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ليس مجرّد الحصول على أفضل قرار ممكن، بل بإتمام أفضل قرار يرقى بالفعل إلى مستوى يلائم التهديد والهدف في الوصول إلى نزع السلاح».

ومع ذلك، عندما وصلنا إلى الاستحقاق، نزل الرئيس عند رغبة باول. كانت النتيجة أنّ جهود الإدارة لدى الأمم المتحدة أسفرت عن قرار لم يحدّد أيّ تداعيات بالنسبة إلى العراق - باستثناء عقد اجتماع آخر لمجلس الأمن - في حال عجز عن التنفيذ.

في أكتوبر/تشرين الأول 2002، صرف رامزفيلد كثيراً من الوقت على مسألة كيف يجب أن يُحكم عراق ما بعد صدّام. بعد عدّة أسابيع من المناقشات مع وولفويتز، مايرز، بايس وأنا، أستخلص أنّ مسؤولاً أميركياً واحداً يجب أن يكون مسؤولاً عن المدى الكامل لمهمّة إعادة الإعمار - سياسياً واقتصادياً وأمنياً. هذه المهمّات يتوقّف بعضها على البعض الآخر. كما رأينا في البوسنة في التسعينات، حتّى في حال أتمّ العسكريّون مهامهم المتعلّقة بالأمن، لن يتمكّنوا من حزم أمتعتهم والذّهاب إلّا إذا كان هناك مؤسّسات مدنية تعمل بانتظام. أراد رامزفيلد أن يتأكّد أنّ أيّ شخص على رأس إعادة الإعمار المدني في العراق يجب أن يكون له حوافزه نفسها لإتمام مهمّته.

بمساعدة هيئة الأركان المشتركة وموظّفيّ، كتبت مذكرة إلى الرئيس بوش مع توصيات على تنظيم الإدارة العراقية بعد صدّام، مستخدماً العبارات «وحْدوية القيادة» و«وحْدوية الجهد» للإشارة إلى مفهوم رامزفيلد. بعد تصديق الوزير، قدّمت المذكرة إلى اجتماع مجلس الأمن القومي في 15 أكتوبر/تشرين الأول، كانت التوصية الأهمّ هي وضع موظّف حكومي منفرد مسؤولاً عن جميع الأعمال الضرورية لإتمام مهمّتنا العسكرية. ويمكن لذلك أن يجنّب اللعبة المعتادة للدلالة بالأصابع - المسؤولون في وزارة الخارجية يؤكّدون أنّ التطوّر الاقتصادي مستحيل إلى أنّ يحقّق العسكريّون استتباب الأمن، والمسؤولون في وزارة الدفاع يدّعون أنّ الأمن لا يمكن تحقيقه حتّى تخلق وزارة الخارجية الفرص الاقتصادية لإقصاء الشباب العاطلين عن العمل من الشارع.

قلت إذا وافق الرئيس على مشروع وحدة القيادة هذا، فذلك المسؤول الوحيد يجب أن يكون وزير الدفاع. لا أحد غيره يستطيع أن يتولّى أمر العناية بالأمن لأنّ لا أحد غيره يملك السلطة الشرعية لقيادة قوّاتنا المسلّحة.

بعض المسؤولين في وزارة الخارجية تذمّروا لاحقاً من أنّ تعيين رامزفيلد كي يتولّى العناية بإعادة الإعمار بعد صدّام هو اغتصاب لدور وزارة الخارجية التاريخيّ. ولكن، في الاجتماعات حيث بُحثت هذه المسألة، لم يفه باول البتة بكلمة شكٍّ أو تحدٍّ. على العكس، عندما قمت بعرضي لطريقة وحدة القيادة، أومأ برأسه موافقاً ولاحظ «هذا معقول». لم يكن هناك خلاف على المستويات العليا على من يجب أن يقود جهود إعادة البناء بعد صدّام. غير أنّ وحدة القيادة سوف يثبت أنّها صعبة التحقيق.

المسألة الإدارية الأخرى كانت الحاجة إلى تعيين شخص ما ليتولّى أمر تخطيط الحكومة المدني للعراق - بما فيه التخطيط لما بعد الحرب. هذه القضيّة كانت قد أُثيرت ثمّ أهملت عدّة مرّات منذ 2002. وعندما برزت قضيّة تعيين «منسّق للعراق» في غداء النوّاب في 27 يونيو/ حزيران، أيّد أرميتاج التأجيل ونجح في ذلك.

في مناسبتين أو ثلاث في ذلك الصيف، حثّت رامزفيلد على تعيين شخص يرأس مكتباً للتخطيط لما بعد الحرب. يستطيع هذا الشخص أن ينشئ مكتباً ويبدأ بدمج الخطط التي طوّرت حول الحكومة على مدى عدّة شهور. طلب منّي رامزفيلد مواصفات للمهمّة ولائحة المرشّحين. قدّمتها له، ولكن حتّى بعد أن قدّمت لائحةً ثانية بعد بضعة أسابيع لم يتّصل بي بشأن اختيار مرشّح. في 18 أكتوبر/ تشرين الأول، في اجتماع مع فرانكس، طلب إليّ رامزفيلد إنشاء مكتب تخطيط لما بعد الحرب بالرّغم من أنّه لم يكن قد اختار مرشّحاً ليتولّى إدارته. إلّا أنّه، بعد وقت قليل، تراجع عن ذلك دون أيّ شرح.

بعد زمن طويل علمت من هادلي أنّ الرئيس بوش تخوّف من أنّ إنشاء مكتب للتخطيط في تلك الفترة من شأنه أن يقوّض ديبلوماسيّته. في تلك الفترة عندما كان يحاول تطمين زعماء العالم بأنّه يأمل تجنّب الحرب، لم يكن من المناسب أن يُجبر على شرح لماذا كان البنتاغون يخلق منظمة جديدة لإدارة العراق بعد الإطاحة بصدّام. المنافع من خلق جهد ممركز للتخطيط لما بعد الحرب كانت واضحة، ولكن كان لدى الرئيس مصالح شتّى يجب موازنتها. وبالرّغم من أنّني ضغطت لخلق هذا المكتب لم أتمكّن من الإثبات أنّ ثمن التأخير يفوق المخاطر الديبلوماسيّة التي تهمّ الرئيس.

ازداد التخطيط للحرب كثافة مع تقدّم الخريف. غالباً ما كان يجتمع رامزفيلد مع الجنرال فرانكس، وعادةً مع مايرز أيضاً وبايس وولفويتز وأنا. في جلسة عرض في 18 أكتوبر/ تشرين الأول، عاد رامزفيلد إلى موضوعه أنّ الإدارة بحاجة إلى خطّة للمعلومات. أراد من وزارة الدفاع وغيرها من الإدارات أن تنسّق مع البيت الأبيض في جهد مهني ومنظّم لشرح سياستنا العراقية إلى الكونغرس ووسائل الإعلام والجمهور. دقّ رامزفيلد على هذا الطبل مراراً - بما فيه داخل اجتماعات لجان الأساسيّين ومجلس الأمن القومي. وكان الرئيس يعلّق دائماً أنّ على الإدارة تحسين استراتيجيّة اتصالاتها. ولكن لم يُنظّم قط أيّ جهد يرضي الرئيس ورامزفيلد وغيرهما من كبار المسؤولين.

أثار رامزفيلد أيضاً السؤال الأساسي كيف ستنشأ القيادة العراقية الجديدة بعد الإطاحة بصدّام. ما هي عملية «لويا جيرغا للعراق»؟ سأل الوزير، مشيراً إلى المجلس القبلي الذي أطلق إعادة البناء السياسي في أفغانستان. لم يعط أحدٌ رامزفيلد جواباً مفصّلاً في ذلك الاجتماع في 18 أكتوبر/تشرين الأول، ردّ فرانكس بإنذار ينسجم مع تفكير رامزفيلد: «لا تفرق بين الأمن وإعادة البناء».

كان فرانكس ملماً بتقديم «وحدة جهودنا» إلى الرئيس، وقد سمع رامزفيلد أكثر من مرّة يلاحظ أنّ جهود إعادة بناء حديثة قامت بها الولايات المتحدة - في البلقان وأفغانستان وخلافهما - قد تضرّرت لأنّها كانت مقسّمة على موظّفين من بيروقراطيّات - لا صلة بينها. في البوسنة، مثلاً، كانت مهمّات الأمن وإعادة البناء المدنية تدار من قبل جهات مختلفة في السلطة. في أفغانستان، كلّ عنصر هام من إعادة البناء - التدريب العسكري، تدريب الشرطة، إنشاء القضاء، مكافحة المخدّرات، تصفية الميليشيات - أُوكل إلى «أمّة رائدة» مختلفة.

بعد أن يطيح بنظام صدّام حسين، يصبح فرانكس مسؤولاً عن حكم العراق. كان رامزفيلد أوضح أنّه لا يريد تجزئة هذه المسؤولية أو توزيعها بين سلاسل قيادات منفصلة. تنبأ الوزير أنه، عند بعض المفاصل، ربما يعين الرئيس بوش مديراً مدنياً للعراق لمساعدة (أو ربّما ليحلّ محل) فرانكس بالنسبة إلى بعض مهام الحكم. وكما فهم فرانكس جيداً، كان رامزفيلد، مع كلّ ذلك، يريد أن يحتفظ بمسؤوليته الشخصية عن مجالات مهمّة إعادة البناء العراقية كافة.

كانت ملاحظة فرانكس تعاكس طرفة في كتاب بوب وودوارد «الدولة والرفض». فرانكس، (يقول وودوارد) خرج من أحد هذه الاجتماعات مرتاحاً جداً لأنّ رامزفيلد حمّله مسؤولية الأمن فقط في فترة ما بعد صدّام. وفقاً لوودوارد، كان فرانكس يعتقد أنّ رامزفيلد فصل الأمن عن بقيّة مهمّات إعادة التعمير - وأنّه عيّن لهذه الأخيرة منظّمتي للسياسة. مدير عمليّات فرانكس حيّا هذا الخبر بقوله: «نحن لا نملك مواد إعادة الإعمار. لقد تجنّبنا تواً رصاصة كبيرة».

ولكن منظمتي للسياسة قامت بتحاليل وقدّمت نصحاً يتعلّق بالتخطيط السياسي. لم نخطّط لعمليّات في العراق أو أيّ مكان آخر. كان التخطيط العملاني مسؤولية المنظمة نفسها التي ستنفذ العمليّات. في غير هذه الحالة، عندما ستبرز المشاكل لا محالة،

سيضع المخطّطون اللوم على المنفذين (والعكس بالعكس). مكتبي للسياسة لم يكن لديه أيّ شخص مقيم في الشرق الأوسط لينفذ العمليات. من جهة أخرى كان فرانكس يرأس قيادة عملانية سيكون لديها مئات ألوف الرجال والنساء على المسرح، وعلاوة على ذلك كان لديه ألوف المخطّطين العملانيّين في مكتبه الرئيسي. الفكرة بأن يأخذ رامزفيلد مسؤولية العمليّات أو التخطيط لفترة ما بعد الحرب بعيداً عن قائد CENTCOM، وفي فترة ما قبل الحرب أيضاً - وإعطاءها إلى مستشاره السياسي، رئيس منظمة السياسة في البنتاغون - هي فكرة سخيفة. بالرّغم من أنّه كان يجب أن يكون ملمّاً بشكل أفضل فقد ارتأى وودوارد أن يصنف القصة معقولة لأنّ عدداً كبيراً من الصحافيّين أساءوا رواية القصة بقولهم إن مكتبي كان يتولّى رعاية أعمال الحكومة في عراق ما بعد الحرب. ولكن ذلك لم يحصل، وكان من الواضح أنّ فرانكس لم يعتقد أنّه حصل.

في الاجتماع نفسه سأل رامزفيلد فرانكس عن آرائه بشأن إعادة الإعمار بعد صدّام: كيف ستعمل CENTCOM مع الشركاء في التحالف ووكالات حكومة الولايات المتحدة الأخرى والجماعات العراقية الخارجية؟ وأيضاً كيف يعتزم فرانكس أن يرتبط مع قوّة المهمة المشتركة التي أوصى موظّفو الجنرال مايرز أن تقوم CENTCOM بإنشائها من أجل التخطيط لما بعد الحرب؟ وكان ذلك دفعة ضرورية أخرى، لأنّ فرانكس لم يكن قد تحرّك بعد لتنفيذ توصية سبتمبر/ أيلول بإنشاء قوّة المهمة المشتركة.

لم يكن رامزفيلد مرتاحاً بشأن الطريقة التي يتحدّث فيها مسؤولو الإدارة عن غاياتنا في العراق. إحدى «قواعد رامزفيلد» كانت «أن تعد بالقليل وتعطي الكثير». كان رامزفيلد يستهجن اللغة الطنّانة وغير الدقيقة (ناهيك عن المتكلّفة للعظمة) بشأن الديموقراطية، وحذر بأنّ على الموظّفين الأميركيّين أن يأخذوا جانب الحيطة في وصفهم لمعاييرنا للنجاح في العراق. في اجتماع في 28 أكتوبر/ تشرين الأول مع فرانكس، بايس، وأنا، طلب مني رامزفيلد أن «أعمل على كيفيّة تحديد النصر». أراد رامزفيلد تحديد مهمّة الولايات المتحدة. العراق يخصّ العراقيّين، لا نحن، كما قال مراراً، وسيتحتّم على العراقيّين أخذ المبادرة لخلق مؤسّساتهم الحكومية الحرّة الجديدة. قال لي أن أتجنّب تعريفات النصر الذي لا يمكن تحقيقه في المدى القريب. لم يرد تعريفاً يتوقّف على إلقاء القبض على صدّام أو قتله أو الكشف عن جميع أسلحته

ذات الدمار الشامل. ولم يرد، كذلك تعريفاً يتعلّق بإنشاء العراقيّين ديموقراطية مستقرّة ربّما لن تحصل لسنوات عديدة.

في الاجتماع نفسه تطرّقنا إلى موضوع ما يسمّيه العسكريّون «دول نهائية». طرحت سؤالاً جوهرياً - «عندما يطرد صدام، من يكون السلطة في العراق؟» - وغامرت بجوابي الشخصي: ستقع مسؤولية إدارة البلاد على عاتق عسكريّينا. عكست هذه النقطة همّي الدائم بأنّ فرانكس، بينما هو يركّز على عمليّات قتالية كبيرة، كان يظهر نسبياً قليلاً من الرغبة في القيام بواجبه لتأمين استقرار وإدارة البلاد بعد الإطاحة بصدّام. كان من الحاسم أن تعمل CENTCOM مع مسؤولين في واشنطن على خطط لإعادة الإعمار والانتقال السياسي في العراق.

ردّاً على حثٍّ من رامزفيلد وزّع موظّفو رايس نسخة منقّحة من ورقة الإدارة «أهداف وغايات للعراق». ثمّ تنميق اللغة من أجل الأخذ بالاعتبار آراء موظّفي الدفاع التي كانوا يقدّمونها في اجتماعات الوكالات منذ أن صدّق الرئيس على النسخة الأولى في أغسطس. بدل تعريف هدف الولايات المتحدة «كمجتمع مركز على الاعتدال والتعدّدية والديموقراطية»، هذه النسخة المحسنة، المؤرّخة في 29 أكتوبر/تشرين الأول، وضعت هدفاً أكثر تحديداً: عراق «يشجّع بناء مؤسّسات ديموقراطية». النسخة الجديدة أهملت الجملة «إنشاء حكومة ديموقراطية ذات قاعدة واسعة» واستعاضت عنها بصيغة أكثر واقعية: «إنشاء إدارة مؤقتة في العراق تهيّئ للانتقال إلى حكومة عراقية منتخبة بأسرع ما يمكن إجراؤه».

رحّب رامزفيلد بهذه التنقيحات. غير أنّ إبقاء صيغ الإدارة الإستراتيجية دقيقة وواقعية كانت مهمّة لن تنتهي أبداً.

ذكّرت المناقشات حول حرب المعلومات بالمعارك الدعائيّة في الحرب الباردة. كان السوفيات ناجحين جداً، بخاصة في تكييف الرسائل حسب المستمعين المعنيّين. من الأسهل، بالطبع، تكييف رسائل الشخص نفسه إذا كانت الحقيقة لا أهميّة لها. ولكن من الممكن أن تكون صادقاً ومستقيماً في شرح موقفك وفي الوقت نفسه تأخذ بالاعتبار وجهات نظر المستمعين المختلفة.

إبّان عملي في البنتاغون خلال إدارة ريغان كان لي يد في معارك الحرب الباردة الإيديولوجيا، عندما كنت أمثّل الوزارة في اجتماعات الوكالات عن الديبلوماسية

العامّة. حقّق السوفيات مصداقية وإغراء هائلين في موضوع ضبط السلاح، بالرغم من قلّة جاذبية الحياة السوفياتيّة. إذا استطاع الشيوعيّون الخشبيّون في نظام بريجنيف أن يظهروا ليونةً ورقّةً في عمليّاتهم المعلوماتية، لا يسع المرء إلّا أن يعجب أو ييأس من الاتصالات الإستراتيجية لإدارة جورج دبليو بوش.

ربّما حكمت الشيوعية على نفسها بالهلاك بفهمها المغلوط للطبيعة البشرية، ولكن بينما كانت قائمة، كان الدعائيّون السوفياتيّون يعرفون كيف يؤمّنون جمهوراً عالمياً. أظهروا ذلك في مطلع الثمانينات في حملة «للتجميد النووي»، وهي مبادرة بدت وكأنّها متساوية ولكنّها كانت ستؤمّن أفضلية هامة للسوفيات في الصواريخ المتوسّطة المدى في أوروبا. كانت حملة التجميد مبنيّة على التبصّر بأنّ الناس يُعِزُّون ضروباً من الهويات: الأميركيون، مثلاً، يعرفون عن أنفسهم بأنّهم كاثوليكيّون أو أطبّاء أو هسبانيون أو نساء أو بيئيّون. ولذلك فصّل السوفياتون رسائلهم لتؤثّر في جماعات محدّدة - دينية، مهنيّة، عرقية وسياسيّة - في أوروبا وأميركا. الحجج التي استعملوها لهذه الجماهير المختلفة تغيّرت وفي بعض الأحيان تضاربت ولكنّها كانت تفضي إلى النتيجة نفسها: ادعموا التجميد النووي.

المسؤولون في إدارة ريغان جابهوا الدعاية السوفياتية بجزم وحيويّة. شجّع البيت الأبيض، بإدارة ريغان، جميع المسؤولين، وليس على المستوى الوزاري فقط لأن يفصّلوا الرسائل على قياس شتّى المستمعين. عندما نخاطب جماعات المحامين، مثلاً، نقدم تحليلاً قانونياً. في البيئات الأكاديميّة نشرح تفكيرنا بعمق أكبر من شرحنا في الإذاعات المتلفزة.

غير أنّ إدارة جورج دبليو بوش استعملت طريقة مختلفة في الاتصالات الإستراتيجية. كان مفهومها الأساسي أن «تهذّب الرسالة». على العموم لم يشجّع مسؤولو البيت الأبيض الموظفين من رتب أقل من الرتب الحكومية لإلقاء الخطب أو إعطاء المقابلات أو المقالات لدعم سياستنا العراقية أو استراتيجيّتنا في الحرب على الإرهاب. ارتأوا أن يتكّلوا كلياً على الرئيس ونائب الرئيس وباول ورامزفيلد ورايس. سهل ذلك إبقاء البيانات الرسمية «على الرسالة» ولكنّها عنت أيضاً إلغاء جماعات هامة من المستمعين - بمن فيهم الصحافيّون والأكاديميّون والمفكّرون الذين لا يمكن إشباعهم بعموميات مذاعة من مسافات بعيدة.

ألقيت خطباً عامة في أحيانٍ قليلة - ربّما واحدة كلّ خمسة أو ستة أسابيع وفي الأكثر في واشنطن[1]. في إحدى المناسبات أعددت مسوّدة حديث عن استراتيجيّة الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب، بما فيها بعض الطرق الجديدة لشرح سياسة الإدارة. ومع أنّنا لم نكن مجبرين على تحرير خطاباتنا مسبقاً، أرسلت المسوّدة إلى ستيف هادلي للمراجعة. قال هادلي إنّه، رغم أنّه أحبّ الخطاب، فإنّ لدى رايس هواجس، في المبدأ، بشأن إدخال حجج جديدة. «ليس مفترضاً بوكلاء الوزارة أن يخترعوا حججاً»، قالت له، واقترحت أنّ علي إثبات نقاطي بالاقتباس من خطابات الرئيس بوش.

كان لدى مستشاري الرئيس في السياسة والاتصالات مواهب جمّة. فقد نظّموا حملة بوش لإعادة انتخابه بنجاح سنة 2004، رغم كل شيء. ولكنّهم لم يتمكّنوا قط من تنظيم جهود معلوماتية متطوّرة لدعم سياساتنا في مجال الأمن القومي، لا في الخارج ولا في الداخل[2]. كان نصف المشكلة يكمن في أنّ الرئيس يتسامح مع الجهود الضعيفة لوزارة الخارجية - ناهيك عن السيل المتواصل للتسريبات المعادية للإدارة من مسؤولين غير معروفين من وزارة الخارجية والـ«CIA». ولكن المشكل الأعمق أنّ ما من أحد في البيت الأبيض أخذ المبادرة لفتح حملة أفكار لها مصادر جيّدة واستراتيجية على مستوى متناسب مع رهانات الحرب على الإرهاب. عجبنا كيف يمكن لفريق الرئيس أن يكون حازماً لهذه الدرجة، بل مجلياً، في حقل الحملات السياسية، ومع ذلك رديئاً في استخدام معلومات لخدمة غايات الأمن القومي.

إنّ عدم كفاية اتصالات الإدارة الاستراتيجية كانت واضحة للجميع. تظهر مذكراتي من اجتماعاتي في البنتاغون وغرفة الموقع، حرفياً مئات الملاحظات من سنة 2001 وما فوق - من الرئيس وتشيني ورايس ورامزفيلد ومايرز وبايس وأبي زيد وغيرهم - يدعون إلى ديبلوماسية عامة وعلاقات عامة أفضل. أعداد لا تحصى من الأوراق كتبت عن هذا الموضوع. أنشأت مكاتب لهذه الغاية في البيت الأبيض ووزارة الخارجية،

---

(1) لم يكن رامزفيلد يحب أن يسافر أعضاء الطاولة المستديرة المواظبون عندما يكون في البنتاغون. كان يفضل أن يبقينا على استعداد للاجتماع معه شخصياً.

(2) أحد أفضل الإنتاجات التي أنتجها مكتب البيت الأبيض للاتصالات كان تقديم القضية ضدّ صدّام (البيت الأبيض، «عقد من الخداع والتحدّي» أبريل/نيسان 2003.

وعقدت اجتماعات عديدة. غير أنّ الإدارة لم تتمكّن قط من نقل معلومات وأفكار إلى الصحافيّين والأكاديميّين والديبولماسيّين وأعضاء الكونغرس بالفعالية نفسها التي كانت لمعارضيها - مع أنّ كثيراً من حجج معارضيها كانت محرفّة أو محض خاطئة.

بالطبع لم تكن مشاكل الإدارة مع الرأي العام المحلّي أو العالمي كلّها أو في أكثريّتها نتيجة رداءة «العلاقات العامة». كانت تدين بالكثير إلى نكساتنا في العراق وقراراتنا السياسية المثيرة للجدل وغيرها من الأسباب الجوهرية للانتقاد. ولكن فشلها في تقديم قضيّتها وتصحيح بيانات منتقديها الكاذبة جعلت الإدارة مكشوفة لكل هجوم على اختصاصاتها ومصداقيّتها. وبينما تطوّرت الأحداث في العراق إلى مخيبة ثمّ مؤلمة، أصبح هذا الفشل مهماً استراتيجياً، ويتسبّب بتآكل دعم الكونغرس والجماهير للرئيس بوش الذي هو بحاجة إليه للاستمرار في الجهد الحربي في العراق وغيره من الأماكن.

كانت الـ«CIA» مسؤولة عن تقييم المعلومات عن قدرات العراق ونياته. بعد أسابيع من خطاب الرئيس بوش في الأمم المتحدة أصدرت بيانات هامة عن الروابط بين الإرهابيّين وبرامج أسلحة الدمار الشامل. في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2002 أطلق جورج تينيت، مدير الـ«CIA» كتاباً غير سرّي موجهاً إلى رئيس لجنة مجلس الشيوخ للاستخبارات، بوب غراهام (ديموقراطي، فلوريدا) يلخص الاستخبارات الحالية عن العلاقة بين العراق والقاعدة.

كانت رسالة تينيت ثمرة شهور من الجهد قامت به لجنة الاستخبارات. أعلن أنّ لدى الـ«CIA» معلومات «موثوقة» و«معقولة» عن العلاقة التي كانت تتطوّر منذ سنين بالرّغم من اختلافاتهم الفلسفيّة:

إنّ فهمنا للعلاقات بين العراق والقاعدة يتطوّر، وهو مبني على مصادر متفاوتة. بعض هذه المعلومات تأتي من المحتجزين بمن فيهم بعض من ذوي الرتب العليا.

- لدينا تقارير موثوقة عن اتصالات على مستوى عالٍ بين العراق والقاعدة تعود إلى عقد مضى.
- معلومات معقولة تشير أنّ العراق والقاعدة تباحثا بشأن ملاذ آمن وعدم اعتداء متبادل.
- منذ عملية الحرية الدائمة، لدينا دليل قاطع على وجود أعضاء من القاعدة في العراق بمن فيهم أعضاء سبق أن كانوا في بغداد.

- لدينا إفادات معقولة بأنّ زعماء من القاعدة تعمّدوا الاتصال بالعراق لأنّ بإمكانه مساعدتهم على الحصول على قدرات تتعلّق بأسلحة الدمار الشامل. ذكرت الإفادات أيضاً أنّ العراق قدّم تدريبات لأعضاء القاعدة في مجالات السموم والغازات وصنع القنابل التقليديّة.
- تزايد دعم العراق للفلسطينيّين المتطرّفين، بالإضافة إلى زيادة الدلائل على علاقة مع القاعدة، توحي بأنّ روابط بغداد مع الإرهابيّين ستزداد، حتّى في حال عدم حصول أعمال عسكرية أميركية.

ذهب هذا البيان الجازم من تينيت بعيداً في تصحيح المشاكل التي انتقدتها كريستينا شلتون وغيرها في مذكرتهم التي ستصبح لاحقاً مثيرة للجدل إلى حدّ كبير. رسالة تينيت، في الحقيقة، برّرت تلك الانتقادات.

إنّ تأكيد تينيت بأنّ لدى الـ«CIA» تقارير متعدّدة ومعقولة بروابط بين العراق والقاعدة صيغت على مرّ سنوات طويلة لا توحي، بالأكيد، أنّ العراق تآمر مع القاعدة في هجوم 11/ 9[1]. ومع أنّ البعض قالوا بأنّ رسالة تينيت قلّلت من أهميّة العلاقة بين العراق والقاعدة، لم أكن مهتماً بملاحقة هذه القضية أكثر من ذلك. الحقيقة الحاسمة، كما رأيت، كانت أنّ لدى الرئيس بوش أسباباً للقلق بأن يعمل صدّام مع الإرهابيّين - مع القاعدة أو غيرها من الجماعات - لإيذاء الولايات المتحدة خاصة بتقديمه لهم أسلحة دمار شامل.

بعد شهور من النزاع حول هذه المسألة رحبت بخلاصة تينيت عن الاستخبارات المتوافرة، التي بدت أكثر وضوحاً وموضوعيّة من التوصيفات السابقة للـ«CIA». وبما أنّها أتت من مدير الوكالة اعتبرت أنّها البيان المحدّد الذي لا ريب فيه للمجتمع الاستخباراتي في هذا الموضوع. لم أعترض على استنتاجات تينيت قط لا بالعلن ولا بالسرّ. من يوم نشر، كلّ ما قلته عن العلاقات بين العراق والقاعدة كان مصدره من

---

(1) التقرير الاستخباري التشيكي باجتماع في ربيع 2001 في براغ بين أحد المختطفين في عملية 11/ 9 القادمة وموظف عراقي استخباراتي أصبح موضع خلاف. مع مرور الوقت استخصلت الـ«CIA» أنه من المحتمل أنّ الاجتماع لم يحصل، بالرغم من أنّ الاستخبارات التشيكية دعمت التقرير. ولكن، حتى لو حصل، فالاجتماع لم يكن بحدّ ذاته دليلاً على أن العراق كان متورطاً في مؤامرة 11/ 9.

نتائج هذه الرسالة[1]. وأعتقد أنّ ذلك كان صحيحاً أيضاً بالنسبة إلى رامزفيلد والرئيس بوش وأكثرية المسؤولين الكبار الآخرين في الإدارة.

بعد الإطاحة بصدّام افترض النقاد أنّ علاقة العراق - القاعدة كانت سبباً هاماً من أسباب الحرب. لم يكن ذلك صحيحاً. قبل بدء عملية حرية العراق أعطى مسؤولو الإدارة ألوفاً من البيانات إلى الصحافيّين وجماهير المستمعين عن الأساس المنطقي للحرب. كان الارتباط بين العراق والقاعدة جزءاً يسيراً من تلك الأحاديث - كما كان جزءاً يسيراً، بل غير ذي شأن من المحادثات الحميمة داخل الحكومة.

تقرير لجنة 11/ 9 المنشور في صيف 2004، عكّر المسألة بتأكيده أنّه لم يكن هناك «علاقة تعاون عملاني» بين القاعدة والعراق - موحياً أنّ أحداً من الإدارة كان قد ادّعى أنّ مثل هذه العلاقة موجودة. في حدود ما أعلم، لم يقم أحد بذلك البتة. وممّا جعل المسألة أسوأ أنّ كثيراً من المعلقين انزلقوا بسرعة وبقذارة من العبارة «لا علاقة تعاون عملاني» إلى «لا علاقة» - متأثّرين، ربّما، بعناوين الأخبار التي بسّطت المسألة.

على أيّ حال لم يكن واضحاً ما عناه أعضاء اللجنة بعبارة «تعاون عملاني». هل يستعملون هذه العبارة، مثلاً، لوصف العلاقة بين الطالبان وهجوم 11/ 9؟ الطالبان أعطوا القاعدة ملاذاً آمناً. هل ربط هذا زعماء الطالبان «عملانياً» بالهجوم؟ الاستخبارات العراقية دربت آلاف الإرهابيّين غير العراقيّين. فإذا كان بعض أعضاء القاعدة من بينهم (هذا تفصيل لن نعرفه أبداً على الأكثر)، فهل يعتبر ذلك التدريب علاقة «عملانية»؟ لم أتمكّن أن أتصوّر لماذا أدخلت لجنة 11/ 9 عبارة «تعاون عملاني» في هذا النقاش. إنّ غياب علاقة «عملانية» لن يعني بالضرورة أنّ دولة مساندة للإرهاب ليست خطيرة، أو أنّه يجب أن يسمح لها بتقديم ملاذ آمن أو تدريب للمنظّمات الإرهابية.

كان من المحتوم أن ينسج معارضو الإدارة مسألة العراق - القاعدة المبالغ فيها كثيراً في ادّعائهم بأنّ «بوش كذب» ليدخل الولايات المتحدة في الحرب. ادّعى بعضهم

---

(1) علمت فقط من القصص الصحافية أنّه من المفترض أنّني كنت متورّطاً شخصياً في معركة مع الـ«CIA» على هذا الكتاب. أفادت النيويورك تايمز عن ذلك، مثلاً، في مقال بقلم جايسون دي بارل «استقبال بارد من هيئة التعليم لمسؤول سابق في البنتاغون»، نيويورك تايمز 25 مايو/أيار 2006 صفحة أ 20 (لم أتمكّن من تصحيح السجل: التايمز لم تنشر كتابي إلى رئيس التحرير).

أنّني أصررت على وجود علاقة بين القاعدة والعراق، في وجه استنتاجات للـ«CIA» تفيد العكس[1]. رسالة تينيت تدحض هذا الادّعاء، في السجل العام.

لم يكن الرئيس بوش مهتماً، في اجتماعاته مع مجلس الأمن القومي بشأن مناقشات تاريخية حول استخبارات هزيلة تختصر بنتيجتها عقداً من التفاعلات بين العراق والقاعدة، ولكن بشأن الأخطار التي تتأتّى من العراق في الوقت الراهن. أوضح في تلك الاجتماعات أنّ همّه الأول هو منع هجوم إرهابي كبير آخر على الولايات المتحدة. وحشية صدّام وعدائيّته وحقده على الولايات المتحدة، وسعيه وراء أسلحة كارثية، وروابطه التي لا خلاف عليها مع شتّى الجماعات الإرهابية وفّرت أسباباً كافية لهذا القلق - بصرف النظر عمّا إذا أولى أحد أهميّة لعلاقات ماضية أو حاضرة بين العراق والقاعدة.

بعد أقل من أسبوع قدّم تينيت رسالته العلنية عن العلاقات بين القاعدة والعراق، وأطلقت الـ«CIA» «التقييم الوطني للاستخبارات «NIA» في أكتوبر/تشرين الأول 2002 - التقرير السرّي الذي طال انتظاره، بشأن برامج الأسلحة العراقية الممنوعة. الأحكام الهامة شملت الفقرات التالية:

نعتبر أنّ ما نراه ما هو إلّا جزء من جهود العراق المتعلّقة بأسلحة الدمار الشامل، وذلك بسبب جهود بغداد الحثيثة في الإنكار والخداع. . .

أعاد العراق بناء منشآت للصواريخ والأسلحة البيولوجية تضرّرت خلال عملية ثعلب الصحراء على نطاق واسع كما قام بتوسيع بناه التحتيّة للأسلحة الكيماوية والبيولوجية تحت غطاء الإنتاج المدني. . .

---

(1) أنظر إريك سميث «مسؤول كبير وراء العديد من سياسات البنتاغون المثيرة للنزاع يترك منصبه»، نيويورك تايمز 27 يناير/كانون الثاني 2005 صفحة أ 11، التي تقول: «في الخريف الماضي قال السناتور كارل ليفين من ميشيغان، الضابط الديموقراطي ذو الرتبة الأعلى في لجنة القوات المسلّحة، إنّ السيد فايث وصف مراراً الروابط بين العراق والقاعدة بأنّها ذات أهمية وأكبر مما وصفتها وكالات الاستخبارات الأميركية الأخرى». لم أدلِ بمثل هذه التأكيدات ولم يكن موقف الـ«CIA» أن ليس هناك أدلّة على علاقات عراقية - القاعدة - كما أوضح كتاب تينيت. النقطة الأخيرة كانت مشوّشة ببيانات مثل هذا الذي كتبه جون ماكلولين، نائب مدير الـ«CIA» السابق: «قلنا عند نقطة ما من إعطاء الوقت إنه لم يكن لدينا أدلّة تربط العراق بالقاعدة وبتلك الهجمات». مقابلة مع جون ماكلولين، فرونتلاين، بي بي اس، 11 يناير/كانون الثاني 2006.

إذا تلقّت بغداد مواد انشطارية كافية من الخارج، ستتمكّن من صنع سلاح نووي من عدّة شهور إلى سنة. من دون مثل هذه المواد من الخارج، ربّما لن يتمكّن العراق من صنع سلاح حتّى 2007 إلى 2008 . . .

بالرّغم من أنّ لدينا القليل من المعلومات عن مخزونات العراق من الأسلحة الكيماوية، ربّما كان صدّام خزَّن على الأقلّ 100 طن متري، ومن المحتمل ما يقارب 500 طن متري من عوامل الأسلحة الكيماوية - أكثره أُضيف خلال السنة الماضية. . .

نعتقد أنّ جميع الأوجه الهامة - البحث والتطوير، الإنتاج والتحوّل إلى إنتاج الأسلحة - من برامج العراق للأسلحة البيولوجية الهجومية ناشطة وأنّ أكثرية العناصر أوسع وأكثر تطوراً مما كانت عليه قبل حرب الخليج.

نعتقد أنّ لدى العراق عوامل أسلحة بيولوجية مشلّة للقدرات ومميتة والعراق قادر على إنتاجها بسرعة وعلى تحويل عدد منها إلى أسلحة منها الجمرة (انتراكس) ومنها ما يسدّد بواسطة القنابل أو الصواريخ أو الرشّ في الهواء، لاستعمال العملاء السريّين.

أنشأت بغداد قدرات لإنتاج العوامل البيولوجية على نطاق واسع وخفيّ.

لدى العراق منشآت متحرّكة لإنتاج العوامل البكتيرية والسامة للأسلحة البيولوجية. بإمكان هذه المنشآت أن تتجنّب اكتشافها وهي قادرة على الاستمرار. في غضون ثلاثة أو ستّة شهور تتمكّن هذه الوحدات من إنتاج كمية من العوامل تساوي مجموع ما أنتجه العراق في السنين السابقة لحرب الخليج.

تتناغم هذه النتائج مع ما أفادت به أونسكوم في التسعينات. عندما أجبر صدّام أونسكوم على التخلّي عن مهمتها سنة 1998، عدّد التقرير النهائي للمفتّشين كميّات كبيرة من المواد لصنع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي لم يُظهر العراق أنها دُمرت. في خطابه في 12 سبتمبر/أيلول للأمم المتحدة قال الرئيس بوش إنه من غير المعقول أن نصدق أن صدّام قام بهدوء بما هو مطلوب من تفكيك وإتلاف، بعد وقف المعاينات. إنه بالفعل غير معقول أن نصدق ذلك - بالرغم من أنّه ربّما كان صحيحاً.

أين كانت الـ «NIA» صحيحة وأين كانت غير صحيحة؟ عندما دخل مفتّشون من فريق مسح العقار (ISG) البلاد بعد الإطاحة بصدام وجدوا بيئة «بعيدة جداً عن التسامح»، مع «تهديدات وهجمات» ضدّ فرقهم وضد الموظّفين العراقيّين، وأدلّة على

ما يجري من «تبديد وتدمير للمواد والوثائق المتعلّقة ببرامج الأسلحة». وكما أوضح تقرير دُويلفير الرسمي، فشل فريق مسح العراق في إيجاد أدلة تدعم اثنين من تقديرات مجتمع الاستخبارات الهامة في فترة ما قبل الحرب: إنّ العراق يحتفظ بمخزونات هامة من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وإنّ برنامج العراق للأسلحة النووية ناشط لا معلّق. ولكن - بالرغم من جهود العراق الحثيثة في الإخفاء - وجد المفتّشون أدلّة كثيرة لقدرة صدّام على إعادة العمل في برامج الأسلحة تلك عندما ينجح في رفع العقوبات.

يعطي تقرير دويلفير (في عرضه لنتائج فريق مسح العراق) رؤوس الأقلام التالية:

- بعد سنة 1996 كان لدى العراق قدرة «استعمال مزدوج» هامة - البعض مصرح بها [إلى مفتّشي الأمم المتحدة] - صالحة للاستعمال فوراً في الأسلحة البيولوجية إذا ما قرّر النظام استخدامها لمتابعة برنامج أسلحة بيولوجية. وعلاوةً على ذلك كان العراق يمتلك أهم مصادر قوّته، المهارة العلمية لامتلاك الأسلحة البيولوجية.
- كان صدّام يريد أن يعيد خلق قدرات العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل - التي كانت في الأساس دمّرت سنة 1991 - بعد رفع العقوبات واستقرار الاقتصاد العراقي، ولكن ربّما بخليط من القدرات مختلف عمّا كان موجوداً في السابق. كان صدّام يطمح إلى تطوير قدرة نووية بطريقة متصاعدة، بصرف النظر عن الضغوط الدولية وما يمكن أن ينتج عنها من مخاطر اقتصادية.
- تعتقد «ISG» أنّ العراق احتفظ بالخبرة والأجهزة الضرورية للبحث العلمي والتطوير في حقل البكتيريا، والفطر، والفيروسات، والتوكسين التي يصحّ استعمالها كعوامل للأسلحة البيولوجية، حتى عملية حرية العراق «OIF» في مارس/آذار . . 2003. إنّ استنتاجاً نهائياً غير ممكن، ولكن، على أساس الأدلّة الموجودة، تستنتج «ISG» أنّ العراق كان يعتزم أن يطوّر الجدري وربّما غيره من مولّدات الأمراض الفيروسية، لاحتمال استعمالها في صنع الأسلحة.

بكلام آخر، استنتج فريق مسح العراق أنّ صدّام احتفظ بقدرة إنتاج أسلحة كيماوية وبيولوجية بسرعة (في خلال شهر أو شهرين). في التسعينات أقفل مصانع مخصّصة لإنتاج مثل هذه الأسلحة فقط واستبدلها بمنشآت «للاستعمال المزدوج» تستطيع أن تنتج كلا المنتجات المدنية وأسلحة كيماوية وبيولوجية. وفّر له ذلك إمكانية الإنكار في حال

بدأت المعاينات مرّة جديدة، كما توقّع صدّام أن يحصل. فريق مسح العراق وجد أيضاً أنّ لدى صدّام قصداً لإحياء برامج العراق للأسلحة البيولوجية عندما تنتهي العقوبات. احتفظ بفرق التقنيّين الضرورية التي ستشكّل مفتاح إحياء البرامج بسرعة. فريق مسح العراق أبلغ أيضاً عن علاقة بين بحوث العراق الناشطة في حقل الأسلحة الكيماوية ووكالة الاستخبارات العراقية.

كشف «ISG» عن معلومات بأنّ مصلحة الاستخبارات العراقية (IIS) احتفظت طوال 1991 إلى 2003 بمجموعة من المختبرات السريّة لبحث وتجريب عدد من الكيماويات والسموم معدّة في الدرجة الأولى للعمليات الاستخبارية.

وأفاد المفتّشون أيضاً عن نيّة النظام العراقي في إعادة برامج الأسلحة النووية التي كان قد علقها:

ومع ذلك، بعد 1991، أعلن صدّام نيّته الاحتفاظ بالرأسمال الفكري الذي طُور إبّان برنامج العراق النووي. عدد من العراقيّين الكبار - كثيرون من حلقة النظام الداخلية - أخبروا «ISG» [فريق مسح العراق] أنّهم توقعوا أن يبدأ صدّام برنامجاً نووياً بعد انتهاء عقوبات الأمم المتحدة.

كثيرون من كبار موظّفي النظام السابقين أكّدوا أنّ الأسلحة النووية ستكون عناصر هامة - إن لم تكن محورية - في قوة صدّام المستقبلية من أسلحة الدمار الشامل.

وعليه، منع النظام العلماء في برامج الأسلحة النووية السابقة من ترك وظائفهم أو العراق. وظلّوا في أعمالهم كالمعتاد:

أقرّ صدّام زيادة كبيرة في الموازنة لمصلحة «IIAC» [مفوضية الطاقة النووية العراقية] وزاد المعاشات عشر مرّات من 2001 إلى 2003، وأعطى تعليمات إلى رئيس «IIAC» (لإبقاء العلماء النوويين معاً، وأصدر قوانين وأنظمة جديدة لزيادة الامتيازات لعلماء «IIAC» ووظف في عدة مشاريع جديدة.

لم يحدّد فريق مسح العراق الفترة الضروريّة لإنتاج سلاح نووي. مهما تكن تلك الفترة، ستقصر بشكل ملحوظ إذا تلقى العراق مواد انشطارية من الخارج مثل كوريا الشمالية بدل محاولة إنتاج المواد الانشطارية محليّاً. قدمت الـ «CIA» تقويماً بأنّ العراق سيحتاج إلى أقلّ من سنة لإنتاج أداة نووية باستعمال مواد انشطارية مستوردة: إذا

تلقّت بغداد مواد انشطارية كافية من الخارج ستتمكّن من صنع سلاح نووي من عدّة شهور إلى سنة. التقويم يتناغم مع أبحاث قريبة قام بها خبير من هارفرد عن الإرهاب النووي، وقد استخلص أنّ جماعة إرهابية تملك بعض الخبرة، مع مواد انشطارية مستوردة تستطيع إنتاج قنبلة في أقلّ من سنة.

حتّى البدء بعملية حرية العراق، كان العراق يستورد مواد ممنوعة أخرى وأجهزة (ولكن ليس مواد انشطارية في حدود ما نعلم) من عدد من المزوّدين الخارجيّين بمن فيهم كوريا الشمالية. أكّد فريق مسح العراق بالتفصيل قلق الإدارة قبل الحرب بشأن الحصول غير القانوني على مكوّنات أسلحة وصواريخ مع الملاحظة أنّ مزوّدي صدّام الدوليين «انتقلوا منذ سنة 1998 من دول سوفياتية سابقة وعربية إلى بعضٍ من دول العالم الرائدة، بمن فيها أعضاء في مجلس الأمن القومي». وفوق ذلك كان للعراق موارد مالية غزيرة (من تحويل أموال برنامج النفط مقابل الغذاء). إنّ إمكانية أن يتلقّى صدّام مواد انشطارية من أحد مزوّديه كان همّاً جدّياً وقائماً.

إنّ المعلومات بشأن معامل العراق ذات الإنتاجية المزدوجة، واستيراده غير القانوني لمكوّنات الأسلحة، والاحتفاظ بكادرات خبراء أسلحة الدمار الشامل، ربما تفاجئ الكثيرين من القرّاء. وإنّ انطباع الجمهور حول تقرير دويلفير على هذه المسائل تكوَّن من عناوين وسائل الإعلام التي أشارت إلى أنّ «من من شيء وُجد». هذه العناوين كانت مضلّلة (ويمكن القول إنّها، في الأساس، خاطئة)، لأنّ «ISG» وجد قدرات أسلحة دمار شامل هامّة في العراق إضافة إلى موظّفين وأعتدة ومنشآت ونيات - ولكن ليس مخزونات الأسلحة نفسها.

ليس ذلك من أجل إنكار خطورة الأخطاء الاستخبارية. كان خطأً جديّاً من قبل الـ«CIA» أن تؤكّد أنّها ستجد مخزونات من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وبرنامجاً قائماً وناشطاً للأسلحة النووية في العراق. وكان من اللائق للرئيس والكونغرس وغيرهما أن يسألوا لماذا لم يتحدَّ موظّفو الإدارة استنتاجات الـ«CIA» بقوّة أكبر.

الجواب القصير هو أنّ ما اكتشفته الـ«CIA» بالنسبة إلى مخزونات الأسلحة في العراق كان «ممكن التصديق». كان صدّام قد قتل الألوف من الإيرانيّين والعراقيّين الأكراد باستخدام أسلحة كيماوية خلال الثمانينات. في مارس/آذار 1991 استخدم أسلحة كيماوية «ليساعد على إخماد ثورة شيعيّة» في جنوب العراق. بعد حرب الخليج

طلبت اتفاقية وقف إطلاق النار من صدّام أن يدمر برامجه لأسلحة الدمار الشامل وأن يثبت أنّه قام بذلك، ولكنّه تصرّف كما لو كان يحتفظ بها: عرقل عمل مفتّشي الأمم المتحدة بإعطائهم معلومات خاطئة واعتراض تحرّكاتهم، وفي النهاية حملهم على الخروج نهائياً. وحتّى بعد أن أبدل مجلس الأمن أونسكوم بأونموفيك الضعيفة نسبياً ووعد بمكافأة التعاون برفع العقوبات، رفض صدّام أن يتعاون. بالنظر إلى اهتمام صدّام الشديد بإنهاء العقوبات كان من المعقول الافتراض أنّ العراق بدا كأنّه احتفظ بأسلحته المحرمة لأنّه بالفعل احتفظ بها. مستشهداً بتقرير فريق مسح العراق، يعطي تقرير سيلبرمان - روب هذه الرواية المقتضبة عن مأزق الاستخبارات:

قرار العراق التخلّي عن برامج أسلحته غير التقليديّة يخبئ، في الوقت نفسه، ذلك القرار، أقل ما يقال فيه أنّه معاكس للحدسية. وبالنظر إلى طبيعة النظام، لا يمكن أن يُلام مجتمع المعلومات لعجزه عن اختراق عملية أخذ القرار لدى صدّام. في هذا الضوء من المهم الإشارة إلى أنّ أشقاء صدّام العرب (بمن فيهم بالطبع قيادته العسكرية العليا بالإضافة إلى العديد من وكالات الاستخبارات في سائر أنحاء العالم وأكثرية المفتّشين) كانت تعتقد أيضاً أنّه احتفظ ببرامجه التسلّحية...

في أحاديث خاصة مُعتَرضة من قبل الاستخبارات الأميركية، تكلّم موظّفون عراقيّون كما لو أنّ صدّام ما زال يمتلك أسلحة الدمار الشامل. حتّى الجنرالات العراقيّون كانوا يعتقدون ذلك. في خريف 2002 أجرى الجيش العراقي مناورات بلباس واق من الأسلحة الكيماوية - ولكن ليس لأنّهم ظنّوا أنّ التحالف بقيادة الولايات المتحدة سيستخدم أسلحة كيماوية. كلّ وكالة دولية جادة للاستخبارات في العالم - بمن فيها وكالات حلفائنا الأوروبيّين وروسيا وغيرهم - كانوا يعتقدون أنّ لدى العراق أسلحة دمار شامل. موظّفو الأمم المتحدة اعتقدوا ذلك. وبالتأكيد الـ«CIA» اعتقدت ذلك أيضاً. ولو أنّ صدّام دمّر مخزونه لكان بإمكانه أن يقدّم دليلاً على ذلك. وكما علّق هانس بليكس من أونموفيك: إنتاج غاز الخردل ليس كمثل إنتاج المربّى. إنّك تحتفظ بسجلّ عن الكميّة المنتجة وعمّا آلت إليه.

في النهاية، هناك ثلاثة تفسيرات فقط للفشل في إيجاد مواد أسلحة دمار شامل صنّفت جميعها بإسهاب من قبل أونسكوم. ربّما يكون صدّام قد أتلفها، أو خبّأها في العراق، أو نقلها إلى خارج العراق. حتّى هذا اليوم لا نعلم بالتأكيد أيّ تفسير هو

الصحيح[1]. استنتج فريق مسح العراق أنّ صدّام «ربما» أتلف أسلحته البيولوجية:

يعتقد «ISG» أنّه في 1991 و1992، ظهر أنّ العراق أتلف مخزوناته غير المصرّح بها من الأسلحة البيولوجية وربّما أتلف القسم الأكبر ممّا تبقّى من مخزونه من عوامل الأسلحة البيولوجية. غير أن «ISG» تفتقر إلى الأدلّة لتوثيق تدمير شامل. احتفظ العراق ببعض المخزون من البذور المتعلّقة بالأسلحة البيولوجية حتّى اكتشافها بعد عملية حرية العراق. «OIF».

آمل أنّ يأتي يوم يسبر فيه العالم غور هذه المسألة. بقدر ما كان التقييم الوطني للاستخبارات مخطئاً في أكتوبر/تشرين الأول 2002 أن يعلن بالمطلق أنّ لدى العراق أسلحة كيماوية وبيولوجية، فقد كان من الخطأ أيضاً قيام الصحافيّين والمشترعين وغيرهم بالتأكيد أنّ مفتّشي الأسلحة الأميركيّين «لم يجدوا شيئاً في العراق». أثبت فريق مسح العراق أنّ لدى الرئيس بوش أسباباً لاعتبار قدرات العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل تهديداً مهماً ومجبراً. وبيانات الـ«CIA» حول مخزونات العراق وأنشطة أسلحة الدمار الشامل التي يتعّذر دعمها لم تسوغ للنقاد إصدار بيانات خاصة بهم يتعذّر دعمها تقول بأنّه لم يكن لدى صدّام قدرات وطموحات لإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

لو لم يكن لدى صدّام ما يخبئه، لماذا تحدّى مفتّشي الأمم المتحدة وأبقى العراق تحت العقوبات الكريهة؟ لماذا خاطر بهجوم عسكري أميركي للإطاحة به. بعد الإطاحة بصدام بدأت بعض الأجوبة تظهر بنتيجة أشهر من المقابلات أجراها الموظّفون الأميركيّون في العراق مع مدنيّين سابقين رفيعي الرتب وقادة عسكريّين، بمن فيهم صدّام نفسه ووزير الخارجية طارق عزيز وعلي حسن المجيد (علي الكيماوي)، وغيرهم. الأجوبة تفتح شباكاً على الإدراك الحسّي الغريب للديكتاتور العراقي.

يبدو أنّ صدّام لم يرد أن يخزن أسلحة دمار شامل من الممكن أن يعتادها

(1) اقتبس من الجنرال جايمز آر كلابر، رئيس وكالة الاستخبارات الجغرافية - الفضائية الوطنية خلال حرب العراق أنّه أوحي بأنّ بعض المواد نقلت إلى سوريا: تصوير الأقمار الاصطناعية أظهر سيراً كثيفاً من العراق إلى الداخل السوري في فترة وجيزة قبل الغزو الأميركي في مارس، ممّا حدا به إلى الاعتقاد أنّ مواد أسلحة غير قانونية «دون شك» نقلت إلى العراق. دوغلاس جيل «الصراع حول العراق: التفتيش عن الأسلحة، العراقيّون نقلوا مواد للأسلحة " نيويورك تايمز، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2003.

المفتّشون إذا رجعوا إلى العراق. ومع ذلك كان في نيّته أن يُظهر أنّ لديه هذه الأسلحة من أجل إخافة إيران وأكراد العراق والشيعة، الأعداء الذين هاجمهم بأسلحة دمار شامل في الماضي، والذين يعتبرهم التهديد الأساسي لحكمه. أمّا فيما يتعلّق بمخاطر التظاهر بحيازة أسلحة دمار شامل من جهة إثارة الولايات المتحدة، فقد أهملها صدّام لاعتباره أنّ الولايات المتحدة نمر من ورق. ومع أنّ الأميركيّين، في تقديره، ربّما تبجحوا بشأن تغيير النظام سوف لن يستطيعوا تحمّل الإصابات الثقيلة التي أعتقد أنّه سينزلها بهم في حال غزوهم للعراق (وخاصةً في حال تقدّمهم نحو بغداد).

هذا الخليط العجيب من التضليل الذاتي والمكائد الساذجة يساعد على تفسير سياسة العراق حول أسلحة الدمار الشامل. غير أنّ هذا التفسير لم يكن بمقدور وكالاتنا الاستخبارية أن تحصل عليه قبل الإطاحة بصدام وكان بالتأكيد قوبل بعدم التصديق لو حصلت عليه. تصوّر لو أنّك تحاول أن تبرهن قبل الحرب أنّ صدّام كان يتظاهر بأنّ لديه مخزونات أسلحة دمار شامل، حتّى ولو كان بالفعل قد أتلفها - وأنّ صدّام يفعل ذلك لخوفه من إيران لا الولايات المتحدة.

في مراجعتها لفشل الاستخبارات قبل الحرب، انتقدت لجنة سيلبرمان - روب الـ «CIA» ومجتمع الاستخبارات بوجه عام على فنون الحكم المتصدّعة. وبعكس ادّعاءات منتقدي الإدارة، استنتجت اللجنة المكوّنة من الحزبين، بالإجماع، أنّه لم يكن هناك أدلّة على ضغوط سياسية على المحلّلين الاستخباريّين، معلنةً أنّ ليس هناك حادثة واحدة من الضغط غير المشروع. قبل سنة تقريباً وصلت لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ، وهي مكوّنة من الحزبين أيضاً، إلى الاستنتاج نفسه، وبالإجماع: الأخطاء الاستخبارية لم تكن موجّهة أو محفزة سياسياً.

ولم تكن تلك الأخطاء جزءاً جوهرياً من الأساس المنطقي للإدارة من أجل تغيير النظام. لنفترض أنّ الرئيس بوش كان عرض قضية الحرب بطريقة صحيحة تماماً، على ضوء كلّ ما عرفناه فيما بعد حول برامج العراق لأسلحة الدمار الشامل. كان سيعرض القضية، في الأساس، كما فعل بالضبط - ولكن دون استخدام تقويم الـ «CIA» الخاطئ بشأن المخزونات. وكان قال إنّ صدّام ما يزال يبغي إنتاج أسلحة دمار شامل وحافظ على قدرته على إنتاج أسلحة بيولوجية وكيماوية خلال بضعة أسابيع.

وفي سنة 2002 كانت فكرة تحرّك عسكري بقيادة الولايات المتحدة للإطاحة

بصدام قد حظيت بدعم في أنحاء الولايات المتحدة كافة بما فيها، الكونغرس. فهل كان الذين دعموا الحرب تمنعوا عن دعمهم لأنّه يلزم لصدام ثلاثة أو خمسة أسابيع - أو حتّى عشرون أسبوعاً - لإنتاج الأسلحة البيولوجية التي كنا نظنّ أنّه يمتلكها؟. وهل كان أحد من المعنيين بشأن حيازة صدّام لأسلحة نووية سيشعر بالارتياح لو علم أنّه جمد برنامج التخصيب بالرغم من أنّ العراق قادر على استيراد مواد انشطارية وإنتاج سلاح نووي في أقل من اثني عشر شهراً؟ كان لدى صدّام التقنيّون والعلماء الضروريون لإنتاج قنبلة نووية - وقد احتفظ بنيّته للقيام بذلك بعد رفع العقوبات الاقتصادية.

كانت الأخطاء الاستخبارية لفترة ما قبل الحرب جدية ومكلفة. وليس من الاستخفاف بها دحض الادّعاء العام بأنّ الأشخاص الذين دعموا الحرب لم يكونوا فعلوا ذلك لو عرفوا الحقيقة عن أسلحة الدمار الشامل. إنّ صورة جليّة عمّا وجدناه في العراق تدحض الفكرة أنّه كان على مسؤولي الإدارة المبالغة في الحقائق حول أسلحة العراق للدمار الشامل من أجل إيجاد أرضية للحرب. فأخطاء الـ«CIA»، بالرّغم من قذارتها، كان واضحاً أنّها ارتكبت عن حسن نيّة. ومع أنّ الادّعاءات الخاطئة دخلت إلى صلب محادثات الإدارة العلنية والسريّة الخاصة بالتهديد العراقي، فهي لم تدعم بشكل ملموس قضية التحرّك ضد صدّام إلى أبعد ممّا كانت الحقائق، كما علمناها لاحقاً، ستفعل في حال قدمت بشكل صحيح.

صمّم رامزفيلد أن يعطي الرئيس لائحة شاملة عن الكوارث المحتملة في حال القيام بأعمال عسكرية ضد العراق. كان قرار الحرب معلقاً، وسيكون رامزفيلد، بالطبع مرتبطاً به. كانت موازنة المخاطر، بطبيعة الحال، جزءاً من صنع السياسة وعملية التخطيط للعراق على طول الخط، ولكن رامزفيلد فكر أنه سيكون من المفيد مراجعة جميع المشاكل الهامة التي يمكن التنبؤ بها ووضعها كتابة والتحدث بشأنها مع الرئيس ومجلس الأمن الوطني - قبل اتخاذ قرارات نهائية. لم يطلب إليه أحد أن يفعل ذلك ولكن عملية من هذا النوع تشكّل ضابطاً هاماً للافتراضات الكامنة وراء تخطيطنا[1].

كان رامزفيلد قد أراني نموذجاً من هذه اللائحة في أغسطس/آب وقدمت له بعض

(1) لحظ رامزفيلد في آخر المذكرة أنه كان من الممكن بالتأكيد كتابة مذكرة مماثلة تعدد الأخطار المتعلقة بترك صدام في الحكم.

الملاحظات المكتوبة كرد على ذلك. والآن، في منتصف أكتوبر/تشرين الأول، دعا رامزفيلد إلى اجتماع «ترك كل شيء» مع وولفويتز، مايرز، بايس وأنا. وفيما نحن جالسون إلى طاولة المؤتمرات في مكتبه، سلم رامزفيلد كلّاً منا مسوّدة من لائحته بالمشاكل والكوارث المحتملة، التي كانت قد طورت وعدّلت بكثافة منذ مسوّدة أغسطس. أبرز تقريباً عشرين بنداً، وكانت قراءتها مروِّعة. بعد أن تركنا، نحن الأربعة، نتشرّبها لدقيقة أو اثنتين طلب منا الوزير أن نصوب اللائحة، نزيد عليها أو نحسنها بأية طريقة ممكنة. أمضينا أكثر من ساعتين في مناقشة كثيفة لإعادة صوغ الورقة. ولتخفيف بعض التوتر الملازم للمهمة، بدأت أشير إلى المذكرة «كعرض للأمور الرهيبة». وعندما انتهينا من مراجعتنا، كانت عشرة بنود أو أكثر قد أُضيفت إليها.

النسخة النهائية لمذكّرة «عرض الأمور الرهيبة» كانت مؤرخة في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2002. والتحذيرات السياسية الجوهرية يمكن تلخيصها كما يلي:

- ربما تفشل الولايات المتحدة في تلقّي الدعم من الأمم المتحدة أو من بلدان هامة مما سيجعل من الأصعب تلقّي تعاوناً دولياً ضد العراق أو قضايا أخرى في المستقبل. ربما نفشل هنا إذا لم نجاوب بلياقة على السؤال: إذا قامت الولايات المتحدة بعمل وقائي في بلد ما، هل ستفعل ذلك في بلدان أخرى أيضاً؟
- ربما أطلقت الحرب مشاكل في أنحاء المنطقة: ربما توسعت إلى حرب عربية إسرائيلية، ربما ساعدت سوريا وإيران أعداءنا في العراق، ربما تدخلت تركيا من ذاتها، ربما اهتزّت حكومات صديقة في المنطقة.
- يمكن للولايات المتحدة أن تصبح مأخوذة في جهدها في العراق إلى حد إهمال مشاكل خطيرة أخرى - بما فيها مشاكل انتشار أو إرهاب. ربما تحاول بلدان أخرى في الشرق الأوسط أو خارجه أن تستغل انشغالنا للقيام بأمور مضرة بنا وبأصدقائنا.
- ربما تُحدث الحرب ضرراً أكبر أو تنطوي على تكاليف أكثر من المتوقع، بما فيها، ربما، تعطيل إمدادات النفط للأسواق العالمية.
- جهود إعادة البناء أو الاستقرار بعد صدّام من قبل الولايات المتحدة ربما تستغرق أكثر من اثنتين إلى أربع سنوات، إلى ثمان أو عشر سنوات، وتمتص قيادة الولايات المتحدة وجيشها ومواردها المالية.

- ربما تتمكن الشبكات الإرهابية من تحسين تجنيدها وطريقة جمعها للأموال نتيجة تصويرنا بأننا ضد المسلمين.
- ربما تقوم نزاعات عرقية في العراق بين الأكراد والسنة والشيعة.

لاحظ رامزفيلد أنّ معظم هذه الأخطار ستكون أكثر احتمالاً وأكثر قساوة في حال حرب طويلة، مؤكداً على الأهمّية التكتيكية للسرعة والمفاجأة[1]. كان هذا أحد عناصر المطالبة بقوة أصغر.

بالإضافة إلى ذلك، شملت المذكرة هذه البنود الثلاثة الهامة:

- «ربما تفشل الولايات المتحدة في إيجاد أسلحة دمار شامل على الأرض في العراق وتكون غير مقنعة للعالم».
- «ربما تكون ردة الفعل العالمية على الوقاية أو الدفاع المسبق عن النفس، مثبطة لقدرة الولايات المتحدة على النزال (بالتعاون مع بلدان أخرى) في المستقبل».
- «ربما تفشل الولايات المتحدة في إدارة عراق ما بعد صدّام بنجاح، وتكون النتيجة تمزقه إلى قسمين أو ثلاثة، مما سيضرّ بالشرق الأوسط..»..

كانت هذه مذكرة جدية ومقلقة. والهموم التي عددت تشمل قضايا عسكرية وديبلوماسية واقتصادية. كانت اللائحة أكثر اتساعاً وأشد وقعاً من أي تحذير رأيته من وزارة الخارجية أو الـ«CIA» - مع العلم أن قيادتهما تُعتبران صوتي الإدارة في التحذير من الحرب. ومع ذلك لم تتنبأ هذه المذكرة بعنف يأتي بعد الإطاحة بالنظام من النوع الذي شهدناه في العصيان المسلح - جهد منظّم وممّول وموجّه من قبل مسؤولين بعثيين سابقين بتحالف استراتيجي مع مقاتلي القاعدة وغيرهم من المحاربين الأجانب.

وزّع رامزفيلد مذكرة «استعراض الأشياء الرهيبة» في اجتماع لمجلس الأمن القومي وبحث البنود واحداً واحداً. (ذلك الاجتماع كان «للأساسيين فقط» - لم أكن حاضراً).

أحد الاتهامات القياسية الموجّهة ضد قيادة البنتاغون (وغيرها من مسؤولي الإدارة

---

(1) أثبتت السرعة والمفاجأة أهميتهما: وجد جنودنا أن جسور العراق وآبار البترول كانت معدّة للهدم - ولكن توصيل الأسلاك كان، لحسن الحظ غير تام.

الذين دعموا سياسة الرئيس الحربية) كان أننا اقتطفنا الاستخبارات «كما يُقطف الكرز». تلمّح هذه العبارة ضمناً إلى أننا قمنا بالتأثير على الرئيس بأن أبرزنا نتفاً من المعلومات التي تؤيّد الحرب بينما عتَّمنا على غيرها أو خبّأناها. الحقيقة هي أنّ مسؤولي البنتاغون لم يكونوا في وضع من «يقطفون الكرز». لم نكن نسيطر على سيل الاستخبارات إلى الرئيس، كان يتسلّمها يومياً ومباشرة وبكميات كبيرة من الـ«CIA».

ولكن الأهم من ذلك هو أنّ رامزفيلد وفريقه لا يعملان بهذه الطريقة. كانت مذكرة «استعراض الأشياء الرهيبة» نموذجية في كيفية نظرتنا إلى التزامنا تقديم النصح إلى الرئيس. ولو قلقنا من أن آراءنا يلزمها حماية من حقائق غير مناسبة لكنا أقلعنا عن الأخذ بهذه الآراء في الدرجة الأولى. كانت استراتيجيتنا في مناقشات الوكالات أن نقدم آراءنا الشخصية بمعية ما يوازيها من أفكار مختلفة وغالباً ما كنا نسمع الملاحظة بأننا نظهر القضايا التي هي ضد آرائنا بشكل أكثر إقناعاً مما يفعل معارضونا. ظننا أننا إذا ما أظهرنا كيف أن تحليلنا يصمد في وجه الانتقادات القوية، سنتمكن من أن نكون أكثر فعالية - ناهيك من أكثر احتراماً - مما لو حاولنا أن نبقي الرئيس في الظلام بشأن حقائق وتحاليل متصلة. كانت مقاربتنا، كما ظهر في هذه المذكرة الهامة تماماً عكس «قطف الكرز».

أبعد من تأثيره في سائر الإدارة ساعد العمل على هذه اللائحة على إرشاد جهودنا الخاصة في التخطيط للعراق مثلاً، عندما أطلعت هيئة الأركان المشتركة لجنة الأساسيين على معلومات قبل شهرين من الحرب، كان تقديمها «لبعض التحديات الكامنة لفترة ما بعد الحرب» يحتوي على أكثر من اثنتي عشرة قضية جديرة بالاهتمام، وجذور العديد منها متينة في مذكرة رامزفيلد. قامت لائحة الأخطار خاصة بشحذ إدراكنا لقيمة المفاجأة التكتيكية وزيادة الحد الأعلى للسرعة في عمليات القتال الهامة. عدد من الكوارث المحتملة - أزمات بشرية، تدمير صدّام لحقول النفط العراقية، فوضى في المناطق، وإرهاب من قبل عملاء عراقيين ضد الولايات المتحدة، مثلاً - ستكون أكثر احتمالاً وأكثر قساوة لو أن القتال من أجل الإطاحة بصدام امتد إلى فترة أطول.

إن تنبؤنا بمختلف المشاكل لم يعنِ قط أن بإمكان وزارة الدفاع أو الإدارة تجنبها جميعاً. وحتى أفضل التخطيط لا يستطيع أن يؤمن حرباً خالية من المشاكل. ولكن، مع ذلك، من المشروع السؤال عما إذا كانت الوزارة أو الإدارة قد قامت بهذا العمل بجد

كافٍ وتابعته فعلياً كما هو مطلوب. هذا موضوع يستحق مراجعة شاملة، بالبناء على عدة «دروس تم تعلمها» من دراسات قامت بها هيئة الأركان المشتركة، وقيادة القوات المشتركة وغيرهما من التنظيمات العسكرية.

في 8 نوفمبر/تشرين الثاني، 2002، صدّق مجلس الأمن بالإجماع على القرار 1441، وهو القرار السابع عشر بشأن العراق منذ حرب الخليج. أشار القرار إلى أن صدّام ما زال ينتهك قرارات سابقة واستنكر، بالأخص، إخفاق العراق في إظهار برامجه لأسلحة الدمار الشامل والصواريخ الطويلة المدى. واصفاً انتهاكات العراق «بالتهديدات . . . للسلام والأمن العالميين» أعلن المجلس أنه «مصمم على تأمين إذعان كامل وفوري من قبل العراق».

وبالرغم من قساوة لغة الإدانة الطنّانة، لم يكن القرار 1441 تفويضاً للحرب. بدلاً من ذلك أعطى صدّام «فرصة أخيرة» للتعاون في نظام جديد للتفتيش من أجل تجنب الحرب. القرار، في الجوهر، أعطى صدّام خياراً لمسح اللوح الأردوازي وتنظيفه.

لحظ القرار 1441 أن وقف إطلاق النار في حرب الخليج سنة 1991 كان مشروطاً بإذعان صدّام لقرارات ما بعد الحرب. انتهاك صدّام المادي لذلك الشرط إضافة إلى تبرير الولايات المتحدة القانوني للتحرك العسكري. ولكن نصّ القرار الجديد على «الفرصة الأخيرة» يعني أن انتهاكات صدّام طوال الاثنتي عشرة سنة الماضية لا يمكن الأخذ بها لتسويغ الحرب - إذا وافق صدّام على الدخول في مشروع جديد لنزع السلاح.

الخطوة الجديدة الكبيرة للعراق كانت ستأتي بعد ثلاثين يوماً. في 7 ديسمبر/كانون الأول، 2002، سيكون عليه أن يعلن جميع أوجه برامج أسلحته المحرمة. تصريح ناقص أو خاطئ سوف «يشكّل انتهاكاً مادياً آخر لموجبات العراق». القرار 1441 يفرض على العراق أن يعطي المفتشين الدوليين وصولاً فورياً وغير محدود للتفتيش والمقابلات. أبرز صلاحيات المفتشين. إذا لم يكن صدّام صادقاً ومتعاوناً، على المفتشين أن ينقلوا المشكلة إلى مجلس الأمن الذي يعقد اجتماعاً «لدرس المسألة والحاجة إلى مطاوعة جميع قرارات المجلس ذات الصلة من أجل تأمين السلام والأمن». كان لصدام الآن طريقة لتجنب الحرب والبقاء في الحكم. كان المفتاح هو التعاون الكافي مع مفتشي الأسلحة لتجنب اتهام معقول بأن العراق في حالة «انتهاك مادي» لهذا القرار الجديد.

كان القرار 1441 صامتاً بشأن من يحكم بحدوث انتهاك مادي جديد، فلم تكلف أونموفيك ولا «IIAI» ولا مجلس الأمن باتخاذ هذا القرار. رفض الرئيس بوش جعل حق أميركا بالدفاع عن النفس مشروطاً بموافقة من قبل موظفين دوليين أو مجلس الأمن، والتي تخضع لحق النقض (فيتو) من الصين وفرنسا وروسيا.

لم تصر الولايات المتحدة على أن يفوض القرار 1441 صراحة عمليات عسكرية ضد العراق. كما كتب رامزفيلد للرئيس بوش في 5 أكتوبر/تشرين الأول، لسنا بحاجة إلى شرط «كل السبل الضرورية» ولم نرد أن نوحي بأننا نريد مثل هذا الشرط. وافق الرئيس بوش على اجتماع ثانٍ لمجلس الأمن «لبحث الحالة» بعد تقديم تقريري أونموفيك و«IIAI» ولكنه سد جهود فرنسا طلب قرار إضافي قبل المباشرة في التحرك العسكري ضد العراق.

كان القرار 1441 «محطة طريق» عجيبة. موظفو الإدارة اتفقوا على بلاغته القوية وهنأوا أنفسهم على التصويت الجماعي لسياسته العراقية. وحيّا الرئيس بوش القرار على أنه إشارة إلى التقدم. ولكن القرار 1441 حرّف الحديث العام عن قضية العراق، مركزاً النقاش بصورة ضيقة على كشف أسلحة الدمار الشامل والتفتيش عنها - ولذلك على ما إذا وجد المفتشون مخزونات غير شرعية أم لا. وتجاهل الأساس المنطقي لتغيير النظام - أن سجل عدوان صدّام طويل ودموي لدرجة أصبح إنقاذه مستحيلاً. وأعطى القرار صدّام فرصة ليباشر لعبة الغميضة فيما يخص أسلحة الدمار الشامل ولمدة غير محدودة، وإذا لعب اللعبة بطريقة أفضل مما يفعل موظفو الأمم المتحدة، فقد قلقنا من أن تتاح له فرصة للحفاظ على نظامه وعلى قدراته في مجال أسلحة الدمار الشامل.

بوجود القرار 1441، كانت تكتيكاتنا الديبلوماسية تضع استراتيجيتنا في خطر، قُدمت للنظام العراقي فرصة أخيرة ليبرهن أنه أهل للثقة، طُلب إلى أونموفيك و«IIAI» أن يباشرا التفتيش رغم أنه لم يكن واضحاً متى سينتهيان: إذا تمنع النظام العراقي عن تقديم تعاون كامل، من سيعلن أن التفتيش انتهى؟ قرر مجلس الأمن أن يعقد اجتماعاً حول العراق بعد وصول تقريري التفتيش وكانت فرنسا وروسيا مستعدتين لنقض أي إجراء سيخدم المصالح الأميركية.

كانت الإستراتيجية الأوسع أن يُجابه صدّام بخيار نهائي بين النفي والهزيمة، ولكن القرار 1441 أتاح له مجالاً كبيراً للمناورة. خفنا أن يستعمله للبقاء في الحكم.

التراجع على الجبهة الديبلوماسية

لو أن تصريح العراق عن الأسلحة في 7 ديسمبر/كانون الأول، 2002، أقنع هانس بليكس، ربما كانت عملية حرية العراق لم تبدأ قط. بليكس (رئيس أونموفيك) كان مصمماً على تجنب الحرب ولكن المعلومات العراقية لم تكشف ما يكفي لتسمح له أن يعتبرها مقبولة. ومع أنّ البيان كان أطول من اثني عشر ألف صفحة، كان يتألف، بأكثريته، من تقارير مُعادة كان مفتشو الأمم المتحدة وجدوا أنها غير ملائمة في السنوات السابقة. كان من الواضح أن صدّام يريد إبقاء العالم يتكهن بشأن قدراته في مجال أسلحة الدمار الشامل.

خلق القرار 1441 الخطر بأن يتمكن صدّام من الظهور بمظهر المتعاون بإعادة المفتشين الدوليين بينما يستمر في إخفاء برامج الأسلحة الممنوعة. كان يستطيع أن يقدم تصريحاً باستعداد أفضل لتوفير المعلومات وإعطاء المفتشين اليسير فقط من التعاون لتلقي تقارير ملأى بالثناء من وكالات التفتيش - دون أن يفكك فعلياً برامجه التسلحية.

ما كنا لا نعلمه - حتى الإطاحة به - أن صدّام لم يكن يعتبر إبعاد العمليات الحربية الأميركية من أولوياته، لأنه لم يأخذ استعداداتنا الحربية على محمل الجدّ. للولايات المتحدة تاريخ، ناتج عن الإهمال، في إعطاء انطباع من الانحطاط والجبن. وكمثل قيصر ولهلم II والجنرال طوجو وأدولف هتلر، يظهر أن صدّام استخف باستعداد أميركا للقتال بضراوة إذا ما استُفزّت.

يبدو أن انشغال صدّام بأعدائه المحليين (الأكراد والشيعة) وأعدائه في المنطقة (الإيرانيين) شوش نظرته إلى العالم الأوسع. فبينما أدرك أن لديه مشاكل مع الأمم المتحدة، اعتمد على المسؤولين الفرنسيين والروس لمساعدته في هذا الأمر، بصرف النظر عن الدخول أو عدم الدخول من كل قلبه في ترتيبات المعاينة الجديدة. ظنّ

صدام، عن خطأ مميت أنّ أفضل طريقة لإبقاء شتى أعدائه في وضع دفاعي حرج هي إخفاء الحقائق عن برامج الأسلحة، بما فيها معلومات كان من الممكن أن تُحبط أعمالاً حربية أميركية.

طلب بليكس سبعة أسابيع - حتى 27 يناير/كانون الثاني، 2003 - لكي تقوم أونموفيك بدراسة البيان العراقي الطويل، رغم أنه كان واضحاً على الفور لبليكس وغيره من الخبراء أن الوثيقة لم تكن التقرير الكامل والدقيق الذي طلبه مجلس الأمن[1]. وافقت إدارة بوش على توقيت بليكس لأنه يسمح لنا بمناقشة رد ديبلوماسي - وإرسال قوات إضافية إلى منطقة الخليج لتنفيذ خطة حرب CENTCOM، إذا تطلب الوضع ذلك.

كان نقاش هام ضمن الإدارة يختص بمتى وكيف نعلن أن بيان الأسلحة هذا يشكل «انتهاكاً مادياً» لموجبات العراق تجاه مجلس الأمن. رفض البيان فعلياً «الفرصة الأخيرة» التي أتاحها القرار 1441: بدل أن ينظّف اللوح من الانتهاكات العديدة لشروط وقف إطلاق النار الذي أنهى حرب الخليج في 1991، أضاف بيان صدّام غير المُرضي انتهاكاً آخر إلى سجلّه. غير أن ذلك وضع الرئيس بوش وكبار مستشاريه أمام خيار خادع. إذا أعلنوا أن صدّام قام بانتهاك، فهل يعني ذلك أن الحرب أصبحت لا مفر منها؟ أو إذا لم يطلق هذا العرض من التحدّي من قبل صدّام حرباً، فما هي التداعيات التي يجب أن تنتج عنه. وفي وقت لاحق، ما هي الأحداث المستقبلية التي يمكن أن تفرض استعمال القوة العسكرية لنزع سلاح العراق؟

في 18 ديسمبر/كانون الأول، بعد عشرة أيام من بيان صدام، بحث بوش هذا البيان مع مجلسه للأمن القومي. استهل باول بالإفادة أنّ بليكس وجد ثغرات في الوثائق العراقية. ثم أفاد أيضاً أن جميع أعضاء مجلس الأمن «أدركوا أن هناك مشاكل في البيان» رغم أن البريطانيين لم يريدوا أن يروا فيه انتهاكاً مادياً. أعلن باول «ليس لدي مشكل في تسميته انتهاكاً مادياً»، دون تفسير لماذا أو ما يمكن لذلك أن يعني. رد الرئيس بوش بنصف إعلان ونصف سؤال، من الواضح أن صدّام لا يتعاون. «أكد باول هذا صحيح». واعتبر الرئيس أن هذا حكم خطير، وظهر ذلك على وجهه. ثم قال: «هذا عرض له معناه «إذ إنه» يعني أن ساعة هذا الرجل الأخيرة قد دقت».

(1) نقل بليكس إلى مجلس الأمن في 19 ديسمبر، مرتكزاً على فحص تمهيدي، أن الإعلان لم يقدم مواد أو أدلة أدت إلى حل أي من مسائل نزع السلاح التي لم تحل. بليكس، نزع سلاح العراق، صفحة 108.

اختار باول أن لا يركّز على هذه الفكرة العريضة. انتقل بالاجتماع إلى مسألة المناورات الديبلوماسية في الأمم المتحدة مقدّماً أفكاراً لما يمكن لأنموفيك أن تفعل في الأسابيع القادمة، بانتظار تقرير بليكس في 27 يناير/كانون الثاني لمجلس الأمن. تستطيع أن تدقق في بيان صدّام بالتفصيل، اقترح باول. ثم ذكر خياراً آخر - أن أنموفيك تستطيع أن تحدد هوية الموظفين العراقيين في مجال أسلحة الدمار الشامل وتصرّ على استجوابهم خارج العراق، فكرة ما انفك وولفويتز في الترويج لها. غير أن باول، بالفعل، لم يأخذ مشروع وولفويتز على محمل الجد كما أظهر بملاحظته أن أنموفيك لا تستطيع أن تخطف العراقيين لاستجوابهم.

بالتحدث عن «الاختطاف» كان باول يشير إلى رأي بليكس الذي كان قد عارض استجواب العراقيين خارج بلادهم. وذكر وولفويتز النقطة البديهية أن ما من عراقي سوف يشعر أنه حر في كشف أية أسرار إذا ما ظل هو أو عائلته بمتناول النظام. ولن يتمكن أي عراقي في المخاطرة بأن يطلب استجوابه خارج بلده. مفتشو الأمم المتحدة بحاجة إلى السلطة التي تمكنهم من طلب مثل هذه المقابلات[1]. ملاحظة باول أزعجت رامزفيلد. في استراحة وجيزة بين المناقشات، قال رامزفيلد: «الكلام عن الخطف هراء لأن ما من موجب على صدّام يجبره على تسليم الناس لاستجوابهم في الخارج». وافق الرئيس بوش على الفور: «دون أي ريب».

اقترح باول أنه، بعد وقت قليل من إصدار أونموفيك حكمها الرسمي في 27 يناير 2003، يجب على الولايات المتحدة أن ترفع قضيتها إلى مجلس الأمن بأن صدّام لا يتعاون. (تطور هذا الاقتراح إلى خطاب باول الشهير إلى الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل العراقية في 5 فبراير/شباط، 2003). ويمكن للولايات المتحدة عند ذاك أن تطلب إلى مجلس الأمن إصدار قرار آخر. كان القرار 1441 أوحى أنه ربما

(1) بالنظر إلى استحالة التفتيش العشوائي وتفتيش نقاط معينة في بلد كبير كالعراق، فالتفتيش الفعّال يكمن في تلقي المعلومات من عراقيين لهم معرفة في بالبلد، غير أنه، للحصول على تعاون يجب على مفتشي الأمم المتحدة أن يحددوا هوية الموظفين العراقيين المقيمين ويطلبوا منهم (ومن عائلاتهم) أن ينتقلوا إلى عهدة الأمم المتحدة خارج العراق - دون طلب إذنهم. من الواضح أن هذا المشروع ينطوي على مشاكل عملية خطيرة. المشكلة الأساسية هي أن طغيان صدام كان منحرفاً وشريراً لدرجة أنه منع مقابلات مفيدة يقوم بها المفتشون. وأيضاً وأيضاً، المعاينات لا معنى لها إلا إذا تغيرت الحكومة العراقية جذرياً وخلقت بيئة من التعاون الصحيح.

نجرب الحصول على قرار ثان قبل أي عمل عسكري ضد العراق، ولكنه لم يفرض علينا ذلك. كان باول، الآن، يؤيد أن نحصل على قرار ثان.

كان واضحاً أن نائب الرئيس لم يكن مرتاحاً لكلام باول عن قرار ثان. قانونياً لم تكن الولايات المتحدة بحاجة لقرار آخر من مجلس الأمن لتفويض تحرك ضد التهديد العراقي ولم يرد تشيني أن يوحي بأننا نود ذلك. وبدلاً من ذلك نقل تشيني الحديث إلى مسألة أي ظرف يمكن أن يطلق الحرب. إذا قامت الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد العراق فيمكن أن تُفهم الحرب على أن لها أساساً أُحادي الجانب أو متعدد الجوانب. الأساس القانوني الأُحادي الجانب هو حق أميركا أن تعمل للدفاع عن النفس وحماية مصالحها ضد الأخطار المتأتية من صدام. أما مبدأ تعدد الجوانب فهو حق أعضاء الأمم المتحدة أن يدعموا نصوص وقف إطلاق النار لسنة 1991 الموضوعة من قبل مجلس الأمن. الكلمتان «انتهاك مادي» كانتا جوهريتين لهذا الأساس المتعدد الجوانب بشأن التحرك العسكري. وكما رأينا، ترك القرار 1441 عن عمد مسألة من سيقرر إذا كان العراق اقترف انتهاكاً مادياً جديداً وما إذا كان العمل العسكري مبرراً تبعاً لذلك.

اقترح نائب الرئيس أن نعتبر إعلان صدّام انتهاكاً مادياً على الفور - عدم انتظار بليكس ليعلن رأيه. مصالح أميركا في النزاع مع العراق كانت كبيرة لدرجة أن تشيني عارض ترك المسألة لأي موظف دولي ليقرر بشأنها. كما الرئيس، كان واضحاً أنه يعتبر عبارة «انتهاك مادي» لها أهميتها. انحاز تشيني إلى باول في العزم على تصنيف البيان انتهاكاً مادياً على الفور ولكن، خلافاً لباول، شدد على أهمية الحفاظ على حرية التحرك الأميركي.

خالف رامزفيلد باول وتشيني في اعتبار البيان العراقي انتهاكاً مادياً. قلق من أننا سنفرغ الكلمتين من معنييهما ونضر بمصداقيتنا إذا توسلنا العبارة ثم رددنا فقط بالمطالبة بدروة ثانية من معاينات الأمم المتحدة. كنت أعلم أنه فكر في هذه المسائل ساعات طويلة وتباحث بشأنها في اجتماعات ضمّتني مع موظفين من السياسة (رودمان ولوتي)، بالإضافة إلى وولفويتز، مايرز وبايس.

إن عبارة «انتهاك مادي»، كبيرة، كما حذر رامزفيلد، ويجب ألّا نستعملها إلا «إذا كنا متأكدين منها ومستعدين للقيام بعمل ما بشأنها». أضاف: «سأكون حذراً من أن تختلف كلماتنا عن أعمالنا». إذا أجّلنا استعمال العبارة، ربّما حتى يقدّم بليكس تقريره

في أواخر يناير، فذلك سيوفر لنا الوقت لزيادة التعاون (خاصة في المنطقة)، وإرسال المزيد من القوات، وصقل تخطيطنا، وزيادة دعم الشعب الأميركي.

أوضح باول في سياق الاجتماع أنه يؤيد إعلاناً فورياً لانتهاك مادي خصوصاً لتفريغ العبارة من أهميتها العملية. رأى أن ليس بمقدورنا تجنب استخدامها لأن «صحف اليوم تركز على ما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تعتبر البيان انتهاكاً مادياً». اقترح باول القول إنّ إعلان صدّام «يبدو كأنّه انتهاك مادي» بالاستناد إلى تقويم بليكس الأولي ولكنه رأى أن «لسنا بحاجة أن نعلن ذلك بصوت عال». (كان باول يتكلم مع المراسلين باستمرار، لذلك لم تكن مفاجئة له عندما تبرز رواية «تجبره» على عمل شيء كان يريد أن يعمله على أية حال).

بالنسبة إلى الرئيس لم يكن ذلك مسألة كيف نرد على أسئلة الصحافة. قال لباول السؤال هو، هل يتعذر تجنب الحرب بعد أن نقول: «انتهاك مادي»؟ أجاب باول أنه يظن أن لا، شارحاً أن على الولايات المتحدة على أي حال أن تنتظر بضعة أسابيع قبل تقرير بليكس في 27 يناير.

في اجتماعات مجلس الأمن القومي لم يكن الرئيس يتكلم عادةً بصورة مطوّلة. إلّا أن هذه المرة كان أكثر كلاماً. التفت إلى باول: «إذاً يمكن التملّص من الحرب، حسب رأيك». توقف الرئيس بوش قليلاً ثم قال: «أظن أنه لا يمكن التملّص من الحرب». وبينما كنت أسجل ذلك في ملاحظاتي، أيقنت أنني لم أسمع الرئيس يقول ذلك من قبل، رأيت فيه تعليقاً خطيراً جداً.

توقف الرئيس عند نقطة رامزفيلد: قال، ما إن نستعمل هاتين الكلمتين «انتهاك مادي» حتى يتوقع العالم رداً سريعاً وجاداً من الولايات المتحدة. لعلمه أن الجنرال فرانكس يفضل أن لا يبدأ العمليات الهجومية فوراً، قلق الرئيس بوش من أنه «إذا صعَّدنا الخطاب، ستدقّ أجراس الحرب باكراً جداً. حذّر أن «أسوأ شيء» يكون أن نعلن «الانتهاك المادي» ثم نُجبر على التوكيد أننا لن نشن الحرب.

حثّ بوش الجميع على «إبقاء عبء الإثبات على عاتق صدام». ولاحظ أن بيان الأسلحة أظهر لنا أن العراق لا يتعاون في «هذه الفرصة» لإلقاء سلاحه، وسيكون من المفيد أن يظل صدّام يظهر هذه الحقيقة بوضوح إلى العالم أجمع. ولكن مهما كان رفض صدّام العمل مع أونموفيك واضحاً، كما حذر الرئيس بوش، يجب ألّا نتوقع من العالم أن يطالب بعمل ضد صدام: «ذلك لن يحصل».

اعتبرت تعليق الرئيس إشارة ليس إلى الأشخاص الذين يعارضون الحرب للإطاحة بصدام فقط، ولكن أيضاً إلى سائر السياسيين - في الداخل والخارج - الذين يأملون أن يستفيدوا على الحالتين من العراق. كنا نعلم أن هناك مسؤولين في الخارج، مثل بعض السياسيين الأميركيين الذين كان لديهم أسباب لدعم الإطاحة بصدام بالقوة ولكن لديهم أيضاً مصلحة لأن لا يظهروا كأنهم يؤيدون الحرب. لإيمانهم أن الرئيس بوش سوف يتحرك على أي حال، بإمكان مثل هؤلاء المسؤولين أن يرحّبوا بصمت بأعمال الولايات المتحدة الحربية بينما يحافظون على قدرتهم على انتقادها أو شجبها.

رامزفيلد، الذي كان ملمّاً بعمل الوكالات الذي تم خلال الصيف على استراتيجية الإنذار قال إن الولايات المتحدة تستطيع أن توجّه لصدام «إنذاراً للتخلي عن السلطة لتجنُّب الحرب». أوصى بأن نقوم على مدى الأيام القليلة القادمة بالقول فقط إن صدّام بدأ يؤكد أسوأ مخاوفنا، وتجنب العبارة «الانتهاك المادي». معتبراً أن العبارة هامة، وعازماً على المحافظة على قوتها، ختم رامزفيلد أن بياننا اللغوي يجب أن يتزامن مع تصميمنا على الذهاب. ومع ذلك لم يتزحزح باول: يجب أن نقول إن صدّام سقط في الامتحان وإن هذا هو انتهاك مادي.

في الأسابيع التي تلت إقرار القرار 1441، كانت مضامين البيان العراقي المتوقع قد بحثت ونوقشت في جميع أنحاء واشنطن. مسؤولو الإدارة اعتبروا أن البيان شاهد على نجاح جهودنا في الضغط على صدّام - إذا أصبح مستعداً للرضوخ إلى مجلس الأمن. إذا كان الأمر كذلك، سيستطيع أن يتجنب الحرب. غير أنه إذا ظل منتهكاً فتصميم الرئيس واضح: إزالة التهديد العراقي بالقوة. تساءل الرئيس بوش إذا وضح تفكيرنا إلى الشعب الأميركي والعالم. واستبق «نقاشاً فيما إذا كان كافياً لشن الحرب» وسأل الجالسين إلى الطاولة: «ماذا تقولون: هل ذلك يعني الحرب؟».

أجاب وزير الخارجية أن لا. أعلن باول «أحبّ أن أسحب من التداول عبارة «انتهاك مادي». كانت وزارة الخارجية وزعت ورقة للموافقة عليها في هذا الاجتماع في 18 ديسمبر/ كانون الأول توصي بإعلان في مجلس الأمن في اليوم التالي أن الولايات المتحدة «قررت أن هذا الانتهاك المادي ليس سبباً كافياً للحرب بالنسبة لنا في هذا الوقت».

كان ذلك تعليقاً عجيباً، إذ إن سياسة الولايات المتحدة كانت طوال شهور تهدف

إلى استعمال ديبلوماسيتنا في الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي - القديمة والجديدة - لزيادة الضغط على صدام. إذا تبين أن هذا الضغط غير كافٍ، فليس هناك أمل في تأمين نزع سلاح العراق من دون حرب. ومع ذلك فباول يقول الآن إنه يريد منا أن نعلن أن تحدي صدّام الأخير - وربما النهائي - لمجلس الأمن ليس بالحدث المهم. إذا لم يرد استعمال «انتهاك مادي» لزيادة الضغط على صدام، فلماذا استعمال العبارة على أي حال؟ ما هي الإستراتيجية التي يتبعها باول، ماذا كان يحاول أن ينجز؟

بعد تصريح باول العجيب، عاد الرئيس إلى مسألة كيف سينظر العالم إلى موقفنا. «يجب أن نكون متأكدين من أنفسنا عندما نقول إننا سنشن حرباً»، محذراً من أنه يجب علينا أن «نتأكد من متانة قضيتنا». وافق رامزفيلد: إننا بحاجة أن «نحدد موقفنا كتابة».

عندها قام الرئيس بتذكير كل من في الغرفة أن هدف بيان 7 ديسمبر/كانون الأول هو امتحان فيما إذا كان صدّام سيوافق على «الفرصة الأخيرة» للسلام التي قدمها له مجلس الأمن. «الآن لدينا ما نحتاج إليه»، قال الرئيس بوش مختصراً، «لنبيّن لأميركا أن صدّام لن ينزع سلاحه».

كتبت صحيفة «النيويورك تايمز» ببعض التفصيل عن تلك المناقشة بشأن «الانتهاك المادي». وبعد اجتماع مجلس الأمن القومي كتبت أن بعض المسؤولين بدأوا يفكّرون بعبارة أرقّ، «إغفال مادي» التي يُرجى أن تكون أقل احتمالاً في التسبب بحرب فورية. شدّد باول وغيره من المسؤولين على أن «الولايات المتحدة ستستمر في العمل من خلال الأمم المتحدة وفي دعم معاينات الأسلحة القائمة حالياً في العراق». كان المسؤولون الأميركيون يحاولون تحديد ما إذا كان الأعضاء الآخرون في مجلس الأمن الدولي «سيجري استعداؤهم» إذا أكدت الولايات المتحدة أن العراق في حالة انتهاك مادي للقرار 1441.

أفادت رواية التايمز أن «ديبلوماسيين أميركيين قرروا أن هناك دعماً قليلاً لاعتبار العيوب في البيان أرضية كافية لتفجير مواد القرار 1441. . . التي يمكن أن تنتج إعلان حرب»، وأنّ موظفين أميركيين «يعتبرون أن نقائص البيان العراقي واضحة لدرجة أن التحدي العراقي للمجلس سيصبح واضحاً دون أن تضطر واشنطن إلى الإصرار عليه كثيراً».

ومن الواضح أن باول لم يقتنع بمناقشة مجلس الأمن القومي. في مؤتمر صحافي

في اليوم التالي قدم تقويماً لعيوب البيان العراقي - مستعملاً اللغة نفسها التي تجادل ضدها كل من رامزفيلد والرئيس نفسه:

ردُّ العراق قائمة من المعلومات المدورة والإغفالات الفاضحة. يجب أن يكون واضحاً أن نموذج الثقوب والفجوات المدروس في بيان العراق ليس بنتيجة حوادث أو تجاوزات في تحرير النص أو أخطاء تقنية. هذه إغفالات مادية، في رأينا، تكون انتهاكاً مادياً آخر.

بعد إعلانه أن صدّام منتهك فعلاً، دعا باول لإجراء تدقيق في بيان العراق فقط، مدعوم «بمقابلات مع العلماء وغيرهم من الشهود خارج العراق»، وبمعاينات مكثّفة داخل العراق. تعهد بأن الولايات المتحدة ستتابع مشاورات دولية في «كيفية إجبار العراق على التقيد بإرادة المجتمع الدولي».

طرح الصحافيون بعض الأسئلة المشكّكة. لاحظ أحدهم أن باول تعمد استعمال عبارة «انتهاك مادي» ثم سأل إذا كان باول «يقلّل من قيمة هذه العبارة»؟

مؤكداً بالفعل أنه أراد ذلك، أجاب باول «أظنّ أنه قد رفعنا كثيراً من قيمة هذه العبارة». صنف باول رفض صدّام لهذه «الفرصة الأخيرة» للسلام بأنّها مجرد الأخيرة في سلسلة طويلة من الانتهاكات العراقية لقرارات مجلس الأمن: «لا أظن أننا نخفض قيمة العبارة (الانتهاك المادي). أظن أننا نستعمل العبارة لنوضح للعالم، مرة أخرى، أن لدينا انتهاكاً من قبل العراق بالنسبة لموجباته ولذلك فإن النقاط لم تتغير». غير أن باول ختم بملاحظة مشؤومة، محذراً أنه «إذا استمر العراق في نهجه من عدم التعاون والخداع والإخفاء والكذب» عندئذ «لن نتمكن من إيجاد حل سلمي لهذه المشكلة».

كانت رواية «النيويورك تايمز» وملاحظات باول العلنية بشأن «الانتهاك المادي» نذير شؤم. أظهرت إن إدارة بوش غير متأكدة من أهمية بيان صدّام المخادع. وفشلت في توضيح العلاقة بين عدم رغبة صدّام في التعاون وعدم قدرة المفتشين على إثبات نزع السلاح العراقي. وأظهرت فقدان النظام داخل فريق الرئيس. لم يكن أي من هذا ملائماً لديبلوماسية فاعلة بالنسبة إلى المسألة العراقية. في هذه اللحظة الهامة كانت الولايات المتحدة تخسر، لا تربح، أرضية في مجلس الأمن.

في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2002، لأول مرة منذ 1998، سمح صدّام لمفتشي الأمم المتحدة بالدخول مجدداً إلى العراق. ولكن السؤال إذا ما كان العراق قد اتخذ

القرار الاستراتيجي للتعاون في نزع السلاح كان لا يزال مسألة مفتوحة. وكما أكدت تقويمات ما بعد الحرب، لم ينجز ضغط القرار 1441 - حتى مدعوماً من بناء قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة - هدفنا الأساسي: إجبار صدّام على إزالة برامج أسلحة الدمار الشامل بالتمام والكمال.

ما هي النتائج التي يمكن أن تنتظرها من معاينات الأمم المتحدة؟ لشهور قام مكتبي بتحليل الجيد والمؤذي مما قد يتأتى من المعاينات الجديدة. بإمكان المعاينات أن تساعد على نزع السلاح الذي تم عن حسن نية ظاهرة - كما حصل على مدى سنين في جنوب أفريقيا وأوكرانيا وكازاخستان وأماكن أخرى. إذا ظلّ النظام العراقي متكتماً، لن يتمكن مفتشو الأمم المتحدة من إثبات أو دحض ادعاءاته في نزع السلاح. يمكن للمفتشين أن يصنفوا المواد المعروضة عليهم ولكن لا ينتظر منهم أن يستكشفوا الأسلحة الممنوعة أو المنشآت أو المعدات العسكرية. ولذلك حذر مكتبي، «لا معنى للمعاينات إذ لم يتخذ العراق قراراً استراتيجياً للتخلص من أسلحة الدمار الشامل».

هناك مشاكل واضحة عندما نصل إلى تفسير نتائج المعاينات في بلد غير متعاون. إذا اكتشف المفتشون مواد تورط في الجرم، ربما اطمأن الجمهور إلى أن المعاينات تقوم بعملها - مع أن المواد التي وُجِدَت تعني أن البلد يحاول إخفاء شيء ما. وعلى العكس، إذا أخفقت المعاينات في اكتشاف أي شيء، ربما يستنتج الجمهور أن المعاينات لم تكن ضرورية - مهملة إمكانية أن تكون المواد الجرمية قد خبئت بنجاح. في قضية العراق كان يطلب من المفتشين أن يقوموا بمهمة لا يمكنهم إتمامها: أن يسبروا غور أسرار أسلحة الدمار الشامل العراقية. لنفرض أنهم فشلوا في إيجاد مواد كانت الأونسكوم قد صنفتها سابقاً. هل يجب أن يُعتبر ذلك دليلاً أنها قد أتلفت أم دليلاً على أنها مخبأة؟

وكما أشار الرئيس بوش مباشرة قبل البيان العراقي، هناك أسباب ضئيلة لتوقع تعاون من صدّام ونظامه. في تصريح عام في 2 ديسمبر/كانون الأول، أشار الرئيس إلى الهجمات اليومية على الطائرات الأميركية والبريطانية التي تخفر مناطق حظر الطيران العراقية وإلى التذمّر من موجبات العراق في نزع سلاحه: «إنّ نظاماً يطلق النار على الطيارين الأميركيين والبريطانيين ليس ملتزماً طريق الإذعان. إنّ نظاماً يبعث رسائل ملأى بالاحتجاجات والأضاليل ليس ملتزماً طريق الإذعان».

حين شارفت سنة 2002 الانتهاء فكرنا في طرق أخرى لجعل صدّام يدرك أننا جادّون في المطالبة بإزالة تهديد أسلحة الدمار الشامل العراقية. إذا تمكنت أونموفيك من الإصرار على المقابلات خارج البلاد مع العاملين في أسلحة الدمار الشامل، فكرنا أن ذلك يمكن أن يبعث بإشارة قوة ويوحي، في الوقت نفسه، أن صدّام يستطيع أن يحتفظ بمركزه في العراق إذا قام بما هو ضروري لنزع السلاح. إذا فشل ذلك، يتمكن الرئيس بوش من اختيار الوقت لإصدار إنذاره الرسمي: غادر العراق مع عائلتك وموظفيك الكبار أو واجه الاعتقال والموت. كانت الفكرة التحتية تجربة كل ما هو معقول لحلّ المشكلة العراقية، ما عدا الحرب. كنا نعرف أننا الآن نحاول تربيع الدائرة. الجهود المنطقية للتأثير في صدّام كانت عديمة الفائدة.

لأكثر من عشر سنوات دعمت الولايات المتحدة سياسات مجلس الأمن الاحتوائية للعراق. كان القصد منها إظهار القوة والعزم لجعل الإطاحة بنظام صدّام بالقوة غير ضروري. ولكن، بالنسبة إلى صدام، كانت سياساتنا الاحتوائية تعني تردّد الولايات المتحدة في خوض الحرب، بالرغم من استفزازاته الكثيرة: مذبحة العراقيين الشيعة سنة 1991، محاولة اغتيال الرئيس بوش السابق سنة 1993، طرد مفتشي الأسلحة سنة 1998، والهجمات الحاضرة في مناطق حظر الطيران. كنا نتعامل مع عدو يجعل الديبلوماسية غير فاعلة لأنه لا يأخذ طلباتنا وتحذيراتنا على محمل الجد.

ببساطة، لم يستوعب صدام تأثير 11/ 9 في إرادة الأميركيين وإدراكهم الحسّي. أساء قراءة سياسة الولايات المتحدة وظلّ يرفض أن يتنور من مرؤوسيه الذين لهم معرفة أفضل بالأميركيين - لا شك، لأنه كان يتهرب من الأخبار السيئة.

غالباً ما يتهم السياسيون الأميركيون بعضهم بعضاً بعدم الواقعية. يقول الناقدون عادةً إن رؤساء الولايات المتحدة يستمعون إلى المعلومات التي يودّون سماعها فقط - ويغمضون أعينهم عن الوقائع الكريهة ويحيطون أنفسهم برجال - النعم. كل ذلك ممكن أن يكون صحيحاً في بعض الحالات وإلى حدّ ما. غير أنه من العبث مقارنة الخوف المُشل والمراقبة الذاتية والخداع السخيف والعقل المغلق لنظام صدّام مع أي شيء موجود في حكومة الولايات المتحدة أو أي بلد حرٍّ آخر. مستشارو صدّام يعيشون في حالة رعب بدني. يعرفون أن مسؤولين آخرين (وفي بعض الأحيان عائلاتهم) قد عذبوا وقتلوا لإغضابهم الديكتاتور. أي شخص يحاول أن يفهم صدّام بالقياس إلى السياسات الأميركية يكون بالتأكيد بعيداً جداً عن الهدف.

الاختلال الوظيفي للاستبداد هزم، في النهاية، استراتيجية إدارة بوش لمحاولة حل مسألة أسلحة الدمار الشامل العراقية عبر الضغط على صدام. رفض الديكتاتور العراقي التصديق بأن الولايات المتحدة ستطيح به. أبطل افتقاره إلى الواقعية أي ضغط حاولنا أن نمارسه عليه.

في أعقاب بيان الأسلحة العراقي غير الملائم، أخبر الرئيس بوش مجلس الأمن القومي أن الحرب «محتومة». أصبح الآن إنشاء مكتب مركزي للتخطيط لما بعد الحرب ممكناً للحكومة الأميركية.

كنت أكافح من أجل خلق مثل هذا المكتب لشهور، بعثت إلى رامزفيلد لوائح لمرشحين محتملين لرئاسة المكتب - حكام ولايات سابقين، جنرالات متقاعدين وغيرهم. غير أن يدي رامزفيلد كانتا مقيدتين لتردد الرئيس بوش في أن يُرى وهو يخطط لإدارة عراق ما بعد صدّام بينما كانت ديبلوماسيتنا ما تزال تهدف إلى تجنب الحرب.

ربما يبدو غريباً أن الرئيس قلق بشأن إنشاء مكتب للتخطيط لما بعد الحرب، بينما كان لدى CENTCOM آلاف الأشخاص يعملون على خطّة للحرب. ولكن التخطيط الحربي هو مسألة روتينية في المنظمات العسكرية في العالم ولا تعني أن الرئيس ينوي، بالضرورة، شن حرب. غير أن التخطيط المسبق لإعادة إعمار بلد ما بعد حرب ليس روتينياً. كان الرئيس يعرف أن إنشاء مكتب جديد، مع مدير جديد، لتعزيز جهود الإدارة السابقة الخفيضة المستوى واللامركزية بشأن إعادة بناء العراق، سيعتبر في العالم خطوة غير عادية - إشارة إلى أن الحرب محتملة وحتميّة، إلا أن الرئيس قد تخطّى الآن هذا القلق. كان يقيناً أن حسن نيته وسوء نية صدّام راسختان بوضوح.

في أواخر ديسمبر/ كانون الأول طلب مني رامزفيلد أن أضع مسوَّدة ميثاق المكتب الجديد. لم يكن بعد سمى مرشحاً للرئيس ليطلقه ويترأسه ولكنه أراد أن يكون الأساس ممهداً. ولأن المكتب سيحتاج إلى أشخاص وموارد من كل أنحاء الحكومة، لا من وزارة الدفاع فقط، طلبت من ستيف هادلي أن يعمل معي على الميثاق.

رئيس للجنة النواب التي تدير جهود الحكومة لتخطيط السياسة العريضة للعراق (خارج تخطيط CENTCOM)، قال هادلي إنه يجب على المكتب الجديد ألّا يعيد خلق الأعمال التي سبق وأنجزت. كان مسؤولون من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع والبيت الأبيض وغيرها قد أنتجوا خططاً لعدد كبير من المواضيع، بما فيها توزيع الطعام،

إطفاء حرائق آبار النفط، العناية باللاجئين، الحكم بعد صدام، إصلاح مؤسسات الأمن العراقية وملاحقة أعضاء النظام السابق. هذا العمل أشرف عليه إما فريق التوجيه التنفيذي برئاسة فرانكلن ميللر من موظفي رايس وإما الخلية السياسية - العسكرية بقيادة ضباط عسكريين من كادر الجنرال مايرز.

ستكون مهمة مكتب التخطيط الجديد لما بعد الحرب أن يربط الخطط الموجودة معاً ويكتشف الفجوات ويقوم بملئها. سينظم فريقاً لمساعدة CENTCOM على تنفيذ الخطط يشمل بعضاً من المسؤولين الذي خلقوا هذه الخطط - ويرتب سبلاً لهذا الفريق كي ينتشر في العراق. اقترح هادلي أن يتصوره «كمكتب إرسالية». اتفقنا أن الميثاق يجب أن يُعلن بواسطة ورقة تعليمات رئاسية للأمن القومي، وهي أكثر البيانات الداخلية السياسية الرسمية المستخدمة في الحكومة، من أجل أن يتمكن الرئيس أن يأمر جميع الوكالات بدعم المكتب الجديد.

لم نكن، هادلي وأنا، نتّفق دائماً، ولكنه كان دائماً منفتحاً على النقاش وكنت في أكثر الأحيان أجد تفكيره مقنعاً. كان هادئاً، صاحب مزاج مرح، وعميق التفكير وليس أنانياً أبداً. سار عملنا على التعليمات بسلاسة ووزع هادلي مسوّدتنا للموافقة من قبل جميع الوكالات ذات الصلة.

في غضون ذلك كان رامزفيلد يجمع قوائم مرشحين لإدارة مكتب التخطيط لما بعد الحرب. في مطلع يناير/كانون الثاني 2003، ناداني إلى مكتبه وقال إن لديه شخصاً جيداً لهذه المهمة: الجنرال المتقاعد في الجيش جاي غارنر، الذي عمل معه في اللجنة الفضائيّة سنة 1990. كان لغارنر خبرة في العراق حيث ساعد على إعادة البناء في المنطقة الكردية بعد عاصفة الصحراء. (لا علم لدي ما هي الآلية التي استعملها رامزفيلد - ومع من تشاور عندما قرر أن يطلب من غارنر أن يخدم في هذا المجال). طلب مني رامزفيلد أن أتصل بغارنر وأضغط عليه كي يأخذ هذه المهمة - مشدداً على أنها لن تدوم طويلاً لأنه بعد فترة قصيرة من سقوط صدّام سيرسل الرئيس شخصاً يتمتع بخلفية سياسية أو ديبلوماسية ليصبح المدني الأميركي الأول في البلاد.

اتصلت بغارنر وعرفت عن نفسي وقلت له إن الدون رامزفيلد يريد منه أن يعود إلى خدمة الحكومة. تحادثنا عن طبيعة المكتب الجديد ولاحظت أنه سيكون ملحقاً رأساً بالوزير (وليس بي أنا). عندما ذكرت أنه يمكنه التأكد من أنه سيعفى في وقت قريب،

بعد أن يكون الرئيس عيّن زعيماً سياسياً أو ديبلوماسياً، قال غارنر، منتقصاً من قدر نفسه، إنه يفهم أن الرئيس سيختار «شخصاً له منزلته». ضحكت واحتججت أنه هو، بالتأكيد، شخص له منزلته. شرحت رأي رامزفيلد أن الوظيفة سوف تتطلب بدايةً مواهب تنظيمية في الأكثر، مثل التي يمتلكها غارنر، وبعدها سيتطلب شخصاً له خلفية في المفاوضة السياسية. بعد يوم أو اثنين وافق غارنر أن ينشئ ويرأس مكتب التخطيط الجديد لفترة ما بعد الحرب.

وقع الرئيس بوش ميثاق المكتب في 20 يناير/كانون الثاني 2003. وأصبحت العملية تعرف بِـ «أورها» - مكتب إعادة البناء والمساعدة الإنسانية. وقد بُلِّغ عن دورها مراراً عديدة على نحو كاذب حتى أصبح ضرورياً تخصيصها ببعض الأسطر لتصحيح مسارها.

كما ذُكر، كان فرانكس يعمل تحت أوامر أنه سيكون مسؤولاً عن العراق بعد إطاحته بالنظام. سيكون مسؤولاً عن جميع الأعمال الرسمية الأساسيّة وعن إنشاء مؤسّسات حكومية جديدة. غاية أورها كانت العمل كفريق من الخبراء لمساعدة فرانكس - كمجموعة منظمة من المدنيّين لمساعدته على إتمام مهامه بعد صدام. وسيشمل موظفو أورها مسؤولين كانوا يعملون على التخطيط لما بعد صدّام في واشنطن في السنة الأخيرة أو ما يقارب السنة. وكالاتهم المختلفة ستعينهم مؤقتاً في المكتب الجديد في البنتاغون، وبعد بضعة أسابيع ينتقل الفريق كله إلى الكويت حيث يستعدّون للانتقال إلى العراق، عندما تسمح الظروف.

في الأسابيع قبل إعلان الحرب كان لدى أورها ما بين مئة إلى مئتي شخص. كان مكتباً صغيراً أنشئ في أواخر يناير/كانون الثاني 2003 لحرب ستبدأ في أواسط مارس. ومع أنّ غارنر كان ملحقاً برامزفيلد عندما كان في البنتاغون، سيصبح هو وفريقه جزءاً من CENTCOM حين ينتقلون إلى الكويت. وضع فرانكس أورها بإمرة الجنرال دايفيد ماكيرنان، قائد قطاع البرّ في CENTCOM.

في كتابه «سنتي في العراق» شرح بول بريمر أورها بطريقة خاطئة قبل أن تبدأ الحرب البريّة، كتب «نُقلت مسؤولية عمليات ما بعد الحرب من الجنرال تومي فرانكس إلى المكتب الجديد في البنتاغون» مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية، أورها. ولكن لم يكن هذا صحيحاً. لم يكن رامزفيلد ليفكّر أبداً في أخذ مسؤولية عمليات ما

بعد الحرب من فرانكس ومنظمته الهائلة CENTCOM. أُنشئت أورها لتكون جزءاً من CENTCOM كي تساعدها في المرحلة IV من التخطيط والعمليات، وليس لتحلّ محلّها بأيّ شكل من الأشكال.

الجميع كانوا يعرفون أنّه سيكون من الصعب على أورها أن تلعب حتّى هذا الدور المحدود. كان هناك وقت قصير لجمع هذه المجموعة من المدنيّين ذات المهمة الخاصة لتعمل كفريق. إنّ العمل كفريق بين الوكالات هو تحدّ في أحسن الظروف، ليس أقلّها كون أعضاء الفريق ينتمون إلى رؤساء مختلفين ولهم ولاءات ومحفزات مختلفة. كانت مهمّةً شهيرةً وشاقّةً أن تجعل أعضاء من الجيش، مثلاً، يعملون بالاشتراك مع أعضاء من سلاح الجوّ. إنّ تحقيق قدر ضئيل من التعاون بين مختلف الملاكات العسكرية الأميركية الخفيضة المستوى نسبياً استغرق أكثر من نصف قرن بعد الحرب العالمية الثانية. تعزيز التواصل المدني سيكون أصعب، وجعل الملاك المدني لأورها الجديدة يتصرّف بانسجام مع قواتنا العسكرية في مسارح القتال سيكون أكثر صعوبة أيضاً.

كان ذلك مشكلة أرهقت استقرار الحكومة الأميركية وعمليّاتها لإعادة الإعمار طوال القرن العشرين. ولم تكن من المشاكل التي يمكن حلّها بسرعة. ربّما كانت أورها أكثر قدرة لو أنّها أُنشئت في أكتوبر/تشرين الأول بدل يناير، ولكن بقدر ليس بالكبير. كان من الأفضل كثيراً لو أنشأت حكومة الولايات المتحدة أورها منذ عشر أو عشرين أو ثلاثين سنة – لجهود إعادة الإعمار في فيتنام أو هايتي أو البوسنة أو كوسوفو. لعقود طويلة كانت جهودنا لإعمار بلدان دمّرتها الحروب قد تأذّت من عدم وجود قدرة جاهزة في هذا المجال. وفي حالة بعد حالة اكتفينا ببدائل مؤقتة، وقد فعلنا ذلك في العراق أيضاً.

فكّر رامزفيلد أنّ وضع أورها في أيدي جنرالات سابقين يعرفون كيف تعمل القيادة القتالية ربّما يكون عنصراً مساعداً، إذ إنّ لديهم المهارات الإدارية والقيادية لخلق أورها بسرعة، وربّما كان بمقدورهم أن يدمجوا المكتب الجديد في CENTCOM دون حساسيّات زائدة. كانت فكرة معقولة بالنظر إلى أنّ حكومة الولايات المتحدة ينقصها مؤسّسات دائمة لعمليّات كبيرة ومعقّدة لتأمين الاستقرار وإعادة الإعمار. غير أنّها لم تحقّق نجاحاً.

حتّى مع عقود من الخدمة العسكرية، وجد الجنرال جاي غارنر خلال عمله في

أورها أنّه من الصعب أن يحصل على الدعم الذي يحتاج إليه من CENTCOM. عجبت من تلقّي عدة اتصالات منه عندما كان لا يزال في الكويت يطلب منّي المساعدة للحصول على حاجته من النقل أو المعدّات. وكوني موظّفاً مدنياً في البنتاغون لم أكن في وضع يمكنني من حلّ هذه الأمور. أمّا رامزفيلد الذي كان - على الأقل تقنياً - يستطيع أن يعطي تعليمات إلى فرانكس في كيفيّة استعماله لموارده، لم يكن في وارد البدء بإدارة نشر الشاحنات. إنّ دمج أورها و CENTCOM الذي كنّا نأمل حصوله، لم يحصل على الأرض البتة. كلٌّ من المنظمتين كانت تشير إلى الأخرى بـ«هم».

كانت الإدارة الآن على وفاق: ستقدّم الولايات المتحدة عرضاً بشأن التهديد العراقي أمام مجلس الأمن الدولي يقوم بتقديمه، ربّما، سفير الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة. وقعت مهمة إعداد العرض على الـ«CIA». كتب نائب المدير جون ماكلولين مسوّدة العرض. أتى إلى مكتب رامزفيلد وقدّم العرض لعدد منّا، مركّزاً على وجه الحصر، على أسلحة الدمار الشامل. تكلّم الوزير قليلاً خلال الاجتماع، ولكن بعد مغادرة ماكلولين ورفاقه من الـ«CIA»، قال رامزفيلد لوولفويتز ولي إنّ ما استوقفه في العرض هو ضعفه المذهل - ليس من النوع الذي يفرض نفسه.

مع وجود آلاف التقارير الاستخبارية، رأيناها جميعنا، عن أسلحة الدمار الشامل والتهديدات العراقية، تساءلنا لماذا كان عرض ماكلولين ضعيفاً لهذه الدرجة. هل الـ«CIA» تفتقر إلى الاستخبارات المتينة، أم هل ماكلولين، ببساطة، لم يقم بجمعها كما يجب؟ لم نكن بعد على دراية بقلّة المصادر التي للـ«CIA» عن العراق، وكم هي هزيلة معلوماتها في هذا الحقل - وذلك عجز أصبح معروفاً لموظّفي السياسة وسائر العالم بعد الإطاحة بصدّام فقط عندما قامت لجنة مجلس الشيوخ للاستخبارات ولجنة سيلبرمان - روب بتحقيقاتهما حول الأخطاء الاستخبارية ذات الصلة بالعراق والمتعلّقة بأسلحة الدمار الشامل[1].

في تقريرها لسنة 2005 قالت لجنة سيلبرمان - روب إنّ المجتمع الاستخباري أخطأ في فشله بإبراز اتّكاله الطاغي على مصدر واحد لتقديم الأسلحة البيولوجية:

(1) كانت أخطاء الـ«CIA» بشأن أسلحة الدمار الشامل فعلياً عكس أخطائها بشأن روابط العراق - القاعدة. فبينما قلّل محلّلو الـ«CIA» أو حتى تجاهلوا الأدلة التي تشير إلى إمكانية التعاون مع القاعدة، في الماضي والمستقبل، جنحوا نحو المبالغة في إشارتهم إلى الأدلّة على الإنتاج الحاضر لأسلحة الدمار الشامل.

إنّ عرض المواد على أنّها تعود إلى «عدّة مصادر حسّاسة» أعطى الانطباع أنّ الدّعم لتقويمات الأسلحة البيولوجية كان ذا قاعدة أوسع ممّا كانت بالفعل. إنّ عرضاً أكثر دقّة كان سيسمح للمسؤولين الكبار أن يروا كم كان أساس الأدلّة ضيّقاً بالنسبة إلى الحكم على برامج العراق للأسلحة البيولوجية:

باسم حماية المصادر والأساليب لم تسمح الـ«CIA» وغيرها من وكالات الاستخبارات لصناع السياسة بكثير من المعلومات حول عدد العملاء الذين كانوا يعملون في منطقة معيّنة أو بطبيعة أو درجة التأكيد التي لديها لتقارير أو تقييمات معيّنة. كانت النتيجة أنّ قدرتنا على الحكم على صحّة استنتاجاتهم تقلّصت إلى حدّ خطير.

طلب منّي رامزفيلد أن أعدّ رؤوس أقلام لطريقة أفضل لعرض مواد الـ«CIA». عملت لذلك مع موظفيّ، ولكن جهودنا أسفرت عن لا شيء عندما قرّر الرئيس أنّ على باول التحدّث عن المسألة في الأمم المتحدة. تولّى وزير الخارجية شخصياً العمل على هذه الاستعدادات، فعمل على الخطاب بالتعاون مع تينيت ورايس. لم يكن مسؤولو الدفاع جزءاً من تلك العمليّة.

حث تشيني وموظّفوه، بدعم من وولفويتز ومسؤولين غيره من الدفاع، باول أن يوازن عرضه بالتساوي بين عناوين ثلاثة: الإرهاب وحقوق الإنسان وأسلحة الدمار الشامل. غير أنّ باول قرّر أن يتكلّم بالدرجة الأولى عن أسلحة الدمار الشامل. أشار بإعجاب إلى ظهور ادلاي ستيفنسون أمام مجلس الأمن سنة 1962، حيث استعملت صور استطلاعية مروّعة لإثبات نشر صواريخ سوفياتية حديثاً في كوبا. ظنّ باول أنّ بإمكانه أن ينتج مفعول ادلاي ستيفنسون بسرد معلومات استخبارية مفصّلة. كانت تلك غلطة سيكون لها تداعيات بعيدة المدى.

من المفيد التذكّر أنّ في «مذكرة الأشياء الرهيبة» المؤرّخة في 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2002 لحظ رامزفيلد الخطر من أنّنا ربّما لن نجد أسلحة دمار شامل في العراق. وربّما كان على باول أن يتّخذ مثل هذه الحيطة. لم يكن مجبراً على التركيز بشكل دراماتيكي على اكتشافات معيّنة من قبل الـ«CIA» لأسلحة الدمار الشامل. كان باستطاعته أن يتحدّث عن المدى العريض للتهديدات المطروحة من صدّام واضعاً الأسس العامة لهمومنا التاريخية بشأن هذه التهديدات. بدلاً من ذلك ارتكز عرضه بكثافة على خصوصيات مبنيّة على الاستخبارات - تاركاً إيانا معرّضين إلى هجمات ساحقة في حال تبيّن أنّ هذه الخصوصيات خاطئة.

عندما كان باول يعدّ ملاحظاته، سلّم هانس بليكس تقريره عن برنامج التفتيش وبيان العراق حول أسلحة الدمار الشامل. في 27 يناير/كانون الثاني 2003، قال مدير الأونموفيك لمجلس الأمن «يبدو أنّ العراق لم يصل بعد إلى تقبّل حقيقي - حتى إلى هذا اليوم - لنزع السلاح الذي طُلب إليه القيام به من أجل الحصول على ثقة العالم والعيش بسلام». وبينما لاحظ أنّ العراق كان يتعاون في بعض الحالات، انتقد بليكس بيان الأسلحة: «مع الأسف لا يبدو أنّ البيان يحتوي على أيّ أدلّة جديدة من شأنها أن تزيل الأسئلة أو تخفض عددها». وأردف مستشهداً ببعض الاكتشافات الخاصة لأونموفيك، بما فيها رؤوس صواريخ حربية كيماوية وبعض أنواع الصواريخ المحرّمة، وأدلة على أعمال غير معلنة تتعلّق بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية. أطلقت النيويورك تايمز على تقرير بليكس تسمية «فهرس متجهم مؤلّف من 15 صفحة».

قال بليكس إنّ العراق كان دوماً يرفض طلب مجلس الأمن لأن «يُعلن ويوثّق» وحوّله مرّات عديدة إلى لعبة الغميضة «هذه اللعبة منعت أياً كان أن يعرف أي أسلحة يملكها العراق». أدرك بليكس أنّ القضية الأساس في الوقت الحاضر هي كيف نتعامل مع الشكوك الحاصلة. قال إنّ العراقيّين «مغرمون بالقول أن ليس هناك مواد محرّمة وإذا لم يقم الدليل على العكس فيجب أن يتمتعوا بالاستفادة من الشكّ». لم تفترض أونموفيك وجود مواد أو نشاطات محرّمة في العراق كما لم تفترض العكس. كان على العراق أن يؤمّن الأدلّة «والشفافيّة الكاملة»، كما علّق بليكس.

في اليوم الذي أطلق فيه بليكس تقريره، عالج باول فعلياً مسألة عبء الإثبات تلك في مؤتمر صحافي: ليست المسألة كم من الوقت على المفتّشين أن يفتّشوا في الظلام. المسألة هي كمية الوقت التي يجب أن تعطى للعراق ليفتح الضوء ويخرج إلى حالة النظافة . . . إنّ وقت العراق ليختار نزع سلاح سلمي يتبخر بسرعة.

في 5 فبراير/شباط بعد شهرين من بيان الأسلحة العراقي، قدّم كولن باول عرضه الطيّب الذكر إلى مجلس الأمن الدولي بشأن التهديد من قبل نظام صدّام حسين. مستخدماً أوديو وفيديو تايب بالإضافة إلى الشرائح، تحدّث باول إلى المجلس لمدّة ساعة ونصف تقريباً واصفاً أسلحة العراق البيولوجية والكيماوية والنووية وبرامج الصواريخ، وعلاقاته مع الإرهاب. جلس جورج تينيت، مدير الـ«CIA» وراء باول مباشرة، وظهر بقوّة على شاشة التلفاز الذي ينقل الحدث، وكان قد تعاون مع باول

على العرض. اقتبس خطاب باول الكثير من تقرير بليكس، وعُزّز بمواد أُخذت من الـ «CIA». (دعم وزير خارجية بريطانيا، جاك سترو، باول بإبداء ملاحظات رسمية في الجلسة نفسها معلناً، «هناك استنتاج معقول واحد لكلّ هذا، وهو أنّ العراق هو في حالة انتهاك مادي بحسب القرار 1441)».

في خطابه إلى الأمم المتحدة ذكر باول سامعيه بالتزام العراق بعبء الإثبات: «وضع هذا المجلس على عاتق العراق عبء الإذعان ونزع السلاح، وليس على المفتّشين أن يجدوا ما سعى العراق إلى إخفائه هذه المدّة الطويلة من الزمن. المفتّشون هم مفتّشون وليسوا رجال تحرٍّ». وشرح لماذا يقع على العراق واجب إثبات نزع سلاحه ولماذا لا يجوز السّماح للشكوك التي سبّبتها نيات العراق السيئة أن تعمل لمصلحة صدام:

عندما فتّش المفتّشون بيت عالم نووي عراقي، كشفوا عن حوالى 2,000 صفحة من المستندات . . . بعضٌ من هذه المواد سريّة وتتّصل ببرنامج العراق النووي.

قل لي، أجبني: هل على المفتّشين أن يفتّشوا بيت كلّ موظف حكومي، وكلّ عضو في حزب البعث وكلّ عالم في البلاد ليجدوا الحقيقة، ليجمعوا المعلومات التي يحتاجون إليها لإشباع مطالب مجلسنا؟

اشتكى باول من أنّ صدّام يخبئ ذخيرة بالإضافة إلى المستندات:

وأيضاً في هذه المنشأة للصواريخ الباليستيّة، قبل يومين من بدء التفتيش، ظهرت خمس شاحنات ضخمة، ومعها رافعة مركزة على شاحنة، لنقل الصواريخ.

رأينا هذا النوع من «التنظيف» في حوالى 30 موقعاً. بعد أيام من هذا النشاط، تختفي الشاحنات والمعدّات التي أبرزتُها قبل قليل ويرجع الموقع إلى نشاطه العادي. لا نعرف بالضبط ما الذي كان العراق ينقل، ولكن المفتّشين كانوا على علم بهذه المواقع ولذا كان العراق يعلم أنّهم سيأتون.

فشل بيان صدّام بشأن أسلحة الدمار الشامل أن يقدّم تفسيراً لما حدث لمواد تختصّ بالأسلحة البيولوجية كان حدّدها مفتّشو الأمم المتحدة في التسعينات. أشار باول أنّ العراق أعلن عن 8,500 ليتر من الجمرة (الأنتراكس) بالرّغم من تقرير «أونسكوم أنّ صدّام حسين ربّما أنتج 25,000 ليتر»، وأنّ «صدّام حسين لم يفسر بشكل

موثوق مصير ملعقة صغيرة واحدة من هذه المادة القاتلة». أصرّ باول أنّ النقطة الهامة كانت أنّ العراقيّين «لم يفسّروا قط أين أصبحت كلّ الأسلحة البيولوجية التي اعترفوا أنّها كانت لديهم والتي نعرف أنّها كانت بحوزتهم».

تخطّى تفسير باول للتهديد العراقي مسألة مخزونات أسلحة الدمار الشامل - وتأكيداً، تخطّى مسألة أسلحة الدمار الشامل بشكل عام. ذكر تعدّيات العراق على الدول المجاورة وسجل صدّام الداعم للإرهابيّين وطبيعة النظام العراقي الاستبداديّة. قال باول للمجلس «لا شيء يدلّ بوضوح أكبر على نيات صدّام حسين الخطرة والتهديد الذي يمثّله لنا جميعاً أكثر من وحشيّته المدروسة تجاه مواطنيه وجيرانه». أعطى خطاب باول صورة عن التحدّي الذي واجهه الرئيس بوش في الفترة المشحونة بالتوتّر العالي التي أعقبت 11/ 9 - الحاجة لإقرار ما يجب على بلادنا أن تفعل بالنسبة إلى نظام صدّام حسين. تطلب ذلك موازنة مشاكل من أنواع شتّى - ليس مقدرات الحرب فقط ولكن أيضاً خطر إبقاء صدّام في الحكم متحدّياً، ممتعضاً، طموحاً، معتدياً وقادراً حتّى في حالة انحسار الدعم لعناصر استراتيجيّة الاحتواء المتبقّية.

لذلك كان ممكناً لأيّ مستمع جدّي أن يدرك ويقدّر وجود أساس منطقي واسع للعمل الحربي. كمثل خطاب الرئيس بوش في 12 سبتمبر/ أيلول 2002 أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، قام عرض باول بشرح التهديد العراقي، وبحث المقدرات والمخاطر وراجع المحاولات التي تمّت على مدى اثني عشر عاماً لمعالجة الخطر دون اللّجوء إلى الحرب. ولكن الوقت الذي خصّصه لهذه النقاط كان قصيراً إذا ما قيس بملاحظاته المطوّلة بالنسبة إلى أسلحة الدمار الشامل. وقد كان يتكلّم أمام مجلس الأمن حيث كانت أونموفيك وتفتيشها عن الأسلحة مركز الاهتمام. وهكذا، على العموم، أعطى خطاب باول في الأمم المتحدة وزناً غير متوازن لقضيّة أسلحة الدمار الشامل.

ومع ذلك لم تقتصر حجّة باول لمجابهة التهديد العراقي على الاستخبارات السيئة بشكل كامل. احتوى خطابه على ما يكفي من المواد الصحيحة إلى حدّ كان يمكّنه من تنظيمه كحجّة جديّة للعمل الحربي حتى دون إشارة إلى المعلومات التي تبيَّن أنّها خاطئة أو غير موثقة. (بالفعل ما من نقطة واحدة مذكورة أعلاه تمّ تكذيبها).

بعض أعضاء الكونغرس وغيرهم ممّن دعموا الحرب في البداية قالوا لاحقاً إنهم

ما كانوا ليفعلوا ذلك «لو عرفنا حينها ما نعرفه اليوم». ولكن الكثير من الأساس المنطقي للحرب - الكثير ممّا قاله باول لمجلس الأمن - كان مدعوماً بمعلومات نعرف الآن أنّها صحيحة، تتعلّق بسجل صدّام الدموي ونياته الخطرة وتهديداته الموثوقة وقدرته على إيذاء الولايات المتحدة. كانت استراتيجية مجلس الأمن الطاعنة في القدم لاحتوائه بدأت تتفكّك ولم يُبدِ العالم عزماً على دعم هذه الاستراتيجية بقدر كاف لجعلها مؤثرة.

واجه الرئيس بوش حسابات صعبة في التوقيت. الهجمات المضادة للطائرات على الخفر الأميركي والبريطاني يمكن أن تتسبب بأزمة في أيّة لحظة. وعلى العموم كان ينتظر أن يقوى صدّام مع الوقت ويصبح أكثر توكيداً في المنطقة وأكثر قدرة مع أسلحة دمار شامل. فإذا تسبّب في يوم ما بإحداث مجابهة (بغزو الكويت مثلاً) فهل يكون من مصلحة أميركا أن تؤجّل تلك الحرب؟ كيف سيبرّر الرئيس بوش ترك صدّام يحصل على كمية كبيرة من الأسلحة النووية أو الكيماوية، بدل إنهاء التهديد العراقي قبل أن تنضج مشكلة أسلحة الدمار الشامل؟

كان ذلك مشكلة لفت الرئيس كليتون النظر إليها في العهد الأقل حدة قبل 11/ 9.

والآن فلنتصوّر المستقبل. ماذا لو أنّه (صدام) فشل في الإذعان (لمجلس الأمن الدولي) وفشلنا نحن في الردّ أو أخذنا طريقاً ثالثة مشوّشة تؤمّن له فرصاً أكثر ليطوّر هذا البرنامج لأسلحة الدمار الشامل ويضغط من أجل التخلّي عن العقوبات ويستمرّ في تجاهل الالتزامات الرسمية التي وافق عليها؟

بالطّبع سيستنتج أنّ المجتمع الدولي فقد إرادته. وعندئذٍ سيستنتج أنّ بمقدوره أن يستمرّ في العمل لإعادة بناء شبكة للتخريب المدمّر.

وأكفل لكم أنه في يوم ما وبطريقة ما سيستخدم هذه الشبكة. وأظنّ أنّ كل واحد منكم عمل فعلاً على ذلك لأيّ مدة من الوقت يعتقد ذلك أيضاً.

وأخيراً حتى ولو لم يكن الوقت إلى جانبنا استراتيجياً، هل يعقل أننا كنا سنحصل على أفضلية في المجال الديبلوماسي بتأخير التحرّك (كما اعتقد بعض المعلّقين)؟ هذه مسألة يصعب الفصل فيها. ولكن في الأشهر بين ديسمبر/ كانون الأول 2002 ومارس 2003 كانت وضعية الولايات المتحدة الديبلوماسية تتآكل بدل أن تقوى.

كما أثبت باول في خطابه أمام الأمم المتحدة، لم تكن الولايات المتحدة مستعدة

أن تعطي العراق براءة لعدم كفاية الأدلة التي خلقها صدّام عبر تحدي مجلس الأمن. بانتهاكه قرارات المجلس، إقفال معاينات أونسكوم، مهاجمة الطائرات الأميركية والبريطانية التي تخفر منطقة منع الطيران، تقويض العقوبات الاقتصادية والضغط على أعضاء المجلس لإزالتها تماماً، كان صدّام يتحدّى الأمم المتحدة. كانت مصداقية المجلس على المحك - ولم يكن موظفو الإدارة من أدركوا خطورة هذه المسألة فقط.

كان السناتور جوزف بايدن من ديلاوير، الديموقراطي العالي الرتبة في لجنة العلاقات العامة لمجلس الشيوخ يعتقد أن على إدارة بوش أن تتحرك عسكرياً ضد العراق ولكن ليس تحت عنوان الوقاية من التهديدات العراقية. كبديل لذلك، أصر بايدن، يجب أن تُفهم الحرب على أنها عمل تنفيذي لحماية منزلة مجلس الأمن - وبخاصة، دعم وقف إطلاق النار الذي رتبه المجلس بعد عاصفة الصحراء والذي انتهكه صدام. في خطاب أمام مجلس الشيوخ في 28 يناير/كانون الثاني 2003، قال بايدن إنه يفضل أن يعمل «حتى ولو لم نحصل على دعم عالمي». كان تفكيره كما يلي:

صدام في حالة انتهاك مادي لقرار الأمم المتحدة الأخير. تقرير البارحة المُدين من قبل مفتشي الأمم المتحدة يظهر احتقار صدّام للعالم ويبرّر قرار الرئيس في الخريف الماضي اللجوء إلى الأمم المتحدة. شرعية مجلس الأمن على المحك، بالإضافة إلى سمعة الأمم المتحدة. وهكذا إذا لم يتخلَّ صدّام عن هذه الأسلحة ذات الدمار الشامل ولم يدعُ مجلس الأمن إلى استخدام القوة، أظنّ أن ليس لدينا خياراً آخر غير العمل مع مجموعة أكبر من الأمم المستعدة لذلك، إذا أمكن، ووحْدنا في حالة الاضطرار.

تمنّى بايدن على الرئيس بوش أن يعلن أننا «لا نعمل وفق مبدأ الوقاية، إذا تحركنا» ولكننا «نعمل لتنفيذ قرار من الأمم المتحدة المساوي لمعاهدة سلام يتم انتهاكها من قبل موقعي هذه المعاهدة».

في الأربع سنوات منذ أطاحت قوات التحالف بصدام، أصبح من المألوف لمنتقدي الحرب أن يؤكدوا أنه لم يطرح تهديداً كبيراً للولايات المتحدة أو العالم البتة. بعض أعضاء الكونغرس - في الغالب أولئك الذي يهمهم أن يُعتِّموا على سجلاتهم الداعمة للحرب - ادّعوا أنهم، بطريقة ما، ضُللوا من قبل موظفي الإدارة الذين أيدوا الحرب ضد صدام. غير أن الكونغرس تلقى المعلومات نفسها التي زودت الـ«CIA» بها موظفي الإدارة الكبار. وعلاوةً على ذلك، فإن النقاط الأساسية في تقويم التهديد

العراقي كانت نفسها خلال إدارة بوش كالتي كانت في سنة 1998، عندما أقر الكونغرس (390 ضد 23 في المجلس وبالإجماع في مجلس الشيوخ) قانون تحرير العراق الذي وقعه الرئيس كلينتون. ذلك القانون دعا إلى تغيير النظام.

لهذا السبب قام عدد من الأعضاء القياديين في الحزب الديموقراطي، ليس بأقل من موظفي الإدارة، بالتحدث بحماس عن التهديد الممثل بصدام حسين، خاصة بعد 11/ 9. في 23 سبتمبر/أيلول 2002، حذّر نائب الرئيس السابق، آل غور، أن «تفتيش العراق في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل أثبت أنه يستحيل إيقاف هذا التسلح، وأنه يجب أن نفترض أنه سيستمر ما دام صدّام في الحكم». بعد أسبوعين أكّد السناتور جون كيري: «سوف أقترع لإعطاء رئيس الولايات المتحدة السلطة لاستخدام القوة - إذا لزم - لنزع سلاح صدّام حسين لأنني أعتقد أن شبكة مميتة من أسلحة الدمار الشامل بين يديه هي تهديد حقيقي وخطير لأمتنا».

أعلن السيناتور جاي روكفلر، أعلى ديموقراطي في لجنة مجلس الشيوخ للاستخبارات في ذلك الحين، «يجب أن نزيل هذا التهديد الآن قبل فوات الأوان». ومضى يحلّل مشكلة «الشرّ المحدق»:

كان هناك بعض النقاش حول «وشك حدوث» التهديد الذي يطرحه العراق. أعتقد أنّ العراق يطرح تهديداً وشيك الحدوث، ولكنّني أعتقد أنّه بعد 11 سبتمبر/أيلول نأت هذه المشكلة باطراد. فإنّ طبيعة هذه الأسلحة والطريقة التي تصوّب بها ضدّ السكّان المدنيّين، تجعلان من القدرات المدوَّنة والنيّة الظاهرة التحذير الوحيد الذي نتلقّاه. والإصرار على دلائل أكثر من شأنه أن يضع بعض إخوتنا الأميركيّين في دائرة الخطر. هل نستطيع أن نحتمل هذه المخاطرة؟ لا نستطيع.

يمثّل صدّام حسين تهديداً خطيراً للولايات المتحدة، وقد توصّلت إلى اقتناع أنّه يجب علينا أن نستخدم القوّة في التعامل معه إذا فشلت جميع الوسائل الأخرى.

ولكن، بعد سنة، انقلب روكفلر على نفسه قائلاً إنّ مسألة «وشك الحدوث» لم تكن مهملة - كانت أساسيّة. قال «أظنّ أنّه من الغريب أنّ قراراً اتّخذ لشنّ الحرب، وقال لنا أكبر صناع السياسة إنّ ثمّة، كما تعرف، تهديداً وشيكاً». غير أنّ روكفلر كان مصيباً في المرّة الأولى عندما انتقد فكرة أنّ بإمكاننا أن نعرف متى يكون الهجوم وشيكاً. عند أيّة نقطة (مثلاً) أصبحت هجمات 11/ 9 وشيكة الحدوث؟

عندما سُئِلَ في صيف 2004 لماذا دعم حرب العراق لم يشأ الرئيس السابق بيل كلينتون أن يرجع إلى ما سبق، بل تذكّر العقلية التي كانت سائدة في الولايات المتحدة في فترة ما بين 11/ 9 وعملية حريّة العراق. أظهر تفهّماً عميقاً لواجب الرئيس بوش في الدّفاع عن بلده في وجه مخاطر مزعجة ذات أبعاد غير محدّدة:

بعد 11/ 9، لنكن منصفين، لو كنت رئيساً، ستدرك أنّ ذلك الشخص بن لادن قد حوّل هذه الطائرات الثلاث الملأى بالوقود إلى أسلحة ذات دمار شامل، صح؟ . . . لذلك سيكون أول التزاماتي الآن أن أحاول كلّ شيء ممكن للتأكّد من أنّ هذه الشبكة الإرهابية وغيرها لن تتمكّن من الحصول على أسلحة كيماوية أو بيولوجية أو على قدر قليل من المواد الانشطارية. يجب عليّ أن أفعل ذلك.

لهذا السبب دعمت مسألة العراق. كان هناك كثير من الأشياء لم يُعرف ماذا حلّ بها. لذا فكرت في أنّ على الرئيس مسؤولية مطلقة في الذهاب إلى الأمم المتحدة حيث يقول «اسمعوني جيّداً، بعد 11/ 9، يجب أن تطلبوا أن يفسح لنا صدّام حسين مجال إنهاء عملية التفتيش» لا يمكنكم تجاهل مسؤولية أن يكون لمستبدّ مثل هذه المخزونات. لم أفكّر يوماً أنّه سيستعملها. كان قلقي يتركّز بالأكثر على أن يقوم ببيعها أو إعطائها لأحد ما . . . وعندما تكون الرئيس ويكون بلدك قد مرَّ تواً بما مررنا به، فإنّك تريد أن تعرف ماذا حدث لكلّ شيء.

وهكذا، في الوقت الذي أُلقي فيه خطاب باول، كان هناك زخم كبير للحرب مع العراق. فالشهور الخمسة التي سبقت شهدت خطوات دراماتيكية في هذا الاتجاه بادئة بخطاب الرئيس بوش في سبتمبر/ أيلول أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة. ولكن شهدت فترة الخمسة أشهر نفسها بعض الخطوات السياسية والديبلوماسية الخاطئة من قبل الإدارة ستحرم الرئيس، في النهاية، من الدعم الواسع الذي سعى إليه للجهد الحربي.

في أكتوبر/ تشرين الأول 2002 (بعد أقل من أربعة أسابيع على خطابه في الجمعية العمومية للأمم المتحدة) فاز الرئيس بوش بتصويت في الكونغرس داعم للعمل الحربي ضدّ العراق. فوض القرار الرئيس استخدام القوّات المسلّحة الأميركية من أجل:

1 - الدفاع عن الأمن القومي للولايات المتحدة ضد التهديد المستمرّ من قبل صدّام.

2 - تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن القومي ذات الصلة المتعلّقة بالعراق.

في مجلس الشيوخ أكثر من نصف الديموقراطيّين صوتوا لإقرار الحرب. في مجلس النوّاب التحق واحد وثمانون ديموقراطياً بمجموع الجمهوريين تقريباً في أكثرية من 296 إلى 133 صوتاً. بعد فوزه بدعم محترم واسع القاعدة في الداخل أمل الرئيس بوش دعماً مماثلاً على الصعيد الدولي. أقنع باول الرئيس بوش باستخدام الأمم المتحدة كأداة لديبلوماسية الولايات المتحدة الخاصة بالعراق.

بدأت الإستراتيجية الديبلوماسية بشكل جيّد. خطاب الرئيس في 12 سبتمبر/أيلول حصل على مراجعات جيّدة من العديد من الديبلوماسيّين بالإضافة إلى رؤساء التحرير. أقرّ مجلس الأمن القرار 1441 الذي احتوى على بعض العبارات القويّة. وبالرّغم من أنّ الولايات المتحدة وافقت على تسويات للفوز بدعم المجلس الإجماعي، فشل صدّام في استثمار الفجوات التي أتحناها له.

غير أنّ ديبلوماسيّة الإدارة في الأمم المتحدة برهنت، في النهاية، على أنّها مخيّبة للآمال. الدّعم الخارجي لوضع الولايات المتحدة في العراق كان أقوى بعد الأثر الفوري لخطاب الرئيس في الجمعية العمومية ممّا أصبح عليه بعد ستّة أشهر، عندما بدأت الحرب. كانت الإشارة الأهم لفشلنا الديبلوماسي عدم تمكّننا من الحصول على قرار ثان من مجلس الأمن. ومع أنّنا لم نكن بحاجة إلى قرار، أصرّ باول على محاولة الحصول على قرار ولكن جهوده فشلت عندما ركلت فرنسا برجلها الأرض وهدّدت باستعمال حقّ الفيتو. كانت النتيجة أنّ الحلف بقيادة الولايات المتحدة بدأ عمليات حرية العراق في ظلّ غيمة - امتناع مجلس الأمن من الموافقة على عبارة تفويض جديد لاستعمال القوّة. في وسط جدال أصبح الآن مركّزاً على مسألتي مخزونات أسلحة الدمار الشامل والمعاينات الضيّقتين.

كان الرئيس بوش قد حثّ الأمم المتحدة على الإدراك أنّ تحدّي صدّام لمجلس الأمن يتصدّى لفعاليّة المؤسّسة ذاتها، كقوّة من أجل السلام والاستقرار. لو أنّ مجلس الأمن تصرّف بشجاعة في الطلب إلى العراق تنفيذ موجباته، لكانت دُعمت قدرة الأمم المتحدة لمواجهة تهديدات أخرى للسلام العالمي - مثل برامج إيران وكوريا الشمالية للأسلحة النووية. ولكن ديبلوماسيّة الإدارة لم تكن على قدر مهمة تأمين دعم دولي. هذا النقص سوف يضعف ليس جهدنا فقط بل أيضاً حظوظ الحفاظ على فعاليّة الأمم المتحدة في المدى الطويل.

الاستعدادات النهائية للحرب ونتائجها

في الأسابيع الأولى لسنة 2003 كان الرئيس بوش يتقدّم نحو قراره الرسمي بشأن الحرب. في البنتاغون و CENTCOM زاد نشاط التخطيط. وبينما كان الجنرال فرانكس يعمل على الخطّة الحربية مع رامزفيلد والجنرال مايرز وهيئة الأركان المشتركة، كان ستيف هادلي، الذي يترأس لجنة النوّاب، يدير عملية التخطيط بين الوكالات بالعراق. العدد الكبير من اللجان الخاصة التي أنشئت في صيف 2002 - الخليّة السياسية - العسكرية للعراق - الفريق التنفيذي للتوجيه، وغيرهما - ظلّت ناشطة، وانضمت إليها فرق من الوكالات أُنشئت لتطوير خطط للإغاثة وإعادة البناء[1]. الجنرال بيتر بايس وأنا عقدنا اجتماعات «للجنة التخطيط للحملة» يومياً تقريباً لتأمين العمل الجماعي بين هيئة الأركان المشتركة ومنظمة السياسة حول العراق ومواضيع أخرى.

كان الهدف من هذا التخطيط، بالطبع، التنبؤ بالمشاكل واستنباط الطرق لتجنّبها أو لإدارتها. أخذنا من مذكرة رامزفيلد في سبتمبر/أيلول «عرض الأشياء المرعبة» وأضفنا لوائح لبعض التحدّيات والمنزلقات والكوارث.

التخطيط للعراق الذي كنا نقوم به في واشنطن كان يشمل مسائل استراتيجيّة وسياسيّة: هل نعترف بحكومة عراقية مؤقتة، كيف نصون سلامة الأراضي العراقية،

---

(1) الخلية السياسية - العسكرية للعراق، بإدارة هيئة الأركان المشتركة ربطت الأعمال في واشنطن مع أعمال CENTCOM. الفريق التنفيذي للتوجيه برئاسة موظفي «الإن إس سي»، أشرف ووجه التخطيط غير العسكري من خلال لجان النواب والأساسيّين إلى مجلس الأمن القومي والرئيس. كان هناك أيضاً مجموعات متخصّصة، من وكالات مختلفة، تعدّ خططاً لعمليات إنسانية وإعادة إعمار، بنى تحتيّة للطاقة، والتنسيق مع التحالف. فريق جديد مؤلّف من عدّة وكالات عُيّن مسؤولاً عن عشرة أقسام: الصحّة، التعليم، الماء والصحّة العامة، الكهرباء، المأوى، النقل، حكم النظام والقانون، الزراعة والتطوير الريفي، والسياسية الاقتصادية والمالية.

كيف نمنع استخدام أسلحة الدمار الشامل ضدّ قوّات التحالف. ولكن في بعض الأحيان كنّا نعالج مسائل عملانية. الخط بين السياسة والعمليات لم يكن دائماً واضحاً، ولم يكن ذلك مهماً.

غير أنّه، في حالة واحدة، كان التفريق مهماً - كما فهمت بعد فوات الأوان. حصل ذلك عندما طوَّر مكتبي نصائح لـ CENTCOM في كيفيّة الحفاظ على النظام الأهلي في عراق ما بعد صدّام.

كان واضحاً أنّ الإطاحة بصدام سوف تزلزل العراق. كان حكم حزب البعث قاسياً وباعه طويلة، وكنّا نعلم أنّ إزالته سوف تخلف ثقباً كبيراً في نسيج المجتمع العراقي. وفيما هو أبعد من التحدّي لملء الحاجة إلى سلطة حكومية، كنّا قلقين بشأن الثوران الاجتماعي والعنف على نطاق واسع. في أوراقنا التخطيطيّة حذّرنا من العنف بين الشيعة والسنّة، بين العرب والأكراد وبين الفقراء والأغنياء في المدن - كلّ ذلك يمكن أن يزداد خطورة بفعل جيران العراق.

كان رامزفيلد ومايرز أعطيا تعليمات لفرانكس ليخطّط من أجل إحياء النظام الأهلي بعد الإطاحة بصدّام. في تعديل لأمرٍ للتخطيط الحزبي مؤرّخ في 19 ديسمبر/ كانون الأول 2002 طلب من فرانكس أن «يقوم بتخطيط لانتقال العمليّات في العراق من القتال الممدّد عبر فترة ما بعد القتال إلى إعادة ترميم العراق». أعطيت لفرانكس تعليمات ليخطّط «لنزع سلاح وتسريح وإعادة تشكيل الجيش العراقي ليكون قوّة قادرة على الدفاع عن العراق مسؤولة أمام سلطة مدنية وليس تهديداً للمواطنين العراقيّين أو الدول الإقليميّة»، وإيجاد قوّات مطلوبة لتأمين الأمن في أنحاء العراق والدفاع ضدّ التهديدات الخارجية وضدّ «تهديد الجماعات الداخلية المعادية للولايات المتحدة وقوّات التحالف».

اهتممت اهتماماً خاصاً بهذا الجزء من الأمر المعطى لـCENTCOM بسبب خبرة حصلت عليها سنة 1995 عندما أمضيت، كمواطن عادي، حوالى أسبوع في قاعدة سلاح الطيران رايت - باترسون، أقدم النصح، بصورة غير رسمية، إلى المسلمين البوسنيّين إبّان محادثات السلام في دايتون[1].

(1) كانت إدارة كلينتون جمعت البوسنيّين المسلمين والصرب والكرواتيين لمحادثات دايتون، في جهد لإنهاء الحرب التي شنّها الصرب لمنع البوسنيّين من الاستقلال. كان مساعد وزير الخارجية الأميركي=

خلال أكثر وقتي في دايتون، حاولت أن أقنع موظّفين أميركيّين وأوروبيّين تعيين قوّات من الشرطة لمعالجة مهمّات رئيسيّة كحفظ الاستقرار في البوسنة. ومع أنّ اتفاقيّات السلام افترضت أنّ مهام كهذه ستنفذ، لم يكن لدى العرَّابين السياسيّين نيّة لنشر وحدات من الشرطة للقيام بها. اعتبرت أنّ هذه «الفجوة» عائق هام لتأمين السلام في البوسنة. في مذكرة في نوفمبر/ تشرين الثاني 1995 لشتّى موظّفي الولايات المتحدة، برهنت أنّ حاجة البوسنة إلى قوّة من الشرطة لا يمكن تأمينها من سوق العمل المحلّي. «كانت الحالة تستدعي قوّات ملتزمة» بحماية لاجئين عائدين ومنع هجمات ضدّ المدنيّين الآخرين وتأمين عملية الانتخاب. «فإذا لم تكن القوّات الخارجية تقوم بهذه المهمّة»، هناك خوف من أن تخلق التحدّيات والانتهاكات ضغطاً على حافظي السلام الخارجيّين للقيام بمهمّات الشرطة الضرورية - ولكن أولئك الحافظين للسلام لم يكونوا مهيّئين للقيام بهذه المهمّة، وكان كل من هيئة القوّات المشتركة الأميركية والناتو قد أوضحا بجلاء أنّهما لا تريدان أن يستسلم حافظو السلام إلى حالة من الذلّ والذعر.

الموظّفون الذين تحدّثت معهم في دايتون وافقوني في الرأي أنّ ألفي رجل شرطة سيكونون أفضل بعشر مرّات من العدد نفسه من حافظي السلام الإضافيّين. غير أنّهم شرحوا أنّ الولايات المتحدة والأوروبيّين لا يملكون مثل قوّة الشرطة هذه الجاهزة لإرسالها إلى البوسنة.

بعد ثماني سنوات خطرت لي هذه الخبرة من دايتون وأنا أستمع إلى فرانكس

= ريتشارد هولبروك دعا مساعد وزير الدفاع السابق ريتشارد بيرل وأنا (كنائب بيرل السابق) لنساعد البوسنيّين المسلمين على تطوير إجابات عن اقتراحات شتّى، وبالأخصّ ما يتعلّق بقوّة حفظ الاستقرار الدولية. (بيرل وأنا كنا من المؤيّدين صراحة للبوسنيّين المسلمين خلال الفترة المروعة عندما كانت القوات الصربية تندفع متجاوزة قوّات الأمم المتحدة لحفظ السلام غير الفاعلة وتقتل المسلمين المدنيّين بالآلاف.

أمضى بيرل يومين أو ثلاثة في دايتون، أمّا أنا فمكثت قرابة الأسبوع. شاهدنا المسلمين كضحايا ليس لقاتليهم المباشرين فقط بل أيضاً للسياسات الخاطئة ولجبن رفاقهم الأوروبيّين والأمم المتحدة، ولفترة غير قصيرة، لحكومة الولايات المتحدة، انتقدنا إدارة جورج إيتش دبليو بوش وإدارة كلينتون حول البوسنة، وبخاصة حول سياستهما لحظر السلاح، التي حرمت البوسنيين المسلمين من الوسائل للدفاع عن أنفسهم بينما الصرب يهاجمونهم. غير أنّنا دعمنا جهود إدارة كلينتون السلمية، ولذلك أردنا مساعدة هولبروك كي ينجح. راجع، بوجه عام، ريتشارد هولبروك «من أجل إنهاء حرب» (نيويورك، راندوم هاوس 1998).

يعرض تطوّر نسخ خطّته للحرب العراقية. طلبت من أحد موظفيّ، كريستوفر لامب[1]، أن يعد ورقة عن قوّات الشرطة وإنشاء النظام الأهلي بعد الإطاحة بصدّام. محلّل ومفكر، مع حذاقة مهنية تتعلّق مباشرة بالمهمّة، عمل لامب معي لإنتاج تحليل وتوصيات من أربع عشرة صفحة لـ CENTCOM عن التحدّيات «للحفاظ على النظام العام» في العراق بعد الإطاحة بصدّام. كان الناتج ورقة تحتوي على كميّة غير اعتيادية من التفاصيل التخطيطية بالنسبة إلى إنتاج من مكتب للسياسة، ويدلّ ذلك على ما للموضوع من أهميّة وعلى قلقنا من أن CENTCOM لم تعط المسألة أهميّتها الكاملة في خططها العملانية.

كانت نقطة بدايتنا تقويم الـ«CIA» أن قوّة الشرطة العراقية ستظلّ تعمل بعد الإطاحة بصدام. أكثرية أفراد الشرطة العراقية سيستمرّون في وظيفتهم، كما تنبأت الـ«CIA»، لأنّهم كانوا ممتهنين ولا ينظر إليهم العراقيّون كأداة للقمع البعثي. في فترة الإستعداد للحرب أكّد موظّفو الـ«CIA» هذه المسألة في عدّة أوراق وعرضوها على لجنة النوّاب مرّتين على الأقل. مخطّطو CENTCOM ارتكزوا على تقويم الـ«CIA» في حساباتهم لمستويات الجنود لحرب العراق، مفترضين أنّ أعداداً كبيرة من الشرطة العراقية ستكون جاهزة للحفاظ على النظام العام بعد تغيير النظام.

الفكرة أنّ الشرطة في دولة ملطّخة بالدّماء ستنعم بسمعة شعبية لمهنيّتها بدت لي خاطئة. كنت أعلم أن وولفويتز وليبي يشاركانني في شكوكي ولكن لم يكن لدينا معلومات ثابتة تناقض الـ«CIA» على هذه النقطة. لم يتحدَّ مكتبي تقويم الـ«CIA» بصورة مباشرة، ولكن أملنا أن يتعاطى مخطّطو CENTCOM مع هذا التقويم بحذر. ولكي نحمل هؤلاء المخطّطين على الاستماع إلينا جرّبنا أولاً أن نقيم علاقات وديّة معهم.

على هذا الأساس بدأنا توصيتنا للنظام العام بالإشارة إلى أنّ عشرات الآلاف من الشرطة العراقية ربّما «تساعد» بعد الإطاحة بصدّام - «إذا اختيرت كما يجب». وفي الوقت نفسه شدّدنا على أنّ لدى حكومة الولايات المتحدة «استخبارات ضئيلة» عن الشرطة المدنية الوطنية العراقية وتساءلنا عما إذا ستكون CENTCOM قادرة على استخدام هذه الشرطة عندما يحين الوقت.

(1) عمل لامب على سياسة البوسنة في أواسط التسعينات والتقيته هناك والآن يشغل وظيفة نائب مساعد وزير الدفاع، يشرف على الخطط الحربية لمنظّمتي للسياسة.

اقترحنا أنّه مع قوّة غازية صغيرة نسبياً يكون لـ CENTCOM سبب وجيه لتجرب استخدام شرطة عراقية. اقترحنا طرقاً لزيادة حظوظ التعاون وحثثنا القوّات الأميركية على تخصيص جنود لـِ «قوّة رد فعل سريع لإخماد أي إخلال بالأمن في مناطق غير محتلّة عملياً» وإعطاء هذه القوّة «أولويّة عالية للشؤون المدنية واللغويّة والعمليّات البسيكولوجية والشرطة العسكرية والأسلحة غير المميتة وقدرات التحرّك الصعبة». وأخيراً سألنا إذا كانت CENTCOM تعالج مسائل النظام العام بشكل كاف في عمليّاتها الاستعلامية وخططها للشؤون العامّة.

حذّرنا من الشغب والنهب والقتال الطائفي وغير ذلك من أنواع الإخلال بالأمن الأهلي، الذي ربّما استطاع تقويض الفوز العسكري:

- تاريخياً تصارعت الولايات المتحدة مع إقامة وحفظ النظام العام والأمان خلال وبعد عمليّات عسكرية. الشغب المدني والنهب والعنف العرقي شوّهت عمليّات في الماضي.
- أعمال الشغب والعصيان المدني تزيد متطلّبات المساعدات الإنسانية وتعرض القوّات الأميركية لمخاطر أكبر وفي النهاية تنقص من نجاح العملية. . .

هذه الأخطار كانت كبيرة لدرجة أنّنا، كما أعلنّا، نستطيع أن «نربح الحرب ونخسر السلام».

في ورقته عبَّر لامب عن قلقه من أن «يتأذّى الحفاظ على النظام في العراق نتيجة انتفاء التخطيط المفصّل». انتفاء التعاون بين CENTCOM وذراعها لإعادة الإعمار يزداد إزعاجاً. كانت أورها تنتظر من فرانكس أن يؤمّن قوّات لحفظ النظام ولكن CENTCOM «تعتقد أنّ لهذه القوّات أولويّات أخرى». لامب وأنا دعمنا موقف أورها:

في الوقت الحاضر، الافتراض الأساسي للتخطيط بشأن الحفاظ على النظام هو أنّ عمليّات القتال السريعة تحدّ من الاهتزازات المدنية الكبيرة، ولكن هذا الافتراض نفسه اعتمد في عملية «السبب العادل» في باناما وتبيّن أنّه خاطئ. بدأت على الفور فوضى أهليّة عارمة.

في العراق، «توقّعنا قليلاً من الفوضى الأهلية - تراوح بين التمرّد العادي على القانون وانتقام إثني/ ديني إلى أعمال من قبل النظام تتسبّب بفوضى وأذى كبيرين».

أشرنا إلى أنّ الهدف النهائي لعمليّات التحالف هو خلق «دولة عراقية تحترم حكم القانون». نصحنا CENTCOM بأنّ النجاح يكمن «ليس فقط في الحفاظ الناجح على الأمن الأهلي خلال المرحلتين II وIII» (مرحلتا التحضير والقتال المهمّ في خطّة الحرب)، ولكن أيضاً الانتقال السريع إلى المرحلة IV (فترة ما بعد القتال) والنجاح في إعادة الإعمار. حدّدنا ثلاث طبقات من الفوضى الأهلية والتحدّيات التي تطرحها:

- احتواء الفوضى الأهليّة في مستوياتها الدنيا.
- احتواء الفوضى الأهليّة التي تفوق قدرة الشرطة المدنية الوطنية.
- احتواء الفوضى العارمة التي تفوق قدرة (قوّات ردّة الفعل السريعة).

قدّم اقتراحنا إرشادات لكلّ طبقة من هذه الطبقات.

ادّعى النقّاد أنّ مكتبي افترض أنّ عراق ما بعد صدّام سيكون سعيداً ومسالماً ولذلك أهمل خطط التعامل مع الفوضى الأهلية. بعض النقّاد ادّعوا أن تنبؤات أحمد الجلبي بأنّ العراقيّين سيبتهجون عند تحريرهم من استبداد صدّام قد أغوتنا. لقد أخطأ النقّاد بالنسبة إلى كلّ واحدة من هذه النقاط.

نزعت افتراضاتنا إلى أن تكون محافظة، لا متفائلة، واقترحنا استراتيجيّات مفصّلة لمجابهة فوضى أهلية عارمة. فكّرنا فعلاً أنّ العراقيّين سيكونون على العموم فرحين للتخلّص من صدّام - ولكنّنا لم نفترض قط أنّ ذلك وحده سيؤمّن النظام. كنّا قلقين جدّاً من تفاؤل الـ«CIA» في توقع أن يظلّ «الممتهنون» الذين تتألّف منهم قوّات الشرطة العراقية في وظائفهم بعد تغيير النظام.

بعد الإطاحة بصدّام، تعلّم عكسريونا بسرعة - وهكذا نقلوا - أنّ الشرطة العراقية كان ينظر إلى أفرادها كسفّاحين وليس كرجال أمن محترمين. على العموم لم يكونوا راغبين ولا قادرين على البقاء في وظائفهم للمحافظة على القانون والنظام. تحدّى ليبي، وولفويتز، وغيرهما موظّفي الـ«CIA» على هذا الموضوع، غير أنّ الـ«CIA» تمسّكت بتقويمها الإيجابي للشرطة العراقية. ارتكزت CENTCOM على ذلك التقويم لصوغ مخطّطات للتعامل مع النهب والعصيان والفوضى الأهلية بعد تغيير النظام. لم يكن من الصعب معرفة حقيقة الشرطة العراقية. لم تكن تتطلّب اختراقاً متقناً لحلقات صدّام الداخلية. ولمجرّد أنّ مسؤولينا الاستخباراتيين أخطأوا في هذه المسألة إلى هذه

الدرجة دليل على أنّ معرفتهم بالعراق كانت محدودة جدّاً - وكم كانوا مستعدّين لإهمال أيّ تحدّ من صنّاع السياسة من أجل تأييد رأيهم الذاتي الذي يثقون به.

ولأنّ اقتراحنا بشأن سياسة النظام العام قدّم مشاريع عملانية في أساسها - أفكار عن «كيف نفعل» وليس تحدّيات سياسة استراتيجيّة - فقد سلّمناها إلى CENTCOM التي كانت مسؤولة عن تأمين النظام الأهلي في العراق، بدلاً من رامزفيلد[1].

وقد مرّرنا التوصية عبر قناتين. أولاً، ضابط عسكري من موظّفي لامب سلّمها مباشرة إلى مخطّط يعرفه في مديرية CENTCOM للعمليّات. ولعلمنا أن فرانكس يتذمّر بسهولة من نصح يأتيه من واشنطن، فكّرنا بأنّ تمريراً للتوصية على مستوى أدنى ربّما يزيد من حظوظها في القبول. قناتنا الثانية كانت هيئة الأركان المشتركة. في كابكوم، سلمت نسخة من التوصية إلى الجنرال بايس لينقلها إلى فرانكس الذي كان يتقبّل الاقتراحات بصدر أوسع من مايرز وبايس ممّا يتقبلها من المدنيّين.

كان واضحاً أنّ CENTCOM لم تتبنَّ التوصيات. بعد الإطاحة بصدّام أصبحت الاهتزازات الأهلية بالفعل مشكلة كبرى. لا يستطيع أحد القول كم كانت توصيتنا حقّقت لو نُفِّذَت. ولكن، في رجعة إلى الوراء، أتساءل هل كان بإمكاننا أن نركّز تفكير الجنرال على مشكلة الفوضى الأهلية بطريقة أفضل لو أنّني سلّمت الخطّة إلى رامزفيلد وسلّمها هو شخصياً إلى فرانكس بصفة توجيه منه. ربّما كانت CENTCOM أفضل جاهزية لمجابهة النهب والعنف الذي انفجر بعد إطاحتها بصدّام.

عندما انتقد الصحافيّون قواتنا لعدم قمع النّهب، جرّب رامزفيلد توفير بعض التغطية لفرانكس بتخفيف وطأة العصيان. قال لسلك الصحافة في البنتاغون إنّ «أموراً كهذه تقع». لم تكن أفضل ساعات حياته، وودت لو أنّي استخدمت تحليلاتي عن أهميّة الحفاظ على النظام العام بطريقة أفضل.

كان موظّفو الإدارة مهتمّين مثلي بمستقبل الجيش العراقي. خطّطنا للجيش في عراق ما بعد صدّام أن يساعد في مجالي الأمن وإعادة البناء. غير أنّنا كنا على علم أنّ

(1) العنوان العام لقوّات الشرطة حضر فعلاً في الاجتماعات العالية المستوى. قام مكتبي بكتابة نقاط للنقاش لرامزفيلد لأحد مجالس الأمن الأهلي احتوت على الملاحظة: «كلّما عجلنا في إرسال شرطة دولية إلى العراق، كان ذلك أفضل» (مكتب وزير الدفاع، ورقة الحديث للعرض 26, IV فبراير/شباط 2003.

إعادة صنع الجيش في مؤسّسة تناسب العراق الجديد سيكون تحدّياً هاماً.

في 21 يناير/كانون الثاني 2003، أوجز مكتب بيل لوتي خطّة «لإعادة تأليف الجيش العراقي». توقّع لوتي أنّ قرار «إصلاح، ضدّ خلق، جيش جديد» سيتمحور حول كيفية سير القتال في الحرب وكيفية انتهائها، «وماذا يحدث للجيش العراقي من خلال هذه العمليّة».

مسؤولون في الـ«CIA» كانوا أخبروا CENTCOM أنّ وحدات من الجيش العراقي ربّما تنتقل إلى جانبنا بعد بدء الحرب. (مع الأسف كان ذلك خيبة أمل استخبارية أخرى). كتب لوتي «إذا لعب قوّاد عسكريّون عراقيّون دوراً إيجابياً»، عند ذاك يسلّم قسم أكبر من الهيكليّة العسكرية الحاضرة، وستركز الولايات المتحدة على إصلاح الجيش العراقي وتخفيض حجمه. لاحظ أن «استسلاماً رسمياً يقوم به ضابط كبير في الجيش» ربّما ساعد على منع انهيار العسكرية العراقية، ولكن الفرار من الجيش سيخفض حجمه. أمّا إذا «اختفت» وحدات كاملة، من جهة أخرى، «فربّما ينصب توكيد الولايات المتحدة على خلق جيش جديد».

تخيّلت خطة لوتي إزالة شرطة صدّام السريّة ووحدات الجيش الخاصة، مثل الحرس الجمهوري الخاص وفدائيّي صدّام. بعض الموظّفين يحاكمون لانتهاكهم حقوق الإنسان بينما غيرهم «سيتدرّبون على مهارات مدنية مختلفة» لأنّ العمل محوري لتجنّب الجريمة والإرهاب.

لم يكن هناك ما هو إيديولوجي أو فظ في توصية لوتي. أدركت جاذبية الحفاظ على الشرطة المدنية ووكالة الاستخبارات العامة والجيش العادي وحتّى بعض موظّفي الحرس الجمهوري «بعد التدقيق». كانت فكرة لوتي أن يستخدم الجيش العراقي («يمكن تشغيل الجنود في مشاريع إعادة الإعمار»)، ولكنّه، لحسن الحظ، تنبّأ أن على خطتنا ربما أن تتغيّر لأنّ افتراضنا الأساسي - أن الجيش سوف يظلّ على حاله - ربّما يتبيّن أنّه أخطأ.

بعد بضعة أسابيع أنتج غارنر خطّته للجيش العراقي التي تشبه خطة لوتي من النواحي الأساسيّة. اقترح غارنر استعمال الجيش العراقي للقيام بأعمال إعادة الإعمار على افتراض أنّ هذه القوّات ستبقى سالمة بأكثريّتها. كان يعتزم إصلاح وتخفيض الجيش العراقي ليصبح قوّة «غير سياسيّة خاضعة للمراقبة المدنية». عندما عرض غارنر

خطّته على لجنة النوّاب، تلقّى تشجيعاً باستعمال الجيش كنوع من «سلك صيانة مدني» لإعادة الإعمار بعد الإطاحة بصدام.

أرادت رايس أن تعرض خطّة غارنر على الرئيس في اجتماع مجلس الأمن الأهلي في 10 مارس/آذار 2003. كتب غارنر وزملاؤه في أورها الشرائح للعرض، التي شدّدت على أنّ «العراق واحد من أكثر المجتمعات عسكرةً وتسليحاً في العالم» وأنّ «نزع سلاحه وتسريحه وإعادة تجميع قوّاته الحالية وإعطاءه شكلاً جديداً لن يكون برنامجاً سهلاً، وقصير الأمد».

حدّد غارنر مشروعه بالقول إنّه يتوقّف على «كم من القوّات المسلّحة والمصالح الأمنية ستبقى سليمة عندما يتوقّف النزاع». في هذا الوقت كان يتوقّع أن يقوم بتفكيك قوّات صدّام شبه العسكرية (بما في ذلك ميليشيا حزب البعث وفدائيو صدّام) والحرس الجمهوري الخاص. وقال إنّه سيزيل الحرس الجمهوري العادي، إنّما يبقي على «بعض الضبّاط الصغار وبعض الموظّفين المجنّدين» لضمّهم إلى الجيش الجديد. واقترح أن يُستعمل الجيش العادي «كقوّة وطنيّة لإعادة الإعمار»، بينما يبدأ تسريح جماعي للأفراد الزائدين.

طلب منّي رامزفيلد أن أعرض خطّة غارنر في اجتماع مجلس الأمن الأهلي، باستعمال شرائح غارنر. عندما قمت بالتقديم للرئيس بوش أبرزت اعتبارات لمصلحة وضدّ الحفاظ على الجيش. كانت الأسباب الوجيهة للحفاظ عليه هي مزاياه - التنظيم والبنى التحتيّة والنظام والأشخاص الحاذقون والآليّات - وإمكانية أن نحتاج الجيش لأعمال إعادة الإعمار. وعلاوةً على ذلك كان هناك مسألة ماذا نفعل بالجنود في حالة تسريحهم، فترك أعداد كبيرة من الرجال المسلّحين في الشارع سيخلق المشاكل.

ولكنْ ثمّة أسباب هامّة، في الوقت نفسه، لتسريح الجيش وإنشاء جيش جديد بدءاً من الصفر. كانت قوّات صدّام منظمة بشكل بشع. كان لديها أحد عشر ألف ضابط، مثلاً، بالمقارنة مع أقل من ثمانماية في كلّ القوّات المسلّحة الأميركية (مع العلم أنّ العسكرية الأميركية أكبر بكثير). كان سوء المعاملة الجسديّة من قبل الضبّاط، السنيّين بالأكثر، للجنود، الشيعيّين بالأكثر، شيئاً عادياً. وكان الجيش فاسداً وعلى العموم مكروهاً من العراقيّين لتاريخه المليء بقتل العراقيّين وتدمير القوى والكبت السياسي. سوف نكون بحاجة إلى فحص دقيق بعد سقوط نظام صدام، وقد كان من المشكوك فيه

أن يتمكّن شخص ما من القيام بالإصلاحات الفعلية لمؤسّسة مريضة ذات هيكليّة ضعيفة وإعطائها الروح المهنية اللائقة لعراق جديد وحرّ.

بدا لي أنّ حاصل حساب الحسنات والسيّئات كان متقارباً. غير أنّ رامزفيلد قرّر أنّ يجاري توصية غارنر للحفاظ على الجيش العراقي، ومحاولة إصلاحه، والتخطيط لاستخدامه لإعادة الإعمار. لم يتكلّم أحد في ذلك الاجتماع لمجلس الأمن القومي في مطلع مارس/آذار ضدّ التوصية، وصدق الرئيس على خطّة غارنر.

وكما حصل، لم تبقَ العسكرية العراقية سليمة إبّان الحرب. الكثير منها دمّر في القتال والكثير ممّا تبقّى انحلّ وتحطّم. ولهذا السبب عندما كان بول بريمر يهمّ بمغادرة واشنطن إلى بغداد ليتسلم سلطة التحالف المؤقتة في مايو/أيار 2003، رأى أنّه من الأصحّ أن نبني جيشاً عراقياً جديداً من أن نعيد تجميع وإصلاح الجيش القديم. ذلك الرأي - وكيف انتصر في ذلك اليوم - ستعاد روايته في الفصل 14.

كنا نعلم أنّ قوّات التحالف ستتمكّن من إحراز النصر العسكري - أي الإطاحة بالنظام. أمّا النصر الاستراتيجي فقد كان أوسع وأكثر تحدّياً وسيتطلّب منّا ليس مجرّد القتال ضدّ العراقيّين، بل العمل معهم للمساعدة على خلق حكومة جديدة، حكومة لا تهدّد جيرانها وتدعم الإرهاب.

لم يكن هناك نزاع بين النوّاب والأساسيّين بأنّ هدف الولايات المتحدة كان تحرير العراق وليس احتلاله. أوراق من جميع الوكالات - من موظّفي الخارجية والدفاع والـ «CIA» وافقوا على مبدأ التحرير، وحذّروا من أنّه إذا نظر إلى الأميركيّين كمحتلّين، فسنكون ندعو إلى حرب العصابات والإرهاب والفوضى السياسيّة. كان مبدأ الرئيس التوجيهي الخاص «التحرير لا الاحتلال» وكانت رايس تشير إلى هذا المفهوم في جميع أوراقها لسياسة العراق وفي اجتماعات ما بين الوكالات العالية المستوى.

زملائي في البنتاغون وأنا جعلنا من مفهوم التحرير مرتكزاً لجهودنا في العراق. كنا نحكم على اقتراحات السياسة حسب ما إذا كانت تساعد الولايات المتحدة في إظهار أنّ ليس لها نيّة في الهيمنة على العراق، أو سلبه نفطه. لم نكلَّ البتة من الملاحظة أنّ العراق يخصّ العراقيّين ولا يخصّنا نحن. على قدر المستطاع، أردنا أن نظهر أنّنا نساعد العراقيّين يخلّصون أنفسهم من نظام صدّام حسين.

الطريق لإنجاز هذه السياسة تكون في الدخول في شراكة عملانية مع بعض

العراقيّين قبل بدء الحرب. والعراقيّون الوحيدون المتاحون للعمل معنا كانوا، بطبيعة الحال، الخارجيين - الأكراد في شمال العراق، والمنفيين في الخارج. فتش مكتبي عن طرق لإدخال العراقيّين الخارجيّين في عملية تحرير بلدهم. اقترحنا أن يخدموا كمستشارين لمخطّطينا للحرب وشجّعنا المجتمع الاستخباري الأميركي أن يلتمس معلومات من كلّ الجماعات الخارجية. طوّرنا خططاً لتدريب العراقيّين الخارجيّين من أجل أن يتمكّنوا من لعب دور نافع ومنظور في عمليّات قتال التحالف، ولاحقاً خلال إعادة الإعمار. تكلّم كلّ من الرئيس بوش ورامزفيلد لمصلحة سياسة عدم التفريق تجاه جماعات المعارضة العراقية الصديقة.

المفتاح، في رأينا، لتجنّب احتلال عسكري طويل للعراق يكمن في تطوير ثقتنا بعدد من القادة السياسيّين العراقيّين الذين يشاركون في مبادئنا الأساسيّة والذين هم على استعداد لتولّي القيادة بعد ذهاب صدّام. لقد دفعنا منذ زمن طويل في اتجاه مؤتمر سياسي حيث يتمكّن العراقيّون من جميع الجماعات الديموقراطية أن يستنبطوا ويحدّدوا مبادئ دستورية لعراق جديد. وقد طوّرنا اقتراحاً لحكومة عراقية مؤقتة، حكومة تستطيع الولايات المتحدة الاعتراف بها بعد وقت قصير من الإطاحة بصدّام، أو ربّما قبل ذلك. وأيدنا وضع سلطات حكومية مهمّة في أيدي العراقيّين في أقرب وقت ممكن بعد تغيير النظام.

في شهادتي أمام لجنة العلاقات العامة لمجلس الشيوخ في 11 فبراير/شباط 2003 عدّدت بعض الطرق التي تتيح للعراقيّين فرصة «لعب دور متصاعد في إدارة بلادهم»:

- يمكن إنشاء مجلس استشاري عراقي لتقديم المشورة إلى سلطات التحالف والسلطات الأميركية.
- مجلس قانوني يستطيع أن يقدّم المشورة إلى السلطات عن المراجعات الضروريّة للمؤسّسات القانونية العراقية من أجل إقامة حكم القانون وحماية الحقوق الفرديّة.
- يمكن إنشاء لجنة دستورية لصوغ دستور جديد وطرحه على الشعب العراقي لتصديقه.
- مؤسّسات حكومية عراقية هامّة - مثل وزارات الحكومة المركزية - يمكن أن

تظلّ قائمة لتؤدّي المهمّات الحكومية الأساسيّة بعد التدقيق في الملاك الأعلى من أجل نقل أيّ شخص موصوم بجرائم وتجاوزات النظام الحالي.

- يمكن إقامة إنتخابات في المدن والمناطق بعد التحرير لإشراك العراقيّين في الحكم على المستوى المحلّي.

ومع ذلك، وبالرّغم من الإجماع الظاهر على «التحرير لا الاحتلال»، كلّ اقتراح عملي لتعزيز قدرة أو مسؤولية العراقيّين الخارجيّين سينهار مرّة بعد مرّة. موظّفو الخارجية والـ«CIA» دأبوا على معارضة وتأخير وإفساد إدارة التعاون مع الخارجيّين في حقول السياسة والاستخبارات والمسائل العسكرية. عن قصد أو غير قصد، ضمنت أعمالهم أنّ الولايات المتحدة ستسيطر على العراق - أي تدير حكومة احتلال - لمدّة غير قصيرة، إذا تمّت الإطاحة بصدّام.

أظهر باول وأرميتاج اهتماماً بشأن نقل المسؤولية من الأميركيين إلى العراقيّين أقل من اهتمامهم بشأن إبقاء هذه المسؤولية خارج أيدي الخارجيّين. كان أرميتاج قد أيّد منذ بداية صيف 2002 على الأقلّ أن تقوم الولايات المتحدة بإدارة العراق «الفترة انتقالية من عدّة سنوات» لكي يتمكّن الموظّفون الأميركيّون من إعداد قيادة عراقية مختلفة «ذات مصداقية». ومع أنّ الرئيس لم يصدّق على هذه المقاربة البتة، ظل داعموها على إصرارهم.

أظهر أرميتاج عدم اهتمامه بالعراقيّين الخارجيّين عندما أوحى ليبي سكوتر في يناير 2002 بأن تنظّم وزارة الخارجية مؤتمراً سياسياً للمعارضين العراقيّين. بالرّغم من حثّها على إقامة المؤتمر، تمكّنت وزارة الخارجية - بطريقة كلاسيكيّة هادئة - من إعاقة المؤتمر المتّفق عليه حتّى ديسمبر/ كانون الأول. وحملة أرميتاج لإنهاء عقد وزارة الخارجية مع المؤتمر الوطني العراقي لبرنامج جمع المعلومات كادت تنجح قبل ترتيب هادلي نقل البرنامج إلى وزارة الدفاع.

كان موظّفو الـ«CIA» معادين للعراقيّين الخارجيّين على الأقل بقدر ما كان أرميتاج معادياً لهم. فقد كانوا تجاهلوا لشهور دعوة الاتحاد الوطني الكردستاني لاستجواب سجناء (بمن فيهم أعضاء من القاعدة) محتجزين في سجن «بي يو كاي» في شمال العراق. وكانوا ينتجون سيلاً لا ينقطع من التقارير المحليّة والعروض اليومية وتحاليل مطوّلة تطعن في مصداقية الخارجيّين مؤكّدين عدم «شرعيتهم» في العراق ومتنبئين أن

ليس لديهم دعم سياسي في عراق ما بعد صدّام. هذه الأوراق كانت تقلّل من شأن الخارجيّين بوجه عام وأحمد الجلبي بوجه خاص.

اتّخذ موظّفو الـ«CIA» ووزارة الخارجية موقفاً صارماً وغير موثق، ولكن كان لنظريّاتهم تأثير بالغ. وبالرّغم أنّهم لم يحرزوا انتصارات في لجنة الأساسيّين ولا مع الرئيس، فقد كانوا يؤثّرون على القرارات الميدانية. أصبح الكره للخارجيّين عاملاً هاماً في سياسات بول بريمر، رئيس إعادة الإعمار المدني في العراق. مُبرَزين تأثير مستشاريهما من الخارجية والـ«CIA» في المقرّ الرئيسي، تحدّث الجنرال فرانكس ونائبه الجنرال مايكل دولونغ من «USMC» بازدراء عن المعارضين العراقيّين، ملاحظين أنّ منحهم تدريباً عسكرياً مضيعة للوقت.

يُعيَّن بشكل مستديم مستشارون كبار من الخارجية والـ«CIA» لمساندة القيادات المقاتلة، يعملون يومياً، كتفاً إلى كتف، مع المخطّطين العسكريّين. يعيَّن لكلّ قيادة مقاتلة مستشار سياسي كبير من وزارة الخارجية أو (بولاد) وضابط اتصالات استخباراتية كبير من الـ«CIA». هذان الموظّفان، كما هو متوقّع، يمارسان تأثيراً كبيراً - بخاصة في المسائل السياسية - العسكرية، التي ربّما لا يعرف الضبّاط العسكريّون عنها الشيء الكثير وليس لديهم بشأنها آراء شخصيّة قويّة. (على العكس، أعضاء مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة لا يقيمون عادةً في مكتب القيادة القتالية الرئيسي).

كان الضباط ذوو الأربع نجوم الذين يرأسون واحدة من القيادات القتالية يثمنون فرصهم في المحادثات الشخصيّة مع وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة، ولكن هذه المحادثات كانت ظرفية أو محدودة في الوقت أو المدى. محادثات أكثر تفصيلاً للعمليّات اليومية ربّما كانت ممكنة على مستوى الموظّفين ولكن لم يكن هناك علاقات روتينية يومية بين موظّفي القيادات المقاتلة والبنتاغون.

كان رامزفيلد يتمسك بتسلسل القيادة. كان من الممكن أن تفتح المحادثات الجارية بين القيادات المقاتلة والبنتاغون على مستوى الموظّفين إمكانية تمرير التقارير والتعليمات التي تتخطّى القيادات العسكرية والمدنية العليا - ممارسات كانت ستقاوم من قبل القادة المقاتلين ورامزفيلد. على العكس، كما رآها القادة، كانت القنوات التي تربط القيادات بوزارة الخارجية والـ«CIA» على مستوى الموظّفين، مفيدة دون أن تحدَّ من الاستقلالية. عندما كنّا، الجنرال بايس وأنا، نطرح اقتراحات لتعيين موظّفين مدنيّين

في الأركان المشتركة أو البنتاغون للعمل وقتاً كاملاً في القيادات المقاتلة، كان القادة، على العموم، يتراجعون فجأة[1]. نحن نتلقّى توجيهاً من وزير الدفاع، كما قالوا، ولكنّنا لا نريد مفوّضين سياسيّين في مركزنا الرئيسي.

إنّ تركيبة الفرقاء بين الوكالات في القيادات المقاتلة تساعد على شرح لماذا تفكير CENTCOM في المسائل المتنازع عليها - تدريب المنفيّين، إشراك العراقيّين في خططنا الحربية، إنشاء حكومة مؤقتة - غالباً ما كان يتصادم مع وجهات نظر قيادة البنتاغون. لم يكن رامزفيلد حيياً في إيصال تفكيره إلى قواده ولكن لم يكن أيّ وزير دفاع قادراً على المساهمة بإرشاد التخطيط الحربي على أساس يومي - أو التأثير في مواقف الضبّاط العسكريّين - بالاصرار والفعاليّة نفسيهما اللذين للمستشارين من وزارة الخارجية والـ«CIA» المقيمين الذين هم على تعاون مستمرّ مع أولئك الضبّاط.

في مناسبات لا تحصى، أعلن موظّفو وزارة الخارجية والـ«CIA» أنّ العراقيّين الخارجيّين يفتقرون إلى «الشرعية» ولذلك لن يكون لهم تأييد سياسي كبير في العراق بعد تغير النظام. من الصعب أنّ نغالي في أهميّة هذه الفكرة في تكييف التفكير في عراق ما بعد صدّام في الخارجية والـ«CIA» وCENTCOM. في يوم ما ربما تقوم دراسة جدية بدراسة كيف أنّ فكرة تصدّع كبير بين الخارجيّين والداخليّين هيمنت على وزارات ووكالات هامة في الحكومة الأميركية. جزء من الجواب كان، بالتأكيد، العداوة التي شعر بها بعض الموظّفين نحو الجلبي. جزء آخر ربّما كان تأثير الزعماء العرب في جميع أنحاء منطقة الخليج وكلّهم سنيّون وما من أحد منهم يحكم دولة ديموقراطية.

بوجه عام، كانت النخبة السنيّة في أنحاء المنطقة تكره احتمال نهوض قوّة سياسية شيعيّة في العراق - وما هو أسوأ، قوى شيعيّة مثبتة عبر الديموقراطية. أيّد الجلبي

(1) كان ذلك هاماً لأنّ القادة على المستويات العليا يطوّرون، روتينياً، مشاريع استراتيجية وسياسية - عسكرية خاصة بهم ويحولونها إلى عمليات عسكرية. ولكن مشاريع قائد مقاتل لا تتفق بالضرورة مع مشاريع آخر: نظرة سنتكوم إلى دور تركيا في سياستنا العراقية، مثلاً، لا تنسجم مع نظرة قيادتنا الأوروبية. مسألة أخرى كانت ما إذا كان القواد المقاتلون يعملون تحت مراقبة مدينة فاعلة. كان وزير الدفاع الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يناغم المفاهيم الإستراتيجية عبر وزارة الدفاع ولكن حتى وزير دفاع مهيب كالوزير رامزفيلد لم يجد ذلك دائماً سهلاً.

وأكثرية الخارجيّين تغيير النظام العراقي كما أيدوا الديموقراطية (ماسيعني تفوق الشيعة في بلد 60 بالمئة منه شيعة عرب). ضَمن هذا وحده أن يكون الزعماء العرب في المنطقة معادين للخارجيّين. كانوا يخافون ويكرهون صدّام ولكن كانوا يفضّلون أن يستبدل بجنرال سنّي آخر: لا بتفوق شيعي ولا تجارب في الديموقراطية.

في يناير/كانون الثاني 2003 كانت الإدارة تحاول أن تقرّر فيما إذا كانت ستشجّع العراقيّين الخارجيّين على تأليف حكومة انتقالية كبديل لاحتلال عسكري أميركي. متطلعاً إلى الدرس من نجاحنا في أفغانستان، حيث تجنّبت الولايات المتحدة احتلالاً عسكرياً باعترافها بحكومة مؤقتة برئاسة الأفغاني «الخارجي»، حميد كارزاي، طلبت من مكتب بيل لوتي أن يكتب حسنات وسيّئات حكومة عراقية مؤقتة. بدأ ذلك العرض بالإشارة إلى أنّ القوّة العسكرية للحلف بقيادة الولايات المتحدة سوف تضطلع بالمسؤولية الأولية في:

- تأمين الأمن والقانون والنظام.
- تأمين مواقع أسلحة الدمار الشامل.
- إزالة البنى التحتيّة التابعة للإرهابيّين.
- تأمين الإسعافات الإنسانية الطارئة.

سينصّب التحالف «إدارة مدنية» لتتعامل مع الشؤون الإنسانية والاقتصادية والمدنية. وللحفاظ على «وحدة القيادة» ستلحق كل من القوة العسكرية والإدارة المدنية بوزير الدفاع عبر الجنرال فرانكس.

أشرنا إلى أنّ السياسة الأميركية الحالية «كانت تعارض إنشاء حكومة مؤقتة لعدد من الأسباب: لتجنب التصادم مع إدارة بقيادة الولايات المتحدة، لتأجيل التنافس على السلطة بين الجماعات العراقية إلى ما بعد إنشاء اقتصاد متطوّر وصحافة حرّة وحكم القانون» و«المجتمع المدني»، ولتجنّب الانطباع بأنّ الولايات المتحدة تفرض حكومة من المنفيين. اعتبرتُ أن هذا الشأن الأخير - المفروض في أكثر الأحيان من قبل موظفي وزارة الخارجية - صحيح ولكن فكرت في أنه يجب علينا أن نتجنب انطباع فرض أي نوع من الحكومة على العراق، وليس حكومة منفيين فقط.

مذكرة من مكتبي عالجت هذا الموضوع مباشرة:

نختلف مع تأكيد وزارة الخارجية أن المعارضة الخارجية يجب معاملتها بطريقة مختلفة عن العراقيين المحررين حديثاً.

- العديد من الجماعات المعارضة أظهرت بوضوح علاقاتها مع من في داخل العراق.
- اعتماد الكوتا . . . مغاير لمبدأ رجل واحد صوت واحد ويؤبد الانقسامات الاصطناعية.

شخصيات المعارضة العراقية الذين يعودون إلى العراق يجب أن يعاملوا كعراقيين كاملين وإن تتاح لهم فرصة للمساهمة في أية هيكلية.

كان رامزفيلد ومستشاروه يفتشون عن سبل لمجابهة هذه المجموعة من الشؤون. ظننا أنّنا نستطيع تخفيض بعضها على الأقل وأن حكومة عراقية جديدة - ولكن حكومة مع أقل من نصف سلطة سيادية كاملة - تنشأ فور سقوط صدام. في البدء يمكنها أن توزع المسؤوليات بينها وبين التحالف، ربما بموجب ترتيب مصدّق من مجلس الأمن الدولي. وستعطى السلطة الكاملة للقيادة العراقية الجديدة بعد أن تظهر درجة من الصلاحية والنزاهة والقدرة على كسب تعاون سائر العراقيين.

اعتبر رامزفيلد من المهم بنوع خاص أن يثبت السياسيون العراقيون قدرتهم على إدارة بعض نواحي المسؤولية قبل حصولهم على السيطرة المستقلة على موجودات العراق الاقتصادية والعسكرية الهائلة. على ذلك أيّد اعتبار الترتيب السياسي الأولي بعد الإطاحة بصدام كسلطة عراقية مؤقتة لا كحكومة مؤقتة.

تبعاً لعرض لوتي وضعنا الحجج التي في مصلحة سلطة من هذا النوع: ربما تساعد على تشريع دور التحالف في حكم عراق ما بعد الحرب، تجعل من الأسهل علينا أن نتعامل مع الأمم المتحدة وتزيد من حظوظ أن تكون القيادة العراقية مؤاتية للشعب العراقي وصديقة الولايات المتحدة. فإذا أملنا الحصول على مثل هذه السلطة عندما نحتاج إليها، سيترتب علينا أن نضع الأساس قبل الحرب.

ومع ذلك لن تحصل الولايات المتحدة على الامتيازات التي نسعى إليها إذا كانت السلطة مجرد «ألعوبة» أميركية. قررنا أن أفضل مقاربة تكون في تمكين العراقيين من حكم بلدهم، لأجل إظهار الاحترام لهم وتشجيعهم على إدارة مشاريع (حتى ولو كانوا

أقل فاعلية من الأميركيين)، وقبل كل شيء تحاشي فعل أي شيء يعزز، دون فائدة، الاتهام أن الولايات المتحدة أرادت السيطرة على العراق والهيمنة عليه وسرقة موارده واستعماره وحرمان العراقيين حريتهم.

النقطة الأساس هي أن اعترافنا الفوري بسلطة عراقية سيساعد الولايات المتحدة على أن تضطر إلى إبقاء حكومة احتلال. تستطيع سلطة عراقية أن «تمكن أصدقاءنا العراقيين من رفع منزلتهم الأهلية والسياسية». لم نرد أن نتصرف كمحتلين «ونسمح بذلك لمن يعادوننا من لعب ورقة «الوطنية» بفعالية». إذا فشلنا في إعطاء العراقيين مسؤولية شؤونهم الخاصة، تخوفنا من أن تقوم جماعات «مدعومة من إيران وجماعات إسلامية بتحدّي الوجود الأميركي بعنف من أجل بناء اعتماداتهم الوطنية». (سيصبح مقتدى الصدر والميليشيا التابعة له المعادية للأميركيين تبريراً مؤسفاً لهذا القلق، في السنوات اللاحقة).

سيكون هناك خطر لدى كلا الطرفين - مقاربة كفّ اليد ومقاربة اليد الغليظة. إذا لم نساعد الناس الطيبين على ملء فراغ السلطة بعد سقوط صدام، سيقوم غيرهم بذلك. وكنّا نهتمّ أيضاً بانقلاب، ربما في رد على ضغط عسكري خارجي يضفي إلى سيناريو «النجاح الكارثي» الذي كنا نسميه «الصدامية دون صدام» وهو نظام تهديدي لن يكون ملتزماً بعقوبات الأمم المتحدة الحالية.

لم يُفضِ تحليلنا إلى إقناع الإدارة ككل أن تدعم إنشاء حكومة أو سلطة عراقية قبل الحرب. غير أن مشروعنا إقامة سلطة عراقية تقوم بترتيب لتوزيع السلطة مع حلفنا العسكري بعد سقوط صدام، كسب تأييداً داخل مجلس الأمن القومي. وقد تطور إلى خطة لسلطة عراقية انتقالية قام مكتبي بصوغها وحاول باول وأرميتاج تأخيرها ووافق عليها الرئيس بوش وبدأ بتنفيذها جاي غارنر وتكفّل بول بريمر بدفنها.

إن أحد أفضل المصادر لموظفي الإدارة العاملين على هيكلية لحكومة عراقية لما بعد صدّام كان «التقرير النهائي بشأن الانتقال إلى الديموقراطية في العراق»، الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2002 من قبل مجموعة من الأميركيين العراقيين الذين اجتمعوا برعاية «مشروع مستقبل العراق» بقيادة وزارة الخارجية. هذه الورقة المؤلفة من 102 صفحة حددت الخطوات للانتقال من سلطة انتقالية إلى حكومة انتقالية ستنتج دستوراً دائماً وتقيم انتخابات وطنية لحكومة دائمة. درست السوابق التاريخية للحكومات

الانتقالية، مشيرة إلى عملية بون من أجل أفغانستان والحكومة التي ألّفها شارل دي غول في باريس سنة 1944. حددت عناصر وثيقة حقوق بالإضافة إلى الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية للفترة الانتقالية. احتوى التقرير على محادثات عميقة بشأن العدالة والقانون الانتقاليين والتحول إلى الديموقراطية في المجتمع الأهلي وإصلاح الجيش «وهيكلية النظام والقانون» والنظام القضائي.

مجموعة الخارجيين العراقيين التي أنتجت التقرير كانت برئاسة العالم كنعان مكية مؤلف كتاب «جمهورية الخوف» وكتاب «الظلم والسكوت». كان مكية مستشاراً لعدة مسؤولين في الإدارة حول الأمور الدستورية والسياسية لعراق ما بعد صدّام - في وزارة الخارجية والبيت الأبيض والبنتاغون بما فيه مكتبي للسياسة.

احتوى مشروع مستقبل العراق، الذي بدأ في ربيع 2002، أكثر من دزينة من الجماعات العاملة، أكثرها من الأميركيين العراقيين. كانت كل واحدة تعالج موضوعها الخاص - المبادئ الديموقراطية، المياه، الزراعة، السياسة الدفاعية أو النفط، مثلاً. أكثر الجماعات أنتجت تقريراً عن إصلاحات في العراق تصبح ممكنة بعد سقوط صدام. ومع أن وزارة الخارجية كانت تدير هذا المشروع، كان موظفون من وكالات أخرى (بمن فيهم مكتبي) يشاركون، والتقارير كانت توزع على جميع أعضاء الحكومة. كان هذا المشروع أهم رباط لوزارة الخارجية مع مجتمع الخارجيّين العراقيّين.

العديد من المقالات والكتب قدّم تاريخاً مشوّهاً لمشروع مستقبل العراق مدّعياً أنّه أنتج خطّة لإدارة عراق ما بعد صدّام وأنّ قادة البنتاغون المدنيّين، الذين يفترض أنّهم معادون للمشروع لأسباب إيديولوجية وبيروقراطية، أمروا جاي غارنر وأورها بتجاهله. استعمل جون كيري هذه القصّة في المناقشات الرئاسية سنة 2004 وأصبحت، في النهاية، راسخة كقطعة من الحكمة التقليديّة إلى درجة أنّ الصحافيّين وأعضاء الكونغرس كانوا يستشهدون بها دون أن يشعروا أنّ عليهم ذكر مصادرها أو التحقّق منها.

القصة خاطئة: غير صحيحة على جميع الصعد. قبل كلّ شيء لم أكن معادياً للمشروع، ولا قادة البنتاغون الكبار الآخرون، على حدّ علمي. شجّعت أشخاصاً في مكتبي على المشاركة، واعتقدنا أنّ المشروع أنتج بعض الأعمال الجيّدة.

كان تقرير «الانتقال إلى الديموقراطية» أحد أهم نتاجات المشروع. وكانت ملاحظاته وتوصياته الرئيسيّة أقرب إلى التفكير السائد في مكتبي من آراء باول وأرميتاج.

مثلاً، في دعوته إلى إنشاء حكومة مؤقتة قبل الإطاحة بصدام، قال التقرير: «من أجل منع التشويش وإعادة 1991، يجب أن يكون على الأرض نوع من السلطة العراقية المؤقتة القادرة على العمل بعد وقت قصير من بدء النظام بالتحلّل. الإعداد لهذا الاحتمال يجب أن يتم مسبقاً، قبل سقوط النظام». تعاطف مكتبي مع هذا المشروع، أما باول وأرميتاج فلا، وكانا مؤثرين في إقناع الرئيس بمعارضته. وقال التقرير أيضاً «من الأهميّة بمكان أن يبدأ آلاف العراقيّين المنفيّين بالتدرّب لمهام النظام والقانون بالاشتراك مع الجنود الأميركيين فوراً بعد تغيير النظام» دعم مكتبي هذا النوع من التدرّب، بينما أرمتياج لم يفعل ذلك.

ثانياً، لم ينتج مشروع مستقبل العراق خطّة. أنتج أوراقاً للمفاهيم. يذكر بريمر هذه النقطة في كتابه مستشهداً بالسفير رايان كروكر (من موظّفيه)، الذي كان قد خدم كنائب مساعد وزير في مكتب وزارة الخارجية المسؤول عن مشروع مستقبل العراق. كتب بريمر:

بعد وصولي إلى بغداد، قرأت تقارير صحافية عن دراسة لوزارة الخارجية حول مستقبل العراق، تدّعي أنّها تقدّم خطة كاملة لنشاطات ما بعد النزاع في البلاد. كان كروكر مشاركاً أساسياً في الدراسة، لذلك سألته إذا قدمت «خطة» عملانية لعراق ما بعد الحرب. «لا، أبداً»، قال لي. كان الهدف منها جذب الأميركيّين العراقيّين للتفكير في مستقبل بلدهم بعد الإطاحة بصدام. لم يُقصد بها أن تكون خطّة لما بعد الحرب البتة لاحظ كروكر. وعندما سنحت لي الفرصة لقراءة الدراسة المؤلّفة من خمسة عشر مجلّداً، وافقت.

غاية أيّة خطّة هي توفير التوجيه. تقارير مشروع مستقبل العراق، على العكس، غالباً ما كانت تدرس وتزن الآراء فقط. كانت التقارير في بعض الأحيان تعرض وجهة نظر، ثمّ وجهات نظر منافسة، دون محاولة التوفيق أو الاختيار بينهما. في رأيي كانت القيمة الرئيسيّة لمثل هذه التقارير تسجيل أفكار بعض الأناس ذوي المعرفة. والقول إنّها ليست خطّة لا يشكل أيّ إساءة إذ إنّه لم يقصد بها قط أن تكون خطّة.

كان هناك مشكلة أخرى مع تسمية تقارير مشروع مستقبل العراق خطةً لوزارة الخارجية. لم تكن بالفعل تقارير لوزارة الخارجية. كانت من نتاج عراقيّين خارجيّين: العراقيّين الأميركيين في الجماعات العاملة. لم يقم أحد بصقلها أو تبنّيها كممثّلة

لسياسة وزارة الخارجية، كان دور الخارجية في المشروع مجرّد استضافة اللجان. أكّد رايان كروكر ذلك عندما اجتمعنا في مكتبي في البنتاغون في مطلع سنة 2005: شدّد أنّه حتّى مكتب الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية (ناهيك عن وزارة الخارجية) لم يتبنَّ تقارير مشروع مستقبل العراق. ومع أنّ الخارجية شاركت في التقارير في أنحاء الوزارة لم يقم أحد من موظّفي الخارجية قط بتقديمها إلى النواب أو الأساسيّين أو مجلس الأمن القومي كاقتراح أو خطة من وزارة الخارجية لعراق ما بعد صدّام.

لماذا إذاً تحدّثت أعداد كبيرة من القصص الاخبارية والكتب عن خطّة لوزارة الخارجية رفضها البنتاغون؟: على حدّ ما أعلم، يعود السبب إلى رفض شخصي موجّه إلى مدير المشروع.

كان يدير مشروع مستقبل العراق موظّف من الخارجية يدعى توماس وريك، جعل من نفسه متحيّزاً في النزاعات الحزبية بين العراقيّين الأميركيّين الذين يعملون على المشروع، وعاد وانتشر الحديث بأنّه تكلّم بفظاظة ضدّ تشيني وولفويتز، وغيرهما في الإدارة ممن يخالفهم الرأي.

أذكر أنّني سمعت عن حدث كريه بوجه خاص مباشرة بعد وقوعه. عندما ذهب بول وولفويتز لزيارة جماعة من العراقيّين الأميركيّين في ديربورن، ميتشيغان (في 23 فبراير/ شباط، 2003)، علم أن وريك حثّهم على عدم حضور اجتماع وولفويتز، مهدّداً بإقصائهم من مشروع مستقبل العراق. أخبرني وولفويتز عن ذلك بقرف لدى رجوعه إلى البنتاغون. لم أقابل وريك قط ولكنّي سمعت عن نزاعاته مع موظّفي البنتاغون والبيت الأبيض ومع عدد وفير من العراقيّين الأميركيين. قال بعض الأشخاص من موظفيَّ وعدد صغير من معارفي من الأميركيّين العراقيّين إنّ ما ينقص وريك هو الحكم الصائب، وإنّه انغمس في من يحبّ ومن يكره على صعيده الشخصي دون اهتمام بسياسة الإدارة. وقد دعم حدث ديربورن هذه الانتقادات.

في وقت لاحق من فبراير/ شباط، عندما كان جاي غارنر يفتّش عن موظّفين، استطاع وريك أن يتوظّف في أورها. سمعت وولفويتز يخبر رامزفيلد عن وريك. لا أعلم إذا كان أيّ شخص آخر تحدّث مع رامزفيلد عنه، ولكن رامزفيلد أخبرني لاحقاً أنّه حثّ غارنر على عدم توظيفه. وقد فعل غارنر ذلك.

لكن إبقاء وريك خارج أورها، ليس كطرح عمل مشروع مستقبل العراق جانباً.

رامزفيلد فعل الأول، ولم يفعل أحد الثاني. لم يقل لا رامزفيلد ولا وولفويتز ولا أنا أبداً لغارنر إن يتجاهل المشروع. كان وريك مشكلاً ولكن ماذا يعني ذلك؟ العمل لم يكن عمله - وبالفعل لم يوافق عليه بالكامل. في موضوع سلطة موقتة، مثلاً، نعلم أنّه اصطفّ مع باول وأرميتاج بدلاً من موضوع ورقة الانتقال إلى الديموقراطية، لم نساوِ بين وريك والعمل وكنا نعلم أنّ تقارير مستقبل العراق تحتوي على مواد مفيدة.

على العموم لم تتجنّب أورها أناس وزارة الخارجية أو أعمالهم. كان أعلى مستشار سياسي لغارنر في أورها السفير كروكر، الذي أشرف على مشروع مستقبل العراق في وزارة الخارجية الذي دعم رامزفيلد تعيينه. عندما تحدّثنا سنة 2005 قال كروكر إنّه من الجنون أن يفكّر أحد أنّ موظّفي أورها تجاهلوا المشروع، أو أُمروا بتجاهله، مع العلم أنّه هو نفسه عمل ككبير مستشاري غارنر حول المسائل التي عالجها المشروع. على العكس، استخدمت أورها أعمال مشروع مستقبل العراق: عندما أنتجت أورها عرضها عن العدالة وتنفيذ القانون، مثلاً، استشهدت بورقة مشروع مستقبل العراق «العدالة الانتقالية» كأحد أهم مصادرها.

غير أنّ القصّة الخاطئة بأنّ البنتاغون حوّل عمل مشروع مستقبل العراق إلى قمامة أصبحت مكبَّرة في النقاش السياسي: الحقيقة أنّ المشروع لم يلعب دوراً هاماً في فترة ما قبل الحرب - ليس لأنّ موظّفي الدفاع كرهوه أو قتلوه، بل لأنّ تقاريره ظلّت «أوراق مفاهيم» فقط. لم يقم موظّفو الخارجية بتطويرها إلى أبعد من ذلك - لم يحوّلوها إلى خطط ولا حتّى إلى عروض أو مذكّرات. من أجل أن يفعلوا ذلك، كان عليهم أن يتخطّوا النزاع الأساسي بين تصديق المشروع على حكومة عراقية مؤقتة، ووجهة نظر باول - أرميتاج المؤيّدة لفترة مطوّلة لحكم غير عراقي. التوصيات المفصّلة الموجودة في تقرير «الانتقال إلى الديموقراطية» كانت مصوغة بالتحديد كنصيحة لإقامة سلطة عراقية مؤقتة، التي كان ينتظر منها أن تتسلم سلطات عديدة فور الإطاحة بصدّام. عندما خُرقت خطّة الإدارة لإنشاء سلطة عراقية مؤقتة فقدت أكثرية توصيات التقرير صلتها بالموضوع.

بالإضافة إلى مشروع مستقبل العراق كانت الاجتماعات حيث يتنافس الخارجيّون كهيئة تشمل المؤتمر السياسي للمعارضة العراقية الذي تمّ تأخيره لوقت طويل، والذي اجتمع، في النهاية، في لندن في ديسمبر/ كانون الأول 2002. اعتبر المندوبون هذا

المؤتمر كتكملة للعملية السياسية التي بدأت باجتماع المعارضة في صلاح الدين (في شمال العراق) سنة 1992 والتي أُنعشت في اجتماعات أغسطس/آب 2002 التي ترأسناها، غروسمان وأنا، بالتناوب.

كان تنظيم مؤتمر لندن مشروعاً مشتركاً بين العراقيّين الخارجيّين وإدارة بوش. كان المشروع يهدف إلى استنباط انتقال سياسي واسع الدعم للعراق يتناغم وخطّة الولايات المتحدة لتغيير النظام. بعد تأخير المؤتمر لسنة تقريباً، حاول أرميتاج أن يقصي المؤتمر الوطني العراقي الـ«INC»، وهو حزب الجلبي، حتّى قال له ستيف هادلي أن لا يميّز ضدّ أي من جماعات المعارضة المؤيّدة للديموقراطية[1].

افتتح المؤتمر الذي دام ثلاثة أيّام في 14 ديسمبر/كانون الأول بحضور أكثر من 340 مندوباً. كانوا يمثّلون سلسلة من الجماعات المعارضة تشمل كلّ الذين شاركوا في اجتماع واشنطن في أغسطس/آب 2002 [2]. كان المندوبون متنوّعين عرقياً ودينياً وسياسياً، ويختلفون بحدّة بعضهم مع بعض على العديد من القضايا. غير أنّهم تمكّنوا من الاتفاق على بيان سياسي، وعلى تعيين مجلس قيادة من خمسة وستين شخصاً، وعلى قرار بأن يجتمع المجلس مجدداً في المنطقة المستقلّة في شمال العراق في غضون بضعة أسابيع.

كان واضحاً أنّ بعض القضايا الأساسية سوف تربك سياسات عراق ما بعد صدّام.

- التمييز العرقي والطائفي.
- دور الإسلام - خاصة القانون الإسلامي كمصدر للتشريع.
- الفيدرالية وعلاقة المناطق الكردية مع الحكومة المركزيّة.
- السياسة النفطيّة وبرنامج الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء.

(1) في اجتماع تحضيري قبل بضعة أسابيع من مؤتمر لندن سبب الجلبي لنفسه مشاكل - مخاطر بتأخير إضافي - بإصراره على أن تقوم الـ«INC» بدور المضيف. أوعز هادلي إلى بيل لوتي (الذي كان يقود فريق الولايات المتحدة في اجتماع التخطيط) أن يرفض طلب الجلبي. تعامل لوتي مع القضيّة بشدّة ولين فأقنع الجلبي بالتخلي عن مطلبه غير المدروس.

(2) كما هو مذكور في الفصل 8، يشمل ذلك الحزب الملكي الدستوري، التوافق الوطني العراقي، المؤتمر الوطني العراقي، الحزب الديموقراطي الكردي، الاتحاد الوطني الكردستاني والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق.

- معالجة سياسات صدّام المتعلّقة «بتعريب» كركوك وغيرها من المدن.

نوقشت كلّ قضيّة من هذه القضايا بحماس في المؤتمر وتوصل المندوبون إلى صوغ قرار عن كلّ قضية صدق عليها بالإجماع.

ووافق المؤتمر على قرار برفض «جميع أشكال الاحتلال، والحكم العسكري الداخلي أو الخارجي وأي انتداب خارجي أو تدخّل إقليمي». كلّ الجماعات المعارضة أيّدت هذا القرار. إنّ لعبة معقّدة كانت تجري هنا. العبارات «احتلال» و«حكم عسكري خارجي» كانت تشير إلى الولايات المتحدة، و«انتداب خارجي» إلى الأمم المتحدة. كانت وزارة الخارجية تشجّع منذ زمن طويل سلطة مدنيّة انتقالية تدير العراق، ربّما لعدّة سنوات، في الفترة بين الحكم العسكري الأميركي والحكم الذاتي العراقي. أوراق وزارة الخارجية عن هذا الموضوع تركت باستمرار مسألة ما إذا كانت هذه السلطة ستقودها الولايات المتحدة أم الأمم المتحدة مفتوحة. وجاء هذا القرار مضاداً لصيغتي وزارة الخارجية بشأن السلطة المدنية الانتقالية.

لم تكن أيّ من الجماعات تعتقد أنّ بإمكانها كسب دعم سياسي لدى العراقيّين إذا أيّدت الاحتلال أو الوصاية للعراق. وفي الوقت نفسه كان الاعتقاد السائد أنّه إذا أسقطت الولايات المتحدة صدّام حسين ثمّ سلّمت السلطة بسرعة إلى العراقيّين، فسيكون «كارزاي» العراق - الزعيم المعيّن الأول - أحمد الجلبي. هذا الاحتمال كان يجد معارضة قويّة من المملكة العربية السعودية والأردن والدول العربية الأخرى في المنطقة بالإضافة إلى بعض المسؤولين الأميركيّين الكبار (بخاصة في وزارة الخارجية والـ«CIA» حيث وجهات نظر الدول العربية لها تأثيرها). وبالرّغم من أنّه لم يكن أحد من الخارجيّين قادراً على دعم احتلال الولايات المتحدة للعراق علانية، فإنّ البعض ممّن يعارضون الجلبي أشاروا إلى أصدقائهم في الحكومة الأميركية أنّه، بعد إسقاط صدّام، يجب على الولايات المتحدة أن تمسك بالسلطة لمدّة كافية تؤمّن اعتراض سبيل الجلبي.

كان الاعتقاد السائد أن الجلبي شخصية مُهيمنة بين الخارجيين ويقبض بيد من حديد على ولاء البنتاغون. وفق وجهة النظر هذه، إن السبيل الوحيد لمنعه من الاستيلاء على العراق بعد سقوط صدّام هو أن يقوم المسؤولون الأميركيون (من خارج البنتاغون)بتعزيز مركز الداخليين، ليصبحوا، مع الوقت، قادة يستطيعون التغلب عليه في

الانتخابات. اتضح أن وجهة النظر هذه كانت خاطئة. لم يكن للجلبي قبضة من حديد على ولاء البنتاغون. ولم يكن التأكيد على القيادة السياسية للداخليين ما منعه من الاستيلاء على قيادة العراق. بل كان ذلك مزيجاً من عوامل أخرى بما فيه اتهامات مؤذية من مسؤولين أميركيين وحسابات انتخابية خاطئة من قبل الجلبي نفسه.

كان مندوبو المؤتمر يعرفون أن المبادئ والكلمات المعتمدة في لندن ستصبح أساساً للاجتماعات السياسية العراقية في المستقبل، بما فيها الاجتماعات في العراق المحرر المصممة لإطلاق حكومة (أو سلطة) عراقية جديدة وصوغ دستور عراقي جديد. وهذا ما حدث بالفعل. فبيان ديسمبر/كانون الأول 2002 صيغ بكلمات اعتمدت في مجلس القيادة المعارضة الذي التأم في شمال العراق بعد شهرين. وتلك الكلمات، بدورها أصبحت أساساً لبيان المبادئ الذي صُدق في أول اجتاع سياسي للعراقيين على أراض حررت حديثاً، والذي جرى في أبريل/نيسان 2003 في الناصرية. وعندما اجتمع ممثلو المجلس العراقي الحاكم لصوغ الدستور الموقت في شتاء 2003 - 2004، استطاعوا أن ينزلوا من على الرف، إذا جاز التعبير، مبادئ كانت قد أصبحت قائمة إلى حد ما ومتداولة في السياسات العراقية الحرة.

كم كانت العملية السياسية العراقية أسرع وأفضل تطوراً بعد الإطاحة بصدام لو أن مؤتمر لندن عقد في أبريل/نيسان 2002 - مع مؤتمرين لاحقين أو أكثر (بدلاً من واحد فقط)؟ لو أن المسؤولين لم ينشغلوا بالتنبؤات الخاطئة أن الخارجيين سينبذون سياسياً من قبل الداخليين، هل كان بإمكاننا أن نبني أساساً أفضل للحكم الذاتي العراقي. هل كنا أصبحنا أفضل معرفة بالشخصيات والقضايا الهامة وأكثر استعداداً للوثوق بالعراقيين ليقوموا بإدارة شؤونهم الخاصة؟ هل كنا تجنبنا الإبقاء على سلطة التحالف المؤقتة لأكثر من سنة كحكومة احتلال؟ هل كنا خدمنا فعلاً في العراق كمحررين بدلاً من محتلين - وغيرنا جذرياً تاريخ العراق ما بعد صدام؟

ليس لهذه الأسئلة أجوبة قابلة للإثبات ولكن من الصعب تجاهلها، نسبة إلى التاريخ التعيس لاحتلال الولايات المتحدة للعراق. وكما تكلم عنها ونستون تشرتشل في كتابه تاريخ الحرب العالمية الأولى [الـ «إذا ءات» المخيفة تتجمع].

خطوة هامة في استراتيجية «التحرير لا الاحتلال»، في رأيي، كانت تدريب العراقيين المنفيين للعمل مع قوات التحالف للإطاحة بنظام صدام. بيل لوتي وأنا عرضنا

مشروع «قوة عراقية حرة» على النواب والأساسيين في ربيع 2002. غير أنه في 26 مايو/أيار، كان الأساسيون قد قرروا التخلي عن المشروع، خوفاً من أن يحفز صدّام للقيام بتحرك معادٍ قبل أن تكون القوات الأميركية مستعدة للرد.

في يوليو/تموز 2002 أنتج لوتي عرضاً محدَّثاً، أسماه «خطة للتحرك» من أجل تدريب وتجهيز قوة معارضة عراقية. عندما مررتها هيئة الأركان المشتركة إلى الجنرال مايرز للمراجعة، كتب عليها أنه يجب على CENTCOM بالفعل أن تدرب معارضين عراقيين - حتى بأسرع مما اقترحه لوتي - وأن تستنبط «خطة ب التي تستعمل المعارضة بطريقة أكثر هجومية مما تقترحه هذه الورقة». كان ذلك انتقاداً بناءً، ولوتي وأنا سررنا لموافقة مايرز على القيمة الإستراتيجية للعمل مع المعارضة العراقية.

تستطيع قوة مدربة من العراقيين الأحرار معالجة عدد من عيوب التخطيط. المخططون العملانيون، مثل المخططين السياسيين، لا يعرفون أبداً بما فيه الكفاية عن مسرح عملياتهم، وكان ذلك واضحاً في حالة العراق. يستطيع العراقيون المدربون عسكرياً أن يضيفوا الكثير لفهم CENTCOM للعراق - كل شيء عن كيفية عمل عسكره، إلى مواقعه الأثرية والحضارية، إلى طبيعة مشاكله الطائفية والعرقية. يستطيع المعارضون العراقيون أن يعملوا كمترجمين أو كشافين أو مرشدين ويساعدوا قوات التحالف على التعامل مع المواطنين. ويستطيعون تقديم الاستشارات إلى المسؤولين الأميركيين، المدنيين والعسكريين، الذين يدققون في اختيار العراقيين لوظائف في الحكومة الجديدة. إن نجاحنا في عراق ما بعد صدّام ربما يتوقف على إيجاد مسؤولين عراقيين بسرعة معقولة للمساعدة على إدارة البلاد. من أي جهة، غير هذه الجهة، يمكن للحلف أن يتلقى المساعدة والنصح؟

اتفقنا، لوتي وأنا، أن تدريب بضعة آلاف من العراقيين يمكن أن يساعدنا قبل وخلال وبعد الحرب. شددنا على أهمية علاقات جيدة ومعرفة تامة بأخلاق وقدرات المدرّبين ومزاياهم القيادية وفلسفاتهم السياسية. إذا جاء الوقت لإصلاح الجيش العراقي والشرطة العراقية، مثلاً، نعلم أننا سنحتاج إلى أفكار وجهود عراقيين نعرف أنهم قادرون وأهل ثقة.

فيما هو أبعد من هذه المنافع العملانية، سيكون هناك قيمة استراتيجية في الإعلان عن شراكة بين التحالف وفريق مدرب من العراقيين الأحرار. فحملة ديبلوماسية عامة

عن هذه الشراكة - تظهر شرائط فيديو لعراقيين أحرار يتمرنون كمجموعة تحت العلم العراقي ويتكلمون عن آمالهم في المساهمة بتحرير بلدهم - ربما ساعدت على عكس الخوف العراقي من نيتنا احتلال بلدهم واستغلال ثرواتهم وإدارة حياتهم.

ولكن هذه المنافع الكامنة فشلت في التأثير في انطباع الجنرال فرانكس. لم تبد CENTCOM أية رغبة في العمل مع قوة عراقية حرة. جزء من التفسير ربما يكمن في تصرف المسؤولين الأميركيين العسكريين والمدنيين على قاعدة أن «اليانكي يستطيع كل شيء» - وهو الرأي القائل إن كل ما يجب عمله، فنحن الأميركيين نستطيع عمله بأسرع وأفضل وأسهل مما لو اتكلنا على الأجانب، خاصة وأن علينا أن نقوم بتدريبهم. لذلك يجب أن يظلوا جانباً، حتى في بلدهم ويتركونا نعالج المشروع على الطريقة الأميركية.

مخططو CENTCOM قلقوا أيضاً بشأن سلامة قواتنا. ركزوا، عن حق على الأعمال التخريبية. وقد شاركناهم في قلقهم هذا - ما يفسر لماذا طلبنا من وكالة الاستخبارات لوزارة الدفاع أن يمحصوا جيداً وطويلاً قوائم المجندين العتيدين. غير أننا كنا نعلم أن CENTCOM لا تستطيع أن تحقق نصراً استراتيجياً إذا رفضت أن تثق بالعراقيين بشكل قاطع.

إن مقاومة فرانكس لإعطاء دور للعراقيين في تحرير بلدهم عكست تأثير مستشاري وزارة الخارجية والـ«CIA» في CENTCOM، فهؤلاء عارضوا على العموم، مشروع قوة عراقية حرة. أحد الديبلوماسيين في وزارة الخارجية أشار إلى التدريب على أنه «إثارة للخيانة» كما لو كانت الثورة ضد الديكتاتورية الاستبدادية تسيء إلى المبادئ الأميركية. في مذكراته، كتب مدير الـ«CIA» جورج تينيت أنه منذ خريف 2002، اقترح مسؤولون من الـ«CIA» على مسؤولين من وزارة الدفاع أن «يلغوا مشروع قوة مقاتلة من المنفيين العراقيين». اعترض بعض موظفي الـ«CIA» بوجه عام على برنامج تدريب يكون علنياً وبإدارة العسكريين - بدل أن يكون سرياً ومداراً من قبلهم. ولكن الحجة الرئيسية التي قدمها مسؤولون من الـ«CIA» ووزارة الخارجية ضد البرنامج كانت، ببساطة، أنه من الخطأ العمل عن قرب مع الخارجيين.

وبالرغم من أن البرنامج حظي بدعم نشط من كبار أعضاء فريقه في البنتاغون - وولفويتز، جنرال مايرز، لوني وأنا - لم يقم رامزفيلد بدعمه بشكل متين. فبينما كنا نطور، لوتي وأنا، مفهوم التدريب ونناقش حسناته وسيئاته معه طوال صيف 2002،

كان رامزفيلد يقول إنه يريد أن يحث إلى الأمام. شدد بشكل خاص على منافع الديبلوماسية العامة التي رآها في شراكة مفتوحة مع عراقيين راغبين في القتال لتحرير وطنهم. بعدها، تلقينا معلومات من وكالات حكومية متعددة وضوءاً أخضر من لجنة الأساسيين بالرغم من انعدام الدعم من وزارة الخارجية والـ «CIA».

ولكن أتت بعد ذلك القصص الإخبارية، مشيرة إلى مصادر من وزارة الخارجية والـ «CIA»، وقد صورت برنامج التدريب كحصان طروادة للجلبي - مرددة الادعاءات المعلنة أن رامزفيلد وفريقه كانا عازمين على تكريس الجلبي زعيماً للعراق بعد صدام. كان رامزفيلد يمتعض من تلك الادعاءات التي لم تكن صحيحة وتقدم دون أدلة مساندة. ولكن الانتقاد ربما جعله متردداً في دفع فرانكس بشأن مسألة تدريب المعارضة: حرص رامزفيلد دائماً على تجنّب حتى الإيحاء بأنه يساعد الجلبي، ناهيك بتفضيله على سائر الخارجيين.

في الخريف طلب مني رامزفيلد أن أطلع فرانكس على أحدث ما جدَّ على برنامج التدريب وقد قمت بذلك خلال جلسة مراجعة لخطة الحرب في مكتب رامزفيلد. كان لوتي معي. استمع فرانكس وظهر أنه يتقبل تحليلاتنا. بعد أن انتهى الاجتماع وغادر رامزفيلد طاولة المؤتمر، مشى فرانكس إلى حيث كنا نقف لوتي وأنا. مال فوقي على طريقة ليندون جونسون، وهتف في وجهي بالملاحظة التي لا تنسى: «دوغ، ليس لدي وقت لهذه الترهات». أجبت أنه كان من الأفضل لو أن فرانكس شارك في تفكيره هذا الوزير.

في وقت لاحق أخبرت رامزفيلد لب تعليق فرانكس. ولكن رامزفيلد لم يتخذ من برنامج التدريب مشروعاً شخصياً له قط - وترك فرانكس حراً ليدبر الأمر على طريقته.

لكي تجمع قوة من بضعة آلاف رجل سيتوجب على الإدارة أن تتلقى وتدقق لوائح من الأسماء وترتب المتطوعين وتنقلهم إلى مركز التدريب (الذي سمحت لنا هنغاريا بإنشائه في معسكر هناك بعد أن أقنعتها وزارة الخارجية بذلك). بعد ذلك سيتلقى المجندون عدة أسابيع من التدريب مكيفة على الأدوار والمهام التي حددتها CENTCOM تحت إرشاد السياسة العامة من واشنطن. ولكي يعمل البرنامج كان لدينا جميعنا مهمات هامة نقوم بها - الجماعات المعارضة العراقية، ووزارة الخارجية، مجتمع الاستخبارات الأميركي، CENTCOM، ومكتبي. لم يعمل منها أحد بشكل

جيد. عند اندلاع الحرب، ثلاثة وسبعون عنصراً فقط من القوات العراقية الحرة، توافروا للمساهمة في عمليات CENTCOM الحربية.

على وجه التقريب، كل ما كان ممكناً أن يُخفق، أخفق. كان أحد أسباب ضآلة التجنيد أن CENTCOM أوضحت منذ البداية بأنها ستنيط بالقوات العراقية الحرة مهام «دعم» فقط - لا مهام قتالية - وأنه لن يكون هناك وحدة عراقية منفصلة. ولن ندرب العراقيين على استعمال البنادق بل السلاح الجنبي فقط. عمل العراقيين - كمترجمين ومستشارين وللتواصل - سيكون ثميناً غير أن هذه الأدوار كانت أقل من ملهمة أو مؤثرة. كان من الواضح لمجتمع العراقيين المغتربين أن العسكريين الأميركيين سيكونون، في أحسن الحالات، شركاء مترددين للقوات العراقية الحرة.

كان مكتبي مسؤولاً عن تجميع المجندين المحتملين من عدد من الجماعات العراقية المعارضة، إلا أن هذه الجماعات كانت تعد بأكثر مما يمكنها أن تنفذ. عندما سئلوا، تذمروا من المعاشات التي كانت، بالفعل، ضئيلة. ولكن، كما سأل بعض المسؤولين الأميركيين بازدراء، هل رائع أن يخفق مجتمع المهاجرين في لمّ شمله - لأسباب مالية - لكي يجلب الحرية إلى بلده؟

بعض مصادر المجندين الكبرى كانت في بلدان أعلنت عدم سماحها لقاطنيها بالانضمام إلى القوات العراقية الحرة. عندما أعلنت كندا وغيرها من البلدان هذاالمنع، طلبنا من وزارة الخارجية إقناعها بسحبه ولكن وزارة الخارجية لم تنجح.

وافقت لجنة الأساسيين على مشروع تدريب القوات العراقية الحرة في أغسطس/ آب 2002، ولكن الرئيس لم يوقع على تفويض التمويل الضروري حتى 9 ديسمبر/ كانون الأول. ولم تتسلم وزارة الدفاع توقيع رامزفيلد على «أمر تنفيذ» للبرنامج حتى 28 ديسمبر/ كانون الأول. الأمر قضى أن يبدأ التدريب في أول فبراير/ شباط 2003 - قبل سبعة أشهر بالضبط من بدء الحرب.

الشيء الوحيد الذي نجح كان التدريب نفسه. استفاد المجندون من برنامج جيد بإدارة القائد الجنرال دايفيد بارنو (الجيش الأميركي) الذي أصبح فيما بعد قائد قوات التحالف في أفغانستان.

في اجتماع لمجلس الأمن القومي في 14 فبراير/ شباط 2003، أطلعت الرئيس بوش على حالة برنامج القوات العراقية الحرة. رشحت المعارضة أكثر من 5,000

رجل. وجهت الدعوات إلى 625 مرشحاً تم فحصهم بدقة و1,809 تم فحصهم جزئياً. كانت عملية الفحص مستمرة ولكن بدءاً من أول فبراير/شباط كان خمسة وخمسون متطوعاً فقط بدأوا التدريب في هنغاريا. ولكن لم تجر محاولات مكثفة بشأن الظهور الهزيل والاهتمام القليل بالبرنامج حول الطاولة. العديد من الوكالات الممثلة هناك كانت تتحمل بعض اللوم. بعض المسؤولين الذين عارضوا البرنامج منذ زمن طويل لم يكن لديهم مصلحة في إثارته ودفعه إلى الأمام.

في مجمله، كان الفشل في تدريب أعداد كبيرة من القوات العراقية الحرة فرصة ضائعة ونكسة للفكرة الإستراتيجية: «تحرير لا احتلال». وبالنظر إلى الوراء، من يستطيع أن يشك في أننا كنا في حالة أفضل مع آلاف - وحتى مئات - من العراقيين المدربين على أيدينا، نعرفهم جيداً، ومستعدين لبناء المؤسسات العراقية بعد الإطاحة بصدام كانوا سيسهمون، قبل كل شيء، في قيادة الجيش العراقي الجديد والشرطة العراقية. وربما كانوا كسبوا مصداقية معينة من لعبهم دوراً مشرفاً في الحملة العسكرية لتحرير بلدهم من نظام صدّام حسين[1].

وحتى لو أن أحداً لم يدرك مسبقاً قيمة القوات العراقية الحرة، فيجب أن يتضح ذلك من خلال التأمل في الأحداث الماضية. ولكن فرانكس، في كتابه، لا يعطي إشارة بأنه يقدر هذه الفرصة الضائعة حق قدرها. ولم يذكر القوات العراقية الحرة بالمرة. ونائب فرانكس، الجنرال مايكل دي لونغ، يستخف بها في كتابه على أنها «مغامرة أخرى من توصيات وولفويتز التي تبين أنها مضيعة للوقت والطاقة». وجورج تينيت كذلك يكتب باحتقار عن مشروع تدريب قوات أمن عراقية قبل الحرب. كل من دي لونغ وتينيت ادعى أن إخفاق مشروع القوات العراقية الحرة يبرر معارضته له. لم يتأمل أحد منهما كيف كان من الممكن أن ينجح هذا البرنامج لو أنهما، مثل مايرز، قدرا الطرق التي كانت عملياتنا الحربية استفادت - خلال الحرب وبعدها - من وجه عراقي فخور.

(1) في العرض «دروس تعلمناها» بشأن الجهد المبذول في سبيل القوات العراقية الحرة، ذكر موظفو الجنرال ما يرز أن «العدد القليل الذي شارك أثبت قيمته من الحصول عل استسلامات من المقاتلين العراقيين» وساهم في غير ذلك أيضاً. لو أن أعداداً أكبر تم التوصل إليها لكانت القوات العراقية الحرة«برهنت على أنها قيمة كبيرة للقائد المقاتل خلال النزاع المسلح». عرض مديرية هيئة الأركان، المشتركة «دروس تعلمناها - قضية للتحسين» 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

أخفق برنامج القوات العراقية الحرة بسبب خلافات بين الوكالات من النوع الذي أربك سياسة الرئيس منذ قيام الإدارة. من عناصر الخلاف الهامة كان التوتر بين وزارتي الخارجية والدفاع الذي بدأ يكبر حتى قبل 11/ 9. وازداد سوءاً مع الوقت، لأن الفروقات الأساسية قبل النزاع حول العراقيين الخارجيين - غلفت بالورق المرة تلو الأخرى، ولم تحل فعلياً البتة.

من بين جميع النزاعات المتصلة بالعراق بين وزارتي الخارجية والدفاع، ما من نزاع أنتج خصومات سامة في أعلى مستويات الخارجية أكثر من الشجار في فبراير/ شباط 2003، حول بعض الوظائف العليا في أورها. من الغريب القول إن المسألة العراقية التي أثارت أعنف رد من الخارجية لم تكن مسألة شن الحرب - أو أية قضية استراتيجية أو سياسية أخرى - بل عملاً يختص بملاك الموظفين.

كانت إحدى مهمات غارنر الأكثر صعوبة تطويع موظفين للالتحاق بأورها. كان بحاجة إلى أناس يملكون المهارات المطلوبة وعلى استعداد لترك وكالاتهم الأم للانتشار في بغداد. وكان يحتاج إليهم على الفور. حث الرئيس بوش جميع الإدارات الحكومية بالإسهام بأشخاص جيدين لأورها. قدمت الخارجية، مشكورة، عدداً وافراً. لم تكن وزارة الدفاع كثيرة الاستجابة، وبخاصة قدم مكتبي عدداً قليلاً للعمل في العراق[1]. ولم نوفر أعداداً كبيرة لأورها. قال غارنر لاحقاً إنه، في أواخر فبراير/ شباط تجمع لديه بين سبعين ومئة شخص لعمليته الجديدة.

إبان تطويره لخطته لإعادة الإعمار، قرر غارنر أن على أورها أن توفر مستشاراً رفيع المستوى لكل من الإدارات الرئيسية في حكومة العراق الجديدة. سيكون مستشارو الوزارة الكبار شخصيات هامة في مجهود إعادة الإعمار الأميركي. قال رامزفيلد لغارنر أن يُقبل بشجاعة على تنظيم أورها، ولذلك تدبر غارنر أمره لملء مراكز جميع مستشاري الوزارة الكبار بمسؤولين من وزارة الخارجية بمن فيهم عدد من السفراء السابقين. فعل ذلك بمبادرة خاصة منه، كان تاريخ بدء الحرب غير مؤكد وأراد أن ينتهي من تنظيم منظمته قبل أن تسبقه الأحداث.

---

(1) أنشئ مكتب الخطط الخاصة في أواخر صيف 2002، في داخل مكتب شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا بزيادة عدد من الموظفين المكرسين للعمل في العراق من اثنين إلى عشرين.

في أواخر فبراير/شباط 2003 أفاد غارنر عن توظيف كبار مستشاري الوزارة في اجتماع حيث كان الوزير يتلقى سلسلة من العروضات من عدد كبير من الناس الذين تجمعوا في غرفة المؤتمرات. كان رامزفيلد قليل الصبر أكثر من المعتاد: في هذا الوقت أيقن أن الحرب ستبدأ في أقل من شهر.

عندما جاء دور غارنر، أعطى رامزفيلد مطبوعة من شريحة عرض تظهر، ربما أربعة وعشرين صندوقاً. كل صندوق يحتوي على اسم وزارة عراقية واسم مستشار الوزارة الأكبر بالإضافة إلى اسم الوكالة الأم لهذا المستشار. مرر رامزفيلد أصابعه على طول وعرض الصفحة وهو يقرأ الكلمات: «الخارجية، الخارجية الـ«IID» الـ«IID» الـ«IID» هو تلخيص للوكالة من أجل الخارجية أليس كذلك» كان الجواب نعم. هز رامزفيلد رأسه. رأى ما حدث. كان غارنر بحاجة إلى أشخاص وعندما أثبتت وزارة الخارجية أنها مصدر مؤات، استعملهم غارنر بسهولة ليملأ متطلباته.

لم يقل رامزفيلد شيئاً محقراً بحق وزارة الخارجية. ولكنه قال إنه فهم من غارنر أهمية مستشاري الوزارة الكبار الذين سيقوم البعض منهم بإدارة الوزارات فعلياً في الفترة الهامة بعد إسقاط صدّام مباشرة. وبعض هذه الوزارات ستكون حاسمة لنجاحنا - الدفاع والداخلية والشؤون الخارجية والتخطيط والنفط، مثلاً. كان الوقت يمر بسرعة، مع ذلك، قال رامزفيلد لغارنر إنه لايمكنه أن يوافق على هؤلاء الناس لهذه الوظائف الاستشارية الهامة دون تحليل مناسب وأصول. طلب من غارنر أن يحدد المهارات الرئيسية للوظائف الأساسية ويقدم له عدّة مرشحين لكل واحدة منها. أراد أن يجرب بسرعة إيجاد أفضل المرشحين في الولايات المتحدة، لا مجرد أفضلهم في الحكومة الأميركية. أعطى مثل والتر سلوكومب - وكيل وزارة الدفاع للسياسة في إدارة كلينتون - كمرشح قوي لمستشارية وزارة الدفاع رغم أنه لم يعد في الحكومة.

بعدها شطب رامزفيلد تسعة أو عشرة أسماء على شريحة غارنر، تلك التي تختص بالوزارات الأكثر أهمية. لا أظن أن الوزير كان يعرف أياً من الأشخاص المرشحين، لم تكن المسألة شخصية. كان يريد خيارات. قال لغارنر أن يعود إليه لاحقاً بكفاءات أساسية ومرشحين لهذه المناصب.

رفضُ الوزير خلق فوضى شديدة في وزارة الخارجية. مسؤولون هناك اعتبروا أنه

من أكبر الإساءات أن يرمي رامزفيلد بهذا الفريق من الديبلوماسيين الكبار جانباً. اتصل هادلي ليقول لي إن باول غاضب إلى أبعد درجة رآه فيها أي شخص من قبل.

كنت متفرجاً فقط في هذه المسرحية، ولكن هادلي طلب مني أن أساعد على تنظيم هذه الفوضى. راجعنا ما حدث. كان واضحاً أن رامزفيلد ظن - إذا جاز استعمال عبارة من البنتاغون - أن غارنر وضع نفسه أمام أضوائه الأمامية. غير أنني قلت لهادلي إن غارنر عمل ما طلب منه رامزفيلد أن يفعل: أن ينظم أورها بسرعة دون التقيد بالمجاملات الإجرائية المعهودة. وفي الوقت نفسه لم أعتبر أنه من غير المعقول لرامزفيلد أن يحتفظ لنفسه بصوت في اختيار كبار مستشاري الوزارة. شعر أن هذه القرارات يجب أن تتخذ بقليل من الدقة والصرامة. ربما ندمنا جميعنا في يوم من الأيام لو أن أورها استخدمت فقط بعض الديبلوماسيين الكبار الذين اتفق أنهم في فترة إجازة بين مهمتين.

وأخيراً قلت لهادلي إنني أفهم تعاسة باول. قدمت الخارجية موظفين لأورها، ووافقت على إرسالهم إلى أماكن غير مأمونة وربما خطرة. هؤلاء المرشحون تشاوروا مع عائلاتهم وبدأوا بإعداد ترتيباتهم للذهاب إلى الخارج. والآن سد رامزفيلد عليهم جميع الطرق، دون كياسة، ودون أي إقرار بالفضل ولا حتى كلمة آسف للإزعاج.

عقد هادلي اجتماعاً لمناقشة المسألة في غرفة الموضع ودعا إليه مارك غروسمان وأنا، مع آخرين. طلب مني هادلي أن أشرح ماذا يفعل رامزفيلد. ما كدت أتفوه بأكثر من جملة واحدة أو اثنتين حتى وقف غروسمان ومشى إلى آخر الغرفة وهو يحتج قائلاً، وهو متلفتاً إلى الوراء، ما معناه «لن أستمع إلى هذا». وانتهى الاجتماع.

اتصل بي هادلي لاحقاً وقال إن غروسمان يضع اللوم علي لقرار رامزفيلد شطب الأسماء الواردة من وزارة الخارجية. أشار غروسمان أنني كنت طلبت من وزارة الخارجية أن تختار ضباطاً لأورها، وذلك صحيح، وقال إنه لم يكن من «المشرف» أن تُسقط تلك الأسماء. لا هادلي ولا أنا فهمنا ماذا يعني غروسمان بعبارة «غير مشرف» ولكنه صرح (وفق هادلي) أنه لن يتكلم إلي أبداً بعد الآن. لم يكن ذلك حتى حالة قتل الرسول: علمت وزارة الخارجية بفعل رامزفيلد على الفور وليس مني أنا. فلم أكن حتى الرسول.

بعد جهد، أقنع هادلي غروسمان أن يقبل مكالمة هاتفية مني. أكدت له أني

تعاطفت مع مسؤولي الخارجية الذين تمت إزاحتهم. كانوا مستعدين أن يقوموا بعمل صعب واستحقوا معاملة أفضل قلت له إنني أعتقد أن كل المتورطين تصرفوا عن حسن نية والحالة بمجملها ربما استفادت أكثر لو أتيح لها قدر أكبر من الكياسة والصبر والحصافة والاتزان.

كان غروسمان مستعداً لإصلاح الأمور معي إلى درجة لم يعد يخرج من الاجتماعات عندما أتكلم. ولكن حدث مستشاري الوزارة الكبار لم يكن مجرد نوبة غضب. فقد أغاظ ذلك باول وأرميتاج وغروسمان وغيرهم كثيرين في وزارة الخارجية. وأضر، بالإضافة لى ذلك، إلى العلاقة المتوترة أصلاً بين وزارتي الخارجية والدفاع. ومفاعيلها لم تزُل بالكامل قط، وبالتأكيد ما دام باول ورامزفيلد باقيين في منصبيهما. في الأسابيع التي تلت أصبح أكثر شيوعاً للصحف أن تقتبس من مسؤولي وزارة الخارجية الكبار، دون تسميتهم، شجبهم لمسؤولي وزارة الدفاع «الشخاخين» «ضعاف الرقاب»، وتلك عبارات يختص بها ريتشارد أرميتاج. فجأة غزا مكتبي سيل من الصحافيين يطلبون تعليقات على أخبار منسوبة إلى «مسؤولين كبار في وزارة الخارجية» يشيعون ادعاءات غير صحيحة عن عمل رامزفيلد و«المحافظين الجدد»[1].

---

(1) اقتبس عن باول نفسه من قبل بوب وودوارد أنه أطلق على مكتبي للسياسة اسم «مكتب الغستابو». فاجأني ذلك، ظننت أن لدي علاقة ودية مع باول تعود إلى ما قبل عشرين سنة وكان يعلم أن والدي ناج من المحرقة. في اليوم الذي نشرت فيه الواشنطن بوست هذا التعليق (راجع وليم هاملتون، «بدأ بوش بالتخطيط للحرب ثلاثة أشهر بعد 11/ 9/ ، يقول الكتاب إن الرئيس قال إن السرية أساسية»، واشنطن بوست 17 أبريل، 2004 صفحة أ)، تكلم رامزفيلد بشأنه هاتفياً مع باول ثم أعلمني: قلت لباول إنني ظننت أنه أفضل من ذلك. قال باول إنه لايذكر أنه تفوه بذلك أبداً، قلت: في هذه الحالة قم بإنكارها أو اعتذر. سوف نرى ماذا سيفعل. لاحقاً في ذلك النهار استدعيت من عرض كنت أقدمه لأرد على مكالمة من باول. قال (بحسب المذكرات التي أخذتها خلال المكاملة): «لا أعلم من أين حصل وودوارد على هذا التعليق الذي استعمل ضدك بشأن الغستابو. أنت وأنا كان لنا توافقاتنا وخلافاتنا عبر السنين - ويعرف أحدنا الآخر منذ زمن طويل. أريدك أن تعرف أنني أعتقد أن التعليق غير صحيح. إنه مقرف. لا أذكر أني قلته. ولكن عندما يكون في كتاب، فهو هناك. سأفعل ما بإمكاني لمعالجته. آمل أن أتلقى سؤالاً عنه في العلن». في اليوم التالي أرسل لي باول مذكرة مكتوبة تعيد تعليقاته على التلفون كلمة كلمة، مضيفاً: «سوف أفعل كل ما في وسعي لأمحو هذا التوصيف المقيت». ولكن عندما سأله صحافي عن تعليق الغستابو، أجاب باول فقط أنه لايذكر أنه قاله وأن ذلك كان خارج محله. راجع مقابلة كولن باول على APTV مع باري شفايد وجورج جدًا 19 أبريل 2004.

=

هذا النوع من الهجمات كان يصدر عن وزارة الخارجية منذ بداية ولاية بوش ولكن الانفجار حول مستشاري الوزارة الكبار رفع الحرب إلى مستويات جديدة. والضرر الذي أحدثته لم يقتصر على البنتاغون. الرئيس تأذى سياسياً، وسياسات الولايات المتحدة خسرت دعماً في الخارج.

التاريخ الحقيقي لعمل الوزارة بخصوص العراق قبل الحرب ليس ما نشر عادة من روايات عن افتراضات ساذجة وعدم تخطيط وحمامات صالحة ضد صقور شريرة. في الحقيقة هي قصة مآزق استراتيجية خطيرة، افتراضات محافظة، ليست بأي حال خالية من الأخطاء، منها ما هو تخطيط جيد ومنها ما هو خلاف هام، ويتسبب الخلاف في بعض الأحيان بقتل الخطط أو تقويضها.

كثير من الخلاف تعود جذوره إلى نزاعات حول العمل مع العراقيين الخارجيين. وجهة النظر السائدة في وزارة الخارجية والـ«CIA» تنبأت بتصدع كبير داخلي - خارجي في العراق، لم يكن محالاً - ولكنه كان خاطئاً. أخَّر لشهور قرارات الإدارة السياسية بشأن حكم ما بعد صدام. سُلبت فعالية مبادرات الإدارة الكبرى للعمل مع العراقيين قبل الحرب وتحويل السلطة إلى العراقيين بسرعة في أعقاب الإطاحة بصدام. وفي النهاية جعل الكره للخارجيين في وزارة الخارجية والـ«CIA» تنفيذ فكرة الرئيس الإستراتيجية أنه يجب على الولايات المتحدة أن تتصرف في العراق كمحرر لا كمحتل، مستحيلة.

هل كانت المشاكل التي نشأت في العراق حتمية؟ هل كان بالإمكان التنبوء بها - وإذا كان الأمر كذلك، هل كانت سبباً كافياً لترك صدّام في الحكم؟ أو أن بعضاً منها كان يمكن تجنبه لو اعتمدنا إستراتيجيات مختلفة أو نفذنا استراتيجياتنا بطريقة أفضل؟ المؤرخون يواجهون جبلاً من «الـ - إذا - ءات».

= إن إعادة رواية هذه القصة البغيضة هي فقط لإظهار العداوة الشديدة (التي لم تكن متبادلة) والتي كانت لدى موظفي وزارة الخارجية نحو رامزفيلد وفريقه - والطريقة التي أثر بها مسؤولو وزارة الخارجية في الإدراك الحسي العام بواسطة وسائل الإعلام. لا أحد في البنتاغون، على حدّ علمي، قام بهجوم معاكس رداً على تهمة الغستابو التي لا دليل عليها.

سقوط نظام صدام

في 17 مارس/آذار، 2003 قدم الرئيس بوش إنذاره الرسمي إلى صدّام حسين. في إذاعة متلفزة من البيت الأبيض، أعلن أن بمقدور صدّام أن يتجنب الحرب بشرط واحد: أن يغادر العراق، هو وأولاده، خلال ثمانٍ وأربعين ساعة.

كان الإنذار، بالحقيقة، الفرصة الأخيرة في سلسلة طويلة من الفرص «الأخيرة» لصدام حسين التي تعود إلى أبريل/نيسان 1991 عندما أنشأ مجلس الأمن الدولي نظام التفتيش عن الأسلحة والعقوبات الاقتصادية وغيرهما من الإجراءات كبديل للإطاحة بنظامه. إلا أنه، كما لاحظ الرئيس بوش، في الاثنتي عشرة سنة الأخيرة «فشلت الجهود السلمية لنزع أسلحة النظام العراقي مرة تلو المرة - لأننا لا نتعامل مع رجال مسالمين». أعلن أن «عقود الخداع والظلم قد شارفت الآن نهايتها»، وأنه في حال لم يقبل صدّام وأبناؤه هذا العرض الأخير، فرفضهم «سيتسبب بنزاع مسلح يبدأ بوقت نقوم نحن باختياره». وأكد الرئيس أيضاً مرة جديدة أن الأساس المنطقي للحرب هو إزالة التهديد المتمثل بالنظام العراقي:

نحن نتحرك الآن لأن مخاطر عدم التحرك ستكون أعظم بكثير. في غضون سنة أو خمس سنوات ستزداد قوة العراق في إنزال الضرر بالأمم الحرة أضعافاً عديدة. بهذه القدرات، يتمكن صدّام حسين وحلفاؤه الإرهابيون من اختيار لحظة النزاع المميت عندما يكونون في أوج قوتهم. وقد اخترنا أن نتصدى لهذا التهديد الآن، حيثما ينشأ، قبل أن يتمكن من الظهور فجأة في سمائنا ومدننا.

في تصديه للتهديد قال الرئيس إن الولايات المتحدة ستعمل أيضاً على «تعزيز الحرية» في الشرق الأوسط. ولكنه ذكر هذه النقطة باقتضاب، في آخر إذاعته التي دامت

ربع ساعة، ثمّ ردّد على الفور موضوعه الرئيسي المتعلق بالدفاع: «على الأمم الحرة واجب الدفاع عن شعوبنا بالاتحاد ضد العنف».

كان الرئيس يفرّق بين أهداف الحرب - الدفاع عن شعبنا ضد التهديد - والفرصة التي يمكن أن تتاح لتعزيز الديمقراطية في العراق. وكان رامزفيلد، بمساعدة مني، حث الرئيس على إبقاء هذا التفريق حاداً. إذا أطاحت قوات الولايات المتحدة بنظام صدام، فسيعمل الرئيس بوش بالتأكيد على إنشاء حكومة ديمقراطية في العراق - من الحكمة أن نجرب. ولكن خلق ديمقراطية لم يكن سبباً أولياً لشنّ الحرب، وكان من الخطر الإيحاء بأنه كذلك - بالأخص لأننا ربما لن نستطيع تحقيقه.

لم يفاجئ أحداً عدم اكتراث صدّام لعرض المنفى. عمليات حرية العراق بدأت حوالى الساعة الثالثة صباحاً، في 20 مارس، بتوقيت بغداد، بغارة جويّة على مزارع دورا، وهو موقع في منطقة بغداد، حيث ظنّت الـ«CIA» (خطأً كما تبين فيما بعد) أن صدّام كان مجتمعاً مع كبار قادته. في غضون ساعات دخلت قوات عمليات خاصة العراق من الجنوب ومن الغرب، اتبعت بسرعة بحملة جوية وغزو أرضي بقوة من الجنود الأميركيين والبريطانيين ورجال البحرية دخلت العراق عبر الكويت.

في اجتماعاتهم بشأن الخطة الحربية، اتفق فرانكس ورامزفيلد على تحقيق عنصر المفاجأة في الأطوار الأولى لبدء الحرب. اعتقد رامزفيلد أن بعض قلقه الهام بشأن الحرب - بما فيه الكوارث الإنسانية وتفويض حكومات صديقة في المنطقة وهجمات إرهابية - ربما تتحقق بشكل أسهل لو كان علينا أن نشن حرباً طويلة لإسقاط صدام. نستطيع المفاجأة في تقصير أمد الحرب، كما شدد فرانكس. كان يتندّر بالقول إن «السرعة تقتل».

كان الرأي السائد بين مسؤولي الاستخبارات والسياسة أننا لا نستطيع تحقيق مفاجأة استراتيجية، فقد كان من المفترض أن صدّام يعرف أننا قادمون. ركز فرانكس على المفاجأة التكتيكية - ترويع العراقيين بالنسبة إلى متى وأين وكيف ستضرب قواتنا. طورت CENTCOM خططاً عديدة. كان منها استخدام قوات برية منذ البدء. علمنا فيما بعد أن هذه الخدعة نجحت: بافتراضهم أننا سنقاتل بطريقة قتالنا نفسها سنة 1991، قال ضباط عسكريون كبار، لدى استجوابهم بعد الإطاحة بصدام، إنهم «اعتقدوا أن

جهود الحلف ستبدأ بحملة جوية متواصلة يتبعها، ربما بعد عدة أسابيع، عمليات برية»، كانت «صدمة للكثيرين منهم عندما بدأ هجوم التحالف بهجمات جوية وبرية متزامنة».

أمل فرانكس أيضاً أن يفاجئ صدّام بأن يبدأ الحرب بقوات أقل على المسرح مما يتوقع صدام. كانت تلك حجة أساسية تذرع بها لشن الحرب بقوات قليلة نسبياً[1].

اعتبر رامزفيلد مسألة مستويات القوة مسألة عملانية وليس أمراً سياسياً. لم يطلب من مكتبي أحكاماً عسكرية تقنية - وحجم قوة مطلوبة لمهمة محددة هي حكم كهذا. ولكنني غالباً ما كنت حاضراً عندما كان رامزفيلد يبحث هذه المسألة مع فرانكس ومايرز وبايس، وسمعتهم وهم يطوّرون الأساس المنطقي لما كان يسمى «أثر القدم الخفيفة».

أظن أن رامزفيلد أثر في تفكير فرانكس في مسألة مستويات القوة. خاصة في المراحل الأولى من العمل على خطة حرب العراق، ذكّر رامزفيلد فرانكس بالزيادة الكبيرة للرجال والعتاد التي أرسلت إلى مسرح عاصفة الصحراء في 91 - 1990. وكما أشار الوزير، استخدم في عملية عاصفة الصحراء خمسمئة ألف جندي، وما يقرب من تسعين بالمئة من الذخيرة التي شحنت من أجل العمليات، أعيدت في وقت لاحق إلى الولايات المتحدة في صناديقها الأصلية. هذا التطبيق الاستثنائي لمفهوم القوة الطاغية برهن على أنه مسرف للغاية. وعلاوة على ذلك كانت العسكرية الأميركية والعسكرية العراقية أصغر مما كانتا عليه في مطالع التسعينات.

ومع ذلك كانت الخطة الحربية للعراق الحاضرة على الرف لدى CENTCOM عندما وقعت هجمات 11/ 9، تتطلب أكثر من نصف مليون جندي أميركي. كان الوزير قلقاً من مكابدة خسارة استراتيجية أو مالية جدية إذا استخدم فرانكس قوة أكبر بكثير مما هو ضروري. من بين هذه الخسارات خطر إضعاف المقاومة ضد التعديات في مسارح أخرى في العالم. فمع كل الشكوك والمتطلبات التي تواجه قواتنا بعد 11/ 9 أراد رامزفيلد من CENTCOM أن تبتعد عن النهج العادي لمقاربة التخطيط الحربي وتفكر في ما هو مطلوب فعلياً لتنفيذ المهمة.

---

(1) اعتبر فرانكس أن الوقت المطلوب لتجميع قوة كبيرة (وبادية للعيان) سيزيل أية إمكانية للمفاجأة. راجع فرانكس، جندي أميركي صفحة 349.

المقاربة الجديدة التي طورتها CENTCOM كانت البدء بالهجوم بقوات تبلغ 150,000 جندي تقريباً، مع قوات إضافية في الاحتياط - على الطريق أو تستعد للانتشار على المسرح. وبما أن فرانكس لا يخاف أبداً من المجاز المركب فقد استنبط ما أسماه قوات على طريق منحدر أو قوات ليست على انحدار، لإعطاء نفسه ليونة لزيادة أو إنقاص عدد القوات في العراق في الطور III (قتال كبير) أو الطور IV (إعادة الإعمار وترسيخ الاستقرار)، بالاعتماد على كيفية مسار الحرب.

كان واضحاً لكل من يستمع بانتظام إلى عروض فرانكس إلى رامزفيلد ومايرز (بمن فيهم بالطبع فرانكس نفسه) أنه سيحصل على موافقة رامزفيلد لقوات إضافية كهذه إذا طلب ذلك. ورغم أن الوزير كان مشهوراً باستعداده لتحدي تفكير أو تخطيط أي شخص، فقد كان ينزع إلى النزول عند رغبة قواده فيما يخص القرارات المتعلقة بالعمليات الحربية. العاملون «على الأرض» يرون أشياء لا يراها المسؤولون في مكاتبهم، كما كان يقول باستمرار، وهم بحاجة أن يعملوا بسرعة ولذلك يجب ألّا تتم إدارتهم من واشنطن.

كان رامزفيلد مدركاً للأخطار السياسية التي تنتج عن أبطال أحكام القواد، خاصة في المسائل الواقعة ضمن اختصاصهم المهني العسكري. إذا أصر وزير دفاع أن تدار عملية عسكرية بمخاطر أكبر مما يعتبره القائد المقاتل حصيفاً، سيكون على الوزير والرئيس أن يدفعا الكثير في حال سارت العملية بشكل سيئ.

شلة من المسؤولين السياسيين والعسكريين اتهمت رامزفيلد بتجاهل قادته الكبار عندما أصرَّ على أثر قدم خفيف. بعض قواده يقولون اليوم إنهم كانوا يفضلون قوة أكبر ولكن القائد الأعلى لعملية حرية العراق كان تومي فرانكس، وهو الذي رفض الحجج لزيادة أثر قدمنا. يظهر أن محبذي القوة الأكبر لم يصروا على هذه المسألة حينذاك: كما شهد الجنرال مايرز لاحقاً أمام لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ، «لم يكن هناك أي دفع داخل الأركان المشتركة لقوات أكبر». لو أن القادة والذين أيّدوا قوات أكبر أقنعوا فرانكس لكان هناك قوات أكبر.

في الأصل كان فرانكس عازماً على خلق ملزمة تُطْبق على النظام العراقي من الشمال والجنوب. في الجنوب زحفت قوات التحالف إلى داخل العراق واستولت على مدينة البصرة وآبار النفط الجنوبية وتابعت خيوطاً عديدة من الهجمات شمالاً نحو

بغداد. على العموم تحركت بسرعة مذهلة. العملية التي بدأت في 19 مارس/آذار تمكنت أخذ بغداد وإسقاط النظام بحلول 9 أبريل/ نيسان.

غير أن الملزمة أعوزتها قطعتها الثانية: الفرقة الأميركية الرابعة للمشاة التي خطط فرانكس لإرسالها إلى شمال العراق عبر تركيا. كانت الحكومة التركية أبلغتنا أن تسمح بمرور الفرقة، ولكن، في 1 مارس/آذار 2003، اخفق البرلمان التركي في تمرير الموافقة بفارق بضعة أصوات.

حاول المسؤولون الأميركيون الحصول على تعاون الأتراك منذ الصيف الماضي. عرض عسكريونا على الأركان العامة التركية خطتنا الحربية للعراق. وبما أن تركيا دفعت ثمناً باهظاً نتيجة حرب الخليج سنة 1990 - 91 - ليس مالياً فقط بل أيضاً باستقبالها مئات الألوف من اللاجئين الأكراد - جمعت الإدارة رزمة كبيرة من المساعدات. خشي المسؤولون الأتراك تهديدات لسلامة أراضيهم إذا تمزق العراق على أسس عرقية واتجه القسم الكردي على الحدود التركية نحو الاستقلال. أكدت الحكومة الأميركية للمسؤولين الأتراك احترامنا لمصالحهم الإستراتيجية في العراق وقلنا إننا نشاركهم في قلقهم من جنوح المنطقة نحو الفوضى كنتيجة لانحلال العراق. ووعدنا تركيا بدور هام في سياسة التحالف لإعادة إعمار العراق بعد صدام.

تزعَّم جهد إحراز التعاون التركي مارك غروسمان - الذي كان لسنوات قبل أن يصبح وكيل وزارة للشؤون السياسية لدى باول، سفيراً مرموقاً للولايات المتحدة في أنقرة - وبول وولفويتز وهو صديق كبير لتركيا. وجود حكومة إسلامية منتخبة حديثاً لأول مرة في تاريخ البلاد لم يكن ليسهل مهمتهما البتة. هذا الحزب الذي تسلم السلطة منذ أربعة شهور فقط لم يكن مشاركاً للأحزاب التقليدية الأخرى المحابية لأميركا، وكان المسؤولون الأتراك الكبار مبتدئين تنقصهم الخبرة في معالجة المسائل داخل الجمعية التشريعية التركية.

عندما فشل البرلمان التركي في الموافقة على مرور الفرقة الرابعة عبر تركيا إلى شمال العراق، قرر فرانكس أن يتصرف حسب ما تمليه الحاجة. كان جنود الفرقة الرابعة على متن سفن في البحر المتوسط، وإقفال الطريق التركية سيجبر فرانكس على تحويلها إلى قناة السويس فالكويت بحراً. تنبأ فرانكس بأن صدّام سيفترض، عن خطأ، أننا لن نستطيع مباشرة الحرب قبل أن تصبح الفرقة الرابعة في وضع يمكنها من الدخول

إلى العراق، ونحن قادرون أن نستغل هذه الغلطة. قرر فرانكس أن يبقي الفرقة عائمة في البحر المتوسط ويضلل صدّام بشأن تاريخ بدء الحرب وفيما إذا الفرقة الرابعة ستدخل من الجنوب أو ربما، في النهاية، من تركيا.

دهش الزعماء الأتراك بقدر ما دهشنا عندما فشلت الصفقة التي أبرموها مع غروسمان وولفويتز بالحصول على موافقة البرلمان. سببت خيبة الأمل إحراجاً للجميع. كانت هناك أرضية، بالتأكيد، للسؤال فيما إذا كانت سياسة إدارة بوش منظمة كما يجب. كان أحد الأسئلة الهامة، لماذا لم يقم باول نفسه بجهد شخصي أكبر: أجرى بعض الاتصالات الهاتفية بهذا الشأن ولكنه لم يقم بزيارة تركيا. وبما أن المشكلة كانت، في بعض جوانبها، التأثير في مجموعة كبيرة من البرلمانيين، فمنزلة باول وسحره كفيلان بإحداث فرق كبير.

بالرغم من تعديل فرانكس للخطة الحربية، فقد كان لهذا الإخفاق الديبلوماسي مفاعيل عملانية سلبية، كما لحظ بعض المعلقين. ولأن قوة كبيرة لم تزحف على بغداد من الشمال، حصل كل القتال الثقيل في بغداد وإلى الجنوب من العاصمة - مساحات شيعية في أكثريتها. ما يسمى المثلث السني لم يشهد قتالاً رئيسياً. سأل المؤرخ فيكتور دايفيس هانسون: «إلى أي حد أثر إخفاق فرقة المشاة الرابعة من التوجه نحو الجنوب من تركيا، ليس لأن المثلث السني لم يهاجم مباشرة فقط، ولكن لأنه لم يصبح مسرحاً للحرب ليتعلم مقاتلوه العراقيون الثمن الباهظ لقتال الأميركيين؟» يقترح هانسون أن عدم حصول قتال عنيف في المثلث السني ربما ترك على الأرض عائقاً لنجاح التحالف في فترة ما بعد الحرب: نظراً إلى الانتصار الأميركي السريع والتعليمات لتجنب قتل ليس المدنيين فقط بل الأعداء العسكريين أيضاً نشأت حالة من الخسارة المحتومة (كاتش - 22) في العراق - كما لو أن عدواً مُذَلاً وهارباً، ولكن ليس مقهوراً، يستطيع أن يكون موضوعاً لإعادة إعمار راديكالية.

رغم أن تركيا خيبت أملنا بالنسبة إلى مطلبنا الرئيسي، فإن بلداناً أخرى تجاوبت جيداً مع مناشدتنا للدعم. عدد قليل (أوستراليا، الجمهورية التشيكية والمملكة المتحدة) ساهمت بقوات مقاتلة. البعض (بمن فيهم كندا، الدانمارك، هولندا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا) ساهمت بدعم قتالي أو بخدمات قتالية. غيرها وفّرت لنا الوصول والقواعد وحقوق طيران. بعض هذه البلدان المساعدة كانت تتشوّق إلى الظهور علناً كأعضاء في

التحالف، وكان لدى أخرى أسباب لأن لا يكون لها ارتباط علني بالحرب. وفق مقاربة رامزفيلد في أكتوبر/تشرين الأول 2001 سمحنا لكل بلد أن يوصّف علاقته مع التحالف كما يرى مناسباً. قائمة أعضاء التحالف المعترف بها علناً من قبل وزارة الخارجية بلغت في حدها الأعلى ثلاثين بلداً. بعض المعلقين سيتابعون توصيف عملية حرية العراق «أحادية» ولكن ذلك ليس صحيحاً - وغير عادل لعشرات البلدان التي تجشمت أخطاراً جسيمة ومصاريف للإسهام بتقديمات ثمينة إلى الحرب.

استغرقت عملية إسقاط النظام العراقي وقتاً (21 يوماً) أقل بكثير مما استغرقه إسقاط الطالبان (شهران). ولكن، كما في أفغانستان، كانت لحظة بدت فيها الحملة العسكرية متعثرة، وكما حصل في أفغانستان أعلن المنتقدون «مستنقعاً» بحماس كبير. البعض استحضروا شبح معركة ستالينغراد في الحرب العالمية الثانية التي استمرت ستة أشهر وكانت من بين المعارك الأكثر دموية في التاريخ. العاصفة الرملية التي أعاقت التقدم نحو بغداد استمرت ثلاثة أيام من 24 مارس/آذار حتى 27 منه.

رأينا خلال تلك العاصفة دلائل على كيف كنا سنستفيد من قوات عراقية مدربة تقوم بمساندتنا. إن نقصاً في أعداد المترجمين المنطمرين قوض جهود التحالف العسكرية منذ البدء. خلال تلك الأيام الثلاثة تذمر الجنرال جون أبي زيد، نائب القائد في الصفوف الأمامية، من أن قوات التحالف لم تر انتفاضات شيعية ضد النظام. يتذكر أبي زيد أن الـ«CIA» أو نائب الرئيس تشيني أو أي محافظ جديد مقاتل - تنبأ أننا سنرى انتفاضات صديقة مساعدة من العراقيين المتشجعين بعد حصول الغزو. ولكن يظهر أن الشيعة احتفظوا بذاكرة قوية للفترة بعد حرب الخليج عندما انتفضوا بتشجيع من الولايات المتحدة - ليقوم صدّام بسحقهم بطريقة وحشية بينما وقفت الولايات المتحدة تتفرج.

في النهاية، بدأ بعض قادة CENTCOM يركزون على كيف يمكن لجهدنا الحربي أن ينتفع من عراقيين يلعبون دوراً ظاهراً في تحرير بلادهم. أبي زيد الذي كان أكثر تقبلاً لهذه الحجة من غيره في CENTCOM، بدأ الآن يدفع بفكرتين كانت منظمتي للسياسة تدعمهما منذ زمن طويل: قوة معارضة عراقية تقاتل إلى جانب التحالف، ومؤتمر سياسي على أرض محررة حديثة (جهد حظي بنجاح يُعالج لاحقاً في هذا الفصل).

في 26 مارس/آذار، فاجأ أبي زيد كريس ستراوب، من مكتبي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، باتصال هاتفي يطلب نصيحة في كيف يمكن إثارة انتفاضة شيعية. قال أبي زيد إنه يعتبر من المهم «وضع وجه عراقي» على الحملة للإطاحة بصدام. كان ستراوب شخصاً لائقاً في تقبل الأسئلة. من أوراقه الاعتمادية اثنتان وعشرون سنة خدمة في الجيش الأميركي حيث كان ضابطاً أجنبياً لمنطقة في الشرق الأوسط. لاحقاً، في ملاك عضو مجلس الشيوخ بوب كيري (ديمقراطي نبراسكا) انغمس ستراوب في القضايا العراقية وتعرف إلى عدد كبير من زعماء الخارجيين. خلال عمله في منظمة السياسة في البنتاغون، ساعد ستراوب على تطوير مفهوم العمليات للقوات العراقية الحرة.

عند هذه النقطة، كان أحمد الجلبي يأمل إنشاء وحدة من العراقيين المعارضين لتساهم بالقتال في الجنوب. أخبرني أبي زيد أنه يشارك في عدم ثقة الـ«CIA» بالجلبي ويشك بأن يتمكن فريق الجلبي، المؤتمر الوطني العراقي الـ«INC»، من جمع فريق حقيقي من المقاتلين. قال ستراوب إن وولفويتز يحابي عرض الجلبي. وقال أبي زيد إنه سيبحث ذلك مع ضابط اتصال CENTCOM مع الـ«INC»، كولونيل في الجيش يدعى تِد سيل.

كان سيل جديداً في وظيفته. في الأسابيع قبل الحرب، ضغط وولفويتز على الجنرال فرانكس ليعين ضباط اتصال لشتى الجماعات الديمقراطية المعارضة الموجودة في شمال العراق. مانع فرانكس، بسبب كرهه للـ«INC» (ولجماعات العراقيين الخارجيين بوجه عام) بتأثير النصح الذي يتلقاه من مستشاريه من الـ«CIA» ووزارة الخارجية. في 3 مارس/آذار تكلم الجنرال بايس هاتفياً مع فرانكس عن الموضوع. أخبرني فيما بعد أن: «ليس لدى توم مشكلة في تعيين ضباط اتصال. . . للجماعات المعارضة الكردية ولكنه لا يريد أن يعين أحداً لدى الـ«INC». قال أن ليس للـ«INC» «مكون عسكري مثل الأحزاب الكردية». في النهاية، بعد أخذ ورد مع وولفويتز، وافق فرانكس، وعين سيل ضابطاً لدى الـ«INC».

عندما تحدث أبي زيد مع سيل في27 مارس/آذار، سأل كم رجلاً يمكن للجلبي أن يجند لعملية في الجنوب. اعتقد الجلبي أنه سيجند ألفاً، رغم أن سيل قال لأبي زيد إن الرقم الحقيقي ربما يكون أقرب إلى سبعمئة.

كان أبي زيد متشوقاً لتأمين ذلك «الوجه العراقي» للحلف، ومثل هذه الفرقة العراقية الكبيرة المدربة على أيدي الأميركيين ستكون مثالية. إلا أنه بناءً على نصيحة من الـ «CIA»، هزء فرانكس من تدريب المعارضين العراقيين وساعد على تعطيل البرنامج. والآن في أواخر مارس، مع القتال الدائر والخطر المخيم على زخم التحالف، كان أبي زيد يتحرك بسرعة لجمع قوة عراقية من المعارضين، وكان مستعداً لاستخدام هؤلاء المقاتلين غير المدربين من الـ «INC» إذا تمكن الجلبي من توفيرهم. مستعملاً أسباباً مشابهة لتلك التي عرضناها، لوتي وأنا، في خريف 2002، تحدث عن هذه القضية مع فرانكس.

ليس مستغرباً أن يكون أبي زيد مقنعاً مع فرانكس أكثر مما كنا نحن. في اجتماع لجنة الأساسيين في 31 مارس، أعلن رامزفيلد أن فرانكس «يريد أن يتحرك بسرعة لوضع وجه عراقي على جهودنا في العراق». نصح جورج تينيت بعدم التسرع والعمل مع الخارجيين: «هناك مخاوف بشأن الغرباء الذين يُفرضون على من في الداخل». ألمح تعليق تينيت أن لديه معلومات عن «مخاوف» الجمهور العراقي، ولكنه لم يعط تفاصيل مساندة. أجاب رامزفيلد «سيكون هناك قلق في أي وقت تدفع بفكرة إلى الأمام» ربما تؤثر في سياسات العراق ما بعد صدام.

وافق فرانكس على اقتراح الجلبي نقل عدة مئات من الرجال إلى الجنوب. واتضح أن سيل كان قريباً جداً من العدد: استطاع الجلبي أن يجند ستماية عراقي أو أكثر كان الكثير منهم في المنفى في إيران. كانوا من الرجال الذين أملت الـ «CNC» إرسالهم إلى هنغاريا للتدرب ضمن برنامج القوات العراقية الحرة. - الـ «FIFF» - لتمييزهم عن القوات العراقية الحرة الـ «FIFF».

بعد أن تحدث إلى سيل، لم يخبر أبي زيد ستراوب عن هذه العملية. إذا تذكرت جيداً، علم مكتبي عن خطة CENTCOM لقوات الجلبي عندما وردت في المباحثات الرفيعة المستوى بين الوكالات فقط. متكلماً بواسطة الفيديو، أعلم فرانكس مجلس الأمن القومي عن خطة CENTCOM لاستقدام المنفيين العراقيين من شمال العراق إلى جنوبه. وتلك كانت أول مرة سمع فرانكلين ميللر، من ملاك رايس، عن الخطة. كرئيس لفريق القيادة التنفيذية التي تدير التخطيط للعراق بين الوكالات، لم يكن ميللر سعيداً بأن يؤخذ على حين غرة في هذه المسألة. بعد الاجتماع اتصل هاتفياً بلوتي

ليطلب تفسيراً، ولكن حتى هذه اللحظة لم يكن لوتي قد سمع بخطة فرانكس. واعداً بأن ينظر في الأمر، بعث لوتي، بأحد موظفيه للتحدث إلى سيل الذي أخبره ما كان ينوي فرانكس وأبي زيد عمله.

من الجدير بالملاحظة أن الاتصال الهاتفي الأولي لأبي زيد جاء كمفاجأة لستراوب، وإعلان فرانكس نشر القوة العراقية فاجأ ميللر، واستفسار ميللر فاجأ رئيس ستراوب، لوتي. هذه المفاجأة تبطل الادعاءات أن المحافظين الجدد في البنتاغون اخترعوا هذا المخطط لنشر القوة العراقية وادخلوها في فم CENTCOM – مؤامرة خيالية أخرى في أسطورة تكريس الجلبي.

أن أي اكذوبة في أساسها تلقى رواجاً من مدى انتشارها وتتحول انئذاك إلى حقيقة ثابتة وكانت تلك هي الحالة هنا. كان هناك فعلاً مسألة تصادم بشأنها وولفزيتز مع أبي زيد. بينما كانت CENTCOM تنقل المقاتلين العراقيين الست مئة إلى جنوب العراق، كما أُخبرت لاحقاً، أصرَّ الجلبي على مرافقة رجاله والاشتراك في القتال. عارض الجنرال أبي زيد على أساس أن إعطاء دور لواحد من المعارضين سوف يقحم CENTCOM بالسياسة العراقية.

اتصل أبي زيد بوولفويتز لأخذ استشارة. قال وولفويتز، إذا كانت لقوة المغتربين مهمة تقوم بها، لا يكون من المعقول تعطيلها لمجرد إقصاء الجلبي. أجاب أبي زيد أن أخذ الجلبي سيبدو سيئاً – كما لو كانت CENTCOM تحابي الجلبي سياسياً. أجاب وولفويتز أن أكثرية الرجال جندوا من قبل الجلبي، الذي هو جزء من هذه القوة، وسيكون شموله أو إقصاؤه وجهين متساويين من اللعب بالسياسة.

الَّف ضباط CENTCOM قائمة من الاحتجاجات. منها ما عارض اشتراك الجلبي رسمياً في العملية. ومنها من استغل الفرصة لتجديد احتجاجاته القديمة على عمليات العراقيين المغتربين، حتى ولو أن قائد CENTCOM نفسه، جون أبي زيد، هو الذي أطلق المشروع. وكان هناك احتجاجات بأن CENTCOM لا يمكن أن تضمن سلامة الجلبي الشخصية، وأن على CENTCOM أن لا تظهر محاباة لأي زعيم معارض، وأن الأكراد احتجوا على العملية من الأساس. وكالات حكومية أخرى رفعت صوتها أيضاً للاحتجاج.

في مذكرة إلى وولفويتز، أجاب لوتي على هذه الاحتجاجات كتابة. قال إن

البنتاغون «ملتزم بالعمل مع أي عراقي يود أن يقاتل من أجل بلده ويود أن يساهم في جهودنا العسكرية. إن مكتبه لم يجند مقاتلين عراقيين من أجل الحرية فقط من الـ «INC»، ولكنه «قام بجهود مكثفة للتجنيد من الجماعات المؤهلة كلها». بناء على طلب من وولفويتز، شاور لوثي الزعماء الأكراد. دعموا نشر المقاتلين العراقيين الأحرار في الجنوب، ولكن، لأسباب سياسية، كانوا يفضلون أن لا يذهب الجلبي إلى هناك.

قال وولفويتز لأبي زيد ألّا يقصي الجلبي. في نهاية المطاف وافقت CENTCOM للجلبي أن ينتشر مع رجاله ولكن أبي زيد لم يكن مسروراً لذلك. لم يعرض المسألة على رامزفيلد لاتخاذ قرار بشأنها.

حاول أبي زيد معالجة خلو الخطة الحربية من «وجه عراقي» بكل تلك الترددات والتذبذبات والارتجال. ولكن فترة هذا الارتجال كانت سيئة. كان القادة داخل العراق منشغلين تماماً. لم يتفهموا نية أبي زيد بالضبط. لم تكن لديهم فكرة واضحة عما يفترض بالمقاتلين العراقيين أن يقوموا به. وكان لديهم أسئلة بشأن من يقوم بهذه المبادرة - أبي زيد؟ فرانكس وأبي زيد؟ مدنيو البنتاغون؟ - ولماذا.

عندما وصل المقاتلون العراقيون إلى قاعدة طلّيل الجوية، قرب الناصرية في جنوب العراق، لم يكن أحد قد أعد خططاً لاستخدامهم أو قام بترتيبات حقيقية لإطعامهم وإسكانهم. اغتنم الجلبي الفرصة للدخول إلى الناصرية حيث استنفر جمهوراً كبيراً من الناس هتفوا له وأنشدوا شعارات ترحيبية. بعض المقاتلين العراقيين قاموا بأفعال مفيدة وشجاعة في بلدة الشطرة في 11 أبريل، وساعدوا على حماية حجاج في 15 أبريل خلال حجّة الأربعين الكبرى لدى الشيعة في كربلاء[1]. لم يكن لديهم عمل كاف وكانوا مهملين: في فترات أولية تركوا لعدة ساعات في حرّ الصحراء دون ماء. وسمعنا تقارير أن انضباطهم كان هزيلاً وأنهم يتزودون بالمؤن المختلفة عن طريق النهب.

---

(1) حجة الأربعين إلى كربلاء هو حدث سنوي كبير في الإسلام الشيعي. وحلوله في أواسط أبريل/ نيسان سنة 2003 كان سببه تحرير التحالف للعراق: كانت المرة الأولى في ثلاثة عقود تمكن فيها الشيعة من إقامة الحج.

جورج تينيت والجنرال مايكل دي لونغ وغيرهما من المعارضين القدامى لإنشاء قوة معارضة عراقية اعتبروا تقارير النهب هذه كدليل على أن مثل هذه القوة كانت مشروعاً خاطئاً وأن منظمة الجلبي الـ«INC» تستحق المعاملة السيئة التي أنزلتها بها CENTCOM. ولكن يبدو من المعقول السؤال عما إذا كان المقاتلون العراقيون ربما تمنعوا عن تصرف كهذا لو زودوا بشكل جيد - على الأقلّ ببعض الماء! - واستخدموا كما تصور أبي زيد. إن فريقاً من مقاتلي العراق الأحرار مدرباً تدريباً جيداً كان من الممكن إدماجه بسهولة في العمليات البرية خاصة إذا كان دوره مهيئاً مسبقاً. وبالفعل فإن تأدية هذه القوة العراقية الخاصة قد تحسنت بعد أن قامت قوات العمليات الخاصة الأميركية بتدريبها ومتابعتها، ومع الوقت ستصبح فرقة المغاوير السادسة والثلاثين في سلك الدفاع المدني العراقي الذي أدى دوره بشرف في القتال دعماً للحكومة العراقية الجديدة.

كان إخفاق برنامج القوات العراقية الحرة غالياً. لو أن عدداً كبيراً من المقاتلين العراقيين دربوا ودمجوا في تفكير قادة CENTCOM شهوراً قبل شن الحرب، لكانت CENTCOM ربما تمكنت من استخدامهم كما أمل أبي زيد خلال العاصفة الرملية في مارس. رمي العراقيين في القتال في الدقيقة الأخيرة بدا كأنه مغامرة ذات مردود عالٍ، ولكنه لم يأت بنتائج كبيرة على الأرض. كانت أكبر نتائجه دحض مزاعم أن الإدارة السياسية للبنتاغون رغبت في جعل الجلبي زعيماً للعراق[1].

كان واضحاً أن تحرير العراق سيتطلب استراتيجية مؤلفة من مكونات سياسية وعسكرية. لشهور، زملائي في البنتاغون وأنا، اقترحنا أن نعمل مع الخارجيين لإرساء أسس حكم عراق ما بعد صدام. عارض موظفو الـ«CIA» ووزارة الخارجية محذرين من السماح للعراقيين الخارجيين ببناء الحكومة الجديدة - تحذيرات مصوغة بعبارات عامة، ولكن من الواضح أنها موجهة فوق كل شيء ضد الجلبي.

(1) في مقابلة متلفزة إلى الـ«EBS» فرونتِلاين، مثلاً، حاول صحافي أن يجعل المدير السابق لأورها، جاي غارنر، يؤكد أن استخدام CENTCOM لقوات المعارضين العراقيين في الخارج «كانت خطة للإتيان بالجلبي كي يبدأ بإنشاء حكومة.» قال غارنر إنه لا يعتقد أن ذلك صحيح. مقابلة مع الجنرال جاي غارنر، فرونتلاين، الـ«BBC» 17 يوليو/تموز 2003.

في طلبهما إلى البنتاغون أن لا يفرض زعيماً سياسياً على العراق كانت الـ«CIA» ووزارة الخارجية تدفعان باباً مفتوحاً، كما يقول المثل. رامزفيلد وفريقه ردّدا مراراً وبوضوح أنهما لا يهتمان بلعبة المفاضلة ولكن بتأمين نوعية حكومة العراق ما بعد صدّام - ومساعدة جميع العراقيين المشاركين في مبادئنا المتعلقة بالسلام والإرهاب وحقوق الإنسان. إذا فشل الخارجيون في إحراز تقدم سياسي مهم قبل سقوط صدام، ربما كان العراقيون - أو أظهروا على أنهم - غير مستعدين لتبوّء السلطة عندما يحين الوقت. ويمكن أن تكون النتيجة فراغاً سياسياً وهي حالة سيستغلها متطرفون داخليون وخارجيون وجيران ليسوا من الأصدقاء - ويجبرون الولايات المتحدة على اتخاذ دور القوة المحتلة في المدى الطويل.

ظل رامزفيلد مقتنعاً أنه على الولايات المتحدة أن تسلم السلطة إلى العراقيين بأقصى سرعة ممكنة بعد الإطاحة بصدام. لم يقتنع بتنبوء الـ«CIA» أن الخارجيين لن يُعتبروا شرعيين من قبل الداخليين. قال إن الشرعية ليست مسألة فلسفية تجريدية بل مسألة قبول فعلي. فإذا كان أداء الزعماء العراقيين الجدد كمسؤولين حكوميين جيداً فسوف يُقبلون، وإذا لا، فلا. الزعماء الموقتون سيساعدون على الإيحاء بالتعاون، كما أشار، بالتشديد على أن الترتيبات السياسية الأولية بعد صدّام مجرد ترتيبات - موقتة - وأن الناخبين العراقيين يستطيعون تغيير قيادتهم سلمياً بفترة وجيزة.

ولكن بقدر ما كان يكره فكرة حكومة أميركية احتلالية، لم يرد رامزفيلد أن يكون مهملاً بشأن وضع العراق في أيدي زعماء غير معروفين نسبياً سيثبت أنهم غير أكفاء وفاسدون ويسيئون استعمال سلطتهم الجديدة. كان هذا مشكلة أكبر في العراق مما هي في أفغانستان لأن لدى العراق جيشاً كبيراً ومصادر نفطية هائلة. (كان ذلك هو السبب الرئيس لعدم اختيار النموذج الأفغاني، حكومة موقتة آنية للعراق). أراد رامزفيلد أن يوازن بين الاعتراف الفوري بحكومة جديدة حرة للعراق وممارسة التأثير في القيادة الأولية.

كان لدى وزارة الخارجية خطط أخرى. بسبب رأيها الخفيض في هؤلاء الزعماء العراقيين، اقترحت الخارجية إنشاء سلطة مدنية انتقالية تحكم العراق لعدة سنوات، ربما تحت رعاية الأمم المتحدة - خطة مصممة لإبقاء السلطة خارج أيدي الخارجيين إلى أن تبرز قيادة داخلية عراقية إلى حيز الوجود. كانت هذه المقاربة تتعارض مباشرة مع مقاربة

البنتاغون التي كانت تركز على وضع السلطة في عراق ما بعد صدّام بأيدي العراقيين، لا بكيفية إبقائها خارج أيديهم. على أي حال إن وضع العراق تحت أي نوع من وصاية الأمم المتحدة بدا غير واقعي وغير مرغوب فيه ولا يستهوي العراقيين، الذين كان يشعر العديد منهم أن الأمم المتحدة لم تكن فعالة في حمايتهم من صدام، وهو أبعد بكثير مما ترغب الأمم المتحدة في التعهد به، ويوفر مجالات للفساد تفوق ما كان لبرنامج النفط مقابل الغذاء الشهير[1].

عمل مكتبي على خطط للتحرك مباشرة من احتلال أميركي عسكري قصير إلى حكم ذاتي عراقي. كان هناك خطة لحكومة عراقية مؤقتة. قبل الحرب، بعد أن سمع معارضة الخطة من قبل باول وتينيت، وأيضاً من قبل رامزفيلد، لأسباب مختلفة، قرر الرئيس بوش الاستغناء عنها. في فبراير/شباط 2003، نقل المبعوث الخاص للرئيس، زلماي خليل زاد، قرار الرئيس إلى قادة المعارضة العراقية في صلاح الدين (شمال العراق) المجتمعين في مؤتمر سياسي. قال لهم إن الولايات المتحدة تنوي إنشاء سلطة مدنية انتقالية بعد الإطاحة بصدام، وذلك يعني حكماً غير عراقي لوقت طويل دون تحديد المدة. اشتكى العراقيون علناً من السياسة الأميركية، مشيرين إلى القرار الذي اتخذوه في مؤتمر ديسمبر/كانون الأول الذي رفض «الاحتلال» و«الحكم العسكري الداخلي أو الخارجي» و«الانتداب الخارجي».

استمررت في العمل مع موظفيَّ لتطوير طرق جديدة لتجنب احتلال أميركي للعراق، بينما نعالج مخاوف باول، تينيت، رامزفيلد، وغيرهم التي عبروا عنها بشأن شرعية وصلاحية وأمانة الزعماء العراقيين الذين سيخلفون صدام. من أجل تربيع الدائرة طور مكتبي الاقتراح لسلطة عراقية مؤقتة الـ«IIA».

خطة الـ«IIA» صُممت لمشاركة السلطة في العراق بواسطة اتفاق رسمي بين الزعماء العراقيين والتحالف بقيادة الأميركيين. يمكنهم معاً إنشاء سلطة مدنية تفتح الطريق إلى الحكم العراقي الذاتي الكامل. من مجموعة القيادة سيكون مجلس القيادة العراقي المتفق عليه في المؤتمر السياسي في فبراير/شباط 2003 في صلاح الدين.

(1) كان للأمم المتحدة مكتب في العراق للمساعدة على إعادة الإعمار بعد صدام، ولكن بعد أن نسف هذا المكتب بهجوم إرهابي في أغسطس/آب 2003 - قتل مديره، السفير سيرجيو فيرا دي ميللو - سحب الأمين العام كوفي أنان موظفي الأمم المتحدة من العراق.

سيكون أعضاء هذا المجلس مسؤولين عن زيادة عددهم بسرعة ليشمل الداخليين، عندما يصبح الداخليون متوافرين للخدمة بعد طرد صدام. الفريق المنبثق من الزعماء سيتولى السلطة المهيمنة على بعض الوزارات العراقية منذ البداية، وبعدها، كلما أثبتوا إدارتهم وقدراتهم السياسية، تمتد سلطتهم إلى ما تبقى من الوزارات. ويمكن إدخال مجلس الأمن ليصدق على ترتيب الـ«IIA» ويقدم مساعدة تقنية وغيرها من الدعم لإعادة الإعمار - ولكن ليس لإدارتها.

مفهوم الـ«IIA» سيسمح للعراقيين بممارسة سلطة هامة فوراً بعد إسقاط صدّام ويسمح للولايات المتحدة أن تتجنب الإبقاء على حكومة احتلال. ولكن العراقيين لن يسيطروا فوراً على جميع موجودات البلد الاقتصادية والعسكرية. بإدارتهم لعدد من الوزارات الوطنية، ستتاح الفرصة أمام الزعماء الجدد أن يثبتوا أنفسهم - للشعب العراقي ولنا. بعد أن فعلوا ذلك يمكنهم أخذ الوزارات المتبقية وتقوم الولايات المتحدة بالاعتراف بالـ«IIA» كحكومة عراقية جديدة كاملة السلطة.

في تطوير مفهوم «IIA»، بالطبع، كنا نفكر في خبرتنا الحديثة في أفغانستان، حيث اعترفت الولايات المتحدة فوراً بحكومة موقتة من الأفغان ولم تصبح دولة محتلة قط. وبالرغم من الفوارق الظاهرة، وفرت حالة أفغانستان بعض الدروس التي يستحسن اتباعها.

خطة الـ«IIA» أخذت بالحسبان على وجه التخصيص القلق بشأن الشرعية: لن تعطي العراقيين سلطة شاملة لكل شيء على الفور، ولكن لن تحصر السلطة كلها في أيدي الأميركيين أيضاً، لم تمنح السلطة إلى الخارجيين فقط ولكنها لم تعامل الخارجيين كغير شرعيين، بنت على فريق القيادة الذي اختير من قبل المؤتمرات السياسية قبل الحرب ولكنها طلبت من هذا الفريق أن يوسع نفسه ليشمل الداخليين، ولم تفضل الجلبي أو المؤتمر الوطني العراقي على غيره من الخارجيين، وإنما وفرت الحياد ليقوم العراقيون باختبار ضباطهم وموظفيهم.

تناولت لجنة الأساسيين فكرة «IIA» كمفهوم (ليس كخطة مفصلة بعد) في اجتماعي 1 مارس/آذار و7 مارس/آذار 2003. كان باول وأرميتاج وتينيت غائبين عن أول هذين الاجتماعين، وقد شمل المدنيين من وزارة الدفاع رامزفيلدو وولفويتز وأنا. أبرزت مستشارة الأمن القومي، رايس، النقطة الرئيسية في الـ«IIA»: إن بعض الوزارات

ستوضع تحت السيطرة العراقية تواً، بينما «يُحتفظ بغيرها لفترة من الوقت» لدى التحالف ذي القيادة الأميركية. اقترحت نقل وزارة الخارجية بسرعة إلى الأيدي العراقية لكي يتمكنوا من «احتلال مقعد الأمم المتحدة وتشغيل السفارات». عندما ساند نائب مدير الـ«CIA» جون ماكلولين اقتراح وولفويتز، علق نائب الرئيس تشيني، «كلما عجلنا في نقل الأشياء إلى العراقيين كان أفضل».

استطلعت رايس آراء الأساسيين عن الدور الذي يجب على الأمم المتحدة أن تلعبه بالنسبة إلى الـ«IIA». حذر تشيني من أن يجرب مسؤولو الأمم المتحدة اختيار زعماء العراق، أصر الرئيس بوش أن على العراقيين أن يختاروا زعماءهم. سيكون من الصعب إتمام أهداف استراتيجية الرئيس، كما علق نائب الرئيس، إذا قامت الأمم المتحدة بمنازعة الولايات المتحدة على السيطرة على «عجلة القيادة». في ردها قالت رايس إننا سنرغب في تجنيد بلدان أخرى للعمل معنا كشركاء - بما فيه المساعدة في «دفع الفاتورة» - وقالت إنه سيلزمها «غطاء» من الأمم المتحدة إذا ما رغبوا في التعاون. لم يعارض تشيني.

معترفة بدوري في تطوير مفهوم الـ«IIA»، قضت رايس بأن وزارة الدفاع ستقود العمل على تشغيل قضايا الـ«IIA». من الخطر إنشاء الـ«IIA» باكراً، كما استنتجت. «فلننتقل بسرعة من المبادئ إلى الإجراءات».

زملائي الموظفون وأنا أعطينا محتوى محدداً لمفهوم الـ«IIA» من خلال أوراق كتبناها لاجتماع رؤوسانا في 7 مارس. اقترحنا أن «تعترف الولايات المتحدة بالسلطة المؤقتة العراقية الـ«IIA» في انتظار تصديق الشعب العراقي على دستور جديد وانتخاب حكومة جديدة». في المقابل تعطي الـ«IIA» التحالف الحرية في إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية والبنية التحتية للإرهاب.

كان على الـ«IIA» أن تتشاور مع التحالف في كيفية إدارة الوزارات العراقية (وستحكم سيطرتها على جميع الوزارات شيئاً فشيئاً وواحدة فواحدة). مهمتها الرئيسية ستكون تنظيم اللجنة الدستورية والانتخابات التي سينتج عنها حكومة مكتملة تحل محل «IIA» وتلغيها. عند هذه النقطة تخيلنا مجلساً تنفيذياً الـ«IIA» مؤلفاً من واحد وعشرين شخصاً ينتخب رئيساً من بين أعضائه. لن «يكرس» المسؤولون الأميركيون ولن يعينوا حتى رئيساً. ومن أجل تكذيب نظريات مؤامرة «تكريس الجلبي» - التي نعلم أنها

ستؤذينا في العراق وليس في واشنطن فقط - اقترحنا أن لا يكون رئيس الـ«IIA» مؤهلاً للترشح إلى أي مركز منتخب لسبع سنوات بعد التصديق على المعاهدة الجديدة. ومع ذلك ما فتئ بعض مسؤولي الإدارة يؤكدون أن الـ«IIA» صممت لجعل الجلبي القائد الجديد للعراق.

فيما يتعلق بعضوية المجلس، قررنا أن نعالج بشكل مباشر العدوانية الموجهة للخارجيين السائدة في وزارة الخارجية والـ«CIA» قلنا، إذا كان ذلك ممكناً، إن على الولايات المتحدة أو تؤمن الإجماع لمجلس القيادة العراقي المؤلف من ستة أعضاء. واقترحنا الاحتفاظ بما يقارب نصف مقاعد المجلس للداخليين. ولكن الأكثرية يجب أن تمنح للخارجيين - المشار إليهم «بالعراقيين الأحرار» - لأنهم سيكونون «في موضع أفضل لاستيعاب مفاهيم الديموقراطية من الذين لم يتعرضوا لمثل هذه المفاهيم خارج العراق». يجب على جميع أعضاء المجلس أن يتعهدوا بتأييد المبادئ الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان والحكومة المنتخبة.

في مسودتنا للاتفاق المقترح بين الولايات المتحدة الـ«IIA» فصَّلنا التزامات الـ«IIA» التي تركزت بشكل رئيسي على معالجة المشاكل التي أدت إلى اهتمام الولايات المتحدة بتغيير النظام في العراق: تهديدات صدّام بالاعتداءات العالمية، دعم الإرهاب والسعي لحيازة أسلحة الدمار الشامل - والطبيعة الاستبدادية لنظام صدام. صممت الـ«IIA» لمنع هذه المشاكل من الظهور في عراق ما بعد الحرب.

قسمنا وزارات العراق إلى فئات. تعين الـ«IIA» موظفين كباراً مؤقتين لبعضها - مثلاً، الشؤون الخارجية، الشؤون الدينية، العدل والزراعة. أما في الوزارات الأخرى فتكون تعيينات «IIA» مشروطة بموافقة التحالف - مثلاً، الصحة، التجارة، التعليم، التخطيط والصناعة والمعادن. في هذه الفترة المبكرة، بعد صدام، سيكون للولايات المتحدة السلطة لتعيين موظفين كبار لوزارات الدفاع، المالية، الداخلية والنفط - مسؤوليات حساسة يتم التعيين فيها بعناية فائقة.

رد مسؤولو وزارة الخارجية على اقتراح مسودتنا بورقة من لدنهم، وزّعوها لاجتماع لجنة الأساسيين في 7 مارس. طلبوا أن تقوم الأمم المتحدة بتعيين أعضاء مجلس «IIA» وأكدوا، كالمعتاد، أن للعراقيين الأحرار (ما عدا الأكراد) «شرعية مشكوك في أمرها». عارضت ورقة وزارة الخارجية إرجاء اختيار أعضاء مجلس

الـ«IIA» إلى ما بعد إزاحة النظام العراقي - مقاربة رأيت أنها تحرمنا من خيار مفيد في تخطيطنا للطوارئ بدون أي ثمن. إذا كان من الممكن إنشاء مجلس الـ«IIA» قبل الحرب، فسيكون مستعداً لدعوة قوات التحالف لدخول العراق في حال حصل انقلاب قبل الحرب ضد صدّام (أو في حال قبل صدّام بالنفي). سيساعد ذلك على تجنب سيناريو «الصدامية دون صدام» حيث يبدَّل الديكتاتور برفيق بعثي يخبئ نيات عدوانية مثل نياته - ويمكن أن ينعم «بشهر عسل» من الأمم المتحدة.

قدمت اقتراح وزارة الدفاع بشأن الـ«IIA» إلى اجتماع الأساسيين في 7 مارس. بعد أن انتهيت، قال أرميتاج «لا تسرع. ستضحي بالشرعية». أصبحت «الشرعية» الكلمة الطنانة المثقلة بكل وجهات النظر السلبية التي تحملها وزارة الخارجية نحو الخارجيين. كان واضحاً أن تشيني لم يكن مؤيداً لنقطة أرميتاج. ولم يكن موافقاً على مقاومة وزارة الخارجية لوضع الأسس لحكم العراق بعد صدام. قال معاكساً إننا لا «نقدر أن نترك الحكومة للأقدار». كذلك انتفض رامزفيلد بخشونة من استعمال أرميتاج للكلمة، مردداً أن الـ«IIA» ستكون هيئة مؤقتة وأن «مدى حسن عملها يقرر شرعيتها».

ولكن أرميتاج ظل يضغط لتأخير إنشاء سلطة عراقية. وأصرَّ على أن نأخذ شهراً أو شهرين للتشاور مع جميع العراقيين قبل أن نعين «IIA». عجبت رايس من تحبيذ أرميتاج إبقاء كل السلطات بأيد أميركية طوال هذا الوقت. وتساءلت «هل يجب أن تأخذ شهرين أو ثلاثة؟». لم يصدق تشيني أيضاً. مشيراً إلى تلك الفترة الأولية من السلطة الأميركية الكاملة، سأل أرميتاج وهكذا لا تريد الـ«IIA» على الإطلاق؟

كنا في هذه الفترة، قبل أسبوعين فقط من بدء الحرب، وأرميتاج يدفع باتجاه تأخير خلق سلطة مؤقتة، حتى ليس حكومة لعدة شهور، من أجل السيطرة على العراق بعد الحرب. في يوليو/تموز 2002، كان أرميتاج دعا إلى «فترة انتقالية من عدة سنوات» قبل أن تسمح الولايات المتحدة بحكم ذاتي عراقي، مؤكداً أن نشوء قيادة عراقية «معقولة» سيتطلب هذا الوقت. والآن، والحرب فوق رؤوسنا، كان الظاهر أن أرميتاج يود تعديل حساباته، ولكن حتى هذا الجدول القصير للمواعيد لم يمر بيسر مع الأساسيين.

لو أن أرميتاج وضع أوراقه على الطاولة في اجتماع 7 مارس/آذار ودافع عن فترة السنوات العديدة من الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة التي اقترح، لكانت المسألة

نُوقشت وحُلت بطريقة صريحة. من المفترض أن يكون أرميتاج تنبأ أن الرئيس سيقف ضده ولذلك أعطى لجنة الأساسيين الانطباع أنه وباول يتصوران نقل السلطة إلى القادة السياسيين العراقيين في غضون ثلاثة أشهر بعد الإطاحة بصدام[1].

في الاجتماع نفسه اقترح نائب مدير الـ «CIA»، جون ماكلولين، مواصفات لأعضاء مجلس الـ «IIA». قال إن الـ «CIA» قد توصلت إلى قناعة أن على الولايات المتحدة أن «تقصي ممثلي الأحزاب السياسية العراقية الحالية - بكلام آخر الخارجيين - عن المجلس». (سمح ماكلولين باستثناء الأكراد، لأنهم «داخليون».) ولكن لم يقم أحد بدعم الـ «IIA» خارجية حرة.

بدا أن نائب الرئيس غير مرتاح من منحى الملاحظات التي يبديها أرميتاج وماكلولين فطرح سؤالاً عاماً على المجتمعين، «هل نحن متفقون على أننا بحاجة إلى سلطة مؤقتة؟» أجابت رايس بسرعة «نعم».

بعد ثلاثة أيام، في 10 مارس، عرضت مفهوم الـ «IIA» على الرئيس في اجتماع لمجلس الأمن القومي، شارحاً أن البديل لاحتلال طويل الأمد من قبل الولايات المتحدة هو إرجاع السلطة إلى أيدي العراقيين في أقرب وقت ممكن. حذرت من أنه إذا استبقت الولايات المتحدة جميع السلطات الحكومية في العراق بعد الإطاحة بصدام، سننتقد الحكم العسكري وسيكون من الصعب علينا أن نكسب دعماً في العراق أو الأمم المتحدة أو، على العموم في سائر العالم[2]، ربّما نخلف فراغاً تستغلّه إيران أو غيرها. وشعب العراق لن يجد لنفسه «مخرجاً مثمراً للوطنيّة العراقية».

صممت «IIA» لموازنة عدد من المصالح، كما قلت للرئيس - وبالأخصّ للإبقاء على سيطرة أميركية كافية على عملية إعادة الإعمار بينما يُحافظ على شرعيّة وجودنا وعلى النيّة الحسنة للعراقيّين المتعاونين. بعد ذلك راجعت الخطط التي لدينا لاختيار

---

(1) عندما عين بول بريمر رئيساً لسلطة التحالف المؤقتة، كما سنرى، أوضح زعماء الخارجية أنهم يعارضون أي نقل مبكر للسلطة المستقلة إلى العراقيين.

(2) نقطة لم نقم بطرحها - نقطة كان يجب على الـ «CIA» أن تشدد عليها - كانت أن فتوى بن لادن عبرت عن الغضب «لوجود الأميركيين في الجزيرة العربية كاحتلال عسكري مسبق التصميم». إن سياسة احتلال، بالطبع، ستقوي مركزه. راجع (أسامة بن لادن) «إعلان الحرب على الاحتلال الأميركي لأرض الحرمين الشريفين»، المنشور في القدس العربي، أغسطس/آب 1996.

خارجيّين وداخليّين للعمل في الـ «IIA». وأخيراً أثرت أسئلة عن التوقيت: متى يجب أن تنشأ الـ «IIA»؟ ومتى سيبدأ المسؤولون الأميركيون مناقشة المفهوم مع آخرين؟ اقترحت أن نتشاور على الفور مع مجلس القيادة العراقية الحرّة وحلفائنا الرئيسيّين ونناقش المفهوم علناً.

هذا النقاش بين الوكالات عن حسنات وسيّئات الـ «IIA» كان يقصد به وضع مسار لإعادة الإعمار السياسي العراقي بعد صدّام. سوف يقوم الرئيس، بالفعل، بالتصديق على الـ «IIA» كطريقنا إلى الأمام في العراق. ومع ذلك لم تحظَ خطّة الـ «IIA» بأي اهتمام في مذكرات الداخليّين المنشورة حتّى تاريخه عن حرب العراق. يبدو أنّ تينيت كان يشير إلى الاقتراح عندما انتقد «مقاربة» وزارة الدفاع، ولكنّه لم يذكر فعلياً مشروع الـ «IIA» البتة. بدلاً من ذلك عرض صيغته الشخصيّة المغلوطة عن تفكير «مدنيي البنتاغون» مدعومة بسؤال مختلف:

أيّد نائب الرئيس ومدنيو البنتاغون مقاربة مختلفة جداً. بدلاً من المغامرة بعملية سياسية مفتوحة يستطيع الأميركيون التأثير، بدلاً من السيطرة، فيها، أرادوا أن يكونوا قادرين على الحدّ من سلطة العراقيّين، ويختاروا بأنفسهم أولئك العراقيّين الذين سيشاركون... دوغ فايث أعلن بوضوح عن اعتقاده أنّه لن يكون ضرورياً للعراقيّين المنفيّين أن يشرعوا أنفسهم: «نحن نقوم بتشريعهم»، كما قال، من خلال مساعدتنا الاقتصادية والحكم الجيّد الذي ستقدّمه الولايات المتحدة.

لم يفقهوا قط أنه، في الأساس، تتوقف السيطرة السياسية على موافقة المحكومين.

يلمح تينيت هنا أنه كان هناك بعض الاقتراحات البديلة على الطاولة «لعمليات سياسية مفتوحة يستطيع الأميركيون التأثير، بدلاً من السيطرة عليها». ولكن البديل الفعلي موضوع المناقشة كان فكرة وزارة الخارجية للسلطة المدنية الانتقالية، التي ستزيد إلى الحدّ الأعلى السيطرة الأميركية بإنشاء حكومة احتلال مفتوحة. وقد فشل أيضاً بالاعتراف أنه، في سياسات العراق بعد صدام، أثبتت قضية شرعية المنفيين أنها ليست بذات معنى كبير.

في اجتماع 10 مارس/آذار صدق الرئيس بوش على مفهوم الـ «IIA» الذي قدمت.

ملخص النتائج الرسمية للاجتماع، مذكرة مفصلة فوق العادة، حددت أن الرئيس وافق على النقاط الأساسية من عرضي (صياغتها معادة كما يلي):

- يجب إنشاء «IIA» «بأقرب وقت ممكن بعد التحرير»، وتضم داخليين وأكراداً ومنفيين.
- يجب أن نتأكد أن الداخليين «ممثلون جميعاً» ويمكن تنفيذ ذلك بإقامة مؤتمر سياسي على أرض عراقية محررة.
- يجب على الولايات المتحدة أن تتقاسم المسؤوليات مع الـ«IIA» بالتراضي.
- ستتولى الـ«IIA» السلطة مؤقتاً، حتى إنشاء حكومة أكثر تمثيلاً بواسطة الانتخابات.
- يجب أن تعمل الولايات المتحدة والـ«IIA» معاً لتعيين موظفي الوزارات[1]. ويجب على الولايات المتحدة أن تنقل كل الوزارات إلى السيطرة العراقية الكاملة في أقرب وقت ممكن.
- يجب أن نستصدر قراراً من مجلس الأمن الدولي يفوض إقامة الـ«IIA» ويدعم إعادة البناء العراقية بعد الإطاحة بصدام.

في اليوم التالي، في ورقة إلى وسائل الإعلام، شرح مكتبي الأساس المنطقي الـ«IIA». «لا ينوي التحالف أن يترك فوضى وراءه بعد تحرير العراق»، كما أعلنا، كان لدينا التزام أن نبقى وننجز المهمة. إلا أنه، في الوقت نفسه، «فالعراق يخص العراقيين، وليس الأجانب»: كان أيضاً لدينا التزام في أن نغادر. شددنا على أن «IIA» لن تكون حكومة احتلال عسكرية أميركية. ستكون بالأحرى:

- «حكومة عراقية في طور الإنشاء». تمارس السلطة باطراد لإدارة مؤسسات حكومية في العراق.
- وسيلة للعراقيين لكي يشاركوا فوراً في إعادة إعمار بلادهم اقتصادياً وسياسياً.
- مخرج مثمر للوطنية العراقية.
- ساحة يتمكن العراقيون أن يبدأوا فيها عملية بناء مؤسسات ديموقراطية.

---

(1) عرض مجلس الأمن القومي المشار إليه هنا كان مشابهاً للعرض الذي قدمته في اجتماع الأساسيين في 7 مارس/آذار 2003 (المفصل أعلاه).

طلبت مني رايس أن أعمل مع زلماي خليل زاد لإعلام زعماء المعارضين العراقيين بقرار الرئيس بوش دعم الـ «IIA». خليل زاد - الذي عمل مع رايس في مجلس الأمن القومي إلى جانب عمله كمبعوث خاص للرئيس إلى المعارضة العراقية - عين للاتصال بإياد علاوي وعدنان باجه جي، وزير الخارجية العراقي السابق. بناء على تعليمات رايس اتصلت هاتفياً بزعيمي الأكراد مسعود البرزاني وجلال الطالباني، وبالشريف علي من حركة الملكية الدستورية، وبأحمد الجلبي. كانت تلك مهمة ديبلوماسية، يقوم بها عادة موظفو وزارة الخارجية، ولكن رايس اختارت ألّا تناط بوزارة الخارجية، على اعتبار أن باول وأرميتاج عارضا باستمرار الـ «IIA».

وأنيطت بمكتبي أيضاً مسؤولية تحويل مفهوم الـ «IIA» إلى خطة للعمل. فعلنا ذلك وراجعنا الخطة المفصلة مع وكالات أخرى وتهيأنا لعرضها على الأساسيين قبل طلب الموافقة عليها من الرئيس.

لقد أدينت إدارة بوش مراراً لاعتقادها أنه سيكون من السهل إقامة حكومة ديموقراطية في عراق ما بعد صدام. غير أن المباحثات التي شاركت فيها لم تعكس مثل هذا التفكير. رأينا صعوبات جمة في تشجيع الديموقراطية في بلد لا يملك تاريخاً في الممارسة الديموقراطية. ينقص العراق اللبنات الأساسية لبناء المؤسسات والثقافة. تاريخ التقدم الديموقراطي في أماكن أخرى من العالم أوحى أن العراق ربما يتغلب على هذه المشاكل، ولكنها كانت كبيرة ومعقدة. اعتقد الرئيس بوش أنه بعد إزالة التهديد من نظام صدام، سيكون من الضروري مجابهة هذه التحديات ووضع العراق على مسار الديموقراطية - كما فعلت الولايات المتحدة، بمنفعة مشتركة كبيرة، مع بلدان عدوة سابقة طوال القرن العشرين.

بيَّن مكتبي التوترات والمفارقات التي أثّرت في إنشاء الديموقراطية في العراق. يتطلب هذا الجهد قيادة عراقية، ولكن لم يكن هناك عراقيّون كثيرون يألفون الممارسة الديموقراطية. لا تستطيع الولايات المتحدة أن تفرض الديموقراطية على العراق، إنه لكلام مناقض لنفسه أن تعتبر أن بلداً يستطيع أن يفرض على غيره إنشاء حكومة من الشعب وإلى الشعب. ولكننا رأينا أن العراق سيحتاج إلى مساعدات خارجية. فبدون يد قوية رائدة من الولايات المتحدة لن يتمكن العراق، ربما من الانطلاق نحو حكومة مقيدة وحكم القانون.

ربما كان من السذاجة أن تفترض أن الديموقراطية ستنشأ تلقائياً في العراق إذا ما تركنا البلاد تنهض بوسائلها الخاصة. في أفغانستان لعبت الولايات المتحدة وغيرها من اللاعبين الأجانب (بمن فيهم الأمم المتحدة) دوراً هاماً في بناء حكومة البلاد وقيادتها. وتبين أن النتائج كانت شعبية لدى الجماهير الأفغانية - بالرغم من أن الأفغانيين ربما لم يكونوا قادرين على التوصل إليها «ديموقراطياً» وبوسائلهم الخاصة. إن أفضل حظوظنا في تشجيع حكومة تمثيلية ومسؤولة في العراق، كما اعتقدت، كانت في أن نرفع إلى الحد الأعلى تأثير أولئك العراقيين الذين اختبروا الحياة في مجتمعات ديموقراطية، وفكروا ملياً بشأن إنشاء ديموقراطية في العراق وشاركوا في المداولات الديموقراطية في المؤتمرات السياسية المختلفة للمعارضة العراقية طوال الاثنتي عشرة سنة الماضية.

أرسل رامزفيلد، من أجل اجتماع للجنة الأساسيين في 31 مارس، إلى تشيني وباول وتينيت ورايس وغيرهم من الأساسيين، قائمة أفكار تشرح الـ«IIA» كمحاولة للتوفيق بين مصالح مختلفة للولايات المتحدة قام توتر بين بعضها البعض. إن هدفنا ليس عراقاً نديره نحن أو غيرنا، كما أكد، ولكن من قبل عراقيين يمارسون السلطة بطريقة متنورة. ولاحظ أنه ربما كان من المستحيل للعراق أن يتبع مسار الحكم الذاتي إذا لم نقم، في وقت مبكر، بممارسة ضغط قوي من الخارج - لإعطاء الداعمين للمبادئ الديموقراطية «سبقاً في العملية الديموقراطية العراقية بعد صدام». هل كان ذلك رياءً، هل سنصبح بالفعل محرّكي دمى؟ كلا لأننا بالفعل ليس لدينا مصلحة في السيطرة على العراق غير مساعدة البلد على تطوير حكم القانون الذي يمكن أن يحسن الحياة الأهلية ويدعم السلام والأمن العالميين.

تابع رامزفيلد ملخصاً المعضلة كما رآها:

- يوجد توتر بين مصالحنا في دفع العملية نحو عراق معتدل وحر ومصلحتنا في كسب دعم واسع وفوري في داخل العراق وخارجه لسياستنا.
- بكلام آخر، هناك توتر بين:
- الهدف الجوهري المتمثل بعراق حر كما تخيله الرئيس بوش
- والهدف الإجرائي لأن تكون الولايات المتحدة شاملة للجميع وغير متورطة بقدر المستطاع.
- يجب على الحكومة الأميركية ألّا تثير الآن اعتبارات إجرائية فوق هدفنا

الجوهري. إن مقاربة غير متورطة بشكل زائد ربما أسفرت عن نتائج تناقض الديموقراطية (كما أسفرت انتخابات مبتسرة في الجزائر منذ بضع سنوات، مثلاً، عن انتصار لا ديموقراطي لمتطرفين إسلاميين)

- إن رعاية ثقافة سياسية للحكم الذاتي في العراق ستتطلب وقتاً طويلاً، وخاصة بين أولئك الذين عاشوا حياتهم تحت استبداد صدام.

بعد مناقشة الـ «IIA» مع الوكالات الأخرى ومع العراقيين الخارجيين، عدل مكتبي اقتراحنا المتعلق بالمجلس التنفيذي، وأعطى صوتاً أكبر للداخليين. ولكننا قررنا أن نشمل مجلس القيادة العراقي المؤلف من ستة أعضاء والمنتخب في مؤتمر صلاح الدين[1]، قائلين: إن ذلك سيساعد على حمايتنا ضد الاتهام بأن التحالف يختار القيادة العراقية بشكل اعتباطي... وبما أنه يجب أن نبدأ بنقطة، فيجب أن نبدأ بالعراقيين الذين نألفهم والذين وافقوا على المبادئ التي تدعمها الحكومة الأميركية.

في مؤتمراته المعتادة بواسطة الفيديو مع رامزفيلد، حث أبي زيد أن نوجد طرقاً لنري الشعب العراقي أن مواطنيهم، بمساعدة الولايات المتحدة، هم في طريقهم إلى إنشاء حكومة جديدة. هذه الفكرة كانت مطابقة تماماً لمفهوم «IIA» الذي عرضته على الرئيس. كان أبي زيد يعمل مع خليل زاد وموظفيَّ لتنفيذ الخطة بتنظيم ما سيُعرف بمؤتمر الناصرية: أول اجتماع سياسي لعراقيين - داخليين وخارجيين - على أرض عراقية حررت حديثاً.

في مذكرة في أبريل للرئيس قال رامزفيلد إنه من المهم لجهدنا الحربي أن نقنع الشعب العراقي أن الحكومة الجديدة في العراق «ستكون حكومة عراقية حرة وليس حكومة عسكرية أميركية». وأفاد أن فرانكس وأبي زيد يدفعان لتنظيم حدث مرئي على نطاق واسع وفي وقت قريب للترويج لهذه النقطة. واعتقد رامزفيلد أن السبيل إلى ذلك هو الإعلان عن الـ «IIA». كتب أن «البدء بعملية إنشاء الـ «IIA» علناً سيكون دافعاً قوياً»

(1) الأعضاء الستة في مجلس القيادة العراقي كانوا: إياد علاوي (شيعي عربي) من التحالف الوطني العراقي، مسعود البرزاني (سني كردي) من الحزب الديموقراطي الكردستاني، أحمد الجلبي (شيعي عربي) من المؤتمر الوطني العراقي، محمد باقر الحكيم (شيعي عربي) من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، عدنان باجه جي وزير خارجية عراقي سابق وجلال الطالباني (سني كردي) الاتحاد الوطني الكردستاني.

لجهودنا من أجل التأثير في مواقف العراقيين تجاه الحرب. ولاستيائه من تردد تينيت وأرميتاج في التحرك بسرعة لإنشاء الـ «IIA» كتب رامزفيلد:

الخطة التنفيذية التي وزعناها ربما ليست مثالية، ولكننا تكلمنا مع الجنرال فرانكس والجنرال أبي زيد وغيرهما وإنني مقتنع أن الخطة معقولة. خارج مركز القيادة العسكرية الوطنية هنا في البنتاغون لافتة مقتبسة من جورج باتون: «خطة جيدة تنفذ اليوم خير من خطة ممتازة في الأسبوع القادم». إنني على يقين أن العملية بين الوكالات قادرة، مع الوقت، أن تأتي بكثير من الأفكار الجيدة، ولكننا بحاجة إلى فكرة جيدة للحد الذي سنقف عليه.

لإحباطه من مقاومة وزارة الخارجية والـ«CIA»، استعمل رامزفيلد كلاماً أكثر دفعاً من الذي يستعمله عادة مع الرئيس «ما لم يكن هناك اعتراضات أساسية على ما اقترحناه، فإنني سأرسل تعليمات إلى الجنرال فرانكس لينشر إعلاناً في العراق بتشكيل لجنة منظمة تبدأ تنفيذ الـ «IIA». أرسل رامزفيلد نسخة من مذكرة الأول من أبريل هذه إلى رفاقه الأساسيين.

لم يكن رامزفيلد يحب أن يكون حول خلاف مع تينيت حول مسائل عملانية - أعمال يجب أن يقوم بها موظفو الدفاع والـ«CIA» معاً في الميدان. لذلك أثار خطة الـ «IIA» مع تينيت في اجتماع في 2 أبريل مخصص لموظفي الدفاع والـ«CIA» بالإضافة إلى أبي زيد (بواسطة اتصال فيديو) فقط. قال رامزفيلد إنه سيمضي قدماً في الـ «IIA» من أجل مساعدة فرانكس. ردد تينيت التحذيرات ضد رغبات الجلبي والخارجيين، وبالرغم من موافقته على أنه من الجيد وضع وجه عراقي تقدمي، حذر تينيت ضد جعل العراقيين في الداخل «يشعرون بأنهم مهيمن عليهم أو محرومون».

عند ذاك قام أبي زيد بشرح الخلفية السياسية. قال إن مبدأه للعمل هو «لا تترك أحداً خارج العملية». في ذلك الوقت كانت الأرض العراقية المحرّرة في منطقة الجنوب فقط. هذا يعني أن المناطق السنية سيكون تمثيلها ناقص، ولذلك يجب أن نجد طريقة لإشراك السنة في الـ «IIA».

مسؤول من الـ «CIA» يتكلم عبر الفيديو من منطقة الخليج العربي اقترح أن علينا أن «نجعل العراقيين يقفون على أقدامهم - أن يكونوا ناشطين» للوقوف ضد الدعاية بأن التحالف قوة محتلة. حثنا على إعادة التفكير في اقتراح CENTCOM، الذي يقول بعقد

المؤتمر في عمق الجنوب - في مدينة أم القصر. قال إن قوات التحالف لاقت ترحيباً جيداً في النجف. فإن عليه اختيار المدن شمالاً، النجف والناصرية، سيكون أفضل.

ناقشنا آلية اختِيار العراقيين الذين سيدعونهم. قال وولفويتز إنه يجب أن نبدأ بالستة في مجلس القيادة العراقي ثم نقوم بدعوة آخرين. قال تينيت إنه موافق - وأخيراً، إشارة أمل إلى تعاون بين الدفاع والـ«CIA». معلناً أن المؤتمر يجب أن يتجه نحو الـ«IIA»، طلب رامزفيلد من مسؤول الـ«CIA» الإقليمي أن يعمل مع أبي زيد على وضع خطة.

كتبت مشروع أجندة لمؤتمر سياسي عراقي ينعقد ليوم واحد في الناصرية ووزعته على تينيت وفرانكس وأبي زيد وغيرهم في الـ«CIA» وCENTCOM. بحلول 4 أبريل/ نيسان كان لدينا موافقة عامة على المكان ومن سندعو ونقاط ربما يود العراقيون إدراجها في بيان.

كان رامزفيلد أعلن بصراحة أنه مصمم على دفع الـ«IIA» إلى الأمام. بالتوافق مع باول وأرميتاج، أخّر تينيت وزملاؤه في الـ«CIA» المسألة بقدر ما تمكنوا من ذلك. ثابروا على التحذير المشؤوم بأن الداخليين ربما استاءوا من الخارجيين. وبالرغم من ذلك بدا أن تينيت أيقن أن عليه أن يغير من المعارضة المفتوحة إلى درجة معقولة من التعاون أو يخاطر بأن يصبح مهمشاً.

وكمثل مذكرات تينيت وفرانكس وغيرهما من المطلعين على بواطن الأمور، تحتوي الكتب والمقالات العديدة بشأن الحرب على العراق من قبل معلقين خارجيين (مثل وودوارد، باكر، ريكس، ريزن، غوردن وترينور، ريف، فالوز وغيرهم) بالكاد على ذكر خطة السلطة المؤقتة العراقية، ناهيك عن مناقشة لوقائعها. ولكن الـ«IIA» كانت السياسة الأميركية الرسمية لحكم العراق بعد صدام، خطة طورت في عملية ما بين الوكالات ومصدق عليها من قبل الرئيس.

لم يتقبل باول وأرميتاج الـ«IIA» البتة. حتى الخامس من سبتمبر/أيلول، 2003، كان باول يؤكد على أن ترتيباً لتقاسم السلطة بين التحالف والعراقيين مستحيل. في مقابلات مع الصحافيين تجاهل كثير من المسؤولين في وزارة الخارجية، بكل بساطة، مشروع الـ«IIA». بدلاً من ذلك أكدوا على أنه (1) كان لدى البنتاغون خطة لتنصيب أحمد الجلبي رئيساً للحكومة العراقية الجديدة، (2) لدى وزارة الخارجية خطة أفضل

(لم تحدد بالتفصيل) و(3) إن قادة البنتاغون المدنيين شجبوا وأهملوا خطة وزارة الخارجية (بالرغم من أن الولايات المتحدة لم تعين الجلبي فعلياً قط). إن تاريخ «IIA» الموثّق بكثافة يتعارض مع كل عنصر من هذه الرواية الخرافية والمقبولة على نطاق واسع. إلا أنه حتى هذا التاريخ، فإن رواية موظفي وزارة الخارجية - بسبب غياب الخصم - قد احتلت الساحة.

دخلت قوات التحالف بغداد في 5 أبريل/ نيسان. بعد أربعة أيام ساعدوا جمهوراً متحمساً من العراقيين على إسقاط تمثال لصدام حسين في ساحة الفردوس. كان جهاز التلفزة في مكتبي يعمل بينما التمثال يُسحب من قاعدته وأنا أشاهد بإعجاب وسرور - حتى رأيت الجندي الأميركي المليء بالفرح الذي يربط السلك حول عنق التمثال، يأخذ علماً أميركياً ويغطي به رأس صدّام المعدني. كانت تلك لحظة سيذكرها التاريخ، فرصة لإعلان «التحرير، لا الاحتلال» للعراقيين والعالم - والعلم الأميركي كان تماماً الرمز الخطأ.

قليلاً ما اتصلت برئيس هيئة الأركان على الأنتركوم، ولكنني فعلت ذلك الآن. سألت، هل تشاهد التلفاز الآن؟ فتح الجنرال مايرز جهاز كايبل نيوز المثبت في حاسوبه. قلت له «هذا العلم الأميركي مشكلة كبرى». فهم على الفور. سألت «هل يمكنك أن ترسل كلمة إلى هذا الجندي بسرعة؟». قال مايرز إنه سيفعل. بعد بضع ثوان، وضع الجندي الأميركي العلم الأميركي في جيبه. كان أحدهم أعطاه علماً عراقياً وضعه فوق رأس التمثال. قلت في نفسي «بارك الله بهذا الجندي»، لعلمي أنه حتى المدير ما كان ليعمل بهذه السرعة. الجندي أو أحد رفاقه كان قد فكر حتماً في هذا المشكل وبسرعة من تلقاء نفسه. اتصل بي مايرز «إنه شخص طيب»، قال، «لم يكن لي يد في ذلك».

بعد ساعة أو نحو الساعة تلقيت اتصالاً هاتفياً من أحد المسؤولين الأجانب. سألت، هل سمعت أن بغداد قد سقطت؟، أجاب «بغداد لم تسقط. لقد قامت».

الحملة لإسقاط النظام العراقي التي دامت واحداً وعشرين يوماً، كانت إنجازاً عسكرياً أغدق الفضل على رجال ونساء قواتنا المسلحة، وعلى رفاقهم في السلاح في التحالف وعلى الجنرال فرانكس ومساعديه الذين خططوا وقادوا العمليات القتالية.

ولكن التزامات فرانكس لم تنتهِ بالإطاحة بالنظام. كان من واجبه أن يؤمن النظام العام لحظة ذهاب النظام، ويوفر جميع الأسس لحكومة عراقية جديدة بمساعدة منظمة جاي غارنر (الملحقة بفرانكس).

بعد انهيار نظام صدّام حسين، أسفر النهب والعنف في شوارع بغداد عن خراب كبير - والتغطية الإعلانية المكثفة لهذه الحالة أضرت كثيراً بمنزلة أميركا في العراق. الكثير من نهب المباني الحكومية يظهر الآن أنه كان تخريباً متعمداً من تنظيم البعث المطرود. التدمير المنهجي كان، على ما يظهر، موجهاً ليس إلى طمس المعلومات المتعلقة ببرامج التسلح العراقية فقط، لكن أيضاً إلى تخريب الجهود لتشكيل حكومة جديدة. مهما كانت شكوك صدّام الشخصية بأن تقدم الولايات المتحدة فعلاً بالغزو، فربما قام نظامه بالتخطيط لحملة الأرض المحروقة هذه كجزء من استراتيجية العصيان المسلح لما بعد إسقاط النظام. إذا كان الأمر كذلك، فإن فشل الـ«CIA» في اكتشاف هذه الخطط مسبقاً مشكلة خطيرة. كان من شأن هذه الاستخبارات أن تساعد CENTCOM على تقرير حجم ونوع القوات المطلوبة لمهمتها في ترسيخ الاستقرار. سوف نحتاج إلى دراسة مفصلة لمعرفة إذا ما يجب أن نعزو الشغب الحاصل مباشرة بعد إسقاط النظام إلى استخبارات هزيلة أم إلى انتفاء الخطط من قبلنا أم إلى نقص في قوات التحالف في بغداد[1]، أو ببساطة إلى طريقة سيئة لاتخاذ القرارات.

أثَّر العنف غير المقموع في جميع أوجه خطط الحكومة الأميركية التي وضعتها من أجل إعمار عراق ما بعد صدام. كان العنف يديم نفسه: فكلما زاد العنف قل عزم العراقيين على توفير معلومات تسمح لقوات التحالف بالتغلب عليه. فالنهب وإطلاق النار والفوضى ثنت العراقيين عن التعاون مع التحالف على جميع الجبهات. العديد منهم رفضوا أدواراً أملنا أن يلعبوها في إعادة إعمار العراق - قوات أمن، موظفون رسميون وزعماء سياسيون.

(1) النهب - ليس كحملة التخريب - كان مشكلة كبيرة على الأخص في الفترة المباشرة بعد طرد النظام. إن استراتيجية القوة الصغيرة لعمليات قتالية كبيرة، بينما خلصت حياة أميركيين، حددت عدد القوات المتاحة لدينا للتعامل مع النهب. فلو كان ذلك حجم فوضى ما بعد صدام فيمكن الحكم عليها أنها مقايضة معقولة في نظرة خلفية لها: فهل كان على CENTCOM أن تطلب قوة أميركية أكبر للعراق لمقاتلة العصيان كما تطور في صيف 2003 وما بعده؟ تلك مسألة مختلفة.

كان مسؤولو إدارة بوش قد توقعوا الفوضى والعنف. فعروض الأركان المشتركة وCENTCOM والتحاليل من مكتبي وتقييمات الـ«CIA» وأوراق موظفي وزارة الخارجية ومجلس الأمن الوطني كلها بحثت في إمكانية القتل الثأري والعنف العرقي ونهب الأحياء الموسرة في بغداد والعنف المؤجج من قبل جيران العراق وغيرها من أنواع القتل والتدمير خلال الاضطراب الذي سيخلف، لا محالة، تنحية النظام.

ما لم يقم أحد بالتنبؤ به - من أي مكتب، على حد ما أعلم - كان قدرة النظام العراقي على قيادة حملة مستمرة ضد قوات التحالف بعد إسقاطه. عندما حللت الـ«CIA» في أغسطس/آب 2002 كيف سيهاجم صدّام أو يغدر أو يلفنا بحرب في أي شكل آخر، تعامل تحليلها مع أفعال ربما يقوم بها صدّام وهو لا يزال في السلطة. لم أرَ قط تقويماً للـ«CIA» بأن البعثيين، بعد طردهم، سيتمكنون من تنظيم وتجنيد وتمويل وتجهيز وإمرة وضبط عصيان مدني - ناهيك عن تحالف مع جهاديين من الخارج. ومع ذلك كان هذا هو المشكل الذي برز خلال السنة الأولى بعد الإطاحة بصدام.

خطط الإدارة لما بعد الحرب تنبأت بأن أجواء العراق بعد تغيير النظام ستكون هائجة وربما عنيفة. غير أن المسؤولين لم يفترضوا أن التحالف سيقوم بإعادة إعمار البنية الاقتصادية ونظامها السياسي بينما الحرب ما زالت ضد البعثيين. كان الافتراض أن أعمال ما بعد الحرب سوف تجري - بعد - الحرب.

بإبقائهم أقساماً من البلاد في حالة هياج احتفظ البعثيون، بين العراقيين، بالخوف من أن النظام السابق ربما يعود إلى السلطة. وحتى بعد أن سقطت هذه الدولة في ساحة الفردوس في بغداد، علم العراقيون أن صدّام حسين وزبانيته ما زالوا أحراراً - وقادرين على ضرب التحالف ومن يدعمونه.

كانت جماعة عاطفية، مرتبكة، عصبية وسعيدة مما يقارب ثمانية عراقيين اجتمعوا في الناصرية في 15 أبريل/نيسان في المؤتمر السياسي الذي نظمه جاي غارنر وفريقه بين الوكالات. كان المؤتمر طريقة للبدء بإعطاء وجه عراقي لتحرير البلاد. وكان المدعوون، في أغلبيتهم، داخليين - شخصيات بارزة اختيرت من قبل غارنر ومستشاريه كزعماء محتملين للعراق الجديد. كان هذا المؤتمر للكثير منهم أول فرصة حصلوا عليها في حياتهم للانضمام إلى مناقشة علنية وحرة للشؤون السياسية.

أراد مسؤولو الإدارة من المؤتمر أن يخدم أهدافاً عديدة. بالنسبة إلى المسؤولين

الأميركيين كان فرصة للاطلاع على بعض الأشياء عن هؤلاء الأشخاص - سماع الداخليين يتكلمون لأنفسهم دون أن تكون أفكارهم موجهة من قبل الـ «CIA» وموظفي الخارجية كما في جلسة لاستحضار الأرواح. سوف نتمكن من مراقبتهم وهم يعملون ونرى كيف يتصرّفون بعضهم مع بعض، من منهم لديه مواصفات قيادية، وما هو نوع المبادئ السياسية التي يعتنقونها. ذلك سيساعد غارنر وفريقه على تقرير من منهم يجب دعمه لدخول الـ «IIA». بالنسبة إلى الشعب العراقي سيكون المؤتمر إطلاقاً علنياً للعملية السياسية لإنشاء «IIA». ربما يؤكد للشعب العراقي، كما قال غارنر، أن «هدفنا هو إعادة العراق إلى الشعب العراقي ولكن مع حكومة تعبر عن الإرادة الحرة للشعب العراقي».

أكثرية المنظمات الخارجية الرئيسية بعثت ممثّلين إلى مؤتمر الناصرية. غير أننا قرّرنا إبعاد زعماء تلك المنظمات. أردنا أن يهيمن الداخليون - ليتكلموا ويتولوا القيادة، إذا كان هذا ما يريدون - وقررنا أنهم ربما تهيبوا أو لزموا الصمت إذا حضر خارجيون من المستويات العليا. الزعماء الخارجيون - أولئك الذين في مجلس القيادة - اتفقوا جميعهم أن يظلوا بعيدين. ولكن، بعد أن طلبنا منهم أن يفعلوا ذلك، تلقيت مكالمة هاتفية من كنعان مكية، المثقف العراقي البارز في المنفى، قال لي إن ذلك خطأ. قال إننا نستطيع أن نساعد قضية الديموقراطية الآن أكثر بشمول هؤلاء الزعماء وتقوية سلطتهم. «المطلوب لإيقاف النهب والفوضى رموز السلطة العراقية»، كما قال. وأظن أنه كان مصيباً أكثر مما قدرنا، أنا وغيري من المسؤولين الأميركيين، في ذلك الحين.

استمع المؤتمر إلى ملاحظات من غارنر وممثلي التحالف في لجنة المضيفين: أوستراليا، بريطانيا وبولندا. وضع العراقيون مبادئ سياسية لضمها إلى بيان المؤتمر. كريس ستراوب، من مكتبي، حضر وأفاد أن العراقيين هللوا جميعهم لدعوة إلى إزلة حزب البعث وجرى بينهم نقاش مثير للنزاع (ولكن ليس حاقداً) بشأن ما إذا كان على العراق أن يعلن نفسه دولة إسلامية. كان الخطاب الأولي عن الموضوع من رجل دين شيعي «أيد الفصل بين الجامع والدولة كشرط أساسي للديموقراطية». قدم الخطاب المضاد معلم مدرسة علماني.

وفق ستراوب، كانت العلاقة بين الداخليين والخارجيين «جيدة بوجه عام». لاحظ:

- هناك ثغرة أكيدة بين الجماعتين غير أن الجميع اقتربوا بعضهم من بعض مع تقدم المؤتمر.
- كان الداخليون، كما هو مفهوم، أهدأ، ولكن وسطاء النقاش كانوا يغرونهم بالتكلم بحرية.
- لا يوجد أي أثر ظاهر للامتعاض بين الخارجيين والداخليين.

حضر مكية أيضاً مؤتمر الناصرية وبعث إلي بتقديراته. عرف مكية الشيء الكثير عن العملية السياسية العراقية لإدارة بوش: كان ناشطاً في «مشروع مستقبل العراق» في وزارة الخارجية وناقش القضايا مراراً مع موظفي السياسة في البنتاغون والبيت الأبيض بمن فيهم الرئيس. كان يشعر أنه مؤهل وحر في انتقاد سياسة الإدارة. بعد الناصرية أفاد أنه، برأيه، كانت الإدارة جبانة جداً بشأن نقل السلطة إلى العراقيين. سمَّى المؤتمر «لا حدث، ولكنه غير مضر» وقال إن فيه الكثير من ممارسة العلاقات العامة بالرغم من «صدور بيان نهائي جيد». من بين انطباعات مكية الهامة:

إن العلاقات الداخلية / الخارجية (الداخليون ضد المنفيين) التي تم التبجح بها كثيراً لم تسفر عن شيء ملموس لدى المزاولة . . . وهذا لا يعني أنّها لن تبرز في المستقبل مع مرور الوقت . . .

كان الشعور الطاغي على الاجتماع يتجه نحو برنامج صارم وشامل لاجتثاث البعث . . . كان هناك استثناءان بارزان (أحدهما ممثل للتحالف الوطني العراقي لإياد علاوي). . .

لم يتكون لدي انطباع أن واحداً من الخطابات التي ألقاها غير العراقيين ترك انطباعاً عميقاً لدى العراقيين الحاضرين باستثناء جاي غارنر . . . إن إخلاصه الجدي والصادق والنابع من القلب لمهمة مساعدة العراقيين تساوي أكثر من عقود مما يُسمى «الخبرة» عن الشرق الأوسط.

كان المشاركون هلعين من إمكانية حدوث الفوضى وانتشار الجريمة وخسارة السلطة المركزية . . . الانطباع العام هو أن الفوضى قد حلّت بالفعل. فالفراغ هو فراغ من السلطة السياسية.

قال مكية إن مفهوم الـ «IIA»، كما انبثق من عملية ما بين الوكالات الضعيفة لإدارة بوش، كان «معقداً ونظرياً ومطولاً أكثر من اللازم». حذر: «العراقيون محتاجون إلى شعور بسيط ملموس وواضح بأن عراقياً أو عراقيين يتولون السلطة. هذا ليس موجوداً حتى هذه اللحظة. إن الشعور الذي أشير إليه هو بدائي وأساسي جداً وفي قلب ماهية السياسة».

فيما يتعلق بالقانون والنظام، قال مكية إن الطريقة المعقولة الوحيدة لحلّ المشكلة هي «تشجيع النمو والتدريب السريعين لقوات عراقية حرّة كفرقة عراقية في التحالف». غير أن شعوره كان أن «CENTCOM لا تميل إلى سلوك هذه الطريق في الوقت الحاضر».

تباحثنا، الجنرال بايس وأنا، في نقد مكية. تعهد بايس في نقله إلى CENTCOM. واقترحت أن يلتقي رامزفيلد مكية.

في 16 أبريل/نيسان أصدر الجنرال فرانكس «رسالة حرية إلى الشعب العراقي». مع إزالة نظام صدّام حسين كان العراق بحاجة إلى سلطة تحمي الأرواح والممتلكات وتوفر مساعدات إنسانية. «لذلك»، أعلن فرانكس، «إنني أنشئ السلطة المؤقتة للحلف لتمارس سلطات الحكم مؤقتاً..»..

كانت حكومة الولايات المتحدة تعمل على هذه الرسالة منذ شهور. المسودة الأولى من CENTCOM التي سميت «البلاغ رقم 1» كانت ملأى برطانة بيروقراطية لا يمكن خرقها. وعنوانها كما أشار موظفيّ سيطن في أذن العراقيين كتذكير بانقلابات عسكرية سابقة. أعدنا كتابة الورقة وغيرنا تسميتها إلى «رسالة الحرية». سلمتها إلى فرانكس عندما كنا معاً في اجتماع في مكتب رامزفيلد. قال إنّه سيراجعها مع موظفيه.

بعد برهة وجيزة وبينما كنا نستعد لبدء اجتماع آخر مع رامزفيلد، قال لي فرانكس إنّه أحب إعادة الكتابة ويقترح تغييراً واحداً فقط. المسودة التي أعادها إلي كان فيها جملة واحدة مشطوبة - الإعلان أن حزب البعث قد «سُحب الاعتراف به».

سألت، هل تريد أن توصي بأنك لا تزمع التخلص من حزب البعث؟ قال فرانكس إن البعثيين حزب سياسي، وإذا كنا سنشجع الديموقراطية، فيجب ألّا نحظر أحزاباً سياسية. عند هذه النقطة بدأ اجتماعنا مع رامزفيلد لذلك لم أرد.

كان من الجيد أنه لم يكن لي حديث كامل مع فرانكس حول هذه النقطة. ربما كنت جربت أن أشرح له أن حزب البعث ليس حزباً سياسياً بأي معنى ديموقراطي للكلمة. بدلاً من ذلك أصبح الحزب مرادفاً للنظام العراقي، كما كان الحزب النازي هو النظام الألماني في عهد أدولف هتلر. (قامت البعثية في الثلاثينات على طراز الأيديولوجيات الفاشستية والنازية الأوروبية). لم أكن أتصور أن الجنرال دوايت أيزنهاور يفكر في تحرير ألمانيا ولا يلغي الأجهزة السياسية النازية. تساءلت إذا كان مستشارو فرانكس من الـ «CIA» يؤثرون فيه هنا: كانوا ينزعون إلى محاباة وجهة النظر السنية ويميلون إلى النظر بعطف إلى البعثيين. فلو أصر فرانكس على الاحتفاظ بحزب البعث العراقي، تصورت أنه يكون من الأفضل لرامزفيلد، لا أنا، أن يلقنه التاريخ وعلم السياسة اللذين لهما صلة بالموضوع.

ذكرت القضية لرامزفيلد. لم أسمعه يناقشها مع فرانكس البتة. عندما أرسلت مسودة «رسالة الحرية» إلى الوكالات الأخرى للتعليق، ما من واحدة منها اقترحت ترك حزب البعث في الوجود. لغة سحب الاعتراف بقيت في رسالة الحرية كما نشرها فرانكس فيما بعد. لم تصبح قضية نزاع كبير قط، حتى عندما أصبح أكثر من نصف أوجه سياسة الولايات المتحدة في العراق قضايا.

مسألة سحب الاعتراف كانت منفصلة عن قضية «اجتثاث البعث» المتعلقة بأعضاء حزب البعث الذين سيسمح لهم بالتوظف في الحكومة العراقية والجيش. بالرغم من أن إعلان فرانكس في 16 أبريل أنه بصدد إنشاء (وترؤس) السلطة المؤقتة للحلف قد سحب الاعتراف بالحزب، فإنه لم يقل شيئاً محدداً عن وضعية أعضاء الحزب. ما يجب فعله بشأن اجتثاث البعث كان ما يزال قيد المناقشة داخل الإدارة. كان الرئيس بوش قد أعلم عن اقتراح الوكالات الأخير المتعلّق باجتثاث البعث من أحد موظفي رايس في اجتماع مجلس الأمن القومي في 10 مارس، ولكن العمل على هذه القضية كان ما يزال جارياً.

في ورقة حررها مكتبي لمكتب الشؤون العامة في البنتاغون في 16 أبريل، توقعنا السؤال: «ماذا سيحدث لأعضاء حزب البعث الذي ألغاه فرانكس»؟ كان اقتراحنا الجوابي ما يلي:

أملاك الحزب وسجلاته ستعتبر من قبل الـ «CIA» ملكاً للشعب العراقي. بغياب ظروف استثنائية لن يسمح لأعضاء حزب البعث من الرتب العليا أن يشغلوا مراكز مسؤوليات في «CPA». أعضاء الحزب الأدنى رتباً لن يُمنعوا، بالضرورة، من وظائف كهذه. لن يُعاقب أحد لمجرد انتسابه إلى حزب البعث. غير أن الأعضاء الذين ارتكبوا جرائم حرب أو شناعات فسيحاكمون أمام المحاكم المناسبة.

بعد تلقيه النصائح من خليل زاد ورايان كروكر من وزارة الخارجية، عمل جاي غارنر على دفع العملية السياسية العراقية، هادفاً إلى إنشاء الـ «IIA» بأسرع وقت ممكن من أجل تسليم وزارات وطنية إلى العراقيين. كان نجاحه بين بين. كانت نتائج مؤتمر الناصرية لا بأس بها، وبقدر ما توصلنا إلى تقدير ردة الفعل العراقية العامة، يبدو أنها كانت إيجابية بأكثريتها - أفضل من تقويم مكية القاسي.

ولكن الجهد لإنشاء مجلس قيادة الـ «IIA» لم يكن يسير سيراً حسناً. قسم من المشكلة يقع في أن زعماء العراقيين الخارجيين الذين اختيروا في مؤتمر شباط في صلاح الدين وجدوا من الصعب الاتفاق على أي داخليين يجب تجنيدهم للانضمام إلى اللجنة المنظمة للـ «IIA». أصيب الموظفون الأميركيون بالإحباط، ولكن غارنر وفريقه لم يتمكنا من حل المشكلة. في غضون ذلك، كل اقتراح لكسر الجمود في قضية الـ «IIA» - في مؤتمر أكبر من نوع مؤتمر الناصرية، أو من خلال سلسلة من الاجتماعات في المناطق، أو غير ذلك - أصبح موضوعاً لنقاشات مطولة بين الوكالات في واشنطن.

خلال اجتماع في 22 أبريل مع رامزفيلد في البنتاغون، دق كنعان مكية ناقوس الخطر بشأن ازدياد تأثير الإسلاميين في الجنوب. كانت المشكلة، كما أظن، تزداد سوءاً جراء إخفاق التحالف في إنشاء شرطة عراقية جديدة بثقافة جديدة تتمثل في «ارتداء بزات جديدة». كانت النتيجة أن الشرطة المحلية أصبحت «تظهر فجأة» في مدن جنوبية، وكان ذلك يخلق ميليشيات محلية - خطرة». أكد مكية أنه يمكن تجنيد آلاف العراقيين للقوات العراقية الحرة»، ولكن فرانكس لا يقوم بذلك حتى الآن. يمكن استخدامها في المدن، كما قال، وذلك «سيسمح للقوات الأميركية بالبقاء خارج المدن». أضاف سوف يخطئ العراقيون، «ولكنها ستكون غلطات عراقية».

حذر مكية أن السياسة العراقية لن تتطور ديموقراطياً ما لم تقم الولايات المتّحدة «بتوجيه العملية». «إنكم تحاولون بجهد كبير ألّا تكونوا أمبرياليين إلى درجة أنكم تعطون العراقيين انطباعاً أنكم تمسكون بزمام الأمور» كما لاحظ. فما يتعلق بمجلس قيادة الـ«IIA»، قال: «لا تريدون لجنة تتقاتل فيما بينها. يجب أن تنتقوا وتختاروا. انتقوا الأشخاص الذين معكم. لا تكونوا منصفين بين الذي معكم والذين ضدكم. القيادة مطلوبة - ليست سياسة عدم تدخل» عندما طلب رامزفيلد تقييماً للزعماء العراقيين، رد مكية أن الجلبي هو الأكثر فعالية، كما هو، في الوقت نفسه، الأكثر إثارة للجدل. لم يشارك رامزفيلد في أي من وجهات النظر هذه في ذلك الاجتماع.

كان المسؤولون الأميركيون يتلقون أخباراً وتحاليل بشأن العراق من العديد من المصادر، رسمية وخاصة. لقد أبرزت هنا تقارير مكية لأنّها تجمع بين الملاحظات المباشرة وإدراك حسي حاد وأداء فظ وبصيرة نافذة.

في اليوم الذي تلا هذا الاجتماع، كما صدف، أرسل الجنرال مايرز إلى CENTCOM توجيهاً رسمياً من رامزفيلد بشأن الشرطة والإدارة المدنية في العراق. التوجيه وازن بين مصلحتين كبيرتين: أولاً، تطمين الشعب العراقي أنه لن يسمح للبعثيين بأن يستبدوا بهم بعد اليوم، وثانياً، إشراك العراقيين - بمن فيهم قوات الشرطة الحالية - بقدر المستطاع، في حفظ القانون والنظام. التفاعل بين هاتين المصلحتين كان معقداً. كان هناك حاجة ملحة لاستخدام قوات أمن عراقية، غير أن استعمال قوات بعثية مألوفة ربما يحبط ويخيف ويحث على الثورة الأكثرية الساحقة من العراقيين الذين تعذبوا كثيراً على أيدي البعثيين (فعلياً جميع الأكراد والشيعة والعرب والعديد من السنّة العرب).

وبما أن فرانكس كان مسؤولاً عن حفظ النظام العام وجه مايرز أن تكون الأولوية لدى قواد CENTCOM «تسريح، إلى المدى الضروري» الوحدات الأمنية الخاصة التي استخدمت كأدوات قمع بيد النظام البعثي. وكان على فرانكس أيضاً أن يراجع عمليات الشرطة العراقية، وردة فعل الشعب العراقي عليها، ويحكم فيما إذا كان يجب الإبقاء عليها. أراد مايرز أن يقوم فرانكس بفحص أحوال الشرطة المحلية والمؤسسات المدنية ويطور خطة لإرجاع صلاحياتها «إلى الشعب العراقي». يجب على الخطة أن تعالج إقصاء الموظفين «الذين ربما تعيق روابطهم مع النظام البعثي الأهداف العامة لسياسة

الولايات المتّحدة أو الذين تورطوا وأمروا بأعمال عنف أو بانتهاك حقوق إنسانية أساسيّة». كما يجب عليها معالجة «إعادة دمج العراقيين» الذين يستطيعون أن يسهموا في الإصلاح. بموجب القانون الأميركي، إن وزارة الخاجية لا الدفاع تحتفظ بسلطة تدريب وتجهيز السلطة في مثل هذه الأحوال، ولذلك يجب على فرانكس أن يعمل مع وزارة الخارجية على هذه المسائل.

استمرّ غارنر في العمل على خلق زخم لـ«IIA». في بغداد في 28 أبريل عقد المؤتمر السياسي الثاني للعراقيين المحررين حديثاً. اشترك 250 عراقياً تقريباً - ثلاث مرّات عدد المشاركين في مؤتمر الناصرية. قرر المشاركون تأليف حكومة عراقية في مؤتمرهم الثاني، الذي سيعقد في غضون ثلاثة أسابيع. تشجع غارنر بما اعتبره زيادة في التفاعل بين الخارجيين والداخليين. ومما كان مشجّعاً أيضاً حضور بعثة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، المنظمة الشيعية التي قاطعت اجتماع الناصرية، لمؤتمر بغداد.

قبل أيام قليلة من انعقاد مؤتمر بغداد، قرر الرئيس بوش تعيين السفير السابق بول بريمر كأعلى مسؤول مدني أميركي جديد في العراق. دلّت معلوماتي (ولا تزال) أن ذلك تمّ بمبادرة من رامزفيلد، وتشجيع من رايس.

عندما اتصلت هاتفياً بغارنر في مطلع يناير/كانون الثاني 2003 لأطلب إليه تنظيم أورها أكّدت له أن مهمّته هذه لن تدوم أكثر من بضعة شهور. قلت لغارنر إنّه، بعد وقت قليل من الإطاحة بصدام، ينوي رامزفيلد أن يعين مديراً مدنياً لديه خلفية سياسية أو ديبلوماسية. كان تردد غارنر الأولي في قبول مركز أورها يعني بوضوح أن ليس لديه مصلحة في تبوّء المركز الأوسع.

في آخر أسبوع من أبريل قدر رامزفيلد أن عمل أعلى مسؤول مدني أميركي في العراق يمثل الآن بعداً سياسياً حاسماً. يتطلب ذلك ترتيبات إدارية جديدة.

قبل أن يعين بريمر لأعلى مهمّة مدنية في العراق، سألني رامزفيلد إذا كنت أعرفه، قلت أعرفه ولكن ليس جيداً. أخبرني رامزفيلد أنّه يفكر في بريمر للمهمة العراقية فقلت إني أعتقد أنّه يملك بعض المواصفات الجيدة لها. لم أكن في المشاورات بشأن بريمر بين رامزفيلد وباول أو أي من الأساسيين الآخرين - أو مع الرئيس. أخبرني رامزفيلد

أن أحد حوافزه في اختيار بريمر كان لتسهيل العمل المشترك بين موظفي الدفاع والخارجية في العراق. إن تجنيد رامزفيلد لموظف دائم في السلك الخارجي كان يجب أن يسقط نظرية أن وزارة الدفاع تميل إلى إقصاء وزارة الخارجية من سياسة العراق.

لم يعتبر رامزفيلد أن تعيين بريمر هو رفض لغارنر. كانت مهمة غارنر أن ينشئ ويدير أورها، التي صارت مكتباً ضمن CENTCOM، بقيادة فرانكس. لم يكن غارنر رئيس السلطة المؤقتة للحلف قط، بل فرانكس. كان دور غارنر مساعدة فرانكس على القيام بمهمّته في «CPA». بعد ذهابه إلى الخليج لم يعد غارنر ملحقاً برامزفيلد مباشرةً، بل أصبح ملحقاً بفرانكس، (وحتى ليس مباشرة بفرانكس).

عندما طلب إليه أن يعمل كمدير مدني جديد في العراق، أصرَّ بريمر أن تُرفع الوظيفة. لم يكن راغباً في احتلال مركز غارنر كرئيس لأورها. على هذا الأساس وظف بريمر لأخذ مكان فرانكس على رأس «CBI». كانت مهمة مختلفة وأكبر بكثير وقد صممت لتلحق برامزفيلد مباشرةً. كان تعيين بريمر يعني أن حكومة الاحتلال في العراق كانت في طور الانتقال من الأيدي العسكرية إلى الأيدي المدنية.

طلب بريمر من غارنر أن يبقى في العراق ويعمل له ضمن «CPA»، ولكن غارنر رفض. وسوف يتداخل مع بريمر لفترة قصيرة فقط. إن طريقة معالجة تعيين بريمر أثارت استياء غارنر. نقلت وسائل الإعلام، بوجه عام، أنه أُعفي من منصبه، وذلك ذميم وغير منصف. وكما شدد غارنر في مقابلاته، فقد أحبط أيضاً بتوقيت تعيين بريمر. كان يعتقد أنّه على قاب قوسين من تقدم مفاجئ في إنشاء «IIA» وكان يفضل أن يبقى لبضعة شهور أخرى لإتمام بعض المهام - أن «يبدأ بتقديم هيكلية حكومة»:

«في الحقيقة، ما أحب أن أفعله هو تأخير ذلك حتى يوليو/ تموز [كما تذكر غارنر قوله لرامزفيلد] لأن لدي الكثير من الأجزاء المتحركة أظن أنني أستطيع ترسيخها بحلول يوليو». قال رامزفيلد «بالفعل ليس لدي سيطرة على ذلك . . . لا أظن أني أقدر أن أعطيك ذلك». قلت «حسناً إذن، عندما يأتي (بريمر) أعود إلى الوطن». قال: «لا أريدك أن تعود إلى الوطن، أريدك أن تبقى معه لفترة من الوقت».

قلت: «حضرة الوزير، أنا متأكد أنني وجيري بريمر سننسجم معاً جيداً. هذه

ليست مشكلة . . . المشكلة هي في الأناس الذين دوننا. لا يمكنك أن تطلب من الشخص الذي كان مسؤولاً أن يبقى مع الشخص الجديد الذي أصبح مسؤولاً، لأن الأشخاص الذين دونك لا يعلمون أين يقع ولاؤهم . . . إن أفضل ما يمكن أن يحصل لي وله هو، فعلاً، أن أترك عندما يصل هو».

بعد فترة وجيزة من قبوله الوظيفة، زارني بريمر في البنتاغون. جهزت له تقارير من البنتاغون وعمل الوكالات بشأن العمل الذي تم بشأن العراق لسنة خلت أو ما يقارب السنة. قام موظفيّ بتجميع كتاب له يتضمن تطور الـ«IIA» وسجلاتها - «مفهوم تنظيم إعادة الإعمار السياسي لعراق ما بعد الحرب». في المقدمة أعطينا بريمر النظرة العامة التالية لعملية السياسة.

بعد أن قرّرنا عدم الاعتراف بحكومة عراقية مؤقتة، كما أفدنا، كانت الإدارة قد فكرت لأول مرّة في إعطاء العراقيين دوراً أولياً مقيداً بشكل كبير في إعادة الإعمار - مجرد «مجلس استشاري». غير أنه في مطلع مارس/آذار 2003 كان مفهوم «IIA» لوزارة الدفاع قد «عُرض بنجاح على الرئيس في اجتماع «الأن اس سي» في 10 مارس.

كان سيعطي إلى الـ«IIA» «تأثيراً هاماً» في علاقات العراق الخارجية في فترة ما بعد الحرب، وأيضاً مسؤولية صوغ دستور جديد والسلطة لإدارة الوكالات الحكومية والوزارات.

قلنا لبريمر إن إعادة الإعمار العراقي قد قطعت أشواطاً بعيدة، ولكن أسئلة هامة لا تزال مفتوحة. لا نزال بحاجة إلى تقرير كيف نختار الـ«IIA» «في أقرب وقت ممكن بينما نزيد إلى الحد الأقصى مظهرها المحابي للديموقراطية وشرعيتها في أعين العراقيين ونحسم مسألة هيكلية الـ«IIA» النهائية. أمل التحالف أن يصدق مؤتمر بغداد في 28 أبريل على بنية للـ«IIA» وربما يناقش التوقيت. تحقق الهدفان - ومن بعد، بعض الأهداف. كان المؤتمر صوت لإنشاء «حكومة» مؤقتة، عبارة يفضلها العراقيون على «السلطة». وعزم العراقيون على الالتئام في اجتماع آخر ضمن أربعة أسابيع لاختيار حكومة.

في اجتماعاته التمهيدية في البنتاغون، سمع بريمر مراراً أن سياسة الرئيس كانت

لإنشاء الـ «IIA»، «في أقرب وقت ممكن بعد التحرير» ونقل وزارات «إلى السيطرة العراقية الكاملة في أقرب وقت ممكن». تباحثنا معه بشأن «IIA» مطولاً. قدمنا له كتاباتنا عن الموضوع وملخص اجتماع مجلس الأمن القومي الذي سُجلت فيه موافقة الرئيس. تلقى بريمر كل ذلك بروح مثالية، وحسبما كنا نعلم، وافق على السياسة، وكان مزمعاً أن يضع خطة الـ «IIA» موضع التنفيذ.

تواريخ 3 - في العراق ديسمبر/كانون الأول 2002 - 2003

2002

14 - 16 ديسمبر/كانون الأول: المؤتمر السياسي للمعارضة العراقية، لندن.

2003

20 يناير: الإرشاد الرئاسي للأمن القومي 24، أنشأ أورها (برئاسة الجنرال غارنر).

24 - 28 فبراير: المؤتمر السياسي للمعارضة العراقية، صلاح الدين (شمال العراق).

19 مارس: بداية عملية حرية العراق.

9 أبريل: تحرير بغداد، إسقاط التمثال.

16 أبريل: رسالة الحرية نشرت من قبل الجنرال فرانكس: أنشأت السلطة المؤقتة للحلف (حكومة احتلال برئاسة فرانكس).

28 أبريل: مؤتمر بغداد - قرر إنشاء السلطة العراقية المؤقتة (لم تر النور البتة).

9 مايو: كتاب تعيين رئاسي لبريمر كموفد خاص للعراق. أقرب وقت ممكن بعد التحرير

12 مايو: بريمر يصل إلى العراق.

13 مايو: كتاب من وزير الدفاع يسمي بريمر رئيس «CPA» (يحل محل فرانكس)

16 مايو: أمر من «CPA» رقم 1: اجتثاث البعث.

23 مايو: أمر من «CPA» رقم 2: تسريح الجيش العراقي.

13 يوليو/تموز: إنشاء مجلس الحكم العراقي.

19 أغسطس/آب: نسف المركز الرئيسي للأمم المتحدة، مقتل الممثل الخاص فييرا دي ميلو.

28 أغسطس: نسف مزار في النجف، مقتل الحكيم.

8 سبتمبر: أوب - أد بريمر تظهر في الواشنطن بوست.

26 - 28 أكتوبر: اجتماعات في واشنطن: رامزفيلد، بريمر، أبي زيد إلخ...

15 نوفمبر: اتفاق مع القيادة العراقية لإنهاء «CPA» وإطلاق الحكومة العراقية المؤقتة.

من التحرير إلى الاحتلال[1]

قال بول «جيري» بريمر إنه يود أن يكون لدخوله إلى بغداد شعار: البعثيون لن يعودوا. اجتمعت معه في 9 مايو، اليوم الذي عينه فيه الرئيس بوش مبعوثاً رئيسياً، تماماً قبل مغادرته إلى بغداد ليصبح رئيس السلطة الموقتة للحلف.

كان بريمر فكر في موقعه بدقة. لم تكن قواتنا قد قبضت على صدّام بعد وكثير من العراقيين ظلوا يخافون البعث - ولذلك لا يبغون التعاون مع المسؤولين الأميركيين - فيما يخص الأمن وإعادة الإعمار السياسي وأموراً أخرى. اعتبر بريمر أن أولى مهماته هي توفير التوكيد: أن الـ«CPA» والقوات العسكرية للحلف سوف تقومان بأكثر من مجرد إسقاط صدام، سوف تزيلان أجهزته الاستبدادية وتؤمّنان على ألّا يستعيد قتلته الحكومة. اعتبرت أن بريمر اختار «شعار وصوله» بحكمة، وقلت له ذلك.

كان موظفيَّ قد أعلموا بريمر عن العمل لأشهر بين الوكالات على مسألة اجتثاث البعث. فرانكلين ميللر (من موظفي رايس) قدم مسودة سياسة للرئيس بوش في اجتماع مجلس الأمن القومي في 10 مارس. مسودة السياسة هذه ركزت على واحد بالمئة من أعلى المستويات في حزب البعث الذي يعد حوالى مليوني عراقي. عندما قال الرئيس بوش إنه من «الصعب تصور معاقبة خمسة وعشرين ألف شخص»، أوضح ميللر أن السياسية المقترحة لا تدعو إلى سجنٍ، أو حتى غرامةٍ لأشخاص لمجرد أنهم كانوا أعضاء في الحزب. كبار قادة حزب البعث سيعاقبون «فقط بإقصائهم عن العمل في الحكومة». لم يعتبر أحد في الاجتماع أن ذلك شديد القسوة،أو غير عادل. حتى

(1) وزير الخلرجية العراقي هوشيار زيباري: «أظن أن الخطيئة الكبرى كانت في تغيير المهمة من التحرر إلى الاحتلال. هذه هي أم الخطايا جميعها». روبرت بولوك، صوت العراق، وال ستريت مورنال 4 يونيو، 2006 صفحة 10.

الـ «CIA» التي تتجنب عادة اللغة الطنانة ضد البعث قدرت أن بعض اجتثاث للبعث سيكون مطلوباً: سيكون من الضروري تسريح بعض الوحدات العسكرية العراقية التي كانت «على اتصال حميم مع النظام»، والوزارات العراقية يجب أن تُصفى من الموالين لصدام وتعاد هيكلتها من أجل إقصاء آلية حزب البعث المهيمنة. وبالرغم من طبيعة التقارير الكثيرة غير الحاسمة التي صدرت عن «مشروع مستقبل العراق» الذي أنشأته وزارة الخارجية، كان هناك نقطة لا لبس فيها ومؤكد عليها منذ البدء هي ضرورة اجتثاث البعث بشكل كبير.

بعد عرض ميللر في 10 مارس/آذار عالجت اجتماعات الوكالات سياسة اجتثاث البعث مرات عديدة وفي مطلع مايو/أيار أعطت موافقتها عليها. كنت أخطط لإطلاع رامزفيلد على هذه السياسة وأوصي بإرسالها إلى فرانكس للتنفيذ، عندما طلب مني بريمر أن أتوقف. كان لبريمر أفكاره الخاصة في هذا الموضوع، كما قال، ويريد درس سياسة اجتثاث البعث بعناية. كرئيس «CPA» اعتبر أن من حقه هو أن يعلن وينفذ السياسة بنفسه، كي يقدر الناس شعاره عند وصوله إلى بغداد القائل بأن البعثيين قد ذهبوا إلى غير رجعة. كان يخطط لإصدار سلسلة من الأوامر لدى وصوله إلى بغداد، اثنان منها، على وجه الخصوص، جاهزان للنشر: اجتثاث البعث كأمر من «CPA» رقم 1 وتسريح الجيش العراقي كرقم 2.

في هذا الاجتماع في 9 مايو/أيار في مكتبي سُلمت مسودة لأمر «CPA» رقم 2 من قبل والتر سلوكومب، الذي اختاره رامزفيلد ليخدم ككبير مستشاري وزارة الدفاع العراقية. كان سلوكومب قد عمل كوكيل وزارة الدفاع للسياسة للسنوات السبع الأخيرة من إدارة كلينتون. رجل مفكر ذو خبرة واسعة في حقل الأمن القومي كان لعب دوراً هاماً في جهود إعادة إعمار البوسنة في التسعينات وعمل على ضبط الأسلحة في البنتاغون في إدارة كارتر. وبالرغم من أنه عمل أيضاً كعضو في مجلس الأمن القومي في التسعينات وعمل على ضبط الأسلحة في البنتاغون في إدارة كارتر. وبالرّغم من أنّه عمل أيضاً كعضو في مجلس الأمن القومي في عهد نيكسون، كان عادة يمارس قانون الضرائب كمحام خاص بالسنين التي كان يسيطر فيها الجمهوريون على البيت الأبيض.

أعلنت مسودة القرار التي سلمني إياها سلوكومب تفكيك قائمة من العسكرية العراقية والأمن القومي اشتملت على ما يلي:

- وزارة الدفاع
- وزارة الإعلام
- مصلحة الاستخبارات العراقية
- منظمة الأمن الخاص
- حرس صدام
- الجيش، سلاح الطيران، البحرية وغيرها من المصالح العسكرية
- الحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص
- فدائيو صدّام وغيرهم من المنظمات شبه العسكرية
- مجلس قيادة الثورة
- المحاكم الثورية والخاصة ومحكمة الأمن القومي

أمرت العراقيين بحفظ أملاك الوحدات الممثلة كما أمرت بدفع جميع متوجباتها المالية. صرفت موظفيها وأمرت أن يدفع لهؤلاء الموظفين (جميعهم باستثناء أعضاء حزب البعث الكبار) مكافأة نهاية الخدمة، كما يحدّدها بريمر. ووعدت بدفع معاشات التقاعد. وأعلنت أن «CPA» سوف تنشئ جيشاً عراقياً جديداً. قلت إنني سأراجع أمر المسودة وأسأل رامزفيلد كيف يريد أن يتعامل معها.

وصل بريمر إلى العراق في 12 مايو. بعد أربعة أيام احتل عناوين الصحف في أنحاء العراق والعالم بإصداره أمر «CPA» الرقم 1، «اجتثاث البعث من المجتمع العراقي».

في السنوات اللاحقة، كلما زاد الخلاف على الحرب، كان يزداد الازدراء لأمر اجتثاث البعث باعتباره شديد القساوة وخطأ كبيراً من قبل سياسة الولايات المتحدة في العراق، وسبباً رئيسياً من أسباب الفوضى المدنية والجيشان السياسي هناك. أناس آخرون اتخذوا الوضعية المضادة - أن التحالف لم يهاجم البعثيين بسرعة وشمول وقوة كافية. المناقشات الخلفية من هذا النوع نادراً ما تتوصل إلى حل. غير أن النقاش ترك انطباعاً خاطئاً عن ماهية تلك السياسة.

إن جوهر سياسة «CPA» لاجتثاث البعث كانت كما يلي:

- الشريحة العليا من قيادة حزب البعث فقط - أي ما يقارب الواحد بالمئة من

أعضاء الحزب البالغ عددهم مليوني عضو أو أكثر بقليل - سيمنعون من العمل في الحكومة العراقية الجديدة. بكلام آخر فإن عراقياً يقع في المرتبة التسعين - أو حتى الثامنة والتسعين - بالمئة من المسؤولية في حزب البعث لن يتأثّر بهذا النص.

- الموظفون ذوو الرتب العليا في المؤسسات الحكومية - أولئك في أعلى ثلاث درجات من الإدارة - لا يمكن أن يكونوا بعثيين.
- ستوضع آلية لمنح استثناءات لهاتين القاعدتين العامتين. هذه القواعد يمكن أن توضع جانباً لأشخاص لم تُلطخ أيديهم بالدماء وكانوا قد انضموا إلى الحزب ليس لأسباب ايديولوجية ولكن من أجل الحفاظ على وظائفهم وإعالة عائلاتهم فقط.

أبعد من ذلك لم يكن هناك عقاب لعضوية حزب البعث. (الأشخاص المشتبه في ارتكابهم فظاعات أو جرائم محددة يمكن، بالطبع، ملاحقتهم بسبب أعمالهم الشخصية، كمسألة تنفيذ للقانون). وهكذا فإن سياسة الـ«CPA» في اجتثاث البعث لم تكن واسعة الشمول ولا شديدة القسوة. الاعتقاد بأنها طبقت على عدد أكبر من اللازم من قادة الحزب هو كالقول بأنه لم يجب أن يحصل اجتثاث للبعث على الإطلاق، لا بد من إزالة بضعة أشخاص لا يتعدون أصابع اليد الواحدة.

نشأت مسألة اجتثاث النازية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ثم نشأت مسألة اجتثاث البعث في العراق - وهي ربما في بعض جوانبها، أقوى. فالنازيون، على أي حال، حكموا ألمانيا لدزينة واحدة من السنين بينما البعثيون استبدوا بالعراق لأكثر من ثلاثين سنة.

افترض المسؤولون الأميركيون أنه سيكون من الصعب، تحت أي ظرف، استئصال العقلية التوتاليتارية من الحكومة العراقية وتحقيق الإصلاح الحقيقي. وسيكون من الأصعب بكثير - إذا لم يكن من المستحيل - لو سمح للبعثيين من المراتب العليا أن يتولوا السلطة في الوزارات وغيرها من المؤسسات الرسمية.

وعلاوة على ذلك لم نرد أن نفاقم مخاوف وشكوك العراقيين بأن نظهر كأننا نجري صفقة مع البعثيين باسم الفعالية الحكومية. مثل هذه الصفقة ربما تشفي غليل السنيين العرب عامة، الذين كان البعثيون يؤمنون لهم الهيمنة السياسية. ولكن الثمانين إلى

الخمسة والثمانين بالمئة من العراقيين لهم مصلحة في إزالة السيطرة البعثية من العراق - وذلك يشمل ليس الأكراد والشيعة العرب فقط ولكن أيضاً السنة العرب الذين عارضوا البعثيين.

لم يكن البعثيون الكبار في العراق جماعة من الأشخاص المحببين إلى النفس، فقد ترعرعوا في منظمة يستحوذ عليها الولاء الشخصي لصدام. كانوا يشكلون القيادة التي أطلقت حرب إيران - العراق وغزت الكويت وأطلقت الصواريخ على المدنيين والمملكة العربية السعودية واسرائيل. كانوا مسؤولين عن تنفيذ حملة الأنفال ضد الأكراد (وإطلاق الغاز السام على الأمهات والأطفال في حلبجة) والقبور الجماعية الملأى بالشيعة الذين قتلوا بعد عاصفة الصحراء، واغتصاب وتعذيب العراقيين لأسباب سياسية وللمنفعة الشخصية. ومع ذلك كان أمر اجتثاث البعث الأميركي معتدلاً ومركزاً على نقاط ضيقة. كان يقصد به تجنب الأذى غير الضروري. لم يفرض شدة دون تمييز على جميع أعضاء حزب البعث ولا على العرب السنة على وجه العموم.

ما من وكالة في الحكومة الأميركية أظهرت رغبة على مستوى عال في اجتماعات السياسة لاعتبار أن العراق بحاجة إلى النخبة البعثية لإدارة الحكومة وإبقاء الخدمات الأساسية عاملة بالرغم من أن إبعادهم عن المراكز الرسمية سيحدث بعض التمزق. كان بريمر، على أي حال، مؤهلاً لمنح استثناءات إذا تطلبت الضرورات الإدارية الإبقاء عليهم أو إذا كان سيقع ظلم على فرد من أعضاء الحزب.

كانت تقارير عن حماسة زائدة في استئصال البعث تقتبس كدليل على أن سياسة الإدارة أعدّت بشكل هزيل. لا أشك في أن تجاوزات حدثت. ولكن الكثير منها ربما كان أعمالاً عفوية قام بها عراقيون متحمسون حُرروا حديثاً دون الالتفات إلى السياسات المعتمدة من قبل «CPA». تلقيت عدداً من التقارير الطريفة من جميع أنحاء البلاد تقول إن العراقيين الأكراد والسنّة وغيرهم انتهزوا الفرصة لطرد أعضاء الحزب الذين كرهوهم لمدة طويلة من المدارس المحلية ومراكز الشرطة ومكاتب الحكومة. ليس لدي علم بمعلومات شاملة عن هذا الموضوع ولكن يجب التوقف عند أعمال كهذه وقعت دون أن يطلب أحد إذناً أو إرشاداً من السفير بريمر في مقره الرئيسي في بغداد.

في النهاية فوض بريمر عملية اجتثاث البعث إلى لجنة من العراقيين برئاسة أحمد الجلبي من الـ«INC». كتب بريمر أن ذلك كان خطأً تسبب ببعض الشكاوى المحقة

بشأن الإفراط في الاستئصال الكامل للبعث. قال إنه كان يجب أن يعطي التفويض في ذلك إلى هيئة قضائية بدلاً من هيئة سياسية.

مسؤولو الإدارة كانوا على علم، عندما كنا نناقش سياسة اجتثاث البعث، بأنها ستفرح بعض العراقيين وتستعدي غيرهم. وكلنا أدركنا أيضاً أنه إذا أخفق التحالف باتخاذ تدابير جدية بحق حزب البعث فإن العراقيين الذين كرهوا النظام سيشعرون بالإحباط. وربما يتسبب غضبهم بحدوث حمام دم معاد للبعث يقوده الأكراد والشيعة، متحدّين التحالف. في هذه الحالة، ربما تساءل الناس اليوم كيف أن الرئيس بوش فشل في التنبؤ بأن التساهل في اجتثاث البعث كان سيطلق انتفاضة تضم 80 بالمئة من الشعب العراقي.

في ذلك الاجتماع بالذات، في 9 مايو/أيار، أخبرني بريمر وسلوكومب عن خطتهما لحل الجيش العراقي. وهنا أيضاً كان التوازن بين الأسباب التي مع أو ضد هذه السياسة ضرورياً. قبل الحرب كنت قدمت إلى الرئيس بوش خطة لاستخدام الجيش العراقي لإعادة البناء نقوم بعدها بإصلاحه و«تصغيره». تلك الخطة التي طورها الجنرال غارنر، افترضت أن الجيش سيبقى سليماً إلى حد بعيد - أنه كان بإمكاننا أن نستعمل بسهولة قوته البشرية والمادية، بما فيها التنظيم والانضباط والحذاقة التقنية وبناياته ومرافقه وشاحناته وغيرها من المعدات. وإذا سلمنا بهذه الفرضية تكون قضية خطة غارنر قوية بحدها المعقول - ولكن حتى مع ذلك، فقد كان هناك أسباب جدية لحل الجيش العراقي وتأسيس جيش جديد بدءاً من الصفر. كان للجيش بنية ثقيلة الرأس حتى السخرية. وكان الفساد متغلغلاً في العمق. وطبقة الضباط (في الغالب من السنّة) تعامل بوحشية غير الضبّاط (في الغالب من الشيعة). كان الجيش قد اقترف فظاعات واسعة ضد العراقيين الأكراد والشيعة. في نظر العراقيين سيكون من الصعب جداً إصلاحه أو ترميمه.

في عرضي للرئيس في 9 مارس، بتوجيه من رامزفيلد، كنت قد وافقت على خطة غارنر لاستخدام الجيش العراقي، معتبراً أن حسناتها تفوق سيئاتها. والآن، بعد شهرين، كان التحالف قد أسقط نظام صدّام - وتفرق الجيش. لم يكن ذلك ما قالت لنا الاستخبارات الأميركية أن نتوقع. كان نظام الجيش في حالة فوضى - غير موجود تقريباً. انهار الانضباط عندما فر المجندون الشيعة تاركين ضباطهم السابقين الذين فر

الكثير منهم للاختباء من الثأر ضد البعثيين. نهبت المنشآت العسكرية ودمرت - نُزعت اللبنات من الحيطان، وأدوات السمكرة والكهرباء انتزعت أيضاً وسرقت الشاحنات - وما تبقى في بعض الأماكن لم يتعدَّ قطع الإسمنت التي بنيت عليها المنشآت.

في ظل هذه الظروف كثير من الأسباب الجوهرية للحفاظ على الجيش لم تعد قائمة، بينما أسباب التسريح ظلت ثابتة في محلها. التحليل الذي حصل في مارس/آذار والذي دعم خطة غارنر لاستخدام الجيش كان الآن، في مايو، يوحي بالنتيجة العكسية، لأن الوقائع على الأرض قد تغيرت. الفرضية الأساسية للخطة - أن الجيش العراقي سيبقى في معظمه سليماً - لم يحالفها التوفيق.

منتقدو خطة بريمر - سلوكومب قالوا إن الجيش العراقي لم يحل ذاته بالفعل، ولكن، على عكس ذلك، قام العسكريون الأميركيون بتشجيع الجنود العراقيين على الذهاب إلى بيوتهم. لو أن «CPA» طلبت إليهم العودة إلى الخدمة، تقول هذه النظرية، لأمكن إعادة تجميع وحدات كاملة. ولكن، كما أرى أنا، ليست المسألة الأساسية كم من جيش صدّام كان رجع لو طلب إليهم. إنها تتعلق بما إذا كان على المسؤولين الأميركيين أن يبذلوا كل ما لديهم لإعادة لحمته مرة ثانية. اعتقد بريمر وسلوكومب أن المصالح الأميركية تُخدم بشكل أفضل في حال أنشئ جيش عراقي جديد بالكامل: في بعض الأحيان من الأسهل بناء شيء جديد بدل تجديد بنية تصميمها سيئ ومعقد. على أي حال فكر بريمر وسلوكومب أن إعادة الجيش القديم ربما لن تنجح - ولكن ربما تنتج المحاولة مشاكل سياسية خطيرة. كما أفاد بريمر، أن الزعماء الأكراد أكدوا له أن إعادة جيش صدّام ستحفز مناطقهم على الانفصال عن العراق «مما سيطلق حرباً أهلية ويحث تركيا وإيران على غزو العراق لمنع نشوء دولة كردستان المستقلة». وقال إن الزعماء الشيعة سيتوقفون عن التعاون مع القوات التي بقيادة أميركية ويشهرون سلاحهم ضدنا.

كان من الواضح أن حل الجيش سيكون كارثة مالية لما يقارب أربع مئة ألف عراقي منضوين في سلكه. وعليه نصت خطة بريمر - سلوكومب على الدفع «الموظفي ومتقاعدي الوحدات المنحلة»، والـ«CPA» عزمت على تجنيد أفراد من الجيش القديم للجيش العراقي الجديد وغيره من قوات الأمن الجديدة.

شجعت بريمر وسلوكومب على بحث اقتراحهم لحل الجيش مع رامزفيلد.

في 19 مايو، بعد أسبوع من وصوله إلى بغداد أخبر بريمر رامزفيلد أنه يزمع اصدار الأمر في «الأيام القادمة»:

على العموم، كانت ردة الفعل الإيجابية على أمر اجتثاث البعث السابق في 16 مايو/أيار 2003 تحفزني على الاعتقاد أن الأمر الحاضر سيلقى كثيراً من التأييد العام بالرغم من تأثيره في عدد أكبر من الناس. على أي حال فهو خطوة أساسية في جهودنا لتدمير أسس نظام صدام، لنبرهن للشعب العراقي أننا قمنا بذلك، وأن لا صدّام ولا عصابته سيرجعون.

لقد أغفلت بعض الاتصالات الهامة في ذلك الوقت - مثلاً، كيف استجاب رامزفيلد لمذكرة بريمر لحل الجيش في 19 مايو. أفترض أنه أعطى إشارة موافقة لأن بريمر أصدر أمر «CPA» رقم 2 في 23 مايو/أيار الذي حل الهيئات العسكرية والأمنية الوطنية العراقية.

قال جورج تينيت إنه لم يُستشر بالأمر رقم 2. لا أعلم ما هي المناقشة التي ربما أجراها الأساسيون بشأن هذا الموضوع. من عدم وجود ملاحظات على أية اجتماعات، يبدو أنني لم أثر المسألة أمام لجنة النواب. (حاولت أن أتذكر لماذا ولكن دون جدوى، من الجائز أن رامزفيلد أمرني أن أبقي المسألة داخل وزارة الدفاع.) على أي حال، كان من الأفضل بالتأكيد لو نوقش القرار على صعيد الحكومة ككل. ليس لدي سبب للتفكير بأن الوكالات الأخرى كانت ستعارض بريمر في مسألة الحل ولكن اشتراكهم ربما كان حسن صياغة أو تنفيذ السياسة - وربما كانوا أشد ميلاً للدفاع عنها بعد إعلانها.

اعتبرت أن حل «CPA» للجيش العراقي كان قراراً صائباً في الظروف السائدة، وقد درسه بريمر وسلوكومب بما فيه الكفاية - وما زلت. ولكن القرار ترافق مع عدد من المشاكل غير الضرورية بما فيها الانتفاء الواضح لمراجعته من قبل الوكالات. أما المشكل الثاني غير الضرورية فكان خطأ لوجستياً وسياسياً - التأخر في الإعلان عن المعاشات - الذي سيتسبب بأذى خطير على الأرض في العراق.

كانت الـ «CPA» تعلم أن عليها أن ترتب دفعات مالية إلى أفراد الجيش المسرحين. أبرز بريمر هذه النقطة في مذكرته في 19 مايو/أيار إلى رامزفيلد. ولكن لم تعلن الـ «CPA» أنها ستدفع معاشات شهرية للجنود العاطلين عن العمل إلا بعد صدور

قرار الحل في 23 مايو/أيار بشهر كامل، أي في 23 يونيو. ومن الطبيعي أنه سيمضي بعض الوقت قبل أن تتمكن الـ«CPA» من الدفع الفعلي. سيكونون بحاجة إلى جداول خدمة دقيقة وتسجيل وآلية للدفع. ولكن كان من الممكن الإعلان عن دفع المعاشات بالتزامن مع حل الجيش. غير أنه، وكما جرت الأمور، صوَّرت أول موجة من القصص الإخبارية الـ«CPA» وهي ترمي مئات الألوف من العراقيين بالشارع من دون غطاء مالي وذلك منتهى الإجحاف. ولم تتمكن الـ«CPA» قط من تجاوز هذا الانطباع المؤذي.

وقد تبين أيضاً أن المفهوم الأولي لإنشاء الجيش الجديد كان خطأً آخر. فقد جعل قرار بريمر بحلِّ الجيش العراقي خطة غارنر لإعادة هيكليته، غير ذات فائدة. لذلك كان على موظفي الـ«CPA» أن يضعوا خطة جديدة لجيش يبدأ بناؤه من الصفر. ولكن خطتهم هدفت إلى بناء قوة صغيرة - من أربعين ألف رجل على مدى سنتين - لكي تشكل نواة لأي جيش أكبر يقرر إنشاءه الزعماء العراقيون في المستقبل.

في الملخص الذي صاغه بسرعة لما يسمّى «بالفيلق العراقي الجديد»[1]، ركز سلوكومب أولياً على الاحتياجات المستقبلية بدلاً من التركيز على الفوضى السياسية القائمة. في عرضه في 3 يونيو ذكر أنه يمكن للقوة الجديدة أن تساعد على حل مشاكل الأمن الحالية بطرق حصرية - مثلاً في حماية مواقع ثابتة أو مواكبة القوافل. ولكن كان الشأن الأساسي للعرض تطوير جيش عراقي يتلاءم مهنياً ومالياً مع الحكومة العراقية الديمقراطية الجديدة. شدد العرض على اجتثاث البعث وتدريب الجنود للتخلي عن التدخل في السياسة. وسيهتم الجيش العراقي بصورة أولية بالأمن الخارجي. كانت الخطة مصممة لإنتاج أعداد كبيرة من القوات العراقية للمساعدة في الإعادة الفورية للقانون والنظام داخل البلد.

من الواضح أن موظفي الـ«CPA» توقعوا أن يتعامل التحالف مع مشكلة العنف السياسي في العراق، بدل إعطاء العراقيين مسؤوليات أمنية مبكرة. (كما علمت لاحقاً، كان هذا يتماشى مع وجهة نظر بريمر أن العراقيين ليسوا مؤهلين لتحمل مسؤوليات

(1) وضعت الخطة على ما يبدو بسرعة فائقة لم توفر وقتاً للتشاور مع أي عراقي: الاسم المركب من الأحرف الأولى لعبارة الـ«NAC» هو فعل عربي مستهجن (كاسم هيئة بالإنكليزية مثل Federal United Corps). عندما أيقنت الخطأ أعادت تسمية القوة بالجيش العراقي الجديد.

مستقلة تتعلق بشؤونهم الخاصة). المفهوم الأساسي للفيلق العراقي الجديد ربما كان معقولاً لو أن التحدي الرئيسي للبلاد كان في الحكم الديموقراطي في ظروف أهلية وإقليمية مسالمة. ولكن المشكلة الحقيقية كانت تأمين الأمن بوجه انتفاضة مبتدئة ستصبح عامة في القريب العاجل.

وفق الاستخبارات الأميركية في ذلك الحين، كان العدو في العراق خليطاً من موظفي العهد السابق والجهاديّين الأجانب ومجرمين عاديين. (لأسباب لم يقم عليها دليل رسمي، قام صدّام بتحرير ما يقارب المئة ألف مجرم من سجونه في أكتوبر/تشرين الأول 2002. بعد تحرير بغداد، علمنا أن البعض منهم استؤجروا لإطلاق صواريخ «آر بي جي» على قوات التحالف). كانت ردة الفعل المبكرة والمتفككة لهذا العدو الجديد إشارة واضحة إلى وجود مشاكل إدارية. كان تركيز CENTCOM ينحصر في التحديات الأمنية على الأرض ولذلك كان قوادنا يفتشون عن عراقيين قادرين على قتال العدو. كانوا يتوقعون استخدام قوات الأمن العراقية - جنوداً وشرطة - ولكن وضح أن ذلك لم يكن خياراً. والآن أدركوا أن الفيلق العراقي الجديد التابع لـ«CPA» لن يوفر لهم العون الذي يحتاجون إليه: سيأخذ التدريب وقتاً طويلاً جداً ومهمة الفيلق الأساسية لم تكن الأمن الداخلي. لذلك بدأت CENTCOM برنامجاً تدريبياً خاصاً بها.

خطة CENTCOM لإنشاء قوة أمنية محلية صارت تعرف بـِ «آي سي دي سي» فيلق الدفاع المدني العراقي. كان هؤلاء مجندين يتلقون تدريباً على المهارات الأساسية لبضعة أيام فقط يلتحقون بعدها بالوحدات الأميركية المقاتلة للتمرن من خلال العمل، ويخدمون خلالها كمترجمين وكشافين ومرشدين ومستشارين في الشؤون المدنية - مهمات أساسية بيناها قبل شهور بالنسبة إلى القوات العراقية الحرة المقترحة.

وهكذا سلكت كل من CENTCOM والـ«CPA» برنامجاً خاصاً بها لتدريب قوات عراقية. لم يطوروا مفهوماً ولا خطة مشتركة. عندما اقترح رامزفيلد في السابق وفي اكتوبر/تشرين الأول 2002، أن يتحمل مسؤولية جميع أوجه إعادة الإعمار العراقية - المدنية والعسكرية - كان مقصده أن يؤمن وحدة الجهد عبر وحدة القيادة. CENTCOM ملحقة برامزفيلد، وعلى الورق، الـ «CPA»» أيضاً. ولكن في الحقيقة كان بريمر يقاوم طلب التقارير فأحدث ذلك، بعد فترة وجيزة، سلاسل متعددة لبيانات متفرقة: إلى

الرئيس ورايس وباول ورامزفيلد. ورغم أن هناك، رسمياً، وحدة قيادة في العراق، لم تتجلَّ هذه الوحدة في الممارسة. ولم يكن هناك وحدة في الجهود بين CENTCOM والـ«CPA».

قبل وبعد عملية حرية العراق، كان العمل الذي قام به مكتبي على التخطيط السياسي لما بعد الحرب يهدف إلى إبقاء الولايات المتحدة خارج دور المحتل العسكري. كان حجر الذروة في هذا الجهد خطتنا للسلطة المؤقتة العراقية (الـ«IIA»، التي أصبحت سياسة رسمية أميركية عندما حظيت بموافقة الرئيس بوش الرسمية. في بعدها السياسي، أصبحت قصة عراق ما بعد صدّام هي القصة المؤلمة للفرصة الضائعة في تفويض السلطة إلى سلطة عراقية.

نصت خطة الـ«IIA» على إنشاء حكومة عراقية فوراً بعد إسقاط صدّام - ولكن بسلطات محدودة. والوقت القصير المحدد لها كان سبباً أساسياً في مصلحة الخطة، ضمن وزارة الدفاع كما في المناقشات بين الوكالات. إنّ فحوى مفهوم الـ«IIA» كان في تقاسم السلطة. كانت الخطة تتضمن جمع فرقاء مختلفين من القادة العراقيين - تشمل الشيعة والسنة والأكراد - لإنشاء حكومة بالعجلة اللازمة. يكون للسلطة العراقية قوة سيادية في جهات معينة: العلاقات الخارجية، العدل، والزراعة. في هذه المسائل لن يكون عليها أن تستحصل على إذن، أو تؤدي حساباً إلى غير عراقيين. التحالف بقيادة الولايات المتحدة سيسيطر على مسائل أخرى (باتفاق متبادل) ولفترة انتقالية. وكلما أظهرت الحكومة العراقية مقدرتها، يقوم التحالف بنقل مسائل إضافية إلى سيطرتها السيادية بالسرعة الممكنة. ويمكن للأمم المتحدة أن تصدق على اتفاقية المشاركة والنقل بين الـ«IIA» والتحالف.

اعتبرت أنه كان انتصاراً هاماً أن نجعل الرئيس بوش يصدق على مفهوم «IIA» في العاشر من مارس. كما اعتقدت أنه كان هناك تفاهم واسع لدى الحكومة أن سلطة كهذه موقتة كانت البديل لاحتلال طويل. كان موظفو وزارة الخارجية والـ«CIA» متشدّدين بقدر موظفي وزارة الدفاع في التحذير من أن احتلالاً كهذا سيؤذي مصالحنا وربما يحرك انتفاضة ضدنا. ولم يقم أحد بتطوير خيار غير «IIA» يستطيع تجنيب الولايات المتحدة الوقوع في احتلال طويل الأمد.

ومع ذلك وجد موظفو وزارة الخارجية والـ «CIA» صعوبة في التوفيق بين معارضتهم للاحتلال ومعارضتهم لحكومة عراقية مبكرة ستكون حتماً تحت هيمنة الخارجيين. على ما يبدو بالرغم من موافقة الرئيس، لم يروضوا أنفسهم على قبول مفهوم الـ «IIA». في مايو/أيار 2003، بدأ باول مرة جديدة محاباة المقاربة البطيئة لنقل السيادة في العراق. وعند تلك النقطة، كما أصبح واضحاً الآن، أصبحت سياسة الإدارة ملتبسة بشكل خطير. ومع أن الرئيس لم ينقض قط قراره في العاشر من مارس/آذار لإنشاء الـ «IIA» «بأقرب وقت ممكن»، فلم يقم لا هو ولا رايس بتوكيد هذه السياسة عندما أنكر باول الحاجة إلى العجلة. لم يكن بين غارنر وخليل زاد وبريمر وباول ورامزفيلد ورايس تفاهم عام وواضح على ما يريد الرئيس عمله.

ورغم أن مكتبي قدم مختصراً لبريمر بشأن سياسة «IIA» المصدقة من الرئيس، شرح بريمر لاحقاً أنه طور فهماً مختلفاً في الأيام التي سبقت انتقاله إلى العراق، خلال اجتماعات مع الرئيس بوش وباول ورايس في لجنة الأساسيين ومجلس الأمن القومي التي حضرها. بعض هذه المناقشات ربما أقنعته أن السلطة الموقتة كانت مجرد خطة «مكتب السياسة في البنتاغون». يقول بريمر إنه فهم أنّه حرّ في طرح خطة «IIA» جانباً لأن الرئيس أراد منه أن «ينتقل إلى هناك بسرعة ويزودنا بتوصياته».

كانت آراء بريمر حاسمة. بصفته الرجل الموجود على الأرض تُرك له مجال واسع لتقدير الحالة وتكوين رأيه. بعد مرور حوالى اثني عشر أسبوعاً اتضح لرامزفيلد وفريقه أن آراء بريمر لم تكن متوافقة مع سياسة الـ «IIA» للنقل السريع للسلطة. في النهاية بقيت الـ «CIA» أربعة عشر شهراً كاملاً كحكومة احتلال دون أن تمارس أية سلطة عراقية حكماً مستقلاً على الإطلاق. برهنت هذه الأربعة عشر شهراً أنها كافية لإنتاج جميع المفاعيل السيئة للاحتلال.

كيف حدث ذلك ليس واضحاً حتى في يومنا هذا. بعض الأوجه الأساسية منه لم تتوضح بالنسبة إلي حتى قرأت كتاب بريمر (المنشور في يناير/كانون الثاني 2006). المؤرخون سوف يطورون رواية أكثر كمالاً، أما الآن فهناك ما أعرفه عن هذه القصة.

في المؤتمر السياسي العام في بغداد بتاريخ 28 أبريل - قبل أسبوعين فقط من وصول بريمر إلى العراق - كان الموضوع الرئيسي هو إنشاء السلطة المؤقتة العراقية.

كان ذلك ثاني مؤتمر يعقد على أرض عراقية محررة حديثاً، بحضور أكثر من 250 عراقياً. قرر المندوبون العراقيون إنشاء الـ«IIA» في غضون شهر واحد. بعد ثلاثة أيام، في اجتماع في أول مايو/أيار مع مبعوث الرئيس بوش زلماي خليل واد، صدق أعضاء رئيسيون من مجلس القيادة العراقي على قرار المؤتمر بشأن الـ«IIA» ولكنهم اتفقوا على أن «لا يشكلوا حكومتهم الموقتة الخاصة، بل أن يعملوا بموجب العملية التي وصفناها». اعتقد الزعماء العراقيون (وفق بعض التقارير) أن خليل زاد كان قد وعد بحكومة عراقية انتقالية بحلول أواخر مايو.

أجهد غارنر نفسه ليحقق تعليمات الرئيس بوش إنشاء الـ«IIA» بأقرب وقت ممكن. كان كبار مستشاريه السياسيين، موظفين شاركوا في الأعمال بين الوكالات على خطة الـ«IIA» قد ترأسوا مؤتمر بغداد: خليل زاد (من موظفي رايس سمي المبعوث الخاص للمنظمات العراقية الحرة) والسفير رايان كروكر (من وزارة الخارجية). في 5 مايو/أيار أعلن غارنر للصحافيين أنه بحلول أواسط مايو/أيار «سوف تشاهدون بداية نواة حكومة عراقية مؤقتة». وقال إن القيادة العراقية تحاول أن «تشكّل نواة قيادة في مطلع مايو».

في واشنطن أدهشت هذه التقارير كل من الداعمين والمعارضين «للآي آي آي». كان هناك مسائل هامة يجب أن تحلّ قبل أن تنشأ الـ«IIA». كيف، ومن قبل من، سيُختار المندوبون إلى المؤتمر لانتخاب موظفي الـ«IIA»؟ كيف يجب أن تنظم هيكلية الفرع التنفيذي للـ«IIA»؟ وعلاوة على ذلك لم يقم مجلس القيادة العراقي بإتمام مهمته في الإتيان بعدد أكبر من السنة العرب والداخليين والنساء وأعضاء من الأقليات مثل التركمان إلى المجلس.

ولم يكن الزعماء العراقيون أظهروا حزماً كمجموعة حتى الآن. بالتأكيد كان لخليل زاد تواصل جيد معهم وإرشاداته العملية ربما تعطيهم ثقة أكبر. ومع ذلك بدا من الخطر رفع التوقعات العامة لحكومة عراقية في أواخر مايو.

أخبرني رامزفيلد أنه حزين لأن العراقيين يدفعون بشدة كبيرة نحو تولي السلطة قبل أن يوسعوا مجلس قيادتهم. وقال لي إنه سيضغط على فرامل العملية السياسية. على أي حال هناك شخص عين حديثاً ليتسلم الـ«CPA». وحين كان بريمر على وشك أن يتسلم

مهامه في بغداد كان رامزفيلد قلقاً بشأن تقارير عن عدم انضباط القادة العراقيين، كما كان قلقاً من أنهم ربما قوضوا قدرة بريمر على إنجاز مهمته[1].

للمرة الثانية، كان كل من باول ورامزفيلد يتكلم على وجوب إبطاء عملية الـ «IIA» ولكن لأسباب مختلفة. فعل باول ذلك لأنه يعارض إنشاء حكومة عراقية في الأشهر القادمة. وفعل رامزفيلد ذلك، بشكل رئيسي لأنه لم يرد أن يحد من مرونة بريمر في إدارة علاقات الـ «CPA» مع القادة العراقيين.

حضر بريمر اجتماع لجنة الأساسيين في 8 مايو/أيار حيث كان الموضوع الرئيسي «IIA». كان خليل زاد قد صاغ أوراق المناقشة تحت عنوان «الخطوات التالية نحو سلطة موقتة عراقية». تذمر بعض الموظفين لأن خليل زاد ذهب بعيداً وسريعاً بالعراقيين في موضوع الـ «IIA» وتبدو ورقته كرد فعل على هذا الانتقاد. كان خليل زاد يتبع تعليمات الرئيس في العمل بإنشاء الـ «IIA» بسرعة، وربما اعتقد أنه إذا كانت أعماله تتعرّض للانتقاد، فربما يجب على الأساسيين أن يعيدوا تفحّصهم لمبادئ الـ «IIA» الأساسية. أعادت ورقة خليل زاد إثارة أسئلة أساسية - مثلاً، فيما إذا يجب أن تُعطى الحكومة سلطات كاملة، أو تزاد سلطاتها تدريجاً، أو تكون مجرد حكومة تكنوقراطية، لا سياسية بطبيعتها - رغم أن الخطة التي وافق عليها الرئيس بوش أيدت الخيار الثاني: سلطات تزداد تدريجاً.

لا رامزفيلد ولا وولفويتز تمكن من حضور اجتماع 8 مايو، لذلك مثلت وزارة الدفاع، كأحد الأساسيين. كان ذلك حظاً قليلاً. فلآرائنا قوة أكبر في غرفة الموقع عندما تقدَّم من قبل أعلى الموظفين في البنتاغون. طلبت مني رايس أن أبدأ المناقشة. شرحت آراء رامزفيلد بالنسبة «للآي آي آي»: ستكون سيادية منذ البدء في بعض المجالات، بما فيها الشؤون الخارجية ليتمكن العراقيون من تمثيل أنفسهم في العواصم الأجنبية والأمم المتحدة. فبدلاً من الحكم كمحتلين، سنتمكن من متابعة أمننا ومهمتنا لإعادة الإعمار في العراق بموافقة الـ «IIA» ومصادقة مجلس الأمن - كما فعلنا

(1) عارض رامزفيلد إنشاء حكومة عراقية مكتملة على الفور ولكن ذلك لم يكن له علاقة بشأن «شرعية» العراقيين. أظهرت رغبته في التمهل للحكم على صلاحية الزعماء الجدد واستقامتهم وقابليتهم السياسية قبل أن يمنحهم التحالف سلطة سيادية على جميع وزارات ومؤسسات الحكومة العراقية.

في أفغانستان. أنهيت ملاحظاتي بالقول إن رامزفيلد يريد أن يمضي قدماً في إنشاء الـ «IIA».

رد باول بأن الرئيس «يريد منا أن نأخذ وقتنا». تكلم مؤتمر بغداد في 28 أبريل/نيسان عن «فعل شيء ما» بشأن الـ «IIA» بحلول آخر مايو، ولكن التحرك السريع ليس من سياستنا. (كانت ملاحظاته تناقض قرار الرئيس في 10 مارس/آذار بأن الـ «IIA» يجب أن تُنشأ «بأقرب وقت ممكن بعد التحرير»). أعلن باول أن علينا أن نقرر إذا كنا نريد أن «نتحرك بسرعة» أو «نتحرك كالمرجان» - افترضت إن ذلك يعني ببطء - وقال إن أولى مهمات بريمر هناك هي أن يقرر الطريق الأفضل.

سأل باول: «عندما تنشأ الـ «IIA»، ماذا ستكون؟» وفي جواب عن سؤاله، أعلن: «يمكن أن يكون للعراق حكومة واحدة في وقت واحد». كان يلمح إلى أن مسألة من سيكون مسؤولاً في العراق هي، نحن أم هم. ولكن هدف خطة الـ «IIA» كان في تقديم جواب غير «كل شيء أو لا شيء». سيتمكن العراقيون أن يكونوا مسؤولين عن بعض الأشياء، والتحالف (في الفترة الانتقالية) سيكون مسؤولاً عن أشياء أخرى. كان باول يتجاهل أو لا يدري النقطة الأساس بشأن الـ «IIA».

في وقت لاحق، عندما تسلم بريمر الـ«CPA» سمعنا منه، أساساً، الملاحظات نفسها المتعلقة «بكل شيء أو لا شيء» حول السيادة العراقية. وحتى بعد أن ترك «CPA» استمر بريمر يناقش هذه المسألة كما لو أن الخيارات المتاحة كانت فقط إمّا الاحتفاظ بسيطرة الولايات المتحدة على جميع المسؤوليات الرسمية في العراق أو «تسليم السيادة للعراقيين». لم أعلم فيما إذا كان يتجاهل فكرة تقاسم السلطة وراء خطة الـ «IIA» أو أنه فشل في فهمها.

بدل أن تؤكد قرار الرئيس بشأن سياسة الـ «IIA» قامت رايس، مرة ثانية، باعتماد نوع من الوضعية الوسطية. أبرزت الفرضية أنه يمكن الـ «IIA» أن يكون لها «طبيعة تكنوقراطية» - أي تقنية وإدارية - دون سلطة تنفيذية. لم أظن أن ذلك سيتمم هدف الـ «IIA» الذي هو ضمان أن يمارس العراقيون، إلى حد ما على الأقل، السلطة السياسية السيادية في بلدهم. أظهر خليل زاد أنه فهم النقطة بسؤاله: هل نحن بصدد حل المشاكل التكنوقراطية بجعل العراقيين يديرون الوزارات أم بصدد حل المشكلة السياسية بجعل العراقيين ينشئون حكومتهم الخاصة؟

رد بريمر على اقتراح رايس بتفهم قائلاً إن الزعماء العراقيين ربما يختارون «البقاء في الخلفيّة ولا يلعبون» إذا كانت الـ «IIA» مجرد هيئة تكنوقراطية في جوهرها. غير أنه بعد أسابيع، وبصفته رئيس الـ «CPA» عين بريمر عراقيين لإدارة الوزارات بينما احتفظ بالسلطة السيادية كاملة في يديه. وكانت النتيجة، بالطبع، أن كثيراً من العراقيين فضلوا «البقاء في الخلفيّة ولم يلعبوا».

وإذا أخذنا بالاعتبار الظروف التي أحاطت باجتاع 8 مايو/أيار - ورقة خليل زاد التي أعادت إثارة أسئلة أساسية بشأن الـ «IIA»، وغياب رامزفيلد وولفويتز، وإعلان باول أن الرئيس «يريد منا أن نأخذ كل وقتنا»، واقتراح رايس تجريد الـ «IIA»، من السلطة السياسية - فربما يصبح من المفهوم أن بريمر شعر، في وقت لاحق، بحرية في ألّا يعتبر الـ «IIA» كخطة مصدق عليها من الرئيس، بل كمجرد خيار سياسي، يمكنه اعتماده أو رميه جانباً كما يرى مناسباً.

في اليوم التالي حضر بريمر اجتماعاً لمجلس الأمن القومي برئاسة الرئيس بوش. لا تظهر محاضري ما قيل بالضبط عن «IIA». قدم الرئيس تأكيدات بأنه سيكون صبوراً تجاه أعمال إعادة الإعمار التي سيديرها بريمر في العراق. أعلن الرئيس أن الرسالة من هذا البيت الأبيض هي أن ذلك يتطلب وقتاً طويلاً. من الممكن أن يكون بريمر فهم من هذه الملاحظة، أيضاً، تشجيعاً على التمهل في إنشاء الـ «IIA».

في كتابه وفي مقالات بعد تركه «CPA»، أصرَّ بريمر أن تعليماته قبل أن يترك واشنطن كانت واضحة. سمع، «بوضوح فائق» في اجتماع مجلس الأمن القومي، أن لا «يستعجل» تعيين حكومة عراقية موقتة. ولكن كلما راجعت أوراقي (وهي مجرد جزء قليل من السجل القومي) وما هو متوافر في السجل العام ذهلت من الطبيعة المختلطة من الإشارات التي تلقاها بريمر من موظفي الإدارة من جميع أعضاء الحكومة.

كان بريمر يصفّي تلك الملاحظات بمصفاة مختلفة. فبالرغم من أن مكتبي قدم إليه سجلاً مكتوباً ومطولاً عن سياسة الحكومة بالنسبة إلى الـ «IIA» فقد طور تفهمه للمسألة ليس من السجل المكتوب بل مما اختاره من الذي أسماه إرشاداً «واضحاً» تلقاه مباشرة من أفواه الرئيس والأساسيين. وكذلك، دونما عجب، قال إن الأفكار كانت تتوافق بصورة نقية مع ميوله. وحتى قبل أن يصل بريمر إلى العراق - للمرة الأولى في حياته - حكم بأن القيادة السياسية العراقية لا تستطيع التعامل مع نقل مبكر للسلطة.

في كتابه «سنتي في العراق» يشير بريمر إلى إعلان غارنر العام في 5 مايو/أيار 2003، بأنه سيكون (في كلمات غارنر) «بداية نواة لحكومة موقتة في العراق» في أواسط مايو. كتب بريمر أنه سمع من راديو سيارته أن «غارنر أعلن عن نيته تعيين حكومة عراقية بحلول 15 مايو». يتذكر بريمر أن ردة فعله كانت صدمة. وكتب: «أعلم أن تحرير المناصرين الأميركيين والعراقيين من هذا الوهم المتهور - ما أسماه أشخاص في الإدارة انتقالاً مبكراً للسلطة، سيتطلب عملاً دقيقاً جداً».

لم يخبرني بريمر أن ذلك كان تفكيره، ولهذا لم نناقش قط المخاطر المحتملة لحكومة احتلال مطولة. يبدو أن ما من أحد في البنتاغون كان على علم بأن بريمر قد قرر، حتى قبل مغادرته واشنطن، بأن انتقالاً مبكراً للسلطة إلى العراقيين هو «وهم متهور».

لدى قبوله مهمة «CPA» أصرَّ بريمر على إظهار نفسه كمنقذ رئيسي حازم عالم بالأمور البيروقراطية - توّاق إلى تحمل المسؤولية، وقليل الصبر على ما أسماه «قفص السنور» و«هامستر الإدارة» في وزارة الدفاع.

أصبح بريمر أعلى الموظفين الأميركيين في العراق رتبة بسلسلة التحاق شبيهة بالتي لفرانكس تتوجه رأساً إلى رامزفيلد. (كان فرانكس ضمن أسابيع قليلة لتقاعده ليحل محله أبي زيد في CENTCOM.) بعد فترة وجيزة من وصول بريمر إلى بغداد، رحل غارنر، ولم تعد أورها مكتباً مستقلاً، واندمجت بُنيتها بـ«CPA».

خطط بريمر للحصول على لقبين. عينه الرئيس بوش مبعوثاً رئاسياً إلى العراق ولكنه حدد أن يكون ملحقاً بوزير الدفاع. «بعد ذلك عينه رامزفيلد ليحل محل فرانكس كرئيس جديد لـ«CPA». للتأكيد على أن بريمر يعمل لرامزفيلد، صرح كتاب التعيين من قبل الرئيس بوش أن بريمر يخضع «لسلطة وتعليمات ومراقبة وزير الدفاع».

ومع ذلك اختار بريمر أن يعتبرنفسه أنه لا يعمل لرامزفيلد، ولكن للرئيس. يقول في كتابه:

كأميركي من رتبة عالية في بغداد، سأكون المبعوث الشخصي للرئيس جورج دبليو بوش. سلسلة القيادة التي تحكم علاقاتي تمر عبر وزير الدفاع دونالد رامزفيلد مباشرة إلى الرئيس. سأكون الشخص ذا السلطة الشاملة - فيما بعد الديكتاتور صدّام حسين - الذي لم يعرفه أكثرية العراقيين في أي وقت البتة.

يصف بريمر أول لقاء له مع الرئيس بوش، تناول طعام الغداء. أول تعليق له تناول الحاجة إلى تأمين عدم تدخل خليل زاد الذي كان كذلك مبعوثاً رئاسياً:

لحظت أولاً أن خبرتي في الحكومة والقطاع الخاص تجعلني مؤيداً عنيداً لمبدأ «وحدة القيادة». لن أقدر أن أنجح إذا كان هناك آخرون في العراق يقولون إنهم هم أيضاً يمثلون الرئيس. لحق الغداء الخاص اجتماع لمجلس الأمن القومي. كتب «جيري» بريمر:

بعد تناول الطعام، قادني الرئيس إلى المكتب البيضاوي وطلب من الآخرين أن ينضموا إلينا. وبينما هم يدخلون (تشيني، باول، رامزفيلد، رايس ورئيس الموظفين أندرو كارد) - أشار إلي بوش بالتوجه إلى مقعد بجانبه وقال ممازحاً «لا أدري إذا كنّا بحاجة إلى هذا الاجتماع. جيري وأنا سبق واجتمعنا».

كانت رسالته واضحة. لم أكن رجل رامزفيلد أو باول. كنت رجل الرئيس.

اعتبر بريمر، مرة أخرى، أن من الواضح أن الرئيس كان يعني ما كان بريمر يريد سماعه. فاعتبار نفسه «رجل الرئيس» لم يكن مجرد خيلاء. إذا تمكن بريمر من تثبيته، فربما عنى ذلك التحرر من المراقبة الدقيقة، لأن الرسميين في أعلى مراتب الحكومة ليس لهم قدرة كبيرة على تقبل التقارير الطويلة ممن هم دونهم بل ينزعون إلى الترحيب بتقارير قليلة العدد وقصيرة. وكقاعدة عامة، كلما علت مرتبة المراقَب قلت الحاجة إلى التقارير المفصلة.

عندما بدأ بريمر عمله في بغداد، بحث رامزفيلد وولفويتز مراراً كيف يمكننا أن ننظم اتصالاتنا مع «CPA» وندعم عملها. اقترح موظفيّ مؤتمراً تلفونياً على الفيديو المؤمن مرة كل يوم مع بريمر، يقوده من جهتنا، رامزفيلد مرتين في الأسبوع، وأنا في المرات الثلاث الباقية. عندما عرضت الفكرة على رامزفيلد، اقترحت أن من الحكمة أن ينضم الجنرال بايس إلي في قيادة الاتصالات في تلك الأيام الثلاثة. غير أن رامزفيلد رفض فكرة التقارير اليومية، إذ اعتقد أن لدى بريمر كثيراً من العمل ليقوم بالاتصال المنتظم مع أي كان في البنتاغون سوى رامزفيلد نفسه.

أثرت هذه الفكرة مع رامزفيلد مرتين في الشهور القليلة التالية. سيكون لدينا فكرة أفضل عما يحدث في الـ«CPA»، كما اقترحت، لو أن رامزفيلد طلب من بريمر أن يتحدث مع بايس ومعي مرة أو مرتين في الأسبوع. إذا حضر موظفونا المكالمات

المتلفزة، سنستطيع أن نتباحث في المسائل بشكل مفصل ونحل المشاكل. غير أن الوزير ظل ممانعاً للمشروع.

كان رامزفيلد يتكلم بشكل فيه حماية لوقت بريمر ومركزه. أراد أن تكون سلسلة القيادة التي تربطه ببريمر شبيهة بالتي بينه وبين قادته المقاتلين. ولكن، بخلاف «CPA»، كان موظفو الجنرال مايرز يؤمّنون بنية متينة الأساس للاستعلام عما تقوم به القيادات المقاتلة. ومع ذلك لم يرد رامزفيلد أن يظن بريمر أن عليه أن يقدم تقارير لأي مسؤول غيره في وزارة الدفاع. ومنذ أن فهم بريمر وجهة نظر رامزفيلد توقف عن التواصل مع أحد في البنتاغون.

حظي رامزفيلد بسمعة في ممارسة الضبط المحكم على مرؤوسيه ولكنه لم يفعل ذلك بالنسبة إلى بريمر. فقد عامل بريمر، بالفعل، كقائد مقاتل، مانحاً إياه سلطة وحرية استثنائيّتين في العمل. ومع ذلك فإنه يصف رامزفيلد في كتابه كمدير تفاصيل صغيرة. شعر بالامتعاض من طلب الوزير لـ «طريقة أكثر فاعلية لقياس كيف نصل إلى أهدافنا».

علق بريمر: «لا أريد أن يغرق زملائي في مستنقع كتابة العديد من التقارير. يجب علينا أن نركز على إتمام عملنا، وبسرعة».

بعد شهور من انضمام بريمر إلى جهودنا في العراق كان رامزفيلد يتكلم ويتصرف كمعجب به ومدافع عنه. قرَّظ حيوية بريمر وتحدث عن خشونة العيش في بغداد - تعدد المتطلبات من بريمر وفريقه، وانعدام فترات الراحة وأسبابها. أعجب بتصرف بريمر في تلقفه المسؤولية. وأعفى بريمر من أنواع التأنيب والاستجواب التي يستخدمها مع مرؤوسيه الآخرين. في صوغه لمذكرته «الانطباعات الأولى» في 22 مايو/أيار 2003، عنونها بريمر كما يلي: «إلى رئيس الولايات المتحدة الأميركية/ بواسطة وزير الدفاع» - ولم يعترض رامزفيلد على هذه الجراءة.

وعندما قرر بريمر أن سياسة الإدارة بشأن الـ«IIA» لا يمكن تطبيقها لأن العراقيين يفتقرون إلى المهارات والسمات الضرورية، تقبل رامزفيلد هذا الحكم على أنه صادر من الرجل «على الأرض» - تماماً كما أذعن عندما أصر بريمر على إزاحة خليل زاد «كمبعوث رئاسي» منافس. ربما نظر رامزفيلد إلى طلبات بريمر للسلطة وحرية التصرف كما إلى طلباته هو لو كان في موقعه نفسه.

عند وصوله إلى العراق رفض بريمر بسرعة الاعتراف بالأعمال السياسيّة التي كان

قد قام بها غارنر وخليل زاد. في اجتماعات مع الزعماء العراقيّين ألغى البيانات الحديثة الصادرة عنهما بشأن إنشاء حكومة في مطلع يونيو. ولكنّه أكّد لرامزفيلد والرئيس أنّه متشوّق لخلق إدارة مؤقتة بالسرعة التي يتمكّن فيها العراقيّون من تحمّل المسؤولية. ورغم أنّ بريمر كان يتكلّم بصيغة الانتقاد، بل بصورة قاسية عن رجالات العراق السياسيّين، بدا أنّه ملتزم بإنشاء إدارة مؤقتة حقيقية ونقل سلطات حقيقيّة لها دون إبطاء.

عندما وصل بريمر إلى بغداد في 12 مايو/ 1 أيار، 2003 علم أنّ غارنر - الملتزم بإنشاء الـ«IIA» ورعايتها، كان قد رتّب له اجتماعاً مع مجلس القيادة العراقي في اليوم التالي. أجّل بريمر هذا الاجتماع، وأعطى لذلك أسباباً ثلاثة: أولاً، كان «يريد وقتاً أطول للتشاور مع مستشاريه السياسيّين قبل الغوص في محادثات دقيقة بشأن خططنا لحكومة مؤقتة». السببان الثاني والثالث لهما معانٍ في منتهى الأهميّة: «لقد أردت أيضاً أنّ أوعز إلى الشخصيّات السياسية العراقية أنّني لست في عجلة للاجتماع بهم. وأخيراً، أردت أن أظهر للجميع أنّ المسؤول الآن هو أنا وليس جاي غارنر».

بعد عدّة أيّام اجتمع بريمر مع الزعماء العراقيّين لأول مرّة. ألحَّ واحد منهم قائلاً «يجب عليكم استعجال العملية السياسية» لأنّ «الشارع» ينتظر الحريّة التي وعدتم بها. «كتب بريمر» سوف أتعلّم أنّ السياسيّين العراقيّين يفضّلون الاستعانة «بالشارع العربي» في جميع المناقشات. ملاحظة بريمر الحادّة هذه كانت صحيحة بوجه عام، ولكنّها لم تكن ذكيّة في هذا السياق، فانتشار الفوضى الأهليّة وبداية العصيان المسلّح وانخفاض شعبية «CPA» تشير جميعها إلى أنّ الإنذار كان له أسس قويّة.

عند ذاك تكلّم الجلبي مذكّراً ببيانات غارنر الحديثة لتأليف حكومة جديدة خلال بضعة أسابيع. في ردّه بأنّ العملية ستكون «متدرجة تصاعدياً» و«سيكون هدفها جمع كيان سياسي ذو صفه تمثيلية حقيقية»، قال بريمر للمجتمعين بحدّة ووضوح إنّه ليس لهم صفة أو صبغة تمثيلية على الاطلاق. واضاف قائلاً: أن تشكيلهم يضمّ سبعة أعضاء فقط من بينهم سنّي عربي واحد دون أيّ تركماني أو مسيحي أو نساء - وستّة من السبعة هم من الخارجيّين. استعمل بريمر المطرقة وقال: «كنت أستخدم السلطة التي منحني إيّاها الرئيس بوش».

أتى بريمر إلى بغداد وهو يشكّك في قدرة الزعامة العراقية على تولي مسؤوليات مبكرة. وعلى مرّ الشهور، تبلورت هذه الشكوك في شعور عام متجهّم لنوعيّة وقدرات

هؤلاء القادة. جعل من ذلك الموضوع الرئيسي لكتابه. لاحظ وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري لاحقاً أنّ بريمر كان يعتقد أنّ «إحدى مهمّاته هي إيقاف أولئك «المنفيّين»، واعتبر أنّ هذا التردّد في إعطاء العراقيّين السلطة كان «أكبر غلطة» اقترفتها حكومة الولايات المتحدة في العراق.

إنّ نظرة بريمر الاستخفافية إلى العراقيّين كان لها من الأهميّة في تاريخ الحرب العراقية ما يجعل من المفيد إيضاح هذه النقطة من خلال كتاباته. (سياق كلّ من الاقتباسات التالية موجود في كتاب بريمر).

- مجلس القيادة العراقي - المشار إليه بجماعة السبعة - كانت لديه صعوبة «في اتخاذ حتّى القرارات البسيطة».
- «بالنسبة إلى اثنين منهم، أحمد الجلبي وجلال الطالباني، فإنّ مراوغتهما التي استمرت عقوداً اتّضح أنّه من الصعب وضعها جانباً.
- كان هناك «مسائل جدّية عليهم مجابهتها بدلاً من تخيّلاتهم حول أيّ من المراكز سيستلمون..»..
- جماعة السبعة «سقطت في الامتحان مرّة ثانية».
- «من سيماء الحكيم المثقلة بالضجر، بدوت وكأنني أبحث في نظرية حسابية غامضة، لا في مستقبل حزبه أو بلده.
- جماعة السبعة «صرفوا ساعات عديدة غير مجدية» يتناقشون في من يجب أن يتكلّم باسمهم في اجتماع ما: أوصيت جماعتي بتجنّب هذه المماحكات. قلت: «تصوّر ما سيكون الأمر عليه عندما يكون خمسة وعشرون واحداً منهم في غرفة، ويكون عليهم أن يقرّروا أموراً هامّة».
- «ما يهمّني هو النتائج، قلت لدايتون، لا النظريات ولا النقاش الذي لا ينتهي. إنّني أتلقّى أكثر ممّا يلزم من مثل ذلك من السياسيّين العراقيّين».

كان غارنر وخليل زاد أيضاً قد أبرزا نقاط ضعف عراقية، ولكنهما (بالرّغم من أنّهما ليسا ديبلوماسيّين مثل بريمر) كانا، على العموم، يسبغان صورة ثلاثية الأبعاد ومتفهّمة للعراقيّين الذين يعملان معهم. أمّا بريمر فقلّما فاه بكلمة لطيفة عن زعيم عراقي.

تبرم بريمر في ذلك الوقت (كما يفعل في كتابه) أنّ الزعماء العراقيّين فشلوا في حضور اجتماعات معه في الـ«CPA». لم يعتبر أنّهم ربّما فعلوا ذلك لأنّهم اشتمّوا رائحة رأيه المتدنّي بهم. ربّما فكّر بريمر بأنّه يخفي عدم اعتباره لهم، ولكن قليلاً من الناس يتمكّنون من حيلة كهذه[1].

نحن في واشنطن لم نرَ مشكلة علاقات بريمر مع الزعماء العراقيّين بالحدة التي ربّما كانت عليه في مسرح الحدث. في انتقاده لقدرة العراقيّين كان بريمر ينفخ الحياة في أحد اهتمامات رامزفيلد القديمة، وأظنّ أنّ ذلك جعل رامزفيلد يعطف على موقف بريمر دون أن يستشعر رفضه في المشاركة في السلطة.

تكلّم بريمر عن «إنزال المطرقة» على مجلس القيادة العراقي. إنّ مفهومه «للتمثيل الحقيقي» للقيادة نزل بالفعل نزول المطرقة على خطّة «IIA». من دعم الخطّة منا كان قد فهم من خبرتنا الحديثة في أفغانستان أنّ القيادة الأوليّة لا يمكن أن تكون «ممثّلة حقيقيّة» بقدر ما سيكون عليه المسؤولون المنتخبون. جماعة المسؤولين الأوّلين ستكون خليطاً، منها ما هو من جماعات المعارضة الخارجية ومنها ما هو من الداخليّين المحرّرين حديثاً يتمّ اختيارهم بالتعاون بين «CPA» وتلك الجماعات الخارجية. وكما لاحظ رامزفيلد مراراً، سيكون هناك حتماً اعتراضات على قادة عراق ما بعد صدّام وعلى الحكومة والمؤسّسات - ولكن تلك الترتيبات ستكون مؤقتة. وستكون مهمة الحكومة المؤقتة الأساسيّة كتابة الدستور وإقامة عملية مصادقة وانتخابات حرّة. وستنتج تلك الانتخابات قيادة عراقية جديدة تكون تمثيليّة بالفعل.

ولكن مفهوم بريمر لقيادة «تمثيليّة» منع الـ«IIA» من النشوء. سنعرف لاحقاً أنّ بريمر مانع وضع سلطة كبيرة في أيدي الزعماء العراقيّين قبل أن يقبلهم «ممثّلين» بمعاييره الخاصة. وبالفعل مانع في منح أيّة سلطة مستقلّة على الإطلاق إلّا لحكومة منتخبة بموجب دستور جديد، وبالفعل رفض مفهوم السلطة المؤقتة جملةً وتفصيلاً. في هذه الأثناء استمرّت «CPA» في الحكم كحكومة احتلال.

إنّ التقارير التي كتبها بريمر إلى رامزفيلد لم يكن لها الوقع نفسه الذي يظهر في

(1) في فيلم دبليو سي فيلدز «قرقفي الصغير» سُئلت «فلوزبيل لي» التي كانت تقف في المحكمة، من قبل القاضي، «هل تحاولين إظهار قلة احترامك لهذه المحكمة؟» فأجابت: «كلا... إنّني أفعل كلّ ما بوسعي لإخفائها».

كتابه. فبينما كانت هذه التقارير تعلق باستهجان على القادة العراقيّين، لم تكن تحتوي على احتقار. وغالباً ما كانت تؤكّد أنّ بريمر يتوق إلى إقامة سلطة أو إدارة عراقيّة مؤقتة[1].

في مذكّرته في 22 مايو/أيار للرئيس بوش قال بريمر إنّ رسالته للعراقيّين هي أنّ «السيادة الكاملة في ظلّ حكومة عراقية ستأتي بعد انتخابات ديموقراطية فقط، وهي بدورها يجب أن ترتكز على دستور متّفق عليه من الشعب كافة». لم تسفر هذه الكلمات عن دق نواقيس الخطر. لم يقل إنّه لن يمنح العراقيّين سلطة سياديّة على أيّ شيء إلّا إلى ما بعد الانتخابات. في تلك الأثناء أكّد للرئيس أنّه سيتحرّك نحو العملية السياسية بالسرعة التي يراها العراقيّون، شرط أن «تقود إلى حكومة تمثيلية». بدا لي أنّ ذلك صحيح.

توسع بريمر في موضوع إنشاء إدارة مؤقتة في مذكرة إلى رامزفيلد في اليوم التالي. وجّه انتقاداً إلى زعماء جماعة السبعة مشيراً إلى أنّه «يبدو أنّ هناك عجزاً» بينهم عن كيفيّة توسيع فريقهم، ولكنّه أوصى بإنشاء إدارة مؤقتة بسرعة بطريقة «الدعوة». لاحظ أنّ أكثرية العراقيّين يؤمنون أنّ العراق بحاجة إلى إدارة مؤقتة لها وجه عراقي في القريب العاجل، وعلّق: «أنا موافق».

الإدارة المؤقتة، كما قال، سوف تعيّن أشخاصاً لإدارة الوزارات. وستتشاور مع «CPA». غير أنّ بريمر لم يشرح أنّها لن يكون لها سلطات مستقلّة وأنّها ستكون خاضعة له في جميع المسائل. لم يقل إنّ المسؤولين العراقيّين سيستمرّون في العمل له إلى ما لا نهاية. لذلك فسَّر مكتبي، الذي كتب خطّة الـ«IIA» تصريحات بريمر بأنّها تتماشى مع خطة الـ«IIA» التي أقرّها الرئيس بوش. أوصينا بأن يقرّ رامزفيلد مقاربة بريمر. وهكذا فعل.

في تلك الأثناء كان موظّفو «CPA» يفكّرون في كيف يستطيع العراقيّون أن يصوغوا دستوراً جديداً وينظّموا انتخابات وطنيّة. قدرت أنّ صوغ دستور وإجراء انتخابات سيستغرقان سنتين. قدر بعضنا أنّ ذلك أطول ممّا هو ضروريّ ولكن التقدير، على أيّ حال، برّر فكرة الـ«IIA» منح سلطة مستقلّة هامّة مؤقّتة للعراقيّين. بدا من الواضح أنّه لا يجوز إبقاء العراق تحت الاحتلال طوال هذه الفترة.

---

(1) كان بريمر يستعمل العبارتين «سلطة» و«إدارة» بالتبادل.

رغم متطلّبات العملية السياسية المنهكة، كان على بريمر (وغيره من المسؤولين الأميركيّين الكبار) أن يهتمّ أيضاً بقائمة طويلة من المهمّات الهامّة. كان من اهتماماته أن يوفّر الماء والكهرباء والوقود إلى الجماهير العراقية بالرّغم من انهيار بنى البلاد التحتيّة - التي كانت في حالة أسوأ بكثير ممّا كانت الاستخبارات الأميركية تظنّ قبل الحرب. وكان يشرف على إعادة الإعمار الاقتصادي، بسنّ القوانين ووضع السياسات اللازمة واختيار الأفضليّات المتعلّقة بالمشاريع الكبيرة وتقرير طريقة تمويلها.

في 13 يوليو/تموز أنشأ بريمر المجلس العراقي الحاكم. اشتمل هذا المجلس على أعضاء جماعة السبعة بالإضافة إلى ثمانية عشر عراقياً قامت «CPA» باختيارهم عبر تفتيش في أرجاء الوطن كافة لجعل هذا الفريق متنوّعاً. اعترفت «CPA» رسمياً «بإنشاء المجلس العراقي الحاكم الذي سيؤلّف الهيئة الرئيسيّة للإدارة العراقية المؤقتة». ولكن رغم أنّ بريمر أسماها «إدارة مؤقتة»، كان للمجلس سلطة أدنى بكثير ممّا كان يُسمح للـ«IIA» أن تتمتّع به. على مدى الأسابيع التالية أصبح من الواضح أنّه لن يحصل اتفاق رسمي بين المجلس والـ«CPA» - وهكذا، لن يكون ترتيب للمشاركة في السلطة - لأنّ بريمر قرّر أن لا يعطي المجلس سلطة مستقلّة عن الـ«CPA».

عقد المجلس الحاكم مؤتمراً صحافياً لتقديم نفسه ومن ثمّ أرسل بعثة إلى نيويورك لتؤمّن ظهوراً في الأمم المتحدة. كان أول مشاريعه الهامّة أن يقرّر كيف ينظّم نفسه للعمل التنفيذي - مهمّة صعبة لرجال الدولة منذ الثورة الأميركية في 1776[1]. تعثر المجلس الحاكم لبعض الوقت. وفي النهاية، في 30 يوليو، اتفق على ترتيب غير عملي: رئاسة مؤلّفة من تسعة أشخاص تتعاقب شهرياً. كانت النتيجة أنّ المجلس الحاكم فقد الاستقرار والقيادة الحقيقيّة.

أظهر بريمر فيما بعد أنّه، إذا وضع ثقله في الميزان، يتمكّن من دفع العراقيّين بشدّة ونجاح لاتخاذ إجراءات لمصلحتهم ومصلحتنا - بما في ذلك اتفاق 15 نوفمبر/تشرين الثاني، 2003، والدستور المؤقت وحلّ المجلس العراقي الحاكم وإنشاء الحكومة

(1) زعماء الولايات المتحدة الأميركية المنشأة حديثاً لم يتفقوا على إنشاء مكتب تنفيذي قويّ بموجب بنود الاتحاد الكونفدرالي: كانت قيادة الحكومة الوطنية تتمّ بواسطة لجنة من سنة 1776 إلى سنة 1789 عندما أصبح الدستور نافذاً وأصبح جورج واشنطن رئيساً.

العراقية المؤقتة. ولكن الرئاسة المتعاقبة للمجلس الحاكم - قرار يصرّ بريمر أنّ العراقيّين اتخذوه بمفردهم - جعلت من المجلس غير ذي قدرة على القيام بالدور التنفيذي الذي كان يفترض أن يكون لـ«IIA». كانت حصيلة المجلس أكثر قليلاً من لجنة استشارية لحكومة احتلال بإدارة الولايات المتحدة. لم يكن ذلك خطّة الـ«IIA».

كان بريمر يتبرّم بشأن المجلس الحاكم، الذي اعتبره «بطيئاً في العمل على حزمة من المسائل الهامة أمامه دون أن تضطرّ «CPA» إلى الأخذ بيده» وكتب عن المجلس الحاكم بالوقع المحقر نفسه الذي استعمله مع الخارجيّين على العموم:

- بعض المسؤولين في واشنطن «اعتبروا أنّ بإمكاننا أن نحلّ جميع مشاكلنا بمجرّد نقل السلطة على الفور إلى المجلس العراقي الحاكم، كما لو أنّ هذه المجموعة تستطيع بطريقة ما أن تتغلّب على المشاكل الأمنية - الاقتصادية - السياسيّة المتشعّبة، في حين نحن في «CPA» لا نتمكّن من ذلك».
- بدا أنّ الجعفري ورجاله يضطربون. إنّ حكم بلد مسألة معقّدة. وحمام بارد لهؤلاء الأشخاص ليس بالبعيد جداً، كما ظننت. ماذا كان حدث لو أنّ حكومة الولايات المتحدة سلّمت العراق إلى المنفيّين في مايو، كما أراد البعض في واشنطن.
- «كان إحباطي يزداد من العطالة التي تحكّمت بالمجلس الحاكم».
- «كانت فعالية المجلس الحاكم معرقلة، من اليوم الأول، جرّاء عادات العمل المهملة».
- «إسمع، قلت،» لا يمكنك أن تأمل في إدارة بلد من 25 مليون شخص دون عمل متواصل وشاقّ. يعمل المجلس الحاكم ساعات أقلّ في الأسبوع ممّا تعمل «CPA» في يوم واحد.
- إلى وولفويتز: «أنتم أشخاص يبدو أنّكم لا تعرفون إلى أيّ حدّ تبلغ عدم فعاليّة المجلس الحاكم في الآونة الأخيرة. إنّني اخترت كلماتي ولكنّني لم أخلطها. هؤلاء الناس لا يمكنهم تنظيم عرض، ناهيك عن حكم بلد».

ومع ذلك، باستثناء رؤساء الجماعات الخارجية - الذين كانوا زعماء سياسيّين عراقيّين لهم تنظيماتهم الخاصة قبل الحرب - كان جميع أعضاء المجلس الحاكم

يدينون بأدوارهم السياسية الجديدة إلى بريمر. عندما فشل المجلس بالعمل كما يجب، انتقد بريمر العراقيّين، ولكنّه لا في ذلك الوقت ولا عند كتابته كتابه تساءل لو أنّ هيئة أنشئت بطريقة مختلفة من قبل «CPA»، أو أديرت بطريقة مختلفة - وربّما أعطيت منزلة أعلى وسلطة أقوى - كان من الممكن أن تعمل بفعالية أكبر.

وكان المشروع التالي الكبير للمجلس الحاكم اختيار أشخاص كي يعملوا رؤساء مؤقتين للوزارات الوطنية. عمل المجلس على ذلك حتّى نهاية أغسطس. ولكن طغى على هذا العنصر السياسي الهام لإعادة الإعمار انفجاران مشؤومان في الشهر نفسه:

الأول، في 19 أغسطس/آب، دمّرت المكاتب الرئيسيّة للأمم المتحدة في بغداد، ممّا أودى بحياة الممثّل الخاص للأمم المتحدة، سيرجيو فييرا دي ميللو، وغيره. هذا الهجوم مع غيره من الهجمات أدّى إلى سحب الأمم المتحدة وغيرها من المنظّمات الدولية لموظّفيها من العراق. والثاني في 29 أغسطس/آب قتل آية الله محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وأربعة آخرين من رفاقه رجال الدين الشيعة. وهكذا بدأ العصيان.

في أغسطس/آب 2003، سافرت إلى العراق لأوّل مرّة. من المفيد لأيّ مسؤول في السياسة أن يزور مسرح العمليّات. لا يمكن أبداً أن يتذكّر المرء بما فيه الكفاية بأنّ سياسة الأمن القومي تختصّ، في النهاية، بالبشر. في تلك الزيارة التي امتدّت إلى يومين، قابلت بريمر والجنرال ريكاردو سانشيز (الجيش الأميركي) قائد قوّات التحالف العسكري في العراق. وتشاورت مع العديد من أعضاء المجلس العراقي الحاكم ومع عماد ضيا وبعض زملائه بشأن لجنة تطوير إعادة البناء - جماعة من نحو مئتي عراقي أميركي نظّمها بول وولفويتز لتقديم المشورة إلى الـ«CPA» ومساعدتها. وتمكّنت أيضاً من تمضية بعض الوقت مع عراقيّين آخرين: رجال أعمال، علماء دين، مجلس بغداد المدني وصحافيّين.

كان العراقيّون يتكلّمون في اجتماعاتنا بدهشة حذرة - وفي بعض الأحيان بامتنان - بشأن التحرير. وأطلقوا العنان للتشكي من إحباطهم بشأن غياب النظام والقانون ومشاكل توزيع الكهرباء والماء والكاز والبنزين وغير ذلك من الخدمات الأساسيّة. سمعت، لدزينة من المرّات على الأقل، العراقيّين يقولون إنّ الولايات المتحدة قد أوصلت رجلاً إلى القمر منذ عدّة عقود، فلذا يجب عليها أن تكون قادرة على توزيع

الكهرباء بسرعة إلى جميع أنحاء العراق. ولكن عدداً من العراقيّين علقوا أيضاً على غياب الكوارث التي تمّ التنبّؤ بها قبل الحرب: لم يكن هناك أزمة طعام أو كارثة بيئية مثلاً ولا مشكلة كبيرة للاجئين أو المهجّرين.

في صيف 2003، لم يكن العنف الطائفي بين العراقيّين قد أصبح شائعاً. كان هناك سلب منتظم لمباني الدولة في المراحل الأولى من «النهب» والآن ثمة هجمات يومية ضدّ قوات التحالف، كما بدأ المتطرّفون السنة الأجانب (مثل أبو مصعب الزرقاوي الذي سيصبح قريباً زعيم القاعدة في العراق) يهاجمون العراقيّين الشيعة.

في سنة 2007 المتجهّمة، كان المعلّقون يكتبون كما لو أنّ العراق حكم عليه بالعنف الطائفي - كما لو أنّ القتل المتبادل بين السنّة والشيعة حصل حتماً وفوراً بعد سقوط صدّام. ولكن مثل هذه الهجمات لم تصبح ظاهرة هامّة حتى شباط 2006 عندما دمّر مسجد العسكري في سامراء وهو من أهم المزارات الشيعيّة[1].

على مدى ثلاث سنوات من تحرير العراق، أظهر الشيعة، فعلاً، قوّة تحمّل مذهلة، متعاطفين مع قيادة آية الله العظمى علي السيستاني الذي دعا باستمرار إلى ضبط النفس. يستحقّ السيستاني اهتماماً أكبر ممّا لقيه حتّى الآن من المؤرّخين، إنّه شخصيّة معقّدة - عالم دين ولد في إيران وعاش لسنوات طويلة في العراق حتّى أصبح الأكثر تأثيراً بين العراقيين الشيعة، الذين يؤلّفون ستين بالمئة من سكّان البلاد. ومع أنّه رفض إطلاقاً أن يجتمع مع بريمر فقد لعب دوراً كبيراً وبنّاء على العموم في عراق ما بعد صدّام. عارض النزاع الأهلي ورفض الحكومة الإكليركية على الطراز الإيراني. المعلّقون الذين أكّدوا أنّ القوّة السياسيّة الشيعيّة في العراق ستترجم انتصاراً للنظام الإكليريكي الإيراني جنحوا إلى تجاهل السيستاني أو أخطأوا في إدراك وجهة نظره.

من بين أكثر التجارب جدارة بالاستذكار خلال رحلتي تلك كانت زيارتي إلى حيّ في شرق بغداد يتّصف بفقر مدقع يجعل مدينة الصدر تبدو منطقة فاحشة الغنى.

(1) أعلنت الحكومة على الفور عن شكّها بأنّ الزرقاوي هو المسؤول. وحتّى في ذلك الحين حثّ السيستاني على ضبط النفس. ولكن الشيعة المؤيّدين للعنف الأهلي، مثل مقتدى الصدر، قاموا بسلسلة هجمات ثأرية - ضدّ المساجد السنيّة والسكّان السنّة على وجه العموم في بغداد وغيرها من الأماكن. راجع إيلين كيكمايروك إبراهيم «قنبلة تفجر مسجداً في العراق»، واشنطن بوست 23 فبراير/شباط 2006 صفحة أ 1.

اصطحبني في هذه الرحلة الجنرال مارتن ديمبسي (الجيش الأميركي) قائد الفرقة المدرّعة الأولى في يوم بلغت حرارته 130 درجة فهرنهيات. ما إن ترجّلنا من الهامفي حتى تحلّق حولنا مجموعة من الصبية رافعين إبهاماتهم ومردّدين «بوش جيّد» استقبلنا ضابط من الجيش الأميركي ذو قامة طويلة، مسؤول عن الجنود في مسرح القتال. عندما سألته ماذا يعمل في حياته المدنية قال لي إنّه يمارس مهنة المحاماة في كونيكتيكات. وبينما نحن نتكلّم تجمّع حولنا جمهور من الرّجال العراقيّين يظهر أنّهم أصدقاء للضابط الذي كان يوزّع الماء في الحيّ مرّتين في الأسبوع بواسطة الشاحنات. وفيما إحدى الشاحنات تفرغ الماء في برميل كبير، كانت النّساء والبنات - ليس الرجال أو الصبيان - يصطففن ثمّ يحملن الماء في سطول أو أوان من البلاستيك. كانت صورة خارجة رأساً من كتاب سفر التكوين.

التفت الضابط للتحدّث إلى جمهور من الرجال، عبر مترجم. وقد سرّهم بالإعلان أنّه سوف يضع خزّاناً كبيراً للمياه تحت الأرض يستفيد منه الحيّ بأسره دون أن ينتظر الناس لأخذ حاجتهم اليوميّة، مع أنابيب توصل المياه الجارية إلى البيوت. أومأ الرجال برؤوسهم للموافقة ثمّ ضغطوا عليه لمعرفة متى سيوصل الكهرباء إلى بيوتهم. هزّ رأسه وقال إنّه يعمل على كلّ أعجوبة على حدة.

هذا المحامي الأميركي الشجاع والإنساني والعبقري - يانكي حقيقي من كونيكتيكات في بغداد الشرقية البدائية - يجسم الفضائل الاستثنائية التي هي عادية بين القوات الأميركية التي تقوم بأعمال خطرة في أماكن مثل أفغانستان والعراق. نظرت إليه في زيّه العسكري الكامل مع سلاحه الشخصي الثقيل وهو يؤدّي مهمّته في هذا الحرّ الجهنّمي في هذا الشارع من بغداد. شعرت نحوه ونحو زملائه بعرفان الجميل والإعجاب والحبّ. للأميركيّين أسباب في تمجيد الرّجال والنساء في قوّاتنا المسلّحة والافتخار بهم.

في الوقت نفسه عبّرت هذه التجربة عن الحاجة إلى استخدام أفضل لمواهب التقنيّين الحذقين. الولايات المتحدة ملأى بأناس لهم معرفة بشبكات المياه البلدية. ألم يكن من الأفضل لو أنّ هذا الجندي كان ينفّذ مهام دُرّب عليها بالفعل، بينما يكون خبير مدني مسؤولاً عن شبكة المياه؟

بعد عودتي إلى واشنطن، بدأت أعمل على هذا المفهوم مع زملائي في مكتبي وفي

هيئة الأركان المشتركة. تباحثنا في كيفيّة قيام الحكومة بتعيين هويّة الأميركيّين المدنيّين الذين لديهم مهارات نحتاج إليها لترسيخ الاستقرار وإعادة التعمير. كيف نستطيع أن نجنّد هؤلاء الناس ونجعلهم يلتزمون بالانتشار عندما نحتاج إليهم؟ كيف يمكننا تطوير المبدأ والخطط لاستخدامهم بفعاليّة؟ كيف يمكننا أن ندمج فرقاً من المدنيّين مع قوّادنا المقاتلين كي يقوموا بتنفيذ عمليّات مدنية - عسكريّة؟ هذه الأسئلة أبرزت فكرة إنشاء سلك احتياطي مدني أميركي على شاكلة احتياطنا العسكري.

وبينما لم تزل هذه الفكرة في إطارها الواسع، طلب إليّ رامزفيلد أن أثيرها مع الرئيس بوش، وهذا ما فعلته بالضبط في مايو/أيار 2004، ثمّ مرّة أخرى بتفصيل أكبر في يناير/كانون الثاني 2005. تفهّم الرئيس حسناتها. لن يكون اليانكي العسكري من يقوم بمهمّات ترسيخ الاستقرار وإعادة التعمير التي يقوم بها خبراء مدنيّون بطرق أفضل.

أصبحت فكرة تجسيد سلك الاحتياط المدني، بناء على الماضي، من مسؤولية المكتب الجديد لترسيخ الاستقرار وإعادة البناء في وزارة الخارجية. هذا المكتب نفسه أنشئ بمبادرة ورعاية موظّفي رايس وموظّفي مايرز ومكتبي. في اجتماع في 27 ابريل/نيسان للجنة الأساسيّين، قبلت قيادة الخارجية، بعد عناء، بهذا الاقتراح. ووافق باول على إنشاء المكتب شرط أن يكون على مستوى صغير. واحتجّ بأنّ الخارجية لا يجب أن تأخذ على عاتقها مهمّات جديدة دون أن تتلقّى موظّفين جدداً وأموالاً جديدة. كان رأي رامزفيلد أنّ هذه المهمة الإضافية ضرورية لمستقبل سياسة الأمن القومي الأميركي. من أجل توفير موارد لهذه المهمّة، رأى رامزفيلد أنّ على وزارة الخارجية أن تحدّد بعض الأشياء التي كانت تقوم بها والتي هي أقلّ أهميّة وتتوقّف عن القيام بها.

كان الطاقم الحربي الذي طرت معه إلى العراق في رحلة لاحقة جديراً بالاستذكار تماماً كالجندي الاحتياطي من كونيكتيكات. في عمان، الأردن، حُول «مكتبي المسافر» إلى طائرة «هيركيوليز» س - 130 للنقل، التي تستطيع المناورة ضدّ الصواريخ. وبينما كنّا نسير نحو المدرج للإقلاع لاحظ الطاقم أنّ الوقود يرشح من الطائرة. (أشار الطيّار إلى ذلك بـِ «مكبّ وقود لا يسيطر عليه أحد». يجب أن تحبّ الطريقة العسكرية في استعمال الكلمات).

انتقلنا إلى طائرة هيركيوليز أخرى ودعاني الطاقم أن أنضمّ إليهم في قمرة الطائرة لكامل الرحلة. كان الطيّار كولونيل من احتياطي سلاح الجوّ في مركز فورت بولك،

لويزيانا، وهي امرأة أم لثلاثة أطفال جميعهم دون سنّ الستّ سنوات، شرحت أنّها تتناوب العمل لأربعة شهور في المسرح العراقي، ثمّ أربعة شهور في البيت ثمّ أربعة شهور في مسرح الحرب. تشتاق كثيراً إلى أطفالها، كما قالت، ولكن لديها مسؤولية أيضاً تجاه «الشباب» في سرب طائرات سي - 130.

ذكر مساعدها وهو من رتبة كابتن كتاباً كان يقرأه: «حجّة الديموقراطية» لكاتبه ناتان شرانسكي. سألني إذا سمعت به، قلت إنّ عملي لا يترك لي إلّا القليل من الوقت للقراءات غير الرسمية، ولكن هذا الكتاب واحد من القلة الذي تدبّرت قراءته في السنين القليلة الماضية. ذكرت أنّ الرئيس بوش التقى شرانسكي حديثاً وحثّ الجميع على قراءة الكتاب. تكلّمنا قليلاً عن العلاقة بين الديموقراطية والأمن.

أثار الطيّار مسألة حالية تتعلّق بالأمن: تهديد صواريخ أرض جوّ. أكثر الأماكن خطراً للهبوط في العراق، كما قالت، هي بغداد وبلد. ومخاطر الثاني أكبر. بسبب إقلاعنا المتأخّر سنصل إلى بغداد في وقت متقدّم بعد الغسق. ومع بدء نزولنا المتعرّج الذي يشبه مفتاح الفلين اللولبي المصمّم لتجنّب التعرّض إلى الصواريخ المعادية، انفجر طاقمنا في قمرة الطائرة بالغناء «تعالوا أيّها الناس الآن ابتسموا» إلى إخوانكم، جميعكم معاً، وأحبّوا بعضكم بعضاً الآن هنا. ثمّ تكلّم المهندس بلهجة متهكّمة: «مرحباً بكم في بغداد، الوقت المحلّي والحرارة هما عشرون - مئة ساعة ومئة درجة. نعلم أنّ لديكم حريّة في اختيار شركات الطيران ونحن نقدّر لكم اختياركم لنا».

ولكن، على علو ألفي قدم، أصبحنا ضمن نطاق مرمى الصواريخ ولاحظ الطيّار أنّ أنوار المدرّج مطفأة. أوقفت النزول. وحذّر المهندس: «الهبوط دون أنوار غير قانوني». أتت الرسالة اللاسلكيّة من بغداد الدولي بأنّ الأضواء معطّلة. بعد استشارات سريعة مع طاقمها قرّر الطيّار أن تتحوّل إلى بلد. وهناك عندما بدأنا هبوطنا التكتيكي أنشد الطاقم الأنشودة نفسها فكانت بطبيعة صلاة - أو، ربّما، صلاة بطبيعة نكتة.

في أوّل سبتمبر/أيلول 2003، أعلن المجلس الحاكم أسماء الوزراء المؤقتين. هذه اللحظة ربّما كانت مناسبة لمنح المجلس الحاكم سلطة مستقلّة على بعض الوزارات بموجب اتفاق ترعاه الـ«IIA» بين المجلس و«CPA». إلّا أنّه أصبح واضحاً، خلال بضعة أيام أن ليس لدى بريمر أي استعداد لتنفيذ مفهوم «IIA».

عند شروق شمس الثامن من سبتمبر/أيلول كنت أقلب بسرعة صفحات الصحف

اليومية إلى صفحة «الأوب أد» في الواشنطن بوست. وهناك في السطر الذي يشير إلى بريمر كانت مقالة معنونة «طريق العراق إلى السيادة».

وضعت مقالة بريمر سبع خطوات «على الطريق إلى السيادة العراقية الكاملة»، تشمل أهدافاً جبّارة وغير مؤكّدة مثل دستور مصدّق عليه وانتخابات وطنيّة عامّة. أعلنت المقالة أنّ «CPA» ستظلّ قائمة - ستبقى حكومة الاحتلال في العراق - حتّى تكون البلاد قد أنجزت الخطوات السبع. كان ذلك بياناً كبيراً للسياسة - بيان لم ينل بريمر موافقة عليه من أحد في البنتاغون. هذا المقال أذهلني وعلمت أنّ وقعه المخيف كان مماثلاً على رامزفيلد وبقيّة أعضاء فريقه.

أخبرنا موظّفو «CPA» أنّنا سنكون بحاجة إلى سنتين لإتمام الدستور وحيازة زعماء وطنيّين منتخبين. ما كان يتكلّم عنه بريمر في الواشنطن بوست لم يكن سياسة الإدارة للنقل المبكر للسلطة في العراق. كانت تلك اللائحة متوافقة فعلاً مع الاقتراح الأصلي لسلطة مدنية انتقالية، المقدّم من وزارة الخارجية، والذي صمّم لإبقاء السلطة خارج أيدي العراقيّين لعدّة سنوات.

لا رامزفيلد ولا وولفويتز ولا أنا أدركنا أنّ بريمر يعارض سياسة «IIA». لم يكن بودّنا أن نحكم على أعمال بريمر أو اتجاهاته بشكل سلبي. على العكس أيقنّا أنّه اضطلع بمهمّة صعبة، وقدّرنا استعداده للخدمة وأخذنا تأكيداته بقيمتها الظاهرة. وعلاوةً على ذلك كنّا على علم أنّ فهمنا لما يحدث في العراق كان حتماً غير مكتمل. ولكن مقالة بريمر سلّطت نوراً جديداً على تفكيره.

في اجتماع الطاولة المستديرة الصباحي، سأل رامزفيلد إذا كان أحد منّا اطّلع على نصّ مقالة بريمر مسبقاً. بعد أن تلقّى أجوبتنا النافية، لاحظ أنّ بريمر يعد بفترة طويلة من الاحتلال الأميركي. وماذا لو تعثّر العراقيّون وهم يتفاوضون على الدستور. هل من المنطق القول إنّ الولايات المتحدة ستبقى هناك إلى ما لا نهاية كقوّة محتلّة؟ محاولاً تقليل هذه النقطة، قال رامزفيلد «لم يكن من الذّكاء بشيء» ربط التزام كبير ودقيق كهذا بأحداث ليس لنا سيطرة عليها.

كان على رامزفيلد أن يعاود التفكير في علاقته مع بريمر. سخرت المقالة، بالفعل، من فكرة أنّ بريمر يعمل له. (لا أعلم إذا كان بريمر أرسلها إلى أي من الأساسيّين الآخرين قبل النشر، ولكن، على أيّ حال، كان يجب عليه أن يستحصل

على تصريح من رامزفيلد). كان رامزفيلد قد دعم بريمر - موفّراً له استقلاليّة ومبدياً احتراماً لتوصياته. ووافق عندما تكلّم بريمر ضدّ قيام «CPA» بنقل «السلطة الكاملة» فوراً إلى العراقيّين. ولكن بعد أن نشرت هذه المقالة في 7 سبتمبر/أيلول، لم يكن بريمر قد أوضح البتة أنّه يرفض الفذلكة الأساسيّة لخطّة «IIA»: إنّ على الولايات المتحدة أن تتحرّك بسرعة (ضمن أسابيع، لا سنوات) لإنهاء الاحتلال.

كان بريمر يؤكّد على وضعية غير مرنة فلسفياً. كان يتذمّر من أنّ المجلس الحاكم الذي أنشأه هو، غير تمثيلي، وينقصه الدعم العام. والأعضاء، في رأيه، لا يملكون «تفويضاً» لممارسة السلطة كمسؤولين عراقيّين مستقلّين.

لم تكن اهتمامات بريمر غير معقولة بالمطلق. أغلب أعضاء المجلس الحاكم - الداخليين - كانوا متجدّدين في القيادة السياسية. زعماء الجماعات المعارضة في الخارج كانوا يتمتّعون بسنوات من الخبرة السياسية، والبرزاني والطالباني، الزعيمان الكرديّان، كانا، بالفعل يديران حكومتين منتخبتين في شمال العراق. كان صحيحاً أنّ النقّاد في داخل العراق وخارجه سيدينون أيّة حكومة معيّنة من قبل «CPA» وليس منتخبة من الشعب العراقي - على أنّها صنيعة حكومة الولايات المتحدة. كانت تلك مشكلات حقيقيّة، ولكن ما هو الحلّ؟

كان جواب بريمر أنّ جميع السلطات السياسيّة في العراق يجب أن تبقى، في المستقبل المنظور، في أيدي مدير «CPA» الأميركي. كان من الصعب أن تتبع هذا المنطق. إذا كان المجلس الحاكم لا يمثّل كفاية الشعب العراقي، فهل يجب أن يُدار العراق من قبل شخص أقلّ تمثيلاً؟ وإذا كان ينقص الزعماء العراقيّين تفويض، فهل كان لبريمر تفويض كهذا؟ إذا كانت المشكلة في حكومة مؤقتة معيّنة هي أنّه ربّما تبدو كصنيعة أميركية، فهل يكون الحلّ في أن تستمرّ الولايات المتحدة في حكمها للعراق؟

أحدثت مقالة بريمر في الواشنطن بوست أول تدخّل من رامزفيلد (وربّما الوحيد) لدحض قرار بريمر. وكانت النتيجة قرار الرئيس بإنهاء الـ«CPA» في آخر يوليو/تموز 2004 والاعتراف، بعد كلّ هذا الزمن الطويل، بحكومة عراقيّة مؤقتة.

الجدول الزمني 4 العراق: يناير 2004 - ديسمبر/كانون الأول 2005

2004

4 مارس	الدستور العراقي المؤقت (المعروف بالقانون الإداري الانتقالي)، تمم.
29 مارس	أزمة الفلوجة - مقتل أربع مقاولين أميركيّين
28 أبريل	صدور قرار من «CPA» عن سوء معاملة المحتجزين في سجن أبو غريب.
20 مايو	الإغارة الأميركية على مجمّع منشآت الجلبي في بغداد.
2 يونيو	المجلس العراقي الحاكم يحلّ نفسه.
28 يونيو	إقفال «CPA». إنشاء الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة الشيخ غازي الياور ورئيس الوزراء أياد علاوي.

2005

30 يناير	انتخابات المجلس الوطني الانتقالي أنتجت الحكومة العراقية الانتقالية (برئاسة جلال الطالباني ورئيس الوزراء إبراهيم الجعفري).
1 أغسطس	نهاية مهلة صياغة الدستور الدائم.
15 أكتوبر	الاستفتاء على الدستور الدائم.
15 ديسمبر/ كانون الأول	انتخابات الجمعية الوطنية أنتجت حكومة عراقية (برئاسة الرئيس جلال الطالباني ورئيس الوزراء نوري المالكي).

وصمة الاحتلال

شنّت الولايات المتحدة الحرب لإزالة خطر نظام صدّام حسين - وقد زال النظام الآن. انتهت العمليّات القتالية الكبيرة، وفي أوائل خريف 2003 كانت فوضى العصيان المسلّح العارمة ما تزال في المستقبل.

حثّ الرئيس بوش العراق على اعتناق الديموقراطية، ولكن اهتمام الولايات المتحدة في كيف سينظّم العراقيّون حكومتهم لم يذهب إلى أبعد من ذلك. كان من المهمّ لنا أن لا يعاود الزعماء العراقيّون الجدد خلق مشاكل النظام البائد بإطلاق التعدّيات ودعم الإرهابيّين والتّوق إلى الأسلحة الكارثيّة وقتل مواطنيهم (كما فعل صدّام بمئات الألوف). كانت هذه اهتماماتنا الأساسية، الوطنية والإنسانية. كان للأميركيّين أسباب واقعية للأمل بأنّ العراق سيصبح ديموقراطياً ويعاكس التطرّف السياسي في العالم الإسلامي. ولكن واجبنا كمسؤولين أميركيّين كان حماية أمن الولايات المتحدة القومي. لم يكن إطالة السيطرة الأميركية على العراق لإجبار الزعماء العراقيّين الجدد على التصرّف حسب مشيئتنا.

طوال صيف 2003، تذمّر بريمر من أنّ الزعماء العراقيّين كانوا يطالبون بالسلطة دون أن يقدموا تعاوناً فعّالاً. كانوا بطيئين في اتخاذ قرارات بشأن أولويّات التنظيم والتوظيف وإعادة الإعمار. كان تحليله أنّ الزعماء العراقيّين لم يكونوا عمليّين ولا مجتهدين ولا حاذقين ولا متفانين - بالمحصّلة ليسوا مستعدّين للحكم.

كان حلّ بريمر في أن يحكم العراق بنفسه - ليحاول وضع أسس المجتمع المدني والحكم الذاتي العراقي وينشئ قيادات جديدة. كان يعتزم إبقاء السلطة المؤقتة للحلف الـ«CPA» في السلطة حتى يتيسّر للعراق دستور جديد وانتخابات. فبينما يستغرق إنشاء حكومة بالتعيين بضعة أسابيع فإنّ مبدأ بريمر بالشرعيّة يعني سنين من العمل قبل أن

يتمكّن العراقيّون من الحصول على إدارتهم. اعتبر رامزفيلد أنّ هذا الالتزام كان لا نهائياً بالنسبة إلينا وغير مرغوب فيه من الجهة العراقية وغير ضروريّ بالمطلق.

إنّ قول بريمر إنّ عدم تعاون الزعماء العراقيّين يظهر أنّهم غير مؤهّلين لاستلام السلطة السياديّة يساهم في حلقة مفرغة. لم يكن لدى العراقيّين مصلحة في أن يراهم الناس مجرّد موظّفين في حكومة احتلال بقيادة الولايات المتحدة مستمرّة إلى ما لا نهاية. بالإضافة إلى الذلّ في العمل لدى أجنبي هناك الخطر الشخصي بأن يبدو المرء وكأنّه يتعاون على تأبيد الاحتلال. وعلاوةً على ذلك فالتعاون في ظلّ هذه الأحوال ربّما يضرّ بمسارهم السياسي في عراق ما بعد الـ«CPA». إنّ مصادقة بريمر العلنية بالنسبة إلى العراقيّين من أجل تحويل السلطة إلى أيد عراقية هي شيء، وأنْ يعمل العراقيّون مع أميركيّين يبدو أنّهم مستمرون في التربّع محل صدّام في قصوره لمدّة طويلة من الزمن، شيء آخر. ورغم إصرار وزارة الخارجية على أهميّة الشرعية، فإنّ الـ«CPA» - التي يديرها مسؤولون حاليّون أو سابقون في الخارجية - لم تظهر أي اعتراف بأنّ أعضاء المجلس الحاكم ربّما يحجمون عن التعاون مع بريمر لأنّ العمل كشركاء صغار في داخل الـ«CPA» ربّما يضر بشرعيّتهم في أعين العراقيين العاديين أكثر من كونهم قد هربوا إلى الخارج أثناء حكم صدّام.

كانت ردّة فعل بعض العراقيّين على مقالة بريمر في الواشنطن بوست أن طالبوا بسلطة سيادية فورية للمجلس الحاكم. المسؤولون الأميركيّون الذين دعموا الـ«IIA» حثّوا بريمر على تسريع انتقال السلطة حتّى ولو كانت أقل من سيادة كاملة. ولكن بريمر دافع عن خطّته المؤلّفة من سبع خطوات من حيث أنّها مبدأ ثابت. وأصرّ على أن تسبق خطوتا الدستور والانتخابات أي تحويل للسلطة السيادية.

كان بريمر على علم أنّ حكومة مؤقتة لما بعد الطالبان قد عيّنت حديثاً في أفغانستان قبل دستور جديد وانتخابات وطنيّة: كانت إدارة حميد كارزاي المؤقتة قد مارست سلطة سيادية مباشرة بعد الإطاحة بالطالبان. هل اعتبر أحد أنّ حكومة كارزاي كانت غير شرعيّة؟. ورغم أنّ البلدين مختلفان في أوجه هامّة، لم يكن هناك أساس في تقييم أنّ حكومة مؤقتة هي شرعية في أفغانستان وليست كذلك في العراق. على ما يبدو إنّ ما تمخضت عنه مشادة الشرعية هو أنّ المسؤولين في الخارجية والـ«CIA» كانوا يحابون كارزاي ولا يحابون العراقيّين الخارجيّن.

أوضحت مقالة بريمر في الواشنطن بوست لرامزفيلد أنّه وبريمر على طرفي نقيض من السياسة العراقية (حتّى ولو وضعنا جانباً إخفاق بريمر في الحصول على موافقة الوزير بشأن المقالة). كان ذلك مأزقاً لرامزفيلد لا يمكن حلّه بإصدار أمر. لم يكن بريمر ميّالاً إلى المسايرة وطرده سيكون مؤذياً ومكلفاً سياسياً (خاصةً بعد أن اعتُبر ذهاب غارنر، على العموم، وعن غير وجه حق، طرداً). وربّما تأذّى مجهود الولايات المتحدة الحربي إذا ترك بريمر في موجة من الغضب.

لتحسين موقعه من خطّة السبع خطوات، دعا بريمر باول إلى العراق في أواسط سبتمبر/أيلول ليعلن إلى المجلس الحاكم أنّ الخطّة هي الطريقة الوحيدة للمضي قدماً في السيادة العراقية. وكما يعيد بريمر قصة الاجتماع، أعلن باول أنّه من «الأساسي إطلاقاً» أن «تستند الشرعية الحكومية إلى أسس دستورية تؤدّي إلى الانتخابات»، وإن منح السيادة إلى المجلس الحاكم «غير مقبولة بالكامل».

ظلّ باول وبريمر على رفضهما التسليم بوجود سبيل وسط بين منح العراقيّين سيادة كاملة والاحتفاظ بالسلطات الكاملة للحكومة العراقية «للسي بي آي». لم يقرأ قط بأنّ الرئيس ومجلس الأمن القومي قد ناقشا بجدّيّة خطّة الـ «IIA» لاقتسام السلطات، أو أنّ الرئيس بوش قد وافق عليها. في كتابه، يخفض بريمر منزلة خطة الـ «IIA» من سياسة رسمية مصدّق عليها من الرئيس إلى مجرد مناورة بيروقراطية يؤيّدها بعض الموظّفين العاملين لدى تشيني ورامزفيلد. ودون أن يذكر ميزتها الأساسيّة في توزيع السلطات، يصف الـ «IIA» بأنّها حملة «السيادة الآن» التي يبدو أنّها تتمحور حول نائب وزير الدفاع بول وولفويتز ووكيل الوزارة لشؤون السياسة دوغلاس فايث وجون حنا في مكتب نائب الرئيس. «وهكذا يقلّل بريمر من قيمة هذا» الانتقال المبكر للسلطة «أو سياسة» السيادة الآن «بمزاملتها مع موظفين من الدرجتين الثانية والثالثة. في مكان آخر يوحي بأنّها مجرّد موقف» مكتب السياسة في البنتاغون - أي منظّمتي. ولكنّها كانت سياسة الرئيس بوش - سياسة مدعومة من الإدارة كافة وليس على مستوى أدنى من الحكومة فقط.

يعطي بريمر نفسه أدلة تدعم هذه النقطة عندما يروي أنّه كان دائماً تحت ضغط لنقل السلطة بسرعة أكبر إلى العراقيّين. في أكتوبر/تشرين الأول 2003، مثلاً، طلب رامزفيلد من بريمر أن يتّخذ خطوات «لنقل السلطة السياسية إلى العراقيّين»: «يجب أن نظهر بعض الحركة إلى الأمام على الجبهة السياسية، جيري». ويلاحظ بريمر، «هذا

مكتب دوغلاس فايث للسياسة الدفاعيّة يتكلّم». سألته رايس لاحقاً في ذلك الشهر، «هل يمكننا أن نؤلّف نوعاً من حكومة مؤقتة؟» قال بريمر، توقفت برهة للتفكير بأنّه حتّى الآن قام كلّ عضو من الأعضاء الكبار في فريق الرئيس للسياسة - باول، رامزفيلد ورايس - بدفع هذا المشروع علي في الأسابيع الثلاثة الماضية. وبالرّغم من هذه الروايات وكثير من أمثالها، يشير بريمر دوماً إلى سياسة نقل السلطة المبكر كأنّها تخصني (فايث) بدلاً من أن تخصّ الرئيس أو الأساسيّين. ويبدو في ذلك كأنّه لم يقرأ كتابه هو.

مسألة كيف يتصرّف تجاه خطّة بريمر ذات الخطوات السبع شغلت رامزفيلد لبعض الأسابيع. في تلك الأثناء عامل مدير الـ«CPA» برقة ولين. علم أنّ عليه أن يتخلّص من الخطّة ويتجنّب، إذا كان ممكناً، مجابهة حادّة مع بريمر. ولكن أولى مهمّات رامزفيلد كانت في أن يوضح تفكيره الشخصي بشأن أفضل طريقة للمضي قدماً في العراق. قرّر أنّ يجمع كبار مستشاريه في البنتاغون مع بريمر والجنرال جون أبي زيد، القائد الجديد لـ CENTCOM»

على سبيل التحضير طلب منّي أن أقوم بمراجعة لسياسة الولايات المتحدة تجاه العراق. فعلت ذلك مع الجنرال والتر «سكيب» شارب (الجيش الأميركي)، الذي خدم كمدير للخطط الإستراتيجية والسياسية في هيئة الأركان المشتركة - رجل عالم في الرياضيّات ذو عقل فريد في دقّته ورأي سديد في الشؤون السياسية - العسكرية. كانت مراجعتنا إعادة دراسة المسائل الأساسية على طريقة رامزفيلد: ماذا كنّا نهدف أن نحقّق في العراق؟ ماذا كانت افتراضاتنا الحديثة. ما هي مسارات العمل التي كانت الأكثر أهميّة والأكثر إلحاحاً؟

صرف رامزفيلد كثيراً من وقته الخاص على هذا المشروع. بخلاف اجتماعاته العادية التي تستغرق عشراً إلى عشرين دقيقة، فإنّ اجتماع 22 أكتوبر/تشرين الأول مراجعة استراتيجية العراق مع وولفويتز، بيل لوتي، شارب وأنا خصّص له حوالى الساعتين والنصف[1]. هذا الفريق الذي انضمّ إليه الجنرال مايرز والجنرال بايس اجتمع أيضاً في اليوم التالي لساعة ونصف الساعة. في تلك الجلسات توقّف رامزفيلد وغيره

---

(1) كما هو ظاهر في روزنامة رامزفيلد اليومية. كان الحاضرون، وولفويتز وأنا، بيل لوتي، شارب، وأحد مساعدي شارب.

عند كلّ نقطة من نقاط مذكّرتنا المحضَّرة. وبعد تكرار العمل على تلك المواد من أوّلها إلى آخرها عدة مرّات خلال تلك الأيّام الثلاثة، استملك رامزفيلد التحليل - «وصل إلى قناعة» كما كان يحلو له القول. كان لديه الآن قائمة من المفاهيم الاستراتيجية مدقّقة لدرجة تثير ارتياحه - وخطّة لاجتماعه مع بريمر.

صاغ رامزفيلد وفريقه هدف استراتيجية الولايات المتحدة في العراق بالعبارات الأساسيّة نفسها التي استعملها الرئيس بوش قبل الحرب: هدفنا إلى بناء عراق يسعى إلى السلام، يظلّ موحّداً، يطوّر اقتصاده، يتخلّى عن برامج صدّام لأسلحة الدمار الشامل والصواريخ البعيدة المدى، ويعارض الإرهاب. لم نعد بإقامة ديموقراطية مستقرّة للعراقيّين، بدلاً من ذلك، أوردنا الهدف الأكثر واقعية لِـ«حكومة تمثيلية تبني المؤسّسات الديموقراطية وتحترم تنوّع سكّانها». بالتوافق مع أحد مواضيع الرئيس الرئيسية، قلنا إنّ عراقاً من هذا النوع يصلح أن يكون «مثالاً للحريّة والازدهار في المنطقة».

أبرزت المراجعة ملاحظتين خاصّتين. أولاً، أنّ الحكم والأمن والاقتصاد والخدمات الأساسيّة والاتصالات الاستراتيجية مرتبطة بعضها ببعض[1].

إنّ استراتيجية مناسبة سوف تشمل تقدّماً متزامناً على كلّ من هذه «المسارات» الرئيسيّة. كان بريمر في بعض الأحيان يدّعي أنّ العراقيّين أقلّ اهتماماً بالعملية السياسية من تحسين الأمن والخدمات الأساسية. غير أنّ هذا الرأي يتجاهل حقيقة أنّ التطوّر السياسي والأمني والاقتصادي تؤثّر بعضها ببعض. وبينما العمل العسكري سيكون، بالطبع، ضرورياً لقمع العنف في العراق، اعتقدنا أنّه من المهم أيضاً أن نسير قدماً في المصالحة السياسية ونقل السلطة الحكومية إلى العراقيّين وإظهار تقدّم في مستوى عيش العراقيّين.

هناك اعتقاد شعبي بأنّ الضبّاط العسكريّين يميلون إلى اعتبار أنّ لكلّ مشكلة حلاً عسكرياً. ولكن، في أكثر الأحيان، يكون المسؤول الذي يعلن مشكلة أمنيّة وطنيّة

---

(1) كنّا نأمل أن نعاكس الدلّ بالأصابع الذي كان قد بدأ فعلاً: ديبلوماسيّون يؤكّدون أنّ التقدّم السياسي مستحيل حتى يقوم العسكريون بتثبيت الأمن، وعسكريّون يصرّون أنّ الأمن مستحيل إلى أن تتوافر فرص العمل لإخلاء الشوارع من الشباب الغاضبين وإلى حين يتقدّم الديبلوماسيّون في عملية تأليف حكومة عراقية.

تتطلّب حلاً عسكرياً، يفتّش على ألّا يتحمّل المسؤولية بل على أن يحوّلها. وذلك يعني أنّ المتكلّم يكون على الأكثر من وزارة الخارجية لا من وزارة الدفاع. المسؤولون في وزارة الدفاع - بمن فيهم العسكريّون الكبار - يمكن الاتكال عليهم على العموم أن يبرزوا العناصر الديبلوماسيّة الهامّة لأيّة مشكلة[1]. لقد كان باول وبريمر، لا رامزفيلد والجنرال مايرز، من تكلّما باستمرار كما لو كان هناك حل عسكري لمشكلة عدم الاستقرار العراقي، وذلك عندما تكلّما عن إحلال الأمن كشرط مسبق للتقدّم السياسي.

كانت النقطة الهامّة الثانية في مراجعتنا الإستراتيجية التي تقول إنّ سرّ النجاح سيكون في عراقيّين يعملون من تلقاء أنفسهم. لم تكن أكبر مهمّة يقوم بها الأميركيّون هي عمل أشياء للعراق، ولكن «تشجيع وتمكين» العراقيّين لعمل أشياء لأنفسهم. كان الزعماء العراقيّون بحاجة إلى سماع رسالتين من المسؤولين الأميركيّين. الأولى: أن تظلّ الولايات المتحدة ملتزمة ومساعدة - أن لا تتخلّى عنهم للفوضى. الثانية: أن يتوصّل العراقيّون قريباً إلى إدارة حياتهم. هذه المقاربة، «شجّع وأهّل»، كانت امتداداً لاستراتيجية «تحرير لا احتلال» التي وافق عليها الرئيس بوش في صيف 2002.

خلصنا إلى قناعة أنّ ترسيخ الاستقرار في العراق بواسطة عملياتنا يجب ألّا يكون التركيز الوحيد للعسكرية الأميركية. ربّما يكون العراقيّون أفضل من قوّات التحالف لبعض مهمّات الأمن الداخلي. يجب أن تعطى الأوليّة الأكبر إلى تدريب وتجهيز قوّات عراقيّة تكون مهمّتها الحفاظ على النظام في المدى الطويل، ويجب على «CPA» وCENTCOM أن تدمجا جهودهما الخاصة لتدريب قوّات الأمن العراقية. وعلى التحالف أن «ينقل العراقيّين بسرعة إلى مسؤوليات أكبر في مجال الأمن على أن تنتقل

(1) أكّد وزير الدفاع روبرت غايتس على هذه النقطة في جلسة تثبيته:
كانت خبرتي دائماً، بعكس الحكمة السائدة، أنّ وزارة الخارجية هي التي كانت في معظم الأحيان تسعى إلى استعمال القوّة ووزارة الدفاع هي التي كانت في أكثر الأحيان تسعى إلى استعمال الديبلوماسية الـCIA لم ترد قط استخدام التحرّك السرّي. كلّ منهم كان يريد من الآخرين أن يقوموا بالعمليّات. روبرت غايتس، جلسة التثبيت أمام لجنة القوّات المسلّحة في مجلس الشيوخ، 5 ديسمبر/ كانون الأول، 2006. يتعلّم الضبّاط العسكريون الأميركيّون الكبار في الكليّات الحربية أنّ حلّ المشاكل الإستراتيجية يتطلّب كلّ أجهزة السلطة الوطنية. وكلّهم يعرفون ألّا يعتقدوا - أو، ما هو أبشع، أن يصرحوا علناً - أنّ مشكلة هامّة يمكن أن تحلّ بالقوّة فقط.

قوّات التحالف إلى دور داعم». وكان ذلك يعني أنّ التحالف «ربّما أُجبر على القبول ببعض اللافعالية وزيادة في المخاطر».

وعلى الخط نفسه، أكّدنا أنّ التركيز الأولي للـ «CPA» يجب ألّا يكون حكم العراق، تنظيم حكومته والتخطيط لدستوره. بدلاً من ذلك يجب أن يكون «تشجيع وتمكين العراقيّين لتبوّء مسؤولية شؤونهم الخاصة - الحكم والأمن والاقتصاد». إنّ شكوك العراقيّين العامة بأنّ الـ «CPA» ستبقى في الحكم إلى ما لا نهاية - معزّزة بمقالة بريمر في الواشنطن بوست - لم تشجّع الزعماء على التقدّم وتبوّء المسؤولية السياسية. بالفعل، بدا أنّ لها مفعولاً مضاداً. من أجل معالجة هذه المشكلة اقترحنا إعلان أنّ الـ «CPA» ستنهى في تاريخ محدّد في المستقبل القريب. إذا أيقن العراقيّون أنّ الـ «CPA» ذاهبة بعد وقت قليل ربّما يكونون أكثر إنتاجية في ترتيباتهم لإنشاء حكومة عراقية جديدة. (لكنّنا لم نشأ إحباط العراقيّين باقتراح تعيين وقت محدّد لانسحاب القوّات الأميركية).

لذلك أوصت مراجعتنا بتبنّي عقلية جديدة. كان بريمر يميل إلى القضاء بأنّ الأميركيّين، وليس القيادة العراقية، يجب أن يحلّوا المشاكل العراقية الهامّة ويؤسّسوا لإعادة إعمار العراق سياسياً. وكذلك لم يثق بريمر كثيراً بقدرات الشرطة والجنود العراقيّين على قمع العنف - أو بأهمية خلق قوّات أمنيّة عراقية أكبر. بخلاف ذلك، شدّد أنّ القوّات العراقية بحاجة إلى تدريب طويل، وجعل من خطوطه الشخصيّة الحمراء ألّا يُستخدم الجيش العراقي للأمن الداخلي. منذ تركه إدارة بوش، كان بريمر يقول إنّه يحبّذ مزيداً من الجنود الأميركيّين في العراق. (لا أعرف إذا كان قد ناقش هذا الاقتراح مع رامزفيلد في ذلك الحين).

جلسات الإستراتيجيّة الطويلة هذه جعلت فهم رامزفيلد للتناقضات بين سياسات «CPA» حادًّا. كانت مهمّته التالية ترتيب هذه السياسات لتجنّب النتيجة السيّئة لاحتلال أميركي طويل للعراق. غير أنّ بريمر كان الآن ملتزماً جهاراً - كتابة - بموقفه. حكومة منتخبة دستورياً يجب أن تسبق نقل السلطة السياديّة. ومهما أظهر الجدول التنظيمي الرسمي، لم يعتبر بريمر نفسه مرؤوس رامزفيلد. أدرك رامزفيلد ذلك وقرّر أن يتعامل مع بريمر عبر المفاوضة.

كان الوزير مصرّاً على إظهار اعتبار لبريمر. في مساء يوم الأحد، 26 أكتوبر/ تشرين الأول دعاه رامزفيلد إلى حديث خاص في منزله. في البنتاغون، وعلى مدى اليومين التاليين حرّر رامزفيلد برنامج عمله ليخصّص وقته الكامل لبريمر. في أكثر من اثنتي عشرة ساعة من الاجتماعات مع كامل فريقه للاستراتيجيا، قام رامزفيلد باصطحاب بريمر عبر مراجعتنا للسياسة العراقية وطلب منه رأيه. لم يوحِ رامزفيلد، عند أيّة نقطة، أنّه غير مسرور من بريمر أو أنّه يقصد نقض خطّته ذات السبع خطوات. استعمل الأساليب التي رأيته يستعملها مع غيره - إثارة المسائل الأساسيّة والطروحات العامّة والاستعانة بالفكاهة وفحص منطق الشخص الآخر ودراسة المفترضات والتفتيش عن الحقائق وأخيراً - دون أيّ تناطح أو التقدّم بأيّ مطلب - انتزاع التوصية التي يريدها بالضبط.

لدى انتهاء هذه المناقشات الطويلة، انتزع رامزفيلد من بريمر موافقته على أنّ الـ «CPA» يجب أن تقفل قبل أن يصبح للعراق دستور. وكشرط مسبق لحكومة مؤقتة، أقرّ بريمر أنّ المجلس الحاكم يجب أن يتوافق على عناصر هامّة من الدستور العتيد - لا النصّ الكامل والنهائي. وهكذا، في النهاية، أصبح مبدأ بريمر المتشدّد ليناً وتمخض عن مشروع جيّد: دستور مؤقت للعراق.

نظراً إلى مقاومة بريمر لتقاسم السلطة، كان السبيل الوحيد لإنهاء الاحتلال هو إقفال الـ «CPA»[1]. ولكن، حتّى في حال تسريع أعماله، لن يتمكّن بريمر من إقفالها قبل ديسمبر/ كانون الأول 2004، كما أفاد. سوف يحتاج إلى هذه الفترة من الوقت لإكمال الدستور المؤقت وتنظيم الانتخابات اللذين أصرّ على أنّهما شرط مسبق لحكومة مؤقتة شرعية. أمّا الانتخابات الصحيحة فستتطلّب شهوراً عديدة لتنظيمها، نظراً إلى أنّ العراق يفتقر إلى تعداد سكان وقانون للأحزاب السياسية وتقسيمات انتخابية ونظام لتسجيل الناخبين وما شابه. أدرك رامزفيلد أنّ مشروع إنشاء حكومة مؤقتة ربّما يمتدّ إلى أواسط سنة 2004، أو أبعد من ذلك.

(1) عندما كنّا، رامزفيلد وأنا نستخدم عبارة «إنهاء الاحتلال» كان بريمر يجيب بأنّ العديد من العراقيّين سوف يقولون إنّهم تحت الاحتلال ما دام هناك أعداد كبيرة من القوّات الأميركية في بلادهم (سنتي في العراق صفحة 205) كان لديه حق، ولكننا اعتقدنا أنّ هناك فرقاً بين ما إذا كانت الحكومة العراقية تدار من قبل العراقيّين أو الأميركيّين. كان هناك فرق بين احتلال بمثابة اتهام واحتلال كواقع قانوني.

المواعيد غالباً ما تنساب، قال رامزفيلد لوولفويتز ولي على انفراد، لذلك يجب أن نتوقّع انتهاء «CPA» حوالى أواخر يوليو/ تموز 2004. ويمكن أن تصبح الانتخابات جاهزة في ذلك الوقت إذا عمل الجميع بسرعة. موعد في سبتمبر/ أيلول ربّما كان تحقيقه أسهل، ولكن إذا كان تاريخ إنهاء الاحتلال «سينساب إلى اليمين»، كما قال رامزفيلد، فليبدأ انسيابه من يونيو لا من سبتمبر/ أيلول.

كنّا، وولفويتز وأنا، نعتقد أنّ بريمر ما يزال يضع شروطاً مسبقة معقّدة وغير ضرورية للحكومة المؤقتة. تساءلنا عما إذا كانت الانتخابات ضروريّة بالمطلق للحكومة المؤقتة. قلقنا من إقامة انتخابات مُبتسرة - قبل بناء المؤسّسات المدنية - يمكن أن تسفر عن نتائج معاكسة للديموقراطية. على أيّ حال أملنا أن يكون هناك اختصارات إجرائية تصلح لانتخاب حكومة مؤقتة. يمكن لقوانين انتخابية متطوّرة أن تأتي فيما بعد، بعد أن يصبح لدى العراق دستور دائم. قلنا إنّه يجب على بريمر أن ينهي الاحتلال قبل يوليو/ تموز 2004 - حتّى ولو أصرّ على نوع من أنواع الانتخاب قبل ذلك.

كان رامزفيلد مستعدّاً لدعم الـ«CPA» حتّى أواخر يوليو، ولكنّه رحّب باقتراحنا، وولفويتز وأنا، لجعل تاريخ الانتهاء في 9 إبريل - أول ذكرى سنويّة لتحرير بغداد. أمّا إذا أصبح تاريخ الانتهاء 30 يونيو، كما كنّا نتندر، فسوف يتمكّن بريمر من القول إنّه نجح في دحر المتشدّدين.

كتبت أوارق كثيرة في البنتاغون والـ«CPA» عن حسنات وسيّئات تاريخ إبريل بالمقارنة مع برنامج بريمر الزمني الذي وعد بحكومة مؤقتة جديدة (حسب تحليل موظفي الـ«CPA») «بحلول أواخر سنة 2004، على أحسن تقدير». كانت نتيجة هذه المناقشات اتفاق بين رامزفيلد وبريمر وأبي زيد أنّ خطّة الخطوات السبع لم تعد قائمة وأنّ الـ«CPA» يجب أن تقفل في غضون الأشهر القادمة - خطوة كبيرة إلى الأمام. الشيء الوحيد الذي كان ناقصاً هو التوافق على التاريخ، الذي سيتعيّن عليه انتظار مشاورات بريمر مع العراقيّين.

غير أنّه، في مجال الأمن، كانت اجتماعات 26 - 28 أكتوبر/ تشرين الأول أقلّ نجاحاً. كلّ من رامزفيلد وأبي زيد كان يريد قوّة أكبر لقتال العدو، وركّزا على إضافة شرطة وجيش عراقيّين. أيّد الجنرال باستمرار عدم زيادة حجم «أثر القدم» العسكري

الأميركي في العراق[1]. أصرّ أبي زيد على أنّه لا ينقصه قوّات أميركية لملاحقة العدو، ما ينقصه هو عدم توافر المعلومات الاستخبارية عن الأمكنة التي يختبئ فيها هذا العدو. زيادة عدد القوّات الأميركية في العراق ربّما تسبّب مفاقمة مشكلة العراقيّين في رؤيتهم للأميركيّين كمحتلين - ما يؤدّي إلى تراجع في الاستخبارات. مع وجود جنود أميركيّين بأعداد أكبر على الأرض سوف يكون هناك مشاكل أكثر لجهة حماية القوّات وقدرة أقل على إيجاد العدوّ. ما كنّا بحاجة إليه هو جهد لتشجيع وتأهيل العراقيّين لتوفير الأمن لأنفسهم.

ظلّ بريمر على مقاومته للمشروع مشدّداً أنّ العراقيّين لم يكونوا منضبطين ولا مدرّبين ولا مجهّزين ولا محفزين مثل القوّات الأميركية. كان ذلك صحيحاً، بالطبع، ولكنّه لا يعطي اعتبارات أخرى ذات علاقة حقها. قبل كلّ شيء، العراق يخصّ العراقيّين: نجاح الولايات المتحدة هو، تحديداً، نجاح العراقيّين في اكتساب القدرة لمعالجة مشاكلهم الذاتية. وعلاوةً على ذلك، كانت هناك مهمّات هامّة لا يستطيع الأميركيّون القيام بها بالجودة نفسها التي يقوم بها العراقيّون لمجرّد أنّ العراقيّين يتكلّمون اللغة ويفهمون الثقافة ويعرفون الأرض بشكل أفضل. بدلاً من التركيز على دونية قوّات الأمن العراقية، أردنا أن نجد طرقاً لتسريع تدريبهم وتوسيع دورهم في قتال المتمردّين. إحدى الطرق لتحسين تحفيز القوّات العراقيّة ورفع معنويّاتها كانت، أيضاً، بالتقدّم نحو حكومة عراقية سياديّة تؤمّن للقوّات العراقية سلسلة قيادة على رأسها عراقيّون وليس أميركيّين.

عندما انتهت جلسات بريمر وأبي زيد في البنتاغون في منتصف نهار 28 أكتوبر/ تشرين الأول، قدّم كلّ منهما، بالإضافة إلى رامزفيلد ومايرز تقريره أولاً إلى اجتماع للجنة الأساسيّين، وفي اليوم التالي إلى الرئيس بوش في اجتماع لمجلس الأمن القومي (لم أكن حاضراً في هذين الاجتماعين). سُرَّ رامزفيلد بدعم الرئيس بوش - فيما عدا مسألة التوقيت التي بقيت مفتوحة - للنقطة الأساسيّة في مراجعة البنتاغون: أنّه لا يجب على الولايات المتحدة بعد الآن أن تعتبر دستوراً وانتخابات كشرطين مسبقين لإنشاء

(1) بمساعدة رامزفيلد حثّ أبي زيد أيضاً موظّفي وزارة الخارجية على تجنيد قوّات لحفظ الاستقرار، من بلدان أجنبية.

حكومة مؤقتة. مع دعم الرئيس، يمكن أن تُنهى «CPA» قريباً - خلال شهور، لا سنوات - وتحل الحكومة المؤقتة مكانها. تمكّن بريمر من الإذعان - وادّعى بعد ذلك أنّ تخلّيه عن خطّة السبع خطوات كانت فكرته هو - لأنّه وافق على أنّ دستوراً مؤقتاً يكفي لحكومة مؤقتة. ومع ذلك أصرّ على أنّ إقفال «CPA» يجب أن يتأجّل لأربعة أشهر لخلق الدستور المؤقت - وأربعة أشهر إضافية لتنظيم انتخابات أو اجتماعات حزبية لاختيار المرشّحين. وخلص إلى اعتبار الثلاثين من يونيو كأقرب تاريخ ممكن لإنشاء الحكومة المؤقتة.

بعد المراجعة مع رامزفيلد ترك بريمر واشنطن مع إرشاد للإستراتيجية الجديدة. في تنفيذه لهذه الإستراتيجية سيقوم بأفضل أعماله في العراق.

لدى رجوعه إلى بغداد تحدّث بريمر مع المجلس الحاكم. في 11 نوڤمبر/تشرين الثاني عاد إلى واشنطن ليومين من الاجتماعات مع الأساسيّين والرئيس بوش حيث تمّ توكيد تاريخ الثلاثين من يونيو. عاد مسرعاً إلى بغداد ليتّفق مع المجلس الحاكم على خطّة مكتوبة لاعتماد دستور مؤقت وإنشاء حكومة مؤقتة منتخبة مع سلطة سيادية كاملة.

في رواية بريمر لزوال خطّة السبع خطوات، لا يظهر أيّ دور هام قام به رامزفيلد. يقول بريمر إن قتل الخطة كان فكرته الخاصة، عازياً قراره إلى طلب متصلّب من آية الله علي السيستاني. كانت المسألة تتعلّق بالانتخابات.

بالرّغم من معارضة السيستاني، فلسفياً، للحكم بواسطة رجال الدين، كان يقوم بتصريحات سياسيّة في بعض المناسبات الهامّة بشكل فتاوى. أصدر إحدى هذه الفتاوى ليعلن أنّ المندوبين إلى المنتدى الدستوري للعراق يجب أن يكونوا منتخبين ديموقراطياً وليس معيّنين تعييناً[1]. كان يصعب على موقف السيستاني أن يتناغم مع خطّة بريمر ذات الخطوات السبع، التي دعت إلى دستور مصدّق عليه قبل أن يكون هناك إمكانية لقيام حكومة مؤقتة. فإذا كانت الانتخابات ضروريّة حتّى لاختيار واضعي مسوّدة الدستور، ستأخذ السبع خطوات وقتاً طويلاً - حتّى بتقدير بريمر نفسه.

(1) طلب السيستاني لمؤتمر دستوري منتخب لم يكن موافقة على وجهة نظر بريمر بأنّه يجب على الـ«CPA» أن تحكم البلاد إلى أن يكون للعراق انتخابات. كان السيستاني يركّز بالتحديد على أهميّة الدستور: أراد أن يضمن لشيعة العراق التمتّع بالمنافع التي تتيحها لهم أغلبية 60 بالمئة في اختيار كاتبي الدستور.

كان السيستاني قد أصدر فتواه في يونيو 2003 - قبل شهرين من إعلان بريمر خطّته. هل توقّع بريمر أنّ آية الله العظمى، بعد أن يقرأ خطّة الخطوات السبع في الواشنطن بوست سيقول «لا بأس» بشأن فتواه؟ لو قدر بريمر أنّ نجاح الخطوات السبع يتوقّف على إذا ما كان السيستاني سيلين على مسألة انتخاب المبعوثين الدستوريّين، لكان قدّر تصميمه قبل نشر الخطّة في الواشنطن بوست.

واجه بريمر الآن مشكلة أخرى متّصلة بالانتخابات. كان لديه موعد أخير في آخر يونيو لإنشاء الحكومة المؤقتة وكان قد قرّر أنّ حكومة كهذه لن تكون شرعية لو أُلّفت بالتعيين فقط دون تصويت قومي من نوع ما. ولكن سيكون من الصعب - وربّما من المستحيل - إجراء الانتخابات في الوقت المحدّد. لذلك استنبط بريمر فكرة استخدام المؤتمرات الحزبية لاختيار المرشّحين في كلّ أنحاء العراق، بدلاً من انتخابات وطنيّة، وأصرّ على أنّ هذه المؤتمرات هي المقاربة الوحيدة العملية لانتخابات ضمن الوقت المتاح. مرّة جديدة وجد بريمر نفسه بمجابهة مع السيستاني الذي وسع طلبه لكي تشمل الانتخابات السلطة التشريعيّة بالإضافة إلى المؤتمر الدستوري.

لم يكن آية الله مستعدّاً لمقابلة بريمر، والرجلان لم يجتمعا وجهاً لوجه البتة. كانا يتواصلان، بدلاً من ذلك، عبر الوسطاء ووسائل الإعلام. تشاجرا حول مسألة الانتخابات مقابل مؤتمرات الأحزاب وتناقشا - بالفعل تقاتلا - علانية لشهور، مع بريمر في موقف عدائي لا يحسد عليه مع أكثر شخصيّة عامّة احتراماً في البلاد. بدا الأميركي كأنّه معارض للانتخابات الديموقراطية، بينما كان السيستاني يتكلّم كأنّه مناصر لها. اقترحنا، وولفويتز وأنا، أنّه إذا كان لا بدّ من إجراء انتخابات، فالترتيبات المبسطة ربّما تستطيع أن توفّر وقتاً، وتتجنّب في الوقت نفسه النزاع مع السيستاني[1]. ولكن بالرّغم من حثّ رامزفيلد على إظهار بعض الإبداع والليونة حيال هذه المسألة تشبث بريمر بمشروعه المتعلّق بمؤتمرات الأحزاب لشهور. حاول أن يبرهن أنّ مؤتمرات الأحزاب، كطريقة مختصرة للانتخابات ستكون سريعة نسبياً (مع أنّها ليست سهلة). وبينما ستنتج مؤتمرات الأحزاب «حكومة أقلّ شرعية» من الانتخابات

(1) مثلاً بالاستغناء عن الإحصاء الرسمي للسكّان واستعمال تحبير الأصابع فقط لمنع الانتخاب المزدوج.

المباشرة، كما قال بريمر، فالنتيجة ستكون شرعية بما فيه الكفاية لأغراض حكومة مؤقتة.

في اجتماع للجنة الأساسيّين في واشنطن في 16 يناير/كانون الثاني، 2004، قامت أصوات عديدة من حول الطاولة تنصح بريمر بالتراجع في نزاعه مع السيستاني. علقت بأننا «لا نريد أن نكون في موقف المعارضين للانتخابات». قال رامزفيلد إنّ كلمة «انتخابات» لها أكثر من تعريف واحد. بعد برهة، لاحظ تشيني أنّ للسيستاني شرعية أكبر، في أعين أكثر العراقيّين، من أيّ شخص آخر: نحن بحاجة إلى استراتيجية تأخذ بالاعتبار اهتماماته المشروعة. عندما ردّ بريمر بأنّ السيستاني «يغير مواقفه الأساسية» لاحظ باول أنّه، في مسألة المطالبة بالانتخابات، لم يغيّر السيستاني موقفه.

بعد وقت قصير من الاجتماع، أرسل رامزفيلد مذكّرة إلى سائر الأساسيّين يحذّر فيها من عدم الليونة فيما يخصّ «الخطط للمضي قدماً نحو السيادة العراقية». قال رامزفيلد «بالنسبة إلى جميع النقاط. ما عدا البعض منها التي تتّصف بأهميّة استراتيجية، ليس للولايات المتحدة مصلحة في الدفع بالأفكار والمشاريع على العراقيّين لأنّ العراق بلدهم وعلى العراقيّين أن يقوموا بالترتيبات التي تناسبهم». ما كنّا بحاجة إليه هو جدول زمني متّفق عليه للاعتراف بالسيادة العراقية لكي يتمكّن التحالف من نزع شارة «القوّة المحتلّة». على الولايات المتحدة ألّا تعارض - أو تبدو كأنّها تعارض - الانتخابات.

كانت أحكام بريمر بشأن الشرعية أساسيّة لاستراتيجيّته تماماً كما كانت تأكيدات وزارة الخارجية والـ«CIA» بشأن شرعية الخارجيّين العراقيّين محورية لسياسات هاتين الوكالتين. غير أنّه لم يكن لهذه الأحكام واقع خارج الأفكار الذاتية للموظّفين الذين أكّدوا عليها. عندما قال بريمر إنّ الانتخابات أو مؤتمرات الأحزاب كانت ضرورية لجعل الحكومة المؤقتة شرعيّة، لم يكن يعلن حقيقة واضحة بذاتها أو حقيقة موضوعية ولا حتّى اكتشافاً مدعوماً بمعلومات علميّة جرى عليها اقتراع. كان يدلي برأيه.

كما شاء الظرف، بيّن بريمر بذاته أنّ رأيه لم يكن صحيحاً. وتبيّن أنّه كان من المستحيل تنظيم انتخابات أو مؤتمرات للأحزاب قبل 30 يونيو/حزيران 2004. خلافاً لذلك، عندما أسدلت الستارة على «CPA» سلّم بريمر السلطة إلى حكومة مؤقتة معيّنة يرأسها رئيس الوزراء أياد علاوي. كانت المهمّة الرئيسيّة لهذه الحكومة تنظيم

الانتخابات الوطنية في يناير/كانون الثاني 2005، وقد أنجزت مسؤوليّتها. جرت الانتخابات في الوقت المحدّد واستقطبت دعماً واسعاً من أنحاء العراق. وقد ظهر أنّ للسلطة المعيّنة شرعية كافية بين العراقيّين للعمل كحكومة مؤقتة ولعمر قصير - كما تصوّرت خطّة الـ«IIA» إلى حدّ بعيد.

بعد اجتماعاته في 11 و12 نوفمبر/تشرين الثاني في واشنطن، عاد بريمر إلى بغداد واجتمع مع المجلس الحاكم. بحلول 15 نوفمبر/تشرين الثاني توصّل إلى اتفاق معهم على الحكم الذاتي العراقي الانتقالي. التزم المجلس الحاكم بإنتاج دستور مؤقت مقبول من الـ«CPA» بحلول 28 فبراير/شباط[1]. وعد المجلس الحاكم والـ«CPA» بإبرام اتفاق بشأن الأمن بحلول 31 مارس/آذار لتنظيم قوّات التحالف في العراق. وأخيراً اتّفقا على أنّه، بحلول 30 يونيو - بعد حلّ كلّ من المجلس الحاكم والـ«CPA» - سيعترف التحالف بحكومة عراقية «بسلطات سياديّة كاملة».

كان اتفاق 15 نوفمبر/تشرين الثاني إنجازاً ديبلوماسياً، نقطة تحول في تاريخ عراق ما بعد صدّام. أكّد للعراقيّين أنّ الولايات المتحدة سوف لن تقوم بإدارة حكومتهم إلى ما لا نهاية. أظهر بريمر مهارة في إبرامه الاتفاق بسرعة بعد عودته إلى العراق. غير أنّ طريقة من الطرق التي سرَّع فيها هذا العمل كانت في عدم إرساله النصّ إلى رامزفيلد للمراجعة[2].

عندما رأى رامزفيلد الاتفاق، لم يوافق على قسم منه يدعو إلى اتفاق أمني يتمّ بالتراضي مع المجلس الحاكم. تنبّأ بأنّ الزعماء العراقيّين سيبتغون تلميع أوراق اعتمادهم الوطنية بطلب قيود على حرية عمل قوّات التحالف. بعد أن يصبح للعراقيّين سلطة سيادية، سيكون رامزفيلد حاضراً للقيام بتسويات معقولة. ولكنه قال أن لا لزوم إلى المطالبة باتفاق في مارس/آذار مع أعضاء المجلس الحاكم المنتهية ولايتهم - لأنّه، بعد ثلاثة أشهر، سيكون من الأرجح أن يطالب أعضاء الحكومة المؤقتة الجديدة بشروط أشد لإظهار صلابة عودهم. يجب علينا أن ننتظر إنشاء الحكومة المؤقتة لنقدر

(1) أوضح موظف من «CPA» أنّ هذا التاريخ كان يجب أن يكون 29 فبراير/شباط، ولكنه نسي أنّ سنة 2004 كانت سنة كبيسة.

(2) ربّما حصل بريمر على موافقة رايس على المسودة: يروي أنّه تكلم هاتفياً معها في اللحظة التي كان ينهي فيها الاتفاق. (سنتي في العراق صفحة 229).

ما هي الاتفاقات الأمنية الضرورية مع المسؤولين الجدد. ظلّ رامزفيلد على موقفه ولم تعقد اتفاقات أمنية قط في ظلّ اتفاق 15 نوفمبر/ تشرين الثاني.

ربّما يحتار أو يعجب القرّاء من عدم احتفاظ بريمر بعلاقة أقوى بينه وبين رامزفيلد، خاصةً وأنّ كتاب تعيين الرئيس بوش أمر بريمر بالعمل «تحت سلطة وإدارة ومراقبة وزير الدفاع». ولكن بريمر خلق مجالاً لنفسه. بما أنّ رامزفيلد قال له إنّ بإمكانه أن يتحدّث مع الأساسيّين الآخرين بحرية كلّما ظنّ أنّ ذلك مفيداً، بدأ بريمر بإقامة اتصالات متكرّرة مع رايس، وتحوّل ذلك إلى مكالمات يوميّة أشار إليها بريمر مراراً في كتابه.

أصبحت رايس تلعب دوراً هاماً في تدبير علاقات الإدارة مع الـ «CPA» إلى حدّ أنّها تلقّت سلطة من الرئيس لخلق جهاز جديد تحت اسم «فريق ترسيخ الاستقرار في العراق» في مذكّرة مؤرّخة في 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2003 (إلى تشيني، باول، رامزفيلد، تينيت، مايرز، وغيرهم)، أعلنت رايس أنّ الفريق الجديد سوف يقوّي دعم الوكالات لوزارة الدفاع والـ «CPA». سائر نوّاب رايس سوف يترأسون «خلايا» الفريق في مجالات أربعة:

- السياسة/ الحكم.
- مكافحة الإرهاب/ أنشطة الجهاديّين.
- الاقتصاد.
- وسائل الإعلام/ قضايا الرسائل.

وصفت النيويورك تايمز فريق ترسيخ الاستقرار في العراق بأنّه «قسم من إعادة تنظيم الجهود الأميركية لقمع العنف في العراق وأفغانستان وتسريع إعادة الإعمار في كلا البلدين»، من خلال جهد لتوكيد رقابة مباشرة على شكل أشدّ من قبل البيت الأبيض على جميع أوجه السياسة الأميركية هناك. ذكرت المقالة بياناً من رايس، في مقابلة تلفزيونية، أكّدت فيه أنّ مذكّرة 2 أكتوبر/ تشرين الأول قد صمّمت منها ومن تشيني وباول ورامزفيلد.

تابعت مقالة النيويورك تايمز «في داخل وزارة الخارجية وبعض المكاتب في البيت الأبيض فسر قرار خلق فريق ترسيخ الاستقرار كعمل مباشر لإنقاص سلطة البنتاغون والسيد رامزفيلد في الطور القادم من الاحتلال». أنكر ذلك «مسؤولون كبار في البيت

الأبيض»، ولاحظ أحدهم: «الدون يدرك أنّ ذلك ليس من الأشياء التي يقوم بها البنتاغون على أفضل وجه، وهو، من بعض النواحي، قد أُنجد بتخلّيه عن بعض السلطة في هذا المجال». هذا المسؤول الكبير - يظهر أنّها رايس، من القليلين الذين ينادون رامزفيلد باسمه الأول - ذكرت فيما بعد أنّ بريمر سيظلّ ملحقاً بوزارة الدفاع.

عندما ذُكرت مقالة النيويورك تايمز في اجتماع موظّفي رامزفيلد حول الطاولة المستديرة في ذلك اليوم، كانت ردّة فعل الوزير صامتة. وقد علمت لاحقاً أنّه بعث بمذكرة شديدة اللهجة إلى مدير موظّفي الرئاسة، أندرو كارد، يناقض فيه بيان رايس بأنّه كان فاعلاً في تطوير مشروع فريق ترسيخ الاستقرار. وقال إنّه قد أُخبر بمذكرة 2 أكتوبر/تشرين الأول ولم يُستشر. ثمّ أوصى بأن تُنقل «علاقة إرسال التقارير» العائدة إلى بريمر من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية، بدلاً من رايس، لأنّ مكتب هذه الأخيرة ليس مجهّزاً وليس فيه موظّفون قادرون على القيام بالمهمّة.

لم يذكر رامزفيلد فكرة «وحدة الجهد / وحدة القيادة» التي ارتكز عليها قرار أكتوبر/تشرين الأول 2002 الأساسيّ لوضع مجمل مسؤولية إعادة الإعمار في عراق ما بعد صدّام في عهدة وزير الدفاع. ولكنّه ذكّر كارد أنّ الجميع توقعوا أن تنقل هذه المسؤولية من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية كلّما تقدّم استتباب الاستقرار في العراق. وكتب رامزفيلد أنّ عمل «CPA» الآن أصبح، بقدر يتزايد باستمرار، ذا طبيعة سياسيّة واقتصادية، وأنّ بريمر أصبح، منذ زمن، يقدم تقاريره إلى باول ورايس والرئيس أيضاً. وكان أبلغ بريمر منذ فترة أنّه سيكون سعيداً أن يراه يقدّم تقاريره إلى وزارة الخارجية في أيّ وقت يشعر بريمر أنّ ذلك مناسب أو مرغوب فيه. كثير من المسؤولين كانوا «يشعرون بعناد» أنّ بريمر يجب أن يكون ملحقاً بوزارة الخارجية، كما لاحظ، ولذلك فإنّ نقله إلى وزارة الخارجية ربّما «يهدئ من خاطرهم ويصرفهم عن التذمّر للصحافة». وكلّما كان الانتقال عاجلاً، كان أفضل. من الواضح أنّ رامزفيلد كان غاضباً.

ومع ذلك لم يتمكّن رامزفيلد من تغيير سلسلة القيادة الرسمية. على الورق، ظلّ بريمر يعمل لرامزفيلد، رغم أنّه، عملياً، لم يفعل ذلك قط، وكان يفعل ذلك بوتيرة متناقصة يوماً بعد يوم. أصبح بريمر يبعث تقاريره إلى عدد من الأشخاص، ما يعني أنّه لم يكن له، فعلياً، رئيس. ليس هكذا يُفترض بعملية ما بين الوكالات أن تعمل.

في خريف 2003 بدأ المسؤولون الأميركيّون ييأسون من إيجاد مخزونات من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية في العراق. كان يقوم بالتحقيق «فريق تقييم العراق» وهو منظّمة أنشأها رامزفيلد في السابق لتحقّق في حالة العراق بالنسبة إلى برامج التسلّح. ومع أنّ كادرها (المؤلّف من موظّفين مدنيّين وعسكريّين بريطانيّين وأوستراليّين) كان يعمل تحت إمرة الجنرال كايث دايتون (الجيش الأميركي)، كان فريق تقييم العراق ملحقاً ليس بوزارة الدفاع ولكن بالـ«CIA». كان جورج تينيت عيّن دايفيد كاي، وهو مفتّش أسلحة سابق مع لجنة الأمم المتحدة الخاصّة بالعراق (أونسكوم) ليكون المفتّش الأول للفريق من يونيو إلى ديسمبر/كانون الأول 2003. (عيّن تينيت لاحقاً كخلف لكاي تشارلز دويلفير، مفتش سابق آخر في أونسكوم).

في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2003، أفاد كاي عن نتائج تفتيشه الأولية إلى الكونغرس. الكثير ممّا ورد في تقريره الذي بلغ ستّة آلاف كلمة أيّد تأكيدات إدارة بوش لفترة ما قبل اندلاع الحرب: تاريخ صدّام المتعلّق بأسلحة الدمار الشامل، نياته، قدراته وبرامجه دعمت الاستنتاج بأنّ العراق يطرح تهديدات خطيرة. غير أنّ ظلّاً ألقي على نتائج التفتيش هذه بسبب ما لم يجده فريق تقييم العراق: الأسلحة التي قالت الـ«CIA» إنّها مخزونة في البلاد.

اكتشف فريق تقييم العراق «عشرات من البرامج المرتبطة بنشاطات أسلحة الدمار الشامل وكميّات هامة من المعدّات التي خبّأها العراق عن أعين الأمم المتحدة خلال المعاينات التي بدأت في أواخر سنة 2002». علاوةً على اكتشاف جهود كبيرة للإخفاء، «جوبهت بأدلّة لتصحيحات منظّمة في المستندات وفي الحاسوب في عدد كبير من المكاتب والمختبرات والشركات التي يُشكّ في قيامها بأعمال تتعلّق بأسلحة الدمار الشامل». ووجدت أنّ جهوداً «لمحو الأدلّة - ممرّات محطّمة، ملفّات خاصة محروقة، معدّات مغسولة من كلّ أثر لاستعمالها»، كانت «أعمالاً مقصودة لا عشوائية».

بالرّغم من جهود العراق للإنكار والتضليل، وجد مشروع تقييم العراق أدلة بأنه، بعد 1996، أعاد العراق تقسيم برنامجه لأسلحة الدمار الشامل إلى أجزاء مستقلّة «وركّز على الاحتفاظ بقدرات خفيّة أصغر يمكن تنشيطها بسرعة لرفع إنتاج عوامل الأسلحة البيولوجية». عندما بدأت عملية حرية العراق كان لصدّام «شبكة خفية من المختبرات والمنشآت داخل جهاز مصلحة الأمن». هذه القدرة كانت «مناسبة للاحتفاظ

بخبرة الأسلحة البيولوجية ومنشآتها القادرة على الإنتاج والاستمرار في عملية البحث والتطوير - جميعها عناصر أساسيّة للاحتفاظ بالقدرة على استئناف إنتاج الأسلحة البيولوجية». مصلحة الاستخبارات العراقية (IIS) «العبت دوراً محورياً في إرسال الطلّاب إلى الخارج لأجل الدراسة الجامعية المتقدّمة في العلوم البيولوجية، وفق العلماء العراقيّين ومصادر «IIS» «مؤمنة بذلك سبيلاً لتطوير البحث المتعلّق بالأسلحة البيولوجيّة». كان ذلك الموضوع الوحيد في الدراسات الجامعية العليا الذي يبدو أن «IIS» اهتمّت به ورعته.

من خلال مقابلات مع العلماء العراقيين اكتشف فريق تقييم العراق «عامل البحث والتطوير، الذي يمكن للعمل الظاهر به، استخدام كائنات حيّة لا تؤدّي إلى المرض كبدائل للبحث باستخدام كائنات حيّة محظورة تؤدّي إلى المرض». ومن خلال شهادات العلماء العراقيّين ومسؤولين حكوميّين، لاحظ فريق تقييم العراق أيضاً «أنّ أي شكوك بشأن ما إذا كان صدّام ما زال يبغي الحصول على أسلحة نووية ستظهر بجلاء». وقد أخبروا مفتّشي الفريق أنّ صدّام «ما زال ملتزماً التزاماً راسخاً بالحصول على الأسلحة النوويّة»، وأنّه «سوف يعاود تطوير أسلحة نووية عند نقطة ما في المستقبل». بعض المقابلات «أشارت إلى معاودة النشاط بعد أن يتخلّص العراق من العقوبات».

شدّد كاي أن صدّام احتفظ بالكادرات التقنية للعمل في أسلحة الدمار الشامل:
«وفق مستندات وشهادات من العلماء العراقيّين، ظلّت بعض كادرات الفرق الهامة من برنامج الأسلحة النووية لفترة ما قبل 1991 سالمة إلى حدّ بعيد، وتعمل في برامج تتعلّق بالأسلحة النووية وبتقنية ذات استعمال مزدوج ضمن وكالة الصناعات العسكرية».
بعض العلماء من فترة ما قبل برامج 1991 للأسلحة النووية شهدوا «أنّهم يعتقدون أنّ تلك الفرق العاملة قد تمّ الحفاظ عليها من أجل استئناف برنامج الأسلحة النووية، ولكن لم يتمكّن أي من العلماء من تقديم أمر رسمي أو خطّة تدعم اعتقادهم». أعلن أحد العلماء أنّه «كان هناك تفاهم عام بين العلماء أنّ مواد يتمّ الحفاظ عليها من أجل استئناف أعمال تتعلّق بالأسلحة النووية». (اعتقادهم هذا أكّده التقرير النهائي لفريق تقييم العراق، الذي لخص استراتيجية صدّام: «إبقاء العلماء النوويّين معاً في «IIC» (لجنة الطاقة النووية العراقية) من أجل تجميع مهاراتهم وإبقائهم جاهزين عندما تدعو الحاجة»).

على العموم، «العلماء وغيرهم ممن في الداخل الذين عملوا في البرامج العسكرية - الصناعية» حكموا بأنّ صدّام «لم يتخلَّ عن طموحاته ونياته في المضي قدماً للحصول على أسلحة الدمار الشامل». وحتّى أن أولئك المسؤولين الكبار الذين ادّعوا عدم معرفتهم مباشرة بوجود أيّ من النشاطات المحظورة الجارية، كما أفاد كاي، «يعترفون دون تردّد بأنّ صدّام كان عازماً على استئناف هذه البرامج عندما تزول القيود الخارجية». العديد منهم «اعترفوا بتلقّيهم أسئلة منذ سنة 2000 من صدّام أو أبنائه بشأن كم سيتوجب من الوقت لإعادة العمل على إنتاج الأسلحة الكيماوية أو توفير الأسلحة البيولوجية».

شرح تقرير كاي لماذا الحصول على حقائق بشأن أسلحة صدّام للدمار الشامل ما زالت صعبة. حتّى في حقبة ما بعد صدّام ظلّ الحصول على الحقيقة يعيقه الخوف من الثأر البعثي - وأيضاً بالتدمير المنهجي للأوراق والمواد، عندما كان العمل قائماً على الإطاحة بنظام صدام. ومع ذلك تمكّن كاي من التأكيد بأنّ صدّام طرح تهديدات خطيرة تتعلّق بأسلحة الدمار الشامل.

ولكن كاي أفاد أيضاً أنّ المحقّقين لم يجدوا مخزونات الأسلحة البيولوجية والكيماوية التي اعتقد مسؤولو الإدارة أنّها موجودة في العراق:

لم نجد حتّى الآن مخزونات أسلحة، ولكنّنا لم نصل بعد إلى النقطة حيث يمكننا القول بصورة قطعية بأنّ مخزونات الأسلحة هذه لا وجود لها أم أنّها وُجدت قبل الحرب وتنحصر مهمتنا الآن بأن نكشف أين هي. ونحن الآن ننشط في التفتيش عن هذه الأسلحة معتمدين على معلومات نتلقّاها من العراقيّين.

... يعيق جهودنا في عملية التفتيش ستّة عوامل أساسيّة:

1 - منذ ولادتها، كانت جميع أنشطة أسلحة الدمار الشامل العراقية تقسم إلى أجزاء صغيرة ضمن نظام كان يحكم ويحفظ أسراره بواسطة التخويف والترهيب بالإضافة إلى خداع وإنكار مبني في صلب كلّ من هذه البرامج.

2 - تشتيت وتدمير متعمدان للمواد والوثائق العائدة إلى برامج أسلحة الدمار الشامل بدآ قبل النزاع واستمرا خلال النزاع وبعده.

3 - بعد «OIF» (عملية حرية العراق) دمَّر النهب أو شتت مواد هامة من الممكن

جمعها بسهولة وأدلّةً قضائية تخصّ برامج أسلحة الدمار الشامل. وكما يشرح التقرير بالتفصيل، حصلت عناصر هامة من هذا النهب بشكل منظّم ومتعمّد بهدف واضح هو التعتيم على أنشطة نظام صدّام في فترة ما قبل عملية حرية العراق.

4 - بعض موظّفي أسلحة الدمار الشامل اجتازوا الحدود قبل وخلال فترة النزاع، وربّما أخرجوا معهم أدلة أو حتّى مواد ذات صلة بالأسلحة.

5 - إنّ أيّة مواد أو أسلحة دمار شامل ستكون في الغالب صغيرة بالمقارنة مع مجموع الأسلحة التقليدية ويكون من الصعب أو المستحيل العثور عليها في عملية تفتيش عادية. من المهم أن نتذكّر أنّ أضخم كمية من المواد نقوم بالتفتيش عنها، والكميّة التي نتوقّع العثور عليها، يمكن إخفاؤها في أماكن لا تتعدّى مساحتها مرأباً لسيارتين.

6 - ما زالت البيئة في العراق غير متسامحة مع نشاطاتنا إذ إنّ العديد من العراقيين الذين تكلّمنا معهم بمن فيهم الموظّفون لدينا، أفادوا أنّهم يتعرّضون إلى تهديدات وهجمات.

أبرزت الروايات الصحافية، على العموم، الفروقات بين نتائج كاي وما قاله المسؤولون في الإدارة بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية قبل الحرب. ادّعى دايفيد سانفر من النيويورك تايمز أنّ «اكتشافات تقرير كاي تدعم مزاعم النقّاد، بمن فيهم المرشحون الديموقراطيون للرئاسة، بأنّ السيد بوش استعمل استخبارات مشكوكاً في صحّتها ليبرّر قراره شنّ الحرب». وقد أعطت وسائل الإعلام اهتماماً قليلاً للاكتشافات التي أظهرت أن الاستخبارات العراقية دمّرت أدلّة أنشطة مختبراتها وأنّ «عشرات من البرامج ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل» قد أخفيت عن أعين مفتشي الأمم المتحدة، أو الفرص لنقل وإخفاء المواد التي ذكرها كاي.

لأسباب واضحة، أراد المعارضون السياسيّون للإدارة أن يبرزوا أنّ المسؤولين في الإدارة اقترفوا أخطاء. هذه الأخطاء لا يمكن إنكارها ولكن كان من الممكن وضعها في إطارها الصحيح. إنّه لمن الملحوظ كم فعلت الإدارة للتمييز بين ما أخطأت به الحكومة بشأن تهديد أسلحة الدمار الشامل العراقية وبين ما قامت به على وجه صحيح. إنّ فشلها في مجابهة إسراف منتقديها ساهم في ظهور حكمة عراقية خاطئة ولكنّها أصبحت متجذّرة في الوقت الحاضر.

في خريف 2003، بدأ خصوم الرئيس يؤكّدون أنّ الأغلاط الاستخبارية أبطلت الأساس المنطقي للحرب برمته. كان على مسؤولي الإدارة أن يعاكسوا بالقول إنّ الأساس المنطقي لإزالة صدّام حسين من الحكم كان أوسع بكثير من الهموم المتعلّقة بمخزونات أسلحة الدمار الشامل. وفي الحقيقة، حتّى ذلك الجزء من الأساس المنطقي العائد إلى أسلحة الدمار الشامل لم يكن مرتكزاً فقط على مسألة أنّ صدّام يملك مخزونات. كان من الممكن اقتباس تقرير كاي للتأكيد على أنّه حتى بعد قيام محلّلين استخباراتيين أميركيين بتصحيح أخطائهم، وجدوا أنّ هناك تهديداً كبيراً من أسلحة الدمار الشامل العراقية.

ولكن في خريف 2003 فشلت الإدارة في إظهار هذه النقاط. وفي حدود ما أعلم لم يقم أحد من الـ«CIA» - أو البيت الأبيض - بأيّ جهد كبير وفي الوقت المناسب بتشجيع تغطية صحافية كاملة ودقيقة لتقرير كاي. لم يقم أحد حتّى بتجميع قائمة قصيرة للحقائق تلفت نظر الصحافيّين إلى النقاط الأساسيّة في التقرير، كالتي ذكرت أعلاه. وأعطت وسائل الإعلام الانطباع بأنّ اكتشافات التقرير الهامة هي أنّ المفتّشين لم يكشفوا عن أسلحة محرّمة في العراق.

كان الرئيس وفريقه قادرين على مناقشة منتقديهم. كانوا قادرين على لفت الانتباه إلى الموظفين والبنى التحتية التي كان صدّام يحتفظ بها من أجل الحفاظ على خياراته في مجال أسلحة الدمار الشامل، وخاصة على قدرته في استئناف الإنتاج بسرعة. ومن دون إنكار أو تجاهل الأخطاء الاستخباراتية السابقة للحرب، كان مسؤولو الإدارة قادرين على شرح أنّ هذه الأخطاء كان لها تأثير محدود في قرار حكومة الولايات المتحدة لشنّ الحرب. كانوا قادرين على الدفاع عن الأساس المنطقي للحرب على الرغم من هذه الأخطاء.

في اليوم التالي لنشر تقرير كاي، أشار إليه الرئيس بوش ببعض الاقتباسات القصيرة في ملاحظاته في المؤتمر الصحافي في الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض. وكوندوليزا رايس، في حديثها إلى مجلس العلاقات الخارجية في شيكاغو بعد أسبوع من نشر التقرير، اقتبست ثلاث جمل منه فقط. وبعد أيّام من ذلك - بعد أن كانت التغطية الإعلامية لتقرير كاي قد تجمّدت في فكرة بسيطة بأنّه لم يعثر على أسلحة دمار شامل - قدم نائب الرئيس تشيني معالجة جوهرية للتقرير في خطاب إلى مؤسسة الثقافة التراثية.

ولكن هذه الجهود المتفرّقة والمتأخّرة التي قامت بها الإدارة أعطت نتائج ضئيلة جداً. الصحافيّون وأعضاء الكونغرس والمعلّقون حول العام اقتبسوا من تقرير كاي مرّات لا تحصى ولا تُعدّ، كدليل على أنّه لم يكن هناك أسلحة دمار شامل في العراق على الإطلاق - ولذلك، لم يكن هناك سبب للحرب.

الرئيس بوش نفسه وضع، فعلياً، الأساس المنطقي للحرب جانباً. مع بدء خريف 2003، تغيّرت ملاحظاته العامّة حول العراق بشكل عنيف. بوجه عام، توقف عن التحدّث عن سجل صدّام الوحشي وعن التهديدات المطروحة من قبل النظام العراقي.

تأمَّل المعلومات في الجدول رقم 2 الذي يعدّد كلّ ملاحظات الرئيس عن العراق (كما نشرت على المركز الإلكتروني للبيت الأبيض) للفترة بين سبتمبر/أيلول 2002 إلى آخر سبتمبر/أيلول 2004. يظهر الجدول عدد الفقرات في كلّ خطاب التي تبحث في التهديد المتأتّي من نظام صدّام حسين (بما فيه سجلّه من التعدّي والوعيد) وعدد الفقرات التي تبحث في حظوظ بناء ديموقراطية في العراق.

الجدول رقم 2 يظهر تغييراً جذرياً في استراتيجية اتصالات البيت الأبيض. في الفترة الأولى - بدءاً من 12 سبتمبر/أيلول، 2002، عندما أثار الرئيس بوش للمرّة الأولى مسألة العراق أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة - شرح الرئيس تركيزه على العراق والأساس المنطقي للعمل ضدّ صدّام بالإشارة إلى سجلّ النظام العراقي والتهديدات التي يطرحها للسلام والأمن الدوليين. ولكن بعدما أطاحت قوّات التحالف بصدّام وفشلت في العثور على مخزونات سلاح الدمار الشامل، غير الرئيس لهجته. في الفترة الثانية - سبتمبر/أيلول 2003 إلى سبتمبر/أيلول 2004 - لم يتكّلم عن تاريخ النظام البعثي أو الخطر المتمثّل بصدّام البتة. خلافاً لذلك ركّز الرئيس بوش على الحالة الحاضرة - بالأخصّ، أنّ العراق أصبح ساحة نزاع نستخدمها لمنازلة الإرهابيّين المتمرّدين - وشدّد على أنّ لدينا الآن في العراق فرصة لجلب الديموقراطية إلى العالمين العربي والإسلامي.

جدول رقم 2. التغيير في لهجة الرئيس بوش. عدد الفقرات في كلّ خطاب أو حدث

الخطاب أو الحدث	التهديد/ سجل صدام	الديموقراطية العراقية المستقبل السياسي	المعدّلات
03 - 12 - 9	28	3	
02 - 14 - 9	8	0	
02 - 7 - 10	30	2	تهديد
03 - 28 - 1	19	2	ديموقراطية
03 - 6 - 2	13	0	
03 - 26 - 2	6	13	
*03 - 17 - 3	13	2	
03 - 1 - 5	5	4	
03 - 1 - 7	2	5	
فترة رقم 1	124	31	3,4 13,7
03 - 7 - 9	0	18	
03 - 23 - 9	2	10	
03 - 3 - 10	4	1	
03 - 9 - 10	4	7	
03 - 6 - 11	0	3	
03 - 11 - 11	0	16	
03 - 14 - 12	0	5	
04 - 20 - 1	1	5	
04 - 19 - 3	0	8	
04 - 10 - 4	0	8	تهديد
04 - 13 - 4	0	22	ديموقراطية
04 - 10 - 5	0	16	
04 - 24 - 5	0	33	
04 - 12 - 7	5	0	
04 - 12 - 9	1	7	
فترة رقم 2	17	159	10,6 1,1

(*) فترة العمليّات القتالية الضخمة.

في الفترة الأولى، بأرقام مدوّرة، اشتملت بيانات الرئيس عن العراق معدّل أربع عشرة فقرة عن تهديد صدّام إلى ثلاث فقرات عن الديموقراطية[1] للفترة الثانية، كانت هذه المعدّلات فقرة واحدة عن تهديد صدّام وإحدى عشرة عن الديموقراطية.

لا أعلم بالضبط متى وكيف اتّخذ القرار بأنّه يجب على الرئيس أن يغيّر طريقة تحدّثه عن العراق. يبدو أنّ الرئيس ومستشاريه الكبار للاتصالات قرّروا أنّ الفشل في العثور على مخزونات لأسلحة الدمار الشامل شكّل ارتباكاً شديداً لدرجة يوجب على الرئيس أن لا يحاول حتّى شرحه أو وضعه في سياقه الصحيح. بدلاً من ذلك حاولت الإدارة أن تغيّر الموضوع.

هذه الحسابات لم تبحث على أنّها تغيير في سياسة الأمن القومي في لجان النوّاب أو الأساسيّين أو في مجلس الأمن القومي. يبدو أنّها اعتبرت مجرّد مسألة من مسائل الشؤون العامة. غير أنّ تداعياتها كانت استراتيجية.

من الصعب أن تغالي في أهميّة الأغلاط التي اقترفتها الإدارة في مستهلّ تقديمها العلني لأسباب شنّ الحرب مستعينة باستخبارات غير صحيحة كأدلّة مساندة. ولكن هذه الأغلاط تضاعفت جرّاء القرار بأنّه يجب ألّا تركز ملاحظات الرئيس على العراق، من الآن وصاعداً، على التاريخ والتهديدات بل يجب أن تتطرّق فقط إلى التحدّيات الحاضرة والمستقبلية وعلى أهميّة تشجيع الديموقراطية. هذا التغيير في الخطاب فاقم الضرر بمصداقية الإدارة. جعلت الرئيس يبدو كأنّه يغيّر أرضيته - مغيّراً الأساس المنطقي للحرب - دون أن يشرح بوضوح هذا التغيير.

علاوةً على ذلك أدرك خصوم الرئيس السياسيّون بسرعة أنّهم إذا ما هاجموا الإدارة بشأن تحاليلها لما قبل الحرب وأعمال أخرى لها تمّت في فترة ما قبل الحرب فلن يقوم أحد بدحضهم. كان لذلك مفاعيل مضحكة في تركيز النقاش العام على الماضي بدلاً من المستقبل - عكس ما أراد مسؤولو البيت الأبيض. والتوكيد على بناء ديموقراطية في العراق أعاد تحديد النجاح بشكل حمل الأميركيّين على التوقّف عن الاعتقاد بأنّ النجاح كان إمّا ممكناً وإمّا موازياً لبذل التضحيات.

(1) أكثر من ثلث فقرات «الديموقراطية» في هذه الفترة الأولى وردت في خطاب واحد (في 26 فبراير/ شباط 2003) تحديداً حول موضوع الديموقراطية.

أظهر بريمر وفريقه الحاكم في «CPA» نشاطاً ومهارة في مساعدة العراقيّين على تطوير دستور مؤقت. وحزمه خدم أهدافه جيداً في هذا المجال. ضغط على العراقيّين للتغلّب على فروقات هامة - وفعلوا ذلك. استغرق التفاوض على الدستور الوقت الكامل الذي حدّد له في اتفاقية 15 نوفمبر/تشرين الثاني. أنهى المجلس الحاكم الوثيقة تحت عنوانها الرسمي، القانون الإداري الانتقالي في 8 مارس، 2004، بعد بضعة أيّام فقط من التاريخ النهائي.

بعد لحظة من توقيعه، لمحت تقريراً إخبارياً على تلفزيون البنتاغون. المراسل الأميركي طلب إلى أحد الآباء المؤسّسين العراقيّين أن يعلق على الإنجاز، كان جوابه قاطعاً بقدر ما كان مقتضباً «لقد ساومنا بالفعل».

في ديسمبر/كانون الأول 2003، أقام الوزير والسيدة رامزفيلد حفل استقبال في منزلهما. تحوّل التجمّع إلى عيد تخلّله، في الوقت نفسه، بعد التهيّب جرّاء أخبار تلقّيناها في اليوم السابق، 13 ديسمبر/كانون الأول: القوّات الأميركية قبضت على صدّام حسين في مستودع مؤقت تحت الأرض بالقرب من بلدته تكريت. كان المسعور الرهيب قد حقّر نفسه بالطريقة التي اختبأ واستسلم بها.

كان الرئيس بوش قرّر أن يقوم المسؤولون العراقيّون بمحاكمته، وكان من السارّ جداً أنّه قبض على صدّام حيّاً ولكن ليس هناك عملية متمدنة تستطيع فعلاً أن تحقّق العدالة تجاه فظاعة استبداده والتداعيات الرهيبة لتعدّياته وتهديداته. في النهاية حوكم صدّام أمام المحكمة الخاصة العراقية وأُدين بجرائم ضدّ الإنسانية[1]. شنق في 30 ديسمبر/كانون الأول، 2005. ولداه الشهيران، عدي وقصي قتلا من قبل القوّات الأميركية قبل أربعة أشهر من القبض عليه. لم يعد لشعب العراق، أو العالم ككلّ، أن يقلق بشأن صدّام - أو بشأن سلالة صدّام حسين.

كان مسؤولو الإدارة ما زالوا يناقشون أهميّة التحرّك بسرعة في العملية العراقية السياسية وتدريب قوّات أمن عراقية عندما أنهى الإرهابي أو مصعب الزرقاوي فعلياً هذا النقاش. وجه الزرقاوي كتاباً غير عادي (بدون تاريخ) إلى كبار زعماء القاعدة، أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، تمّ اعتراضه من قبل الاستخبارات الأميركية وأذيع علناً لأول مرّة في 9 فبراير/شباط 2004 في قصة نشرتها صحيفة النيويورك تايمز.

(1) اتهام منفصل لصدام حسين على خلفية حملة الأنفال ضدّ الأكراد أسقط بعد إعدامه.

كان الزرقاوي الجهادي الأجنبي الرئيسي في العراق. متشدّد سنّي من الأردن، عمل الزرقاوي لأربع سنوات مع إرهابيّين متمركزين في العراق وصفتهم الـ«CIA» بملحقين حميمين بالقاعدة. (في رسالته اقترح الزرقاوي أن يصبح ملحقاً رسمياً بالقاعدة. لاحقاً، في أكتوبر/تشرين الأول 2004، سيتعهّد الزرقاوي ببنوته لأسامة بن لادن ومن تلك اللحظة فصاعداً أضحى فريقه يشير إلى ذاته «القاعدة في بلاد ما بين النهرين» أو «القاعدة في العراق».

أكّد الزرقاوي أن أردأ أعداء الإسلام هم الشيعة الذين «أعلنوا حرباً سريّة على شعب الإسلام». وصف الشيعة بأنّهم «الأفعى المتربّصة، العقرب الماكر الخبيث، العدو المتجسّس، والسمّ المتغلغل». لتخليص العراق من الشيعة، كانت استراتيجيّته تقضي بإجبارهم على خوض المعركة. قال: مهاجمة أهداف سياسية وعسكرية ودينية شيعية سوف «تثيرهم إلى إظهار كلبهم إلى السنّة». ولكن أكبر مشكلة للزرقاوي عند الشيعة هو أنّ الزعماء الشيعيّين نصحوا، بمكر، بضبط النفس. «لقد تمكّنوا من السيطرة على شؤون طائفتهم، من أجل أن لا تصبح المعركة بينهم وبين السنة حرباً طائفية مفتوحة، لأنّهم يعلمون أنهم لن يحقّقوا النجاح بهذه الطريقة».

أظهرت الرسالة عدّة أمور مخيّبة للآمال. لأنّ الشيعة لم يردّوا على القتال بمثله، فإنّ السنّة العراقيّين (كما قال) لم يقدروا رداءة الشيعة حقّ قدرها. وبينما الأميركيّون ينشئون جيشاً وشرطة عراقية جديدة، فإنّ هذه القوّات خلفت انقسامات بين جهاديي الزرقاوي والسنّة العراقيّين: تمكّنت قوّات الأمن العراقية الجديدة من الوقوف بين جماهير السنّة والمجاهدين - أي قوّات الزرقاوي.

وبعد أنّ حولّ الأميركيّون مسؤوليات سياسية وأمنيّة إلى العراقيّين، قلق الزرقاوي من أنّ جهوده لحثّ الشيعة على الردّ بعنف ربّما تفقده دعم الشعب العراقي بصورة عامة. والقوّات العراقية التي بدأت بالانتشار في المناطق السنيّة يمكن أن تتواصل مع السكّان عن طريق «القربى، والدم والشرف». مقاتلة هذه القوّات ستكون صعبة «بسبب الفجوة التي ستنبثق بيننا وبين الناس على الأرض (السنّة العراقيّون)». قلق الزرقاوي وسأل «كيف يمكننا أن نقاتل أبناء عمومتهم وأبناءهم وبأيّة حجّة، بعد انسحاب الأميركيّين»؟ أعلن عن خوفه الأكبر: الديموقراطية آتية ولن يكون هناك عذر بعد ذلك؟

«العذر» الذي كان بحاجة إليه هو الطبيعة الظاهرة للاحتلال الأميركي. قال

الزرقاوي إنّ أميركا تنوي السيطرة على الأحداث رغم أنّها «تأمل أن تختفي في معسكراتها آمنة وهانئة وتضع أرض المعركة بأيدي الحكومة الطرية العود مع جيشها وشرطتها». ولكن عندما أنشأ الأميركيّون الحكومة العراقية وقوّات الأمن، ساءت الحالة بالنسبة إلى قوّات الزرقاوي: «ليس من شكّ بأنّ الفضاء الذي يمكننا التحرّك فيه قد بدأ يتقلّص والقبضة حول أعناق المجاهدين بدأت تشتدّ». مع نشر الجنود ورجال الشرطة، أصبح المستقبل مخيفاً. «إذا بسطت حكومة عراقية جديدة سلطتها على البلاد، سيتوجّب علينا أن نحزم أمتعتنا ونقفل قواعدنا ونذهب إلى أرض أخرى»، كما خلص الزرقاوي إلى القول، متذمّراً من أنّه «يسابق الوقت».

كان رئيس القيادة الشيعية التي تحبط الزرقاوي، آية الله العظمى السيستاني، قد حثّ مؤيّديه على أن لا يسمحوا للجهاديّين السنّة بإثارتهم لشنّ حرب أهليّة. كان يعارضه رجل الدين الشاب المتطرّف مقتدى الصدر الذي أصبح الناطق باسم الطائفة الشيعيّة من أجل الثأر العنيف من السنّة - وقتال الأميركيّين وغيرهم من قوى التحالف، أيضاً.

كان الصدر يحاول الاستيلاء على السلطة بالعنف ضمن الطائفة الشيعيّة منذ الإطاحة بصدام. أفادت «CPA» أنّ الصدر كان مسؤولاً عن اغتيال رجل دين شيعي في 10 إبريل، 2003، ربّما كان متورّطاً في انفجار السيارة في النجف في 29 أغسطس/آب 2003 التي قتلت آية الله محمد باقر الحكيم، مؤسّس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. في الشهور التالية، هاجمت قوات الصدر شيعيّين بارزين آخرين، معتدية على مساجد ومراكز شرطة، كما «أوقفت» عدداً من ضبّاط الشرطة العراقيّين. في يناير/كانون الثاني 2004 حاول الصدر إنشاء محكمة القوانين الدينية في مزار الإمام علي في النجف متحدّياً بشكل مباشر السيستاني والمؤسّسة الشيعيّة.

اختلف مسؤولون أميركيّون كبار في العراق حول ما يجب عمله بالنسبة إلى الصدر. دعا بريمر مراراً إلى تحرّك عسكري أميركي لإيقافه وتدمير ميليشياه، جيش المهدي. نصح أبي زيد بتوخّي الحذر. قلق من أن يكسب الصدر عطفاً واسعاً إذا هاجمته الولايات المتحدة شخصياً، خاصةً إذا أجبرت القوّات الأميركية بالقتال عبر جامع أو مدينة مقدّسة للوصول إليه. حذّر أبي زيد من «خسارة» الشيعة، معتبراً أنّ لدينا مشاكل كثيرة مع السنّة. كانت القوّات الأميركيّة تصطدم مع ميليشيا الصدر في عديد من

المدن، ولكن أبي زيد أراد معرفة إذا كان السيستاني وغيره من الزعماء الشيعيّين يستطيعون في الوقت الحاضر استعمال مصادرهم الخاصة للتعامل مع التحدّي لكي لا تضطرّ قواتنا إلى توقيف الصدر على الفور. أدرك بريمر خطورة هموم أبي زيد، ووافق في بعض الأحيان أنّه من غير الملائم أن نحاول إلقاء القبض على الصدر.

في ليلة 2 إبريل رتبت «CPA» توقيف نائب الصدر بسبب قتل رجل الدين الشيعي. أتاح ذلك مبرّراً لمناصري الصدر بتسيير مظاهرات في الشوارع ومهاجمة منشآت تلفزيونية ومراكز شرطة وغيرها من المنشآت في النجف وبغداد ومدن أخرى، واشتبكوا بمعارك مع قوّات التحالف وقوّات الأمن العراقية.

أثناء ذلك أصبحت مدينة الفلوجة السنيّة بمثابة عود كبريت لاشعال النار. في 31 مارس/آذار أمسكت جماعة من الرعاع أربعة مقاولين أميركيّين بعد أن أنزلتهم من سيارتهم ثمّ قتلتهم وشوهت جثثهم في الشارع وعرضتها بطريقة متوحشة بتعليقها على جسر. تقدّم مشاة البحرية الأميركية إلى المدينة ردّاً على ذلك. أراد بعض أعضاء المجلس الحاكم الحصول على رعاية القتلة بالتفاوض مع زعماء المدينة ليتمكّنوا من تجنيبها هجوماً عاماً من مشاة البحرية. وطلبوا من بريمر أن يوقف مشاة البحرية من أجل السّماح بذلك. وزير الداخلية العراقي، وهو سنّي، استقال احتجاجاً على أنشطة مشاة البحرية ضدّ الفلوجة. مسؤولون عراقيّون آخرون هدّدوا بالاستقالة في حال لم يوقف مشاة البحرية النار.

كان مشاة البحرية في وضع سيّئ. عندما أمروا بمهاجمة الفلوجة بدأوا بالقيام بعمليات هجومية، والآن أوقفوا على أعقابهم. بينما هم يتعرّضون إلى نيران أعدائهم، قيل لهم الآن أن يدافعوا عن أنفسهم ولكن أن لا يواصلوا هجومهم لتوفير فرصة لبريمر وأبي زيد للبحث في وقف النار مع الرئيس ومجلس الأمن القومي.

رأى المجلس العراقي الحاكم خطراً على نفسه، مع بقاء شهرين فقط لإنشاء حكومة عراقية مؤقتة. فلم يشأ أعضاؤه أن يبدوا سلبيّين في وجه هجوم أميركي على مدينة عراقية تضمّ عدّة مئات الآلاف من السكّان. كان بريمر ينتقد المجلس الحاكم لعدم أخذ المبادرات. والآن بعض أعضائه اتخذوا المبادرة - لمحاولة حلّ أزمة الفلوجة سياسياً.

خشي بريمر من أن يقوم عدد من الأعضاء السنّة في المجلس الحاكم، ممن

اتخذوا موقفاً وطنياً مستقلاً من الفلوجة، بالاستقالة، في حال لم تعطِ الولايات المتحدة أعضاء المجلس فرصة لحلّ المشكلة عبر المفاوضات. وأعضاء شيعة من المجلس هدّدوا أيضاً بالاستقالة جراء عمليّات عسكرية أميركية محتملة ضدّ ميليشيا الصدر في جنوب العراق. حذّر بريمر من أنّ الانحلال الفوضوي للمجلس يمكن أن يضع في دائرة الخطر الخطّة الأميركية لانتقال هادئ إلى حكومة مؤقتة بحلول آخر يونيو.

في اجتماع لمجلس الأمن القومي في 9 إبريل، قدّم الجنرال أبي زيد مراجعة للعمليّات في الفلوجة وضد جيش المهدي التابع للصدر. تنبّأ أبي زيد بأن العدو في الفلوجة «سيمسح مسحاً تاماً في غضون ثلاثة أيّام» ولكنّه لاحظ أنّ قوّات الأمن العراقية التي درّبتها CENTCOM كانت، على العموم، مخيّبة للآمال. العديد منهم رفضوا القتال لأنّهم اعتبروا أن العملية ليست لحماية بلدهم ضدّ الإرهابيّين الأجانب، بل كمعركة ضدّ عراقيّين يقاومون الوجود الأميركي. ومع ذلك، أبرز القوّاد الأميركيّون على الأرض وحدة عراقية كانت تدير ستة مواقع وتشارك في دوريات وهجمات «دون مشاكل»: الفرقة 36 من سلك الدفاع المدني العراقي. هذه القوّة الاستثنائية نشأت من القوّة المقاتلة العراقية الحرّة «FIFF» التي تألفت من ستماية عراقي مهاجر نظّمهم أحمد الجلبي واستخدمهم أبي زيد في الناصرية في إبريل 2003. لم يكن أداء الفرقة كاملاً، ولكن مع العلم كم من مرّة أوذي رجالها، فإنّ المديح من CENTCOM في هذه المناسبة كان لافتاً للنظر.

اقترح بريمر وقفاً أميركياً للنار لأربع وعشرين ساعة في الفلوجة لكي يعمل مع المجلس الحاكم لإتمام حلّ بالتفاوض لأزمة الفلوجة. في حال نجحت مفاوضات المجلس، كما قال بريمر للرئيس، فإنّهم سيصبحون أقوى، وسيكون ذلك أفضل، «وإذا لم ينجحوا، نكون قد جربنا». غير أنّه كان من غير المتوقّع الحصول على رعاية قتلة المقاولين الأميركيّين. وافق الرئيس بوش على وقف إطلاق النار لمدّة أربع وعشرين ساعة.

كيف سنتصرّف في حال طلب العراقيّون تمديداً لوقف إطلاق النار، سأل رامزفيلد؟ كان جواب أبي زيد ملتبساً «أفضل أن لا يكون هناك تمديد إلّا في حال وجود سبب وجيه لذلك». أضاف بريمر: «سوف نقرّر ذلك في ظلّ الظروف». حذّر مايرز بأنّ

التمديد ربّما يسمح لمئات من مقاتلي الأعداء بالتسلل إلى الخارج. وعلّق «أنّهم سيئون، وسيقتلوننا إذا هربوا».

انتقل الاجتماع بعد ذلك إلى مسألة مقتدى الصدر. كانت قوّات الصدر مسؤولة عن النجف في تلك البرهة، كما أشار أبي زيد، ولم تكن الشرطة المحلية تتحرّك ضدّهم. أثناء ذلك كانت قوّات أميركية «تؤذي» ميليشيا الصدر في بغداد. ولكن، «إذا ما علت منزلته»، كما حذّر أبي زيد، ستتلقّى طفرة سريعة من المشاكل في بغداد. كانت قوّاتنا قد قتلت مئات من مقاتلي ميليشيا الصدر في الأيام القليلة الماضية، كما أفاد الجنرال، ولكن ذلك «يخلق تعاطفاً معه». وفي جواب عن سؤال الرئيس بشأن استراتيجيّتنا تجاه الصدر، شدّد أبي زيد على أنّ القوّات الأميركية ستعزل النجف ثمّ تشجّع العراقيّين على مواجهة الصدر وميليشياه وعلى «عملية الاقتحام» - وكلّها عمليّات داخل أمكنة مقدّسة أو حولها.

سأل رامزفيلد إذا كنّا نقترب من حافة انتفاضة شيعية ضدّنا. معترفاً بأهميّة السؤال، أجاب بريمر: «ضرباتنا ضدّ الصدر لم تحسن منزلته السياسية بعد، ولكن ربّما تفعل ذلك». علقت رايس بأنّه يجب أن نأخذ العملية السياسية العراقية بالاعتبار عندما نقرّر معاركنا. وشدّدت على مخاطر اقتحام النجف وهي مدينة شيعيّة مقدّسة. قال بريمر إنّه يوافق. ثمّ لاحظ أنّنا نقاتل السنّة منذ سنة، ولكن لدينا خطر أكبر في فقد الشيعة[1].

كان الرئيس بوش قلقاً بشأن استراتيجيّتنا للانتقال السياسي. «إذا فشلت هذه، سنصبح قوّة محتلّة دون انتهاء اللعبة» كما علّق، ثمّ أضاف: «نقل السلطة كان استراتيجيّتنا». وافق باول الرئيس على إعطاء وقت أكثر للفلوجه لأنّه «لن يكون لنا استراتيجية» إذا ما فقدنا المجلس الحاكم. حثّ باول أيضاً على ضبط النفس في «محاولة خلع الصدر» مخافة تداعيات سياسية في العراق.

شارك رامزفيلد في القلق العام بشأن استقالات متعدّدة من المجلس الحاكم، ولكنه انتفض ضدّ فكرة أنّ أعضاء المجلس يستطيعون نسف الاستراتيجية الأميركية لإعادة إعمار العراق سياسياً. قال إنّه يجب على بريمر أن يفكّر بماذا يجب فعله في حال

(1) تعليقات بريمر في هذا الاجتماع كانت أكثر توازناً من رواية مشكلة الصدر التي يوردها في كتابه، حيث يصوّر نفسه كأنّه كان دوماً مجنداً للعمل العسكري للقبض على الصدر.

استقال أعضاء أساسيّون من المجلس الحاكم. وسأل، إذا حدث ذلك، ماذا ستكون خياراتنا الثلاثة أو الأربعة؟ نصح رامزفيلد بريمر أن يعمل على خطّة طوارئ مع رايس وباول في حال حصلت أيّة استقالات بشكل سريع. صادق الرئيس بوش على اقتراح رامزفيلد وأعاد التأكيد على «أهميّة التمسّك بتاريخ 30 يونيو» لإنشاء الحكومة المؤقتة.

ناقش بريمر ازدواجيّة العراقيّين بشأن الحضور الأميركي في بلدهم. قال إنّهم أدركوا أنّ قوّاتهم الأمنيّة ليست على المستوى المطلوب للحفاظ على السلام بمفردها، ما جعلهم أكثر تقبّلاً لوجود القوّات الأميركيّة لفترة أطول. كان أبي زيد أكثر تشكيكاً فأشار إلى أنّ «المشكلة مع قوّات الأمن العراقية هي أنّه ليس لديهم زعيم قويّ يقاتلون من أجله»، و«لا يريدون القتال من أجل الأميركيّين».

في اجتماع لمجلس الأمن القومي في اليوم التالي، 10 إبريل، أفاد بريمر أنّ المجلس الحاكم قام بمحادثات جيّدة في الفلوجة، رغم أنّه لم يحدّد ما تمّ إنجازه بالضبط. توقّع بريمر أن يطلب المجلس تمديداً لوقف إطلاق النار ودعا ذلك «إشارة طيبة» لأنّها ربّما تجعل من الممكن أن «نضع الفلوجة وراءنا».

معتبراً أنّ النظام السياسي العراقي «ما يزال مسمّماً بعقود من حكم صدّام حسين»، وصف الرئيس بوش العنف الجاري «كعلامة» على تلك المشكلة. وعندما سأل أبي زيد عن خطّته لمعالجة الفلوجة لم يدفعه باتجاه معاودة العمليّات الهجومية. بدلاً من ذلك قال إنّه يزمع «إنتاج الهدوء» ويدع السنّة في المجلس الحاكم «ليتدبّروا نجاحاً لأنفسهم هناك». واستخلص أنّنا «يجب ألّا نركّز على استعادة الفلوجة كاملة». أبدى الرئيس قلقاً من تداعيات اعتقاد الناس بأنّنا قد غلب على أمرنا في الفلوجة.

اعتبر أبي زيد أنّ جهود «CPA» للتواصل مع السنّة يجب أن يكون لها أولويّة أعلى من إطلاق جهود عسكرية لمعاكسة الصدر. كان الجنرال يفضل تخفيف الضغط على عملية اجتثاث البعث كسبيل لتهدئة السنّة. وافق تينيت. عندما شارف الاجتماع الانتهاء ردّد رامزفيلد قلق أبي زيد من أنّ «CPA» قاسية جداً على السنّة وأنّ سياسة اجتثاث البعث متشدّدة أكثر ممّا يلزم.

بعد يومين كتب رامزفيلد إلى بريمر عمّا يخصّ «التواصل» مع السنة. كان بريمر قد أكّد له أنّ أمر «CPA» لاجتثاث البعث جيّد، ولكن المجلس الحاكم نفّذه بطريقة قاسية جدّاً. «إمّا تأكّد من أنّ المجلس الحاكم ينفذ البرنامج كما يجب ويعمل دون تباطؤ على

طلبات الاستثناء»، قال رامزفيلد لبريمر، «وإمّا أعد السلطة إلى «CPA». حثّ بريمر على تفعيل عملية إنهاء الخلاف مع السنّة.

في شرائح عرض موزّعة في اجتماع مجلس الأمن القومي في 14 إبريل، أبرز بريمر ثلاث نقاط صيغت بشكل جيّد بشأن المبادلات التي تنطوي عليها تلبية طلبات الأفرقاء المختلفين في العراق. أولاً أشار إلى أنّ حصيلة ما تدركه العقلية العراقية هي أنّ «جهوداً موجّهة إلى مجتمعات محدّدة تخاطر بإغضاب ومعاداة مجتمعات أخرى»: شيعيّون عراقيّون سيمتعضون من مبادرات تواصل مركّزة على إعادة الاعتبار إلى سُنّة عرب أو إلى بعثيين سابقين، إذا لم تعالج تلك المبادرات آلام الشيعة على أيدي النظام. ثانياً من المهم أن لا يعتبر الناس أنّنا نكافئ المشاغبين أو نبعث برسائل تفيد بأنّ الثورة تعود بفائدة. يجب أن نداوي لا أن نعمق الانقسامات الطائفية. وثالثاً، يجب على حكومة الولايات المتحدة أن تقوم بمبادرات صداقة تجاه السنّة كجزء من استراتيجيّة سياسية وطنيّة أوسع.

مع قتال الصدر وتوقف الهجوم على الفلوجة وتهديد الانفجار الداخلي للمجلس الحاكم وغيرها من الهموم التي تعكّر صفو العراق، كان إبريل شهراً صعباً حتّى قبل أن يبثّ تلفزيون «CPA» الصور الباعثة على الغثيان لجنود أميركيّين يسيئون معاملة محتجزين عراقيّين في سجن أبو غريب بالقرب من بغداد. عندما لاحظ ضبّاط من CENTCOM غير متورّطين في الفضيحة هذه الصور للمرّة الأولى، باشروا تحقيقاً جنائياً وأرسلوا تقريراً مقتضباً إلى البنتاغون وصل إلى يدي مايرز ورامزفيلد. ولكن زعماء البنتاغون لم يبلَّغوا (وما كانوا ليتخيّلوا) طبيعة ومدى التصرّف الوحشي والمنحرف جنسياً لحراس السجن الأميركيّين حتّى ظهرت بعض هذه الصور في وسائل الإعلام. كانت التقارير مخزية جداً للولايات المتحدة وبخاصّة لوزارة الدفاع. لم أرَ أخباراً تضرب رامزفيلد بهذه القسوة قط. ورغم عدم ملامته شخصياً، فقد قدّم كتاب استقالته مرّتين على هذه الخلفية.

منذ البداية أدرك رامزفيلد أنّ الفضيحة سيكون لها مفاعيل استراتيجية - حتّى ولو ثبت أنّها وليدة تصرّف إجرامي فاسد ومنعزل لحفنة من الجنود. قرّر رامزفيلد ومايرز أن يعملا وقتاً شبه كامل على هذه القضيّة. واستمرّ ذلك لأسابيع. في اجتماع طاولة مستديرة قال رامزفيلد لوولفويتز وبايس وأنا أن ننأى بأنفسنا بعيداً عن هذه القضيّة لكي

لا ينغمس كلّ من في قيادة البنتاغون في إدارة القضيّة الواحدة. ومع أنّ رامزفيلد كان في الغالب يحمي سمعته بترك مرؤوسيه يدافعون عن أنفسهم ضدّ الادّعاءات والانتقادات، فقد تقدم إلى الأمام بسرعة في هذه القضيّة وأصبح المتكلّم الرئيسي باسم الوزارة عن الفضيحة.

يبدو أنّ نشر صور أبو غريب كان حدّاً فاصلاً في حرب العراق. كان الغضب حول العالم آنياً وشديداً ومستمراً. الكثير منه كان زائفاً، صادراً عن دول تسيء معاملة المساجين بشكل روتيني وكجزء من سياسة حكوماتها، وذلك ما لا تفعله الولايات المتحدة. وبالرّغم من ذلك أحدثت الصور ضرراً شديداً لبلدنا. في داخل الولايات المتحدة وخارجها قوّضت الدعم للجهود الأميركية لإعادة بناء العراق ولشنّ الحرب الأوسع على الإرهاب.

كان للصور كل تلك المفاعيل بالرغم من أنّ الإساءة التي حصلت كانت، بالفعل، مسألة سادية شخصية لعدد قليل من الأشخاص. لم تحصل المعاملة السيئة كنتيجة لتقنية معيّنة في الاستجواب. ولم تحصل جرّاء تنفيذ أوامر من السلطات العليا. انتهكت سياسات وزارة الخارجية التي تطالب بمعاملة حسنة للسجناء. وانتهكت مواثيق جنيف التي كانت الإدارة، دون أيّ نزاع، اعترفت منذ البداية أنّها تطبّق في العراق.

أظهرت الصور تسلّطاً وعجزاً واهناً. كانت بسيطة وغير مصقولة - إباحية هواة - عرضها أعداء أميركا كرمز أسفر عن تقوية كارثية لدعاية الثائرين في العراق.

استمر مشاة البحرية الأميركية خارج الفلوجة لأسابيع، محافظين على «وقف العمليات الهجومية». على مستواهم المحلي، اتخذوا المبادرة لمحاولة حلّ مشكلة الفلوجة بإنشاء وحدة عسكرية عراقية جديدة لتقوم بإخراج المتمردين حتّى لا تجبر القوات الأميركية على القيام بذلك. الوحدة الجديدة، المسمّاة فرقة الفلوجة، كانت من بنات أفكار الـ«CIA» ومسؤولين في الاستخبارات العراقية الذين رشّحوا جنرالاً من الحرس الجمهوري لصدام لقيادتها. قام الجنرال عند ذاك بملء الصفوف بجنود من الجيش العراقي القديم. في 30 إبريل عرض تقرير على «CNN» فرقة الفلوجة وقائدها - مرتدياً بذلة الحرس الجمهوري. فاجأ هذا الخبر بريمر كما فاجأ واشنطن. تعرّف العراقيون فوراً إلى هوية الجنرال العراقي كمشارك في الشناعات ضد الشيعة في كربلاء سنة 1991 وبُدِّلَ بعد يومين من تعيينه.

أنتجت فرقة الفلوجة تشكيلات قوية من زعماء الأكراد والشيعة واتضح أنها غير مجدية - فعلياً، غير راغبة حتى في محاولة مجابهة العصاة. يذكر بريمر هذه التجربة كقصة للتحذير من الكارثة التي كانت ربما حصلت لو أنّ «CPA» أعادت تجميع الجيش العراقي القديم منذ البداية وقامت باستخدامه. لديه بعض الحق.

في تلك الأثناء ساعدت الضربات الأميركية في الجنوب، في إبريل ومايو، ضد ميليشيات الصدر، السلطات المحلية في النجف وغيرها لاستعادة سيطرتها على مدنها. أمّا الصدر نفسه، فقد بقي حرّاً، وسوف يبني شعبية كبيرة في السنين القادمة.

في الوقت الذي أثبتت فيه فرقة الفلوجة فشلها، أصبح نقل السلطة إلى الحكومة المؤقتة وشيكاً. اتفقت CENTCOM و«CPA» على تأجيل التحرّك في الفلوجة إلى ما بعد أن يكون الزعماء العراقيون اتخذوا مراكزهم وأصبحوا جاهزين لمعالجة التحدي: ظل المتمردون مسيطرين على المدينة لأشهر.

في النهاية استعادت القوات الأميركية والعراقية الفلوجة في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2004. كان أداء الجنود العراقيين أفضل بكثير مما كان عليه في إبريل، كما أفاد الجنرال أبي زيد، وذكر سببين لهذا التحسن: أولاً: أنشأت CENTCOM منظمة جديدة في مايو/أيار لتدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية - الجيش والشرطة - تحت قيادة الجنرال دايفيد بيتراوس (الجيش الأميركي). وثانياً: كان للقوّات العراقية حافز أكبر من نوفمبر/تشرين الثاني، عندما كانوا يقاتلون لحكومة عراقية، منهم في إبريل عندما كانت حكومتهم ما تزال تحت سيطرة «CPA».

ظل الانتقال السياسي يستحوذ على كثير من الانتباه، في العراق وفي واشنطن، بينما كان بريمر يحاول أن يؤلف الحكومة المؤقتة (المعينة). كان الرئيس بوش مقتنعاً بأنه إذا قام بريمر بالتعيينات بالتنسيق مع ممثل للأمين العام للأمم المتحدة بدلاً من أن يكون وحده، ستحظى الحكومة المؤقتة باحترام أكبر - شرعية أكبر - في داخل وخارج العراق.

روبرت بلاكويل، سفير الولايات المتحدة السابق في الهند ونائب لرايس، أقنع صديقه الأخضر الإبراهيمي بقبول وظيفة ممثّل الأمم المتحدة في العراق. كان الإبراهيمي وزيراً سابقاً للخارجية الجزائرية عمل كمبعوث أول للأمم المتحدة في أفغانستان، وقام بإدارة عملية بون. من ثم أرسلت رايس بلاكويل ذاته إلى العراق لكي

يعمل مع بريمر والإبراهيمي على تجميع قائمة بأسماء المعيّنين في الحكومة المؤقتة الذين يستطيعون كسب دعم من دوائر انتخابية عراقية هامة.

كان الإبراهيمي سلبياً بالنسبة إلى جماعات الخارجيين العراقيين، على العموم، وكان بالأخص عدائياً تجاه أحمد الجلبي. وبما أنه أراد تقليص دور أعضاء المجلس الحاكم في الحكومة المؤقتة، سعى الإبراهيمي إلى إيجاد مرشح لرئاسة الوزراء لم يكن عضواً في المجلس.

المرشح الذي طلع به كان حسين الشهرستاني، عالم نووي شيعي سجن لسنوات من قبل صدّام وهرب خلال حرب الخليج سنة 1991 وعاش في الخارج مديراً لمنظمة إنسانية. عندما ذكر بريمر اسم شهرستاني في اجتماع لمجلس الأمن القومي في 12 مايو، وجدت من المدهش أن ما من أحد في الحكومة الأميركية يعرف شيئاً جوهرياً عنه. كان من المفترض أن تحتفظ الـ «CIA» بمعلومات عن الزعماء العراقيين الحاليين والمحتملين، ووزارة الخارجية كانت مسؤولة منذ زمن طويل عن الاتصال بالعراقيين المنفيّين. ولكن لا الـ «CIA» ولا وزارة الخارجية علقت أهمية كبيرة على توسيع وإغناء روابطها مع هذه الجماعة - والنتيجة اليوم، عندما قدم لنا مرشح لرئاسة الوزراء، لم يتمكن أحد من إعطاء الرئيس بوش أكثر من تقرير هزيل عن الرجل.

بعد رجوعه من إحدى رحلاته إلى العراق، جاء بلاكويل إلى البنتاغون ليقدم تقريراً إلى رامزفيلد. قال للوزير إنه وجد الجلبي أكثر المسؤولين العراقيين كفاءة وقدرة، بأشواط بعيدة، في البلاد، وأنّه الأكثر حذاقة في تكوين أكثرية تدعم مختلف المبادرات التشريعية ضمن المجلس الحاكم[1]. منذهل من الهجمات القاسية من قبل شتّى

---

(1) تقييم بلاكويل للجلبي كان يشارك فيه الكثيرون. في 6 إبريل 2004 أخبر سكوت كاربنتر، مدير فريق الحكم في «CPA» موظّفي أنه لولا مساعدة الجلبي لما تمكنت «CPA» من إنجاز العديد من نجاحاتها: قانون الاستثمار الخارجي المباشر، ضريبة الدخل الموحدة على الأشخاص والشركات، اتفاق 15 نوفمبر، أو الدستور المؤقت. قال كاربنتر، «نذهب إلى الجلبي على أساس يومي لنحلّ المشاكل». مكتب وكيل وزارة الدفاع للسياسة، ورقة المعلومات، تعليق سكوت كاربنتر، مدير فريق الحكم، سلطة التحالف المؤقتة 6 إبريل 2004 8 إبريل 2004 الساعة التاسعة صباحاً.

بريمر نفسه أكد النقطة، مشيراً إلى الجلبي «واحد من العراقيين القليلين جداً الذين التقيتهم يوم كنت هناك، في الحكومة أو خارجها، الذي يفهم فعلاً اقتصاداً حديثاً... لقد ساعدنا كثيراً في عدد من الخطوات الاقتصادية الكبرى التي اتخذناها أثناء وجودنا هناك». «السنة الضائعة في العراق» مقابلة مع بول بريمر، فرونتلاين، 26 يونيو - 18 أغسطس 2006.

المسؤولين الأميركيين وغيرهم عليه فكّر بلاكويل فيما إذا لم يقوموا في النهاية بدفع أحد أكثر أصدقاء أميركا قدرة إلى صفوف خصومنا. لعلمه أن رامزفيلد أحد مؤيدي فريق «الشيكاغو بولز» لكرة السلة، قال له بلاكويل: «الجلبي هو مايكل غوردان السياسة العراقية. المسألة هي ما إذا ارتدى قميصاً أزرق يكون مناصراً (للفريق الأميركي) أو قميصاً أحمر (يكون مناصراً للعدو)».

في مطلع مايو، نشرت نيوزويك أن وكالات الاستخبارات الأميركية كانت تتهم الجلبي بتزويد المخابرات الإيرانية بمعلومات حسّاسة عن نشاطات الولايات المتحدة في العراق. مساعد للجلبي قال للمجلة إن الادعاءات «خاطئة بالمطلق» وخلصت الرواية إلى القول:

وزارة الخارجية والـ«CIA» ما زالتا تستخدمان الاستخبارات عن روابط الجلبي بإيران لإقناع الرئيس بالتخلّي عنه نهائياً. هناك مسؤولون يقولون إنه حتّى بعض حلفاء الجلبي القدامى في واشنطن يرون فيه الآن عائقاً. لو أن دعم الإدارة للجلبي كان، فيما مضى، جبل جليد، فإنّه أصبح الآن قطعة جليد صغيرة.

هذا الهجوم على الجلبي المبني على قصص وروايات وسائل الإعلام الجديدة والعديدة والتي تقول إن وزارة الخارجية والـ«CIA» توصلا إلى قرار أن المعلومات المقدمة من الجلبي والـ«INC» هزيلة (وحتّى مضلّلة) - أدنى منزلة من المعلومات المقدمة من الجماعات الأخرى. هذه القصص حدت برامزفيلد لطلب تقييم من وكالة الاستخبارات التابعة لوزارة الدفاع التي أبرمت العقد مع «INC» لبرنامج تجميع المعلومات التابع لها. (جماعات عراقية أخرى كان لها أيضاً اتفاقات مع الحكومة الأميركية لتقديم استخبارات). وكالة الاستخبارات التابعة لوزارة الدفاع أجابت بأن معلومات «INC»، كالمعلومات من أكثرية برامج التجميع، كانت أحياناً جيدة وأحياناً سيئة، أما الرصيد فإيجابي، وأوصت بتجديد عقد «INC».

استمع الوزير أيضاً إلى ضباط الاستخبارات على الأرض. رئيس الاستخبارات الأميركي لقوات التحالف في العراق أرسل إلى البنتاغون (في 31 مارس، 2004) رسالة إلكترونية من «ج 2» - ضابط استخبارات - التابع لفرقة مقاتلة أميركية، أفاد أن المعلومات المزوّدة من قبل «INC» كانت بمجملها أفضل بكثير من أي شيء كانت تتلقاه القوات الأميركية من مصادر أخرى، وكانت مسؤولة مباشرة عن إنقاذ حياة العديد من

جنود الفرقة العسكرية. أشار رامزفيلد إلى هذه التقارير على التلفاز في 29 إبريل/نيسان 2004، عندما سئل عن استخبارات من «INC» كان عليها «علامة استفهام، إن لم تكن فاسدة». أجاب، صدف أنني أعرف الكثير الكثير عن هذا الموضوع إذ إنني أمضيت بعض الوقت أبحث فيه في الأيام القريبة الماضية. لخّص التقارير التي تلقاها:

أحد مصادر الاستخبارات في العراق الذي يطلع يومياً على التقادير يشعر أن ما يتلقونه من هذه المنظمة كان مفيداً جداً جداً ويساعد على إنقاذ حياة أناس في العراق. تقرير آخر كان مختلطاً وإيجابياً بالنسبة إلى الاستخبارات التكتيكية، وأقل من إيجابي بالنسبة إلى أشياء أخرى. وثالث كان تقريراً يخمن مساهمة تلك المنظمة بالنسبة إلى العمل الذي يتم إنجازه في العراق، وهذا كان إيجابياً.

والآن، هو حصاد مختلط، كما هي أكثر الأشياء في الحياة. هناك القليل من الأشياء الكاملة، إن لجهة أم لأخرى.

بعد بضعة أسابيع، قام عضو من الكونغرس في جلسة للجنة للقوات المسلحة في البيت الأبيض بمواجهة الجنرال مايرز بشأن الجلبي والاستخبارات المقدمة من الـ«INC». قال عضو الكونغرس إن الجلبي ربما «قام عن عمد بتضليل أمتنا لشهور وسنوات». بينما رفض التعليق على الاتهامات العامة، أجاب مايرز: «ما يمكنني أن أقوله لك هو أنّ المنظمة التابعة له قدمت معلومات لإحدى وحداتنا الاستخبارية هنا في بغداد أنقذت حياة عدد من الجنود. لذلك أعرف أن قسماً منها على الأقل كان نافعاً». وأضاف «أن ما قالته لي قيادة الاستخبارات في بغداد التي تعمل لِـ . . . قوة المهمات المشتركة 7 هو أن الاستخبارات كانت دقيقة ونافعة في كثير من الحالات».

إن قساوة الأسئلة الموجهة لرامزفيلد ومايرز تظهر نجاح أولئك الذين يحطّون من قدر الجلبي وسمعته بتصوير الـ «INC» - خطأ - كمزودة معلومات خاطئة، في فترة ما قبل الحرب، تخصّ أسلحة الدمار الشامل العراقية. ازداد الانتقاد حدة عندما نشرت لوس انجيلوس تايمز على صفحتها عرضاً عن كيف ضلل مرتد عراقي اسمه الحركي «كيرفبول» الـ«CIA» بشأن برنامج صدّام للأسلحة البيولوجية. اتّكل مسؤولو الـ«CIA» كثيراً على هذا المرتد قبل الحرب رغم أنه لم يكن لديهم اتصال مباشر به وكانوا يستعملون تقارير عن مقابلات تقدمها لهم مصلحة استخبارات أجنبية. توصلت الـ«CIA» بعد فترة إلى اقتناع بأن معلومات كيرفبول كانت خاطئة - وأنه كان ملفّقاً.

ربطت صحيفة لوس أنجلوس تايمز الجلبي بـ «CURVEBALL» وذلك بتحديد هوية المخبر على أنه أخ لأحد مساعدي الجلبي. ولكن لجنة الانتقاء في مجلس الشيوخ بشأن الاستخبارات وجدت أن الـ «CIA» تعتقد أن صلة القرابة الوثيقة بـ «CURVEBALL» مع الـ «CNC» هي محض صدفة وليست تفسيراً لتلفيقاته. عندما حققت لجنة الحزبين، سيلبرمان - روب، في أمر كيرفبول - وقضية دور الـ «INC» الأوسع في أغلاط الـ «CIA» قبل الحرب، عن أسلحة الدمار الشامل العراقية - وجدت أن كيرفبول لم يكن مصدراً من مصادر الـ «INC» وأن الـ «INC» لم تؤثر بشكل هام في الاستخبارات الأميركية الخاصة بالعراق في فترة ما قبل الحرب.

بالرغم من التخمين بأن كيرفبول قد شُجع على الكذب من المؤتمر الوطني العراقي «INC»، فإن تحقيقات الـ «CIA» بعد الحرب لم تتمكن من اكتشاف أية أدلة بأن الـ «CNC» أو أيّة منظمة أخرى كانت توجه «CURVEBALL» لإعطاء معلومات مضللة للمجتمع الاستخباري. خلافاً لذلك فالتحقيقات بعد الحرب توصلت إلى اقتناع بأن إفادات «CURVEBALL» لم تكن متأثرة أو مضبوطة أو متصلة بالـ «INC».

بالفعل، وبشكل عام، أظهرت تحقيقات الـ «CIA» بعد الحرب أنّ المصادر المتصلة بالـ «INC» كان لها وقع بالحد الأدنى على تخمينات ما قبل الحرب.

بعد وقت قصير من تسريب الاتهامات المعادية للجلبي المتصلة بإيران إلى نيوزويك، أصدر قاض عراقي مذكرة بتفتيش منزل الجلبي. كانت المذكرة تتعلق بادّعاءات بالفساد (أسقطت لاحقاً في المحاكم بسبب عدم كفاية الأدلة). رتب بريمر للقوات الأميركية بأن تشترك في حملة التفتيش الذي صادرت فيه الشرطة العراقية بعض الملفات ومعدات الحاسوب والأسلحة. هذا الإذلال للجلبي حظي بتغطية صحافية في العالم وفسر بوجه عام كإشارة إلى رفض لا يقبل الجدل من قبل إدارة بوش وكضربة قاضية ضد طموحات الجلبي السياسية في العراق.

ومع أن هذه الحملة جعلت من الأسهل على الإبراهيمي وبريمر إقصاء زعامة الـ «INC» من الحكومة المؤقتة، لعب الجلبي لاحقاً دوراً مهماً في تنظيم قائمة الائتلاف العراقي للانتخابات الوطنية في يناير 2005. جمعت القائمة عدداً كبيراً (تقريباً أكثرية)، وأصبح الجلبي نائب رئيس الوزراء في الحكومة التي شكّلت برئاسة إبراهيم الجعفري.

بهذه الصفة استقبل الجلبي باحترام في واشنطن في أواسط نوفمبر/تشرين الثاني 2005 من قبل كبار المسؤولين في إدارة بوش (نائب الرئيس تشيني، مستشار الأمن القومي هادلي، وزيرة الخارجية رايس، وزير الدفاع رامزفيلد ووزير الخزانة جون سنو). لا أعلم ما آلت إليه الاتهامات، في النهاية، بأن الجلبي كان يساعد الاستخبارات الإيرانية ولكن من المفترض أنها لو كانت ذات صدقية لما كانت اجتماعات نوفمبر/تشرين الثاني 2005 حدثت.

كان أهم مفعول لتفتيش بيت الجلبي في مايو/أيار 2004 أن موظفي وزارة الخارجية والـ «CIA» الذين قاموا بحملة ضده لسنوات فهموا أنهم قد ربحوا ويمكنهم أن يستريحوا. من تلك النقطة وصاعداً لم يعد أحد يقرأ أو يسمع فعلياً أي شيء من الوزارة أو الـ «CIA» عن التمييز بين العراقيين الخارجيين والداخليين أو عن افتقار الخارجيين إلى الشرعية السياسية. كانت هذه المسائل لسنوات أساس تحليلات وزارة الخارجية والـ «CIA» (ومعارضة) مبادرات السياسات العراقية: مؤتمرات سياسية للجماعات العراقية المعارضة، تدريب قوات عراقية حرة، الاعتراف بحكومة مؤقتة وإنشاء سلطة عراقية مؤقتة. ولكن مفهوم الفرز الخارجي - الداخلي اختفى بسرعة واليوم لا يلعب دوراً في المناقشات حول السياسة العراقية، لا في داخل الإدارة ولا في الكونغرس ولا في وسائل الإعلام. فعندما اعتبر الجلبي منتهياً سياسياً، تبين أن سبب وجود مفهوم عدم شرعية الخارجيين قد انتفى.

في مايو/أيار 2004 كانت التقارير عن العراق سلبية بأكثريتها. وكان عمر حكومة الاحتلال الأميركية قد جاوز السنة. وكان العنف ضد الولايات المتحدة والتحالف يتزايد وإيران وسوريا تساعدان التمرد بفعالية ونشاط. جهود الولايات المتحدة لتدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية وجب إعادة النظر فيها وترميمها. كان التخريب المنظم يقوض إعادة الإعمار الاقتصادي.

وكانت الإدارة في خطر فقدان الصبر العام والدعم في الولايات المتحدة للجهود الحربية. عندما أصبح نقل السلطة السيادية إلى العراقيين وشيكاً، كان على أجندة الرئيس بوش أن يلقي خطاباً هاماً عن العراق في 24 مايو/أيار (في الكلية الحربية الأميركية في كارلايل، بنسلفانيا). عندما تلقى رامزفيلد نسخة مسبقة، مررها إلي للمراجعة.

كانت خطابات الرئيس عادة معدة ومكتوبة بشكل جيد. اعتبرت من السخرية أن الرئيس بيل كلينتون، المفوّه البارع في الارتجال، يختار أن يلقي خطابات معدة لا طعم لها وتنسى في القريب العاجل، بينما الرئيس بوش - بالرغم من قصوره المعروف في مجال الملاحظات السريعة - كان يتطلب أفكاراً كبيرة ومصقولة ورائعة في كثير من الأحيان في خطبه الرسمية.

غير أنه في الحالة الحاضرة اعتبرت أن مسودة الخطاب خارج أساسها. باتّباع النزعة الأخيرة لملاحظات الرئيس العامة عن العراق، ركزت المسودة فقط على حظوظ الديموقراطية العراقية. كان مسؤولو البيت الأبيض، بالطبع، يفضلون الرسائل الإيجابية بشأن مستقبل العراق على إعادة تفسيرات دفاعية لإخفاقات استخبارية محرجة.

ولكن كان خطأً استراتيجياً من قبل الرئيس أن لا يقوم بجهد للدفاع عن الحجج التي حفّزت سلوكه قبل الحرب. كنا في سنة انتخابات رئاسية أميركية وكان خصوم الرئيس بوش السياسيون عازمين على تضخيم أغلاط الإدراة بالنسبة إلى أسلحة الدمار الشامل في العراق. في التلفزيون والراديو، في الصحافة وفي الإنترنت، يوماً بعد يوم، كانوا يرددون الادعاء أن المخزونات غير المكتشفة كانت المادة والسبب في شن الولايات المتحدة الحرب على صدام. في البدء كانوا يقولون إن الحرب استندت كلياً على الخطأ. لم يُصعِّد أحد من الناقدين الاتهام بأن الحرب بنيت على الكذب.

بصرف النظر عن السياسات الانتخابية، اعتبرت أنه من المهم للرئيس، لأسباب تتصل بالأمن القومي، أن يدحض أكاذيب منتقديه. تخمينات الـ «CIA» لأسلحة الدمار الشامل كانت خاطئة، ولكنها بدأت قبل أن يصبح رئيساً بسنوات. التخمينات الاستخبارية نفسها كانت قد قبلت من أعضاء ديموقراطيين وجمهوريين في الكونغرس، بالإضافة إلى مسؤولين في العالم. وعلى أي حال لم تشكل الاستخبارات الخاطئة مجمل الأساس المنطقي للإطاحة بصدام.

في 22 مايو، أعطيت رامزفيلد مذكرة ليمررها إلى رايس وكتبة خطابات الرئيس. اقترحت أن الخطاب «يجب أن يتعاطى مع بعض الأساسيات - بالأخص، لماذا ذهبنا إلى الحرب في المقام الأول». من المفيد «إيضاح الرابطة بين العراق والحرب الأوسع على الإرهاب» - بالعبارات التالية: كان نظام صدّام حسين قد استخدم أسلحة الدمار

الشامل ودعم جماعات إرهابية متنوعة، وكان معادياً للولايات المتحدة الأميركية، وله سجل من التعديات وتحديات عديدة لقرارات الأمم المتحدة. على ضوء 11/ 9، «الخطر من قيام نظام صدّام حسين بتزويد أسلحة بيولوجية أو غيرها كبير جداً» لتركه دون معالجة. وطرق أخرى لمواجهة الإرهاب - الاحتواء، العقوبات، التفتيش، مناطق حظر الطيران - برهنت أنه «لا يمكن المضي بها أو أنها غير كافية».

سألت، ما نوع النجاح الذي يمكن تحقيقه في العراق؟ - واقترحت أن يفرّق الرئس بين ما هو أساسي لمصالح الولايات المتحدة في العراق والمنافع الإضافية التي يمكننا الحصول عليها من بناء مؤسسات ديمقراطية هناك: «عراق متحد لا يدعم الإرهاب أو يسعى وراء أسلحة الدمار الشامل سيكون من نفسه وبنفسه انتصاراً هاماً في الحرب على الإرهاب». علاوة على ذلك، إن مساعدة العراق «بوضعه على طريق الديمقراطية» يمكن أن يتمخض عن نجاح أكبر في الحرب ضد الإرهاب، إذ يساعد على تحويل الشرق الأوسط وعالم الإسلام الأوسع سياسياً، ويساعدنا على مجابهة الدعم الإيديولوجي للإرهاب، الذي هو مفتاح دحر الإرهاب في المدى الطويل. أوصيت بأن يستشهد الرئيس برسالة الزرقاوي لكي يظهر أن «الإرهابيين يعلمون أن حكومة جيدة في العراق ستكون تراجعاً كارثياً بالنسبة إليهم».

استوقفتني بعض البلاغة في الخطاب بشأن الديموقراطية كمشكلة: توحي مسودة الخطاب الآن بأننا شننّا الحرب على العراق لمجرد تحرير الشعب العراقي من الاستبداد وخلق ديموقراطية هناك كما لحظت. غير أن ذلك الوحي «غير دقيق» ويضعنا أمام اتهامات بالفشل إذا لم ينجز العراق الديموقراطية بسرعة، فإن مستوىً عالياً وغير محدد. . . سيكون من الأفضل التحدث عن «بناء مؤسسات ديمقراطية»، أو «وضع العراقيين على طريق الديموقراطية»، بدلاً من «إنشاء ديموقراطية مستقرة»، هدف لا يمكن إتمامه لسنين عديدة قادمة.

كالمعتاد، مرّ الخطاب عبر مسودّات عديدة. بعث إلينا مكتب رايس بنسخة جديدة، وفي اليوم التالي كتبت لرامزفيلد قائمة أخرى من الملاحظات - دون وجود أمل كبير في إقناع فريق كتبة الخطابات. كان لبّ الخطاب قائمة الخطوات «المساعدة العراق على إنجاز الديموقراطية». أكّد أحد السّطور أننا ذهبنا إلى العراق «لنجعلهم أحراراً»، خالفت ذلك:

- هذا يخلط بين هدفنا الهام (وضع العراق على طريق حكومة ديموقراطية) والأساس المنطقي الاستراتيجي للحرب، الذي هو إنهاء خطر أن يقوم صدّام بتقديم أسلحة بيولوجية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل لإرهابيين كي يستخدموها ضدنا.
- هناك اعتقاد خاطئ واسع النطاق بأن الأساس المنطقي للحرب كان وجود مخزونات من أسلحة الدمار الشامل العراقية. وهذا يتيح للمنتقدين القول بأنّ فشلنا في إيجاد مخزونات كهذه يقوّض هذا الأساس المنطقي.
- إذا تجاهل الرئيس ذلك تماماً ثم أوحى بأن الأساس المنطقي للحرب لم يكن الرابط بين الإرهاب أو رعاية الدولة للإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وإنما الديموقراطية للعراقيين، فربما يقول الناقدون إنه يغير الموضوع أو يعيد كتابة التاريخ.

مرّة أخرى، أوصيت بأن يفرق الرئيس بين بلوغ هدفنا الأصلي في العراق - إزالة التهديد الأمني - والهدف المضاف الذي هو تشجيع الديموقراطية والذي ربما لا يكون في متناول اليد: «هدفنا في المدى الآني هو إطلاق العراقيين نحو الديموقراطية، لا يمكننا التأكيد في المدى القصير أنهم سيحققون ديموقراطية مستقرة».

وافق وولفويتز على مذكرتي «ممتاز» وأرسل إلى رامزفيلد مذكرة بشأنها مردداً أن «العراق يجب أن يُبحث كجزء من الحرب على الإرهاب». وعد وولفويتز أن يثير هذه المسألة مع ستيف هادلي وكاتب الخطابات في البيت الأبيض مايكل غيرسون، ولكنه اقترح أنّ مقابلة «منك» ربما تكون ضرورية لتغيير الخطاب. يقول رامزفيلد إنه بحث الأمر مع الرئيس وكتبة الخطابات في البيت الأبيض.

ألقى الرئيس خطابه في الكلية الحربية التابعة للجيش في 24 مايو/أيار عندما كان العراق يدخل آخر شهر له من الاحتلال الأميركي الذي بلغ حتى ذلك التاريخ أربعة عشر شهراً. أعلن الرئيس: «لقد أرسلت قوات أميركية إلى العراق للدفاع عن أمننا وليس للبقاء كقوة محتلة. أرسلت قوات أميركية إلى العراق لتحرير شعبه وليس لتحويلهم إلى أميركيين. العراقيون سيكتبون تاريخهم ويتعرفون إلى طريقهم من تلقاء أنفسهم». كنت أملت أن يقوم الرئيس بشرح لماذا إرسال قوات أميركية إلى العراق ساعد في الدفاع عن

أمننا، ولكنه لم يفعل. السطر المثير للجدل بشأن إرسال هذه القوات لجعل شعب العراق حراً بقي في الخطاب. وكنا، نوعاً ما، قد تأخرنا في وعد العراقيين أننا لن نبقى كقوة محتلة بل إننا سنتركهم يختارون طريقهم الخاص.

كانت إحدى شكاوى بريمر بالنسبة إلى المجلس الحاكم أن هذا الأخير فشل في إظهار مبادرة عندما كان يعمل له. غير أن المجلس لم تنقصه المبادرة عندما قام بتعيين الحكومة المؤقتة. كان المجلس، على وجه العموم يتناغم مع عدم موافقة الأخضر الإبراهيمي: كان لعدد من أعضاء المجلس علاقات سياسية قوية على مدى البلاد - مع مسؤولين في الريف وسلطات دينية وشيوخ قبائل وغيرهم - ولذلك لم يتقبلوا الفكرة بأن يقوم موظف من الأمم المتحدة، غريب، بانتقاء زعماء للعراق سيكسبون دعماً أوسع من الزعماء الذين ينتقونهم هم.

أهم مركزين في الحكومة المؤقتة سيكونان رئيس الوزراء والرئيس. فضَّل الإبراهيمي الشهرستاني للأول، أما للرئاسة فاقترح عدنان باجه جي - رجل دولة سنّي متقدّم في السن خدم كوزير خارجية عراقي في مطلع الستينات، عاش عدة سنين في المنفى والآن يخدم كعضو في المجلس الحاكم. لاحظ موظفيَّ سخريَّة أن يكون أفضل المرشّحين لهذه المهمات العالية، وفق الإبراهيمي، من الخارجيين. لم أسمع أحداً من وزارة الخارجية أو الـ «CIA» يعتبر أن هذين الرجلين، كخارجيين، يفتقران إلى الشرعية.

غير أن المعارضة في داخل المجلس الحاكم أفشلت قائمة الإبرهيمي للمعينين. وفي النهاية وقف المجلس وراء اثنين من أعضائه: أياد علاوي لرئاسة الوزراء والشيخ غازي الياور للرئاسة. في نهاية المطاف حصل علاوي والياور ليس على موافقة المجلس الحاكم فحسب بل على موافقة الإبراهيمي وبريمر والحكومة الأميركية.

ولأنّ الثائرين ربما يعيقون نقل السلطة، أوصى بريمر والجنرال سانشيز أن تنقل الـ «CPA» السلطة إلى الحكومة المؤقتة قبل وقت وجيز من استحقاق 30 يونيو. في 28 يونيو، أعلن بريمر البيان المفاجئ بأنه، ابتداءً من ذلك اليوم أصبحت الحكومة المؤقتة الحكومة العراقية الجديدة. وكان الرئيس الشيخ الياور ورئيس الوزراء الدكتور علاوي. المسؤولون الآخرون الكبار، المعينون أيضاً بموافقة الإبراهيمي وبريمر والمجلس الحاكم، كانوا:

- إبرهيم الجعفري، نائب رئيس.
- روش شويز، نائب رئيس.
- برهم صالح، نائب رئيس الوزراء.
- حازم شعلان، وزير دفاع.
- عادل عبد المهدي، وزير المال.
- هوشيار زيباري، وزير خارجية.
- فلاح النقيب، وزير داخلية.
- تامر عباس غضبان وزير نفط.

جميع هؤلاء الرجال كانوا خارجيين. ستكون قيادة الحكومة المؤقتة بأيدي مسؤولين كبار في الجماعات الخارجية المختلفة: التحالف الوطني العراقي، حزب الدعوة، الاتحاد الوطني الكردستاني، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، الحزب الديموقراطي الكردي والحركة الوطنية العراقية - ولكن بدون المؤتمر الوطني العراقي، منظمة الجلبي.

بالتلازم مع اعتقادهم أن الخارجيين سيفتقرون إلى دعم سياسي في عراق ما بعد صدام، كان محلّلون من وزارة الخارجية والـ«CIA» قد تنبأوا بأن الأكراد سوف لن يتمكنوا من لعب دور وطني ذي أهمية (خارج شمال العراق). ولكن الأكراد، بالفعل، قاموا بمهمات هامة كزعماء وطنيين في كلا الحكومة المعينة والحكومة المنتخبة. أول رئيس كان كردياً، جلال الطالباني رئيس «PUK» شغل هذا المركز في أعقاب الانتخابات البرلمانية الوطنية في يناير/كانون الثاني 2005، وأُعيد انتخابه بعد نهاية مدته الأولى. كردي آخر، هوشيار زيباري عين وزيراً للخارجية في الحكومة المؤقتة، وثُبِّت بعد الانتخابات الأولى في يناير/كانون الثاني 2005، وثُبت مرة أخرى بعد انتخابات ديسمبر/كانون الأول 2005. أعلى ضابط عسكري في العراق لسنوات عديدة بعد الإطاحة بصدام كان بابكر زباري، جنرال كردي. وبرهم صالح، كردي آخر، عُين نائباً لرئيس الوزراء في الحكومة المؤقتة، ولاحقاً وزيراً للتخطيط والتنسيق في الحكومة الانتقالية المنتخبة ونائباً لرئيس الوزراء في حكومة نوري المالكي المنتخبة.

الحكومة المؤقتة لرئيس الوزراء علاوي عملت على أساس الدستور المؤقت.

كانت مسؤوليتها الأولى تنظيم انتخابات وطنية لجمعية وطنية انتقالية بحلول أواخر يناير2005، وقد أنجزت هذا الهدف[1]. أتى الإطراء على هذه الانتخابات من جميع أنحاء العالم واعتبرت ناجحة لأنها اشتملت على قوائم حزبية متعددة ومتنافسة، وأديرت بشكل جيّد، وساهم فيها نحو تسعة ملايين مقترع - بالرغم من تهديدات مخيفة بالموت من جماعات المتمردين. صور لمقترعين عراقيين يظهرون باعتزاز أصابعهم المحبرة انتزعت تعليقات بالاحترام حتّى من الذين عارضوا الحرب.

لم أسمع أحداً في أي مكان يقول إن الحكومة العراقية عملت بشكل أسوأ عندما كانت حكومة رئيس الوزراء أياد علاوي المؤقتة منها عندما كانت «CPA» بقيادة الأميركيين. الحكومة المؤقتة كانت معيّنة لا منتخبة. كان يسيطر عليها الخارجيون دون أن يكون هناك أي داخليين في المراكز العليا. ومع ذلك عملت وأتمت مهمتها الصعبة في دفع العملية السياسية إلى الأمام ضمن أوقات معينة. الحكومة المؤقتة لم تفتقر إلى الشرعية بأي معنى من المعاني.

لماذا، إذن، حكمت الولايات المتحدة العراق للأربعة عشر شهراً الحاسمة بعد التحرير، عندما كنا قادرين أن نضع المجموعة نفسها من العراقيين في الحكم ليحكموا بواسطة حكومتهم هم؟

ماذا حدث لإعادة إعمار العراق سياسياً؟ كيف بدأت حكومة الولايات المتحدة بخطة مفصلة لإنشاء سلطة عراقية مؤقتة على الفور وانتهت بالـ«CPA» تحكم كحكومة احتلال لأكثر من سنة؟ لم يكن السبب أن الرئيس بوش، بعد أن وافق على خطة الـ«IIA» في مارس، عاد وقرّر التخلّي عنها بعد شهرين.

في البدء قال بريمر إنه يريد أن ينقل السلطة في «أقرب وقت ممكن» إلى العراقيين.

(1) انتخبت هذه الجمعية الوطنية الانتقالية حكومة برئاسة إبراهيم الجعفري. كان أهم مهمات حكومة الجعفري، كما ورد في الدستور المؤقت، صياغة دستور دائم قبل أغسطس 2005، تنظيم استفتاء وطني على الدستور في أكتوبر/تشرين الأول 2005 تم تنظيم انتخابات بموجب الدستور الجديد في ديسمبر 2005. أتمت حكومة الجعفري كل هذه المهمات - وفي أوقاتها. ستشهد انتخابات 2005 اشتراكاً أكبر - تقريباً 12 مليون منتخب، بمن فيهم أعداد كبيرة من المناطق السنية حيث أدليت أصوات قليلة في انتخابات يناير 2005. البعثة الدولية للانتخابات العراقية «التقرير النهائي في 15 ديسمبر، 2005، انتخابات مجلس الممثلين العراقيين» 12 أبريل 2006 صفحة 19 - 20.

غيّر رأيه، كما قال، لأسباب واقعية صرفة - لأن الزعماء العراقيين لم يظهروا قيادة وكفاءة. لم يقل إنه يعارض الخطة، أفاد أنها ستأخذ وقتاً أطول مما توقع لتنفيذها. غير أن مقالته في الواشنطن بوست أظهرت أن لديه اعتراضاً شكلياً على الخطة: اعتبر من غير الشرعي إعطاء العراقيين سلطة سيادية قبل أن يكون هناك دستور جديد وانتخابات وطنية. وكتابه يوضح أنه قد قرر، «حتى قبل أن تطأ قدماه العراق»، أن نقل السلطة إلى العراقيين «خيال متهوّر». كان بريمر قد اعتنق الآراء السائدة في وزارة الخارجية وال«CIA».

وضعت سياسات بريمر الولايات المتحدة على صراط كان من الممكن أن يطيل احتلال العراق إلى سنتين أو أكثر. تدخُّل رامزفيلد في أكتوبر/ تشرين الأول منع هذه النتيجة. لو أدرك بريمر في خريف 2003، بدلاً من ربيع 2004، أن الانتخابات لم تكن بالفعل ضرورية لإضفاء الشرعية على حكومة مؤقتة قصيرة العمر، كنا تمكنّا من إنهاء ال«CPA» قبل شهور مما فعلنا. والبرهان أن تلك الانتخابات لم تكن ضرورية هو أنه ثبت بالفعل أنها لم تكن ضرورية.

لم يوضح بريمر قط لماذا كانت الانتخابات مطلوبة لحكومة مؤقتة في العراق في حين أنها لم تكن مطلوبة في أفغانستان. استعمل العبارات «تمثيلية» و«شرعية» ولكن في الجوهر اقتصرت المسألة على كره للمرشّحين المتوافرين.

وفيما يخص الشهور الأربعة التي أفردها بريمر للمفاوضات بشأن الدستور المؤقت، فإن هذه الفترة كان من الممكن تقصيرها لو أن الإدارة كانت عقدت سلسلة من المؤتمرات السياسية للمعارضة العراقية قبل الحرب بوقت طويل. لو أن مؤتمر ديسمبر/ كانون الأول 2002 في لندن حدث قبل ثمانية أو تسعة أشهر من تاريخه وأُتبع بمؤتمرين أو ثلاثة مؤتمرات إضافية على مدى السنة التالية، ربما كان الزعماء العراقيون حققوا تقدماً سياسياً هاماً - مكتسبين خبرة في العمل والمساومة بعضهم مع بعض ومعنا. كان من الأسهل لهم، فيما بعد، أن يحققوا اتفاقاً على دستور مؤقت. ليس هذا للقول إنه كان بإمكان الخارجيين أن يطبخوا دستوراً جديداً يوردوه إلى عراق ما بعد صدام. لكنّهم ربما كانوا توصلوا إلى عدد من المفاهيم والصيغ المفيدة مسبقاً.

وبينما تكثّفت المفاوضات على الدستور المؤقت في فبراير/ شباط 2004، رأينا أن

كثيراً من اللاعبين الهامين[1] كانوا، بالفعل، الأشخاص أنفسهم الذين شاركوا في المؤتمر السياسي في ديسمبر/كانون الأول 2002 في لندن، وأن أهم المناقشات وأكثرها خلافية في 2004، تتصل بمواضيع سبق وبحثوها بشكل أولي في مؤتمر 2002: حماية حقوق الفرد وحقوق الأقليات، دور الدين، والطريق لتحديد وإدارة الفيدرالية. إن التأخير في عقد المؤتمر السياسي أفسد فرصة هامة للإعداد لإعادة البناء السياسي[2].

كان احتلال الأربعة عشر شهراً للعراق في مجمله جرحاً أنزلناه بذاتنا. كان نتاج حفنة من الأفكار ثبت لاحقاً أنها خاطئة.

كان الاحتلال طويلاً، وبنظري، غير ضروري. ولكن هل كان، بالفعل مضرّاً؟ يبدو أنه كان كذلك. عندما وصل بريمر أول مرة إلى العراق، كان للبلد مشاكل من عدم وجود قانون وشيء من الإرهاب الجهادي ومستوى متدنٍّ من العنف ضد قوات التحالف. عندما حلّت الـ«CPA» بعد سنة، كان العراق، وفق قياسات كثيرة هامة، أسوأ بكثير - مبتلى بانتفاضة هائلة، دموية وفائقة الانتشار.

بين مايو/أيار 2003 ويونيو 2004، زادت الإصابات الشهرية عشر مرات. عدد الجنود الأميركيين الذين جرحوا في القتال زاد من 54 إلى 512 (مع قمة في مايو/أيار 2004 بلغت 1,014)، وفيات المدنيين العراقيين زادت من 23 إلى 334. ضحايا تفجيرات القتل الجماعي (غير موجودة في مايو/أيار 2003) بلغت 156 شخصاً في يونيو 2004. كانت الانتفاضة قامت بعدد قليل من الهجمات في الأشهر الأولى للاحتلال، ولكن في أغسطس/آب 2003 كان هناك 470 هجوماً من الانتفاضة ضد قوات التحالف - زادت إلى 1,130 في يونيو 2004.

كان من المتوقع أن تحصل مقاومة للعراق الجديد على أية حال. البعثيّون والإرهابيون الأجانب سيقاتلون ضد التحالف والحكومة العراقية الجديدة، بصرف النظر عمّا إذا كان الاحتلال الأميركي طويلاً أم لا. وعندما قام بريمر في آخر الأمر بنقل

(1) محمد بحر العلوم، مسعود البرزاني، أحمد الجلبي، عبد العزيز الحكيم، عادل عبد المهدي، عدنان باجه جي، موفق الربيعي وجلال الطالباني.

(2) مصدر هام آخر في إعادة البناء السياسي، أهمل بالطريقة نفسها، كان العلاقة البناءة التي كان أقامها زلماي خليل زاد من موظفي رايس مع الزعماء العراقيين، بصفته المبعوث الخاص للرئيس بوش.

السلطة السيادية إلى العراقيين لم ينته العنف والفوضى ولا حتى خفّ. لذا، ما كانت طبيعة الأذى الذي حصل جراء الاحتلال؟

في الأشهر بعد أن أسقط التحالف نظام صدّام حسين، تمكن قلب الانتفاضة الصارم من تطوير قاعدة واسعة من الدعم من العراقيين العاديين الذي أصبحوا يعتقدون أن الولايات المتحدة موجودة في بلادهم لاستغلالهم والهيمنة عليهم، لتسيطر على حياتهم وتسلبهم نفطهم. هؤلاء العراقيون لم يكونوا ميَّالين إلى المخاطرة بمساعدة قوّات لاكتشاف ومهاجمة البعثيين والمقاتلين الجهاديين. كان لقوات التحالف فرصة أفضل لدحر الانتفاضة في مراحلها الأولية لو أن مقاتليها لم يسبحوا في بحر من عطف أبناء بلدهم.

لو أن المسؤولين الأميركيين سلموا الحكم في العراق إلى العراقيين منذ البدء (ربما بالعمل مع موظفي الأمم المتحدة كما في عملية بون لأفغانستان) ربما تمكنت الولايات المتحدة من الحفاظ على صورتها كمحررة للعراق. لا يمكن لأحد القول إن العراق كان انزلق برفق نحو الديموقراطية فقط لو أن الولايات المتحدة اغتنمت تلك الفرصة. ولكن مهما كانت المشاكل الملازمة لانبثاق العراق من عقود من الاستقرار الاستبدادي، فالولايات المتحدة فاقمت هذه الحالة بتحصين نفسها في المنطقة الخضراء - في قصور صدّام بالذات - كقوة محتلّة.

وأكثر من ذلك، مع دعم أكبر في المراحل الأولى من الشعب العراقي، ربما كان التحالف تمكن من التغلب على الزرقاوي ومتطرفيه السنيّين قبل أن يتمكنوا من إثارة عنف متبادل منتشر بين الشيعة والسنة. إنّ استراتيجية الزرقاوي في قتل الشيعة لإثارة حرب أهلية سنيّة - شيعية خُنقت فعلياً لسنوات عديدة بفضل آية الله السيستاني وغيره من الزعماء الدينيين الشيعة الذين دعوا إلى ضبط النفس والتناغم المدني. وقد أظهر أتباعهم قوة احتمال ملحوظة. لم يتمكن جهاديو القاعدة من إطلاق حملة ثأر شيعية ضد السنّة دون تمييز إلّا بعد هدم المزار الشيعي في سامراء في فبراير/شباط 2006 - بعد ثلاث سنوات تقريباً من الإطاحة بصدام.

من الصعب أن نغالي في الأهمية التي كانت للولايات المتحدة في كسب تعاون الشعب العراقي وهزم البعثيين والإرهابيين الأجانب في الأشهر الأولى بعد إسقاط

النظام السابق. كان الاحتلال حاجزاً للتعاون. وفي الحقيقة فقد شجّع المعارضة الناشطة.

مع الوقت، ستتفاقم مشاكل الأمن في العراق إلى درجة أنه في 2007، قرّر الرئيس بوش ووزير خارجيته الجديد، روبرت غايتس، والقائد العسكري الجديد في العراق، الجنرال دايفيد بيترايوس، زيادة عدد القوات الأميركية في العراق. سوف يتناقش المؤرخون فيما لو تمكن المسؤولون الأميركيون من تجنب احتلال طويل وسرَّعوا انتقال العراق إلى الحكم الذاتي ودرّبوا قوات الأمن العراقية بسرعة أكبر، ربما كانت حالة الأمن منعت من التدهور إلى الحدّ الذي وصلت إليه.

لقد لوَّث الاحتلال دور الولايات المتحدة في العراق ولم تُمحَ اللوثة سريعاً بعد ذلك. حتّى بعد أن حوّلت «CPA» السلطة إلى الحكومة المؤقتة العراقية، ظلّت هناك آراء معادية للولايات المتحدة تحظى بصدقية أوتوماتيكية لدى العراقيين الذين اعتقد الكثير منهم أن عليهم محاربتنا لإخراجنا. وكان هناك أميركيون يعتقدون أن الرئيس بوش شنّ الحرب على العراق بقصد استغلال هذا البلد وسلب موارده. فإذا وُجد مواطنون أميركيون عاقلون يعتقدون أن حكومتنا يديرها لصوص، يمكن إذاً لأي كان أن يتصور ما يجول في عقول العراقيين الذين يعرفون القليل عن الولايات المتحدة والذين خُدشت كبرياؤهم بالاحتلال الأميركي ويعيشون في جو سياسي مليئ بنظريات المؤامرة.

مرة أخرى كانت منزلة الولايات المتحدة بين العراقيين تتغاير مع موقعنا في أفغانستان حيث ينظر الجمهور إلى القوات الأميركية بمحاباة. كان هناك عناصر مختلفة تلعب في كلا المحلّين، ولكن أهل أفغانستان قدّروا بدون شك عدم إخضاعنا لهم إلى حكومة احتلال.

برَّر بريمر وضعه جانباً لخطة السلطة المؤقتة العراقية وإبقائه السلطة السيادية خارج الأيدي العراقية على أساس أنه سيكون من الخطأ نقل السلطة إلى الخارجيين. شكّك في شرعية مجلس القيادة العراقي - الخارجين الستة والداخلي الواحد الذين عمل غارنر معهم في محاولة لإنشاء الـ«IIA» - وألغى أوّل اجتماع له معهم، جزئياً «ليلفت نظر الشخصيات السياسية العراقية أنه ليس في عجلة للقائهم».

بعد أن وسع هذه الجماعة إلى الخمسة والعشرين شخصاً الذين يؤلّفون المجلس الحاكم، حكم أن هذا المجلس أيضاً تنقصه الشرعية والكفاءة. كتب بريمر أن بعض المسؤولين في واشنطن «اعتقدوا أن بإمكاننا حل كل مشاكلنا بمجرّد نقل السلطة على الفور إلى مجلس العراقي الحاكم، كما لو أن هذه الجماعة تتمكّن، بطريقة ما، من التغلّب على المشاكل السياسية - الأمنية الاقتصادية المتشابكة في حين نحن في الـ«CPA» لا نستطيع ذلك. وحتى بعد أن انتقلت السلطة من «CPA» إلى العراقيين، كتب بريمر، دون تهكّم: «ماذا كان حصل لو أن الحكومة الأميركية سلمت العراق للمنفيّين في مايو، كما أراد البعض في واشنطن؟»

هذه مسألة أساسية ولكن بريمر لم يقم بتحليلها في كتابه. من اللافت أن بريمر يبرز المسألة، وحتى يشدّد عليها، ومع ذلك تفوته النقطة الهامة أن الأشخاص الذين يحتقرهم هنا هم العراقيون أنفسهم الذين سلّمهم الحكومة في نهاية المطاف. أعضاء مجلس القيادة العراقي الأصليون ومساعدوهم ملأوا تقريباً جميع المراكز العالية في الحكومة المؤقتة العراقية برئاسة رئيس الوزراء أياد علاوي والحكومة اللاحقة المنتخبة. المؤرخون سيسألون بالتأكيد ماذا كان حصل لو أن بريمر سلّم السلطة في مايو/أيار أو يوليو/تموز في 2003، بدلاً من يونيو 2004.

في تصميمه على إزالة الخطر الذي يشكّله صدّام حسين ونظامه، أطلق الرئيس بوش مشروعاً ضخماً ومعقّداً، اشتمل على تحاليل استراتيجية وديبلوماسية وغزواً عسكرياً وجهداً لإقامة حكومة جديدة في العراق تستطيع أن تدير البلاد ولا تهدّد الأمن والسلام العالميين.

لا يزال هذا المشروع غير مكتمل ويلفُّه التجهّم. خمس سنوات مضت على الإطاحة بصدام ولمَّا نصل بعد إلى فترة ما بعد الحرب. في ظلّ هذه الظروف كل وجه من أوجه التخطيط والتنفيذ يسوِّغ النقد بما فيه:

- الستراتيجيا المضادّة للعصيان المسلح
- بناء التحالف مع حلفاء وغيرهم
- التعاون مع الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى (عامة وخاصة)
- قرارات التمويل

- تجميع الاستخبارات والتحاليل والأنشطة
- تطوير قوات الأمن العراقية
- إعادة إعمار الاقتصاد
- تنظيم وعمل السلطة المؤقتة للحلف الـ«CPA».
- الاتصالات الإستراتيجية
- علاقات الكونغرس

غير أن الخطأ الأهم للولايات المتحدة في العراق كان إساءة تدبير الانتقال السياسي: الآلية لوضع السلطة الحكومية في أيدي القيادة العراقية. بدلاً من تحقيق خطة السلطة المؤقتة التي كان من شأنها أن تعطي مسؤوليات هامة للعراقيين فيما يخصّ الحكم والدفاع، أنشأت الولايات المتحدة نظاماً لاحتلال مطوَّل.

سبّب الاحتلال أو فاقم محناً هامّة. شتّت فرص أميركا للتواصل مع الشعب العراقي كمحرّرة له. أغضب الكرامة الشخصيّة والكبرياء الوطنية لعدد كبير من العراقيّين، ممّا خلق فرصاً استغلّها البعثيّون المتشدّدون والطائفيّون المتطرّفون والجهاديّون الأجانب وجيران العراق ذوو النيات السيّئة.

قام السفير بريمر وفريقه في الـ«CIA» بأعمال كثيرة جيّدة في ظلّ ظروف خطرة وصعبة. إلّا أنّ الأذى الذي تسبّب من جراء الاحتلال فاق قيمة تلك الأعمال. كانت الولايات المتحدة بوضع أفضل بكثير لمساعدة العراقيّين على استكمال تخيل الرئيس بوش لعراق جديد حرّ ومعتدل لو أنّنا تمكّنا من العمل معهم كشركاء بدل أسياد.

جدول رقم 5. حرب شاملة على الإرهاب من منظار تاريخي

مجمل السنة نوفمبر/تشرين الثاني ديسمبر/كانون الأول	1979 الثورة الإسلامية في إيران (نفي الشاه في يناير) الاستيلاء على السفارة الأميركية واعتقال الموظّفين في طهران. الغزو السوفياتي لأفغانستان. بدء الجهاد ضدّ السوفيات في أفغانستان، دعم لاحقاً من الولايات المتحدة.
أوكتوبر	1983 نسف ثكنات المارينز في بيروت، لبنان.
	1991 تأسيس القاعدة في أعقاب حرب الخليج.
فبراير	1993 نسف مركز التجارة العالمي.
يونيو أغسطس	1996 نسف أبراج الخبر: بن لادن يعلن الحرب على الولايات المتحدة.
فبراير أغسطس	1998 بن لادن يصدر فتوى عن الجهاد ضدّ اليهود والصليبيّين نسف سفارات الولايات المتحدة في شرق آسيا.
أوكتوبر	2000 نسف سفينة «يواس أس كول»
11 سبتمبر	2001 هجوم على مركز التجارة العالمي والبنتاغون. إسقاط طائرة يونايتد إيرلاينز رحلة رقم 93.

دروس ومناقشات

لا يزال النقاش حول العراق انفعاليّاً ومثيراً للخلاف فيما يُرسَل هذا الكتاب إلى المطبعة. كانت الأخبار عن الحرب في السنوات القليلة الماضية سيّئة - بالرّغم من أنّها في سنة 2007 تحوّلت إلى واعدة لدرجة أنّ إدارة بوش تمكّنت من صدّ ضغط الكونغرس لانسحاب سريع للقوّات الأميركيّة. كانت الحرب خلافية منذ البدء، مع حجج قويّة لها وضدها. القرار لإقصاء صدّام عن الحكم - والقيام بذلك في مارس/ آذار 2003 - لم يكن محتّماً. كان ممارسة لحقّ اتخاذ القرار.

السؤال عما إذا كان الرئيس بوش ومستشاروه مصيبين أو مخطئين هو سؤال عادل وملائم. ولكن السجلّ لا يدعم الاتهامات السائدة الآن بأنّهم كانوا إمّا متهوّرين وإمّا مخادعين. إنّها تظهر بالأحرى أنّنا كنّا ندرك أنّ نظام صدّام حسين كان تحدّياً خطيراً حتّى قبل 11/ 9. وبالرّغم من أنّ صدّام لم يكن متورطاً بهذا الهجوم كان الخطر المتعدّد الوجوه الذي يمثّله يبدو أشدّ ضغطاً وإلحاحاً بعد أن قتل أعداؤنا آلاف الأميركيّين في نيويورك وواشنطن وبنسيلفانيا، كاشفين عن نقاط الضعف في وطننا.

لم يُباشر هجوم 11/ 9 الحرب بين الولايات المتحدة والإرهابيّين. ولم يكن أوّل عمليّة إرهابيّة دمويّة ضدّ هدف أميركي، لم يكن حتّى أوّل هجوم قامت به القاعدة. غير أنّه أصبح النقطة التي أيقن عندها كثير من الأميركيّين أننا في حالة حرب.

الجهاديّون ليسوا عدواً موحداً، ولا حتّى عدوّاً قياسيّاً من النوع المركب مثل دول المحور في الحرب العالمية الثانية - ما يجعل من الصعب التفكير بشأن مشكلة الإرهاب باصطلاحات تقليديّة. لا يمكننا أن ندمجهم بعضهم ببعض ونعتبر أنّ مقاربة موحّدة ستواجههم بشكل وافٍ.

ولكن الجهاديّين الذين يهاجمون الولايات المتحدة يعملون ضمن شبكة عالمية. فإذا نظرنا إليهم كمجرّد مجموعة من الأفراد والجماعات المنفصلة، لكلّ منهم تطلعاته الخاصّة، فإنّنا نخاطر بعدم رؤيتنا للغابة لتوكيدنا على الأشجار فقط. الجهاد ظاهرة عالمية، حركة سياسيّة - دينيّة تهدف إلى خلق دولة محكومة بتفسير متشدّد للقانون الإسلامي. بالرّغم من تنوّعه وانقساماته الداخلية، فإنّ معتنقيه يتأثّرون على العموم بالاعتقاد أنّهم مُبرّرون - بل مُجبرون بحكم واجبهم - على قتل أناس عاديّين من أجل أهداف دينيّة وسياسيّة. الأميركيّون والغربيّون على وجه عام، يجدون صعوبة في تخيّل حوافز وقساوة ويقين المتطرّفين الإسلاميّين الذين يصيرون عملاء أو زعماء إرهابيّين. ليس هناك شيء في اختبارات الأميركيّين العاديّين يشبه، حتّى قياسياً، نوع التعصّب الذي يتّصف به المتطرّفون الإسلاميّون. يستعمل الأميركيّون في الغالب عبارة «متطرّف» لوصف الناس الذين يختلفون معهم: بشأن قوانين الإجهاض مثلاً، أو كيف يجب تعليم نظرية النشوء أو ثقافة الجنس في المدارس الرسميّة. ما هي العبارة الخاصة، إذن، التي يجب أن تُفرد للأناس الذين يقودون طائرات تجارية إلى داخل بنايات للمكاتب في قلب المدن؟ كيف يجب أن نصنّف أناساً يُعلّمون شباباً نسف أنفسهم في الأسواق لقتل أكبر عدد ممكن من المتسوّقين؟ كيف يمكن للمرء أن يتخيّل الناس الذين يقطعون أعناق الكتاب والجنود ثمّ يذيعون عنهم، بغبطة وخبث، أفلاماً تظهر عذابهم ومعاناتهم؟

إنّ النقاش بشأن هذا العدوّ القاتل بعبارات الشبكات والإيديولوجيّات قد يبدو نظرياً، غير أنّ شبكة الإسلاميّين المتطرّفين هي واقع دموي حقيقي له مفاعيل شاملة فعليّة على حياتنا - على سلامتنا الجسديّة وحريّاتنا المدنية وسريّتنا الشخصيّة. فيما هو أبعد من خسارة حياة الأشخاص العاديّين وأمنهم فهي تفرض أثماناً مباشرة وغير مباشرة، جرّاء تأثيرها في السفر الجوّي وتغييرها للمناخ الجيوبوليتيكي والاقتصادي والاجتماعي.

يعتبر الجهاديّون أنفسهم أعداء للولايات المتحدة وكلّ دولة أخرى غربية وديموقراطية. ويعتبرون أنفسهم أيضاً أعداء لأكثرية الحكومات في العالم الإسلامي التي يكرهونها كمرتدة وفاسدة. إيديولوجيّون جهاديّون من أنواع مختلفة استولوا على حكومات في إيران والسودان وأفغانستان وقطاع غزّة. وقد قاموا بمحاولات جدّية للاستيلاء على الحكم وإطلاق الثورات واغتيال زعماء سياسيّين في الجزائر وباكستان

والفلبين والمملكة العربية السعودية وأوزبكستان وأماكن أخرى. لعبوا أدواراً هامّة في النزاعات الدولية: جماعات كشميرية ضد الهند في كشمير وأبعد من كشمير، مجاهدون عالميّون «محاربون مقدّسون» يقاتلون الاتحاد السوفياتي في أفغانستان (بمساعدة أميركا)، وحزب الله ضدّ إسرائيل في جنوب لبنان.

أعلنت القاعدة في التسعينات أنّها في حالة حرب مع الولايات المتحدة عندما أبلغ بن لادن أتباعه أنّه يجب تدمير الولايات المتحدة. ربّما يعتبر الأميركيّون هذه الحماقة سخيفة ومدعية، ولكن المتطرّفين الإسلاميّين يُعزُّون نسختهم الخاصة من التاريخ. في العهد الحديث، ربّما يمكن القول إنّ هذه الرواية بدأت مع الثورة الإسلامية التي أطاحت بالشاه وهو حليف لصيق للولايات المتحدة، سنة 1978 - 79. ورغم أنها نفذت من قبل الشيعة فقد هزّت الثورة الإسلامية في إيران المتطرّفين الإسلاميّين - من شيعة وسنّة - في العالم أجمع. مسار الرواية يتابع في 1983 عندما فجّر الجهاديّون معسكرات مشاة البحرية الأميركيّين في بيروت حيث قتل المئات من الجنود وأجبرت الولايات المتحدة على الخروج من لبنان. وهي تشمل أيضاً نجاحات المقاتلين المسلمين، محليّين وأجانب، في قهر الجيش السوفياتي في أفغانستان. في الرواية الجهادية، النقطة الهامّة ليست في سخرية أن تقدم الولايات المتحدة السلاح إلى المسلمين، ولكن اعتقادهم أنّ حربهم المقدّسة استطاعت أن تدمّر الإمبراطورية السوفياتيّة. يعتقد الجهاديّون (مع بعض المبرّرات) أنّ الاتحاد السوفياتي، أحد أعظم قوّتين عسكريّتين في تاريخ البشرية، تفسخ لأنّ المقاتلين المقدّسين المسلمين قتلوا جنوده واستنزفوا موارده ودفعوه إلى انسحاب غير مشرف من أفغانستان. وكسب بن لادن شهرته العالمية كمنتصر على القوّات السوفياتيّة في أفغانستان.

زادت الانتصارات الإسلامية على الشاه والاتحاد السوفياتي الجاذبية الدولية الشمولية لفكر وأعمال المتطرّفين الإسلاميّين - كما فعلت أحداث الصومال سنة 1993، حيث قتل الصوماليون المسلمون ثمانية عشر جندياً أميركياً في مقديشو، ممّا دفع الرئيس كلينتون إلى سحب القوّات الأميركية من البلد. ذكر بن لادن هذا الانسحاب كدليل إضافي على تفسخ أميركا - وقابليّتها للضرر. وعندما أرغم «المحاربون المقدّسون» الشيعة من حزب الله إسرائيل، أكبر قوّة إقليميّة، على الانسحاب من جانب واحد من لبنان في يوليو/تموز 2000، احتفل أعداء إسرائيل في طول المنطقة وعرضها

- وأكثريّتهم من السنّة - بإنجاز حزب الله كانتصار باهر. بعد أقلّ من ثلاثة أشهر من ذلك انفجرت ما يُسمّى «بالانتفاضة الثانية» في الضفة الغربية وغزّة.

بعد سنة جاء هجوم 11/ 9. أعلن بن لادن في أعقابه أنّ بمقدور المؤمنين المسلمين أن يفعلوا بأميركا ما فعله المحاربون المقدّسون بالاتحاد السوفياتي. وكمثل الضربات السابقة التي أنزلت بالولايات المتحدة كان من المنتظر من هذه الضربة الجديدة أن تشجّع هجمات إرهابيّة أخرى من قبل القاعدة وغيرها من أعدائنا.

كان ردّ إدارة بوش على 11/ 9 مختلفاً عن أيّ ردّ سابق لإدارة أميركيّة على هجوم إرهابي. كان يرتكز على خمس مسائل هامّة:

أولاً: الهدف الأولي للردّ الأميركي على الهجوم لم يكن عقاباً أو ثأراً، بل منعاً للهجوم التالي - نقطة تشدّد على العمل السريع لتمزيق خطط الإرهابيّين الجاهزة.

ثانياً: كنّا في حالة حرب مع شبكة إرهابيّة عالميّة مؤلّفة من جماعات إسلامية متطرّفة تشمل عرابين دولاً وعرابين من غير الدول - والهجوم الثاني ربّما لن يأتي من القاعدة بل من فئة أخرى من الحركة. يجب على استراتيجيّتنا أن تستهدف هاتين الجماعتين ومصادرهما الأساسيّة من الدعم الفعلي والمحتمل - العملاني واللوجيستي والمالي والإيديولوجي.

ثالثاً: كان مهاجمونا مهتمين ليس بالمسرح السياسي بل بإحداث دمار شامل. أبرز ذلك إمكانية سعي الإرهابيّين للحصول على أسلحة كيماوية أو بيولوجية أو نوويّة ليحدثوا أكبر عدد ممكن من الإصابات.

رابعاً: أنّ سلسلة من نوع هجمات 11/ 9 على الولايات المتحدة ربّما تغيّر طبيعة بلدنا. إنّ سياستنا الأمنية الوطنية تمتدّ إلى أبعد من حماية الناس أو الأرض. إنّها تشمل التأمين على نظامنا الدستوري، وحريّاتنا المدنية، وطبيعة مجتمعنا المنفتحة - «طريقة معيشتنا»، كما عبّر عنها الرئيس بوش.

هذا الهدف للحرب أوصلنا إلى المسألة الإستراتيجيّة الخامسة: من أجل مجابهة هذا التهديد بنجاح، لا يمكننا الاعتماد على استراتيجية دفاعية فقط. إنّ للولايات المتحدة أهدافاً ثمينة كثيرة لدرجة أنّها ستتطلّب إجراءات غير اعتياديّة للمحافظة عليها إفرادياً - والجهد للقيام بذلك سوف يعرض مجتمعنا المنفتح للخطر. هذه الاعتبارات حتّمت استراتيجيّة تتألّف من المبادرة والأذى - تمزيق الشبكات الإرهابية في الخارج.

إذا أخذت ككلّ، هذه الاعتبارات الخمسة دفعت إدارة بوش إلى استراتيجيّة أعطت ثقلاً ليس فقط للقاعدة بل لإرهابيّين من أنواع مختلفة - مثل أبو مصعب الزرقاوي الذي كان مجرّد «شريك» للقاعدة في ذلك الوقت، ولجماعات مثل أنصار الإسلام والجماعة الإسلاميّة، الذين تدرّبوا مع القاعدة في أفغانستان، وحزب الله. وأدّت بنا إلى التركيز على الدول الداعمة - أهداف يمكن تحديدها بسهولة ممّا يعطي المسؤولين الأميركيّين وسيلة للقيام بالتحرّك الفوري ضدّ الشبكات الإرهابية العالمية.

في العقود التي سبقت 11/ 9، كانت حكومات تقدّم الدّعم إلى طائفة من الجماعات الإرهابية، دون أن تعاقب على ذلك. إنّ استهداف الدول الداعمة - تارةً بضغط سياسي وطوراً بعمليّات عسكريّة - شكّل طريقة لإزعاج خطط هجوم محتملة لجماعات لم نكن لنصل إليها بأيّة طريقة أخرى.

كانت أيضاً طريقة لضمان أنّ الدول المحتملة لمساندة الإرهاب ستعدّ للعشرة بشأن تداعيات مساندة كهذه. تنبّأنا بأنّ العمل المباشر ضدّ بعض الدول المساندة للإرهاب ربّما يساعد على إقناع غيرها بتغيير سياساتها. بعد الإطاحة بالطالبان وبنظام صدّام حسين، قرّرت ليبيا أن تخرج من مسألة أسلحة الدمار الشامل، وسحبت سوريا قوّاتها العسكرية من لبنان لأوّل مرّة منذ عشرين سنة تقريباً. غير أنّ المفاعيل المرجوّة لم تمتدّ إلى إيران وكوريا الشمالية اللتين لا تزالان كلاهما تطرحان تهديدات للسلام والأمن. لم تقنع السياسة أيّاً منهما لتفكيك برنامجها للسلاح النووي[1]، وتبقى إيران الدولة الرئيسية الداعمة لكلا حزب الله وحماس.

---

(1) وفق موجز أذن بنشره حديثاً، فإنّ تخميناً استخبارياً وطنياً سرياً أكمل في ديسمبر 2007، أفاد أنّ إيران قرّرت في سنة 2003 أن توقف - لا تفكّك - برنامجها النووي العسكري. التخمين يتنبأ أنّ ذلك كان نتيجة ضغط ديبلوماسي على إيران. ولكن أيّ متابعة في خلفية البرنامج النووي الإيراني الذي حصل في سنة 2003 يمكن أن يعكس قلقاً لدى المسؤولين الإيرانيّين بشأن أخطار مجابهة حكومة أميركية متورّطة عسكرياً بالقرب من شرق إيران (في أفغانستان) وغربها (في العراق). كما لاحظ عدد من المعلّقين، أبعد التخمين من تحديده «للبرنامج النووي العسكري» نشاطات تخصيب اليورانيوم الذي يمكن أن يساعد برنامجاً نووياً لصنع الأسلحة. الوكالة المركزية للاستخبارات، «إيران: نيات وقدرات نوويّة» التخمين الوطني للاستخبارات، نوفمبر 2007. هنري كيسنجر «القراءة الخاطئة للتقرير الإيراني: لماذا لا يندمج التجسّس في صنع السياسة»، واشنطن بوست، 13 ديسمبر 2007 صفحة أ 25.

لم تكن الجهود الأميركية في الحرب على الإرهاب بدون وجع أو كلفة عالية. في العراق وحده كابدت الولايات المتحدة ألوفاً من القتلى وعشرات الألوف من الإصابات. شركاؤنا في التحالف كابدوا أيضاً قتلى وجرحى. عشرات الألوف من العراقيّين قتلوا - وأعداد مضاعفة من هذه الأرقام أصيبوا بجراح - بالأكثر نتيجة للانتفاضة.

في مذكّرته في 15 أكتوبر/تشرين الأول، 2002، التي تعدّد مخاطر غزو العراق، حذّر رامزفيلد من أنّ كلفة الحرب قد تبلغ أرقاماً أعلى ممّا كان متوقّعاً. حذّر أنّ انشغال الولايات المتحدة في العراق ربّما يكون له تداعيات سيّئة في حلبات أخرى. كانت تلك من بين المجازفات على الرئيس بوش أن يوازنها ضدّ مخاطر ترك صدّام في الحكم. إنّ انغماس الولايات المتحدة في جهود مكلفة وطويلة كان واحداً من عدّة «فظاعات» جرى التنبؤ بها وتحقّقت بالفعل. واستعداد إيران وكوريا الشمالية لتحدّي الضغط الدولي بالنسبة إلى برنامجيهما النوويين يبدو أنّه يعكس تخمينهما أنّ استخدام القوّة العسكريّة الأميركية ضدّهما لا يشكّل خطراً في المستقبل المنظور. وإذا كانتا مصيبتين أم لا، يمكن للمرء أن يرى كيف ستؤثّر مناقشة الولايات المتحدة بشأن العراق في تقوية هذه النتيجة.

في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2003 وجّه رامزفيلد مذكّرة لوولفويتز والجنرالين مايرز وبايس ولي تسأل كيف يجب أن نقيس تقدّمنا في الحرب على الإرهاب. الرّبح في أفغانستان والعراق يكون «ضربة طويلة وصعبة». كنّا، رامزفيلد وأنا، تباحثنا مطوّلاً بشأن ما أسميته نقصاً في جهود حرب الولايات المتحدة: مقاومة الإيديولوجيّات المحابية للإرهاب. هنا تساءل رامزفيلد: هل نحن نأسر ونقتل ونردع ونثني إرهابيّين كلّ يوم أكثر ممّا تجنّد المدارس (المدارس الدينيّة الإسلامية) ورجال الدين المتطرفون، وتدرّب وتنشر ضدّنا؟

كان هذا مثلاً جيّداً للقيمة التي أتى بها رامزفيلد إلى الإدارة. فهو يتمتّع بقوّة ذهنيّة خارقة يستعملها بشجاعة وتأنٍّ. يتحدّى الأفكار المكوّنة سلفاً والافتراضات - بما فيها ما يخصّه هو - ويدفع زملاءه ومرؤوسيه إلى النظر بعيداً وتثمين أعمالهم بنزاهة لمعرفة ما إذا كانت تفضي إلى نتائج ملموسة أم لا. كان تفكيره وطموحه بالنسبة إلى وزارة الدفاع والولايات المتحدة من طراز الفكر العالي ومساهماته كثيرة ومؤثرة. غير أنّ

نوعية قيادته لم تكن تخدم دائماً غاياته الشخصيّة. كان يخدش الناس ويجعل منهم أعداء شخصيّين متشوّقين أن يردوا له الصاع صاعين ويحاولوا تشويه سمعة أعماله. الخسائر وخيبات الأمل في العراق أعطت فسحة للذين يريدون إخراج رامزفيلد، ما أدّى إلى استقالته في نوفمبر/تشرين الثاني 2006. إنّ خروجه المبكر من مجريات الأحداث المذكورة تجعل محاولة الحكم بوجه عام على دوره عقيمة. ولكنّني لم أكفّ يوماً عن الإعجاب به حتّى عندما كان يتعامل مع الأحداث بغير ما كنت أتمنّى.

ترأست الردّ على مذكّرة رامزفيلد «الضربة الصعبة والطويلة». كما رأيت، إنّ هدف استراتيجيّة وزارة الدفاع هو تنفيذ الإستراتيجيّة الوطنية - ولذلك يجب أن نبدأ ببيان واضح عن الإستراتيجيّة الوطنيّة. إنّ تحديدي للإستراتيجيّة الوطنية تصوَّرتْ جهداً متعدّد الأطراف لمنع الموارد عن أعدائنا الإرهابيّين، الموارد التي يستعملونها لكي «يعملوا ويبقوا» - أي أن نجعل، ما أمكن، من الصعب عليهم أن يعملوا ضدّنا بينما نحن نسعى نحو هدفنا الأهمّ، ألا وهو منعهم من البقاء. جمعنا قائمة قصيرة من موارد العدوّ الهامّة ونظّمناها بدرجات شملت القادة والمالية والأسلحة (بالأخصّ أسلحة الدمار الشامل) والجنود المشاة والملاذات الآمنة والمواصلات والتحرّك ومدى الوصول إلى الأهداف والدعم الإيديولوجي.

وضع رامزفيلد مراجعتنا الإستراتيجيّة عبر عملية استشارية تستغرق أربعة أشهر وتشمل قيادة وزارة الدفاع المدنية والعسكرية كافة. جعلني أقوم بعرض المراجعة - أكثر من مرّة - «لجماعة المراجعات من المستوى العالي» التي تخصّه (مجلس يشمل وولفويتز، الأركان المشتركة، أمناء القطاعات العسكرية، وكلاء وزارة الدفاع وعدداً من مساعدي الأمناء المنتقين وغيرهم). أعدنا صنوع بيان الإستراتيجية وأرسلناه إلى جميع القواد المقاتلين ثمّ اجتمعنا معهم بالإضافة إلى «جماعة المراجعات من المستوى العالي».

في 25 مايو/أيار، 2004، جعلني رامزفيلد أقدم الستراتيجية التي نتجت في المكتب البيضاوي للرئيس ونائب الرئيس وباول وتينيت ورايس وبعض النوّاب الهامّين. بمساعدة رامزفيلد، وولفويتز، مايرز وبايس، ركّزت على أحد تحدّياتنا المفاهيميّة الهامّة: كيف نشنّ حرباً ضدّ عدوّ يقيم في عدّة بلدان لسنا في حالة حرب معها.

عندما يتمركز الإرهابيّون في بلدان سلمية ذات سيادة - الفيليبين، أندونيسيا،

باكستان، المملكة العربية السعودية، ألمانيا وغيرها - يكون بإمكاننا محاربتهم من خلال التعاون مع الحكومات المحليّة فقط. كان من مصلحتنا أن نشجّع هذه الحكومات على مشاركة آرائنا في التهديدات الإرهابية الكبيرة. إحدى الطرق إلى ذلك هي إعطاؤهم معلومات بصورة دورية والتشاور معهم - وذلك يتطلّب وقتاً طويلاً ولكن لا مفرّ منه. وبما أنّ شركاءنا غالباً ما يفتقرون إلى الوسائل لاتخاذ الأعمال الفعّالة، كانت مهمّتنا الكبيرة الأخرى هي إعطاءهم القدرة على تنفيذ السيطرة الفعّالة على أراضيهم - بتوفير استخبارات وموارد تشمل التدريب العسكري والتدريب على تنفيذ القانون والتجهيزات اللازمة. بعض الشركاء مثلاً كانوا بحاجة للمساعدة في القضايا الشرعيّة وغيرهم في تطوير قدراتهم على الهجومات الليليّة في مناطق جبلية وعرة.

قمنا بهذه المهمّات من خلال برامجنا الحاضرة للمساعدات التي أنشئت منذ عشرات السنين. ولكن أعضاء الكونغرس كانوا يعتقدون أنّ هذه البرامج هي عطاءات - وسائل لشراء أو «استئجار» حلفاء للحرب الباردة. وبالرّغم من أنّ الكونغرس يوافق بسهولة على نصف ترليون دولار لدور وزارة الدفاع في شنّ حرب على الإرهاب، فكان يتباخل على موارد لتمكين القوّات الأمنية «للدول الأخرى» من القتال - أو لتمويل برامج تعليميّة وغيرها عبر البحار التي من شأنها أن تمنع الشباب من أن يصبحوا أعداءنا.

توزيع الاعتمادات المالية خاطئ جداً، كما قلت للرئيس: إذا منحك الكونغرس مليار دولار إضافياً، لا يعقل وضعه في البنتاغون. من الأفضل أن يُعطى إلى وزارة الخارجية، لمهمّات مثل تحويل الطلّاب الباكستانيّين إلى خارج «المدارس» التي تلقن الشباب المبادئ التي تحوّلهم إلى قتلة متطرّفين. ظهر باول وكأنّ الدهشة تملكته، ولكنه أومأ بالموافقة. لم يجد شيئاً يختلف معه في الذي قلته، مع أن وزارته لم تطوّر تحليلاً استراتيجياً لتقترح دوراً أكثر فاعلية (وأفضل تمويلاً) لنفسها.

علاوةً على حماية الوطن وتمزيق شبكات الإرهاب، كما أكّدت، كنّا بحاجة إلى تطوير عنصر ثالث في استراتيجيّتنا: مواجهة الدعم الإيديولوجي للإرهاب - مجال لا تزال جهودنا فيه غير كافية.

كان العديد من مسؤولي الإدارة يعتبرون أنّ لا أمل في محاولة تغيير عقول الناس في مسائل كالجهاد العنيف والتفجير الانتحاري ولكن التاريخ يروي بعض القصص

الناجحة في هذا المضمار - من الحملات ضد القرصنة وتجارة العبيد في القرن التاسع عشر إلى الجهود لتحريم الإبادة الجماعية بعد الحرب العالمية الثانية. في العرض الذي قدمته ألمحت إلى الطريقة التي حاربت فيها بريطانيا تجارة العبيد بدمج جهود الأسطول الملكي والديبلوماسيّين الرسميّين مع الجهود الخاصة للأكاديميّين ورجال الدين الإنجيليّين ورجال الأعمال. جاوب الرئيس بإسهاب على هذه النقطة قائلاً إنّ القصّة مثل يثير الاهتمام في كيف أنّ جهداً هاماً بعقلية عالية يشمل كلّ فعاليّات القوى الوطنية بما فيها القطاع الخاص تمكّن من لعب دور هام في معركة إيديولوجية دولية. بالنبض نفسه، اقترحت بعض الطرق ليستعملها البيت الأبيض ووزارة الخارجية لتشجيع المؤسّسات الخاصة على المساعدة في مناهضة الدّعم الإيديولوجي للإرهاب دون تعريض استقلالهم للخطر.

قال باول إنّ أهمّ شيء يمكن أن تفعله الولايات المتحدة لمجابهة الدعم الإيديولوجي للإرهاب هو الدفع السياسي لحلّ النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي وعكس ظهور انحياز الولايات المتحدة لمصلحة إسرائيل. أجبت أنّ نهايةً لهذا الصراع ستكون فعلاً مبتغاة ولكنّها ربّما لم تنجز في القريب العاجل - وإنّنا بحاجة إلى مجابهة الدّعم الإيديولوجي للإرهاب على أيّ حال.

عندما انتهيت من العرض قال الرئيس بوش إنّه يقدر مناقشة استراتيجيّة وشاملة عن الحرب، بدل الاجتماعات التي تعالج «نتفاً من المسائل وليس المشهد الإستراتيجي». طلب أن تُضاف النقاط الرئيسيّة الواردة في العرض إلى توجيه رئاسي للأمن الوطني سيقوم بتوقيعه. ولكن العمل على هذا التوجيه وضع جانباً في يوليو، عندما أصدرت لجنة 11/ 9 تقريرها وتناقش مسؤولو الإدارة في أيّ من توصياته تجب الموافقة عليها. بعدها جاءت حملة خريف 2004 للانتخابات الرئاسيّة عندما (كنّا نعلم) أنّ أيّة وثيقة للسياسة ستهمل على أنّها مجرّد سياسة.

بعد إعادة انتخابه ببضعة أسابيع، زار الرئيس بوش البنتاغون، وانتهز رامزفيلد المناسبة لإحياء مراجعتنا الإستراتيجية للحرب على الإرهاب. في ذلك الاجتماع مع الرئيس في 13 يناير/كانون الثاني، 2005، (الذي شمل تشيني ورايس وهادلي)، أعدت تلخيص مناقشتنا في مايو، واقترحت عدّة مبادرات على «المستوى الرئاسي» مصمّمة للمساعدة على متابعة الحرب (وغير ذلك من الأهداف الأمنيّة الوطنيّة).

أولاً، أوصيت بمشروع راديكالي: إنهاء أنظمة المساعدة وتدعيم الأمن الأميركية الخارجيّة المعمول بها حالياً - الأجهزة المعقدة التي زادت بفعل تجمعها خلال الحرب الباردة - وخلق مجموعة جديدة من القوانين والمؤسّسات المناسبة للاحتياجات الحالية. يمكن تصميمها لتخدم أهدافاً متعدّدة، بما فيها «بناء قدرة شريكة» كطريقة رئيسيّة لشنّ الحرب. وشدّدت على أنّ ذلك سيكون بأهميّة الأعمال العسكرية المباشرة من قبل القوّات الأميركيّة في كلّ جزء من أجزائها.

المبادرة الثانية كانت إنشاء سلك مدني احتياطي «على غرار الاحتياطي العسكري». سيتألف السلك الاحتياطي من متطوّعين يملكون مهارات مثل الإدارة البلديّة، الهندسة المدنية، إدارة المستشفيات وتنظيم الأنظمة القانونية. سيدفع لهم من أجل التدرّب والتمرّن على إعادة البناء ومهمّات ترسيخ الاستقرار ويُلزمون، كما الاحتياطيون العسكريون، بالانتشار حيث تقضي الحاجة. اخترع مكتبي هذا المشروع لهدفين: معالجة إعادة البناء بعد الحرب، كما في أفغانستان والعراق وتخفيض (على أمل تجنّب النزاع) الأخطار الناتجة عن الأراضي غير المحكومة أو المحكومة بشكل سيئ. أعتقد أنّ هذا العرض كان أوّل مرّة يقدّم فيه إلى الرئيس مشروع لسلك مدني احتياطي.

المبادرة الهامّة الثالثة اقترحت خلق وكالة جديدة شبيهة بوكالة المعلومات الأميركيّة لتكون رأس الحربة للمكون الإيديولوجي في الحرب على الإرهاب. هذه الفكرة طرحت في النقاش العام لسنوات خاصّة منذ 11/ 9.

شجّعت مراجعتنا الإستراتيجية مبادرات أخرى من التكنولوجية إلى التنظيمية: برنامج دفاع جديد ضدّ الأسلحة البيولوجية، تطوير أدوات جديدة لكشف مواد انشطاريّة نوويّة عن بعد، إصلاح عمليّة صنع السياسة بين الوكالات، ونظام قياس (أي علامات القوّة) لمتابعة تقدّم العناصر المختلفة من استراتيجيّتنا. عندما تقاعدت من البنتاغون في أغسطس/آب 2005، كانت هذه المشاريع، الكبير منها والصغير، عمليّات غير متمّمة. وإنّي آسف أن لا أكون هناك للمساعدة على دفعها وسحبها عبر البيروقراطية.

غير أنّ تقدّماً حصل بالنسبة إلى العديد من هذه النقاط. جوهر الإستراتيجية التي عرضتها أدخل في متن الخطّة الإستراتيجيّة العسكرية الوطنية للحرب على الإرهاب[1]

(1) نشر الجنرال بايس هذه الخطة لأوّل مرّة بشكل سرّي. مسؤولو البيت الأبيض أخّروا، بدون أيّ تفسير، نشر نسخة غير سريّة حتى فبراير/شباط 2006.

في مارس/آذار 2005. وأصبح ذلك أساساً للتوجيه الرئاسي للأمن الوطني في الحرب على الإرهاب الموقّع في يونيو 2006. الجنرالان والتر شارب وروبرت غاسلن قادا جهداً ضمن هيئة الأركان المشتركة لتطوير قائمة من القياسات المتنوّعة لقياس التقدّم في ظلّ هذه الإستراتيجيّة. كان الدّعم لنوع ما من سلك الاحتياط المدني يكبر في الإدارة والكونغرس. ووزارة الخارجية كانت تفكّر مؤخّراً في تغييرات هامّة في المساعدات الأميركية الخارجية والدعم الأمني - مع أنّ التغييرات التي تجري المباحثات بشأنها لا تكفي للحلول محل البرامج الحالية مع أجهزة جديدة كاملة من الشراكة للبناء التي فضلها الرئيس ونائب الرئيس ورامزفيلد في العرض الذي قدّمته في البنتاغون في يناير/كانون الثاني، 2005.

ولكن، في الحرب ضدّ الإرهاب، يبقى الجهد لمناهضة الدعم الإيديولوجي ناقصاً. لا أحد في الإدارة، على حدّ علمي، يطور ويطبق في الوقت الحاضر استراتيجية شاملة إلى حد أبعد من الديبلوماسية العامّة. مسؤولو وزارة الخارجية ما زالوا يتكلّمون عن المسألة كأنّها مشكلة ضدّ الولاء لأميركا مع أنّ ذلك (في رأيي) ليس جوهر الأمر. هناك أناس كثيرون في العالم ضدّ الولاء لأميركا دون أن يكونوا إرهابيّين. التحدّي هو مساعدة أصوات صادقة تناقض تعاليم المتشدّدين بأنّ الإسلام يطلب من المؤمنين أن يقتلوا خصومهم. وما هو أهمّ من الحوار بين الغربيّين والمسلمين هي المحادثات والنقاشات بين المسلمين أنفسهم. نحن بحاجة إلى إيجاد طرق للتأثير في النقاش ضمن العالم الإسلامي - أكان ذلك بشكل واضح أو مستتر، وبجهود من قبل حكومتنا أو من قبل مواطنين عاديين أو مؤسّسات. كان إبراز هذه الحاجة مقصداً كبيراً للعرضين في مايو/أيار 2004 ويناير 2005. وافق الرئيس بوش بقوّة على أهميّة مناهضة إيديولوجية الجهاديّين الإرهابيّين. ومع ذلك لم تتلقف وزارة الخارجية قط هذه المسؤولية ولم يقم الرئيس بإجبار وزارة الخارجية أو أيّة وكالة أخرى على القيام بهذه المهمّة.

بالرّغم من جهود حكومة الولايات المتحدة بالنّصح للعدول عن مثل هذه الأعمال أو الحؤول دونها أو الحماية منها، فالهجمات الإرهابية المستقبليّة ضدّ أميركا ما تزال واردة. القاعدة، وغيرها من الجماعات، ما زالت مصمّمة على ضربنا ومن المستحيل تأمين منعها. في هذه الحالة لم يقم المسؤولون الأميركيّون إلالماماً وبكثير من الحذر

بإظهار نجاحات الإدارة في المحافظة على سلامة الولايات المتحدة من هجوم إرهابي كبير آخر منذ 2001. ولكن ذلك إنجاز ملحوظ: في أيام ما بعد 11/9 كان من الصعب إيجاد أميركي واحد راغب في التنبؤ أنّ الولايات المتحدة لن تتلقّى هجوماً إضافياً في السنوات الستّ التالية. كان ذلك أحد الأسباب الهامة التي حملت الرئيس بوش على وصف التهديد الإرهابي بالحرب. لم يكن هدفنا مجرّد إنزال العقوبة بالمجرمين، بل في تلافي هجوم آخر. المسؤولون في البنتاغون وسائر الحكومة اهتمّوا كثيراً بهذا الإرشاد الإستراتيجي. وقد حفز الإدارة على تطوير مقاربة شاملة لقتال الشبكات الإرهابية الدولية.

إلّا أنّ إدارة بوش قامت بمهمّة وضع استراتيجية لشنّ الحرب على الإرهاب والقتال فيها بشكل أفضل من توصيف وشرح أفعالها. مارك توين جعل من نكتة عن المؤلّف ريتشارد واغنر مسألة شهيرة وهي أنّ موسيقاه «أفضل ممّا تبدو لدى الاستماع إليها». القراء والمؤرّخون سيحكمون فيما إذا كانت استراتيجية إدارة بوش، بالرّغم من كلّ إخفاقاتها، «أفضل ممّا تبدو لدى الاستماع إليها».

علامة من علامات إخفاق الإدارة في القيام بمهمّتها في توصيف وشرح أعمالها هي أنّ المناقشة العامّة بشأن العراق تعكس فهماً قليلاً من قبل الإدارة للأساس المنطقي الفعلي للإطاحة بنظام صدّام حسين. كثيرون يعتقدون أنّ الحرب بنيت فقط على المعلومات الخاطئة عن مخزونات الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. والبعض يعتقد، في مغايرة مع كلّ الأدلّة والمنطق أنّ الحرب شنّت للاستيلاء على نفط العراق - كما لو أنّ الولايات المتحدة توقّعت أن تأخذ مالاً من العراق بدل إنفاق المليارات على الحرب وإعادة التعمير.

فوق كلّ شيء هناك القليل من الوعي عن أين يقع العراق في الإستراتيجية الأوسع ضدّ الإرهاب. باعتبار دور صدّام مشكلة هامّة للولايات المتحدة - منذ اغتصابه للكويت في 1990 - كان واضحاً أنّ العراق، إضافةً إلى دول أخرى تدعم الإرهاب، سوف تجب معالجته ضمن استراتيجية شاملة للحرب على الإرهاب.

من الطبيعي أن يبرز النقّاد التخمينات الخاطئة لـ«CIA» بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية. ولكن هذه التخمينات التي سبقت إدارة بوش، كانت الأفضل المتاحة في ذلك الحين - متطابقة مع خلاصات وكالات الاستخبارات في العالم، ومقبولة لدى

حكومة الولايات المتحدة والأمم المتحدة. في عرضه أمام مجلس الأمن في فبراير/ شباط 2003 بشأن العراق، اعتمد باول على هذه الاستخبارات بحسن نيّة - كما فعل كبار مسؤولي الإدارة جميعهم. يمكن للأناس العاقلين أن يتناقشوا فيما إذا كان الرئيس بوش تلقّى دعماً عاماً ودعماً من الكونغرس للحرب لو أنّ الإدارة كانت قدمت قضيّتها دون استخدام الاستخبارات السيئة. ولكن الانتقاد القاسي للاستخبارات الخاطئة لا يقرّر مصير القضيّة برمّتها.

عندما بدأ الرئيس جورج دبليو بوش فترة رئاسته الأولى، لم تكن مشكلة صدّام في طور الزوال. ما كان في طور الزوال هو الآثار المتبقّية من استراتيجيّة مجلس الأمن الدولي لاحتواء التهديد العراقي. فيما تتآكل العقوبات الاقتصادية، تنبّأنا أنّها ستنهار قريباً وسينبعث صدّام متشجّعاً بانتصاره على الولايات المتحدة والأمم المتحدة. لم يكن همّنا الأكبر أنّ صدّام سيهاجم عندها الولايات المتحدة دون أيّ سبب. كنّا قلقين من أنّ صدّام، في محاولته السيطرة على الخليج العربي والشرق الأوسط، سيهدف إلى منع التدخّل الخارجي بتطوير أسلحته التقليديّة وأسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى الصواريخ ذات المدى الطويل الممنوعة (أو ربّما تحالفات مع الإرهابيّين) لإيصالها إلى الهدف.

في نزاع مستقبليّ ما - على الكويت أو على هدف عراقي آخر - ربّما يستمدّ صدّام الوحي من 11/ 9 ويزود الإرهابيّين بالجمرة (أنتراكس) والجدري وغاز الأعصاب لمهاجمتنا. وإذا تمكّن في يوم ما أن يحقّق هدفه في حيازة سلاح نووي، ربّما يهاجم الكويت مرّة ثانية - ملوحاً بمثل هذا السلاح هذه المرّة. النقّاد في العالم سيطالبون بمعرفة كيف تمكّن الرئيس بوش أن يكون عديم المسؤولية إلى درجة سمح لصدّام أن يحتفظ ببرامج أسلحته الكيماوية والبيولوجية، ناهيك عن الحصول على سلاح نووي.

في ظروف كهذه، من يستطيع أن يلوم الشعب الأميركي على شعوره بأنّ زعماءه خانوا التزامهم الرئيسي - تأمين أمننا الوطني - بتجاهلهم نموذج صدّام في العدوان والإثارة؟ من يستطيع أن يشكّ بأنّ أعضاء الكونغرس أنفسهم الذين ينتقدون الآن الرئيس بوش لشنّ الحرب ضدّ صدّام سوف يدينونه لعدم إسقاطه قبل الكارثة؟ عدد كبير من المشرّعين الكبار المناوئين للحرب - بمن فيهم السناتور ليفن والسناتور روكفلير والنائبان بيلوزي ومورتا - أصدروا بيانات شديدة اللهجة عن صدّام في السنين السابقة

لحرب العراق. يستطيع هؤلاء النقّاد أن يستشهدوا بكلماتهم بالذات ليثبتوا أنّهم كانت لديهم الحكمة للدعوة إلى العمل الحازم، بينما الرئيس بوش سمح دون أي حزم للديكتاتور العراقي بأن يبقى في الحكم حتّى حصول المحتوم. وسيكونون على حق.

قرّر الرئيس بوش أنّه من الخطر الكبير ترك هذا السيناريو يتحقّق قبل اتخاذ الإجراءات اللازمة. بعد وزن مخاطر الحرب مقابل مخاطر ترك صدّام في الحكم، قرّر الرئيس بوش أنّه من الخطر العارم ترك صدّام يختار الوقت والمكان لتحويل المجابهة العراقية الحاضرة ذات المستوى الخفيض مع الولايات المتحدة إلى نزاع ذي مستوى مرتفع.

تمكّنت عملية حرية العراق من تخليص العالم من الأخطار المطروحة من قبل نظام صدّام حسين. فتحت الطريق أمام انتخابات عراقية تنافسية وعادلة ومدعومة على نطاق واسع. إذ شجعت هذه الانتخابات، في نهاية المطاف، إصلاحاً سياسياً في العالمين العربي والإسلامي، يكون ذلك خدمة لاهتماماتنا بالسلام والأمن الدوليين. تستطيع أيضاً أن تجابه جاذبية التطرّف الإسلامي وهي مهمّة محورية في الحرب على الإرهاب. وساعدت الحرب على حصول تغييرات سياسية هامّة في ليبيا وسوريا. كل هذه المنافع - المحقّقة منها والمحتملة - هي على الناحية الإيجابية لدفتر الحرب. الناحية السلبية تحتوي على عناصر تزن بثقل. أوّلها هم قتلى الحرب وجرحاها.

النكسات والمشاكل التي واجهناها في هذه الحرب فاقمتها بعض العيوب في السياسة والأداء. في نظري، قراران خاطئان - مع الأخطاء الاستخبارية التي ساهمت في كليهما - كان لهما أهميّة كبيرة.

كما وصفتُ سابقاً، الخطأ الأهمّ كان إبقاء حكومة احتلال في العراق لأكثر من سنة - بالرّغم من أنّ مخاطر الاحتلال كانت معروفة لدى جميع أعضاء إدارة بوش وبالرّغم من أنّ سياسة الرئيس دعت إلى خلق سلطة عراقية مؤقتة في وقت مبكر. كانت المهمة المحورية للتحرير إحداث انتقال سياسي في العراق ولكن ذلك أُعيق منذ شهور قبل الإطاحة بصدام بسبب اقتناع ذاتي لدى وزارة الخارجية والـ«CIA» يتعلّق باعتبار الخارجيّين عديمي «الشرعية».

خلال خدمته في بغداد، طوّر السفير بريمر برنامجاً طموحاً، يتوافق مع نسخة وزارة الخارجية من مشروع السلطة المدنية الانتقالية الذي طوّر في صيف 2002 -

والذي كان من شأنه أن يؤجّل الحكم الذاتي العراقي لسنتين على الأقل. بسبب تدخّل رامزفيلد، انتهى الاحتلال في وقت أبكر - ولكنه مع ذلك استمرّ أربعة عشر شهراً. الاحتلال الممدّد أوقع ضرراً استراتيجياً وطويل البقاء. ساعد العصاة على كسب دعم شعبي. بدا كأنّه يؤكّد على دعاياتهم النارية بشأن الهيمنة والاستغلال الأميركيّين. أضعف معنويّات المعارضة الديموقراطية العراقية وأضرَّ بها، وهي الأشخاص أنفسهم الذين سلّمهم بريمر، في نهاية المطاف، الحكومة. وحوّلت جميع المشاكل العراقية الأهلية والاجتماعية والسياسية وغيرها إلى مشاكل أميركية. كان دور الولايات المتحدة المناسب أن تقدّم العون إلى حكومة عراقية جديدة من الخارج، كما كنّا نفعل في أفغانستان. بدلاً من ذلك أصبح المسؤولون الأميركيّون حكّام العراق وتحمّلوا اللّوم، في العراق وجميع أنحاء العالم، للكثير من الكوارث هناك - من البنى التحتية المفجرة إلى النزاعات العرقية المسمَّمة - التي كانت ستفهم (عن حق) أنّها تركة ثلاثين سنة من الاستبداد البعثي.

الخطأ الكبير الثاني الأميركي في العراق كان الإخفاق في تنظيم قوّة أمنية مناسبة بعد الإطاحة بصدّام. كان واضحاً أنّ قوّة كبيرة ستكون مطلوبة لحفظ النظام والقانون في العراق. وكانت المصادر الحقيقيّة المحتملة لقوّات كثيرة العدد هي إمّا القوّات المسلّحة الأميركية وإمّا القوّات العسكرية والشرطة العراقية التي تمّ الحفاظ عليها من العهد السابق. كان للـ«CPA» و«CENTCOM» آراء متضاربة حول هذا الموضوع، وهذه الخلافات لم تحل بشكل عاجل.

لم يدعم أبي زيد، مايرز ورامزفيلد فكرة استقدام عدد أكبر من الجنود الأميركيّين. فضّلوا تدريب وتجهيز أعداد كبيرة من الجنود ورجال الشرطة العراقيّين بسرعة. لو تمّ ذلك، ولو أنّ الولايات المتحدة تحرّكت بسرعة لإنهاء الاحتلال، ربّما ما كانت الانتفاضة كبرت كما حصل فعلياً. (الزرقاوي، كما رأينا كان يعتقد أنّها كانت تراجعت بحدّة). لا يمكننا أن نعرف إذا ما كانت القوّات العراقية ستبرهن عن فعاليّة أفضل - بالرّغم من تدربّهم المحدود - لو كانوا يعملون لحكومة عراقية سياديّة ضدّ الانتفاضة. على أيّ حال، رفض بريمر مقاربة أبي زيد - مايرز - رامزفيلد بشأن القوّات العراقية: كان مبدأ بريمر أن لا يُسلِّم الجيش العراقي أيّة مسؤولية عن الأمن الداخلي. كما أنّه لم يدعم اقتراح CENTCOM أن تأخذ على عاتقها تدريب وتجهيز جميع قوّات الأمن العراقية - الشرطة والجيش.

اعتقدت أنّ أبي زيد ومايرز ورامزفيلد كانوا على حق في إبقاء أثر القدم الأميركية خفيفاً والتشديد على بناء قوّات عراقية تتحمّل مسؤولية الأمن في بلدها. ولكن مهما تكن الآراء بالنسبة إلى أفضل مقاربة، فكان جهدنا سيستفيد من تقوية سريعة لإمكاناتنا العسكرية - مع قوات عراقية أو قوّات أميركية أو الاثنتين معاً. كان الشقّ بين «CPA» و«CENTCOM» مكلفاً.

كان لخطأ كلا هذين القرارين الهامّين جذور في الاستخبارات السيّئة. فقد شُوِّه الانتقالُ السياسي بتخمينات الـ«CIA» القديمة القائلة إنّه سيحصل انشقاق سياسي كبير في عراق ما بعد صدّام بين الداخليّين والخارجيّين، وأنّ الأوّلين سيرفضون التصويت للآخرين. وبشكل مماثل، كان تخطيط CENTCOM لمستوى القوّات مرتكزاً على تخمينات الـ«CIA» أنّ الجيش العراقي وقوّات الشرطة سيخرجان معافيين بوجه عام ويمكن استخدامهما. وقبل الحرب كانت مقاومة CENTCOM لتدريب قوّات عسكرية من الخارجيّين العراقيّين قد زادت بفعل ازدياد التوكيد على التوتّر الخارجي - الداخلي.

كانت المسألة الاستخبارية الأوسع أنّ الـ«CIA» تعلم القليل، بالفعل، عن العراق. بالتأكيد إنّ عمل الـ«CIA» صعب وخطر في أكثر الأحيان. ومحاولة استراق النظر إلى مجتمع استبدادي مخيف مثل مجتمع عراق صدّام تحدٍّ هائل. ومع ذلك فإنّ قائمة البنود التي أخطأت فيها الـ«CIA» طويلة:

- قدّرت الاستخبارات الأميركية، خطأً، أنّ العسكرية العراقية ستظلّ سليمة بوجه عام، وأنّنا سنتوقّع أن ترتدّ إلى صفوفنا وحدات كاملة.
- قدّرت خطأً أنّ الشرطة العراقية ستظلّ تقوم بمهمّاتها وتكون قابلة للاستخدام بعد الإطاحة بصدّام.
- لم تكتشف قبل الحرب تخطيط نظام صدّام إطلاق قتال من نوع قتال العصابات في حال غزت الولايات المتحدة العراق.
- لم تتنبّأ أن البعثّيين سيستطيعون إطلاق عصيان مسلّح والسير به كما فعلوا.
- قدّرت خطأً أنّ البعثيين العلمانيّين لن يتعاونوا استراتيجياً مع الجهاديّين المتديّنين المتطرّفين.
- لم تفد بأنّ البنى العراقية التحتيّة الاقتصادية كانت في حالة يُرثى لها.

- لم تكن تعلم الكثير عن خلفيّات وآراء العديد من العراقيّين، (الداخليّين والخارجيّين) الذين لديهم قدرة كامنة لأن يكونوا قادة في عهد ما بعد صدّام.
- كان من الخطأ التأكيد على أنّ الخارجيّين لن يتمكّنوا من اكتساب دعم سياسي بين الداخليّين.
- بعد إسقاط صدّام بشهور واظبت على تقديرها المنخفض لحجم قوّات العصيان المسلّح.
- وبالطّبع، اقترفت الأخطاء المتعلّقة بأسلحة الدمار الشامل التي أصبحت معروفة جيّداً اليوم.

كما لاحظت لجنة سيلبرمان - روب، كانت الـ«CIA» خصّصت حفنة صغيرة من وسائلها للعراق رغم أنّ هذا البلد يجب أن يكون أولويّة عالية في هذا المجال خاصةً منذ غزو الكويت سنة 1990. وعلاوةً على ذلك كانت نصوص تقارير الـ«CIA» تعطي الانطباع بأنّ للوكالة مصادر أكثر ممّا كان لديها بالفعل.

إنّ مشاكل الـ«CIA» في العراق تشكّل درساً لجميع مسؤولي الأمن القومي الذين بحاجة إلى معلومات قبل اتخاذ قرارات مهمّة. هذه القصّة تعطي دروساً لمسؤولي الاستخبارات والسياسة أيضاً. من وجهة نظر هذا الكتاب، أحبّ أن أُبرز ما يلي:

- لا تتظاهر بأنّك تعرف أكثر ممّا تعرف. لا تكن قاطعاً عندما يجب أن تكون تجريبياً.
- إسعَ وراء المعلومات المهمّة - حتّى عندما يكون الحصول عليها صعباً.
- لا تحتقر المعلومات من العلماء والمنفيّين ومن المصادر المفتوحة الأخرى. لا تفترض أنّ الاستخبارات الإنسانية المعتمد عليها تأتي من مسؤولين أجانب يخونون حكوماتهم لوكالات الاستخبارات من أجل المال.
- لا تكن مشدوداً إلى الأفكار المكوّنة سلفاً. حافظ على وضعية عقليّة علميّة - عكس تلك التي للمثالي الذي لا يهتمّ بالوقائع.
- عارض تسييس الاستخبارات من قبل موظّفي السياسة أو الاستخبارات.
- كن شريفاً بالنسبة إلى الأسرار الحكومية. لا تسرِّب.
- كن مهنيّاً. لقد انتُخبت رئيساً (ليس أنت أو أنا)، للرئيس الحق في صنع السياسة وفي أن ينتظر الدعم من كلّ موظّفي أجهزة التنفيذ.

بالإضافة إلى هذه الأخطاء في السياسة أو الاستخبارات، تعاني الإدارة في بعض الأحيان صعوبات في التعاون، ما يستدعي دراسة متأنية. فيما يخصّ المسائل الهامّة كان لدينا «حكومة منقسمة» - ممّا جعل من الصعب الحفاظ على وضوح الهدف بما يتعلّق بإعادة البناء، استعمال الاستخبارات والاتصالات الإستراتيجيّة.

حكومة منقسمة

وضع الرئيس بوش استراتيجية للعراق، ولم يؤلّف فريقاً. المشاريع الكبيرة - كالحرب - تستدعي تعاوناً بين وكالات حكوميّة عديدة. إذا أدخل الرئيس الأمّة في حرب فهو يحتاج إلى وضع استراتيجية وتأليف فريق كي ينفّذها. فإذا لم يتمكّن ستعمل الوكالات لأهداف متناقضة.

المسؤولون الكبار في أيّة إدارة مدينون للبلاد بمناقشة المسائل الهامّة بحيوية وضمن القنوات الصحيحة. الامتحان الهام للقيادة الجيّدة لجميع المعنيّين هو إذا ما كان أعضاء مجلس الأمن القومي ملتزمين بنقاش صريح والعمل كفريق، بدلاً من تأكيد مواقعهم في الصحافة وتبادل اللّوم فيما بينهم.

بمجرّد أن يقرّر الرئيس أنّ الحرب ضروريّة يتحتّم على أيّ مسؤول كبير لا يريد العمل لتنفيذ هذا القرار أن يستقيل. الرّجال - النّعم لا قيمة لهم في أحسن الأحوال، ولكن من أجل أن تعمل الحكومة استراتيجياً - أي أن تعمل بالاتحاد وتتبع السبيل الذي حدّده الرئيس التنفيذي - يجب على المسؤولين الكبار أن يكونوا مستعدّين للعمل بإخلاص للرئيس[1]. غير أنّه في مسألة الانتقال السياسي العصيبة في عراق ما بعد صدّام، فإنّ المسؤولين الذين لم تنتصر آراؤهم لم يصطفوا وراء الرئيس لإنجاح السلطة المؤقتة العراقية. وبدلاً من ذلك ظلّوا يناورون في الخارج (أي في بغداد وليس في واشنطن) من أجل «السلطة المدنية الانتقالية» وهي الخطّة الاحتلالية. لقد نجحوا هناك - مع تداعيات رهيبة.

(1) تكلّم الرئيس ليندون جونسون بفظاظة، ولكن بعمق، عندما أعلن أنّه من المقبول أن تكون داخل الخيمة وتبول إلى الخارج، أو أن تكون خارج الخيمة وتبول إلى الداخل ولكن ليس مقبولاً أن تكون داخل الخمية وتبول إلى الداخل.

إعادة الإعمار

للولايات المتحدة قدرات عسكريّة هائلة لإزاحة الأنظمة، ولكن ليس لحكومتنا أي شيء مشابه لإنشاء الحكومات - رغم أن الانتصار الإستراتيجي في الحرب يمكن أن يتوقّف على حكومة جيّدة جديدة. لا يوجد مكتب مدني يقدم الخبرة والسلطة والعقيدة والخطّة والميزانية أو فرق الموظّفين المدرّبة الذي ينطوي عليه هذا العمل. على مدى عقود وجب على الولايات المتحدة أن ترتجل في كلّ مرّة كان لدينا مهمّة كبيرة لتوفير الاستقرار وإعادة البناء. في تنفيذهم لهذه المهمات تعلم الموظفون الأميركيون دروساً. غير أنه، بخلاف العسكريين، لم يقم أي مكتب مدني بتلقف هذه الدروس ووضعها في مؤسسات. لم يكن أحد مسؤولاً عن جمعها في إرشاد استراتيجي، مثلاً، أو في استعمالها لتدريب موظفين لمهمات مستقبلية.

عندما قرر الرئيس بوش طرد النظام العراقي، وجب عليه أن يُنشِئ منظمة جديدة - مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية - لمعالجة عمل ما بعد الحرب. بعد سنة أو ما يقارب السنة، اتّخذ الرئيس قراراً مفيداً لمعالجة هذه المشكلة مؤسساتياً، موجّهاً وزارة الخارجية إلى إنشاء مكتب جديد لإعادة الإعمار وترسيخ الاستقرار. كانت الفكرة إنشاء «أورها» متأهبة لكي تتمكن الحكومة من أداء أفضل من الأعمال المتقطعة التي دأبنا عليها لعقود.

لو كانت مثل هذه المنظمة قائمة لعقد مضى أو عقدين، كانت جهود إعادة الإعمار وفّرت على نفسها مشاكل كبيرة. كان من الأسهل إيجاد موظفين للسلطة المؤقتة للحلف. كانت «CPA» استندت إلى خطط وإجراءات أثبتت جدارتها لمنح عقود لإعادة الإعمار وإنشاء النظام القضائي العراقي وتدريب الشرطة العراقية وغيرها من المهمات. والأهم كان نشأ تاريخ من التعاون بين CENTCOM وموظفي إعادة الإعمار المدنيين - مسهلاً العمل المشترك العسكري - المدني في العراق.

ولكن المشكلة الرئيسيّة التي واجهت جهود إعادة الإعمار في العراق لم تكن مؤسساتية. المشكلة الرئيسيّة الأولى كانت أنّ الحرب لم تنتهِ مع طرد صدام. عمليات إعادة الإعمار تنطوي دائماً على تحدّيات، ولكن هذه التحدّيات تتضاعف عندما تكون البلاد عرضةً لتفجيرات يومية واغتيالات سياسية وتخريب عنيف كبير. والمشكلة الرئيسيّة الثانية كانت الاحتلال (وقد بحثناه آنفاً).

استخدام المخابرات

كان خطأً من إدارة بوش أن تعتمد بكثافة على معلومات المجتمع الاستخباري لإيجاد قضية للحرب على العراق - وليس لمجرد الأسباب الظاهرة، لاشتمال المعلومات على أخطاء هامة. كانت خطأً لأن المرء لم يكن بحاجة إلى معلومات سرية ليفهم أو ليشرح التهديد من قبل صدام. ظنّ مسؤولو الإدارة أنّ أسبابهم سيكون لها قوة أكبر إذا استطاعوا استخدام تفصيلات زاهية مع الوقع الدرامي لأسرار الاستخبارات المكتشفة حديثاً. ولكن ما كان مهمّاً جدّاً لم يكن قائمة من التفاصيل بل الصورة الكبيرة: إنّ صدّام معتدٍ، ممزق لقرارات مجلس الأمن، طاغية استخدم أسلحة الدمار الشامل لقتل مواطنيه وجيرانه وعدوٌّ للولايات المتحدة مُصاب بجنون العظمة. هذه الصورة الكبيرة كانت في متناول أيّ شخص يقرأ الصحف أو كتب التاريخ. الإذعان إلى إغراء تزيين قضية الحكومة بمعلومات استخباراتية كان خطوة كارثية.

وقد كان ضاراً بشكل خاص في هذه القضية بسبب الجوّ السياسي. عدد من موظفي الـ «CIA» وغيرهم عارضوا الرئيس سياسياً وبالتحديد بعدم موافقتهم على سياسة الحرب في العراق. بجعله الاستخبارات قسماً هاماً للتفسير العلني لسياسته، أعطى الرئيس من يريدون الحطّ من قدره في المجتمع الاستخباري فرصة سياسية. وقد اغتنموها بالادّعاء أمام الصحافيين وأعضاء الكونغرس أنّ موظفين في الإدارة - بمن فيهم تشيني والموظفون المدنيّون الكبار في وزارة الدفاع - تلاعبوا باستخبارات العراق أو سيَّسوها. بالرّغم من عدم صحتها، أضرَّت هذه الاتهامات ليس بالأشخاص المتّهمين فقط بل بالإدارة بوجه عام وبمصداقية الولايات المتحدة في العالم. كانت هذه الادّعاءات موضوع ألوف من القصص الإخبارية. عندما قامت عدّة لجان من البيت الأبيض ومجلس الشيوخ ولجنة سيلبرمان - روب من الحزبين بالتحقيق بالاتهامات، لم تجد أيّ واحدة منها «حتّى حدثاً واحداً» من الضغط غير اللائق على محلل استخباراتي. ومع ذلك أُعيدت الاتهامات وزيّنت لمرات عديدة وعلى مدى سنين كثيرة إلى أن أصبحت معتبرة صحيحة على نطاق واسع.

تسييس الاستخبارات - تصفية أو تحريف معلومات لخدمة فكرة مكوّنة سلفاً أو سياسة مفضلة - مسألة خطيرة. صانعو السياسة يجب أن يستعملوا أفضل المعلومات

المتوافرة، بما فيها أفضل المعلومات الاستخبارية. والسبب في أن التسييس سخيف وخطر هو أنّه يعطي أقلّ من أفضل المعلومات المتوافرة. المعلّقون عامة يقلقون بشأن موظفي السياسة الذين يصنِّفون ويحرفون الاستخبارات من أجل تقوية حججهم السياسية، وتبرز المسألة أيضاً عندما يقوم موظفو الاستخبارات بالتصفية والتحريف لأسبابهم الخاصة. محلّلون سياسيّون في البنتاغون انتقدوا بحق موظفين من الـ«CIA» لفعلهم ذلك بالضبط على موضوع علاقة العراق - القاعدة.

الاتصالات الاستراتيجية

كما رأينا، عندما بدأ المسؤولون الأميركيّون ييأسون من العثور على مخزونات أسلحة الدمار الشامل في العراق بعد الإطاحة بصدّام، يبدو أنّ ارتباكهم سبّب تغييراً جذرياً في لغة الإدارة حول العراق. لم يعد الرئيس يذكر سجل صدّام أو التهديدات من النظام البعثي كأسباب لشن الحرب، وآثر أن يركّز بشكل مطلق على هدف تعزيز الديمقراطية.

هذا القرار ضاعف الضرر الذي أصاب مصداقية الرئيس بوش الذي كان قد حصل سابقاً جراء أخطاء الـ«CIA» بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية. كان الرئيس يبعد نفسه عن القضية الفعلية التي بناها من أجل إزاحة صدّام عن السلطة. وبدا ذلك يؤكد حجج منتقديه بأن الأساس المنطقي للحرب كان (في أحسن الأحوال) خطأ. هذه الحجة كانت خاطئة ولكن عندما تجمّدت في شكل حكمة تقليدية، ارتأى الرئيس أن لا يقاومها.

والرئيس الآن يتكلم على وجه الحصر تقريباً عن مستقبل العراق. لاحظ خصومه السياسيون أنّهم إذا تكلموا عن الماضي - عن استخبارات ما قبل الحرب وتخطيط ما قبل الحرب وبعده - لن يعاكسهم أحد من المسؤولين الإعلاميين في البيت الأبيض. يستطيع الخصوم أن يقولوا أي شيء عن فترة ما قبل الحرب - أن يشوّهوا سجل صدّام وسجل الإدارة وسجلهم هم - وتظلّ بياناتهم دون تصحيح. كان هذا حافزاً قوياً لهم ليردّوا باتهامات مضادّة على عمل الإدارة قبل الحرب، والديمقراطيون في الكونغرس ضغطوا لإجراء تحقيقات استعادية متتالية.

ولكن المفعول الأكثر ضرراً لاستراتيجية الاتصالات هذه هو أنّه غيَّر تعريف

النجاح. قبل الحرب كان الموظفون يقولون إنّ النجاح سيعني عراقاً لا يهدّد مصالح الولايات المتحدة الهامة - لا يدعم الإرهاب أو يسعى وراء أسلحة الدمار الشامل أو يهدّد جيرانه أو ينفّذ قتلاً جماعياً. ولكن منذ خريف 2003 وصاعداً كان الرئيس يعرّف النجاح كديمقراطية مستقرة في العراق.

كان هذا قرار يخصّ الشأن العام وتتوقّف عليه تداعيات استراتيجية هائلة للدعم الأميركي للحرب. الصيغة الجديدة تفشل في ربط حرب العراق مباشرة بالمصالح الأميركية. تحمل عدداً كبيراً من الأميركيين على التساؤل لماذا نوظّف هذا الكمّ من الدم والثروة للعراقيين. وكثير من الأميركيين يشكّون بأن يكون الهدف الجديد واقعياً - أن الديموقراطية يمكن إقامتها في العراق في المستقبل المنظور.

من أجل شنّ حرب طويلة، يجب على الرئيس أن يتأكد من قدرته على الحفاظ على الدعم العام ودعم الكونغرس لهذا الجهد. ليس من المبالغ فيه القول إن تغيير الرئيس للُّغة يمكن أن يكلف الولايات المتحدة الحرب: الانتصار أو الهزيمة ربما يتوقف على كلمات الرئيس بقدر توقّفه على الخطط العسكرية لجنرالاته أو أعمال قواتهم على الأرض.

ماذا يجب على الولايات المتحدة أن تفعل الآن في العراق؟ هاك بعض الأفكار العامة في كيفية مقاربة هذه المسألة.

أولاً: صوغ هدف واقعي - أي تحديد معقول للنجاح. إنجاز ديموقراطية مستقرة ليس هدفاً معقولاً، لأنه من الأرجح أن لا يتم في القريب العاجل. غير أنه من الممكن أن يتوصّل العراق قريباً إلى نقطة تتمكّن حكومته فيها، بالرغم من المشاكل الكامنة في بناء مجتمع جديد، أن تدير شؤونها الخاصة مع قدر قليل من المساعدة الخارجية. هذا هدف واقعي.

المشروع هو أن تقوم عملياتنا العسكرية واستراتيجيتنا السياسية بهزم الانتفاضة بينما نقوم نحن بتدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية. قدرات العراق الأمنية الموسّعة ربما تسمح، عندذاك، للحكومة أن تتعاطى مع الانتفاضة، ويقتصر الدعم الأميركي على المهمات الخلفية كالاستخبارات والتدريب والمساعدة الطبية. عندها لن تشتبك القوات الأميركية بالقتال.

إذا تمكن الرئيس من لفت نظر الشعب الأميركي إلى هذا الهدف الموزون

والمعقول، ربما يصبح مستعداً لمتابعة دعمه للجهد الحربي. الكثيرون سوف يدركون أن الهدف ممكن التحقيق.

«الديموقراطية المستقرة» ستكون عظيمة، ويمكن للعراق أن ينعم بها في يوم من الأيام. يتكلم الرئيس عن الديموقراطية بأمل أن توحي للأميركيين بتأييد الحرب، ولكنها بالفعل تحبط الأميركيين الكثر الذين يرون فيها هدفاً لا يمكنهم بلوغه.

ثانياً: احتساب أكلاف وفوائد متابعة الحرب في العراق بالتطلّع إلى الأمام لا إلى الوراء. منتقدو الحرب يهاجمون الإدارة دائماً على أفعال ماضية أو إهمالات - في كيفية «بيع» الحرب أو التخطيط لها أو إدارتها. هذه مسائل هامة ولكن السؤال السياسي الحالي هو ما إذا كانت متابعة الحرب تستأهل الجهد - إذا كان الحصول على فوائد النجاح، وتجنّب نتائج الخسارة، يستحق دفع التكاليف التي لم تدفع بعد.

ثالثاً: إدراك أن أهم «فوائد النجاح» ليست محددة ولا ملموسة. شنّت الولايات المتحدة الحرب على العراق ليس للاستيلاء على الأراضي أو النفط أو القواعد العسكرية، ولكن لإنهاء تهديد النظام العراقي المطروح في المنطقة، والولايات المتحدة، والعالم. إذا أنجز هذا الهدف الأساسي - إذا أبدل هذا النظام بحكومة مستقرة نوعاً ما لا تطرح مثل هذا التهديد، فستجعل الولايات المتحدة أكثر أمناً وتحسن الأمن الدولي. فوق وأبعد من ذلك، إذا بنى العراق يوماً مؤسسات ديموقراطية مستقلة، يمكن أن تحفز إصلاحاً سياسياً في العالم الإسلامي - وهذا إنجاز أكبر قيمة يساعد على تقليص وهج التطرّف الإسلامي. والنجاح في العراق يظهر أيضاً أن الولايات المتحدة قادرة على المثابرة في جهد مكلف للدفاع عن مصالحها. وسيزيد ذلك مصداقية الولايات المتحدة مما يجعل من الأسهل في المستقبل أن نحظى بالتعاون من بلدان أخرى.

إلّا أن أكبر فوائد النجاح هي تجنّب كلفة الإخفاق الرهيبة. منع الكوارث هو أحد أهم مهمات الحكومة وأقلّها تقديراً. عندما يتم تجنب شرٍّ ما - ربما نتيجة ذهن خارق أو جهد كبير أو حذاقة إدارية - النتيجة هي أنه لم «يحدث شيء». ويسهل فيما بعد على المنتقدين أن يتجاهلوا الإنجاز أو ينتقصوا من قدره. والخصوم السياسيون ربما يسخرون من الجهد على أنه غير ضروري، مستشهدين بعدم وجود كارثة كدليل على أن المشكلة لا يمكن أن تكون خطرة في الأساس. بعد الحرب الباردة، حاول بعض

المعلقين أن يبرهنوا أن انتصار الغرب لم يكن مسألة هامة لأن سقوط الاتحاد السوفياتي برهن على أن الإمبراطورية الشيوعية لم تكن تلك القوة الهامة على أي حال. وبطريقة مماثلة، لأن الولايات المتحدة لم تعانِ من هجوم إرهابي كبير بعد هجوم 11/9، قلّل بعض المعلّقين من شأن التحدّي الإرهابي الجهادي بالقول إنه مبالغ فيه وسخروا من تصنيفه «كحرب». والآن بما أن صدّام قد أُسقط، هناك منتقدون يتكلمون باستهتار عن الخطر الذي طرحه.

هذا الانتقاد مفهوم كسياسة، ولكنّه تاريخ فاسد. ليس صحيحاً أن السوفيات والجهاديين المتطرفين وصدّام ونظامه البعثي كانوا بالفعل لطيفين أو وقائع صغيرة ينتج عنها هموم أمنية في تخيلات «المتشدّدين» المهووسة فقط. عندما لا تكون هناك حوافز سياسية لقول مثل هذه الأشياء، لا يقولها أي شخص جدّي.

إذا حدث هجوم إرهابي كبير جديد على الولايات المتحدة سيعيد الجمهور فحص استراتيجية إدارة بوش بشأن الحرب على الإرهاب. الانتقاد المحتمل في ذلك الحين لن يكون أن الرئيس كان قاسياً على الجهاديين والبعثيين والبلدان الداعمة للإرهاب، بل فيما لو كانت الإدارة حاربت شبكات الإرهاب بشدة أكبر وشمول أوسع.

ليس هناك إهمال في إدارة شؤون الدولة لا يمكن اغتفاره كالإخفاق في حماية أمن الأمّة. إذا كانت ردة فعل رئيس الحكومة أدنى مما يجب عندما تهدّد البلاد، فلن يعذره التاريخ على أساس أن حذره الزائد كان يحظى بدعم الحزبيين. إن اسم رئيس الوزراء البريطاني نيفيل شامبرلين أصبح مثلاً لعدم المسؤولية، رغم أن سياسة الاسترضاء التي اتبعها حيال النازيين في الثلاثينات كانت تحظى بدعم واسع لدى أبناء بلده في ذلك الحين.

رابعاً: إدراك أن كلفة الإخفاق في العراق ستكون كبيرة. إذا تمكّن الجهاديّون أو البعثيون أو كلاهما معاً من اجتياح الحكومة العراقية الجديدة، ستكون النتيجة حمام دم أسوأ بكثير من الانتفاضة الحالية والنزاع المدني. والعراقيون الذين عملوا مع الولايات المتحدة من المحتمل أن يقتلوا بعشرات الآلاف. والأميركيون سيتحمّلون المسؤولية المعنوية عن ذلك - وسوف ندفع ثمناً واقعياً، إذ إن حلفاءنا وشركاءنا في العالم سيقلّلون من قيمة تعاونهم معنا.

انهيار الحكومة العراقية الجديدة سيشجع جيران العراق على التدخّل، وتكون

النتيجة حروباً بين العراقيين والإيرانيين والأتراك والسوريين والأردنيين والسعوديين. انتصار العصاة المتمردين سيجعل من العراق مرة أخرى معسكراً وملاذاً آمناً لأعداء الولايات المتحدة بمن فيهم الإرهابيون، ويغذّي القوات المعادية لأميركا في العالم أجمع. سيحول المتطرفون الإسلاميون هزيمتنا إلى وسيلة للتجنيد وتلقين مبادئهم ضمن الحركات التي يعملون فيها. نجاحهم في العراق سيحفز بدل أن يشبع طموح الجهاديين: بتعبير شكسبير «زيادة شهيّتهم تنمو على ما تتغذى به».

يبدو أن بعض منتقدي حرب العراق يعتقدون أن بإمكان أميركا أن تنسحب وتتجنب التداعيات في الداخل، كما فعلنا عندما انسحبنا من فيتنام. مع وضعهم جانباً الكارثة الإنسانية وغيرها من نتائج هزيمة الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا، فهم يركّزون فقط على ما يعتبرونه واقعاً مريحاً بأن أعداء أميركا لم يلاحقونا عبر المحيط الباسيفيكي. ولكن ذلك في الحالة العراقية راحة باردة.

أعداؤنا في الشرق الأوسط - بالأخص القاعدة وغيرها من الجهاديين - لديهم الرغبة والقدرة على مهاجمتنا عالمياً. إنّهم يبتهجون للنجاح، ويرون فيه مكافأة وتشجيعاً من الله. إذا طردونا من العراق، سنتوقّع أن يستغلّوا نجاحهم بشنّ هجمات أخرى ضدّ أميركا في حالة تراجع. يجب على الأميركيين أن لا يفترضوا أن أعداءنا في العراق سوف يتركوننا وشأننا إذا ما هربنا منهم. إذا تمكّنت القاعدة من الحصول على قاعدة مريحة في العراق، فإن رئيساً أميركياً في المستقبل ربما يتوصل إلى اقتناع أن عليه أن يرسل قوات أميركية مرة جديدة لإزاحة النظام.

في كل مرحلة من مراحله كان النقاش بشأن الحرب يدور حول تغييرات في السؤال، كيف نقوّم أنواعاً مختلفة من المخاطرة؟ هذه الحسابات لا يمكن أن تكون موضوعية. الأناس المنطقيّون يختلفون على نوع ومدى المخاطرة.

كافتراض عام، يعزو الصقور الأميركيون كثيراً من الأهمية إلى تهديدات من الدول العدائية العنيفة. لمجابهة تهديدات كهذه ينزع الصقور إلى اعتماد نشاطات متمادية ربما تمتد من الشجب الديبلوماسي إلى العقوبات الاقتصادية إلى الضغط العسكري إلى حالة حرب كاملة. «الحمائم» من جهة أخرى ينزعون إلى التقليل من التهديدات. يعارضون صعود سلّم المجابهات، مفضّلين الانتظار ليروا كيف تتطور التهديدات. في الحرب ينزع الحمائم إلى الاستسلام لاعتقادهم أن نتائج عمل كهذا ستكون أقل سوءاً من

الاستمرار في النزاع. الصقور يرفضون السياسات الحمائمية لاعتبارها خطرة جداً. والحمائم يشجبون الصقور لكونهم مستعدين لتحمل المخاطر (ودفع تكاليف) المجابهة والحرب.

للصقور أسباب للقلق من أن السياسات الحمائمية يمكن أن تزيد من احتمالات الحرب ومخاطرها. في العقود الحديثة أرادت سياسات الولايات المتحدة أن تظهر حكمة وضبطاً للنفس في وجه التعدّيات والهجمات، وقد اعتبر بن لادن وصدّام حسين أنّ ذلك دليل على الضعف والجبن. بدلاً من تعزيز السلام، شجّعت هذه السياسات الحذرة أعداءنا على تحدّي ومهاجمة الولايات المتحدة. نتائج تجنب المجابهة ربما تكون خطرة وحتى مميتة. خسر الفرنسيون بلدهم سنة 1940 لأنهم انتظروا وقتاً طويلاً لمجابهة هتلر.

ولكن في التشديد على مخاطر الحرب، لدى الحمائم أيضاً نقطة هامة. الحروب تضعف جميع الجهات ويمكن أن تنتج نتائج غير متوقعة، وفي بعض الأحيان معاكسة لما ينتظره حتى الفريق الرابع[1].

كما ذكرنا، إن مهمة الرئيس الرئيسية في الشؤون الوطنية هي أن يزن المخاطر. في تعامله مع تهديدات صدّام حسين، أدرك الرئيس بوش أنه مسؤول عن حساب مخاطر عدم التحرك كما عن مخاطر التحرك. في المداولات السابقة على الحرب على العراق، ناقش النوعين من المخاطر. كان قرار شنّ الحرب خلافياً وكان يعلم أنه سيُلعن إذا فعل ويُلعن إذا لم يفعل. كان عليه أن يختار سبيل العمل الذي سيُلعن من أجله من قبل معاصريه والتاريخ.

وعندما كنت أجلس في غرفة الموقع أستمع إلى المشاركين في اجتماعات مجلس الأمن القومي يبحثون القاعدة وصدّام حسين وكيم يونغ II وإيران، غالباً ما كنت أفكر في مخاطر زيادة أو خفض ردة الفعل على التهديدات. ماذا يحصل إذا قرر الرئيس أن تهديداً ما غير مقبول؟ قليل من الأشياء تكون أسوأ من شن حرب غير ضرورية، يموت فيها جنود ومدنيون بلا سبب. من جهة أخرى، ماذا لو أن الرئيس قرر أن تهديداً ما لا يتطلّب رداً أميركياً قوياً - ويتبين فيما بعد أنه مخطئ؟ ستتحمّل أميركا هجمات قاتلة كان

(1) ولكنني سأرفض افتراض بعض النقاد أن الحرب ليست ضرورية أبداً.

من الممكن منعها. ألوف وربما ملايين من الأميركيين ربما يدفعون ثمن هذا الخطأ. يمكن أن تكون النتائج كارثية، تقويض حرياتنا المدنية، وحتى تعريض بقاء نظامنا الدستوري للخطر.

مع كل عيوبها، الولايات المتحدة شيء جميل، واحدة من أكبر الإنجازات في تاريخ العالم. جعلت من الممكن لمئات الملايين من الناس وعلى مدى أكثر من قرنين، أن ينعموا بوجود إنساني وحياة من الفرص في ظل كرامة حكومة ذاتية. كان لمؤسّسي أميركا طموح مدهش لاستعمال لهب يبهج الحياة في البيوت ويوحي إلى الناس ضرورة السعي وراء الحرية في جميع أنحاء العالم. لا أظن أنّني حضرت اجتماعاً لمجلس الأمن القومي دون التفكير في النتائج المخيفة للقرارات التي تؤخذ هناك.

كما يفسّر هذا الكتاب، لم يتعامل الرئيس بوش مع كل مسألة بالطريقة التي أملت أن يفعل. ولكنني رأيت أنّه يقارب مسؤولياته في الأمن الوطني بجدية واحترام وحب للدستور. واجه مشاكل خطيرة واتخذ قرارات صعبة بنظرة استراتيجية ثاقبة واهتمام غير حزبي من أجل أفضل مصالح البلاد.

على وجه التخصيص، أعتقد أن الرئيس قرر بصواب أن يعامل التحدي الإرهابي الجهادي كحرب. وأعتقد أنّه كان مصيباً أن يقرر أن العالم كان قد استنفد كل الخيارات المعقولة التي دون الحرب لاحتواء أخطار نظام صدّام حسين.

الحرب العراقية، في مراحلها التخطيطية، وفي طور القتال المكثّف، ومنذ الإطاحة بصدام، قد انطوت على قرارات وأعمال لا تعد، الكثير منها يمكن انتقاده بحق والندم على حصوله. هذا صحيح على درجات متفاوتة في جميع الحروب. ارتكبت الإدارة أخطاء بما فيها بعض الأخطاء الكبيرة التي شرحت في هذا الكتاب. ولكن قرار الإطاحة بنظام صدّام حسين لا يجوز الندم عليه. شن الرئيس، بدعم من الكونغرس، الحرب لأسباب جوهرية. لا العراق ولا أميركا ولا العالم بوجه عام يكون أفضل لو أن صدّام حسين بقي في الحكم. كما في أفغانستان، قوات التحالف الأميركية وغيرها التي تابعت الحرب في العراق، قامت بخدمة جليلة. الادّعاء بأنهم قاتلوا وضحوا من أجل خطأ، ناهيك عن كذبة، قول وحشي وغير صحيح.

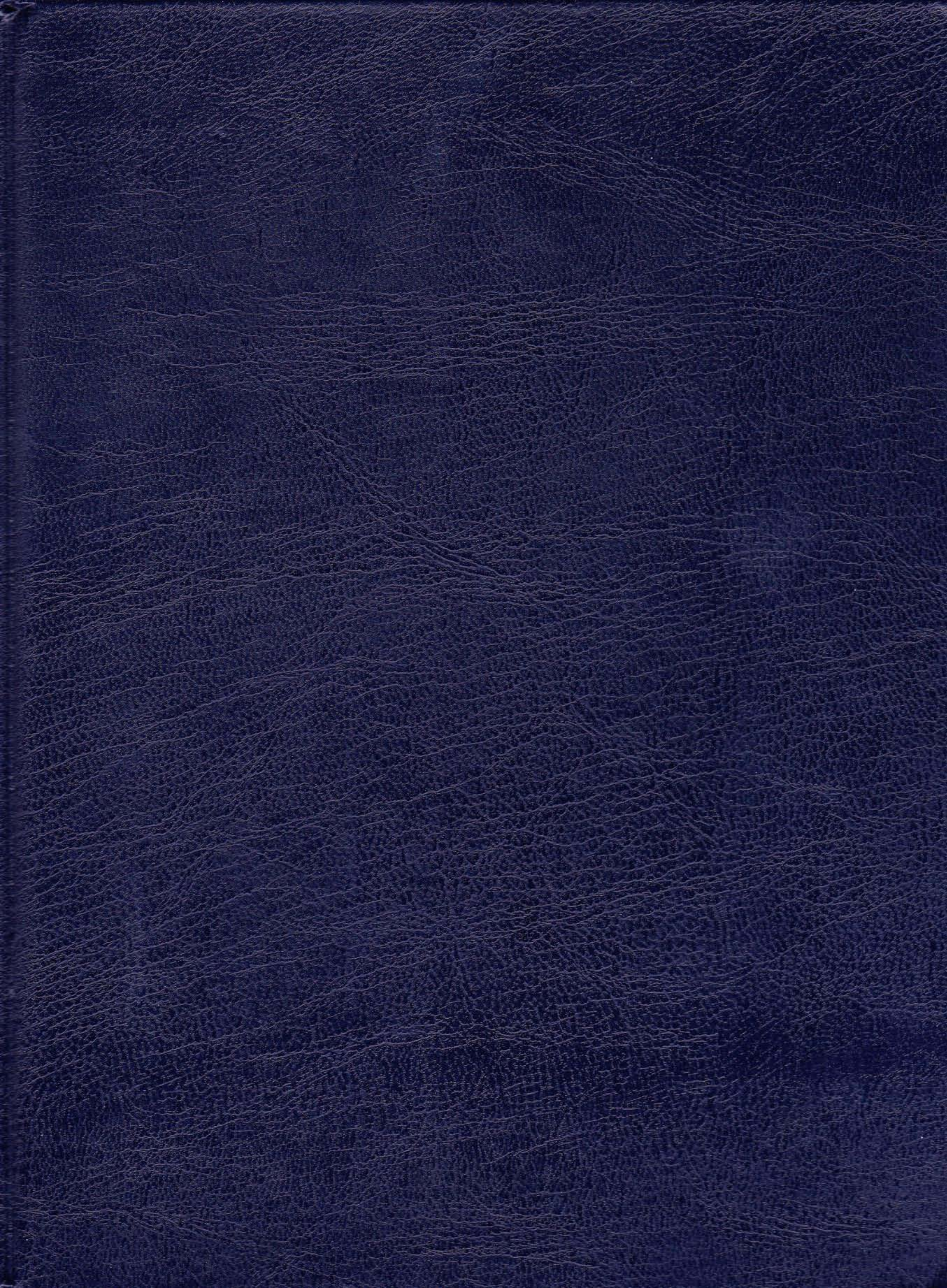
إلى مدى بعيد، تدين أميركا بحظها السعيد كله إلى أن معاركها السياسية الداخلية

تدور، نسبياً، ضمن قسم صغير من النطاق السياسي. هناك فوائد واقعية كبيرة في الحفاظ على حسّ الجماعة مع مناوئينا السياسيين حتى حينما نتبارى معهم في النقاش والانتخابات. هناك ضمن مجتمع سليم، مبادئ مشتركة وافتراض عام أن أعضاء المجتمع الآخرين يعملون بحسن نية. عندما لا يفترض المشاركون حسن نية في الشق الآخر، ويعتبرون منافسيهم من الأنذال والكذابين والسارقين والجبناء والمخبولين والخونة - يكون ذلك عاملاً للانشقاق - يدمر حسّ الجماعة.

في السنوات الحديثة عزّزت التكنولوجيا محادثاتنا العامة كما حطّت أيضاً من قدرها. التلفزيون السلكي والإنترنت جعلا المكتبات الملأى بالمعلومات متوافرة في لحظة لملايين الناس في بيوتهم ومكاتبهم. ولكن وسائل الإعلام الجديدة أثرت أيضاً في العادات والطرق الاجتماعية والخلقية مبدعة حوافز لاستعمال لغة فجة وشائنة وأحكام فورية. الجو الحاسوبي مليء بالأخطار، وصدى الأخطار، والاتجار بالمؤامرات والعواطف الجيّاشة لأناس جهلة ذوي شعور غير مترفق. ومع أن النقاش العام يمكن اليوم أن يعتمد على معلومات أفضل من الماضي فغالباً ما تعكس مناقشاتنا أسوأ سمات أخبار التلفزيون السلكي والإنترنت: مجادلات موجهة إلى المشاعر والأهواء، اتهامات أثيمة وكره لما هو صحيح ودقيق. هذه آثام مرتكبة عبر الطيف السياسي.

الحرب على الإرهاب - بما فيه الحملتان على أفغانستان والعراق - تشتمل على أحكام صعبة وقابلة للنقاش. هل لدينا فهم صحيح للعدو؟ هل لدينا الإستراتيجية الكونية الصحيحة، وهل ننفذها بشكل مناسب؟ ما هي الأكلاف والمنافع في الاستمرار بالجهد في العراق؟ - وما هي علاقة العراق بمشكلة الإرهاب الأكثر انتشاراً؟

النقاش العام بين المواطنين هو الطريقة الصحيحة للحصول على أفضل الأجوبة - وعلى أوسع دعم ممكن لهذه الأجوبة. هل النقاش في أميركا جدّي ومهذب كما يجب أن يكون؟ وهل هو جدير بالمراهنات التي تنطوي عليها هذه الحرب، جدير بأسباب قتالنا، الحفاظ على طبيعة مجتمعنا المنفتحة والحرة؟ وهل هو جدير بالرجال والنساء في قواتنا المسلحة الذي يتحملون وزر هذا القتال. قواتنا العسكرية تقوم بواجبها بشجاعة وحذق. تضحياتهم تؤمن حياتنا وحريتنا. نحن مدينون لهم بعرفان الجميل ونكرمهم عندما نتشوق إلى إتمام واجباتنا كمواطنين في داخل الوطن بالنبل نفسه الذي يؤدون فيه واجباتهم كمحاربين في الخارج.



على كل من يهتم للقرارات السابقة لحرب العراق وتلك التي اتخذت خلالها، أن يقرأ بإمعان كتاب «الحرب والقرار». فهو الأول الذي انطلق من وزارة الدفاع، ويؤمن فايت توثيقاً دقيقاً لجميع المستندات الواردة فيه وليس فقط آراء في الهواء. انه يفجر العديد من الخرافات الصحافية والسياسية التي اصبحت مقبولة على نطاق واسع. ويزوّد دفاعات ملهمة لقرارات الرئيس بالرغم من ان المباحثات التي تلي تبين الاخفاقات الواضحة في التنفيذ. احكام المؤلف تأتي بعد تفكير، ورغم انه لاعب هام في هذه العملية، فهو موضوعي جداً فيما يتعلّق بالأخطاء التي حصلت. سيكون كتاب الحرب والقرار للمؤرخين بعد أن تهدأ الخواطر الحالية العاصفة.

جايمز سليزنغر، مدير الاستخبارات المركزية في إدارة نيكسون، وزير الدفاع في إدارتي نيكسون وفورد، وزير الطاقة في إدارة كارتر.

البيان الاوفى والاكمل لتفكير البنتاغون قبل الحرب العراقية وخلال مراحلها الاولى. وحتى الذين، قبلي، لا يوافقون على بعض الاستنتاجات التي توصل اليها، سيتوفر لديهم نظرة أوسع وأشمل بعد قراءتهم لهذا الكتاب.

هنري كيسنجر، مستشار الأمن القومي في إدارة نيكسون، وزير الخارجية في إدارتي نيكسون وفورد.

كتب دوغلاس فايت مذكرة مثالية؛ منفتحة، موضوعية وخالية من الحقد. اما ان السياسة التي اشترك في صياغتها قد تبين فيما بعد انها خاطئة منذ بدايتها، فذلك لا يقلل بأي شكل من الاهمية التاريخية لهذه الرواية المباشرة.

جان ادوارد سميث، جون مارشال استاذ العلوم السياسية في جامعة مارشال، كاتب: فرانكلين ديلانورزفيلت: غرانت، وجون مارشال: تعريف امة.

كتب دوغلاس فايت كتاباً مثيراً للجدل. من المؤكد انه سيغضب كثيراً من القرّاء لانه يتخذ موقفاً مغايراً من كثير من الروايات الاخرى بشأن حكمة شن الحرب على العراق، والاخطاء التي ارتكبت، ومن ارتكبها. ولكن عمل فايت جدّي وموثّق توثيقاً جيّداً و يقدم افضل دفاع لحد الآن عن تحديد سياسات فترة رئاسة بوش. انه رواية جديرة بأن تقرأ وتناقش الآراء الواردة فيه.

روبرت كالوتشي عميد مدرسة ادموند والتس لوظفي الخارجية، جامعة جورج تاون ومساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية والعسكرية في ادارة كلينتون.

